حاشية السجاعي

على شرح ابن عقيل

المسماة:

فتح الجليل

للإمام شهاب الدين أحمد السجاعي الأزهري

ويطبع معه أول مرة

شرح السجاعي على ديباجة الألفية

ويطبع معه تاماً

التقريرات على فتح الجليل

للإمام شمس الدين محمد الأنبابي الأزهري

تحقيق

بلال محمد حاتم السقا

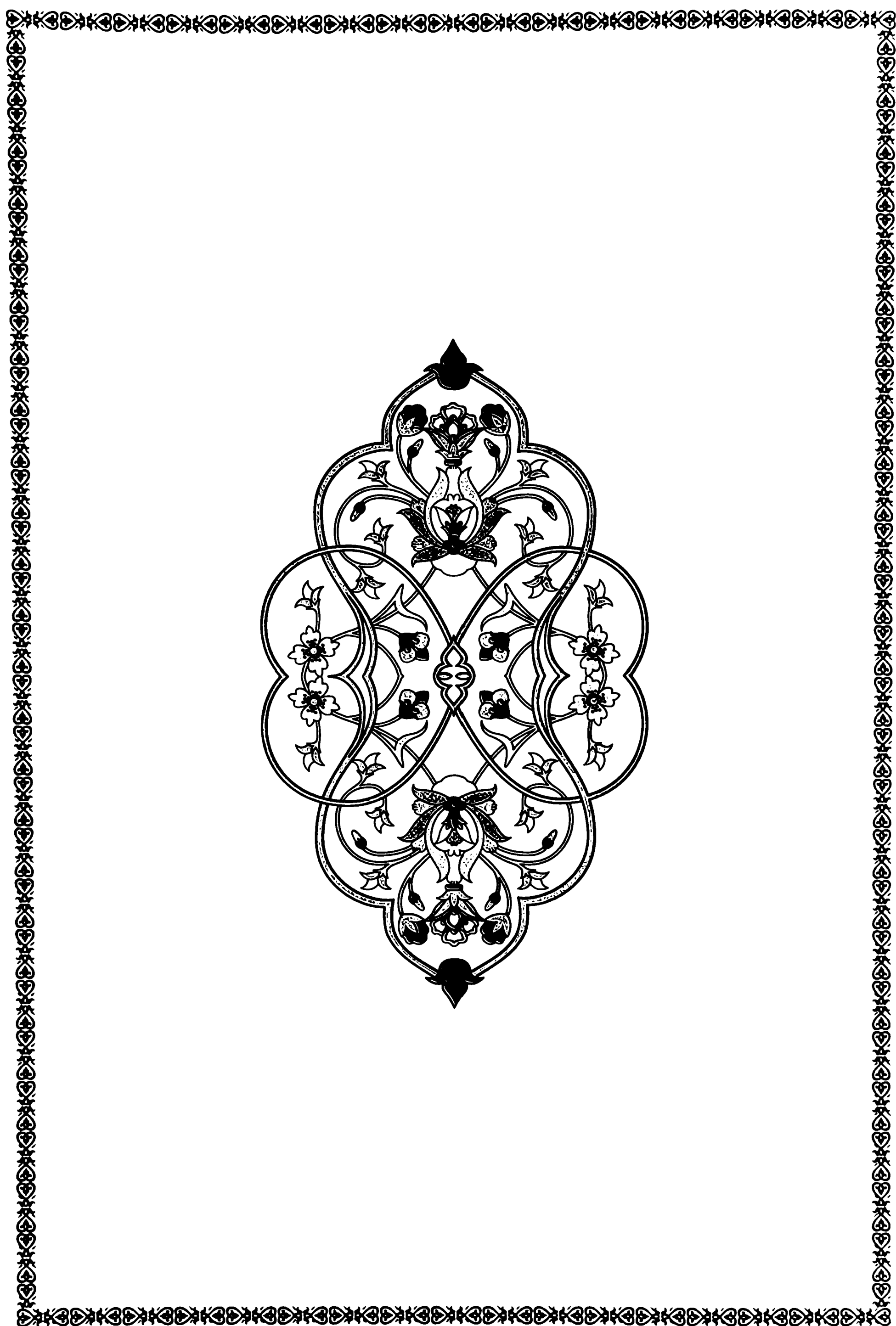
الجزء الثاني

دار التقوى

دمشق الشام

حاشية السجاعي

على شرح ابن عقيل



حاشية السجاعي

على شرح ابن عقيل

المسماة:

فتح الجليل

للإمام شهاب الدين أحمد السجاعي الأزهري

ويطبع معه تاماً

التقريرات على فتح الجليل

للإمام شمس الدين محمد الأنبابي الأزهري

تحقيق

بلال محمد حاتم السقا

الجزء الثاني

دار التقوى

دمشق الشام

بسم الله الرحمن الرحيم

الكتاب : حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل

المؤلف : شهاب الدين السجاعي

الطبعة الأولى : ١٤٤٥هـ - ٢٠٢٣م

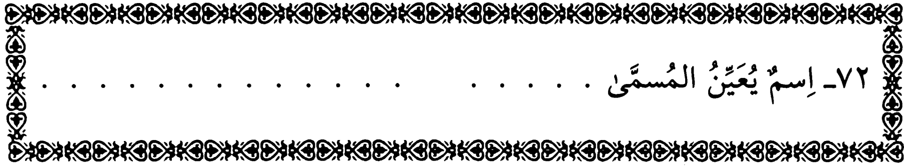
الرقم الدولي : 978-9933-610-45-6



دار التقوى
للطباعة والنشر والتوزيع

سورية - دمشق - حلبوني
هاتف : ٢٢١٥٤٦٤ ١١ ٩٦٣+ / ص . ب : ٣٠٧٢١
جوال : ٩٣٣٢٠٦٠٠٧ ٩٦٣+ / ٩٤١٩٤٤٣٨٧ ٩٦٣+
daraltaqwa.pu@gmail.com

العَلَمُ



(العَلَمُ)

❀ قوله : (العَلَمُ) مأخوذٌ مِنَ العلامة ؛ فيدخلُ فيه : كلُّ اسمٍ معرفةً كان أو نكرةً ، ثمَّ نَقَلَهُ النُّحاةُ إلى الاسم الآتي ، وهـٰذا هو النوعُ الثاني من المعارف .

❀ قوله : (اِسمٌ يُعَيِّنُ . . .) إلىٰ آخره : الأَوْلىٰ : جَعْلُ (عَلَمُهُ) مبتدأً خبرُهُ (اسْمٌ . . .) إلى آخره ، لا العكسُ ؛ لأنَّهُ لا يُخبَرُ عن النكرة بالمعرفة ، ولأنَّ العَلَمَ هو المُخبَرُ عنه .

[العَلَمُ]

❀ قوله : (لأنَّهُ لا يُخبَرُ . . .) إلىٰ آخره : مُقتضىٰ هـٰذا : منعُ العكس وأنَّهُ لا يجوزُ ، وصدرُ كلامِهِ يَدُلُّ علىٰ جوازه بمَرْجُوحيَّة ، وهو الصحيحُ ؛ لوجود المُسوِّغ ، [ومحلُّ المنعِ : عندَ عدم المُسوِّغ] ، فمتىٰ وُجِدَ جاز الأمرانِ ، والراجحُ : جَعْلُ المعرفةِ مبتدأً ، أفاده شيخُنا الباجوريُّ ، وهو قريبٌ ، وإن

. . . .

والمُرادُ بالاسم هنا : ما قابل الفعلَ والحرفَ ، **والضميرُ في (عَلَمُهُ)** : يجوزُ كونُهُ عائداً على الاسم ؛ فالإضافةُ بمعنىٰ (مِنْ) ؛ أي : العَلَم مِنْ نوع الأسماء ، وكونُهُ عائداً على المُسمَّىٰ ؛ فالإضافةُ بمعنى اللام الاختصاصيَّة .

ثمَّ هـٰذا التعريفُ عندَ المُصنِّفِ خاصٌّ بالعَلَم الشَّخْصيِّ ؛ لأنَّ الجنسيَّ عندَهُ نكرةٌ ، فلا تعيينَ فيه ، لـٰكنَّهُ يُمكِنُ تناولُ التعريفِ له ، **ويُرادُ بالتعيين** : ما يَعُمُّ الذِّهْنيَّ .

كان العلَّامةُ الصبَّانُ جعلَ الابتداءَ بـ (عَلَمُهُ) مُتعيِّناً[1] .

وأيضاً لك أنْ تقولَ : لا يلزمُ جَعْلُ المُعرَّفِ مبتدأً والتعريفِ خبراً ، بل إذا أُخبر عن حقيقةٍ بأنَّ اسمَها كذا . . حَصَلَ التعريفُ ، فيكونُ الإخبارُ بالاسم طريقاً مِنْ طُرُقِ التعريف .

❀ **قوله** : (**والمُرادُ بالاسم هنا . . .**) إلىٰ آخره ؛ أي : فيشملُ أنواعَ العَلَمِ الثلاثةَ وغيرَها .

❀ **قوله** : (**فالإضافةُ بمعنىٰ « مِنْ »**) فيه : أنَّ الإضافةَ حينئذٍ للبيان ؛ كـ (شجرِ أَرَاكٍ) ، لا بمعنىٰ (مِنْ) ؛ إذ ليس بين المُتضايفَينِ هنا عمومٌ وخصوصٌ وَجْهيٌّ كما هو الشرطُ ، **إلا أنْ يُقالَ** : إنَّ هـٰذا ليس مُتَّفقاً عليه ، كما مرَّ[2] .

---

(١) حاشية الصبان (١/ ٢١١) .

(٢) انظر (١/ ٣٤٢ـ٣٤٣) .

. . . . مُطلَقَـــــا عَلَمُـهُ كـ (جعفـرٍ) و(خِـرْنِقَـا)

٧٣ـ و(قَـرَنٍ) و(عَـدَنٍ) و(لاحِـقٍ) و(شَـذْقَـمٍ) و(هَيْلـةٍ) و(واشِـقٍ)[١]

العَلَمُ : هو الاسمُ الذي يُعيِّنُ مُسمَّاهُ مطلقاً ؛ أي : بلا قيدِ التكلُّمِ أو الخطابِ أو الغَيبةِ .

❀ قوله : (مُطلَقَا) حالٌ مِنْ فاعل (يُعيِّنُ) .

❀ قوله : (و« واشِقٍ ») قال بعضُهُم : (وافق المُصنِّفُ الآيةَ الكريمة ؛ وهو قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ [الكهف : ٢٣] ؛ فإنَّ « واشقاً » وَقَعَ ثامناً للأسماء التي ذَكَرَها)[٢] .

❀ قوله : (أو الغَيبةِ) الأَوْلىٰ أنْ يقولَ بدلَ ذلك : (أو تقدُّم المرجع) ؛ لأنَّ الغَيبةَ ليستْ مُعيِّنَةً .

❀ قوله : (حالٌ مِنْ فاعل « يُعيِّنُ ») ؛ أي : أو صفةٌ لمفعولٍ مطلقٍ محذوف ؛ أي : تعييناً مطلقاً .

❀ قوله : (وافق المُصنِّفُ الآيةَ الكريمة . . .) إلىٰ آخره ؛ ففي صنيعه تلميحٌ لها .

---

(١) قوله : (شَذْقَم) بالذال المعجمة ، كما سيُرجِّحه المُحشِّي ، وسيأتي تعليقاً في (٢/ ١٠) أنَّ الصوابَ بالدال المهملة .

(٢) انظر « التصريح على التوضيح » (١/ ١١٤) .

فـ (**الاسمُ**) : جنسٌ يشملُ النكرةَ والمعرفة ؛ و(**يُعيِّنُ مُسمَّاهُ**) : فصلٌ أَخْرجَ النكرةَ[1] ، و(**بلا قيد**) : أخرجَ بقيَّةَ المعارف ، كالمُضمَر ؛ فإنَّهُ يُعيِّنُ مُسمَّاه بقيد التكلُّم ؛ كـ (أنا) ، أو الخطابِ ، كـ (أنتَ) ، أو الغَيْبةِ ؛ كـ (هو) .

ثمَّ مثَّل الشيخُ بأعلامِ الأَنَاسيِّ وغيرِهِم تنبيهاً على أنَّ مُسمَّياتِ الأعلامِ العقلاءُ وغيرُهُم مِنَ المألوفات ؛ فـ (**جعفرٌ**) : اسمُ رجلٍ ، و(**خِرْنِقُ**) :

ثمَّ إنَّ ما ذَكَرَهُ الشارحُ أمثلةٌ للقرينة المعنويَّة ، وتَرَكَ اللفظيَّةَ ؛ كـ (أل) والصِّلَة .

❁ **قوله** : (**بأعلامِ الأَنَاسيِّ**) بفتح الهمزة : جمعُ (إنسانٍ) ، كما في « المصباح »[2] .

❁ **قوله** : (**فـ « جعفرٌ » : اسمُ. . .**) إلىٰ آخره : منقولٌ عن اسم النهر الصغير .

❁ **قوله** : (**و« خِرْنِقُ »**) بكسر الخاء المعجمة والنون : عَلَمٌ منقولٌ عن

❁ **قوله** : (**وتَرَكَ اللفظيَّةَ. . .**) إلىٰ آخره ؛ أي : والحِسِّيَّةَ ؛ كالإشارة الحِسِّيَّةِ في اسم الإشارة ، والقرينةُ في المضاف : إمَّا المضافُ إليه المُعرَّفُ ؛ فتكونُ لفظيَّةً ، أو كونُ إضافتِهِ إلىٰ مُعرَّفٍ ؛ فتكونُ معنويَّةً .

---

(١) أي : كـ (رجل) ، و(شمس) ؛ فإنَّهُ موضوعٌ لكلِّ كوكبٍ نهاري وإن انحصر في الكوكب المخصوص ؛ فتعيينُهُ عارض ؛ لعدم وجود غيره ، لا من الوضع . « خضري » (١/ ١١٢) .

(٢) المصباح المنير (١/ ٣٥) .

اسمُ امرأةٍ مِنْ شعراء العرب ، وهي أختُ طَرَفَةَ بنِ العبد لأُمِّهِ ، و(قَرَنُ) : اسمُ قبيلةٍ ، و(عَدَنٌ) : . . . .

ولد الأرنب ، كما في « التصريح »[1] ، وهو ممنوعٌ مِنَ الصرف ؛ للعَلَميَّة والتأنيث ؛ **فالألفُ فيه** : للإشباع .

❁ **قوله** : (طَرَفَةَ) بفتح الطاءِ المُهمَلةِ وبفتح الراء أيضاً ، كما في « القاموس »[2] .

❁ **قوله** : (و« قَرَنُ ») بفتح القاف والراء ، وإلىٰ هـٰذه القبيلة نُسِبَ أُوَيسٌ القَرَنيُّ رضي الله عنه[3] ؛ فقولُ الجَوْهَريِّ : (إنَّهُ منسوبٌ إلىٰ قَرْن المنازلِ) بسكون الراء[4] . . سهوٌ .

❁ **قوله** : (و« عَدَنٌ ») بفتح العين والدال .

❁ **قوله** : (وهو ممنوعٌ مِنَ الصرف . . .) إلىٰ آخره ، ومَنَعَهُ هنا[5] مِنَ الصرف مع قَصْدِ لفظه ؛ اعتباراً لكونه كلمةً ، أو حكايةً لحاله في المنقول إليه ؛ وهو المرأة .

---

(١) التصريح على التوضيح (١/ ١١٤) .

(٢) القاموس المحيط (٣/ ١٦٢) .

(٣) وهي بطن من مرادَ قبيلة يمانية ، وأُوَيسٌ القَرَني هو أفضل التابعين ، كما ذهب إليه أهل الكوفة ، وصحَّحه الحافظ العراقي . انظر « سير أعلام النبلاء » (٤/ ١٩ـ ٣٣) ، و« تدريب الراوي » (٥/ ٢٥٨ـ٢٥٩) .

(٤) الصحاح (٦/ ٢١٨١) ، وقوله : (بسكون الراء) كذا قال المُحشِّي ، وظاهر « الصحاح » إنما هو بفتحها ، وانظر « تاج العروس » (٣٥/ ٥٣٣ ـ ٥٣٤) .

(٥) أي : منعه الناظم في « الألفية » .

اسمُ مكان ، و(لاحقٌ) : اسمُ فرس ، و(شَذْقَمٌ) : اسمُ جَمَل ، و(هَيْلةُ) : اسمُ شاة ، و(واشقٌ) : اسمُ كلب .

٧٤ـ وٱسماً أتىٰ وكُنْيةً ولَقَبَا وأَخِّرَنْ ذا إنْ سِواهُ صَحِبَا

❀ قوله : (اسمُ مكان) ؛ أي : بلدٍ بساحل اليمن .

❀ قوله : (اسمُ فرس) ؛ أي : لمعاويةَ رضي الله عنه .

❀ قوله : (و« شَذْقَمٌ ») بالذال المُعجَمة ، وقيل بالمُهمَلة[1] .

❀ قوله : (اسمُ جَمَل) كان للنُّعمان بنِ المُنذرِ ، وإليه تُنسَبُ الإبلُ الشَّذْقَميَّةُ[2] .

❀ قوله : (اسمُ شاة) ؛ أي : شاةٍ مِنَ المعز ؛ ففي « التصريح » : أنَّها عَلَمٌ لعَنْزٍ لبعض نساء العرب[3] .

❀ قوله : (وٱسماً أتىٰ . . .) إلىٰ آخره : (ٱسماً) : حالٌ مِنْ فاعل (أتى) الذي هو العَلَمُ .

❀ قوله : (الذي هو العَلَمُ) الأنسبُ : (ضميرُ العَلَم) .

---

(١) وهي كذلك في (و) ونسخة من « الألفية » بخط ابن هشام ، وصنيعُ « القاموس » (٤/ ١٣٣) يقتضي : أنَّها بالمهملة فقط ، وقال الزَّبيدي في « التاج » (٣٢/ ٤٥٩) نقلاً عن شيخه الفاسي : (إنَّ التردُّدَ في هـٰذه الدال والحُكْمَ عليها بالإعجام . . مِنْ أكبر الأوهام) .

(٢) بالذال نَظَراً لما رجَّحه ، والصواب : (الشَّدْقَميَّة) بالمهملة .

(٣) التصريح على التوضيح (١/ ١١٤) .

ينقسمُ العَلَمُ إلىٰ ثلاثة أقسامٍ : إلى اسم ، وكُنْيةٍ ، ولَقَب ، والمُرادُ بالاسم هنا : ما ليس بكُنْيةٍ ولا لَقَبٍ ؛ كـ (زيد) و(عَمْرٍو) ، وبالكُنْية : ما كان في أوَّله (أبٌ) أو (أمٌّ) ؛ كـ (أبي عبد الله) ، و(أمِّ الخير) ، وباللَّقَب :

❁ قوله : (والمُرادُ بالاسم هنا. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بخلافِ ما تقدَّم في التعريف ؛ فإنَّ المُرادَ به : ما قابل الفعلَ والحرفَ ؛ ففي كلام المُصنِّفِ شِبْهُ استخدامٍ .

❁ قوله : (ما كان في أوَّله « أبٌ ». . .) إلىٰ آخره ؛ أي : عَلَمٌ مُركَّبٌ كان في أوَّله. . . إلىٰ آخره ؛ فخرجَ نحوُ : (أبو زيدٍ قائمٌ) ، و(أبٌ لزيدٍ قائمٌ) ؛ إذا سمَّيتَ بهما ؛ لأنَّ الإضافةَ في الأوَّل لجزء العَلَم لا لكُلِّهِ[1] ، وفي الثاني لا إضافةَ .

فائـدة

[في ندب تَكْنية ذي الفضل ولو امرأةً]

يُندَبُ تَكْنيةُ ذي الفضل ، ولو امرأةً ، وإن لم يُولَدْ له ، ويُندَبُ أن يُكنَّىٰ ذو الأولاد بأكبرهم ، ذَكَرَ ذلك صاحبُ « العباب »[2] .

❁ قوله : (« أبٌ » أو « أمٌّ ») زاد الرَّازيُّ وتَبِعَهُ الرَّضِيُّ : أو (ابنٌ) أو

❁ قوله رحمه الله : (ما ليس بكُنْيةٍ ولا لَقَبٍ) ؛ أي : عَلَمٌ ليس. . . إلىٰ آخره ؛ فخرجتِ النكرةُ ؛ فلا يُقالُ : إنَّ التعريفَ غيرُ مانع .

❁ قوله : (أي : عَلَمٌ مُركَّبٌ) ؛ أي : تركيباً إضافياً ، وكان الأَوْلىٰ ذِكْرَ

---

(١) فهو مُركَّب إسنادي لا إضافي .

(٢) العباب المحيط بمعظم نصوص الشافعي والأصحاب (ق/ ١٠٧) .

ما أَشْعَرَ بمدحٍ ؛ ....

(بنتٌ)[١] ، وينبغي زيادةُ : ما صُدِّر بـ (أخ) أو (أختٍ) ، كما أشار إليه بعضُهُم ؛ لأنَّ إخراجَ ما ذُكِرَ عن الكُنْية لا يخلو عن شيء ، وعلىٰ قياسه : لا يَبعُدُ أنْ يُزادَ : ما صُدِّر بـ (عمٍّ) أو (عمَّة) ، أو (خالٍ) أو (خالة) ؛ فإنَّ ذلك قد يغلبُ علىٰ بعض أفرادِهِ[٢] ، بل ذلك واقعٌ ، وإلا فما الفرقُ ؟ انتهىٰ « ابن قاسم »[٣] .

❀ قوله : (ما أَشْعَرَ) قال شيخُ الإسلامِ : (عبَّرَ به دون « دَلَّ » ؛ لأنَّ الواضعَ إنَّما وضعَهُ لتعيين الذَّات مُعتبِراً معنى المدحِ [أو] الذمِّ ، لا لهما معاً ، ولا للمعنى المذكور) انتهىٰ[٤] .

هـٰذا ؛ ليصحَّ قولُهُ : (فخرجَ . . .) إلىٰ آخره ؛ إذ مُجرَّدُ قولِهِ : (مُركَّبٌ) لا يُخرِجُ ما ذَكَرَهُ ، كما هو واضحٌ مِنْ كلامه بعدُ .

❀ قوله : (مُعتبِراً معنى المدحِ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : مُلاحِظاً تبعاً معنى المدحِ والذمِّ المأخوذَ مِنَ اللفظ بحسَب وضعِهِ الأصليِّ لا العَلَميِّ ؛ إذ ليس مدلولُهُ بالنسبة له إلا مُجرَّدَ الذات ، كما أفاده بقوله : (والمُرادُ : أنَّهُ أَشْعَرَ . . .) إلىٰ آخره ، وفي « حاشية المُؤلِّف على القطر » ما يُوضِّحُ

---

(١) مفاتيح الغيب (١/ ٥٢) ، شرح الكافية (٣/ ٢٦٤) ، وانظر « الدرر السنية » (١/ ٢٣٣) ، و« التصريح على التوضيح » (١/ ١٢٠) .

(٢) أي : العلم .

(٣) انظر «حاشية ابن قاسم على ابن الناظم» (ق/ ١١)، و«حاشية البهوتي على الأشموني» (ص٢٦٣).

(٤) الدرر السنية (١/ ٢٣٣) .

والمُرادُ : أنَّهُ أَشْعَرَ بحسَب وضعِهِ الأصليِّ ، لا العَلَميِّ .

وأُورِدَ عليه : أنَّهُ يدخلُ فيه بعضُ الأسماءِ ؛ كـ(محمَّدٍ) و(صالح) ، وبعضُ الكُنىٰ ؛ كـ(أبي الخير) و(أبي لهب) .

وأُجيبَ : بأنَّ الفرقَ بين الأقسام الثلاثةِ بالحيثيَّة ، أو يُقالَ : ما وُضِعَ أوَّلاً اسمٌ مُطلَق ، ثمَّ ما صُدِّرَ بـ(أبٍ) أو (أمٍّ) كُنْيَةٌ مطلقاً ، ثمَّ يُعتبَرُ الإشعارُ ، كذا ذَكَرَهُ ابنُ قاسمٍ .

ثمَّ قال : (واعلَمْ : أنَّ مُقتضىٰ تفسيري الكُنْيَةَ واللَّقَبَ بما تقرَّر : أنْ يكونَ بينهما عمومٌ وجهيٌّ ؛ لشُمُولِ ما صُدِّر بما ذكر لِمَا أَشْعَرَ بمدحٍ أو ذمٍّ ، وشُمُولِ ما أَشْعَرَ بذلك لِمَا صُدِّرَ بـ« أب » أو غيرِهِ ، فيجتمعانِ في نحو : « أبي الفضل » و« أمِّ الفضل » ، و« أبي الخير » و« أم الخير » ، وتنفردُ الكُنْيَةُ في نحو : « أبي بكر » ، وينفردُ اللَّقَبُ في نحو : « مُظفَّرِ الدِّين » ،

ذلك[1] ؛ فاندفعَ ما قيل : إنَّ قولَهُ : (والمُرادُ : أنَّهُ أَشْعَرَ . . .) إلىٰ آخره لا حاجةَ إليه ، بل هو مُضِرٌّ ؛ لمُنافاته لِمَا قبلَهُ ، تأمَّلْ .

❀ قوله : (ثمَّ ما صُدِّرَ . . .) إلىٰ آخره : المُرادُ مِنْ هـٰذه العبارةِ : أنَّ ما وُضِعَ ثانياً يُنظَرُ فيه ؛ فإنْ صُدِّرَ بـ(أبٍ) أو (أمٍّ) . . فهو كُنْيةٌ مطلقاً ، وإن أَشْعَرَ بمدحٍ أو ذمٍّ . . فهو لقبٌ مطلقاً ، وليس المُرادُ : أنَّ اللقبَ يُوضَعُ ثالثاً ، يَدُلُّكَ علىٰ هـٰذا : قولُهُ : (واعلَمْ : أنَّ مُقتضىٰ . . .) إلىٰ آخره .

---

(١) حاشية السجاعي علىٰ شرح القطر (ص٤٦) .

ولا مانعَ مِنْ ذلك ، وليس في المنقولِ ما يُخالِفُهُ) انتهىٰ[1] .

❀ **قوله : (ولا مانعَ مِنْ ذلك) قد يُقالُ** : المانعُ منه لزومُ القولِ بالواسطة ؛ إذ ما وُضِعَ ثانياً أو ثالثاً مثلاً ، ولم يُصدَّرْ بما ذُكِرَ ، ولم يُشعِرْ بمدح أو ذمٍّ . . غيرُ داخلٍ في تعريف الاسم والكُنْيَةِ واللقب على هـٰذا ، مع أنَّهُ مِنَ العَلَمِ المحصورِ في الأقسام الثلاثة .

فالأَوْلىٰ : ما جرىٰ عليه ابنُ هشامٍ في « شرح القطر » ؛ مِنْ أنَّ **الكُنْيَةَ** : هي ما صُدِّرَ بـ (أبٍ) أو (أمٍّ) مطلقاً ، **واللَّقَبَ** : هو ما لم يُصدَّرْ بما ذُكر وأَشْعرَ بمدحٍ أو ذمٍّ ، **والاسمَ** : هو ما لم يُصدَّرْ بما ذُكر ولم يُشعِرْ بمدح أو ذمٍّ ، وعبارتُهُ : (العَلَمُ إنْ بُدِئَ بـ « أب » أو « أم » . . كان كُنْيَةً ، وإلا فإنْ أشعرَ برِفْعة المُسمَّىٰ أو ضَعَتِهِ . . فلَقَبٌ ، وإلا فاسمٌ) انتهىٰ[2] ، وفي « شرح الجامي على الكافية » نحو ذلك ، وقال عبدُ الحكيم في « حواشيه » : (هكذا في « الإقليد ») انتهىٰ[3] ؛ **فبينها التباينُ بالذات ، ولا واسطةَ** .

ثمَّ إنَّ ظاهرَ كلامِ الشارح : أنَّ الاسمَ مُبايِنٌ لكلٍّ منهما ، وبينهما عمومٌ وخصوصٌ وجهيٌّ ، ولا مانعَ منه .

نعم ؛ يُحتاجُ إلىٰ تأويلِ قولِ المُحدِّثينَ وغيرهم في (أمِّ كُلْثُومٍ) : (اسمُها كُنْيتُها) ؛ أي : لا اسمَ لها ، إنَّما لها كنيةٌ تقومُ مَقامَ الاسم .

ولا واسطةَ ، سواءٌ أُخِذَ بظاهره ، أو قُيِّدتِ الكُنْيَةُ في كلامه بنقيضِ ما ذكر في

(١) انظر « حاشية ابن قاسم على ابن الناظم » (ق/ ١١) .
(٢) شرح قطر الندىٰ (ص٩٩) .
(٣) الفوائد الضيائية (٢/ ١٢٤) ، حاشية السيالكوتي علىٰ عبد الغفور (ص٣٣٧) .

كـ (زَيْنِ العابِدِينَ) ، أو ذمٌّ ؛ كـ (أنفِ الناقة) .

❁ قوله : (كـ « زَيْنِ العابِدِينَ ») هو لَقَبُ عليِّ بنِ الحسين بنِ عليٍّ بنِ أبي طالبٍ رضي الله عنهم .

ومِنْ مناقبه : أنَّهُ كان كثيرَ البِرِّ بأُمِّهِ ؛ حتىٰ قيل له : إنَّكَ مِنْ أَبَرِّ الناسِ بأمِّك ولَسْنا نراكَ تأكلُ معها في صَحْفةٍ ، فقال : أخافُ أنْ تسبقَ يدي إلىٰ ما سَبَقَتْ عينُها إليه ، فأكونَ قد عَقَقْتُها .

وُلِدَ في بعض شهورِ سنةِ ثلاثٍ وثلاثينَ للهجرة ، وتُوفِّيَ بالمدينة سنةَ أربعٍ وتسعين ، ودُفِنَ بالبقيع في قبر عمِّهِ الحسنِ بنِ عليٍّ رضي الله عنهم أجمعين ، ذَكَرَهُ ابنُ خِلِّكانَ[1] .

❁ قوله : (كـ « أنفِ الناقة ») هٰذا لَقَبُ جعفرِ بن قُرَيعٍ ، تصغيرِ (قَرْعٍ) ، بفتح القاف وسكون الراء وبالعين المهملة ، وهو أبو بطنٍ مِنْ سعد بن زيدِ مَناةَ .

وسببُ جَرَيانِ هٰذا اللَّقَبِ عليه : أنَّ أباه ذبحَ ناقةً وقَسَمَها بين نسائه ، فبعثَتْهُ أمُّهُ إلىٰ أبيه ولم يبقَ إلا رأسُ الناقة ، فقال له أبوه : شأنَكَ به ، فأدخل يدَهُ في أنفِ الناقة ، وجَعَلَ يَجُرُّهُ ، فلُقِّبَ به .

وكانوا يغضبون مِنْ هٰذا اللَّقَبِ ، فلمَّا مدحهم الشاعرُ بقوله[2] : [من البسيط]

اللَّقَب ، وقُيِّدَ اللَّقَبُ بنقيضِ ما ذكر في الكُنْية ، ويحتملُ كلامُهُ تقييدَ اللَّقَبِ بنقيض ما ذكر في الكُنْية دون العكس ؛ موافقةً لِمَا ذَكَرَهُ ابنُ هشامٍ في « شرح القطر » والجاميُّ في « شرح الكافية » ، ونقله عبدُ الحكيمِ عن « الإقليد » .

---

(١) وفيات الأعيان (٣/ ٢٦٨ـ٢٦٩) .

(٢) وهو الحطيئة الشاعر المخضرم المشهور ، والبيت في « ديوانه » (ص٢١) .

وأشار بقوله : (وأَخِّرَنْ ذا . . .) إلىٰ آخره : إلىٰ أنَّ اللَّقَبَ إذا صَحِبَ الاسمَ وَجَبَ تأخيرُهُ ؛ كـ (زيدٍ أنفِ الناقة) ، ولا يجوزُ تقديمُهُ على الاسم ؛ فلا تقولُ : (أنفُ الناقةِ زيدٌ) إلا قليلاً ،

قومٌ همُ الأنفُ والأذنابُ غيرُهُمُ ومَنْ يُسوِّي بأنفِ الناقةِ الذَّنَبَا

صار اللَّقَبُ مَدْحاً[1] ، والنسبةُ إليهم : أَنْفِيٌّ ، ذَكَرَهُ في « التصريح »[2] .

* قوله : (إلا قليلاً) عبارةُ غيرِهِ : (غالباً) ، واحتَرَزَ به[3] : عمَّا إذا اشتَهَرَ اللَّقَبُ ؛ فيُقدَّمُ على الاسم ، كما نصَّ عليه ابنُ الأنباريِّ[4] ، ومنه : ﴿ إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ﴾ [النساء : ١٧١] ، وقولُ الشاطِبيِّ[5] : [من الطويل]

وقـالـونُ عيسـىٰ . . . . . .

وإنَّما كان الغالبُ تأخيرَ اللَّقَب عن الاسم ؛ لأنَّ الغالبَ في اللَّقَب أنْ يكونَ

---

* قوله : (واحتَرَزَ به : عمَّا إذا اشتَهَرَ . . .) إلىٰ آخره : عبارتُهُ تُوهِمُ : أنَّهُ في هـٰذه الحالةِ يكونُ قليلاً ، وليس كذلك .

---

(١) وكان الرجل مِنْ بني أنف الناقة إذا سُئل : ممَّن هو ؟ يقول : من بني قُريع ، ويتجاوز جعفراً أنفَ الناقة ؛ بغضاً لهـٰذا اللقب وفراراً منه ، فلمَّا مدحهم الحطيئة . . صاروا يتبجَّحون بهـٰذا اللقب ، ويقولون بملء فِيهم إذا سئلوا : (نحن مِنْ بني أنف الناقة) ، وانظر « العقد الفريد » (٦/ ١٧٧) ، و« محاضرات الأدباء » (١/ ١١٧) .

(٢) التصريح على التوضيح (١/ ١٢٠) .

(٣) أي : بالقليل .

(٤) نقله السيوطي في « نكته » (ق/ ٥٢) .

(٥) حرز الأماني (ص٣) ، والبيت بتمامه :

وقالونُ عيسىٰ ثمَّ عثمانُ ورشُهُم بصحبتِـهِ المجدَ الـرفيـعَ تـأثَّـلا

ومنه : قولُهُ[1] : [من البسيط]

٢٢ـ بأنَّ ذا الكلبِ عَمْراً خيرَهُم حَسَباً ببَطْنِ شَرْيانَ يَعْوِي حولَهُ الذِّيبُ

منقولاً مِن اسمِ غيرِ إنسان ؛ كـ (بطَّةٍ) ، فلو قُدِّمَ لتوهَّم السامعُ أنَّ المُرادَ مُسمَّاهُ الأصليُّ ، وذلك مأمونٌ بتأخيره ، ولأنَّ اللَّقَبَ يُشبِهُ النعتَ في إشعاره بالمدح أو الذمِّ ، والنعتُ لا يُقدَّم ، فكذا ما أَشْبهَهُ .

❀ **قوله** : (**ومنه**) ؛ أي : مِنَ القليل .

❀ **قوله** : (**بأنَّ ذا الكلبِ . . .**) إلىٰ آخره : **الجارُّ** : مُتعلِّقٌ بقولها قبلَهُ :

أَبلِـغْ هُـذَيـلاً وأَبلِـغْ مَـنْ يُبلِّغُهـا عنِّي حديثاً وبعضُ القولِ تكذيبُ

❀ **قوله** : (**وبعضُ القولِ تكذيبُ**) لعلَّ هـٰذه الجملةَ معترضةٌ هنا ؛ للتحسُّر والتحزُّن ؛ أي : بعضُ القولِ مُكذَّبٌ به ؛ فقد يستبعدون وقوعَ ذلك

---

(١) البيت لجَنُوبَ أخت عمرو ذي الكلب ، كما في « الجليس الصالح » (١/ ٥٤٧) ، وفيه خبرُهُ وذكر مقتله ، وهو ضمن قصيدة ترثيه بها ، وأوَّلها :

كلُّ امرئٍ بمِحَالِ الدهرِ مكذوبُ وكلُّ مَنْ غالبَ الأيَّامَ مغلوبُ
وكلُّ حيٍّ وإنْ عَزُّوا وإنْ سَلِمُوا يوماً طريقُهُمُ في الشرِّ رُعْبُوبُ
بينا الفتىٰ ناعمٌ راضٍ بعيشتِهِ سِيقَ لهُ مِنْ نوازي الشرِّ شُؤْبُوبُ
أَبْلِغْ هُذَيلاً وأَبْلِغْ مَنْ يُبلِّغُها عنِّي حديثاً وبعضُ القولِ تكذيبُ
بأنَّ ذا الكلبِ. . . . .
تمشي النسورُ إليهِ وهْيَ لاهيةٌ مَشْيَ العَذارىٰ عليهنَّ الجلابيبُ

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ١٧٤) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٣٩١) ، و« المساعد » (١/ ١٢٨) ، و« همع الهوامع » (١/ ٢٨٣) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٥٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٣٥٧ـ٣٦٠) .

وظاهرُ كلامِ المُصنِّف : أنَّهُ يجبُ تأخيرُ اللَّقَبِ إذا صَحِبَ سواه ، ويدخلُ تحتَ قولِهِ : (سِواهُ) : الاسمُ والكُنْيةُ ، وهو إنَّما يجبُ تأخيرُهُ مع الاسم ،

قالتْهُما أختُ عمرٍو المذكورِ مِنْ قصيدةٍ تَرْثيه بها ، و(ذا الكلبِ) : اسمُ (أنَّ) منصوبٌ بالألف ؛ لأنَّهُ مِنَ الأسماء الخمسة ، و(عَمْراً) : بدلٌ منه أو عطفُ بيانٍ ، وفيه الشاهدُ ؛ حيثُ قُدِّمَ اللَّقَبُ على الاسم ، و(ببطنِ شِرْيانَ) : في محلٍّ نصبٍ على الحال[1] ، وهو بكسر الشين المعجمة وفتحها : اسمُ الموضع الذي دُفِنَ فيه عمرٌو ، والشِّرْيانُ : شجرٌ يُتَّخَذُ منه القِسِيُّ[2] .

❀ قوله : (ويدخلُ تحتَ قولِهِ : « سواهُ » : الاسمُ. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّ سوى اللقب يشمَلُ الاسمَ والكُنْيَةَ ، فكأنَّهُ قال : (وأَخِّرَنِ اللَّقَبَ إن صحبَ الاسمَ أو الكُنْيَةَ) ، فالأمرُ بتأخير اللَّقَبِ عن الاسم صحيحٌ ، دونَ الاسمِ مع الكُنْية ، كما أشار إليه الشارحُ بقوله : (وإنَّما يجب. . .) إلىٰ آخره .

قال ابنُ الصائغ : (لم يتعرَّضِ ابنُ مالكٍ لاجتماع الاسم والكُنْية ، فيُفهَمُ جوازُ تقديمِ كلٍّ وتأخيرِهِ) ، قال : (والأَوْلىٰ : تقديمُ غيرِ الأشهر) ،

بـ(عمرو) ، فلا يعملون بمُقتضى الإبلاغ .

❀ قوله : (دونَ الاسمِ مع الكُنْية) الأَوْلىٰ بل الصوابُ : (دونَ اللَّقَبِ مع الكُنْية) .

❀ قوله : (والأَوْلىٰ : تقديمُ غيرِ الأشهر) ؛ أي : ليكونَ ذِكْرُ الأشهرِ بعدَهُ

---

(١) قال الصبان في « حاشيته » (١/ ٢١٥) : (و« ببطن » : خبرُ « أنَّ » إذا نُصب « خير » على النَّعْتيَّة لـ« عمرو » ، وخبرٌ ثانٍ إذا رُفع على الخبريَّة لـ« أنَّ ») .

(٢) وواحدتُهُ : (شريانة) .

فأمّا مع الكُنْية : فأنتَ بالخيار بينَ أنْ تُقدِّمَ الكُنْيةَ على اللَّقب فتقولَ : (أبو عبد الله زينُ العابدينَ) ، وبينَ أنْ تُقدِّمَ اللَّقبَ على الكُنْية فتقولَ : (زينُ العابدينَ أبو عبد الله) .

ويُوجَدُ في بعض النسخ بدلَ قولِهِ : (وأَخِّرَنْ ذا إنْ سواهُ صَحِبَا) : (وذا ٱجْعَلَ آخِراً إذا اسماً صَحِبا) ، وهو أحسنُ منه ؛ لسلامته ممَّا وَرَدَ على هـٰذا ؛ فإنَّهُ نصٌّ في أنَّهُ إنَّما يجبُ تأخيرُ اللَّقبِ إذا صَحِبَ الاسمَ ، ومفهومُهُ : أنَّهُ لا يجبُ ذلك مع الكُنْية ، وهو كذلك كما تقدَّم ، ولو قال : (وأَخِّرَنْ ذا إنْ سواها صَحِبا) . . لَمَا وَرَدَ عليه شيءٌ ؛ إذ يصيرُ التقديرُ : (وأَخِّرِ اللَّقَبَ إذا صَحِبَ سوى الكُنْية) ؛ وهو الاسمُ ؛ فكأنَّهُ قال : (وأَخِّرِ اللَّقَبَ إنْ صَحِبَ الاسمَ) .

وقال ابنُ هشامٍ في « تعليقه » : (لا أعلمُ لهم نصّاً في الكُنْية مع الاسم ، والظاهرُ من سكوتهم : جوازُ الأمرينِ ؛ لأنَّهما مُتكافئان) انتهىٰ « نُكَت »[1] .

❀ **قوله** : (وهو أحسنُ . . .) إلىٰ آخره : لم يقل : (وهو الصوابُ) فيكونَ ذاك خطأً ؛ لأنَّهُ يُمكِنُ تأويلُهُ ؛ بأنْ يُرادَ بـ (سواه) : الاسمُ ، كما أشار إليه الأُشْمُونيُّ[2] .

مِنْ قَبيلِ ذِكْرِ المُفسِّر ـ بالكسر ـ بعد المُفسَّر ، بالفتح ، ولو قيل بأنَّ الأَوْلىٰ تقديمُ الأَشْهر . . لكان له وجهٌ أيضاً ، بل هو مُقتضىٰ ما سَبَقَ مِنْ تقديم اللَّقَبِ المُشتهِرِ على الاسم .

---

(١) نكت السيوطي (ق/ ٥٢) .
(٢) شرح الأشموني (١/ ٥٨) .

٧٥ـ وإنْ يكونا مُفرَدَينِ فأَضِفْ . . . .

❀ قوله : (وإنْ يكونا مُفرَدَينِ فأَضِفْ) محلُّهُ : إذا لم يكن في الاسم مانعٌ من الإضافة ، وإلا لم يُضَفْ ؛ نحوُ : (الحارثُ كُرْزٌ) ؛ لوجود (أل) .

والمُرادُ بالمفرد هنا ـ كباب الكلمة ـ : ما قابَلَ المُركَّبَ ، وأمَّا في باب الإعراب : فما قابَلَ المُثنَّىٰ والمجموعَ ، . . . .

❀ قوله : (ما قابَلَ المُركَّبَ) ؛ أي : ما نُطِقَ به دَفْعةً واحدة بحيثُ لا يكونُ له ما يُصحِّحُ الإتيانَ ببعضه علىٰ حِدَة وببعضه الآخَرِ علىٰ حِدَة ؛ فخَرَجَ نحوُ : (عبد الله) عَلَماً .

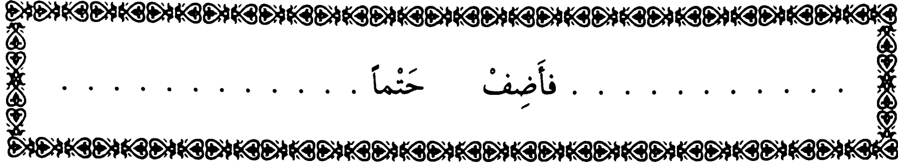
وكونُ المُرادِ بـ (المفرد) في تعريف (الكلمة) ما ذكر . . يَرِدُ عليه : أنَّهُ لو أُريد ذلك لَمَا صحَّ تقسيمُها إلى اسمٍ وفعلٍ وحرف ، ثمَّ تقسيمُ الاسمِ إلىٰ عَلَمٍ وغيره ، وتقسيمُ العَلَمِ إلى اسمٍ وكُنْية ولَقَب ، وتقسيمُ الاسمِ واللَّقَب إلىٰ مفردَينِ ومُركَّبَينِ ، والكُنْيةُ لا تكونُ إلا مُركَّبةً ، بل المُرادُ بالمفرد هناك : ما لا يَدُلُّ جزؤُهُ علىٰ جزء معناه .

ودعوىٰ أنَّ إطلاقَهُ علىٰ ذلك اصطلاحٌ منطقيٌّ ، وأنَّ ذِكْرَهُ في النحو مِنْ خَلْطِ اصطلاحٍ باصطلاح . . غيرُ صحيحة ؛ لِمَا ذُكر ، وفي (مبحث الكلمة) مِنْ « كتابتنا علىٰ حاشية المُؤلِّف على القطر » . . زيادةٌ علىٰ ذلك[1] .

❀ قوله : (فما قابَلَ المُثنَّىٰ والمجموعَ) ؛ أي : اسمٌ قابَلَ . . . إلىٰ

---

(١) تقرير الأنبابي على السجاعي علىٰ شرح القطر (ق/ ٩ـ١٠) .



. . . . فأَضِفْ حَتْماً . . . .

وفي بابَيِ النداءِ و(لا) : المضافَ والشبيهَ به ، وفي باب المبتدأ والخبر : الجملةَ .

❁ قوله : (فأَضِفْ حَتْماً) مُقتضىٰ ما ذَكَرَهُ هنا : أنَّ إضافةَ الأوَّلِ إلى الثاني قياسٌ ، فيُعارِضُ قولَهُ في (باب الإضافة) : (وأَوِّلْ مُوهِماً إذا وَرَدْ) .

وقد أجابَ بعضُ مشايخِنا عن ذلك : بحَمْلِ ما هنا علىٰ ما يأتي ؛ فقولُهُ :

آخره ؛ فلا يُقالُ : يَصدُقُ هـٰذا بالأفعال الخمسة ، مع أنَّها تُعرَبُ بالحروف والمفردَ يُعرَبُ بالحركات الظاهرةِ أو المُقدَّرة ، ولا حاجةَ إلىٰ تكلُّف إدخالِ الأفعالِ المذكورة في الملحق بهما مِنْ حيثُ إنَّ إعرابَها بالحروف بالحَمْل على المُثنَّىٰ والمجموع ولو علىٰ وجه الكَأَنِّيَّة في (تفعلِينَ) ، كما يُعلَمُ مِنَ « الصبَّان » مع « ما كتبناه عليه أوَّلاً وثانياً » في (مبحث الأفعال)[(١)] .

❁ قوله : (وفي بابَيِ النداءِ و« لا ») ، وكذا بابا النعتِ والحالِ .

❁ قوله : (المضافَ)؛ أي : ما قابل المضافَ ، [وقولُهُ : (والشبيهَ) عطفٌ عليه] ، وكذا يُقالُ فيما بعدُ ، ثمَّ رأيتُهُ كذلك في كثير من النسخ هنا وفيما بعدُ[(٢)] .

❁ قوله : (وقد أجاب بعضُ مشايخِنا . . .) إلىٰ آخره : أُورِدَ علىٰ هـٰذا

---

(١) حاشية الصبان (١/١٦٨ـ ١٦٩) ، تقرير الأنبابي الأول (١/١١٨ـ ١١٩) ، تقرير الأنبابي الثاني (ق/٦٨ـ٦٩) .

(٢) قوله : (ثمَّ رأيتُهُ) ؛ أي : التصريحَ بالعامل ، وجاء كذٰلك في (ب ، هـ) .

(أَضِفْ حَتْماً) ؛ أي : أَدِمِ الإضافةَ الواردةَ مُؤوَّلاً بما ذكر ، **تأمَّلْ** .

❀ **قوله** : (**وإلَّا أَتْبِعِ**) ؛ أي : إتباعاً مُصطلَحاً عليه ، و(**أَتْبع**) هٰذا : جوابُ الشرطِ ؛ وهو (إنْ) المدغمةُ في (لا) ، ولم يقرنْهُ بالفاء ؛ للضرورة .

الجواب : أنَّهُ يلزمُ عليه عدمُ صحَّةِ الخلافِ بينَ الفريقَينِ الذي ذَكَرَهُ الشارح ، وعدمُ صحَّةِ كلامِ المُحشِّي الآتي عن الرَّضِيِّ ؛ إذ الواردُ يُتبَعُ حيثُ كان الكلام فيه[1] ، وعدمُ إفادةِ قول المُصنِّف : (وأَخِّرَنْ ذا إنْ سواهُ صَحِبا) بالنسبة للمفردَينِ ؛ لأنَّهُ علىٰ هٰذا الجواب لا يُؤتىٰ بمفردَينِ جديدَينِ حتىٰ يُؤخَّرَ اللَّقَبُ منهما أو يُقدَّم .

ويُمكِنُ دفعُ ذلك : بأنَّ الخلافَ في المسموع ؛ **فجمهورُ البَصْرِيِّينَ يقولون** : إنَّ المسموعَ هو الإضافةُ لا غيرُ ، **والكُوفيُّونَ يقولون** : إنَّ المسموعَ هو الإضافةُ تارةً والإتباعُ أُخرىٰ ، **وكذلك يقولُ الرَّضِيُّ** فيما إذا كان الأوَّلُ مفرداً والثاني مُركَّباً .

فمعنىٰ قولِ المُصنِّف : (فأَضِفْ حَتْماً) : فالتَزِمِ الواردَ فيه مِنَ الإضافة علىٰ نَقْلِ جمهور البَصْرِيِّينَ ، أو فجَوِّزْها فيه وُرُوداً ـ أي : اعتقدْ أنَّها واردةٌ علىٰ وجهِ عدم التحتُّمِ ـ علىٰ نَقْلِ غيرِهم ، ومعنىٰ قولِهِ : (وأَخِّرَنْ ذا) ـ بالنسبة

---

(١) انظر (٢/٢٦) .

❀قوله : (رَدِفْ) بمعنىٰ : تَبِعَ تَبَعاً لغويّاً ، . . . .

للمفردَينِ ـ : أَدِمْ تأخيرَهُ .

لـٰكنَّ هـٰذا كلَّهُ يَقتضِي : منعَ اختراعِ إضافةِ اسمٍ للَقَبٍ لم يُوجدا قبلُ ، والظاهرُ مِنْ فَحْوى الكلامِ هنا : جوازُهُ ، فيكونُ البابُ قياسيّاً .

ويُمكِنُ حملُ الكلامِ علىٰ ما يُفِيدُ جوازَ هـٰذا ؛ وذلك بأنْ يُقالَ : إنَّهُ يَكْفي في السماع سماعُ النوعِ ، كما نصُّوا عليه في باب العلاقات وغيرها .

وحينئذٍ : فما وَرَدَ شخصُهُ مضافاً . . يبقى اتِّفاقاً علىٰ إضافته معَ التأويل ، وما لم يَرِدْ وكان مِنْ نوعِ ما وَرَدَ . . يَجْري فيه الخلافُ ؛ فالبَصْريُّون يُعيِّنون فيه الإضافةَ الواردةَ في نوعه معَ التأويل ، والكُوفيُّونَ يُجيزُونها والإتباعَ ؛ فقولُ المُحشِّي : (أَدِمِ الإضافةَ الواردة . . .) إلىٰ آخره . . يَصدُقُ بالوارد شخصُهُ ـ وهـٰذا محلُّ اتِّفاق ـ وبالوارد نوعُهُ ، وهو محلُّ الخلاف .

وقولُ المُصنِّف : (وأَوِّلْ مُوهِماً إذا وَرَدْ) . . لا يُنافي صحَّةَ اختراعِ تركيبٍ كذلك مُعتبَراً فيه التأويلُ ؛ لأنَّهُ أتىٰ به لدفع ما يُتوهَّمُ مِنْ قَصْر قولِهِ : (ولا يُضاف اسمٌ لِمَا به اتَّحدْ) علىٰ غير الوارد وأنَّ الواردَ يبقىٰ علىٰ حاله ، وقولُهُ : (ولا يُضافُ اسمٌ لِمَا به اتَّحَدْ معنىً) . . لا يُنافِيه أيضاً ؛ لأنَّهُ معَ التأويل لا اتِّحادَ .

ولعلَّهُ لهـٰذا كلِّهِ أَمَرَ المُحشِّي بالتأمُّل ؛ فعليكَ به .

إذا اجتمعَ الاسمُ واللَّقَبُ . . فإمَّا أنْ يكونا مفردَينِ ، أو مُركَّبَينِ ، أو الاسمُ مُركَّباً واللَّقَبُ مفرداً ، أو الاسمُ مفرداً واللَّقَبُ مُركَّباً .

فإن كانا مفردَينِ : وَجَبَ عندَ البَصْريِّينَ الإضافةُ ؛ . . . .

فليس في الكلام تحصيلُ حاصلٍ أصلاً .

❀ **قوله : (وَجَبَ عندَ البَصْريِّينَ الإضافةُ)** ؛ أي : علىٰ تأويل الأوَّلِ بالمُسمَّىٰ والثاني بالاسم ، وإنَّما أُوِّلَ الأوَّلُ بالمُسمَّىٰ والثاني بالاسم ؛ لأنَّ الأوَّلَ هو المُعرَّضُ للإسناد إليه ، والمسندُ إليه إنَّما هو المُسمَّىٰ ، فلَزِمَ أنْ يُقصَدَ بالثاني مُجرَّدُ اللفظ .

❀ **قوله : (تحصيلُ حاصلٍ)** ؛ أي : طلبِ ذلك ؛ المأخوذِ مِنْ قوله : (أَتْبِعِ) الذي هو أمرٌ .

❀ **قوله : (أي : علىٰ تأويل الأوَّلِ بالمُسمَّىٰ . . .)** إلىٰ آخره ؛ أي : غالباً ، وقد يُؤوَّلُ الأوَّلُ بالاسم ؛ كما في قولك : (كتبتُ سعيدَ كرزٍ) .

فإن أُوِّلَ الثاني بالمُسمَّىٰ . . **كان المعنىٰ** : كتبتُ اسمَ المُسمَّىٰ بهـٰذا الاسمِ الذي هو (سعيدٌ) ، وإنْ أُوِّلَ بالاسم قُدِّرَ مضافٌ ؛ أي : اسمَ مُسمَّىٰ هـٰذا الاسمِ الذي هو (كُرْزٌ) ، ولك عدمُ تأويل الثاني لا بالمُسمَّىٰ ولا بالاسم ، وتسميةُ تلك الذاتِ بلفظ (سعيد) هي حاصلُ معنى النسبةِ ، ولك في الغالب عدمُ تأويلِ الأوَّلِ ـ وهو الأقربُ ـ بجَعْل التسميةِ بالثاني حاصلَ معنى النسبة إليه .

وجَعَلَ الزَّمَخْشَريُّ كما نقله الأَسْقاطيُّ في « حواشي هـٰذا الشرح » إضافةَ الاسم إلى اللَّقَب لفظيَّةً ؛ لتقدير انفكاكِها كإضافة الوصف إلىٰ معموله ؛ إذ

نحوُ : (هـٰذا سعيدُ كُرْزٍ) ، و(رأيتُ سعيدَ كُرْزٍ) ، و(مررتُ بسعيدِ كُرْزٍ) ، وأجاز الكُوفيُّونَ الإتباعَ[1] ؛ فتقولُ : (هـٰذا سعيدٌ كُرْزٌ) ، و(رأيتُ سعيداً كُرْزاً) ، و(مررتُ بسعيدٍ كُرْزٍ)[2] ، ووافقهم المُصنِّفُ علىٰ ذلك في غير هـٰذا الكتاب[3] .

والمُرادُ بالبَصْريِّينَ : جمهورُهُم ، كما عبَّر به في « التوضيح »[4] .

❀ قوله : (كُرْزٍ) بضمِّ الكافِ وسكون الراء المهملة ، وفي آخره زايٌ ، وهو في الأصل : خُرْجُ الراعي . انتهىٰ « تصريح »[5] ، **ثمَّ أُطلِقَ : على اللئيم ، وعلى الحاذق** .

❀ قوله : (**وأجاز الكُوفيُّونَ الإتباعَ**) ؛ أي : إتباعَ الثاني للأوَّل علىٰ أنَّهُ بدلٌ منه أو عطفُ بيانٍ ، ويجوزُ القطعُ إلى النصب بإضمار فعلٍ ، وإلى الرفع بإضمارِ مبتدأ .

المعنىٰ على البدليَّة أو البيان ، فلا تحتاجُ إلىٰ تأويلٍ ، بخلاف المعنويَّة[6] .

❀ قوله : (**ثمَّ أُطلِقَ : على اللئيم ، وعلى الحاذق**) فإشعارُهُ بخصوص

---

(١) وتبعهم في ذلك بعض البَصْريِّينَ . انظر « التذييل والتكميل » (٢/ ٣١٧) .
(٢) انظر « الكتاب » (٣/ ٢٩٤) ، و« شرح التسهيل » (١/ ١٧٣) ، و« التذييل والتكميل » (٢/ ٣١٧) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٣٩٢) ، و« همع الهوامع » (١/ ٢٨٤) .
(٣) انظر « تسهيل الفوائد » (ص٣٠ـ٣١) .
(٤) أوضح المسالك (١/ ١٣١) .
(٥) التصريح على التوضيح (١/ ١٢٢) .
(٦) القول الجميل (ق/ ٣٢) .

وإن لم يكونا مفردَين ؛ بأن كانا مُركَّبَين ؛ نحوُ : (عبدِ اللهِ أنفِ الناقة) ، أو مُركَّباً ومفرداً ؛ نحوُ : (عبدِ الله كُرْز) ، و(سعيدِ أنفِ الناقة) . . وَجَبَ الإتباعُ ، فتُتبِعُ الثانيَ الأوَّلَ في إعرابه ، ويجوزُ القطعُ إلى الرفع أو النصب ؛ نحوُ : (مررتُ بزيدٍ أنفُ الناقةِ) و(أنفَ الناقةِ) ؛ فالرفعُ : على إضمار مبتدأٍ ، والتقديرُ : (هو أنفُ الناقة) ، والنصبُ : على إضمار فعلٍ ، والتقديرُ : (أعني : أنفَ الناقة) ، فيُقطَعُ مع المرفوع إلى النصب ، ومع المنصوب إلى الرفعِ ، ومع المجرور إلى النصب أو الرفع ؛ نحوُ : (هـٰذا زيدٌ أنفُ الناقة) أو : (أنفَ الناقةِ) ، و(رأيتُ زيداً أنفَ الناقة) أو : (أنفُ الناقة) ، و(مررتُ بزيدٍ أنفِ الناقة) أو : (أنفَ الناقة) أو : (أنفُ الناقة) .

❁ قوله : (وَجَبَ الإتباعُ) هـٰذا صريحٌ في امتناعِ الإضافةِ إذا كان الأوَّلُ مُفرَداً والثاني مُركَّباً ، والوجهُ : خلافُهُ وفاقاً للرَّضِيِّ ؛ حيثُ قال : (وإن كانا مُفردَينِ ، أو أوَّلُهما . . جازتْ إضافةُ الاسمِ إلى اللَّقَب) ؛ وذلك لأنَّ المضافَ إليه يجوزُ أنْ يكونَ مُركَّباً ؛ كـ « غلامِ عبد الله » ، بخلاف المضاف ، نقله الشيخُ ياسينُ[1] .

❁ قوله : (ويجوزُ القطعُ) لا يُقالُ : هـٰذا مُنافٍ لقوله : (وَجَبَ الإتباعُ) ؛ لأنَّا نقولُ : مُرادُهُ بوجوب الإتباع : امتناعُ الإضافة ؛ فلا يُنافي ما ذكر .

المدحِ أو الذمِّ يحتاجُ إلىٰ قرينة .

---

(١) حاشية ياسين على الفاكهي (٢/ ٢٣) ، وانظر « شرح الكافية » (٣/ ٢٦٥) .

٧٦ـ ومنهُ منقولٌ كـ (فَضْلٍ) و(أَسَدْ) وذو ٱرتجالٍ . . . .

❁ قوله : (ومنهُ منقولٌ. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وبعضُ العلمِ منقولٌ ؛ أي : مفردٌ منقولٌ ، وبهـٰذا التقديرِ غايرَ قولَهُ الآتيَ : (وجملةٌ. . .) إلىٰ آخره ؛ فإنَّها مِنَ المنقول ، ويصحُّ أَلَّا يُقدَّرَ ؛ فيكونُ قولُهُ : (وجملةٌ) مِنْ عطف الخاصِّ .

❁ قوله : (وذو ٱرتجالٍ) ؛ أي : وبعضُهُ الآخَرُ ذو ارتجالٍ ، كذا ذَكَرَهُ الأُشْمُونيُّ[1] ، وإنَّما زاد لفظَ (الآخَر) ؛ لأنَّهُ لا واسطةَ بينهما على المشهور ، وقيل : إنَّ ما عَلَميَّتُهُ بالغَلَبة لا منقولٌ ولا مُرتَجَلٌ ، وهو مأخوذٌ مِنِ ارتجال الخُطْبة والشِّعْر ، . . . .

❁ قوله : (غايرَ قولَهُ الآتيَ : « وجملةٌ. . . » إلىٰ آخره) إنَّما أتىٰ بـ (إلىٰ آخره) ؛ للإشارةِ إلىٰ أنَّ المُركَّبَ المَزْجيَّ والإضافيَّ مِنَ المنقول أيضاً .

❁ قوله : (فيكونُ قولُهُ : « وجملةٌ ». . .) إلىٰ آخره : لا وجهَ لتخصيص الجملةِ هنا .

❁ قوله : (لا منقولٌ ولا مُرتَجَلٌ) أمَّا الأوَّل : فلأنَّ النقلَ يستدعي الوَضْعَ للمعنى الثاني ولا وضعَ فيه له ، وأمَّا الثاني : فلأنَّهُ سبقَ له وَضْعٌ في غير العَلَمِيَّة ، والتحقيقُ : أنَّهُ منقولٌ بوَضْعٍ تنزيليٍّ ؛ لأنَّ غلبةَ استعمالِ المُستعمِلِينَ بحيثُ اختصَّ بفردٍ مُعيَّن بمنزلة الوَضْعِ منهم ، فكأنَّهُم وضعوه ، كما ذَكَرَهُ

---

(١) شرح الأشموني (١/ ٦٠) .

. . . . كـ (سُعادَ) و(أُدَدْ)

وهو ابتداؤُهُما مِنْ غير تهييء لهما قبلُ .

❀ قوله : (و« أُدَدْ ») نازعَهُ ابنُ هشامٍ ؛ فقال : إنَّهُ ليس بمُرتَجَلٍ ، بل منقولٌ مِنْ جمعِ (أُدَّة) ، وهي (فُعْلَةُ) مِنَ الوُدِّ ؛ كـ (قُرْبة وقُرَب) ، ثمَّ أُبدِلتِ الهمزةُ واواً ؛ لانضمامها ؛ كما في (أُجُوهٍ) و(أُقِّتت) انتهىٰ « نُكَت »[1] .

الجاميُّ في « شرح الكافية » وابنُ قاسمٍ في « الآيات البيِّنات »[2] .

❀ قوله : (وهو ابتداؤُهُما . . .) إلىٰ آخره ؛ فمعنىٰ كونِ العَلَمِ مُرتَجَلاً : أَنَّهُ ابتُدِئ بالتسمية به مِنْ غير سبق استعمالِهِ غيرَ عَلَم ، والجامعُ مُطلَقُ عدمِ التهيُّؤ ؛ فإنَّ البدءَ بالتسمية به قبلَ سَبْقِ استعمالِهِ غيرَ عَلَم . . فعلٌ للشيء قبل التهيُّؤ في الجملة ؛ مِنْ حيثُ إنَّ الأصلَ في الأسماء التنكيرُ ، فحقُّ اللفظِ أنْ يُوضَعَ نكرةً قبلَ أنْ يُوضَعَ عَلَماً ، فلم يتهيَّأْ لوضعه عَلَماً إذا لم يتقدَّمْ له استعمالٌ في غير العَلَميَّةِ ، ولا يَرِدُ نحوُ : (أسامةَ) ؛ إمَّا لأنَّهُ نكرةٌ معنىً ، أو لأنَّ الحُكْمَ للأغلب .

❀ قوله : (أُدَّة) بالضمِّ .

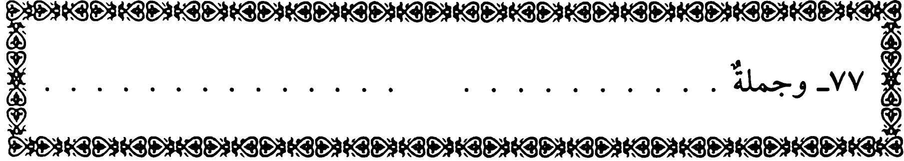
❀ قوله : (ثمَّ أُبدِلتِ الهمزةُ واواً) العبارةُ مقلوبةٌ ، كما هو ظاهرٌ .

❀ قوله : (كما في « أُجُوهٍ » و« أُقِّتت ») الأصلُ : (وُجُوه) و(وُقِّتت) .

---

(١) نكت السيوطي (ق/ ٥٢) .

(٢) الفوائد الضيائية (٢/ ١٢٤ـ ١٢٥) ، الآيات البينات (٢/ ٩٤) .


٧٧ـ وجملةٌ . . . .

وقال شيخُ الإسلام : (وهو عَلَمُ رجلٍ ، مُشتقٌّ عندَ سيبويهِ مِنَ « الوُدِّ » ، وهو الحُبُّ ؛ فهمزتُهُ بدلٌ من الواو ، وعندَ غيرِهِ : مِنَ « الإِأَدِّ » بفتح الهمزة وكسرها ؛ وهو العِظَمُ)(١) .

❁ قوله : (وجملةٌ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : ومِنَ المنقول : ما أصلُهُ الذي نُقِلَ منه جملةٌ . انتهىٰ « أُشْمُوني »(٢) .

❁ **قوله : (وعندَ غيرِهِ : مِنَ « الإِأَدِّ ») ؛ أي : فهمزتُهُ علىٰ هٰذا :** أصليّةٌ ، ولعلَّ ارتجالَهُ مبنيٌّ علىٰ هٰذا .

❁ **قوله : (وهو العِظَمُ) الأَوْلى : (العظيم) ؛** قال تعالىٰ : ﴿ لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا ﴾ [مريم : ٨٩] ؛ أي : عظيماً(٣) .

❁ **قوله : (أي : ومِنَ المنقول : ما أصلُهُ . . .) إلىٰ آخره : أشار بذلك ؛** لدفع ما يُوهِمُهُ ظاهرُ « المتن » ؛ مِنْ عطفه علىٰ ما قبلَهُ المُقتضي بظاهره كونَهُ

---

(١) الدرر السنية (١/ ٢٣٥) ، وانظر « الكتاب » (٣/ ٤٦٤) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٢/ ٨٦٨) .

(٢) شرح الأشموني (١/ ٦٠) .

(٣) وقد جاءت على الأَوْلويّة في جميع نسخ الحاشية ما عدا (هـ) والمصدر المنقول منه .

. . . . . . وما بمَـزْجٍ رُكِّبَـا ذا إنْ بغيرِ (وَيْهِ) تَمَّ . . . . . .

❀ قوله : (وما بمَزْجٍ) ؛ أي : ومِنَ العَلَم : ما بمَزْجٍ . . . إلىٰ آخره[1] : المَزْجُ في الأصل : هو الخَلْطُ ، والمُركَّبُ المَزْجيُّ : كلُّ كلمتَينِ نُزِّلتْ ثانيتُهُما منزلةَ تاء التأنيثِ ممَّا قبلَها ؛ في أنَّ ما قبلَهُ مفتوحُ الآخِرِ ، ما لم يكن ياءً ؛ فيُسكَّنُ ؛ كـ (مَعْدِي كَرِبَ) .

قسيماً للمنقول والمُرتَجَل ، فأشار الأُشْمُونيُّ إلىٰ أنَّهُ مِنْ عطف الخاصِّ اهتماماً به[2] .

❀ قوله : (أي : ومِنَ العَلَم : ما بمَزْجٍ . . .) إلىٰ آخره : الأَوْلىٰ : (ومِنَ المنقول) ؛ إذ المُركَّبُ المزجيُّ كلُّ كلمةٍ مِنْ كلمتَيهِ كانتْ قبلَ المزج لمعنىً ومجموعُهُما كذلك ؛ ضرورةَ كونِ كلٍّ له معنىً ؛ إذ لا يصحُّ في العَلَم المزجيِّ أنْ يُعمَدَ إلىٰ لفظتَينِ مُهمَلتَينِ ويُمزجا ويُوضَعَ مجموعُهُما عَلَماً ، كما يُفهَمُ مِنْ تعريفهم المزجيَّ : بـ (كلُّ اسمَينِ . . .) إلىٰ آخره ، كما ذَكَرَهُ الأُشْمُونيُّ[3] ، أو بـ (كلُّ كلمتَينِ . . .) إلىٰ آخره ، كما ذَكَرَهُ المُحشِّي .

نعم ؛ إنْ قلنا بصحَّة ذلك كان التعبيرُ بـ (العَلَم) هو الأَوْلىٰ .

❀ قوله : (كلُّ كلمتَينِ . . .) إلىٰ آخره : هو أَوْلىٰ مِنْ قول الأُشْمُونيِّ :

---

(١) الباء بمعنىٰ (مع) ؛ أي : مع مزج .
(٢) انظر « حاشية الصبان » (١/ ٢١٨) .
(٣) شرح الأشموني (١/ ٦٠) .

. . . . أُعرِبَا
٧٨ـ وشاعَ في الأعلامِ ذو الإضافهْ كـ (عبدِ شمسٍ) و(أبي قُحافَهْ)

ينقسمُ العَلَمُ : إلىٰ مُرتَجَلٍ ، وإلىٰ منقول ؛ فالمُرتَجَلُ : هو ما لم يَسبِقْ له استعمالٌ قبلَ العَلَميّةِ في غيرها ؛ كـ (سُعادَ) و(أُدَدَ) .

❀ قوله : (أُعرِبَا) ؛ أي : إعرابَ ما لا ينصرفُ .

❀ قوله : (ذو الإضافهْ) هو كلُّ اسمَينِ نُزِّلَ ثانيهما منزلةَ التنوينِ ممَّا قبلَهُ ؛ في أنَّ الجزءَ الأوَّلَ جارٍ بوجوه الإعراب ، والثانيَ مُلازِمٌ لحالةٍ واحدة .

❀ قوله : (كـ « عبدِ شمسٍ » . . .) إلىٰ آخره : سيأتي في كلام الشارحِ نُكْتةُ تَعداد المثالِ[1] ، والأوَّلُ : عَلَمٌ لأخي هاشمِ بن عبد مَناف ، والثاني : كُنْيةُ عثمانَ والدِ أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنهما ، وهو صحابيٌّ أَسْلَمَ عامَ الفتح . انتهى « ابن المَيِّت »[2] .

❀ قوله : (ما لم يَسبِقْ له استعمالٌ قبلَ العَلَميَّةِ) . . . .

(كلُّ اسمَينِ . . .) إلىٰ آخره ؛ لشموله المُركَّبَ مِنْ فعل واسمٍ ؛ كـ (حَضْرَمَوتَ) ، ولا مانعَ مِنْ أنَّهُ أراد بالاسم ما دلَّ علىٰ مُسمّىً ؛ بقرينة تمثيلِهِ بعد التعريف بـ (حَضْرَمَوتَ) .

---

(١) انظر (٢/٣٦) .

(٢) إرشاد السالك النبيل (ق/ ٨٤) .

. . . .

أُورِدَ عليه : أنَّهُ غيرُ جامعٍ ؛ لعدمِ صِدْقِهِ علىٰ ما وُضِعَ للذَّات ابتداءً ولم يُستعمَلْ فيها ، وغيرُ مانعٍ ؛ لصِدْقِهِ علىٰ عَلَمِ الشخصِ المنقولِ مِنْ عَلَم الجنس ؛ كـ (أسامةَ) ؛ فكان الأَوْلىٰ أنْ يقولَ : (وهو ما وُضِعَ للشيء ،

❀ قوله : (أُورِدَ عليه : أنَّهُ غيرُ جامعٍ . . .) إلىٰ آخره : انظُرْ : ما وجهُ إيرادِ هـٰذا علىٰ تعريفِ شارحِنا ؟ فإنَّ ما وُضِعَ للذات ابتداءً ولم يُستعمَلْ فيها يصدقُ عليه أنَّهُ لم يسبقْ له استعمالٌ قبلَ العَلَميَّة ؛ إذ هـٰذا التعريفُ صادقٌ بما إذا حصلَ استعمالٌ في المعنى العَلَميِّ أم لا .

نعم ؛ أَوْرَدُوا هـٰذا علىٰ قول الأُشْمُونيِّ : (المُرتَجَل : هو ما استُعمِلَ مِنْ أوَّل الأمر عَلَماً)[1] .

ويُجابُ عن الأُشْمُونيِّ : بأنَّ المُرادَ : الاستعمالُ ولو بالقوَّة ، أو بأنَّ هـٰذه صورةٌ فَرْضِيَّةٌ ، ولا نقضَ بالفَرْضِيَّات ؛ لِمَا نصَّ عليه علماءُ الأدب ؛ مِنْ أنَّ مادَّةَ النَّقْضِ لا بدَّ أنْ تكونَ مُحقَّقةً ، [كذا وُجِدَ هـٰذا الجوابُ بهامش الأصل] .

❀ قوله : (وغيرُ مانعٍ ؛ لصِدْقِهِ . . .) إلىٰ آخره : سيأتي الجوابُ عنه في كلامه[2] ، ومُحصَّلُ الجوابِ : أنَّ المُرادَ : قبلَ نوعِ العَلَميَّةِ الحاضرةِ ؛ وهي العَلَميَّةُ الشَّخْصيَّة .

❀ قوله : (فكان الأَوْلىٰ أنْ يقولَ : وهو ما وُضِعَ . . .) إلىٰ آخره : فيه :

---

(١) شرح الأشموني (١/ ٦٠) .
(٢) انظر (٢/ ٣٣) .

والمنقولُ : ما سَبَقَ له استعمالٌ في غير العَلَميَّةِ .

ولم يَسبِقْ وضعُهُ لغيره) انتهىٰ « حَفْني »[1] .

❁ قوله : (ما سَبَقَ له استعمالٌ) الأَوْلىٰ : التعبيرُ بالوضع ؛ كما قال في متن « الجامع » : (وما سَبَقَ له وضعٌ آخَرُ فمنقولٌ)[2] ، قال شارحُهُ : (وشَمِلَ قولُهُ : « ما سَبَقَ له وضعٌ » : ما استُعمِلَ في ذلك الموضوع ، وما لم يُستعمَلْ فيه) انتهىٰ[3] ، فإذا وُضِعَ ولم يُستعمَلْ ثُمَّ سُمِّي به . . يُسمَّىٰ : منقولاً .

❁ قوله : (في غيرِ العَلَميَّةِ) (أل) في (العَلَميَّة) : للعهد الحُضُوريِّ ، وحينئذٍ : فالحدُّ مُتناوِلٌ لما استُعمِلَ قبلَ العَلَميَّةِ الحاضرةِ في عَلَميَّةٍ أُخْرىٰ ؛ كـ (أسامةَ) عَلَماً لشخصٍ ؛ فهو مِنَ المنقول .

أنَّهُ يخرجُ عن هـٰذا المُرتَجَلُ المُسمَّىٰ به شخصٌ بعدَ تسميةِ آخرَ به ، فيكونُ هـٰذا أيضاً غيرَ جامع ، إلا أنْ يُقالَ : المُرادُ : ولم يَسبِقْ وضعُهُ لغيره نوعاً ؛ أي : لغير نوعِهِ ، وإنْ وُضِعَ لشيء مِنْ نوعِ ما وُضِعَ له الآن .

❁ قوله : (الأَوْلىٰ : التعبيرُ بالوضع) ؛ أي : وإن كان يحتملُ أنْ يُرادَ الاستعمالُ ولو بالقوَّة ؛ لأنَّهُ لا يمنعُ الأَوْلويَّةَ .

❁ قوله : (كما قال في متن « الجامع » . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّهُ يشملُ المُرتَجَلَ المُسمَّىٰ به شخصٌ بعدَ تسميةِ آخَرَ به .

---

(١) حاشية الحفني على الأشموني (١/ ق٩٧) .
(٢) الجامع الصغير في النحو (ص٢٥) .
(٣) السراج المنير (ق/ ٤٤) .

والنَّقْلُ : إمَّا مِنْ صفةٍ ؛ كـ (حارثٍ) ، أو مِنْ مصدر ؛ كـ (فَضْلٍ) ، أو مِنِ اسم جنسٍ ؛ كـ (أسدٍ) ، وهـٰذه تكونُ معربةً ، أو مِنْ جملة ؛ كـ (قام زيدٌ)[1] ، و(زيدٌ قائمٌ) ، وحكمُها : أنَّها تُحكىٰ ؛ فتقولُ : (جاءني زيدٌ قائمٌ) ، و(رأيتُ زيدٌ قائم) ، و(مررتُ بزيدٌ قائم) ، وهـٰذه مِنَ الأعلام المُركَّبة .

ومنها أيضاً : ما رُكِّبَ تركيبَ مزجٍ ؛ نحوُ : (بَعْلَبَكَّ)، و(مَعْدِي كَرِبَ)، و(سِيبَوَيْهِ) .

❀ قوله : (كـ « قام زيدٌ ») ؛ أي : ممَّا أصلُهُ الفعلُ والفاعل ، وقولُهُ : (وزيدٌ قائمٌ) ؛ أي : ممَّا أصلُهُ مبتدأٌ وخبرٌ ، لـٰكنَّهُ لم يَرِدْ عن العرب عَلَمٌ منقولٌ مِنْ جملةٍ اسميَّة كالمثال المذكور ، ولـٰكن لو سُمِّيَ بها جازَ ؛ فكلامُ الشارحِ فيها بالنسبة للجواز لا للوقوع[2] .

❀ قوله : (نحوُ : « بَعْلَبَكَّ ») أصلُ (بَعْل) : اسمُ صنمٍ ، و(بك) : اسمُ رجلٍ كان يَعبُدُهُ ، فمُزِجا وجُعِلا عَلَماً لبلدةٍ .

❀ قوله : (و« مَعْدِي كَرِبَ ») اسمُ رجل ، ومعناه : عَدَاه الفسادُ .

. . . .

(١) ومثل ذلك : (يزيدُ) إذا لُوحظ فيه أثناءَ النقل الفعلُ والفاعل ؛ فإنَّهُ يُحكىٰ ، وأمَّا إذا لُوحظ فيه الفعلُ وحدَهُ . . فإنَّهُ يُعرَبُ إعرابَ ما لا ينصرف ، ومثل المضارع : الماضي ؛ كـ (شَمَّرَ) اسم فرس ، والأمرُ ؛ كـ (إصمِت) اسم مفازة ، إلا أنه سُمِعَ في (إصمت) المنعُ من الصرف فقط .

(٢) النقل من الجملة الاسميَّة ليس بمسموع عن العرب ، ولـٰكنَّ النُّحاةَ قاسُوهُ علىٰ ما نُقِلَ من الجمل الفعليَّة . انظر « أوضح المسالك » (١/ ١٢٤) .

وذَكَرَ المُصنِّفُ أنَّ المُركَّبَ تركيبَ مزجٍ إن خُتِمَ بغير (وَيْهِ) . . أُعرِبَ ، ومفهومُهُ : أنَّهُ إن خُتِمَ بـ(وَيْهِ) لا يُعرَبُ ، بل يُبنىٰ ، وهو كما ذَكَرَهُ ؛ فتقولُ : (جاءني بَعْلَبَكُّ) ، و(رأيتُ بَعْلَبَكَّ) ، و(مررتُ ببَعْلَبَكَّ) ؛ فتُعرِبُهُ إعرابَ ما لا ينصرفُ ، ويجوزُ فيه أيضاً البناءُ على الفتح ؛ فتقولُ : (جاءني بَعْلَبَكَّ) ، و(رأيتُ بَعْلَبَكَّ) ، و(مررتُ ببَعْلَبَكَّ) ، ويجوزُ أيضاً أنْ يُعرَبَ أيضاً إعرابَ المُتضايِفَينِ ؛ فتقولُ : (جاءني حَضْرُمَوْتٍ) ، و(رأيتُ حَضْرَمَوْتٍ) ، و(مررتُ بحَضْرِمَوْتٍ) .

وتقولُ فيما خُتِمَ بـ(ويهِ) : (جاءني سِيبَوَيْهِ) ، و(رأيتُ سِيبَوَيْهِ) ، و(مررتُ بسِيبَوَيْهِ) ، فتَبْنيهِ على الكسرِ ، وأجاز بعضُهُم إعرابَهُ إعرابَ ما لا ينصرفُ ؛ فتقولُ : (جاءني سِيبَوَيْهُ) ، و(رأيتُ سِيبَوَيْهَ) ، و(مررتُ بسِيبَوَيْهَ)[1] .

ومنها : ما رُكِّبَ تركيبَ إضافةٍ ؛ كـ(عبدِ شمسٍ) و(أبي قُحافةَ) ، انتهىٰ « فارِضي »[2] .

* قوله : (فتُعرِبُهُ إعرابَ ما لا ينصرفُ) ؛ أي : على الجزء الثاني ، وأمَّا الأوَّلُ : فباقٍ علىٰ ما كانَ عليه ؛ من فتحٍ ، أو سكون ؛ كـ(مَعْدِيْ كَرِبَ) .

* قوله : (ومنها : ما رُكِّبَ) ؛ أي : ومِنَ الأعلام . . . إلىٰ آخره .

---

(١) المُجيز هو الجَرْميُّ ، وسيبويهِ لم يُجوِّز فيه إلا البناء ، وانظر « التذييل والتكميل » (٢/ ٣١٥ـ٣١٦) ، و« المساعد » (١/ ١٢٨) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٦) .

وهو معربٌ ؛ فتقولُ : (جاءني عبدُ شمسٍ) و(أبو قُحافةَ) ، و(رأيتُ عبدَ شمسٍ) و(أبا قُحافةَ) ، و(مررتُ بعبدِ شمسٍ) و(أبي قُحافةَ) .

ونبَّه بالمثالَينِ : علىٰ أنَّ الجزءَ الأوَّلَ يكونُ معرباً بالحركات ؛ كـ (عبدِ) ، وبالحروف ؛ كـ (أبي) ، وأنَّ الجزءَ الثانيَ يكونُ مُنصرِفاً ؛ كـ (شمسٍ) ، وغيرَ مُنصرِف ؛ كـ (قُحافةَ) .

والحاصلُ : أنَّ المُركَّبَ ينقسمُ : إلىٰ جملة ، ومُركَّبٍ تركيبَ مزج ، ومضاف.

ولا يَرِدُ عليه : ما تَرَكَّبَ مِنْ حرفَينِ ؛ كـ (إنَّما) ، أو مِنْ حرفٍ واسم ؛ نحوُ : (يا زيدُ) ، أو مِنْ حرفٍ وفعل ؛ نحوُ : (قد قام) ؛ لأنَّها إذا سُمِّيَ بها حُكِيتْ كالجملة فالتحقتْ بها ، وأمَّا المُركَّبُ التوصيفيُّ ؛ كـ (زيدٌ القائمُ) . . فمُلحَقٌ بالمفرد . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

❀ قوله : (وأنَّ الجزءَ الثانيَ يكونُ مُنصرِفاً ؛ كـ « شمسٍ » . . .) إلىٰ آخره ؛ هـٰذا مبنيٌّ علىٰ أنَّ (شمس) عَلَمُ صنمٍ قديمٍ ، وقيل : المُرادُ بها : النَّيِّرُ ؛ فعليه : يكونُ ممنوعاً مِنَ الصرف ، للعَلَميَّة والتأنيث ، كما صرَّح به

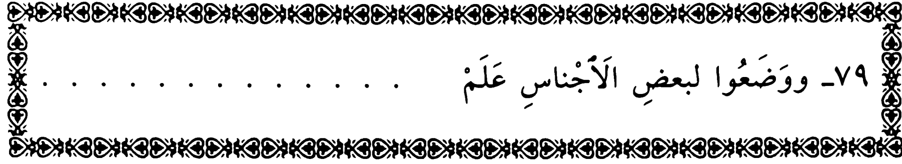
❀ قوله : (ولا يَرِدُ عليه : ما تَرَكَّبَ . . .) إلىٰ آخره : قد يُقالُ أيضاً : إنَّما اقتصرَ المُصنِّفُ علىٰ هـٰذه الثلاثة ؛ لأنَّها المسموعةُ مِنَ العرب دونَ غيرها .

❀ قوله : (وقيل : المُرادُ بها : النَّيِّرُ) ؛ وهو الشمسُ المعروفةُ المُنِيرة للكون .

❀ قوله : (فعليه : يكونُ ممنوعاً مِنَ الصرف . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّهُ حينئذٍ اسمُ جنسٍ نكرةٌ ، إلا أنْ يُدَّعىٰ : أنَّهُ عَلَمٌ بالغَلَبة التقديريَّة ، كذا قيل ،

---

(١) الدرر السنية (١/ ٢٣٧) .



٧٩ـ ووَضَعُوا لبعضِ الأَجْناسِ عَلَمْ . . . .

في « المصباح »[١] .

❀ قوله : (ووَضَعُوا) ؛ أي : العربُ ؛ بناءً على أنَّ واضعَ اللغةِ البشرُ ، ويحتملُ : أنَّهُ أسندَ الوضعَ إليهم ؛ لظهوره على ألسنتهم ، فيكونُ جارياً على الصحيح ؛ مِنْ أنَّ واضعَ اللُّغات هو اللهُ تعالى .

فإن قلتَ : ما الطريقُ إلى عِلْمِها على القول الصحيح ؟

قلتُ : حكى ابنُ الحاجبِ فيه مذاهبَ :

أحدُها : بالوَحْي إلى بعض الأنبياءِ عليهم الصلاةُ والسلامُ .

وقد يُقالُ : المُرادُ : عَلَميَّةُ الشخصِ التي سَرَتْ لجزءِ العَلَم منه ، والمرادُ : التأنيثُ بحسب الأصل .

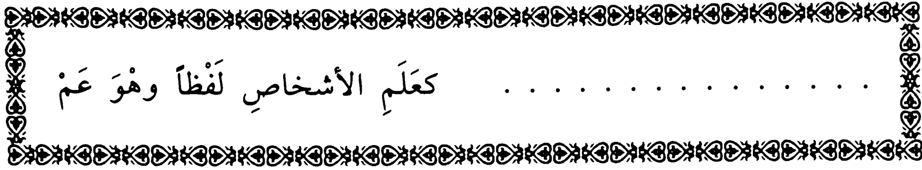
❀ قوله : (أي : العربُ) ذَكَرَ الصبَّانُ وغيرُهُ أنَّ في كلام المُصنِّفِ حيثُ أَسْنَدَ الوضعَ إلى العرب إشارةً إلى أنَّ عَلَمَ الجنسِ سماعيٌّ ، فلا يُقاسُ على ما وَرَدَ منه[٢] .

وفي كونه مُشِيراً إلى ذلك نَظَرٌ ؛ فإنَّ الأمورَ القياسيَّةَ إنَّما جاءتْ مِنَ النَّظَر إلى ما وَرَدَ عن العرب ، وليس في هذه العبارةِ إشعارٌ بقِلَّة ، ثمَّ إنَّ اختلافَهُم

---

(١) المصباح المنير (١/ ٤٤٠) .

(٢) حاشية الصبان (١/ ٢٢١) .



. . . . كعَلَمِ الأشخاصِ لَفْظاً وهْوَ عَمْ

والثاني : بخَلْقِ الأصواتِ في بعض الأجسام .

والثالثُ : بعِلْمٍ ضروريٍّ خَلَقَهُ في بعضهم حَصَلَ به إفادةُ اللفظ للمعنىٰ ، أفاده في « المُزهِر »[1] .

❀ قوله : (كعَلَمِ الأشخاصِ) حالٌ مِنْ (عَلَم)[2] ، وقولُهُ : (لفظاً) منصوبٌ على التمييز ؛ أي : مثلُهُ مِنْ حيثُ اللفظُ ، وأمَّا نصبُهُ علىٰ نزع الخافض . . فضعيفٌ ؛ لأنَّهُ مقصورٌ على السماع .

❀ قوله : (وهْوَ عَمْ) الأَوْلىٰ : كونُهُ فعلاً ماضياً ؛ أي : عَمَّ في المعنىٰ ، وأمَّا جَعْلُهُ اسمَ تفضيلٍ والأصلُ (أعمُّ) . . ففيه نَظَرٌ ؛ لاقتضائه العمومَ في عَلَم الشخص ، وليس كذلك .

في أسماء الكتب والتراجمِ والعلوم هل هي أعلامُ أشخاصٍ أو أعلامُ أجناسٍ . . يَدُلُّ على القياسيَّة ، وهو الظاهرُ ؛ إذ بابُ التسمية شخصيَّةً أو جنسيَّةً لا حَجْر فيهِ .

❀ قوله : (حالٌ مِنْ « عَلَم ») الأَوْلىٰ : نعتٌ لـ (عَلَم) .

---

(١) المزهر (١/٢٥) ، وانظر « مختصر منتهى السؤل والأمل » (١/٢٦٩) .

(٢) و(عَلَمْ) : مفعولٌ به لـ (وضعوا) ، وقف عليه بالسكون ؛ للضرورة ، أو علىٰ لغة ربيعة ، وقد نبَّه المُحشِّي علىٰ مثله في مواضع . انظر مثلاً (١/٤٩٦ ، ٣/١٦٨) .

ثمَّ اعلَمْ : أنَّ عَلَمَ الشخصِ : هو ما وُضِعَ لمُعيَّنٍ في الخارج ؛ كـ (زيدٍ) ، وعَلَمَ الجنس : ما وُضع لمُعيَّنٍ في الذِّهْن ؛ أي : للحقيقة المُعيَّنةِ في الذِّهْن ؛ كـ (أسامةَ) ، واسمَ الجنسِ عندَ النُّحاةِ وجمعٍ مِنَ الأصوليِّينَ : ما وُضِعَ للحقيقة مُطلقاً ؛ أي : بلا تعيينٍ ؛ كـ (أسدٍ) ، وعندَ جمعٍ مِنْ مُحقِّقي الأصوليِّينَ : ما وُضِعَ لشائعٍ في جنسه ، والنكرةَ : ما وُضِعَ للفرد المُبهَمِ ، هٰذا هو التحقيقُ ، كما في « الهَمْع » و« شيخ الإسلام »[1] .

فقولُ الناظمِ في عَلَم الجنس : إنَّهُ عم . . مُخالِفٌ لما ذكر ؛ إذ الحقيقةُ المُعيَّنةُ لا عمومَ فيها ؛ إلا أنْ يكونَ جارياً على القول بوجود الحقيقة في ضِمْنِ الأفرادِ ؛ فيرجعُ الأمرُ إلى العموم في الأفراد ، تأمَّلْ .

❀ قوله : (هو ما وُضِعَ لمُعيَّنٍ في الخارج ؛ كـ « زيدٍ ») ، وقد يكونُ موضوعاً لمُعيَّنٍ في الذِّهْن مُتوهَّمٍ وجودُهُ في الخارج ؛ كالعَلَم الذي يضعُهُ الوالدُ لابنه المُتوَهَّمِ وجودُهُ خارجاً في المُستقبل ، وكعَلَم القبيلة ؛ فإنَّهُ موضوعٌ لمجموعِ أبناءِ الأب الموجودينَ حينَ الوَضْعِ وغيرِ الموجودينَ حينَهُ ؛ فإنَّ المجموعَ لا وجودَ له إلا في ذِهْنِ الواضع ؛ فقولُهُم : (تشخُّصُ العَلَمِ الشخصيِّ خارجيٌّ) . . أغلبيٌّ ، أفاده ياسينُ[2] .

وقد يُقال : هو كُلِّيٌّ ، والتعيينُ في المثال الأوَّلِ خارجيٌّ ؛ لأنَّهُ لم يُوضَعْ له مِنْ حيثُ التعيينُ الذِّهْنيُّ ، بل مِنْ حيثُ التعيينُ الخارجيُّ ؛ والتعيينُ الذِّهْنيُّ

---

(١) همع الهوامع (١/ ٢٨١) ، الدرر السنية (١/ ٢٣٩) .

(٢) حاشية ياسين على الألفية (١/ ٥٠) .

٨٠ ـ مِنْ ذاكَ (أُمُّ عِرْيَطٍ) للعقربِ وهكــذا (ثُعَــالــةٌ) للثعلــبِ

❀ قوله : (أُمُّ عِرْيَطٍ) بكسر العينِ المهملةِ وسكونِ الراء وفتحِ المُثنَّاة التحتيَّة : كنيةٌ للعقرب ، واسمُها : شَبْوَةُ ، وممَّا ينفعُ للَدْغتها : وضعُ خُنْفُساءَ بعدَ قَتْلِها علىٰ مَحَلِّ اللَّدْغة .

❀ قوله : (ثُعَالةٌ) ؛ أي : اسمٌ للثعلب ، وكُنيتُهُ : أبو الحُصَين ، وهو مصروفٌ في البيت ؛ للضرورة .

هنا طريقٌ للتعيين الخارجيِّ ، وعَلَمُ القبيلةِ مِنْ قَبيل عَلَم الجنس ؛ بدليلِ صحَّة إطلاقِهِ على البعض بلا تجوُّزٍ .

إن قلتَ : حيثُ كان عَلَمُ الشخصِ موضوعاً للشخص المُعيَّنِ . . لَزِمَ أنَّ استعمالَهُ فيه بعدَ زيادةِ جزءٍ أو نقصِ جزءٍ مثلاً . . مجازٌ ، ولا قائل به .

قلتُ : أجابَ بعضُهُم : بأنَّ هـٰذه المُغايَرةَ غيرُ مُعتدٍّ بها ؛ فإنَّ الشخصَ واحدٌ في الصِّغَرِ والكِبَرِ عقلاً وعادةً وشرعاً .

وأجاب عبدُ الحكيم : بأنَّ المُشخِّصاتِ أَمَاراتٌ ، لا مُوجِباتٌ مُحصلةٌ للتشخُّص ؛ بحيثُ تكونُ هي مَنْشأَهُ ولا تنفكُّ عنه ، والأَمَارةُ ـ التي هي العلامةُ ـ خارجةٌ ، ولا يلزمُ مِنْ تبدُّلها تبدُّلُ المُعلَّم[1] ، ولنا كلامٌ يتعلَّقُ بذلك في « رسالتنا الوضعيَّة »[2] .

---

(١) انظر « حاشية السيالكوتي على المطول » (ص١٤٩ـ ١٥٠) .

(٢) رسالة الأنبابي في تحقيق الوضع (ص١٠ـ ١١) .

٨١ ـ ومِثْلُـــهُ (بَـــرَّةُ) للمَبَـــرَّهْ   كَـذا (فَجَـارِ) عَلَـمٌ للفَجْـرَهْ

العَلَمُ ينقسمُ إلىٰ قسمَينِ : عَلَمُ شخصٍ ، وعلمُ جنسٍ .

فعَلَمُ الشخصِ له حُكْمان :

معنويٌّ ؛ وهو أنْ يُرادَ به واحدٌ بعينه ؛ كـ (زيدٍ) و(أحمدَ) .

ولفظيٌّ ؛ وهو صحَّةُ مَجِيءِ الحالِ مُتأخِّرةً عنه ؛ نحوُ : (جاءني زيدٌ ضاحكاً) ، ومنعُهُ مِنَ الصرف مع سببٍ آخَرَ غيرِ العَلَميَّة ؛ نحوُ : (هـٰذا أحمدُ) ، ومنعُ دخولِ الألفِ واللام عليه ؛ فلا تقولُ : (جاء العُمَرُ) .

وعَلَمُ الجنس كعَلَم الشخص في حُكْمه اللفظيِّ ؛ فتقولُ : (هـٰذا أُسامةُ مُقبِلاً) ؛ فتمنعُهُ مِنَ الصرف ، وتأتي بالحال بعدَهُ ، ولا تُدخِلُ عليه الألفَ

❀ قوله : (بَرَّةُ) بفتح الباء والمنع مِنَ الصرف ؛ للعلمية والتأنيث ، و(المَبَرَّةُ) بفتح الميم والباءِ المُوحَّدة : بمعنى البِرِّ .

❀ قـولـه : (كـذا « فَجَـارِ » . . .) إلـىٰ آخـره : (فَجَـارِ)(١) : مبتـدأٌ ، و(عَلَمٌ) : خبرُهُ ، و(كذا) : حالٌ ، و(الفَجْرَة) بسكون الجيم : بمعنى الفُجُور ؛ وهو المَيْلُ عن الحقِّ ، والتاءُ لتأنيث الحقيقةِ لا الوَحْدةِ .

---

(١) ضُبطت الراء في « الألفية » التي بخط ابن هشام : بكسر الراء وضمِّها ، ورُمز فوقها بـ (معاً) .

واللامَ ؛ فلا تقولُ : (هٰذا الأُسامةُ) .

وحُكْمُ عَلَمِ الجنسِ في المعنىٰ كحُكْمِ النكرة ؛ مِنْ جهةِ أنَّهُ لا يخصُّ واحداً بعينه ؛ فكلُّ (أسدٍ) يَصدُقُ عليه (أُسامةُ) ، وكلُّ (عقربٍ) يَصدُقُ عليها (أمُّ عِرْيطٍ) ، وكلُّ (ثعلبٍ) يَصدُقُ عليه (ثُعالةُ) .

وعَلَمُ الجنسِ يكونُ للشخص ، كما تقدَّم[1] ، ويكونُ للمعنىٰ ؛ كما مثَّل بقوله : (« بَرَّةُ » للمَبَرَّة) ، و(« فَجَارِ » للفَجْرَة) .

❀ قوله : (يكونُ للشخص) مُرادُهُ به : الأعيانُ ، ولو عَبَّرَ بها لكان أَوْضحَ ؛ بدليلِ مُقابَلتِهِ بالمعنىٰ في قوله : (ويكونُ للمعنىٰ . . .) إلىٰ آخره .



(١) انظر (٢/٣٩، ٤١) .

اسم الإشارة

(اسمُ الإشارةِ)

❁ قوله : (اسمُ الإشارةِ) هو ما وُضِعَ لمسمّىً وإشارةٍ إليه ؛ أي : إشارةٍ حِسِّيَّةٍ ، ولا دَوْرَ في هٰذا ؛ لأنَّ الإشارةَ الواقعةَ في التعريفِ لُغَويَّةٌ .

[اسمُ الإشارةِ]

❁ قوله : (لأنَّ الإشارةَ الواقعةَ في التعريفِ لُغَويَّةٌ) ؛ أي : والواقعةَ في المُعرَّف اصطلاحيَّةٌ ، والإشارةُ الاصطلاحيَّةُ هي الإشارةُ الذِّهْنيَّة ؛ كالحاصلة بـ(أل) والضمير ، أو هي الألفاظُ التي ذكرها النَّحْويُّون ؛ وهي : (ذا) ، و(ذي) ، و(تا) ، و(تي) . . . إلىٰ آخره ؛ إذ كثيراً ما يُطلِقُون علىٰ ذلك لفظَ (إشارة) مِنْ غير زيادةِ لفظِ (اسم) ، وعلىٰ هٰذا : فإضافةُ (اسم) إلى (الإشارة) مِنْ إضافة الأعمِّ للأخصِّ ؛ كـ(شجرِ أَرَاكٍ) .

لٰكن في « الصبَّان » : أنَّ الإشارةَ في المُعرَّف لُغَويَّةٌ أيضاً ؛ أي : اسمٌ تصحبُهُ الإشارةُ الحِسِّيَّةُ ، فينبغي دَفْعُ الدَّورِ : بأنَّ أَخْذَ جزءِ المُعرَّفِ في التعريف لا يُوجِبُهُ ؛ لجوازِ أنْ تكونَ معرفةُ ذلك الجزءِ ضروريَّةً أو مُكتسبةً

. . . .

تنبيه

[في تحديد اسمِ الإشارة الحقيقيِّ والمجازيِّ]

الإشارةُ إن كانتْ حِسِّيَّةً كان اسمُ الإشارةِ حقيقةً ، وإن كانتْ معنويَّةً كان مجازاً ؛ بتشبيه المعنويِّ بالحِسِّيِّ ، فيُستعارُ له اسمُ الإشارة ، فهي استعارةٌ تصريحيَّة . انتهىٰ « شَبْرَامَلِّسي » عن السيِّد بالمعنىٰ .

بشيءٍ آخَرَ ، كما ذَكَرَهُ الدَّمَامِينيُّ . انتهىٰ[1] .

والأظهرُ : أنَّ اسمَ الإشارة مُركَّبٌ إضافيٌّ بحسَبِ الأصلِ ، صار الآنَ عَلَماً علىٰ تلك الألفاظِ المخصوصةِ ؛ فلفظُ (اسم) لا معنىٰ له ، ولفظُ (إشارة) لا معنىٰ له ؛ لأنَّ كلّاً منهما جزءُ العَلَم ؛ كالزاي من (زيد) .

فحينئذٍ : الإشارةُ التي في التعريف لُغَويَّةٌ ، والتي في المُعرَّف لا معنىٰ لها أصلاً ؛ لا لغةً ولا اصطلاحاً ؛ فلا دَوْرَ ، ويُمكِنُ حَمْلُ كلامِ المُحشِّي عليه ؛ فقولُهُ : (لأنَّ الإشارةَ الواقعةَ في التعريف لُغَويَّةٌ) ؛ أي : والواقعةُ في المُعرَّف جزءَ عَلَمٍ لا معنىٰ لها ، تأمَّلْ .

❀ **قوله** : (**فهي استعارةٌ تصريحيَّة**) ؛ أي : أصليَّةٌ ، كما هو ظاهرُ قولِهِ : (بتشبيه المعنويِّ بالحِسِّيِّ . . .) إلىٰ آخره ، وهو أحدُ قولَينِ بيانُ وجهِ كلٍّ والراجحِ منهما مبسوطٌ في محلِّهِ لا يُناسِبُ التعرُّضُ له .

ثمَّ في استعارته علىٰ أنَّها تبعيَّةٌ قولانِ ؛ فقيل : كاستعارة الحرف ؛ بأنْ

---

(١) حاشية الصبان (١/ ٢٢٧) ، وانظر « تعليق الفرائد » (٢/ ٣٠٩-٣١٠) .

٨٢ ـ بـ (ذا) لمُفـردٍ مُـذكَّـرٍ أَشِـرْ . . . .

❀ قوله : (بـ « ذا » لمُفردٍ . . .) إلىٰ آخره : **الجارُّ** : مُتعلِّقٌ بقوله : (أَشِرْ) ، واعتُرِضَ ما ذَكَرَهُ : بقوله تعالىٰ حكايةً عن إبراهيمَ علىٰ نبيِّنا وعليه الصلاةُ والسلامُ مُشِيراً إلى الشمس : ﴿ هَٰذَا رَبِّي ﴾ [الأنعام : ٧٨] .

يُقالَ : شُبِّهَ المعنويُّ مطلقاً بالحِسِّيِّ مطلقاً في قَبُول التميزِ والتعيين مثلاً ، فسرى التشبيهُ مِنَ الكُلِّيَّينِ إلى الجزئيَّات ، فاستُعِير اسمُ الإشارةِ الموضوعُ للمُشبَّه به ـ وهو الحِسِّيُّ الجزئيُّ الذي سرىٰ إليه التشبيهُ مِنْ كُلِّيِّه ـ للمُشبَّه ؛ وهو المعنويُّ الجزئيُّ [الذي] قُصِدَ المبالغةُ في بيان تعيينه مثلاً[1] .

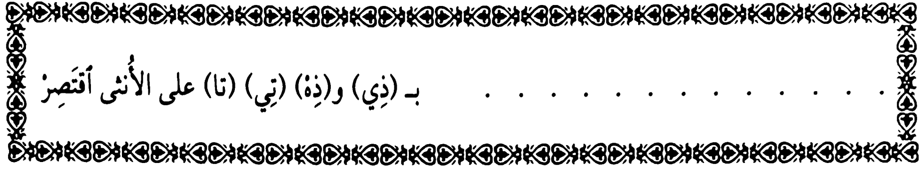
وقيل : كاستعارة المُشتقِّ ؛ بأنْ يُقالَ : شُبِّهَ مطلقُ الإشارةِ المعنويَّةِ بمطلق الإشارةِ الحِسِّيَّة ، فسرى التشبيهُ منهما إلى الإشارة المعنويَّةِ الجزئيَّةِ والإشارةِ الحِسِّيَّةِ الجزئيَّة [اللَّتينِ][2] في ضِمْنَيْ مُشارٍ إليه إشارةً معنويَّة ومُشارٍ إليه إشارةً حِسِّيَّةً ، فاستُعِيرَ بناءً علىٰ هٰذا التشبيهِ الحاصلِ بالسِّراية لفظُ مُشارٍ إليه إشارةً حِسِّيَّةً مِنْ معناه . . لمعنىٰ مُشارٍ إليه إشارةً معنويَّةً ، وجُعِلَ اسمُ الإشارة مكانَهُ .

وكلُّ هٰذا علىٰ رأي العصام ؛ مِنْ أنَّ التبعيَّةَ تابعةٌ لمُجرَّد التشبيه ، ولا يخفىٰ ما يُناسِبُ رأيَ الجمهور .

---

(١) في (ط) : (التي) بدل (الذي) .

(٢) في (ط) : (اللذين) بدل (اللتين) .



يُشارُ إلى المفرد المُذكَّر : بـ (ذا) ، ومذهبُ البَصْريِّينَ : أنَّ الألفَ مِنْ نَفْس الكلمةِ ، . . . .

وأُجِيبَ : بأنَّ التذكيرَ باعتبار الخبر .

❀ قوله : (بـ « ذِي ») مُتعلِّقٌ بقوله : (اقتَصِرْ) .

❀ قوله : (أنَّ الألفَ مِنْ نَفْس الكلمةِ) فهي ثُنائيَّةٌ لفظاً ثُلاثيَّةٌ وضعاً ، وهل المحذوفُ عينُهُ أو لامُهُ ؟ وهل عينُهُ واوٌ مِنْ بابِ (طَوِيَ) ، أو ياءٌ من باب (حَيِيَ) ؟ وهل وزنُهُ (فَعْلٌ) بالإسكان ، أو (فَعَلٌ) بالتحريك ؟ قولان في الثلاثة ؛ أصحُّهُما فيها : الثاني . . . .

❀ قوله : (وأُجِيبَ : بأنَّ التذكيرَ . . .) إلىٰ آخره ، وبأنَّ التذكيرَ لأنَّ اللهَ تعالىٰ حكىٰ قولَ إبراهيمَ ، ولا فرقَ في لغته بين المُذكَّر والمُؤنَّث ؛ لأنَّ الفرقَ بينهما خاصٌّ بالعرب .

ومُحصَّلُ هٰذا الجوابِ والله أعلم : أنَّ إشارةَ المُذكَّر والمُؤنَّث واحدةٌ في تلك اللغة ، ومِنَ المعلوم أنَّ المُؤنَّثَ هو المحمولُ على المُذكَّر ، لا على العكس ، فلمَّا حكى اللهُ تعالىٰ قولَهُ بالمعنىٰ . . عبَّر عن المُؤنَّث بما للمُذكَّر اعتباراً بذلك .

❀ قوله : (مُتعلِّقٌ بقوله : « اقتَصِرْ ») ؛ أي : بتضمينه معنىٰ (أَشِرْ) أو (اخصُصْ) ؛ إمَّا تضميناً نَحْوياً ، أو بيانياً ، تدبَّرْ .

❀ قوله : (أصحُّهُما فيها : الثاني) ؛ أي : فالأصحُّ : أنَّ المحذوفَ

وذَهَبَ الكُوفيُّونَ : إلىٰ أنَّها زائدةٌ[1] .

انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

فأصلُهُ : (ذَيَي) ؛ تَحَرَّكتِ الياءُ الأُولىٰ وانفتح ما قبلَها ، [فقُلِبتْ] ألفاً ، وحُذفتْ لامُهُ اعتباطاً .

❀ قوله : (إلىٰ أنَّها زائدةٌ) فهي واحدةٌ وَضْعاً .

وتَرَكَ الشارحُ مذهباً ثالثاً للسِّيرافيِّ وغيرِهِ ؛ وهو أنَّها ثُنائيَّةٌ وضعاً ؛ فالألفُ أصليَّةٌ كألفِ (ما) ؛ ليستْ مُنقلِبةً عن شيء .

اللامُ ؛ لأنَّ الحذفَ بالأواخرِ أَلْيَقُ ، وأنَّ عينَهُ ياءٌ ؛ لحكاية سيبويهِ إمالةَ ألفه[3] ، ولا سببَ للإمالة سوىٰ أنَّ أصلَها الياءُ ، وأنَّ العينَ مُحرَّكةٌ ؛ لقلبها ألفاً ، وهو يَسْتدعِي الفتحَ .

❀ قوله : (فأصلُهُ : « ذَيَي ») ؛ أي : بلا تنوينٍ ؛ لأنَّهُ مبنيٌّ ، وهـٰذا التصريفُ ونحوه يُنافيه ما يأتي أنَّ الحرفَ وشِبْهَهُ بريءٌ مِنَ الصرف[4] ، إلا أنْ يُحمَلَ ذلك على الغالب .

❀ قوله : (فهي واحدةٌ وَضْعاً) ؛ أي : وزِيدَتِ الألفُ ؛ لبيان حركة الذال .

❀ قوله : (وتَرَكَ الشارحُ مذهباً ثالثاً. . .) إلىٰ آخره : يَرُدُّهُ كالثاني : غَلَبَةُ

---

(١) انظر هـٰذه المسألة في « الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/ ٥٥١ـ٥٥٦) .

(٢) الدرر السنية (١/ ٢٤٢) .

(٣) انظر « الكتاب » (٤/ ١٣٥) .

(٤) انظر (٥/ ٤٤٢ـ٤٤٣) .

ويُشارُ إلى المُؤنَّث : بـ(ذِي) ، و(ذِهْ) بسكون الهاء ، و(تِي) ، و(تا) ، و(ذِهِ) بكسر الهاء باختلاسٍ وبإشباع ، و(تِهْ) بسكون الهاء وبكسرها باختلاسٍ وبإشباعٍ ، و(ذاتُ) .

❀ قوله : (ويُشارُ إلى المُؤنَّث : بـ « ذِي » . . .) إلىٰ آخره : جملةُ ما ذَكَرَهُ للمُفرَد المُؤنَّث : عشرةٌ ؛ خمسةٌ مبدوءةٌ بالذال ، وخمسةٌ مبدوءةٌ بالتاء .

❀ قوله : (باختلاسٍ) هو اختطافُ الحركةِ مِنَ الهاءِ والإسراعُ بها ، لا تركُ الإشباعِ . انتهىٰ « تصريح »[1] .

❀ قوله : (و« ذاتُ ») قال المُوضِّحُ : (الإشارةُ : « ذا » ، والتاءُ للتأنيث ، وهي التاءُ في « امرأة » ؛ أي : كالتاء في « امرأة » ونحوِها ممَّا فيه تاءُ الفرق وليس بصفة) انتهىٰ[2] .

أحكام الثُّلاثيِّ عليه ؛ مِنَ الوصفيَّة ؛ نحوُ : ﴿ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمۡ هَٰذَا ﴾ [الأنبياء : ٦٣] ، كما في « التسهيل »[3] ، والموصوفيَّة ، والتثنيةِ ، والتصغيرِ ، ولا شيءَ مِنَ الثُّنائيِّ والأُحاديِّ كذلك[4] .

❀ قوله : (لا تركُ الإشباعِ) ؛ أي : لأنَّهُ يَصدُقُ بالإتيان بالحركة معتدلةً بلا إسراع ، وليس هو الاختلاسَ .

---

(١) التصريح على التوضيح (١/ ١٢٧) .
(٢) قاله المُوضِّح في « حاشيته على التسهيل » ، كما في « التصريح على التوضيح » (١/ ١٢٧) .
(٣) تسهيل الفوائد (ص١٧٠) ، وانظر « شرح التسهيل » (٣/ ٣٢٠) .
(٤) انظر « حاشية الصبان » (١/ ٢٢٧) .

٨٣ ـ و(ذانِ) (تانِ) للمُثنَّى المُرتفِعْ   وفي سِواهُ (ذَيْنِ) (تَيْنِ) ٱذْكُرْ تُطِعْ

❁ قوله : (و« ذانِ » « تانِ » للمُثنَّىٰ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : (ذانِ) و(تانِ) كائنانِ للمُثنَّىٰ . . . إلىٰ آخره ، لـٰكنَّ الأوَّلَ للمُذكَّر والثانيَ للمُؤنَّث ، وظاهرُهُ : أنَّهُما مُثنَّيانِ حقيقةً ، والتحقيقُ : أنَّهُما غيرُ مُثنَّيينِ حقيقةً ، بل هما لفظانِ وُضعا للمُثنَّىٰ ، وأنَّهُما مبنيَّانِ ؛ لوجود علَّةِ البناءِ فيهما كالمفرد .

ولا يَرِدُ علىٰ أنَّ (ذَينِ) للمُثنَّى المُذكَّرِ : الإشارةُ به لليد والعصا وهما مُؤنَّثانِ في قوله تعالىٰ : ﴿ فَذَٰنِكَ بُرْهَـٰنَانِ ﴾ [القصص : ٣٢] ؛ لأنَّهُ ذُكِّرَ باعتبار الخبر .

❁ قوله : (ٱذكُرْ تُطِعْ) ؛ أي : تُطِعِ النُّحاةَ فيما رَسَمُوهُ ، أو العربَ فيما قالوه .

❁ قوله : (وظاهرُهُ : أنَّهُما مُثنَّيانِ حقيقةً) ليس هـٰذا ظاهرَهُ ؛ إذ غايةُ ما يُفيدُهُ كلامُهُ : أنَّهُما مِنَ المعربات لا مِنَ المبنيَّات ، ولا يلزمُ مِنَ الإعراب أنَّهُما مُثنَّيان حقيقةً ؛ أَلَا ترى (اثنان) و(اثنتان) ، و(كلا) و(كلتا) ، وكيف يكونانِ مُثنَّيَينِ حقيقةً ومفردُهُما مبنيٌّ وشرطُ المفردِ الذي يُثنَّى الإعرابُ ؟!

نعم ؛ قال الصبَّانُ : (إنَّ بعضَهُم لا يَشترِطُ الإعرابَ)[١] .

---

(١) حاشية الصبان (١/ ١٣٩) .

يُشارُ إلى المُثنَّى المُذكَّر في حالة الرفع : بـ (ذانِ) ، وفي حالة النصبِ والجرِّ : بـ (ذَينِ) ، وإلى المُؤنَّثَيْنِ : بـ (تانِ) في حالة الرفع ، و(تَينِ) في النصب والجرِّ .

❀ قوله : (النصبِ . . . بـ « ذَينِ ») ، وأمَّا نحوُ : ﴿ إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ [طه : ٦٣][١] . . فمُؤوَّلٌ بأنَّ المُثنَّىٰ بالألف مطلقاً في لغةِ كِنانةَ وغيرِها[٢] ، أو بأنَّ (إنَّ) بمعنىٰ (نَعَم) ؛ كقول ابنِ الزُّبيرِ لمَنْ قال له : (لَعَنَ اللهُ ناقةً حملَتْني

❀ قوله : (بمعنىٰ « نَعَم ») اعترِضَ بأمرَينِ :

أحدُهما : أنَّ مجيءَ (إنَّ) بمعنىٰ (نَعَم) شاذٌّ ؛ حتىٰ قيل : إنَّهُ لم يثبتْ ، فكيف يُخرَّجُ القرآنُ عليه ؟!

والثاني : أنَّ اللامَ لا تدخلُ في خبر المبتدأ الذي تقدَّم عليه مبتدؤُهُ .

وأُجيبَ عن هٰذا : بأنَّ اللامَ زائدةٌ وليستْ للابتداء ، أو بأنَّها داخلةٌ علىٰ مبتدأٍ محذوف ؛ أي : لَهُما ساحران ، أو أنَّها دخلتْ بعدَ (إنَّ) هٰذه ؛ لشَبَهِها بـ (إنَّ) المُؤكِّدةِ لفظاً .

ويُضعِفُ الأوَّلَ : أنَّ زيادةَ اللامِ في الخبر خاصَّةٌ بالشعر ؛ كما في[٣] : [من البسيط]

. . . . أَمْسىٰ لَمَجْهُودا

والثانيَ : أنَّ الجمعَ بينَ لامِ التوكيدِ وحذفِ المبتدأ . . كالجمع بين

---

(١) وهي قراءةُ نافع وابن عامر وأبي بكر وحمزة والكسائي وأبي جعفر ويعقوب وخلف . انظر « إتحاف فضلاء البشر » (١/ ٣٨٤) .

(٢) وقد سبقت هٰذه اللغة أثناء الحديث عن علامات الإعراب الفروع . انظر (١/ ٤١٦) .

(٣) سيأتي تخريجه في (٢/ ٥٤٢) .

. . . .

إليك) : (إنَّ وراكبَها)[1] ، أو بأنَّ فيها ضميرَ الشأن ؛ أي : إنَّ الشأنَ هـٰذانِ لَساحران[2] .

مُتنافِيَينِ ؛ لأنَّ التوكيدَ يَقتضِي الاعتناءَ ، والحذفَ يَقتضِي خلافَهُ ، وإنَّما لم يكونا مُتنافِيَينِ حقيقةً ؛ لعدم توارد التأكيدِ والحذفِ علىٰ محلٍّ واحد ؛ لأنَّ التأكيدَ للنسبة والحذفَ للمبتدأ ، ولأنَّ المحذوفَ لدليل ـ كلام الابتداء هنا ـ كالثابت في صحَّة الاعتناء وإن اختلفتْ مرتبتُهُما .

فعلىٰ فَرْضِ تواردِهِما علىٰ محلٍّ واحد . . لا يَقتضِي الحذفُ عدمَ الاعتناء حتىٰ يأتيَ التنافي ، إنَّما الذي يَقتضِي عدمَ الاعتناء هو الحذفُ نسياً مَنسِيّاً ، ويُؤيِّدُ ذلك : أنَّهُ قد صرَّح الخليلُ وسيبويهِ بجواز حذف المُؤكَّد وبقاءِ التأكيد في نحو : (مررتُ بزيدٍ وجاءني أخوهُ أنفسُهُما) بالرفع علىٰ تقدير : (هما صاحبايَ أَنْفسُهُما) ، وبالنصب علىٰ تقدير : (أَعْنِيهِما أنفسَهُما)[3] .

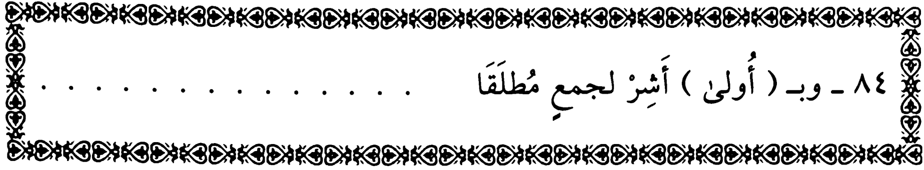
❁ قوله : (أو بأنَّ فيها ضميرَ الشأن) اعترِضَ أيضاً : بأنَّ حذفَ ضميرِ الشأن شاذٌّ ، إلا مع (أنِ) المفتوحةِ المُخفَّفة ، و(كأنِ) المُخفَّفة ؛ لأنَّ فائدتَهُ تمكينُ ما يَعقُبُهُ في ذهن السامع ؛ لأنَّهُ موضوعٌ لمبهم يُفسِّرُهُ ما بعدَهُ ، فإذا لم يتعيَّنْ للسامع منه معنىً . . انتظر ما بعدَهُ ، فإذا جاء بعد الانتظار والتشوُّفِ . .

---

(١) انظر « البصائر والذخائر » (٦/ ١٢٦ـ١٢٧) ، و« زهر الآداب » (٢/ ٥٢٠) ، و« التذكرة الحمدونية » (٧/ ٢٤٤) .

(٢) وقد أفاض ابن هشام في تخريجه في « شرح شذور الذهب » (ص٧٥ـ٧٨) .

(٣) انظر « الكتاب » (٢/ ٦٠) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٢٩٥) ، و« همع الهوامع » (٣/ ١٧١) .



٨٤ ـ وبـ (أُولىٰ) أَشِرْ لجمعٍ مُطلَقَا . . . .

❁ قوله : (مُطلَقَا) ؛ أي : سواءٌ كان مُذكَّراً أو مُؤنَّثاً ، عاقلاً كان أو غيرَهُ .

فائدة

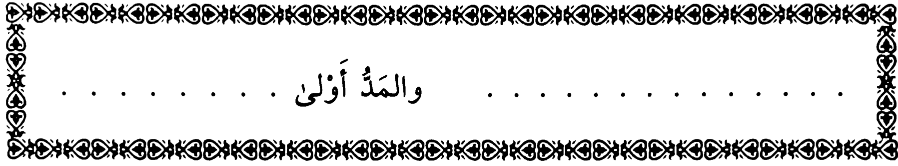
[في عِلَّةِ رسمِ (أُولىٰ) بواو]

يُرسَمُ (أُولَىٰ) بواوٍ زائدة ؛ لئلَّا يلتبسَ بـ (إليك) جارّاً ومجروراً ، بخلاف (أُلى) الموصولةِ ؛ لأنَّها يلزمُ معها (أل) ، فتكفي في الفَرْق .

تمكَّنَ ؛ ولهـٰذا اشتُرِطَ أنْ يكونَ مضمونُ الجملة مُهِمّاً ، وهـٰذه الفائدةُ مفقودةٌ عند حذفه .

وإنَّما كان مع (أنْ) و(كأنْ) غيرَ شاذٍّ ؛ لأنَّهُم استسهلوه معهما ؛ لوُرُوده في كلامٍ بُني على التخفيف ، فحُذِفَ تبعاً لحذف النون ، وربَّ شيءٍ يُحذَفُ تبعاً ولا يُحذَفُ استقلالاً ؛ كالفاعل يُحذَفُ مع الفعل ولا يُحذَفُ وحدَهُ ، فهم لم يُبالوا بفوات فائدةِ ضميرِ الشأن ؛ لحصول المقصود معهما في الجملة ؛ فإنَّهُ بعلمِ حذفِهِ واعتبارِهِ حتىٰ كأنَّهُ مذكورٌ . يُعلَمُ أنَّ مضمونَ الجملة مُهِمٌّ ، فيُعتبَرُ ويُعتنىٰ به .

❁ قوله : (لئلَّا يلتبسَ . . .) إلىٰ آخره ؛ وذلك لأنَّ ألفَ (أُولَى) المقصورةَ تُكتَبُ ياءً ، وكذا الممدودةُ إذا اتَّصلتْ بالكاف ؛ نحوُ : (أولـٰئك) ؛ ولأجل ذلك خصَّ المُحشِّي دَفْعَ الالتباس بـ (إليك) التي هي



❁ قوله : (والمَدُّ أَوْلىٰ) قال ابنُ يعيشَ : (المقصورُ والممدودُ ضربانِ مِنْ ضروب الأسماء المُتمكِّنة ؛ إذ الحروفُ والأفعالُ لا يُقالُ فيهما : ممدودٌ ولا مقصورٌ ، وكذلك الأسماءُ غيرُ المُتمكِّنة ؛ نحوُ : « ما » و« ذا » ؛ لا يُقالُ فيهما : مقصورٌ ؛ لعدم التمكُّنِ وشَبَهِ الحرف ، فأمَّا قولُهُم في « هٰؤلاء » : ممدودٌ ومقصور. . فتَسَمُّحٌ في العبارة ، مع ما في أسماء الإشارةِ مِنْ شَبَهِ الظاهر ؛ مِنْ جهةِ وصفِها ، والوصفِ بها ، وتصغيرِها) انتهىٰ ، ذَكَرَهُ في « النُّكَت »[١] .

(إلى) الجارَّةُ لضمير المُخاطَب أو المُخاطَبة .

❁ قوله : (وشَبَهِ الحرف) عطفٌ علىٰ (عدم التمكُّن) عطفَ سببٍ علىٰ مُسبَّب .

❁ قوله : (فتَسَمُّحٌ في العبارة. . .) إلىٰ آخره : قد يُقالُ : لا حاجةَ لذلك ؛ لاحتمالِ أنَّهُ جرىٰ علىٰ عُرْفِ اللُّغَويِّينَ والقُرَّاءِ الذين لا يَخصُّونهما بالمُعرَب ، كما في « الصبَّان » وغيرِهِ[٢] .

❁ قوله : (مِنْ شَبَهِ الظاهر) ؛ أي : شَبَهِ الاسمِ الظاهرِ إعرابَهُ ، وبيَّن وجهَ الشَّبَهِ بقوله : (مِنْ جهة. . .) إلىٰ آخره .

---

(١) نكت السيوطي (ق/ ٥٤) ، وانظر « شرح المفصل » (٤/ ٣٣) .
(٢) حاشية الصبان (١/ ٢٢٩) .

. . . . ولَدَى البُعْدِ ٱنْطِقَا

٨٥ ـ بالكافِ حرفاً دونَ لامٍ أو مَعَهْ والـلامُ إنْ قَدَّمْتَ (ها) مُمتنِعَهْ

يُشارُ إلى الجمع مُذكَّراً كان أو مُؤنَّثاً : بـ (أُولىٰ) ؛ ولهـٰذا قال المُصنِّفُ : (أَشِرْ لجمعٍ مُطلَقَا) ، ومُقتضىٰ هـٰذا : أنَّهُ يُشارُ بها إلى العقلاء وغيرِهِم ، وهو كذلك ، ولـٰكنَّ الأكثرَ : استعمالُها في العاقل ، ومِنْ وُرُودِها في غير العاقل :

❀ قوله : (ولَدَى البُعْدِ) ؛ أي : وفي حالة البُعْد[1] .

❀ قوله : (واللامُ إنْ قَدَّمْتَ . . .) إلىٰ آخره : اللامُ : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (مُمتنِعهْ) ، وجوابُ الشرط محذوفٌ دلَّ عليه الخبرُ ، و(ها) بالقصر لا غيرُ : مفعولُ (قدَّمتَ) ، وجوَّز المُعرِبُ غيرَ ذلك ، فراجعْهُ[2] .

وتُرسَمُ (ها) مفصولةً عن (قدَّمتَ) ؛ لئلَّا يُتوهَّمَ أنَّها ضميرٌ .

---

(١) وقوله : (انطِقا) أصلُهُ : (انطِقَنْ) بنون التوكيد الخفيفة ، وقد قُلبت ألفاً للوقف ، وقد نبَّه عليه المحشي في كتابنا هـٰذا . انظر مثلاً (٢/ ٧١٠ ، ٤/ ٤٦٦) .

(٢) قال الشيخ خالد في « تمرين الطلاب » (ص٢٧) : (ويحتمل : أن يكون « ممتنعهْ » خبراً لمبتدأ محذوف علىٰ تقدير الفاء ، تقديرُهُ : « فهي ممتنعهْ » ، والجملةُ جواب الشرط ؛ علىٰ حدِّ قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِن مَّسَّهُ ٱلشَّرُّ فَيَـُٔوسٌ ﴾ [فصلت : ٤٩] ؛ أي : فهو يؤوسٌ ، وجملةُ الشرط وجوابِهِ خبر المبتدأ ، وهـٰذا أَوْلىٰ ؛ لسلامته مِنْ فَصْلِ المبتدأ من خبره بجملة الشرط وجوابه) .

قولُهُ[1] : [من الكامل]

٢٣ـ ذُمَّ المَنازِلَ بعدَ منزلةِ اللِّوىٰ والعيشَ بعدَ أولٰئكَ الأيَّامِ

❁ قوله : (ذُمَّ المَنازِلَ . . .) إلىٰ آخره : ميمُ (ذُمَّ) بالحركات الثلاثةِ ؛ الفتحُ للتخفيف ، والضمُّ للإتباع ، والكسرُ على الأصل ، وهو الأرجحُ ، و(المنازلَ) : جمعُ (مَنْزِلٍ) أو (منزلة) ؛ كـ(مَسَاجِد) ، و(اللِّوىٰ)

❁ قوله : (وهو الأرجحُ) ؛ أي : لأنَّهُ الواجبُ لو فُكَّ الإدغام ، ويليه الفتحُ ، ثمَّ الضمُّ ، كذا في « الأَسْقَاطيِّ »[2] ، وفي « الصبَّان » : ترجيحُ الفتح ، ويليه الكسرُ ، ثمَّ الضمُّ[3] .

---

(١) البيت لجرير في « ديوانه » (ص٤٥٢) ضمن قصيدة يهجو بها الفرزدق ، وأوَّلُها :

سَرَتِ الهمومُ فبِتْنَ غيرَ نيامِ وأخو الهمومِ يرومُ كلَّ مَرَامِ
ذُمَّ المَنَازلَ . . . .
ضَرَبَتْ معارفَها الرَّوامِسُ بعدَنا وسِجالُ كلِّ مُجَلجِلٍ سَجَّامِ
فإذا وقفتُ على المنازلِ باللِّوىٰ فاضَتْ دموعي غيرَ ذاتِ نظامِ

وبعدَ أنْ تغزَّل بأبياتٍ شرع في هجو الفرزدق ؛ فقال :

إنَّ ٱبنَ آكلةِ النُّخالةِ قد جَنَىٰ حرباً عليكَ ثقيلةَ الأَجْرامِ
خُلِقَ الفرزدقُ سَوْءةً في مالكٍ ولِخَلْفِ ضبَّةَ كانَ شرَّ غلامِ
مَهْلاً فرزدقُ إنَّ قومَكَ فيهمُ خَوَرُ القلوبِ وخِفَّةُ الأحلامِ

والبيت من شواهد : « شرح ابن الناظم » (ص٥١) ، و« شرح الرضي » (٢/ ٤٧٦) ، و« أوضح المسالك » (١/ ١٣٤) ، و« المقاصد الشافية » (١/ ٤٠٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٣٧١ـ٣٧٣) ، و« خزانة الأدب » (٥/ ٤٣٠ـ٤٣٧) .

(٢) القول الجميل (ق/ ٣٤) .

(٣) حاشية الصبان (١/ ٢٢٩) ، وانظر ما سيأتي تعليقاً في (٥/ ٥٩٠) .

. . . .

بكسر اللام : اسمُ موضع ، و(العيشَ) : بالنصب عطفاً على (المنازل) ؛ أي : ذُمَّ المنازلَ بعدَ مُفارقةِ اللِّوىٰ والعيشَ في تلك الأيَّامِ الماضية .

❀ قوله : (أي : ذُمَّ المنازلَ بعدَ مُفارقةِ . . .) إلىٰ آخره : إشارةٌ إلىٰ تقديرِ مضافٍ ؛ وهو (مفارقة) .

❀ قوله : (والعيشَ في تلك الأيَّامِ الماضية) فيه نَظَرٌ ؛ فإنَّ عيشَ الأيَّامِ الماضيةِ هو الممدوحُ ، والمذمومُ هو العيشُ الحاضر ، فلو قال : (والعيشَ بعدَ تلك الأيَّامِ الماضية) . . لكان صواباً .

وكَتَبَ بعضُ المُتعصِّبينَ فقالَ : (« العيش » : معطوفٌ على « اللِّوىٰ » ، والمعنىٰ : ذُمَّ المنازلَ بعدَ مفارقة اللِّوىٰ ، وبعدَ مفارقةِ العيشِ في تلك الأيَّام ، وليس معمولاً لقوله : « ذم » حتىٰ يُتوهَّم ما ذكر) انتهىٰ .

وهو غفلةٌ عن قول المُحشِّي : (و« العيشَ » : بالنصب عطفاً على « المنازل ») ، وما درىٰ أنَّ ما أصلحَ به هـٰذا ردٌّ لكلام المُحشِّي مِنْ جهةٍ أخرىٰ .

إن قلتَ : هو حلُّ معنىً لا حلُّ إعراب .

قلتُ : هـٰذا ليس معنى التركيبِ الذي عطف فيه (العيش) على (المنازل) ؛ لأنَّ المعنىٰ عليه : ذُمَّ المنازلَ بعدَ مفارقةِ منزلة اللِّوىٰ ، وذمَّ العيشَ ـ أي : الحياةَ ـ بعدَ مُضِيِّ الأيَّام الماضية ؛ فالمذمومُ شيئانِ لا شيءٌ واحد ، بخلافه على المعنى الذي ذكره ؛ فإنَّ المذمومَ شيءٌ واحد ؛ وهو المنازلُ بعدَ مفارقةِ الأمرَينِ .

وفيها لغتانِ : المدُّ ، وهي لغةُ أهلِ الحجاز ، وهي الواردةُ في القرآن العزيز ، والقَصْرُ ، وهي لغةُ بني تميم .

وأشار بقوله : (ولَدَى البُعْدِ انْطِقَا بالكاف. . .) إلىٰ آخر البيت : إلىٰ أنَّ المُشارَ إليه له رُتْبتانِ : القُرْبُ ، والبُعْدُ ؛ فجميعُ ما تقدَّم يُشارُ به إلى القريب .

فإذا أُرِيدَ الإشارةُ إلى البعيد . . أُتِيَ بالكاف وحدَها ؛ فتقولُ : (ذاكَ) ، أو الكافِ واللام ؛ نحوُ : (ذلكَ) ، وهـٰذه الكافُ حرفُ خطابٍ ؛ فلا موضعَ لها مِنَ الإعراب ، وهـٰذا لا خلافَ فيه .

فإن تقدَّم حرفُ التنبيهِ الذي هو (ها) على اسم الإشارة . . أَتيتَ بالكاف

والشاهدُ : في (أولـٰئك) ؛ حيثُ استُعمِلَ في غير العُقَلاء ، و(الأيَّام) بالجر : صفةٌ أو عطفُ بيان ، ويُروى : (الأقوام)[1] ؛ فلا شاهدَ فيه .

❀ قوله : (لهُ رُتْبتانِ) سيأتي في كلامه أنَّها ثلاثةٌ عندَ الجمهور[2] .

❀ قوله : (حرفُ التنبيهِ الذي هو « ها ») ، ويُقالُ فيه : (ها التنبيهِ) بألف مقصورة ؛ لأنَّهُ عَلَمٌ على الكلمة المُركَّبةِ مِنْ هاءٍ وألف بلا همزٍ ، ثُمَّ نُكِّرَ وأُضِيفَ إلى (التنبيه) ؛ ليتَّضِحَ المُرادُ به ، ولا يصحُّ أنْ يُقرأَ بالهمز ؛ إذ ليس لنا هاءٌ بالهمز

إن قلتَ : هـٰذا منه رحمه الله تعالى إشارةٌ إلىٰ وجهٍ آخَرَ في الإعراب .

قلتُ : كان الأجودُ حينئذ التعبيرَ بـ (أو) ، لا بـ (أي) ؛ علىٰ أنَّهُ لا يخفىٰ عليكَ عدمُ مُلاءمة المعنى الذي ذكره لمقصود الشاعر ، فتفطَّنْ .

❀ قوله : (إذ ليس لنا هاءٌ بالهمز) ؛ أي : إنْ قُصِدَ لفظُها ؛ أي :

---

(١) وهي رواية « الديوان » .

(٢) انظر (٢/ ٦٠ـ ٦١) .

وحدَها ؛ فتقولُ : (ها ذَاكَ) ، وعليه قولُهُ[1] : [من الطويل]

٢٤ـ رأيتُ بني غَبْراءَ لا يَعرِفُونَني ولا أهلُ ها ذاكَ الطِّرَافِ المُمدَّدِ

يكونُ للتنبيه ، كما أفاده الدَّمَامِينيُّ[2] .

❀ قوله : (رأيتُ بني غَبْراءَ لا يَعرِفُونَني) كذا في بعض نسخ الشارح[3] ، وصوابُهُ ـ كما في « الشواهد » وغيرها ـ : (لا يُنكِرُونَني)[4] ، . . . .

ولا (هـ) مفردةً إنْ قُصِدَ معناها ، كما يُقال : (العاملُ باءُ الجرِّ) ، معَ أنَّ العاملَ مُسمَّاها ؛ وهو (ب) .

❀ قوله : (وصوابُهُ ـ كما في « الشواهد » وغيرها ـ : « لا يُنكِرُونَني ») ، وعلىٰ روايةِ (لا يَعرفُونَني) : يكونُ ذمّاً للفقراء والأغنياء ؛ إذ المعنىٰ : أنَّ

---

(١) البيت لطرفة بن العبد في « ديوانه » (ص٤٥) ، وهو ضمن مُعلَّقته الشهيرة التي مطلعُها :

لِخَوْلَةَ أطلالٌ ببُرْقَةِ ثَهْمَدِ تلوحُ كباقي الوَشْمِ في ظاهرِ اليدِ

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ٢٤٤) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٥٢) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٤١٢) ، و« المساعد » (١/ ١٨٦) ، و« المقاصد الشافية » (١/ ٤١١) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٦٥) ، وسيذكر المُحشِّي أنَّ الصوابَ : (لا ينكرونني) بدل (لا يعرفونني) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٣٧٣ـ٣٧٥) .

(٢) تعليق الفرائد (٢/ ٣٢٤ـ٣٢٥) .

(٣) جاءت كذلك في (ز ، ح) ، ونسخة في (و) .

(٤) وهي رواية « الديوان » ، وجاءت كذلك مُصحَّحةً في (و) ، وانظر « شرح التسهيل » (١/ ٢٤٤)، و« المقاصد النحوية » (١/ ٣٧٣) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٤١٢).

. . . .

وأراد بـ (بني غَبْراءَ) : اللُّصُوصَ ، أو الفقراءَ ، أو الأضيافَ ، أو أهلَ الأرض ؛ لأنَّ الغَبْراء بالمد : هي الأرضُ ، و(بنوها) : أهلُها ، و(أهلُ) : بالرفع عطفاً على الواو في (لا يُنكِرُونَني) ، وأراد بـ (أهل الطِّرَافِ) : الأغنياءَ ، وهو بكسر الطاء المُهمَلة : البيتُ مِنَ الأَدَم ؛ أي : الجلدِ ، و(المُمدَّدِ) : صفتُهُ .

وقد اقتصر الزَّوْزَنيُّ في « شرح المُعلَّقات » على المعنى الأخير في (الغَبْراء) ،

الفقراءَ كانوا يَعرفُونَني عندَ شِدَّةِ غِنايَ ؛ لكثرة إكرامي لهم ، وكذا الأغنياءُ ؛ لطلب العُلا ، فلمَّا افتقرتُ صاروا لا يَعرفُونَني ؛ الفقراءُ للُؤْمهم وقُبْحِهم ، والأغنياءُ خوفاً مِنْ أنْ يُعطُوني شيئاً ؛ لشُحِّهِم وعدمِ كرمِهِم .

ويحتملُ : أنَّهُ مدحٌ ؛ أي : لا يَعرفُونَني بالبُخْل وعدمِ استطابة صُحْبتي ، تدبَّرْ .

❀ قوله : (أو الفقراءَ) هٰذا هو الأنسبُ بمقابلته بأهل الطِّراف .

❀ قوله : (أو أهلَ الأرض) ، وعلىٰ هٰذا : يكونُ عطفُ ما بعدَهُ عليه مِنْ عطف الخاصِّ على العامِّ .

❀ قوله : (و« أهلُ » : بالرفع عطفاً. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وقد وَقَعَ الفصلُ بالمفعول ، لٰكنَّ هٰذا العطفَ تسلَّطَ جميعُ ما قبلَهُ على المعطوف ، والمعنىٰ عليه غيرُ مستقيم .

❀ قوله : (على المعنى الأخير في « الغَبْراء ») فيه : أنَّهُ لم يُعدِّدِ المعنىٰ في (الغَبْراء) ، وإنَّما عدَّده في بَنِيها ، فكان الأَوْلىٰ أنْ يقولَ : (في بني

ولا يجوزُ الإتيانُ بالكاف واللام ؛ فلا تقولُ : (ها ذلِكَ) .

وظاهرُ كلامِ المُصنِّفِ : أنَّهُ ليس للمُشار إليه إلا رُتْبتانِ ؛ قُرْبىٰ ، وبُعْدىٰ[1]، كما قرَّرْناه ، والجمهورُ علىٰ أنَّ له ثلاثَ مراتبَ : قُرْبىٰ ، ووُسْطىٰ ،

قال : (وكَنَىٰ بتمديد الطِّرَافِ عن عظمه ، والمعنىٰ : لمَّا أَفْرَدَتْني العَشيرةُ ـ أي : المذكورون في البيت قبلَ هٰذا ـ . رأيتُ الفقراءَ الذين لَصِقُوا بالأرض مِنْ شدَّة الفقر لا يُنكِرُونَ إنعامي عليهم ، ورأيتُ الأغنياءَ لا يُنكِرُونَني ؛ لاستطابتهم صُحْبتي ، والمُرادُ : إنْ هَجَرَتْني الأقاربُ وَصَلَتْني الأباعدُ ؛ الفقراءُ والأغنياء ؛ فهٰؤلاء لطَلَبِ المعروف ، وهٰؤلاء لطَلَبِ العُلا) انتهىٰ[2] .

والشاهدُ : في (ها ذاكَ) ؛ حيثُ أَلحَقَ الهاءَ بالمقرون بالكاف .

❁ قوله : (فلا تقولُ : « ها ذٰلِكَ ») قال الناظمُ في « شرح تسهيلِهِ » : (لكراهةِ كثرة الزوائد) ، وقال غيرُهُ : (لأنَّ « ها » تَدُلُّ على قُرْبِ المُشارِ إليه ، واللامَ علىٰ بُعْدِهِ ، وهو مُنتقِضٌ بالكاف) انتهىٰ « شيخ الإسلام »[3] .

الغَبْراء) ، والمعنى الأخيرُ في (بني الغبراء) : هو أهلُ الأرض ، وعليه : فلا يظهرُ قولُهُ بعدُ : (والمعنىٰ : لمَّا أَفْردَتْني . . .) إلىٰ آخره ؛ إذ الفقراءُ ليس هو المعنى الأخيرَ ، بل الثاني ، تأمَّلْ .

---

(١) وصحَّحه في « شرح التسهيل » (١/ ٢٤٢) ، وقال : (هو الظاهر مِنْ كلام المُتقدِّمِينَ) .

(٢) شرح الزوزني على المعلقات (ص٥٩) .

(٣) الدرر السنية (١/ ٢٤٥) ، وانظر « شرح التسهيل » (١/ ٢٤٤) .

وبُعْدىٰ ؛ فيُشارُ إلىٰ مَنْ في القُرْبىٰ : بما ليس فيه كافٌ ولا لامٌ ؛ كـ(ذا) و(ذي) ، وإلىٰ مَنْ في الوُسْطىٰ : بما فيه الكافُ وحدَها ؛ نحوُ : (ذاكَ) ، وإلىٰ مَنْ في البُعْدىٰ : بما فيه كافٌ ولامٌ ؛ نحوُ : (ذلكَ)[1] .

٨٦ ـ وبـ (هُنَا) أو (ها هُنَا) أَشِرْ إلىٰ   دانِـي المكـانِ وبـهِ الكـافَ صِـلَا
٨٧ ـ في البُعْدِ أو بـ (ثَمَّ) . . . .

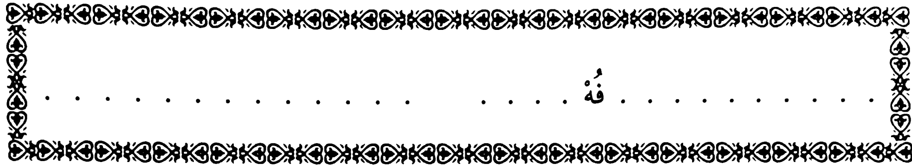
❀ قوله : (وبـ« هُنَا ») ؛ أي : المُجرَّدةِ مِنْ (ها التنبيه) ، وقولُهُ : (أو ها هُنَا) ؛ أي : المسبوقةِ بـ(ها التنبيه) ، وهـٰذا شروعٌ مِنَ الناظم في ذِكْرِ ألفاظٍ موضوعةٍ للإشارة إلى الأمكنةِ والأزمنةِ خاصَّةً بها ؛ فإنَّ (هنا) قد يُرادُ به الزمانُ ، وكذا (هناك) و(هنالك) ، كما في « التسهيل »[2] ، لـٰكن قال ابنُ هشامٍ في « الجامع » : (قد تُستعارُ « هنالك » و« هنا » للزمان ، بخلاف الألفاظِ الأُولىٰ ؛ فإنَّها صالحةٌ لكلِّ مُشارٍ إليه زماناً أو مكاناً أو غيرَهُما)[3] .

❀ قوله : (أو بـ « ثَمَّ ») بفتح المُثلَّثةِ وتشديدِ الميم ، ولا تلحقُها

❀ قوله : (والأزمنةِ خاصَّةً) هـٰذا زائدٌ على « المتن » .

---

(١) انظر « شرح التسهيل » (١/ ٢٤٢ـ٢٤٣) ، و« التذييل والتكميل » (٣/ ١٩٣ـ١٩٤) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٤٠٩ـ٤١٠) ، و« همع الهوامع » (١/ ٢٩٦ـ٢٩٧) .
(٢) تسهيل الفوائد (ص٤١) ، وانظر « شرح التسهيل » (١/ ٢٥١) .
(٣) انظر « الجامع الصغير » (ص٢٧) .



الكافُ ، وقولُهُم : (ثَمَّكَ) خطأٌ ، ولا تتقدَّمُها الهاءُ ، ولا تخرجُ عن الظرفيَّة إلا إلىٰ حالةٍ شبيهةٍ بها ؛ نحوُ : (جئتُ مِنْ ثَمَّ) ؛ لأنَّ الظرفَ والجارَّ والمجرورَ أخوانِ ؛ ولهـٰذا غلَّطُوا مَنْ زَعَمَ أنَّها في قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ ﴾ [الإنسان : ٢٠] مفعولٌ لـ (رأيتَ)[١] ، بل الصوابُ : أنَّها ظرفٌ لـ (رأيت) المُتقدِّمةِ عليه ، ومفعولُ (رأيت) الأولى محذوفٌ ؛ إمَّا اختصاراً ؛ أي : وإذا رأيتَ ثَمَّ الموعودَ به ، أو اقتصاراً ؛ أي : وإذا وَقَعَتْ ـ أي : حَصَلتْ ـ رؤيتُكَ في ذلك المكانِ . . وقعتْ علىٰ نعيمٍ ومُلكٍ كبير .

وهي مبنيَّةٌ على الفتح للتخفيف ، ولم تُكسَرْ علىٰ أصل التقاء الساكنَينِ ؛ لاستثقالِ الكسرةِ معَ التضعيف . انتهىٰ مِنْ « شرح الجامع » مع زيادةٍ مِنَ « التصريح »[٢] .

❁ قوله : (فُهْ) ؛ أي : انطِقْ ، بضمِّ الفاء ؛ مِنْ (فاه يَفُوهُ) .

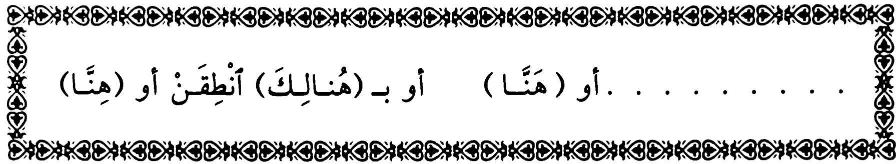
❁ قوله : (إمَّا اختصاراً) هو الحذفُ لدليلٍ معَ مُلاحظةِ المحذوف .

❁ قوله : (أو اقتصاراً) هو الحذفُ لغيرِ دليلٍ معَ عدمِ مُلاحظةِ

---

(١) قوله : (مفعول لـ « رأيت ») ؛ أي : مفعول به كما ذهب إليه الفرَّاء ، وفي « التصريح » : مفعول مطلق ، وانظر « الكشاف » (٤/ ٦٧٣) ، و« الدر المصون » (١٠/ ٦١٤) ، و« التصريح على التوضيح » (١/ ١٣٠) .

(٢) السراج المنير (ق/ ٤٩) ، التصريح على التوضيح (١/ ١٢٩ـ١٣٠) .



. . . . .أو (هَنَّـا)   أو بـ (هُنـالِـكَ) انْطِقَـنْ أو (هِنَّـا)

يُشارُ إلى المكان القريبِ : بـ (هنا) ، ويتقدَّمُها هاءُ التنبيه ؛ فيُقالُ : (ها هنا) .

ويُشارُ إلى البعيد علىٰ رأي المُصنِّف : بـ (هُناكَ) ، و(هُنالِكَ) ، و(هِنَّا) بفتح الهاء وكسرِها مع تشديد النونِ ، وبـ (ثَمَّ) ، و(هَنَّتْ) ، وعلىٰ مذهب غيره : (هُناكَ) للمُتوسِّط ، وما بعدَهُ للبعيد .

❀ قوله : (أو « هَنَّا ») بالفتح والتشديد[١] ، وما في آخر البيت بالكسر مع التشديد[٢] ؛ ففي كلامِهِ جناسٌ مُحرَّفٌ ؛ وهو ما اتَّفق رُكْناهُ حُروفاً واختلفا شَكْلاً .

❀ قوله : (إلى المكان القريبِ) فيه إشارةٌ : إلىٰ أنَّ قولَ الناظم : (دَانِ المكانِ) مِنْ إضافةِ الصفةِ لموصوفها .

❀ قوله : (و« هَنَّتْ ») بفتح الهاء والنونِ المُشدَّدةِ وسكونِ التاء ، وهي (هَنَّا) المفتوحةُ الهاءِ ، زِيدتْ عليها التاءُ الساكنةُ ، فالتقىٰ ساكنانِ ، حُذفتْ ألفُها لالتقاء الساكنَينِ ، وقد تُكسَرُ هاؤها . انتهىٰ « تصريح »[٣] .

المحذوف ، بل يُنزَّلُ الفعلُ منزلةَ اللازم .



---

(١) وأصلها : (هَنَّن) بثلاث نونات ، أُبدلت الثالثة ألفاً لكثرة الاستعمال . « تصريح » (١/١٢٩) .

(٢) قال الشيخ خالد في «التصريح» (١/١٢٩) : (وكسر الهاء أردأُ مِنْ فتحها ، قاله السِّيرافي) .

(٣) التصريح على التوضيح (١/١٢٩) .



. . . .

(الموصولُ)

❁ قوله : (الموصولُ) هو في الأصل : اسمُ مفعولٍ ؛ مِنْ (وَصَلَ الشيءَ بغيره) : إذا جعله مِنْ تمامه ، قال العلَّامةُ الشيخُ يحيىٰ : (و« أل » فيه مُعرِّفةٌ ، لا موصولةٌ ؛ . . . .

[المَوصُولُ]

❁ قوله : (هو في الأصل : اسمُ مفعولٍ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : ثمَّ سُمِّيَ به اصطلاحاً كلُّ ما افتقر أبداً إلىٰ عائدٍ أو خَلَفِهِ ، وإلىٰ جملة ولو تأويلاً ، والمناسبةُ ظاهرة .

❁ قوله : (و« أل » فيه مُعرِّفةٌ . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا إنْ جُعِلَ اسمَ جنسٍ علىٰ ما افتقرَ أبداً . . . إلىٰ آخره ، أمَّا إنْ جُعِلَ عَلَماً علىٰ ذلك . . فتكونُ (أل) للَمْحِ الأصلِ ، لا مُعرِّفةً ولا موصولة .

وهـٰذا كلُّهُ بمُلاحظةِ المعنى الاصطلاحيِّ للفظِ الموصول ، أمَّا باعتبار كونِهِ ترجمةً فهو الألفاظُ الذِّهْنيَّةُ ، و(أل) فيه كالراء مِنْ (رجل) ، أو كالزاي مِنْ (زيد) .

لانسلاخ الوصفيَّةِ ؛ كـ« صاحب ») انتهىٰ[1] .

والمُرادُ : الموصولُ الاسميُّ ، لا الحرفيُّ ؛ لأنَّهُ لم يذكره .

❁ قوله : (موصولُ الَاسْماءِ) قيَّد بالأسماء ؛ لبيان المقصود ، لا للاحتراز ؛ إذ الكلامُ في المعارف ، والمعرفةُ مِنَ الموصولات إنَّما هي الأسماء ، أفاده في « الهَمْع »[2] .

و(موصولُ) : مبتدأٌ أوَّلُ ، و(الَاسْماء) : بنقلِ حركة الهمزة الثانيةِ إلى اللام قبلَها ؛ مضافٌ إليه ، و(الذي) : مبتدأٌ ثانٍ حُذِفُ خبرُهُ ، تقديرُهُ :

❁ قوله : (لانسلاخ الوصفيَّةِ) ؛ أي : عن مدخولها .

❁ قوله : (والمُرادُ : الموصولُ الاسميُّ) ؛ أي : فـ (أل) عهديَّةٌ ، لا استغراقيَّةٌ .

❁ قوله : (لا للاحتراز) ، وعلىٰ هٰذا : يكونُ قولُ الشارح فيما يأتي : (فقولُ المُصنِّف : « موصولُ الاسماءِ » احترازٌ من الموصول الحَرْفيِّ)[3] . . إنَّما هو بحسَبِ الظاهر وباديءِ الرأي ، وإلا فهو لبيان الواقعِ ؛ لأنَّ الكلامَ في المعارف .

---

(١) حاشية الشاوي على المرادي (ق/٢٤٨ـ٢٤٩) .

(٢) همع الهوامع (١/ ٣١٤) .

(٣) انظر (٢/ ٧٤) .

٨٩ ـ بَـل مـا تَلِيـهِ أَوْلِـهِ العـلَامَـهْ والنُّـونُ إنْ تُشْـدَدْ فَـلا مَـلَامَـهْ
٩٠ـ والنُّونُ مِنْ (ذَيْنِ) و(تَيْنِ) شُدِّدَا أيضـاً . . . .

(منه) ، والجملةُ : خبرُ الأوَّل ، و(الأُنثىٰ) : مبتدأٌ ، و(التي) : خبرٌ ، والجملةُ : معطوفةٌ على الأُولىٰ بعاطفٍ محذوف ، و(أل) في (الأنثىٰ) : عِوَضٌ مِنَ الضمير ؛ أي : وأُنثاه (التي) ؛ أي : أنثى (الذي) .

❁ قوله : (إنْ تُشْدَدْ) بكسر الدال الأولىٰ : مَبنيٌّ للفاعل ، وبفتحها : مبنيٌّ للمفعول[1] ، وقولُهُ : (فلا مَلَامَهْ) ؛ أي : فلا لومَ في ذلك .

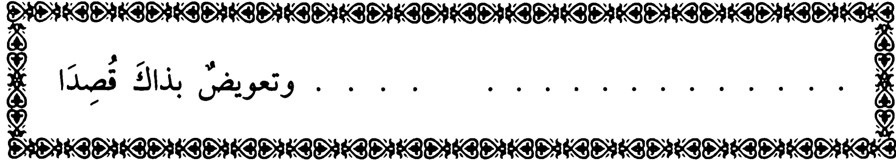
❁ قوله : (« ذَيْنِ » و« تَيْنِ » شُدِّدَا) هما مِنْ أسماء الإشارةِ المُتقدِّمة .

❁ قوله : (و« الأُنثىٰ » : مبتدأٌ . . .) إلىٰ آخره : يَرِدُ عليه : أنَّ لفظَ (التي) لا يُقالُ له : (أنثىٰ) ؛ لأنَّ الأنثىٰ هي الذاتُ ذاتُ الفَرْج ، بخلاف (مُؤنَّث) ؛ فإنَّهُ يُطلَقُ على اللفظ أيضاً ؛ يُقالُ : (لفظٌ مُؤنَّثٌ) ، إلا أنْ يرتكبَ التجوُّزَ ؛ بإطلاق اسمِ المدلول على الدال .

ويحتملُ : أنَّ (التي) مبتدأٌ ثانٍ خبرُهُ محذوفٌ ، والجملةَ خبرُ المبتدأِ الأوَّلِ الذي هو (الأنثىٰ) ؛ أي : الأنثىٰ لها (التي) .

---

(١) وهو مِنْ (أَشَدَّ) الرُّباعي ، أو بفتح التاء مع ضمِّ الدال مبنيّاً للفاعل ، أو بعكسه ؛ من (شَدَّهُ يَشُدُّهُ) . « خضري » (١/١٢٨) ، وضُبطت بخط ابن هشام بضم التاء مبنيّاً للمفعول علىٰ ما هو المشهور .



ينقسمُ الموصولُ : إلى اسميٍّ ، . . . .

❁ قوله : (وتعويضٌ . . .) إلىٰ آخره : مبتدأٌ ، والمُسوِّغُ معنى الحصر ؛ إذ المعنىٰ : ما قُصِدَ بذلك إلا تعويضٌ ؛ علىٰ حدِّ : (شيءٌ جاء بك) ؛ أي : ما جاء بك إلا شيءٌ ، وخبرُهُ : جملةُ (قُصِدَ) ، والألفُ فيه : للإطلاق .

❁ قوله : (ينقسمُ الموصولُ : إلى اسميٍّ) حدَّهُ الناظمُ : بأنَّهُ ما افتقرَ أبداً إلىٰ عائدٍ أو خَلَفِهِ ، وجملةٍ صريحةٍ أو مُؤوَّلةٍ[1] ؛ فخَرَجَ : النكرةُ الموصوفةُ بجملةٍ ؛ فإنَّها تفتقرُ إليها حالةَ وصفِها بها فقط ، وبقوله : (إلىٰ عائد) :

❁ قوله : (والمُسوِّغُ معنى الحصر) ؛ أي : الذي في الجملة ؛ (إذ المعنىٰ . . .) إلىٰ آخره ، وفائدةُ هٰذا الحصرِ : الردُّ على القول بأنَّ التشديدَ لتأكيد الفرق بينَ تثنيةِ المُعرَبِ وتثنيةِ المبنيِّ الحاصلِ بحذف الياء في (الذي) و(التي) ، والألفِ في (ذا) و(تا) .

❁ قوله : (علىٰ حدِّ : « شيءٌ جاء بك ») ؛ أي : مِنْ حيثُ الحصرُ ، وإن كان تنوينُ (شيءٌ) فيه للتعظيم . . ففيه مُسوِّغٌ آخَرُ .

❁ قوله : (أو مُؤوَّلةٍ) ؛ أي : أو جملةٍ مُحصَّلةٍ بالتأويل ؛ أي : مُحصَّلِ جُمْلِيَّتِها بالتأويل .

---

(١) تسهيل الفوائد (ص٣٣) .

. . . .

(حيثُ) و(إذ) و(إذا) ؛ فإنَّها لا تفتقرُ إلىٰ عائدٍ وإنِ افتقرتْ إلىٰ جملةٍ أبداً . . . إلىٰ آخره[1] .

وقولُهُ : (أو خَلَفِهِ) لإدخال ما وَرَدَ فيه الرَّبْطُ بالظاهر ؛ نحوُ[2] : [من الطويل]

سُعادُ التي أَضْناكَ حُبُّ سُعادا . . . .

وأراد بالمُؤوَّلة : الظرفَ ، والمجرورَ ، والصفةَ الصريحة ، كما سيأتي[3] .

❀ قوله : (لإدخال ما وَرَدَ . . .) إلىٰ آخره ، ومَنِ اقتصر على العائد أراد مطلقَ الرابط ، وفي قوله : (ما وَرَدَ) إشارةٌ إلىٰ أنَّ الربطَ بالظاهر سماعيٌّ لا مَقِيسٌ .

❀ قوله : (سُعادُ التي . . .) إلىٰ آخره : في نسخة المُؤلِّف : (الذي) ، وعليها : يكونُ التذكيرُ باعتبار كونِ (سُعاد) شخصاً مثلاً .

ويحتملُ : أنَّ (الذي) واقعٌ على الحُبِّ ، والتقديرُ : (سعادُ الحبُّ الذي أَضْناكَ هو حبُّها لا حبُّ غيرِها) ، لـٰكن علىٰ هـٰذا : لا شاهدَ فيه ؛ لأنَّ الفعلَ حينئذٍ فيه ضميرٌ يعودُ على الموصول ، تدبَّرْ .

❀ قوله : (وأراد بالمُؤوَّلة . . .) إلىٰ آخره ؛ إذ كلٌّ مِنْ هـٰذه الثلاثة جملةٌ

---

(١) ومثل ذلك : الموصولاتُ الحرفيّة ؛ فإنَّها لا تحتاج إلىٰ عائد .

(٢) بيت مجهول النسبة، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ٢١٢)، و« التذييل والتكميل » (٣/ ١٠٦) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٦٦ـ ٦٧) ، وغيرها ، وعجزه : (وإعراضُها عنك استمرَّ وزادا) ، والشاهد : في قوله : (حُبُّ سعادا) ، والأصل : (حبُّها) ، فاستغنىٰ بظاهر (سعادَ) عن ضميرها .

(٣) انظر (٢/ ١١٥ ، ١٢٦) .

وحرفيٌّ .

ولم يَذكُرِ المُصنِّفُ الموصولاتِ الحرفيَّةَ ، وهي خمسةُ أحرفٍ :

❁ قوله : (وحرفيٌّ) قال في « التوضيح » : (وهو كلُّ حرفٍ أُوِّلَ معَ صلتِهِ بالمصدر)[1] ؛ أي : ولم يَحتَجْ إلىٰ عائد .

❁ قوله : (وهي خمسةُ أحرفٍ) زاد بعضُهُم سادساً ؛ وهو (الذي) ، ومَثَّلَهُ بنحو : ﴿ وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا ﴾ [التوبة : ٦٩] ؛ أي : كخوضهم[2] ، ومَنْ أَسْقطَهُ أَوَّلَ ما ذُكِرَ : بأنَّ الأصل : (كالذين) ؛ حُذِفتِ النونُ علىٰ لغةٍ ، أو أنَّ الأصلَ : (كالخوضِ الذي خاضوه) ، فحُذِفَ الموصوفُ والعائد ، أو أنَّ الأصلَ : (كالجَمْعِ الذي خاضوا) ؛ فقال : (الذي) باعتبار لفظ الجمعِ ، وقال : (خاضوا) باعتبار معناه ، وقيل غيرُ ذلك .

وقد نَظَمَ الشِّهابُ السُّنْدُوبيُّ الخمسةَ بقوله[3] : [من الطويل]

مُحصَّلُ جُمْلِيَّتِها بالتأويل ، لا جملةٌ صريحة .

❁ قوله : (وقيل غيرُ ذلك) مِنَ الغير : ما قاله الأخفشُ ؛ أنَّ (الذي) مُشتركٌ بينَ المفرد والجمع ، لا خاصٌّ بالمفرد[4] .

---

(١) أوضح المسالك (١/ ١٣٧) .

(٢) قال ابن هشام في « المغني » (٢/ ٦٩٧) : (فأمَّا وقوعُ « الذي » مصدريَّةً : فقال به يونسُ والفرَّاء والفارسيُّ ، وارتضاه ابن خروف وابن مالك) ، وجرىٰ عليه ابن هشام في « الأوضح » (١/ ١٣٧) ، وزاد بعضُهُم سابعاً ؛ وهو همزة التسوية . انظر « حاشية الصبان » (١/ ٢٧٩) .

(٣) المنح الوفية (ق/ ٤٢) .

(٤) انظر « التصريح على التوضيح » (١/ ١٣٠ـ١٣١) .

أحدُها : (أنِ) المصدريَّةُ ، وتُوصَلُ بالفعل المُتصرِّفِ ؛ ماضياً ؛ مثلَ : (عَجِبتُ مِنْ أنْ قامَ زيدٌ) ، ومضارعاً ؛ نحوُ : (عَجِبتُ مِنْ أنْ يقومَ زيدٌ) ، وأمراً ؛ نحوُ : (أشرتُ إليه بأنْ قُمْ) ، فإن وَقَعَ بعدَها فعلٌ غيرُ مُتصرِّفٍ ؛ نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ [النجم : ٣٩] ، وقولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ﴾ [الأعراف : ١٨٥] . . فهي مُخفَّفةٌ مِنَ الثقيلة .

وهاكَ حُروفاً بالمصادرِ أُوِّلَتْ وذِكْرِي لها خَمْساً أصحُّ كما رَوَوْا
وها هِيَ (أَنْ) بالفتحِ (أنَّ) مُشدَّداً وزِيدَ عليها (كي) فخُذْها و(ما) و(لَوْ)

❀ قوله : (« أَنِ » المصدريَّةُ) لا حاجةَ إلى الوصف بالمصدريَّة ؛ إذ الكلامُ في الحروف المصدريَّة[١] ، وهي ـ بفتح الهمزة وسكونِ النون ـ الناصبةُ للمضارع .

❀ قوله : (وتُوصَلُ بالفعل . . . ماضياً . . . ومضارعاً) ؛ أي : اتِّفاقاً ، وأمَّا الأمرُ : فعلى الأصحِّ[٢] .

❀ قوله : (أشرتُ إليه بأنْ قُمْ) الباءُ : مُتعلِّقةٌ بالفعل ، فهي مِنْ صلته ، فإن جُعِلتْ (أنْ) تفسيريَّةً بمعنىٰ (أَيْ) . . وَجَبَ التجرُّدُ مِنَ الباء ، ولا تكونُ تفسيريَّةً إلا إذا سُبِقتْ بمعنى القولِ دونَ حروفِهِ ، كما في « المغني »[٣] .

. . . .

---

(١) وقد سقط الوصف بها في جميع نسخ الشرح الخطية المعتمدة .
(٢) والمخالف في ذلك : أبو حيَّان ؛ فإنَّهُ زعم أنَّها لا تُوصَل به ، وأنَّ كلَّ شيء سُمِعَ مِنْ ذلك فـ (أنْ) فيه تفسيريَّة . انظر « ارتشاف الضَّرَب » (٣/ ١٤٨) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٤٢) .
(٣) مغني اللبيب (١/ ٤٥) .

ومنها : (أنَّ) ، وتُوصَلُ باسمها وخبرِها ؛ نحوُ : (عَجِبتُ مِنْ أنَّ زيداً قائمٌ) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا ﴾ [العنكبوت : ٥١] ، و(أنِ) المُخفَّفةُ كالمُثقَّلة ، وتُوصَلُ باسمها وخبرها ، لٰكنَّ اسمَها يكونُ محذوفاً ، واسمَ المُثقَّلةِ مذكوراً .

❀ قوله : (ومنها : « أنَّ ») بفتح الهمزة وتشديدِ النون ، والمُناسِبُ لما سَبَقَ : أنْ يقولَ : (ثانيها : « أنَّ ») .

❀ قوله : (وتُوصَلُ باسمها وخبرِها) ، وتُؤوَّلُ بمصدرٍ مِنْ خبرِها مضافٍ إلى اسمها إن كان خبرُها مُشتقّاً ، أو بالكونِ المضافِ إلى اسمِها إن كان جامداً أو جارّاً ومجروراً ، وحُكْمُ المُخففةِ مِنَ الثقيلة حُكْمُ المُشدَّدةِ في ذلك .

❀ قوله : (لٰكنَّ اسمَها يكونُ محذوفاً) ؛ نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ [المؤمنون : ٢٧] ؛ إذا قُدِّرتِ الباءُ قبل (أنْ) ،

❀ قوله : (أو بالكونِ المضافِ إلى اسمِها إن كان جامداً) قد يُقالُ ـ كما في « الأَسْقَاطيِّ » ـ : يُغنِي عن اعتبار الكونِ الإتيانُ في الجامد بياءٍ وتاء مُفيدتَينِ للمصدريّة ؛ فتقولُ في (بَلَغَني أنَّكَ زيدٌ) : (بَلَغَني زيديَّتُكَ)[١] .

❀ قوله : (حُكْمُ المُشدَّدةِ في ذلك) ؛ أي : في أنَّها تُؤوَّلُ بمصدر ، لٰكن يُؤخَذُ المصدرُ ممَّا بعدَ الفعلِ الجامد ، ويُضافُ لِمَا يُناسِبُهُ ؛ كأنْ يُقالَ في الآية الأُولىٰ : (وعدمُ كونِ شيءٍ للإنسان إلا سعيُهُ)[٢] ، وفي الثانية : (وكونِ

---

(١) القول الجميل (ق/ ٣٥) .

(٢) يجوز في (عدم) و(سعيه) الأوجه الثلاثة . انظرها في « الدر المصون » (١٠/ ١٠٣) .

ومنها : (كي) ، وتُوصَلُ بفعلٍ مضارع فقط ؛ مثلُ : (جئتُ لكي تُكرِمَ زيداً) .

ومنها : (ما) ، وتكونُ مصدريَّةً ظرفيَّةً ؛ نحوُ : (لا أصحبُكَ ما دُمْتَ منطلقاً) ؛ أي : مُدَّةَ دوامِكَ منطلقاً ، وغيرَ ظرفيَّةٍ ؛ نحوُ : (عَجِبتُ ممَّا ضربتَ زيداً) ، وتُوصَلُ بالماضي ؛ كما مُثِّلَ ، والمضارعِ ؛ نحوُ :

وإلا كانتْ تفسيريَّةً ، كما في « المغني »(1) .

❁ قوله : (كي) ؛ أي : الناصبةُ للمضارع ، وتقترنُ بلام التعليل لفظاً أو تقديراً(2) .

❁ قوله : (مصدريَّةً ظرفيَّةً) الأَوْلى : التعبيرُ بـ (زمانيَّةً) بدلَ (ظرفيَّةً) ؛ ليشملَ نحوَ : ﴿ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوۡاْ فِيهِ ﴾ [البقرة : ٢٠] ؛ فإنَّ الزمانَ المُقدَّرَ هنا مخفوضٌ ؛ أي : كلَّ وقتِ إضاءةٍ ، والمخفوضُ لا يُسمَّىٰ ظرفاً ، أفاده في « المغني »(3) .

❁ قوله : (وتُوصَلُ بالماضي . . . والمضارعِ) لو قال : (تُوصَلُ بفعلٍ مُتصرِّفٍ غيرِ أمرٍ ، وبجملةٍ اسميَّةٍ لم تُصدَّرْ بحرفٍ) ، . . . .

أجلِهِم مُتوقَّعَ القُرْب) .

❁ قوله : (لم تُصدَّرْ بحرفٍ) ؛ أي : مصدريٍّ ؛ نحوُ : (ما أنَّ نجماً في

(١) مغني اللبيب (١/ ٤٥) ، وتمثيلُهُ بالآية مخالفٌ لما في « المغني » ؛ فإنَّهُ جعلها فيها (أن) المصدرية .

(٢) انظر ما سيأتي (٥/ ١٠) .

(٣) مغني اللبيب (١/ ٤١١) .

(لا أصحبُكَ ما يقومُ زيدٌ) ، و(عَجِبتُ ممَّا تضربُ زيداً) ، ومنه : ﴿ بِمَا نَسُواْ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ ﴾ [ص : ٢٦] ، **وبالجملة الاسميَّةِ** ؛ نحوُ : (عجبتُ ممَّا زيدٌ قائمٌ) ، و(لا أصحبُكَ ما زيدٌ قائمٌ) ، وهو قليلٌ .

وأكثرُ ما تُوصَلُ الظرفيَّةُ المصدريَّةُ : بالماضي ، أو بالمضارع المنفيِّ بـ (لم) ؛ نحوُ : (لا أصحبُكَ ما لم تضربْ زيداً) ، **ويَقِلُّ وَصْلُها** ـ أعني : المصدريَّةَ الظرفيَّةَ ـ بالفعل المضارعِ الذي ليس منفياً بـ (لم) ؛ نحوُ : (لا أصحبُكَ ما يقومُ زيدٌ) ، ومنه : قولُهُ[1] : [من الوافر]

٢٥ـ أُطـوِّفُ مـا أُطـوِّفُ ثـمَّ آوِي إلـىٰ بيـتٍ قَعِيـدتُـهُ لَكَـاعِ

كما قاله المُوضِّحُ في الحواشي[2] . . لكان أَخْصرَ وأَفْيدَ .

❀ **قوله : (أُطوِّفُ ما أُطوِّفُ . . .) إلىٰ آخره** : هو للحُطَيئة يهجو به زوجتَهُ ، والتشديدُ في (أُطوِّف) للتكثير ، و(ما) : مصدريَّةٌ ، والشاهدُ

السماء) ؛ لأنَّها حينئذٍ فاعلٌ بمحذوف هو صلةُ (ما) ؛ أي : ما ثَبَتَ أنَّ نجماً . . . إلىٰ آخره ؛ فـ (ما) داخلةٌ تقديراً علىٰ جملةٍ فعليَّة ، **وقيل** : (أنَّ) وصلتُها مبتدأٌ حُذِفَ خبرُهُ ؛ أي : ثابتٌ .

---

(١) بيتٌ يتيمٌ للشاعر المخضرم الحُطيئة في « ديوانه » (ص٩٣) ، ونُسب إلىٰ غيره ، وهو من شواهد : « التذييل والتكميل » (١٤٧/٤) ، و« همع الهوامع » (٣١٧/١ـ ٣١٨) ، واستُشهد به في غالب كتب النحو علىٰ غير مسألتنا ؛ وهو أنَّ (فَعَالِ) لا يُستعمَل في غير النداء إلا ضرورةً ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤٣٨/١ـ٤٤٠) .

(٢) أورده الشيخ خالد في « التصريح » (١٣٠/١) .

ومنها : (لو) ، وتُوصَلُ بالماضي ؛ نحوُ : (وَدِدْتُ لو قام زيدٌ) ، والمضارعِ ؛ نحوُ : (وَدِدْتُ لو يقومُ زيد) .

فقولُ المُصنِّفِ : (موصولُ الأسماء) : احترازٌ مِنَ الموصول الحَرْفيِّ ؛ وهو : (أنْ) ، و(أنَّ) ، و(كي) ، و(ما) ، و(لو) ، وعلامتُهُ : صحَّةُ وقوعِ المصدر مَوْقِعَهُ ؛ نحوُ : (وَدِدتُ لو تقومُ) ؛ أي : قيامَكَ ، و(عَجبتُ ممَّا تصنعُ) ، و(جئتُ لكي أقرأَ) ، و(يُعجِبُني أنَّكَ قائمٌ) ، و(أُرِيدُ أنْ تقومَ) ، وقد سَبَقَ ذِكْرُهُ .

فيه : وَصْلُ (ما) بالفعل المضارعِ المُثبَتِ[1] ، وهو قليل ، و(لَكَاعِ) بفتح اللام : وصفٌ للمرأة ، ويُوصَفُ المُذكَّرُ بـ (لُكَعَ) ، ومعناها : اللئيمةُ ، أو الخبيثةُ ، أو الوَسِخةُ ، أفاده العَيْنيُّ[2] .

* قوله : (وتُوصَلُ بالماضي . . . والمضارعِ) ؛ أي : المُتصرِّفَينِ ، دونَ الأمر .

* قوله : (نحوُ : وَدِدْتُ . . .) إلىٰ آخره : أشار بذِكْرِ (وَدِدْتُ) : إلىٰ أنَّ أكثرَ وقوعِ (لو) المصدريَّةِ بعد (وَدَّ) أو (يَوَدُّ) ؛ نحوُ : ﴿ وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ [القلم : ٩][3] ، ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ ﴾ [البقرة : ٩٦] ؛ أي : التعميرَ ،

---

(١) والمصدر المُؤوَّل في محل نصب مفعول مطلق ، وتقديره : (أُطوِّف تطويفاً) .
(٢) المقاصد النحوية (١/ ٤٣٩) .
(٣) أي : ودُّوا ادِّهانَكَ .

. . . .

وقد تقعُ [بدونهما][١] ؛ نحوُ[٢] : [من الكامل]

ما كانَ ضَرَّكَ لو مَنَنْتَ . . . .

كما في « المغني »[٣] .

و(وَدِدْتُ) بفتح الواو وكسر الدال مِنْ بابِ (تَعِبَ) ؛ بمعنىٰ : أحببتُ ، وفتحُ الدالِ لغةٌ ، كما في « المصباح »[٤] .

. . . .

---

(١) في النسخ : (بدونها) ، والمثبت من « المغني » ، وهو الصواب ؛ لوجوب المطابقة في (أو) التنويعية كالواو ، والله تعالىٰ أعلم .

(٢) البيت بتمامه :

ما كانَ ضرَّكَ لو مننتَ وربَّما   مَنَّ الفتىٰ وهُوَ المَغِيظُ المُحنَقُ

وهو ضمن أبيات لقُتيلة بنت النَّضْر تخاطب النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم بعد أنْ قَتَلَ أباها النَّضْر بن الحارث صبراً بعد غزوة بدر ، وقيل : إنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم لمَّا سمع شِعْرَها قال : لو بلغني هـٰذا قبلَ قتلِهِ لمننتُ عليه ، وانظر « سيرة ابن هشام » (٢/ ٤١ـ٤٢) ، و« الروض الأنف » (٥/ ٢٦٨) ، والشاهد واضح ، والمصدرُ المُؤوَّل اسم (كان) ، و(ضرَّك) خبرها ، والتقدير : (ما كان ضَرَّكَ مَنُّكَ عليه) ، ويحتمل : أنْ يكونَ فاعلاً بـ (ضرَّك) ، والجملة خبر (كان) ، واسمها ضمير الشأن ، وانظر تفصيل الكلام علىٰ هـٰذا البيت في « شرح أبيات المغني » للبغدادي (٥/ ٥١ـ٥٦) .

(٣) مغني اللبيب (١/ ٣٥٨) .

(٤) المصباح المنير (٢/ ٨٩٩) .

وأمَّا الموصولُ الاسميُّ : فـ(الذي) : للمفرد المُذكَّر ، . . . .

❁ قوله : (فـ« الذي » : للمفرد المُذكَّر) كان الأَوْلىٰ أنْ يقولَ : (للمفرد العالِمِ) ؛ ليشملَ نحوَ : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ ﴾ [الزمر : ٧٤] .

وأصلُهُ : (لَذِي) ثُلاثيٌّ[١] ، وذهب الكُوفيُّونَ : إلىٰ أنَّ أصلَهُ واحدٌ ؛ وهو الذال ، كما زعموا ذلك في اسم الإشارة ؛ فاللامُ والياءُ زائدتان[٢] .

وفي (الذي) ستُّ لغاتٍ : إثباتُ يائِهِ ، وحذفُها ؛ فعلى الإثبات : إمَّا خفيفةٌ فتكونُ ساكنةً ، وإمَّا مشددةٌ فتكونُ مكسورةً ، أو مضمومةً ، وعلى الحذف : فيكونُ الحرفُ الذي قبلَها إمَّا مكسوراً كما كان قبلَ الحذف ، وإمَّا ساكناً ؛ فهٰذه خمسُ لغات ، والسادسةُ : حذفُ (أل) وتخفيفُ الياءِ ساكنةً ، والستةُ تأتي في (التي) أيضاً ، وقد نَظَمْتُها فقلتُ : [من الرجز]

سِتٌّ أَتَتْ مِنَ اللُّغاتِ في (الذي) … معَ (التي) يا صاحِ فٱحْفَظْ تَحْتَذِي
إثباتُ (يا) وحذفُها مَعْ كسرِ … وحَـذْفُهـا مـعَ السكـونِ فـٱدْرِ
كـذاكَ تشـديـدٌ بكسـرٍ أو بِضَـمْ … وحذفُ (أل) مَعْ خَفِّ (ياءٍ) قد خَتَمْ

ثمَّ اعلَمْ : أنَّ الموصولَ علىٰ قسمَينِ :

نصٌّ ؛ وهو ما مدلولُهُ واحدٌ ؛ إمَّا مفردٌ مُذكَّر ، أو مُؤنَّثٌ ، أو مثنّىً كذلك ، أو مجموعٌ كذلك .

❁ قوله : (كان الأَوْلىٰ أنْ يقولَ : « للمفرد العالِمِ ») فيه قصورٌ ، كما لا يخفىٰ .

---

(١) أي : نحو (عَمِي) و(شَجِي) .

(٢) انظر « الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/ ٥٥١ـ٥٥٦) .

و(التي) : للمفردة المُؤنَّثة .

فإن ثنَّيتَ أسقطتَ الياءَ ، وأَتَيتَ مكانَها بالألف في حالةِ الرفعِ ؛ نحوُ : (اللَّذانِ) و(اللَّتانِ) ، وبالياء في حالتَيِ الجرِّ والنصب ؛ فتقولُ : (اللَّذَينِ) و(اللَّتَينِ) .

وإن شئتَ شَدَّدْتَ النونَ عِوَضاً عن الياء المحذوفةِ ؛ فقلتَ : (اللَّذانِّ) و(اللَّتانِّ) ، وقد قُرِئ : ﴿ وَٱلَّذَانِّ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ ﴾ [النساء : ١٦] ، ويجوزُ التشديدُ أيضاً مع الياء ، وهو مذهبُ الكُوفيِّينَ[1] ؛ فتقولُ : (اللَّذَينِّ) ، و(اللَّتَينِّ) ، وقد قُرِئ : ﴿ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِّ ﴾ [فصلت : ٢٩] . . . .

ومشتركٌ ؛ وهو ما يَصلُحُ للواحد وغيره ، وقد أشار للثاني بقوله : (و« مَنْ » و« ما » . . .) إلىٰ آخره .

❁ قوله : (بالألف في حالةِ الرفعِ) التحقيقُ : أنَّهُما لفظانِ وُضِعا للمُثنَّىٰ .

❁ قوله : (وقد قُرِئ : ﴿ وَٱلَّذَانِّ . . . ﴾) إلىٰ آخره : قَرَأَ به مِنَ السبعة : ابنُ كَثير[2] .

❁ قوله : (وقد قُرِئ : ﴿ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِّ ﴾) قَرَأَ به : ابنُ كَثير أيضاً ، ويقرأُ

---

(١) وذهب البَصْريُّونَ : إلىٰ عدم جوازه ، وصحَّحه المرادي وغيره . انظر « التذييل والتكميل » (٣/٢٦) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٤٢٠) ، و« تعليق الفرائد » (٢/ ١٨٧) .

(٢) انظر « الدر المصون » (٣/ ٦٢١) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٢٣٨) .

بتشديد النون[1] .

وهٰذا التشديدُ يجوزُ أيضاً في تثنية (ذا) و(تا) اسمَيِ الإشارة ؛ فتقولُ : (ذانِّ) و(تانِّ) ، وكذلك مع الياء ؛ فتقولُ : (ذَينِّ) و(تَينِّ) ، وهو مذهبُ الكُوفيِّينَ[2] ، والمقصودُ بالتشديد : أنْ يكونَ عِوَضاً عن الألف المحذوفة ، كما تقدَّم في (الذي) و(التي)[3] .

٩١ـ جمعُ (الذي) (الأُلَىٰ) (الذِينَ) مُطلَقَا وبعضُهُـم بـالـواوِ رفعـاً نَطَقَـا

بسكون الراءِ من (أَرْنا)[4] .

❀ قوله : (جمعُ « الذي » « الأُلَىٰ » . . .) إلىٰ آخره : (جمعُ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (الأُلَىٰ) و(الذينَ) ، فحرفُ العطفِ محذوفٌ .

---

(١) وبنو الحارث بن كعب وبعض ربيعة يحذفون نون (اللذان) و(اللتان) ؛ كقول الأخطل :

أبنـي كُلَيـبٍ إنَّ عَمَّـيَّ اللَّـذا قَتَـلَا الملـوكَ وفكَّكـا الأغـلَالَا

وانظر « أوضح المسالك » (١/ ١٤٠) .

(٢) انظر « شرح التسهيل » (١/ ٢٤٠ـ٢٤١) ، و« التذييل والتكميل » (٣/ ١٨٦) ، و« المساعد » (١/ ١٨٣) .

(٣) انظر (٢/ ٧٧) .

(٤) ولو قُرئ بكسر الراء مع تشديد النون . . لجاز ذلك ؛ لأنَّ التلفيقَ مِنْ قراءة جائزٌ إذا لم يختلَّ المعنىٰ والإعراب . انظر « حاشية الصبان » (١/ ٢٤٠) ، و« الدر المصون » (٣/ ٦٢١) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص١٩٣ ، ٢٣٨) .

٩٢ـ بـ (اللّاتِ) و(اللّاءِ) (التي) قد جُمِعَا و(اللّاءِ) كـ (الذِينَ) نَزْراً وَقَعَا

و(الأُلىٰ) يُكتَبُ بلا واوٍ ، كما قاله المُوضِّحُ[1] ، و(الذينَ) بلامٍ واحدة ؛ فرقاً بينَهُ وبينَ (اللّذَينِ) في التثنية ، ولم يُعكَسْ ؛ لأنَّ المُثنَّىٰ سابقٌ الجمعَ ، فبَقِيَ علىٰ أصله مِنِ اجتماع اللامَينِ .

و(مُطلَقَا) : حالٌ مِنَ (الذينَ) ؛ أي : الذين بالياء رفعاً ونصباً وجرّاً .

والمعنىٰ : أنَّ (الأُلىٰ) و(الذينَ) جمعانِ لـ (الذي) ، وهو اصطلاحٌ لغويٌّ ؛ لأنَّ كلّاً منهما اسمُ جمعٍ ؛ فإطلاقُ الجمعِ عليه مجازٌ بالحذف ، والأصلُ : (اسمُ جمعٍ) ، أو استعارةٌ مُصرَّحةٌ ؛ بأن يُشبَّهَ اسمُ الجمع بالجمع بجامعِ الدَّلالةِ على الجماعة في كلٍّ ، وكذا يُقالُ فيما يأتي مِنَ الجموع .

❀ قوله : (بِـ « اللّاتِ ») بكسر التاء : مُتعلِّقٌ بـ (جُمِعَ) الواقعِ خبراً عن (التي) ؛ أي : (التي) جُمِعَ على (اللّاتِ) و(اللّاء) .

❀ قوله : (و« اللّاءِ » كـ « الذِينَ » . . .) إلىٰ آخره : (اللّاء) : مبتدأٌ ،

❀ قوله : (و« الأُلىٰ » يُكتَبُ بلا واوٍ) ؛ أي : للزومه لـ (أل) ، فلا يَشْتبِهُ بـ (إلى) الجارَّةِ ، بخلاف (أُولَى) الإشاريّةِ .

❀ قوله : (فإطلاقُ الجمعِ عليه مجازٌ بالحذف) ؛ أي : إنْ لم نُلاحظِ الاصطلاحَ اللُّغويَّ ، وكذا يُقالُ فيما بعدُ ، ولو عبَّر بـ (أو) لكان أَوْضحَ .

---

(١) قاله في « شرح اللمحة البدرية » (١/ ٣٦٢) .

يُقالُ في جمعِ المُذكَّر : (الأُلىٰ) مُطلقاً ؛ عاقلاً كان أو غيرَهُ ؛ نحوُ : (جاءني الأُلىٰ فَعَلُوا) ، وقد يُستعمَلُ في جمعِ المُؤنَّث ، وقد اجتمعَ الأمرانِ في قوله[1] : [من الطويل]

٢٦ـ وتُبْلِي الأُلىٰ يَسْتَلْئِمُونَ على الأُلىٰ تَرَاهُنَّ يومَ الرَّوْعِ كالحِدَأِ القُبْلِ

خبرُهُ : (وَقَعَ) ، و(كالذين) : مُتعلِّقٌ به ، و(نَزْراً) ـ بالزاي ـ أي : قليلاً ؛ حالٌ مِنْ فاعلِ (وَقَعَ) ، وهو الضميرُ المُستتِرُ فيه ، والألفُ : للإطلاق .

والمعنىٰ : أنَّ (اللَّاءِ) وَقَعَ جمعاً لـ (الذي) قليلاً .

❀ قوله : (وتُبْلِي الأُلىٰ . . .) إلىٰ آخره : بضمِّ التاء الفوقيَّةِ ؛ مِنَ الإبلاء ؛

❀ قوله : (و« كالذين » : مُتعلِّقٌ به) غيرُ ظاهرٍ ، بل الظاهرُ : أنَّهُ وقولَهُ : (نَزْراً) حالانِ مِنْ فاعلِ (وَقَعَ) ، أو صفتانِ لمصدرٍ محذوف ، أو الأوَّلَ صفةٌ

---

(١) البيت لأبي ذُؤيب الهذلي في « ديوانه » (ص٧٠) ضمن قصيدة مطلعها :

أَلَا زعمتْ أسماءُ أَلَّا أُحبَّها فقلتُ بلىٰ لولا يُنازِعُني شُغْلِي
جَزَيتُكِ ضِعْفَ الوُدِّ لمَّا ٱشتكيتِهِ وما إنْ جزاكِ الضِّعْفَ مِنْ أحدٍ قَبْلِي
فإنْ تكُ أنثىٰ مِنْ مَعَدٍّ كريمةً علينا فقد أُعطِيتِ نافلةَ الفَضْلِ

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ١٩٣) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٥٧) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٤٢٣) ، و« المساعد » (١/ ١٤٥) ، و« همع الهوامع » (١/ ٣٢٣) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٦٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٤٢١ـ٤٢٥) .

. . . .

بمعنى الإفناء ، والفاعلُ : مُستترٌ فيه عائدٌ على (المَنُون) في البيت قبلَهُ ؛ بمعنى المَنِيَّةِ ، وقولُهُ : (يَستلئِمُونَ) ؛ أي : يَلبَسونَ اللَّأْمةَ في الحرب ؛ وهي الدِّرْع ، و(الحِدَأ) : جمعُ (حِدَأة) ؛ كـ(عِنَبٍ وعِنَبة) ، و(القُبْل) بضمِّ القاف وسكونِ الباء ؛ أي : التي في عَيْنَيها قَبَلٌ ـ بفتحتَينِ ـ أي : حَوَلٌ .

والمعنىٰ : وتُفنِي المَنِيَّةُ الذين يَلبَسونَ دُرُوعَ الحربِ حالَ كونِهم على الخيول التي تراهُنَّ في يوم الحرب كأنَّهُنَّ حِدَأٌ ؛ لخِفَّتها في السير وشدَّةِ العَدْو .

لمصدرٍ محذوف والثانيَ حالٌ ، أو بالعكس .

❀ قوله : (في البيت قبلَهُ) ؛ وهو :

فتلكَ خُطُوبٌ قد تَمَلَّتْ شبابَنا   قديماً فتُبْلِينا المَنُونُ وما نُبْلِي

(الخُطُوب) : جمعُ (خَطْب) ؛ وهو الأمرُ العظيم ، و(تملَّتْ) : استمتعتْ ، [و(المَنُون) : المَنِيَّةُ] ، ومفعولُ (نُبْلِي) محذوفٌ ؛ أي : وما نُبْلِيها ؛ أي : نحن ما نَقدِرُ علىٰ إبلاء المَنُونِ ، بخلافها .

❀ قوله : (اللَّأْمةَ) بهمزةٍ ساكنة ، ويجوزُ تخفيفُها ، كما في « المصباح » وغيره[1] .

❀ قوله : (و« القُبْل » بضمِّ القاف وسكونِ الباء) ؛ أي : جمعُ (قَبْلاءَ) ؛ كـ(حُمْرٍ وحَمْراءَ) .

---

(١) المصباح المنير (٢/ ٧٧٠) ، وانظر « تاج العروس » (٣٣/ ٣٩٢) .

فقال : (يَسْتلئِمُونَ) ، ثمَّ قال : (تراهُنَّ) .

ويُقالُ للمُذكَّر العاقلِ في الجمع : (الذينَ) مطلقاً ؛ أي : رفعاً ونصباً وجرّاً ؛ فتقولُ : (جاءني الذينَ أَكْرمُوا زيداً) ، و(رأيتُ الذينَ أَكْرمُوهُ) ، و(مررتُ بالذِينَ أَكرمُوهُ) ، وبعضُ العرب يقولُ : (اللَّذُونَ) في الرفع ، و(الذينَ) في النصب والجرِّ؛ وهم بنو هُذَيلٍ ، ومنه : قولُهُ[1] : [من مشطور الرجز]

والشاهدُ : في (الأُلى) ؛ حيثُ أُطلِقَ أَوّلاً على (الذِينَ) ، وثانياً على (اللَّاتِ) .

❀ قوله : (وهم بنو هُذَيلٍ) عبارةُ « التوضيح » : (وهي لغةُ هُذَيلٍ أو

---

(١) قال العيني : (قائلُهُ : هو رؤبة بن العجاج ، ويُقال : قائلُهُ : رجل من بني عقيل جاهليٌّ ، كذا قال أبو زيد في « نوادره » وابن الأعرابي ، واختلفا في اسمه ؛ فقال أبو زيد : اسمه : أبو حرب الأعلم ، وقال ابن الأعرابي غير ذلك) ، وهو في ملحق « ديوان رؤبة » (ص١٧٢) ، وبعده :

نحنُ قَتَلْنا الملكَ الجَحْجَاحَا
دهراً فهيَّجْنا بهِ أَنْواحَا
لا كَذِبَ اليومَ ولا مِزَاحَا
مَذْحِجَ فاجتَحْناهمُ اجتياحَا
فلم نَدَعْ لسارحٍ مُرَاحَا
إلا دياراً أو دماً مُفَاحَا

وهو من شواهد : « شرح ابن الناظم » (ص٥٦) ، و« أوضح المسالك » (١/١٤٣) ، و« مغني اللبيب » (٢/٥٤٥) ، و« همع الهوامع » (١/٣٢١) ، =

٢٧ـ نحنُ اللَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا

يـومَ النُّخَيـلِ غـارةً مِلْحَاحَـا

ويُقالُ في جمع المُؤنَّث : (اللَّات) و(اللَّاء) بحذف الياء ؛ فتقولُ : (جاءني اللَّاتِ فَعَلْنَ) و(اللَّاءِ فَعَلْنَ) ، ويجوزُ إثباتُ الياء ؛

عُقَيلٍ) بالتصغير فيهما[1] ، و(أو) للشكِّ .

❀ قوله : (نحنُ اللَّذُونَ . . .) إلىٰ آخره : (نحن) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (اللَّذُونَ . . .) إلى آخره ، وقولُهُ : (صَبَّحُوا الصَّبَاحَا) ؛ أي : أَتَوْهُم في وقتِ الصباح ؛ فمفعولُ (صَبَّحُوا) : محذوفٌ ، و(الصَّباح) : منصوبٌ على الظرفيَّة ، وكذا (يومَ النُّخَيلِ) بضمِّ النون وفتح الخاء المعجمةِ ؛ تصغيرُ (نَخْل) موضعٍ بالشام ، و(غارةً) : منصوبٌ على التعليل أو الحال ؛ أي : مُغِيرِينَ ، و(المِلْحاح) بكسر الميم ؛ أي : الدائمِ ؛ مِنْ (ألحَّ السحابُ) : دام مَطَرُهُ .

❀ قوله : (موضعٍ بالشام) ؛ أي : المُرادُ منه هنا : ذلك الموضع ، وإلا فهو اسمٌ لغيره أيضاً .

❀ قوله : (و« المِلْحاح » بكسر الميم . . .) إلىٰ آخره ، وهو نعتٌ لـ(غارةً) ، وهي مُذكَّرٌ باعتبارِ كونِها هجوماً[2] .

= و« شرح الأشموني » (١/٦٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/٣٩١ـ٣٩٣) ، و« شرح أبيات المغني » (٦/٢٥٣ـ٢٥٥) .

(١) أوضح المسالك (١/١٤٣) .

(٢) أو أنَّ (مِلْحاحا) صفة علىٰ (مِفعال) ، وهي لا تُؤنَّث . انظر « شرح أبيات المغني » (٦/٢٥٤) .

فتقولُ : (اللَّاتي) و(اللَّائي) ، وقد وَرَدَ (اللَّاءِ) بمعنى (الذينَ) ؛ قال الشاعر[1] : [من الوافر]

٢٨ـ فمــا آبــاؤُنــا بــأَمَــنَّ منــهُ   عَلَينا اللَّاءِ قد مَهَدُوا الحُجُورَا

والشاهدُ : في (اللَّذُونَ) ؛ حيثُ أَجْراهُ مُجْرىٰ جمعِ المُذكَّر السالم ؛ فرَفَعَهُ بالواو .

❀ **قوله** : (**فما آباؤُنا . . .**) إلىٰ آخره : (ما) : بمعنىٰ (ليس) ، **والباء** : زائدةٌ في الخبر ؛ وهو قولُهُ : (بأَمَنَّ) ، **والضميرُ في** (**منه**) : للممدوح ، و(**مَهَدُوا**) بتخفيف الهاء ، و(**الحُجُور**) : جمعُ (حَجْر) بفتح الحاء المُهمَلة وكسرِها[2] : اسمٌ لمُقدَّم الثوب .

❀ **قوله** : (**فرَفَعَهُ بالواو**) ظاهرُهُ : أَنَّهُ مُعرَبٌ ، ولعلَّ وجهَهُ : أَنَّهُ علىٰ صورة الجمعِ الذي هو مِنْ خصائص الأسماء ، فيُعارِضُ شبهَ الحرف ، ووجهُ كونِهِ علىٰ تلك الصُّورة : أَنَّهُ تارةً يكونُ بالواو والنون ، وتارةً يكونُ بالياء والنون .

والصحيحُ : أَنَّهُ مبنيٌّ ؛ إذ هـٰذا الجمعُ ليس حقيقيّاً حتىٰ يُعارِضَ شبهَ

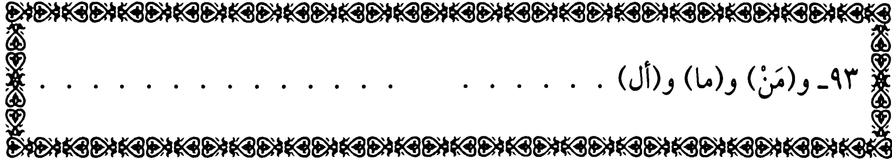
---

(١) أنشده الفرَّاء لرجل من بني سليم ، كما في « أمالي ابن الشجري » (٣/ ٥٨) ، و« المقاصد النحوية » (١/ ٣٩٣) ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ١٩٤) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٥٦) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٤٢٧) ، و« أوضح المسالك » (١/ ١٤٦) ، و« المساعد » (١/ ١٤٣) ، و« همع الهوامع » (١/ ٣٢٤) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٦٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٣٩٣ـ٣٩٥) ، و« تخليص الشواهد » (ص١٣٧ـ١٣٨) .

(٢) وفتحُ الحاءِ أفصحُ مِنْ كسرها ، كما في « تخليص الشواهد » (ص١٣٨) .

[وقد جاء (الأُلىٰ) بمعنى (اللَّاتِ) ؛ كقوله[1] : [من الطويل]

فـأمَّـا الألـىٰ يَسْكُـنَّ غَـوْرَ تِهـامـةٍ فكلُّ فتاةٍ تَترُكُ الحَجْلَ أَقْصَمَا][2]



٩٣ـ و(مَنْ) و(ما) و(أل) . . . .

والمعنىٰ : ليس آباؤُنا الذين جعلوا حُجُورَهُم لنا فراشاً بأكثرَ امتناناً مِنْ هـٰذا الممدوح .

والشاهدُ : في (اللَّاء) ؛ حيثُ أَطْلَقَهُ علىٰ جماعة الذكور ؛ إذ هو صفةٌ للآباء .

❀ قوله : (و« مَنْ » و« ما » . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا شروعٌ في الموصول المُشترَك .

الحرف ، والظاهرُ : بناؤُهُ على الواو والياء ؛ لأنَّهُ علىٰ صورة المُعرَب بالحروف ، والمُعرَبُ بالحروف إذا بُنِيَ يُبنىٰ عليها .

والظاهرُ علىٰ لغة لزومِ الياء : أنَّهُ مبنيٌّ علىٰ فتح النونِ ، لا على الياء .

❀ قوله : (إذ هو صفةٌ للآباء) ، وقد فُصِلَ بينهما بأجنبيٍّ هو الخبر ، وقد

---

(١) نسبه ابن منظور في « لسان العرب » (١٢/٤٥٣) إلىٰ عُمارة بن راشد ، ولم يعرف العينيُّ قائلَهُ ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/١٩٣) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٥٧) ، و« التذييل والتكميل » (٣/٤٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/٤١٩ـ٤٢١) ، و« تخليص الشواهد » (ص١٣٨ـ١٣٩) .

(٢) قوله : (وقد جاء . . .) إلىٰ آخره : سقط من جميع النسخ ، ووجد في هامش (و) دون تصحيح ، وقد جاء بنحوه في طبعة محمد محيي الدين عبد الحميد ضمن معقوفين .

. . . . تُساوِي ما ذُكِرْ　　وهٰكـذا (ذو) عنـدَ طَيِّـئٍ شُهِـرْ
٩٤ـ وكـ (الَّتي) أيضاً لَدَيهِم (ذاتُ)　　ومَوضِعَ (اللَّاتِي) أتىٰ (ذَوَاتُ)

أشار بقوله : (تُساوِي ما ذُكِرْ) : إلىٰ أنَّ (مَنْ) و(ما) والألفَ واللامَ

❀ قوله : (تُساوِي ما ذُكِرْ) ؛ أي : مِنَ الموصولات .

❀ قوله : (طَيِّئٍ) بالهمز على المشهور[1] ، ولا يَتَّزِنُ البيتُ إلا به ؛ مِنَ (الطاءة) بوزن (الطاعة) ؛ وهي الإبعادُ في المَرْعىٰ ، كما في « الصحاح »[2] ، وبلا همزٍ أيضاً ، كما في « شرح مسلم »[3] ، قال السُّيُوطيُّ : (طَيٌّ : قبيلةٌ مِنَ العرب مشهورةٌ ، سُمِّيَتْ باسم جدِّهِم « طَيٍّ » ، وإنَّما سُمِّيَ طَيّاً ؛ لأنَّهُ أوَّلُ مَنْ طوى المنازلَ ، واسمُهُ : جُلْهُمَةُ) انتهىٰ[4] .

❀ قوله : (ومَوضِعَ « اللَّاتِي » . . .) إلىٰ آخره : (موضعَ) : منصوبٌ على الظرفيَّة بـ (أتىٰ) ، و(ذَواتُ) بالبناء على الضمِّ : فاعلُ (أتىٰ) .

جُوِّزَ للضرورة ، أو علىٰ قول .

---

(١) ووزنه : (فَيْعِل) .
(٢) الصحاح (١/ ٦١) .
(٣) انظر « شرح مسلم » للنووي (١٥/ ٤٢) .
(٤) الوسائل في مسامرة الأوائل (ص١٥١) ، وقوله : (طوى المنازل) ؛ أي : جاز منزلاً إلىٰ آخَرَ ، وذكر هٰذا القولَ النسَّابةُ ابن الكلبي ، وردَّهُ ابن دريد في « الجمهرة » (١/ ١٥٢) ، وابن جني في « المبهج » (ص ٩٢) ، وابن سيده في « المحكم » (٩/ ٢٥٠) .

تكونُ بلفظٍ واحد ؛ للمُذكَّر والمُؤنَّثِ[1] ، والمُثنَّىٰ والمجموع ؛ فتقولُ : (جاءني مَنْ قام) ، و(مَنْ قامتْ) ، و(مَنْ قاما) ، و(مَنْ قامَتَا) ، و(مَنْ قامُوا) ، و(مَنْ قُمْنَ) ، و(أَعْجبَني ما رَكِبَ) ، و(ما رَكِبتْ) ، و(ما رَكِبا) ، و(ما رَكِبَتا) ، و(ما رَكِبُوا) ، و(ما رَكِبْنَ)[2] ، و(جاءني القائمُ) ، و(القائمةُ) ، و(القائمانِ) ، و(القائمتانِ) ، و(القائمونَ) ، و(القائماتُ) .

وأكثرُ ما تُستعمَلُ (ما) : في غير العاقل ، وقد تُستعمَلُ في العاقل ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ ﴾ [النساء : ٣] ، . . . .

---

* قوله : (تُستعمَلُ « ما » : في غير العاقل) الأَوْلى : (العالِمِ) .

* قوله : (وقد تُستعمَلُ في العاقل) الأَوْلىٰ : (في العالِمِ) ؛ لأنَّهُ لا يُقالُ في الله تعالىٰ : (عاقلٌ) ، و(ما) : واقعةٌ عليه في قوله : (سبحانَ ما سَخَّركُنَّ لنا !!) .

* قوله : (ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم . . . ﴾) إلىٰ آخره ، والذي في « الأُشْمُونيِّ » : حكايةُ هٰذا بـ (قيل) ، وذَكَرَ قبلَهُ أنَّهُ مُستعمَلٌ في صفات العالِمِ؛ فقال: (وتُستعمَلُ أيضاً في صفات العالِمِ ؛ نحوُ : ﴿ فَٱنكِحُواْ . . . ﴾ إلىٰ آخره) انتهىٰ[3] .

. . . .

---

(١) زاد في طبعة محمد محيي الدين : (المفرد) ، والكلام مستقيم من دونها .
(٢) يجوز أن يُقرأ (رَكِبَ) وما بعده بالبناء للمجهول ، وضُبط كذٰلك في (و) .
(٣) شرح الأشموني (١/ ٧٠) .

ويُمكِنُ الجوابُ : بأَنَّ المُرادَ : في (ذواتهم) مَلْحوظاً فيها حالَ الاستعمالِ الصفاتُ ، والمُرادُ بالصفات : ما عدا الصِّلَةَ ؛ كالبَكَارة والثُّيُوبة والأَصَالة والجَهَالة ،

❀ قوله : (ويُمكِنُ الجوابُ : بأنَّ المُرادَ : في « ذواتهم ». . .) إلىٰ آخره ؛ أي : يُمكِنُ الجوابُ عن شارحِنا : بأنَّ المُرادَ. . . إلىٰ آخره .

ومُحصَّلُ الجوابِ : أنَّ قولَ الشارح : (في العالِمِ)[1] ؛ أي : في ذاته مُلاحَظاً معها الصفةُ ، كما أنَّ قولَ الأُشْمُونيِّ : (في صفات العالِمِ) ؛ أي : في ذات العالِمِ مِنْ حيثُ صفاتُهُ ، وهـٰذا التأويلُ واجبٌ في كلام الأُشْمُونيِّ ؛ إذ النكاحُ واقعٌ على الذَّوَات لا على الصفات .

والتعبيرُ هنا بـ (قد) المُفيدةِ للقِلَّة ؛ لأنَّ الأصلَ إنَّما هو استعمالُها في غير العالِمِ ابتداءً ، لا في العالِمِ مِنْ حيثُ صفتُهُ التي لا تعقلُ ، والقولُ الثاني الذي حكاه الأُشْمُونيُّ بـ (قيل). . هو استعمالُها في العالِمِ مِنْ حيثُ ذاتُهُ بقطع النَّظَر عن الصفة التي لا تعقلُ ؛ فلا مُخالفةَ بينَ كلامِ شارحِنا وكلامِ الأُشْمُونيِّ .

وبهـٰذا ـ وإن بَعُدَ ـ يندفعُ ما كَتَبَهُ بعضُهُم علىٰ قول المُحشِّي : (ويُمكِنُ الجوابُ. . .) إلىٰ آخره : (عند التأمُّلِ لا اعتراضَ على الشارح ابنِ عَقِيلٍ ؛ فإنَّ النكاحَ واقعٌ على الذَّوَات لا على الصفات ، فكيف التمثيلُ بالآية لإيقاع « ما » علىٰ صفات العالِمِ ؟ فأُجِيبَ عنه : بأنَّ المُرادَ مِنْ قوله : « تُستعمَلُ أيضاً في صفات العالِمِ ». . أنَّها تُستعمَلُ في ذواتهم ملحوظاً فيها حالَ الاستعمال

---

(١) الذي كَتَبَ عليه المُحشِّي : (في العاقل) ، ونبَّه علىٰ أنَّ الأَوْلىٰ : (في العالم) .

وقولُهُم : (سبحانَ ما سخَّركُنَّ لنا !!)[1] ، و(سُبْحانَ ما يُسبِّحُ الرعدُ بحَمْده !!)[2] .

و(مَنْ) بالعكس ؛ فأكثرُ ما تُستعمَلُ : في العاقل ، وقد تُستعمَلُ في غيره ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍۚ يَخْلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ﴾ [النور : ٤٥] ، ومنه : قولُ الشاعر[3] : [من الطويل]

وإلا لَزِمَ أنْ يكونَ كلُّ موصولٍ استُعمِلَ في العالِم كذلك ؛ نحوُ : (جاءني . . .

الصفاتُ ، فتدبَّر) انتهىٰ .

❀ قوله : (وإلا لَزِمَ أنْ يكونَ كلُّ موصولٍ استُعمِلَ في العالِمِ كذلك) أي : إن لم نَقُلِ : المُرادُ بالصفات الصفاتُ المفهومةُ مِنْ غير الصِّلَة ، بل قُلْنا : إنَّ

---

(١) حكاه أبو زيد عن العرب ، كما في « أمالي ابن الشجري » (٢/٥٤٨) ، و« إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث » (ص١٣٤) ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/٢١٧) ، و« همع الهوامع » (١/٣٥١) ، و« شرح الأشموني » (١/٧٠) .

(٢) حكاه أبو زيد عن العرب ، كما في « لسان العرب » (٥/١٧٧) ، وهو من شواهد : « شرح الرضي » (٣/٥٦) ، و« شرح الأشموني » (١/٧٠) .

(٣) قائلهما : شاعر الغزل في العصر العباسي العباسُ بن الأحنف كما رجَّحه العيني ، وهما في « ديوانه » (ص١٤٢ـ١٤٣) ، وقيل : مجنون بني عامر مجنون ليلىٰ ، وهما أيضاً في « ديوانه » (ص١٠٦) ، وعلى الأول يكون الشارح قد أتىٰ بهما تمثيلاً لا استشهاداً ، وهما من قصيدةٍ مطلعُها :

أظنُّ وما جَرَّبتُ مِثْلَكِ أنَّما   قلوبُ نساءِ العالَمِينَ صُخُورُ

وقد استشهد بهما : الناظم في « شرح التسهيل » (١/٢١٧) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص٥٧) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (١/١٤٧) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/٣٥١) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/٦٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/٣٩٦ـ٣٩٧) .

٢٩ـ بَكَيْتُ علىٰ سِرْبِ القَطَا إذ مَرَرْنَ بي فقلتُ ومِثْلِي بالبُكَاءِ جَدِيرُ
أَسِرْبَ القَطَا هل مَنْ يُعِيرُ جناحَهُ لعلِّي إلىٰ مَنْ قد هَوِيتُ أَطِيرُ

مَنْ قام) ، هٰكذا يُفهَمُ مِنْ كلام بعضِ مشايخِنا في « حواشي الأُشْمُوني »[1] .

❀ قوله : (بَكَيتُ علىٰ سِرْبِ القَطَا . . .) إلىٰ آخره ، بعدَهُما :

فجاوَبْنَني مِنْ فوقِ غُصْنِ أَرَاكةٍ أَلَا كُلُّنا يا مُستعِيرُ نُعِيرُ
وأيُّ قَطَاةٍ لم تُعِرْكَ جَناحَها فعاشتْ بذُلٍّ والجَناحُ كَسِيرُ

(بَكَيتُ) : بفتح الكاف لا بكسرها ، قال في « المصباح » : (« بَكَيتُهُ » ، و« بكَيتُ عليه » ، و« بَكَيتُ له » ، و« بَكَّيتُهُ » ـ بالتشديد ـ : بمعنىً) انتهىٰ[2] ؛ فهو يتعدَّىٰ بنفسه ، وبـ (علىٰ) ؛ كما هنا ، وباللام ، وبالتشديد ؛ فلا حاجةَ إلىٰ ما ذَكَرَهُ العلّامةُ العَيْنيُّ مِنَ التأويل[3] .

المُرادَ بها الصفاتُ المفهومةُ منها . . لا يصحُّ ؛ لأنَّ هٰذا ليس خاصّاً بـ (ما) ، بل يوجدُ في كلِّ موصولٍ استُعمِلَ في العالِمِ مُلاحَظاً فيه الصفةُ

---

(١) نصَّ علىٰ ذلك الحفني في « حاشيته على الأشموني » (١/ق١٠٨) .
(٢) المصباح المنير (١/٨٣) ، وليس فيه : (بمعنىً) .
(٣) المقاصد النحوية (١/٣٩٦ـ٣٩٧) ، والرواية عنده : (بكيت إلىٰ سرب) مُعدّىً بـ (إلىٰ) ، قال : (يجوز أنْ تكونَ « إلىٰ » ها هنا بمعنىٰ « عند » ؛ يعني : بَكَيتُ عندَ جماعة سرب القطا حين مَرَرْنَ بي ؛ كما في قول الشاعر : [من الكامل]
. . . . وذكرُهُ أَشهىٰ إليَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ
ويجوزُ أن يكون بمعنى اللام ؛ كما في قوله : ﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾ [النمل : ٣٣] ؛ أي : لك ، والمعنىٰ : بَكَيتُ لأجل سرب القطا إذ مَرَرْنَ بي ، والأَوْلىٰ عندي : أنْ تكونَ « إلىٰ » علىٰ حقيقتها ، والمعنىٰ : أنهيتُ بكائي إلىٰ سرب القطا حين مَرَرْن بي) .

وأمَّا الألفُ واللامُ : فتكونُ للعاقل وغيره ؛ نحوُ : (جاءني القائمُ) ، و(المركوبُ) ، . . . .

و(سِـرْب) بكسـر السيـن المهملـةِ وسكـونِ الـراء ؛ أي : جمـاعـة ، (القَطَا) : جمعُ (قَطَاة) ؛ نوع مِنَ الطيور ، وقولُهُ : (ومثلي بالبكاء جَدِيرُ) جملةٌ معترضةٌ بين القول ومَقُولِهِ ؛ وهو (أَسِرْبَ . . .) إلىٰ آخره ، والهمزُ : للنداء ، و(هَوِيتُ) بكسر الواو مِنْ باب (عَلِمَ يَعلَم) ؛ بمعنىٰ : أحببتُ[1] .

والشاهدُ فيه : إطلاقُ (مَنْ) علىٰ غير العاقل ؛ وذلك لأَنَّهُ لمَّا نادىٰ سِرْبَ القَطَا كما يُنادى العاقلُ ، وطلبَ منها إعارةَ الجناحِ لأجل الطيران نحوَ محبوبتِهِ التي هو مُتشوِّفٌ إليها وباكٍ لأجلها . . نَزَّلَها منزلةَ العقلاء ، ويُروىٰ : (هل مِنْ مُعيرِ جناحَهُ) ؛ فلا شاهدَ فيه .

المأخوذةُ مِنَ الصِّلَة ؛ لوجوب ملاحظة الصلة ؛ فلا يكونُ المَقامُ حينئذ لـ(مَنْ) ، بل لـ(ما) ، وهو باطلٌ ، تدبَّرْ .

❃ قوله : (والشاهدُ فيه : إطلاقُ « مَنْ » . . .) إلىٰ آخره ، وهي فيه نكرةٌ لا موصولة ؛ إذ جملةُ (يُعِيرُ جناحَهُ) خبرٌ عن (مَنْ) ، وخلافُ ذلك تكلُّفٌ لا حاجةَ إليه ، معَ كونِ المعنىٰ على التنكير ؛ إذ ليس القصدُ إلىٰ قطاةٍ مُعيَّنة ، بل إلىٰ أيِّ قطاةٍ ، وحَمْلُ (مَنْ) على الموصول الجنسيِّ مع احتياجه للتكلُّف الذي لا حاجةَ إليه . . مرجوحٌ ؛ لأنَّ النكرةَ هي الأصلُ .

---

(١) وأمَّا (هَوَىٰ) بالفتح : فمعناه : سَقَطَ ؛ وما ألطفَ ما وَرَّىٰ به مُحِبُّ الدين ابن هشام ـ كما رواه عنه تلميذه ابن مرزوق الحفيد في « إظهار صدق المودة » (١/ ٢٨٧ـ ٢٨٨) ـ من قوله : (اتَّقُوا المكسورَ ؛ فإنَّهُ يُؤدِّي إلى المفتوح) .

واختُلِفَ فيها ؛ فذهب قومٌ : إلىٰ أنَّها اسمٌ موصولٌ ، وهو الصحيحُ ، وقيل : إنَّها حرفٌ موصولٌ ، وقيل : إنَّها حرفُ تعريفٍ وليستْ مِنَ الموصوليَّة في شيءٍ[1] .

وأمَّا (مَنْ) و(ما) غيرُ المصدريَّةِ : فاسمان اتِّفاقاً ، وأمَّا (ما) المصدريَّةُ : فالصحيحُ : أنَّها حرفٌ ، وذَهَبَ الأخفشُ : إلىٰ أنَّها اسمٌ[2] .

ولغةُ طَيِّئٍ : استعمالُ (ذو) موصولةً ، وتكونُ للعاقل ولغيره ، وأشهرُ لغاتِهِم فيها : أنْ تكونَ بلفظٍ واحدٍ للمُذكَّر والمُؤنَّثِ ، مفرداً ومُثنّىً

❀ قوله : (واختُلِفَ فيها . . .) إلىٰ آخره : مَحَلُّ الخلافِ : ما إذا لم تكن للعهد ، أمَّا هي : فلا خلافَ في حرفيَّتها ؛ كقولك : (جاءني ضاربٌ فأكرمتُ الضاربَ) .

❀ قوله : (إنَّها حرفٌ موصولٌ) رَدَّهُ بعضُهُم : بأنَّها لو كانتْ موصولاً حرفيّاً لأُوِّلتْ معَ ما بعدَها بمصدرٍ عملاً بالاستقراء ، واللازمُ باطلٌ .

❀ قوله : (أنْ تكونَ بلفظٍ واحدٍ . . .) إلىٰ آخره ، والمشهورُ عندَهُم :

❀ قوله : (أمَّا هي : فلا خلافَ في حرفيَّتها) لعلَّهُ لكون القصدِ حينئذٍ ليس إلىٰ معنى الفعلِ الذي هو الحدوثُ ، ويلزمُ ألَّا يعملَ الوصفُ حينئذٍ ، فحَرِّرْ .

---

(١) ذهب إلى الأول : الجمهور ، وإلى الثاني : أبو عثمان المازني ، وإلى الثالث : أبو الحسن الأخفش . انظر « توضيح المقاصد » (١/ ٤٣٤) ، و« أوضح المسالك » (١/ ١٥٣) ، و« تمهيد القواعد » (٢/ ٦٨٦) ، و« همع الهوامع » (١/ ٣٢٩ـ٣٣٠) .

(٢) وتبعه في ذلك أيضاً أبو بكر بن السرَّاج وجماعةٌ من الكوفيِّينَ . انظر « توضيح المقاصد » (١/ ٤١٨) ، و« التذييل والتكميل » (٣/ ١٥٤) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٤١١ـ٤١٢) .

ومجموعاً ؛ فتقولُ : (جاءني ذو قامَ) ، و(ذو قامَتْ) ، و(ذو قاما) ، و(ذو قامَتَا) ، و(ذو قامُوا) ، و(ذو قُمْنَ) .

ومنهم مَنْ يقولُ في المفرد المُؤنَّثِ : (جاءَني ذاتُ قامَتْ) ، وفي جمع المُؤنَّث : (جاءني ذَوَاتُ قُمْنَ) ، وهو المُشارُ إليه بقوله : (وكـ « الَّتي » أيضاً . . .) البيتَ .

بناؤُها على السكون .

❀ قوله : (ومنهم مَنْ يقولُ في المفرد المُؤنَّثِ : « جاءَني ذاتُ قامتْ ») ؛ يعني : أنَّ بعضَ طَيِّئٍ يقولُ : (ذاتُ) للمفردة ، و(ذواتُ) لجمعها ؛ مضمومتَينِ علىٰ أنَّهُما موصولانِ مُستقلَّانِ مُرادِفانِ لـ (التي) و(اللاتي) ، كما أشار إليه الناظمُ بقوله : (وكالتي . . .) إلىٰ آخره ، وأمَّا المُذكَّرُ : فيُقالُ فيه : (ذو قام) .

❀ قوله : (علىٰ أنَّهُما موصولانِ مُستقلَّانِ مُرادِفانِ لـ « التي » . . .) إلىٰ آخره : ظاهِرُهُ ـ كـ « الشرح » و« المتن » ـ : أنَّهُ يُقالُ في المُثنَّىٰ : (ذو) علىٰ هـٰذه اللغة ، وليس مُراداً ؛ إذ علىٰ هـٰذه اللغة يُقالُ في المُثنَّىٰ : (ذات) كالمفردة المُؤنَّثة ، وكلامُ المُصنِّفِ يحتملُ هـٰذا ؛ بأنْ يُقالَ فيه : حذفَ الواوَ مع ما عطفت ، والأصلُ : (وكالتي واللَّتينِ لديهم ذاتُ) .

وحاصلُ ما ذَكَرَهُ الرَّضِيُّ : أنَّ اللُّغاتِ في (ذو) الطائيَّةِ أربعٌ :

أشهرُها : عدمُ تصريفِها أصلاً معَ بنائِها .

والثانيةُ : (ذو) للمفرد المُذكَّر ومُثنَّاه ومجموعِهِ في الأحوال الثلاثة ،

ومنهم مَنْ يُثنِّيها ويجمعُها ؛ فيقولُ : (ذَوَا) و(ذَوُو) في الرفع ، و(ذَوَيْ) و(ذَوِي) في النصب والجرِّ ، و(ذَوَاتا) في الرفع ،

❀ قوله : (ومنهم مَنْ يُثنِّيها ويجمعُها. . .) إلىٰ آخره : الضميرُ : عائدٌ علىٰ (ذو) ؛ يعني : فتكونُ مُتصرِّفةً علىٰ هـٰذا .

و(ذاتُ) مضمومةً للمفرد المُؤنَّث ومُثنَّاه ومجموعِهِ .

والثالثةُ : كالثانية ، إلا أنَّهُ يُقالُ لجمع المُؤنَّث : (ذواتُ) مضمومةً في الأحوال الثلاثة .

والرابعةُ : تصريفُها تصريفَ (ذي) بمعنىٰ (صاحب) .

وكلُّ هـٰذه اللُّغاتِ طائيَّةٌ . انتهىٰ[1] .

ومُقتضاهُ : أنَّ (ذات) علىٰ هـٰذه اللغةِ الرابعةِ تُعرَبُ بالحركات الثلاثة ، ويُقالُ في تثنيتها : (ذواتا) و(ذواتَيْ) بواو بعد الذال ، كما في التي بمعنىٰ (صاحبة) ، وأنَّ (ذوات) عليها تُعرَبُ كجمع المُؤنَّثِ السالم ؛ كالتي بمعنىٰ (صاحبات) .

وعُلِمَ مِنْ كلامه : اختصاصُ إعرابِها بلغةِ تصريفِها ، وبنائِها بما عداها ، والمُصنِّفُ ذَكَرَ اللغةَ الأُولىٰ ، وكذا الثالثةُ بالتأويل السابق ، والشارحُ ذَكَرَ ما عدا الثانيةَ .

❀ قوله : (الضميرُ : عائدٌ علىٰ « ذو ») ؛ أي : هـٰذه المادَّةِ بقَطْعِ النَّظَرِ عن التذكير والتأنيث ؛ فاندفعَ ما يُقالُ : (لا وجهَ لإدخال تثنيةِ « ذات » وجمعِهِ

---

(١) شرح الرضي على الكافية (٣/ ٢٣) .

و(ذَوَاتَيْ) في الجرِّ والنصب ، و(ذواتُ) في الجمع ، وهي مبنيَّةٌ على الضمِّ ،

وحاصلُ ما ذَكَرَهُ الشارحُ وصرَّح به المُوضِّحُ : أنَّ المشهورَ في (ذو) : بناؤها وإفرادُها ، وقد تُؤنَّثُ وتُثَنَّىٰ وتُجمَعُ ؛ فيقالُ : (ذاتُ قامتْ) ، و(ذَوَا قاما) ، و(ذَوَاتا قامتا) ، و(ذَوُو قاموا) ، و(ذواتُ قُمْنَ)[1] ، وحُكِيَ : (ذاتُ) للمفردة و(ذواتُ) لجمعها مضمومتَينِ ، وهـٰذا الأخيرُ هو الذي أشار الناظمُ بقوله : (وكالتي . . .) إلىٰ آخره ؛ فكان الأَوْلىٰ للشارح : تأخيرَ هـٰذا كما في « التوضيح »[2] ؛ ليَسْلَمَ مِنَ التعقيد وإيهامِ خلافِ المُراد ، تأَمَّلْ .

❁ قوله : (و« ذواتُ » في الجمع ، وهي مبنيَّةٌ على الضمِّ) . . . .

في التفريع ، ولا يصحُّ إدخالُهُما في التفريع إلا لو قال الشارحُ : « ومنهم مَنْ يُثنِّيهما ») .

❁ قوله : (وهـٰذا الأخيرُ) ؛ وهو قولُهُ : (وحُكِيَ : « ذاتُ » . . .) إلىٰ آخره .

❁ قوله : (فكان الأَوْلىٰ للشارح . . .) إلىٰ آخره : مُحصَّلُهُ : أنَّهُ سيأتي في القَوْلة بعدُ أنَّ قولَهُ : (وهي مبنيَّةٌ) يُوهِمُ خلافَ المُراد ، وإذا أَوْهمَ خلافَ المُراد . . صار المُرادُ خَفِيّاً ، وهـٰذا هو التعقيدُ ؛ إذ التعقيدُ كونُ الكلامِ غيرَ ظاهرِ الدَّلالةِ على المعنى المُرادِ ، فهو لازمٌ لإيهامِ خلافِ المُراد .

فكان الأَوْلىٰ للشارح : تأخيرَ الثاني ـ وهو الذي أشار إليه في « التوضيح »

---

(١) أوضح المسالك (١/ ١٥٤ـ١٥٥) .
(٢) أوضح المسالك (١/ ١٥٥) .

. . . .

يُوهِمُ كلامُهُ : أنَّها لا تُبنىٰ إلا في حالةِ تَصَرُّفِها ، مع أنَّها تُبنىٰ أيضاً إذا جُعِلتْ بمعنى (اللاتي) ، . . . .

بقوله : (وحُكِيَ . . .) إلىٰ آخره ـ عن قوله : (ومنهُم مَنْ يُثنِّيها) ؛ ليندفع هٰذا الإيهامُ اللازمُ له التعقيدُ ؛ بأنْ يقولَ : (ومنهم مَنْ يُثنِّيها ويجمعُها ، ومنهُم مَنْ يقولُ : « ذات » و« ذوات » ، وهي مبنيَّةٌ . . .) إلىٰ آخره ، فيكونُ قولُهُ : (وهي مبنيَّةٌ) مُتعلِّقاً بـ (ذوات) علىٰ هٰذه اللغة الأخيرة ، فيُستفادُ مِنَ الشارح حكمُها علىٰ هٰذه اللغة ؛ فاندفع إيهامُ كونِها غيرَ مبنيّةٍ علىٰ هٰذه اللغة اللازمُ له التعقيدُ .

لٰكنَّ فيه : أنَّهُ حينئذٍ لم يُعلَمْ حُكْمُ بنائها علىٰ لغة التصريف ، معَ أنَّهُ يجوزُ بناؤُها بناءً علىٰ ما فهمه المُحشِّي .

ويُدفَعُ : بأنَّ عدمَ عِلْمِ الحُكْمِ علىٰ هٰذه اللغةِ استوتْ فيه العبارتان ؛ عبارةُ المُوضِّح وعبارةُ الشارح ؛ فالمقصودُ : أنْ يُنبِّهَ الشارحُ علىٰ ما نبَّه عليه المُوضِّحُ ، لٰكن لا يخفىٰ عليك أنَّ الخروجَ مِنَ الإيهام والتعقيدِ إلىٰ إيهامٍ وتعقيدٍ آخَرَينِ . . يُعَدُّ عبثاً ، ومُوافقةُ « التوضيح » ليستْ مِنَ الواجبات شرعاً ولا عقلاً ؛ علىٰ أنَّهُ سيأتي لك دَفْعُ هٰذا كلِّهِ ، وأنَّهُ لا إيهامَ ولا تعقيدَ[1] .

❀ قوله : (يُوهِمُ كلامُهُ : أنَّها لا تُبنىٰ . . .) إلىٰ آخره : فَهِمَ المُحشِّي أنَّ قولَهُ : (وهي مبنيَّةٌ . . .) إلىٰ آخره مُرتبِطٌ بقوله : (ومنهم مَنْ يُثنِّيها . . .)

---

(١) انظر (٢/٩٧) .

وفيه قُصُورٌ أيضاً ؛ إذ لفظُ (ذات) كذلك ؛ ولهـٰذا قال في « التوضيح » : (حُكِيَ : « ذاتُ » للمفردة و« ذواتُ » لجمعها مضمومتَينِ) ، ثمَّ قال :

إلىٰ آخره ، فسلَّم له البناءَ في هـٰذه الحالة ، واعترضَهُ بالإيهام اللازمِ له التعقيدُ .

وفيه نَظَرٌ ؛ إذ لغةُ التصريف لا بناءَ فيها .

والذي نفهمُهُ : أنَّ قولَ الشارح : (وهي مبنيَّةٌ) كلامٌ مستأنفٌ لبيان حكم الإعراب والبناءِ بعدَ التكلُّم علىٰ لغات المادَّة ، فبيَّنَ أنَّ (ذوات) مبنيَّةٌ ـ أي : على اللغة الثانية ـ بقوله : (وهي مبنيَّةٌ) ، وأنَّها معربةٌ ـ أي : على اللغة الثالثة ـ بقوله : (وحكى الشيخُ . . .) إلىٰ آخره ، ثمَّ بيَّن أنَّ (ذو) مبنيَّةٌ ـ أي : على اللغة الأُولىٰ والثانية ـ وأنَّها معربةٌ ؛ أي : على اللغة الثالثة ، ثمَّ بيَّن أنَّ (ذات) مبنيَّةٌ ـ أي : على اللغة الثانية ـ وأنَّها معربةٌ ؛ أي : على اللغة الثالثة .

غايتُهُ : أنَّهُ كان الأَوْلىٰ للشارح : أنْ يُقدِّمَ قولَهُ : (وأمَّا « ذات » . . .) إلىٰ آخره علىٰ قوله : (والأشهرُ في « ذو » . . .) إلىٰ آخره ، أو يُؤخِّرَ الكلامَ علىٰ (ذوات) عندَ الكلامِ علىٰ (ذات) .

وقد يُلتمَسُ لذلك حكمةٌ ؛ بأنْ يُقالَ : إنَّما قدَّم الكلامَ علىٰ (ذوات) ؛ لقِلَّته بالنسبة لـ (ذو) ، وإنَّما أخَّر الكلامَ علىٰ (ذات) ؛ لغرابة القولِ فيها بأنَّ إعرابَها كـ (مُسلِمات) ؛ ولذلك أنكره المُحشِّي .

❁ قوله : (وفيه قُصُورٌ أيضاً . . .) إلىٰ آخره : كيف هـٰذا معَ قولِ الشارحِ

وحكى الشيخُ بهاءُ الدينِ بنُ النَّحَّاسِ[1] : . . . .

(وحُكِيَ : إعرابُهما إعرابَ « ذات » و« ذوات » ؛ بمعنىٰ « صاحبة » و« صاحبات ») انتهىٰ[2] .

❁ قوله : (بهاءُ الدينِ بنُ النَّحَّاسِ) هو أبو جعفرٍ أحمدُ بنُ محمَّدِ بنِ إسماعيلَ النحَّاسُ النَّحْويُّ المصريُّ ، كان مِنَ الفُضَلاء[3] ، وله تصانيفُ مفيدةٌ ؛ منها : « تفسير القرآن الكريم » ، و« إعرابُ القرآن » ، وغيرُ ذلك[4] ، وكان مُقتِّراً علىٰ نفسه[5] ، تُوفِّي بمصرَ سنةَ ثمانٍ وثلاثين ـ وقيل : سبعٍ وثلاثين ـ وثلاثِ مئة .

وكان سببُ وفاتِهِ : أنَّهُ جَلَسَ علىٰ درج المِقْياس علىٰ شاطئ النِّيلِ في أيَّام

فيما يأتي : (وأمَّا « ذات » : فالفصيحُ . . .) إلىٰ آخره ؟![6] .

❁ قوله : (وحُكِيَ : إعرابُهما إعرابَ « ذات » . . .) إلىٰ آخره ؛ فيُنصَبُ

---

(١) هو شيخ أبي حيان بهاءُ الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم ابن النحَّاس الحلبي (ت ٦٩٨هـ) ، وليس المراد به أبا جعفر النحاس ، كما ذكره المحشي .

(٢) أوضح المسالك (١/ ١٥٥ ، ١٥٧) .

(٣) أخذ العلم : عن الأخفش الأصغر والمُبرِّد ونفطويه والزَّجَّاج وغيرهم . انظر « بغية الوعاة » (١/ ٣٦٢) .

(٤) كـ « شرح المفضليات » ، و« شرح المعلقات » ، و« أدب الكاتب » .

(٥) يجوز أن يضبط (مقتراً) بتشديد التاء وتخفيفها ، قال ابن خَلِّكان في « وفيات الأعيان » (١/ ١٠٠) : (وإذا وَهَبَ عمامتَهُ قطَّعها ثلاثَ عمائمَ بُخْلاً وشُحّاً ، وكان يَلِي شراء حوائجه بنفسه ، ويتحامل فيها علىٰ أهل معرفته ، ومع هـٰذا فكان للناس رغبةٌ كبيرة في الأخذ عنه ، فنفع وأفاد ، وأخذ عنه خلقٌ كثيرٌ) .

(٦) انظر (٢/ ١٠١) .

أنَّ إعرابَها كإعراب جمعِ المُؤنَّثِ السالم[١] .

زيادتِهِ وهو يُقطِّعُ بالعَرُوض شيئاً مِنَ الشِّعْر ، فقال بعضُ العوامِّ : هـٰذا يَسحَرُ النِّيلَ حتىٰ لا يزيدَ فتغلوَ الأسعارُ ، فَدَفَعَهُ برِجْله في النِّيل ، فلم يُوقَفْ له علىٰ خَبَر .

و(النَّحَّاسُ) بفتح النُّونِ والحاءِ المُهمَلة المُشدَّدة : نسبةٌ إلىٰ مَنْ يعملُ النِّحَاسَ ، وأهلُ مصرَ يقولون لمَنْ يعملُ الأوانيَ الصُّفْرِيَّةَ : النَّحَّاسُ . انتهىٰ مِنْ « تاريخ ابن خِلِّكان »[٢] .

❀ قوله : (أنَّ إعرابَها كإعرابِ . . .) إلىٰ آخره : ظاهِرُهُ : اختصاصُ الإعرابِ بـ(ذوات) ، وليس كذلك ، بل هو قائلٌ بإعرابِ كلٍّ مِنْ (ذات) و(ذوات) ، كما في « التصريح »[٣] .

(ذوات) حينئذٍ بالكسرة .

❀ قوله : (ظاهِرُهُ : اختصاصُ الإعرابِ . . .) إلىٰ آخره : كيف هـٰذا أيضاً معَ ما ذَكَرَهُ الشارحُ في قوله : (وأمَّا « ذات » : فالفصيحُ فيها . . .) إلىٰ آخره ؟![٤] .

---

(١) ونصَّ علىٰ غرابته ، كما نقله عنه تلميذه أبو حيَّانَ في « التذييل والتكميل » (٣/ ٤١) .

(٢) وفيات الأعيان (١/ ٩٩ـ١٠٠) ، وانظر ما صحَّحته تعليقاً في (٢/ ٩٨) .

(٣) التصريح على التوضيح (١/ ١٣٨) ، وفيه : أنَّ الذي حكىٰ إعرابَ (ذات) هو أبو حيَّان ، والذي حكىٰ إعراب (ذوات) هو ابنُ النحَّاس ، كما صرَّح به ابن عقيل ، ولعلَّهُ يريد أنْ يقولَ : إنَّ الإعرابَ غيرُ مُختصٍّ بـ(ذوات) ، بل يكون أيضاً لـ(ذات) بغضِّ النظر عن قائل ذلك ، والله تعالىٰ أعلم .

(٤) انظر (٢/ ١٠١) .

والأشهرُ في (ذو) هـٰذه ـ أعني : الموصولةَ ـ : أنْ تكونَ مبنيَّةً ، ومنهم مَنْ يُعرِبُها بالواو رفعاً ، وبالألف نصباً ، وبالياء جرّاً ؛ فيقولُ : (جاءَني ذو قامَ) ، و(رأيتُ ذا قامَ) ، و(مررت بذي قامَ) ؛ فتكونُ مثلَ (ذي) بمعنىٰ (صاحبٍ) ، وقد رُوِيَ قولُهُ : [من الطويل]

وإذا أُعرِبا نُوِّنا ؛ لعدم الإضافة ؛ فتقولُ : (جاءَتْني ذاتٌ قامتْ) ، و(رأيتُ ذاتاً قامتْ) ، و(مررتُ بذاتٍ قامتْ) ؛ بالحركات الثلاث معَ التنوين ، وتقولُ : (جاءتْني ذواتٌ قُمْنَ) ؛ بالرفع والتنوين ، و(رأيتُ ذواتٍ قُمْنَ) ، و(مررتُ بذواتٍ قُمْنَ) ؛ بالكسر مع التنوينِ جرّاً ونصباً ، قاله المُوضِّحُ في الحواشي . انتهىٰ « تصريح »(١) .

❀ قوله : (والأشهرُ في « ذو » . . . أنْ تكونَ مبنيّةً . . .) إلىٰ آخره : . . .

❀ قوله : (وإذا أُعرِبا نُوِّنا ؛ لعدم الإضافة . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بخلاف (ذات) و(ذوات) بمعنىٰ (صاحبة) و(صاحبات) ؛ فإنَّهُما لا يُنوَّنان ؛ لوجوب الإضافة ، وقياسُ هـٰذا : ثبوتُ النونِ في تثنية (ذو) و(ذات) وجمعِ (ذو) ؛ فيُقالُ : (ذَوَانِ قاما) و(ذَوُونَ قاموا) ، و(ذواتانِ قامتا) ؛ لعدم الإضافة ، لـٰكنَّها في جميع نسخ الشارح والمُحشِّي محذوفةٌ ، ولعلَّ ذلك اشتباهٌ لِمَا هنا بالتي بمعنىٰ (صاحب) ، أو يُقالُ : إنَّ السماعَ وَرَدَ بذلك ؛ لأنَّها لمَّا أَشْبهتِ التي بمعنىٰ (صاحب) في التصرُّف . . أَشْبَهتْها أيضاً في حذف النون ، وأمَّا التنوينُ فقد جاء على الأصل ، فلا يُعارِضُ هـٰذا .

---

(١) التصريح على التوضيح (١/ ١٣٨) .

فـإمَّـا كِـرَامٌ مُـوسِـرُونَ لَقِيتُهُـم فحَسْبِيَ مِنْ ذي عندَهُم ما كَفَانِيَا

بالياء على الإعراب بـ (مِنْ) ، وبالواو على البناء .

وأمَّا (ذاتُ) : فالفصيحُ فيها : أنْ تكونَ مبنيَّةً على الضم رفعاً ونصباً وجرّاً مثلَ (ذواتُ) ، ومنهم مَنْ يُعرِبُها إعرابَ (مُسلِماتٍ) ؛ فيرفعُها بالضمَّة ، ويَنصِبُها ويَجُرُّها بالكسرة .

هـٰذا عُلِمَ ممَّا سبق ، وأتىٰ به توطئةً لقوله : (ومنهم مَنْ يُعرِبُها بالواو. . .) إلىٰ آخره ، ولو قدَّم هـٰذا عندَ قولِهِ : (أنْ تكونَ بلفظٍ واحد). . لاستغنىٰ عن الإعادة .

❁ قوله : (فإمَّا كِرَامٌ. . .) إلىٰ آخره : تقدَّم الكلامُ عليه في مبحث (المعرب والمبنيِّ)[1] .

والشاهدُ : في (ذي) ؛ حيثُ جاءتْ موصولةً بمعنى (الذي) معربةً .

❁ قوله : (ومنهم مَنْ يُعرِبُها إعرابَ « مُسلِماتٍ ») الضميرُ في (يُعرِبُها) : لقوله : (ذواتُ) ؛ فهو عائدٌ على المضاف إليه ، . . . .

❁ قوله : (هـٰذا عُلِمَ ممَّا سبق) فيه نَظَرٌ ؛ إذ قولُهُ فيما سبق : (وأشهرُ لغاتِهِم. . .) إلىٰ آخره[2] . . بيانٌ للُّغةِ الأُولىٰ مِنْ حيثُ لزومُها لفظاً واحداً بقَطْعِ النَّظَر عن البناء والإعراب ، وهـٰذا مِنْ حيثُ البناءُ والإعراب ، وحينئذٍ : فلا حاجةَ لقوله : (وأتىٰ به توطئةً. . .) إلىٰ آخره .

❁ قوله : (الضميرُ في « يُعرِبُها » : لقوله : « ذواتُ ») فيه : أنَّهُ يلزمُ على

---

(١) انظر (١/ ٣٨٦ـ٣٨٧) .

(٢) انظر (٢/ ٩٢ـ٩٣) .

٩٥ـ ومثلُ (ما) (ذا) بعدَ (ما) ٱستفهامِ . . . .

ولا يصحُّ عَوْدُهُ على (ذات) أصلاً ؛ إذ لم يَقُلْ أحدٌ بأنَّها تُعرَبُ إعرابَ (مُسلِمات) ؛ فاندفع الاعتراضُ على الشارح ، لكن فيه مِنَ التَّكْرار والقُصُورِ ما لا يخفىٰ ؛ لِمَا تقدَّم مِنْ أنَّ (ذات) و(ذوات) فيهما مذهبانِ ؛ بناؤُهُما على الضم ، وإعرابُهُما ، لكن (ذوات) كـ (مسلمات)[1] ، فتأمَّلْ .

❀ قوله : (ومثلُ « ما » « ذا » . . .) إلىٰ آخره : (مثلُ) : خبرٌ مُقدَّم ، و(ذا) : مبتدأٌ مُؤخَّر ، و(ما) : مضافٌ إلى (استفهام) ؛ كما في (شجرِ أَرَاكٍ) ، وقولُهُ : (أو مَنْ) معطوفٌ علىٰ (ما) ، وحُذِفَ المضافُ إليه ؛

هٰذا التَّكْرارُ .

❀ قوله : (ولا يصحُّ عَوْدُهُ علىٰ « ذات » أصلاً) عَوْدُهُ علىٰ (ذات) هو المُتعيِّنُ ، وقولُهُ : (إذ لم يقل أحدٌ . . .) إلىٰ آخره . . في حَيِّز المَنْعِ ؛ إذ ما ذَكَرَهُ الشارحُ مذكورٌ في « الهَمْع »[2] ؛ علىٰ أنَّ الشارحَ ثقةٌ .

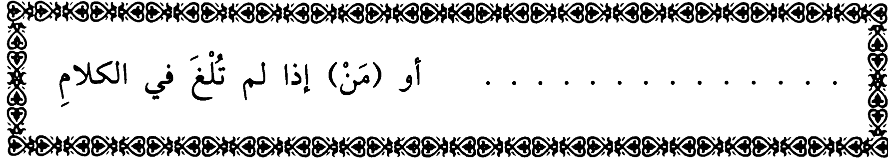
نعم ؛ تَرَكَ الشارحُ لغةَ إعرابِها كـ (مسلمة) ؛ فيتحصَّلُ حينئذٍ في (ذات) : ثلاثُ لغات .

❀ قوله : (كما في « شجرِ أَرَاكٍ ») ؛ أي : مِنْ إضافة العامِّ للخاصِّ ، **والصوابُ** : أنَّها مِنْ إضافة الدالِّ للمدلول ؛ إذ (ما) لفظٌ ، والاستفهامُ

---

(١) انظر (٢/ ٩٤ـ٩٩ ، ١٠١) .

(٢) همع الهوامع (١/ ٣٢٧) .



. . . . أو (مَنْ) إذا لم تُلْغَ في الكلامِ

يعني : أنَّ (ذا) اختصَّتْ مِنْ بين سائر أسماء الإشارة : بأنَّها تُستعمَلُ موصولةً ، وتكونُ مثلَ (ما) في أنَّها تُستعمَلُ بلفظٍ واحد للمُذكَّر والمُؤنَّث ، مفرداً كان أو مُثنّىً أو مجموعاً ؛ فتقولُ : (مَنْ ذا عندَكَ ؟) ، و(ما ذا عندَكَ ؟) ، سواءٌ كان ما عندَهُ مفرداً مُذكَّراً أو غيرَهُ .

وشرطُ استعمالِها موصولةً : أنْ تكونَ مسبوقةً بـ (ما) أو (مَنِ) الاستفهاميَّتَينِ ؛

لدَلالةِ ما تقدَّم عليه ؛ أي : مِنَ الاستفهام .

❁ قوله : (إذا لم تُلْغَ في الكلامِ) سيأتي أنَّ معنىٰ إلغائِها جعْلُها مُركَّبةً معَ (ما)[1] ، وهٰذا ما اختاره الناظمُ ، وقيل : تقديرُها زائدةً ، وعليه الكُوفيُّونَ[2] .

❁ قوله : (في أنَّها تُستعمَلُ . . .) إلىٰ آخره : قَصَرَ وجهَ الشَّبَهِ علىٰ ذلك ؛ دَفْعاً لتوهُّمِ أنَّ مِنْ وَجْهِ الشَّبَهِ كونَها لغير العاقل ؛ لأنَّهُم صرَّحوا بأنَّ (ذا) بعدَ (مَنْ) للعاقل .

❁ قوله : (أنْ تكونَ مسبوقةً بـ « ما » . . .) إلىٰ آخره ؛ . . . .

معنىً ، ولا يصحُّ الإخبارُ بـ (ما) عن الاستفهام ؛ فلا يُقالُ : (الاستفهام ما) ، كما يُقال : (زيدٌ حيوان) .

---

(١) انظر (٢/١٠٦) .

(٢) وعلىٰ مذهبهم يكونُ لفظ (الإلغاء) علىٰ ظاهره . انظر هٰذه المسألة في « المقاصد الشافية » (١/ ٤٦٤ـ٤٦٥) ، و« التصريح على التوضيح » (١/ ١٣٩) .

أي : وألَّا تُلْغىٰ ؛ كما قال : (إذا لم تُلغَ . . .) إلىٰ آخره ، وألَّا تكونَ مُشاراً بها ؛ نحوُ : (ما ذا التَّواني ؟) ؛ فـ (التَّواني) : بدلٌ مِنِ اسم الإشارة أو عطفُ بيانٍ ، وألَّا يَلِيَها موصولٌ ، وإلا كانتْ مُلْغاةً ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥ ﴾ [البقرة : ٢٥٥] .

❁ قوله : (أي : وألَّا تُلْغىٰ . . .) إلىٰ آخره : **لا حاجةَ لهٰذا الشرط وإنْ ذكره المُصنِّف ؛ لأنَّها إذا كانتْ مُلْغاةً لم تكن (ما) أو (مَنْ) للاستفهام ، بل هي جزءُ ما دلَّ على الاستفهام ؛ إذ الاستفهامُ حينئذٍ بالمجموعِ .**

❁ قوله : (وألَّا يَلِيَها موصولٌ . . .) إلىٰ آخره : **لا حاجةَ لهٰذا ؛ للاستغناء عنه بقوله : (إذا لم تُلْغَ في الكلام) ؛ لأنَّها في هٰذه الحالةِ مُلْغاةٌ ، بل بقوله : (بعدَ « ما » استفهام) على ما تقدَّم ، فتكونُ (ذا) مع (مَنْ) أو (ما) مبتدأً والموصولُ خبراً .**

نعم ؛ ذَكَرَ الدَّمَامِينيُّ أنَّ الإلغاءَ في هٰذه الحالةِ راجحٌ لا مُتعيِّنٌ ؛ لاحتمال أنْ تكونَ (ذا) موصولةً والموصولُ بعدَها تأكيدٌ لها ، أو خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ . انتهىٰ[1] ، وعلىٰ كونه تأكيداً لها : فالجملةُ المذكورةُ صِلَتُهُ ، وصِلَتُها محذوفةٌ لدَلالة المذكورةِ عليها ؛ فلا يُقالُ : لا يُتبَعُ الموصولُ بشيء مِنَ التوابع الخمسةِ قبلَ تمام الصِّلَة .

وفي « البَيْضاويِّ » عندَ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ ﴾ [البقرة : ٢٤٥] : (« من » : استفهاميَّةٌ مرفوعةُ الموضعِ بالابتداء ، و« ذا » : خبرُهُ ، و« الذي » :

---

(١) تعليق الفرائد (٢/١٩٨ـ١٩٩) .

نحوُ : (مَنْ ذا جاءَكَ ؟) ، و(ما ذا فعلتَ ؟) ؛ فـ (مَن) : اسمُ استفهام ، وهو مبتدأٌ ، و(ذا) : موصولٌ بمعنى (الذي) ، وهو خبرُ (مَنْ) ، و(جاءَكَ) : صِلَةُ الموصولِ ، والتقديرُ : (مَنِ الذي جاءَكَ ؟) ، وكذلك (ما) : مبتدأٌ ، و(ذا) : موصولٌ بمعنى (الذي) ، وهو خبرُ (ما) ، و(فعلتَ) : صِلَتُهُ ، والعائدُ محذوفٌ ، وتقديرُهُ : (ما ذا فعلتَهُ ؟) ؛ أي : ما الذي فعلتَهُ ؟

❁ قوله : (وهو خبرُ « مَنْ ») ، ويجوزُ العكسُ .

صفةُ « ذا » أو بدلُهُ) انتهىٰ[1] .

قال بعضُهُم : (والظاهرُ : أنَّ « ذا » علىٰ هـٰذَينِ الوجهَينِ اسمُ إشارةٍ) انتهىٰ[2] ، ولعلَّ مُقابِلَ الظاهر : أنَّها موصولةٌ حُذفت صِلَتُها لدَلالة صِلَةِ (الذي) عليها نظيرَ ما تقدَّم في التوكيد .

❁ قوله : (ويجوزُ العكسُ) بل هو أَوْلىٰ ؛ لأنَّ (ذا) معرفةٌ ، وجاز الإخبارُ هنا بمعرفة عن نكرة ؛ لأنَّ هـٰذا التركيبَ مِنْ قَبِيل (كم مالُكَ ؟) ، وقد قال المُصنِّفُ : (لا يُخبَرُ بمعرفة عن نكرة وإنْ تخصَّصتْ ، إلا في نحو : « كم مالُكَ ؟ » ؛ مِنْ كلِّ اسمِ استفهامٍ بعده معرفةٌ ، ونحوِ : « خيرٌ منك زيدٌ » ؛ مِنْ كلِّ أفعلِ تفضيل نكرةٍ بعده معرفةٌ وهـٰذا عندَ سيبويهِ ، خلافاً للجمهور)[3] ، وإلا في النَّسْخ ؛ نحوُ : ﴿ فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ ﴾ [الأنفال : ٦٢] ،

---

(١) تفسير البيضاوي (١/١٤٩) .

(٢) انظر « الدر المصون » (٢/٥٠٨) .

(٣) تسهيل الفوائد (ص٤٦) .

واحتَرَزَ بقوله : (إذا لم تُلْغَ في الكلام) : مِنْ أنْ تُجعَلَ (ما) مع (ذا) ، أو (مَنْ) مع (ذا) . . كلمةً واحدةً للاستفهام ؛ نحوُ : (ماذا عندَكَ ؟) ؛ أي : أيُّ شيءٍ عندَكَ ؟ وكذلك : (مَنْ ذا عندَكَ ؟) ؛ فـ (ماذا) : مبتدأٌ ، و(عندَكَ) : خبرُهُ ، وكذلك (مَنْ ذا) : مبتدأٌ ، و(عندَكَ) : خبرُهُ ؛ فـ (ذا) في هـٰذَينِ الموضعَينِ مُلْغاةٌ ؛ لأنَّها جزءُ كلمةٍ ؛ لأنَّ المجموعَ اسمُ استفهامٍ .

❀ قوله : (واحتَرَزَ بقوله . . .) إلىٰ آخره ، ويظهرُ أثَرُ الأمرَينِ : في البدل مِنِ اسم الاستفهام ، وفي الجواب ؛ فتقولُ عندَ جَعْلِكَ (ذا) موصولاً : (ما ذا صنعتَ ؛ أخيرٌ أم شرٌّ ؟) بالرفع على البدليّة مِنْ (ما) ، وتقولُ عند جَعْلِهِما اسماً واحداً : (ماذا صنعتَ ؛ أخيراً أم شرّاً ؟) ؛ لأنَّهُ منصوبٌ على المفعوليَّة مُقدَّماً .

وكذلك تفعلُ في الجواب ؛ نحوُ : ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ﴾ [البقرة : ٢١٩] ؛ قرأ أبو عمرٍو : برفع (العفو) علىٰ جَعْلِ (ذا) موصولاً ، والباقون : بالنصب علىٰ جَعْلها مُلْغاةً ؛ كما هي في قوله تعالىٰ : ﴿ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا ﴾ [النحل : ٣٠][١] .

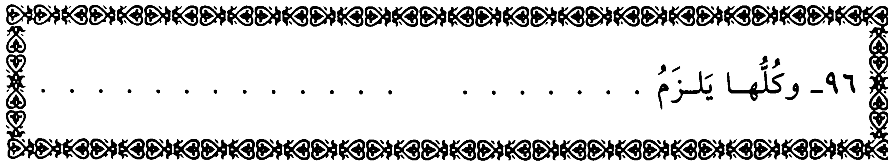
وهـٰذا مُتفَّقٌ عليه بينَ سيبويهِ والجمهورِ ؛ علىٰ أنَّ ابنَ هشامٍ اكتفىٰ في الإخبار عن النكرة بالمعرفة بتخصيصها[٢] .

❀ قوله : (وكذلك تفعلُ في الجواب) ؛ أي : استحساناً ؛ لأنَّ حقَّ الجواب أنْ يُطابِقَ السؤالَ اسميَّةً وفعليَّةً .

---

(١) انظر « الدر المصون » (١/ ٢٣٠) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٢٠٣) .

(٢) انظر « مغني اللبيب » (٢/ ٥٩٣) .



٩٦ـ وكُلُّهـا يَلْـزَمُ . . . .

❁ قولـه : (وكُلُّهـا يَلْـزَمُ . . .) إلىٰ آخره : قد تُحذَفُ لدليل ؛ كقوله(١) : [من مجزوء الكامل]

نحـنُ الأُلـىٰ فـٱجْمَـعْ جُمُـو عَـكَ ثُـمَّ وَجِّهْهُـم إلَيْنَـا

❁ قوله : (قد تُحذَفُ لدليل) ؛ أي : إمَّا لفظيٍّ ؛ كأنْ يُدَلَّ بصِلَةِ موصولٍ علىٰ صِلَة موصولٍ آخَرَ ؛ نحوُ : (أَعْطِ الذي والتي وَصَلَتْكَ) ، وكقوله(٢) : [من الطويل]

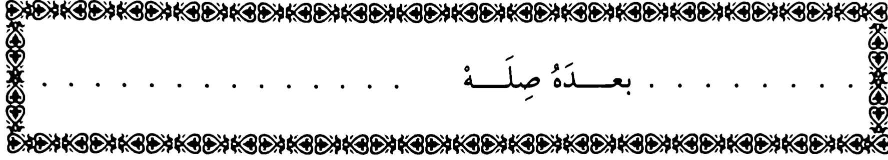
---

(١) البيت لعَبيد بن الأبرص في « ديوانه » (ص١١٩) ، وهو ضمن قصيدة يخاطب فيها امرأ القيس منكراً عليه تهديده بني أسد بالانتقام منهم لأبيه حُجْر ، وأوَّلها :

يـا ذا المُخـوِّفُنـا بقَتْـ ـلِ أبيـهِ إذلالاً وحَيْنـا
أَزَعَمْـتَ أنَّـكَ قـد قَتَلْـ ـتَ سَـرَاتَنـا كَـذِباً ومَيْنـا
هـلَّا علـىٰ حُجْـرِ بـنِ أمِّ قَطَـامِ تَبْكِـي لا عَلَيْنـا
إنَّـا إذا عـضَّ الثِّقـا فُ بـرأسِ صَعْـدتِنـا لَـوَيْنـا
نَحْمِـي حقيقتَنـا وبعـ ـضُ القـومِ يسقـطُ بَيْـنَ بَيْنـا

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ٢٣٦) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٤٤٠) ، و« مغني اللبيب » (١/ ١٢١) ، و« المساعد » (١/ ١٧٨) ، و« همع الهوامع » (١/ ٣٤٤) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٧٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٤٥٨ـ٤٥٩) ، و« شرح أبيات المغني » (٢/ ١٩٣ـ١٩٨) .

(٢) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (١/ ٢٣٣) ، وابن هشام في « مغني اللبيب » (٢/ ٧٨٥) ، والشارح في « المساعد » (١/ ١٧٧) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/ ٣٤٢) ، وانظر « شرح أبيات المغني » (٧/ ٣١٠) .



. . . . بعـــدَهُ صِلَــهْ . . . .

أي : نحن الأُلىٰ عُرِفوا بالشجاعة .

❁ قوله : (بعدَهُ) ؛ أي : علىٰ أَثَره ؛ فلا يجوزُ الفصلُ بينهما ، وذَكَرَ ابنُ هشامٍ جوازَ الفصل بالجملة الاعتراضيَّةِ ؛ . . . .

وعندَ الذي واللَّاتِ عُدْنَكَ إِحْنَةٌ   عليكَ فلا يَغرُرْكَ كيدُ العوائدِ

التقديرُ : (عند الذي عادكَ) ؛ أي : زارك ، وكـ : ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ ﴾ [البقرة : ٢٥٥] علىٰ بعض الاحتمالات ، كما مرَّ[١] .

أو معنويٍّ ؛ كما في مثال المُحشِّي ؛ فإنَّ المَقامَ دالٌّ على الصِّلَة .

❁ قوله : (بالجملة الاعتراضيَّةِ) الأَوْلىٰ : القَسَمِيَّة ؛ ليوافق مثالَهُ ، وقد يُقالُ : الاعتراضيَّةُ ما وقعتْ بين مُتطالِبَينِ ، والقَسَميَّةُ هنا كذلك .

ومِنَ الفصل بالاعتراضيَّة : قولُهُ[٢] : [من الطويل]

---

(١) انظر (٢/ ١٠٤ـ١٠٥) .

(٢) البيت للفرزدق في « ديوانه » (٢/ ٢٤٢) ضمن قصيدة يمدح بها بلال بن أبي بردة الأشعري ، والبيت قد اشتهرت قافيته كذلك ، والصواب : كونُها لاميةً ، ومطلعها :

وقـائلـةٍ لـي لـم تُصِبْني سهـامُها   رَمَتْني علىٰ سوداءِ قلبي نبالُها
وإنِّـي لَـرامٍ رميـةً قِبَـلَ التـي   لعلِّـي وإنْ شَقَّـتْ علـيَّ أنـالُها

والبيت من شواهد : « شرح الرضي » (٣/ ١٠) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٥٢٠) ، و« المقاصد الشافية » (١/ ٤٧٧) ، و« همع الهوامع » (١/ ٣٣٤) ، وانظر « خزانة الأدب » (٥/ ٤٦٤ـ٤٦٨) ، و« شرح أبيات المغني » (٦/ ١٩١ـ١٩٣) .

نحوُ[1] : [من الكامل]

ذاكَ الذي وأبيكَ يعرفُ مالكاً . . . .[2]

وإنِّـي لَـرَاجٍ نَظْـرةً قِبَـلَ التـي لعلِّي وإنْ شَطَّتْ نَوَاها أَزُورُها

علىٰ جَعْلِ (أزورُها) صِلَةَ الموصول ، وخبرُ (لعلَّ) محذوفٌ دلَّ عليه المذكور .

ويجوزُ الفصل بالنِّدائيَّة ؛ كما في قوله لذئبٍ رمىٰ إليه مِنْ زادِهِ[3] : [من الطويل]

تَعَشَّ فإنْ عاهدْتَني لا تخونُني نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يا ذئبُ يصطحبانِ

* قوله : (نحوُ : ذاكَ الذي . . .) إلىٰ آخره : تمامُهُ :

والحـقُّ يَـدفَـعُ تُـرَّهـاتِ البـاطـلِ

---

(١) صدر بيت لجرير في « ديوانه » (ص٣٤٥) ، وهو ضمن مقطوعة يهجو بها يحيى بن عقبة الطُّهَوي ، وعجزه سيذكره المُقرِّر ، والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٣٧٥) ، و« المغني » (١/ ٥٢٤) ، و« همع الهوامع » (١/ ٣٤١ ، ٢/ ٣٢٧) ، وانظر « شرح أبيات المغني » (٦/ ٢١٢ـ ٢١٦) .

(٢) مغني اللبيب (١/ ٥٢٤) .

(٣) البيت للفرزدق في « ديوانه » (٢/ ٥٩٠) ضمن قصيدة مطلعها :

وأَطْلَسَ عَسَّالٍ وما كانَ صاحباً دعـوتُ بنـاري مَـوْهِنـاً فـأتـانـي

والبيت من شواهد : « الكتاب » (٢/ ٤١٦) ، و« شرح التسهيل » (١/ ٢٣٣) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٥٨) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٥٣٩) ، و« همع الهوامع » (١/ ٣٣٨) ، وجاء في أغلب هـٰذه الكتب شاهداً علىٰ مراعاة معنىٰ (مَنْ) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٤٢٦ـ ٤٢٩) ، و« شرح أبيات المغني » (٦/ ٢٣٧ـ ٢٤٠) .

علىٰ ضميرٍ لائقٍ مُشتمِلَهْ

وأَفْهمَ قولُهُ : (بعدَهُ) : أنَّهُ لا يجوزُ تقديمُ الصِّلَةِ ولا شيءٍ منها على الموصول[1] ، وأمَّا نحوُ : ﴿ وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾ [يوسف : ٢٠] : فـ(فيه) : مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ دلَّ عليه صِلَةُ (أل) ، والتقديرُ : (كانوا زاهِدِينَ فيه مِنَ الزاهِدِينَ) ، وقولُهُم : (ما لا يعملُ لا يُفسِّرُ عاملاً) . . خاصٌّ بباب الاشتغال .

❀ قوله : (علىٰ ضميرٍ . . .) إلى آخره : مُتعلِّقٌ بقوله : (مُشتمِلَهْ) الواقعِ نعتاً لقوله : (صِلَهْ) ، وبذِكْرِ الاشتمالِ على الضمير سَقَطَ ما قيل : إنَّ قولَهُ :

❀ قوله : (فـ« فيه » : مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ . . .) إلىٰ آخره ، وعلىٰ هٰذا : فقولُهُ : (من الزاهِدِينَ) : إمَّا خبرٌ ثانٍ لـ(كان) ، أو صفةٌ للخبر المحذوف ؛ للتأكيد ؛ كـ(عالِمٌ من العلماء) ، أو للتأسيس ؛ علىٰ معنىٰ : (ممَّن بَلَغَ بهم الزهدُ إلىٰ أنْ يُعَدُّوا من الزاهِدِينَ) ؛ أي : البالغين الغايةَ في الزهد ؛ أَخْذاً مِنْ (أل) التي للكمال .

❀ قوله : (وبذِكْرِ الاشتمالِ على الضمير سَقَطَ . . .) إلىٰ آخره : هو عَيْنُ ما نشأ منه الإشكالُ ؛ فصورةُ الإشكالِ هٰكذا : أنَّ قولَ الناظم : (وكلُّها

---

(١) وهو مذهب البَصْريِّينَ ، وذهب الكُوفيُّونَ : إلىٰ جوازه مطلقاً ، وهو اختيار الإمام السُّيُوطي ، وبقِيَ مذهبٌ ثالث ؛ وهو الجواز مع (أل) إذا جُرَّتْ بـ(مِنْ) ؛ كالآية الآتية . انظر « همع الهوامع » (١/ ٣٤٢) .

الموصولاتُ كُلُّها حرفيَّةً كانتْ أو اسميَّةً . . يلزمُ أنْ يقعَ بعدَها صِلَةٌ تُبيِّنُ معناها .

(وكلُّها يلزمُ . . .) إلىٰ آخره يَعُمُّ الموصولاتِ الاسميَّةَ والحرفيَّةَ ؛ علىٰ أنَّهُ لا يَرِدُ ؛ لأنَّهُ لم يذكر الموصولاتِ الحرفيَّةَ حتىٰ يعودَ الضميرُ عليها .

❀ قوله : (يلزمُ أنْ يقعَ بعدَها صِلَةٌ) ؛ أي : لأنَّ الموصولَ الاسميَّ ليس معناه في غيره ، ولا بسببِ غيرِهِ ، بل هو مُستقِلٌّ . . . .

يلزمُ . . .) إلىٰ آخره . . يَعُمُّ الموصولاتِ الاسميَّةَ والحرفيَّة ، فيَقتضِي : أنَّ الحرفيَّةَ تشتملُ صِلتُها علىٰ ضميرٍ ، وليس كذلك ، وأمَّا إذا جَعَلْنا قولَهُ : (علىٰ ضمير) هو الجوابَ ، والإشكالَ في قوله : (وكلُّها يلزمُ بعدَهُ صِلَةْ) فقط . . فلا يصحُّ ؛ لأنَّ هـٰذا ممَّا لا يُشكِلُ ، بل هو مُسلَّمٌ ، وصحَّتُهُ مُلتزَمةٌ ، كما صرَّح به الشارح ؛ فالحقُّ : أنَّ رُوحَ الإشكالِ هو ما جعله جواباً ، وعينَ الجوابِ هو ما جعله عَلَاوةً بعدُ ، كذا قيل .

ويُمكِنُ فهمُ الإشكال بوجهٍ آخَرَ مُحصَّلُهُ : أنَّ قولَهُ : (وكلُّها يلزمُ بعدَهُ صِلَةْ) يشملُ الموصولاتِ الحرفيَّةَ ، وهي غيرُ مقصودةٍ ، والتعرُّضُ لغير المقصود فُضُولٌ .

ومُحصَّلُ الجوابِ الذي أشار إليه المُحشِّي : أنَّهُ لا يشملُها ؛ لأنَّ صِلاتِها لا تشتملُ علىٰ ضمير ، فهي خارجةٌ بقوله : (علىٰ ضمير . . .) إلىٰ آخره ؛ علىٰ أنَّ الضميرَ في (وكلُّها) يعودُ للمذكورات ، والحرفيَّة لم تُذكَرْ هنا ، تدبَّرْ .

❀ قوله : (أي : لأنَّ الموصولَ الاسميَّ . . .) إلىٰ آخره : مُحصَّلُهُ : أنَّ الموصولَ الاسميَّ مُحتاجٌ للصِّلَة مِنْ حيثُ إبهامُهُ ، والموصولَ الحرفيَّ مِنْ حيثُ إنَّهُ لا يستقلُّ بالمفهوميَّة ، وليس الموصولُ الاسميُّ مُحتاجاً للصِّلَة مِنْ

ويُشترَطُ في صِلَة الموصولِ الاسميِّ : أنْ تشتملَ علىٰ ضميرٍ يليقُ بالموصول ؛ إنْ كان مفرداً فمفردٌ ، وإنْ كان مُذكَّراً فمُذكَّرٌ ، وإنْ كان غيرَهُما فغيرُهُما ؛ نحوُ : (جاءَني الذي ضربتُهُ) ، وكذلك المُثنَّىٰ والمجموعُ ؛ نحوُ : (جاءَني

وإن كان أصلُ وضعِهِ على الإبهام ، فاحتِيجَ إلىٰ رفع إبهامِهِ بتعيينِ شخصِهِ أو جنسِهِ[1] ، بخلاف الحرفيِّ ؛ فإنَّهُ دالٌّ علىٰ معنىً في غيره أو بسببِ غيرِهِ ، على الخلاف في ذلك ؛ لأنَّهُ نسبةٌ لا تُعقَلُ بنَفْسها ، ذَكَرَهُ الشيخُ يحيىٰ[2] .

❀ قوله : (أنْ تشتملَ علىٰ ضميرٍ) ، ويُسمَّى : العائدَ ، وقد يَخلُفُهُ الظاهرُ شذوذاً ؛ نحوُ[3] : [من الطويل]

حيثُ إنَّهُ لا يستقلُّ بالمفهوميَّة ، وإلا لَزِمَ أنْ يكونَ حرفاً ، وهو باطلٌ .

ثمَّ إنَّهُ لا يخفىٰ ما في عبارته مِنْ عدم حُسْنِ السَّبْكِ ؛ فكان الأَوْلىٰ أنْ يقولَ : (لأنَّ الموصولَ الاسميَّ لمَّا كان أصلُ وَضْعِهِ على الإبهام . . احتِيجَ إلىٰ رَفْعِ إبهامِهِ بتعيين شَخْصِهِ أو جنسِهِ ، وإن كان معناه ليس في غيره ولا بسببِ غيرِهِ ، بل هو مُستقِلٌّ ، بخلاف الحرفيِّ . . .) إلىٰ آخره ، تأمَّلْ .

❀ قوله : (وإن كان أصلُ وضعِهِ على الإبهام) فيه : أنَّهُ مِنَ المعارف ، وكلُّها مُعتبَرٌ فيه التعيينُ وضعاً ؛ إمَّا مِنْ جوهر اللفظ ، أو مِنْ قرينةٍ خارجيَّة ، إلا أنْ يكونَ مُرادُهُ : الإبهامَ مِنْ حيثُ تعدُّدُ الجزئيَّاتِ الموضوع لها ، أو مِنْ حيثُ صدقُ الكُلِّيِّ الموضوع له علىٰ كثيرِينَ ، فتأمَّلْ .

---

(١) مثَّل في هامش (ج) لرفع الإبهام بتعيُّن الجنس . . بقوله : (الذي يُعطِي خيرٌ من الذي لا يُعطِي) .
(٢) حاشية الشاوي على المرادي (ق/ ٢٧٣) .
(٣) سبق تخريجه في (٢/ ٦٨) .

اللَّذانِ ضربتُهُما) ، و(الذينَ ضربتُهُم) ، وكذلك المُؤنَّثُ ؛ تقولُ : (جاءتِ التي ضربتُها) ، و(اللَّتانِ ضربتُهُما) ، و(اللَّاتي ضربتُهُنَّ) .

وقد يكونُ الموصولُ لفظُهُ مفرداً مُذكَّراً ومعناه مُثنّىً أو مجموعاً أو غيرَهُما ؛ وذلك نحوُ : (مَنْ) و(ما) إذا قصدتَ بهما غيرَ المفردِ المُذكَّرِ ؛ فيجوزُ حينئذٍ مُراعاةُ اللفظِ ومُراعاةُ المعنىٰ ؛ فتقولُ : (أَعْجبَني مَنْ قام) ، و(مَنْ قامَتْ) ، و(مَنْ قاما) ؛ علىٰ حَسْبِ ما تَعْني بها ؛ فإنْ عنيتَ بها مُؤنَّثاً أو مُثنّىً أو مجموعاً . . جاز مُراعاةُ اللفظ ؛ فيكونُ الضميرُ مفرداً مُذكَّراً ؛

سُعادُ الذي أَضْناكَ حُبُّ سُعادا

❁ قوله : (**فيجوزُ حينئذٍ مُراعاةُ اللفظِ**) هو الأكثرُ ؛ نحوُ : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾ [الأنعام : ٢٥] ، (**ومُراعاةُ المعنىٰ**) ؛ نحوُ : ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس : ٤٢] .

ومحلُّ **ذلك** : ما لم يَحصُلْ مِنْ مُراعاة اللفظ لَبْسٌ ، فإن لَزِمَ لَبْسٌ وجبتْ مُراعاةُ المعنىٰ ؛ نحوُ : (أَعْطِ مَنْ سَأَلَتْكَ) ، ولا تَقُلْ : (مَنْ سَأَلَكَ) ، وكذا إذا لَزِمَ قُبْحٌ ؛ كالإخبار بصيغة المُؤنَّثِ عن صيغة المُذكَّر ؛ نحوُ : (مَنْ هي

❁ **قوله : (نحوُ : « أَعْطِ مَنْ سَأَلَتْكَ » ، ولا تَقُلْ : « مَنْ سَأَلَكَ »)** اعترِضَ : بأنَّ اللازمَ في المثال إجمالٌ لا لَبْسٌ ، ولا محذورَ في الإجمال ، بل قد يكونُ مِنْ مقاصد البُلَغاء .

ويُمكِنُ دَفْعُهُ : بأنَّ المُرادَ باللَّبْس هنا : الإجمالُ في مَقام البيان ، وهو مَعِيب . انتهىٰ « صبَّان »[1] .

---

(١) حاشية الصبان (١/ ٢٦١) .

نحوُ : (أعجبني مَنْ قامَ) ، وجاز مُراعاةُ المعنىٰ ؛ فتقولُ : (مَنْ قامتْ) ، أو : (قاما)[١] ، أو : (قامُوا) ، أو : (قُمْنَ) ؛ علىٰ حَسْبِ ما تَعْني بها[٢] .

٩٧ـ وجملةٌ أو شِبْهُها الذي وُصِلْ   بهِ كـ (مَنْ عِنْدِي الذي ٱبْنُهُ كُفِلْ)

حمراءُ أُمِّكَ) ؛ إذ لو قلتَ : (مَنْ هو . . .) إلىٰ آخره . . لَقبُحَ اللفظُ .

❁ قوله : (وجملةٌ . . .) إلىٰ آخره : (جملةٌ) : خبرٌ مُقدَّم ، (أو شِبْهُها) : معطوفٌ عليه ، و(الذي وُصِلْ) : مبتدأٌ مُؤخَّر .

❁ قوله : (كمَنْ عِنْدِي . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : كقولك : (مَنْ عندي) ؛ فـ (مَنْ) : موصولةٌ مبتدأ ، و(عندي) : صِلَةٌ ، و(الذي) : خبرٌ ، و(ابنُهُ) : مبتدأ ، و(كُفِلْ) : خبرُهُ ، والجملةُ : صلةُ (الذي) ، وعائدُها : الهاءُ مِن (ابنُهُ) .

قال شيخُنا : (وقد يُقالُ : إنَّ اللازمَ لَبْسٌ [لا إجمالٌ ، كما قال الشارح] ؛ لأنَّكَ إذا قلتَ : « أَعْطِ مَنْ سَأَلَكَ » مُراداً به المُؤنَّثُ . . تَبادَرَ إلى الذِّهْنِ المُذكَّرُ ، وتبادُرُ غيرِ المُرادِ لَبْسٌ) انتهىٰ .

لـٰكن ربَّما يَدفَعُ هـٰذا التَّبادُرَ[٣] : أنَّ الغالبَ مُراعاةُ اللفظِ وإن كان المعنىٰ

---

(١) أو : (قَامَتَا) .

(٢) قوله : (فإنْ عنيتَ . . .) إلىٰ آخره : جاء مختصراً في باقي النسخ .

(٣) في (ي) : (لـٰكن الذي في عبارة « الأشموني » : نحو : « أعطِ من سألتك لا مَنْ سألك » ، والظاهر : أنَّ قول الشارح : « لا مَنْ سألك » من تتمة المثال ، فيظهرُ فيه الإجمال لا اللَّبس ، علىٰ أنه ربما يدفع هـٰذا التبادر) بدل (لـٰكن ربما يدفع هـٰذا =

صِلَةُ الموصولِ لا تكونُ إلا جملةً أو شِبْهَ جملةٍ ، ونعني بشِبْهِ الجملةِ : الظرفَ والجارَّ والمجرور ، وهٰذا في غير صِلَةِ الألف واللام ، وسيأتي حُكْمُها[1] .

❀ قوله : (ونعني بشِبْهِ الجملةِ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ الظرفَ والجارَّ والمجرورَ مُتعلِّقان بفعلٍ ؛ إذ لا يُقدَّرُ المُتعلَّقُ في هٰذا الباب إلا فعلاً ، فتكونُ الصِّلَةُ حينئذٍ جملةً ؛ فلا حاجةَ لقوله : (أو شِبْهُها) ، وقد يُقالُ : مُرادُهُ بقوله : (وجملةٌ) : الملفوظُ بها ، . . . .

مُؤنَّثاً ؛ فإذا سمع العالِمُ بأحوال الاستعمالِ ـ الذي هو المُعتبَرُ في المُخاطَبات ـ هٰذا المثالَ . . لا يتبادرُ إلىٰ ذِهْنه إلا أنَّ التذكيرَ لمُراعاة اللفظِ فقط ، كما هو الكثيرُ الغالبُ في الاستعمال ، ويبقى احتمالا التذكيرِ والتأنيثِ معنىً علىٰ حدٍّ سواءٍ مِنْ غير ترجيحٍ ، وهٰذا إجمالٌ .

❀ قوله : (فتكونُ الصِّلَةُ حينئذٍ جملةً) قد يُقالُ : لا يتفرَّعُ ذلك ؛ إذ له أنْ يقولَ : الصِّلَةُ حينئذٍ هي الظرفُ أو الجارُّ والمجرور النائبُ عن المُتعلَّق العامِّ ، وأمَّا المُتعلِّقانِ بخاصٍّ أُقيمتْ عليه القرينةُ . . فليسا داخلَينِ هنا ، كما يُفِيدُهُ قولُ الأُشْمُونيِّ : (وإنَّما كان الظرفُ والمجرور التامَّانِ شبيهَينِ بالجملة ؛ لأنَّهُما يُعطِيانِ معناها) انتهىٰ[2] ، كما لا يخفىٰ ، بل هٰذا الخاصُّ كالمحذوف في نحو : (نحن الأُلىٰ فاجمَعْ جموعَكَ)[3] ؛ فهو مِنْ قَبِيلِ الجملة لا شِبْهِها .

= التبادر) ، وسقطت القولة برمتها في (ك) .

(1) انظر (٢/ ١٢٦ـ ١٣٤) .

(2) شرح الأشموني (١/ ٧٥) .

(3) جزء من بيت سبق تخريجه في (٢/ ١٠٧) .

ويُشترَطُ في الجملة الموصولِ بها ثلاثةُ شروطٍ :

و(شِبْهُها) : الجملةُ المُقدَّرة ، أفاده الدَّمَامِينيُّ[(١)] .

❁ قوله : (ثلاثةُ شروطٍ) بَقِيَ مِنَ الشروط : ألَّا تكونَ معلومةً لكلِّ أحدٍ ؛ نحوُ : (جاء الذي حاجباهُ فوقَ عينَيهِ) ، ....

❁ قوله : (و« شِبْهُها » : الجملةُ المُقدَّرة) هٰذا يشملُ : الجملةَ المحذوفةَ في نحو : (نحنُ الأُلىٰ فاجمَعْ جموعَكَ) ، فيَقتضِي : أنَّها مِنَ الشِّبْه ، وليس كذلك ، إلا أنْ يُقالَ : مُرادُهُ بالمُقدَّرة : واجبةُ التقدير ؛ بناءً علىٰ ما سَلَكَهُ الشارحُ فيما يأتي ، وستعلمُ ما فيه[(٢)] .

ولو قيل : المُرادُ بالجملة : ما عدا مُتعلَّقَ الظرفِ والجارِّ والمجرور بنوعَيهِ خاصّاً وعامّاً . . لَوَرَدَ عليه : أنَّ هٰذا لا يُناسِبُ بيانَهُم شِبْهَ الجملة بالظرف والجارِّ والمجرور التامَّينِ ؛ فالأَوْلىٰ أنْ يُرادَ به : ما يُفِيدُ معناها علىٰ وجهٍ مخصوص ، كما يُشيرُ إلىٰ ذلك كلامُ الأُشْمُونيِّ[(٣)] .

❁ قوله : (ألَّا تكونَ معلومةً لكلِّ أحدٍ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : ما لم يُقصَدِ الاستغراقُ ، وإلا صحَّ .

ثمَّ إنَّ قولَهُ : (لكلِّ أحد) ينبغي تعلُّقُهُ بـ (ثابتةً) محذوفةً بعدَ (معلومةً) ، لا بـ (معلومة) ، وإلا لَزِمَ عدمُ جوازِ نحو : (رأيتُ السماءَ التي فوقَنا والأرضَ التي تحتَنا) ؛ لأنَّ الصِّلَةَ فيه معلومةٌ لكلِّ أحدٍ ، مع أنَّهُ جائز .

---

(١) تعليق الفرائد (٢/ ٢٣٥) .

(٢) انظر (٢/ ١٢٠ـ ١٢١) .

(٣) شرح الأشموني (١/ ٧٥) .

أحدُها : أنْ تكونَ خَبَرِيَّةً .

الثاني : كونُها خاليةً مِنْ معنى التعجُّبِ .

وأنْ تكونَ معهودةً ؛ ليتميَّزَ بها الموصولُ ، إلا في مَقام التهويلِ والتعظيمِ ؛ فيَحسُنُ إبهامُها ؛ نحوُ : ﴿ فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾ [طه : ٧٨] ، ونحوُ : ﴿ فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ﴾ [النجم : ١٠] .

❁ قوله : (أنْ تكونَ خَبَرِيَّةً) هي المُحتمِلةُ للصدق والكذب في نَفْسها مِنْ غير نَظَرٍ إلىٰ قائلها ، وإنَّما اشتُرِطَ ما ذُكِرَ ؛ لأنَّهُ يجبُ أنْ يكونَ مضمونُ الصِّلَةِ حُكْماً معلومَ الانتسابِ إلى الموصول ، والجملُ الإنشائيَّةُ ليستْ كذلك ؛ لأنَّهُ لا يُعلَمُ مضمونُها إلا بعدَ إيراد صِيَغِها .

❁ قوله : (خاليةً مِنْ معنى التعجُّبِ) قال الشَّنَوَانيُّ : (لِمَا في التعجُّب مِنَ

❁ قوله : (وأنْ تكونَ معهودةً) يلزمُ مِنْ هـٰذا الشرطِ الأوَّلُ ؛ وهو أنْ تكونَ خبريَّةً ، لـٰكن لا يُعترَضُ بالمُتأخِّر ؛ علىٰ أنَّهُ لو استُغنِيَ عن اشتراط كونِها خبريَّةً باشتراط كونِها معهودةً . . لربما تُوُهِّمَ أنَّها في مَقام التهويل والتعظيمِ قد تكونُ غيرَ خبريَّة .

❁ قوله : (إلا في مَقام التهويلِ) ؛ أي : التخويفِ ، (والتعظيم) ؛ أي : المُجرَّدِ عن التخويف ؛ إذ لا تخويفَ في نحو : ﴿ فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ﴾ [النجم : ١٠] ؛ فلا يُقالُ : مِنْ لازم التهويلِ التعظيمُ ، والغرضُ هنا التوزيع ، فلا يصحُّ أنْ يكونَ العطفُ هنا مِنْ عطف اللازم ؛ اعتباراً بكون التهويلِ يلزمُهُ التعظيمُ .

❁ قوله : (قال الشَّنَوَانيُّ . . .) إلىٰ آخره ، وقال الرُّودانيُّ : (لأنَّ الجملةَ

الثالثُ : كونُها غيرَ مُفتقِرَةٍ إلىٰ كلامٍ قبلَها .

فاحتُرِزَ بالخَبَرِيَّة : مِنْ غيرها ؛ وهي الطَّلَبِيَّةُ والإنشائيَّةُ ؛ فلا تقولُ :

الإبهام المُنافي للتعريف) انتهىٰ[1] ، ووجهُ الإبهامِ : أنَّ التعجُّبَ إنَّما يكونُ فيما خَفِيَ سببُهُ .

❀ قوله : (فاحتُرِزَ) بالبناء للمفعول ؛ لأنَّ المُحتَرِزَ هو الشارحُ لا الناظمُ[2] ، أو بالبناء للفاعل ؛ لاحتمال أنَّهُ جَرَّدَ مِنْ نَفْسه شخصاً ، وكونُهُ عائداً على الناظم باعتبارِ أنَّهُ مُستفادٌ مِنْ تمثيله . . بعيدٌ ، فتأمَّلْ .

❀ قوله : (وهي الطَّلَبِيَّةُ والإنشائيَّةُ) ظاهِرُهُ : تغايُرُ الطَّلَبِ والإنشاءِ ، والصحيحُ : أنَّ الطَّلَبَ قِسْمٌ مِنَ الإنشاء ؛ وهو ما قارن لفظُهُ معناه ؛ فالعطفُ في كلامه مِنْ عطف العامِّ على الخاصِّ .

التعجُّبيَّةَ إنشائيَّةٌ بحسَب الاستعمالِ اتِّفاقاً وإن كانتْ بحسَب الأصلِ خبريَّةً) انتهىٰ[3] ؛ وبهـٰذا يُعلَمُ : أنَّهُ كان الأَوْلى الاستغناءَ عن هـٰذا الشرط الثاني بالشرط الأوَّل ؛ فالجملةُ التعجُّبيَّةُ خارجةٌ به ، كما خَرَجَ به : (رحمه الله) .

❀ قوله : (أنَّ التعجُّبَ إنَّما يكونُ. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : ففيه إبهامٌ مُنافٍ لِمَا يُقصَدُ بالصِّلَة مِنَ التعريف ، ولا يخفىٰ ضعفُ ذلك .

❀ قوله : (ظاهِرُهُ : تغايُرُ الطَّلَبِ والإنشاءِ) ؛ أي : بأنْ يكونَ بينهما التباينُ الكُلِّيُّ ؛ فيكونُ الطَّلَبُ : ما لم يَحصُلْ مدلولُهُ إلا بالتلفُّظ به ، وكان مدلولُهُ طَلَباً ؛ إمَّا صريحاً ؛ كـ (اضربْ) ، وإمَّا ضِمْناً ؛ كـ (ليتَهُ قائمٌ) ،

---

(١) انظر « حاشية ياسين على الفاكهي » (٢/ ٩١) .

(٢) ويُؤيِّدُهُ : ما في (و) ؛ وهو : (احتَرَزْنا) . (٣) انظر « حاشية الصبان » (١/ ٢٦٣) .

(جاءَني الذي اضْرِبْهُ) ، خلافاً للكِسَائيِّ ، ولا : (جاءَني الذي ليتَهُ قائمٌ) ، خلافاً لهشام[1] .

واحتُرِزَ بـ (خاليةً مِنْ معنى التعجُّب) : مِنْ جملة التعجُّب ؛ فلا يجوزُ : (جاءَني الذي ما أَحْسَنَهُ !!) وإنْ قُلْنا : إنَّها خَبَرِيَّةٌ .

❀ قوله : (جاءَني الذي اضْرِبْهُ) هٰذا مثالٌ للإنشائيَّة بحسَب ظاهرِه ، وقولُهُ : (جاءَني الذي ليتَهُ . . .) إلىٰ آخره : مثالٌ للطَّلَبيَّة ، وكان الأَوْلىٰ أنْ يزيدَ : (جاء الذي رحمَهُ الله) ؛ ليكونَ إشارةً إلىٰ أنَّهُ لا فرقَ في غيرِ الطَّلَبيَّةِ بينَ الإنشائيَّةِ لفظاً ومعنىً ، أو معنىً فقط ، خلافاً للمازِنيِّ في الأخير[2] .

❀ قوله : (وإنْ قُلْنا : إنَّها . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لا تقعُ الجملةُ المذكورةُ صِلَةً ولو جَرَينا علىٰ ما قاله بعضُهُم ؛ أنَّها خبريَّةٌ ؛ لِمَا تقدَّمَ .

والإنشاءُ : ما لم يَحصُلْ مدلولُهُ إلا بالتلفُّظ به ، ولم يكن مدلولُهُ طَلَباً ؛ كـ (بعتُ) و(اشتريت) ؛ فإنَّهُما لإنشاء التمليكِ والتملُّك .

❀ قوله : (مثالٌ للإنشائيَّة . . .) إلىٰ آخره : غيرُ ظاهرٍ ، والظاهرُ أنْ يقولَ ـ كما في « الصبَّان » ـ : (الأوَّلُ : مثالٌ للطَّلَبيَّة صريحاً ، والثاني : للطَّلَبيَّة ضِمْناً ، وكلٌّ منهما إنشاءٌ أيضاً ، ولم يُمثِّلْ للإنشاء فقط ، ومثالُهُ : « بعت » و« اشتريت »)[3] .

---

(١) انظر « التذييل والتكميل » (٣/ ٧ـ١١) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٤٤٤) ، و« همع الهوامع » (١/ ٣٣٤) .

(٢) انظر « التذييل والتكميل » (٣/ ٧) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٤٤٤) ، و« همع الهوامع » (١/ ٣٣٤) .

(٣) انظر « حاشية الصبان » (١/ ٢٦٢) .

واحتُرِزَ بـ (غيرَ مُفتقِرةٍ إلىٰ كلامٍ قبلَها) : مِنْ نحوِ : (جاءني الذي لـٰكنَّهُ قائمٌ) ؛ فإنَّ هـٰذه الجملةَ تَسْتَدْعِي سَبْقَ جملةٍ أُخرىٰ ؛ نحوُ : (ما قَعَدَ زيدٌ لـٰكنَّهُ قائمٌ) .

ويُشترَطُ في الظرف والجارِّ والمجرور : أنْ يكونا تامَّينِ ، والمَعْنِيُّ بالتامِّ :

❁ قوله : (والمَعْنِيُّ بالتامِّ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وفي « التصريح » : (المُرادُ بالتامِّ : ما يُفهَمُ بمُجرَّدِ ذِكْرِهِ ما يتعلَّقُ هو به)[1] .

والذي يظهرُ مِنَ الشارح : أنَّ (اضْرِبْهُ) طَلَبِيَّةٌ ، و(ليتَهُ قائمٌ) إنشائيَّةٌ ، تدبَّرْ .

❁ قوله : (وفي « التصريح » : المُرادُ بالتامِّ . . .) إلىٰ آخره : هو كالشارح ، ومُحصَّلُ ما ذَكَرَاهُ : أنَّ التامَّ هو ما كان مُتعلَّقُهُ عامّاً واجبَ الحذف .

وهـٰذا خلافُ التحقيقِ ؛ إذ التحقيقُ : أنَّ التامَّ ما مُتعلَّقُهُ عامٌّ أو خاصٌّ بقرينة ؛ كأنْ يُقالَ : (اعتكف زيدٌ في الجامع ، وعمرٌو في المسجد) ، فتقولَ : (بل زيدٌ الذي في المسجد ، وعمرٌو الذي في الجامع) ، أمَّا الناقصُ : فهو ما حُذِفَ مُتعلَّقُهُ الخاصُّ بلا قرينةٍ ، كما مثَّله الشارح .

لـٰكن لا يخفاكَ أنَّ المُناسِبَ لجَعْلِهم الصِّلَةَ نَفْسَ الظرفِ والجارِّ والمجرور . . أنَّ الكلامَ مفروضٌ في المُستقَرِّ منهما ، فيُرادُ بالتامِّ : المُستقَرُّ ؛ وهو ما مُتعلَّقُهُ عامٌّ واجبُ الحذف ؛ حتىٰ تكونُ الصِّلَةُ نفسَ الظرف أو الجارِّ والمجرور لا المُتعلَّقَ .

---

(١) التصريح على التوضيح (١/ ١٤١) .

أنْ يكونَ في الوَصْلِ به فائدةٌ ؛ نحوُ : (جاء الذي عندَكَ) ، أو : (الذي في الدار) ، **والعاملُ فيهما فعلٌ محذوفٌ وجوباً** ، والتقديرُ : (جاء الذي استقرَّ عندَكَ) ، أو : (الذي استقرَّ في الدار) ، **فإن لم يكونا تامَّينِ لم يَجُزِ الوَصْلُ بهما** ؛ فلا تقولُ : (جاء الذي بكَ) ، ولا : (جاء الذي اليومَ)[(١)] .

❀ **قوله : (فلا تقولُ : « جاء الذي بكَ » . . .) إلىٰ آخره** ؛ أي : لأنَّهُ لا يَتِمُّ معناهما إلا بذِكْرِ مُتعلَّقٍ خاصٍّ . . . .

وإنَّما اشترطوا في المُتعلَّق أنْ يكونَ فعلاً ؛ لأنَّ الظرفَ أو الجارَّ والمجرور نائبٌ عن المُتعلَّق الذي هو الصِّلَةُ في الأصل ، ولا يتأتَّىٰ أنْ يكونَ صِلَةً إلا إذا كان جملةً .

ولا يُقدَّرُ اسماً خبراً لمحذوف ؛ كـ(جاء الذي هو كائنٌ عندَكَ) ؛ لأنَّ **شرطَ الحَذْفِ مِنَ الصِّلَة** : أَلَّا يَصلُحَ الباقي للوصل به ، كما سيأتي[(٢)] ، والظرفُ هنا صالحٌ لذلك ، **ولا يَرِدُ ذلك علىٰ تعلُّقه بفعل** ؛ لنيابته حينئذٍ كما عَلِمْتَ ، فليس بقيَّةَ الصِّلَة ؛ علىٰ أنَّ الكلامَ في حذف صدر الصِّلَة ، وليس حذفُ الجملة الفعليَّةِ منه ؛ بدليل نحو : (بل زيدٌ الذي في المسجد ، وعمرٌو الذي في الجامع) .

---

(١) وحكى الكسائي حذفَ الحدث الخاصِّ إذا كان قد عَمِلَ في الموصوف بالموصول وكان الظرف قريباً ؛ نحوُ : (نَزَلْنا المنزلَ الذي البارحةَ) ؛ أي : الذي نَزَلْناهُ البارحةَ ، وأمَّا إذا كان بعيداً فلا يجوز ؛ نحوُ : (نَزَلْنا المنزلَ الذي يومَ الخميس) ، قال أبو حيَّان : (وهٰذا الذي حكاه الكسائيُّ خارجٌ عن القياس ، فيُقتصَرُ فيه علىٰ مَورِدِ السماع) ، وانظر « ارتشاف الضَّرَب » (٢/ ١٠٠١) ، و« تمهيد القواعد » (٢/ ٧١٩) .

(٢) انظر (٢/ ١٥٥ـ١٥٦) .

جائزِ الذِّكْرِ ؛ نحوُ : (جاء الذي مَرَّ بك . . .) إلىٰ آخره .

❁ قوله : (وصفةٌ صريحةٌ . . .) إلىٰ آخره : خبرٌ مُقدَّم ، وقولُهُ : (صِلَةُ « أل ») : مبتدأٌ مُؤخَّر ، والصفةُ الصريحةُ ؛ أي : الخالصةُ الوصفيَّةِ التي لم تَغلِبْ عليها الاسميَّةُ ؛ لأنَّ فيها معنى الفعل .

❁ قوله : (جائزِ الذِّكْرِ) ؛ أي : إنْ وُجِدتْ قرينةٌ ، وإلا كان واجبَ الذِّكْرِ .

❁ قوله : (أي : الخالصةُ الوصفيَّةِ) ؛ أي : بسبب القُرْب مِنَ الفعل ؛ ولذلك خَرَجَ : المنسوبُ ؛ لكونه جامداً وإنْ أُوِّلَ بالمُشتقِّ ؛ أي : المنسوبِ إلىٰ كذا ، وأفعلُ التفضيل ؛ لبُعْده عن الفعل مِنْ جهتَينِ ؛ مِنْ جهة كونِهِ للثبوت لا للتجدُّد ، ومِنْ جهةِ كونِهِ لا يَطَّرِدُ رفعُهُ للظاهر إلا في مسألة الكُحْل ؛ فلذلك كانتْ (أل) فيه مُعرِّفةً باتِّفاق .

وأمَّا الصفةُ المُشبَّهةُ : فمَنْ نَظَرَ إلىٰ رفعها للظاهر كالفعل . . جَعَلَ (أل) فيها موصولةً كالمُصنِّف ، ومَنْ نَظَرَ إلىٰ كونها للثبوت . . جَعَلَ (أل) فيها مُعرِّفةً ، وهو الأصحُّ ؛ لعدم تأويلِها بالفعل مِنْ حيثُ الدَّلالةُ على الثبوت كأفعل التفضيل .

وقولُهُ : (التي لم تَغلِبْ عليها الاسميَّةُ) خَرَجَ به : ما غلبتْ عليه الاسميَّةُ مِنَ الأوصاف ؛ كـ (الصاحب) : اسم لصاحب المَلِك ، و(الأَبْطَحِ) :

وكـونُهـا بمُعـرَبِ الأفعـالِ قَـلْ

❁ قوله : (بمُعرَبِ الأفعالِ) مِنْ إضافة الصفة إلى الموصوف ، أو الإضافةُ علىٰ معنىٰ (مِنْ) ، ولا تكونُ في ماضي الأفعالِ إلا في العطف ؛ نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ﴾ [الحديد : ١٨] ؛ فلفظُ (أَقْرَضُوا) معطوفٌ علىٰ (مُصَّدِّقينَ) ؛ لكونه في تأويل الفعل .

❁ قوله : (قَلْ) محلُّ ذلك : معَ المُباشَرة لـ (أل) ؛ فلا يَرِدُ : أنَّ نحوَ (يُعجِبُني الصائمُ ويعتكفُ) ليس قليلاً بل هو كثيرٌ ؛ لعدم مُباشَرةِ (أل) للفعل .

للمكان المُنبطِح ؛ أي : المُتَّسِع ، و(الأَجْرع) : للمكان المُستوِي فيه الرملُ لا يُنبِتُ شيئاً ؛ فـ (أل) فيه مُعرِّفةٌ ؛ لانسلاخها عن الوصفيَّة ؛ إذ لا تجري علىٰ موصوفٍ ، ولا تعملُ عملَ الصفات ، ولا تتحمَّلُ ضميراً ، كما قاله الشاطِبيُّ[(١)] .

❁ **قوله : (إلا في العطف . . .) إلىٰ آخره ، وليس للماضي حينئذٍ محلُّ جرٍّ في حالةِ جرِّ الوصف** ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۞ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ﴾ [العاديات : ٣ـ٤] ؛ **لأنَّ هـٰذا الإعرابَ عاريَّةٌ مع عدم قَبولِ الفعل له ، وليس له محلُّ نصبٍ أو رفعٍ في حالةِ نصبِ الوصف** ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ . . . ﴾ الآيةَ [الحديد : ١٨] ، **أو رفعِهِ** ؛ كما في قولك : (أعجبَني

---

(١) المقاصد الشافية (١/ ٤٨٤) .

. . . .

وهل جملةُ الصِّلَةِ مع (أل) لها محلٌّ ، أو لا كما هو الأصلُ ؟ فيه نزاعٌ .

قال الدَّمَامِينيُّ : (ينبغي التفصيلُ بين صِلَةِ « أل » ، وصِلَةِ غيرِها ؛ فالصِّلَةُ في الثاني : لا محلَّ لها قطعاً ؛ ضرورةَ أنَّهُ لا يصحُّ حلولُ المفردِ مَحَلَّها .

وأمَّا صِلَةُ « أل » حيثُ تُوصَلُ بالفعليَّة ذاتِ الفعلِ المضارع . . فينبغي أنْ يكونَ لها محلٌّ مِنَ الإعراب بحسَبِ ما يَقتضِيهِ العاملُ في المفرد الذي يصحُّ

الصائمُ أمسِ واعتَكَفَ) ؛ لعدم صحَّةِ تسلُّطِ عامِلِهِ عليه بوجهٍ ؛ علىٰ أنَّ الكلامَ مبنيٌّ على التسمُّح ، وإلا فالمعطوفُ الجملةُ ، والمعطوفُ عليه الوصفُ مع مرفوعه في الحقيقة ؛ إذ هو عطفُ صِلَةٍ علىٰ صِلَة .

❀ قوله : (حيثُ تُوصَلُ بالفعليَّة . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : أو بالاسميَّة ، وأمَّا إذا وُصلتْ بالظرف . . فيجبُ تقديرُ المُتعلَّقِ اسماً ؛ كما في قوله الآتي : (على المَعَهْ)[1] ؛ لِمَا تقدَّم مِنْ أنَّ صِلَتَها مفردٌ في معنى الفعل ، فيكونُ هٰذا مُستثنىً مِنْ إطلاقهم أنَّ الظرفَ إذا وَقَعَ صِلَةً وجبَ تقديرُ مُتعلَّقِهِ فعلاً ، كما أفاده الأَسْقَاطيُّ[2] .

❀ قوله : (أنْ يكونَ لها محلٌّ مِنَ الإعراب) ؛ أي : الذي حقُّهُ أنْ يكونَ لـ(أل) محلّاً ، فنُقِلَ لمحلِّ الجملة ؛ وذلك لأنَّ (أل) هٰذه بصورة الحرفيَّةِ التي لا إعرابَ لها لا لفظاً ولا محلّاً ، فكذا ما هو بصورتها .

❀ قوله : (بحسَبِ ما يَقتضِيهِ العاملُ في المفرد . . .) إلىٰ آخره ؛ أي :

(١) انظر (٢/ ١٣٤) .

(٢) القول الجميل (ق/ ٣٩) .

. . . .

حلولُها محلَّهُ ؛ فهي في محلِّ رفعٍ في نحوِ قولِهِ : « إنِّي لك اليُنذِرُ » ، وفي محلِّ نصبٍ في مِثْلِ قولِهِ : « لا أحب اليَرُوحُ للهو » ، وفي محلِّ جرٍّ في نحو قولِهِ : « التُّرضىٰ حكومتُهُ » ، وهـٰذا مِنَ الغرائب ؛ أنْ تكونَ جملةٌ ثابتةٌ لها أنواعُ الإعرابِ وليستْ بخبرٍ ولاحالٍ ولا مضافٍ إليها ، ويثبتَ لها بحسَب محلِّها أنواعُ إعرابِ الاسمِ الثلاثةُ !! ويُمكِنُ أنْ يُحاجَىٰ بها .

وقد يُعتذَرُ عن تركهم لذلك : بأنَّ هـٰذا لا يُستعمَلُ إلا في الضرورة ، أو فيها وفي قليلٍ مِنَ الكلام) انتهىٰ[1] .

وهو الوصفُ الصريح ، واقتضاءُ العاملِ العملَ فيه إنَّما هو علىٰ سبيل العاريَّة ، وإلا فالعاملُ إنَّما يَقتضِي العملَ في (أل) نَفْسِها .

وكلامُ الدَّمَامِينيِّ هـٰذا وجيهٌ ؛ لأنَّهُ حيثُ نُقِلَ إعرابُ (أل) المَحَلِّيُّ للوصف الصريحِ بعدَها لكونها بصورةِ ما لا يُعرَبُ أصلاً . كذلك يُنقَلُ إعرابُها لمحلِّ الجملةِ بعدَها حيثُ وُصلتْ بها .

وردَّ الشُّمُنِّيُّ كلامَ الدَّمَامِينيِّ : بأنَّ الجملةَ إنَّما يكونُ لها محلٌّ إنْ صحَّ حلولُ المفردِ محلَّها إذا كان المفردُ مفرداً حقيقةً ، أمَّا إذا كان مفرداً صورةً جملةً حقيقةً . . فلا يكونُ للجملة التي يصحُّ حُلُولُهُ محلَّها محلٌّ ، وقد بيَّن الرَّضِيُّ أنَّ صِلَةَ (أل) المفردَ اسمٌ صورةً فعلٌ حقيقةً ، أو يُقالُ : محلُّ ذلك : إذا كان إعرابُ ذلك المفردِ بالأصالة ، وإعرابُ الاسمِ بعدَ (أل) عاريَّة منها . انتهىٰ[2] .

---

(١) تعليق الفرائد (٢/ ٢١٩ـ٢٢٠) .

(٢) انظر « شرح الرضي على الكافية » (٣/ ١٣ـ١٤) ، و« حاشية الصبان » (١/ ٢٦٤ـ٢٦٥) .

الألفُ واللامُ لا تُوصَلُ إلا بالصفة الصريحةِ ، قال المُصنِّفُ في بعض كتبِهِ : (وأَعْني بالصفة الصريحةِ : اسمَ الفاعلِ ؛ نحوُ : « الضارب » ، واسمَ المفعولِ ؛ نحوُ : « المضروب » ، والصفةَ المُشبَّهةَ ؛ نحوُ : « الحسن الوجهِ »)[1] ؛ فخَرَجَ نحوُ : (القُرَشيِّ) ، و(الأفضل) .

وفي كون الألفِ واللامِ الداخلتَينِ على الصفة المُشبَّهةِ موصولةً . . خلافٌ ،

❀ قوله : (اسمَ الفاعلِ . . . واسمَ المفعولِ) ؛ أي : إذا أُرِيدَ بهما الحُدُوثُ ؛ فإن أُرِيدَ بهما الثُّبُوتُ ؛ كـ (المؤمن) و(الصانع) . . كانتْ (أل) الداخلةُ عليهما حرفَ تعريف ؛ لكونهما حينئذٍ صفةً مُشبَّهةً .

❀ قوله : (خلافٌ) راجحُهُ : أنَّها حرفُ تعريفٍ ، كما في « المغني »[2] .

وعلىٰ كلام الشُّمُنِّيِّ : يكونُ الإعرابُ المَحَلِّيُّ لـ (أل) حينئذٍ باقياً لم يُنقَلْ لغيره ، لـٰكن فيه : أنَّ المانعَ ـ وهو كونُها بصورة الحرف ـ موجودٌ ، وقد يُقالُ : لمَّا اتصلتْ بالفعل أو بالجملة الاسميَّةِ . . لم تُشبِهْ (أل) الحرفيَّةَ ؛ لأنَّها إنَّما تدخلُ على اسمٍ مفرد ، فلا مانعَ حينئذٍ مِنْ بقاء الإعرابِ عليها ، والله وَلِيُّ التوفيق .

❀ قوله : (لكونهما حينئذٍ صفةً مُشبَّهةً) ؛ أي : لا اسمَ فاعل ، ولا اسمَ مفعول ؛ وبهـٰذا تعلمُ : أنَّ قولَهُ أوَّلاً ـ أي : إذا أريد بهما . . . إلىٰ آخره ـ ليس تقييداً ، بل هو بيانٌ وإيضاح .

---

(١) قاله في « شرح التسهيل » (١/ ٢٠١) ، وانظر « ارتشاف الضَّرَب » (٢/ ١٠١٣) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٤٤٥) .

(٢) مغني اللبيب (١/ ٦٨) .

وقد اضطربَ اختيارُ الشيخِ أبي الحسن بنِ عُصْفُورٍ في هـٰذه المسألة ؛ فمرَّةً قال : إنَّها موصولةٌ ، ومرَّةً مَنَعَ ذلك[1] .

وقد شذَّ وصلُ الألفِ واللامِ بالفعل المضارعِ ، وإليه أشار بقوله : (وكونُها بمُعرَبِ الأفعالِ قَلْ) ، ومنه : قوله[2] : [من البسيط]

❀ قوله : (وقد شذَّ وصلُ. . .) إلىٰ آخره : هـٰذا التعبيرُ لا يُناسِبُ ما سَلَكَهُ الناظمُ ؛ مِنْ أنَّ الوصلَ المذكورَ قليلٌ ، فيُفِيدُ الجوازَ اختياراً معَ القِلَّة ، ولعلَّ الشارحَ أشار بمُخالفته ابتداءً إلىٰ ضَعْفِ ما ذهب إليه .

والحاصلُ ـ كما في « التصريح » ـ : أنَّ المذاهبَ في المسألة ثلاثةٌ :

ـ الجوازُ اختياراً ، وهو للكُوفيِّينَ .

ـ المنعُ في غير الضرورة ، وهو للجمهور .

ـ الجواز علىٰ قِلَّة ، وهو للناظم .

❀ قوله : (أنَّ المذاهبَ في المسألة ثلاثةٌ : الجوازُ اختياراً) ؛ أي : بكثرة ؛ ليُغايِرَ ما للناظم ، واستبعد العلَّامةُ الصبَّانُ قولَ الكُوفيِّينَ بذلك قائلاً : (في كلام الرُّودَانيِّ ما يُؤيِّدُهُ)[3] ، فيكونُ هناك مذهبان فقط .

---

(١) انظر « المُقرِّب » (ص٦٠) ، و« شرح جمل الزجاجي » (١/ ٤١ـ٤٢ ، ١٢٣) .

(٢) نُسِبَ إلى الفرزدق في المصادر والمراجع، ولم أجده في « ديوانه » ، وفي (و) : (شفاعتُهُ) بدل (حكومتُهُ) ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ٢٠١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٦٣) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٢٨٤) ، و« أوضح المسالك » (١/ ١٦٥) ، و« المقاصد الشافية » (١/ ٤٨٥) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٧٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ١٧٤ـ١٧٩) ، و« تخليص الشواهد » (ص١٥٤ـ١٥٥) .

(٣) حاشية الصبان (١/ ٢٦٥) .

٣٠ـ ما أنتَ بالحَكَمِ التُّرْضَىٰ حُكُومتُهُ ولا الأَصِيلِ ولا ذي الرَّأْيِ والجَدَلِ

والمُدرَكُ مختلفٌ ؛ فابنُ مالكٍ يرىٰ : أنَّ الضرورةَ ما يُضطَرُّ إليه الشاعرُ ولم يَجِدْ عنه مَخْلَصاً ؛ ولهـٰذا قال : (لتمكُّنه مِنْ أنْ يقولَ : « المَرْضِي ») ، والجمهورُ يَرَونَ : أنَّ الضرورةَ ما جاء في الشِّعْر ولم يَجِئ في النثر ، سواءٌ اضطُرَّ إليه الشاعرُ أم لا ؛ فلم يَتَواردا علىٰ مَحَلٍّ واحد[١] .

❀ قوله : (ما أنتَ بالحَكَمِ التُّرْضَىٰ . . .) إلىٰ آخره : قائلُهُ : الفرزدقُ ، واسمُهُ : همَّامٌ ، أو هُمَيمٌ بالتصغير .

وسببُهُ : أنَّ رجلاً مِنْ بني عُذْرةَ دخل علىٰ عبد الملك بن مروانَ يمدحُهُ

❀ قوله : (والمُدرَكُ مختلفٌ) ؛ أي : مُدرَكُ الناظمِ والجمهورِ .

❀ قوله : (ولم يَجِدْ عنه مَخْلَصاً) ؛ أي : بحسَبِ ما يَسهُلُ عادةً من العبارات ، فإن سَهُلَ تغييرُهُ بحسَب العادة وعدمِ التكلُّفِ . . لم يكن ضرورةً عندَ الناظم ؛ بخلاف الجمهور[٢] .

❀ قوله : (لتمكُّنه مِنْ أنْ يقولَ : « المَرْضِي ») ؛ أي : ولم يَرتكِبْهُ الشاعرُ وارتكب (التُّرْضَىٰ) ؛ فدلَّ علىٰ أنَّهُ يجوزُ في النثر ؛ لأنَّ ارتكابَهُ معَ جوازِ غيرِهِ بغير تكلُّفٍ . . يَدُلُّ علىٰ جوازه في النثر ، فلو كان مُمتنِعاً فيه لقال : (المَرْضِي) .

ولا يَرِدُ : أنَّهُ كان يجبُ تأنيثُ (المَرْضِي) فينكسرُ الوزن ؛ لأنَّهُ علىٰ تأويل (الحُكُومةِ) بـ (الحُكْم) ؛ علىٰ أنَّ نائبَ الفاعلِ هنا مُؤنَّثٌ مجازاً .

---

(١) التصريح على التوضيح (١/١٤٢) ، وانظر « شرح التسهيل » (١/٢٠٢) ، و« شرح الدماميني على المغني » (١/٢٠٠) .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (١/٢٦٥) .

. . . .

وعندَهُ جَريرٌ والفرزدقُ والأخطلُ ، فلم يَعرِفْهُمُ الأعرابيُّ ، فقال له عبدُ الملك : **هل تعرفُ أَهْجىٰ بيتٍ قيلَ في الإسلام** ؟ قال : نعم ، قولُ جَريرٍ[1] : [من الوافر]

فَغُـضَّ الطَّـرْفَ إنَّـكَ مِـنْ نُمَيـرٍ   فـلا كعبـاً بلغـتَ ولا كِـلابَـا

فقال : أحسنتَ ، **فهل تعرفُ أَمْدحَ بيتٍ قيل في الإسلام** ؟ قال : نعم ، قولُ جَريرٍ[2] : [من الوافر]

أَلَسْتُـمْ خيـرَ مَـنْ رَكِـبَ المَطَـايـا   وأَنْـدى العـالَمِيـنَ بُطُـونَ راحِ

❀ قوله : (أَلَسْتُمْ خيرَ مَنْ رَكِبَ المَطَايا . . .) إلىٰ آخره : ضمَّنه بعضُهُم مُجُوناً بقوله[3] :

أقـولُ لمَعشَـرٍ جَلَـدُوا ولاطُـوا   وبـاتُـوا عـاكِفِيـنَ على المِـلَاحِ
أَلَسْتُـمْ خيـرَ مَـنْ رَكِـبَ المَطَـايـا   وأَنْـدى العـالَمِيـنَ بُطُـونَ راحِ

وقولُهُ : (جَلَدُوا) : **الجَلْدُ يُطلَقُ** : على الاستمناء باليد ، وهو المُرادُ هنا ؛ ففي تضمينه لفٌّ ونشرٌ مُشوَّش . انتهىٰ من « حاشية الأمير على المغني »[4] .

---

(١) ديوان جرير (ص٥٨) ، وهو ضمن قصيدته الشهيرة المُسمَّاة بـ (الدامغة) التي هجا بها الراعي النُّمَيري ، ومطلعها :

أَقِلِّـي اللَّـوْمَ عـاذلَ والعتـابـا   وقُـولِـي إنْ أصبـتُ لقـد أصـابـا

(٢) ديوان جرير (ص٧٦) ، وهو ضمن قصيدة يمدح بها عبد الملك بن مروان ، ومطلعها :

أتصحـو بـل فـؤادُكَ غيـرُ صـاحِ   عَشِيَّـةَ هـمَّ صحبُـكَ بـالـرَّوَاحِ

(٣) هو جمال الدين ابن نباتة المصري ، كما في « ديوانه » (ص١٢٠) ، وانظر « خزانة الأدب » لابن حجة الحموي (٢/٣١٣) .

(٤) حاشية الأمير على المغني (١/١٦) .

وهٰذا عندَ الجمهورِ مخصوصٌ بالشعر[١] ، وزَعَمَ المُصنِّفُ في غير هٰذا الكتاب : أَنَّهُ لا يختصُّ به ، بل قد يجوزُ في الاختيار[٢] .

فقال : أصبتَ وأحسنتَ ، فهل تعرفُ أَرَقَّ بيتٍ قالَتْهُ العربُ في الإسلام ؟

قال : نعم ، قولُ جَريرٍ[٣] : [من البسيط]

إنَّ العُيونَ التي في طَرْفِها حَوَرٌ   قَتَلْنَنا ثُمَّ لم يُحيينَ قَتْلانا

قال : أحسنتَ ، فهل تعرفُ جَريراً ؟ قال : لا والله ، وإنِّي لِرؤيته مُشتاقٌ ، قال : فهٰذا جَريرٌ ، وهٰذا الفرزدقُ ، وهٰذا الأخطلُ ، فهجا الفرزدقَ والأخطلَ ، فأَنْشدَ الفرزدقُ : [من البسيط]

يا أَرْغَمَ اللهُ أنفاً أنتَ حامِلُهُ   يا ذا الخَنَا ومَقَالِ الزُّورِ والخَطَلِ

ما أنتَ بالحَكَمِ . . . . .

إلىٰ آخره .

---

* قوله : (فهجا الفرزدقَ والأخطلَ) ؛ أي : حيثُ قال : [من المتقارب]

فحيَّا الإلٰهُ أبا حَزْرَةَ   وأَرْغَمَ أنفَكَ يا أَخْطَلُ

وجَدَّ الفرزدقِ أَتْعِسْ بهِ   ودَقَّ خَياشِيمَهُ الجَنْدَلُ

و(أبو حَزْرة) : كُنْيةُ جَرير ، و(حَزْرة) : بفتح الحاء المُهمَلة وسكونِ الزاي ، بعدَها راءٌ فهاءٌ ، كما في « ابنِ خَلِّكانَ »[٤] .

---

(١) في هامش (هـ) : (جمهور البصريِّين) بدل (الجمهور) .

(٢) قاله في « شرح التسهيل » (١/ ٢٠٢) .

(٣) ديوان جرير (ص٤٩٢) ، وهو ضمن قصيدة طويلة يهجو بها الأخطل ، ومطلعها :

بانَ الخَلِيطُ ولو طُوِّعتُ ما بانا   وقَطَّعُوا مِنْ حبالِ الوصلِ أَقْرَانا

(٤) وفيات الأعيان (١/ ٣٢٧) .

وأَنْشدَ الأخطلُ : [من البسيط]

يا شرَّ مَنْ حَمَلَتْ ساقٌ علىٰ قَدَمٍ ما مِثْلُ قولِكَ في الأقوامِ يُحتمَلُ[1]
إنَّ الحكومةَ ليسَتْ في أبيكَ ولا في مَعْشَرٍ أنتَ منهُم إنَّهُم سُفُلُ

فقام جَريرٌ مُغضَباً ، وأَنْشدَ أبياتاً منها : [من البسيط]

أَتَشْتِمـاهُ علىٰ رَفْعِي ووَضْعِكُمـا لا زِلْتُمـا فـي سِفَـالٍ أيُّهـا السُّفُـلُ[2]

ثمَّ وَثَبَ فقبَّل رأسَ الأعرابيِّ ، وقال : يا أميرَ المؤمنين ؛ جائزتي له ، وكانتْ خمسةَ عشرَ ألفاً ، فقال عبدُ الملكِ : وله مِثْلُها مِنْ مالي ، فقَبَضَ ذلك كلَّهُ[3] .

و(ما) : نافيةٌ ، و(أنت) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (بالحَكَم) ، و(الباء) : زائدةٌ ، و(التُّرْضىٰ) : في محلِّ رفعٍ ؛ لكونها صفةَ قولِهِ : (بالحَكَم) ؛ إذ هو مرفوعٌ تقديراً[4] ، ويجوزُ جَعْلُها في محل جرٍّ باعتبارِ الظاهرِ ،

---

(١) في (هـ) : (الأقوال) بدل (الأقوام) .

(٢) قوله : (أتشتماه) كذا في النسخ ، وأتىٰ به الشاعرُ دون نون علىٰ لغة قليلة ؛ حتىٰ يستقيم له الوزن .

(٣) أورد هـٰذه القصة ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٧٢/ ٨٧ ـ ٨٩) ، والذهبي في « تاريخ الإسلام » (٧/ ٤١ـ٤٢) ، وابن كثير في « البداية والنهاية » (٩/ ٢٦٠ـ ٢٦١) ، والعيني في « المقاصد النحوية » (١/ ١٧٦ـ١٧٧) .

(٤) وهـٰذا علىٰ مذهب غير الفارسيِّ والزمخشري الذين يُجوِّزون زيادةَ الباء بعد (ما) التميميَّة ، ويجوز صناعةً أنْ تكونَ (ما) عاملةً عمل (ليس) ، والباء زائدة ، و(بالحكم) منصوباً محلّاً علىٰ أنَّهُ الخبر ، ولعلَّ العينيَّ جعلها تميميةً باعتبارِ أنَّ قائل البيت تميميٌّ ، والله تعالىٰ أعلم ، وستأتي المسألة في (٢/ ٤٤٤ ـ ٤٤٥) ، وانظر « توضيح المقاصد » (١/ ٢٢٠) .

وقد جاء وَصْلُها بالجملة الاسميَّةِ وبالظرف شذوذاً ؛ **فمِنَ الأوَّل** : قولُهُ[1] : [من الوافر]

و(التُّرْضىٰ) : علىٰ صيغة المجهول ، و(**حُكُومتُهُ**) : نائبُ فاعلٍ ، و(**الأَصِيلِ**) : معطوفٌ علىٰ (بالحَكَم) ، كذا أفاده العَيْنيُّ[2] .

وبما تقدَّم مِنْ أنَّ في صِلَةِ (أل) خلافاً هل لها محلٌّ أو لا . . **سَقَطَ الاعتراضُ على العَيْنيِّ** : بأنَّهُ غيرُ صوابٍ حيثُ جَعَلَ لـ (التُّرْضىٰ) محلّاً ، وقد علمتَ أنَّهُ جارٍ علىٰ أحد الاحتمالَين ، **فافْهَمْ** .

و(**الحَكَم**) بفتحتَيـنِ : المُحكَّـمُ بيـن الخَصْمَيـنِ للفصـل بينهمـا ، و(**الأَصِيل**) : الحسيبُ ، و(**الجَدَل**) بفتحتَينِ : شِدَّةُ الخُصُومةِ .

ويجوزُ إدغامُ (أل) مِنَ (التُّرْضىٰ) في التاء وعدمُهُ ، بخلاف (أل) الحرفيَّةِ ؛ فإنَّهُ يجبُ إدغامُها تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، **هٰذا ما نصَّ عليه شيخُ الإسلام**[3] ، وهو المُوافِقُ لِمَا في « حواشي شرح الجَزَرية » ، خلافاً لِمَا وَقَعَ لبعضهم هنا .

---

(١) بيت مجهول النسبة ، **وقد استشهد به** : ابن مالك في « شرح التسهيل » (١/ ٢٠٢) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (١/ ٤٤٦) ، وابن هشام في « المغني » (١/ ٦٩) ، والشارح في « المساعد » (١/ ١٥٠) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (١/ ٤٨١) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/ ٣٣٣) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ٧٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٤٤٢ـ٤٤٣) ، و« شرح أبيات المغني » (١/ ٢٩١ـ٢٩٢) .

(٢) المقاصد النحوية (١/ ١٧٨) .

(٣) الدرر السنية (١/ ٢٦٥) .

٣١ـ مِنَ القومِ الرسولُ اللهِ منهُم   لهُـم دانـتْ رِقـابُ بَنِـي مَعَـدِّ

❀ **قوله** : (**مِنَ القومِ الرسولُ. . .**) إلىٰ آخره : **أصلُهُ** : (مِنَ القومِ الذينَ رسولُ اللهِ منهم) ، **وفيه الشاهدُ** ؛ حيث أَدْخلَ (أل) على الجملة الاسميَّة .

و(**الرسول**) : مرفوعٌ بالابتداء ، و(**منهم**) : خبرُهُ ، و(**لهم**) : بدلٌ مِنَ (القوم) ، أو مُتعلِّقٌ بـ (دانتْ) بمعنىٰ : خَضَعتْ ، و(**بنو مَعَدٍّ**) : فاعلُ (دانتْ) ، بفتح الميم وتشديد الدال ؛ هم قريشٌ .

❀ **قوله** : (و« **لهم** » : **بدلٌ مِنَ** « **القوم** ») لعلَّ هـٰذا مبنيٌّ علىٰ أنَّ (مِنْ) في (مِنَ القوم) بمعنى اللام مُتعلِّقةٌ بـ (دانتْ) ، **وقولُهُ** : (**أو مُتعلِّقٌ بـ** « **دانتْ** ») لعلَّهُ مبنيٌّ علىٰ أنَّ (مِنْ) باقيةٌ علىٰ حالها ، و(من القوم) مُرتبِطٌ بكلامٍ قبلُ ، **كما هو الظاهر** .

❀ **قوله** : (و« **بنو مَعَدٍّ** » : **فاعلُ**) كذا في نسخة ، **وفيه نَظَرٌ** ؛ إذ الفاعلُ هو (رقاب) المُرادُ به الذواتُ مجازاً ؛ مِنْ إطلاق الجزءِ وإرادةِ الكلِّ ، و(بني مَعَد) مضافٌ إليه ، والذي في أكثر النسخ : (و« رقاب » : فاعلُ « دانت » ، و« بنو مَعَد » بفتح الميم. . .) إلىٰ آخره[1] ، **والأمرُ عليه ظاهرٌ** .

❀ **قوله** : (**هم قريشٌ**) تفسيرٌ لـ (بني مَعَدٍّ) ، **وعلىٰ هـٰذا** : **فالمُرادُ بالقوم الذين رسولُ الله منهم** : خصوصُ بني هاشم ، **ويصحُّ أنْ يُرادَ ببني مَعَدٍّ** : العربُ لا خصوصُ قريش ـ وذلك لأنَّ مَعَدّاً أبو العرب ؛ وهو معدُّ بنُ عدنانَ ، وقريشٌ

---

(١) وجاء على الصواب في (هـ) ، ونبِّه عليه في هامش (أ ، د) .

ومِنَ الثاني : قولُهُ[1] : [من مشطور الرجز]

٣٢ـ مَـنْ لا يـزالُ شـاكـراً علـى المَعَـهْ
فهْــوَ حَــرٍ بعيشــةٍ ذاتِ سَعَــهْ

❀ قوله : (مَنْ لا يزالُ شاكراً) مَنْ : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (فهْوَ حَرٍ) ، ودخلتِ الفاء ؛ لتضمُّنِ المبتدأِ معنى الشرط .

والشاهدُ : في قوله : (على المَعَهْ) ؛ حيث وَصَلَ (أل) بالظرف ، وأصلُهُ : (على الذي معه) .

و(حَرٍ) ـ بفتح الحاء وكسر الراء ـ : بمعنىٰ : حَقِيقٍ ، و(سَعَهْ) : بفتح السين ، ويجوزُ كسرُها ، ولبعضهم[2] : [من مشطور الرجز]

وسَعَــةٌ بــالفتــحِ فــي الأوزانِ
والكسرُ مَحْكِيٌّ عنِ الصَّاغَاني

هو النضرُ بنُ كِنانةَ ولدُهُ ـ ويُرادَ بالقوم الذين رسولُ الله منهم : قريش ، فتأمَّلْ .

---

(١) مشطوران مجهولا النسبة ، وقد استشهد بهما : ابن مالك في « شرح التسهيل » (١/ ٢٠٣) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (١/ ٤٤٧) ، وابن هشام في « المغني » (١/ ٦٩) ، والشارح في « المساعد » (١/ ١٥٠) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (١/ ٤٨١) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/ ٣٣٣) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ٧٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٤٤١ـ٤٤٢) ، و« شرح أبيات المغني » (١/ ٢٩٠) .

(٢) أورد الشطرين الشَّبْرَامَلِّسيُّ في « حاشيته علىٰ نهاية المحتاج » (١/ ٣٨٢) ، وعزاهما إلىٰ شيخه الدَّنَوْشَري .

٩٩ـ (أيٌّ) كـ (ما) وأُعرِبَتْ ما لم تُضَفْ وصَـدْرُ وَصْلِهـا ضميـرٌ ٱنْحَـذَفْ

❁ قوله : (وأُعْرِبَتْ) قال ابنُ الناظم : (وأُعربتْ « أيٌّ » دونَ أخواتِها ؛ لأنَّ شَبَهَها بالحروف في الافتقار إلىٰ جملةٍ مُعارَضٌ بلزومها الإضافةَ في المعنىٰ ، فبَقِيَتْ علىٰ مُقتضى الأصلِ في الأسماء) انتهىٰ[1] ؛ أي : مِنَ الإعراب .

قال العلَّامةُ العزُّ بنُ جماعةَ : (وفي هـٰذا إشارةٌ إلىٰ تحقيقٍ نفيسٍ كما تَلَقَّيناه مِـنَ الأشيـاخ ؛ مِـنْ أنَّ محـلَّ قـولِ أئمَّـةِ الأصـول : « المـانـعُ مُقـدَّمٌ علـى المقتضي » : إذا لم يتعدَّدِ المُقتضِي ، وإلا فالمُقتضِي حينئذٍ مُقدَّمٌ على المانع ؛ لسلامته من المانع . انتهىٰ ، وكأنَّ المُرادَ بالمُقتضِي هنا : الاسميَّةُ ولزومُ الإضافة) انتهىٰ ، ذَكَرَهُ الشَّنَوَانيُّ في « حواشي القطر »[2] .

❁ قوله : (ما لم تُضَفْ) ما : مصدريَّةٌ ظرفيَّةٌ ، وقولُهُ : (وصدرُ وصلِها. . .) إلىٰ آخره : جملةٌ مِنَ المبتدأ وخبرِهِ في موضعِ نصبٍ على الحال مِنْ ضميرِ (تُضَفْ) ؛ أي : أُعرِبتْ مُدَّةَ عدم الإضافة المُقيَّدةِ بحذفِ صدر الصِّلَة ؛ بأنْ لم تُضَفْ أصلاً ، ذُكِرَ صدرُ الصِّلَةِ أو حُذِفَ ، أو أُضِيفتْ ولم

(١) شرح ابن الناظم على الألفية (ص٦٤) .
(٢) انظر « المسعف والمعين في شرح شرح ابن المصنف بدر الدين » (ق/ ١٢٢) ، و« الدرر السنية » (١/ ٢٦٧) .

يعني : أنَّ (أيّاً) مثلُ (ما) ؛ في أنَّها تكونُ بلفظٍ واحد للمُذكَّر والمُؤنَّث ، مفرداً كان أو مُثنّىً أو مجموعاً ؛ نحوُ : (يُعجِبُني أيُّهُم هو قائمٌ) .

ثمَّ إنَّ (أيّاً) لها أربعةُ أحوالٍ :

أحدُها : أنْ تُضافَ ويُذكَرَ صدرُ صِلَتِها ؛ نحوُ : (يُعجِبُني أيُّهُم هو قائمٌ) .

يُحذَف ، فالمنطوقُ ثلاثُ صُوَرٍ ؛ لأنَّ النفيَ إذا دخل علىٰ مُقيَّدٍ بقيدٍ : إمَّا أنْ ينفيَ كليهما ، أو المُقيَّدَ فقط ، أو القيدَ فقط ، وهو الغالب .

❀ **قوله : (مثلُ « ما » ؛ في أنَّها . . .) إلىٰ آخره : أشار بهٰذا** : إلىٰ أنَّ وَجْهَ الشَّبَهِ بـ (ما) ناقصٌ ، وإلا فـ (ما) موضوعةٌ لغير العاقل و(أيٌّ) لهما ، و(ما) مبنيَّةٌ مطلقاً و(أيٌّ) مبنيَّةٌ في حالةٍ معربةٌ في غيرها .

❀ **قوله : (أنْ تُضافَ ويُذكَرَ صدرُ صِلَتِها) اعلَمْ** : أنَّ (أيّاً) محتاجةٌ إلىٰ ما يُعرِّفُ جنسَ ما وقعتْ عليه ؛ وهو المضافُ إليه ، وإلىٰ ما يُعرِّفُ عينَهُ ؛

❀ **قوله : (اعلَمْ : أنَّ « أيّاً » محتاجةٌ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي** : لأنَّها وُضِعَتْ على الإبهامِ ؛ أي : عدمِ الاختصاص بقَبيلٍ ؛ مِنْ عاقل أو غيره ، مُذكَّرٍ أو غيره ، مفردٍ أو غيره ، وعدمِ الاختصاص بجزئيٍّ مخصوصٍ ، ومثلُها في هٰذا[1] : بقيَّةُ الموصولات ؛ ولهٰذا كان كلُّ موصولٍ محتاجاً إلىٰ تعريفِ عينِ ما وقع عليه ، كما ذَكَرَهُ بعدُ[2] .

---

(١) قوله : (في هٰذا) ؛ أي : في عدم الاختصاص بجزئي مخصوص .

(٢) انظر (٢/١٣٧ـ١٣٨) .

الثاني : أَلَّا تُضافَ ولا يُذكَرَ صدرُ صِلَتِها ؛ نحوُ : (يُعجِبُني أيٌّ قائمٌ) .

الثالثُ : أَلَّا تُضافَ ويُذكَرَ صدرُ الصِّلةِ ؛ نحوُ : (يُعجِبُني أيٌّ هو قائمٌ) .

وهو الصِّلَةُ ، بخلافِ غيرِها مِنَ الموصولات ؛ فإنَّها إنَّما تفتقرُ إلى الثاني

فإن قيل : مثلُ (أيٍّ) في عدم الاختصاصِ بقَبيلٍ مع عدم الاختصاص بجزئي . . (ذو) الطائيَّةُ ، و(أل) الموصولةُ ، وليس لهما مُعرِّفٌ سوى الصِّلَةِ .

أُجِيبَ : بأنَّ المُرادَ : أنَّها وُضِعَتْ على الإبهامِ معتبراً في الوضع إزالتُهُ ؛ **فخرجتْ** : (ذو) الطائيَّةُ و(أل) الموصولةُ ؛ إذ لم يُعتبَرْ فيهما إلا ما يُعيِّنُ الجزئيَّ فقط ، وقد يتعيَّنُ الجنسُ بالصِّلَة بواسطةِ ما هي مشتملةٌ عليه مِنَ الضمير المخصوص بقَبيلٍ ، وقد لا يتعيَّنُ ؛ نحوُ : (سعىٰ ذو ضربتُهُما) لذاتَينِ عُهِدَ ضربُكَ إيَّاهما ولم يُدْرَ أهما مُذكَّرانِ أو مُؤنَّثانِ عاقلانِ أو غيرُ عاقلين ، واعتبروا في (أيٍّ) الإضافةَ في جميع أحوالِ الصِّلَة ؛ طرداً للباب ، **والمُرادُ بالجُزْئيِّ** : ما يشملُ الجزئيَّ الإضافيَّ ؛ **فدَخَلَ** : الموصولُ الجنسيُّ .

وقولُهُ : (**وهو الصِّلَةُ**) **بُحِثَ فيه** : بأنَّهُ لا يأتي فيما إذا كانتْ (أيٌّ) الموصولةُ للجنس ؛ كما في : (يُعجِبُني أيُّ الحيواناتِ هو ناطقٌ) ؛ لأنَّ صِلَتَها حينئذٍ لا تُعرِّفُ عيناً بل كُلِّياً .

وأُجِيبَ : بأنَّ العينَ التي تُعرِّفُها صِلَةُ (أيٍّ) لا تخصُّ الشخصَ ، بل تشملُ الكليَّ الذي هو قسمُ الجنسِ المُفادِ بالمضاف إليه ، والجنسُ في المثال المذكور هو (الحيوانات) ، وقسمُهُ (هو ناطق) ، **ومثالُ ما عرَّفتْ فيه الصِّلَةُ الشخصَ** : (يُعجِبُني أيُّ الرجالِ هو زيدٌ) ، أو : (أيُّ الرجالِ هو قائمٌ) ؛ إذا

وفي هـٰذه الأحوالِ الثلاثةِ تكونُ معربةً بالحركات الثلاثِ ؛ نحوُ : (يُعجِبُني أيُّهُم هو قائمٌ) ، و(رأيتُ أيَّهُم هو قائمٌ) ، و(مررتُ بأيِّهِم هو

فقط ، فهي مُعرَّفةٌ بالإضافة وبالصِّلَة ، لـٰكن بجهتَينِ مُختلفتَينِ ، فلا إشكالَ ، وإنَّما التزموا كونَ المضافِ إليه معرفةً ؛ لئلا يُضافَ ما أُرِيدَ به التعريفُ ـ وهو (أي) ـ إلىٰ ما هو نكرةٌ فيحصلَ تدافعٌ في الظاهر ، ذَكَرَهُ الدَّمَامِينيُّ[1] .

❁ قوله : (ورأيتُ أيَّهُم . . .) إلىٰ آخره : . . . .

عُهِدَتْ هـٰذه الصِّلَةُ في فردٍ مُعيَّن .

❁ قوله : (فلا إشكالَ) مُحصَّلُهُ : اجتماعُ مُعرِّفَينِ ـ الصِّلَةِ والإضافة ـ علىٰ مُعرَّفٍ واحد ؛ وهو (أيٌّ) .

وقولُهُ : (فيحصلَ تدافعٌ) ؛ أي : لأنَّ الموصولَ مُرادٌ تعيُّنُهُ ، وإضافتَهُ إلى النكرة تَقتضِي إبهامَهُ .

وقولُهُ : (في الظاهر) إنَّما قال ذلك ؛ لأنَّ الإضافةَ إلى النكرة اقتضتْ تعيينَ جنسِهِ ، وهو المقصودُ من المضاف إليه ، أمَّا تعيينُ العينِ فإنَّما يحصلُ بالصِّلَة ، وفي « الصبَّان » : أنَّ تعريفَ العينِ بالصِّلَة لا يستلزمُ تعريفَ الجنس ؛ قال : (فقد يتميَّزُ الشيءُ ببعض صفاتِهِ مع الجهل بجنسه) انتهىٰ[2] ؛ إذ علىٰ فَرْضِ عدمِ وجوب الإضافة لـ (أي) لو قلتَ : (سعىٰ أيٌّ ضربتُهُما) . . لجاز أنْ يحتملَ الكلامُ عاقلَينِ أو غيرَهُما ، ومُذكَّرَينِ أو غيرَهُما ، فلا يحصلُ تمييزُ الجنس بالصِّلَة دائماً ، فاعتبروا لها ما يُميِّزُ الجنسَ

---

(١) تعليق الفرائد (١/ ٢٠٨ـ٢٠٩) بتصرف .

(٢) حاشية الصبان (١/ ٢٦٩) .

قائمٌ) ، وكذلك : (أيٌّ قائمٌ) ، و(أيّاً قائمٌ) ، و(أيٍّ قائمٌ) ، وكذلك : (أيٌّ هو قائمٌ) ، و(أيّاً هو قائمٌ) ، و(أيٍّ هو قائم) .

الرابعُ : أنْ تُضافَ ويُحذَفَ صدرُ الصِّلَةِ ؛ نحوُ : (يُعجِبُني أيُّهُم قائمٌ) ؛ ففي هـٰذه الحالة تُبنىٰ على الضمِّ ؛ فتقولُ : (يُعجِبُني أيُّهُم قائمٌ) ، و(رأيتُ أيُّهُم قائمٌ) ، و(مررتُ بأيُّهُم قائمٌ) ، وعليه قولُهُ تعالىٰ : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ [مريم : ٦٩] ، وقولُ الشاعر[1] : [من المتقارب]

٣٣ـ إذا مـا لَقِيـتَ بنـي مـالـكٍ فسَلِّـمْ علـىٰ أيُّهُـم أفضـلُ

جرىٰ علىٰ ما ذَكَرَهُ الناظمُ في « تسهيله » ؛ مِنْ صحَّةِ عملِ غيرِ المستقبل فيها ؛ حيثُ قال : (ولا يلزمُ استقبالُ عاملِهِ ولا تقديمُهُ ، خلافاً للكُوفيِّينَ)[2] ؛ فقولُ بعضِهِم : إنَّ (أيّاً) لا يعملُ فيها إلا مستقبلٌ . . مبنيٌّ على المذهب الكُوفيِّ .

❀ قوله : (إذا ما لَقِيتَ . . .) إلىٰ آخره : (ما) : زائدةٌ ، و(إذا) فيها

دائماً طَرْداً للباب ، هـٰذا غايةُ ما يُوجَّهُ به هـٰذا المَقامُ .

❀ قوله : (جرىٰ علىٰ ما ذَكَرَهُ الناظمُ) ؛ أي : تبعاً للبَصْريِّينَ .

---

(١) البيت للشاعر المخضرم غسان بن وَعْلَةَ ، كما نقله العيني عن كتاب « الحروف » لأبي عمرو الشيباني ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/٢٠٨) ، و« شرح الرضي » (٣/٢٦) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٦٥) ، و« توضيح المقاصد » (١/٤٤٩) ، و« أوضح المسالك » (١/١٥٣) ، و« مغني اللبيب » (١/١١٠) ، و« المساعد » (١/١٤٨) ، و« المقاصد الشافية » (١/٥٠٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/٤٠٠ـ٤٠١) ، و« خزانة الأدب » (٦/٦١) ، و« شرح أبيات المغني » (٢/١٥٢) .

(٢) تسهيل الفوائد (ص٣٤) .

وهـٰذا مُستفادٌ مِنْ قوله : (وأُعْرِبَتْ ما لم تُضَفْ . . .) إلىٰ آخر البيت ؛ أي : وأعرِبَتْ (أيٌّ) إذا لم تُضَفْ في حالةِ حذفِ صدر الصِّلَة ؛ فتدخلُ في هـٰذه : الأحوالُ الثلاثةُ السابقة ؛ وهي ما إذا أُضِيفَتْ وذُكِرَ صدرُ الصِّلَة ، أو لم تُضَفْ ولم يُذكَرْ صدرُ الصِّلَة ، أو لم تُضَفْ وذُكِرَ صدرُ الصِّلَة ، وتخرجُ : الحالةُ الرابعةُ ؛ وهي ما إذا أُضِيفتْ وحُذِفَ صدرُ الصِّلَة ؛ فإنَّها لا تُعرَبُ حينئذٍ .

معنى الشرط ؛ فلذا دخلتِ الفاءُ في جوابها ؛ وهو (فسَلِّمْ) ، و(أي) : موصولٌ مضافٌ إلى الضمير ، وحُذِفَ صدرُ الصِّلَة ، وهو محلُّ الشاهد ، وبهـٰذا رُدَّ علىٰ مَنْ زَعَمَ أنَّ (أيّاً) لا تكونُ إلا استفهاماً أو جزاءً[1] ، وعلىٰ مَنْ شَرَطَ في بنائها ألَّا تكونَ مجرورةً ، بل مرفوعةً أو منصوبةً[2] .

❁ قوله : (فإنَّها لا تُعرَبُ حينئذٍ) ؛ أي : لمُشابهتها الحرفَ في الافتقار .

لا يُقالُ : هـٰذه المُشابهةُ مُعارَضةٌ بما هو مِنْ خصائص الأسماء ؛ وهو الإضافة .

لأنَّا نقولُ : لمَّا حُذِفَ صدرُ الصِّلَةِ نُزِّلَ ما هي مُضافةٌ إليه منزلتَهُ ؛ فكأنَّهُ لا إضافةَ .

❁ قوله : (نُزِّلَ ما هي مُضافةٌ إليه . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّهُ لا يُمكِنُ تنزيل المضافِ إليه منزلةَ المبتدأ في نحو : (أيُّهُم قائمٌ) ؛ لاختلافهما جمعاً

---

(١) هو أبو العباس ثعلب . انظر « مغني اللبيب » (١/ ١١١) ، و« تعليق الفرائد » (٢/ ٢٠٧) .

(٢) هو ابن أَيَازَ البغدادي . انظر « المحصول في شرح الفصول » (٢/ ٦٤٨) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٤٥٠) .

١٠٠ـ وبعضُهُم أَعْربَ مُطلَقاً وفي ذا الحذفِ (أيّاً) غيرُ (أيٍّ) يقْتفِي

وبهـٰذا يُعلَمُ وجهُ إعرابِها في الأوجه الثلاثةِ المُتقدِّمة ؛ أمَّا في الأوَّل والأخير : فلوجود صدرِ الصِّلَة ، فلا يتأتَّى القولُ بالتنزيل ، وأمَّا الأوسطُ : فلوجود الإضافةِ التقديريَّةِ المُعارِضةِ للشَّبَه معَ ضعفِ المُقدَّرِ عن التنزيل .

❀ قوله : (وبعضُهُم) ؛ أي : بعضُ النُّحاة ، أو العربِ ، كما سيذكرُهُ الشارح[1] ؛ بمعنىٰ : أنَّهُم نَطَقُوا بها مُعرَبَةً .

❀ قوله : (مُطلَقاً) حالٌ مِنْ مفعولِ (أَعْربَ) المُقدَّرِ ؛ وهو لفظُ (أيّاً) .

❀ قوله : (غيرُ « أيٍّ » . . .) إلىٰ آخره : (غيرُ « أيٍّ ») : مبتدأٌ ، و(يَقْتفِي) : خبرُهُ ، و(أيّاً) : مفعولٌ مُقدَّم ، وفي تقديم معمولِ الخبرِ الفعليِّ خلافٌ[2] ، وأصلُ التركيبِ : (غيرُ « أيٍّ » مِنَ الموصولاتِ يَقتفِي

وإفراداً ، فيلزمُ الإخبارُ بمفرد عن جمع ، وإنْ أَمْكَنَ في (أيُّهُم أشدُّ) ونحوِهِ ؛ لأنَّ أفعلَ التفضيل يُخبَرُ به عن الواحد وغيره ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ هـٰذا التنزيلَ إنَّما هو مِنْ جهة اللفظ ، لا مِنْ جهة المعنىٰ والحكمِ حتىٰ يلزمَ ما ذُكِرَ ؛ إذ ليس المقصودُ معَ التنزيلِ الحكمَ على المضاف إليه ، أو يُقالَ : يُحمَلُ الأوَّلُ على الثاني طَرْداً للباب .

❀ قوله : (حالٌ مِنْ مفعولِ . . .) إلىٰ آخره ، أو مفعولٌ مطلق .

---

(١) انظر (٢/ ١٤٤) .

(٢) والأصحُّ : جوازه ، كما مرَّ في (١/ ٣٠٠) ، والمعمول هنا : (في ذا الحذف) ، و(أيّاً) .

١٠١ـ إنْ يُستَطَلْ وَصْلٌ وإنْ لم يُستَطَلْ فـالحـذفُ نـزْرٌ وأَبَـوْا أنْ يُختَـزَلْ
١٠٢ـ إنْ صَلُحَ الباقي لوَصْلٍ مُكمِلِ[1] . . . .

« أيّاً ») ؛ أي : يتبعُها في جواز حذفِ صدر الصِّلَة .

❀ قوله : (إنْ يُستَطَلْ وَصْلٌ) بالبناء للمجهول ؛ أي : يُعَدَّ طويلاً ، أو بالبناء للفاعل ؛ أي : يَطُلْ ، والسينُ والتاءُ زائدتانِ[2] ، وإنَّما لم يُشترَطِ الطُّولُ في (أي) ؛ للزومه لها بلزومِ إضافتِها لفظاً أو تقديراً .

وفي كلامه حذفُ جوابِ الشرط معَ كونِ فعلِ الشرطِ مضارعاً ، وهو لا يجوزُ إلا ضرورةً ، كما قاله الشاوِيُّ[3] .

❀ قوله : (فالحذفُ نَزْرٌ) بالزاي ؛ أي : قليلٌ .

❀ قوله : (وأَبَوْا أنْ يُختزَلْ) ؛ أي : يُقتطَعَ ويُحذَفَ ؛ أي : امتنعوا مِنَ الحذف .

❀ قوله : (مُكمِلِ) بكسر الميمِ الثانية : اسمُ فاعلٍ مِنْ (أَكْمَلَ) ؛ نعتٌ

. . . .

---

(١) قوله : (صَلَحَ) ضُبط كذلك بخط الإمام ابن هشام ، وضبطها الشيخ خالد في « التمرين » (ص ٣١) بالوجهين دون ترجيح ، وقد تقدم في كلام المحشي في (١/ ٥٢٣) أنَّهُ يجوز في لامها الفتح والضم وأنَّ الفتح أفصحُ .

(٢) والمشهور روايةً : هو الأوَّل ، وقد ضُبط كذلك بخط الإمام ابن هشام .

(٣) حاشية الشاوي على المرادي (ق/ ٤١٥) ، وهو مذهب البَصْرِيِّينَ ، وأجازه الكُوفيُّون ما عدا الفرَّاء ، كما في « ارتشاف الضَّرَب » (٤/ ١٨٧٩) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٥٦٠) .

والحـذفُ عنـدَهُـم كثيـرٌ مُنجلِـي

١٠٣ـ في عائدٍ مُتَّصِلٍ إنِ ٱنتَصَبْ بفعلٍ أو وصفٍ كـ (مَنْ نرجُو يَهَبْ)

لـ (وَصْلٍ) ؛ أي : مُكمِلِ الموصول[1] .

❋ قوله : (كثيرٌ مُنجلِي في عائدٍ) يجوزُ أنْ يكونَ مِنْ قَبِيلِ التنازعِ إن جُعِلا خبرَينِ ، فإن جُعِلَ قولُهُ : (مُنجلِي) صفةَ (كثيرٌ) . . امتنعَ التنازعُ وتعيَّنَ التعليقُ بـ (مُنجلِي) ؛ لأنَّ الموصوفَ لا يُوصَفُ قبلَ العمل ، كذا بخطِّ ابنِ هشام . انتهىٰ « ياسين »[2] .

❋ قوله : (إنِ ٱنتَصَبْ . . .) إلىٰ آخره : حاصلُهُ : أنَّهُ يُشترَطُ في هـٰذا العائدِ المحذوف : أنْ يكونَ منصوباً ومُتَّصِلاً ، وناصبُهُ فعلٌ تامٌّ ، وكذا وصفُ غيرِ صِلَةِ الألفِ واللام ، ولم يُقيِّدِ الناظمُ الفعلَ بالتامِّ ؛ اكتفاءً بالتمثيل كما هو عادتُهُ .

❋ قوله : (غيرِ صِلَةِ الألفِ واللام) فلا يُحذَفُ منصوبُ صِلَتِهِما أصلاً إن عاد عليهما ؛ لأنَّهُ يَدُلُّ على اسميَّتِهما الخَفِيَّة ، فإن عاد إلىٰ موصولٍ قبلَهُما . . جاز ؛ كـ (جاء الذي أنا الضاربُ) ؛ أي : الضاربُهُ .

---

(١) وضُبطت الميم بالكسر والفتح بخط الإمام ابن هشام .

(٢) حاشية ياسين على الألفية (١/ ٦٤ـ٦٥) ، وانظر « حاشية ابن هشام الكبرىٰ على الألفية » (ص ١٤٤) .

يعني : أنَّ بعضَ العربِ أعربَ (أيّاً) مطلقاً ؛ أي : وإن أُضِيفَتْ وحُذِفَ صدرُ صِلَتِها[١] ؛ فيقولُ : (يُعجِبُني أيُّهُم قائمٌ) ، و(رأيتُ أيَّهُم قائمٌ) ، و(مررتُ بأيِّهِم قائمٌ) ، وقد قُرِئَ : (ثمَّ لننزعنَّ مِنْ كلِّ شيعةٍ أيَّهُم أشدُّ) بالنصب[٢] ، ورُوِيَ : (فسَلِّمْ علىٰ أيِّهم أفضلُ) بالجرِّ .

وأشار بقوله : (وفي ذا الحذفِ . . .) إلىٰ آخره : إلى المواضع التي يُحذَفُ فيها العائدُ على الموصول ، وهو إمَّا أنْ يكونَ مرفوعاً ، أو غيرَهُ .

وزاد بعضُهُم شرطاً آخَرَ ؛ وهو عدمُ تعيُّنِهِ للرَّبْط ، وإلا لم يُحذَفْ ؛ نحوُ : (جاء الذي أكرمتُهُ في داره) ، وفيه نَظَرٌ ؛ فإنَّهُ متىٰ كان العائدُ أحدَهُما لا بعينه لا يُسمَّىٰ منصوباً ولا مجروراً ، كما يُؤخَذُ مِنَ « التوضيح » و« شرحه »[٣] ، قال شيخُ الإسلام : (وإنَّما تَرَكَهُ الشارحُ كوالده ؛ لأنَّهُ لا يختصُّ بما هنا)[٤] .

❀ قوله : (وقد قُرِئَ) ؛ أي : شذوذاً .

❀ قوله : (وهو عدمُ تعيُّنِهِ للرَّبْط) الصوابُ : حذفُ (عدم) .

---

(١) تبعهم الكُوفيُّونَ علىٰ ذلك ، وذَهَبَ البَصْريُّونَ : إلىٰ أنَّهُ مبنيٌّ على الضم . انظر هٰذه المسألة في « الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/ ٥٨٣ـ٥٨٨) .

(٢) قرأ بالنصب : طلحة بن مُصرِّف ومعاذ بن مسلم الهرَّاء وزائدة عن الأعمش ، وهي قراءة شاذة . انظر « الدر المصون » (٧/ ٦٢٣ـ٦٢٤) .

(٣) أوضح المسالك (١/ ١٤٤ـ١٤٥) ، التصريح على التوضيح (١/ ١٦٩) .

(٤) الدرر السنية (١/ ٢٧٢) ، وانظر « شرح ابن الناظم على الألفية » (ص٦٦ـ٦٧) .

فإن كان مرفوعاً : لم يُحذَفْ إلا إذا كان مبتدأً وخبرُهُ مفردٌ ؛ نحوُ :

❀ قوله : (إلا إذا كان مبتدأً) ؛ أي : غيرَ منسوخٍ ؛ فلا يُحذَفُ في نحو : (جاء اللذانِ كانا قائمَينِ) ، وهـٰذا مُعتبَرٌ في (أي) وغيرِها ، وزاد بعضُهُم لحذفه : أَلَّا يكونَ معطوفاً ، ولا معطوفاً عليه ، ولا بعدَ (لولا) ؛ فلا يُحذَفُ في نحو : (جاء الذي زيدٌ وهو فاضلانِ) ، ولا في نحوِ : (جاء الذي هو وزيدٌ قائمانِ) ، ولا في نحو : (الذي لولا هو لأكرمتُكَ) .

❀ قوله : (أَلَّا يكونَ معطوفاً) ؛ أي : لئلَّا يُخبَرَ بالمُثنَّىٰ عن المفرد في نحوِ مثالِ المُحشِّي ، أو [يُؤدِّيَ إلى] اللَّبْسِ فيما إذا كان الخبرُ يَصلُحُ للواحد وغيرِهِ[1] ؛ نحوُ : (جاء الذي زيدٌ وهو جريحٌ) ، أو : (صبور) .

هـٰذا إنْ حُذِفَ معَ العاطف ، فإن حُذف وحدَهُ لَزِمَ بقاءُ العاطفِ بدون المعطوف .

ولا يُقالُ : إنَّ المعطوفَ ليس مبتدأً معَ أنَّ الكلامَ فيه ؛ لأنَّ المعطوفَ على المبتدأ مبتدأٌ .

❀ قوله : (ولا معطوفاً عليه) ؛ أي : لأنَّهُ يُؤدِّي إلى الإخبار عن المفرد بالمُثنَّىٰ ، أو اللَّبْسِ ، أو وقوعِ حرفِ العطف صدراً .

❀ قوله : (ولا بعدَ « لولا ») ؛ أي : لوجوب حذفِ الخبر بعدَها ، فلو حُذف المبتدأُ أيضاً لَزِمَ الإِجْحافُ .

❀ قوله : (فلا يُحذَفُ في نحو : « جاء الذي وهو فاضلانِ ») صوابُهُ :

---

(١) قوله : (يُؤدِّيَ إلىٰ) زيادةٌ الأولى والأوضح إثباتُها .

﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ ﴾ [الزخرف : ٨٤] ، و(أيُّهُم أشدُّ) ؛ فلا تقولُ : (جاءني اللَّذانِ قامَ) ، ولا : (اللَّذانِ ضُرِبَ) ؛ لرفع الأوَّلِ بالفاعليّة ، والثاني بالنِّيابة ، بل يُقالُ : (قاما) ، و(ضُرِبا) .

وأمَّا المبتدأُ : فيُحذَفُ مع (أيٍّ) وإن لم تَطُلِ الصِّلَةُ ، كما تقدَّم مِنْ قولك : (يُعجِبُني أيُّهُم قائمٌ) ونحوِهِ .

ولا يُحذَفُ صدرُ الصِّلَةِ مع غير (أيٍّ) إلا إذا طالتِ الصِّلَةُ ؛ نحوُ : (جاء الذي هو ضاربٌ زيداً) ؛ فيجوزُ حذفُ (هو) ؛ فتقولُ : (جاء الذي ضاربٌ

❁ قوله : (ولا : « اللَّذانِ ضُرِبَ ») ببناء الفعلِ للمفعول ، وهـٰذا مثالٌ لِمَا كان العائدُ فيه غيرَ مبتدأ ، ولم يُمثِّلْ لِمَا ليس خبرُهُ مفرداً ، ومثالُهُ : (جاء الذي هو يقومُ) ، أو (هو في الدار) ؛ فلا يُحذَفُ فيهما ؛ لأنَّ الخبرَ غيرُ مفرد .

❁ قوله : (إلا إذا طالتِ الصِّلَةُ) المُرادُ بطُولها : أنْ يُذكَرَ شيءٌ مِنْ مُتعلِّقاتها ؛ كمعمول الخبرِ أو غيرِهِ ؛ سواءٌ تقدَّم المعمولُ على الخبر ؛

(جاء الذي زيدٌ وهو فاضلان) ، كما في « الأُشْمُونيِّ » ، وكما في بعض النسخ[1] .

❁ قوله : (كمعمول الخبرِ) ؛ أي : كما في مثال الشارح .

❁ قوله : (أو غيرِهِ) ؛ أي : كما في قولك : (جاء الذي رجلٌ فاضل) ، وكما سيأتي في : (لا سيَّما يومٍ بدَارَةِ جُلْجُلِ)[2] .

---

(١) شرح الأشموني (١/ ٧٩) ، وجاء في نسختنا على الصواب .

(٢) انظر (٢/ ١٥٤) .

زيداً) ، ومنه : قولُهُم : (ما أنا بالذي قائلٌ لكَ سُوءاً)[1] ، التقديرُ : (بالذي هو قائلٌ لكَ سُوءاً) .

نحوُ : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ ﴾ [الزخرف : ٨٤] ، أو تأخَّر ؛ نحوُ : (ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءاً) .

❁ قوله : (نحوُ : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ ﴾) فـ (في السماء) : مُتعلِّقٌ بـ (إلـٰه) ؛ لتأوُّله بـ (معبود) ، و(إلـٰه) : خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ هو العائد ، وجَعْلُ (في السماء) خبراً مُقدَّماً لـ (إلـٰه) ، أو (إلـٰه) فاعلاً به . . مُفسِدٌ للمعنىٰ ـ كما لا يخفى ـ وللَّفظ ؛ لخُلُوِّ الصِّلَةِ حينئذٍ مِنَ العائد على الموصول ؛ لأنَّهُ على الوجه الأوَّلِ يكونُ الضميرُ المُستكِنُّ في الظرف عائداً على المبتدأ ـ أعني : (إلـٰه) ـ لا على الموصول ، وعلى الأوَّل لا ضميرَ أصلاً ؛ لأنَّ الظرفَ حيثُ عَمِلَ في الظاهر لا يعملُ في المُضمَر .

لا يُقالُ : (إلـٰه) مِنْ قَبِيل الظاهر الذي هو خَلَفٌ عن الضمير العائد .

لأنَّا نقولُ : (إلـٰه) أعمُّ مِنَ الضمير الذي حقُّهُ أنْ يرجعَ إلى الموصول ؛ لأنَّ الموصولَ مُرادٌ منه الذاتُ العَلِيَّةُ .

لا يُقالُ : حيثُ كان أعمَّ فالرابطُ هو العمومُ ؛ لِمَا نقله الصبَّانُ عن شيخه

---

(١) رواه الخليل عن العرب ، كما في « الكتاب » (٢/١٠٨) ، و« أمالي ابن الشجري » (١/١١٢) ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/٢٠٧) ، و« توضيح المقاصد » (١/٤٥١) ، و« المقاصد الشافية » (١/٥١٨) ، و« شرح الأشموني » (١/٧٨) .

فإن لم تَطُلِ الصِّلَةُ : فالحذفُ قليلٌ ، وأجازه الكُوفيُّونَ قياساً ؛ نحوُ : (جاء الذي قائمٌ) ، التقديرُ : (جاء الذي هو قائمٌ)[1] ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : (تماماً على الذي أحسنُ) في قراءة الرفعِ ؛ أي : (هو أَحْسنُ) .

وقد جوَّزوا في (لا سيَّما زيدٌ) . . . .

❀ قوله : (في قراءة الرفعِ) ، وهي شاذَّةٌ ؛ قَرَأَ بها يحيى بنُ يَعْمَرَ وابنُ أبي إسحاقَ[2] .

❀ قوله : (وقد جوَّزوا في « لا سيَّما . . . ») إلىٰ آخره : هـٰذا مُستثنىً مِنِ اشتراطِ الطُّولِ في غير (أي) .

واعلَمْ : أنَّ حاصلَ الكلام عليها : هو أنَّهُ إن وَقَعَ بعدَها معرفةٌ ؛ نحوُ :

المَدَابِغيِّ أنَّ روابطَ المبتدأ تأتي هنا[3] .

لأنَّا نقولُ : العمومُ الرابطُ هو الشُّمُوليُّ لا البدليُّ ؛ علىٰ أنَّ البابَ سماعيٌّ ، فلا تأتي هنا روابطُ المبتدأ ، والربطُ بالظاهر علىٰ فَرْض تأتِّيه هنا . . شاذٌّ لا يُخرَّجُ عليه مع تأتِّي غيرِهِ ، فلا عبرةَ به وإن قلنا : بقيَّةُ روابط المبتدأ تأتي هنا .

---

(١) انظر « شرح التسهيل » (١/ ٢٠٧ـ ٢٠٨) ، و« التذييل والتكميل » (٣/ ٨٥ ـ ٨٦) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٧٢٠) ، و« همع الهوامع » (١/ ٣٤٨) .

(٢) ويجوز أنْ تكونَ (الذي) مصدريَّةً ، و(أحسن) فعلاً ماضياً صلتها ، والتقدير : (تماماً علىٰ إحسانه) ؛ أي : إحسان الله إليه وإحسان موسىٰ إليهم ، وهو رأي يونس والفرَّاء . انظر « الدر المصون » (٥/ ٢٢٧ـ ٢٢٨) .

(٣) حاشية الصبان على الأشموني (١/ ٢٦٠) ، حاشية المدابغي على الأشموني (١/ ق٨٣) .

(لا سيَّما زيدٍ) . . جاز فيه وجهانِ : الرفعُ والجرُّ ؛ فالأولُ علىٰ جَعْله خبرَ محذوفٍ و(ما) موصولةً أو نكرةً موصوفةً ، والثاني علىٰ جَعْل (ما) زائدةً و(سِيَّ) مضافةً له ، وفتحةُ (سيَّ) فيهما فتحةُ إعراب .

وإنْ وَقَعَ بعدَها نكرةٌ ؛ نحوُ : (لا سيَّما يومٌ) . . جاز فيه الوجهانِ المُتقدِّمان ، والنصبُ أيضاً على التمييز[1] ، وفتحُها حينئذٍ فتحُ بناءٍ[2] .

وعلىٰ هـٰذه الأوجهِ كلِّها : فخبرُ (لا) محذوفٌ ؛ أي : موجودٌ .

❀ قوله : (والنصبُ أيضاً على التمييز) ؛ أي : لـ (سِيٍّ) ؛ فتكونُ (ما) حينئذٍ حرفاً كافّاً عن الإضافة ، وهـٰذا هو المُناسِبُ لقوله : (وفتحُها حينئذٍ فتحُ بناءٍ) ؛ لكون (سِيٍّ) مفردةً .

وفيه نَظَرٌ ، بل هي في هـٰذه الحالةِ شبيهةٌ بالمضاف ؛ ضرورةَ أنَّ التمييزَ الذي اتَّصل وتعلَّق بها شيءٌ من تمام المعنىٰ ؛ إذ هو أَوْلىٰ بذلك مِنَ النعت ؛ لأنَّهُ مُبيِّنٌ للذَّات ، والنعتَ مُبيِّنٌ للصفة ، والنعتُ داخلٌ فيما هو مِنْ تمام المعنىٰ ، إلا أنَّهُ لا يُوجِبُ الشَّبَهَ بالمضاف ؛ لاشتراطهم فيما يُوجِبُهُ أنْ يكونَ معمولاً ، والتمييزُ معمولٌ لما ميَّزه ، كما قال المُصنِّفُ فيما يأتي[3] :

اسمٌ بمعنىٰ (مِنْ) مُبِينٌ نَكِرَهْ ... يُنصَبُ تمييزاً بما قد فسَّرَهْ

وحينئذٍ : ففتحةُ (سِيٍّ) علىٰ هـٰذا : إعرابٌ ، خلافاً للمُحشِّي .

---

(١) وأعلى الوجوه : الجر ، والنصب أقلُّها .

(٢) وهـٰذا خاصٌّ بوجه النصب فقط ، كما سيأتي بيانه .

(٣) انظر (٣/ ٤٦٢ ، ٤٧٠) .

. . . .

ويجوزُ وقوعُ الجملةِ بعدَ (لا سيَّما) ، ولا تُحذَفُ (لا) منها ، ويجوزُ عدمُ تشديدِها ، . . . .

ثمَّ إنَّهُ يَرِدُ علىٰ كون النكرةِ تمييزاً لـ (سِيٍّ) : أنَّ التمييزَ عينُ المُميَّز معنىً ، والاسمُ النكرةُ ليس هو عينَ السِّيِّ والمِثْل ، بل هو عينُ الشيء الذي قُصِدَ نفيُ المُماثلةِ له ، وذلك هو مدلولُ (ما) .

ويُجابُ : بأنَّ المُرادَ بالنكرة ـ كـ (رجل) في قولك : (أَكْرِمِ الرجالَ ولا سيَّما رجلاً كريماً) ـ : مُطلَقُ فردٍ مِنْ ماهيَّتِها ؛ وهو عينُ السِّيِّ ، فهو تمييزٌ له ، والسِّيُّ مضافٌ معنىً إلىٰ فردٍ معهود ؛ كرجلٍ كريمٍ معهودٍ لك هو الذي قصدتَ نفيَ المُماثلةِ له وإنْ كفَّتْهَ (ما) عن الإضافة لفظاً .

لٰكن لا يخفىٰ أنَّ هٰذا تأويلٌ بعيدٌ ؛ فالأَوْلىٰ : أنْ تُجعَلَ النكرةُ تمييزاً لـ (ما) ؛ بناءً علىٰ أنَّها نكرةٌ تامَّة ، و(سِيٌّ) مضافةٌ إليها ؛ ففتحةُ (سِيٍّ) علىٰ هٰذا : إعرابٌ أيضاً ، أفاده العلَّامةُ الأميرُ في « شرحه على الأبيات الآتيةِ التي نَظَمَها المُحشِّي »[1] .

❁ **قوله : (ويجوزُ وقوعُ الجملةِ بعدَ « لا سيَّما »)** ؛ وذلك إذا نُقلتْ (لا سيَّما) وجُعلتْ مفعولاً مطلقاً بمعنىٰ (خُصُوصاً) ؛ فتقولُ : (أُحِبُّهُ ، ولا سيَّما وهو راكبٌ) ، وجملةُ (وهو راكبٌ) حالٌ مِنْ مفعول (أَخُصُّ) المحذوفِ ؛ أي : أَخُصُّهُ بزيادة المحبَّةِ خُصُوصاً في حال ركوبِهِ .

---

(١) شرح العلامة الأمير علىٰ نظم السجاعي في لا سيما (ص ١٠٥١) .

وليستْ مِنْ أدوات الاستثناءِ على الصحيح .

وقد نَظَمتُ ذلك ؛ فقلتُ[1] : [من الرجز]

ومـا يَلِـي (لا سِيَّمـا) إنْ نُكِّـرَا فٱجرُرْ أوِ ٱرفَعْ ثمَّ نصبَهُ ٱذكُرَا

في الجرِّ (ما) زِيدَتْ وفي رفعٍ أُلِفْ وَصْـلٌ لهـا قُـلْ أو تَنكُّـرٌ وُصِـفْ

ويجوزُ الإتيانُ بالحال المفردةِ أيضاً إذا كانتْ بمعنىٰ (خُصُوصاً) ؛ تقولُ : (أحبُّ زيداً ولا سيَّما راكباً) ، وكذلك بالجملة الشرطيَّة ؛ نحوُ : (ولا سيَّما إنْ رَكِبَ) .

❃ قوله : (وليستْ مِنْ أدوات الاستثناءِ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّ ما بعدَها أَوْلىٰ بالحُكْم ممَّا قبلَها لا خارجٌ عنه ، كما هو شأنُ الاستثناء .

❃ قوله : (وُصِفْ) ضميرُ (وُصِف) : إمَّا راجعٌ لـ (المُتنكِّر) المفهومِ مِنْ (تَنكُّر) ، وإمَّا للتنكُّر مُراداً به النكرةُ ؛ فهو استخدامٌ ، وإمَّا له باقياً علىٰ معناه ، وهو مِنَ الحذف والإيصال ، والأصلُ : (وُصِفَ فيه) ؛ أي : وُصِفتْ (ما) في حالته ، إلا أنَّ الحذفَ والإيصالَ بابُهُ السماعُ .

هـٰذا إن كان قولُهُ : (وُصِفْ) ماضياً مبنيّاً للمجهول ، وعليه : فلا فائدةَ في قوله أوَّلاً : (قُلْ) إلا تكملةُ الوزن ، ويحتملُ : أنَّ (صِفْ) فعلُ أمرٍ مِنْ (وَصَفَ) ، ومفعوله محذوفٌ ؛ أي : وَصِفْ أنتَ (ما) في حالة التنكُّر

(١) وقد شَرَحَ هـٰذا النظمَ شرحاً نفيساً مفيداً مختصراً الإمامُ الكبير المُتفنِّن محمد بن محمد بن أحمد السَّنَبَاوِيُّ الأزهري المالكي الشهير بـ (الأمير الكبير) .

وعنـدَ رفـعٍ مُبتـداً قَـدِّرْ وفـي ... رفعٍ وجَرٍّ أَعْرِبَنْ (سِيَّ) تَفِي
وٱنصِـبْ مُميِّزاً وقُـلْ (لا سيَّمـا ... يـومٍ) بـأحـوالٍ ثـلاثٍ فـٱعلَمَـا

بالجملة ، والواوُ فيه للعطف ، ويكونُ فائدةُ قولِهِ : (قُل) التوصُّلَ لقوله : (صِفْ) ليكونَ عطفاً عليه ؛ إذ لا يصحُّ عطفُهُ علىٰ غيره ممَّا قبلَهُ ؛ لأنَّهُ إنشاءٌ وما قبلَهُ خبر ، وإن كان يُستغنىٰ عنه علىٰ مذهبِ مَنْ يعطفُ الإنشاءَ على الخبر[١] ، أو يُجعَلُ (صِفْ) مستأنفاً . انتهىٰ من « شرح الأمير »[٢] .

❀ **قوله : (أَعْرِبَنْ سِيَّ)** ، ولا يلزمُ علىٰ جَعْلِ (ما) موصولةً عملُ (لا) في معرفة ؛ لأنَّ (سِيَّ) معناه (مثل) ؛ فهو مُتوغِّلٌ في الإبهام ، فلا يتعرَّفُ بالإضافة .

إن قلتَ : هل يجوزُ رفعُ (سيٍّ) علىٰ أنَّ (لا) عاملةٌ عملَ (ليس) قياساً وإن لم يُسمَعْ إلا بالنصب .

قلتُ : لا يجوزُ ؛ لعدم مُلاقاته القصدَ ؛ إذ المُرادُ بقولك : (ساد العلماءُ ولا سيَّما زيدٌ) . . نفيُ جنسِ المُماثلِ لـ (زيد) بنفي جميعِ أفراده ، لا النفيُ في الجملة الصادقُ بنفي الواحدِ الذي لا يُنافي ثبوتَ الأكثر ، كما هو مُفادُ العاملةِ عملَ (ليس) انتهىٰ من « شرح الأمير »[٣] .

---

(١) أجاز عطفَ الخبر على الإنشاء وعكسه الصفَّارُ تلميذ ابن عصفور وجماعةٌ ، ومنعه الأكثرون . انظر « مغني اللبيب » (٢/ ٦٢٧ـ ٦٣٠) .
(٢) شرح الأمير علىٰ نظم لا سيما (ص١٠٤٩) .
(٣) شرح الأمير علىٰ نظم لا سيما (ص١٠٥٠) .

إذا رُفِعَ (زيدٌ) . . أنْ تكونَ (ما) موصولةً ، و(زيدٌ) خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقديرُ : (لا سيَّ الذي هو زيدٌ) ، فحُذِفَ العائدُ على الموصولِ

وبعدَ (سِيٍّ) جملةً فأَوْقِعَا والنصبَ إنْ يُعرَّفِ ٱسمٌ فٱمنعَا
مِنْ (سِيَّما) و(سِيَّ) خَفِّفْ تَفضُلا أجازَ ذا الرَّضِيْ ولا تُحذَفُ (لا)
ثُمَّ الصلاةُ للنبيِّ ذي البَهَا وٱمنَعْ على الصحيحِ الاستِثْنا بها

❀ قوله : (إذا رُفِعَ « زيدٌ ») ، فإن جُرَّ كانتْ زائدةً .

❀ قوله : (أنْ تكونَ « ما » موصولةً) مقابلُهُ : كونُها نكرةً موصوفةً .

❀ قوله : (وبعدَ « سِيٍّ ») أَطْلَقَ (سِي) وأراد (سِيَّما) ؛ مِنْ إطلاق الجزء وإرادةِ الكلِّ ، أو أنَّ فيه حذفَ الواوِ مع ما عطفتْ ، والأصلُ : (وبعدَ « سِيٍّ » وما لازمَها) ؛ أعني : كلمةَ (ما) انتهىٰ من « شرح الأمير »[1] .

❀ قوله : (جملةً فأَوْقِعَا) ؛ أي : أَجِزْ وقوعَها بعدَها . انتهىٰ من « شرح الأمير »[2] .

❀ قوله : (ولا تُحذَفُ « لا » مِنْ « سِيَّما ») الأَوْلىٰ أنْ يقولَ : (مِنْ « لا سِيَّما ») ؛ إذ حَذْفُ الشيءِ فرعُ ثبوتِهِ ، وكأنَّهُ ضمَّن (تُحذَفُ) معنىٰ (تُفصَل) ؛ أي : فصلاً مُتحقِّقاً بحذف (لا) ، وإنَّما لم تُحذَفْ ؛ لأنَّ هـٰذا التركيبَ جارٍ مَجْرى الأمثال . انتهىٰ مِنْ « شرح الأمير »[3] .

❀ قوله : (البَهَا) ؛ أي : الحُسْنِ ، وفي « شرح الأمير علىٰ هـٰذا

---

(١) شرح الأمير علىٰ نظم لا سيما (ص١٠٥٦) .
(٢) شرح الأمير علىٰ نظم لا سيما (ص١٠٥٦) .
(٣) شرح الأمير علىٰ نظم لا سيما (ص١٠٥٩) .

الذي هو المبتدأ ـ وهو قولُكَ : (هو) ـ وجوباً ؛ فهـٰذا موضعٌ حُذِفَ فيه صدرُ الصِّلَةِ مع غير (أيٍّ) وجوباً ولم تَطُلِ الصِّلَةُ ، وهو مَقِيسٌ وليس بشاذٍّ .

❀ قوله : (مَقِيسٌ وليسَ بشاذٍّ) ؛ أي : لأنَّهُم نزَّلوا (لا سيَّما) منزلةَ (إلا) الاستثنائيَّةِ ، فنَاسَبَ ألَّا يُصرَّحَ بعدَها بجملة ، ومحلُّ استثنائِها مِنْ طُول الصِّلَةِ : ما لم تَطُلْ ولو بالصفة ، فإذا قلتَ : (لا سيَّما زيد الصالح) . . فلا استثناءَ ؛ لطُول الصِّلَةِ بالنعت ، وكقوله[1] : [من الطويل]

. . . .   ولا سيَّمـا يـومٌ بـدارَةِ جُلْجُـلِ

فيمَنْ رَفَعَ (يوم) ، والتقديرُ : (ولا سيَّ الذي هو يومٌ) ، وحَسَّنَ حذفَ العائدِ طُولُ الصِّلَةِ بصفة (يوم) ؛ وهو (بدارة) ، كما في « المغني »[2] .

النَّظْم » كلامٌ نفيس[3] .

❀ قوله : (بدارَةِ جُلْجُلِ) اسمٌ لغَدِيرٍ مَعِينٍ ، مُركَّبٌ تركيباً مزجيّاً ؛ فـ(دارَة) : مفتوحٌ أبداً ، كذا قيل ، وفي « القاموس » بضبط القلم : ما يُفِيدُ أنَّهُ بالإضافة[4] .

---

(١) عجز بيت لامرئ القيس في « ديوانه » (ص١٠) ضمن مُعلَّقته الشهيرة ، وصدره : (ألَا ربَّ يومٍ لك منهنَّ صالحٍ) ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٣١٨) ، و« شرح الرضي » (٢/ ١٣٥) ، و« مغني اللبيب » (١/ ١٩٣ ، ٤٢١) ، و« المساعد » (١/ ٥٩٧) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٢٨٦) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٢٤١) ، وانظر « خزانة الأدب » (٣/ ٤٤٤ـ٤٤٧) ، و« شرح أبيات المغني » (٣/ ٢١٦ـ٢١٩) .

(٢) مغني اللبيب (١/ ٤٢١) .

(٣) شرح الأمير على نظم لا سيما (ص ١٠٥٩ـ ١٠٦٠) .

(٤) القاموس المحيط (٢/ ٣٠ ، ٣/ ٣٣٩) .

وأشار بقوله : (وأَبَوا أنْ يُختزَلْ إن صَلُحَ الباقي لوصلٍ مُكمِلِ) : إلىٰ أنَّ شرطَ حذفِ صدر الصِّلَةِ : ألَّا يكونَ ما بعدَهُ صالحاً لأنْ يكونَ صِلَةً ؛ كما إذا وَقَعَ بعدَهُ جملةٌ ؛ نحوُ : (جاء الذي هو أبوه مُنطلِقٌ) ، أو (هو ينطلقُ) ، أو ظرفٌ أو جارٌّ ومجرورٌ تامَّانِ ؛ نحوُ : (جاء الذي هو عندَكَ) ، أو (هو في الدار) ؛ فإنَّهُ لا يجوزُ في هـٰذه المواضعِ حذفُ صدرِ الصِّلَة ؛ فلا تقولُ : (جاء الذي أبوه منطلقٌ) ؛ تعني : (الذي هو أبوه مُنطلِقٌ) ؛ لأنَّ الكلامَ يَتِمُّ دونَهُ ، فلا يُدرىٰ : أحُذِفَ منه شيءٌ أم لا ؟ وكذلك بقيَّةُ الأمثلةِ المذكورة .

ولا فَرْقَ في ذلك بين (أيٍّ) وغيرِها ؛ فلا تقولُ في : (يُعجِبُني أيُّهُم هو يقومُ) : (يُعجِبُني أيُّهُم يقومُ) ؛ لأنَّهُ لا يُعلَمُ الحذفُ .

ولا يختصُّ هـٰذا الحُكْمُ بالضمير إذا كان مبتدأً ، بل الضابطُ : أنَّهُ متى احتَمَلَ الكلامُ الحذفَ وعدمَهُ . . لم يَجُزْ حذفُ العائد ؛ وذلك كما إذا كان في الصِّلَة ضميرٌ غيرُ ذلك الضميرِ المحذوفِ صالحٌ لعَوْده على الموصول ؛ نحوُ : (جاء الذي ضربتُهُ في داره) ؛ فلا يجوزُ حذفُ الهاء مِنْ (ضربتُهُ) ؛ فلا تقولُ : (جاء الذي ضربتُ في دارِهِ) ؛ لأنَّهُ لا يُعلَمُ المحذوفُ .

وبهـٰذا يظهرُ لك ما في كلام المُصنِّفِ مِنَ الإبهام ؛ فإنَّهُ لم يُبيِّنْ أنَّهُ متىٰ صَلُحَ ما بعدَ الضميرِ لأنْ يكونَ صِلَةً لا يُحذَفُ ، سواءٌ أكان الضميرُ مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، وسواءٌ أكان الموصولُ (أيّاً) أم غيرَها ، بل ربَّما يُشعِرُ

❋ قوله : (وبهـٰذا يظهرُ لك ما في كلام المُصنِّفِ . . .) إلىٰ آخره : يُمكِنُ الجوابُ عنه : بأنَّ الضميرَ في (يُختزَلْ) راجعٌ إلى العائد مطلقاً أعمَّ مِنْ أنْ

. . . .

ظاهرُ كلامِهِ : بأنَّ الحُكْمَ مخصوصٌ بالضمير المرفوع وبغير (أيٍّ) مِنَ الموصولات ؛ لأنَّ كلامَهُ في ذلك ، والأمرُ ليس كذلك ، بل لا يُحذَفُ مع (أيٍّ) ولا مع غيرِها متىٰ صَلُحَ ما بعدَها لأنْ يكونَ صِلَةً كما تقدَّم ؛ نحوُ : (جاء الذي هو أبوه مُنطلِقٌ) ، و(يُعجبُني أيُّهُم هو أبوه مُنطلِقٌ) ، وكذلك المنصوبُ والمجرورُ ؛ نحوُ : (جاءَني الذي ضربتُهُ في داره) ، و(مررتُ بالذي مررتُ به في داره) ، و(يُعجِبُني أيُّهُم ضربتُهُ في داره) ، و(مررتُ بأيِّهِم مررتُ به في داره) .

وأشار بقوله : (والحذفُ عندَهُم كثيرٌ مُنجلِي . . .) إلىٰ آخره : إلى العائد المنصوب .

وشرطُ جوازِ حَذْفِهِ : أنْ يكونَ مُتَّصِلاً ، منصوباً ، بفعلٍ تامٍّ ، أو بوصفٍ ؛ نحوُ : (جاء الذي ضربتُهُ) ، و(الذي أنا مُعطِيكَهُ درهمٌ) .

فيجوزُ حذفُ الهاءِ مِنْ (ضربتُهُ) ؛ فتقولُ : (جاء الذي ضربتُ) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾ [المدثر : ١١] ، وقولُهُ تعالىٰ : ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان : ٤١] ؛ التقديرُ : (خلقتُهُ) ، و(بعثَهُ) .

وكذلك يجوزُ حذفُ الهاءِ مِنْ (مُعطِيكَهُ) ؛ فتقولُ : (الذي أنا مُعطِيكَ

يكونَ مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً في (أي) وغيرِها ، فيكونُ في كلامه استخدامٌ ، **تأمَّلْ** .

❀ **قوله** : (﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ . . . ﴾) إلىٰ آخره ؛ أي : اترُكْني والذي خلقتُهُ ؛ فـ (مَنْ) : معطوفٌ على المفعول ، أو مفعولٌ معه ، والعائدُ

❀ **قوله** : (استخدامٌ) ؛ أي : حيثُ ذَكَرَ صدرَ الصِّلَةِ بمعناه الحقيقيِّ الخاصِّ ، ثمَّ أعاد عليه الضميرَ بمعناه المجازيِّ العامِّ ، **تأمَّلْ** .

درهمٌ) ، ومنه : قولُهُ[1] : [من البسيط]

٣٤ـ ما اللهُ مُولِيكَ فضلٌ فاْحْمَدَنْهُ بِهِ فما لـدىٰ غيـرِهِ نفـعٌ ولا ضَـرَرُ

محذوف ، و(وحيداً) : حالٌ منه ؛ أي : حالَ كونِهِ مُنفرِداً بلا أهلٍ ولا مالٍ ؛ وهو الوليدُ بنُ المُغيرةِ ، كما في « الجلالَينِ »[2] .

❀ **قوله** : (**ما اللهُ مُولِيكَ فضلٌ . . .**) إلىٰ آخره : (ما) : موصولةٌ مبتدأ ، **خبرُهُ** : (فضل) ، و(**الله مُوليك**) : مبتدأٌ وخبرٌ صِلَةُ الموصول ، **والشاهدُ فيه** : حذفُ العائدِ المنصوبِ ؛ أي : مُوليكَهُ ، **والفاءُ في (فاحمدَنْهُ)** : للسببيَّة ، وقولُ بعضِهم : إنَّها للتعليل . . **غيرُ ظاهرٍ** .

❀ **قوله** : (**والشاهدُ فيه : حذفُ العائدِ المنصوبِ**) ؛ أي : فقط ؛ لأنَّ الكلامَ فيه ؛ **فالضميرُ في (مُولِيكَهُ)** : منصوبٌ فقط ؛ إذ لا يصحُّ كونُهُ مجروراً ؛ لإضافة الوصفِ إلىٰ ضمير المخاطب ، فلا يُضافُ ثانياً إلىٰ ضمير الغائب ، ويكونُ الكلامُ هنا في المنصوب فقط غايَرَ ما يأتي في قوله : (كذاك حَذْفُ ما بوصفٍ خُفِضَا)[3] ، **فتدبَّرْ** .

❀ **قوله** : (**غيرُ ظاهرٍ**) **يُمكِنُ الجوابُ** : **بأنَّ المُرادَ** : التعليلُ بالعِلَّة

---

(١) بيت مجهول النسبة ، **وقد استشهد به** : الناظم في « شرح التسهيل » (١/ ٢٠٥) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (١/ ٤٥٣) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (١/ ١٦٩) ، والشارح في « المساعد » (١/ ١٥١) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (١/ ٥٢٨) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/ ٣٤٦) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ٧٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٤١٣) .

(٢) تفسير الجلالين (ص٥٧٥) .

(٣) انظر (٢/ ١٦٠ـ ١٦١) .

تقديرُهُ : (الذي اللهُ مُولِيكَهُ فضلٌ) ؛ فحُذفتِ الهاءُ .

وكلامُ المُصنِّفِ يقتضِي : أنَّهُ كثيرٌ ، وليس كذلك ، بل الكثيرُ : حذفُهُ مِنَ الفعل المذكور ، وأمّا مع الوصفِ : فالحذفُ منه قليلٌ .

فإن كان الضميرُ مُنفصِلاً لم يَجُزِ الحذف[1] ؛ نحوُ : (جاء الذي إيَّاهُ ضربتُ) ؛ فلا يجوزُ حَذْفُ (إيَّاهُ) .

نعم ؛ هي للتعليل في قوله : (فما لَدَىٰ غيرِهِ . . .) إلىٰ آخره .

والباءُ في (به) : للسببيَّة ، والضميرُ فيهِ : للفَضْل ؛ أي : ليس عند غيرِ اللهِ نفعٌ حاصلٌ ولا ضررٌ ، بل النافعُ والضارُّ حقيقةً هو اللهُ وحدَهُ .

❁ قوله : (بل الكثيرُ : حذفُهُ مِنَ الفعل) ، وقد أُجِيبَ عن الناظم : بأنَّهُ لم يُنبِّهْ علىٰ ذلك ؛ للعِلْم بأصالةِ الفعل ؛ لأنَّهُ الأصلُ في العمل والوصفَ فرعٌ عنه ، وقد أَرْشدَ إلىٰ هـٰذا بتقديم الفعلِ وتأخيرِ الوصف .

❁ قوله : (فإن كان الضميرُ مُنفصِلاً لم يَجُزِ الحذفُ) ، وأفاد ابنُ هشامٍ في « الحواشي » : أنَّ محلَّ ذلك : في المُنفصِلِ بسببِ التقديم أو الحصر ؛ نحوُ : (جاء الذي إيَّاهُ لم أضربْ) ، و(جاء الذي لم أضربْ إلا إيَّاهُ) ، فإن كان بسببٍ آخَرَ جاز حذفُهُ ، ومِنْ ذلك : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَٰكِهِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمْ رَبُّهُمْ ﴾ [الطور : ١٨] ؛ أي : آتاهم إيَّاهُ ، ولا يُقدَّرُ مُتَّصِلاً ؛ لما مرَّ مِنْ أنَّ اتِّصالَ

الغائيَّة ، والتعليلُ بهـٰذا المعنىٰ أخو السببيَّةِ ، كما لا يخفىٰ .

---

(١) وهـٰذا شروعٌ منه في ذكر محترزات شرط حذف العائد المنصوب السابق في (٢/ ١٥٦) .

وكذلك يمتنعُ الحذفُ إن كان مُتَّصِلاً منصوباً بغير فعلٍ أو وصفٍ ؛ وهو الحرفُ ؛ نحوُ : (جاء الذي إنَّهُ مُنطلِقٌ) ؛ فلا يجوزُ حذفُ الهاء .

وكذلك يمتنعُ الحذفُ إذا كان منصوباً مُتَّصِلاً بفعلٍ ناقص ؛ نحوُ : (جاء الذي كانَهُ زيدٌ) .

الضميرَينِ المُتَّحِدَينِ في الرُّتْبة مُمتنِعٌ في غير الغَيبةِ شاذٌّ فيها[1] ، لـٰكن قال السَّمِينُ في « إعرابه » : (إنَّ محلَّ المنعِ : عندَ التلفُّظِ بذلك ؛ إذ لا قُبْحَ مع الحذف)[2] .

❁ قوله : (يمتنعُ الحذفُ إن كان مُتَّصِلاً منصوباً بغير فعلٍ أو وصفٍ) لا يَرِدُ علىٰ هـٰذا : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ [القصص : ٦٢] ؛ بناءً علىٰ أنَّ التقديرَ : (تزعمون أنَّهُم شركاءُ) ؛ لأنَّ فيه حذفَ منصوبِ الحرفِ معه ، والممنوعُ حذفُهُ وحدَهُ ، وربَّ شيءٍ يجوزُ تبعاً ولا يجوزُ استقلالاً ، أفاده الشاويُّ[3] .

❁ قوله : (كانَهُ زيدٌ) وجهُ منعِ حذفِ منصوبِ الفعلِ الناقص : أنَّهُ

❁ قوله : (بناءً علىٰ أنَّ التقديرَ . . .) إلىٰ آخره ، أمَّا علىٰ أنَّ التقديرَ : (تزعُمُونهم شركاءَ) . . فلا إشكالَ أصلاً .

❁ قوله : (وربَّ شيءٍ . . .) إلىٰ آخره ؛ أَلاَ ترىٰ أنَّهُ يجوزُ حذفُ الفاعلِ معَ الفعل ، ولا يجوزُ حذفُهُ وحدَهُ .

---

(١) أورد مُفادَ ابن هشام الصبان في « حاشيته » (١/ ٢٧٣) ، والذي سبق في كتابنا في (١/ ٥٥٧ـ ٥٥٨) ما يُفيد قِلَّتَهُ لا شذوذه .

(٢) الدر المصون (١/ ٩٥) .

(٣) حاشية الشاوي على المرادي (ق/ ٢٩٤) .

١٠٤ـ كذاكَ حَذْفُ ما بوصفٍ خُفِضَا   كـ (أنتَ قاضٍ) بعدَ أمرٍ مِنْ (قَضَىٰ)

كالحرف ، لا سيَّما علىٰ قول البَصْريِّينَ : إنَّهُ لا حَدَثَ للأفعال الناقصة ، فهي للزمان فقط[1] ؛ ومِنْ ثَمَّ مَنَعَ كثيرٌ تعلُّقَ الجارِّ بها ، واتَّفقوا علىٰ أنَّ مُتعلَّقَ الخبرِ المجرورِ والظرفِ في نحو : (زيدٌ في الدار) . . كونٌ عامٌّ ؛ فكأنَّ المنصوبَ بالفعل الناقص منصوبٌ بحرف ، وقد تقدَّم أنَّ حذفَ منصوبِ الحرف مُمتنِعٌ . انتهىٰ « شيخنا السيِّد »[2] .

❁ قوله : (ما بوصفٍ) ؛ أي : عاملٍ ؛ بأنْ يكونَ بمعنى الحالِ أو الاستقبال ؛ أخذاً مِنَ المثال .

❁ قوله : (كـ « أنتَ قاضٍ ») ؛ أي : كقولك : (أنتَ قاضٍ) ؛ فالجملةُ مَحْكِيَّةٌ بقولٍ مُقدَّرٍ ، و(بعدَ) : مُتعلِّقٌ بمحذوف حال ؛ أي : حالَ كونِ ذلك اللفظِ كائناً بعدَ فعلِ أمرٍ ، و(مِنْ « قَضَىٰ ») : مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ أيضاً ؛ أي : مأخوذٍ مِنْ مصدرِ (قضىٰ) ، ويحتملُ : أنْ يكونَ (قضىٰ) مصدراً قَصَرَهُ

❁ قوله : (كونٌ عامٌّ) المُناسِبُ : (تامٌّ) .

❁ قوله : (فالجملةُ مَحْكِيَّةٌ بقولٍ مُقدَّرٍ) لا حاجةَ لتقديرِ القول .

---

(١) والصحيح ـ كما في « المغني » (٢/ ٥٧٧) ـ : أنَّها كلَّها دالَّة على الحدث . انظر (٢/ ٣٩٢) .

(٢) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (١/ ق ١٢٦) .

١٠٥ـ كذا الذي جُرَّ بما الموصولَ جَرْ   كـ (مُرَّ بالذي مررتُ فهْوَ بَرْ)

لمَّا فَرَغَ مِنَ الكلام على الضمير المرفوعِ والمنصوب. . شَرَعَ في الكلام على الضمير المجرور ؛ وهو إمَّا أنْ يكونَ مجروراً بالإضافة ، أو بالحرف .

فإن كان مجروراً بالإضافة : لم يُحذَفْ إلا إذا كان مجروراً بإضافة اسمِ فاعلٍ بمعنى الحال أو الاستقبال ؛ نحوُ : (جاء الذي أنا ضاربُهُ الآنَ) ، أو (غداً) ؛ فتقولُ : (جاء الذي أنا ضاربٌ) بحذف الهاء .

وإن كان مجروراً بغير ذلك : لم يُحذَفْ ؛ نحوُ : (جاء الذي أنا غلامُهُ) ، أو (أنا مضروبُهُ) ، أو (أنا ضاربُهُ أمسِ) .

وأشار بقولِهِ : (كـ « أنتَ قاضٍ ») : إلىٰ قوله تعالىٰ : ﴿ فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ ﴾ [طه : ٧٢] ، التقديرُ : (فاقْضِ ما أنتَ قاضِيهِ) ؛ فحُذِفَتِ الهاءُ ، وكأنَّ المُصنِّفَ استغنىٰ بالمثال عن أنْ يُقيِّدَ الوصفَ بكونه اسمَ فاعلٍ بمعنى الحالِ أو الاستقبال .

للوقف لا للضرورة ، خلافاً لبعضهم .

❋ قوله : (كذا الذي جُرَّ. . .) إلىٰ آخره : (جُرَّ) الأوَّلُ : بضمِّ الجيمِ مبنيٌّ للمفعول ، والثاني : بفتحها ، و(الموصولَ) بالنصب : مفعولٌ به مُقدَّمٌ .

❋ قوله : (فهْوَ بَرْ) ؛ أي : بارٌّ .

. . . .

وإن كان مجروراً بحرف : فلا يُحذَفُ إلا إنْ دَخَلَ على الموصول حرفٌ مِثْلُهُ لفظاً ومعنىً ، . . . .

❀ قوله : (إلا إنْ دَخَلَ على الموصول حرفٌ. . .) إلىٰ آخره : لا يَرِدُ علىٰ هـٰذا : نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾ [الشورىٰ : ٢٣] ؛ حيثُ حُذِفَ الضميرُ المجرورُ مع انتفاءِ جرِّ الموصول ؛ لأنَّ ما ذَكَرُوهُ مِنَ الشروط للحذف القياسيِّ ، والحذفُ في هـٰذا سماعيٌّ لا قياسيٌّ[1] .

❀ قوله : (لفظاً ومعنىً) قال شيخُ الإسلام : (والوجهُ : جوازُ الحذفِ فيما إذا اختلف مُتعلَّقاهما لفظاً لا معنىً ؛ نحوُ : ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر : ٩٤]،

❀ قوله : (لأنَّ ما ذَكَرُوهُ مِنَ الشروط. . .) إلىٰ آخره ، أو يُقالُ : إنَّ محلَّ الشروطِ المذكورةِ : إذا لم يتعيَّنِ الحرفُ المحذوف ، وإلا جاز الحذفُ مطلقاً ، كما في الآية ؛ لأنَّ المُبشَّرَ به لا يُجَرُّ إلا بالباء ، وتقديرُهُ : (يُبشِّرُ فيه) يأباه أنَّ سياقَ الآيةِ لبيان المُبشَّرِ به ، لا لبيان مكانِ البِشارة ؛ فالحذفُ في الآية قياسيٌّ ، وكذا في قوله تعالىٰ : ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر : ٩٤] ، تدبَّرْ .

❀ قوله : (قال شيخُ الإسلامِ. . .) إلىٰ آخره : المُناسِبُ : كتابةُ هـٰذا علىٰ قوله : (واتَّفق العاملُ فيهما مادَّةً) .

ونقل المُحشِّي تبعاً للمُعرِب في (باب النُّدْبة) عن الشاطبيِّ أنَّ المُصنِّفَ لا يشترطُ اتِّفاقَ العامل فيهما أصلاً ، وخرَّج عليه قولَهُ : (ويُنْدَبُ الموصولُ

---

(١) وعلىٰ مذهب الكِسَائي : الحذفُ قياسيٌّ ؛ لأنَّ المحذوفَ عائدٌ منصوب ؛ بناءً علىٰ مذهبه مِنْ أنَّهُ حُذِفَ الجارُّ أوَّلاً فانتصب الضمير ، ثمَّ حُذف . انظر « حاشية الصبان » (١/٢٧٨) .

واتَّفقَ العاملُ فيهما مادَّةً ؛ نحوُ : (مررتُ بالذي مررتَ به) ، أو (أنتَ مارٌّ به) ؛ فيجوزُ حذفُ الهاء ؛ فتقولُ : (مررتُ بالذي مررتَ) ؛ قال الله تعالىٰ : ﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾ [المؤمنون : ٣٣] ؛ أي : منه ، وتقولُ :

والموصوفُ بالموصول كالموصول فيما ذُكِرَ ؛ فيجوزُ حذفُ العائدِ المجرورِ في نحو : « مررتُ بالرجل الذي مررتَ به »)[١] .

❁ قوله : (واتَّفقَ العاملُ فيهما مادَّةً) ؛ أي : حروفاً ، زاد بعضُهُم لحذفه : أنْ يكونَ مُتعيِّناً للرَّبْط ، وألَّا يكونَ نائباً عن الفاعل ، وألَّا يكونَ محصوراً ؛ فلا يُحذَفُ في نحو : (مررتُ بالذي مررتَ به في داره) ، ولا في نحو : (مررتُ بالذي مُرَّ به) ، ولا في نحو : (مررتُ بالذي ما مررتَ إلا به) ، وتَرَكَ ذلك الشارحُ كالناظم ؛ لأنَّهُ لا يختصُّ بما هنا[٢] .

❁ قوله : (أي : منه) لم يُقدِّرْهُ منصوباً علىٰ معنىٰ (تشربونه) ؛ لأنَّ

بالذي اشتَهَرْ) ؛ أي : به[٣] .

❁ قوله : (والموصوفُ بالموصول. . .) إلىٰ آخره ، وكذا المضافُ للموصول ؛ كـ (مررتُ بغلامِ الذي مررتَ) ؛ أي : به ، كما قاله المُراديُّ والدَّمَامِينيُّ في « شرحَيِ التسهيل »[٤] ، والمضافُ [للموصوف] به[٥] ؛

---

(١) الدرر السنية (١/ ٢٧٣ـ٢٧٤) .

(٢) انظر « الدرر السنية » (١/ ٢٧٤) ، و« شرح ابن الناظم على الألفية » (ص٦٨) .

(٣) تمرين الطلاب (ص١٢٣) ، المقاصد الشافية (٥/ ٣٨٤) ، وانظر ما سيأتي في (٤/ ٥١٢) .

(٤) شرح المرادي على التسهيل (ص٢٠١) ، تعليق الفرائد (٢/ ٢٢٦) .

(٥) في (ط) : (للموصول) بدل (للموصوف) ، وقوله : (به) ؛ أي : بالموصوف .

(مررتُ بالذي أنتَ مارٌّ) ؛ أي : به ، ومنه : قولُهُ[1] : [من الطويل]

٣٥ـ وقد كنتَ تُخفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حِقْبَةً   فبُحْ لَانَ منها بالذي أنتَ بائحُ

أي : أنتَ بائحٌ به .

فإنِ اختلفَ الحرفانِ : لم يَجُزِ الحذفُ ؛ نحوُ : (مررتُ بالذي غَضِبتَ عليه) ؛ فلا يجوزُ حذفُ (عليه) ، وكذلك : (مررتُ بالذي مررتَ به على زيدٍ) ؛ لا يجوزُ حذفُ (به) منه ؛ لاختلاف معنى الحرفَينِ ؛ لأنَّ الباءَ الداخلةَ على الموصول للإلصاق ، والداخلةَ على الضمير للسببيَّة .

ما كان مشروباً لهم لا ينقلبُ مشروباً لغيرهم ، كذا قيل ، وقد يُقالُ : إنَّهُ صحيحٌ على معنى : تشربون جنسَهُ ، لكن لا يخفى أنَّ في هذا تكلُّفاً ، بخلافِ ذاك ، تأمَّلْ .

* قوله : (وقد كنتَ) إلى آخره : (سَمْراءَ) بوزن (حَمْراءَ) : اسمُ

كـ (مررتُ بغلام الرجلِ الذي مررتَ) ؛ أي : به ، كما بَحَثَهُ الشَّنَوَانيُّ وغيرُهُ[2] .

---

(١) البيت بنحوه للشاعر الفارس عنترة بن شدَّاد في « ديوانه » (ص٤٥) ضمن قصيدة مطلعها :

طَرِبْتَ وهاجَتْكَ الظِّباءُ السوانحُ   غداةَ غدا منها سَنِيحٌ وبارحُ
فمالتْ بيَ الأهواءُ حتى كأنَّما   بزَنْدَينِ في قلبي مِنَ الوَجْدِ قادحُ

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/٢٠٦) ، و« المساعد » (١/١٥٢) ، و« المقاصد الشافية » (١/٥٤١) ، و« شرح الأشموني » (١/٨١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/٤٤٤ـ٤٤٨) .

(٢) انظر « المواهب الرحمانية » (١/ق١٨٠) .

وإنِ اختلفَ العاملان : لم يَجُزِ الحذفُ أيضاً ؛ نحوُ : (مررتُ بالذي فَرِحْتَ به) ؛ فلا يجوزُ حذفُ (به) .

وهـٰذا كلُّهُ هو المُشارُ إليه بقوله : (كذا الذي جُرَّ بما الموصولَ جَرْ) ؛ أي : كذلك يُحذَفُ الضميرُ الذي جُرَّ بمِثْلِ ما جُرَّ به الموصولُ ؛ نحوُ : (مُرَّ بالذي مررتَ فهو بَرٌّ) ؛ أي : بالذي مررتَ به ، فاستغنىٰ بالمثال عن ذِكْرِ بقيَّةِ الشروطِ التي سَبَقَ ذِكْرُها .

محبوبته ، و(حِقْبَةً) بكسر الحاء المُهمَلة : المُدَّةُ الطويلةُ ، **وأصلُها في اللغة** : تُطلَقُ علىٰ ثمانينَ عاماً ، و(لَانَ) : **أصلُهُ** : (الآن) ؛ **فحُذِفَ** منه الهمزتانِ ، **وقيل** : إنَّهُ لغةٌ ، و(بُحْ) بضمِّ الباء ؛ بمعنىٰ : أَظْهِرْ .

والشاهدُ فيه : حذفُ العائدِ الذي جُرَّ بحرفٍ مُماثلٍ لِمَا جَرَّ الموصولَ .

❀ **قوله** : (و« حِقْبَةً » **بكسر الحاء** . . .) إلىٰ آخره : ضَبَطَهُ بعضُهُم : (خُفْيَةً) ؛ مِنْ (خَفِيَ الشيءُ) : إذا لم يظهر[1] ، **والأوَّلُ أصحُّ** ، كما في « العَيْنيِّ »[2] .

❀ **قوله** : (و« بُحْ » **بضمِّ الباء** . . .) إلىٰ آخره ، وهو جوابُ شرطٍ محذوفٍ ، تقديرُهُ : (إذا كان كذلك فبُحْ) ، كما في « العَيْنيِّ »[3] .



(١) وجاء بهـٰذا الضبط في نسخة علىٰ هامش (و) .

(٢) المقاصد النحوية (١/ ٤٤٥) .

(٣) المقاصد النحوية (١/ ٤٤٨) .

المعرّف بأداة التّعريف

١٠٦ـ (أَلْ) حرفُ تعريفٍ أوِ اللامُ . . . .

(المُعرَّفُ بأداة التعريفِ)

❀ قوله : (المُعرَّفُ بأداة التعريفِ) إنْ كانتِ الباءُ للسببيّة . . فقولُهُ : (« أَلْ » حرفُ تعريفٍ) تبرُّعٌ منه زائدٌ على الترجمة ، وإن كانت بمعنىٰ (مع) . . فالترجمةُ مُساوِيةٌ . انتهىٰ « سيِّد »[1] .

❀ قوله : (« أَلْ » حرفُ تعريفٍ) مبتدأٌ وخبرٌ ، والظاهرُ : أنَّ خبرَ قولِهِ : (أو اللامُ) محذوفٌ ، قال في « الارتشاف » : (العربُ تقولُ : « زيدٌ قائمٌ وعمرٌو » ، فتحذفُ خبرَ الثاني ، وأمَّا إذا تأخَّر الخبرُ عنهما ولم يكن وَسَطاً . . فأقوالٌ ؛ ثالثُها : التخييرُ) .

[المُعرَّفُ بأداةِ التعريفِ]

❀ قوله : (تبرُّعٌ منه) هـٰذا يُؤدِّي إلىٰ أنَّ أكثرَ ما ذُكِرَ بعدَ الترجمةِ تبرُّعٌ منه ؛ فالمُناسِبُ أنْ يُقالَ : إنَّ المُرادَ : المُعرَّفُ بأداة التعريف مِنْ حيثُ نَفْسُهُ ، أو مِنْ حيثُ الأداةُ ، أو : إنَّ قولَهُ : (أل حرفُ تعريفٍ) يَؤُولُ إلىٰ أنَّ المُعرَّفَ

(١) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (١/ق ١٢٩) .

. . . .

وتظهرُ ثمرةُ الخلاف : في قولك : (زيدٌ وهندُ قائمٌ) أو (قائمةٌ) .

وهـٰذا التفصيلُ كلُّهُ في الواو ، أو (أو) التنويعيَّةِ ؛ لأنها بمعنى الواو ؛ فتجبُ معها المطابقةُ كالواو ، كما في « المغني » نقلاً عن الأُبَّديِّ ، أفاده ياسينُ[1] .

بالأداة هو ما عُرِّفَ بـ (أل) أو باللام ، وكذا يُقالُ فيما بعدُ .

❋ قوله : (وتظهرُ ثمرةُ الخلاف . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا غيرُ ظاهرٍ ؛ فكان الأَوْلىٰ أنْ يقولَ ـ كما في كلام غيره ـ : (هـٰذا إن صَلَحَ لكلٍّ مِنَ المعطوفَينِ ، فإن لم يَصلُحْ إلا لأحدهما . . فهو له ، وخبرُ الآخَرِ محذوفٌ اتّفاقاً ؛ نحوُ : « زيدٌ وهندٌ قائمٌ » أو « قائمةٌ ») . . . إلىٰ آخره .

إلا أنْ يُقالَ : معناه : أنَّهُ على القول برجوع الخبر للأوَّل : يتعيَّنُ عليك في المثال المذكورِ النُّطْقُ بـ (قائم) ، وعلى القول برجوعه للثاني : يتعيَّنُ عليك النُّطْقُ بـ (قائمة) ، وعلى الثالث : أنتَ مُخيَّرٌ في النطق بينهما ، لـٰكنَّ هـٰذا صريحٌ في أنَّهُ لا يصحُّ النُّطْقُ بـ (قائمة) في المثال المذكور على القول الأوَّل ، ولا بـ (قائم) على القول الثاني ، وهو خلافُ ما يُفِيدُهُ كلامُ غيرِهِ المُتقدِّمُ

---

(١) حاشية ياسين على الألفية (١/٦٦ـ٦٧) ، وانظر « ارتشاف الضَّرَب » (٤/٢٠٢٠) ، و« مغني اللبيب » (٢/٥٢٢) ، وقال الشيخ ياسين في « حاشيته علىٰ شرح القطر » (٢/٢١٩) عازياً الأقوالَ الثلاثة السابقة : (ذَهَبَ سيبويهِ والمازنيُّ : إلىٰ أنَّ المذكورَ خبرُ الأوَّل ، وخبرَ الثاني محذوف ، وابنُ السرَّاج وابنُ عصفور : إلىٰ عكسه ، وآخرون : إلى التخيير) ، والقولُ بالتخيير صحَّحه أبو حيَّانَ في « الارتشاف » .

. . . . فَقَطْ   فـ (نَمَطٌ) عَرَّفتَ قُلْ فيهِ (النَّمَطْ)

❀ قوله : (فَقَط) الفاء : لتزيين اللفظِ ، وقيل : للدَّلالة على شرطٍ مُقدَّرٍ ؛ فهي على الأوَّل : اسمٌ بمعنىٰ : حَسْب ، وعلى الثاني : بمعنى : انتَهِ.

❀ قوله : (فـ « نَمَطٌ » . . .) إلىٰ آخره : (نَمَطٌ) : مبتدأٌ سوَّغَ الابتداءَ به الوصفُ بما بعدَهُ ، و(قُلْ . . .) إلىٰ آخره : خبرٌ ، و(النَّمَطُ) : مَقُولُ

نقلُهُ ؛ مِنْ صحَّةِ النُّطْقِ بكلٍّ مِنْ (قائم) و(قائمة) علىٰ كلا القولَين كالقول الثالث ، فتأمَّلْ .

❀ قوله : (لتزيين اللفظِ) ؛ فإنَّهُ يكونُ بها على أعدل الأبنية .

❀ قوله : (اسمٌ بمعنىٰ : حَسْب) ؛ أي : حالٌ مِنَ اللام ؛ أي : حالَ كونِها حَسْبَكَ ؛ أي : كافيتَكَ عن طلبِ غيرِها .

❀ قوله : (وعلى الثاني : بمعنى : انتَهِ) ؛ أي : فهي اسمُ فعلٍ ، والتقديرُ : (إذا عرفتَ ذلك فانتَهِ عن طَلَبِ غيرِها) ، ويصحُّ على الثاني أنَّها بمعنىٰ (حَسْب) أيضاً علىٰ أنَّها خبرٌ لمحذوفٍ ، والتقديرُ : (إذا عرفتَ ذلك فهي حَسْبُكَ) .

وكونُ (قط) بمعنىٰ (حَسْب)، أو اسمَ فعلٍ . . مذكورٌ في « المغني »[1]، خلافاً لمَنِ ادَّعىٰ عدمَ صحَّة ذلك .

❀ قوله : (سوَّغَ الابتداءَ به الوصفُ بما بعدَهُ) هـٰذا مبنيٌّ علىٰ أنَّ (نَمَط)

---

(١) مغني اللبيب (١/ ٢٤٢) .

اختلف النَّحْويُّونَ في حرف التعريف في (الرجل) ونحوِهِ ؛ فقال الخليلُ :

القول ، وصحَّ نصبُهُ المفردَ ؛ لأنَّ المُرادَ لفظُهُ ، أو لتضمُّنِهِ معنى : اذكُرْ ، وإنَّما احتِيجَ إلىٰ ذلك[1] ؛ لأنَّ القولَ لا ينصبُ المفردَ إلا إذا كان فيه معنى الجملة ؛ كـ (قلتُ قصيدةً) ، كما في « التمرين »[2] ، وقولُهُ : (عرَّفْتَ) ؛ أي : أردتَ تعريفَهُ .

❁ قوله : (فقال الخليلُ . . .) إلىٰ آخره : نُقِلَ عن سيبويه أيضاً .

مقصودٌ معناه ؛ فهو نكرةٌ .

وحينئذٍ : فيكونُ قولُهُ : (عرَّفْتَ) إمَّا راجعاً له مُراداً منه معناه ـ فالمُرادُ بتعريفه : تعيينُهُ ، أو إدخالُ الأداةِ عليه ؛ أي : إرادةُ ما ذُكِرَ ، والكلامُ علىٰ هٰذا الأخيرِ علىٰ تقدير مضافٍ ؛ أي : عَرَّفتَ دالَّهُ ـ وإمَّا راجعاً له مُراداً منه لفظُهُ ؛ فيكونُ فيه استخدامٌ ، ويكونُ المُرادُ بتعريفه إدخالَ الأداةِ عليه .

والضميرُ في قوله : (فيه) : إن كان راجعاً له مُراداً منه معناه . . كان الكلامُ علىٰ تقديرِ مضاف ، وإن كان راجعاً له مُراداً منه لفظُهُ . . كان فيه استخدامٌ .

أمَّا علىٰ أنَّهُ مقصودٌ لفظُ (نَمَط) لا معناه[3] . . فيكونُ عَلَماً علىٰ نفسه ؛ فلا يحتاجُ لمُسوِّغٍ ، ويكونُ جملةُ قولِهِ : (عرَّفتَ) حالاً لا نعتاً ؛ لأنَّ الجملَ بعدَ المعارفِ أحوالٌ ، ويكونُ وصفُهُ بالتعريف والحُكْمُ عليه بأنَّك تقولُ فيه :

---

(١) أي : تضمينه معنى : اذكر .

(٢) تمرين الطلاب (ص٣٢) .

(٣) هٰذا قسيم لقوله في صدر القولة : (هٰذا مبنيٌّ علىٰ أنَّ « نمط » . . .) .

المُعرِّفُ هو (أل) ، وقال سيبويهِ : هو اللامُ وحدَها ؛ فالهمزةُ عندَ الخليلِ : همزةُ قطعٍ ، وعندَ سيبويهِ : همزةُ وصلٍ اجتُلِبتْ للنُّطْق بالساكن[1] .

❀ قوله : (فالهمزةُ عندَ الخليلِ : همزةُ قطعٍ) ؛ أي : ووُصِلتْ ؛ لكثرة الاستعمال ، ودليلُ هـٰذه الأقوالِ مبسوطٌ في المُطوَّلات[2] .

(النَّمَط) باعتباره في تركيبٍ آخَرَ مُراداً منه معناه ؛ لأنَّهُ في هـٰذا التركيب عَلَمٌ لا يقبلُ تعريفاً آخَرَ ، ولا تدخلُ عليه (أل) ؛ نظيرُ قولِهِم : (مِنْ : حرفُ جرٍّ) ، فتأمَّلْ .

❀ قوله : (ودليلُ هـٰذه الأقوالِ) إنْ كانتِ الإشارةُ لِمَا ذكره الشارح . . كان المُرادُ بالجمع ما فوقَ الواحدِ ، وإن كانتْ لِمَا ذكره وما لم يذكرْهُ . . فالأمرُ ظاهرٌ .

---

(١) ذكر الناظم في « شرح التسهيل » (١/ ٢٥٣ـ٢٥٤) في أداة التعريف . . ثلاثةَ مذاهبَ : الأوَّل : أنَّها اللامُ وحدَها ، ونَسَبَ ذلك إلى المُتأخِّرينَ ، والثاني : أنَّ الأداةَ الهمزةُ واللامُ معاً ، وأنَّ الهمزة ليست زائدةً ، بل أصليَّةٌ ، ومِنْ ثَمَّ كانت همزةَ قطع ، ونسبه إلى الخليل ، والثالث : هو كالمذهب الثاني ، إلا أنَّ الهمزةَ همزةُ وصل ، ونسبه إلىٰ سيبويه ، وقال أبو حيان في « التذييل » (٣/ ٢١٨) : (وهـٰذا الذي ذَكَرَهُ المُصنِّفُ مِنْ أنَّ المذاهبَ في الأداة ثلاثةٌ . . خالف أصحابُنا في ذلك ؛ فذكروا فيها مذهبَينِ ؛ أحدُهُما : مذهبُ جميع النَّحْويِّينَ إلا ابن كيسان ؛ وهو أنَّ الحرفَ المُعرِّفَ إنما هو اللام ، وأمَّا الألفُ فهمزةُ وصلٍ جيء بها وُصْلةً للساكن ، فكان ينبغي أن تُكسَر لالتقاء الساكنَينِ كسائر همزات الوصل ، والمذهب الثاني : مذهبُ ابن كَيْسانَ ؛ وهو أنَّها كلمةٌ ثُنائيَّةُ الوضعِ بمنزلة « قد » و« هل » ، والهمزة همزة قطع) ، وانظر ما سبق في (١/ ٢٨٩ـ٢٩٠) .

(٢) انظر « شرح التسهيل » (١/ ٢٥٣ـ٢٥٧) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٤٦٠ـ٤٦٣) ، و« همع الهوامع » (١/ ٣٠٦ـ٣٠٨) .

والألفُ واللامُ المُعرِّفةُ تكونُ للعهد ؛ كقولك : (لَقِيتُ رجلاً فأكرمتُ

❁ قوله : (تكونُ للعهد. . .) إلىٰ آخره : حاصلُ ما يُقالُ فيها : أنَّها قسمانِ ؛ عهديَّةٌ ، وجِنْسيَّةٌ ، وكلٌّ منهما ثلاثةُ أقسام :

فالعهدُ : إمَّا ذِكْريٌّ ؛ نحوُ : ﴿ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾ [المزمل : ١٦] .

أو عِلْمِيٌّ ؛ وهو أنْ يتقدَّمَ لمصحوبها عِلْمٌ ؛ نحوُ : ﴿ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ ﴾ [التوبة : ٤٠] .

أو حُضُوريٌّ ؛ وهو أنْ يكونَ مصحوبُها حاضراً ؛ نحوُ : ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ [المائدة : ٣] .

والجِنْسيَّةُ إنْ لم تَخلُفْها (كلٌّ) لا حقيقةً ولا مجازاً. . فهي لبيان الحقيقة مِنْ حيثُ هي ؛ نحوُ : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ ﴾ [الأنبياء : ٣٠] .

وإن خَلَفَتْها (كلٌّ) حقيقةً. . فهي لشُمُول أفرادِهِ ؛ أي : الجنسِ ؛ نحوُ : ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ [النساء : ٢٨] .

وإن خَلَفَتْها (كلٌّ) مجازاً. . فهي لشُمُول خصائصِ الجنسِ مبالغةً ؛ نحوُ :

❁ قوله : (وكلٌّ منهما ثلاثةُ أقسام) لم يتعرَّضْ لِمَا إذا أُرِيدَتِ الحقيقةُ في ضِمْنِ فردٍ مُبهَم ؛ كـ (أدخلُ السوقَ) ، و(آكُلُ السَّوِيقَ) ، وهي عندَ النُّحاةِ داخلةٌ في الجنسيَّة ؛ فتُسمَّى : اللامَ الجنسيَّةَ ، وعندَ البيانيِّين تُسمَّى : اللامَ التي للعهد الذِّهْنيِّ ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّها داخلةٌ في كلامه ؛ بأنْ يُرادَ بالجنسيَّة التي لم تَخْلُفْها (كلٌّ) لا حقيقةً ولا مجازاً. . ما أُريد بها الحقيقةُ مِنْ حيثُ هي ، أو في ضِمْنِ فردٍ مُبهَم .

❁ قوله : (نحوُ : وخلقنا. . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ الخَلْقَ لا يكونُ مِنْ

الرجلَ) ، وقولِهِ تعالىٰ : ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا * فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾ [المزمل : ١٥ـ١٦] .

ولاستغراق الجنسِ ؛ نحوُ : ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴾ [العصر : ٢] ، وعلامتُها : أنْ يَصلُحَ موضعَها (كلٌّ) .

ولتعريف الحقيقةِ ؛ نحوُ : (الرجلُ خيرٌ مِنَ المرأة) ؛ أي : هـٰذه الحقيقةُ

(أنتَ الرجلُ عِلْماً) ؛ فإنَّهُ لو قيل : (أنتَ كلُّ رجلٍ عِلْماً) . . لصحَّ علىٰ جهةِ المجازِ ؛ علىٰ معنىٰ : أنَّكَ اجتمع فيك ما افترقَ في غيرك مِنَ الرجال مِنْ جهةِ كمالِكَ في العِلْم .

إذا عَلِمتَ هـٰذا : تبيَّنَ لك أنَّ الشارحَ اقْتَصَرَ علىٰ قسمٍ واحد مِنَ العهديَّة ؛ وهو الذِّكْريُّ ، وعلىٰ قسمَينِ مِنَ الجِنْسيَّة ؛ وهما الأوَّلُ والثاني فيما تقدَّم .

❁ قوله : (**ولتعريف الحقيقةِ ؛ نحوُ : الرجلُ . . .**) إلىٰ آخره : اعتُرِضَ : بأنَّ حقيقةَ الرجل والمرأةِ واحدةٌ ؛ فلا تُوصَفُ بالخيريَّة ، بل الذي

ماهيَّة الماء ، بل مِنْ أفراده ، فلا بُدَّ في هـٰذا مِنَ النَّظَر للأفراد[1] .

❁ قوله : (**علىٰ جهةِ المجازِ**) ؛ أي : بالاستعارة ؛ بأنْ شُبِّهتْ جميعُ الخصائصِ بجميع الرجال؛ بجامع الشُّمُولِ في كلٍّ ، واستُعِيرَ اللفظُ الموضوعُ لجميع الرجال ـ وهو (الرجلُ) بـ (أل) الاستغراقيَّة ـ لجميع الخصائص ، وحينئذٍ : يكونُ الإخبارُ مبالغةً ، أو علىٰ تقدير مضافٍ ؛ أي : أنت جامعُ الخصائص .

❁ قوله : (**اعتُرِضَ : بأنَّ حقيقةَ الرجل . . .**) إلىٰ آخره : **أوَّلُ كلامِهِ**

---

(١) كذا وقع في نسخته التي قرَّر عليها ، والذي في جميع نسخ « الحاشية » هو : (وجعلنا) ، ولعل الواقع سهو من المُقرِّر أو الناسخ ، والله تعالىٰ أعلم .

خيرٌ مِنْ هـٰذه الحقيقة .

يُوصَفُ بها الأفرادُ ؛ نحوُ : (زيدٌ خيرٌ مِنْ عمرٍو) ؛ فالأَوْلى : التمثيلُ بأنَّ (الإنسانَ نوعٌ) ، و(الحيوانَ جنسٌ) .

يُفِيدُ : أنَّ الاعتراضَ مِنْ جهةِ اتِّحادِ الحقيقة فيهما ، والخيريَّةَ لا تُعقَلُ إلا بينَ شيئَينِ ، وآخِرُ كلامِهِ يُفِيدُ : أنَّ الاعتراضَ مِنْ جهةِ أنَّ الحقيقةَ لا تُوصَفُ بالخيريَّة ، بل الذي يُوصَفُ بها الأفرادُ .

فكان الأَوْلىٰ أنْ يقولَ في تقرير الاعتراضِ : (اعترِضَ : بأنَّا لا نُسلِّمُ أنَّ هناك حقيقتَينِ مختلفتَينِ حتىٰ تُفضَّلَ إحداهما على الأُخْرىٰ ، بل حقيقةُ كلٍّ مِنَ الرجل والمرأة واحدةٌ ؛ وهي الحيوانُ الناطق ، سلَّمْنا : أنَّ حقيقتَهُما مختلفةٌ مِنْ حيثُ الأُنوثةُ والذُّكورة ؛ فحقيقةُ الرجلِ : الذَّكَرُ البالغُ مِنْ بني آدمَ ، وحقيقةُ المرأةِ : الأُنثى البالغةُ مِنْ بني آدمَ ، لـٰكن لا نُسلِّمُ أنَّ الحقيقةَ تُوصَفُ بالخيريَّة ، بل الذي يُوصَفُ بها الأفراد) .

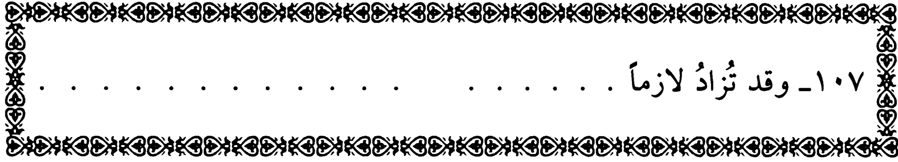
ويُمكِنُ دفعُ الاعتراضِ عن الشارح : بأنَّ المُرادَ : الحقيقةُ في ضِمْنِ بعضِ أفرادٍ مُبهَمة ، ولا شكَّ أنَّ اللامَ المستعملةَ في هـٰذا تُسمَّىٰ لامَ الجنسِ عندَ النُّحاة ، وليس مُرادُهُ التمثيلَ للحقيقة مِنْ حيثُ هي حتىٰ يجيءَ الاعتراضُ .

نعم ؛ يصحُّ أنْ يُرادَ : الحقيقةُ في ضِمْن جميع الأفراد ، والتفضيلُ باعتبار صفتَي الذكورة والأنوثة بقَطْع النَّظَر عن العوارض[1] .

---

(١) في (ك) : (لـٰكن لا يخفاك أنَّ المنعَ الأوَّلَ المذكورَ في صدر الاعتراض. . إنَّما هو توسيعٌ في الدائرة ، وإلا فهو غير مراد ، تأمَّلْ) بدل (نعم ؛ يصح. . .) إلىٰ آخره .

و(النَّمَطُ) : ضَرْبٌ مِنَ البُسُطِ ، والجمعُ : (أَنْماطٌ) ؛ مثلُ : (سَبَبٍ وأَسْبابٍ) ، و(النَّمَطُ) أيضاً : الجماعةُ مِنَ الناس أمرُهُم واحدٌ ، كذا قاله الجَوْهَرِيُّ[1] .



١٠٧ـ وقد تُزادُ لازماً . . . .

❁ قوله : (وقد تُزادُ) قد : للتقليل ، والضميرُ في (تُزاد) : عائدٌ على (اللام) لا بقَيْدِ التعريفِ ؛ ففي الكلامِ استخدامٌ ، و(لازماً) : صفةُ محذوفٍ ؛ أي : زَيْداً لازماً[2] ، والزَّيْدُ : مصدرُ (زاد) .

❁ قوله : (عائدٌ على « اللام ») كلامُ الشارح ـ كالأُشْمُونيِّ ـ يُفِيدُ : أَنَّهُ عائدٌ علىٰ (أل)[3] ؛ فالجملةُ : عطفٌ على الخبر ـ فكأَنَّهُ قال : (أل) قسمانِ : حرفُ تعريف ، وزائدة ـ أو مستأنفةٌ .

❁ قوله : (ففي الكلامِ استخدامٌ) فيه نَظَرٌ ؛ لأنَّ المُرادَ بـ (أل) وضميرِها واحدٌ ؛ وهو لفظةُ (أل) ، وعدمُ اعتبارِنا في الضمير الحُكْمَ على المرجع بأنَّهُ حرفُ تعريف. . لا يَقتضِي الاستخدامَ ؛ إذ مُحصَّلُ كلامِ « المتن » : أنَّ (أل)

---

(١) الصحاح (٣/ ١١٦٥) .

(٢) وذكر الصبان في « حاشيته » (١/ ٢٨٨) وجهاً آخرَ قدَّمه على المثبت هنا ؛ وهو أنَّهُ حال من ضمير (تزاد) ، وتذكيرُ الحال باعتبار الحرف أو اللفظ ، وذكر ابن هشام أنَّهُ حال مِنْ مصدر الفعل المفهوم ، وأنكر إنابة الصفة عن المصدر ، وخطَّأ المُعرِبِينَ في ذلك . انظر « شرح قطر الندىٰ » (ص٢٢٧) ، و« تمرين الطلاب » (ص٣٣) .

(٣) شرح الأشموني (١/ ٨٤) ، وانظر (٢/ ١٧٦) من « الشرح » .

. . . . كـ (اللَّاتِ)   و(الآنَ) و(الـذِيـنَ) ثـمَّ (الـلَّاتِ)

❁ قوله : (كـ « اللَّاتِ ») فيه مع (اللَّاتِ) آخِرَ البيتِ : الجناسُ التامُّ ؛ لاتِّفاقِهما لفظاً واختلافِهما معنىً ، ومثَّلَ بـ (اللات) لِمَا قارنتْ (أل) فيه الوَضْعَ مِنَ الأعلام ، وبـ (الآنَ) لِمَا قارنتْهُ مِنْ أسماء الإشارة ، و(بالذينَ) و(اللَّاتِ) لِمَا قارنتْهُ مِنَ الموصولات .

❁ قوله : (و« الآنَ ») هو عَلَمٌ على الزمان الحاضر ، وقد يُستعمَلُ في غيره مجازاً ، وقال قومٌ : هي محلٌّ للزمانَينِ ؛ أي : ظرفٌ للماضي ، وظرفٌ للمستقبل ، وقد يُتجوَّزُ بها عمَّا قَرُبَ مِنْ أحدهما ، وقال ابنُ مالكٍ : (لوقتٍ حَضَرَ جميعُهُ ؛ كوقت فِعْلِ الإنشاءِ حالَ النُّطْقِ به ، أو بعضُهُ ؛ نحوُ : ﴿ ٱلۡـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمۡ ﴾ [الأنفال : ٦٦] ، ﴿ فَمَن يَسۡتَمِعِ ٱلۡـَٔانَ يَجِدۡ لَهُۥ شِهَابٗا رَّصَدٗا ﴾ [الجن : ٩]) ، قال : (وظرفيَّتُهُ غالبةٌ لا لازمةٌ) ، . . . .

إمَّا حرفُ تعريفٍ ، وإمَّا زائدةٌ ، وهـٰذا لا استخدامَ فيه ، كما هو واضحٌ[(١)] .

❁ قوله : (وبـ « الآنَ » لِمَا قارنتْهُ مِنْ أسماء الإشارة) هـٰذا مبنيٌّ علىٰ ما ذهب إليه غيرُ الجمهور ؛ مِنْ أنَّهُ اسمُ إشارةٍ للزمان ، كـ (هناك) للمكان ، وعليه المُوضِّحُ[(٢)] ؛ فعِلَّةُ بنائِهِ هي عِلَّةُ بناءِ بقيَّةِ أفرادِ اسمِ الإشارة .

❁ قوله : (وظرفيَّتُهُ غالبةٌ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّهُ قد وَرَدَ جرُّهُ

---

(١) انظر « حاشية الصبان » (١/ ٢٨٨) .

(٢) أوضح المسالك (١/ ١٨٠) .

١٠٨ـ ولاَضطرارٍ كـ (بناتِ الأَوْبَرِ)   كذا (وطِبْتَ النفسَ يا قَيْسُ السَّرِي)

ذَكَرَ المُصنِّفُ في هـٰذَينِ البيتَينِ أنَّ الألفَ واللامَ تأتي زائدةً ، وهي في زيادتها علىٰ قسمَينِ : لازمةٌ ، وغيرُ لازمة .

ثمَّ مثَّل للزائدةِ اللازمةِ : بـ (اللَّات) ؛ وهي اسمُ صنمٍ كان لثَقِيفٍ بالطائف .

ذَكَرَهُ السُّيُوطيُّ في « الإتقان »[1] .

❀ قوله : (يا قَيْسُ . . .) إلىٰ آخره : هو عَلَمٌ مفردٌ مبنيٌّ على الضمِّ ، و(السَّرِي) بفتح السين ؛ بمعنى : الشريف ؛ نعتُ (قيسُ) ، ونعتُ المنادى المفردِ إذا كان فيه (أل) يجوزُ فيه الرفعُ نَظَراً لِلَفْظ المُنادىٰ ، والنصبُ مُراعاةً لمحلِّهِ ، كما في « المعرب »[2] .

❀ قوله : (بـ « اللَّات » ؛ وهي اسمُ صنمٍ كان لثَقِيفٍ بالطائف)[3] ،

بـ (مِنْ) ، والمجرورُ لا يُسمَّىٰ ظرفاً .

---

(١) الإتقان في علوم القرآن (٢/ ١٩١) ، وانظر « تسهيل الفوائد » (ص٩٥) ، و« شرحه » (٢/٢١٨) .

(٢) تمرين الطلاب (ص٣٣) .

(٣) كذا في نسخ « الشرح » التي علَّق عليها المُحشِّي ، وهي عبارة الشيخ خالد في « التصريح » ، وفي النسخ : (اسم صنم كان بمكةَ) ، ويحتمل : أنَّ المحشي وقف علىٰ نسخة ليس فيها تعيين مكان ، فيكون قوله : (كان لثقيف . . .) من كلامه ، وعليه جرت النسخة (هـ) ، وهو مبنيٌّ علىٰ خلاف بين المُفسِّرين ؛ أنَّ (اللَّات) هل كانت بقريش أو كانت بثقيف ؟ انظر « تفسير القرطبي » (١٧/ ٩٩ـ ١٠١) ، و« الدر المنثور » (٧/ ٦٥٢ـ ٦٥٣) .

وبـ (الآنَ) ؛ وهو ظرفُ زمانٍ مبنيٌّ على الفتح ، واختُلِفَ في الألف واللام الداخلةِ عليه ؛ فذَهَبَ قومٌ : إلىٰ أنَّها لتعريف الحُضُور ؛ كما في قولك : (مررتُ بهـٰذا الرجلِ) ؛ لأنَّ قولَكَ : (الآنَ) بمعنىٰ : هـٰذا الوقتَ ، وعلىٰ هـٰذا : لا تكونُ زائدةً ، وذَهَبَ قومٌ منهم المُصنِّفُ : إلىٰ أنَّها زائدةٌ ، وهو مبنيٌّ لتضمُّنِهِ معنى الحرفِ ؛ وهو لامُ الحُضُور .

وعن مُجاهِدٍ : كان رجلاً يَلُتُّ السويقَ بالطائف ، وكانوا يَعكُفُونَ علىٰ قبره ، فجعلوه وَثَناً ، وكانتْ تاؤُهُ مُشدَّدةً فخُفِّفتْ . انتهىٰ « تصريح »[(١)] .

❀ قوله : (لتضمُّنِهِ معنى الحرفِ . . .) إلىٰ آخره : فيه غرابةٌ ؛ إذ كيف يتضمَّنُ شيئاً هو فيه موجودٌ لفظاً ؟! . . . .

❀ قوله : (إذ كيف يتضمَّنُ شيئاً هو فيه موجودٌ لفظاً ؟!) ؛ أي : موجودٌ صورتُهُ فيه في اللفظ ؛ بناءً على القول الثاني ؛ وهو جَعْلُ (أل) زائدةً ، أو موجودٌ بعَيْنه لفظاً ومعنىً ؛ على القول الأوَّل ؛ وهو جَعْلُ (أل) فيه للعهد الحُضُوريِّ .

هـٰذا إن كان قولُ الشارحِ : (وهو مبنيٌّ) راجعاً للقولَينِ ، وأمَّا إذا كان راجعاً للثاني فقط ـ وعِلَّةُ البناءِ على القول الأوَّلِ شيءٌ آخَرُ ؛ كتضمُّنه معنى الإشارة مثلاً ، أو جمودِهِ علىٰ ما قيل ـ . فالمُرادُ هو المعنى الأوَّلُ ،

---

(١) التصريح على التوضيح (١/ ١٥٠ـ١٥١) ، وأثر مجاهد : رواه الطبري في « تفسيره » (٢٢/ ٥٢٣) ، وانظر « النكت والعيون » (٥/ ٣٩٧) ، وقولُهُ : (وكانتْ تاؤُهُ مُشدَّدةً فخُفِّفتْ) هـٰذا علىٰ قول مَنْ جَعَلَ تاءَهُ مُخفَّفةً ، قال السمين الحلبي في « الدر المصون » (١٠/ ٩٢) عند قوله : ﴿ أَفَرَءَيۡتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلۡعُزَّىٰ ﴾ : (والعامة علىٰ تخفيف تائها ، وقرأ ابن عباس ومجاهد ومنصور بن المعتمر وأبو الجوزاء وأبو صالح وابن كثير في رواية . . بتشديد التاء) .

ومثَّل أيضاً : بـ (الذِينَ) و(اللَّاتِ) ، والمُرادُ بهما : ما دَخَلَ عليه (أل) مِنَ الموصولات ، وهو مبنيٌّ علىٰ أنَّ تعريفَ الموصولِ بالصِّلَة ، فتكونُ الألفُ واللامُ زائدةً ، وهو مذهبُ قومٍ ، واختاره المُصنِّفُ ، وذَهَبَ قومٌ : إلىٰ أنَّ تعريفَ الموصولِ بـ (أل) إن كانتْ فيه ؛ نحوُ : (الذي) ، فإن لم تكن فيه فبنيَّتِها ؛ نحوُ : (مَنْ) و(ما) ، إلَّا (أيّاً) ؛ فإنَّها تتعرَّفُ بالإضافة[1] ؛ فعلىٰ هـٰذا المذهبِ : لا تكونُ الألفُ واللامُ زائدةً ، وأمَّا حذفُها في قراءةِ مَنْ قَرَأَ :

وقد أَلْغَزَ بعضُهُم بذلك ؛ فقال[2] : [من البسيط]

مَوْلايَ إنِّيَ قدْ أَبْدَيتُ أُحْجِيَةً ... تَخالُها دُرَراً في السِّلْكِ مَنظُومَهْ

ما كِلْمةٌ قَدَّرُوها وَهْيَ حاصِلةٌ ... في اللَّفظِ موجودةٌ في النُّطْقِ مَفهُومَهْ

❀ قوله : (في قراءةِ مَنْ قَرَأَ . . .) إلىٰ آخره : هي قراءةٌ شاذَّةٌ[3] .

لا الثاني ، تأمَّلْ .

❀ قوله : (وقد أَلْغَزَ بعضُهُم . . .) إلىٰ آخره : أجابه بعضُهُم بقوله :

لامُ الحُضُورِ في لفظِ (الآنَ) قد نُوِيَتْ ... هـٰذا وزِدْ ما بصَدْرِ الظرفِ مَرْقُومَهْ[4]

---

(١) انظر « التذييل والتكميل » (٣/ ٣٢) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٤٦٥) .

(٢) أورد البيتين الحَفْنيُّ في « حاشيته على الأشموني » (١/ق١٢٣) ، وأجاب العلَّامة أحمد الدِّمْياطي ـ كما في « الأزهار الزينية » (ص٣٦) ـ بقوله :

الآنَ يا سيِّدي يأتي الجوابُ فلا ... تَعْجَلْ فحالُكَ في الأذهانِ مَعلُومَهْ

فـ (الآنَ) قد بُنِيتْ لدىٰ تضمُّنِها ... لـ (ألْ) ولـٰكنَّها في اللفظِ مَرقُومَهْ

(٣) سمعها أبو عمرو بن العلاء عن بعض الأعراب . انظر « شرح التسهيل » (١/ ١٩٠) ، و« التذييل والتكميل » (٣/ ٣٢) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٤٢٦) .

(٤) قوله : (في لفظ) يُقرأ (في) باختلاس الحركة ، لا بالإشباع ؛ حتىٰ لا ينكسر الوزن .

(صراطَ لَذِيَن أنعمتَ عليهم) . . فلا يَدُلُّ علىٰ أنَّها زائدةٌ ؛ إذ يحتملُ : أنْ تكونَ حُذِفتْ شذوذاً وإن كانتْ معرفةً ؛ كما حُذِفتْ مِنْ قولهم : (سلامُ عليكم) مِنْ غير تنوينٍ ؛ يريدونُ : السلامُ عليكم[(١)] .

وأمَّا الزائدةُ غيرُ اللازمة : فهي الداخلةُ اضطراراً على العَلَم ؛ كقولهم في (بناتِ أَوْبَرَ) ـ وهو علمٌ لضَرْبٍ مِنَ الكَمْأة ـ : (بناتُ الأَوْبَرِ) ، ومنه : قولُهُ[(٢)] : [من الكامل]

٣٦ـ ولقد جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً وعَسَاقِلاً ... ولقـد نَهَيْتُـكَ عـن بنـاتِ الأَوْبَـرِ

❀ قوله : (كقولهم في « بناتِ أَوْبَرَ » . . . « بناتُ الأَوْبَرِ ») كان الأَوْلى : الاقتصارَ على البيت ؛ لأنَّ الكلام في زيادة (أل) في الضرورة لا في النثر ، تأمَّلْ .

❀ قوله : (ولقد جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً . . .) إلىٰ آخره : أصلُ (جَنَيْتُكَ) : (جَنَيْتُ لك) ؛ مِنْ (جَنَيْتُ الثمرةَ أَجْنِيها) ؛ فحَذَفَ الجارَّ توسُّعاً وأَوْصَلَ

أي : زِدِ الشيءَ الذي بصدر الظرف ؛ وهو (أل) الملفوظُ بها .

---

(١) وقال ابن هشام في « المغني » (٢/ ٨٠٩) : (ويحتمل عندي كونه علىٰ تقدير المضاف إليه ، والأصل : « سلام الله عليكم ») .

(٢) بيت مجهول النسبة ، وقد أنشده أبو عمرو الشيباني في « الجيم » (٢/ ٣٣٣) ، وثعلب في « مجالسه » (ص٥٥٦) ، واستشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (١/ ٢٥٩) ، وابنه في « شرح الألفية » (ص٧١) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (١/ ٤٦٥) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (١/ ١٨٠) ، و« المغني » (١/ ٧٤) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٥/ ٥٦٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٤٦٥ـ٤٦٧) ، و« شرح أبيات المغني » (١/ ٣١٠ـ٣١٥) .

والأصلُ : (بناتِ أَوْبَرَ) ؛ فزيدَتِ الألفُ واللام ، وزَعَمَ المُبرِّدُ : أنَّ

الفعلَ ، و(أَكْمُؤاً) بفتح الهمزة وسكونِ الكاف وضمِّ الميم وفي آخره همزةٌ : جمعُ (كَمْءٍ) ؛ كـ (فَلْس)[1] ، و(عَسَاقِلاً) : جمعُ (عُسْقُولٍ) بضمِّ العين وسكونِ السين المهملتَينِ ؛ وهي الكَمْأَةُ الكِبارُ البِيضُ التي يُقالُ لها : شَحْمةُ الأرض ، وأصلُهُ : (عَسَاقِيلُ) ؛ فحُذفتِ المَدَّةُ للضرورة[2] ، و(بناتِ أَوْبَرَ) : جمعُ (ابن أَوْبَرَ) ؛ كما يُقالُ في جمع (ابنِ عِرْسٍ) : (بناتُ عِرْس) ، ولا يُقالُ : (بنو أَوبَرَ) ، ولا : (بنو عِرْس) ؛ لأنَّها لا تَعقِلُ ، وبناتُ أَوْبَرَ : كَمْأَةٌ صغيرةٌ رديئةُ الطعمِ[3] ، وذَكَرَ بعضُهُم : أنَّ بناتِ أوبرَ نبتٌ صغيرٌ يَطلُعُ بأرض الشام أبيضُ يُؤكَلُ يُشبِهُ القُلْقاسَ أو اللِّفْت ، يُقال له : الكَمْأة .

❁ قوله : (جمعُ « كَمْءٍ ») ؛ أي : و(كمءٌ) هـٰذا مفردُ (كَمْأَة) عكسَ (تَمْر وتَمْرَة) ؛ فظَهَرَ : وصفُ (الكَمْأَة) بـ (الكِبَار) في قوله بعدُ : (وهي الكَمْأَةُ الكِبارُ . . .) إلىٰ آخره .

❁ قوله : (جمعُ « ابن أَوْبَرَ ») فيه نَظَرٌ ؛ لأنَّهُ مُخالِفٌ لكلام المُصنِّفِ

---

(١) وقيل : (الكَمْأة) للواحد و(الكَمْء) للجمع ، وهـٰذا القولُ جاء على القياس ، ونقل في « تاج العروس » (١/٤٠٨): أنَّ الصحيحَ مِنْ ذلك كلِّهِ : ما ذَكَرَهُ سيبويه وحكاه شَمِرٌ عن ابن الأعرابي ؛ من أنَّ (الكمء) يُجمَعُ علىٰ (أَكْمُؤ) ، وأنَّ جمعَ الجمع (كَمْأة) .

(٢) ولا ضرورة عند الكُوفيِّينَ ؛ لأنَّهُ مَقِيسٌ عندهم . انظر « توضيح المقاصد » (٣/١٤١٤) .

(٣) لعل الأَوْلىٰ أنْ يُقالَ : (كمأة صغار) ، أو : (كَمْء صغار) إذا اعتبر (الكمء) جمعاً ، والله تعالىٰ أعلم ، ومرَّ قبلُ : (الكمأةُ الكبار البيض) على الأصل ، وفي « الدرر السنية » (١/٢٧٨) : (كمأة صغار) .

(بناتِ أَوْبَرَ) ليس بعَلَم ؛ فالألفُ واللامُ عندَهُ غيرُ زائدة[1] .

ومنه : الداخلةُ اضطراراً على التمييز ؛ كقوله[2] : [من الطويل]

٣٧ـ رَأَيْتُكَ لمَّـا أنْ عـرفـتَ وجـوهَنـا صَدَدْتَ وطِبْتَ النَّفْسَ يا قيسُ عن عمرِو

❀ قوله : (رَأَيْتُكَ لمَّا أنْ عرفتَ وجوهَنا. . .) إلىٰ آخره : (أنْ) : زائدةٌ ، و(الوجوه) : الأَنْفُسُ والذواتُ ، والمُرادُ بهم : أعيانُ القومِ ،

والشارح ؛ حيثُ حَكَمَا بزيادتها ، ولا تكونُ زائدةً إلا إذا كان عَلَماً ـ كما في « الشرح » ـ لا جمعاً ، أمَّا علىٰ كلام المُحشِّي : فهي حرفُ تعريف ؛ لأنَّهُ لا يُجمَعُ إلا ما نُكِّرَ ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ ما ذُكِرَ بحسَب الأصلِ قبلَ جَعْلِهِ عَلَماً .

---

(١) فالألف واللام فيه للتعريف ، وذَهَبَ ابن خروف : إلىٰ أنَّ الألفَ واللامَ لِلَمْحِ الصفة ؛ لأنَّ (أوبر) في الأصل صفةٌ . انظر « المقتضب » (٤/ ٤٤ ، ٤٩) ، و« تخليص الشواهد » (ص١٧٠) ، و« شرح أبيات المغني » (١/ ٣١٢) .

(٢) البيت لراشد بن شهاب اليشكري يخاطب قيس بن مسعود اليشكري ، وزعم التَّوْزَري في « شرح الشُّقْراطِسِيَّة » عن بعضهم أنَّ البيتَ مصنوع ، وردَّهُ العَيْنيُّ ، وهو من قصيدة مطلعها :

مَـنْ مُبلِـغٌ فِتْيـانَ يَشكُـرَ أَنَّنـي أرىٰ حِقْبَـةً تُبـدِي أمـاكـنَ للصبـرِ
فـأُوصِيكُـمُ بـالحـيِّ شَيْبـانَ إنَّهُـم هـمُ أهـلُ أبنـاءِ العظـائـمِ والفَخْـرِ

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ٢٦٠) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٧١) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٤٦٦) ، و« أوضح المسالك » (١/ ١٨١) ، و« المساعد » (١/ ١٩٩) ، و« المقاصد الشافية » (١/ ٥٥٧) ، و« همع الهوامع » (١/ ٣١٢) ، وقوله : (مَنْ مُبلِغٌ. . .) أصابه الخرم ؛ وهو حذف الفاء من (فعولن) ، وهو جائز في أوَّل أجزاء البيت دون حشوه ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٤٧٠ـ٤٧٢) ، و(٣/ ٣٩٢) .

والأصلُ : (وطِبتَ نَفْساً) ؛ فزاد الألفَ واللامَ ، وهٰذا بناءٌ علىٰ أنَّ التمييزَ لا يكونُ إلا نكرةً ، وهو مذهبُ البَصْريِّينَ ، وذَهَبَ الكُوفيُّونَ : إلىٰ جواز كونِهِ معرفةً ؛ فالألفُ واللامُ عندَهُم غيرُ زائدة[1] .

وإلىٰ هٰذَينِ البيتَينِ اللذَينِ أَنْشَدْناهما أشار المُصنِّفُ بقوله : (كـ « بناتِ الأَوْبر ») ، وقولِهِ : و(طِبتَ النفسَ يا قيسُ السَّرِي) .

١٠٩ـ وبعـضُ الأَعْـلامِ عليـهِ دَخَـلَا . . . .

والمعنىٰ : أبصرتُكَ حين عرفتَ أعيانَنا صددتَ عنَّا وطابتْ نَفْسُكَ مِنْ قِبَلِنا عن عمرٍو صديقِكَ الذي قَتَلْناهُ ؛ أي : طابتْ نَفْسُكَ عن قتله .

والشاهدُ : في (النَّفْسَ) ؛ حيثُ زِيدَتْ فيه (أل) مع أنَّهُ تمييزٌ .

❁ قوله : (دَخَلَا) الضميرُ فيه : عائدٌ علىٰ (أل)[2] ، وذَكَّرَ ؛ نَظَراً إلى اللفظ ، وأنَّثَ في قوله : (تُزادُ) ؛ نَظَراً إلى الكلمة .

❁ قوله : (أي : طابتْ نَفْسُكَ عن قتله) ؛ أي : تسلَّتْ عن قتله ولم تهتمَّ به ، فلم تأخذْ بثأْره .

❁ قوله : (والشاهدُ : في « النَّفْسَ » . . .) إلىٰ آخره : إنْ جُعِلَتِ (النَّفْس) مفعولَ (صددتَ) . . كان البيتُ لا شاهدَ فيه .

---

(١) وتبع الكُوفيِّينَ في ذلك ابنُ الطَّراوة الأندلسي . انظر « التذييل والتكميل » (٩/ ٢٠٦ـ ٢٠٧) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٧٢٧) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٥٢٦ـ ٥٢٨) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٣٤٤ـ٣٤٥) .

(٢) والألف فيه للإطلاق .

. . . .   لِلَمْـحِ مـا قـد كـانَ عنـهُ نُقِـلَا

١١٠ـ كـ (الفَضْلِ) و(الحارثِ) . . . .

❁ قوله : (لِلَمْحِ) ؛ أي : لمُلاحظةِ ، و(ما) : اسمٌ موصولٌ صفةٌ لمحذوف[١] ، والضميرُ في (كان) وفي (نُقِلا) : عائدٌ على البعض ؛ فالصِّلَةُ جاريةٌ علىٰ غيرِ مَنْ هي له ، ولم يُبرَزْ ؛ جَرْياً على المذهب الكُوفيِّ[٢] ، أو لِمَا تقدَّم مِنْ أنَّ محلَّ وجوبِهِ في الوصف[٣] .

❁ قـولـه : (كـ « الفَضْـلِ » . . .) إلـىٰ آخـره : قَـدَّمَ (الفَضْـل) علـى (الحارث) ، وهو على (النُّعْمان) ؛ لأنَّ الدَّلالةَ على الوصف في المصدر مطابقةٌ ، وفي (الحارثِ) تضمُّنٌ ، وفي (النُّعْمان) التزامٌ ، أو لسلوك

❁ قوله : (والضميرُ في « كان » وفي « نُقِلا » . . .) إلىٰ آخره : لا مانعَ مِنْ أنَّ الضميرَ في (كان) راجعٌ لـ (ما) الواقعةِ على المعنىٰ ، والضميرَ في (نُقِلا) راجعٌ للبعض ؛ فالصِّلَةُ حينئذٍ جاريةٌ علىٰ ما هي له .

❁ قوله : (أو لِمَا تقدَّم مِنْ أنَّ محلَّ . . .) إلىٰ آخره : تقدَّم لك تضعيفُهُ[٤] .

❁ قوله : (على الوصف) ؛ أي : الحَدَثِ .

❁ قوله : (وفي « النُّعْمان » التزامٌ) ؛ أي : لأنَّهُ يلزمُ مِنَ الدم الحُمْرةُ ،

---

(١) والتقدير : (للمح الأصل الذي) .

(٢) في (أ) : (نَظَراً إلى المذهب الكوفي) ، وستأتي هـٰذه المسألة مفصلة في (٢/٢٤٨) .

(٣) انظر (١/٢٢١ـ٢٢٢) .

(٤) انظر (١/٢٢١) .

. . . . و(النُّعْمانِ) فـــذِكْـــرُ ذا وحَـــذْفُــهُ سِيَّــانِ

ذَكَرَ المُصنِّفُ فيما تقدَّم أنَّ الألفَ واللامَ تكونُ مُعرِّفةً وتكونُ زائدةً ، وتقدَّم الكلامُ عليهما[1] .

ثمَّ ذكرَ في هٰذَينِ البيتَينِ أنَّها تكونُ للَمْحِ الصفة ، والمُرادُ بها : الداخلةُ علىٰ ما سُمِّيَ به مِنَ الأعلام المنقولةِ ممَّا يَصلُحُ دخولُ (أل) عليه ؛ كقولك في (حَسَنٍ) : (الحَسَنُ) .

وأكثرُ ما تدخلُ : على المنقول مِنْ صفة ؛ كقولك في (حارثٍ) : (الحارثُ) ، وقد تدخلُ على المنقول مِنْ مصدر ؛ كقولك في (فَضْلٍ) : (الفَضْلُ) ، وعلى المنقول مِنِ اسمِ جنسٍ غيرِ مصدر ؛ كقولك في (نُعْمانَ) : (النُّعْمان) ، وهو في الأصل مِنْ أسماء الدم ؛ فيجوزُ دخولُ

التَّرَقِّي ؛ لأنَّ كلّاً منها أقلُّ ممَّا بعدَهُ بحرف .

❀ قوله : (و« النُّعْمانِ ») بضمِّ النون ، وتمثيلُهُ به للمنقول مُعترَضٌ : بأنَّهُ مثَّل به في « شرح تسهيلِهِ » لِمَا قارنتِ الأداةُ نَقْلَهُ ؛ لأنَّها عليه لازمةٌ ، وعلىٰ ما هنا عارضةٌ ؛ لكونها لِلَّمْح .

وأُجِيبَ : بأنَّهُ يحتملُ أنَّ العربَ سمَّوا بـ(النُّعْمان) ؛ فتكونُ الأداةُ لازمةً ، وسمَّوا بـ(نُعْمانَ) ؛ فتكونُ عارضةً . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

أو السَّفْكُ ؛ لأنَّهُ لا يوجدُ الدمُ إلا به .

---

(١) انظر (٢/ ١٦٩ـ ١٨٢) .

(٢) الدرر السنية (١/ ٢٨٠) ، وانظر « شرح التسهيل » (١/ ١٧٦) .

(أل) في هـٰذه الثلاثة ؛ نَظَراً إلى الأصل ، وحذفُها ؛ نَظَراً إلى الحال .

وأشارَ بقوله : (للَمْحِ ما قد كانَ عنه نُقِلَا) : إلىٰ أنَّ فائدةَ دخولِ الألفِ واللام : الدَّلالةُ على الالتفات إلىٰ ما نُقِلتْ عنه ؛ مِنْ صفةٍ أو ما في معناها .

وحاصلُهُ : أنَّكَ إذا أردتَ بالمنقول مِنْ صفةٍ ونحوِهِ أنَّهُ إنَّما سُمِّيَ به تفاؤلاً بمعناه . . أتيتَ بالألف واللامِ للدَّلالة علىٰ ذلك ؛ كقولك : (الحارث) ؛ نَظَراً إلىٰ أنَّهُ إنَّما سُمِّيَ به للتفاؤل ؛ وهو أنَّهُ يعيشُ ويَحرُثُ ، وكذا كلُّ ما دَلَّ علىٰ معنىً وهو ممَّا يُوصَفُ به في الجملة ؛ كـ (فَضْلٍ) ونحوِهِ ، وإن لم تنظر إلىٰ هـٰذا ونظرتَ إلىٰ كونه عَلَماً . . لم تُدخِلِ الألفَ واللامَ ، بل تقولُ : (فضل) و(حارث) و(نعمان) .

فدخولُ الألفِ واللامِ أفاد معنىً لا يُستفادُ بدونهما ؛ فليستا بزائدتَينِ ، خلافاً لمَنْ زَعَمَ ذلك ، وكذلك أيضاً ليس حذفُهُما وإثباتُهُما على السَّواء ،

❀ قوله : (تفاؤلاً) بالهمزة ، والفَأْلُ : التيامُنُ .

❀ قوله : (ممَّا يُوصَفُ به في الجملة) ؛ أي : في بعض الأحوال ؛ وهو ما إذا أُوِّلَ باسم الفاعل ، أو قُدِّرَ مضافٌ ، أو قُصِدَ المبالغة .

❀ قوله : (وكذلك أيضاً ليس حذفُهُما . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا لازمٌ لِمَا قبلَهُ ؛ فلو قال : (فليسَ) بالفاء تفريعاً علىٰ ما قبلَهُ . . لكان أَنْسَبَ .

❀ قوله : (وهو ما إذا أُوِّلَ باسم الفاعل) ؛ أي : كأنْ يُؤَوَّلَ (فضلٌ) : بـ (فاضل) في قولك : (أنتَ رجلٌ فَضْلٌ) ، و(نُعْمانٌ) : بـ (مُسفِك للدمِ) ـ وهو المُرادُ بـ (مُدْمٍ) في كلام بعضهم ـ أو بـ (أحمر) . . في قولك : (أنتَ رجلٌ نُعْمانٌ) ، وقولُهُ : (أو قُدِّرَ مضافٌ) ؛ أي : بأنْ يُقالَ فيما سبق : (ذو فَضْلٍ) ، و(مُسفِكُ نُعْمانٍ) ؛ أي : دمٍ ، أو (ذو نُعْمانٍ) ؛ أي : حُمْرةٍ ، فتأمَّلْ .

كما هو ظاهرُ كلامِ المُصنِّف ، بل الحذفُ والإثباتُ يُنزَّلُ على الحالتَينِ اللَّتَينِ سَبَقَ ذِكْرُهُما ؛ وهو أنَّهُ إذا لُمِحَ الأصلُ جِيءَ بالألف واللام ، وإن لم يُلمَحْ لم يُؤتَ بهما[1] .

١١١ـ وقَدْ يصيرُ عَلَماً بالغَلَبَهْ مضافٌ أو مصحوبُ (ألْ) . . . .

وقد أُجِيبَ عن الناظم : بأنَّ مُرادَهُ بقوله : (سِيَّانِ) مِنْ حيثُ عدمُ إفادةِ التعريف ، فلا تُفِيدُ تعريفاً .

❃ قوله : (عَلَماً) خبرُ (يصيرُ) تقدَّم على اسمها ، و(مضافٌ) بالرفع : اسمُها .

❃ قوله : (بالغَلَبَهْ) هي أنْ يكونَ للاسم عمومٌ وَضْعاً ، فيَعرِضُ له بحسَبِ الاستعمال خصوصٌ ، ثمَّ إنِ استُعمِلَ في غيرِ ما غَلَبَ عليه . . فغلبةٌ تحقيقيَّةٌ ، وإلا فتقديريَّةٌ ؛ فمثالُ الأوَّلِ : (إلـٰهٌ) بالتنكير ، ومثالُ الثاني : (الإلـٰه)

❃ قوله : (وقد أُجِيبَ عن الناظم . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا الجوابُ يَصلُحُ للإشكال الأوَّلِ أيضاً .

❃ قوله : (فمثالُ الأوَّلِ : « إلـٰهٌ » بالتنكير) ؛ أي : فإنَّهُ موضوعٌ للمعبود بحقٍّ أو باطلٍ ، ثمَّ غَلَبَ على الذَّاتِ العَلِيَّةِ بعدَ استعمالِهِ في غيرها مِنَ المعبود

---

(١) والباب كلُّهُ سماعيٌّ يُقتصَرُ فيه على الوارد ؛ فلا يجوزُ في نحو : (مُحمَّد) و(صالح) و(معروف) أنْ يُقالَ : (المُحمَّد) و(الصالح) و(المعروف) حالَ العَلَميَّة ؛ لأنَّهُ لم يُسمَعْ ، واللغة لا تثبت بالقياس . انظر « أوضح المسالك » (١/ ١٨٣) ، و« التصريح على التوضيح » (١/ ١٥٢) .

. . . . كـ (العَقَبَــهْ)

١١٢ـ وحذفَ (ألْ) ذي إنْ تُنادِ أو تُضِفْ أَوْجِبْ وفي غيرِهِما قد تَنحذِفْ

مِنْ أقسام الألفِ واللام : أنَّها تكونُ للغَلَبة ؛ نحوُ : (المدينة) و(الكتاب) ؛ فإنَّ حقَّهُما الصِّدْقُ علىٰ كلِّ مدينةٍ وكلِّ كتابٍ ، لٰكن غَلَبتِ المدينةُ علىٰ مدينة الرسولِ صلَّى الله عليه وسلَّم ، والكتابُ علىٰ « كتاب سيبويهِ » رحمه الله تعالىٰ ؛ حتىٰ إنَّهُما إذا أُطلِقا لم يتبادَرْ إلى الفهم غيرُهُما .

بالتعريف ، وأمَّا (الله) فهو مِنْ قَبِيلِ العَلَمِ الجُزْئيِّ ، هٰذا هو التحقيقُ في ذلك ، كما قرَّره المُحققِّونَ ، خلافاً لِمَا في بعض العبارات .

❁ قوله : (كـ « العَقَبَهْ ») هي في الأصل : اسمٌ لكلِّ طريقٍ صاعدٍ في الجبل ، ثمَّ اختُصَّ بعَقَبةِ مِنىً التي تُضافُ إليها الجَمْرةُ ؛ فيُقالُ فيها : (جَمْرةُ العَقَبةِ) ، قاله الشاطِبيُّ[1] ، وقيل : عَقَبةُ أَيْلَةَ .

❁ قوله : (وحذفَ « ألْ » ذي) مفعولٌ مُقدَّمٌ بـ (أَوْجِبْ) .

بباطل ، وفيه نَظَرٌ ، بل هو باقٍ علىٰ تنكيره ، ولا غلبةَ فيه أصلاً ، ومعناه : المعبودُ بحقٍّ ، وإلا فلا يصحُّ النفيُ في (لا إلـٰه إلا اللهُ) ؛ فالأَوْلى : التمثيلُ لذلك بـ (العَقَبة) و(النجم) .

---

(١) المقاصد الشافية (١/ ٥٨١) .

وحُكْمُ هٰذه الألفِ واللامِ : أنَّها لا تُحذَفُ إلا في النداء أو الإضافةِ ؛ نحوُ : (يا صَعِقُ) في (الصَّعِق) ، و(هٰذه مدينةُ رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم) .

وقد تُحذَفُ في غيرهما شذوذاً ؛ سُمِعَ مِنْ كلامهم : (هٰذا عَيُّوقٌ طالعاً)[1] ، والأصلُ : (العَيُّوقُ) ، وهو اسمُ نجمٍ .

وقد يكونُ العَلَمُ بالغَلَبة أيضاً مُضافاً ؛ كـ (ابن عمرَ) ، و(ابنِ عبَّاس) ، و(ابنِ مسعودٍ) ؛ فإنَّهُ غَلَبَ على العَبَادِلة دونَ غيرِهِم مِنْ أولادهم وإن كان

❀ قوله : (في « الصَّعِق ») هو خُوَيلدُ بنُ نُفَيلٍ ، سَفَتِ الرياحُ [في] جِفانه [الترابَ][2] ، فسبَّها ، فأصابتْهُ صاعقةٌ .

❀ قوله : (هٰذا عَيُّوقٌ) بوزن (فَيْعُولٍ) بمعنىٰ (فاعل) ؛ كـ (قَيُّومٍ) بمعنىٰ (قائم) ، واشتقاقُهُ : مِنْ (عاق يعوقُ) ؛ كأنَّهُ عاق كواكبَ وراءَهُ مِنَ المجاوزة ، ويجوزُ أنْ يكونَ سمَّوهُ بذلك ؛ لأنَّهُم يقولون : الدَّبَرانُ يخطُبُ الثُّريَّا ، والعَيُّوقُ يَعوقُهُ عنها ؛ لكونه بينهما ، قاله الفخرُ الرازيُّ[3] .

❀ قوله : (و« ابنِ مسعودٍ ») قيل : الصوابُ : ذِكْرُ (ابنِ الزُّبَير) مكانَ

❀ قوله : (هو خُوَيلدُ . . .) إلىٰ آخره ، وهو في الأصل : اسمٌ لكلِّ مِنْ رُمِيَ بصاعقة .

---

(1) انظر « شرح التسهيل » (١/ ١٧٦) ، و« التذييل والتكميل » (٢/ ٣٢١) ، و« أوضح المسالك » (١/ ١٨٤) ، و« همع الهوامع » (١/ ٢٨٨) .

(2) في النسخ : (جفانه) بدل (في جفانه التراب) ، والمثبت من « شرح الكتاب » للسيرافي (٢/ ٤٢٩) ، و« شرح المفصل » (١/ ١٢٦) .

(3) أورده الشيخ خالد في « التصريح » (١/ ١٥٤) .

حقُّهُ الصدقَ عليهم ، لـٰكن غَلَبَ علىٰ هـٰؤلاء ؛ حتىٰ إنَّهُ إذا أُطلِقَ (ابنُ عمرَ) لا يُفهَمُ منه غيرُ (عبد الله) ، وكذلك (ابنُ عباس) و(ابنُ مسعود) رضي الله عنهم أجمعِينَ ، وهـٰذه الإضافةُ لا تُفارِقُهُ لا في نداءٍ ولا في غيره ؛ نحوُ : (يا بنَ عمرَ) .

(ابن مسعود)[1] ؛ لأنَّ ابنَ مسعودٍ مات قبلَ إطلاقِ اسمِ العَبَادِلةِ ، وهو مِنَ الطبقة الأُولىٰ ، قيل : وهـٰذا إنما يَرِدُ علىٰ مَنْ قال : غَلَبتْ عليهم العَبَادِلةُ ، دونَ مَنْ قال : غَلَبتْ على العَبَادِلة ، تأمَّلْ ، وقد نَظَمَ بعضُهُم العَبَادِلةَ في قوله[2] : [من الكامل]

أبنــاءُ عبَّــاسٍ وعَمْــرٍو وعُمَــرْ وٱبنُ الزُّبَيرِ همُ العَبَادِلةُ الغُرَرْ

❁ قوله : (دونَ مَنْ قال : غَلَبتْ على العَبَادِلة) غايةُ الأمرِ : أنَّهُ استعملَ لفظَ (العبادلة) في كلامِهِ بالمعنى الوضعيِّ لا الغَلَبيِّ ، ولا محذورَ فيه ،

---

(١) أو ذِكْرُ (ابن عمرو) مكانه ، كما صنع الحفني في « حاشيته على الأشموني » (١/ق ١٢٥) ، وفي هامش (و) : (تنبيهان : الأوَّل : ظاهرُهُ : أنَّ العبادلةَ ثلاثة فقط ، وليس كذلك ، بل أربعة ، والرابع : ابن عمرو بن العاص ، الثاني : عدُّ ابن مسعود معهم فيه نَظَرٌ ، وقد تبع في عدِّهِ معهم الجوهريَّ ومن تبعه ، والصوابُ : ذِكْرُ « ابن الزُّبير » مكان « ابن مسعود » ؛ لأنَّ ابن مسعود مات قبل إطلاق العبادلة ، وهو مِنَ الطبقة الأولىٰ ، وقد صرَّح العراقي في « ألفية الحديث » بأنهم الأربعة المذكورون ، وأنَّ ابنَ مسعود ليس منهم ، ولا مَنْ شاكله في التسمية بعبد الله ، قال السخاوي : وهم نحوُ ثلاث مئة أو أكثر) .

(٢) أورد البيت المدابغي في « حاشيته على الفتح المبين » (ص٧٩) .

. . . .

. . . .

والمعنى الوضعيُّ : هو جمعُ (عَبْدَل) بزيادة اللام ؛ كما يُقالُ في (زيد) : (زَيْدَل) ، وهي زيادةٌ شائعة في مثله مِنَ الأسماء ، أو أنَّ (عَبْدَل) مأخوذٌ مِنْ (عبد الله) ، ومثلُ هـٰذا يُسمَّىٰ نحتاً ، لا اشتقاقاً ؛ لأنَّهُ لا يكونُ مِنْ كلمتَينِ في قياس التصريف ، كما أفاده الأَسْقاطيُّ[1] .



---

(١) القول الجميل (ق/ ٤٣) .



. . . .

(الابتداءُ)

❀ قوله : (الابتداءُ) عبَّر به ؛ لأنَّ الابتداءَ يَستدعِي مبتدأً ، وهو يَستدعِي

[الابتداءُ]

❀ قوله : (عبَّر به ؛ لأنَّ الابتداءَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فأَطْلَقَ الابتداءَ وأراد ما يلزمُهُ مباشرةً أو بواسطة ؛ فاندفعَ ما يُقالُ : إنَّهُ يَرِدُ على المُصنِّف : أنَّهُ ترجمَ لشيء ولم يُبيِّنْهُ ، وبيَّن شيئاً ولم يُترجِمْ له .

نعم ؛ يَرِدُ على النُّكْتة التي ذكرها المُحشِّي للتعبير بالابتداء . . أنَّها حاصلةٌ لو عبَّر بـ (المبتدأ) ، فلِمَ لَمْ يُترجِمْ به ؟

ويُمكِنُ أنْ يُجابَ : بأنَّهُ آثَرَ التعبيرَ بـ (الابتداء) على التعبير بـ (المبتدأ) ؛ للإشارة مِنْ أوَّل الأمرِ في الترجمة إلىٰ أنَّهُ العاملُ ، ولمَّا كانتْ هٰذه الإشارةُ خفيَّةً . . نبَّه علىٰ أنَّهُ العاملُ بقوله : (ورفعوا مبتدأً بالابتدا) ، ولأنَّ في التعبير بالمبتدأ صراحةً ، والاكتفاءِ في الخبر باللزوم . . ترجيحاً مِنْ غير مُرجِّحٍ ؛ لاستوائهما في القصد الذاتيِّ مِنْ هٰذا الباب ، إلا إنْ تُكلِّفتْ نكتةٌ ؛ ككون المبتدأ هو المبدوءَ به ، وكذا لو اقتصر على الخبر ، ولو عبَّر

١١٣ـ مبتدأٌ (زيدٌ) و(عاذِرٌ) خَبَرْ   إن قلتَ (زيدٌ عاذرٌ مَنِ اعتذَرْ)

غالباً خبراً ؛ ففي الترجمة به تأديةٌ للمقصود مع الاختصار .

❀ **قوله** : (مبتدأٌ « زيدٌ » . . .) إلىٰ آخره : (زيدٌ) : مبتدأٌ مُؤَخَّر ، و(مبتدأٌ) : خبرٌ مُقدَّم ، وقد أَلْغزَ فيه وفي قوله الآتي : **(والثاني فاعلٌ)** صاحبُنا الأديبُ الشيخ أحمدُ الجَرْجاويُّ ؛ فقال : [من مجزوء الكامل]

يـــا أيُّهـــا النَّحْـــويُّ مَـــنْ   بحِـــذْقِـــهِ عَقْلِـــي بَهَـــرْ
ومَـــــنْ درىٰ « ألفيَّـــــةَ ابْـ   ـــنِ مـــالـــكٍ » كنـــزَ الـــدُّرَرْ
مـــا لفظـــةٌ فيهـــا ابْتَـــدا   والمُبتـــدا فيهـــا خَبَـــرْ

بهما فات الاختصارُ ، والتعبيرُ بالابتداء فيه السلامةُ مِنْ ذلك ؛ لاستوائهما في مطلق اللزومِ وإن كان لزومُ المبتدأ بلا واسطةٍ ولزومُ الخبرِ بها مع حصول الاختصار .

❀ **قوله** : (خبراً) ؛ أي : أو ما يَسُدُّ مَسَدَّهُ ، وقولُهُ قبلُ : (غالباً) احترازٌ عن : (أقلُّ رجلٍ يقولُ ذلك) ؛ فإنَّ (أقلُّ) مبتدأٌ لم يستدعِ خبراً ، ولا ما يَسُدُّ مَسَدَّهُ ، وهـٰذا سماعيٌّ لا يُقاسُ عليه ، وإنَّما لم يستدعِ ما ذُكر ؛ لأنَّهُ ليس في المعنىٰ مبتدأً ؛ إذ المعنىٰ : (قلَّ رجلٌ يقولُ ذلك) ؛ أي : صَغُرَ وحَقُرَ ، وقيل : لأنَّ الجملةَ صفةٌ للنكرة أَغْنَتْ عن الخبر في الإفادة ، وأجاز بعضُهُم جَعْلَ الجملةِ خبراً عن (أقلُّ) ، واختاره الأميرُ[1] .

---

(١) حاشية الأمير علىٰ شرح الأزهرية (ق/ ٤١) .

١١٤ـ وأوَّلٌ مبتدأٌ والثاني فاعلٌ اغْنىٰ في (أَسَارِ ذانِ)

ولفظةٌ مُبتدأٌ وفاعلٌ هوَ الخَبَرْ

وقلتُ مُجيباً له :

هاكَ الجوابَ (مُبتدَا زيدٌ) بها يا مَنْ سَبَرْ

فلفظُ (زيدٌ) مُبتدَا و(مُبتدَا) هُوَ الخَبَرْ

و(فاعلٌ) قد أَخْبرُوا بهِ عنِ (الثاني) اشتَهَرْ

وأُحمِّدُ مُصلِّياً على النبيِّ المُفتَخَرْ

❁ قوله : (وأوَّلٌ مبتدأٌ . . .) إلىٰ آخره : (أوَّلٌ) : مبتدأٌ ، وسوَّغَ الابتداءَ به كونُهُ قريناً لـ(الثاني) المُعرَّف .

❁ قوله : (اغْنىٰ . . .) إلىٰ آخره : **الجملةُ** : صفةُ (فاعلٌ) .

❁ قوله : (في أَسَارٍ) مِنْ (سرىٰ) : إذا سار ليلاً . انتهىٰ « غزِّي »[1] .

❁ قوله : (ولفظةٌ مُبتدأٌ) يُقرَأُ (مُبتدأٌ) بالهمز ، وفي بعض النسخ[2] : (ولفظةٌ هِيْ مُبتدَا) ، وعلىٰ هٰذا : فيُقرَأُ (مُبتدا) بلا همزٍ ، وتُقرَأُ (هي) بسكون الياء[3] .

---

(١) فتح الرب المالك (ق/ ٣٩) .

(٢) كما هو في (د) .

(٣) علىٰ أنَّ البحر من مجزوء الرجز ، وإذا فُتحت الياء تكون الأبيات من مجزوء الكامل .

١١٥ـ وقِسْ وكاَستفهامِ النفيُ وقدْ   يجوزُ نحوُ (فائزٌ أُولُو الرَّشَدْ)

ذَكَرَ المُصنِّفُ أنَّ المبتدأَ علىٰ قسمَينِ : مبتدأٍ له خبرٌ ، ومبتدأٍ له فاعلٌ سدَّ مَسَدَّ الخبر .

❁ **قوله** : (**أنَّ المبتدأَ علىٰ قسمَينِ. . .**) إلىٰ آخره : لم يُعرِّفْهُ الشارحُ كالناظم ؛ اكتفاءً بالمثال ، **وعرَّفَهُ بعضُهُم** : بأنَّهُ الاسمُ العاري عن العوامل اللفظيَّةِ غيرِ الزائدةِ وما أَشْبَهَها ؛ **فشَمِلَ** (**الاسمُ**) : الصريحَ ، والمُؤوَّلَ ؛ نحوُ : ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [البقرة : ١٨٤] ، و(**العاري عن العوامل اللفظيَّةِ**) **مُخرِجٌ** للفاعل ونحوِهِ واسمِ (كان) ، و(**غيرِ الزائدةِ وشِبْهِها**) **لإدخالِ** نحوِ : (بحَسْبِكَ درهمٌ) ، و(ربَّ رجلٍ كريمٍ قائمٌ) .

❁ **قوله رحمه الله** : (**وقِسْ**) رجوعُهُ لقوله : (في أَسَارٍ ذانِ) ، ولقوله : (مبتدأٌ « زيد ». . .) إلىٰ آخره . . **أَفْيَدُ** مِنْ رجوعه للأوَّل فقط ، خلافاً لِمَا يُفِيدُهُ كلامُ الشارح[١] ، **وعلىٰ كلٍّ** : فليس مُحتمِلاً لقياس النفيِ على الاستفهام ، خلافاً لِمَا يُستفادُ مِنْ قول الشارح : (ويُقاسُ علىٰ هـٰذا. . .) إلىٰ آخره[٢] ، إلا أنْ يكونَ بياناً لمجموعِ قولِهِ : (وقِسْ) ، وقولِهِ : (وكاستفهامِ النفيُ) .

❁ **قوله** : (**وعرَّفَهُ بعضُهُم** : **بأنَّهُ الاسمُ العاري. . .**) إلىٰ آخره : **في هـٰذا التعريفِ نَظَرٌ** ؛ **لأنَّهُ يشملُ** : اسمَ الفعل ، معَ أنَّهُ ليس مِنْ أفراد المبتدأ ،

(١) انظر (٢/ ١٩٥) .

(٢) انظر (٢/ ١٩٥ـ١٩٦) .

فمثالُ الأوَّلِ : (زيدٌ عاذرٌ مَنِ اعتذرَ) ، والمُرادُ به : ما لم يكن المبتدأُ فيه وصفاً مُشتمِلاً علىٰ ما يُذكَرُ في القسم الثاني ؛ فـ (زيدٌ) : مبتدأٌ ، و(عاذرٌ) : خبرُهُ ، و(مَنِ اعتذرَ) : مفعولٌ لـ (عاذِرٌ) .

ومثالُ الثاني : (أسارٍ ذانِ ؟) ؛ فالهمزةُ : للاستفهام ، و(سارٍ) : مبتدأٌ ، و(ذانِ) : فاعلٌ سدَّ مَسَدَّ الخبر .

ويُقاسُ علىٰ هٰذا : ما كان مِثْلَهُ ؛ وهو كلُّ وصفٍ اعتمدَ على استفهامٍ أو

❁ قوله : (كلُّ وصفٍ اعتمدَ. . .) إلىٰ آخره : المُرادُ به : اسمُ الفاعل ، واسمُ المفعول ، والصفةُ المُشبَّهةُ ، وما جرىٰ مَجْراها ؛ كالمنسوب ؛ نحوُ : (ما قُرَشِيٌّ أبواك) ، وأمَّا (أفعلُ) التفضيل : فليس مِنْ ذلك ؛ لأنَّهُ لا يرفعُ إلا الضميرَ المُستترَ أو الظاهرَ بشروطٍ مذكورةٍ في بابه[1] ، والضميرُ المُستتِرُ غيرُ مُكتفىً به ، وشرطُ المرفوعِ هنا أنْ يكونَ مُكتفىً به ، وإذا رَفَعَ الظاهرَ بالشروط لا يكونُ مبتدأً . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

وكذلك الأسماءُ قبلَ التركيب ؛ فكان الأَوْلىٰ : أنْ يزيدَ علىٰ ذلك ـ كما في « الأُشْمُونيِّ » ـ : (مُخبَراً عنه ، أو وصفاً رافعاً لمُستغنىً به)[3] .

❁ قوله : (وإذا رَفَعَ الظاهرَ بالشروط لا يكونُ مبتدأً) ؛ أي : لأنَّ مِنْ جملة الشروط أنْ يكونَ صفةً لاسمِ جنسٍ .

---

(١) انظر (٤/ ٢٤٧ـ٢٥٣) .

(٢) الدرر السنية (١/ ٢٨٥) ، وزاد بعده : (كذا قيل ، والحقُّ : أنَّهُ قد يكون مبتدأ ؛ كما في نحو : « هل أحسنُ في عين زيدٍ الكحلُ منه في عين غيره ؟ ») ، وانظر ما سيأتي بعد قليل في كلام المُقرِّر .

(٣) شرح الأشموني (١/ ٨٨) .

نفيٍ ؛ نحوُ : (أقائمٌ الزيدانِ ؟) ، و(ما قائمٌ الزيدانِ) ، فإن لم يعتمدِ الوصفُ لم يكن مبتدأً ، وهـٰذا مذهبُ البَصْريِّينَ إلا الأخفشَ[1] ، ورَفَعَ فاعلاً ظاهراً[2] ؛ كما مُثِّلَ ، أو ضميراً مُنفصِلاً ؛ نحوُ : (أقائمٌ أنتما ؟) ، وتمَّ الكلامُ به .

فإن لم يَتِمَّ به لم يكنْ مبتدأً ؛ نحوُ : (أقائمٌ أبواهُ زيدٌ ؟) ؛ فـ(زيدٌ) : مبتدأ مُؤخَّر ، و(قائمٌ) : خبرٌ مُقدَّم ، و(أبواهُ) : فاعلٌ بـ(قائمٌ) ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ (قائمٌ) مبتدأً ؛ لأنَّهُ لا يَستغنِي بفاعله حينئذٍ ؛ إذ لا يُقالُ :

❀ قوله : (نحوُ : « أقائمٌ الزيدانِ ؟ »...) إلىٰ آخره ، ويكونُ كلُّ مثالٍ مِنْ ذلك جملةً ؛ فهو مُستثنىً مِنْ قولهم : إنَّ اسمَ الفاعل معَ فاعلِهِ بمنزلة المفرد ؛ أي : إلا إن رَفَعَ ظاهراً يَسُدُّ مَسَدَّ الخبر ، ذَكَرَهُ الغَزِّيُّ[3] .

وقيل : لِمَ لا يجوزُ أنْ يكونَ مِنْ هـٰذا الباب ، معَ أنَّ ظاهرَ « الشرحِ » في قوله : (فخيرٌ نحنُ...) إلىٰ آخره : أنَّهُ إذا اعتمدَ يصحُّ إعرابُهُ هـٰذا الإعرابَ ؟ وصرَّح السيِّدُ الحَفْنيُّ والعلَّامةُ الصبَّانُ بصحَّته ، ومثَّلا بنحوِ : (هل أحسنُ في عينِ زيدٍ الكُحْلُ منه في عينِ غيرِهِ ؟)[4] ؛ فـ(الكُحْلُ) : فاعل (أحسنُ) أغنىٰ عن الخبر .

❀ قوله : (أي : إلا إن رَفَعَ ظاهراً...) إلىٰ آخره ؛ أي : أو ضميراً

---

(١) والكُوفيِّينَ أيضاً ، وسيأتي تخريجه في (٢/ ٢٠٣) .

(٢) قوله : (ورَفَعَ فاعلاً) عطفٌ على (اعتمدَ) الواقع صفةً لـ(وصف) ، وكذا قولُهُ : (وتمَّ الكلامُ به) ؛ فشروطُهُ ثلاثة . « خضري » (١/ ١٦٧) .

(٣) فتح الرب المالك (ق/ ٣٩) .

(٤) حاشية الحفني (١/ق ١٢٨) ، حاشية الصبان (١/ ٣٠٣) .

(أقائمٌ أبواهُ ؟) فيتِمَّ الكلامُ .

وكذلك لا يجوزُ أنْ يكونَ الوصفُ مبتدأً إذا رَفَعَ ضميراً مُستتِراً ؛ فلا يُقالُ في (ما زيدٌ قائمٌ ولا قاعدٌ) : إنَّ (قاعداً) مبتدأٌ والضميرَ المُستتِرَ فيه فاعلٌ أَغْنىٰ عن الخبر ؛ لأنَّهُ ليس بمُنفصِل ؛ علىٰ أنَّ في المسألة خلافاً .

ولا فَرْقَ بينَ أنْ يكونَ الاستفهامُ بالحرف ؛ كما مُثِّلَ ، أو بالاسم ؛ كقولك : (كيف جالسٌ العُمَرانِ ؟) .

وكذلك لا فَرْقَ بينَ أنْ يكونَ النفيُ بالحرف ؛ كما مُثِّلَ ، أو بالفعل ؛ كقولك : (ليس قائمٌ الزيدانِ) ؛ فـ (ليس) : فعلٌ ماضٍ ناقصٌ ، و(قائمٌ) : اسمُهُ ، و(الزيدانِ) : فاعلٌ سدَّ مَسَدَّ خبرِ (ليس) ، . . . .

---

* قوله : (فيتِمَّ الكلامُ) بالنصب في جواب النفي .

* قوله : (و« الزيدانِ » : فاعلٌ سدَّ مَسَدَّ خبرِ « ليس ») اعترُضَ : بأنَّ هـٰذا خروجٌ عن موضوع المسألة ؛ إذ الكلامُ في الوصف الواقعِ مبتدأً ، وهو في المثال اسمٌ للناسخ .

وأُجِيبَ : بأنَّهُ مبتدأٌ بحسَبِ الأصل ، . . . .

منفصلاً ، أو كان صِلَةً لـ (أل) ؛ لأنَّهُ في قوَّة الفعل في هـٰذه الصُّور .

* قوله : (وأُجِيبَ : بأنَّهُ مبتدأٌ . . .) إلىٰ آخره : إيضاحُهُ : أنَّ إدخالَ الوصفِ الواقعِ اسماً لـ (ليس) فيما نحن فيه ؛ وهو الوصفُ الواقعُ مبتدأً ؛ كما هو مُقتضىٰ قولِهِ :

وأوَّلٌ مبتـــدأٌ والثـــانـــي فاعلٌ اغنىٰ في (أسارٍ ذانِ)

. . . .

وفيه إغناءُ مرفوعٍ عن منصوب ، وهـٰذا كافٍ في التمثيل .

وقِسْ وكاستفهامٍ النفيُ. . . . .

إنَّما هو [باعتبار] كونِهِ مبتدأً بحسَب الأصل[١] ، فيُرادُ بالمبتدأ هنا ـ أعني : في قوله : (وكاستفهامٍ النفيُ) ـ : ما يشملُ المبتدأَ في الأصل ، وكأنَّهُ قال : (والنفيُ كالاستفهام في اعتماد الوصف عليه ؛ فيقعُ مبتدأً مُستغنِياً بمرفوعه عن الخبر ، وإن كانتِ ابتدائيَّتُهُ عندَ الاعتماد على النفي بحسَبِ الأصل) ، وليس المُرادُ أنَّ المبتدأَ في هـٰذا البابِ شاملٌ للمبتدأ بحسَبِ الأصل .

وحينئذٍ : فإدخالُ الفاعل المُغني عن خبر (ليس) فيما نحن فيه ـ وهو الفاعلُ المُغني عن خبر المبتدأ ، كما هو مُقتضىٰ قولِهِ : (وأوَّلٌ مبتدأٌ. . .) إلىٰ آخره ـ إنَّما هو باعتبار كونِهِ مُغنياً عن خبر مبتدأ بحسَب الأصل ، فيُرادُ بالمبتدأ في قوله : (وكاستفهامٍ النفيُ) : ما يشملُ المبتدأَ في الأصل كما علمت ، فيكونُ الفاعلُ المُغني عن الخبر أعمَّ مِنْ أنْ يُغنِيَ عن خبر مبتدأ في الحال أو في الأصل .

* **قوله : (وفيه إغناءُ مرفوعٍ عن منصوب)** لا دخلَ له في الجواب ، فهو مُؤخَّرٌ من تقديم ، ويكونُ مقصودُهُ : التنبيهَ علىٰ أنَّ في هـٰذا التركيب إغناءَ مرفوعٍ عن منصوب ، فهو فائدةٌ مُستقِلَّة ، أو المُراد : أنَّهُ لا ضررَ في ذلك خلافاً لمَنْ قد يَتوهَّمُ خلافَهُ .

---

(١) في (ط) : (اعتبار) بدل (باعتبار) ، وقوله : (إنَّما هو. . .) إلىٰ آخره : هو خبرُ (أنَّ) في بداية القولة .

وتقولُ: (غيرُ قائمٍ الزيدانِ)؛ فـ(غيرُ): مبتدأٌ ، و(قائمٍ) : مخفوضٌ بالإضافة، و(الزيدانِ) : فاعلٌ بـ(قائمٌ) سدَّ مَسَدَّ خبرِ (غير) ؛ لأنَّ المعنىٰ : (ما قائمٌ الزيدانِ)؛ فعُومِلَ (غيرُ قائمٍ) مُعاملةَ (ما قائمٌ)، ومنه : قولُهُ[1] : [من الخفيف]

٣٨ـ غيرُ لاهٍ عِدَاكَ فاطَّرِحِ اللَّهْـ ـوَ ولا تَغْتَـرِرْ بعـارِضِ سِلْـمِ

---

* قوله : (غيرُ لاهٍ عِدَاكَ) إلىٰ آخره : مِنْ بحر الخفيف ، و(عِدَاكَ) : فاعلُ (لاهٍ) أَغْنىٰ عن خبر (غيرُ) ، . . . .

والمُرادُ بإغنائه عن المنصوب : إفادتُهُ مُفادَهُ ، فليس للفاعل محلُّ نصبٍ باعتبارِ إغنائِهِ عن خبر (ليس) ؛ لأنَّهُ ليس لـ(ليس) في هٰذه الحالةِ خبرٌ حلَّ محلَّهُ الفاعلُ ، بل الذي تستحقُّهُ بعدَ اسمِها فاعلُ اسمِها[2] .

* قولُهُ رحمه الله : (وتقولُ : « غيرُ قائمٍ الزيدان ») لو قال بدلَهُ : (أو بالاسم؛ كقولك : « غيرُ قائمٍ الزيدان ») عطفاً علىٰ ما قبلَهُ . . لكان أحسنَ سَبْكاً .

* قوله : (و« عِدَاكَ » : فاعلُ « لاهٍ » . . .) إلىٰ آخره ، ومعنى البيت : غيرُ لاهٍ عنك عِداكَ ، وغيرُ تاركينَ أمرَكَ ، وغيرُ مُشتغلِينَ عنك بشيء ، بل هم مُترقِّبون دائماً ما يَضُرُّكَ ، وإذا كان كذلك فاتْرُكِ اللهوَ عنهم والتشاغلَ وعدمَ التحفُّظِ منهم ، واحذَرْ غدرَهُم بك ، ولا تنخدعْ وتأمنْ بالصُّلْح الطارئِ الذي انعقد بينك وبينهم ؛ فتتركَ التحفُّظَ منهم والاحتراسَ .

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (١/ ٢٧٥) ، وابن هشام في « المغني » (٢/ ٨٥١) ، والشارح في « المساعد » (١/ ٢٠٨) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ٨٩) ، وانظر « شرح أبيات المغني » (٨/ ٤٤ـ٤٥) .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (١/ ٣٠٤) .

فـ (غيرُ) : مبتدأٌ ، و(لاهٍ) : مخفوضٌ بالإضافة ، و(عِدَاكَ) : فاعلٌ بـ (لاهٍ) سدَّ مَسَدَّ خبرِ (غير) ، ومثلُهُ : قولُهُ[1] : [من المديد]

٣٩ـ غيرُ مأسوفٍ علىٰ زَمَنٍ يَنقضِي بالهَمِّ والحَزَنِ

و(السِّلْمُ) بكسر السين : الصُّلْحُ ، وإضافةُ (عارض) إليه مِنْ إضافة الصفة للموصوف .

ثمَّ إنَّ هـٰذا ونحوَهُ ممَّا يأتي مُعترَضٌ : بأنَّ الوصفَ لم يقعْ فيه مبتدأً ، بل هو مضافٌ إليه .

وأُجِيبَ : بأنَّهُ لمَّا كان المضافُ والمضافُ إليه كالشيء الواحدِ . . كان كأنَّ الوصفَ مبتدأٌ ، أو بأنَّ الوصفَ مخفوضٌ لفظاً وهو في قوَّة المرفوع بالابتداء ؛ فكأنَّهُ قيل : (ما لاهٍ . . .) إلىٰ آخره ، و(ما قائمٌ . . .) إلىٰ آخره ؛ فهوَ نظيرُ : (ما مضروبٌ الزيدانِ) .

* قوله : (غيرُ مأسوفٍ علىٰ زَمَنٍ . . .) إلىٰ آخره : هو مِنَ المَدِيد ، وقائلُهُ : أبو نُوَاسٍ ـ بضمِّ النون وفتحِ الواو مُخفَّفةً ـ سُمِّي بذلك ؛ لأنَّهُ كان له

---

* قوله : (بكسر السين) ؛ أي : وتُفتَحُ .

* قوله : (أو بأنَّ الوصفَ . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا هو الذي أشار إليه

---

(١) البيت لأبي نُوَاس الشاعر العبَّاسي الشهير كما في المصادر والمراجع ، وهو من الشعراء المُولَّدين الذين لا يُحتجُّ بشعرهم ، وإنَّما أورده الشارح تمثيلاً وتوضيحاً ، وهو من أمثلة : « شرح التسهيل » (١/ ٢٧٥) ، و« شرح الرضي » (١/ ٢٢٦) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٤٧١) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٢١٩) ، و« همع الهوامع » (١/ ٣٦٢) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٨٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٤٨٢ـ٤٨٤) ، و« خزانة الأدب » (١/ ٣٤٥ـ٣٤٨) ، و« شرح أبيات المغني » (٤/ ٣ـ٦) .

فـ (غيـرُ) : مبتـدأٌ ، و(مـأسـوفٍ) : مخفـوضٌ بـالإضـافـة ، و(علىٰ زَمَنٍ) : جارٌّ ومجرورٌ في موضعِ رفعٍ بـ (مأسوفٍ) ؛ لنيابته مَنَابَ الفاعل ، وقد سَدَّ مَسَدَّ خبرِ (غيرُ) .

ذُؤَابتانِ تَنُوسانِ ـ أي : تتحرَّكانِ ـ علىٰ عاتقه ، كذا ضَبَطَهُ ابنُ هشامٍ في « شرح بانت سعاد »[1] ، وقبل هٰذا البيت[2] :

إنَّمـــا يـــرجـــو الحيـــاةَ فتـــىً   عـــاش فـــي أَمْـــنٍ مِـــنَ الإِحَـــنِ

و(الإِحَن) : جمعُ (إِحْنة) بكسر الهمزة؛ وهي الحِقْدُ ، و(المأسوفُ) : المحزونُ ، وجملةُ (يَنقضِي . . .) إلىٰ آخره : صفةُ (زمنٍ) .

الشارحُ بقوله : (لأنَّ المعنىٰ . . .) إلىٰ آخره[3] .

❁ قوله : (وهي الحِقْدُ) ، والمُرادُ بها هنا : مكايدُ الدهر .

❁ قوله : (و« المأسوفُ » : المحزونُ) ، وأصلُ التركيب : (غيرُ آسِفٍ الشخصُ علىٰ زمنٍ) ، فحُوِّل الوصفُ إلى المفعول ، وحُذِفَ فاعلُهُ ـ وهو (الشخص) ـ وأُنيب عنه الجارُّ والمجرور .

ويحتملُ : أنَّ (غيرُ) خبرُ مبتدأٍ محذوف ، و(مأسوف) : مصدرٌ جاء علىٰ مفعول ـ كـ (الميسور) و(المعسور) ؛ بمعنى اليُسْر والعُسْر ـ والمُرادُ به اسمُ الفاعل ؛ أي : أنا غيرُ آسِفٍ علىٰ زمنٍ هٰذه صفتُهُ ، وعلىٰ هٰذا : لا شاهدَ فيه .

---

(١) شرح بانت سعاد (ص٢٣٨) .

(٢) إنما هو بعده ، كما في « المقاصد النحوية » (١/٤٨٢) ، و« شرح المغني » (٦/٤) ، وفيهما : (المِحَن) بدل (الإِحَن) .

(٣) انظر (٢/١٩٩) .

وقد سَأَلَ أبا الفتح ابنَ جنِّي ولدُهُ عن إعراب هـٰذا البيت ، فارتبكَ في إعرابه[1] .

❀ **قوله** : (**ولدُهُ**) بالرفع فاعلُ (سَأَلَ) ، و(**أبا الفتح**) : مفعولُهُ .

❀ **قوله** : (**فارتبكَ**) في « القاموس » : (**رَبَكَهُ : أَلْقاه في وَحَلٍ ، فارتبكَ فيه**)[2] ، فشبَّهَ الحَيْرَةَ التي وَقَعَ فيها أبو الفتحِ بالارتباك ، واستعاره لها استعارةً تبعيَّةً .

---

(١) قال أبو حيَّانَ في « التذييل والتكميل » (٣/ ٢٧٨) : (وسأل عالي بنُ أبي الفتح أباه أبا الفتح بن جنِّي عن قوله : « غيرُ مأسوف. . . » البيت ، فأجابه : بأنَّ المقصودَ ذمُّ الزمان الذي هـٰذه حالُهُ ؛ فكأنَّهُ قال : زمانٌ ينقضي بالهمِّ والحَزَن غيرُ مأسوفٍ عليه ؛ فـ« زمان » : مبتدأ ، و« يَنقضِي » : صفته ، و« غير » : خبرٌ للزمان ، ثمَّ حذفتَ المبتدأ مع صفته ، وجعلتَ إظهار الهاء مُؤذِناً بالمحذوف ؛ لأنَّكَ إنَّما جئتَ بالهاء لمَّا تقدَّمها ذِكْرُ ما ترجع إليه ، فصار اللفظُ بعدَ الحذف والإظهار :

غيرُ مأسوفٍ علىٰ زمنٍ ... يَنقضِي بالهمِّ والحَزَنِ

وهـٰذا التخريج بعيدٌ جداً مُتكلَّفٌ ، وهي عادة ابن جنِّي وشيخه في مجيئهما بالتخريجات المُتمحَّلة المُتكلَّفة التي لا يكاد يلحظُها العرب) .

ثمَّ نقل عنه تخريجاً آخرَ ؛ وهو أنَّهُ محمولٌ على المعنىٰ ، كما حُمِلَ (أقلُّ امرأةٍ تقول ذاك) على المعنىٰ ، فلم يُذكَرْ في اللفظ خبرٌ ؛ لأنَّهُ مبتدأ ، وقد أُضِيفَ (أقلُّ) إلى (امرأة) ووُصِفَتِ المرأة بـ(تقول ذاك) ؛ فكأنَّهُ قيل : (قلَّ امرأة تقول ذلك) ، فلم يحتج (أقلُّ) إلىٰ خبر ؛ لأنَّهُ في معنىٰ (قلَّ) ، ثمَّ قال أبو حيَّان : (هـٰذا التخريج الثاني هو الذي أخذه منه ابن الشَّجَري وخرَّج البيتَ عليه ، ويَعضُدُهُ البيتُ الثاني ؛ وهو : « غيرُ لاهٍ عِدَاك » ؛ فإنَّهُ لا يُتصوَّر فيه التخريج الأوَّل) .

(٢) القاموس المحيط (٣/ ٢٩٤) .

وذَهَبَ البَصْريُّونَ إلا الأخفشَ : أنَّ هـٰذا الوصفَ لا يكونُ مبتدأً إلا إذا اعتمدَ علىٰ نفيٍ أو استفهامٍ .

وذَهَبَ الأخفشُ والكُوفيُّونَ : إلىٰ عدم اشتراطِ ذلك[1] ؛ فأجازوا : (قائمٌ الزيدانِ) ؛ فـ (قائمٌ) : مبتدأٌ ، و(الزيدانِ) : فاعلٌ سدَّ مَسَدَّ الخبر ، وإلىٰ هـٰذا أشار المُصنِّفُ بقوله : (وقد يجوزُ نحوُ : « فائزٌ أُولو الرَّشَدْ ») ؛ أي :

❀ قوله : (وقد يجوزُ نحوُ : فائزٌ. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : يجوزُ قياساً بلا استحسانٍ عندَ البَصْريِّينَ إلا الأخفشَ ؛ فإنَّ الاعتمادَ شرطٌ لاستحسانِ الابتداءِ بالوصف ، وقياساً مُستحسَناً عندَ الأخفشِ والكُوفيِّينَ ؛ لأنَّهُ يُستحسَنُ الابتداءُ به عندَهُم وإن لم يعتمدْ ، هـٰذا هو المأخوذُ مِنَ « التسهيل »[2] ، لـٰكنَّ الذي

❀ قوله : (هـٰذا هو المأخوذُ مِنَ « التسهيل ») هـٰذا لا يُناسِبُ كلامَ الشارح ؛ لأنَّهُ نَقَلَ عن البَصْريِّينَ عدمَ الجوازِ رأساً ، ومثلُ ما في « الشرح » ما في « الهَمْع » كما يأتي[3] ، وما في « التوضيح » كما أفاده هو ، وفي أَخْذِ هـٰذا من « التسهيل » بحثٌ[4] ؛ وهو أنَّ عبارةَ « التسهيل » يُحتمَلُ حملُها علىٰ مذهب الناظمِ القائلِ بالجواز مع القُبْحِ ، ونصُّ عبارةِ « التسهيل » : (ولا يَجْري ذلك المَجْرىٰ باستحسانٍ إلا بعدَ نفيٍ أو استفهام ، خلافاً للأخفش) انتهىٰ[5] .

---

(١) انظر « شرح التسهيل » (١/ ٢٧٣ـ٢٧٤) ، و« التذييل والتكميل » (٣/ ٢٧٥) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٤٧٢) ، و« المقاصد الشافية » (١/ ٦٠٣ـ٦٠٤) .

(٢) تسهيل الفوائد (ص٤٤) .

(٣) أي : في هـٰذه القولة .

(٤) في نسخة علىٰ هامش (ي) : (سهو) .

(٥) تسهيل الفوائد (ص٤٤) .

يُفهَمُ مِنَ « التوضيح » : هو أنَّ الاعتمادَ شرطٌ لجواز الابتداء بالوصف ، فإن لم يعتمدْ فهو خبرٌ مُقدَّم ، وما بعدَهُ مبتدأٌ مُؤخَّر ، والكُوفيُّونَ لا يشترطون الاعتمادَ[1] .

فعُلِمَ مِنْ هـٰذا : أنَّ المذاهبَ ثلاثةٌ ، لا اثنانِ فقط ، خلافاً لما يُفهَمُ مِنْ كلام المُحشِّي ؛ وهي ـ كما في « الهَمْع » ـ :

ـ مذهبُ البَصْريِّينَ إلا الأخفشَ ؛ وهو منعُ الابتداءِ بالوصف المذكورِ مِنْ غيرِ اعتمادٍ .

ـ ومذهبُ المُصنِّف ؛ وهو الجوازُ بقُبْحٍ ، كما صرَّح به في « التسهيل » ، وأشار إليه هنا بـ (قد) ؛ لأنَّ تقليلَ الجوازِ كنايةٌ عن قُبْحه .

ـ ومذهبُ الكُوفيِّينَ والأخفشِ ؛ وهو الجوازُ بلا قُبْحٍ[2] .

وكلامُ الشارحِ يُفِيدُ هـٰذه المذاهبَ الثلاثةَ ؛ فأشار للأوَّل بقوله : (ومذهبُ البَصْريِّينَ إلا الأخفش. . .) إلىٰ آخره ، وللثاني بقوله : (وذهب الأخفشُ والكُوفيُّون. . .) إلىٰ آخره ، وللثالث بقوله : (وزعم المُصنِّفُ. . .) إلىٰ آخره[3] .

لـٰكن كان الأَوْلىٰ للشارح : حملَ كلامِ « المَتْنِ » علىٰ مذهبه ؛ بجَعْل التقليل المُفاد بـ (قد) كنايةً عن القُبْح كما تقدَّم ، لا علىٰ مذهب الأخفشِ

---

(١) انظر « أوضح المسالك » (١/ ١٨٨ـ١٩٣) .
(٢) همع الهوامع (١/ ٣٦٢ـ٣٦٣) .
(٣) انظر (٢/ ٢٠٣ ، ٢٠٦) .

وقد يجوزُ استعمالُ هٰذا الوصفِ مبتدأً مِنْ غيرِ أنْ يَسبِقَهُ نفيٌ أو استفهام .

❀ قوله : (مِنْ غيرِ أنْ يَسبِقَهُ نفيٌ) ، والمُسوِّغُ للابتداء به مع أنَّهُ نكرةٌ عملُهُ ، ولا يُشترَطُ في عمله الاعتمادُ عندَ المُجوِّزينَ .

والكُوفيِّينَ كما صنع .

❀ قوله : (والمُسوِّغُ للابتداء . . .) إلىٰ آخره : حقَّق الدَّمَامِينيُّ : أنَّ الوصفَ الرافعَ لمُغنٍ عن الخبر شرطُهُ التنكيرُ ، كما نصُّوا عليه ، فلا يحتاجُ لمُسوِّغ ؛ لأنَّهُ محكومٌ به لا عليه ، والتسويغُ إنَّما هو في المبتدأ المحكومِ عليه ، كما هو مُستفادٌ مِنْ تعليلهم امتناعَ الابتداءِ بالنكرة بأنَّها مجهولةٌ ، والحُكْمَ على المجهول لا يُفِيدُ[1] .

❀ قوله : (عملُهُ) ؛ أي : في المرفوع بعدُ ، والعملُ مِنْ جملة المُسوِّغات ، كما سيأتي[2] .

❀ قوله : (ولا يُشترَطُ في عمله الاعتمادُ عندَ المُجوِّزينَ) جوابٌ عمَّا يُقالُ : العملُ مشروطٌ بالاعتماد وقد تخلَّف هنا ، وفيه تسليمُ أنَّ الاعتمادَ المشروطَ عندَ غيرِ المُجوِّزينَ مُنتَفٍ هنا ، وهو كذلك ، وأمَّا قولُ العلَّامةِ الصبَّانِ : (إنَّ الاعتمادَ المشروطَ للعمل موجودٌ هنا ؛ وذلك لاعتمادِ الوصفِ على المسند إليه ؛ وهو المرفوعُ)[3] . . ففيه نَظَرٌ ؛ إذ الاعتمادُ على المعمول لا يُسوِّغُ العملَ فيه ؛ لأنَّ شرطَ عملِهِ في المعمول أنْ يعتمدَ ، وصريحُ هٰذا :

---

(١) انظر « تعليق الفرائد » (٣/ ٥٠) .
(٢) انظر (٢/ ٢٧٥) .
(٣) حاشية الصبان (١/ ٣٠٥) .

وزَعَمَ المُصنِّفُ : أنَّ سيبويهِ يُجِيزُ ذلك علىٰ ضعفٍ[1] ، وممَّا وَرَدَ منه : قولُهُ[2] : [من الوافر]

❁ قوله : (وزَعَمَ المُصنِّفُ . . .) إلىٰ آخره : قال العَيْنِيُّ : (الصحيحُ عندَ سيبويهِ : خلافُ ذلك)[3] .

❁ قوله : (علىٰ ضعفٍ) ؛ أي : فهو سماعيٌّ .

أنَّ الاعتمادَ حاصلٌ أوَّلاً والعملَ يتبعُهُ .

ثمَّ إنَّ المُرادَ بالمُجوِّزينَ في كلام المُحشِّي : الأخفشُ والكُوفيُّونَ والمُصنِّفُ .

وقولُ العلَّامةِ الصبَّانِ : (إنَّ المُصنِّفَ معَ كونِهِ يُجوِّزُ ابتدائيَّةَ الوصفِ مِنْ غير اعتمادٍ علىٰ نفي أو استفهامٍ . . يَشترِطُ في عمله الاعتمادَ الأعمَّ الشاملَ للاعتماد على المسند إليه)[4] . . فيه نَظَرٌ ؛ إذ هٰذا إنَّما هو شرطٌ في عمله

---

(١) شرح التسهيل (١/ ٢٧٣) .

(٢) عزاه أبو زيد الأنصاري في « نوادره » (ص١٨٥) إلىٰ زهير بن مسعود الضَّبِّي ، وأنشد بعده :

ولـم تَثِـقِ العـواتـقُ مِـنْ غَيُـورٍ بغَيــرَتِــهِ وخَلَّيْــنَ الحِجَــالَا

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ٢٧٣) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٥٨٦) ، و« المساعد » (١/ ٢٠٧) ، و« المقاصد الشافية » (١/ ٦٠٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٤٨٩ـ٤٩٢) ، و« شرح أبيات المغني » (٤/ ٣٢٥ـ٣٢٨) .

(٣) المقاصد النحوية (١/ ٤٨٩) .

(٤) حاشية الصبان (١/ ٣٠٦) .

٤٠ـ فخَيْرٌ نحنُ عندَ الناسِ منكُم إذا الدَّاعِي المُثوِّبُ قالَ يا لا

❀ قوله : (**فخَيْرٌ نحنُ**. . .) إلىٰ آخره : (**المُثوِّبُ**) ؛ مِنَ التَّثْوِيب ؛ وهو أنْ يجيءَ الرجلُ مُستصرِخاً ، فيُلوِّحَ بثوبه ليُرىٰ ويَشتهرَ ، فسُمِّيَ الدعاءُ تَثْوِيباً لذلك ، أو أنَّهُ مِنْ (ثاب) : إذا رَجَعَ ، **وقولُه** : (**يا لا**) **أصلُهُ** : (يا لَفلانٍ) ، وهو مَقُولُ القولِ ؛ . . . .

النصبَ لا الرفعَ ، كما قرَّره ابن هشام[1] ، وإن بَحَثَ العلَّامةُ المذكور أنَّهُ شرطٌ في عمله مطلقاً ، وكيف هٰذا البحثُ ولم يوجدِ الاعتمادُ الأعمُّ هنا ؟! إذ الاعتمادُ على المسند إليه الذي هو المرفوعُ بالوصف. . غيرُ صحيحٍ هنا كما علمتَ .

نعم ؛ قد يُقالُ : لا مانعَ مِنْ مُقارنة العمل للاعتماد في الوجود وإن تَبِعَهُ في الاعتبار والتعقُّل ، وهٰذا مُرادُ العلَّامةِ المذكور ، ولعلَّهُ ليس ببعيد ، فعليك بالإمعان في ذلك ، والله يتولَّىٰ هُداك .

❀ قوله : (**فيُلوِّحَ بثوبه**) ؛ أي : يُحرِّكَهُ .

❀ قوله : (**أو أنَّهُ مِنْ « ثاب »**. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّهُ يُردِّدُ الدعاءَ مرَّةً بعدَ أُخرىٰ .

❀ قوله : (**يا لَفلانٍ**) اللامُ الداخلةُ علىٰ (فلان) لامُ المُستغاثِ به .

وفي بعض النسخ : (يا آلَ فلانٍ) ، وهٰذا مبنيٌّ علىٰ أنَّ لامَ المُستغاث بقيَّةُ

---

(١) انظر « أوضح المسالك » (٢/ ٢١٧) .

فحَذَفَ (فلاناً) ووقفَ على اللام ، أو أصلُهُ : (يا قومِ لا فِرارَ) ، أو (لا تَفِرُّوا) ؛ فحَذَفَ ما بعدَ (لا) النافيةِ للقافية[1] ، و(الدَّاعي) : فاعلٌ

(آل) ، والأصلُ في (يا لَزيد) : (يا آلَ زيدٍ) ؛ فـ (زيد) : مخفوضٌ بالإضافة ، فحُذفت همزةُ (آل) للتخفيف ، وإحدى الألفَينِ لالتقاء الساكنَينِ ، وهٰذا القولُ نقله المُصنِّفُ عن الكُوفيِّينَ[2] .

وضعَّفه الرَّضِيُّ : بأنَّ ذلك يُقالُ فيما لا آلَ له ؛ نحوُ : (يا للدَّوَاهي)[3] ، وقد يُرَدُّ : بأنْ يُعتبَرَ لها آلٌ يُناسِبُها .

واستدلَّ الكُوفيُّونَ علىٰ ذلك بقوله :

إذا الدَّاعي المُثوِّبُ قال يا لا

فإنَّ الجارَّ لا يُقتصَرُ عليه .

وأُجِيبَ : بأنَّ الأصلَ : (يا قومِ لا فرارَ) ، فحُذف ما بعدَ (لا) النافية ، كما ذكره الدَّمَامِينيُّ[4] .

❊ قوله : (ووقفَ على اللام) ؛ أي : بألف الإطلاق .

(١) أو الناهية على التقدير الثاني .
(٢) شرح التسهيل (٣/ ٤١٢) .
(٣) شرح الرضي على الكافية (١/ ٣٥٣) .
(٤) تعليق الفرائد (٤/ ١٠٠) ، وانظر « مغني اللبيب » (١/ ٣٠٠) ، و« المساعد » (٢/ ٥٣١) ، و« تمهيد القواعد » (٧/ ٣٥٩٤) .

فـ (خيرٌ) : مبتدأٌ ، و(نحن) : فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبر ، ولم يَسْبِقْ (خيرٌ) نفيٌ ولا استفهامٌ ، وجُعِلَ مِنْ هـٰذا قولُهُ[1] : [من الطويل]

بمحذوف يُفسِّرُهُ المذكور ؛ أي : إذا قال الدَّاعي .

❀ قوله : (فـ « خيرٌ » : مبتدأٌ ، و« نحن » : فاعلٌ) فإن قلتَ : هل يجوزُ جَعْلُ (خير) خبراً مُقدَّماً و(نحن) مبتدأً مُؤخَّراً ؟

قلتُ : لا يجوزُ ؛ لِمَا يلزمُ عليه مِنَ الفَصْل بين (أفعل) التفضيل وبين

❀ قوله : (أي : إذا قال الدَّاعي) ، ومعنى البيتِ : نحن أفضلُ وأحسنُ منكم عندَ الناس إذا قال المُنادي المُستغِيثُ الذي يُصوِّتُ بندائه ، ويرفعُ ثوبَهُ عندَ النداءِ ويُحرِّكُهُ لأجلِ رؤيتِهِ ، أو الذي يُردِّدُ النداءَ مرَّةً بعدَ أخرىٰ : يا لَفلان أَقْبِلْ إليَّ ، وذلك لأنَّنا نُبادِرُ إلىٰ إجابةِ دعوتِهِ ، ونُسرِعُ إلىٰ إسعافه وإغاثتِهِ[2] ، وأمَّا أنتم فلستُم بهـٰذه المَثابة .

❀ قوله : (لِمَا يلزمُ عليه مِنَ الفَصْل . . .) إلىٰ آخره : اللهمَّ ؛ إلا على القول بأنَّ المبتدأَ مرفوعٌ بالخبر ولا يُراعى اختلافُ جهةِ العمل ، فلا يكونُ حينئذٍ المبتدأُ أجنبيّاً .

---

(١) قاله رجلٌ طائيٌّ لم يُصرَّح باسمه في المصادر والمراجع التي وقفت عليها ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ٢٧٣) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٧٥) ، و« أوضح المسالك » (١/ ١٩١) ، و« المقاصد الشافية » (١/ ٦٠٢) ، و« همع الهوامع » (١/ ٣٦٢) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٩٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٤٨٧ـ ٤٨٩) ، و« تخليص الشواهد » (ص١٨٤ـ ١٨٥) .

(٢) في (ي) : (وإعانته) .

٤١ـ خَبِيرٌ بنو لِهْبٍ فلا تكُ مُلغِياً   مقـالـةَ لِهْبِـيٍّ إذا الطَّيـرُ مَـرَّتِ

(مِنْ) بمبتدأ وهو أجنبيٌّ ، معَ أنَّ (أفعلَ) و(مِنْ) كمضافٍ ومضافٍ إليه ، بخلاف الفاعل ، والبَصْريُّونَ يجعلون (خيرٌ) في البيت خبرَ محذوفٍ ؛ أي : نحنُ خيرٌ . . . إلىٰ آخره ، أفاده العَيْنيُّ[١] .

❁ **قوله** : (**خَبِيرٌ بنو لِهْبٍ . . .**) إلىٰ آخره : (**بنو لِهْبٍ**) بكسر اللام وسكونِ الهاء : قبيلةٌ مِنَ الأَزْد تُعرَفُ بالعِيافة والزَّجْر ـ بتقديم الزاي ـ ، قال في « المصباح » : (**العِيافةُ** : زَجْرُ الطَّيْر ؛ وهو أنْ يرىٰ غُراباً ونحوَهُ فيتطيَّرَ به) انتهىٰ[٢] .

❁ **قوله** : (**والبَصْريُّونَ يجعلون « خيرٌ » في البيت خبرَ محذوفٍ**) ؛ أي : و(نحن) المذكورُ في البيت توكيداً للضمير المستتر في (خير) .

❁ **قوله** : (**فيتطيَّرَ به**) ؛ أي : يعملَ بما يراه مِنَ الطير ؛ **لأنَّهُ يُنزِّلُهُ** منزلةَ العدوِّ ؛ **فإذا أراد السفرَ مثلاً ورآه أتىٰ مِنْ جهته اليُسْرىٰ** . . عَلِمَ أنَّ السفرَ جيِّدٌ يَنالُ مَرامَهُ فيه ، كما يَنالُ مَرامَهُ مِنَ العدوِّ إذا أتاه مِنَ الجهة اليُسْرىٰ ؛ لأنَّهُ يتمكَّنُ منه باليمين ، **وإذا رآه أتىٰ مِنْ جهته اليُمْنىٰ** . . عَلِمَ أنَّ السفرَ رديءٌ لا يَنالُ مَرامَهُ فيه ، كما لا يَنالُ مَرامَهُ مِنَ العدوِّ إذا أتاه مِنَ الجهة اليُمْنىٰ ؛ لأنَّهُ لا يتمكَّنُ منه باليُسْرىٰ ، بل العدوُّ هو الذي يتمكَّن منه .

---

(١) المقاصد النحوية (١/ ٤٩١ـ٤٩٢) .

(٢) المصباح المنير (٢/ ٦٠٢) .

. . . .

و(اللِّهْبِيُّ) المذكورُ في البيت : هو الذي زَجَرَ حين وقعتِ الحَصَاةُ بصَلَعة عمرَ رضي الله تعالىٰ عنه ـ أي : مُقدَّمِ رأسِهِ ـ فأَدْمَتْهُ ، وذلك في الحج ، فقال : أَشْعَرَ أميرُ المؤمنينَ ، ووالله ؛ لا يَحُجُّ بعدَ هـٰذا العامِ ، فكان كذلك[1] ، و(مُلْغِياً) : مِنَ الإلغاء ؛ وهو السقوط ، و(اللِّهْبِيُّ) بسكون الهاء : منسوبٌ إلىٰ بني لِهْبٍ .

والمعنىٰ : أنَّ بني لِهْبٍ عالمون بالزَّجْر والعِيافة ، . . . .

❁ قوله : (و« اللِّهْبِيُّ » المذكورُ في البيت . . .) إلىٰ آخره : عبارةُ غيرِهِ : (هـٰذا البيتُ قاله رجلٌ مِنَ الطائيِّينَ ، وسببُهُ : أنَّ سيدَنا عمرَ كان جالساً ، ففرَّ طائرٌ مِنَ الأرض ، فوقعتْ مِنْ رِجْلَيهِ حَصَاةٌ علىٰ مُقدَّم رأسِهِ فأَدْمَتْهُ ، وكان ذلك في وقتِ الحجِّ ، فقال ذلك الرجلُ اللِّهْبِيُّ : واللهِ ؛ أميرُ المؤمنينَ لا يَحُجُّ بعدَ هـٰذا العام ، فصادف كلامُهُ ، ومات مِنْ عامِهِ ولم يَحُجَّ) .

❁ قوله : (بالزَّجْر والعِيافة) الأَوْلىٰ : تقديمُ (العِيافة) على (الزَّجْر) ؛ لأنَّهُ جَعَلَ الزجرَ تفسيراً لها فيما تقدَّم[2] ، وكذا يُقالُ في قوله : (إذا زَجَرَ وعاف) ، وفي نسخ : (إذا زجر أو عاف)[3] ، ولعلَّهُ تحريفٌ .

---

(١) رواه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٣٩٧/٤٤) ، وأورده ابن عبد البر في « الاستيعاب » (٣/ ١١٥١ـ١١٥٢) .

(٢) انظر (٢/ ٢١٠) .

(٣) وهي كذلك في جميع النسخ المعتمدة ، ما عدا (هـ) ؛ فإنه جاء فيها على الصواب .

فـ (خَبِيرٌ) : مبتدأٌ ، و(بنو لِهْبٍ) : فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبر .

فلا تُلْغِ كلامَ رجلٍ لِهْبيٍّ إذا زَجَرَ وعاف حين تَمُرُّ عليه الطيرُ .

❋ قوله : (فـ « خَبِيرٌ » : مبتدأٌ. . .) إلىٰ آخره : ردَّهُ البَصْريُّونَ : بأنَّ (خَبِيرٌ) خبرٌ مُقدَّم ، و(بنو) مبتدأٌ مُؤخَّر ، وصحَّ الإخبارُ به عن الجمع ؛ لأنَّهُ علىٰ وزن (فَعِيل) ، وهو علىٰ وزن المصدر الذي يُخبَرُ به عن المفرد والمُثنَّىٰ والجمع ؛ فهو علىٰ حدِّ ﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم : ٤] .

❋ قوله : (فلا تُلْغِ كلامَ رجلٍ لِهْبيٍّ. . .) إلىٰ آخره ؛ لأنَّهُم يعتبرون الطيرَ باسمه ومساقطِهِ وجهاتِ مجيئِهِ وزمانِ رؤيته ، فيستسعدون أو يستشئمون ؛ أي : إذا قال لك لِهْبيٌّ : إنَّ هـٰذا الطيرَ يَدُلُّ علىٰ موتٍ أو غلاء أو غيرِ ذلك. . فإنَّكَ تتَّبعُهُ ولا تُخالِفُهُ ؛ لكونهم مِنْ أهل الخبرة في ذلك ، بل هم أَزْجَرُ قومٍ .

❋ قوله : (وهو علىٰ وزن المصدر. . .) إلىٰ آخره : يَقتضِي : استواءَ المُذكَّر والمُؤنَّث في (فَعِيل) ، سواءٌ كان بمعنىٰ (فاعل) أو بمعنىٰ (مفعول) ، فيُنافي ما قالوه ؛ مِنْ أنَّ محلَّ استوائِهِما فيه إذا كان بمعنىٰ (مفعول) .

ويُمكِنُ التوفيقُ : بأنَّ هـٰذا شرطٌ لقياسيَّة الاستواء ، فلا يُنافي سماعَهُ في (فَعِيل) بمعنىٰ (فاعل) ؛ لكونه علىٰ وزن المصدر ، فتكونُ مُوازنةُ المصدرِ نكتةَ السماع ، لا علامةَ الجواز باطِّرادٍ .

١١٦ـ والثانِ مُبتداً وذا الوصفُ خَبَرْ إنْ في سوى الإفرادِ طِبْقاً ٱستَقَرْ

الوصفُ مع الفاعلِ : إمَّا أنْ يتطابقا إفراداً أو تثنيةً أو جمعاً ، أو لا يتطابقا ، وهو قسمانِ : ممنوعٌ ، وجائز .

فإن تطابقا إفراداً ؛ نحوُ : (أقائمٌ زيدٌ ؟) . . . .

❋ قوله : (وذا الوصفُ . . .) إلىٰ آخره : (ذا) : اسمُ إشارةٍ في موضع رفعٍ على الابتداء ، و(الوصفُ) : مرفوعٌ عطفُ بيانٍ عليه ، والخبرُ : قولُهُ : (خَبَرْ) ، وقولُهُ : (طِبْقاً) بالنصب : تمييزٌ مُحوَّلٌ عن الفاعل مُقدَّمٌ علىٰ عامله المُتصرِّفِ[1] ، والأصلُ : إنِ استقرَّ طِبْقُهُ ؛ أي : مُطابقتُهُ ، ويصحُّ قراءتُهُ بالرفع علىٰ أنَّهُ فاعلٌ بمحذوف يُفسِّرُهُ المذكورُ علىٰ حدِّ : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة : ٦][2] .

❋ قوله : (وهو قسمانِ) ؛ أي : ما لا تطابُقَ فيه قسمانِ .

❋ قوله : (فإن تطابقا إفراداً . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا مفهومُ « النظم » .

❋ قوله : (تمييزٌ مُحوَّلٌ عن الفاعل) ؛ أي : إنْ حُمِلَ علىٰ أنَّ (طِبْقاً) مصدرٌ معناه المطابقةُ ، وأمَّا إذا كان اسمَ فاعلٍ معناه المُطابِقُ ؛ كالشِّبْه والمِثْلِ بمعنى المُشابِهِ والمُماثِلِ . . كان حالاً مِنْ فاعل (استقرَّ) العائدِ لـ(ذا) .

---

(١) سيأتي في (٣/ ٤٨٥) أنَّ هـٰذا التقديمَ أجازه الكسائي والمازني والمُبرِّد ، ومنعه سيبويه .

(٢) وقال المَكُوديُّ في « شرحه » (ص ٤٧) : (ويوجد في بعض النسخ : « طبقٌ » بالرفع) ، والمشهور روايةً : النصب ، وقد ضُبط كذلك بخط الإمام ابن هشام .

جاز فيه وجهانِ :

أحدُهُما : أنْ يكونَ الوصفُ مبتدأً ، وما بعدَهُ فاعلٌ سدَّ مَسَدَّ الخبر .

والثاني : أنْ يكونَ ما بعدَهُ مبتدأً مُؤخَّراً ، ويكونَ الوصفُ خبراً مُقدَّماً ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾ [مريم : ٤٦] ؛ فيجوزُ أنْ يكونَ (راغبٌ) مبتدأً ، و(أنتَ) فاعلاً سدَّ مَسَدَّ الخبر ، ويحتملُ : أنْ يكونَ (أنتَ) مبتدأً مُؤخَّراً ، و(راغبٌ) خبراً مُقدَّماً .

والأوَّلُ في هٰذه الآية أَوْلىٰ[1] ؛ لأنَّ قولَهُ : (عن آلهتي) معمولٌ لـ(راغبٌ) ، فلا يلزمُ في الوجه الأوَّلِ الفَصْلُ بينَ العاملِ والمعمول بأجنبيٍّ ؛ لأنَّ (أنتَ) علىٰ هٰذا التقدير فاعلٌ لـ(راغبٌ) ؛ فليس بأجنبيٍّ منه ، وأمَّا

---

* قوله : (جاز فيه وجهانِ . . .) إلىٰ آخره : يُستثنىٰ مِنَ التطابق في الإفراد : مسألتانِ يتعيَّنُ فيهما الوجهُ الأوَّلُ :

الأُولىٰ : أنْ يكونَ الوصفُ مُذكَّراً والمرفوعُ بعدَهُ مُؤنَّثاً ؛ نحوُ : (أحاضرٌ القاضيَ امرأةٌ ؟) ؛ فإنَّهُ لا يجوزُ كونُ الوصفِ خبراً مُقدَّماً ، وإلا لوَجَبَ تأنيثُهُ كالفعل .

الثانيةُ : أنْ يتأخَّرَ عن المرفوع معمولُ الوصف ؛ نحوُ : ﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ . . . ﴾ إلىٰ آخره [مريم : ٤٦] ؛ لِمَا يلزمُ على الوجه الثاني فيه مِنَ الفَصْلِ بأجنبيٍّ ، كما سيذكرُهُ الشارح .

. . . .

(١) وهو أن يكون (أراغب) مبتدأً ، و(أنتَ) فاعلاً سدَّ مسدَّ الخبر .

على الوجه الثاني فيلزمُ فيه الفَصْلُ بينَ العاملِ والمعمول بأجنبيٍّ ؛ لأنَّ (أنتَ) أجنبيٌّ مِنْ (راغب) على هـٰذا التقدير ؛ لأنَّهُ مبتدأٌ ، فليس لـ (راغبٌ) عملٌ فيه ؛ لأنَّهُ خبرٌ ، والخبرُ لا يعملُ في المبتدأ **على الصحيح** .

وإن تطابقا تثنيةً ؛ نحوُ : (أقائمانِ الزيدانِ ؟) ، **أو جمعاً** ؛ نحوُ : (أقائمونَ الزيدونَ ؟) . . فما بعدَ الوصفِ مبتدأٌ ، والوصفُ خبرٌ مُقدَّم ، **وهـٰذا معنىٰ قولِ المُصنِّف** : (والثانِ مُبتدأً وذا الوصفُ خَبَرْ . . .) إلىٰ آخر البيتِ ؛ أي : والثاني ـ وهو ما بعدَ الوصفِ ـ مبتدأٌ والوصفُ خبرٌ عنه مُقدَّمٌ عليه إنْ تطابقا في غير الإفراد ؛ وهو التثنيةُ والجمع .

هـٰذا على المشهور مِنْ لغة العرب ، **ويجوزُ علىٰ لغةِ (أكَلُوني البراغيثُ)** أنْ يكون الوصفُ مبتدأً ، وما بعدَهُ فاعلٌ أَغْنىٰ عن الخبر[1] .

❁ **قوله : (فيلزمُ فيهِ الفَصْلُ بينَ العاملِ والمعمول بأجنبيٍّ) محلُّهُ** : ما إذا لم يُقدَّرْ للجار والمجرور مُتعلَّقٌ ، وإلا جاز الأمران .

❁ **قوله : (وإن تطابقا تثنيةً . . .) إلىٰ آخره : الحاصلُ** ـ كما في « التوضيح » ـ : أنَّ الوصفَ إنْ لم يُطابِقْ ما بعدَهُ تعيَّنتِ ابتدائيَّتُهُ ؛ نحوُ : (أقائمٌ أخواكَ ؟) ، وإنْ طابقَهُ في غير الإفراد تعيَّنتْ خبريَّتُهُ ؛ نحوُ : (أقائمانِ أخواكَ ؟) ، و(أقائمونَ إخوتُكَ ؟) ، وإنْ طابقَهُ في الإفراد احتَمَلَهُما ؛ نحوُ : (أقائمٌ أخوكَ ؟)[2] .

❁ **قوله : (إنْ لم يُطابِقْ ما بعدَهُ . . .) إلىٰ آخره** ؛ أي : معَ صِحَّة

---

(١) سيأتي الحديث عن هـٰذه اللغة في (٣/ ٢٤ـ ٢٩) .
(٢) أوضح المسالك (١/ ١٩٣) .

وإن لم يتطابقا ، وهو قسمانِ : ممتنعٌ ، وجائزٌ ، كما تقدَّم .

فمثالُ المُمتنِعِ : (أقائمانِ زيدٌ ؟) ، و(أقائمونَ زيدٌ ؟) ؛ فهـٰذا التركيبُ غيرُ صحيحٍ .

❁ قوله : (وإن لم يتطابقا . . .) إلىٰ آخره : جوابُ الشرطِ محذوفٌ دلَّ عليه المذكورُ ، تقديرُهُ : (فتارةً يكون التركيبُ جائزاً ، وتارةً يكونُ ممنوعاً) .

والحاصلُ : أنَّ الصورَ سبعةٌ :

ـ (أقائمانِ الزيدانِ ؟) ، و(أقائمونَ الزيدونَ ؟) ، وحُكْمُهُما : وجوبُ التقديمِ والتأخير ، إلا علىٰ لغة : (أَكَلُوني البراغيثُ) .

ـ و(أقائمٌ زيدٌ ؟) ، وحُكْمُهُ : جواز الوجهَينِ المُتقدِّمَينِ إن لم يمنعْ مانعٌ .

التركيب ؛ احترازاً مِنَ الصُّوَر الأربعِ الفاسدة .

❁ قوله : (أنَّ الصورَ سبعةٌ) ، بل تسعةٌ ؛ إذ بَقِيَ مِنْ صُوَر عدمِ المطابقة صورتانِ فاسدتانِ ؛ وهما : (أقائمونَ الزيدانِ ؟) ، و(أقائمانِ الزيدونَ ؟) ، وإذا فصَّلت الجمعَ إلىٰ صحيحٍ ومُكسَّر في كلٍّ مِنَ الوصف والمرفوع بعدَهُ . . كانتِ الصُّوَرُ ستَّ عشرةَ حاصلةً مِنْ ضرب أربعةِ الوصفِ في أربعةِ المرفوعِ .

فتقولُ : (أقائمٌ زيدٌ ؟) ، (أقائمٌ الزيدانِ ؟) ، (أقائمٌ الزيدونَ ؟) ، (أقائمٌ الزُّيُودُ ؟) ؛ فيجوزُ الوجهانِ في الأوَّل ، وتتعيَّنُ الفاعليَّةُ فيما بعدَهُ .

ومثالُ الجائزِ : (أقائمٌ الزيدان ؟) ، و(أقائمٌ الزيدونَ ؟) ، وحينئذٍ : يتعيَّنُ أنْ يكونَ الوصفُ مبتدأً ، وما بعدَهُ فاعلٌ سدَّ مَسَدَّ الخبر .

ـ و(أقائمٌ الزيدانِ ؟) ، و(أقائمٌ الزيدونَ ؟) ، وحُكْمُهُما : تعيُّنُ كونِ المرفوعِ فاعلاً أَغْنىٰ عن الخبر .

ـ و(أقائمانِ زيدٌ ؟) ، و(أقائمونَ زيدٌ ؟) ، وهما تركيبانِ فاسدانِ لا يصحُّ فيهما اعتبارُ شيءٍ مِنَ الوجهَينِ .

(أقائمانِ زيدٌ ؟) ، (أقائمانِ الزيدانِ ؟) ، (أقائمانِ الزيدونَ ؟) ، (أقائمانِ الزُّيُودُ ؟) ؛ فتتعيَّنُ خبريَّةُ الوصف في الثاني ، والتركيبُ فاسدٌ فيما عداه .

(أقائمونَ زيدٌ ؟) ، (أقائمونَ الزيدانِ ؟) ، (أقائمونَ الزيدونَ ؟) ، (أقائمونَ الزُّيُودُ ؟) ؛ فتتعيَّنُ خبريَّةُ الوصفِ في الأخيرَينِ ، والتركيبُ فاسدٌ في الأوَّلَينِ .

(أقِيَامٌ زيدٌ ؟) ، (أقِيَامٌ الزيدانِ ؟) ، (أقِيَامٌ الزيدونَ ؟) ، (أقِيَامٌ الزُّيُودُ ؟) ؛ فالتركيبُ فاسدٌ في الأوَّل ، ويجوزُ الوجهانِ في الأخيرَينِ ؛ بناءً علىٰ ما قيل : إنَّ جمعَ التكسير كالمفرد ، بل وفي الثاني وإن كان الوصفُ جمعاً والمرفوعُ بعدَهُ مُثنّىً ؛ لقول السُّيُوطيِّ في « النُّكَت » : (ومثلُ المفردِ في ذلك ـ أي : جوازِ الوجهَينِ ـ : الجمعُ المُكسَّرُ ؛ نحوُ : « أقِيَامٌ الزيدانِ ؟ »)[1] ، وفيه وقفةٌ وإن وافقه علىٰ ذلك بعضُ الأفاضل[2] ، فليُحرَّرْ .

---

(١) نكت السيوطي (ق/ ٦٥) .

(٢) انظر « حاشية الخضري » (١/ ١٧١) .

ويُزادُ على الستَّ عَشْرَةَ : أربعُ صُوَرٍ يجوزُ فيها الوجهانِ ؛ وذلك إذا كان الـوصـفُ ممَّا يستـوي فيـه المفـردُ وغيـرُهُ ؛ نحـوُ : (أَجُنُـبٌ زيـدٌ ؟) ، أو (الزيدانِ ؟) ، أو (الزيدونَ ؟) ، أو (الزُّيُودُ ؟) .

فالمجموعُ عشرونَ ترجعُ إلىٰ أربعةِ أحكامٍ :

ـ **امتناعُ الخبريَّة** في الوصف المفرد مع المُثنَّىٰ والجمعِ مُصحَّحاً أو مُكسَّراً .

ـ **وامتناعُ الفاعليّة** في التطابق تثنيةً وجمعَ تصحيحٍ ، وكونِ الوصف جمعَ تصحيحٍ والمرفوعِ جمعَ تكسير ؛ نحوُ : (أقائمانِ الزيدانِ ؟) ، (أقائمونَ الزيـدونَ ؟) ، (أقائمونَ الزُّيُودُ ؟) .

ـ **وامتناعُ الأمرَينِ** في نحو : (أقائمانِ زيدٌ ؟) ، (أقائمانِ الزيدونَ ؟) ، (أقائمانِ الزُّيُودُ ؟) ، (أقائمونَ زيدٌ ؟) ، (أقائمونَ الزيدانِ ؟) ، (أَقِيَامٌ زيدٌ ؟) .

ـ **وجوازُ الأمرَينِ** فيما إذا تطابقا إفراداً ؛ نحوُ : (أقائمٌ زيدٌ ؟) ، أو كان الـوصـفُ ممَّا يستـوي فيـه المفـردُ وغيـرُهُ ؛ نحـوُ : (أَجُنُـبٌ زيـدٌ ؟) ، أو (الزيدانِ ؟) ، أو (الزيدونَ ؟) ، أو (الزُّيُودُ ؟) ، أو كان جمعَ تكسيرٍ مع مُثنّىً أو مجموعٍ تصحيحاً أو تكسيراً لا مع مفرد ؛ نحوُ : (أَقِيَامٌ الزيدانِ ؟) ، أو (الزيدونَ ؟) ، أو (الزُّيُودُ ؟) ؛ بناءً علىٰ أنَّ جمعَ التكسير كالمفرد .

فامتناعُ الخبريَّة في ثلاثةٍ ، **وامتناعُ الفاعليَّة** في ثلاثةٍ أيضاً ، **وامتناعُ الأمرَينِ** في ستة ، **وجوازُ الوجهَينِ** في ثمانية ، **فتدبَّرْ** .

١١٧ـ ورَفَعُوا مُبتدأً بالِابتدَا ... كذاكَ رفعُ خبرٍ بالمُبتدَا

❀ قوله : (كذاكَ رفعُ خبرٍ . . .) إلىٰ آخره : (رفعُ) : مبتدأٌ ، و(بالمُبتَدَا) : خبرٌ ، و(كذاكَ) : حالٌ ، وهٰذا أحسنُ مِنْ جَعْلِ (كذاك) خبراً مُقدَّماً ، و(رفعُ) مبتدأً مُؤخَّراً ، و(بالمبتدا) مُتعلِّقاً به ؛ لأنَّ الأوَّلَ أَوْفىٰ بالمقصود .

❀ قوله : (لأنَّ الأوَّلَ أَوْفىٰ بالمقصود) ؛ أي : لأنَّ المقصودَ إفادةُ أنَّ رفعَ الخبرِ إنَّما هو بالمبتدأ ؛ لا إفادةُ أنَّ الرفعَ بالمبتدأ مثلُ رفعِ المبتدأ بالابتداء في الانتساب إلى الجمهور ، والمُناسِبُ للمعنى الأوَّل : جَعْلُ (بالمُبتدا) هو الخبرَ ؛ لأنَّ الخبرَ مَحَطُّ الفائدة .

لٰكن قال العلَّامةُ الصبَّانُ : (إنَّ الأقربَ جَعْلُ « كذاك » خبراً مُقدَّماً ، و« رفعُ » مبتدأً مُؤخَّراً ، و« بالمُبتدا » مُتعلِّقاً به)[1] ، عكسُ ما صنع المُحشِّي .

ولعلَّ وجهَهُ : أنَّ مَحَطَّ القَصْدِ هو القيدُ الزائد ؛ ولذلك قال الشيخُ عبدُ القاهرِ : (إنَّ[2] ما مِنْ أمرٍ زائدٍ علىٰ مُجرَّدِ إثباتِ شيءٍ لشيءٍ أو نفيِهِ عنه . . إلا وهو الغَرَضُ الأصليُّ والمقصودُ مِنَ الكلام)[3] .

فعلىٰ جَعْلِ (كذاك) حالاً ، وجَعْلِ (بالمُبتدا) خبراً . . يكونُ القيدُ الزائدُ

---

(١) حاشية الصبان (١/٣٠٨) .

(٢) القياس : (إنه) بإثبات ضمير الشأن ، وحذفه شاذٌّ عند الجمهور ، قليلٌ عند الناظم .

(٣) دلائل الإعجاز (ص٢٨٠) .

مذهبُ سيبويهِ وجمهورِ البَصْريِّينَ : أنَّ المبتدأَ مرفوعٌ بالابتداء ، وأنَّ الخبرَ مرفوعٌ بالمبتدأ .

❀ قوله : (مذهبُ سيبويهِ وجمهورِ البَصْريِّينَ . . .) إلىٰ آخره : أشارَ بهـٰذا : إلىٰ أنَّ ضميرَ (رَفَعُوا) عائدٌ علىٰ سيبويهِ ومَنْ وافقه ، لا للعرب ؛ لأنَّهُـم لم يقعْ منهم حُكْمٌ[1] ، ولا للنُّحاة ؛ لأنَّ ذاك لم يَحكُمْ به جميعُ النُّحاة .

على المسند والمسندِ إليه هو الحالَ ؛ أعني : (كذاك) ، فيكونُ هو مَحَطَّ القصد ، فيخالفُ الواقعَ ؛ مِنْ أنَّ المقصودَ إفادةُ أنَّ رفعَ الخبرِ إنَّما هو بالمبتدأ . . . إلىٰ آخره ، وعلىٰ جَعْلِ (كذاك) خبراً ، و(بالمبتدا) مُتعلِّقاً بـ(رفعُ) : يكونُ القيدُ الزائدُ على المسند والمسند إليه هو قولَهُ : (بالمبتدا) ، فيكونُ هو مَحَطَّ القصدِ ، كما هو الواقعُ ، ويُوافِقُهُ قولُهُ : (ورفعوا مبتدأً بالابتدا) ؛ لأنَّ مَحَطَّ القصدِ هو قولُهُ : (بالابتدا) ؛ لأنَّهُ هو القيدُ الزائد .

❀ قوله : (لأنَّهُم لم يقعْ منهم حُكْمٌ) لك أنْ تقولَ : ليس في هـٰذا ما يَقتضِي أنَّهُم حَكَمُوا بأنَّ رَفْعَ المبتدأِ بالابتداء ؛ إذ غايةُ مُفادِهِ : أنَّ العربَ رفعوا المبتدأ ، وأنَّ رفعَهُم إيَّاه حاصلٌ بالابتداء بحسَبِ ما فَهِمَ سيبويهِ ومُوافِقُوهُ ، ونظيرُ هـٰذا : قولُهُم : (رَفَعَ العربُ الفاعلَ بالفعل) ، فافْهَمْ .

وقولُنا : (وأنَّ رفعَهُم إيَّاهُ حاصلٌ . . .) إلىٰ آخره : مُجرَّدُ توضيحٍ ، لا إشارةٌ إلىٰ تقدير في الكلام ؛ لأنَّ قولَهُ : (بالابتدا) مُتعلِّقٌ بـ(رفعوا) .

---

(١) وقد أرجعه إلى (العرب) الأشموني في « شرحه » (١/ ٩٠) .

فالعاملُ في المبتدأ معنويٌّ ؛ وهو كونُ الاسمِ مُجرَّداً عن العوامل اللفظيَّةِ غيرِ الزائدةِ وما أَشْبهَها .

واعتُرِضَ مذهبُ سيبويهِ : بأنَّ الخبرَ قد يكونُ عينَ المبتدأ في المعنىٰ ؛ نحوُ : (زيدٌ أخوكَ) ، فلو رُفِعَ الأخُ بـ (زيدٌ) كان رافعاً لنَفْسه بنَفْسه .

ورُدَّ : بأنَّ الرفعَ مِنْ عوارض الألفاظ ، واللفظانِ مختلفانِ ؛ علىٰ أنَّهُما مختلفانِ مفهوماً أيضاً ؛ لأنَّ مفهومَ الأوَّلِ الذاتُ فقط ، ومفهومَ الثاني ذاتٌ مُتَّصِفةٌ بالأُخُوَّة ؛ تدبَّرْ .

❀ قوله : (وهو كونُ الاسمِ مُجرَّداً . . .) إلىٰ آخره : هٰذا معنىً اصطلاحيٌّ ، وأمَّا اللُّغَويُّ : فهو الاهتمامُ بالشيء وجَعْلُهُ أوَّلاً ليُسنَدَ إليه .

❀ قوله : (بأنَّ الخبرَ قد يكونُ . . .) إلىٰ آخره : الأنسبُ : حذفُ (قد يكونُ) ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ (قد) للتحقيق .

❀ قوله : (وأمَّا اللُّغَويُّ : فهو الاهتمامُ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ الاهتمامَ ليس معنىً لُغَويّاً ولا اصطلاحيّاً ، بل هو لازمٌ للمعنى اللُّغَويِّ والاصطلاحيِّ .

وقولُهُ : (وجَعْلُهُ أوَّلاً ليُسنَدَ إليه) فيه : أنَّ المعنى اللُّغَويَّ لا يتقيَّدُ بقولنا : (ليُسندَ إليه) ؛ إذ الابتداءُ في اللغة : مُطلَقُ الافتتاحِ ، وجَعْلُ الشيءِ أوَّلاً ؛ فالظاهرُ : أنَّ جَعْلَهُ أوَّلاً ليُسندَ إليه . . إنَّما هو معنىً اصطلاحيٌّ لا لُغَويٌّ ؛ علىٰ أنَّ جَعْلَهُ معنىً اصطلاحيّاً فيه قصورٌ ؛ إذ لا يشملُ (قائمٌ) مِنْ قولك : (أقائمٌ الزيدانِ ؟) ؛ إذ (قائم) أُسنِدَ إلى الزيدَينِ ولم يُسنَدْ إليه شيءٌ ، تأمَّلْ .

واحترِزَ بـ (غير الزائدة) : مِنْ مِثْلِ : (بحَسْبِكَ درهمٌ) ؛ فـ (بحَسْبِكَ) : مبتدأٌ ، وهو مُجرَّدٌ عن العوامل اللفظيَّة غيرِ الزائدة ، ولم يتجرَّدْ عن الزائدة ؛

❀ قوله : (فـ « بحَسْبِكَ » : مبتدأٌ . . .) إلىٰ آخره : (حَسْب) : اسمٌ بمعنىٰ (كافٍ) استُعمِلَ استعمالَ الأسماء ؛ نحوُ : ﴿ فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ ﴾ [الأنفال : ٦٢][1] ؛ وبهٰذا رُدَّ علىٰ مَنْ زَعَمَ أنَّهُ اسمُ فعلٍ ؛ لأنَّ العواملَ اللفظيَّةَ لا تدخلُ علىٰ أسماء الأفعال .

فإنْ وَلِيَ (حَسْبَكَ) معرفةٌ ؛ نحوُ : (بحَسْبِكَ زيدٌ) . . فقال ابنُ مالكٍ : المبتدأُ (زيدٌ) ؛ لأنَّهُ معرفةٌ ، و(بحَسْبِكَ) نكرةٌ ؛ لأنَّهُ لا يتعرَّفُ بالإضافة[2] .

واعتُرِضَ : بأنَّهُ وإن لم يتعرَّفْ بالإضافة يتخصَّصُ بها ، والتخصيصُ مِنْ مُسوِّغات الابتداء بالنكرة وإن كان الخبرُ معرفةً .

وردَّه ابنُ قاسمٍ : بأنَّهُ لا يجوزُ الإخبارُ بالمعرفة عن النكرة وإن تخصَّصتْ إلا فيما استُثنِيَ ؛ كقولهم : (كم مالُكَ ؟) ، . . . .

❀ قوله : (كم مالُكَ ؟) ؛ أي : ونحوَهُ مِنْ كلِّ اسمِ استفهامٍ بعدَهُ معرفةٌ ؛ نحوُ : (مَنْ أبوك ؟) ؛ قال في « الهَمْع » : (لأنَّ أكثرَ ما يقعُ بعدَ أسماءِ الاستفهام النكرةُ والجملُ والظروفُ ، ويتعيَّنُ إذ ذاك كونُ اسمِ الاستفهام مبتدأً ؛ نحوُ : « مَنْ قائمٌ ؟ » ، و« مَنْ قام ؟ » ، و« مَنْ عندَكَ ؟ » ، فحُمِلَ الأقلُّ على الأكثر)[3] .

---

(١) وتُستعمَلُ استعمالَ الصفات ؛ فتكونُ نعتاً لنكرة ؛ كـ (مررتُ برجلٍ حَسْبِكَ مِنْ رجل) ، وحالاً لمعرفة ؛ كـ (هٰذا عبدُ الله حَسْبَكَ مِنْ رجل) ، وانظر « أوضح المسالك » (٣/ ١٦٢ـ١٦٣) .

(٢) شرح الكافية الشافية (١/ ٣٣٧ـ٣٣٨) .

(٣) همع الهوامع (١/ ٣٨٠) .

فإنَّ الباءَ الداخلةَ عليه زائدةٌ ، **واحتُرِزَ بشِبْهِها** : مِنْ مِثْلِ : (ربَّ رجلٍ قائمٌ) ؛ فـ (رجلٍ) : مبتدأٌ ، و(قائمٌ) : خبرُهُ ، **ويَدُلُّ علىٰ ذلك** : رفعُ المعطوفِ عليه ؛ نحوُ : (ربَّ رجلٍ قائمٌ وامرأةٌ) .

والعاملُ في الخبر لفظيٌّ ؛ وهو المبتدأُ ، **وهٰذا هو مذهبُ سيبويهِ رحمه الله** .

وذَهَبَ قومٌ : إلىٰ أنَّ العاملَ في المبتدأ والخبرِ الابتداءُ ؛ **فالعاملُ فيهما معنويٌّ** .

و(خيرٌ منكَ زيدٌ)[1] .

لٰكن أُورِدَ عليه : أنَّ الباءَ لا تُزادُ في الخبر في الإيجاب[2] .

واعلَمْ : أنَّ (حسب) إنِ استُعمِلَ بحرف الجرِّ كان مفتوحَ السينِ ، ما لم يكن زائداً ؛ كما هنا ، وإلا سُكِّنَ كالخالي عن الحرف ، أفادَهُ بعضُهُم[3] .

❁ **قوله** : (**العاملَ في المبتدأ والخبرِ الابتداءُ**) ؛ وذلك لأنَّ الابتداءَ رَفَعَ

❁ **قوله** : (**و« خيرٌ منكَ زيدٌ »**) ؛ أي : ونحوَهُ مِنْ كلِّ أفعلِ تفضيل نكرةٍ بعدَهُ معرفةٌ ، وهٰذا المثال مِنْ أمثلة سيبويه[4] ، **ومنه يُعلَمُ** : أنَّهُ لا يُشترَطُ كونُ أفعل التفضيل المذكورِ جزءَ جملةٍ هي صفةٌ لنكرة ؛ نحوُ : (مررتُ برجلٍ أفضلُ منه أبوهُ) ، خلافاً للرَّضِيِّ ومَنْ تَبِعَهُ[5] .

---

(١) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ٢١ـ ٢٢) .

(٢) انظر « حاشية الحفني » (١/ق ١٢٨) ، و« حاشية الصبان » (١/ ٣٠٢) .

(٣) نقله الحفني في « حاشيته » (١/ ق ١٢٨) عن الغزي في « حواشي المطول » .

(٤) الكتاب (٢/ ٢٥) .

(٥) انظر « شرح الرضي على الكافية » (١/ ٢٥٦ـ ٢٥٧ ، ٣/ ٤٦٤) .

وقيل : المبتدأُ مرفوعٌ بالابتداء ، والخبرُ مرفوعٌ بالابتداء والمبتدأِ .

المبتدأ ، فيجبُ رفعُهُ للخبر ؛ لأنَّهُ مُقتضٍ لهما ، فهو كالفعل ؛ لمَّا عَمِلَ في الفاعل عَمِلَ في المفعول .

ورُدَّ : بأنَّ الابتداءَ عاملٌ ضعيفٌ لا يرفعُ شيئَينِ .

❀ قوله : (والخبرُ مرفوعٌ بالابتداء والمبتدأِ) ؛ وذلك لأنَّ الابتداءَ عاملٌ ضعيفٌ فقَوِيَ بالمبتدأ .

ورُدَّ : بأنَّ اجتماعَ عاملَينِ ـ معنويٍّ ولفظيٍّ ـ علىٰ معمولٍ واحدٍ . . لا يُعهَدُ .

❀ قوله : (لأنَّهُ مُقتضٍ لهما) ؛ أي : مُستلزِمٌ لهما ؛ مباشرةً في المبتدأ ، وبواسطة في الخبر .

❀ قوله : (فهو كالفعل . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ العملَينِ في هٰذا مختلفانِ ، وفيما نحن فيه مُتَّحِدانِ .

❀ قوله : (ورُدَّ : بأنَّ الابتداءَ . . .) إلىٰ آخره : عبارةُ غيرِهِ : (ورُدَّ : بأنَّهُ لم يوجد في العوامل اللفظيَّةِ ما يرفعُ شيئَينِ بدون إتباع ، فكيف بالمعنويِّ الضعيف ؟!) ، ولا يَرِدُ المبتدأُ في نحو : (الحسنُ وجهُهُ قائمٌ) ؛ لأنَّ رفعَهُ الفاعلَ بجهة شَبَهِهِ الفعلَ ، ورفعَهُ الخبرَ بجهةِ كونِهِ مبتدأً ، فلم تتَّحدْ جهتُهُما ، وأمَّا المبتدأُ المُتعدِّدُ الخبرِ ؛ نحوُ : (حُلْوٌ حامضٌ) . . فمجموعُهُما هو الخبرُ ، لٰكن ظَهَرَ الرفعُ في جزأَيْهِ ؛ لتعذُّرِ ظهورِهِ فيه[1] ، ونحوُ : (كاتبٌ شاعرٌ) في تأويل : (مُتَّصِفٌ بالكتابة والشعر) .

---

(١) أي : في المجموع .

وقيل : تَرَافَعَا ، ومعناه : أنَّ الخبرَ رَفَعَ المبتدأ ، وأنَّ المبتدأ رَفَعَ الخبرَ[1] .

وأُجِيبَ : بأنَّ العملَ منسوبٌ لمجموع الأمرَينِ ، لا لكلٍّ منهما ؛ فالعاملُ واحدٌ .

❀ قوله : (وقيل : تَرَافَعَا) هـٰذا للكُوفيِّينَ ، وما عداه للبَصْريِّينَ ، ووجهُهُ : أنَّ كلّاً منهما مُفتقِرٌ إلى الآخر ، فكان كلٌّ عاملاً في صاحبه ، كما أنَّ (أيّاً) الشرطيَّةَ عاملةٌ في الفعل بعدَها وهو عاملٌ فيها في نحو : ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟﴾ [الإسراء : ١١٠] .

ورُدَّ : بأنَّ الجازمَ في الحقيقة ما تضمَّنَتْهُ مِنْ معنىٰ (إنْ) ، وليس هو المنصوبَ ، وفيه شيءٌ ، فتأمَّلْ .

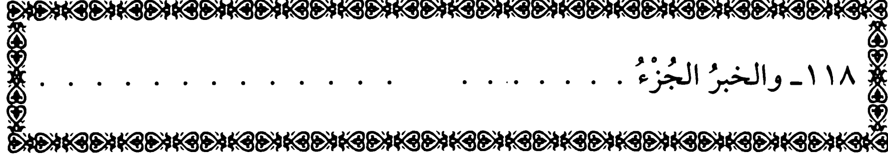
❀ قوله : (بأنَّ العملَ منسوبٌ لمجموع الأمرَينِ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّهُ يلزمُ عليه أنَّ العاملَ بعضُهُ معنويٌّ وبعضُهُ لفظيٌّ ، وهو قولٌ بما لا نظيرَ له .

❀ قوله : (وفيه شيءٌ) وجهُهُ : أنَّا لا نُسلِّمُ أنَّ الجازمَ ما تضمَّنه مِنْ معنىٰ (إنْ) ، بل الجازمُ هو (أيّاً) ، وإنَّما تضمُّنُهُ معنىٰ (إنْ) سببٌ في عمله الجزمَ ، [لا أنَّ التضمُّنَ أو المعنى المذكورَ هو العاملُ] .

---

(١) وما ذَكَرَهُ الشارح هو أشهرُ الأقوال في هـٰذه المسألة ، وقد قال بالثاني الأخفش وابن السرَّاج والرُّمَّاني ، وقال بالثالث أبو إسحاق الزجَّاجُ وأصحابه ، ونُسِبَ إلى المُبرِّد ، ورُوي الرابع عن الكُوفيِّينَ ، واختاره ابن جنِّي وأبو حيَّان والسُّيُوطي ؛ فالأقوالُ الثلاثةُ الأُوَل للبَصْريِّينَ ، والأخيرُ للكُوفيِّينَ ، كما نبَّه علىٰ ذلك المُحشِّي ، وانظر تفصيل هـٰذه المسألة في « التذييل والتكميل » (٣/ ٢٦١ـ٢٧٠) ، و« تعليق الفرائد » (٣/ ١٧ـ١٨) ، و« همع الهوامع » (١/ ٣٦٤ـ٣٦٥) .

وأعدلُ هـٰذه المذاهبِ : مذهبُ سيبويهِ ، وهو الأوَّل ، وهـٰذا الخلافُ ممَّا لا طائلَ تحتَهُ .



١١٨ـ والخبرُ الجُزْءُ . . . .

❀ قوله : (وأعدلُ هـٰذه المذاهبِ : مذهبُ سيبويهِ) ؛ أي : لأنَّهُ لا تكلُّفَ فيه .

❀ قوله : (ممَّا لا طائلَ تحتَهُ) ؛ أي : فهو لفظيٌّ ، لـٰكن قال بعضُ الأفاضل : (بل هو معنويٌّ ؛ لأنَّكَ إذا قلتَ : « زيدٌ قائمٌ وعمرٌو جالسٌ » وأردتَ جَعْلَهُ مِنْ عطف المفرداتِ . . يكونُ صحيحاً على القول بأنَّ العاملَ في الجزأَينِ الابتداءُ ، بخلافه علىٰ بقيَّة الأقوال ؛ للزوم العطفِ علىٰ معمولَيْ عاملَينِ [مختلفَينِ])[1] .

❀ قوله : (والخبرُ الجُزْءُ . . .) إلىٰ آخره : لم يكتفِ بما استُفِيدَ مِنْ قوله السابق : (مبتدأٌ « زيدٌ » . . .) إلىٰ آخره ؛ مِنَ الإشارة إلىٰ تعريف الخبر ، كما اكتفىٰ بذلك في تعريف المبتدأ ؛ اهتماماً بالخبر ؛ لكونه مَحَطَّ الفائدةِ ، وتوطئةً لتقسيمه إلىٰ مفرد وجملةٍ .

❀ قوله : (لـٰكن قال بعضُ الأفاضل . . .) إلىٰ آخره : قد يُقالُ : لا ثمرةَ بينَ بقيَّةِ الأقوالِ بعضِها معَ بعض ، فيُمكِنُ أنَّ الشارحَ أراد عدمَ الطائليَّةِ باعتبارِ المجموع .

---

(١) انظر « حاشية الحفني » (١/ق١٣١) ، و« حاشية الصبان » (١/٣٠٩) ، وما بين المعقوفين زيادة منهما .

. . . . المُتِـمُّ الفـائـدَهْ كـ (اللهُ بَرٌّ) و(الأَيَادِي شاهدَهْ)

عرَّف المُصنِّفُ الخبرَ : بأنَّهُ الجزءُ المُكمِلُ للفائدة ، ويَرِدُ عليه : الفاعلُ ؛

❀ قوله : (المُتِمُّ الفائدَهْ) المُرادُ بالفائدة : ما حَصَلَ بسبب الوَضْعِ ، أو التأويلِ ، فدَخَلَ بالأَوَّل : نحوُ : (النارُ حارَّةٌ)[1] ، والثاني : نحوُ : (شِعْرِي شِعْرِي) ؛ أي : شِعْرِي الآنَ هو شِعْرِي الذي تعرفُهُ .

❀ قوله : (و« الأَيَادِي شاهدَهْ ») قال الفارِضيُّ : (المُرادُ بها هنا : النِّعَمُ) انتهىٰ[2] ، وفي تقييده بـ (هنا) إشارةٌ : إلىٰ أنَّها تُطلَقُ بمعنى الجارحةِ خلافاً لمَنْ مَنَعَ ، كما في « المصباح » ، وفيه ما يُفِيدُ : أنَّ إطلاقَ اليدِ على النعمة مجازٌ مرسلٌ علاقتُهُ السببيَّةُ ، و(الأيادي) : جمعُ كَثْرةٍ لـ (يد) ، وجمعُ القِلَّة : (أَيْدٍ) انتهىٰ[3] ، وفيه مخالفةٌ لقول المَكُوديِّ : إنَّ (أياديَ) جمعُ (أيدٍ) جمعِ (يدٍ)[4] ؛ فهو جمعُ الجمعِ علىٰ كلامه .

❀ قوله : (ويَرِدُ عليه : الفاعلُ) جوابُهُ : أنَّ المُرادَ بالجزء هنا : أنْ يكونَ

❀ قوله : (أنَّ المُرادَ بالجزء هنا . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فـ (أل) :

---

(١) وهو كلامٌ على الراجح ، بخلافِ ما ذَهَبَ إليه الناظم ونقله عن سيبويه ؛ مِنْ أنَّ المُركَّبَ الإسناديَّ المعلومَ مدلُولُهُ ضرورةً لا يُسمَّىٰ كلاماً . انظر « حاشية الصبان » (١/ ٥٦ـ٥٧) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٢٥) .

(٣) المصباح المنير (٢/ ٩٣٦) .

(٤) شرح المكودي على الألفية (ص٤٧) .

نحوُ : (قام زيدٌ) ؛ فإنَّهُ يَصدُقُ علىٰ (زيدٌ) أنَّهُ الجزءُ المُتِمُّ الفائدةِ .

وقيل في تعريفه : إنَّهُ الجزءُ المُنتظِمُ منه مع المبتدأِ جملةٌ[1] **، ولا يَرِدُ** الفاعلُ علىٰ هـٰذا التعريف ؛ لأنَّهُ لا ينتظمُ منه مع المبتدأ جملةٌ ، بل ينتظمُ منه مع الفعل جملةٌ .

وخلاصةُ هـٰذا : أنَّهُ عَرَّفَ الخبرَ بما يُوجَدُ فيه وفي غيره ، والتعريفُ ينبغي **أنْ يكونَ مُختصّاً بالمُعرَّف دونَ غيرِهِ .**

معَ المبتدأ ؛ لأنَّ البابَ معقودٌ للمبتدأ والخبر ، لا الفعلِ والفاعلِ ؛ ولهـٰذا لم يكتفِ بقوله : (الجزءُ المُتِمُّ. . .) إلىٰ آخره ، بل مَثَّلَ بقوله : (اللهُ بَرٌّ) بفتح الباء ؛ أي : مُحسِنٌ .

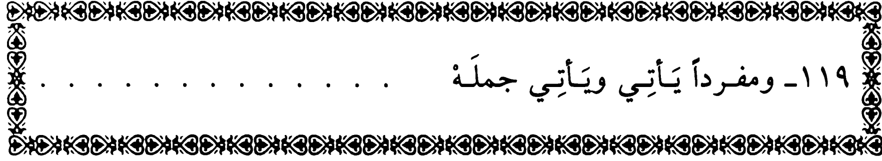
❁ **قوله : (عَرَّفَ الخبرَ بما يُوجَدُ فيه. . .)** إلىٰ آخره : **حاصلُ الاعتراضِ عليه : بأنَّهُ تعريفٌ بالأعمِّ ، وهو مُمتنِعٌ ، وجوابُهُ مِنْ وجهَينِ : الأوَّلُ :** ما تقدَّم ، فلا نُسلِّمُ أنَّهُ تعريفٌ بالأعمِّ ، **الثاني : علىٰ تسليمه أنَّ التعريفَ**

للعهد ، **وقولُهُ : (أنْ يكونَ معَ المبتدأ)** ؛ أي : غيرِ الوصف ؛ **ليخرجَ :** فاعلُ الوصفِ في قولك : (أقائمٌ الزيدانِ ؟) ؛ فإنَّهُ لا يُسمَّىٰ خبراً ، بل فاعلاً .

❁ **قوله : (لأنَّ البابَ. . .)** إلىٰ آخره ؛ أي : وبقرينةِ قولِهِ : (مبتدأٌ زيدٌ. . .) إلىٰ آخره .

---

(١) عرَّفه بذلك أبو حيَّان في « الارتشاف » (٣/١٠٧٩) ، و« التذييل والتكميل » (٣/٢٥٦ـ٢٥٧) .



بالأعمِّ . . أجازَهُ مُتقدِّمو المناطقة[١] .

❀ قوله : (ومفرداً) حالٌ مِنْ فاعل (يَأتِي) ، والمُرادُ به هنا : ما ليس بجملة ؛ فيشملُ : المُثنَّىٰ ، والجمعَ ، والمُركَّبَ بأقسامه ، والوصفَ مع مرفوعه ، إلا ما استُثنِيَ .

❀ قوله : (ويَأتِي جُمْلَهْ) ؛ أي : كفعلٍ مع فاعله ، أو مبتدأٍ مع خبره ،

❀ قوله : (والمُركَّبَ بأقسامه) ؛ أي : المُركَّبَ الإضافيَّ ؛ كما في قولك : (هـٰذا عبدُ الله) ، أو المُركَّبَ التوصيفيَّ ؛ كما في قولك : (زيدٌ حيوانٌ ناطق) ، أو المَزْجيَّ ؛ كـ (هـٰؤلاءِ خمسةَ عَشَرَ) ، و(هـٰذا بَعْلَبَكُّ) ، وظاهرُهُ : شُمُولُهُ للإسناديِّ ، وفيه : أنَّ المُركَّبَ الإسناديَّ مِنْ قَبيل الجملة ، إلا أنْ يُقالَ : المُرادُ : المُركَّبُ الإسناديُّ المُسمَّىٰ به ؛ نحوُ : (هـٰذا شابَ قَرْناها) .

❀ قوله : (والوصفَ مع مرفوعه) ؛ نحوُ : (زيدٌ قائمٌ أبوه) .

❀ قوله : (إلا ما استُثنِيَ) ؛ وهو الوصفُ المُكتفِي بمرفوعه عن الخبر ؛ كما في قولك : (الزيدانِ ما قائمٌ إلا هما) ؛ فإنَّ الخبرَ حينئذٍ جملةُ المبتدأِ الذي هو (قائمٌ) ، وفاعلِهِ الذي هو (هما) .

---

(١) واختاره السيد الجرجاني ، كما نصَّ عليه القليوبي في « حاشيته على المطلع » (ص١٧٢) ، وانظر « حاشية السيد علىٰ تحرير القواعد المنطقية » (ص٧٨) .

. . . .   حـاويـةً معنـى الـذي سِيقَـتْ لَـهْ
١٢٠ـ وإنْ تَكُـنْ إيّـاهُ معنىً اكتفىٰ   بها كنُطْقِي (اللهُ حَسْبِي) . . .

ولا يمتنعُ وقوعُ الجملةِ الخبريَّةِ طَلَبيَّةً[1] ، ولا قَسَميَّةً[2] ، ولا مُصدَّرةً بحرف التنفيس[3] .

❁ قوله : (معنى الذي . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : معنى المبتدأِ الذي سِيقَتْ خبراً له .

❁ قوله : (وإنْ تَكُنْ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : الجملةُ الواقعةُ خبراً عن المبتدأ نَفْسَ المبتدأِ في المعنىٰ . . اكتفىٰ بها المبتدأُ عن الرابط .

❁ قوله : (كنُطْقِي اللهُ) ؛ أي : مَنْطُوقي . . . إلىٰ آخره .

قال المُراديُّ : (والذي يظهرُ في هـٰذا ونحوِهِ : أنَّهُ ليس مِنْ باب الإخبار

❁ قوله : (ولا يمتنعُ وقوعُ الجملةِ الخبريَّةِ) ؛ أي : الواقعةِ خبراً لمبتدأ ، لا مقابلَ الإنشائيَّة .

---

(١) خلافاً لابن الأنباري وابن السراج . انظر « التذييل والتكميل » (٤/ ٢٧) ، و« المقاصد الشافية » (١/ ٦٢٦) ، وما سيأتي في (٤/ ٢٧٧) .

(٢) خلافاً لثعلب ، وهو محجوجٌ بالسماع . انظر « التذييل والتكميل » (٤/ ٢٧) ، و« همع الهوامع » (١/ ٣٦٨) .

(٣) ولا يجوزُ إجماعاً أنْ تكونَ ندائيَّةً ، ولا أنْ تكونَ مُصدَّرةً بـ (بل) أو (لـٰكن) أو (حتىٰ) ، كما نقله السُّيُوطي في « همع الهوامع » (١/ ٣٦٨) عن شيخه الكافِيَجي ، وانظر ما سبق تعليقاً في (١/ ٣٣٦) .

. . . . وكَفَىٰ

بالجملة ، بل بالمفرد ؛ لأنَّ الجملةَ في نحو ذلك إنَّما قُصِدَ لفظُها ، كما قُصِدَ حين أُخبِرَ عنها في نحو : « لا حولَ ولا قوَّةَ إلا باللهِ كنزٌ مِنْ كنوزِ الجنَّةِ ») انتهىٰ(١) .

وهو ظاهرٌ ؛ لأنَّ (نُطْقِي اللهُ . . .) إلىٰ آخره : أُطلِقَ وأُرِيدَ لفظُهُ ، فيكونُ عَلَماً على اللفظ ، وهل هو عَلَمُ جنسٍ أو شخصٍ ؟ قولان ، وغايةُ الاعتذارِ عن ذلك : أنَّهُ نَظَرَ فيه للأصل ؛ لأنَّهُ يُطلَقُ عليه جملةٌ باعتبارِ أنَّهُ مُركَّبٌ إسناديٌّ ؛ إذ غايتُها التجوُّزُ ، وهو جائزٌ ، أفاده الشَّنَوَانيُّ(٢) .

❁ قوله : (وكفىٰ) فاعلُهُ : ضميرٌ مُستتِرٌ ، وهو مِنْ باب الحذف

❁ قوله : (لأنَّ « نُطْقِي اللهُ . . . » إلىٰ آخره : أُطلِقَ . . .) إلىٰ آخره : الأَوْلىٰ أنْ يقولَ : (لأنَّ « اللهُ حسبي » أُطلِقَ . . .) إلىٰ آخره ، ولا دَخْلَ لـ (نُطْقي) في ذلك .

❁ قوله : (عَلَمُ جنسٍ) ؛ أي : إنْ قُلنا : إنَّ اللفظَ يتعدَّدُ بتعدُّد محلِّهِ ، وقولُهُ : (أو شخصٍ) ؛ أي : إن لم نَقُلْ بذلك .

(١) توضيح المقاصد (١/٤٧٧) ، والحديث رواه بنحوه البخاري (٦٣٨٤) ، ومسلم (٢٧٠٤) عن سيدنا أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ، وبلفظه النسائي في « السنن الكبرىٰ » (٩٧٨٨) عن سيدنا أبي ذر الغفاري رضي الله عنه .

(٢) انظر « المواهب الرحمانية لطلاب الآجرومية » (١/ق١٣١) ، و« الفوائد الشنوانية » (ق/٩٧) .

ينقسمُ الخبرُ : إلىٰ مفردٍ ، وإلىٰ جملةٍ ، وسيأتي الكلامُ على المفرد[١] .

فأمَّا الجملةُ : فإمَّا أنْ تكونَ هي المبتدأَ في المعنىٰ ، أو لا .

فإن لم تكن هي المبتدأَ في المعنىٰ . . فلا بُدَّ فيها مِنْ رابطٍ يَرْبِطُها بالمبتدأ ، وهـٰذا معنىٰ قولِهِ : (حاويةً معنى الذي سِيقَتْ له) .

والرابطُ : إمَّا ضميرٌ يرجعُ إلى المبتدأ ؛ نحوُ : (زيدٌ قام أبوهُ) ، وقد يكونُ الضميرُ مُقدَّراً ؛ نحوُ : (السَّمْنُ مَنَوَانِ بدرهمٍ)[٢] **، التقديرُ : (مَنَوَانِ منه بدرهمٍ) .**

والإيصال ، **والأصلُ** : (وكفىٰ به حَسِيباً) ؛ **لأنَّ** الكثيرَ جرُّ فاعلِ (كفىٰ) بالباء الزائدة .

❁ **قوله** : (**يَرْبِطُها**) بكسر الباء المُوحَّدةِ وضمِّها ؛ فهو مِنْ باب (ضَرَبَ) و(قَتَلَ) ، كما في « المصباح »[٣] .

❁ **قوله** : (**السَّمْنُ مَنَوَانِ بدرهمٍ**) **السَّمْنُ** : مبتدأٌ أوَّل ، و(**مَنَوَانِ**) : مبتدأٌ ثانٍ ، وسَوَّغَ الابتداءَ به الوصفُ المُقدَّرُ ؛ أي : مَنَوَانِ منه ، و(**بدرهم**) :

---

(١) انظر (٢/ ٢٤٠ـ٢٥١) .

(٢) هـٰذا من التراكيب النَّحْويَّة المنقولةِ عن العرب والمتداولة كثيراً في كتب النحو ، وقد استشهد به جلُّ مَنْ أورد هـٰذا الفرع النَّحْوي . انظر « شرح التسهيل » (١/ ٢٩٠) ، و« شرح الرضي » (١/ ٢٣٨) ، و« التذييل والتكميل » (٣/ ٣٢٥) و« توضيح المقاصد » (١/ ٤٧٥) ، و« أوضح المسالك » (١/ ١٩٨) ، و« المساعد » (١/ ٢١٧) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٤١) ، و« همع الهوامع » (١/ ٣٦٩) .

(٣) المصباح المنير (١/ ٢٩٣) .

أو إشارةٌ إلى المبتدأ ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾ [الأعراف : ٢٦] في قراءةِ مَنْ رَفَعَ (اللباس) .

خبرُ المبتدأ الثاني ، وهو وخبرُهُ : خبرُ المبتدأ الأوَّل ، والرابطُ بينهما : الضميرُ المجرور بـ (مِنْ) .

و(المَنَوَانِ) : تثنيةُ (مَناً) ، قال في « المصباح » : (المَنَا : الذي يُكالُ به السمنُ وغيرُهُ ، وقيل : الذي يُوزَنُ به ؛ رَطْلانِ ، والتثنيةُ : « مَنَّانِ » علىٰ لفظه) انتهىٰ[1] ؛ أي : ويُقالُ فيه : (مَنَوَانِ) أيضاً .

❁ قوله : (في قراءةِ مَنْ رَفَعَ « اللباس ») ؛ أي : كأبي عمرٍو وحمزةَ مِنَ السبعة[2] ؛ فهو مبتدأٌ ، و(ذلك) : مبتدأٌ ثانٍ ، خبرُهُ : (خير) ، والجملةُ : خبرُ الأوَّل ، والرابطُ : الإشارةُ ، هٰكذا ذَكَرَهُ ابنُ مالك[3] ، ويحتملُ : كونُ اسمِ الإشارة بدلاً أو بياناً ، فيكونُ الخبرُ مفرداً ، وجوَّز بعضُهُم كونَهُ صفةً ، ورُدَّ : بأنَّ الصفةَ لا تكونُ أعرفَ مِنَ الموصوف .

❁ قوله : (والتثنيةُ : « مَنَّانِ » علىٰ لفظه) فيه سقطٌ ، والأصلُ ـ كما في « المصباح » ـ : (والتثنيةُ : « مَنَوانِ » ، والجمعُ : « أَمْناءٌ » ؛ مثلُ « سَبَبٍ وأَسْبابٍ » ، وفي لغة تميم : « مَنٌّ » بالتشديد ، والجمعُ : « أَمْنانٌ » ، والتثنيةُ : « مَنَّانِ » علىٰ لفظه) .

---

(١) المصباح المنير (٢/ ٨٠٠) .

(٢) قرأ بالرفع : العشرةُ ، ما عدا نافعاً وابن عامر والكسائي ؛ فالكافُ في كلام المُحشِّي إشارةٌ إلىٰ عدم الحصر ، وانظر « الدر المصون » (٥/ ٢٨٧) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٢٨١) .

(٣) شرح التسهيل (١/ ٣١١) .

أو تَكْرارُ المبتدأِ بلفظه ، وأكثرُ ما يكونُ : في مواضع التفخيمِ ؛ كقوله تعالى : ﴿ ٱلْحَآقَّةُ * مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴾ [الحاقة : ١ـ٢] ، و﴿ ٱلْقَارِعَةُ * مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴾ [القارعة : ١ـ٢] ، وقد يُستعمَلُ في غيرها ؛ كقولك : (زيدٌ ما زيدٌ) .

أو عمومٌ يدخلُ تحتَهُ المبتدأُ ؛ ....

❀ قوله : (وأكثرُ ما يكونُ : في مواضع التفخيمِ) ؛ أي : التعظيمِ ، فيكونُ في غيرها قليلاً ، وذَهَبَ سيبويهِ : إلىٰ أنَّهُ في غيرها مُختصٌّ بالشِّعْرِ ؛ بشرطِ : أنْ يكونَ بلفظه الأوَّل[1] .

❀ قوله : (كقوله تعالىٰ : ﴿ ٱلْحَآقَّةُ * مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴾) ما : مبتدأٌ ثانٍ خبرُهُ ما بعدَهُ ، وصحَّ الابتداءُ بـ (ما) وإن كانتْ نكرةً عندَ الجمهور ؛ لعمومها .

❀ قوله : (أو عمومٌ يدخلُ تحتَهُ المبتدأُ) نُظِّرَ في هـٰذا : بأنَّهُ يستلزمُ جوازَ نحوِ : (زيدٌ مات الناسُ) ؛ فالأَوْلىٰ : أنْ يُخرَّجَ علىٰ أنَّ (أل) في فاعل (نِعْمَ) للعهد ....

❀ قوله : (وذَهَبَ سيبويهِ : إلىٰ أنَّهُ. . .) إلىٰ آخره ، وذَهَبَ الأخفشُ : إلىٰ أنَّهُ في غيرها يجوزُ مطلقاً في الشعر وغيره ، بلفظه الأوَّلِ أو بغيره ، كما في « عبد الغفور على الجامي »[2] .

❀ قوله : (للعهد) ؛ أي : فيكونُ الرابطُ إعادةَ المبتدأ بمعناه .

---

(١) انظر « المقاصد الشافية » (١/ ٦٣٦ـ٦٣٧) .

(٢) حاشية عبد الغفور اللاري (ص١٠٥) ، ومنه عند الأخفش : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ [الكهف : ٣٠] ؛ أي : لا نُضيعُ أجرَهُم ، وانظر « التذييل والتكميل » (٤/ ٣٣ـ ٣٤) .

نحوُ : (زيدٌ نِعْمَ الرجلُ) .

وإن كانتِ الجملةُ الواقعةُ خبراً هي المبتدأَ في المعنىٰ . . لم تَحْتَجْ إلىٰ رابطٍ ، وهـٰذا معنىٰ قوله : (وإن تَكُنْ . . .) إلىٰ آخر البيت ؛ أي : وإن تكنِ الجملةُ إيَّاهُ ـ أي : المبتدأ ـ في المعنىٰ . . اكتفىٰ بها عن الرابط ؛ كقولك : (نُطْقِي « اللهُ حَسْبي ») ؛ فـ (نُطْقِي) : مبتدأٌ أوَّل ، والاسمُ الكريمُ : مبتدأٌ ثانٍ ، و(حَسْبي) : خبرٌ عن المبتدأ الثاني ، والمبتدأُ الثاني وخبرُهُ : خبرٌ عن الأوَّل ، واستغنىٰ عن الرابط ؛ لأنَّ قولَكَ : (اللهُ حَسْبي) هو معنىٰ : (نُطْقِي) ، وكذلك قولُكَ : (قَوْلِي « لا إلـٰه إلا الله ») .

لا للجنس ، وقد أُجِيبَ عن ذلك : بأنَّ في (زيدٌ نِعْمَ الرجلُ) ارتباطاً ، بخلاف : (زيدٌ مات الناسُ) ، تأمَّلْ .

❀ قوله : (نحوُ : « زيدٌ نِعْمَ الرجلُ ») زيدٌ : مبتدأٌ ، و(نِعْمَ الرجلُ) : خبرُهُ ، والرابطُ بينهما : العمومُ الذي في (الرجل) الشاملُ لـ(زيدٌ) .

❀ قوله : (إيَّاهُ ـ أي : المبتدأ ـ في المعنىٰ) فيه إشارةٌ : إلىٰ أنَّ (معنىً) في كلام المُصنِّفِ منصوبٌ علىٰ نزع الخافض ، والأحسنُ : جَعْلُهُ منصوباً على التمييز .

❀ قوله : (لا للجنس) ؛ أي : علىٰ وجهِ الاستغراقِ ؛ حتىٰ يكونَ الرابطُ العمومَ فيَرِدَ ما ذُكِرَ .

❀ قوله : (فيه إشارةٌ : إلىٰ أنَّ « معنىً » . . .) إلىٰ آخره : لم يجعلْهُ صريحاً ؛ لاحتمالِ أنَّهُ حَلُّ معنىً لا حَلُّ إعراب .

١٢١ـ والمفـردُ الجـامـدُ فـارغٌ وإنْ يُشتَـقَّ . . . .

❃ **قوله** : (**والمفردُ. . .**) إلىٰ آخره : (**المفرد**) : **مبتدأٌ مقصودٌ به** الجنسُ ، و(**الجامد**) : مبتدأٌ ثانٍ ، و(**فارغٌ**) : خبرُ الثاني ، **والجملةُ** : خبرُ الأوَّل ، والرابطُ محذوفٌ ؛ أي : الجامدُ منه ، **والضميرُ في** (**يُشتَقَّ**) : **عائدٌ** على (المفردُ) المقصودِ به الجنسُ ، قاله الشاطِبيُّ رحمه الله[1] ، **وهو أَحْسنُ** ما قيل هنا .

❃ **قوله** : (**وإنْ يُشتَقَّ**) **بمعنىٰ** : **يُصاغ مِنَ** المصدر ، **هـٰذا هو المُشتقُّ** بالمعنى الأخصِّ ، . . . .

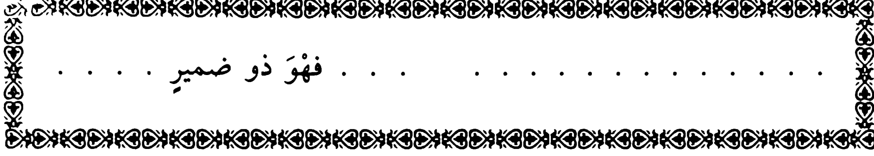
❃ **قوله** : (**و« الجامد »** : **مبتدأٌ ثانٍ**) ؛ أي : **لا صفةٌ لـ** (**المفردُ**) ؛ لئلا يُنافيَ عودَ الضميرِ في (يُشتَقَّ) عليه ، وعودُهُ إليه بدونِ صفتِهِ خطأٌ عندَ الشاطِبيِّ ؛ مُستدِلّاً بقولِ سيبويهِ وغيرِهِ مِنَ النُّحاةِ : (إنَّهُما كالشيءِ الواحد)[2] ، لـٰكنَّ **الأصحَّ** : جوازُهُ عندَ القرينة ؛ وهي هنا استحالةُ كونِ الجامد مُشتقّاً ، إلا أنَّهُ لا ضرورةَ إليه ، **ولا يُقالُ** : إنَّ الضرورةَ إليه لزومُ حذفِ الرابط ؛ **لأنَّ حذفَهُ** كثير .

❃ **قوله** : (**هـٰذا هو المُشتقُّ بالمعنى الأخصِّ**) **فيه نَظَرٌ** ، **بل المُشتقُّ بالمعنى الأخصِّ** : هو ما يُصاغُ مِنَ المصدر للدَّلالة علىٰ حَدَثٍ وذاتٍ مُتَّصِفةٍ

---

(١) المقاصد الشافية (١/ ٦٦٠) .

(٢) المقاصد الشافية (١/ ٦٥٤) ، وانظر « الكتاب » (١/ ٤٢١) .



وهو المُرادُ هنا ، وأمَّا المُشتقُّ بالمعنى الأعمِّ ـ وهو ما أُخِذَ مِنَ المصدر للدَّلالة علىٰ ذاتٍ وحَدَثٍ ـ . . فهو غيرُ مُرادٍ هنا ؛ لأنَّهُ يتناولُ أسماءَ الزمانِ والمكان والآلة .

❀ قوله : (فهْوَ ذو ضميرِ) ؛ أي : واحدٍ ، كما هو المُتبادرُ .

نعم ؛ إن تعدَّدَ المُشتقُّ وجُعِلَ الخبرُ المجموعَ . . . .

به ؛ فقولُنا : (مُتَّصِفةٍ به) ؛ لإخراجِ أسماءِ الزمان والمكان ؛ نحوُ : (مَذْهَب) ، والآلةِ ؛ نحوُ : (مِفْتاح) ؛ إذ المُتَّصِفُ بالحَدَث إنَّما هو الشخصُ ، لا الزمانُ ، ولا المكان ، ولا الآلة[1] .

❀ قوله : (وأمَّا المُشتقُّ بالمعنى الأعمِّ) هـٰذا هو اصطلاحُ الصَّرْفيِّينَ ، وما قبلَهُ اصطلاحُ النَّحْويِّينَ .

❀ قوله : (لأنَّهُ يتناولُ أسماءَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وهي لا تتحمَّلُ ضميراً ، كما ذَكَرَهُ الشارحُ .

❀ قوله : (وجُعِلَ الخبرُ المجموعَ) ؛ نحوُ : (الرُّمَّانُ حُلْوٌ حامضٌ) ؛ فإنَّ المقصودَ أنَّهُ مُزٌّ ، وذلك معنى (المجموع) .

---

(١) لعلَّ حقَّ العبارة : (إذ المُتَّصِفُ بالحَدَث إنَّما هو الزمانُ أو المكان أو الآلة ، لا الشخصُ) ، وهو متلائمٌ مع السياق ، والله تعالىٰ أعلم .

. . . .

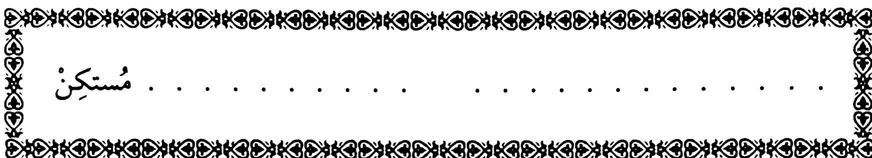
ففيه خلافٌ ، . . . .

❁ قوله : (ففيه خلافٌ) ؛ فقيل : إنَّ الضميرَ واحدٌ تحمَّله دالٌّ معنى المجموعِ المَجْعولِ خبراً ؛ وهو (مُزٌّ) ؛ لأنَّهُ لا يجوزُ خُلُوُّ الخبرَينِ مِنَ الضمير بحيثُ لا يكونُ فيهما ولا فيما هما بمعناه ضميرٌ أصلاً ؛ لئلَّا تنتقضَ قاعدةُ المُشتقِّ ، ولا انفرادُ أحدِهِما به ؛ لأنَّهُ ليس أَوْلىٰ مِنَ الآخر ، ولئلَّا يُفِيدَ الكلامُ أنَّهُ حُلْوٌ إنْ أُضمِرَ في الأوَّل ، أو حامضٌ إنْ أُضمِرَ في الثاني ، وهو خلافُ الغَرَضِ ؛ إذ ليس حُلْواً ولا حامضاً ، ولا أنْ يكونَ فيهما ضميرٌ واحدٌ ؛ لأنَّ عاملَينِ لا يعملانِ في معمولٍ واحد ، وجَعْلُ مجموعِهِما عاملاً واحداً قولٌ بما لا نظيرَ له ، ولا أنْ يكونَ فيهما ضميرانِ ؛ لأنَّ ذلك يَقتضِي ثبوتَ الطَّعْمَينِ له ، وهو خلافُ الغَرَض ؛ إذ الغَرَضُ أنَّ له طَعْماً بينهما ، وليس شيءٌ منهما ثابتاً له .

وقيل : واحدٌ مستترٌ في الأوَّل ؛ لأنَّهُ الخبرُ في الحقيقة والثانيَ كالصفة ، والتقدير : (الرُّمَّانُ حلوٌ فيه حموضةٌ) ؛ فلا يَرِدُ أنَّ أحدَهُما ليس أَوْلىٰ مِنَ الآخَر .

وقيل : واحدٌ مستترٌ في الثاني ؛ لأنَّ الأوَّلَ بمنزلة الجزءِ مِنَ الثاني والثانيَ هو تمامُ الخبر ؛ فلا يَرِدُ ما ذكر .

وقيل : اثنانِ تحمَّلَهُما جزءا الخبر ؛ أي : كلٌّ تحمَّل ضميراً ، ولا يلزمُ أنْ يكونَ كلٌّ منهما خبراً علىٰ حِدَتِهِ حتىٰ يُخالِفَ فَرْضَ المسألةِ أنَّ المجموعَ خبرٌ ؛ لأنَّهُ معلومٌ أنَّ المعنى المُرادَ مِنْ هٰذا التركيبِ هو أنَّهُ ذو طَعْمٍ بينَ الحلاوةِ



وإن اعتُبِرَ كلٌّ واحدٍ خبراً علىٰ حِدَتِهِ . . ففي كلٍّ ضميرٌ .

❁ قوله : (مُستكِنْ) ؛ أي : وجوباً ، إلا لعارض يَقتضِي البُرُوزَ ؛

والحُمُوضة الصِّرْفتَينِ ، فما يَقتضِيهِ تحمُّلُ كلٍّ للضمير مِنْ ثبوت الحلاوة والحموضةِ فيكونَ كلٌّ خبراً . . غيرُ مُرادٍ ، فلا محذورَ في تحمُّل كلٍّ منهما ضميراً .

قال في « الهَمْع » : (قال أبو حيَّانَ : وتظهرُ ثمرةُ الخلاف : إذا جاء بعدَهُما اسمٌ ظاهر ؛ نحوُ : « هـٰذا البستانُ حُلْوٌ حامضٌ رُمَّانُهُ » ؛ فإن قلنا : لا يتحمَّلُ إلا أحدُهُما . . تعيَّن أنْ يكونَ الرُّمَّانُ مرفوعاً به ، وكذا إن قلنا : المُتحمِّلُ دالٌّ معنى المجموعِ المدلولِ عليه به ، وإن قلنا : يتحمَّل كلٌّ . . كان مِنْ باب التنازع ؛ فيجبُ أنْ يكونَ في أحدهما ضميرٌ مُستتِر) انتهىٰ بإيضاح[1] .

ولا يخفىٰ أنَّ هـٰذه الثمرةَ ظاهرةٌ بين الرابع وكلٍّ واحدٍ مِنَ البقيَّة ، لا بين البقيَّةِ بعضِها مع بعض ، فتدبَّرْ .

❁ قوله : (وإن اعتُبِرَ كلٌّ واحدٍ خبراً علىٰ حِدَتِهِ) ؛ نحوُ : (زيدٌ كاتبٌ شاعرٌ) ، وقولُهُ : (ففي كلٍّ ضميرٌ) ؛ أي : باتِّفاق ، كما هو ظاهرُ كلامِهِ .

(١) همع الهوامع (١/٣٦٦) ، وانظر « التذييل والتكميل » (٤/ ٩٠) .

تقدَّم الكلامُ في الخبر إذا كان جملةً ، فأمَّا المفردُ : فإمَّا أنْ يكونَ جامداً ، أو مُشتقاً .

فإنْ كان جامداً : فذَكَرَ المُصنِّفُ أنَّهُ يكونُ فارغاً مِنَ الضمير ؛ نحوُ : (زيدٌ أخوكَ) ، وذَهَبَ الكِسائيُّ والرُّمَّانيُّ وجماعةٌ : إلىٰ أنَّهُ يتحمَّلُ الضميرَ ، والتقديرُ عندَهُم : (زيدٌ أخوك هو) ، وأمَّا البَصْريُّونَ : فقالوا : إمَّا أنْ يكونَ الجامدُ مُتضمِّناً معنى المُشتقِّ، أو لا ، فإن تضمَّنَ معناه ؛ نحوُ : (زيدٌ أسدٌ) ؛

كالحصر في نحو : (زيدٌ ما قائمٌ إلا هو) ، كما عُلِمَ مِنْ (باب الضمير)[1] ، ومذهبُ سيبويهِ : جوازُ الإبراز ، كما يُؤخَذُ مِنْ تجويزه في نحو : (مررتُ برجلٍ مُكرِمِكَ هو) أنْ يكونَ فاعلاً وتوكيداً للضمير المُستتِرِ[2] .

❁ قوله : (فإن تضمَّنَ معناه ؛ نحوُ : « زيدٌ أسدٌ » ؛ أي : شُجاعٌ. . .) إلىٰ آخره : ظاهِرُهُ : أنَّ الجامدَ المُؤوَّلَ بالمُشتقِّ مِنْ محلِّ الخلاف بينَ البَصْريِّ والكُوفيِّ ، وليس كذلك ، بل هو مُتحمِّلٌ للضمير اتِّفاقاً . انتهىٰ « حَفْني »[3] .

❁ قوله : (ظاهِرُهُ : أنَّ الجامدَ. . .) إلىٰ آخره : الأَوْلىٰ : حذفُ هـٰذه العبارةِ ؛ فإنَّ ما ادَّعىٰ أنَّهُ ظاهرُ « الشرح » غيرُ مُسلَّم ، كما هو ظاهرٌ .

نعم ؛ لو قال : (ظاهرُ كلامِ الشارح : أنَّ الجامدَ المُؤوَّلَ بالمُشتقِّ مِنْ محلِّ الخلاف بينَ المُصنِّفِ وغيرِهِ مِنَ البَصْريِّينَ والكُوفيِّينَ). . لكان له وجهٌ ؛ وذلك لأنَّ المُتبادرَ مِنْ كلام الشارحِ أوَّلاً : أنَّ في المسألة ثلاثةَ مذاهبَ :

---

(١) انظر (١/٥٢٩ـ٥٣٠) .
(٢) انظر « التذييل والتكميل » (٤/١٦) ، و« تعليق الفرائد » (٣/٨٦) .
(٣) حاشية الحفني على الأشموني (١/ق١٣٤) .

أي : شُِجاعٌ[1] . . تحمَّلَ الضميرَ ، وإن لم يتضمَّنْ معناه . . لم يتحمَّلِ الضميرَ ؛ كما مُثِّلَ[2] .

---

* قوله : (شُِجاعٌ) بتثليث أوَّلِهِ ، كما يُؤخَذُ مِنَ « المصباح »[3] ، والشَّجاعةُ : مَلَكَةٌ تَحمِلُ صاحبَها على اقتحام المهالكِ ، وخَوْضِ المعارك ؛ فلهٰذا خُصَّ العاقلُ بإطلاقها عليه ، ويُقالُ في غيره : جَرَاءةٌ ، كذا قيل ، ولعلَّهُ اصطلاحٌ ، وإلا فالذي في « المصباح » : تَرَادُفُ الجَرَاءةِ والشجاعة ؛

مذهبُ المُصنِّف ؛ وهو عدمُ تحمُّلِ الجامدِ للضمير مطلقاً ، ومذهبُ الكِسَائيِّ والرُّمَّانيِّ وجماعةٍ ؛ وهو تحمُّلُهُ للضمير مطلقاً ، ومذهبُ البَصْريِّينَ ؛ وهو التفصيلُ بين المُؤوَّلِ بالمُشتقِّ وغيرِهِ ، معَ أنَّ الواقعَ خلافُهُ ، وأنَّ في المسألة مذهبَينِ فقط ، كما يُفِيدُهُ كلامُهُ في الحاصل الآتي[4] ، تأمَّلْ .

* قوله : (ويُقالُ في غيره : جَرَاءةٌ) يحتملُ أنَّ مُرادَهُ : أنَّ الجَرَاءةَ خاصَّةٌ بالغير ، ويحتملُ : أنَّها أعمُّ تُستعمَلُ فيه وفي غيره ، تأمَّلْ .

* قوله : (وإلا فالذي في « المصباح » . . .) إلىٰ آخره : مَحَطُّ الدليلِ مِنْ كلام « المصباح » : قولُهُ : (جَرَاءة) ؛ فإنَّهُ تفسيرٌ للمصدر ، كما أنَّ قولَهُ : (قَوِيَ واستهان) تفسيرٌ للفعل .

---

(1) فإذا أُريد به التشبيهُ علىٰ إضمار الكاف ، أو أنَّهُ نَفْسُ الأسد مبالغةً . . فلا يتحمَّل ضمير المبتدأ عندهم . « تصريح » (١/ ١٦٠) .

(2) انظر هٰذه المسألة في « الإنصاف في مسائل الخلاف » (١/ ٤٨ـ ٤٩) ، وقد نقل كغيره الخلافَ في الأول عن الكُوفيِّينَ جميعهم .

(3) المصباح المنير (١/ ٤١٥) .

(4) انظر (٢/ ٢٤٤) .

وإن كان مُشتقّاً : فذَكَرَ المُصنِّفُ أنَّهُ يتحمَّلُ الضميرَ ؛ نحوُ : (زيدٌ قائمٌ) ؛ أي : هو ، هـٰذا إذا لم يرفعْ ظاهراً[1] .

وهـٰذا الحُكْمُ إنَّما هو للمُشتقِّ الجاري مَجْرى الفعلِ ؛ كاسم الفاعل ،

حيثُ قال : (شَجُعَ ـ بالضم ـ شَجَاعةً : قَوِيَ قلبُهُ واستهان بالحروب جَراءةً وإقداماً) انتهىٰ[2] .

❁ قوله : (كاسم الفاعل) ؛ نحوُ : (زيدٌ قائمٌ) ، (واسمِ المفعول) ؛ نحوُ : (زيدٌ مضروبٌ) ، (والصفةِ المُشبَّهةِ) ؛ كـ (زيدٌ حَسَنُ الوجهِ) ، (واسمِ التفضيل) ؛ كـ (زيدٌ أحسنُ مِنْ عمرو) .

ويحتملُ : أنَّ قولَهُ : (جَرَاءة) تعليلٌ لقوله : (قَوِيَ قلبُهُ واستهان) ، ويكونُ المُرادُ بالجَرَاءة المَلَكةَ ، وعطفُ الإقدامِ عليها عطفُ مُسبَّبٍ علىٰ سببٍ .

وحينئذٍ : تكونُ الجَرَاءةُ التي هي المَلَكةُ ملزومةً للشجاعة ، لا مُرادِفةً كما ادَّعىٰ ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ المُرادَ : أنَّهُ يلزمُ صاحبَ هـٰذا القِيلِ أنَّ الجَرَاءةَ التي جَعَلَها صاحبُ « المصباح » ملزومةً للشجاعة . . هي عينُ الشجاعةِ عندَهُ ؛ لأنَّهُ فسَّر الشجاعةَ بالمَلَكة ؛ فقولُ المُحشِّي : (تَرَادُفُ الجَرَاءةِ والشجاعةِ) ؛ أي : بناءً علىٰ زَعْمِ هـٰذا القائلِ أنَّ الشجاعةَ هي المَلَكَةُ لا ما يلزمُها ، فهو إلزامٌ للقائل علىٰ زعمه في الشجاعة بما يُفهَمُ مِنْ كلام « المصباح » ، وبعد ذلك

---

(١) قوله : (هـٰذا إذا لم يرفع ظاهراً) زيادة من (هـ) ونسخة علىٰ هامش (و) ، وعليهما ففيهما تَكْرار سيُنبِّه عليه المُحشِّي .

(٢) المصباح المنير (١/ ٤١٥) .

واسمِ المفعول ، والصفةِ المُشبَّهةِ ، وأفعلِ التفضيل ، فأمَّا ما ليس جارياً مَجْرى الفعلِ مِنَ المُشتقَّات . . فلا يتحمَّلُ ضميراً ؛ وذلك كأسماء الآلة ؛ نحوُ : (مِفْتاح) ؛ فإنَّهُ مُشتقٌّ مِنَ (الفَتْحِ) ، ولا يتحمَّلُ ضميراً ؛ فإذا قلتَ : (هٰذا مِفْتاحٌ) لم يكن في (مِفْتاح) ضميرٌ ، وكذلك ما كان علىٰ صيغةِ (مَفْعَلٍ) وقُصِدَ به الزمانُ أو المكان ؛ كـ (مَرْمىً) ؛ فإنَّهُ مُشتقٌّ مِنَ (الرَّمْيِ) ، ولا يتحمَّلُ ضميراً ؛ فإذا قلتَ : (هٰذا مَرْمىٰ زيدٍ) تريدُ : مكانَ رَمْيِهِ ، أو زمانَ رَمْيِهِ . . كان الخبرُ مُشتقّاً ولا ضميرَ فيه .

وإنَّما يتحمَّلُ المُشتقُّ الجاري مَجْرى الفعلِ الضميرَ . . إذا لم يرفع ظاهراً ،

❁ قوله : (مِفْتاح) بكسر أوَّلِهِ .

❁ قوله : (مَفْعَلٍ) بفتح أوَّلِهِ وثالثه[1] .

❁ قوله : (وإنَّما يتحمَّلُ المُشتقُّ . . .) إلىٰ آخره : كان الظاهرُ أنْ يقولَ : (فإنْ رَفَعَ ظاهراً . . .) إلىٰ آخره ؛ ليكون مُحترَزاً لقوله : (هٰذا إن لم يرفعْ ظاهراً) ، تأمَّلْ .

فلا يخفىٰ ما فيه ، تأمَّلْ .

❁ قوله : (كان الظاهرُ أنْ يقولَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّ ما صنعه الشارحُ فيه تَكْرارٌ ، ولعلَّ هٰذا في نسخةٍ وقعتْ له ، وإلا فلا تَكْرارَ علىٰ ما بأيدينا مِنَ النسخ[2] ، تدبَّرْ .

---

(١) وبكسر ثالثه أيضاً إن كان المضارع مكسور العين أو مثالاً ، ومثَّل الشارح بـ (مرمىً) اتفاقاً لا احترازاً .

(٢) كما هو في (و ، ز) .

فإن رفعَهُ لم يتحمَّلْ ضميراً؛ وذلك نحوُ : (زيدٌ قائمٌ غُلاماهُ) ؛ فـ(غُلاماهُ) : مرفوعٌ بـ(قائمٌ) ، فلا يتحمَّلُ ضميراً .

وحاصلُ ما ذُكِرَ : أنَّ الجامدَ يتحمَّلُ الضميرَ مطلقاً عندَ الكُوفيِّينَ ، ولا يتحمَّلُ ضميراً عندَ البَصْريِّينَ إلا إن أُوِّل بمُشتقٍّ ، وأنَّ المُشتقَّ إنَّما يتحمَّلُ الضميرَ إذا لم يرفعْ ظاهراً وكان جارياً مَجْرى الفعل ؛ نحوُ : (زيدٌ مُنطلِقٌ) ؛ أي : هو ، فإن لم يكن جارياً مَجْراهُ. . لم يتحمَّلْ شيئاً ؛ نحوُ : (هٰذا مِفْتاحٌ) ، و(هٰذا مَرْمَىٰ زيدٍ) .

١٢٢ـ وأَبْـرِزَنْـهُ مطلقـاً حيـثُ تَـلَا ... مـا ليـسَ معنـاهُ لـهُ مُحصَّـلَا

❁ قوله : (وأَبْرِزَنْهُ) الضميرُ : عائدٌ لقوله : (ضميرٍ مُستكِنْ) ، وقضيَّتُهُ : أنَّ ذلك خاصٌّ بالضمير في الخبر المفرد ، وليس كذلك ، بل يجبُ الإبرازُ في الجملة أيضاً ؛ نحوُ : (زيدٌ عمرٌو ضَرَبَهُ هو) ؛ لأنَّ المحذورَ موجودٌ فيه أيضاً .

وفاعلُ (تلا) : يعودُ على الخبر ، و(ما) : موصولةٌ صفةٌ لمحذوف ، والهاءُ في (معناهُ) : عائدٌ علىٰ ما عاد إليه فاعلُ (تلا) ؛ وهو الخبرُ ، والضميرُ في (له) : يعودُ على المبتدأ الموصوفِ بقوله : (ما ليس) ، . . .

❁ قوله : (وقضيَّتُهُ : أنَّ ذلك خاصٌّ. . .) إلىٰ آخره : أجاب في « النُّكَت » فقال : (قلتُ : وإذا أُرِيدَ دخولُ هٰذه المسألةِ ـ أي : مسألةِ أنَّ الفعلَ كالوصف ـ في كلام « الألفيَّة ». . جُعِلَ ضميرُ « وأَبْرِزَنْهُ » إلىٰ مُطلَق

والتقديرُ : (وأَبْرِزِ الضميرَ مُطلقاً إنْ تلا الخبرُ مبتدأً ليس معنى الخبرِ مُحصِّلاً لذلك المبتدأِ ، أو مُحصَّلاً ـ بفتح الصاد[1] ـ أي : ليس معنى الخبرِ صادراً مِنْ ذلك المبتدأِ) .

قال الفارِضيُّ : وفي هـٰذا البيتِ بعضُ تعسُّفٍ ، وبيتُهُ في « الكافية » أسهلُ مِنْ هـٰذا ؛ فإنَّهُ قال : [من الرجز]

الضمير مِنْ غير تقييدٍ بالمفرد المُشتقِّ ، كما شَرَحَ ابنُ قاسمٍ عبارةَ « التسهيل » بمثل ذلك) انتهىٰ[2] ، ومُرادُهُ بـ (ابن قاسم) : العلَّامةُ المُراديُّ ، ويُقالُ له : ابنُ أمِّ قاسم[3] .

❊ قوله : (إنْ تلا الخبرُ مبتدأً ليس . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا إنَّما يُناسِبُ جَعْلَ (ما) نكرةً موصوفة ، معَ أنَّهُ جعَلَها أوَّلاً موصولةً صفةً لمحذوف ، والمُناسِبُ لذلك أنْ يقولَ : (إنْ تلا الخبرُ المبتدأَ الذي ليس . . .) إلىٰ آخره .

❊ قوله : (بعضُ تعسُّفٍ) ؛ أي : لأنَّ ضميرَ (أَبْرِزَنْهُ) عائدٌ على الضمير ، والضميرَ في (تلا) وفي (معناه) للخبر ، والضميرَ في (له) للمبتدأ ، وفي هـٰذا تشتيتٌ .

❊ قوله : (وبيتُهُ في « الكافية » أسهلُ مِنْ هـٰذا . . .) إلىٰ آخره ، لـٰكن إن

---

(١) وضُبط كذلك بخط الإمام ابن هشام .

(٢) نكت السيوطي (ق/ ٦٨) ، وانظر « شرح التسهيل » للمرادي (ص٢٦٥ـ٢٦٦) .

(٣) وهو المُراد إذا أُطلق في « النكت » ، وهو صاحب « توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك » ، و« شرح التسهيل » ، و« الجنى الداني » ، وغيرها .

. . . .

وإنْ تــلا غيــرُ الــذي تَعَلَّقَــا ... بــهِ فــأَبْــرِزِ الضميــرَ مُطلَقَــا

ثمَّ استحسنَ مذهبَ الكُوفيِّينَ ؛ فقال :

في المذهبِ الكُوفيِّ شرطُ ذاكَ أَنْ ... لا يُؤمَنَ اللَّبْسُ ورأيُهُم حَسَنْ[1]

كان الضميرُ في (تَعَلَّقا) عائداً على الخبر الذي عاد إليه ضميرُ (تلا) ـ كما هو الظاهرُ ـ . كانتِ الصِّلَةُ جاريةً علىٰ غيرِ ما هي له ، فكان الواجبُ الإبرازَ عملاً بالحُكْم المأخوذِ مِنْ هـٰذه الجملةِ ؛ إذ الصِّلَةُ كالخبر .

والجوابُ بأنَّهُ جارٍ علىٰ طريقة الكُوفيِّينَ . . لا يُناسِبُ[2] : [من الكامل]

لا تنـهَ عـن خُلُـقٍ وتـأتـيَ مثلَـهُ ... عـارٌ عليـكَ إذا فعلـتَ عظيـمُ

إلا أنْ يُقالَ : في المخالفة إشارةٌ إلى ارتضاء مذهب الكُوفيِّينَ ، كما صرَّح بذلك في قوله بعدُ : (ورأيُهُم حَسَنْ) ، فيكونُ فيه تصريحٌ بعدَ تلويحٍ إشارةً إلىٰ قوَّةِ ذلك المذهبِ .

وإن كان الضميرُ عائداً إلى الموصول . . وَرَدَ عليه : أنَّ التعلُّقَ إنَّما هو مِنْ جانبِ الخبرِ ، كما هو المناسبُ ، وإن كان التعلُّقُ في ذاته نسبةً مِنَ الجانبَينِ ، تدبَّرْ .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/٢٦) ، وانظر « الكافية الشافية » المطبوعة مع الشرح (٣٣٨/١) .

(٢) سيأتي تخريجه في (٥/ ٥٢) .

إذا جرى الخبرُ المُشتقُّ علىٰ مَنْ هو له . . استتر الضميرُ فيه ؛ نحوُ : (زيدٌ قائمٌ) ؛ أي : هو .

فلو أتيتَ بعدَ المُشتقِّ بـ (هو) ونحوِهِ ، وأبرزتَهُ فقلتَ : (زيدٌ قائمٌ هو) . . فقد جوَّز سيبويهِ فيه وجهَينِ : أحدُهُما : أنْ يكونَ (هو) توكيداً للضمير المُستترِ في (قائمٌ) ، والثاني : أنْ يكونَ فاعلاً بـ (قائمٌ)[1] .

هـٰذا إذا جرىٰ علىٰ مَنْ هو له .

فإن جرىٰ علىٰ غيرِ مَنْ هو له ـ وهو المُرادُ بهـٰذا البيت ـ . . وَجَبَ إبرازُ الضميرِ[2] ، سواءٌ أُمِنَ اللَّبْسُ أو لم يُؤمَنْ ؛ فمثالُ ما أُمِنَ فيه اللَّبْسُ : (زيدٌ هندُ ضاربُها هو)[3] ، ومثالُ ما لم يُؤمَنْ فيه اللَّبْسُ لولا الضميرُ : (زيدٌ عمرٌو ضاربُهُ هو) .

---

(١) قال الخضري في « حاشيته » (١/ ١٧٩) : (مُقتضى الوجهِ الثاني : أنَّ المستترَ يمكن إبرازُهُ والنطقُ به ، ويلزمُهُ أنْ يُجوِّز : « زيدٌ قام هو » على الفاعلية ، وإلا فما الفرقُ ؟ وغيرُ سيبويهِ يُوجِبُ الوجهَ الأوَّل ؛ لِمَا مرَّ أنَّ المستتر واجباً كان أو جائزاً لا يتيسَّر النطقُ به ، وإنَّما يستعيرون له لفظَ المنفصل تقريباً وتدريباً ؛ فالوصفُ الجاري علىٰ صاحبه كالفعل في امتناع بروزِ ضميرِهِ وإن سُمِّيَ مستتراً جوازاً ؛ لأنَّهُ يَخلُفُهُ الظاهر ، فتدبَّرْ) ، وانظر « التذييل والتكميل » (٤/ ١٦) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٣/ ١١١١) ، و« تعليق الفرائد » (٢/ ٢٠) ، و« المساعد » (١/ ٢٢٨) .

(٢) ويَخلُفُهُ الظاهر ؛ كـ (زيدٌ عمرٌو ضاربُهُ زيدٌ) ، كما قاله أبو حيَّانَ . « خضري » (١/ ١٧٩) .

(٣) قوله : (ضاربُها) خبر (هندُ) ، وهو قائمٌ بغيرها ؛ وهو (زيدٌ) ؛ لأنَّهُ هو الضارب ، ولا لَبْسَ فيه ؛ لتذكيره ، فيُعلَمُ أنَّهُ لـ (زيد) ، ومثله : (هندُ زيدٌ ضاربته) . « خضري » (١/ ١٧٩) .

فيجبُ إبرازُ الضميرِ في الموضعَينِ عندَ البَصْريِّينَ ، وهـٰذا معنىٰ قولِهِ : (وأَبْرِزَنْهُ مطلقاً) ؛ أي : سواءٌ أُمِنَ اللَّبْسُ أو لم يُؤمَنْ .

وأمَّا الكُوفيُّونَ فقالوا : إن أُمِنَ اللَّبْسُ : جاز الأمرانِ ؛ كالمثال الأوَّل ؛ وهو : (زيدٌ هندُ ضاربُها هو) ؛ فإن شئتَ أَتيتَ بـ (هو)[1] ، وإن شئتَ لم تأتِ به .

وإن خِيفَ اللَّبْسُ : وَجَبَ الإبرازُ ؛ كالمثال الثاني ؛ فإنَّكَ لو لم تأتِ بالضميرِ فقلتَ : (زيدٌ عمرٌو ضاربُهُ) . . لاحتملَ أنْ يكونَ فاعلُ الضَّرْبِ زيداً وأنْ يكونَ عمراً ، فلمَّا أتيتَ بالضمير فقلتَ : (زيدٌ عمرٌو ضاربُهُ هو) . . تعيَّنَ أنْ يكونَ (زيدٌ) هو الفاعلَ[2] .

واختار المُصنِّفُ في هـٰذا الكتابِ مذهبَ البَصْريِّينَ ؛ ولهـٰذا قال : (وأَبْرِزَنْهُ مطلقاً) ؛ يعني : سواءٌ خِيفَ اللَّبْسُ أو لم يُخَفْ ، واختار في غير

. . . .

. . . .

---

(١) أي : علىٰ أنَّهُ فاعلٌ ؛ نَظَراً لجريانه علىٰ غير صاحبه ، فيُمنَعُ استتارُهُ ، أو تأكيدٌ ؛ نَظَراً لأمن التباسِهِ المُجوِّزِ استتارَهُ ، وأمَّا عند الخوف ففاعلٌ لا غيرُ ، والبَصْريُّونَ يجعلونه فاعلاً مطلقاً ؛ فيُقالُ في التثنية على الفاعليَّة : (الهندانِ الزيدان ضاربتُهُما هما) ، وعلى التأكيد : (ضاربتاهما هما) ، وكذا في الجمع ، قال الدَّمَامِينيُّ : (والمسموع مِنَ العرب : إفراد الوصف في مِثْلِ ذلك ، إلا علىٰ لغة « أكلوني البراغيثُ ») ؛ أي : فيُؤيد مذهب البَصْريِّينَ . « خضري » (١/ ١٧٩) .

(٢) انظر هـٰذه المسألة وأدلَّة كلا الفريقَينِ في « الإنصاف في مسائل الخلاف » (١/ ٥٠ـ٥٥) ، و« شرح التسهيل » (١/ ٣٠٧ـ ٣٠٩) ، و« التذييل والتكميل » (٤/ ٢٠ـ٢٣) .

هـٰذا الكتابِ مذهبَ الكُوفيِّينَ[1] ، وقد وَرَدَ السماعُ بمذهبهم ؛ فمِنْ ذلك : قولُ الشاعر[2] : [من البسيط]

٤٢ـ قَوْمي ذُرَا المَجْدِ بانُوها وقد عَلِمَتْ بِكُنْـهِ ذلـكَ عـدنـانٌ وقَحْطـانُ

❁ قوله : (قَوْمي ذُرَا المَجْدِ . . .) إلىٰ آخره : وجهُ التمسُّكِ به : أنَّ (قومي) مبتدأٌ أوَّل ، و(ذُرا المجدِ) مبتدأٌ ثانٍ ، و(بانوها) خبرُ الثاني ، والجملةُ خبرُ الأول ، والهاءُ عائدةٌ علىٰ (ذُرا المجد) ، والعائدُ على المبتدأ الأوَّلِ مستترٌ في (بانوها) ؛ فقد جَرَى الخبرُ علىٰ غيرِ مَنْ هو له ، ولم يَبرُزِ الضميرُ ؛ لكونِ اللَّبْسِ مأموناً ؛ فإنَّ الذُّرا مبنيَّةٌ لا بانيةٌ ، ولو بَرَزَ لقيل على اللغة الفُصْحىٰ : (بانيها هم) ؛ لأنَّ الوصفَ مثلُ الفعل ؛ يجبُ تجريدُهُ مِنْ علامة التثنيةِ والجمعِ إذا أُسنِدَ لظاهرٍ أو ضميرٍ مُنفصِلٍ .

وأُجِيبَ مِنْ جهةِ البَصْرِيِّينَ : بأنَّ (ذُرا) يحتملُ أنْ يكونَ معمولاً لوصفٍ محذوف يُفسِّرُهُ المذكورُ ، والأصلُ : (بانونَ ذُرا المجدِ بانوها) .

لا يُقالُ : يمنعُ مِنْ ذلك أنَّ (بانونَ) وصفٌ ماضٍ مُجرَّدٌ مِنْ (أل) ، فلا يعملُ ، وما لا يعملُ لا يُفسِّرُ عاملاً .

❁ قوله : (فإنَّ الذُّرا مبنيَّةٌ لا بانيةٌ) ؛ أي : وللإتيان بواو العُقلاء وبالهاء .

---

(١) اختاره في « شرح التسهيل » (١/٣٠٨) .

(٢) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (١/٣٠٨) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص٧٨) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (١/١٩٦) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (١/٦٥٠) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/٣٦٧) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/٩٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/٤٩٨ـ٥٠٠) ، و« تخليص الشواهد » (ص١٨٦ـ١٨٧) .

لأنَّا نقولُ : لا مانعَ أنْ يُرادَ بالوصف الدوامُ والاستمرارُ[1] ، فيكونُ بمنزلةِ ما أُرِيدَ به الحالُ والاستقبالُ في صحَّة العملِ .

و(الـذُّرَا) : جمـعُ (ذُِرْوة) بتثليـث الـذال المُعجَمـة[2] ؛ وهـي أَعْلـى الشيءِ ، و(المَجْد) : الكَرَمُ ، و(بانوها) : جمعُ (بانٍ) اسمُ فاعلٍ مِنْ (بنىٰ يَبنِي) ، والأصلُ : (بانِيُونَ) ؛ أُعِلَّ إعلالَ (قاضُونَ) .

وقال العَيْنيُّ : (مِنَ البُونِ ـ بضم الباء[3] ـ وهو الفضلُ والمَزِيَّة ؛ يُقالُ : « بانَهُ يَبُونُهُ ويَبِينُهُ »)[4] .

قال في « التصريح » : (فإن أرادَ أنَّهُ جملةٌ فعليَّةٌ ماضَوِيَّةٌ . . فالضميرُ هو الواو في « بانُوها » ؛ إذ ليس ثَمَّ فاعلٌ غيرُهُ حتىٰ يبرزَ ، وإن أراد الوصفَ مِنْ « بان يَبِينُ » أو « يَبُونُ » . . فقياسُهُ : « بائنٌ » بهمزةٍ بعدَ الألف بدلاً مِنْ عين الفعل ، والجمعُ : « بائِنُونَ » ، لا « بانُونَ »)[5] .

---

* قوله : (إذ ليس ثَمَّ فاعلٌ غيرُهُ حتىٰ يبرزَ) ؛ أي : فلا يظهرُ حينئذٍ وجهُ التمسُّكِ الذي هو المُدَّعىٰ .

---

(١) بقرينة المدح . « خضري » (١/ ١٨٠) .

(٢) الذي في « القاموس » (٤/ ٣٢٤) وغيره : أنَّهُ بالضم والكسر ، ونقل الزَّبيدي في « التاج » (٣٨/ ٨٧) عن الشُّمُنِّي في « شرحه للشفاء » أنَّهُ بالتثليث ، ورجعت إلىٰ مطبوع « شرح الشفاء » (٢/ ٣٤) فوجدتُهُ ذكر الضم والكسر فقط .

(٣) كذا في « المقاصد النحوية » (١/ ٤٩٨) ، ولعلَّ صوابه بفتح الباء ، والله تعالىٰ أعلم ، وانظر « خزانة الأدب » (٦/ ٢٧٨) .

(٤) المقاصد النحوية (١/ ٤٩٨) .

(٥) التصريح على التوضيح (١/ ١٦٢) .

التقديرُ : (بانُوها هم) ، فحُذِفَ الضميرُ ؛ لأَمْنِ اللَّبْس[1] .

❁ قوله : (فحُذِفَ الضميرُ ؛ لأَمْنِ اللَّبْس) تَبِعَ في هٰذا ابنَ الناظم[2] ، قال شيخُ الإسلام : (وهو سهوٌ ؛ إذ لا حذفَ فيه ، بل فيه وصلٌ ؛ إذ لو فُصِلَ الضميرُ لقيل : « بانيها هم » بإفراد الصفة ؛ لأنَّ « بانيها هم » بمنزلة « قائمٌ إخوتُهُم » ؛ فكما لا يُقالُ : « قائمونَ إخوتُهُم » إلا علىٰ لغة « أَكَلُوني البراغيثُ » . . فكذا لا يُقالُ : « بانوها هم » إلا علىٰ هٰذه اللغة ، ويُجابُ : بأنَّ المتصلَ باسم الفاعلِ ليس ضميراً ، بل علامةُ جمعٍ ، والضميرَ مُستتِرٌ فيه) انتهىٰ[3] .

❁ قوله : (ليس ضميراً ، بل علامةُ جمعٍ) ؛ أي : فلا يصحُّ قولُ شيخِ الإسلام : (بل فيه وصلٌ) ؛ إذ مُرادُ شيخِ الإسلامِ بذلك : أنَّ فيه ضميراً متصلاً هو الواوُ .

ومعنىٰ جوابِ المُحشِّي : أنَّا لا نُسلِّمُ أنَّ الواوَ ضميرٌ متصلٌ حتىٰ يَرِدَ على

---

(١) وحُكْمُ المشتق إذا وقع حالاً أو نعتاً . . كحُكْمه إذا وقع خبراً في تحمُّل الضمير واستتاره وإبرازه ، إلا في مسألة واحدة ؛ وهي قولك : (مررت برجلٍ حسنٍ أبواه جميلَينِ) ؛ فـ(جميلَينِ) : صفة جاريةٌ علىٰ (رجل) ، وليست له بل للأبوين ، ولم يبرز الضمير فيها فيُقالَ : (جميلَينِ هما) ؛ أَجْرَوا الضمير الرابط هنا مُجْرى الصفة الجاريةِ على الموصوف ، فاستتر ، وساغ ذلك وإن لم يَعُدْ على الموصوف مِنْ حيثُ كان عائداً على الأبوين المضافين إلىٰ ضميره ، فصار لذلك كأنَّهُ مِنْ جهة المعنىٰ قد قال : (مررتُ برجلٍ حسنٍ أبواه جميلٍ أبواه) . انظر « التذييل والتكميل » (٤/ ٢٠) ، و« همع الهوامع » (١/ ٣٦٧) .

(٢) شرح ابن الناظم على الألفية (ص٧٨) .

(٣) الكلام بنحوه لابن هشام في « تخليص الشواهد » (ص ١٨٧) .

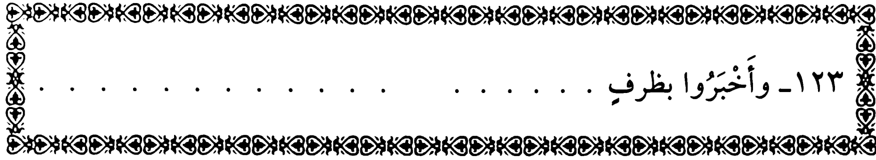
الشارح أنْ لا حَذْفَ ، **ولا نُسلِّمُ** أنَّ مقصودَ الشارحِ أنَّ (هم) هو الفاعلُ فحُذِفَ بعدَ ذلك حتىٰ يَرِدَ أنَّهُ لو فُصِلَ الضميرُ لقيل : (بانِيها هم) ؛ لوجوب تجريدِ الوصفِ مِنَ الواو ، **بل مقصودُهُ بالإتيان بـ (هم) مُنفصِلاً** : توضيحُ الفاعل ، وقولُهُ[1] : (**فحُذِفَ**) ؛ أي : لم يُؤتَ به مِنْ أوّل الأمر ، لا أنَّ الفاعلَ كان منفصلاً ثمَّ حُذِفَ بعدَ ذلك حتىٰ يُقالَ : إنَّهُ يجبُ تجريدُ الوصفِ من الواوِ لأنَّهُ رفعَ ضميراً منفصلاً .

فلا بُدَّ مِنْ هـٰذا كلِّه حتىٰ يصحَّ جوابُ المُحشِّي ، وإلا فهو غيرُ مُلاقٍ للاعتراض وغيرُ دافعٍ له ، كما لا يخفىٰ على النَّبيهِ .

ثمَّ إنَّ ما فهمه المُحشِّي ـ مِنْ أنَّ مُرادَ شيخِ الإسلام بقوله : (بل فيه وصلٌ) أنَّ الواوَ ضميرٌ متصل ـ . . غيرُ مُسلَّمٍ ، **بل مقصودُ شيخِ الإسلام** : أنَّ فيه ضميراً متصلاً ، وذلك الضميرُ المتصل هو الضميرُ المستتر لا الواوُ ؛ إذ لا يخفىٰ مثلُ هـٰذا علىٰ مِثْلِ شيخِ الإسلام .

ومُحصَّلُ اعتراضِ شيخِ الإسلام : أنَّ قولَ الشارح : (فحُذِفَ الضميرُ . . .) إلىٰ آخره يقتضي : أنَّ قولَ الشارح : (التقديرُ : « بانُوها هم ») بيانٌ لأصل التركيب الذي بَرَزَ فيه الضميرُ المستتر ، وأنَّ هـٰذا البارزَ حُذِفَ بعدَ بُرُوزِهِ ، فيكونُ الضميرُ البارزُ حينئذٍ هو الفاعلَ ، والوصفُ إذا رَفَعَ ضميراً بارزاً وَجَبَ تجريدُهُ مِنْ علامة التثنيةِ والجمعِ كالفعل ، والواقعُ ليس

(١) أي : قول الشارح .



١٢٣ـ وأَخْبَرُوا بظرفٍ . . . .

❀ قوله : (وأَخْبَرُوا بظرفٍ) ؛ أي : مكانيٍّ ، كما يُؤخَذُ مِنَ البيت بعدَهُ ؛

كذلك ، بل الفاعلُ ضميرٌ مستترٌ متصل بالوصف لم يَبرُزْ أصلاً ، فضلاً عن كونه بَرَزَ ثمَّ حُذف .

ومُحصَّلُ الجوابِ : أنَّ قولَ الشارحِ : (التقديرُ : « بانُوها هم ») ليس مُرادُهُ به : أنَّ (هم) هو الفاعلُ ، بل مُرادُهُ : أنَّ الفاعلَ مستتر ، وإنَّما ذَكَرَ (هم) بياناً وتوضيحاً للفاعل المستتر ، فيكونُ (هم) المذكورُ بياناً أو توكيداً للمستتر ؛ فالوصفُ حينئذٍ رافعٌ لضميرٍ مستتر ، وقولُهُ : (فحُذِفَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لم يُؤتَ بضميرٍ بارزٍ مِنْ أوَّل الأمر ؛ لأَمْنِ اللَّبْسِ ، وليس مُرادُهُ أنَّهُ كان بارزاً ثمَّ حُذف ، كما فَهِمَ شيخُ الإسلام .

وجوابُ المُحشِّي غيرُ مُلاقٍ للاعتراض ، إلا أنْ يُؤوَّلَ بما سمعتَ .

هٰذا إذا كان الجوابُ مِنْ كلام المُحشِّي ، ويكونُ قولُهُ : (انتهىٰ) إشارةً إلىٰ أنَّهُ مأخوذٌ مِنْ كلام الغير[1] .

ويحتملُ : أنَّ الجوابَ مِنْ كلام شيخ الإسلام ، كما هو المُتبادرُ مِنَ التعبير بـ (انتهىٰ) ، ولا يخفىٰ عليك حينئذٍ تخريجُ العبارةِ علىٰ ما ذَكَرْنا ، تدبَّرْ .

❀ قوله : (كما يُؤخَذُ مِنَ البيت بعدَهُ) ؛ أي : لأنَّهُ في البيت بعدُ ذَكَرَ أنَّ

---

(١) في (ك) : (ويكون قوله : « انتهىٰ » ؛ أي : انتهىٰ ما أخذ منه هٰذا الجواب) بدل (ويكون قوله . . . الغير) .

. . . .

بشرطِ : أنْ يكونَ تامّاً ، كما يُستفادُ مِنْ تعريف الخبرِ السابق ، ومِنْ قوله الآتي : (وإنْ يُفِدْ فأَخْبِرا) ، ومثلُ ذلكَ يُقالُ في المجرور .

الزمانَ لا يكونُ خبراً عن الجُثَّة بقوله : (ولا يكونُ اسمُ زمانٍ خَبَرا عن جُثَّة) ، وذَكَرَ أنَّهُ يكونُ خبراً بقوله : (وإن يُفِدْ فأَخْبِرَا) ، فيكونُ كلامُهُ هنا قاصراً علىٰ ظرف المكان ، وإلا لَزِمَ التَّكْرارُ .

نعم ؛ قد يُقالُ : اسمُ الزمانِ إذا كان خبراً عن المعنىٰ . . لم يتعرَّضْ له لا هنا ولا هناك ؛ فالمُناسِبُ دخولُهُ هنا ، وقد يُقالُ : هو مُستفادٌ مِنْ قوله : (عن جُثَّة) ؛ فإنَّهُ يُفِيدُ أنَّهُ يكونُ خبراً عن المعنىٰ ؛ علىٰ أنَّهُ لا مانعَ مِنْ شُمُولِ قولِهِ : (وإنْ يُفِدْ فأَخْبِرَا) له .

وبهٰذا تعلمُ ما في قول « الصبَّان » : (والمُرادُ بالظرف : ما يَعُمُّ المكانيَّ والزمانيَّ الواقعُ خبراً عن غير جُثَّة ، أو عنها مع الفائدة ، وقَصْرُهُ على المكانيِّ كما فعل البعضُ . . قُصُورٌ) انتهىٰ[1] .

وأجاب بعضُهُم عن الصبَّان : بأنَّهُ لا يلزمُ التَّكْرارُ ؛ لأنَّ المُصنِّفَ قَصَدَ بقوله : (وإنْ يُفِدْ فأَخْبِرا) تقييدَ قولِهِ : (ولا يكونُ اسمُ زمان . . .) إلىٰ آخره ؛ كأنَّهُ يقولُ : (محلُّ ذلك : إذا لم يحصلْ بالإخبار به عن الجُثَّة فائدةٌ) .

❁ **قوله : (ومِنْ قوله الآتي : وإنْ يُفِدْ . . .) إلىٰ آخره** : فيه : أنَّهُ في ظرف الزمان ، والكلامُ الآنَ في ظرف المكان ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ الاستفادةَ علىٰ وجه

---

(١) حاشية الصبان (١/٣١٧) .

. . . . أَوْ بحرفِ جَرْ

❁ قوله : (أَو بحرفِ جَرْ) ؛ أي : مع مجرورِهِ ؛ فهو مِنْ باب إطلاقِ اسمِ البعض على الكلِّ ، واختار الرَّضِيُّ : أنَّ المحلَّ للمجرور وحدَهُ ، وهو التحقيقُ ؛ لأنَّ الجارَّ لتوصيل معاني الأفعال إلى الأسماء ، فيكونُ قد أَطْلَقَ الجارَّ وأراد به المجرورَ مجازاً مُرسَلاً علاقتُهُ المجاورةُ ، أفادَهُ البُهُوتيُّ[1] .

الإشارة ؛ إذ كلامُهُ يُفِيدُ : أنَّ المدارَ على الفائدة .

❁ قوله : (فيكونُ قد أَطْلَقَ الجارَّ وأراد به المجرورَ . . .) إلىٰ آخره : فيه نَظَرٌ لا يخفىٰ ؛ لأنَّ مُرادَ الرَّضِيِّ : بيانُ المحلِّ الذي يَقتضِيهِ المُتعلَّقُ ؛ بدليلِ تعليلِهِ ، لا مَحَلِّ الخبريَّة الذي يلزمُهُ أنَّ صاحبَ ذلك المحلِّ يكونُ هو الخبرَ ، وهـٰذا هو الذي الكلامُ فيه ؛ فالكلامُ في مَقامَينِ ، فقد اختلط عليه رحمه الله تعالىٰ تبعاً للبُهُوتيِّ أحدُ المَقامَينِ بالآخر .

والحاصلُ : أنَّ المحلَّ في الظرف اللَّغْوِ للمجرور فقط ، ولا محلَّ للمجموع ، وهو نصبٌ ، وقد يكونُ رفعاً ؛ كـ(مُرَّ بزيد) مجهولاً ؛ فـ(زيد) وحدَهُ نائبُ الفاعل ، ولا يكونُ جرّاً .

وكذا في المُستقَرِّ مِنْ حيثُ تعلُّقُهُ بعامل[2] ، إلا أنَّ محلَّهُ نصبٌ أبداً ، وأمَّا مِنْ حيثُ قيامُهُ مَقامَ عاملِهِ . . فالمحلُّ للمجموع رفعاً في الخبر ، ونصباً في الحال ، وجرّاً في الصفة المجرورة ، ولا محلَّ له في الصِّلَة كعامله ، وإن

---

(١) حاشية البُهُوتي على الأشموني (ص ٣٥٢) ، وانظر « شرح الكافية » للرضي (٤/ ١٣٧) .

(٢) قوله : (المُستقَر) هو بفتح القاف ، كما سيأتي التنبيه عليه تعليقاً في (٢/ ٢٥٨) .

. . . . نَاوِينَ معنىٰ (كائنٍ) أوِ (اَستَقَرْ)

❁ قوله : (نَاوِينَ معنىٰ « كائنٍ » أوِ « اَستَقَرْ ») ؛ أي : ناوينَ (كائناً) أو (استقرَّ) أو ما في معناهُما ، لا خصوصَ هـٰذا اللفظ .

وممَّا يجبُ التنبُّهُ له : أنَّهُ إذا قُدِّرَ في الظرف المُستقَرِّ (كائنٌ) أو (كانَ) . . فهو مِنْ (كان) التامَّةِ بمعنىٰ (حَصَل) أو (ثَبَتَ) ، والظرفُ بالنسبة إليه لغوٌ ، لا مِنْ (كان) الناقصةِ ، وإلا كان الظرفُ في موضع الخبرِ ، . . . .

أردتَ زيادةَ بيانٍ فعليك بما كَتَبْناهُ علىٰ « حاشية السيِّد أبي النجا على الشيخ خالد »[1] .

❁ قوله : (أي : ناوينَ « كائناً » . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فالمدارُ : على المعنىٰ مُعبَّراً عنه بأيِّ عبارةٍ ، لا خصوصِ (كائن) أو (استقرَّ) .

❁ قوله : (والظرفُ بالنسبة إليه لغوٌ) لا يوافقُ واحداً مِنَ القولَينِ الآتيَينِ[2] ، فتأمَّلْ .

❁ قوله : (وإلا كان الظرفُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وكان ذلك هو المُرادَ بتعلُّقه بـ (كائن) أو (كان) ، وقولُهُ : (وتتسلسلُ التقديراتُ) : لو قُدِّر الآخَرُ نحوَ (مُستقِر) أو (استقرَّ) . . لم يلزمِ التسلسلُ .

---

(١) انظر « تقرير الأنبابي علىٰ أبي النجا » (ق/ ٧٤) .

(٢) انظر (٢/ ٢٥٨) .

تقدَّم أنَّ الخبرَ يكونُ مفرداً ويكونُ جملةً ، وذَكَرَ المُصنِّفُ في هٰذا البيتِ أنَّهُ يكونُ ظرفاً ، أو جارّاً ومجروراً ؛ نحوُ : (زيدٌ عندَكَ) ، و(زيدٌ في الدار) ؛

فيُقدَّرُ (كان) ، وتتسلسلُ التقديراتُ ، ذَكَرَهُ الشُّمُنِّيُّ عن السَّعْد[1] .

❀ قوله : (أنَّهُ يكونُ ظرفاً ، أو جارّاً ومجروراً) قال ابنُ هشام تبعاً لجماعة : (الصحيحُ : أنَّ الخبرَ في الحقيقة مُتعلَّقُهُما المحذوف)[2] ، وقال غيرُهُ : (الصحيحُ : أنَّ الخبرَ مجموعُهُما ؛ لأنَّ المقصودَ الإخبارُ بوجود الشيءِ في الظرف ، إلا أنَّهُم حذفوا بعضَهُ لزوماً ، وسمَّوُا الباقيَ باسم الخبر مجازاً) .

وقد يُقالُ : الخلافُ لفظيٌّ ؛ لأنَّ القائلَ بأنَّهُ المحذوفُ نَظَرَ إلى العامل الذي

❀ قوله : (لفظيٌّ) قد يُقالُ : تظهرُ ثمرةُ الخلافِ : في المُتحمِّل للضمير ما هو ؟ وفي المحلِّ هل هو للظرف ، أو لمُتعلَّقه ، أو لمجموعهما ؟

فمَنْ قال : إنَّ الخبرَ هو الظرفُ . . قال : إنَّ الضميرَ الذي كان في المُتعلَّق قد انتقل إليه وجُعِلَ المحلُّ له .

ومَنْ قال : إنَّهُ المُتعلَّق . . قال : إنَّ الضميرَ باقٍ فيه لم ينتقلْ ، والمحلَّ له ، ولا محلَّ للظرف .

ومَنْ قال : إنَّهُ مجموعُ الظرفِ والمُتعلَّقِ . . جَعَلَ المحلَّ لهٰذا المجموع ، لٰكنَّ الظاهرَ : أنَّهُ أعطى الإعراب للمُتعلَّق مِنْ باب إعطاءِ حُكْمِ الكلِّ للجزء ، والظاهرُ : أنَّهُ لا يقولُ بانتقال الضمير .

---

(١) حاشية الشُّمُنِّي على المغني (١/ ١٥٥) ، وانظر « حاشية السعد على الكشاف » (ق/١٠٦) .

(٢) أوضح المسالك (١/ ٢٠١) .

فكلٌّ منهما مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ واجبِ الحذف ، وأجاز قومٌ منهم المُصنِّفُ أنْ

هو الأصلُ ، وهو مُقيَّدٌ بقيدٍ لا بُدَّ مِن اعتباره ، والقائلَ بأنَّهُ المذكورُ نَظَرَ إلى الظاهر الملفوظِ به ، وهو معمولٌ لعاملٍ لا بُدَّ مِن اعتباره ، والقائلَ بأنَّهُ مجموعُهُما نَظَرَ إلى المعنى المقصود(١) .

واعلَمْ : أنَّ الظرفَ الشاملَ للجارِّ والمجرور . . نوعانِ : مُستقَرٌّ(٢) ، ولغوٌ ؛ لأنَّهُ إن كان عاملُهُ مُصرَّحاً به . . فلغوٌ ، وإلا فمُستقَرٌّ ، وقيلَ : المُستقَرُّ : ما كان عاملُهُ عامّاً واجبَ الحذفِ ، واللغوُ : ما كان مُتعلَّقُهُ خاصّاً ، سواءٌ وَجَبَ حذفُهُ ؛ كـ (يومَ الجمعةِ صمتُ فيه) ، أو جازَ ؛ نحوُ : (زيدٌ راكبٌ على الفرس) ، والأوَّلُ هو المشهورُ ، وقد نَظَمْتُ هـٰذا الضابطَ فقلتُ : [من الرجز]

اَلظَّرفُ لغوٌ إنْ يكنْ مخصُوصَا ... بعـامـلٍ لقـدْ أتـىٰ منصُـوصَـا

ومُستقَـرٌّ إنْ يكـنْ قـدْ عمَّـا ... وٱحْـذِفْ لهـٰذا دونَ ذاكَ حَتْمَـا

وقيـلَ لغـوٌ إنْ يَكُـنْ تَعَلَّقَـا ... بعـامـلٍ مُصـرَّحٍ تَحَقَّقَـا

ومُستقَـرٌّ إن يَكُـنْ قـد حُـذِفَـا ... عـاملُـهُ ذا بـٱشتهـارٍ عُـرِفَـا(٣)

وهل الانتقالُ مع الحذف ، أو قبلَهُ ، أو بعدَهُ ؟ احتمالاتٌ ؛ أرجحُها : أوَّلُها ، كما هو مُبيَّنٌ في « الصبَّان » وما لنا عليه(٤) .

---

(١) وهـٰذا الأخير اختاره الكمال ابن الهمام تبعاً للرضي . انظر « الدرر السنية » (١/ ٢٩٤) .

(٢) نصَّ علىٰ فتح القاف الشيخ خالد في « التمرين » (ص ٤٤) ، والصبان في « حاشيته » (١/٣١٨) ، والأصل : (مُستقَرٌّ فيه) ؛ فحُذف (فيه) تخفيفاً .

(٣) البيتان الأخيران زيادة من (د ، هـ) ، وورد الأوَّلان فقط في « حاشية السجاعي علىٰ شرح القطر » (ص٤٨) .

(٤) حاشية الصبان (١/٣١٨ـ٣١٩) ، تقرير الأنبابي الأول على الصبان (١/٢٠٨ـ٢٠٩) .

يكونَ ذلك المحذوفُ اسماً أو فعلاً ؛ نحوُ : (كائن) ، أو (استقرَّ) ، فإن قدَّرتَ (كائناً) كان مِنْ قَبِيلِ الخبرِ المفرد ، وإن قدَّرتَ (استقرَّ) كان مِنْ قَبِيلِ الخبرِ الجملة .

واختلف النَّحْويُّونَ في هٰذا ؛ فذَهَبَ الأخفشُ : إلىٰ أنَّهُ مِنْ قَبِيلِ الخبرِ المفرد ، وأنَّ كلّاً منهما مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ ، وذلك المحذوفُ اسمُ فاعلٍ ، التقديرُ : (زيدٌ كائنٌ عندَكَ) ، أو (مُستقِرٌّ عندَكَ) ، أو (في الدار) ، وقد نُسِبَ هٰذا لسيبويه[1] .

وقيل : إنَّهُما مِنْ قَبِيلِ الجملة ، وإنَّ كلّاً منهما مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ هو فعلٌ ، التقديرُ : (زيدٌ استقرَّ ـ أو يستقرُّ ـ عندَكَ) ، أو (في الدار) ، ونُسِبَ هٰذا إلىٰ جمهور البَصْريِّينَ وإلىٰ سيبويهِ أيضاً .

وقيل : يجوزُ أنْ يُجعلا مِنْ قَبِيلِ المفرد فيكونَ المُقدَّرُ (مُستقِرّاً) ونحوَهُ ، وأنْ يُجعلا مِنْ قَبِيلِ الجملة فيكونَ المُقدَّرُ : (استقرَّ) ونحوَهُ ، وهٰذا ظاهرُ قولِ المُصنِّفِ : (ناوينَ معنىٰ « كائنٍ » أو « استقر ») .

❊ قوله : (يجوزُ أنْ يُجعلا مِنْ قَبِيلِ المفرد) قال في « المغني » : (الحقُّ عندي : أنَّهُ لا يترجَّحُ تقديرُهُ اسماً ولا فعلاً) انتهىٰ[2] ، وإليه يُرشِدُ قولُ

. . . .

(١) ورجَّحه الناظم في « شرح التسهيل » (١/٣١٧) ، و« شرح الكافية الشافية » (١/٣٤٩) ، واستدلَّ علىٰ ذلك بأدلة ؛ منها : أنَّهُ يتعيَّنُ تقديرُهُ مفرداً بعد (أمَّا) و(إذا) الفجائيَّةِ في نحو : (أمَّا عندَكَ فزيدٌ) ، و(خرجتُ فإذا في الباب زيدٌ) ؛ لأنَّ (أمَّا) و(إذا) الفجائيَّةَ لا يليهما فعلٌ لا ظاهر ولا مُقدَّر .

(٢) مغني اللبيب (٢/٥٨٩) ، وذكر أنه يُقدَّر بحسَب المعنىٰ ، ثمَّ بيَّن كيفية ذلك .

وذَهَبَ أبو بكر بنُ السَّرَّاجِ : إلىٰ أنَّ كلّاً مِنَ الظرف والمجرور قِسْمٌ برأسه ، وليس مِنْ قَبِيلِ المفرد ولا مِنْ قَبِيل الجملة ، نَقَلَ عنه هـٰذا المذهبَ تلميذُهُ أبو عليٍّ الفارسيُّ في « الشِّيرازيَّات »[1] .

والحقُّ : خلافُ هـٰذا المذهبِ ، وأنَّهُ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ ، وذلك المحذوفُ واجبُ الحذفِ ، وقد صُرِّحَ به شذوذاً ؛ كقولِ الشاعرِ[2] : [من الطويل]

٤٣ـ لكَ العِزُّ إنْ مولاكَ عَزَّ وإنْ يُهَنْ فأنتَ لدىٰ بُحْبُوحَةِ الهُونِ كائِنُ

الناظم : (وأخبروا بظرفٍ . . .) إلىٰ آخره .

❀ قوله : (في « الشِّيرازيَّات ») اسمُ كتابٍ أَمْلاهُ بشِيرازَ ، وقد نُقِلَ عن الحافظ السُّيُوطيِّ أنَّهُ قال : (راجعتُ « الشِّيرازيَّاتِ » فلم أَرَ فيها ذلك)[3] .

❀ قوله : (لكَ العِزُّ إنْ مولاكَ . . .) إلىٰ آخره : أراد بالمَوْلىٰ : الحليفَ والناصرَ ، لا اللهَ عزَّ وجلَّ ، كما قد يُتوهَّمُ ، وجوابُ (إنْ) في الموضعَينِ

❀ قوله : (في الموضعَينِ) انظُرْ : ما المانعُ مِنْ جَعْلِ جوابِ (إنِ) الثانيةِ

---

(١) انظر هـٰذه المسألة في « شرح التسهيل » (١/ ٣١٧ـ ٣١٨) ، و« التذييل والتكميل » (٤/ ٤٩ـ٥٠) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ١١ـ١٤) ، و« همع الهوامع » (١/ ٣٧٥ـ٣٧٦) .

(٢) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (١/ ٣١٧) ، وابن هشام في « المغني » (٢/ ٥٨٧) ، والشارح في « المساعد » (١/ ٢٣٥) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/ ٣٧٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٥١٧ـ ٥١٩) ، و« شرح أبيات المغني » (٦/ ٣٤٢) .

(٣) أورده الأَسْقاطي في « القول الجميل » (ق/ ٤٧) ، وعبارته : (فلم أَرَ فيها ذلك ولا في « الحَلَبيَّات ») .

وكما يجبُ حذفُ عاملِ الظرفِ والجارِّ والمجرور إذا وقعا خبراً. . كذلك يجبُ حذفُهُ إذا وقعا صفةً ؛ نحوُ : (مررتُ برجلٍ عندَكَ) ، أو (في الدار) ، أو حالاً ؛ نحوُ : (مررتُ بزيدٍ عندَكَ) ، أو (في الدار) ، أو صِلَةً ؛ نحوُ : (جاء الذي عندَكَ) ، أو (في الدار) ، لكن يجبُ في الصِّلَة أنْ يكونَ المحذوفُ فعلاً ، التقديرُ : (جاء الذي استقرَّ عندَكَ) ، أو (في الدار) ، وأمَّا الصفةُ والحالُ : فحُكْمُهُما حُكْمُ الخبرِ كما تقدَّم ذكرُهُ .

محذوفٌ ؛ أي : إنْ عزَّ مولاك فلك العِزُّ ، وإنْ يُهَنْ فأنتَ مُهانٌ ، و(يُهَنْ) : مبنيٌّ للمفعول ، ونائبُ الفاعل : ضميرُ (المولىٰ) ، و(بُحْبُوحةُ كلِّ شيء) بضمِّ الباء المُوحَّدة : وَسَطُهُ ، و(الهُون) بضمِّ الهاء : الذلُّ والهَوَانُ .

والمعنىٰ : لك العِزُّ إن كان مَوْلاكَ عزيزاً ، ولك الذُّلُّ إن كان ذليلاً .

❁ قوله : (وأمَّا الصفةُ والحالُ : فحُكْمُهُما. . .) إلىٰ آخره : وأمَّا نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُ ﴾ [النمل : ٤٠]. . فالصوابُ فيه : ما قاله

قولَهُ : (فأنتَ لدىٰ. . .) إلىٰ آخره ؟

❁ قوله : (و« يُهَنْ » : مبنيٌّ للمفعول) ؛ أي : مِنَ الإهانة ، وأصلُهُ : (يُهان) ، ويحتملُ : أنَّهُ مبنيٌّ للفاعل مضارعُ (هان يهونُ) : إذا ذَلَّ وحَقُرَ ، وهو الأنسبُ بقوله : (عزَّ)[1] .

❁ قوله : (وأمَّا نحوُ قولِهِ تعالىٰ. . .) إلىٰ آخره : واردٌ علىٰ قوله : (والحالُ) ؛ فإنَّهُ يُؤخَذُ مِنْ تشبيهه بالخبر : أنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ الخبرِ في وجوب

---

(١) نصَّ علىٰ ذلك البغدادي في « شرح أبيات المغني » (٦/ ٣٤٢) .

١٢٤ـ ولا يكـونُ اْسـمُ زمـانٍ خَبَـرَا . . . .

أبو البقاء وغيرُهُ ؛ مِنْ أنَّ هـٰذا الاستقرارَ معناه عدمُ التحرُّكِ ، لا مُطلَقُ الوجودِ والحصولِ ؛ فهو كونٌ خاصٌّ ، ذَكَرَهُ في « المغني »[1] .

❁ قوله : (ولا يكونُ اْسمُ زمانٍ خَبَرَا . . .) إلىٰ آخره : إنَّما قَيَّدَ باسم الزمانِ والجُثَّةِ ؛ نَظَراً للغالب ؛ مِنْ أنَّ اسمَ الزمان لا يُفِيدُ الإخبارُ به عن الجُثَّةِ ويُفِيدُ عن المعنىٰ ، وأنَّ ظرفَ المكانِ يُفِيدُ الإخبارُ به عن كليهما ، . . . . . .

حَذْفِ عاملِ الظرف إذا كان عامّاً ، وقد صرَّح به في الآية ، فأجاب بأنَّ ما في الآية خاصٌّ .

❁[قوله : (عدمُ التحرُّكِ) ؛ أي : والتَّزَلْزُلِ] .

❁ قوله : (نَظَراً للغالب . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّ كلَّ معنىً مِنْ فعلٍ أو حركة مثلاً . . لا بدَّ له مِنْ زمانٍ ومكان يَخُصُّهُ ، وكذا الجُثَّةُ بالنسبة للمكان ، فيحصلُ بالإخبار فائدةُ بيانِ هـٰذا الخاصِّ ؛ لأنَّ وجودَ الجُثَّة لا يَعُمُّ الأمكنةَ ، ويَعُمُّ الأزمنةَ[2] .

❁ قوله : (مِنْ أنَّ اسمَ الزمان لا يُفِيدُ . . .) إلىٰ آخره : الغَلَبَةُ مُنصبَّةٌ علىٰ

(١) مغني اللبيب (٢/ ٥٨٦) ، وانظر « التبيان في إعراب القرآن » (٢/ ١٠٠٩) .

(٢) في (ك) : (بخلافها مع الزمان المطلق ؛ لأنَّهُ يعمُّ جميعَ [الأجسام] ؛ إذ لا بُدَّ لها مِنْ زمانٍ تحصل فيه ، وذلك معلوم ، فلا فائدة في الإخبار) بدل (لأنَّ وجود الجثة . . . الأزمنة) .

. . . .

فإن لم يُفِدِ الإخبارُ بالزمان عن المعنىٰ ؛ نحوُ : (القتالُ زماناً) أو (حِيناً) ، وبالمكان عن الجُثَّة أو المعنىٰ ؛ نحوُ : (زيدٌ ـ أو القتالُ ـ مكاناً) . . امتنعَ ؛ فالمدارُ على الفائدة ، هـٰذا مُحصَّلُ ما في « الشاطِبيِّ »[1] .

ومِنَ المعنى : الزمانُ ؛ نحوُ : (اليومُ الجمعةُ) .

كلٌّ مِنَ النفي والإثبات ، كما هو ظاهرٌ .

❀ قوله : (فإن لم يُفِدِ الإخبارُ بالزمان عن المعنىٰ) ؛ أي : بأن كان المعنىٰ لا يتجدَّدُ ؛ لكونه معلومَ الوجودِ في سائر الأزمنة ؛ كوجود اللهِ وكالألوانِ والطُّعُوم ، ونحوِ الخُشُونةِ مِنَ الأمور المُستمِرَّة ، وأمَّا كونُ الزمانِ مُبهَماً ـ كما في مثاله ـ . فيَرِدُ عليه : أنَّهُ عندَ الإبهامِ لا فَرْقَ بينَ الزمانِ والمكانِ .

ومثلُ المعنى المُتجدِّدِ : ما يتجدَّدُ من الذَّوَات ؛ كـ (الوَرْد) .

وقولُهُ : (نحوُ : زيدٌ أو القتالُ . . .) إلىٰ آخره : فيه : ما سبق[2] ، إلا أنْ يُدفَعَ هـٰذا وما سبق : بأنَّ عدمَ الفرقِ لا يَضُرُّ .

❀ قوله : (ومِنَ المعنى : الزمانُ) ؛ أي : مِنْ حيثُ جوازُ الإخبارِ عنه باسم الزمان .

ثمَّ إنَّ ذلك الزمانَ إنْ تضمَّن عملاً ؛ كـ (الجمعة) و(السبت) لتضمُّنهما معنى الجمع والقطع . . جاز في خبره الرفعُ والنصب ، وإن لم يتضمَّنْ ؛

---

(١) المقاصد الشافية (٢/ ٢١) وما بعدها .

(٢) انظر (٢/ ٢٥٣ـ ٢٥٥) .

قال الرَّضِيُّ : (ويكونُ ظرفُ الزمانِ خبراً عن اسم المعنىٰ مُطلقاً بشرط حدوثِهِ ، ثمَّ إنَّ استغرقَ ذلك المعنىٰ جميعَ الزمانِ أو أكثرَهُ وكان الزمانُ نكرةً . . رُفِعَ غالباً ؛ نحوُ : « الصومُ يومٌ » ، و« السيرُ شهرٌ » إذا كان السيرُ في أكثره ، ويجوزُ نصبُهُ وجرُّهُ بـ « في » ؛ نحوُ : « الصومُ في يوم » ، أو « يوماً » ،

كـ (الأحد) إلى (الخميس) . . تعيَّن في خبره الرفعُ ، وأجاز الفرَّاءُ وهشامٌ النصبَ ، كما في « الرَّضِيِّ » و« الهَمْع » وغيرهما[١] .

❁ قوله : (مُطلقاً) ؛ أي : استغرقَ المعنىٰ جميعَ الزمانِ أو أكثرَهُ أم لا ، نكرةً كان أم لا ؛ أخذاً مِنَ التفصيل بعدُ ، وقوله : (بشرط حدوثِهِ) ؛ أي : كالقيام والقعود ؛ خَرَجَ به : نحوُ : (وجود الله) .

❁ قوله : (رُفِعَ غالباً) ؛ أي : لإتيان الزمانِ علىٰ ما هو الأصلُ في الخبر مِنَ التنكير ، معَ كونِ المعنىٰ بسبب استغراقِهِ لجميع ذلك الزمانِ أو لأكثره كأنَّهُ عينُهُ .

❁ قوله : (ويجوزُ نصبُهُ وجرُّهُ بـ « في ») ؛ أي : عند البَصْريِّينَ ، واختاره المُصنِّفُ ، ومنع الكُوفيُّونَ جرَّهُ بـ (في) ؛ لأنَّها عندَهُم تُوجِبُ التبعيضَ مع أنَّ المقصودَ الاستغراقُ ، فلا يُجيزُونَ : (صُمْتُ في يوم الجمعة) ، بل يُوجِبُونَ النصبَ ، والأَوْلىٰ : جوازُهُ ، كما هو مذهبُ البَصْريِّين ، ولا نُسلِّمُ إفادةَ

(١) شرح الرضي على الكافية (١/ ٢٥٤) ، همع الهوامع (١/ ٣٧٨ـ ٣٧٩) ، وانظر « شرح التسهيل » (١/ ٣٢٣) ، و« التذييل والتكميل » (٤/ ٧٥) .

فإن كان الزمانُ معرفةً ؛ نحوُ : « الصومُ يومَ الجمعة » ، أو نكرةً ولم يستغرقْهُ المعنىٰ ولم يكن أكثرَهُ . . فالغالبُ النصبُ أو الجرُّ ؛ نحوُ : « الخروجُ يوماً » أو « في يوم » ، وقد يُرفَعُ ؛ نحوُ : ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ﴾ [البقرة : ١٩٧] ؛

(في) للتبعيض ، كما أفادَهُ الرَّضِيُّ[1] ، وفي كلام « الهَمْع » أنَّ الكوفيِّينَ أَوْجَبُوا الرفعَ ومنعوا النصبَ والجرَّ بـ (في)[2] ، ومثلُهُ في « شرح التسهيل »[3] .

❁ قوله : (فإن كان الزمانُ معرفةً) ؛ أي : واستغرقَ المعنىٰ جميعَهُ أو أكثرَهُ ، أم لا ؛ كـ (الخروجُ يومَ الجمعة) ، أو (في يوم الجمعة) .

❁ قوله : (ولم يكن أكثرَهُ) الأنسبُ : (ولا أكثرَهُ) .

❁ قوله : (فالغالبُ النصبُ أو الجرُّ) ؛ أي : بـ (في) ؛ أي : اتفاقاً مِنَ البَصْريِّينَ والكُوفيِّينَ فيما إذا لم يستغرقِ المعنىٰ جميعَ الزمان ولا أكثرَهُ ، معرفةً كان ذلك الزمانُ أو نكرةً ، وعندَ البَصْريِّينَ فيما إذا استغرقَ وكان الزمانُ معرفةً ؛ فقد منع الكُوفيُّونَ فيه الجرَّ بـ (في) ، كما منعوه فيما إذا استغرق وكان الزمانُ نكرةً ؛ للعِلَّة المذكورة ، كذا يُؤخَذُ مِنَ الرَّضِيِّ[4] .

---

(١) شرح الرضي (١/ ٢٤٩) .
(٢) همع الهوامع (١/ ٣٧٧) .
(٣) شرح التسهيل (١/ ٣٢٠) .
(٤) شرح الرضي (١/ ٢٤٩) .

. . . .

وذلك لأنَّ دعاءَ الناسِ إلى الاستعداد للحج ؛ حتىٰ كأنَّ أفعالَهُ مُستغرِقةٌ لجميع الأشهر الثلاثةِ[1] .

وإذا كان ظرفُ المكانِ خبراً عن اسمِ عَيْنٍ سواءٌ كان اسمَ مكانٍ أم لا : فإن كان غيرَ مُتصرِّفٍ ؛ نحوُ : « زيدٌ عندَكَ » . . فلا كلامَ في امتناع رفعِهِ ، وإن كان

❀ قوله : (وذلك لأنَّ دعاءَ الناسِ . . .) إلىٰ آخره : انظُرْ خبرَ (أنَّ) ، ورأيتُ في بعض النسخ[2] : (وذلك لأنَّ دعاءَ الناسِ إلى الاستعداد للحجِّ . . فيها ؛ حتىٰ . . .) إلىٰ آخره ، وعلىٰ هـٰذا : فالخبرُ : قولُهُ : (فيها) .

❀ قوله : (وإذا كان ظرفُ المكانِ خبراً عن اسمِ عَيْنٍ . . .) إلىٰ آخره : الظاهرُ : أنَّ اسمَ المعنىٰ كاسم العين في ذلك ؛ فإن كان ظرفُ المكان غيرَ مُتصرِّف ؛ نحوُ : (القتالُ عندَكَ) . . فلا كلامَ في امتناع رفعه .

وإن كان مُتصرِّفاً وهو نكرةٌ . . فالرفعُ راجحٌ ؛ نحوُ : (الحِلْمُ مكانٌ والعِلْمُ مكانٌ) ، والفائدةُ في هـٰذا المثال : إفادةُ الانقسامِ والتمايزِ فيما يُمكِنُ فيه الاختلاطُ ؛ فإنَّ الحِلْمَ والعِلْمَ يُمكِنُ اختلاطُهُما في مكانٍ واحد ، فأفاد الانقسامَ والتمايز .

وإن كان معرفةً : فالرفعُ مرجوحٌ ؛ نحوُ : (القتالُ خلفُكَ) ، و(الخيرُ أمامُكَ) .

---

(١) كذا في النسخ ، والعبارة في « شرح الكافية » : (وأمَّا قوله تعالى : ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ . . فلتأكيد أمر الحج ودعاء الناس إلى الاستعداد له ؛ حتىٰ كأنَّ أفعاله . . .) .

(٢) كما هو في (هـ) ونسخة علىٰ هامش (د) .

مُتصرِّفاً وهو نكرةٌ . . فالرفعُ راجحٌ ؛ نحوُ : « أنتَ منِّي ذو مكانٍ قريبٍ » ، وإن كان معرفةً . . فالرفعُ مرجوحٌ ؛ نحوُ : « زيدٌ خلفُكَ ») انتهىٰ[1] .

❀ قوله : (عن جُثَّةٍ) اعترِضَ : بأنَّ الجُثَّةَ الجسمُ قاعداً ، كما أنَّ القامةَ الجسمُ قائماً ؛ فالصوابُ أنْ يقولَ : (لا يُخبَرُ بأسماء الزمانِ عن الأجسام) .

ولم يتعرَّضوا لترجُّح الرفعِ أو غيرِهِ في الإخبار باسم الزمان عن العين ، والظاهرُ : أنَّهُ في الأمر الثاني والثالث مِنَ الأمور الثلاثة التي تحصلُ بها الفائدةُ . . كالترجُّح فيما إذا أُخبِرَ به عن المعنىٰ ، أمَّا في الأمر الأوَّل منها . . فهو مجرورٌ لا غيرُ ، فتدبَّرْ .

❀ قوله : (نحوُ : « أنتَ منِّي ذو مكانٍ قريبٍ ») هـٰذا ليس ممَّا نحن فيه ؛ فالأَوْلىٰ : التمثيلُ بنحو : (المسلمونَ جانبٌ ، والمشركونَ جانبٌ) .

وإنَّما كان الإخبارُ باسم المكان النكرةِ مُفِيداً في هـٰذا المثال ، بخلاف نحوِ : (القتالُ ـ أو زيدٌ ـ مكاناً) ؛ لتضمُّنه مع ما بعدَهُ الانقسامَ ؛ ففيه فائدةُ إثباتِ الانقسام والتمايز فيما يُمكِنُ فيه الاختلاطُ ؛ فإنَّ العسكرَينِ يُمكِنُ اختلاطُهُما ، فيستفيدُ السامعُ تمايُزَهُما بهـٰذا التركيب .

❀ قوله : (فالرفعُ مرجوحٌ) ، بل خصَّهُ الكُوفيُّونَ بالشِّعْر ، أو بما إذا كان

---

(١) شرح الكافية (١/٢٤٩ـ٢٥٠) .

ظرفُ المكانِ : يقعُ خبراً عن الجُثَّة ؛ نحوُ : (زيدٌ عندَكَ) ، وعن المعنىٰ ؛ نحوُ : (القتالُ عندَكَ) .

وأمَّا ظرفُ الزمانِ : فيقعُ خبراً عن المعنىٰ منصوباً أو مجروراً بـ (في) ؛ نحوُ : (القتالُ يومَ الجمعة) ، أو (في يوم الجمعة) ، ولا يقعُ خبراً عن الجُثَّة ؛ قال المُصنِّفُ : إلا إنْ أفاد ؛ نحوُ : (الهلالُ الليلةَ) ، و(الرُّطَبُ شَهْرَي ربيعٍ) ، فإن لم يُفِدْ لم يقع خبراً عن الجُثَّة ؛ نحوُ : (زيدٌ اليومَ) ، وإلىٰ هـٰذا ذَهَبَ قومٌ منهم المُصنِّفُ .

ويُمكِنُ الجوابُ : بما أفادَهُ في « شرح الجامع » ؛ مِنْ أنَّ الذاتَ والجوهرَ والعينَ والجُثَّةَ ألفاظٌ متقاربةٌ ، والمُراد بها ما يُقابِلُ المعنىٰ[1] .

❊ قوله : (الهلالُ الليلةَ . . .) إلىٰ آخره : بنصب (الليلة) على الظرفيَّة ؛ أي : حدوثُ الهلالِ ، وهـٰذا مذهبُ البَصْريِّينَ ، وذَهَبَ بعضُهُم : إلىٰ أنَّهُ

اسمُ العينِ اسمَ مكانٍ ؛ نحوُ : (داري خلفُ دارِكَ) ، كما في « الهَمْع »[2] .

❊ قوله : (بما أفادَهُ في « شرح الجامع » . . .) إلىٰ آخره ؛ فلعلَّ ما ذَكَرَهُ المُعترِضُ اصطلاحٌ آخَرُ .

❊ قوله : (ما يُقابِلُ المعنىٰ) ؛ وهو ما يقومُ بنفسه ؛ إذ المُرادُ بالمعنىٰ : ما يقومُ بغيره ، كما يُؤخَذُ مِنْ موادِّ « الجاميِّ »[3] .

---

(١) السراج المنير (ق/ ٨٦) .

(٢) همع الهوامع (١/ ٣٧٨) .

(٣) انظر « حاشية عبد الغفور على الجامي » (ص١٠٦) .

وذَهَبَ غيرُ هـٰؤلاءِ : إلى المنع مطلقاً ، فإن جاء شيءٌ مِنْ ذلك أُوِّلَ ؛ ن ـِ قولِهِم : (الهلالُ الليلةَ) ، و(الرُّطَبُ شَهْرَي ربيعٍ) ، التقديرُ : (طُلُوعُ الهلالِ الليلةَ) ، و(وجودُ الرُّطَبِ شَهْرَي ربيعٍ) ، هـٰذا مذهبُ جمهور

لا تقديرَ فيه ؛ لأنَّهُ يُشبِهُ المعنىٰ في الحدوث وقتاً دون وقت ، فأفاد الإخبارُ عنه ، وإليه ذَهَبَ في « التسهيل »[1] .

❁ قوله : (أُوِّلَ) ؛ أي : بتقدير مضافٍ ، ظاهِرُهُ : سواءٌ أَشْبَهَتِ العينُ المُخبَرُ عنها بالزمان المعنىٰ في تجدُّدها وقتاً فوقتاً ؛ كقولهم : (الرُّطَبُ شَهْرَي ربيعٍ) ، أو لا ؛ كقولهم : (اليومَ خمرٌ) ، والحقُّ : أنَّ الأوَّلَ لا يُقدَّرُ فيه مضافٌ ، بخلاف الثاني ؛ فإنَّهُ يُقطَعُ فيه بتقدير المضاف ، وعليه يُحمَلُ كلامُ الناظمِ في « تسهيله » .

والحاصلُ : أنَّ الفائدةَ تَحصُلُ بأحد أمورٍ ثلاثة :

الأوَّلُ : وصفُ الزمانِ أو إضافتُهُ مع جرِّهِ بـ (في) ؛ كـ (نحن في شهرِ كذا) ، أو (في يومٍ طَيِّبٍ) .

الثاني : أنْ تكونَ الذاتُ مُشبِهةً للمعنىٰ في تجدُّدها وقتاً فوقتاً ؛ كقولهم : (الوَرْدُ في أَيَّارَ) اسم لشهر روميٍّ .

❁ قوله : (في أَيَّارَ) بفتح الهمزة وتشديدِ الياء التحتيَّة : غيرُ منصرفٍ ؛ للعَلَميَّة والعُجْمة ؛ اسمٌ لشهرٍ روميٍّ يوافقُ أولُهُ سادسَ بشنس القِبْطيِّ[2] .

---

(١) تسهيل الفوائد (ص٤٩) ، وانظر « شرح عمدة الحافظ » (١/ ١٦٤) .

(٢) وهو الشهر التاسع منها ، والأول هو (توت) ، ويوافق (أيلول) من الأشهر الرومية . انظر « مرآة الزمان » (١/ ٣٨) ، و« صبح الأعشىٰ » (٢/ ٤١٠ـ٤١٦) .

البَصْرِيِّينَ ، وذَهَبَ قومٌ منهم المُصنِّفُ : إلىٰ جواز ذلك مِنْ غير شذوذٍ ، لـٰكن بشرطِ : أنْ يُفِيدَ ؛ كقولك : (نحنُ في يومٍ طَيِّب) ، و(في شهرِ كذا) ، وإلىٰ هـٰذا أشار بقوله : (وإنْ يُفِدْ فأَخْبِرَا) ، فإن لم يُفِدِ امتنعَ ؛ نحوُ : (زيدٌ يومَ الجمعة)[1] .

١٢٥ـ ولا يجـوزُ الِابتِـدَا بـالنَّكِـرَهْ ما لم تُفِدْ كـ (عندَ زيدٍ نَمِرَهْ)

الثالثُ : تقديرُ مضافٍ هو معنىً ؛ كقولهم : (اليومَ خمرٌ) ؛ أي : اليومَ شُرْبُ خمرٍ .

❀ قوله : (وذَهَبَ قومٌ منهم المُصنِّفُ : إلىٰ جواز ذلك مِنْ غير شذوذٍ . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا معلومٌ ممَّا سَبَقَ ، فهو قليلُ الجَدْوىٰ[2] .

❀ قوله : (ولا يجوزُ الِابتِدَا بالنَّكِرَهْ) ؛ أي : لأنَّ معناها غيرُ مُعيَّنٍ ، والمبتدأُ مُخبَرٌ عنه ، والإخبارُ عن غير مُعيَّنٍ لا يُفِيدُ ، إلا إذا اقْتَرَنَ به ما به يحصلُ نوعُ فائدةٍ ؛ كالعهديَّة في المُحلَّىٰ بـ (أل) الذِّهْنيَّة .

❀ قوله : (ما لم تُفِدْ) ؛ أي : مُدَّةَ عدمِ إفادتِها ؛ فـ (ما) : مصدريَّةٌ ظرفيَّةٌ .

❀ قوله : (نَمِرَهْ) بفتح النون وكسرِ الميم : كِساءٌ فيه خُطُوطٌ بِيضٌ وسُودٌ

. . . .

(١) انظر هـٰذه المسألة في « شرح المفصل » (١/ ٢٣٠ـ٢٣١) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٤٨٠) ، و« تمهيد القواعد » (٢/ ١٠٠٩ـ١٠١٢) .

(٢) وقال الخضري في « حاشيته » (١/ ١٨٤) : (أعاد ذلك توطئةً للتمثيل بنوعٍ ثانٍ ممَّا يفيد ، وللتصريح بعدم شذوذه ، فكان الأخصرُ ذِكْرَ ذلك مع ما تقدَّم) .

١٢٦ـ و(هل فَتىً فيكُم) فـ (ما خِلٌّ لنا)   و(رجـلٌ مِـنَ الكـرامِ عنـدَنـا)

تَلبَسُهُ الأعرابُ ، قاله ابنُ الأَثِير ، والجمعُ : (نِمَارٌ) انتهىٰ « مصباح »[1] .

❀ قوله : (فما خِلٌّ) بكسر الخاء المُعجَمة ؛ أي : صديقٌ أو مُحِبٌّ .

❀ قوله : (و« رجلٌ مِنَ الكرامِ عندَنا ») هـٰذا هو المُسوِّغُ الرابع ؛ الذي هو الوصفُ ، وهو إمَّا مذكورٌ ؛ نحوُ : (رجلٌ مِنَ الكرام . . .) إلىٰ آخره ، أو مُقدَّرٌ ؛ كـ (شَرٌّ أَهَرَّ . . .) إلىٰ آخره علىٰ أحد التقديرَينِ ، وكذا إنْ كان فيها معنى الوصف ؛ نحوُ : (رُجَيلٌ عندَنا) ؛ أي : رجلٌ حقيرٌ ، أو كان خَلَفاً مِنْ موصوفٍ ؛ كـ (مؤمنٌ خيرٌ مِنْ كافر) ، ذَكَرَهُ الخطيبُ كغيره[2] ، وبه يُعلَمُ ما في كلام الشارح .

قيل : إنَّ المُصنِّفَ قَصَدَ بقوله : (ورجلٌ مِنَ الكرامِ) الإمامَ النوويَّ ؛ فإنَّهُ كان تلميذاً له ، ويكفي ابنَ مالكٍ فخراً تلمذةُ النوويِّ له ، نَفَعَنا الله بهما[3] .

---

(١) المصباح المنير (٢/ ٨٦٠) ، وانظر « النهاية في غريب الحديث والأثر » (٥/ ١١٨) .

(٢) فتح الخالق المالك (١/ ٤٢٨) .

(٣) وقد نصَّ الإمام النووي على الأخذ عنه في « المجموع » (٤/ ٩) ، و« تهذيب الأسماء واللغات » (٣/ ٦٢) ، و« تحرير ألفاظ التنبيه » (ص ٣٠٩) ، وقال عنه في « المجموع » و« التهذيب » : (شيخنا أبو عبد الله بن مالك إمام العربية في زماننا بلا مدافعة) ، وقيل : المُرادُ بالرجل في كلام الناظمُ : ابنُ أبي الفتح البَعْلي الحنبلي أحدُ =

١٢٧ـ و(رغبةٌ في الخيرِ خيرٌ) و(عَمَلْ   بِـرٌّ يَـزِيـنُ) ولْيُقَسْ مـا لـم يُقَـلْ

الأصلُ في المبتدأ : أنْ يكونَ معرفةً ، وقد يكونُ نكرةً ، لـٰكن بشرطٍ : أنْ يُفِيدَ ، وتحصلُ الفائدةُ بأحدِ أمورٍ ، ذَكَرَ المُصنِّفُ منها ستةً :

أحـدُهـا : أنْ يتقـدَّمَ الخبـرُ عليهـا وهـو ظـرفٌ أو جـارٌّ ومجـرورٌ ؛

❀ قوله : (وعَمَلْ بِرٌّ يَزِينُ) بفتح الياء المُثنَّاة أوَّلَهُ : مضارعُ (زانَهُ) ـ كـ (باع يَبِيعُ) ـ ضدُّ (شانَ) .

❀ قوله : (ولْيُقَسْ ما لم يُقَلْ) لا حاجةَ إليه مع كافِ التمثيل في قوله : (كـ « عندَ زيدٍ نَمِرَهْ ») ، ويُجابُ : بأنَّ الكافَ إشارةٌ إلىٰ ما عدا هـٰذه الأمثلةَ مِنْ أفراد الأنواع المذكورة في « النظم » ضِمْناً ، وأشار بهـٰذه الجملةِ إلىٰ بقيَّة الأنواع التي تتحقَّقُ معها الإفادةُ ، أفاده ابنُ قاسمٍ[١] .

❀ قوله : (أنْ يتقدَّمَ الخبرُ عليها وهو ظرفٌ . . .) إلىٰ آخره ، أشارَ بهـٰذا : إلىٰ ما هو الحقُّ ؛ مِنْ أنَّ للتقديم مَدْخلاً في التسويغ ، كما يُؤخَذُ مِنْ قولِ الجامِيِّ : (ونحو : « في الدار رجلٌ » ؛ لتخصيصه بتقديم الخبر ؛ لأنَّهُ إذا قيل : « في الدار » عُلِمَ أنَّ ما يُذكَرُ بعدَهُ موصوفٌ بالاستقرارِ في الدار ؛

. . . .

= كبار تلاميذه ، وأنا أستبعدُ أنْ يكونَ الناظمُ قَصَدَهُما بذلك ؛ لأنَّهُ ألَّف « الألفيّة » في حماة قبل دخوله دمشقَ ؛ ولذلك أتى المُحشِّي بهـٰذه الإفادة بصيغة التمريض ، والله تعالىٰ أعلم .

(١) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ٢٦) .

نحوُ : (في الدار رجلٌ) ، و(عندَ زيدٍ نَمِرَةٌ) ، فإن تقدَّم وهو غيرُ ظرفٍ ولا جارٌ ومجرور . . لم يَجُزْ ؛ نحوُ : (قائمٌ رجلٌ) .

الثاني : أنْ يتقدَّمَ على النكرة استفهامٌ ؛ نحوُ : (هل فتىً فيكُم ؟)[1] .

الثالثُ : أنْ يتقدَّمَ عليها نفيٌ ؛ نحوُ : (ما خِلٌّ لنا) .

الرابعُ : أنْ تُوصَفَ ؛ نحوُ : (رجلٌ مِنَ الكرامِ عندَنا) .

فهو في قوَّة التخصيص بالصفة)[2] .

❋ **قوله** : (**نحوُ** : « **في الدار رجلٌ** ») **قيل** : إنَّما جازَ (في الدار رجلٌ) ؛ لأنَّ المبتدأَ فيه تخصَّصَ بتقديم حُكْمِهِ عليه ، فصار كالموصوف .

لا يُقالُ : هٰذا موجودٌ في نحو : (قائمٌ رجلٌ) مع أنَّهُ مُمتنِعٌ .

لأنَّا نقولُ : إنَّهُم يتوسَّعون في الظروف ما لا يتوسَّعون في غيرها ، أو لأنَّ المُقدَّمَ إذا كان ظرفاً تعيَّن للخبريَّة ، بخلافِ (قائمٌ رجلٌ) ، كذا أفادَهُ الكَيْلانيُّ في « حاشيته على كافية ابن الحاجب »[3] .

❋ **قوله** : (**أنْ تُوصَفَ**) ؛ أي : بوصفٍ مُخصِّصٍ ؛ كالمثال المذكور ،

---

(١) أي : سواءٌ كان بغير الهمزة مع (أم) ؛ كما مثَّله ، أم بهما ؛ نحوُ : (أرجلٌ في الدار أم امرأةٌ ؟) ، خلافاً لابن الحاجب في قَصْره على الثاني ، وإنَّما كان مُسوِّغاً ؛ لأنَّ الإنكاريَّ منه بمعنى النفي ، فتحصلُ فائدةُ العموم ، والحقيقيَّ سؤالٌ عن غير مُعيَّنٍ يُطلَبُ تعيينُهُ في الجواب ؛ فكأنَّ السؤالَ عمَّ جميعَ الأفراد ، فأشْبهَ العمومَ الحقيقيَّ في حصول الفائدة . « خضري » (١/ ١٨٥) نقلاً عن المُصرِّح .

(٢) الفوائد الضيائية (١/ ١٩٠ـ١٩١) .

(٣) حاشية الكيلاني على الكافية (ص١٠٦) .

. . . .

وإلا لم يَجُزْ ؛ نحوُ : (رجلٌ مِنَ الناس جاءني) ؛ لعدم الفائدة .

واستُشكِلَ اعتبارُ الوصفِ : بأنَّهُ يلزمُ منه جوازُ قولِكَ : (حيوانٌ آدميٌّ في الدار) ؛ لأنَّ المبتدأ موصوفٌ ، وامتناعُ : (آدميٌّ في الدار) ، و(إنسانٌ في الدار) ؛ لعدم وَصْفِ المبتدأِ مع أنَّهُ بمعنىٰ ذاك الموصوفِ ومُتضمِّنٌ لمعناه مع صفته ، ولا فرقَ بينهما إلا بتعدُّد اللفظ في أحدهما واتِّحادِهِ في الآخَر .

وأُجيبَ : بأنَّ الموصوفَ مَظِنَّةُ الفائدةِ ، بخلاف غيرِه وإن وافق الموصوفَ في المعنىٰ .

قال الصَّفَوِيُّ : (إنَّ العربَ اعتبروا التعريفَ والتخصيصَ لنُكْتةٍ تُوجَدُ في بعض المواضع ، وحَكَمُوا باطِّراد الحُكْمِ لتلك النُّكْتةِ وإن لم يظهر أَثَرُها في بعض المواضع)[1] .

وعلىٰ هٰذا : اندفعَ الإيرادُ ؛ لأنَّ الحُكْمَ بعدم صحَّةِ (إنسانٌ) وصحَّةِ (حيوانٌ ناطقٌ) . . لا لأمرٍ معنويٍّ فيهما ، بل لقاعدةٍ حَكَمُوا بها لنُكْتةٍ يظهرُ أَثَرُها في موضعٍ آخرَ طَرْداً للباب ، فافهمْهُ ؛ فإنَّهُ ينفعُكَ في مواضعَ ، أفاده ابنُ قاسمٍ[2] .

❁ قوله : (أَثَرُها) الإضافةُ بيانيَّةٌ ؛ أي : أَثَرٌ هو النُّكْتةُ ؛ علىٰ ما هو الأقربُ .

---

(١) انظر « حاشية ياسين على الفاكهي » (٢/ ١٥٦) .

(٢) أورده في « حاشيته على الدماميني » ، كما في « حاشية الصبان » (١/ ٣٢٥) ، والإشكال دون الجواب موجود في « حاشيته على الأشموني » (ق/ ٢٢) .

الخامسُ : أنْ تكونَ عاملةً ؛ نحوُ : (رغبةٌ في الخيرِ خيرٌ) .

السادسُ : أنْ تكونَ مضافةً ؛ نحوُ : (عَمَلُ برٍّ يَزِينُ) .

هٰذا ما ذَكَرَهُ المُصنِّفُ في هٰذا الكتاب ، وقد أنهاها غيرُ المُصنِّفِ إلىٰ نَيِّفٍ وثلاثينَ موضعاً وأكثرَ مِنْ ذلك[1] ؛ فذَكَرَ هٰذه الستةَ المذكورةَ .

❀ قوله : (أنْ تكونَ عاملةً) إمَّا نصباً ؛ نحوُ : (رغبةٌ في الخير) ؛ لأنَّ المجرورَ محلُّهُ النصبُ[2] ، أو جرّاً ؛ نحوُ : (عملُ بِرٍّ يَزِينُ) ؛ فالمُسوِّغانِ يرجعانِ لشيءٍ واحد ، كما في « الأُشْمُونيِّ »[3] .

❀ قوله : (إلىٰ نَيِّفٍ) بتشديد الياء وتُخفَّفُ ؛ مِنْ (ناف يَنوفُ) ؛ وهو كلُّ ما زاد على العَقْدِ إلىٰ أنْ يبلغَ العَقْدَ الثانيَ .

وذَكَرَ بعضُهُم : أنَّها ترجعُ إلىٰ شيئَينِ ؛ العمومِ والخصوصِ[4] ،

---

(١) كذا في (ح) والنسخة التي كتب عليها المُحشِّي ، وفي (و ، ز) : (إلىٰ أكثر من ذلك) بدل (إلىٰ نيّف... من ذلك) ، وهو الصواب ، كما نبَّه عليه الخضري في « حاشيته » (١/ ١٨٦) ؛ لأنَّهُ سيذكر النيّف بعد ذلك في (٢/ ٢٩٢) .

(٢) قيل : ليس الظرف معمولاً لـ (رغبة) ، بل وصف لها ؛ فهو ممَّا قبله ، والصواب : خلافه ؛ لأنَّهُ مصدر (رغب في الشيء) ؛ أي : أحبَّه ، فتتعدَّىٰ بـ (في) ، والمجرور في محل نصب بها قطعاً . « خضري » (١/ ١٨٥ـ١٨٦) .

(٣) شرح الأشموني (١/ ٩٦ـ٩٧) .

(٤) ذكره أبو حيَّان في أرجوزته المُسمَّاة بـ « نهاية الإعراب في علمي التصريف والإعراب » ؛ إذ قال بعد أنْ أورد جملةً مِنَ المُسوِّغات :

وكلُّ ما ذكرتُ في التتميمِ ... يرجعُ للتخصيصِ والتعميمِ

انظر « الأشباه والنظائر » (٢/ ١١٣) .

والسابعُ : أنْ تكونَ شرطاً ؛ نحوُ : (مَنْ يَقُمْ أَقُمْ معه) .

الثامنُ : أنْ تكونَ جواباً ؛ نحوُ أنْ يُقالَ : (مَنْ عندَكَ ؟) ، فتقولَ : (رجلٌ) ، التقديرُ : (رجلٌ عندي)[1] .

التاسعُ : أنْ تكونَ عامَّةً ؛ نحوُ : (كلٌّ يموتُ) .

وقد عدَّها الأُشْمُونيُّ خمسةَ عشرَ[2] ، وقد نَظَمْتُها فقلتُ : [من الوافر]

بـذي التنكيـرِ فـابْـدَأْ عنـدَ عَشْـرٍ وخمسٍ مثلِ حَسْنا قدْ أُجِيدَتْ

عمومٍ واختصاصٍ . . . .

❁ قوله : (مثلِ حَسْنا) ؛ أي : امرأةٍ حَسْناءَ .

❁ قوله : (عمومٍ) ؛ أي : للنكرة بنَفْسها ـ كما مثَّل الشارح ، وكأسماء الشرطِ والاستفهام للعاقل وغيرِه ـ أو بغيرها ؛ وهي الواقعةُ في سياق استفهامٍ أو نفيٍ ؛ فكلٌّ ذلك داخلٌ تحتَ العموم .

❁ قوله : (واختصاصٍ) ؛ أي : أنْ يكونَ الخبرُ مُختصّاً ظرفاً ، أو جارّاً ومجروراً ، أو جملةً ، ويتقدَّمَ عليها[3] ، وقد مثَّل الشارحُ للظرف والجارِّ والمجرور ، وأمَّا الجملةُ : فكما في قولك : (قَصَدَكَ غلامُهُ إنسانٌ) .

---

(١) أي : لا (عندي رجلٌ) ؛ لأنَّ الجوابَ يُسلَكُ به مَسْلَكُ السؤال مِنْ تقديم وتأخير ، كما في « شرح التسهيل » ؛ فلو قيل : (أعندَكَ رجلٌ أم امرأةٌ ؟) . . كان تقديرُ الجواب : (عندي رجلٌ) ؛ موافقةً له ، فيكونُ فيه مُسوِّغانِ ، فتأمَّلْ . « خضري » (١/ ١٨٦) .

(٢) شرح الأشموني (١/ ٩٦ـ٩٨) .

(٣) أي : على النكرة المبتدأ .

العاشرُ : أنْ يُقصَدَ بها التنويعُ[1] ؛ كقوله[2] : [من المتقارب]

. . . . أو كوصفٍ

ومعنى الاختصاصِ : أنْ يكونَ كلٌّ مِنَ المجرور وما أُضِيفَ إليه الظرفُ والمسندُ إليه في الجملة . . صالحاً للابتداء به ، فإن فات الاختصاصُ ؛ نحوُ : (عندَ رجلٍ مالٌ) ، و(لإنسان ثوبٌ) ، و(وُلِدَ له ولدٌ رجلٌ) . . امتنعَ ؛ لعدم الفائدة .

❀ قوله : (أو كوصفٍ) الكافُ : بمعنىٰ (مِثْل) ؛ أي : أو مثلِ وصفٍ ؛ فالكافُ معطوفٌ علىٰ (عموم) ، والمرادُ : تخصيصُ النكرةِ بالوصف ومثلِهِ ؛

(١) هو المُعبَّرُ عنه بـ (التفصيل) و(التقسيم) . « خضري » (١/ ١٨٦) .

(٢) البيت لامرئ القيس في « ديوانه » (ص١٥٩) ، والرواية فيه :

فلمَّا دَنَوتُ تسدَّيتُها ... فثوباً نَسِيتُ وثوباً أَجُرْ

وقال الأصمعيُّ : (ولو رفعتَ « ثوباً » لأصبتَ) ، والبيت ضمن قصيدة مطلعها عند الأصمعي :

أحارِ بنَ عمرٍو كأنِّي خَمِرْ ... ويعدو على المرءِ ما يأتَمِرْ

وعند غيره :

لا وأبيكِ ابنةَ العامريِّ ... لا يَدَّعِي القومُ أنِّي أَفِرْ

ويُروىٰ : (فلا وأبيك) على الأصل دون خرم ، وسيأتي الخرم في بعض الأبيات ، ولن أُنبِّهَ عليه ، وجاء البيتان كلاهما في « ديوانه » ، وبيت الشارح من شواهد : « التذييل والتكميل » (٣/ ٣٣٢) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٦١٦) ، و« تمهيد القواعد » (٢/ ٩٢٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٥١٩ـ٥٢٠) ، و« شرح أبيات المغني » (٧/ ٣٧ـ٣٨) .

. . . .

. . . .   وعطـفٍ والحقيقـةُ قـدْ أُرِيـدَتْ

وإعمـالٍ ومعنـى الفعـلِ فـاْعلَـمْ

فالوصفُ : إمَّا لفظيٌّ ، أو تقديريٌّ ، أو معنويٌّ ، ومثلُهُ : الإضافة .

❀ قوله : (وعطفٍ) ؛ أي : للنكرة علىٰ غيرها ممَّا يجوزُ الابتداءُ به ، أو لغيرها ممَّا ذُكر عليها .

❀ قوله : (والحقيقةُ قدْ أُرِيدَتْ) ؛ أي : إذا أُرِيدَ بالنكرة الحقيقةُ مِنْ حيثُ هي ساغ الابتداءُ بها ؛ نحوُ : (رجلٌ خيرٌ مِنِ امرأة) ، ومنه : (تمرةٌ خيرٌ مِنْ جَرَادة) .

❀ قوله : (وإعمالٍ) ؛ أي : أنْ تكونَ النكرةُ عاملةً ؛ إمَّا رفعاً ؛ نحوُ : (ضربٌ الزيدانِ حسنٌ) بتنوين (ضرب) ، أو نصباً ؛ نحوُ : (ضاربٌ زيداً عندَنا) ، وأمَّا نحوُ : (عملُ برٍّ) . . فمندرجٌ في (كوصف) كما عُلم ممَّا مرَّ ، إلا أنْ تُجعَلَ الكافُ زائدةً .

❀ قوله : (ومعنى الفعلِ) ؛ أي : أنْ تكونَ النكرةُ في معنى الفعل ، وهـٰذا شاملٌ : لِمَا يُرادُ به الدعاءُ لمدعوٍّ له أو علىٰ مدعوٍّ عليه ، ولِمَا يُرادُ بها التعجُّبُ[1] ؛ نحوُ : (عجبٌ لِتلك قضيَّةً)[2] ، وأمَّا نحوُ : (ما أَحْسَنَ

---

(١) قوله : (بها) ؛ أي : النكرة ، وهو عائد لمعنىٰ (ما) ، وفي الجملة قبله عائد للفظها .

(٢) هـٰذا المثال جزء من بيت ضمن قصيدة سيأتي الحديث عنها في (٢/ ٦١٥) ، وهو من شواهد : « الكتاب » (١/ ٣١٩) ، و« شرح التسهيل » (٢/ ١٩٢) ، و« شرح =

وبعــدَ (إذا) مُفــاجَــأةٍ أُنِيبَــتْ

زيداً !!) . . [فجعله] الأُشْمُونيُّ مِنَ الوصف المعنويِّ ؛ لأنَّ معناه : (شيءٌ عظيمٌ حَسَّنَ زيداً)[1] ، فافهَمْ .

❀ قوله : (وبعدَ « إذا » مُفاجَأةٍ) ؛ أي : أنْ تقعَ النكرةُ بعدَ (إذا) المفاجأةِ ؛ بناءً علىٰ أنَّها حرفٌ ؛ نحوُ قولِهِ[2] : [من الوافر]

حَسِبْتُكَ في الوَغَىٰ بُرْدَيْ حُرُوبٍ إذا خَـوَرٌ لـديـكَ فقلـتُ سُحْقَـا

(الوَغَىٰ) : الحرب ، و(بُرْدَيْ) : تثنيةُ (بُرْد) ، أي : حَسِبتُك كبُرْدَيِ الحرب في وقاية شرِّها[3] ، و(الخَوَرُ) بفتح الخاء المعجمة والواو : الجُبْنُ ،

= الرضي » (١/٣١٦) ، و« المساعد » (١/٤٧٨) ، و« همع الهوامع » (٢/١١٧) ، و« شرح الأشموني » (١/٩٧) ، وانظر « خزانة الأدب » (٢/٣٤ـ٤١) .

(١) شرح الأشموني (١/٩٦) .

(٢) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الأشموني في « شرحه على الألفية » (١/٩٧ـ٩٨) .

(٣) وكذا في « الصبان » (١/٣٢٨) نقلاً عن السيِّد الحفني ، ثم قال : (وضبطه شيخنا السيِّد بفتحات علىٰ وزن « جَمَزَىٰ » ؛ قال : وهو البحر ، وجبل في الحجاز) ، وقال العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد في « تعليقه على الأشموني » (١/٢٧٥) : (وقد ضبطه بعض شيوخنا أيام التلقي : « تُدرىٰ حروباً » علىٰ أنَّهُ مضارع « درىٰ » بمعنىٰ « علم » ، وهو صحيحُ المعنىٰ ، ولا يمنع منه إلا الروايةُ ، وعندي : أنَّ هـٰذا اللفظ قد تصحَّف علىٰ هـٰؤلاء جميعاً ، وأنَّ أصلَهُ : « مِرْدىٰ حُرُوب » ، وأصل « المِرْدىٰ » : حجرٌ يُرمىٰ به ، ويُقال للشجاع : « إنَّهُ لَمِرْدىٰ حُرُوب » ؛ أي : يُقذف به فيها) .

. . . .

ولامِ الإبتدا أو لفظِ (لولا)	و(كم) أيضاً وإبهامٍ أُعِيدَتْ
كذلكَ إنْ أتى الإخبارُ خَرْقاً	لعـادةٍ أو جـوابٍ قـد أُفِيـدَتْ
وفي بَدْءٍ لذاتِ الحالِ حقّاً	فذي قطعاً بـ« الأُشْمُونِيْ » أُنِيطَتْ

وهو مبتدأٌ خبرُهُ الظرفُ بعده ، و(سُحْقَا) بضمِّ السين ؛ أي : بُعْداً .

أمَّا علىٰ أنَّها ظرفُ مكانٍ أو زمانٍ . . فهي خبرٌ مُختصٌّ بـ (لديك) ، فيكونُ المُسوِّغُ الخبرَ المُختَصَّ المُتقدِّم ، ولعلَّ هـٰذا معنىٰ قولِهِ بعدُ : (أُنيبت) ؛ أي : إنَّها نائبةٌ عن الفاء ؛ لا اسمٌ .

❀ قوله : (وإبهام) ؛ أي : أنْ تكونَ مبهمةً ؛ أي : مقصوداً [إبهامُها] ، كما سيأتي له[1] ، ولعلَّهُ أشار إلىٰ قصد إبهامِها بقوله : (أُعيدت) ؛ أي : أُعيد إبهامُها الذي فُرَّ منه .

❀ قوله : (وفي بَدْءٍ لذاتِ الحالِ) ؛ أي : لجملةٍ ذاتِ حالٍ مع واو ـ كما في البيت الذي ذَكَرَهُ الشارحُ ؛ أعني : قولَهُ : (سَرَينا ونجمٌ . . .) إلىٰ آخره ـ أو لا ؛ كما في قوله[2] : [من البسيط]

الذئبُ يَطرُقُها في الدهرِ واحدةً	وكـلَّ يـومٍ تـراني مُـدْيـةٌ بيَـدِي

فإنَّ قولَهُ : (مديةٌ بيَدِي) جملةٌ حاليَّةٌ مِنْ ياء المُتكلِّم مبتدؤُها نكرةٌ ، ولم

---

(١) انظر (٢/ ٢٨٦) ، وفي (ط) : (إبهاماً) بدل (إبهامها) .

(٢) أورده أبو تمام في « حماسته » (٤/ ١٣٠) ولم ينسبه إلىٰ قائل مُعيَّن ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٣٦٥) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٦١٥) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٩٧) ، وانظر « شرح أبيات المغني » (٧/ ٣٣ـ ٣٥) .

٤٤ـ فأَقْبَلْتُ زَحْفاً على الرُّكْبَتَينِ فثـوبٌ لَبِسـتُ وثـوبٌ أَجُـرّ

فقولُهُ : (ثوبٌ) : مبتدأ ، و(لَبِستُ) : خبرُهُ ، وكذلك : (ثوبٌ أَجُر) .

❀ قوله : (فأَقْبَلْتُ زَحْفاً . . .) إلىٰ آخره : (زَحْفاً) : مصدرٌ بمعنىٰ :

تُربط بالواو ، بل بالضمير في (بيدي) .

و(الطُّرُوقُ) : المجيءُ ليلاً ، وضميرُ (يَطرُقُها) ـ بضمِّ الراء ـ : للضأن في البيت قبله ؛ وهو :

تركتُ ضَأْني تَوَدُّ الذئبَ راعِيَها وأنَّهـا لا تَـرَانـي آخِـرَ الأَبَـدِ

و(واحدةً) ؛ أي : مرةً واحدة ، و(المُدْية) : السكِّينُ .

قال العلَّامة الصبَّانُ : (وتفرقةُ الشاعرِ بينه وبين الذئب بما ذَكَرَهُ بقوله : « الذئب يَطرُقُها . . . » إلىٰ آخره . . غيرُ ظاهرةٍ ، فتأمَّل) انتهىٰ[1] ، قال شيخُنا : (الصوابُ : إسقاطُ « غير » ؛ لظهور التفرقة كالشمس ؛ إذ معناه : أنَّ الذئبَ إساءتُهُ قليلةٌ وأنَّ إساءتي كثيرةٌ) انتهىٰ .

وقد يُقالُ : وجهُ عدمِ ظهورِها : أنَّ كلاًّ منهما كلَّما وُجِدَ فيها أَهْلَكَ منها وإنْ قَلَّتْ مرَّاتُ وجود الذئب فيها ، فكيف تتمنَّاه بسبب قِلَّة مرَّات وجودِهِ راعياً لها مُلازِماً وفي ذلك ملازمةُ الإهلاك ؟!

ويُجابُ : بأنَّ ذلك التمنِّيَ علىٰ ما تخيَّلَتْهُ ؛ مِنْ أنَّ الذئبَ مُتمكِّنٌ مِنْ إتيانها كلَّ وقت ، وأنَّهُ يكتفي في الدهر بمرَّة ، وهو ظاهرٌ .

---

(١) حاشية الصبان (١/ ٣٢٨) .

الحادي عَشَرَ : أنْ تكونَ دعاءً ؛ نحوُ : ﴿ سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ ﴾ [الصافات: ١٣٠] .

زاحفاً ؛ حالٌ مِنْ فاعل (أقبلتُ) ؛ يُرِيدُ : أنَّهُ اجتهدَ في الوصول إليها وقاسىٰ شِدَّةً مِنْ رُقَبائها ، فزَحَفَ علىٰ رُكبتَيهِ حتىٰ وَصَلَ إليها ، ونَسِيَ بعضَ ثيابهِ عندَها ؛ لأنَّها ذهبتْ بفؤاده ، فلم يَدْرِ كيف خرجَ مِنْ عندها ، وقولُهُ : (فثوبٌ لَبِستُ) في رواية : (نَسِيتُ)[١] ؛ أي : نَسِيتُهُ عندَ المحبوبة ، وقولُهُ : (وثوبٌ أَجُرْ) ؛ أي : على الأرض ليختفيَ الأَثَرُ على القافة .

❁ قوله : (الحادي عَشَرَ : أنْ تكونَ دعاءً) ؛ أي : لشخص ، أو عليه ؛ فالأَوَّلُ : ذَكَرَهُ الشارحُ ، والثاني : نحوُ : ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾ [المطففين : ١] ، وهـٰذا وما بعدَهُ يرجعان لشيءٍ واحد ؛ وهو كونُ النكرةِ في معنى الفعل ، كما عبَّر به الأُشْمُونيُّ[٢] ؛ أي : مُلتبِسةً بمعناه التضمُّنيِّ ؛ مِنِ التباسِ الدَّالِّ بالمدلول .

قال الرَّضِيُّ : (وإنَّما تأخَّر الخبرُ في نحو : « سلامٌ عليك » ؛ لتقدُّم الأهمِّ ، والتبادرِ إلىٰ ما هو المُرادُ ؛ إذ لو قدَّمتَ الخبرَ وقلتَ : « عليك ». . فقَبْلَ أنْ تقولَ : « سلامٌ » ربَّما يذهبُ الوَهْمُ إلى اللَّعْنة ، فيُظَنُّ أنَّ المُرادَ

❁ قوله : (ونَسِيَ بعضَ ثيابهِ. . .) إلىٰ آخره : هـٰذا علىٰ رواية : (فثوبٌ نَسِيتُ) ، وظاهرُ كلامِ المُحشِّي : أنَّ قولَهُ : (فأقبلتُ) حكايةٌ لِمَا وقع منه في حال الذهابِ إليها ، وقولَهُ : (فثوب. . .) إلىٰ آخره حكايةٌ لِمَا وقع منه في حال الرجوعِ مِنْ عندِها ، فتدبَّرْ .

---

(١) وجاءت كذلك في (و) ، ونبَّهتُ على هـٰذه الرواية في (٢/ ٢٧٧) .
(٢) شرح الأشموني (١/ ٩٧) .

الثاني عَشَرَ : أنْ يكونَ فيها معنى التعجُّب ؛ نحوُ : (ما أحسنَ زيداً !!) .

الثالثَ عَشَرَ : أنْ تكونَ خَلَفاً مِنْ موصوف ؛ نحوُ : (مؤمنٌ خيرٌ مِنْ كافر) .

الرابعَ عَشَرَ : أنْ تكونَ مُصغَّرةً ؛ نحوُ : (رُجَيلٌ عندَنا) ؛ لأنَّ التصغيرَ فيه فائدةُ معنى الوصف ، تقديرُهُ : (رجلٌ حقيرٌ عندَنا) .

الخامسَ عَشَرَ : أنْ تكونَ في معنى المحصور[1] ؛ نحوُ : (شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ) ، و(شيءٌ جاء بك) ، التقديرُ : (ما أَهَرَّ ذا نابٍ إلا شرٌّ) ،

« عليك اللعنةُ ») انتهىٰ[2] .

وعلىٰ قياسه يُقالُ : لو قَدَّمَ الخبرَ في نحو : (ويلٌ له) وقيل : (له).. فقَبْلَ أنْ يُقالَ : (ويلٌ) ربَّما يذهبُ الوَهْمُ إلى النجاة مثلاً ، أفاده الشَّنَوَانيُّ .

❁ قوله : (الثالثَ عَشَرَ...) إلىٰ آخره : هو وما بعدَهُ داخلانِ في الوصف ، كما عُلِمَ ممَّا تقدَّم[3] .

❁ قوله : (شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ) ؛ أي : جَعَلَ ذا النابِ ـ وهو الكلبُ ـ مُهِرّاً ؛

....

(١) سواء كان المحصور معنوياً ؛ كما سيُمثَّل به ، أم لفظياً ؛ نحو : (إنَّما رجلٌ في الدار) .

(٢) شرح الرضي على الكافية (١/ ٢٣٥) .

(٣) انظر (٢/ ٢٧١ ، ٢٧٧ـ٢٧٨) .

و(ما جاء بك إلا شيءٌ) ؛ علىٰ أحد القولَين ، والقولُ الثاني : أنَّ التقديرَ : (شرٌّ عظيمٌ أَهَرَّ ذا ناب) ، و(شيءٌ عظيمٌ جاء بك) ؛ فيكونُ داخلاً في قِسْمِ ما جاز الابتداءُ به لكونِهِ موصوفاً ؛ لأنَّ الوصفَ أَعَمُّ مِنْ أنْ يكونَ ظاهراً أو مُقدَّراً ، وهو ها هنا مُقدَّرٌ .

السادسَ عَشَرَ : أنْ يقعَ قبلَها واوُ الحال ؛ كقولِه[1] : [من الطويل]

٤٥ـ سَرَيْنا ونجمٌ قد أضاءَ فمُذْ بَدَا مُحيَّاكَ أَخْفىٰ ضوءُهُ كلَّ شارِقِ

أي : مُصوِّتاً ، وهو مَثَلٌ يُضرَبُ في ظهور أماراتِ الشرِّ[2] .

❀ قوله : (سَرَيْنا ونجمٌ قد أضاءَ . . .) إلىٰ آخره : (سَرَيْنا) : مِنَ السُّرىٰ[3] ، و(أضاء) بمعنىٰ : أَنار ، و(بدا) : ظَهَرَ ، و(المُحيَّا) : الوجهُ ، و(الشارق) : النجمُ وكلُّ مُضيءٍ .

والشاهدُ : وقوعُ النكرةِ بعدَ واوِ الحال في قوله : (ونجمٌ) .

. . . .

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (١/ ٢٩٤) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص٨١) ، وابن هشام في « مغني اللبيب » (٢/ ٦١٥) ، والشارح في « المساعد » (١/ ٢١٩) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/ ٣٨٣) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ٩٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٥٢٠ـ٥٢١) ، و« تخليص الشواهد » (ص١٩٦) ، و« شرح أبيات المغني » (٧/ ٣٣) .

(٢) انظر « مجمع الأمثال » (١/ ٣٧٠) ، و« المستقصىٰ في أمثال العرب » (٢/ ١٣٠) .

(٣) وهو السير ليلاً .

السابعَ عَشَرَ : أنْ تكونَ معطوفةً علىٰ معرفةٍ ؛ نحوُ : (زيدٌ ورجلٌ قائمانِ) .

الثامنَ عَشَرَ : أنْ تكونَ معطوفةً علىٰ وصفٍ ؛ نحوُ : (تميميٌّ ورجلٌ في الدار) .

❀ قوله : (السابعَ عَشَرَ : أنْ تكونَ. . .) إلىٰ آخره ، هٰذا واللَّذانِ بعدَهُ ترجعُ إلىٰ مُسوِّغٍ واحد ؛ وهو العطفُ ؛ بشرطٍ : أنْ يكونَ أحدُ المُتعاطفَينِ يجوزُ الابتداءُ به ، كما عبَّر به الأُشْمُونيُّ[1] ؛ أي : بأنْ يكونَ أحدُهُما معرفةً أو نكرةً مُسوَّغةً .

❀ قوله : (نحوُ : « زيدٌ ورجلٌ قائمانِ ») اعترِضَ : بأنَّهُ إذا امتنعَ (رجلٌ قائمٌ). . فأيُّ أثَرٍ لعطفه علىٰ ما يجوزُ الابتداءُ به أو عَطْفِ ذلك عليه في تجويزه معَ قيامِ المانع ؟

وأُجِيبَ : بأنَّ حرفَ العطفِ لمَّا كان مُشرِّكاً جَعَلَ المُتعاطفَينِ كالشيء الواحد ؛ فالمُسوِّغُ في أحدهما مُسوِّغٌ في الآخَر ، ولا نُسلِّمُ قيامَ المانع ؛ لأنَّ صيرورةَ الكلامِ كالشيء الواحد اقتضتْ جوازَ ذلك مِنْ أوَّل الأمر ، لا أنَّ (رجلٌ قائمٌ) امتنعَ ثُمَّ بالعطف جاز ، ذَكَرَهُ الشُّمُنِّيُّ[2] .

❀ قوله : (اقتضتْ جوازَ ذلك مِنْ أوَّل الأمر) ؛ أي : فيُلاحَظُ العطفُ قبلَ الحُكْم بأنَّ النكرةَ مبتدأٌ .

---

(١) شرح الأشموني (١/ ٩٧) .

(٢) حاشية الشُّمُنِّي على المغني (٢/ ١٦٩) .

التاسعَ عَشَرَ : أنْ يُعطَفَ عليها موصوفٌ ؛ نحوُ : (رجلٌ وامرأةٌ طويلةٌ في الدار) .

العشرونَ : أنْ تكونَ مُبهَمةً ؛ كقول امرئِ القَيْس[1] : [من المتقارب]

٤٦ـ مُـرسَّعـةٌ بيـنَ أَرْسـاغِـهِ بـهِ عَسَـمٌ يَبْتغِـي أَرْنَبَـا

---

* قوله : (أنْ تكونَ مُبهَمةً) أُورِدَ عليه : أنَّ إبهامَ النكرةِ هو المُقتضِي لعدم صحَّةِ الابتداءِ بها ، فكيف يكونُ مُسوِّغاً ؟

وأُجِيبَ : بأنَّ المُرادَ : مقصوداً إبهامُها ، وقَصْدُ الإبهام مِنْ جملة مقاصد البُلَغاءِ ، فإذا وُجِدَ في كلامهم نكرةٌ مُبتدَأٌ بها ولم يظهر لها مُسوِّغٌ . . جُعِلَ المُسوِّغُ قَصْدَ الإبهام . انتهىٰ « حَفْني »[2] .

* قوله : (مُرسَّعةٌ بينَ أَرْساغِهِ . . .) إلىٰ آخره : (المُرَسَّعةُ) : بضمِّ الميم وفتحِ الراء وبالعين المُهمَلة وفتحِ السين[3] ، قال الأَعْلَمُ : (المُرَسَّعةُ : مثلُ المَعَاذة ، كان الرجلُ مِنْ جَهَلَةِ العرب يَعقِدُ سَيْراً مُرسَّعاً مَعَاذةً ؛ مخافةَ أنْ

. . . .

(١) ديوان امرئ القيس (ص١٢٨) برواية الأصمعي وأبي عبيدة ، وصحَّح أبو القاسم الآمِديُّ أنَّهُ لامرئ القيس بن مالك الحِمْيَري ، وسيذكرُ المُحشِّي مطلع القصيدة ، والبيت من شواهد : « التذييل والتكميل » (٣/ ٣٣٣ـ٣٣٤) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٥٠) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٩٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٥٢١ـ٥٢٥) .

(٢) حاشية الحفني على الأشموني (١/ق١٤٢) .

(٣) أي : المشدَّدة ، ولعلَّ الأَوْلىٰ إضافتها ، والله تعالىٰ أعلم .

الحادي والعشرونَ : أنْ تقعَ بعد (لولا) ؛ كقوله[1] : [من البسيط]

يموتَ أو يُصِيبَهُ بلاءٌ ، ويُقال : « مُرسَّعةٌ » و« مُرصَّعةٌ »)[2] ، والمُرسَّعُ : أنْ يخرقَ سَيْراً ، ثمَّ يُدخِلَ فيه طرف سَيْر ؛ كنحوِ سُيُورِ المصاحف ، قال في « القاموس » : (الترسيعُ : أن يَخْرِقَ سَيْراً ثم يُدخِلَ فيه سَيْراً ؛ كما تُسوَّىٰ سُيُورُ المصاحف)[3] .

و(الأرساغُ) : جمعُ (رُسْغ) بالغين المُعجَمة ، وهو مِنَ الإنسان : مَفصِلُ ما بينَ الكفِّ والساعد ، و(العَسَمُ) بالعين المهملة : اعوجاجٌ في الرسغ أو يُبْسٌ ، (يبتغي) ؛ أي : يطلبُ ، (أَرْنباً) : هو الحيوانُ المعروفُ ، تَزعُمُ العربُ أنَّ مَنْ عَلَّقَ كعبَهُ عليه لم يَضُرُّهُ عينٌ ولا سحرٌ ؛ لأنَّ الجنَّ تجتنبُ الأرانبَ ؛ لأنَّهُنَّ يَحِضْنَ[4] .

وقولُهُ : (مُرسَّعةٌ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (بين أرساغه) ، وساغ الابتداءُ بها ؛ لأنَّها لم يُرَدْ بها مُعيَّنٌ ، وهو محلُّ الاستشهاد ، والجملةُ : في محلِّ

. . . .

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (١/٢٩٣ـ٢٩٤) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (١/٢٠٤) ، والشارح في « المساعد » (١/٢١٨) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/٣٨٣) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/٩٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/٥٠٢ـ٥٠٣) .

(٢) شرح الأعلم الشَّنْتَمَري علىٰ ديوان امرئ القيس (ص١٢٨) .

(٣) القاموس المحيط (٣/٢٨) .

(٤) انظر « الحيوان » للجاحظ (٦/٣٥٧) ، و« حياة الحيوان الكبرىٰ » للدَّميري (١/٢١) .

نصبٍ صفةٌ ثانيةٌ لقوله : (بُوهَةً) في البيت قبلَهُ ؛ وهو :

أَيَـا هنـدُ لا تَنْكِحِـي بُـوهَـةً عليـــهِ عَقيقتُـــهُ أَحْسَبَـــا

مُـرسَّعـةٌ. . . . .

إلىٰ آخره .

و(البُوهةُ) بضمِّ الباء : الرجلُ الأحمقُ الذي لا خيرَ فيه ، وقولُهُ : (عليه عَقيقتُهُ) ؛ أي : شَعَرُهُ الذي نَزَلَ به مِنْ بطن أمِّه ، فهو لا يتنظَّفُ ولا يحلقُ رأسَهُ ، وقولُه : (أَحْسَبَا) بالحاء والسينِ المُهمَلتَينِ : مِنَ الحُسْبة ؛ وهي صُهْبةٌ تضربُ إلى الحُمْرة مذمومةٌ عندَ العرب ، وقولُهُ : (به عَسَمٌ. . .) إلىٰ آخره : صفةٌ ثالثةٌ لـ (بُوهة) ، وقولُهُ : (يبتغي أرنباً. . .) إلىٰ آخره ؛ يعني : أنَّهُ قصيرُ الذِّراعِ يصيدُ الأرنبَ .

والحاصلُ : أنَّ المُرادَ : ذمُّ ذلك الرجلِ بأنَّهُ لا خيرَ فيه ولا نظافةَ ولا حُسْنَ لونٍ به ، وأنَّهُ جبانٌ ؛ إذ لو كان شجاعاً لَمَا وَضَعَ عليه المُرسَّعةَ ، وأنَّهُ لا يَصلُحُ إلا لصيد الأرنب ؛ لقِصَرِ ذراعه ، وبعدَ هـٰذا البيتِ :

ليجعــلَ فــي ســاقِـهِ كَعْبَهـا حِــذارَ المَنيَّــةِ أنْ يَعْطَبَــا[1]

❋ قوله : (وهي صُهْبةٌ) ؛ أي : سوادٌ .

❋ قوله : (يعني : أنَّهُ قصيرُ الذِّراعِ. . .) إلىٰ آخره : هـٰذا معنىً آخَرُ غيرُ المعنى الذي أفاده أوَّلاً بقوله : (تَزعُمُ العربُ. . .) إلىٰ آخره .

---

(١) في « الديوان » (ص ١٢٨) : (في كفه) بدل (في ساقه) .

٤٧ـ لولا ٱصطبارٌ لَأَوْدىٰ كلُّ ذي مِقَةٍ لمَّا ٱستقلَّتْ مَطَايـاهُـنَّ للظَّعَنِ

الثاني والعشرونَ : أنْ تقعَ بعدَ فاءِ الجزاء ؛ كقولهم : (إنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فعَيْرٌ في الرَّهْط) .

❀ قوله : (لولا ٱصطبارٌ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لولا اصطبارٌ موجودٌ ؛ فالخبرُ محذوف ، و(أَوْدىٰ) : هَلَكَ ، و(المِقَةُ) بكسر الميم : الحبُّ ، و(ٱستقلَّتْ) : مَضَتْ ، و(الظَّعَن) : الرحيل ، وإنَّما كان ما ذكرَ مُسوِّغاً ؛ لحصول الفائدةِ بتعليقِ امتناعِ الجواب علىٰ وجود الشرط .

❀ قوله : (إنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فعَيْرٌ . . .) إلىٰ آخره : (العَيْر) بفتح العين المُهمَلة وسكونِ التحتيَّة : المُرادُ به هنا : السَّيِّدُ[1] ، قال في « الصحاح » : (عَيْرُ القومِ : سيِّدُهُم)[2] ؛ أي : إن ذَهَبَ مِنَ الرَّهْطِ سَيِّدٌ ، ورَهْطُ الرجلِ ـ بسكون الهاء أفصحُ مِنْ فتحها ـ : قومُهُ وعشيرتُهُ ، ويُطلَقُ : علىٰ ما دونَ العشرة مِنَ الرجال .

ويُروىٰ : (فعَيْرٌ في الرِّباط)[3] ، والمُرادُ به حينئذٍ : الحمارُ ؛ أي : إنْ مضىٰ عَيْرٌ فعندَنا غيرُهُ ، فلا حاجةَ لنا به ، وقد اقتصرَ علىٰ هـٰذه الروايةِ العلَّامةُ

---

(١) وهـٰذا التفسير بناء علىٰ أنَّ الرواية : (في الرهط) بدل (في الرباط) ، وهي كذلك في جميع نسخ الشرح ، وستأتي الرواية الثانية قريباً ، وقد اعتمد هـٰذه الروايةَ السيوطيُّ في « همع الهوامع » (١/ ٣٨٣) .

(٢) الصحاح (٢/ ٧٦٣) .

(٣) أي : بدل (في الرهط) ، كما تمَّ التنبيه عليه قبل قليل .

الثالثُ والعشرونَ : أنْ تدخلَ على النكرة لامُ الابتداءِ ؛ نحوُ : (لَرَجُلٌ قائمٌ) .

الرابعُ والعشرونَ : أنْ تكونَ بعدَ (كَمِ) الخبريَّةِ ؛ نحوُ قولِهِ[1] : [من الكامل]

المَيْدانيُّ في كتاب « الأمثال » ؛ فقال : (الرِّباطُ : ما تُشَدُّ به الدابَّةُ ، وهو مَثَلٌ يُضرَبُ في الرضا بالحاضر وتركِ الغائب ، وأصلُهُ يُقالُ للصائد : إن ذَهَبَ عَيْرٌ فلم يَعْلَقْ في الحِبَالة . . فاقتصِرْ علىٰ ما عَلِقَ) انتهىٰ بالمعنىٰ[2] ، وهـٰذا هو الذي ينبغي أنْ يُعوَّلَ عليه .

---

(١) البيت للفرزدق في « ديوانه » (١/ ٥٨٣) ضمن قصيدة يهجو بها جريراً ، ومطلعها :

يـا بـنَ المَـرَاغَـةِ إنَّمـا جـارَيْتَنـي ... بمُسبَّقِيـنَ لـدى الفَعَـالِ قِصَـارِ

والحابِسِينَ إلى العَشِيِّ ليأخذوا ... نُـزُحَ الـرَّكِـيِّ ودِمْنَـةَ الأَسْـآرِ

ومن أبياتها :

كـم مِـنْ أبٍ لـي يـا جَـرِيـرُ كـأنَّـهُ ... قَمَـرُ المَجَـرَّةِ أو سِـراجُ نهـارِ

وَرِثَ المكـارمَ كـابِـراً عـن كـابِـرٍ ... ضَخْـمِ الـدَّسِيعـةِ يـومَ كـلِّ فَخَـارِ

تَلْقـىٰ فـوارسَنـا إذا ربَقْتَـمُ ... مُتلَبِّبِيـنَ لكـلِّ يـومِ عَـوَارِ

والبيـت مـن شـواهـد : « الكتـاب » (٢/ ١٦٥ـ ١٦٦) ، و« شـرح التسهيـل » (٢/ ٤٢١) ، و« شرح الرضي » (٣/ ١٦٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٥٢٧) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٣٣٥) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٢٥٦) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٣٥٢) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٩٨) ، ويَرِدُ هـٰذا البيت في غالب كتب النحاة شاهداً علىٰ مجيء تمييز (كم) الخبريَّة مجروراً ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٥٢٥ـ ٥٢٨) ، و« خزانة الأدب » (٦/ ٤٨٥ـ ٤٩٩) ، و« شرح أبيات المغني » (٤/ ١٦٥ـ١٦٧) .

(٢) مجمع الأمثال (١/ ٢٥) .

٤٨ـ كم عَمَّةٌ لكَ يا جَرِيرُ وخالةٌ فَدْعاءُ قد حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

❀ قوله : (كم عمَّةٌ لكَ يا جَرِيرُ . . .) إلىٰ آخره : هو مِنْ قصيدةٍ للفرزدق يهجو بها جَريراً ، و(الفَدْعاءُ) بفتح الفاء وبالمدِّ : هي التي اعوجَّتْ أصابعُها مِنْ كَثْرة حَلْبها اللَّبَنَ ، وقيل : هي التي أصاب رِجْلَيْها فَدَعٌ مِنْ كثرة المشي ، و(العِشار) بكسر العين : جمعُ (عُشَراءَ) بضمِّها مع المدِّ ؛ هي الناقةُ التي أتىٰ عليها مِنْ زَمَنِ حَمْلِها عشرةُ أشهرٍ .

و(عمَّة) : رُوِيَ بالحركات الثلاث ؛ فالجرُّ : علىٰ أنَّ (كم) خبريَّةٌ ، و(عمَّة) مُميِّزةٌ لها ، والنصبُ : علىٰ أنَّ (كم) استفهاميَّةٌ ، وهي مُميِّزُها ، والاستفهامُ علىٰ سبيل الاستهزاءِ والتهكُّم ، و(كم) عليهما : في محلِّ رفعٍ على الابتداء ، خبرُهُ (قد حَلَبَتْ) ، والرفعُ : علىٰ أنَّ (عمَّة) مبتدأٌ ، وفيه الشاهدُ ، وُصِفتْ بقوله : (لك) ، وخبرُهُ : (قد حَلَبَتْ) ، و(كم) علىٰ هٰذا : في محلِّ نصبٍ ، والعاملُ فيه : (قد حَلَبَتْ) ، ومُميِّزُها محذوفٌ ، وهو مجرورٌ إن جُعِلَتْ خبريَّةً ، ومنصوبٌ إن جُعِلتِ استفهاميَّة .

وإنَّما قال : (حَلَبَتْ عليَّ) ، ولم يقل : (حَلَبَتْ لي) ؛ إشارةً لكراهته ذلك منهُنَّ ؛ لأنَّ منزلتَهنَّ أَدْنىٰ مِنْ ذلك ، والضميرُ في (حلبتْ) : عائدٌ علىٰ كلٍّ ؛ أي : حلبتْ كلٌّ مِنَ العمَّة والخالة ؛ ولذا لم يقل : (حَلَبَتا) ، أو أَنَّهُ حَذَفَ وصفَ (عَمَّة) ؛ لدلالةِ وَصْفِ (خالة) عليه ، تأمَّلْ .

❀ قوله : (في محلِّ نصبٍ) ؛ أي : على الظرفيَّة ، أو المصدريَّة ؛ أي : كم وقتاً ؟ أو كم حَلْبةً ؟

❀ قوله : (أو أَنَّهُ حَذَفَ وصفَ « عَمَّة ») المُناسِبُ : (خبرَ « عمَّة ») ،

وقد أَنْهىٰ بعضُ المُتأخِّرينَ ذلك إلىٰ نيِّفٍ وثلاثينَ موضعاً[1] ، وما لم أذكرْهُ منها أسقطتُهُ ؛ لرجوعه إلىٰ ما ذَكَرْتُهُ ، أو لأنَّهُ ليس بصحيح .

١٢٨ـ والأصلُ في الأخبارِ أنْ تُؤخَّرَا . . . .

❀ قوله : (وقد أَنْهىٰ بعضُ المُتأخِّرينَ . . .) إلىٰ آخره ، لا حاجةَ لهـٰذا ؛ لذِكْرِهِ له فيما سَبَقَ ، إلا أنْ يُقالَ : أعاده توطئةً لقوله : (وما لم أذكره . . .) إلىٰ آخره[2] .

❀ قوله : (والأصلُ في الأخبارِ أنْ تُؤخَّرَا) أشارَ بذلك : إلىٰ أنَّ للخبر في نَفْسِهِ حالتَينِ : التقدُّمُ ، والتأخُّر ، والأصلَ منهما التأخُّرُ مِنْ حيثُ هو ، بقَطْعِ النَّظَر عن كونه واجباً أو جائزاً ، وباعتبار ذلك يكونُ له ثلاثةُ أحوالٍ : وجوبُ التقديم ، ووجوبُ التأخير ، وجوازُهُما ، وقد أشار إلى الجواز بقوله : (وجَوَّزُوا

وكذا يُقالُ فيما بعدُ ؛ لأنَّ (قد حلبتْ) خبرٌ لا صفة ، لـٰكنَّهُ نَظَرَ لكون الخبرِ صفةً في المعنىٰ .

---

(١) أورد هـٰذه المواضع السيوطي في « الأشباه والنظائر » (٢/ ١٢٣ـ١٣٠) نقلاً عن بهاء الدين بن النحَّاس في « تعليقه على المُقرِّب » ، وقال بعدُ : (ثمَّ رأيتُ بعد ذلك مُؤلَّفاً لبعض المُتأخِّرين قال فيه : قد تتبَّع النُّحاةُ مُسوِّغات الابتداء بالنكرة ، وأنهاها بعضُ المُتأخِّرين إلى اثنين وثلاثين ، قال : وقد أنهيتُها بعون الله إلىٰ نيِّفٍ وأربعين) ، ثمَّ ذكر هـٰذه المواضع التي زادها .

(٢) وهـٰذا بناء على النسخة التي كتب عليها ، وقد سبق التنبيه علىٰ ذلك في (٢/ ٢٧٥) .

. . . .   وجَـوَّزُوا التقـديـمَ إذْ لا ضَـرَرَا

الأصلُ : تقديمُ المبتدأِ وتأخيرُ الخبر ؛ وذلك لأنَّ الخبرَ وصفٌ في المعنىٰ للمبتدأ ، فاستحقَّ التأخيرَ كالوصف ، ويجوزُ تقديمُهُ إذا لم يحصلْ بذلك لَبْسٌ أو نحوُهُ علىٰ ما سنُبيِّنُ ؛ نحوُ : (قائمٌ زيدٌ) ، و(قائمٌ أبوهُ زيدٌ) ، و(أبوهُ مُنطلِقٌ زيدٌ) ، و(في الدار زيدٌ) ، و(عندَكَ عمرٌو) .

ووَقَعَ في كلام بعضِهم : أنَّ مذهبَ الكُوفيِّينَ : مَنْعُ تقديمِ الخبر الجائزِ التأخيرِ عندَ البَصْريِّينَ ، وفيه نَظَرٌ ؛ فإنَّ بعضَهُم نَقَلَ الإجماعَ مِنَ البَصْريِّينَ والكُوفيِّينَ علىٰ جواز : (في داره زيدٌ) ؛ فنَقْلُ المَنْعِ عن الكُوفيِّينَ مُطلقاً

التقديمَ إذ لا ضَرَرَا) ، وإلىٰ وجوب التأخيرِ بقوله : (فٱمنعْهُ . . .) إلىٰ آخره ، وإلىٰ وجوب التقديم بقوله : (ونحوُ « عندي درهمٌ » . . .) إلىٰ آخره .

❁ **قوله** : (**وجَوَّزُوا التقديمَ**) ؛ أي : لم يمنعوه ، وليس المُرادُ بالجواز استواءَ الطَّرفَينِ ؛ لما عَلِمتَ مِنْ أنَّ التأخيرَ هو الأصلُ .

❁ **قوله** : (**إذا لم يحصلْ** . . .) إلىٰ آخره : **أشار به** : إلىٰ أنَّ (إذ) في « النظم » ظرفيَّةٌ ؛ أي : حيثُ لا ضَرَرَ[1] ، **ويحتملُ** : أنْ تكونَ تعليليَّةً ؛ أي : لأنَّهُ لا ضررَ .

❁ **قوله** : (**ظرفيَّةٌ**) ، **ويُؤَيِّدُ ذلك** : مُقابلتُهُ بقوله : (فامنعْهُ حينَ يستوي . . .) إلىٰ آخره .

---

(١) ورجَّحه الخضري في « حاشيته » (١/ ١٩١) .

ليس صحيح ، هٰكذا قال بعضُهُم ، وفيه بحثٌ .

❀ قوله : (وفيه بحثٌ) لعلَّ وجهَهُ : أَنَّهُ بتسليمِ صحَّةِ نَقْلِ الإجماع علىٰ جواز هٰذا المثال . . يُمكِنُ أنْ يُقالَ : إنَّهُ يُغتفَرُ في المجرور ما لا يُغتفَرُ في غيره ، فصحَّ نَقْلُ المَنْعِ في غيره عن الكُوفيِّينَ .

وقال بعضُهُم : (يحتملُ : أنَّ وجهَهُ : هو أنَّ المُجوِّزَ رآه في بعض الكتب ، ومَنْ مَنَعَ لم يَرَهُ ، ومَنْ حَفِظَ حُجَّةٌ علىٰ مَنْ لم يحفظ) ، وفيه ما فيه ، فتدبَّرْ .

❀ قوله : (لعلَّ وجهَهُ : أَنَّهُ بتسليمِ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ هٰذا لا يُلاقي قولَهُ[1] : (فنَقْلُ المنعِ عن الكُوفيِّينَ مُطلقاً . . ليس بصحيح) ؛ إذ معناه : فينبغي لناقل المَنْعِ أَلَّا يُطلِقَهُ ، بل يُقيِّدُهُ بغير الظرف ؛ وهو المفردُ والجملتانِ ، فآلَ الأمرُ إلىٰ أنَّ البحثَ علىٰ هٰذا التوجيهِ عينُ كلامِ مَنْ نظَرَ في نَقْلِ المَنْعِ .

❀ قوله : (وقال بعضُهُم : يحتملُ : أنَّ وجهَهُ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ الحافظَ حينئذٍ هو المُجوِّزُ الذي نَظَرَ في نقل المَنْعِ ، فيكونُ مُقدَّماً علىٰ ناقلِ المنعِ الذي لم يحفظ ، فلأيِّ شيءٍ البحثُ في كلامه ؟ فكان حينئذٍ يجبُ قَبُولُهُ ، ولا يُقالَ : فيه بحثٌ ، فتوجيهُ البحثِ بهٰذا يلزمُ عليه أنَّ هٰذا البحثَ تأييدٌ للنَّظَرِ لا بحثٌ فيه .

فالحقُّ : أنَّ كلّاً مِنْ هٰذَينِ التوجيهَينِ لا يُجدِي شيئاً ، معَ سَخَافةِ الثاني ورَكَاكتِهِ .

---

(١) أي : قولَ الشارح .

وقيل في توجيهه : إنَّ نَقْلَ الإجماع علىٰ جوازِ (في داره زيدٌ) . . لا يَقدَحُ في نَقْلِ المنعِ عن الكُوفيِّينَ مطلقاً ؛ لأَنَّ (زيدٌ) في هٰذا المثالِ فاعلٌ بالجارِّ والمجرورِ ، وليس مبتدأً خبرُهُ (في داره) ؛ حتىٰ يُقالَ : إنَّ الخبرَ تقدَّم علىٰ مذهبهم ، ولا يُشترَطُ الاعتمادُ عندَهُم .

وفيه : أنَّهُ يمنعُ مِنْ هٰذا قولُهُ[1] : (نعم ؛ مَنَعَ الكُوفيُّونَ التقديمَ . . .) إلىٰ آخره ؛ فإنَّهُ يَقتضِي : أنَّهُم يقولون بتقديم الخبر في نحو : (في داره زيدٌ) .

قال بعضُهُم : (ويُمكِنُ أنْ يُقالَ ـ ولعلَّهُ الحقُّ إن شاء الله تعالى ـ : إنَّ قولَهُ : « وفيه بحثٌ » مُكرَّرٌ مع قولِهِ : « وفيه نَظَرٌ » ؛ فإنَّ نسخَ « الشرحِ » مختلفةٌ ، فيُمكِنُ أنَّ الأصلَ نسختان ؛ نسخةٌ : « وفيه نَظَرٌ » ، واقتصرتْ ، ونسخةٌ : « وفيه بحث » بدلَ « وفيه نظر » ، فعندَ المقابلة أُلحِقتْ « وفيه بحثٌ » بالهامش ، فحرَّفها النُّسَّاخُ عن مَحَلِّها ولم يُحرِّروا النقلَ ؛ لأنَّهُ قيل : إنَّ الشارحَ أَمْلىٰ هٰذا الكتابَ لعِدَّة أَنْفُسٍ ، فيكونُ قولُهُ : « وفيه بحثٌ » هو الاعتراضَ علىٰ إطلاق المنعِ بعينه ، وقولُهُ : « نعم . . . » إلىٰ آخره استدراكٌ علىٰ ما يُوهِمُهُ إجازتُهُم تقديمَ الخبرِ الظرفيِّ مِنْ جوازِ تقديمِ غيرِهِ أيضاً) .

وقال بعضُهُم : (وجهُ البحثِ : أنَّهُ حيثُ كان مَنْعُ الكُوفيِّينَ لتقديمِ ما انفرد بجوازِ تقديمِهِ البَصْريُّونَ ـ وهو الصُّوَرُ الثلاثةُ المذكورةُ في الاستدراك ـ . . كان

---

(١) أي : قولُ الشارح رحمه الله تعالىٰ .

نعم ؛ مَنَعَ الكُوفيُّونَ التقديمَ في مثل : (زيدٌ قائمٌ) ، و(زيدٌ قام أبوهُ) ، و(زيدٌ أبوهُ منطلقٌ) ، والحقُّ : الجوازُ ؛ إذ لا مانعَ مِنْ ذلك ، وإليه أشار بقوله : (وجَوَّزُوا التقديمَ إذْ لا ضَرَرَا) .

فتقولُ : (قائمٌ زيدٌ) ، ومنه : قولُهُم : (مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنؤُكَ) ؛

❋ قوله : (مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنؤُكَ) ؛ أي : مبغوضٌ مَنْ يُبغِضُكَ[1] .

لا وجهَ لمُعارضةِ ذلك المنعِ بنقلِ الإجماعِ المذكور ؛ لأنَّهُ غيرُ ما انفرد بجواز تقديمِهِ البَصْريُّونَ ، فناقلُ المنعِ ليس مُطلِقاً ، بل مُقيِّدٌ بما إذا انفرد البَصْريُّونَ فيه بالجواز ، كما يُفيدُهُ قولُ الشارح : « ووقعَ في كلام بعضِهم : أنَّ مذهبَ الكُوفيِّينَ مَنْعُ تقديمِ الخبرِ الجائزِ التأخيرِ عندَ البَصْريِّينَ » ؛ أي : منعُ تقديمِ الخبرِ الذي يجوزُ تقديمُهُ وتأخيرُهُ ؛ لأنَّ الجوازَ لا يكونُ إلا بينَ شيئَينِ عندَ البَصْريِّينَ فقط ، وهٰذا لا يُنافي أنَّهُم موافقون للبَصْريِّينَ فيما لم ينفردوا به ؛ وهو الخبرُ الظرفيُّ) انتهىٰ بزيادة بيانٍ .

وفيه : أنَّهُ حينئذٍ لا وجهَ للاستدراك ؛ لعلمه مِنَ البحث ، إلا أنْ يُقالَ : هو استدراكٌ صُوريٌّ علىٰ قوله : (علىٰ جواز : « في داره زيدٌ ») ؛ إذ الجوازُ فيها مُسلَّمٌ .

وأيضاً : في الكلام نوعُ رِكَّةٍ ؛ إذ لا معنىٰ لقولك : (الشيءُ الذي اختصَّ البَصْريُّونَ بجوازه مَنَعَهُ الكُوفيُّونَ ؛ لعِلْمِ الحُكْمِ بالمنع مِنْ قولك : اختصَّ البَصْريُّونَ بجوازه) ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ عِلْمَ الحُكْمِ مِنْ قوله : (الجائزِ التأخيرِ عندَ البَصْريِّينَ) . ليس بالتصريح ، بل بالتلويح ، فلا يضيعُ الحُكْمُ .

---

(١) فـ (مشنوءٌ) كـ (مبغوض) وزناً ومعنىً .

فـ(مَنْ) : مبتدأٌ ، و(مَشْنوءٌ) : خبرٌ مُقدَّم .

و(قام أبوهُ زيدٌ) ، ومنه : قولُهُ[1] : [من البسيط]

٤٩ـ قد ثَكِلَتْ أُمُّهُ مَنْ كنتَ واحدَهُ   وبـاتَ مُنتشِبـاً فـي بُـرْثُـنِ الأَسَـدِ

❁ قوله : (قد ثَكِلَتْ أُمُّهُ مَنْ كنتَ . . .) إلىٰ آخره : (ثَكِلَتْ) بكسر الكافِ مِنْ باب (تَعِبَ) ؛ بمعنىٰ : فَقَدَتْ ، و(واحدَهُ) بالنصب : خبرُ (كنتَ) ، و(مُنتشِباً) ؛ أي : مُتعلِّقاً ، و(بُرْثُن) بضمِّ الباء المُوحَّدة وِزان (بُنْدُقٍ) ، وبالثاء المثلثة : مِنَ السِّباع والطَّيْر الذي لا يَصِيدُ . . بمنزلة الإِصبَعِ مِنَ الإنسان ، ذَكَرَهُ في « المصباح »[2] ، فما ذَكَرَهُ بعضُهُم مِنْ أَنَّهُ (بُرْتُن) بالتاء الفوقيَّة . . غيرُ صواب .

❁ قوله : (و« واحدَهُ » بالنصب . . .) إلىٰ آخره : هو بالحاء المُهمَلة ،

---

(١) البيت لسيدنا حسان بن ثابت رضي الله عنه في « ديوانه » (ص١٠٥) ضمن قصيدةٍ مطلعُها :

أمسى الجلابيبُ قد عَزُّوا وقد كَثُرُوا   وابنُ الفُرَيعةِ أمسىٰ بيضةَ البلدِ

وهو من شواهد : « التذييل والتكميل » (٣/٣٥٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/٥٢٨ـ٥٣٠) .

(٢) المصباح المنير (١/٥٧) ، وفيه وفي (هـ) : (الظفر) بدل (الإصبع) ، وهو الذي ذهب إليه ثعلب ، قال الهروي في « إسفار الفصيح » (٢/٩٣٧) بعدَ أنْ شَرَحَ كلاماً لـ« الفصيح » : (فهـٰذه الفصول كلُّها صحيحة ، إلا البُرْثُن ؛ فإنَّهُ من السباع بمنزلة الإصبع من يد الإنسان ، والمخلب يكون في البُرْثُن بمنزلة الظفر من الإصبع ، قال هـٰذا أبو زيد الأنصاري وجماعةٌ من أهل اللغة) ، ولعلَّ ما في « المصباح » من اختلاف النُّسَّاخ ، والله تعالىٰ أعلم .

فـ (مَنْ كنتَ واحدَهُ) : مبتدأٌ مُؤخَّر ، و(قد ثَكِلَتْ أُمُّهُ) : خبرٌ مُقدَّم .

و(أبوهُ مُنطلِقٌ زيدٌ) ، ومنه : قولُهُ[1] : [من الطويل]

٥٠ـ إلىٰ مَلِكٍ ما أُمُّهُ مِنْ مُحارِبٍ أبوهُ ولا كانتْ كُلَيبٌ تُصاهِرُهْ

❀ قوله : (إلىٰ مَلِكٍ ما أُمُّهُ. . .) إلىٰ آخره : الجارُّ : مُتعلِّقٌ بقوله : (أسوقُ مَطِيَّتي) في البيت قبلَهُ[2] ، وأراد بالمَلِكِ : الوليدَ بنَ عبدِ الملكِ بنِ مروانَ ، و(مُحارِب) و(كُلَيب) بضمِّ أوَّلِهما : اسما قبيلتَينِ ،

والمعنىٰ حينئذٍ : أنَّكَ لشجاعتك متىٰ كنتَ واحدَ شخصٍ ـ أي : منفرداً معه ـ قتلتَهُ ، فتَفقِدُهُ أمُّهُ ، ويصيرُ بعدَ قتلِكَ له في أيدي الأُسُود ، ويحتملُ أنَّ المُرادَ بـ (مَنْ كنتَ واحدَهْ) : مَنْ كنتَ مُحصِّلاً له الوَحْدةَ والانفرادَ عن الأهل والأصحاب ؛ لقتلكَ إيَّاه ، أو لغَضَبِك عليه ، ورُوِيَ بالجيم ، وهو ظاهرٌ .

---

(١) البيت للفرزدق في « ديوانه » (١/ ٤١٧) ضمن قصيدة يمدح بها الخليفة الوليد بن عبد الملك ، ومطلعها :

كـم مِـنْ مُنـادٍ والشـريفـانِ دونَـهُ إلـى اللهِ تُشكىٰ والـوليـدِ مَفَـاقِـرُهْ

وبعد الشاهد :

ولٰكنْ أبوها مِنْ رواحةَ تَرتقِي بـأيَّـامِـهِ قيـسٌ علىٰ مَنْ تُفـاخِـرُهْ
زُهيـرٌ ومـروانُ الحجـازِ كـلاهُمـا أبـوهـا لهـا أيَّـامُـهُ ومـآثِـرُهْ

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ٣٥٥) ، و« مغني اللبيب » (١/ ١٦٠) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ١٧٨) ، و« همع الهوامع » (١/ ٤٣١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٥٣٠ ـ ٥٣٢) ، و« شرح أبيات المغني » (٣/ ٣٤ ـ ٣٦) .

(٢) وهو بتمامه :

رأَوْنـي فنـادَوْنـي أَسُـوقُ مَطِيَّـتي بـأصـواتِ هـلَّالٍ سِغَـابٍ حـرائِـرُهْ

فـ(أبوهُ) : مبتدأٌ مُؤخَّر ، و(ما أُمُّهُ مِنْ مُحارِب) : خبرٌ مُقدَّم[١] .

ونَقَلَ الشريفُ أبو السَّعادات هبةُ اللهِ بنُ الشَّجَريِّ الإجماعَ مِنَ البَصْريِّينَ والكُوفيِّينَ علىٰ جواز تقديمِ الخبرِ إذا كان جملةً[٢] ، وليس بصحيحٍ ، وقد قدَّمْنا نَقْلَ الخلافِ في ذلك عن الكُوفيِّينَ .

و(المصاهرةُ) : بمعنى التزوُّجِ ، قال في « المصباح » : (صاهرتُ إليهم : إذا تزوَّجتُ منهم)[٣] .

❀ قوله : (فـ« أبوهُ » : مبتدأٌ مُؤخَّر . . .) إلىٰ آخره[٤] ، والمعنىٰ : ليس أبو أُمِّهِ مِنْ مُحارِبٍ .

❀ قوله : (وقد قدَّمْنا نَقْلَ . . .) إلىٰ آخره : إن كان المُرادُ به قولَهُ : (فإنَّ بعضَهُم نَقَلَ الإجماعَ مِنَ البَصْريِّينَ والكُوفيِّينَ . . .) إلىٰ آخره . . فلا يُلائِمُ

❀ قوله : (والمعنىٰ : ليس أبو أمِّهِ مِنْ مُحارِبٍ) صوابُهُ : (ليستْ أمُّ أبيه مِنْ مُحارِبٍ) ، ثمَّ إنَّ المقصودَ : مدحُ المَلِكِ بأنَّهُ ليس له تعلُّقٌ بهاتَينِ القبيلتَينِ الخسيستَينِ ، بل هو حَسِيبٌ نسيب .

---

(١) انظر « الإنصاف في مسائل الخلاف » (١/٥٦ـ٥٩) ، و« شرح التسهيل » (١/٣٥٥) ، و« التذييل والتكميل » (٤/١٨٢) ، و« تمهيد القواعد » (٣/١١٢٧ـ١١٢٨) .

(٢) الذي في « أمالي ابن الشجري » (١/٣٧) نَقْلُ الإجماع عن البَصْريِّينَ ليس غيرُ .

(٣) المصباح المنير (١/٤٧٧ـ٤٧٨) .

(٤) أي : والجملةُ : صفة (مَلِك) ؛ أي : مَلِكٍ موصوفٍ بأنَّ أباه ليستْ أمُّهُ مِنْ محارب ؛ فضميرُ (أمه) للأب ؛ لتقدُّمه رتبةً ، وهو رابط الخبر ، وضميرُ (أبوه) لـ(مَلِك) ، وهو رابط الصفة ، هٰذا هو الصواب . « خضري » (١/١٩٢) .

١٢٩ـ فَامنعْهُ حينَ يستوي الجُزْءَانِ عُـرْفـاً ونُكْـراً . . . .

هـٰذا ؛ لأنَّهُ إنَّما نَقَلَ الجوازَ في المجرور ، فيكونُ الخلافُ فيه فقط ، وإن كان المرادُ به قولَهُ : (نعم ؛ مَنَعَ الكُوفيُّونَ . . .) إلىٰ آخره . . فليس في هـٰذا ذِكْرُ خلافٍ عنهم ، وإنَّما هو حكايةُ مذهبِهِم ، ثمَّ ردَّهُ بقوله : (والحقُّ : الجواز) ، كذا ذَكَرَهُ ابنُ الميِّت[١] .

وقد أجاب بعضُهُم عن ذلك : بأنَّ المُرادَ بذلك : قولُهُ : (نعم ؛ مَنَعَ . . .) إلىٰ آخره ، ومعنىٰ ذِكْرِ الخلاف فيه : أنَّهُم مُخالِفُون للبَصْريِّينَ ، لا بمعنىٰ أنَّ الكُوفيِّينَ مختلفون فيما بينَهُم ؛ إذ ليس هـٰذا مُراداً .

❀ قـولـه : (عُـرْفـاً ونُكْـراً) قـال الأُشْمُـونـيُّ : (أي : فـي التعـريـف والتنكير)[٢] ، وأشارَ بذلك : إلىٰ أنَّهُما اسما مصدرَينِ بمعنى التعريفِ والتنكير ، وأنَّهُما منصوبانِ علىٰ نزع الخافض ، وفيه : أنَّ هـٰذا مقصورٌ على السماع ؛ فالحقُّ : جَعْلُهُما منصوبَينِ على التمييز المُحوَّلِ عن [الفاعل]

❀ قوله : (فيكونُ الخلافُ فيه فقط) فيه : أنَّهُ لا خلافَ فيه .

❀ قوله : (وفيه : أنَّ هـٰذا مقصورٌ على السماع) ؛ أي : في المشهور ؛ إذ هناك قولٌ بقياسيَّته .

وقد يُقالُ : هو وإن كان لا يتمشَّىٰ إلا علىٰ غير المشهور . . أوضحُ مِنَ

---

(١) إرشاد السالك النبيل (ق/ ١٣٥) .

(٢) شرح الأشموني (١/ ٩٨) .

المضاف[1] ، والأصلُ : (حين يستوي عُرْفُ الجُزْأَينِ ونُكْرُهُما) .

والمُرادُ باستوائهما في التعريف : أنْ يستويا في مُطلَقِهِ وإن كان أحدُهُما أعرفَ مِنَ الآخَر ، ولو كان الأعرفُ هو الخبرَ ، والمُرادُ باستوائهما في التنكير : أنْ يكونَ كلٌّ منهُما نكرةً مَحْضةً أو نكرةً مُسوَّغةً .

❁ قوله : (عادِمَيْ بيانٍ) حالٌ مِنَ الفاعل ؛ وهو (جزءانِ) ، والبيان : بمعنى المُبيِّن ؛ أي : يستوي الجزءانِ في التعريف والتنكير في حال عَدَمِ البيان للمبتدأ منهما والخبر .

النصب على التمييز مِنْ جهة المعنىٰ ، وقولُنا : (وإن كان لا يتمشَّىٰ . . .) إلىٰ آخره . . أَوْلىٰ مِنْ قولِ مَنْ قال : (وإن كان مقصوراً على السماع) ؛ لأنَّهُ يُفيدُ : أنَّ الأوضحيَّةَ تُسوِّغ ارتكابَهُ مع الجريِ على المشهور ، مع أنَّها لا تُسوِّغُ ارتكابَ ما لا يجوزُ ارتكابُهُ ، إلا أنْ يُلاحَظَ أنَّ المُؤلِّفينَ يتوسَّعون فيه .

❁ قوله : (نكرةً مَحْضةً) فيه : أنَّهُ لا يصحُّ حينئذٍ الابتداءُ بأحدهما ؛ لعدم المُسوِّغ ؛ فلذلك اعتبر الشارحُ الصَّلاحيةَ للابتداء .

❁ قوله : (في حال عَدَمِ البيان) الأنسبُ : (في حال عدمِ المُبيِّن) ؛ لأنَّهُ بيانٌ للمعنى الذي أشار إليه .

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق .

١٣٠ـ كذا إذا ما الفعلُ . . . .

❁ قوله : (إذا ما الفعلُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : الفعلُ المعهود ؛ وهو الرافعُ للضمير المُستتِر ؛ فخَرَجَ : الرافعُ للبارز ؛ نحوُ : (الزيدانِ قاما) ، والمُنفصِلُ ؛ نحوُ : (زيدٌ ما قام إلا هو) ، وقد نبَّهَ علىٰ هـٰذا الشرطِ في « الكافية الكبرىٰ »[1] ، فيُقيَّدُ به كلامُهُ هنا ، ويندفعُ به اعتراضُ الشارح .

قال المُعرِبُ : (وفي هـٰذا التركيبِ حذفٌ لدليل ، وحذفٌ لغير دليل ، وقلبٌ ، أمَّا الأوَّلُ : فهو حذفُ جوابِ « إذا » لدَلالةِ الكلامِ عليه ، وأمَّا الثاني : فحذفُ نعتِ الفعل ، وأمَّا الثالثُ : فلأنَّ المُحدَّثَ عنه الخبرُ ، وكان حقُّهُ أنْ يقولَ : « كذا إذا ما الخبرُ كان الفعلَ » ، وهو خاصٌّ بالشعر ، وأصلُ التركيبِ : « كذا إذا ما الخبرُ كان الفعلَ المسندَ إلىٰ ضمير المبتدأِ المفردِ ؛ فامنعْ تقديمَهُ على المبتدأ ») انتهىٰ[2] .

❁ قوله : (فهو حذفُ جوابِ « إذا ») ، وكذا شرطُها المُفسَّر بـ (كان) .

❁ قوله : (لدَلالةِ الكلامِ عليه) ؛ وهو قولُهُ : (كذا) .

❁ قوله : (المسندَ إلىٰ ضمير المبتدأِ المفردِ) خَرَجَ : المسندُ إلى الظاهر ؛ كـ (زيدٌ قام أبوه) ، والمسندُ إلىٰ ضمير المبتدأ غيرِ المفرد ؛ كـ (الزيدانِ

---

(١) الكافية الشافية (١/ ٣٦٥) .

(٢) تمرين الطلاب (ص٣٧) .

. . . . كانَ الخَبَرَا   أو قُصِـدَ ٱستعمـالُـهُ مُنحصَـرَا

١٣١ـ أو كان مُسنَداً لِذِي لامِ ٱبتِدَا   . . . .

❀ قوله : (كانَ الخَبَرَا) ؛ أي : كان الخبرَ بحسَب الصورةِ المحسوسة ، لا بالنَّظَر لنَفْس الأمر ، وإلا فالخبرُ حقيقةً إنَّما هو الجملةُ مِنَ الفعل والفاعل ، لا الفعلُ وحدَهُ .

❀ قوله : (مُنحصَرَا) بفتح الصاد : اسمُ مفعولٍ حُذِفتْ صِلَتُهُ ، والتقدير : (مُنحصَرٌ فيه)[1] ، وهو حالٌ مِنَ الهاء في (استعمالُهُ) ، وسوَّغَ مجيءَ الحالِ مِنَ المضاف إليه كونُ المضافِ عاملاً في الحال ؛ نحوُ : ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾ [يونس : ٤] .

❀ قوله : (أو كان مُسنَداً) ؛ أي : أو كان الخبرُ مُسنَداً لمبتدأٍ ذي لامٍ . . . إلىٰ آخره .

قاما) ، ولم يذكرْ ما يخرجُ به المسندُ إلى الضمير المفردِ البارز ؛ نحوُ : (زيدٌ ما قام إلا هو) ، فلو قال مثلَ ما سَبَقَ ـ أي : (الرافعُ للضمير المستتر)[2] ـ . . لخَرَجَ هـٰذا أيضاً ، تأمَّلْ .

---

(١) قال الشيخ خالد في « التمرين » (ص ٣٧) : (ينبغي أنْ يُضبَطَ بفتح الصاد اسم مفعول حذفت صلته ـ والتقدير : « مُنحصَراً فيه » ـ ليخفَّ الاعتراض) ، وقال الخضري في « حاشيته » (١/١٩٣) : (ويُروىٰ بالكسر علىٰ تقدير مضاف ؛ أي : مُنحصِراً مبتدؤُهُ فيه ؛ فإنَّ المُنحصِرَ هنا هو المبتدأ لا الخبر) .

(٢) انظر (٢/٣٠٢) .

أو لازِمِ الصَّدْرِ كـ (مَنْ لي مُنجِدًا)

ينقسمُ الخبرُ ـ بالنَّظَر إلىٰ تقديمه على المبتدأ أو تأخيرِه عنه ـ . . ثلاثةَ أقسامٍ : قِسْمٌ يجوزُ فيه التقديمُ والتأخير ، وقد سَبَقَ ذِكْرُهُ ، وقِسْمٌ يجبُ فيه تأخيرُ الخبر ، وقسمٌ يجبُ فيه تقديمُ الخبر .

فأشار بهٰذه الأبيات : إلى الخبر الواجبِ التأخيرِ ؛ فذَكَرَ منه خمسةَ مواضعَ :

الأَوَّلُ : أنْ يكونَ كلٌّ مِنَ المبتدأ والخبرِ معرفةً أو نكرةً صالحةً لجَعْلِها مبتدأً ، ولا مُبيِّنَ للمبتدأ مِنَ الخبر ؛ نحوُ : (زيدٌ أخوكَ) ، و(أفضلُ مِنْ زيدٍ أفضلُ مِنْ عمرٍو) ، ولا يجوزُ تقديمُ الخبرِ في هٰذا ونحوه ؛ لأَنَّكَ لو قدَّمتَهُ فقلتَ : (أخوكَ زيدٌ) ، و(أفضلُ مِنْ عمرٍو أفضلُ مِنْ زيد) . . لكان المُقدَّمُ

❊ قوله : (أو لازِمِ) بالجرِّ عطفاً علىٰ (ذي) علىٰ تقدير موصوف ؛ أي : أو مُسنَداً لمبتدأٍ لازِمٍ . . . إلىٰ آخره .

❊ قوله : (وأفضلُ مِنْ زيدٍ . . .) إلىٰ آخره : مثالٌ لاستوائهما في التنكير ؛ لأنَّ لكلٍّ مِنَ النكرتَينِ مُسوِّغاً ؛ وهو كونُهُ وصفاً لمحذوف ، أو عَمَلُ النصبِ في محلِّ المجرور ، ويختلفُ المعنىٰ باختلاف الغَرَض .

❊ قوله : (ويختلفُ المعنىٰ باختلاف الغَرَض) ؛ فإذا جعلتَ (أفضلُ مِنْ زيدٍ) هو المبتدأَ . . كان هو المعلومَ ، و(أفضلُ من عمرو) هو المجهولَ ، وإذا جعلتَ (أفضلُ مِنْ عمرو) هو المبتدأَ . . . كان هو المعلومَ ، و(أفضلُ من زيد) هو المجهولَ ، وكذا يُقالُ في مِثْلِ هٰذا .

مبتدأً وأنتَ تريدُ أنْ يكونَ خبراً مِنْ غير دليلٍ يَدُلُّ عليه .

فإن وُجِدَ دليلٌ يَدُلُّ علىٰ أنَّ المُتقدِّمَ خبرٌ . . جاز ؛ كقولك : (أبو يوسفَ أبو حنيفةَ) ؛ فيجوزُ تقديمُ الخبرِ ـ وهو (أبو حنيفةَ) ـ لأنَّهُ معلومٌ أنَّ المُرادَ تشبيهُ أبي يوسفَ بأبي حنيفةَ ، لا تشبيهُ أبي حنيفةَ بأبي يوسفَ ، ومنه : قولُهُ[1] : [من الطويل]

٥١ـ بَنُونا بَنُو أبنائِنا وبَنَاتُنا بَنُوهُنَّ أبناءُ الرِّجالِ الأباعدِ

❁ قوله : (بَنُونا بَنُو أبنائِنا . . .) إلىٰ آخره : أصلُهُ : (بنونَ لنا) ؛ فحَذَفَ النونَ للإضافة ، ومُرادُهُ : أنَّ أولادَ البناتِ لا ينتسبون إليهم بل إلىٰ آبائهم ، بخلاف أولادِ البنينَ ، وقولُهُ : (بَنَاتُنا بَنُوهُنَّ . . .) إلىٰ آخره : (بناتُنا) : مبتدأٌ ، و(بَنُوهُنَّ) : مبتدأٌ ثانٍ ، و(أبناءُ الرجالِ) : خبرٌ عن الثاني ،

---

(١) قال العيني في « المقاصد النحوية » (١/ ٤٤٥) : (هٰذا البيت استشهد به النُّحاةُ علىٰ جواز تقديم الخبر ، والفَرَضيُّون علىٰ دخول أبناء الأبناء في الميراث ، وأنَّ الانتسابَ إلى الآباء ، والفقهاء كذلك في الوصيّة ، وأهل المعاني والبيان في التشبيه ، ولم أَرَ أحداً منهم عزاه إلىٰ قائله) ، وقال البغدادي في « الخزانة » (١/ ٤٤٥) بعدَ أنْ نَقَلَ كلامه : (ورأيتُ في « شرح الكرماني في شرح شواهد الكافية للخَبِيصي » أنَّهُ قال : هٰذا البيتُ قائلُهُ أبو فراسٍ همَّامٌ الفرزدق بن غالب ، ثمَّ ترجمه ، والله أعلم بحقيقة الحال) .

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ٢٩٧) ، و« شرح الرضي » (١/ ٢٥٧) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٨٢) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٢٠٦) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٥٩٤) ، و« المساعد » (١/ ٢٢١) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٦٠) ، و« همع الهوامع » (١/ ٣٨٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٥٠٣ـ٥٠٦) ، و« خزانة الأدب » (١/ ٤٤٤ـ ٤٤٥) .

فقولُهُ : (بَنُونا) : خبرٌ مُقدَّم ، و(بَنُو أبنائِنا) : مبتدأٌ مُؤخَّر ؛ لأنَّ المُرادَ : الحُكْمُ علىٰ بني أبنائِهِم بأنَّهُم كبَنِيهم ، وليس المُرادُ الحكمَ علىٰ بَنِيهم بأنَّهُم كبَنِي أبنائِهِم[1] .

والثاني : أنْ يكونَ الخبرُ فعلاً رافعاً لضميرِ المبتدأ مُستتِراً ؛ نحوُ : (زيدٌ قام) ؛ فـ (قام) وفاعلُهُ المُقدَّرُ : خبرٌ عن (زيد) ، ولا يجوزُ التقديمُ ؛ فلا يُقالُ : (قام زيدٌ) علىٰ أنْ يكونَ (زيدٌ) مبتدأً مُؤخَّراً والفعلُ خبراً مُقدَّماً ، بل يكونُ (زيدٌ) فاعلاً لـ (قام) ، فلا يكونُ مِنْ باب المبتدأ والخبر ، بل مِنْ باب الفعل والفاعل[2] .

والجملةُ : خبرُ الأوَّلِ ، و(الأباعدِ) : صفةُ (الرجال) جمعُ (أَبْعدَ) .

---

(1) قال ابن هشام في « تخليص الشواهد » (ص١٩٨) : (وقد يُقالُ : إنَّ هـٰذا البيتَ لا تقديمَ فيه ولا تأخير ، وإنَّهُ جاء علىٰ عَكْس التشبيه للمبالغة ؛ فكان ينبغي للشارح أنْ يستدلَّ بما أنشد والدُهُ في « شرح التسهيل » في قوله : [من البسيط]

قَبِيلَــةٌ ألأمُ الأحيــاءِ أكــرمُهــا وأغـدرُ النـاسِ بـالجيـرانِ وَافِيهـا

إذ المُرادُ : الإخبار عن أكرمها بأنَّهُ ألأمُ الأحياء ، وعن وافيها بأنَّهُ أغدرُ الناس ، لا العكس) .

وأجاب العلَّامة محيي الدين : بأنَّ التشبيهَ المقلوبَ مِنَ الأمور النادرة ، والحمل علىٰ ما يَندُرُ وقوعُهُ لمُجرَّد الاحتمالِ ممَّا لا يجوزُ أنْ يُصارَ إليه ، وأنَّ ما ذَكَرَهُ في بيت حسَّان ؛ مِنْ أنَّ الغرضَ الإخبارُ عن أكرم هـٰذه القبيلةِ بأنَّهُ ألأمُ الأحياء ، وعن أَوْفىٰ هـٰذه القبيلة بأنَّهُ أغدرُ الأحياء . . هـٰذا نَفْسُهُ يجري في بيت الشاهد ؛ فيُقالُ : إنَّ غَرَضَ المُتكلِّم الإخبارُ عن أبناء أبنائهم بأنَّهم يُشبِهونَ أبناءهم ، وليس الغرض أنْ يُخبِرَ عن بنيهم بأنَّهُم يشبهون بني أبنائهم ، فلمَّا صحَّ أنْ يكونَ غرضُ المُتكلِّم مُعيَّناً للمبتدأ . . صحَّ الاستشهادُ ببيت الشاهد .

(2) وسيأتي في (باب الفاعل) جوازُهُ علىٰ مذهب الكُوفيِّينَ . انظر (٣/ ١٧ـ ١٨) .

فلو كان الفعلُ رافعاً لظاهر ؛ نحوُ : (زيدٌ قام أبوهُ) . . جاز التقديمُ ؛ فتقولُ : (قام أبوهُ زيدٌ) ، وقد تقدَّم ذكرُ الخلاف في ذلك[1] .

وكذلك يجوزُ التقديمُ إذا رَفَعَ الفعلُ ضميراً بارزاً ؛ نحوُ : (الزيدان قاما) ؛ فيجوزُ أنْ تُقدِّمَ الخبرَ فتقولَ : (قاما الزيدانِ)[2] ، ويكونَ (الزيدانِ) مبتدأً مُؤخَّراً ، و(قاما) خبراً مُقدَّماً ، ومَنَعَ ذلك قومٌ[3] .

إذا عرفتَ هـٰذا : فقولُ المُصنِّفِ : (كذا إذا ما الفعلُ كان الخبرَا) . . يَقتضِي وجوبَ تأخيرِ الخبرِ الفِعْليِّ مطلقاً ، وليس كذلك ، بل إنَّما يجبُ تأخيرُهُ إذا رَفَعَ ضميراً للمبتدأ مُستتِراً ، كما تقدَّم[4] .

الثالثُ : أنْ يكونَ الخبرُ محصوراً بـ (إنَّما) ؛ نحوُ : (إنَّما زيدٌ قائمٌ) ،

❁ قوله : (يَقتضِي وجوبَ تأخيرِ . . .) إلىٰ آخره : قد علمتَ جوابَهُ ممَّا سَبَقَ[5] .

---

(1) انظر (٢/ ٢٩٣، ٢٩٦) .

(2) والالتباس في النطق بحذف الألف ـ كما توهَّمه والد السيوطي ـ يدفعُهُ الوقفُ والخط ، وتقديمُ الخبر أكثرُ مِنْ لغة (أكلوني البراغيثُ) ، فلا يُحمَلُ عليها ، واحتمالُ كونِ الظاهرِ بدلاً خلافُ الظاهر ؛ ولذا قالوا في قوله تعالىٰ : ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ﴾ [المائدة : ٧١] : إنَّ (كثير) مبتدأٌ مُؤخَّر لا بدل . انظر « همع الهوامع » (١/ ٣٨٥) ، و« حاشية الخضري » (١/ ١٩٤) ، وما سيأتي في (٣/ ٢٣ـ٢٩) .

(3) منعه غالب البَصْريِّينَ . انظر « المقاصد الشافية » (٢/ ٧٠) .

(4) يُمكِنُ الجوابُ عنه : بأنَّ (أل) في (الفعل) للعهد العِلْميِّ بينَ النُّحاة العارفين ، وأمَّا المبتدئ فلا بُدَّ له من موقف . « خضري » (١/ ١٩٤) .

(5) انظر (٢/ ٣٠٢) .

أو بـ (إلَّا) ؛ نحوُ : (ما زيدٌ إلا قائمٌ) ، وهو المُرادُ بقوله : (أو قُصِدَ استعمالُهُ مُنحصَرا) ؛ فلا يجوزُ تقديمُ (قائمٌ) علىٰ (زيدٌ) في المثالَينِ[1] ، وقد جاء التقديمُ مع (إلا) شُذُوذاً ؛ كقول الشاعر[2] : [من الطويل]

٥٢ـ فيا ربِّ هل إلَّا بكَ النصرُ يُبْتَغىٰ عليهِـم وهـل إلَّا عليـكَ المُعَـوَّلُ

❁ قوله : (وقد جاء التقديمُ مع « إلا » شُذُوذاً) مصدرُ (شَذَّ) ؛ بمعنى : انفرد ؛ أي : جاء التقديمُ حالَ كونِهِ شاذّاً .

❁ قوله : (فيا ربِّ هل إلَّا بكَ النصرُ. . .) إلىٰ آخره : (يُبتغَىٰ) ؛ أي : يُطلَبُ ، وفي نسخةٍ : (يُرتجىٰ)[3] ، و(المُعوَّلُ) : الاعتمادُ ، والمعنىٰ :

. . . .

(١) لئلا ينعكس المعنىٰ ؛ فيُفيدَ حصرَ صفةِ القيام في (زيد) الموصوف وانتفاءَهُ عن غيره ، مع أنَّ المُرادَ حصرُهُ في صفة القيام ؛ أي : ليس له صفة غيره ، وأمَّا كونُ غيره قائماً أو لا فشيءٌ آخَرُ . « خضري » (١/ ١٩٥) .

(٢) البيت للكُمَيت الأسدي في « ديوانه » (ص٦٠٠) ضمن هاشميةٍ طويلة يرثي فيها زيد بن علي وابنه الحسين بن زيد ، ويمدح بني هاشم ، ومطلعها :

أَلَا هَـلْ عَـمٍ فـي رأيِـهِ مُتـأَمِّـلُ وهـل مُـدبِـرٌ بعـدَ الإساءةِ مُقبِـلُ
وهـل أُمَّـةٌ مُستيقِظـونَ لـرُشْـدِهِـم فيكشـفَ عنـهُ النَّعْسـةَ المُتـزمِّـلُ

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ٢٩٨) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٨٣) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٤٨٣) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٢٠٨ـ ٢٠٩) ، و« المساعد » (١/ ٢٢١) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٧٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٥٠٦ـ٥٠٧) ، و« تخليص الشواهد » (ص١٩٢ـ١٩٣) .

(٣) وجاءت كذلك في (و ، ح) ، وفي « الديوان » : (نبتغي) ، ولعلها محرفة عن (يُبْتَغىٰ) .

الأصلُ : (وهل المُعوَّلُ إلا عليك) ؛ فقدَّم الخبر .

الرابعُ : أنْ يكونَ خبراً لمبتدأ قد دخلتْ عليه لامُ الابتداء ؛ نحوُ : (لَزَيدٌ قائمٌ) ، وهو المُشارُ إليه بقوله : (أو كان مُسنداً لذي لام ابتِدا) ؛ فلا يجوزُ تقديمُ الخبرِ على اللام ؛ فلا تقولُ : (قائمٌ لَزَيدٌ) ؛ لأنَّ لامَ الابتداءِ لها صدرُ الكلام ، وقد جاء التقديمُ شُذُوذاً ؛ كقول الشاعر[1] : [من الكامل]

٥٣ـ خالي لَأَنتَ ومَنْ جَريرٌ خالُهُ يَنَـلِ العــلاءَ ويُكْـرِمِ الأَخْـوالَا

ما النصرُ على الأعداء يُرتجىٰ إلا بك ، ولا الاعتمادُ في الأمور إلا عليك .

❀ قوله : (وقد جاء التقديمُ شُذُوذاً) ؛ أي : أو مُؤوَّلاً بأنَّ اللامَ زائدةٌ[2] ، أو اللامَ داخلةٌ علىٰ مبتدأٍ محذوفٍ ؛ أي : لهو أنتَ ، وقيل غيرُ ذلك .

❀ قوله : (خالي لَأَنتَ . . .) إلىٰ آخره : (خالي) : خبرٌ مُقدَّم ، و(لأنتَ) : مبتدأٌ ، وفيه الشاهدُ .

وقولُهُ : (مَنْ جَريرٌ خالُهُ) يحتملُ : أنَّ (مَنْ) شرطيَّةٌ ، وفعلُ الشرطِ

❀ قوله : (وقيل غيرُ ذلك) ؛ كأنْ يُقالَ : أصلُهُ : (لَخالي أنتَ) ؛ زُحلِقتِ اللامُ للضرورة .

❀ قوله : (يحتملُ : أنَّ « مَنْ » شرطيَّةٌ . . .) إلىٰ آخره : جَعَلَهُ احتمالاً ،

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (١/٢٩٩) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (١/٤٨٣) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٢/٧٥) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/١٠٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/٥٣٣ـ٥٣٤) .

(٢) كما أُوِّل بذلك بيت رؤبة الآتي في (٢/٥٤٣) : (من مشطور الرجز)

أمُّ الحُلَيــسِ لَعَجُــوزٌ شَهْــرَبَــهْ =

فـ(لأنتَ) : مبتدأٌ مُؤخَّر ، و(خالي) : خبرٌ مُقدَّم .

الخامسُ : أنْ يكونَ خبراً لمبتدأ له صدرُ الكلامِ ؛ كأسماء الاستفهامِ ؛ نحوُ :

(كان) محذوفةٌ شأنيةٌ ، واسمُها مستترٌ ، و(جَريرٌ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (خالُهُ) ، والجملةُ خبرُ (كان) ، و(يَنَل) : جوابُ الشرطِ ؛ فهو مجزومٌ ، وأصلُهُ : (ينال) ، فلمَّا سُكِّنتِ اللامُ للجازم حُذِفَتِ الألف ، وحُرِّكتْ بالكسر علىٰ أصل التقاء الساكنين ، و(يُكْرِم) : معطوفٌ عليه ، ويجوزُ في هـٰذا الرفعُ علىٰ تقديرِ (وهو يُكْرِمُ)[1] ، و(العَلاء) بفتح العين واللام ممدودٌ : بمعنى الشَّرَف ، وفي كثيرٍ مِنَ النسخ ضبطُهُ بضمِّها ؛ وهو بمعنى الرِّفْعة ؛ فيكونُ مدُّهُ للضرورة .

❁ قوله : (كأسماء الاستفهامِ) ؛ أي : والشرطِ ، وفي معناهما ما أُضِيفَ

وهو مُشعِرٌ بضعفه ، وهو كذلك ؛ لأنَّ حذفَ فعلِ الشرط بعدَ شيءٍ مِنْ أدوات الشرط غير (إنْ) و(لو) . . شاذٌّ ، إلا إذا كان مُفسَّراً بفعلٍ بعدَهُ ، كما نصَّ عليه ابنُ هشامٍ في « شرح بانت سعاد »[2] ؛ فالأحسنُ : جَعْلُها موصولةً ، و(يَنَلْ) خبرَها ، وجُزِمَ لإجرائها مُجْرى الشرطيَّة .

= ترضىٰ مِنَ اللحمِ بعظمِ الرَّقَبَهْ

(١) والأخوال : مفعول (يكرم) إن بُني للفاعل ، ومنصوبٌ بنزع الخافض إن بُني للمجهول ؛ أي : للأخوال . « صبان » (١/ ٣٣٥) ، وقال العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد بعد أنْ ذَكَرَ الوجه الأوَّل فقط : (والأَوْلىٰ : أنْ يكونَ قوله : « يكرم » مضارع « كَرُمَ » ، ويكونَ قوله : « الأخوالا » تمييزاً ؛ إمَّا علىٰ مذهب الكوفيين الذين يُجوِّزون دخول « أل » المعرفة على التمييز ، وإمَّا علىٰ أنْ تكونَ « أل » زائدةً علىٰ ما قاله البَصْريُّونَ في قول الشاعر : « وطبتَ النفسَ. . . ») .

(٢) شرح بانت سعاد (ص١٥٠) .

(مَنْ لي مُنجِداً ؟) ؛ فـ (مَنْ) : مبتدأٌ ، و(لي) : خبرٌ ، و(مُنجداً) :

إليهما ؛ نحوُ : (غلامُ مَنْ عندَكَ ؟) ، و(غلامُ مَنْ يَقُمْ أَقُمْ معه) ؛ فـ (غلام) في هـٰذا التركيبِ : مبتدأٌ مُستحِقٌّ للتصدُّر ؛ لاكتسابه الشرطيَّةَ بإضافته إلى اسم الشرطِ وضعاً ، وهو (مَنْ) ، و(يقم) هـٰذه الجملةُ شرطٌ لـ (غلام) ، لا لـ (مَنْ) ، وكذا (أَقُمْ معه) جوابٌ لـ (غلام) لا لـ (مَنْ) .

والحاصلُ : أنَّ اسمَ الشرطِ صار في هـٰذا التركيبِ هو المضافَ ، والجملتانِ له لا للمضاف إليه ، فاعلَمْ ذلك ؛ فالمعنىٰ : إنْ يَقُمْ غلامٌ لشخصٍ قمتُ معه ؛ أي : مع ذلك الغلامِ ، ذَكَرَهُ الناصر ؛ فـ (مَنْ) في هـٰذه الحالةِ مُجرَّدةٌ عن الاستفهام والشرطِ ، فكأنَّها خلعتْ ذلك على المضاف ، تأمَّلْ ، نقلَهُ شيخُنا العلَّامةُ المَدَابغيُّ[1] .

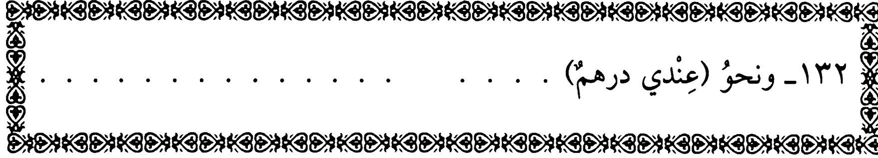
❁ قوله : (والحاصلُ : أنَّ اسمَ الشرطِ . . .) إلىٰ آخره : ظاهرُهُ : أنَّ الجازمَ المضافُ لا (مَنْ) ، لـٰكن قال الرُّودانيُّ : (الظاهرُ : العكسُ)[2] ، وقال ياسينُ : (كونُ الجازمِ هو المضافَ . . بعيدٌ مُخالِفٌ للقواعد والشواهد)[3] .

ومثلُ ما أُضيفَ إليهما : ما أُضيف إلىٰ « كم » الخبريَّةِ ؛ نحوُ : « مالُ كم رجلٍ عندَكَ » ، كما في « التوضيح »[4] .

---

(١) حاشية المدابغي على الأشموني (١/ ق ١٢٢) ، وانظر « حاشية ناصر الدين اللقاني على الأوضح » (ق/ ٣٢) .
(٢) انظر « حاشية الصبان » (١/ ٣٣٦) .
(٣) حاشية ياسين على التصريح (١/ ١٧٤) .
(٤) أوضح المسالك (١/ ٢١١) .

حـال ، ولا يجـوزُ تقـديـمُ الخبـر علـىٰ (مَـنْ) ؛ فـلا تقـولُ : (لـي مَـنْ مُنجِداً ؟)[1] .



١٣٢ـ ونحوُ (عِنْدي درهمٌ) . . . .

❀ قوله : (ونحوُ عِنْدي. . .) إلىٰ آخره : (نحوُ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (مُلتزَمٌ) بفتح الزاي ، و(تقدُّمُ) بالرفع : نائبُ فاعلِ (مُلتزَم) ، ويجوزُ جَعْلُ (تقدُّمُ) مبتدأً مُؤخَّراً ، و(مُلتزَمٌ) خبرٌ مقدَّم ، والجملةُ خبرُ (نحوُ) .

لا يُقالُ : يلزمُ علىٰ هـٰذا تقديمُ معمولِ المصدرِ عليه ، وهو مُمتنِعٌ .

لأنَّا نقولُ : محلُّهُ إذا عَمِلَ فيه بالحَمْل على الفعل ، أمَّا مِنْ حيثُ كونُهُ مبتدأً. . فلا ، أفاده المُعرِبُ[2] .

❀ **قوله** : (ونحوُ « عِنْدي درهمٌ » . . .) إلىٰ آخره : **لا يُقالُ** : هـٰذا مُكرَّرٌ معَ ما سَبَقَ في قوله : (كـ « عندَ زيدٍ نَمِرَهْ ») .

. . . .

---

(١) ومن المواضع التي يجبُ فيها تأخير الخبر أيضاً : الخبرُ المقرون بالفاء ؛ نحو : (الذي يأتيني فله درهم) ، والباءِ الزائدة ؛ نحو : (ما زيدٌ بقائم) ، والخبرُ الطَّلَبيُّ ؛ نحو : (زيدٌ اضربْهُ) ، والمُخبَرُ به عن (مذ) و(منذ) ؛ نحوُ : (ما رأيتُهُ مذ ـ أو منذ ـ يومان) إذا جُعلا مبتدأَينِ ؛ لتعريفهما معنىً ؛ إذ المعنىٰ : أمدُ انقطاعِ الرؤيةِ يومان ، وانظر « حاشية الخضري » (١/ ١٩٦) .

(٢) تمرين الطلاب (ص٣٨) .

. . . . و(لي وَطَرْ)　　مُلتَــزَمٌ فيــه تَقَــدُّمُ الخَبَــرْ

١٣٣ـ كـذا إذا عـادَ عليـهِ مُضمَـرُ　　ممَّــا بــهِ عنــهُ مُبِينــاً يُخبَــرُ

لأنَّا نقولُ : ما تقدَّم ليس صريحاً في أنَّ المُسوِّغَ التقديمُ ، بل يحتملُ أنَّ المُسوِّغَ الاختصاصُ ، فما تقدَّم لا يُفِيدُ وجوبَ التقديم ، وما هنا أفاده ، كما ذَكَرَهُ ابنُ قاسمٍ[١] .

❁ قوله : (و« لي وَطَرْ ») قال في « المصباح » : (الوَطَر : الحاجةُ ، والجمعُ : « أَوْطارٌ » ؛ مثلُ « سَبَبٍ وأَسْبابٍ » ، ولا يُبنىٰ منه فعلٌ) انتهىٰ[٢] ؛ أي : لا يُصاغُ منه فعلٌ .

❁ قوله : (كذا إذا عادَ) إلىٰ آخره : (كذا) : مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ ؛ أي : يُلتزَمُ تقدُّمُ الخبرِ[٣] ، و(إذا) : ظرفٌ مُضمَّنٌ معنى الشرط ، و(عليه) : مُتعلِّقٌ بـ(عاد) ، والضميرُ : عائدٌ على الخبر بتقدير مضافٍ ؛ أي : مُلابِسه ، و(مُضمَر) : فاعلُهُ ، و(ممَّا) : مُتعلِّقٌ بـ(عاد) ، و(ما) : نعتٌ لمحذوفٍ ؛ أي : مبتدأ ، و(به) و(عنه) : مُتعلِّقان بـ(يُخبَرُ) ، والهاءُ مِنْ (به) : تعودُ على الخبر ، ومِنْ (عنه) : إلىٰ (ما) ، و(مُبِيناً)

---

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/٢٣) ، وفي (هـ) : (أو ما تقدَّم) بدل (فما تقدَّم) .

(٢) المصباح المنير (٢/ ٩١٤) .

(٣) انظر « حاشية الخضري » (١/ ١٩٧) .

١٣٤ـ كذا إذا يستوجبُ التَّصْدِيرَا ... كـ (أيـنَ مَـنْ عَلِمتُـهُ نَصِيـرَا)

بتخفيف الياء ؛ أي : مُفسِّراً ؛ حالٌ مِنَ الهاء في (به) ، وجوابُ (إذا) محذوفٌ ، والمعنىٰ : أنَّهُ يجبُ تقديمُ الخبرِ إذا عاد عليه ضميرٌ من المبتدأ .

قال السُّيُوطيُّ : وأنتَ ترىٰ ما في عبارة المُصنِّفِ مِنَ القَلاقَة ، وكَثْرةِ الضمائرِ المُقتضِيةِ للتعقيد وعُسْرِ الفهم ، وكان يُمكِنُهُ أنْ يقولَ : ـ كما في « الكافية » ـ : [من الرجز]

وإن يَعُـــدْ لخبـــرٍ ضميـــرُ ... مِنْ مُبتدَا يُوجَبْ لهُ التأخيرُ[1]

وأيضاً لو قال :

كــذا إذا عــادَ عليــهِ مُضمَــرُ ... مِــنْ مُبتــدَا أو حقُّــهُ التصــدُّرُ

لكان أَخْصَرَ وأَحْسَنَ وأَجْمَعَ منه ، ذَكَرَهُ الخطيبُ[2] ، وإنَّما كان أخصرَ وأحسنَ وأجمعَ ؛ لأنَّهُ يُغنِي عن البيت بعدَهُ أيضاً .

❋ قوله : (كذا إذا يستوجبُ) ؛ أي : يستحقُّ الخبرُ التصديرَ ؛ إمَّا لذاته ؛ كمثال الناظم ، أو لغيره ؛ نحوُ : (صبيحةَ أيِّ يومٍ سفرُكَ ؟) ، والمُرادُ :

. . . .

(١) البهجة المرضية (ص١٣٤) ، نكت السيوطي (ق/ ٧٢) ، وانظر « الكافية الشافية » (١/ ٣٦٩) .

(٢) فتح الخالق المالك (١/ ٤٤٥) ، وأورده ابن الميت في « إرشاد السالك النبيل » (ق/ ١٣٨ـ١٣٩) دون عزو .

١٣٥ـ وخَبَرَ المحصورِ قَدِّمْ أَبَدَا   كـ (ما لنا إِلَّا اتِّباعُ أحمدَا)

أشار في هٰذه الأبيات : إلى القِسْم الثالث ؛ وهو وجوبُ تقدُّمِ الخبر ؛ فذَكَرَ أنَّهُ يجبُ في أربعةِ مواضعَ :

الأَوَّلُ : أنْ يكونَ المبتدأُ نكرةً ليس لها مُسوِّغٌ إلا تقدُّمُ الخبرِ والخبرُ ظرفٌ أو جارٌّ ومجرورٌ[1] ؛ نحوُ : (عندَكَ رجلٌ) ، و(في الدار امرأةٌ) ؛ فيجبُ

التصديرُ في جملته ؛ فلا يَرِدُ نحوُ : (زيدٌ أين مَسْكنُهُ) ، ولا يحتاجُ إلى التقييد بالمفرد .

❁ قوله : (وخَبَرَ المحصورِ) مفعولٌ مُقدَّمٌ بقوله : (قَدِّمْ) ؛ أي : قَدِّمْ خبرَ المبتدأ المحصورَ فيه .

❁ قوله : (كـ « ما لنا إِلَّا اتِّباعُ أحمدَا » . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : نحن مَقصُورونَ على اتِّباع أحمدَ صلَّى الله عليه وسلَّم لا نتجاوزُهُ إلىٰ غيره ، وليس المُرادُ أنَّ اتِّباعَهُ صلَّى الله عليه وسلَّم مقصورٌ علينا ؛ إذ هو نبيُّ الأنبياءِ عليهم الصلاة والسلام .

. . . .

(١) أو جملةٌ ؛ نحوُ : (قَصَدَكَ غلامُهُ رجلٌ) ، وإنَّما وجب ذلك ؛ لئلا يُتوهَّم كونُ المُؤخَّر نعتاً ؛ لأنَّ حاجةَ النكرةِ المَحْضة إلى التخصيص ليفيدَ الإخبار عنها . . أقوىٰ من الخبر ، وكذا كلُّ ما أَوْقَعَ في لَبْس ؛ كـ (عندي أنَّكَ فاضلٌ) ؛ إذ لو أُخِّر الخبرُ ـ وهو (عندي) ـ لالتبستْ (أنَّ) المُؤكِّدة بالتي بمعنىٰ (لعلَّ) ، وانظر « أوضح المسالك » (١/ ٢١٣) ، و« حاشية الخضري » (١/ ١٩٧) .

تقديمُ الخبرِ هنا ؛ فلا تقولُ : (رجلٌ عندَكَ) ، ولا : (امرأةٌ في الدار) ، وأَجْمعَ النُّحاةُ والعربُ علىٰ مَنْعِ ذلك[1] ، وإلىٰ هٰذا أشار بقوله : (ونحوُ « عندي درهمٌ » و« لي وَطَرْ » . . .) البيتَ .

فإن كان للنكرة مُسوِّغٌ . . جاز الأمرانِ ؛ نحوُ : (رجلٌ ظريفٌ عندي) ، و(عندي رجلٌ ظريفٌ) .

الثاني : أنْ يشتملَ المبتدأُ علىٰ ضميرٍ يعودُ علىٰ شيءٍ في الخبر ؛ نحوُ : (في الدار صاحبُها) : فـ (صاحبُها) : مبتدأٌ ، والضميرُ المُتَّصِلُ به : راجعٌ إلى (الدار) ، وهو جزءٌ مِنَ الخبر ؛ فلا يجوزُ تأخيرُ الخبرِ ؛ نحوُ : (صاحبُها في الدار) ؛ لئلَّا يعودَ الضميرُ علىٰ مُتأخِّرٍ لفظاً ورُتْبةً .

وهٰذا مُرادُ المُصنِّفِ بقوله : (كذا إذا عادَ عليهِ مُضمَرُ . . .) البيتَ ؛ أي : كذلك يجبُ تقديمُ الخبرِ إذا عاد عليه مُضمَرٌ ممَّا يُخبَرُ بالخبر عنه ؛ وهو المبتدأُ ؛ فكأنَّهُ قال : (يجبُ تقديمُ الخبرِ إذا عاد عليه ضميرٌ مِنَ المبتدأ) ، وهٰذه عبارةُ ابنِ عُصْفُورٍ في بعض كتبه[2] ، وليستْ بصحيحةٍ ؛ لأنَّ الضميرَ في قولك : (في الدار صاحبُها) إنَّما هو عائدٌ علىٰ جزء مِنَ الخبر لا على الخبر ، فينبغي أنْ تُقدِّرَ مضافاً محذوفاً في قول المُصنِّفِ : (عاد عليه) ،

---

(١) قال الأَسْقاطي في « القول الجميل » (ق/ ٥٠) : (ليس كذلك ؛ بل أجازه الجُزُوليُّ والواحديُّ ، بل الكوفيُّونَ قاطبةً) .

(٢) انظر « المُقرِّب » (١/ ٨٦) .

التقديرُ : (كذا إذا عادَ علىٰ مُلابِسِهِ) ، ثمَّ حُذِفَ المضافُ الذي هو (مُلابس) ، وأُقِيمَ المضافُ إليه ـ وهو الهاءُ ـ مُقامَهُ ؛ فصار اللفظُ : (كذا إذا عاد عليه)[1] .

ومثلُ قولِكَ : (في الدار صاحبُها) : قولُهُم : (علىٰ التمرةِ مِثْلُها زُبْداً) ،

❁ قوله : (علىٰ التمرةِ مِثْلُها زُبْداً) فـ(مِثْلُها) : مبتدأٌ مُؤَخَّر ، و(علىٰ التمرة) بالتاء الفوقيَّة : خبرٌ مُقدَّم ، و(زُبْداً) : منصوبٌ علىٰ التمييز[2] ، ويجوزُ رفعُهُ بدلاً أو بياناً أو مبتدأً

❁ قوله : (فـ« مِثْلُها » : مبتدأٌ مُؤَخَّر) ؛ فهو مرفوعٌ إمَّا لفظاً ، أو محلاًّ إنْ قُرِئَ بفتحة البناء .

❁ قوله : (أو مبتدأً) ، ولا يكونُ المثالُ علىٰ هٰذا مِنْ قَبِيل (عندي درهم) و(لي وَطَرٌ) ؛ علىٰ جَعْلِ (مِثْلَ) حالاً مِنْ (زُبْدٌ) كما لا يخفىٰ ؛ إذ النكرةُ مُخصَّصةٌ هنا بالحال ؛ فوجوبُ تقديمِ الخبرِ علىٰ هٰذا لعود الضمير عليه مِنَ الحال الآتية مِنَ النكرة التي هي المبتدأُ ، فإنْ جُعِلَ حالاً مِنَ الضمير في الخبر . . فالمثالُ مِنْ ذلك القَبِيل ، وبهٰذا يُعلَمُ ما في كلام بعض الأفاضل ؛ حيثُ قال : (أو هو المبتدأ ، و« مثلَها » حالٌ منه وإن كان نكرةً ؛ لتقدُّمها عليه ، وحينئذٍ : فهو مِنَ المسألة الأُولىٰ ، لا مِنْ هٰذه)[3] .

---

(١) وقرينةُ هٰذا المضاف : أنَّ كلَّ مثالٍ وُجِدَ مِنْ هٰذا النوع . . فإنَّما يعودُ ضميرُهُ علىٰ شيءٍ في الخبر لا عليه نَفْسِهِ ؛ فلا بُدَّ مِنْ ذلك التقدير . انظر « حاشية الخضري » (١/١٩٨) .

(٢) أي : من (مثل) .

(٣) انظر « حاشية الخضري » (١/١٩٨) .

وقولُهُ[1] : [من الطويل]

٥٤ـ أهابُكِ إجلالاً وما بكِ قُدْرَةٌ عَلَيَّ ولٰكنْ مِلْءُ عينٍ حَبِيبُها

أو فاعلاً بالظرف ، وعليهما[2] : فـ (مِثْل) : منصوبٌ على الحال مِنَ النكرة ، وفتحتُهُ إعرابٌ أو بناءٌ . انتهىٰ « حَفْني »[3] .

❁ قوله : (أهابُكِ إجلالاً . . .) إلىٰ آخره : قاله نُصَيبٌ ـ بضمٍّ أوَّله ـ وكان عَبْداً أسودَ شاعراً إسلاميّاً عفيفاً لم يتشبَّبْ قطُّ إلا بامرأته ، و(إجلالاً) ؛

❁ قوله : (أو فاعلاً بالظرف) ؛ أي : علىٰ مذهبِ مَنْ لا يشترطُ الاعتمادَ.

❁ قوله : (على الحال مِنَ النكرة) ، أو على الحال مِنَ الضمير في الجارِّ والمجرورِ ؛ بناءً على الأوَّل كما علمتَ .

---

(١) البيت لنُصَيب بن رباح الأكبر الذي قال فيه سيدنا عمر رضي الله عنه : (نُصَيبٌ أشعرُ أهل جِلْدته) ، وهو غير نُصيب الأصغر مولى المهدي ، ونُسِبَ أيضاً إلىٰ مجنون ليلىٰ ، والبيت في « ديوانه » (ص٦٨) ضمن قصيدة مطلعها :

دعا المُحرِمونَ اللهَ يستغفرونَهُ بمكَّةَ يوماً أنْ يُمحَّىٰ ذنوبُها
ونادَيتُ يا ربَّاه أوَّلُ سُؤْلَتي لنَفْسيَ ليلىٰ ثمَّ أنتَ حَسيبُها

وبعد الشاهد :

وما هَجَرَتْكِ النَّفْسُ يا ليلُ أنَّها قَلَتْكِ ولٰكن قلَّ منكِ نصيبُها
ولٰكنَّهُم يا أملحَ الناسِ أُولِعُوا بقولِ إذا ما جئتُ هٰذا حبيبُها

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ٣٠٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٨٤) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٢١٥) ، و« المساعد » (١/ ٢٢٤) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٨٥) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٠١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٥٠٩ـ٥١١) ، و« تخليص الشواهد » (ص٢٠١ـ٢٠٢) .

(٢) أي : على الابتداء أو الفاعلية .

(٣) حاشية الحفني على الأشموني (١/ ق١٤٦) .

فـ (حبيبُها) : مبتدأٌ مُؤخَّر ، و(ملءُ عينٍ) : خبرٌ مُقدَّم ، ولا يجوزُ تأخيرُهُ ؛ لأنَّ الضميرَ المُتَّصِلَ بالمبتدأ ـ وهو (ها) ـ عائدٌ علىٰ (عين) وهو مُتَّصِلٌ بالخبر ؛ فلو قلتَ : (حبيبُها ملءُ عينٍ) . . عاد الضميرُ علىٰ مُتأخِّرٍ لفظاً ورُتْبةً .

وقد جرى الخلافُ في جوازِ : (ضَرَبَ غلامُهُ زيداً)[1] ، معَ أنَّ الضميرَ فيه عائدٌ علىٰ مُتأخِّرٍ لفظاً ورُتْبةً ، ولم يَجْرِ خلافٌ فيما أعلمُ في مَنْعِ : (صاحبُها في الدار) ، فما الفرقُ بينهما ؟ وهو ظاهرٌ ، فليُتأمَّلْ .

أي : تعظيماً ؛ مفعولٌ لأجله ، والمعنىٰ : أهابُكِ لا لاقتدارك عليَّ ، بل إعظاماً لقَدْرك ؛ لأنَّ العينَ تمتلئ بمَنْ تُحِبُّهُ فتحصلُ المهابةُ[2] .

والشاهد : في (مِلءُ عينٍ حبيبُها) ؛ حيثُ وَجَبَ فيه تقديمُ الخبر .

❁ قوله : (في جوازِ : ضَرَبَ غلامُهُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فيما إذا عاد ضميرٌ في الفاعل علىٰ مفعول بعدَهُ .

❁ قوله : (وهوَ ظاهرٌ . . .) إلىٰ آخره : الضميرُ : راجعٌ إلى الفرق ؛ أي : الفرقُ ظاهرٌ فليُتأمَّلْ ظهورُهُ ؛ فإنَّهُ يظهرُ بالتأمُّل ، كذا قيل ، ولعلَّ الأَوْلىٰ : رجوعُ الضمير إلى التوقُّفِ أو السؤالِ المفهومِ مِنَ المَقَام ؛ بدليل الأمرِ بالتأمُّل ؛ إذ لو كان الفرقُ ظاهراً لم يحتجْ إلى الأمر به ، فتدبَّرْ .

❁ قوله : (أي : الفرقُ ظاهرٌ) لكن بعدَ التأمُّلِ ؛ أخذاً مِنْ قوله : (فإنَّهُ يظهرُ بالتأمُّل) ، وليس المُرادُ أنَّهُ ظاهرٌ بلا تأمُّلٍ حتىٰ يُنافيَ قولَهُ :

---

(١) كما سيأتي في (٣/ ٦٥ـ ٧٠) .

(٢) فائدة : سُئل بعضُهُم عمَّا قُرِئ شاذاً في قوله تعالىٰ : (إنما يخشى اللهُ مِنْ عباده العلماءَ) ؛ برفع الجلالة ونصبِ (العلماء) ؛ ما معنىٰ ذلك ؟ فأجاب بهـٰذا البيت : (أهابُكِ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : إنَّ الخوفَ مُستعمَلٌ في لازمه ؛ وهو الإجلالُ . « خضري » (١/ ١٩٩) .

فالفرقُ بينهما : أنَّ ما عاد عليه الضميرُ وما اتَّصل به الضميرُ . . اشتركا في العامل في مسألةِ : (ضربَ غلامُهُ زيداً) ، بخلاف مسألة : (في الدار صاحبُها) ؛ فإنَّ العاملَ فيما اتَّصل به الضميرُ وما عاد عليه الضميرُ . . مُختلِفٌ[1] .

❀ قوله : (فالفرقُ . . .) إلىٰ آخره : أي : وإذا كان ما ذُكِرَ ظاهراً . . فالفرقُ . . . إلىٰ آخره ؛ فهو جوابُ سؤالٍ مُقدَّرٍ .

❀ قوله : (مُختلِفٌ) ؛ أي : وهو الابتداءُ والجارُّ .

(فليُتأمَّلْ) ، كما فَهِمَ المُحشِّي .

نعم ؛ هو بعيدٌ ، تدبَّرْ .

❀ قوله : (أي : وإذا كان ما ذُكِرَ ظاهراً . . فالفرقُ . . .) إلىٰ آخره : اعلَمْ : أنَّ نسخَ الشارح هنا ثلاثةٌ : الأُولىٰ : (وقد يُفرَّقُ)[2] ، والثانيةُ : (والفرق)[3] ، والثالثةُ : (فالفرق) .

فعلى الأُولَيَينِ : الواوُ للاستئناف البيانيِّ واقعةٌ في جواب السؤالِ المذكور بقوله : (فما الفرقُ ؟) .

---

(1) وفرَّق ناظر الجيش : بأنَّ الضميرَ في مسألة : (ضرب غلامُهُ زيداً) . . عائدٌ علىٰ نفس المفعول ، والمفعول مُستحضَر بذِكْر الفاعل ، فلمَّا كان مشعوراً به نُزِّلَ منزلةَ ما هو مُتقدِّمٌ ذِكْراً ، فرُوعِيَ فيه ذلك وإن كان مُتأخِّراً لفظاً ورتبة ، وأمَّا في مسألتنا : فلم يَعُدْ على الخبر نفسه حتىٰ يُقالَ : إنَّ الشعورَ به قد حَصَلَ بذِكْرِ المبتدأ لو قيل : (صاحبُها في الدار) مثلاً ، بل إنَّما عاد علىٰ شيء يلتبس بالخبر ، والمتبدأ وإنْ أشعر بالخبر لا إشعارَ له بما التبس بالخبر . انظر « تمهيد القواعد » (٢/ ٩٤٨ـ٩٤٩) .

(2) وقد جاءت كذلك في (و ، ح) ، والعبارة فيهما : (وقد يُفرَّق بين ما نحن فيه والمسألة الأولىٰ : بأن ما عاد . . .) .

(3) وقد جاءت كذلك في (ز) .

الثالثُ : أنْ يكونَ الخبرُ له صدرُ الكلامِ ، وهو المُرادُ بقوله : (كذا إذا يستوجبُ التَّصْدِيرَا) ؛ نحوُ : (أين زيدٌ ؟) ؛ فـ (زيدٌ) : مبتدأٌ مُؤخَّر ، و(أين) : خبرٌ مُقدَّم ، ولا يُؤخَّرُ ؛ فلا تقولُ : (زيدٌ أينَ ؟) ؛ لأنَّ الاستفهامَ له صدرُ الكلام ، وكذلك : (أين مَنْ عَلِمتُهُ نَصيراً ؟) ؛ فـ (أين) : خبرٌ مُقدَّم ، و(مَنْ) : مبتدأٌ مُؤخَّر ، و(علمتُهُ نَصِيراً) : صِلَةُ (مَنْ) .

الرابعُ : أنْ يكونَ المبتدأُ محصوراً ؛ نحوُ : (إنَّما في الدار زيدٌ) ، و(ما في الدار إلَّا زيدٌ) ، ومثلُهُ : (ما لنا إلَّا اتِّباعُ أحمدَ) .

١٣٦ـ وحَذْفُ ما يُعلَمُ جائزٌ كما تقولُ (زيدٌ) بعدَ (مَنْ عندَكُما)

---

* قوله : (محصوراً) ؛ أي : فيه .

* قوله : (كما تقولُ « زيدٌ » . . .) إلىٰ آخره : اعتُرِضَ : بأنَّ المُناسِبَ : (تقولان) ليُوافِقَ (مَنْ عندَكُما) .

وعلى الأخيرة : تكونُ الفاءُ واقعةً في جوابِ شرطٍ مُقدَّرٍ مُرتَّبٍ على السؤال المذكور بقوله : فما الفرقُ بينهما والحالُ أنَّ التوقُّفَ ظاهرٌ ؟ فقال : (إذا كان ما ذُكِرَ ظاهراً . . فالفرقُ . . .) إلىٰ آخره .

لـٰكن هـٰذا إن كان قولُهُ : (وهو ظاهرٌ) مِنْ كلام السائل ، فإن لم يكن مِنْ كلامه . . كانت الفاءُ في جوابِ شرطٍ مأخوذٍ مِنْ قوله : (وهو ظاهرٌ) ، ولا تعرُّضَ له بالسؤال .

وبهـٰذا تعلمُ ما في كلام المُحشِّي نفعنا الله به ؛ حيثُ كَتَبَ أوَّلاً علىٰ نسخة

١٣٧ـ وفي جوابِ (كيفَ زيدٌ) قُلْ (دَنِفْ) ... فـ (زيـدٌ) اسْتُغنِـيَ عنـهُ إذ عُـرِفْ

وأُجِيبَ : باحتمالِ أنَّ أَحَدَ المسؤولَينِ يُجيبُ ويسكتُ الآخَرُ .

❀ قوله : (كيفَ زيدٌ) اعلَمْ : أنَّ الضابطَ في (كيف) : أنَّها إن وقعتْ قبلَ ما لا يَستغنِي عنها . . فمَحَلُّها بحسَب الافتقارِ إليها ؛ فمَحَلُّها في : (كيف أنتَ ؟) رفعٌ ؛ لأنَّها خبرٌ ، وفي : (كيف كنتَ ؟) نصبٌ إن جُعِلتْ (كان) ناقصةً[1] ، وفي : (كيف ظننتَ زيداً ؟) نصبٌ مفعولاً ثانياً ، وإطلاقُ بعضِهِم الخبريَّةَ عليها في هٰذا النوع اعتَبَرَ فيه الأصلَ قبل الناسخ .

وإن وقعتْ قبلَ ما يستغني عنها . . فمَحَلُّها النصبُ ؛ إمَّا على الحال ؛ نحوُ : (كيف جاء زيدٌ ؟) ، و(كيف كان زيدٌ ؟) إن جُعِلتْ (كان) تامَّةً ، أو مفعولاً مطلقاً ؛ نحوُ : ﴿ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ ﴾ [الفجر : ٦] ؛ لاقتضاءِ المَقَامِ ذلك ، أفاده سيِّدي عليٌّ الأُجْهُوريُّ في « شرح مختصر البخاري »[2] .

❀ قوله : (دَنِفْ) قال في « المصباح » : (دَنِفَ دَنَفاً ـ مِنْ باب « تَعِبَ » ـ

الواو ، ثمَّ قَدَّرَ ثانياً الشرطَ معَ الفاء ، ثمَّ قال ثالثاً : (فهو في جوابِ سؤالٍ مُقدَّر) ، تأمَّلْ .

❀ قوله : (لاقتضاءِ المَقَامِ ذلك) ؛ إذ المعنىٰ : أيَّ فعلٍ فَعَلَ ربُّكَ ، ولا يصحُّ كونُها حالاً من الفاعل ؛ لامتناعِ وصفِهِ تعالىٰ بالكيفيَّة ، ومثلُهُ :

---

(١) فتكون خبراً لـ (كان) مقدماً عليها .

(٢) حاشية الأجهوري علىٰ مختصر ابن أبي جمرة (ق/ ٢٥) .

يُحذَفُ كلٌّ مِنَ المبتدأ والخبرِ إذا دَلَّ عليه دليلٌ جوازاً أو وجوباً ؛ فذَكَرَ في هـٰذين البيتَينِ الحذفَ جوازاً .

فمثالُ حَذْفِ الخبر : أنْ يُقالَ : (مَنْ عندَكُما ؟) ، فتقولَ : (زيدٌ) ، التقديرُ : (زيدٌ عندَنا) ، ومثلُهُ في رأي[1] : (خرجتُ فإذا السَّبُعُ) ، التقديرُ : (فإذا السَّبُعُ حاضرٌ) ، وقولُ الشاعرِ[2] : [من المنسرح]

٥٥ـ نحنُ بما عندَنا وأنتَ بما عِنْـدَكَ راضٍ والـرأيُ مُختلِـفُ

فهو دَنِفٌ : إذا لازمه المرضُ) انتهىٰ[3] ؛ فقولُ بعضِهِم : (الدَّنِفُ : المريضُ مِنَ الحُبِّ) أَخَذَهُ مِنَ المَقَام أو نحوِه[4] .

❁ قوله : (نحنُ بما عندَنا. . .) إلىٰ آخره : هو مِنَ المنسرح ، وجملةُ

﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ ﴾ [النساء : ٤١] ؛ أي : أيَّ صُنْعٍ يصنعون إذا جئنا. . . إلىٰ آخره ، فحُذِفَ عاملُها ، تدبَّرْ .

---

(١) وهو أنَّ (إذا) الفجائية حرفٌ، أمَّا علىٰ كونها ظرفَ زمانٍ أو مكان. . فهي الخبر، ولا حذف؛ أي : ففي الوقت ـ أو الحضرة ـ السَّبُعُ . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٢٠٠).

(٢) البيت لعمرو بن امرئ القيس ، كما صوَّبه البغدادي في « الخزانة » ، وله قصة أوردها فيه ، ونسبه العينيُّ وغيرُهُ إلىٰ قيس بن الخطيم ، وهو من شواهد : « الكتاب » (١/ ٧٤ـ٧٥) ، و« شرح التسهيل » (١/ ٦١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٨٥) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٧٨٠) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٩٧) ، و« همع الهوامع » (٣/ ١١٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٥٣٤ـ٥٣٧) ، و« خزانة الأدب » (٤/ ٢٧٢ـ٢٨٣) ، و« شرح أبيات المغني » (٧/ ٢٩٩ـ٣٠٠) .

(٣) المصباح المنير (١/ ٢٧٣) .

(٤) فسَّره بذلك الشيخ خالد في « التصريح » (١/ ١٧٦) .

التقديرُ : (نحنُ بما عندَنا راضُونَ)[1] .

ومثالُ حذفِ المبتدأ : أنْ يُقالَ : (كيف زيدٌ ؟) ، فتقولَ : (صحيحٌ) ؛ أي : (هو صحيح) .

وإن شئتَ صرَّحتَ بكلٍّ واحدٍ منهما؛ فقلتَ : (زيدٌ عندَنا) ، و(هو صحيحٌ) .

ومثلُهُ : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ﴾ [فصلت : ٤٦] ؛ أي : مَنْ عَمِلَ صالحاً فعملُهُ لنفسه ، ومَنْ أساء فإساءتُهُ عليها .

قيل : وقد يُحذَفُ الجزءانِ ـ أعني : المبتدأَ والخبرَ ـ للدَّلالة عليهما ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔى يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّٰٓـِٔى لَمْ يَحِضْنَ ﴾ [الطلاق : ٤] ؛ أي : فعِدَّتُهُنَّ ثلاثةُ أشهرٍ ؛ فحُذِفَ المبتدأُ والخبرُ ـ

(والرأيُ مُختلِفُ) : اسميَّةٌ وقعتْ حالاً ، والشاهدُ : في قوله : (نحنُ بما عندَنا) ؛ أي : راضُونَ .

❁ قوله : (التقديرُ : « نحنُ بما عندَنا راضُونَ » . . .) إلىٰ آخره : تكلَّف قومٌ فقالوا : (« نحن » : للمُعظِّم نفسَهُ ، و« راضٍ » : خبرٌ عنه) ، وفيه نَظَرٌ ؛ إذ لا يُحفَظُ مثلُ (نحن قائمٌ) ، بل تجبُ المطابقةُ ؛ نحوُ : ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ❁ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلْمُسَبِّحُونَ ﴾ [الصافات : ١٦٥ـ١٦٦] .

❁ قوله : (تكلَّف قومٌ) منهم ابنُ كَيْسانَ ، وجعلوا المحذوفَ خبرَ (أنت) ؛ فراراً من الشذوذ الحاصلِ بالحذف مِنَ الأوَّل لدَلالةِ الثاني ، مع أنَّ القياسَ العكسُ .

---

(١) وفي البيت شذوذٌ ؛ لأنه حذف من الأوَّل لدلالة الثاني ، والقياسُ العكس . « خضري » (٢٠١/١) .

وهو : (فعدَّتُهنَّ ثلاثةُ أشهر) ـ لدَلالةِ ما قبلَهُ عليه ، وإنَّما حُذِفا ؛ لوقوعهما مَوقِعَ المفرد .

والظاهرُ : أنَّ المحذوفَ مفردٌ ، والتقديرُ : (واللَّائي لم يَحِضْنَ كذلك) ، وقولُهُ تعالىٰ : (واللَّائي لم يَحِضْنَ) معطوفٌ علىٰ (واللَّائي يَئِسْنَ) ، والأَوْلىٰ : أنْ يُمثِّلَ بنحو قولِكَ : (نَعَمْ) في جوابِ : (أزيدٌ قائمٌ ؟) ؛ إذ التقديرُ : (نَعَمْ زيدٌ قائم) .

❁ قوله : (لوقوعهما مَوقِعَ المفرد) تعليلٌ غيرُ صحيحٍ ؛ بدليلِ قولِكَ : (نَعَم) في جواب : (أزيدٌ قائمٌ ؟) .

❁ قوله : (والظاهرُ : أنَّ المحذوفَ مفردٌ. . .) إلىٰ آخره : إنَّما لم يجعلِ (اللائي) معطوفاً على (اللائي) قبلَهُ وما بينهما خبرٌ ؛ لاقترانِ الخبرِ بالفاء ،

❁ قوله : (تعليلٌ غيرُ صحيحٍ. . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ الشارحَ لم يَقُلْ : لا يُحذفان إلا لذلك حتىٰ يَرِدَ عليه ما بعدَ (نَعَمْ) ، بل علَّل حذفَهُما في خصوص الآية ، والحذفُ فيها لذلك مُسلَّمٌ ، ويُطلَبُ للحذف بعدَ (نَعَمْ) عِلَّةٌ أُخرىٰ .

❁ قوله : (إنَّما لم يجعلِ « اللائي » معطوفاً. . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ هـٰذا الوجهَ هو الذي ذَكَرَهُ الشارحُ بقوله : (وقولُهُ تعالىٰ : واللائي. . .) إلىٰ آخره ؛ فالواوُ في كلام الشارحِ : بمعنىٰ (أو) ؛ لأنَّهُ وجهٌ ثالثٌ في الآية ، لا مِنْ تتمَّةِ ما قبلَهُ ، كما يُفهَمُ مِنْ صنيع المُحشِّي .

❁ قوله : (لاقترانِ الخبرِ بالفاء) غيرُ مُسلَّمٍ ؛ لأنَّ قولَهُ : ﴿ فَعِدَّتُهُنَّ. . . ﴾ إلىٰ آخره ليس خبراً ، بل هو جوابُ الشرط ، والشرطُ وجوابُهُ خبرٌ ، وهـٰذا

١٣٨ـ وبعدَ (لولا) غالباً حذفُ الخَبَرْ حَتْمٌ وفي نصِّ يمينٍ ذا ٱستَقَرْ

مع أنَّ الخبرَ المقرونَ بها يجبُ تأخيرُهُ ؛ لتنزيله مِنَ المبتدأ منزلةَ الجوابِ مِنَ الشرط ، وأيضاً : لو جازَ ذلك لاستدعىٰ جوازَ : (زيدٌ قائمانِ وعمرٌو) ، مع أنَّهُ لا يجوزُ ؛ للقُبْح اللفظيِّ .

❊ قوله : (وبعدَ « لولا ») ؛ أي : الامتناعيَّةِ ؛ احترازاً مِنَ التحضيضيَّة ؛ فإنَّها لا يَلِيها المبتدأُ ، وقولُهُ : (غالباً) ؛ أي : في غالب أحوالِها ؛ وذلك إذا كان الخبرُ كوناً مُطلَقاً ؛ نحوُ : (لولا زيدٌ) ؛ أي : موجودٌ ، فهٰذا مُتحتِّمُ الحذف ؛ فخَرَجَ : ما إذا كان كوناً مُقيَّداً ؛ نحوُ : (لولا زيدٌ مُحسِنٌ لهلكتُ) ؛

المجموعُ لم يقترن بالفاء .

❊ قوله : (وأيضاً : لو جازَ ذلك لاستدعىٰ . . .) إلىٰ آخره : غيرُ مُسلَّمٍ ؛ إذ الآيةُ ليستْ مِنْ بابِ (زيدٌ قائمانِ وعمرٌو) حتىٰ يمتنعَ ذلك فيها للقُبْح اللفظيِّ ـ وهو عدمُ المُطابقةِ ظاهراً كما في المثال ؛ وذلك لحصول المُطابقةِ في الآية ـ بل الآيةُ مِنْ بابِ (زيدٌ في الدار وعمرٌو) ، وهو جائزٌ ؛ لعدم القُبْح ؛ فالحقُّ : جوازُ الوجهِ الثالث ، كما في « الشرح » .

❊ قوله : (فإنَّها لا يَلِيها المبتدأُ) ؛ أي : بل لا يَلِيها إلا الفعلُ ؛ نحوُ : ﴿ لَوۡلَآ أَرۡسَلۡتَ إِلَيۡنَا رَسُولٗا ﴾ [طه : ١٣٤] .

❊ قوله : (وذلك إذا كان الخبرُ كوناً مُطلَقاً) حَمَلَ كلامَ الناظمِ على الطريقة الثالثةِ كما هو الأَوْلىٰ ، خلافاً للشارح ؛ حيثُ حَمَلَهُ على الطريقة

١٣٩ـ وبعدَ واوٍ عيَّنتْ مفهومَ (مَعْ)   كمِثْلِ (كلُّ صانعٍ وما صَنَعْ)

فإنَّ هـٰذا إنْ دلَّ عليه دليلٌ جاز حذفُهُ ، وإلا وَجَبَ ذِكْرُهُ ، فالغَلَبَةُ في كلام الناظمِ مضبوطةٌ ، فيتعيَّنُ محلُّ الوجوب ؛ فلا يُقالُ : إنَّ في كلام الناظم تنافياً ؛ حيثُ قال : (غالباً) ثمَّ قال : (حتمٌ) ، تأمَّلْ .

❀ قوله : (عيَّنتْ مفهومَ « مَعْ ») ؛ أي : كانتْ ظاهرةً في إفادة المَعِيَّةِ ؛ إذ الواوُ فيما ذَكَرَهُ تحتملُ غيرَ المَعِيَّةِ ؛ كأنْ يُقالَ : (كلُّ صانعٍ وما صَنَعَ مخلوقانِ) ، أو (معلومان) .

❀ قوله : (كمِثْلِ) الكافُ : زائدةٌ .

الأُولىٰ ؛ لأنَّها المُتبادرةُ مِنَ التعبير بـ (غالباً) ، وعلىٰ ما جرىٰ عليه الشارحُ : الغالبُ مضبوطٌ أيضاً ؛ إذ مُحصَّلُهُ : أنَّ المُرادَ بالغالب : الكلامُ الفصيح ، فيتحتَّمُ فيه الحذفُ مطلقاً عامّاً كان الخبرُ أو خاصّاً ، وأمَّا ذِكْرُهُ فشاذٌّ ، ولا يحتاجُ لتأويلٍ علىٰ هـٰذه الطريقة .

❀ قوله : (مضبوطةٌ) ؛ أي : مُعيَّنةٌ بأنَّها الحالةُ التي الخبرُ فيها كونٌ مُطلَق .

❀ قوله : (فلا يُقالُ : إنَّ في كلام الناظم . . .) إلىٰ آخره : لا يخفىٰ أنَّ وجوبَ حذفِهِ إنَّما يُنافي غَلَبَتَهُ بفَرْض الوجوب في جميع الأحوال ؛ كأنْ يُقالَ : حذفُهُ غالباً واجبٌ في جميع الأحوال ، أمَّا مُجرَّدُ الحُكْمِ علىٰ حذفه في الغالب بأنَّهُ واجبٌ ، أو الحُكْمِ علىٰ حذفه بأنَّهُ واجبٌ في الغالب . . فلا مُنافاة فيه ، كما هو واضحٌ ، فكان اللائقُ أنْ يكونَ الإشكالُ بانبهام صُوَرِ الوجوب .

١٤٠ـ وقبلَ حالٍ لا يكونُ خَبَرَا عنِ الذي خبرُهُ قد أُضمِرَا
١٤١ـ كـ (ضَرْبِيَ العبدَ مُسِيئاً) و(أَتَمْ تَبْيِينِيَ الحقَّ مَنُوطاً بالحِكَمْ)

حاصلُ ما ذكرَهُ المُصنِّفُ في هٰذه الأبياتِ : أنَّ الخبرَ يجبُ حذفُهُ في أربعة مواضعَ :

الأَوَّلُ : أنْ يكونَ خبراً لمُبتدأٍ بعدَ (لولا) ؛ نحوُ : (لولا زيدٌ لأَتيتُكَ) ، التقديرُ : (لولا زيدٌ موجودٌ لأَتيتُكَ) ، واحترَزَ بقوله : (غالباً) : ممَّا وَرَدَ ذِكْرُهُ فيه شذوذاً ؛ كقوله[1] : [من البسيط]

❀قوله : (أُضمِرَا) ؛ أي : حُذِفَ .

❀قوله : (مَنُوطاً) ؛ أي : مُتعلِّقاً .

❀ قوله : (بالحِكَمِ) بكسر الحاء وفتح الكاف : مُتعلِّقٌ بـ (مَنُوطاً) ؛ جمعُ (حِكْمة) ؛ وهي وَضْعُ الشيءِ في مَحَلِّهِ ؛ ضدُّ الحُمْقِ .

فعُلِمَ : أنَّ الغَلَبَةَ مُنصبَّةٌ على الحذف ، كما أنَّ الوجوبَ مُنصبٌّ عليه ، وأنَّ

---

(١) البيت لأبي عطاء بن يسار السِّنْدي ضمنَ قطعة يمدح بها ابن يزيدَ بن عمر بن هبيرة ، وقبله :

أمَّا أبوكَ فعَيْنُ الجودِ نعرفُهُ وأنتَ أشبهُ خَلْقِ اللهِ بالجودِ

وبعده :

ما يَنبُتُ العودُ إلا في أُرُومتِهِ ولا يكونُ الجنىٰ إلا مِنَ العودِ =

٥٦ـ لولا أبوكَ ولولا قبلَهُ عُمَرٌ   أَلْقَتْ إليكَ مَعَدٌّ بالمَقَالِيدِ

❁ قوله : (لولا أبوكَ ولولا قبلَهُ. . .) إلىٰ آخره : الخطابُ لابن يزيدَ بنِ عمر بن هُبَيرةَ ، وقد رُوِيَ : (لولا يزيدُ ولولا قبلَهُ عُمَرٌ) ؛ والمعنىٰ : لولا أبوكَ قد ظَلَمَ الناسَ في ولايته وقبلَهُ عمرُ جدُّكَ كذلك. . لكانتْ قبيلةُ مَعَدٍّ أطاعوكَ وأمَّروكَ ، ولـٰكنَّهُما لمَّا ظَلَمَا الناسَ خافوا أنْ تسيرَ مثلَ سيرِهِما في الولاية ، فتَرَكُوكَ .

و(مَعَدٌّ) بفتح الميم : أبو العرب[1]، وهو مَعَدُّ بنُ عدنانَ ، و(المقاليدُ): المفاتيحُ؛ جمعُ (إِقْلِيدٍ) علىٰ غير قياس ، وهو بكسر الهمزة ،

ذلك لا يُوجِبُ التنافيَ ، خلافاً لِمَا يُفِيدُهُ كلامُ العلَّامة الصبَّانِ[2] ، فتدبَّرْ .

❁ قوله : (و« مَعَدٌّ » بفتح الميم : أبو العرب. . .) إلىٰ آخره ، لـٰكنَّ المُرادَ به هنا : القبيلةُ ؛ بدليلِ تأنيث الفعل .

❁ قوله : (علىٰ غيرِ قياسٍ) لعلَّ القياسَ : (أَقَالِيد) .

= وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ٢٧٦ـ٢٧٧) ، و« المساعد » (١/ ٢٠٩) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ١٠٤ـ١٠٥)، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٥٣٧ـ ٥٣٩).

(١) أي : أبو العرب المُستعرِبة ؛ إذ العربُ علىٰ ثلاثة أقسام :

ـ عاربة وعَرْباء ، أو بائدة ؛ وهم الخُلَّص ، وهم تسعُ قبائلَ مِنْ ولد إِرَم بن سام بن نوح ؛ وهي : عاد ، وثمود ، وأُمَيم ، وعَبِيل ، وطَسْم ، وجَدِيس ، وعِمْلِيق ، وجُرْهُم ، ووَبَارِ ، وهـٰؤلاء كانوا قبل الخليل إبراهيم وفي زمانه .

ـ ومُتعرِّبة ؛ وهم الذين ليسوا بخُلَّص ؛ وهم بنو قَحْطان .

ـ ومُستعرِبة ؛ وهم ليسوا بخُلَّص أيضاً ؛ وهم بنو إسماعيلَ ، وهم ولد معد بن عدنان بن أُدٍّ . انظر « البداية والنهاية » (٢/ ١٥٦) ، و« المزهر » (١/ ٣١) .

(٢) حاشية الصبان (١/ ٣٤٠) .

فـ(عمر) : مبتدأٌ ، و(قبلَهُ) : خبرُهُ .

وهـٰذا الذي ذَكَرَهُ المُصنِّفُ في هـٰذا الكتاب ؛ مِنْ أنَّ الحذفَ بعدَ (لولا) واجبٌ إلا قليلاً . . هي طريقةٌ لبعضِ النُّحاةِ .

وقيل : ليس له مفردٌ مِنْ لفظه ، ذَكَرَهُ العَيْنيُّ[1] .

❋ قوله : (هي طريقةٌ لبعضِ النُّحاةِ . . .) إلىٰ آخره : ما اقتضاه كلامُهُ ؛ مِنْ أنَّ الطُّرُقَ ثلاثٌ لم يَذكُرْهُ أحدٌ مِنْ شُرَّاح « الألفيَّة » ولا غيرِها فيما علمتُ ، بل اقتصروا علىٰ طريقتَينِ ؛ وهما الثانيةُ والثالثة ، وحملوا كلامَ الناظمِ على الثالثة؛ وذلك لأنَّها مُرادُهُ ، كما صرَّحَ به السُّيُوطيُّ في « النُّكَت » ؛ حيثُ قال : (التقييدُ بالغالب ذَكَرَهُ في سائر كتبِهِ مُريداً به ما إذا كان الخبرُ الكونَ المُطلَقَ ، فإن كان كوناً مُقيَّداً ولا دليلَ عليه . . لم يَجُزِ الحذفُ ، وإن كان مُقيَّداً وعليه دليلٌ . . جاز الإثباتُ والحذف ، كذا في « شرح الكافية ») انتهىٰ مُلخَّصاً[2] ، ولم يذكر في « النُّكَت » غيرَ الطريقتَينِ المذكورتَينِ ، ونَسَبَ الأُولىٰ للجمهور ، والثانيةَ للرُّمَّانيِّ وابنِ الشَّجَريِّ والشَّلَوْبِينِ[3] .

❋ قوله : (لم يَذكُرْهُ أحدٌ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ الشارحَ مُطَّلِعٌ ، ومَنْ حَفِظَ حُجَّةٌ علىٰ مَنْ لم يحفظْ .

---

(١) المقاصد النحوية (١/ ٥٣٨) .

(٢) نكت السيوطي (ق/ ٧٣) ، وانظر « شرح الكافية الشافية » (١/ ٣٥٤ـ٣٥٦) .

(٣) نكت السيوطي (ق/٧٣) ، وانظر « أمالي ابن الشجري » (٢/ ٥١٠) ، و« شرح المقدمة الجزولية » (٢/ ٧٤٩) ، و« التوطئة » (ص٢١٩) ، وقوله : (والشَّلَوْبِين) كذا ضبطه غيرُ واحدٍ ، ومنهم مَنْ ضبطه بضم اللام أيضاً كما أشار إليه الدماميني ، =

والطريقةُ الثانيةُ : أنَّ الحذفَ واجبٌ دائماً ، وأنَّ ما وَرَدَ مِنْ ذلك بغير حذفٍ في الظاهر . . مُؤَوَّلٌ .

إذا فهمتَ هـٰذا عَلِمتَ : أنَّ المُتعيِّنَ حَمْلُ كلامِ الناظمِ على الطريقة الثالثة ؛ لتصريحه بها في « شرح الكافية »[1] ؛ فكان الأَوْلىٰ للشارح حذفَ الطريقةِ الأُولىٰ ؛ لأنَّها إمَّا أنْ ترجعَ للثالثة ، أو هي عينُها ، لـٰكنَّها تُوهِمُ خلافَ المُراد ، فتأمَّلْ وعلى الله السَّداد .

❀ قوله : (مُؤَوَّلٌ) ؛

❀ قوله : (علمتَ : أنَّ المُتعيِّنَ . . .) إلىٰ آخره : لا يتعيَّنُ ، بل الحَمْلُ على الطريقة الأُولىٰ صحيحٌ أيضاً ؛ لتبادُرِهِ مِنَ التعبير بـ (غالباً) وإن كان الأَوْلى الحملَ على الطريقة الثالثة ؛ لِذِكْرِهِ لها في غير هـٰذا الكتاب .

❀ قوله : (لأنَّها إمَّا أنْ ترجعَ للثالثة . . .) إلىٰ آخره ؛ لأنَّ الجائزَ التصريحُ به في الطريقة الأُولىٰ علىٰ سبيل الشذوذ . . هو ما إذا كان الخبرُ خاصّاً ، وهو عينُ الجائزِ التصريحُ به في الطريقة الثالثة .

ولو قيل : (لأنَّها إمَّا أنْ ترجعَ للثانية) . . لكان أَقْرَبَ ؛ وذلك لأنَّهُ لا يجوزُ في الطريقة الأُولى التصريحُ بالخبر ، وما وَرَدَ يُحمَلُ على الشذوذ ، ولا يجوزُ في الطريقةِ الثانيةِ التصريحُ به أيضاً ، وما وَرَدَ مُؤَوَّلٌ ؛ أي : يُؤَوَّلُ

= وقالوا : بعد الواو حرف يُنطق به بين الباء والفاء ، وهو عجمي ، وقال الزَّبِيديُّ : سمعتُ غيرَ واحد مِنَ الشيوخ يقول : إنَّ شينَهُ مَشُوبةٌ بالجيم الفارسية . انظر « تاج العروس » (٣٥/ ٢٨٧) ، وسيأتي في (٢/ ٥٠١) تنبيه المُحشِّي عليه .

(١) شرح الكافية الشافية (١/ ٣٥٤ـ٣٥٥) .

. . . .

أي : بجَعْلِ الكونِ المُقيَّدِ مبتدأً[1] ، وهـٰذا مذهبُ الجمهور ، . . . .

بأنَّهُ شاذٌّ ، فرَجَعَ الطريقان لطريقةٍ واحدة .

وبعدَ ذلك فهـٰذا كلُّهُ غيرُ مُسلَّم ؛ وذلك لأنَّ الطريقةَ الأُولىٰ يجبُ فيها حذفُ الخبرِ دائماً ، وما وَرَدَ ذِكْرُ الخبرِ فيه يُحمَلُ علىٰ أنَّهُ شاذٌّ ، فيُحفَظُ ولا يُقاسُ عليه ، ولا يحتاجُ لتأويل ، والطريقةَ الثانيةَ يجبُ فيها حذفُ الخبرِ دائماً ؛ لكونه لا يكونُ إلا كوناً عامّاً ، وما وَرَدَ التصريحُ فيه بالخبر يُؤوَّلُ بأنَّهُ مَرْوِيٌّ بالمعنىٰ ، والطريقةَ الثالثةَ يجبُ فيها حذفُ الخبرِ إذا كان كوناً عامّاً ، وأمَّا إذا كان كوناً خاصّاً . . فلا يجبُ حذفُهُ ، بل يجوزُ ذِكْرُهُ قياساً ، بل قد يجبُ إذا لم يَدُلَّ عليه دليلٌ .

فالفرقُ بينَ الطُّرُقِ الثلاثةِ واضحٌ وضوحاً تامّاً لا لَبْسَ فيه .

❀ قوله : (أي : بجَعْلِ الكونِ المُقيَّدِ مبتدأً) معناه : أنَّهُ إذا وَرَدَ ذِكْرُ الخبرِ الخاصِّ . . حُمِلَ علىٰ أنَّ هـٰذا الخبرَ كان مبتدأً في كلام العرب ، وإنَّما غيَّرَ التركيبَ الراوي ، فيكونُ الخطأُ مِنَ الراوي ، كما أُوِّلَ قولُهُ صلَّى الله عليه وسلَّم لعائشةَ : « لولا قومُكِ حَدِيثُو عهدٍ بكُفْرٍ . . لَبنَيتُ الكعبةَ علىٰ قواعدِ إبراهيمَ » . . بأنَّهُ مَرْويٌّ بالمعنىٰ ، وأنَّ الخطأَ مِنَ الراوي .

وهـٰذا الكونُ الخاصُّ إنَّما كان مبتدأً لا خبراً ؛ لأنَّ المشهورَ في الروايات :

---

(١) مضافاً إلىٰ ما كان مبتدأً قبلُ ؛ نحوُ : (لولا مسالمةُ زيدٍ ما سلم) ، ولا يجوز : (لولا زيدٌ سالمنا ما سلم) ، لا في شذوذ ولا غيره ، بل هو تركيبٌ فاسد . « خضري » (٢٠٣/١) .

والطريقةُ الثالثةُ : أنَّ الخبرَ : إمَّا أنْ يكونَ كَوْناً مُطلَقاً ، أو كَوْناً مُقيَّداً

ولحَّنوا المَعَرِّيَّ[١] .

❀ قوله : (كَوْناً مُطلَقاً) المُرادُ بالكَوْن : الوجودُ ، وبالإطلاق : عدمُ

« لولا حِدْثانُ عهدِ قومِكِ »[٢] ، « لولا حَدَاثةُ عهدِ قومِكِ »[٣] ، « لولا أنَّ قومَكِ حَدِيثُو عهدٍ »[٤] .

ثمَّ إنَّ الحُكْمَ على الراوي بالخطأ وأنَّهُ رواه بالمعنىٰ . . يُؤدِّي إلىٰ عدم الوُثُوقِ بالأحاديث ، راجعِ الصبَّانَ ؛ فإنَّ فيه تمامَ الكلام[٥] .

❀ قوله : (ولحَّنوا المَعَرِّيَّ) ؛ أي : لكونه مِنَ المُولَّدِينَ ، ورُدَّ تلحينُهُ بوُرُودِ مِثْلِهِ في الشعر الموثوقِ به ؛ كقول الشاعر[٦] : [من البسيط]

لولا زهيرٌ جَفَاني كنتُ مُعتذِراً ولم أَكُنْ جانحاً للسَّلْمِ إنْ جَنَحُوا

وقولِها[٧] : [من الطويل]

---

(١) في بيته الآتي قريباً .

(٢) رواها البخاري (١٥٨٣) ، ومسلم (١٣٣٣/ ٣٩٩) .

(٣) رواها البخاري (١٥٨٥) ، ومسلم (١٣٣٣) .

(٤) رواها البخاري (١٥٨٤) ، ومسلم (١٣٣٣/ ٤٠٠) ، والروايات جميعها عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها ، وانظر « شرح التسهيل » (١/ ٢٧٦) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٤٨٦) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ١٠٤) .

(٥) حاشية الصبان (١/ ٣٤٢) .

(٦) انظر « حاشية الصبان » (١/ ٣٤٢) .

(٧) بيت مجهول النسبة ، وللبيت قصةٌ مشهورة ؛ وذلك أنَّ سيدنا عمر رضي الله عنه خرج ذاتَ ليلةٍ يطوف بالمدينة ؛ إذ مرَّ بامرأة من نساء العرب مُغلَقاً عليها بابُها وهي تقول : =

فـوالله لـولا اللهُ تُخشـىٰ عـواقبُـهْ لَزُحزِحَ مِنْ هـٰذا السريرِ جوانبُهْ

وقولِ الزُّبير بنِ العوَّام في زوجته أسماءَ وكان ضرَّاباً للنساء[1] : [من الطويل]

ولـولا بَنُـوهـا حـولَهـا لَخَطَبْتُهـا كخُطْبـة عُصْفـورٍ ولـم أَتَلَعْثَـمِ

= تطاوَلَ هـٰذا الليلُ تسري كواكبُهْ وأرَّقنـي أنْ لا ضَجيـعَ أُلاعِبُـهْ
فـوالله لـولا اللهُ تُخشـىٰ عـواقبُـهْ لَزُعْزِعَ مِنْ هـٰذا السريرِ جوانبُهْ
ولـٰكنَّـي أخشـىٰ رقيبـاً مُـوكَّـلاً بـأنفسِنـا لا يَفتُـرُ الـدهـرَ كـاتبُـهْ
مخـافـةَ ربـي والحيـاءُ يَصُـدُّنـي وأُكـرِمُ بَعْلـي أنْ تُنـالَ مـراكبُـهْ

فكتب إلىٰ عُمَّاله بالغزو ألَّا يحبسوا أحداً أكثرَ من أربعة أشهر .

والبيت من شواهد : « مغني اللبيب » (١/ ٣٦٨) ، و« المساعد » (٣/ ١٧٩) ، وانظر « شرح أبيات المغني » (٥/ ١٢٢) .

(١) كذا نسبه المُقرِّر لسيدنا الزبير رضي الله عنه ، ورجَّح البغدادي نسبته لسيدنا كعب بن مالك رضي الله عنه ؛ قال في « شرح أبيات المغني » (٦/ ٣١٠) : (وقد نسب المُصنِّفُ هـٰذا البيتَ هنا ، وفي « شرح أبيات ابن الناظم » إلى الزبير بن العوام ، وكأنَّهُ اشتباهُ نَظَرٍ نشأ من حكايته مع حكاية كعب بن مالك ، وتبعه من جاء بعده في نسبته إلى الزبير ؛ منهم : العَيْني والسُّيُوطي ، وشارح شواهد « التفسيرين » خضر الموصلي ، وشرَّاح هـٰذا الكتاب) ، ثم كتب علىٰ قوله : (لخَطَبْتُها) نقلاً عن ابن هشام في « التخليص » : (وقع المصراع الأول مُحرَّفاً في شرحي « الكافية » و« الخلاصة » ، والصواب : « لَخَبَطْتُها » من الخبط ، لا مِنَ الخُطْبة ؛ لأنَّ قولَهُ : « كخَبْطة عصفور » يدفعُهُ) ، ووقع التحريف هنا في كلا المصراعين .

والبيت من شواهد : « شرح ابن الناظم » (ص٨٧)، و« مغني اللبيب » (٢/ ٥٧٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٥٥٠ـ ٥٥١) ، و« شرح أبيات المغني » (٦/ ٣٠٩ـ ٣١١) ، و« تخليص الشواهد » (ص٢٠٨) .

. . . .

. . . .

وقولِ الإمام الشافعيِّ رضي الله تعالىٰ عنه[1] : [من الوافر]

ولـولا الشِّعْـرُ بـالعلمـاءِ يُـزرِي لَكنـتُ اليـومَ أَشْعَـرَ مِـنْ لَبيـدِ

والذي عليه المُعوَّلُ : أنَّ الشافعيَّ مِنَ العرب العَرْباء ، فصحَّ حينئذٍ الاستدلالُ بكلامه في النحو .

والمُرادُ بالمِثْليّة في قولنا : (بوُرُود مِثْلِهِ) : المِثْليَّةُ في ذِكْر الكون المُقيَّد ، مع قَطْعِ النَّظَر عن كونه لو حُذِفَ دلَّ عليه دليلٌ أم لا .

وكـان يُغني الجمهـورَ عـن تلحينـه جَعْلُ (يُمسِكُـهُ) بـدلَ اشتمـالٍ مِنَ (الغِمْدُ) ؛ علىٰ أنَّ الأصلَ : (أنْ يُمسِكَهُ) ؛ فحُذفت (أنْ) وارتفع الفعلُ ، والخبرُ محذوفٌ؛ أي : موجودٌ ، ويُمكِنُ هٰذا التأويلُ في بعض هٰذه الأبياتِ .

ولا يجوزُ جَعْلُ (يُمسِكُهُ) حالاً مِنَ الخبر المحذوف ؛ لامتناع ذِكْرِ الحال أيضاً عندهم ؛ لكونه خبراً في المعنىٰ ، كما نقله عنهم الأخفشُ[2] .

---

(١) ديوان الإمام الشافعي (ص٤٩) ، وروى البيهقي في « مناقب الشافعي » (٢/ ٦٢) بسنده إلى المُبرِّد قال : دخل رجل على الشافعي وهو مُستلقٍ علىٰ ظهره ، فقال : إنَّ أصحابَ أبي حنيفةَ الفصحاءُ ، فاستوى الإمام الشافعي جالساً ، وأنشأ يقول :

ولولا الشِّعْرُ . . . .
وأَشْجَعَ في الوغىٰ مِنْ كلِّ ليثٍ وآلِ مُهلَّـبٍ وأبـي يـزيـدِ
ولـولا خَشْيـةُ الـرحمٰـنِ ربِّـي حشـرتُ النـاسَ كلَّهُـمُ عبيـدي

(٢) انظر « مغني اللبيب » (١/ ٣٦٨) .

فإن كان كوناً مُطلَقاً : وَجَبَ حذفُهُ[1] ؛ نحوُ : (لولا زيدٌ لكان كذا) ؛ أي : لولا زيدٌ موجودٌ .

وإن كان كوناً مُقيَّداً : فإمَّا أنْ يَدُلَّ عليه دليلٌ أو لا ، فإن لم يَدُلَّ عليه دليلٌ وَجَبَ ذِكْرُهُ ؛ نحوُ : (لولا زيدٌ مُحسِنٌ إليَّ ما أتيتُ) ، وإن دلَّ عليه دليلٌ جاز إثباتُهُ وحذفُهُ ؛ نحوُ أنْ يُقالَ : (هل زيدٌ مُحسِنٌ إليك ؟) ، فتقولَ : (لولا زيدٌ لهلكتُ) ؛ أي : لولا زيدٌ مُحسِنٌ إليَّ لهلكتُ ؛ فإن شئتَ حذفتَ الخبرَ ، وإن شئتَ أَثْبَتَّهُ ، ومنه : قولُ أبي العلاءِ المَعَرِّيِّ[2] : [من الوافر]

التقييدِ بأمرٍ زائد على الوجود ، وقولُهُ : (كَوْناً مُقيَّداً) المُرادُ به : معنىً زائدٌ على الوجود .

❀ قوله : (أبي العلاءِ المَعَرِّيِّ) أبو العلاء ـ بالمدِّ ـ : كُنْيَتُهُ ، و(المَعَرِّي) بفتح الميم والعين المُهمَلة وتشديدِ الرَّاء : نسبةٌ إلىٰ (مَعَرَّةِ النُّعْمان) بلدةٍ

---

(١) أمَّا الحذفُ : فللعِلْم به ، وأمَّا وجوبُهُ : فلأنَّ جوابَها عِوَضٌ عنه ، فلا يُجمع بينهما . « خضري » (١/٢٠٣) .

(٢) سقط الزند (ص٥٤) ، وهو ضمن قصيدةٍ طويلة مطلعُها :

أَعَنْ وَخْدِ القِلاصِ كشفتِ حالَا ... ومِنْ عندِ الظلامِ طلبتِ مالَا

وهو من أمثلة : « شرح التسهيل » (١/٢٧٦) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٨٧) ، و« توضيح المقاصد » (١/٤٨٦) ، و« أوضح المسالك » (١/٢٢١) ، و« مغني اللبيب » (١/٣٦٨) ، و« المساعد » (١/٢٠٩) ، و« المقاصد الشافية » (٢/١٠٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/٥١٣ـ٥١٦) ، و« شرح أبيات المغني » (٥/١١٨ـ١٢١) .

بالشام منسوبةٍ إلى النُّعْمان بن بَشِيرٍ الأنصاريِّ رضي الله عنه ؛ لأنَّهُ قد نزَلَها ، واسمُ أبي العلاء : أحمدُ بنُ عبد الله ، له تصانيفُ كثيرةٌ ، وُلِدَ سنةَ ثلاثٍ وستِّينَ وثلاث مئة بالمَعَرَّة ، وعَمِيَ في صِغَره ، وتُوفِّيَ بها سنةَ تسعٍ وأربعينَ وأربعِ مئة ، ذَكَرَهُ ابنُ خَلِّكانَ[1] .

---

(١) وفيات الأعيان (١/١١٣ ، ١١٦) ، وأبو العلاء المَعَرِّيُّ مِنْ كبار شعراء الدولة العبَّاسيَّة ، وكان آيةً في الذكاء المُفرِط وعجباً في الحافظة ، وقيل : إنَّ السبب في ذلك عدمُ أكله اللحمَ مدَّةَ خمس وأربعين سنةً ؛ تديُّناً على رأي الحكماء المُتقدِّمينَ الذين كانوا لا يذبحون الحيوان ؛ لأنَّ فيه تعذيباً له ، وهم لا يرون الإيلامَ في جميع الحيوانات ، وكان يتعصَّب للمُتنبِّي كثيراً ويُفضِّلُهُ على بشَّار وأبي نُوَاسٍ وأبي تمَّام ، وكان يقول : لقد عَنَاني وقَصَدَني بقوله : (من البسيط)

أنا الذي نَظَرَ الأعمىٰ إلىٰ أَدَبي   وأسمعتْ كلماتي مَنْ بهِ صَمَمُ

ودخل على الشريف المُرتَضىٰ عندما رحل إلىٰ بغداد ، فعَثَرَ برجلٍ ، فقال : مَنْ هٰذا الكلب ؟ فقال أبو العلاء : الكلبُ مَنْ لا يعرفُ للكلب سبعين اسماً ، فقرَّبه المُرتَضىٰ وأَدْناه ، واختبره فوجده عالماً مُشبَعاً بالفِطْنة والذكاء ، فأقبل عليه إقبالاً كثيراً ، وجرىٰ يوماً ذِكْرُ المُتنبِّي في مجلسه ـ وكان المُرتَضىٰ يُبغِضُهُ بُغْضاً شديداً ـ فجَعَلَ يتنقَّصُهُ ويتتبَّع عيوبَهُ ، فقال المَعَرِّيُّ : لو لم يكن له مِنَ الشعر إلا قولُهُ : (من الكامل)

لكِ يا منازلُ في القلوبِ منازلُ   . . . .

لكفاه فضلاً وشرفاً ، فغَضِبَ المُرتَضىٰ وأَمَرَ به ، فسُحِبَ برِجْله وأُخرِجَ من مجلسه ، وقال لمَنْ بحضرته : أتدرون أيَّ شيء أراد الأعمىٰ بذكر القصيدة ؛ فإنَّ لأبي الطيِّب ما هو أجودُ منها لم يذكرها ؟ فقالوا : السيِّدُ النقيب أَعْرف ، قال : أراد قولَهُ :

وإذا أَتَتْكَ مَذَمَّتي مِنْ ناقصٍ   فهيَ الشهادةُ لي بأنِّيَ كاملُ =

٥٧ـ يُذِيبُ الرُّعْبُ منهُ كلَّ عَضْبٍ فلـولا الغِمْـدُ يُمسِكُـهُ لسَـالَا

❀ قوله : (يُذِيبُ الرُّعْبُ . . .) إلىٰ آخره : مقصودُهُ : وصفُ السيفِ بذلك ، (يُذِيبُ) ؛ أي : يُسِيلُ ، و(الرُّعْبُ) بضمِّ الراء وسكونِ العين المُهمَلة : الخوفُ فاعلُ (يُذِيبُ) ، و(كلَّ عَضْبٍ) : مفعولُهُ ، وهو بعينٍ مُهمَلةٍ مفتوحةٍ فضادٍ مُعجَمة ساكنة فمُوحَّدة ؛ وهو السيفُ القاطع ، و(الغِمْدُ) بكسر الغين المُعجَمة : غِلافُ السيف ، و(الإسالة) : إيجادُ السَّيَلان ، والهاءُ في (يُمسِكُهُ) : عائدةٌ علىٰ (كلَّ عَضْب) ، قال ابنُ هشامٍ : (والمعنىٰ : أنَّ هـٰذا السيفَ تفزعُ منه السُّيُوفُ ، فلولا أنَّ أغمادَها تُمسِكُها لسالتْ مِنْ ذَوَبانها مِنْ فَزَعِها منه) انتهىٰ[1] .

والشاهدُ فيه : وقوعُ (يُمسِكُهُ) خبراً عن (الغِمْدِ) ، وهو كونٌ مُقيَّدٌ بالإمساك ، والمبتدأُ دالٌّ عليه ؛ إذ مِنْ شأن غِمْدِ السيفِ إمساكُهُ .

❀ قوله : (لسالتْ مِنْ ذَوَبانها) ؛ أي : لسالتْ علىٰ وجه الأرض ؛ فالمَنفِيُّ بمُقتضىٰ (لولا) سَيَلانُها على الأرض ، والمثبتُ بقوله : (يُذِيبُ) سَيَلانُها في نَفْسها داخلَ الأغماد ، فلا تَنَافيَ .

وهـٰذا كلُّهُ مبنيٌّ علىٰ عَوْدِ الهاء في (يُمسِكُهُ) علىٰ (كلَّ عَضْب) ، ولك أنْ تقولَ : إنَّها عائدةٌ علىٰ ما عادتْ عليه الهاءُ في (منه) ، والمُرادُ بالسيلان علىٰ

= هـٰذا ؛ وقد ذهب بعض العلماء إلىٰ أنَّهُ ملحدٌ زنديق ، وبعضُهُم إلىٰ أنَّهُ تاب وأناب ، وبعضُهُم توقَّف في أمره وحاله ؛ وذلك بسبب ما قاله في بعض أشعاره ، وانظر « نَكْت الهِمْيان في نُكَت العُمْيان » (ص٧٧ـ٨٦) ، و« سير أعلام النبلاء » (١٨/ ٢٣ـ ٣٩) .

(١) تخليص الشواهد (ص٢٠٩) .

وقد اختار المُصنِّفُ هٰذه الطريقةَ في غير هٰذا الكتاب[1] .

الموضعُ الثاني : أنْ يكونَ المبتدأُ نصّاً في اليمين ؛ نحوُ : (لَعَمْرُكَ لَأفعلَنَّ)، التقديرُ : (لَعَمْرُك قَسَمي) ؛ فـ(عَمْرُك) : مبتدأٌ ، و(قَسَمي) : خبرُهُ ، ولا يجوزُ التصريحُ به .

❁ قوله : (وقد اختار المُصنِّفُ . . .) إلىٰ آخره ، وحينئذٍ : فينبغي حَمْلُ كلامِهِ هنا عليها ، وهو مذهبُ الرُّمَّانيِّ ، قال الشِّهابُ السُّنْدُوبيُّ : (وهو الحقُّ الذي لا مَحِيدَ عنه ، وشواهدُهُ كفَلَقِ الصبح)[2] .

❁ قوله : (لَعَمْرُكَ) بفتح العين ؛ لأَنَّهُ المُستعمَلُ مع اللام ؛ لكَثْرةِ استعمالِ القَسَم ، فيُناسِبُهُ التخفيفُ ، وأمَّا المضمومُ وإن كان بمعنى المفتوحِ لٰكن لا يُستعمَلُ مع اللام ؛ مِنْ (عَمِرَ الرجلُ) بكسر الميم : إذا عاش زمناً طويلاً ، ثمَّ استُعمِلَ في القَسَم مُراداً به الحياةُ ؛ أي : وحياتِكَ .

هٰذا : الخروجُ مِنَ الغِمْد ، لا الإذابةُ .

❁ قوله : (وهو الحقُّ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بخلافِ طريقةِ الجمهور ؛ فإنَّها بخلاف ذلك .

❁ قوله : (مِنْ « عَمِرَ الرجلُ » . . .) إلىٰ آخره : مِنْ بابِ (فَرِحَ) ؛ فقياسُ مصدره : (عَمَرٌ) ؛ كـ(فَرَح) .

---

(١) وقد سبق في (٢/ ٣٣١) أنَّهُ صرَّح بها في « شرح الكافية الشافية » .

(٢) المنح الوفية (ق/ ٥٤) .

قيل : ومثلُهُ : (يمينُ اللهِ لَأفعلَنَّ) ، التقديرُ : (يمينُ اللهِ قَسَمي) ، وهـٰذا لا يتعيَّنُ أنْ يكونَ المحذوفُ فيه خبراً ؛ لجوازِ كونِهِ مبتدأً ، والتقديرُ : (قَسَمي يمينُ الله) ، بخلاف : (لعَمْرُكَ) ؛ فإنَّ المحذوفَ معه يتعيَّنُ أنْ يكونَ خبراً ؛ لأنَّ لامَ الابتداءِ قد دخلتْ عليه ، وحقُّها الدخولُ على المبتدأ .

فإن لم يكنِ المبتدأُ نصّاً في اليمين . . لم يجبْ حذفُ الخبر ؛ . . . .

---

* قوله : (قيلَ : ومثلُهُ : يمينُ . . .) إلىٰ آخره : قائلُهُ : ابنُ الناظم[1] ، وقد أشار الشارحُ لردِّهِ بقوله : (وهـٰذا لا يتعيَّنُ أنْ يكونَ . . .) إلىٰ آخره ، وقد أجاب ابنُ قاسمٍ عنه : بأنَّهُ لم يَدَّعِ التعيينَ ، والمثالُ يَكفِيهِ الاحتمالُ والإمكان[2] .

* قوله : (لجوازِ كونِهِ مبتدأً . . .) إلىٰ آخره : قال ابنُ قاسمٍ : (ولعلَّ الحذفَ غيرُ واجبٍ ؛ إذ لم يَسُدَّ الجوابُ مَسَدَّهُ)[3] .

---

* قوله : (ولعلَّ الحذفَ غيرُ واجبٍ) ؛ أي : حذفَ المبتدأِ ، وقولُهُ : (إذ لم يَسُدَّ الجوابُ مَسَدَّهُ) . . مردودٌ بما قاله الرُّودَانيُّ ؛ مِنْ أنَّهُ لا يتوقَّفُ وجوبُ حذفِ المبتدأ علىٰ سدِّ شيءٍ مَسَدَّهُ ، بخلاف الخبر ؛ لأنَّهُ مَحَطُّ الفائدة ، فاعتُني بشأنه ؛ فاشتُرِطَ في وجوب حذفه ذلك[4] .

(١) شرح ابن الناظم (ص٨٨) .
(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٢٤) .
(٣) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٢٤) .
(٤) انظر « حاشية الصبان » (١/ ٣٤٣) .

نحوُ : (عهدُ اللهِ لَأفعلَنَّ) ، التقديرُ : (عهدُ اللهِ عليَّ) ؛ فـ (عهدُ الله) : مبتدأٌ ، و(عليَّ) : خبرُهُ ، ولك إثباتُهُ وحذفُهُ .

❀ قوله : (نحوُ : عهدُ اللهِ) إنَّما لم يكن نصّاً فيما ذَكَرَ ؛ لكونه غيرَ مُلازِمٍ للقَسَم ؛ إذ يُستعمَلُ في غيره ؛ نحوُ : (عهدُ اللهِ يجبُ الوفاءُ به) ، ولا يُفهَمُ منه القَسَمُ إلا بذِكْرِ المُقسَمِ عليه ، وعهدُ اللهِ : هو إيحاؤُهُ وكلامُهُ الذي يُوحِيهِ

❀ قوله : (إذ يُستعمَلُ في غيره) ؛ أي : كثيراً .

❀ قوله : (ولا يُفهَمُ منه القَسَمُ إلا بذِكْرِ المُقسَمِ عليه) ؛ أي : بخلاف (عَمْرُ اللهِ) ؛ فإنَّهُ غَلَبَ استعمالُهُ في القَسَم ؛ حتىٰ لا يُفهَمُ منه غيرُهُ إلا بقرينة .

والفرقُ بينهما إنَّما هو بحسَب اللغةِ ، وأمَّا بحسَب الشرعِ : فهما كنايتا قَسَمٍ ، فلا يُعتدُّ بهما شرعاً إلا إذا نوىٰ بهما اليمينَ ؛ بأنْ أرادَ بـ (العَمْرِ) البقاءَ أو الحياة ، وبالعهد الاستحقاقَ لِمَا أَوْجَبَهُ علينا مِنَ العبادات ، بخلافِ ما إذا أَطْلَقَ ، أو نوىٰ بهما نفسَ العبادة ؛ لأنَّهما يُطلَقان عليها ، كما نُقل عن ابن قاسمٍ[1] .

فعُلِمَ : أنَّ (عَمْرُ الله) ظاهرٌ في القَسَم لغةً ، وصادقٌ بما يكونُ بإرادته قَسَماً شرعاً ، وبما يكونُ بإرادته غيرَ قَسَمٍ شرعاً ؛ فلذلك كان كنايةً في الشرع مع اقترانه بالجواب المُعيِّن للقَسَم ؛ بمعنىٰ أنَّهُ يحتاج إلىٰ أنْ ينويَ به ما يكونُ بإرادته قَسَماً شرعاً ، لا أنْ ينويَ به الحَلِفَ ؛ فإنَّهُ مع الاقتران بالجواب

---

(١) انظر « حاشية ياسين على الفاكهي » (٢/ ٢٢٥) .

الموضعُ الثالثُ : أنْ يقعَ بعدَ المبتدأِ واوٌ هي نصٌّ في المَعِيَّةِ ؛ نحوُ : (كلُّ رجلٍ ....

إلىٰ عباده[1] ؛ مِنْ إطلاقِ المصدرِ على المفعول ؛ فهو مِنْ إضافةِ المصدرِ لفاعله ، وقد يُجعَلُ مِنْ : (عاهدتُ اللهَ) ؛ أي : أقسمتُ بعهده ؛ فيكونُ مِنْ إضافة المصدرِ لمفعوله .

❀ قوله : (نصٌّ في المَعِيَّةِ) هي المُسمَّاةُ : واوَ المصاحبة .

❀ قوله : (كلُّ رجلٍ . . .) إلىٰ آخره : في مِثْلِ هٰذا التركيبِ سؤالٌ مشهورٌ ؛ وهو أنَّ ضميرَ (ضَيْعتُهُ) لا يصحُّ أنْ يعودَ إلىٰ (كلُّ) ولا إلىٰ (رجلٍ) ؛ أمَّا الأوَّلُ : فلأنَّهُ يصيرُ المعنىٰ : كلُّ رجلٍ وضَيْعةُ كلِّ رجلٍ مُقترِنانِ ، وأمَّا الثاني : فلأنَّهُ يصيرُ المعنىٰ : كلُّ رجلٍ وضيعةُ رجلٍ مُقترِنانِ ، وهو لا يُمكِنُ .

ودُفِعَ : بأنَّهُ كما أنَّ (كلُّ رجلٍ) نائبٌ عن أسماءٍ كثيرة . . كذلك ضميرُهُ نائبٌ عن ضمائرَ كثيرةٍ ؛ فـ (كلُّ رجلٍ) جمعٌ في المعنىٰ ، وضميرُهُ أيضاً في

لا حاجةَ له إلىٰ نيّة الحَلِف ، وقد أشار إلىٰ ذلك قولُ الفقهاءِ : (« عَمْرُ الله » و« عهدُ الله » كلٌّ منهما كنايةٌ لا ينعقدُ به اليمينُ ، إلا إذا نوىٰ بـ « العَمْر » البقاءَ . . .) إلىٰ آخره ، وكلامُهُم هٰذا إنَّما هو باعتبار حالة الاقترانِ بالجواب ، فتنبَّهْ .

❀ قوله : (مِنْ إطلاقِ المصدرِ . . .) إلىٰ آخره : راجعٌ لقوله : (وكلامُهُ الذي . . .) إلىٰ آخره ، وقولُهُ : (فهو مِنْ إضافةِ المصدرِ . . .) إلىٰ آخره : راجعٌ لقوله : (هو إيحاؤه) .

---

(١) في (هـ) : (يُوجِّهه) بدل (يوحيه) .

وضَيْعتُهُ) ؛ فـ (كلٌّ) : مبتدأٌ ، وقولُهُ : (وضَيْعتُهُ) : معطوفٌ علىٰ (كل) ، والخبرُ محذوف ، والتقديرُ : (كلُّ رجلٍ وضَيْعتُهُ مُقترِنانِ) ، ويُقدَّرُ الخبرُ بعدَ واوِ المَعِيَّة .

وقيل : لا يُحتاجُ إلىٰ تقدير خبر ؛ لأنَّ معنىٰ (كلُّ رجلٍ وضَيْعتُهُ) : كلُّ رجلٍ مع ضَيْعتِهِ ، وهٰذا كلامٌ تامٌّ لا يحتاجُ إلىٰ تقديرِ خبرٍ ، واختار هٰذا المذهبَ ابنُ عُصْفُور في « شرح الإيضاح » .

معنى الجمع ، ومقابلةُ الجمعِ بالجمع تَقتضِي انقسامَ الآحادِ بالآحاد ؛ فكأنَّهُ قيلَ : (زيدٌ وضَيْعتُهُ مُقترِنانِ ، وعمرٌو وضَيْعتُهُ مُقترِنانِ). . . وهٰكذا ؛ نحوُ : (رَكِبَ القومُ دوابَّهُم) ، ذَكَرَهُ الشَّنَوَانيُّ[1] .

❃ قوله :(وضَيْعتُهُ) بفتح الضاد المُعجَمة ؛ أي : حِرْفتُهُ ، قال شيخُ الإسلام : (سُمِّيتْ « ضَيْعةً » ؛ لأنَّهُ إذا تَرَكَها ضاعتْ ، أو ضاع هو ، وتُطلَقُ الضَّيْعةُ : على الثوب ، والعقار ، والكلُّ صحيحٌ هنا) انتهىٰ[2] .

❃ قوله : (وقيلَ : لا يُحتاجُ إلىٰ تقدير) قائلُهُ : الكُوفيُّونَ والأخفشُ[3] ، ورُدَّ : بأنَّ كونَ الواوِ بمعنىٰ (مع) لا يستلزمُ كونَها بمنزلتها ؛ لأنَّ (مع) ظرفٌ يَصلُحُ للإخبار به ، بخلاف الواو .

---

(١) الدرة البهية علىٰ شرح الأزهرية (ق/ ٩٣) .

(٢) الدرر السنية (١/ ٣١٦) ، وانظر « تاج العروس » (٢١/ ٤٣٣) .

(٣) وذهب إليه : ابنُ أبي الربيع وابن خروف ، والأوَّلُ مذهبُ البَصْريِّينَ . انظر « التذييل والتكميل » (٣/ ٢٨٣) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ١١١) .

فإن لم تكنِ الواوُ نصّاً في المَعِيَّة[1] . . لم يُحذَفِ الخبرُ وجوباً[2] ؛ نحوُ : (زيدٌ وعمرٌو قائمانِ) .

الموضعُ الرابعُ : أنْ يكونَ المبتدأُ مَصْدراً وبعدَهُ حالٌ سدَّتْ مَسَدَّ الخبرِ[3] ، وهي لا تَصلُحُ أنْ تكونَ خبراً ، فيُحذَفُ الخبرُ وجوباً ؛ لسَدِّ الحالِ

❀ قوله : (وهيَ لا تَصلُحُ أنْ تكونَ خبراً) ؛ أي : لجَرَيانها في المعنىٰ علىٰ غيره ، والمُرادُ : لا تَصلُحُ خبراً بالنَّظَر لذاتها ؛ كالمثال الأوَّل ، أو لقَصْدِ

❀ قوله : (بالنَّظَر لذاتها ؛ كالمثال الأوَّل) ؛ أي : لأنَّهُ لا يُوصَفُ بالإساءة علىٰ وجه الحقيقةِ إلا الشخصُ ؛ إذ هو الذي يُوقِعُ الإساءة .

نعم ؛ يتَّصفُ بها الضربُ مجازاً ؛ لكونه سبباً فيها ، فعلىٰ هٰذا : يكونُ المثالُ الأوَّلُ كالثاني ، فيكونُ عدمُ صلاحية الحالِ فيه للخبريَّة إنَّما هو بحسَبِ قَصْدِ المُتكلِّم ؛ لكون الإساءةِ جاريةً على العبد في قصد المُتكلِّم ؛ لأنَّهُ جَعَلَ (مُسيئاً) حالاً مِنْ فاعل (كان) العائدِ لـ (العبد) ، وليس الضميرُ عائداً للضرب حتىٰ تكونَ الإساءةُ صالحةً للخبريَّة بحسَبِ قَصْدِ المُتكلِّم ، بخلاف المثالِ الذي ذكره الشارح ـ أعني : قولَهُ : (زيدٌ قائماً) ـ فإنَّ (قائماً) صالحٌ للخبريَّة بحسَبِ قَصْدِ المُتكلِّم ؛ لأنَّهُ حالٌ من الضمير في (ثَبَتَ) المُقدَّرِ العائدِ

---

(١) أي : بأن لم تكن للمعيَّة أصلاً ، بل لمُجرَّد التشريك في الحكم . « خضري » (١/٢٠٦) .

(٢) بل جوازاً إن عُلم بدليل ، وإلا امتنع ؛ فلو قلتَ : (زيدٌ وعمرٌو) وأردت : (مُقترنانِ) . . جاز حذفُهُ ؛ لأنَّ الاقتصارَ على المتعاطفَينِ يُفيد معنى الاصطحاب ، وجاز ذِكْرُهُ ؛ لأنَّ الواوَ ليستْ نصّاً فيه ، بخلاف (قائمانِ) مثلاً ؛ لعدم دليله . « خضري » (١/٢٠٦) .

(٣) قوله : (مصدراً) ؛ أي : صريحاً عند جمهور البَصْريِّينَ ، وقيل : ولو مُؤوَّلاً ؛ كـ (أَنْ ضربتُ العبدَ مُسِيئاً) . « خضري » (١/٢٠٦) .

مَسَدَّهُ ؛ وذلك نحوُ : (ضَرْبيَ العبدَ مُسِيئاً) ؛ فـ (ضَرْبي) : مبتدأٌ ، و(العبدَ) : معمولٌ له ، و(مُسِيئاً) : حالٌ سدَّتْ مَسَدَّ الخبر[1] ، والخبرُ محذوفٌ وجوباً ، والتقديرُ : (ضَرْبيَ العبدَ إذا كان مُسِيئاً) إنْ أردتَ الاستقبال ، وإنْ أردتَ المُضِيَّ فالتقديرُ : (ضَرْبيَ العبدَ إذ كان مسيئاً) ؛

المُتكلِّمِ ، كالمثال الثاني ؛ فإنَّ المقصودَ جَعْلُهُ حالاً مِنَ (الحق) ؛ فاندفعَ إيرادُ : أنَّ المثالَ الثانيَ في كلام الناظمِ يَصلُحُ الحالُ فيه للخبريَّة .

على المبتدأ الذي هو (زيدٌ) ؛ فالحالُ جاريةٌ على المبتدأ بحسَبِ قَصْدِ المُتكلِّمِ ، فكان يجبُ رفعُ الحالِ على الخبريَّة ، إلا أنَّها نُصِبتْ في هـٰذا المثالِ سماعاً ، كما حكاه الأخفشُ عن العرب .

❋ قوله : (**حالاً مِنَ « الحق »**) ؛ أي : مِنَ الضمير في (كان) العائدِ على (الحق) ؛ فهـٰذه الحالُ لا تَصلُحُ أنْ تكونَ خبراً بحسَبِ قَصْدِ المُتكلِّمِ ؛ لجَرَيَانها على (الحق) ، لا على المبتدأ الذي هو (أَتَمُّ) ؛ فإنَّهُ ليس المقصودُ الإخبارَ عن أتمِّ تبيينه للحقِّ بأنَّهُ مَنُوطٌ بالحِكَم ، بل بأنَّهُ موجودٌ في حال وجود الحقِّ مَنُوطاً بها ، بل لو كانت هـٰذه الحالُ جاريةً على المبتدأ ؛ بأن قُصِدَ إيقاعُها علىٰ معناه ، وأُرجِعَ الضميرُ في الخبر المُقدَّر إلى المبتدأ ، وجُعِلَ (مَنُوطاً) حالاً مِنْ ذلك الضمير . . لم يصحَّ مِنْ جهة المعنىٰ ؛ إذ التقديرُ : (أتمُّ تبييني الحقَّ موجودٌ إذا وُجِدَ ذلك الأتمُّ حالَ كونِهِ مَنُوطاً بالحِكَم) ، ومفهومُهُ : أنَّهُ إذا وُجِدَ غيرَ مَنُوط بالحِكَم . . لم يكنْ موجوداً .

---

(١) في (و) : (حالٌ من ضمير مستتر في فعل محذوف مع ظرف زمان نائبٌ عن خبر المصدر) بدل (حالٌ سدَّت مسد الخبر) .

فـ (مُسِيئاً) : حالٌ مِنَ الضمير المُستتِرِ في (كان) المُفسَّرِ بـ (العبد) ، و(إذا كان) أو (إذ كان) : ظرفُ زمانٍ نائبٌ مَنابَ الخبر .

ونبَّه المُصنِّفُ بقوله : (وقبلَ حالٍ) : علىٰ أنَّ الخبرَ المحذوفَ مُقدَّرٌ قبلَ الحالِ التي سدَّتْ مَسَدَّ الخبر ، كما تقدَّم تقريرُهُ .

واحتَرَزَ بقوله : (لا يكونُ خَبَرَا) : عن الحالِ التي تَصلُحُ أنْ تكونَ خبراً عن المبتدأ المذكورِ ؛ نحوُ ما حكى الأخفشُ رحمه الله مِنْ قولِهِم : (زيدٌ قائماً) ؛ فـ (زيدٌ) : مبتدأٌ ، والخبرُ محذوفٌ ، والتقديرُ : (ثَبَتَ قائماً) ، وهٰذه الحالُ تَصلُحُ أنْ تكونَ خبراً ؛ فتقولُ : (زيدٌ قائمٌ) ؛ فلا يكونُ الخبرُ واجبَ الحذفِ[1] ، بخلافِ : (ضَرْبيَ العبدَ مُسِيئاً) ؛ فإنَّ الحالَ فيه لا تصلُحُ أنْ تكونَ خبراً عن المبتدأ الذي قبلَها ؛ فلا تقولُ : (ضَرْبيَ العبدَ مُسِيءٌ) ؛ لأنَّ الضربَ لا يُوصَفُ بأنَّهُ مسيءٌ .

والمضافُ إلىٰ هٰذا المصدرِ حُكْمُهُ كحُكْمِ المصدرِ[2] ؛ نحوُ : (أَتَمُّ تَبْيِيني الحقَّ مَنُوطاً بالحِكَم) ؛ فـ (أتمُّ) : مبتدأٌ ، و(تَبْيِيني) : مضافٌ إليه ،

. . . .

ولو صُحِّحَ بإرادة الوجود المُعتدِّ به . . لَخَرَجَ المُتعلِّق عن كونه عامّاً ،

---

(١) بل يجب ذكرُهُ ، وما حكاه الأخفش شاذٌّ ، فلا يُقالُ قياساً علىٰ ذلك : (ضَرْبيَ العبدَ شديداً) ، بل إن قصدتَ الحاليةَ وَجَبَ ذكرُ الخبر ؛ كـ (ضربيَ العبدَ إذا كان شديداً) ، أو الخبريةَ وجب الرفعُ . « خضري » (١/ ٢٠٧) .

(٢) سواء كان المصدر صريحاً ؛ كما سيُمثِّل ، أو مُؤوَّلاً ؛ نحو : (أخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً) ؛ أي : أخطبُ كونِ الأمير ـ أي : أكوانِهِ ـ إذا كان قائماً . انظر « أوضح المسالك » (١/ ٢٢٧) ، و« حاشية الخضري » (١/ ٢٠٧) .

و(الحقَّ) : مفعولٌ لـ (تَبْيِيني) ، و(مَنُوطاً) : حالٌ سدَّتْ مَسَدَّ خبرِ (أتمُّ) ، والتقديرُ : (أتمُّ تَبْيِينيَ الحقَّ إذا كان ـ أو إذ كان ـ مَنُوطاً بالحِكَم) .

ولم يَذكُرِ المُصنِّفُ المواضعَ التي يُحذَفُ فيها المبتدأُ وجوباً ، وقد عدَّها في غير هٰذا الكتابِ أربعةً[1] :

❀ قوله : (وقد عدَّها في غير هٰذا الكتابِ أربعةً) الحصرُ إضافيٌّ ؛ أي : بالنسبة لعَدِّ المُصنِّفِ ، وإلا فقد بَقِيَ مَوضِعانِ يُحذَفُ فيهما المبتدأُ وجوباً :

أحدُهُما : ما أُخبِرَ عنه باسمٍ واقعٍ بعدَ (لا سيَّما) ؛ نحو : (أَكْرِمِ العلماءَ لا سيَّما زيدٌ)[2] .

ثانيهما : ما أُخبِرَ عنه بمُبيِّنِ فاعلٍ أو مفعولِ المصدرِ الواقعِ بدلاً عن الفعل ؛ نحوُ : (سَقْياً لك) ، و(رَعْياً لك) ؛ ....

فلا يجوزُ حذفُهُ ، ويكون هو الخبرَ ظاهراً وباطناً دون الظرف ؛ فيجبُ أنْ يُقالَ : (أتمُّ تبييني الحقَّ موجودٌ إذ كان ـ أو إذا كان ـ مَنُوطاً بالحِكَم) ، فإن أُقِيمتْ قرينةٌ على المُتعلَّق الذي هو (موجودٌ) بمعنىٰ (مُعتدٌّ بوجودِهِ) . . جاز حذفُهُ ؛ فيُقالُ : (أتمُّ تبييني الحقَّ إذ كان ـ أو إذا كان ـ مَنُوطاً بالحِكَم) ، تأمَّلْ .

❀ قوله : (نحوُ : « سَقْياً لك » ، و« رَعْياً لك ») ؛ أي : إن كان الخطابُ في (لك) للساقي . . كان ما ذُكِرَ مثالاً لِمَا بُيِّنَ فيه الفاعلُ ، وإن كان خطاباً

---

(١) انظر « شرح التسهيل » (١/ ٢٨٧) ، و« شرح الكافية الشافية » (١/ ٣٦٠ـ٣٦٢) .

(٢) انظر ما سبق في (٢/ ١٤٨ـ ١٥٤) .

. . . .

فـ (لك) : خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ وجوباً ليلي الفاعلُ أو المفعولُ في المعنى المصدرَ كما كان يلي الفعلَ[1] .

للمَسْقِيِّ و(سَقْياً) و(رَعْياً) للساقي . . كان ما ذُكِرَ مثالاً لِمَا بُيِّنَ فيه المفعولُ ؛ أي : اسْقِ يا أللهُ لكَ يا زيدُ .

وقد مُثِّلَ لِمَا بُيِّنَ فيه الفاعلُ بنحو : (بُؤْساً لكَ) ، و(بُعْداً لك) ، و(سُحْقاً لك) ؛ أي : بَؤُسْتَ ، وبَعُدْتَ ، وسَحُقْتَ ؛ لأنَّ هـٰذا الفعلَ لا يتعدَّىٰ إلى المفعول ، فكذا مصدرُهُ النائبُ عنه ، فالمُخاطَبُ هو الفاعل .

❀ **قوله : (فـ « لك » : خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ)** إنَّما لم يجعلِ الجارَّ والمجرورَ مُتعلِّقاً بالمصدر المذكورِ **في صورة بيانِ المفعول** ؛ لامتناع خطابَينِ لاثنَينِ في جملةٍ واحدة .

ومحلُّ ذلك كما ترىٰ : إذا كان المصدرُ نائباً عن فعل الأمر ، وكان المجرورُ ضميرَ المخاطب ، **فإنْ نابَ عن غير الأمر** ؛ كـ(سَقْياً لك) ؛ أي : سَقَاكَ اللهُ سَقْياً ، و(شُكْراً لك) ؛ أي : شَكَرَكَ اللهُ شُكْراً ، وكان المجرورُ غيرَ ضميرِ المخاطب ؛ كـ(سَقْياً لزيد) . . **فالظاهرُ** : أنَّ اللامَ لتقوية العامل ، ومدخولَها معمولٌ للمصدر ؛ أي : اسْقِ يا أللهُ زيداً .

وفي صورةِ بيانِ الفاعل ؛ لأنَّ الفاعلَ لا يُجَرُّ باللام ، **وأيضاً** : فاعلُ فعلِ الأمر لواحد لا يكونُ بارزاً ، ولا اسماً ظاهراً ، فكذا المصدرُ النائبُ عنه إنْ

---

(١) والتقدير : (الدعاء لك يا فلان) ، وفي « الخضري » (١/٢٠٨) : (يليان) بدل (يلي) ، ولعله أَوْلىٰ ؛ لأنَّ (أو) هنا للتنويع ، والله أعلم .

الأَوَّلُ : النعتُ المقطوعُ إلى الرفع في مَدْحٍ[1] ؛ نحوُ : (مررتُ بزيدٍ الكريمُ) ، أو ذمٍّ ؛ نحوُ : (مررتُ بزيدٍ الخبيثُ) ، . . . .

❁ قوله : (النعتُ المقطوعُ) إنَّما وَجَبَ الحذفُ ؛ ليُعلَمَ أنَّهُ كان نعتاً في الأصل ، فقُطِعَ لقَصْدِ إنشاءِ المدح أو الذمِّ أو الترحُّم .

❁ قوله : (في مَدْحٍ . . .) إلىٰ آخره : خَرَجَ به : ما إذا كان النعتُ

كان نائباً عن فعل الأمر .

هٰذا إذا كان المجرورُ فاعلاً للمصدر ، فإنْ جُعِلَ تأكيداً للفاعل المستترِ في المصدر . . فلا يصحُّ أيضاً ؛ لأنَّ التأكيدَ لا يُجَرُّ باللام .

ولا فرقَ في مُبيِّنِ الفاعلِ بينَ أنْ يكونَ ضميرَ خطابٍ أو اسماً ظاهراً ، ولا بين كونِ المصدرِ فيه نائباً عن فعل الأمر أو غيرِهِ ؛ لعموم العِلَّةِ .

فتعيَّنَ : أنَّ الجارَّ والمجرورَ فيما ذُكِرَ مُتعلِّقٌ بمحذوف خبراً لمبتدأٍ محذوف ؛ أي : هٰذا الدعاءُ كائنٌ لك ، هٰذا هو التحقيقُ ، فتدبَّرْ .

❁ قوله : (ليُعلَمَ أنَّهُ كان نعتاً في الأصل . . .) إلىٰ آخره : حاصلُهُ : أنَّهُ نعتٌ لِمَا قبلَهُ في المعنىٰ ، لٰكنَّهُ قُطِعَ عنه وجُعِلَ إعرابُهُ مُخالفاً لإعرابه ؛ لأنَّ في الافتنان وتغييرِ الإعراب المألوفِ زيادةَ تنبيهٍ وتحريضٍ للسامع على الإصغاء إليه لتوجيه الخواطرِ إلى الحوادث ؛ وذلك لإنشاء المدح أو الذمِّ أو الترحُّم ، ولو ذُكِرَ المبتدأُ لم يبقَ في صورة النعت ، فلم يتبيَّنْ أنَّهُ في الأصل نعتٌ ثمَّ غُيِّرَ ، فلا يُطلَبُ نكتةُ التغيير ؛ فوجوبُ الحذفِ للإشعار بالإنشاء ؛ مِنْ جهةِ أنَّ

---

(١) وسُمِّيَ نعتاً باعتبار ما كان ، وإنَّما وَجَبَ فيه الحذفُ ؛ للتنبيه علىٰ شِدَّة اتصاله بالمنعوت ، أو للإشعار بإنشاء ، كما فعلوا في النداء . « خضري » (١/٢٠٨) .

أو ترحُّمٍ ؛ نحوُ : (مررتُ بزيدٍ المسكينُ) ، فالمبتدأُ محذوفٌ في هٰذه المُثُلِ ونحوِها وجوباً ، والتقديرُ : (هو الكريمُ) ، و(هو الخبيثُ) ، و(هو المسكينُ) .

الموضعُ الثاني : أنْ يكونَ الخبرُ مخصوصَ (نِعْمَ) أو (بِئْسَ) ؛ نحوُ : (نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ) ، و(بِئْسَ الرَّجُلُ عمرٌو) ؛ فـ (زيدٌ) و(عمرٌو) : خبرانِ لمبتدأٍ محذوف وجوباً ، والتقديرُ : (هو زيدٌ) ؛ أي : الممدوحُ زيدٌ ، و(هو عمرٌو) ؛ أي : المذمومُ عمرٌو .

الموضعُ الثالثُ : ما حكى الفارسيُّ مِنْ كلامهم : (في ذِمَّتي لَأفعلَنَّ)[1] ؛

للإيضاح أو للتخصيص ؛ فإنه إذا قُطِعَ إلى الرفع جاز ذِكْرُ المبتدأ وحذفُهُ ؛ كإظهار الناصب وإضمارِهِ .

❁ قوله : (مخصوصَ « نِعْمَ » أو « بِئْسَ ») ؛ أي : أو ما كان بمعناهما في إفادة المدحِ أو الذمِّ .

❁ قوله : (نحوُ : « نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ » . . .) إلىٰ آخره : أشارَ بذلك : إلىٰ أنَّ محلَّ ما ذُكِرَ : إذا تأخَّر المخصوصُ عنهما وجُعِلَ خبراً لمحذوف ؛ فإن تقدَّمَ المخصوصُ ؛ نحوُ : (زيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ) . . فهو مبتدأٌ لا غيرُ ، والجملةُ بعدَهُ خبرٌ ، والرابطُ بينهما العمومُ الذي في (الرجل) ، وإن قُدِّر مبتداً وخبرُهُ الجملةُ قبلَهُ أو محذوفٌ . . فليس ممَّا نحن فيه .

❁ قوله : (في ذِمَّتي لَأفعلَنَّ) إنَّما وَجَبَ الحذفُ ؛ لدَلالة الجوابِ عليه

تغييرَ اللفظِ علامةٌ علىٰ تغيير المعنىٰ مِنَ الخبريّة إلى الإنشائيّة .

---

(١) انظر « شرح التسهيل » (١/ ٢٨٨) ، و« التذييل والتكميل » (٣/ ٣١٥) ، و« تعليق الفرائد » (٣/ ٤٣) .

فـ (في ذِمَّتي) : خبرٌ لمبتدأٍ محذوف واجبِ الحذفِ ، والتقديرُ : (في ذِمَّتي يمينٌ) ، وكذلك ما أشبهه ؛ وهو ما كان الخبرُ فيه صريحاً في القَسَم .

الموضعُ الرابعُ : أنْ يكونَ الخبرُ مصدراً نائباً منابَ الفعلِ ؛ نحوُ : (صبرٌ جميلٌ) ، التقديرُ : (صَبْري صبرٌ جميل) ؛ فـ (صبري) : مبتدأٌ ، و(صبرٌ جميل) : خبرُهُ ، ثمَّ حُذِفَ المبتدأُ الذي هو (صبري) وجوباً .

وسَدِّهِ مَسَدَّهُ ؛ لأنَّ المبتدأَ فيه واجبُ التأخير ، فالجوابُ حالٌّ مَحَلَّهُ ، ولم يَعتبِرْ هنا الصراحةَ في القَسَمِ بدلالة المثال ؛ فكانَ الصوابُ : إسقاطَ قولِ الشارح : (وهو ما كان الخبرُ فيه صريحاً) ، ومعناه : في ذِمَّتي مُتعلَّقُ عهدٍ أو ميثاقٍ ، وهو مضمونُ الجواب ؛ لأنَّهُ الذي يستقرُّ في الذِّمَّة ، لا نفسُ العهدِ والميثاقِ .

❁ قوله : (وسَدِّهِ مَسَدَّهُ) تقدَّم أنَّ وجوبَ حذفِ المبتدأ لا يُشترَطُ فيه سدُّ شيءٍ مَسَدَّهُ[1] .

❁ قوله : (لأنَّ المبتدأَ فيه واجبُ التأخير) ؛ أي : لأنَّهُ نكرةٌ لا مُسوِّغَ لها إلا تقديمُ الخبر .

وبهـٰذا تعلمُ : أنَّ ما في بعض النسخ مِنْ تقدير المبتدأ[2] : (يمينُ اللهِ) بالإضافة . . غيرُ صوابٍ ، بل الصوابُ : (يمينٌ) ، أو (عهدٌ) ، أو (ميثاقٌ) ؛ بلا إضافةٍ ، تأمَّلْ .

---

(١) انظر (٢/ ٣٤٠) .

(٢) قوله : (بعض النسخ) ؛ أي : بعض نسخ « الشرح » ، كما هو في (ح) .

١٤٢ـ وَأَخْبَـرُوا بِـاثْنَيْـنِ أو بِـأَكْثَـرَا   عن واحدٍ كـ (هُم سُرَاةٌ شُعَرَا)

اختلف النَّحْويُّون في جواز تعدُّدِ خبرِ المبتدأ الواحدِ بغير حرفِ عطفٍ ؛ نحوُ : (زيدٌ قائمٌ ضاحك) :

---

* قوله : (كـ « هم سُرَاةٌ. . . ») إلىٰ آخره : (هم) : مبتدأٌ ، و(سَرَاةٌ) بفتح السين : جمعُ (سَرِيٍّ) ؛ بمعنىٰ : شريف ، وقد تُضَمُّ ؛ خبرٌ أوّل ، و(شُعَرَا) : خبرٌ ثانٍ ، وأصلُهُ : (سَرَيَةٌ) ؛ قُلِبتِ الياءُ ألفاً ؛ لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها ، وهو جمعٌ علىٰ غير قياسٍ ؛ لأنَّ (فَعِيلاً) لا يُجمَعُ علىٰ (فَعَلَة) ، بل علىٰ (فُعَلَاءَ) ؛ نحوُ : (كَرِيمٍ وكُرَمَاءَ) ، وقال السُّهَيْلِيُّ : (إنَّهُ اسمُ جمعٍ)[1] .

---

* قوله : (بل علىٰ « فُعَلَاءَ ») فيه : أنَّ هـٰذا في صحيح اللام كما مثَّل ، وأمَّا في (فَعِيل) معتل اللام ؛ كـ (سَرِيٍّ) مفرد (سَرَاة) المذكورِ هنا . . فجمعُهُ القياسيُّ : علىٰ (أَفعِلَاءَ) ؛ كـ (نَبِيٍّ وأَنْبِياءَ) ، و(تَقِيٍّ وأَتْقِياءَ) ، كما سيأتي في قول الناظم[2] :

ولـ (كَرِيمٍ) و(بَخِيلٍ) (فُعَلَا)   كـذا لِمَـا ضاهـاهُمـا قـد جُعِـلَا
ونابَ عنهُ (أَفْعِلَاءُ) في المُعَلْ   لامــاً ومُضعَــفٍ. . . . .

---

(١) الروض الأنف (٥/ ٢٥٥ـ٢٥٦) ، وعبارته : (لا ينبغي أنْ يُقالَ في « سَراة القوم » : إنَّهُ جمعُ « سَرِيٍّ » ؛ لا على القياس ولا علىٰ غير القياس) .
(٢) انظر (٥/ ٣٠٨ـ٣٠٩) .

فذَهَبَ قومٌ منهم المُصنِّفُ : إلىٰ جواز ذلك ، سواءٌ كان الخبرانِ في معنىٰ خبرٍ واحد ؛ نحوُ : (هـٰذا حُلْوٌ حامضٌ) ؛ أي : مُزٌّ ، . . . .

❀ قوله : (مُزٌّ) بضمِّ الميم ، كما في « القاموس »[1] ، والمَزَازةُ : كيفيَّةٌ مُتوسِّطةٌ بينَ الحَلاوةِ والحُمُوضةِ الصِّرْفتَينِ ، وليس في الرُّمَّانِ طعمُ الحلاوةِ وطعمُ الحُمُوضة ؛ إذ هما ضِدَّان لا يجتمعانِ ، وإنَّما الموجودُ طعمٌ بينَ بينَ ، ولا إشكالَ أنَّ هـٰذا معنىً يُغايرُ معنىٰ (زيدٌ كاتبٌ شاعرٌ) ؛ مِنْ أنَّهُ جامعٌ بين الصفتَينِ ؛ إذ كلٌّ مِنَ الصفتَينِ الصِّرْفتَينِ موجودٌ فيه ، ذَكَرَهُ الشَّنَوَانيُّ[2] .

قال في « التصريح » : (وهل في كلٍّ منهما ضميرٌ ، أو لا ضميرَ فيهما ، أو في الثاني فقط ؟ اختار أبو حيَّانَ أوَّلَها ، وصاحبُ « البديع » ثانيَها ، والفارسيُّ ثالثَها .

وتظهرُ ثمرةُ الخلافِ : في تَحَمُّلهما أو تَحَمُّلِ أحدِهِما في نحو : « هـٰذا البُسْتانُ حُلْوٌ حامضٌ رُمَّانُهُ » ؛ فإنْ قُلْنا : لا يتحمَّلُ الأوَّلُ ضميراً . . تعيَّن رفعُ « رُمَّانُهُ » بالثاني ، وإنْ قُلْنا : إنَّهُ يتحمَّلُ . . فيجوزُ أنْ يكونَ مِنَ التنازع في

❀ قوله : (وهل في كلٍّ منهما ضميرٌ . . .) إلىٰ آخره : تقدَّم لنا تحقيقُ الكلام في ذلك ، فراجعْهُ إن شئتَ[3] .

❀ قوله : (أو في الثاني فقط) ؛ أي : أو في الأوَّل فقط كما تقدَّم[4] .

❀ قوله : (فإنْ قُلْنا : لا يتحمَّلُ الأوَّلُ . . .) إلىٰ آخره ، وإنْ قُلْنا :

---

(١) القاموس المحيط (٢/ ١٩٠) .
(٢) انظر « حاشية الناصر اللقاني على الأوضح » (ق/ ٣٤) .
(٣) انظر (٢/ ٢٣٨ـ٢٣٩) .
(٤) انظر (٢/ ٢٣٨) .

أم لم يكونا كذلك ؛ كالمثال الأوَّل .

وذَهَبَ بعضُهُم : إلىٰ أنَّهُ لا يتعدَّدُ الخبرُ إلا إذا كان الخبرانِ في معنىٰ خبرٍ واحدٍ ، فإن لم يكونا كذلك تعيَّن العطفُ ، . . . .

السببيِّ المرفوعِ على القول به) انتهىٰ[1] .

❀ قوله : (أم لم يكونا كذلك ؛ كالمثال الأوَّل) أشارَ بهـٰذا : إلىٰ أنَّ تعدُّدَ الخبرِ علىٰ ضَرْبَينِ :

الأوَّلُ : تعدُّدٌ في اللفظ والمعنىٰ ؛ كمثال الناظمِ والمثالِ المُتقدِّم في « الشرح » ، وهـٰذا الضربُ يجوزُ فيه العطفُ وتركُهُ .

والثاني : تعدُّدٌ في اللفظ دون المعنىٰ ، وضابطُهُ : ألَّا يَصدُقَ الإخبارُ ببعضه عن المبتدأ ؛ نحوُ : (هـٰذا حُلْوٌ حامض) ، وهـٰذا الضَّرْبُ لا يجوزُ فيه العطفُ ؛ لأنَّ العطفَ يَقتضِي المُغايَرةَ ، ولا يتوسَّطُ المبتدأُ بينهما ،

لا يتحمَّلُ الثاني . . تعيَّن رفعُهُ بالأوَّل .

❀ قوله : (يجوزُ فيه العطفُ) ؛ أي : بالواو وغيرِها ، بخلاف الضَّرْبِ الثالث ؛ فإنَّ العطفَ الواجبَ فيه لا يكونُ إلا بها .

❀ قوله : (لأنَّ العطفَ يَقتضِي المُغايَرةَ) ؛ أي : مع أنَّهُما في المعنىٰ شيءٌ

---

(١) التصريح على التوضيح (١/١٨٣) ، وانظر « التذييل والتكميل » (٤/ ٩٠) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٣/ ١١٣٨) ، و« البديعُ » : كتابٌ في النحو من تأليف الإمام محمد بن مسعود ابن الزكي ، أَكْثَرَ أبو حيَّانَ من النقل عنه ، وذكره ابن هشام في « المغني » ، وقال : إنَّهُ خالف فيه أقوالَ النَّحْويِّينَ . انظر « بغية الوعاة » (١/ ٢٤٥) .

فإن جاء مِنْ لسان العربِ شيءٌ بغيرعطفٍ . . قُدِّرَ له مبتدأٌ آخَرُ[1] ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۞ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴾ [البروج : ١٤ـ ١٥] ، وقولِ الشاعر[2] : [من مشطور الرجز]

ولا يتقدَّمان على المبتدأ ؛ فلا يُقالُ : (حُلْوٌ الرُّمَّانُ حامضٌ) ، ولا (حُلْوٌ حامضٌ الرُّمَّانُ) ؛ لأنَّهُ جرىٰ مَجْرى الأمثال ، وهي لا تُغيَّر ، فكذا ما جرىٰ مَجْراها .

وزاد بعضُهُم ضَرْباً ثالثاً ؛ وهو أنْ يتعدَّدَ لتعدُّد صاحبِهِ ؛ نحوُ : (بَنُوكَ كاتبٌ وشاعرٌ وفقيهٌ) ، ولا يُستعمَلُ هـٰذا دون عطفٍ .

وما كان مِنَ الضَّرْب الأوَّلِ . . صحَّ أنْ يُقالَ فيه : خبرانِ وثلاثةٌ بحسَب تعدُّدِهِ ، وما كان مِنَ الضَّرْب الثاني والثالثِ . . فلا يُعبَّرُ فيه بغير لفظِ الواحدِ إلا مجازاً ، كما أفاده الدَّمَامِينيُّ[3] .

❁ قوله : (مِنْ لسان العربِ) ؛ أي : لغتِهِم .

واحد ، فعدمُ جوازِ العطفِ فيه إنَّما هو نَظَراً للمعنىٰ ، ومَنْ أجازه نَظَرَ إلىٰ تغاير اللفظ .

---

(١) ذهب إلىٰ هـٰذا القول : ابن عصفور وكثيرٌ من المغاربة . انظر « المقاصد الشافية » (٢/ ١٣٣) ، و« تعليق الفرائد » (٣/ ١٢٩) .

(٢) المشطوران لرؤبة بن العجاج في « ديوانه » (ص١٩١) ، وهما من شواهد : « الكتاب » (٢/ ٨٤) ، و« شرح التسهيل » (١/ ٣٢٦) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ١٣٣) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٠٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٥٣٩ـ٥٤٠) .

(٣) تعليق الفرائد (٣/ ١٣٣ـ١٣٤) .

٥٨ـ مَنْ يكُ ذا بَتٌّ فهـٰذا بَتِّي
مُقَيِّـظٌ مُصيِّـفٌ مُشتِّـي

وقولِهِ[1] : [من الطويل]

٥٩ـ ينامُ بإحدىٰ مُقْلَتَيْهِ ويَتَّقِي بأُخْرى المَنَايا فهْوَ يَقْظانُ نائمُ

وزَعَمَ بعضُهُم : أنَّهُ لا يتعدَّدُ الخبرُ إلا إذا كان مِنْ جنسٍ واحد ؛ كأنْ يكونَ الخبرانِ مثلاً مُفردَينِ ؛ نحوُ : (زيدٌ قائمٌ ضاحكٌ) ، أو جملتَينِ ؛ نحوُ :

❀ قوله : (مَنْ يكُ ذا بَتٌّ . . .) إلىٰ آخره : (مَنْ) : شرطيّةٌ لا موصولة ، خلافاً للعَيْنيِّ[2] ، وجملةُ (فهـٰذا بَتِّي) : جوابُ الشرط ، و(البَتُّ) : الكِساءُ الغليظ المُربَّعُ ، و(مُقيِّظٌ) وما بعدَهُ علىٰ صيغة اسم الفاعل : أخبارٌ عن قوله : (هـٰذا) ، والمُرادُ : مَنْ يكُ ذا بتٌّ فأنا مثلُهُ ؛ لأنَّ هـٰذا البَتَّ بَتِّي يَكفِيني لقَيْظي ـ وهو شِدَّةُ الحَرِّ ـ وللصيف وللشتاء ، فحَذَفَ المُسبَّبَ وأناب عنه السببَ .

❀ قوله : (ينامُ بإِحدىٰ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : الذئبُ ينامُ بإِحْدىٰ عينَيهِ ،

❀ قوله : (« مَنْ » : شرطيّةٌ) ؛ أي : بدليل (يكُ) .

---

(١) البيت لسيدنا حُميد بن ثور رضي الله عنه في « ديوانه » (ص١٠٥) ضمن قصيدة عينية ـ كما سيُنبِّه عليه المُحشِّي ـ يصفُ فيها الذئب ، ومطلعها :

تـرىٰ ربَّـةُ البَهْـمِ الفِـرارَ عَشِيَّـةً إذا ما عدا في بَهْمِها وهْوَ ضائعُ

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ٣٢٦) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٩٠) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ١٣٣) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٠٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٥٤٠ـ٥٤٣) ، و« تخليص الشواهد » (ص٢٢٣ـ٢٢٤) .

(٢) المقاصد النحوية (١/ ٥٤٠) .

(زيدٌ قامَ ضَحِكَ) ، فأمَّا إذا كان أحدُهُما مفرداً والآخَرُ جملةً . . فلا يجوزُ ذلك ؛ فلا تقولُ : (زيدٌ قائمٌ ضَحِكَ) ، هٰكذا زَعَمَ هٰذا القائلُ[1] ، ويقعُ في كلام المُعرِبِينَ للقرآن الكريمِ وغيرِهِ تجويزُ ذلك كثيراً ، ومنه : قولُهُ

و(المَنَايا) : جمعُ (مَنِيَّة) ، ويُروى : (الأعادي)[2] ، وهٰذا إشارةٌ : إلىٰ ما تَزْعُمُهُ العربُ ؛ مِنْ أنَّ الذئبَ ينامُ بإِحْدىٰ عَيْنَيهِ والأخرىٰ يَقْظىٰ حتىٰ تَكتفِيَ العينُ النائمةُ مِنَ النوم ، ثمَّ يفتحُها وينامُ بالأخرىٰ ؛ ليحرسَ باليَقْظىٰ ويستريحَ بالنائمة .

والشاهدُ فيه : تعدُّدُ الخبر في قوله : (فهو يقظانُ . . .) إلىٰ آخره ، والمُناسِبُ للقصيدة : (هاجعُ) ، وقد رُوِيَ كذلك[3] ؛ لأنَّها كلَّها عينيَّةٌ ، وقبلَ هٰذا البيت :

وبِتَّ كنومِ الذئبِ في ذي حَفِيظةٍ أكلتَ طعاماً دونَهُ وَهْوَ جائعُ[4]

فكأنَّ مَنْ روىٰ (نائمُ) لم يَطَّلِعْ على القصيدة ، كما أفادَهُ العَيْنيُّ[5] .

❁ قوله : (ويقعُ في كلام . . .) إلىٰ آخره : شروعٌ في ردِّ هٰذا الزَّعْم .

---

(١) قاله أبو علي الفارسي . انظر « مغني اللبيب » (٢/ ٧٥٥ـ ٧٥٦) ، و« التصريح على التوضيح » (١/ ١٨٢) .

(٢) وهي كذلك في « الديوان » .

(٣) وجاءت كذلك أيضاً في نسخة علىٰ هامش (و) .

(٤) في « الديوان » : (ونمت كنوم الفهد) بدل (وبتَّ كنوم الذئب) .

(٥) فرائد القلائد (ق/ ٤٤) ، المقاصد النحوية (١/ ٥٤٣) .

تعالىٰ : ﴿ فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴾ [طه : ٢٠] ؛ جوَّزوا كونَ (تسعىٰ) خبراً ثانياً ، ولا يتعيَّنُ ذلك ؛ لجوازِ كونِهِ حالاً .

---

* قوله : (لجوازِ كونِهِ حالاً) الصوابُ إذا لم يُجعَلْ خبراً : أنْ يُقدَّرَ صفةً لـ (حيَّةٌ) ؛ لأنَّ (تسعىٰ) جملةٌ بعدَ نكرةٍ لا مُسوِّغَ لمجيء الحالِ منها . انتهىٰ « أَسْقاطي »[1] .

. . . .



(١) القول الجميل (ق/ ٥٣) .

(كان) وأخواتها

١٤٣ـ تَرفَعُ (كانَ) المُبتدَا اُسماً . . . .

(« كان » وأخواتُها)

❀ قوله (« كان » وأخواتُها) ؛ أي : نظائرُها ، وإطلاقُ الأخواتِ عليها مجازٌ علىٰ جهة الاستعارةِ المُصرَّحةِ ، وعطفُ الأخواتِ علىٰ (كان) إشارةٌ إلىٰ أنَّها أُمُّ الباب .

❀ قوله : (تَرفَعُ « كانَ » المُبتدَا) ؛ أي : تُجدِّدُ بدخولها عليه رفعاً غيرَ الأوَّل ؛ فاندفعَ ما قيل : يلزمُ تحصيلُ الحاصل ؛ لأنَّ المبتدأَ كان مرفوعاً قبل دخولِها ، وهٰذا مذهبُ البَصْريِّينَ[1] .

[(كان) وأخواتُها]

. . . .

(١) وأمَّا الكُوفيُّون : فإنَّهُم لا يجعلون لها عملاً إلا في الخبر ؛ لأنَّ الاسمَ لم يتغيَّر عمَّا كان عليه . « القول الجميل » (ق/ ٥٤) ، وانظر « الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/ ٦٧٦ـ٦٨١) .

و(أل) في (المُبتَدَا) : للجنس ؛ لأنَّها لا تدخلُ علىٰ كلِّ مبتدإٍ ، بل علىٰ ما وُجِدتْ فيه شروطٌ خمسةٌ : عدمُ لزومِ التصدير ، والحذفِ ، وعدمِ التصرُّفِ ، والابتدائيَّةِ بنَفْسِهِ[1] ، أو غيرِه .

فالأَوَّلُ : كاسم الشرطِ ، والثاني : كالمُخبَر عنه بنعتٍ مقطوع ، والثالثُ : نحوُ : (طُوبىٰ للمؤمن)، ومعنىٰ لُزُومِهِ عدمَ التصرُّفِ : أنَّهُ لا يُثنَّىٰ ولا يُجمَعُ،

---

* قوله : (كاسم الشرطِ) أَدْخَلَتِ الكافُ : أسماءَ الاستفهامِ ، والمقرونَ بلام الابتداء ، و(كم) الخبريَّةَ .

ويُستثنىٰ مِنْ لازم التصدير : ضميرُ الشأن ؛ فإنَّها تدخلُ عليه ؛ نحوُ : (كان الناسُ صنفانِ) .

* قوله : (كالمُخبَر عنه . . .) إلىٰ آخره : أَدْخَلَتِ الكافُ : بقيَّةَ صُوَرِ وجوبِ حذفِ المبتدأ المُتقدِّمة .

* قوله : (نحوُ : « طُوبىٰ للمؤمن ») أَدْخَلَ بـ (نحوُ) : ﴿ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ ﴾ [الأنعام : ٥٤] ، و﴿ وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ ﴾ [المطففين : ١] ، و(ايمن) في القَسَم .

* قوله : (ومعنىٰ لُزُومِهِ عدمَ التصرُّفِ . . .) إلىٰ آخره : في « الصبَّان » نقلاً عن « الهَمْع » و« التصريح » وغيرِهما : (وما لا يتصرَّفُ ؛ بأنْ يلزمَ الابتداءَ ؛ كـ« طُوبىٰ للمؤمن ») انتهىٰ[2] .

---

(١) أي : عدمُ لزومِ عدمِ التصرُّف والابتدائيَّةِ . انظر « تسهيل الفوائد » (ص٥٢) ، و« المساعد » (١/ ٢٥٠) .

(٢) حاشية الصبان (١/ ٣٥٦) ، وانظر « همع الهوامع » (١/ ٤١٦) ، و« التصريح على =

. . . . والخَبَـرْ تَنصِبُـهُ كـ (كـانَ سيِّـداً عُمَـرْ)

والرابعُ : نحوُ : (أَقَلُّ رجلٍ يقولُ ذلك) ، والخامسُ : كمصحوبِ (إذا) الفُجَائيَّةِ .

❁ قوله : (والخَبَرْ تَنصِبُهُ) ؛ أي : بشرطِ : أَلَّا يكونَ جملةً طَلَبيَّةً ؛

وبه تعلمُ : أنَّهُ يُستغنىٰ به عمَّا بعدَهُ ؛ وهو عدمُ لُزُومِ الابتداءِ بنفسه ؛ فالمُرادُ بعدم التصرُّفِ هنا : ملازمتُهُ للابتداء ؛ بأَلَّا يقعَ فاعلاً ولا مفعولاً ولا مجروراً ، لا لزومُ صيغةٍ واحدة ، وإلا وَرَدَ (مَنْ) و(ما) الموصولتانِ ؛ فإنَّهُما ملازمانِ لصيغةٍ واحدة مع جواز دخولِ (كان) عليهما .

ثمَّ لا يخفىٰ أنَّ لفظَ (طُوبىٰ) ليس مُلازِماً للابتداء مطلقاً ، بل يخرجُ عنه ؛ كما في نحو : (رأيتُ شجرةَ طُوبىٰ) ، فهو ملازمٌ للابتداء إنْ وَقَعَ في نحو هـٰذا التركيب ، فلا تدخلُ عليه (كان) حينئذٍ ، ومثلُهُ في ذلك : (ويلٌ للكافر) ، و(أقلُّ رجلٍ يقولُ ذلك) ، و(لله دَرُّكَ) ، ومثالُ مُلازِمِ الابتداء مطلقاً : (ما) التعجُّبيَّةُ .

❁ قوله : (نحوُ : « أَقَلُّ رجلٍ يقولُ ذلك ») أَدْخَلَ بـ (نحوُ) : قولَكَ : (أنْ تفعلَ) إنابةً له مُنابَ : (ينبغي لك أنْ تفعلَ) .

❁ قوله : (كمصحوبِ « إذا » الفُجَائيَّةِ) أدخلَ بالكاف : الواقعَ بعدَ (لولا) الامتناعيَّةِ .

= التوضيح » (١/ ١٨٤) .

. . . .

نحوُ : (زيدٌ اضْرِبْهُ) ، وأمَّا قولُهُ[1] : [من الوافر]

وكُـونِـي بـالمَكَـارِمِ ذَكِّـرِينـي

فشاذٌّ ، أو مُؤَوَّلٌ .

وألَّا يكونَ مفرداً طلبيّاً في (دام) ، وفي المنفيِّ بـ (ما) مطلقاً ؛ فلا يجوزُ : (أُكلِّمُك أين ما دام زيدٌ) ، أو (أينَ ما زال زيدٌ) ، أو (أينَ ما يكونُ زيدٌ) ؛ لأنَّ (ما) المصدريَّةَ والنافيةَ لهما الصَّدارةُ ، فيمتنعُ تقديمُ الخبرِ عليهما وهو لازمُ الصَّدارة أيضاً ، فيتعارضُ أمرانِ لكلٍّ منهما الصَّدارةُ ، بخلافِ غيرِ المَنْفيِّ ، والمَنْفيِّ بغير (ما) ؛ نحوُ : (أين لا يزالُ زيد) ، و(أين لا يكونُ عمرٌو) ، و(أين كان بكر) .

❁ قوله : (أو مُؤَوَّلٌ) ؛ أي : بتأويلِ (ذَكِّرِيني) : بـ (تَذْكُرِيني)[2] ؛ نظيرُ : ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾ [مريم : ٧٥] ؛ أي : يَمُدُّ[3] .

❁ قوله : (مطلقاً) ؛ أي : سواءٌ كان شرطُهُ النفيَ أو شبهَهُ ؛ كـ (زال) ، أو لا ؛ كـ (كان) ، وإليه يُشيرُ التمثيلُ .

---

(١) صدر بيت أورده أبو زيد في « النوادر » (ص٢٠٦) ، وعزاه لبعض بني نهشل ، وعجزه : (ودَلِّي دَلَّ ماجدةٍ صَنَاعِ) ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ٣٣٦) ، و« شرح الرضي » (٤/ ٢٠٣) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٧٤٠) ، و« المساعد » (١/ ٢٥١) ، و« همع الهوامع » (١/ ٤١٦) ، وانظر « خزانة الأدب » (٩/ ٢٦٦ـ٢٦٨) ، و« شرح أبيات المغني » (٧/ ٢٢٧ـ٢٢٨) .

(٢) كذا بحذف نون الرفع ، وهو جائز كثير إذا اتصل بالفعل نون الوقاية ، قليلٌ بدونه .

(٣) انظر « التذييل والتكميل » (٤/ ١٣٠) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٧٤٠) .

ويُشترَطُ أيضاً : أَلَّا يكونَ ماضياً في (صار) وما بمعناها ، وفي (دام) و(زال) وأخواتِها ؛ فلا يُقالُ : (صار زيدٌ عَلِمَ) . . . إلىٰ آخره ، بخلافِ بقيَّةِ أفعالِ الباب ؛ قال تعالىٰ : ﴿ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ﴾ [المائدة : ١١٦] ، ﴿ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ ﴾ [يوسف : ٢٦] . . . إلىٰ غيرِ ذلك من الآيات ، أفادَهُ شارحُ « الجامع »[١] .

❁ قوله : (كـ « كانَ » « ظلَّ » . . .) إلىٰ آخره : (كـ « كانَ ») : خبرٌ مُقدَّم ، و(ظلَّ) : مبتدأٌ مُؤخَّر .

❁ قوله : (زالَ) ؛ أي : ماضي (يزالُ) ؛ احترازاً مِنْ ماضي (يَزِيلُ) بفتح الياء ؛ فإنَّهُ فعلٌ تامٌّ مُتعَدٍّ إلىٰ مفعولٍ ، ومعناه : مازَ ؛ تقولُ : (زِلْ ضَأْنَكَ مِنْ مَعْزِكَ) ؛ أي : مَيِّزْ بعضَها مِنْ بعض ، ومصدرُهُ : (الزَّيْلُ) بفتح الزاي ؛ لأنَّهُ مِنْ باب (ضَرَبَ يَضرِبُ) .

ومِنْ ماضي (يزولُ)[٢] ؛ فإنَّهُ فعلٌ تامٌّ قاصرٌ ، ومعناه : الانتقالُ ؛ ومنه :

❁ قوله : (أَلَّا يكونَ ماضياً . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لدَلالة هـٰذه الأفعالِ على اتِّصالِ الخبرِ بزمن الإخبار ، ودَلالةِ الماضي على انقطاعه ، فيتنافَيانِ .

---

(١) السراج المنير (ق/٩٦) .

(٢) أي : واحترازاً من ماضي (يزولُ) .

١٤٥ـ (فَتِئَ) و(انفكَّ) وهَـٰذِي الأربعَهْ　　لِشِبْـهِ نفـيٍ أو لنفـيٍ مُتْبَعَـهْ
١٤٦ـ ومثلُ (كانَ) (دامَ) مسبوقاً بـ (ما)　　كـ (أَعْطِ ما دُمْتَ مُصِيباً دِرْهمَا)

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَا ﴾ [فاطر : ٤١] ، ومصدرُهُ : (الزَّوَالُ) .

وقد نَظَمتُ الفرقَ بينَ الثلاثةِ فقلتُ : [من الطويل]

(يزالُ) ٱرفعَنْ للمُبتدَا وٱنصِبَنْ بهِ　　كـ (كانَ) لهُ نَسْخٌ أتاكَ مُقرَّرَا
خلافَ الذي ماضي (يزولُ) لنُقْلةٍ　　فـذا قـاصـرٌ عنـدَ النُّحَـاةِ تَحـرَّرَا
وماضي (يَزِيلُ) (ٱمتازَ) مَعْناهُ فٱفهمَنْ　　تَعَدَّىٰ لمفعولٍ أَمِنتَ مِنَ المِرَا

❁ قوله : (فَتِئَ) بتثليث التاء ، ذَكَرَهُ الصَّغَانيُّ[1] .

❁ قوله : (لشِبْهِ نفيٍ) قَدَّمَ شِبْهَ النفيِ على النفيِ ؛ ليَقْوىٰ ؛ إذ هو ضعيفٌ .

❁ قوله : (مُتْبَعَهْ) اسمُ مفعولٍ ؛ مِنْ : (أَتْبَعَهُ) ؛ أي : جَعَلَهُ تابعاً .

❁ قوله : (كـ « أَعْطِ ما دُمْتَ مُصِيباً دِرْهمَا ») مفعولُ (أَعْطِ) الأوَّلُ : محذوفٌ ؛ أي : أَعْطِ المُحتاجَ ، و(درهما) : مفعولُهُ الثاني ، و(دُمْتَ)

❁ قوله : (ومصدرُهُ : « الزَّوَالُ ») ؛ أي : بخلاف الناقصة ؛ فلا مصدرَ لها ، ولا تَتَّصِفُ بتعدٍّ ولا قصورٍ .

❁ قـولـه : (و« درهمـا » : مفعـولُـهُ الثـانـي) يصـحُّ لـك جَعْلُـهُ مفعـولَ

---

(١) العباب الزاخر (ص٨٧) .

لمَّا فَرَغَ من الكلام على المبتدأ والخبرِ . . شَرَعَ في ذِكْرِ نواسخِ الابتداءِ ، وهي قسمانِ : أفعالٌ ، وحروفٌ ؛ فالأفعالُ : (كان) وأخواتُها ، وأفعالُ المُقارَبة ، و(ظنَّ) وأخواتُها ، والحروفُ : (ما) وأخواتُها ، و(لا) التي لنفي الجنس ، و(إنَّ) وأخواتُها .

فبدأ المُصنِّفُ بذِكْرِ (كان) وأخواتِها ، وكلُّها أفعالٌ اتِّفاقاً ، إلا (ليس) ؛ فذَهَبَ الجمهورُ : إلىٰ أنَّها فعلٌ[1] ، وذَهَبَ الفارسيُّ في أحد قولَيهِ ،

أصلُهُ : (دَوُمْتَ) بضمِّ الواو ؛ . . . .

(مُصِيباً) ؛ أي : واجداً ؛ فكلٌّ مِنْ مفعولَيْ (أعطِ) محذوفٌ .

---

(١) ووزنها عندهم : (فَعِلَ) ، وخُفِّفَ ولَزِمَ التخفيف لثِقَل الكسرة ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ وزنها : (فَعَلَ) ؛ لصيرورته إلىٰ (لاس) ، ولا (فَعُلَ) ؛ لصيرورته باتصال ضمير المتكلم أو المخاطب إلىٰ (لُسْتُ) بضم اللام ، وقد سُئِل الراعي عن وزنها ، فأجاب بحكايةٍ لطيفة غريبة ؛ وهي أنَّ أبا القاسم القَصَبانيَّ دخل على الصَّيْدَلاني في موضعه الذي مات فيه ، فقال له : أين كنتَ ؟ قال : قلت له : كنتُ عند الزَّعْفَرَانيِّ ، فقال لي : فيمَ كنتما ؟ فقال : سألني عن وزن (ليس) ، فقلتُ : (فَعَلَ) أو (فَعُلَ) ، فقال لي : أخطأتَ وإن كان لم تعلم بخطائك ، فقلتُ له : فما وزنُها ؟ فقال : (فَعِلَ) بكسر العين ؛ كـ (عَلِمَ) ، ولم أسأله عن ذلك ، ومات رحمه الله وفي قلبي من ذلك حَزَازةٌ ، قال : فرأيتُهُ في النوم فسألتُهُ عن ذلك ، فقال لي : لا يكونُ (فَعَلَ) بفتح العين ؛ لأنَّ (فَعَلَ) لا يُخفَّف ؛ يعني : لا يُسكَّنُ ، وإنَّما الذي يُسكَّنُ بضمِّها أو كسرها ، ولا يكونُ (فَعُلَ) بضمِّها ؛ لأنَّ ذواتِ الياء لا تأتي علىٰ (فَعُلَ) ، فتعيَّن أنْ يكونَ (فَعِلَ) بكسرها ، ثمَّ خُفِّفَ بحذف الكسرة ؛ كما تقول في (عَلِمَ) : (عَلْمَ) ؛ يعني : مِنْ باب تخفيف (كَتِف) و(عَضُد) ، ثمَّ قال : ولانتفاء (فَعُلَ) بالضم في المُتعدِّي ، وهـٰذه الأفعال شبيهةٌ بالمُتعدِّي . انظر « الأجوبة المرضية » (ص١٠٧ـ ١٠٨) ، و« التذييل والتكميل » (٤/ ١١٧ـ١١٨) .

وأبو بكر بنُ شُقَير في أحد قولَيهِ . . إلىٰ أنَّها حرفٌ[1] .

وهي ترفعُ المبتدأ وتَنصِبُ خبرَهُ ، ويُسمَّى المرفوعُ بها : اسماً لها ، والمنصوبُ بها : خبراً لها[2] .

لنَقْله مِنْ باب (فَعَل) المفتوحِ العين إلىٰ مضمومها عندَ إرادةِ اتِّصال الضميرِ البارزِ به ؛ نُقِلتْ ضمَّةُ الواو إلى الدال بعدَ سَلْبِ حركتِها ، ثمَّ حُذِفَتِ الواوُ لالتقاء الساكنَينِ ، و(مُصِيباً) ؛ أي : واجداً له ، حُذِفَ مُتعلِّقُهُ ، والأصلُ : (أَعْطِ المحتاجَ درهماً ما دُمْتَ مُصِيباً له) ؛ ففي الكلام : تقديمٌ وتأخيرٌ وحذفٌ .

❊ قوله : (ويُسمَّى المرفوعُ بها) ؛ أي : بهـٰذه النواسخِ (اسماً لها) حقيقةً اصطلاحيَّةً ، وفاعلاً مجازاً ؛ لأنَّ الفاعلَ في الحقيقة مصدرُ الخبرِ مُضافاً إلى الاسم ؛ فمعنىٰ (كان زيدٌ قائماً) : ثَبَتَ قيامُ زيدٍ في الماضي .

❊ قوله : (والمنصوبُ بها : خبراً) ؛ أي : حقيقةً ، ومفعولاً مجازاً .

❊ قوله : (لنَقْله مِنْ باب « فَعَل » المفتوحِ العين . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : توصُّلاً إلىٰ نَقْلِ الضمَّةِ إلى الدال ؛ لتَدُلَّ بعدَ حذفِ عينِهِ للساكنَينِ علىٰ أنَّها واوٌ .

---

(1) انظر « التذييل والتكميل » (٤/١١٧) ، و« مغني اللبيب » (١/٣٩٥) ، و« التصريح على التوضيح » (١/٤٠) .

(2) ويُفهَمُ مِنْ هـٰذا الحلِّ : أنَّ (اسماً) في قول الناظم : (ترفعُ « كان » المبتدا اسماً) . . معمولٌ لمحذوف ، وقد يُجعَلُ حالاً ؛ أي : حالَ كونه اسماً لها مُسمّىً بذلك . انظر « حاشية الخضري » (١/٢١١) .

وهذه الأفعالُ قسمانِ :

منها : ما يعملُ هٰذا العملَ بلا شرطٍ ؛ وهي : (كان) ، و(ظلَّ) ، و(بات)، و(أَضْحىٰ)، و(أصبح)، و(أمسىٰ)، و(صار)[1]، و(ليس) .

ومنها : ما لا يعملُ هٰذا العملَ إلا بشرطٍ ، وهو قسمانِ :

أحدُهُما : ما يُشترَطُ في عمله أنْ يَسبِقَهُ نفيٌ لفظاً أو تقديراً ، أو شِبْهُ نفيٍ ؛ وهو أربعةٌ : (زال) ، و(بَرِحَ) ، و(فَتِئَ) ، و(انفكَّ) .

فمثالُ النفيِ لفظاً : (ما زال زيدٌ قائماً) ، ومثالُهُ تقديراً : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ ﴾ [يوسف : ٨٥] ؛ أي : لا تفتأُ ، ولا يُحذَفُ النافي معها قياساً إلا بعدَ القَسَمِ ؛ كالآية الكريمة ، وقد شذَّ الحذفُ بدون القَسَم ؛

❋ قوله : (أنْ يَسبِقَهُ نفيٌ) إنَّما اشترطوا فيها ذلك ؛ لأنَّها بمعنى النفي ، فإذا دَخَلَ عليها النفيُ انقلبتْ إثباتاً ؛ فمعنىٰ (ما زال زيدٌ قائماً) : هو قائمٌ فيما مضىٰ ، والدليلُ على انقلابه : أنَّهُ لا يجوزُ : (ما زال زيدٌ إلا قائماً) ، كما يجوزُ : (ما كان زيدٌ إلا قائماً) .

❋ قوله : (إلا بعدَ القَسَمِ) ؛ أي : بشرطِ كونِ الفعل مضارعاً ، وكونِ

---

(١) وقد جاء مثلَ (صار) في العمل والمعنىٰ : ما جمعه الخضري في « حاشيته » (١/ ٢١٥) بقوله : (من الوافر)

بمعنىٰ (صار) في الأفعالِ عَشْرٌ (تَحَوَّلَ) (آضَ) (عادَ) (أرجعْ) لتغنَمْ
و(راحَ) (غدا) (أستحالَ) (أرتدَّ) فـ (أقعُدْ) و(حـــارَ) فهـــاكَهـــا واللهُ أعلَـــمْ

كقول الشاعر[1] : [من الوافر]

٦٠ـ وأَبْـرَحُ مـا أدامَ اللهُ قَـوْمِـي بحمـــدِ اللهِ مُنتطِقـــاً مُجيـــدَا

أي : لا أبرحُ مُنتطِقاً مُجِيداً ؛ أي : صاحبَ نِطاقٍ وجَوَادٍ ما أدام اللهُ

النافي (لا) ؛ فالشروطُ ثلاثةٌ نَظَمَها الدَّنَوْشَريُّ في قوله[2] : [من الطويل]

ويُحذَفُ نافٍ مَعْ شروطٍ ثلاثةٍ إذا كان (لا) قبلَ المضارعِ في قَسَمْ

❁ قوله : (أي : صاحبَ نِطاقٍ) بكسر النون ، وجمعُهُ : (نُطُق) ؛ مثلُ (كتابٍ وكُتُبٍ) ، وهو ما يُشَدُّ به الوسطُ ؛ كالحِيَاصة ونحوها[3] ، ويُقالُ : (جاء فلانٌ مُنتطِقاً فرسَهُ) : إذا جانبَهُ ولم يركبه .

❁ قوله : (وجَوَادٍ) بفتح الجيم ، يُطلَقُ : على الفرس ذَكَراً كان أو أنثى ، كما في « المصباح »[4] .

---

(١) البيت لخداش بن زهير العامري في « ديوانه » (ص٤٢) ضمن قصيدة مطلعها :

صَبَـا قلبـي وكلَّفنـي كَنُـودَا وعـاودَ داءَهُ منهـا التَّلِيـدَا
ولـم يـكُ حُبُّهـا عَـرَضـاً ولكـنْ تَعَلَّـقَ داءَهُ منهـا وَلِيـدَا

وهـو مـن شـواهـد : « التـذييـل والتكميـل » (٤/ ١٢٠) ، و« تعليـق الفـرائـد » (٣/ ١٥٥) ، و« همع الهوامع » (١/ ٤١١) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١١٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٦١٨ـ ٦١٩) .

(٢) حاشية الدنوشري على التصريح (ق/ ٤٧) .

(٣) الحياصة في الأصل : حزام الدابّة ، ثمَّ استعمل في كلِّ ما يَشُدُّ به الإنسان حَقْوَيْهِ .

(٤) كذا في النسخ ، وليس موجوداً في « المصباح » ، ولعله تصحَّف عن « الصحاح » ، وهو موجود فيها (٢/ ٤٦١) .

قومي ، وعَنَىٰ بذلك : أنَّهُ لا يزالُ مُستغنِياً ما بَقِيَ له قومُهُ ، وهذا أحسنُ ما حُمِلَ عليه البيتُ .

ومثالُ شِبْهِ النفيِ والمُرادُ به : النهيُ ؛ كقولك : (لا تَزَلْ قائماً) ،

و(مُجِيداً) : بضم الميم ، و(بحمدِ اللهِ) : مُتعلِّقٌ بقوله : (أَبْرَحُ) .

❃ قوله : (وهٰذا أحسنُ ما حُمِلَ عليه البيتُ) يحتملُ : أنْ تكونَ الإشارةُ إلى الإعراب ، وأنْ تكونَ إلى المعنىٰ ؛ فإنَّ مُقابِلَ الأوَّلِ : ما قاله بعضُ النُّحاةِ ؛ مِنْ أنَّ (أبرح) غيرُ منفيٍّ لا في اللفظ ولا في التقدير ، والمعنىٰ عنده : (أزولُ بحمد الله عن أنْ أكونَ مُنتطِقاً مُجيداً ما أدامَ اللهُ قومي ؛ لأنَّهُم يَكفُونَني ذلك) ، وعلىٰ هٰذا : فلا شاهدَ فيه ، ومُقابِلَ الثاني : أنَّ (مُنتطِقاً) معناه : قائلٌ قولاً يُستجادُ في الثناء علىٰ قومي ، كما أفاده العَيْنيُّ[1] .

❃ قوله : (والمُرادُ به : النهيُ . . . والدعاءُ) ؛ أي : بـ (لا) خاصَّةً ،

❃ قوله : (مُتعلِّقٌ بقوله : « أَبْرَحُ ») الأظهرُ : أنَّهُ مُتعلِّقٌ بالاستمرار المأخوذِ مِنْ (لا أبرحُ) .

❃ قوله : (أنْ تكونَ الإشارةُ إلى الإعراب) ؛ أي : ويتبعُهُ المعنىٰ ؛ إذ المعنىٰ مختلفٌ على الإعرابَيْنِ .

❃ قوله : (ومُقابِلَ الثاني : أنَّ « مُنتطِقاً ») ؛ أي : مع (مُجِيداً) ؛ أخذاً ممَّا بعدَهُ ، تدبَّرْ .

❃ قوله: (أي : بـ « لا » خاصَّةً) مثلُها : (لن) ؛ كـ (لن تزالوا كذٰلِكُم)[2] .

---

(١) المقاصد النحوية (٢/ ٦١٨ـ ٦١٩) .

(٢) أشار به : إلىٰ قول الأعشىٰ : (من الخفيف) =

ومنه : قولُهُ[١] : [من الخفيف]

٦١ـ صاحِ شَمِّرْ ولا تَزَلْ ذاكِرَ المَوْ تِ فنِسْيانُهُ ضلالٌ مُبِينُ

والدعاءُ ؛ كقولك : (لا يزالُ اللهُ مُحسِناً إليكَ) ، وقولِ الشاعر[٢] : [من الطويل]

كما في « الارتشاف »[٣] ، وإنَّما كانا شبيهَينِ بالنفي ؛ لأنَّ المطلوبَ بكلٍّ التركُ ، وقيل : لأنَّ المطلوبَ بكلٍّ غيرُ مُحقَّقِ الحصولِ .

❀ قوله : (صاحِ شَمِّرْ . . .) إلىٰ آخره : هو من الخفيف ، و(صاحِ) : مُرخَّمُ (صاحب) علىٰ غير قياس ؛ لأنَّهُ ليس بعَلَمٍ[٤] ، و(شَمِّرْ) بكسر

= لن تزالُوا كذالِكُم ثمَّ لازِلْـ ـتُ لكُم خالداً خُلُودَ الجبالِ

انظر « مغني اللبيب » (١/ ٣٨٢) ، و« همع الهوامع » (١/ ٤١٠) .

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (١/ ٣٣٤) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص٩٤) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (١/ ٤٩٢) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (١/ ٢٣٤) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٢/ ١٤٣) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/ ٤١٠) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ١١٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٥٨٤ ـ ٥٨٥) .

(٢) البيت لذي الرُّمَّة في « ديوانه » (١/ ٥٥٩) من مطلع قصيدة يتغزَّل فيها بمحبوبته ميَّةَ ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ٣٨٩) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٩٣) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٤٩٣) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٢٣٥) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٣٣١) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ٢٤٣) ، و« همع الهوامع » (١/ ٤١١) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١١٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٥٨٠ـ٥٨٣) ، و« شرح أبيات المغني » (٤/ ٣٨٥ـ٣٨٦) .

(٣) ارتشاف الضَّرَب (٣/ ١١٦٢) .

(٤) وسيأتي بيانه في (٤/ ٥٣٠ ـ ٥٣٢) .

٦٢ـ أَلَا يا اَسْلَمِي يا دارَ مَيَّ على البِلىٰ   ولا زال مُنهَلّاً بجَرْعائِكِ القَطْرُ

الميم : أمرٌ ، و(لا) : نهيٌ ، واسمُ (تَزَلْ) : مُستترٌ فيها وجوباً ، تقديرُهُ : (أنت) ، و(ذاكرَ الموتِ) : خبرُها ؛ أي : استعدَّ للموت ولا تنسَ ذِكْرَهُ ؛ فإنَّ نِسْيانَهُ ضلالٌ ظاهرٌ .

❁ قوله : (أَلَا يا اَسْلَمِي . . .) إلىٰ آخره : (أَلَا) : حرفُ استفتاحٍ ، و(يا) : حرفُ نداءٍ ، والمُنادىٰ محذوفٌ ؛ أي : (يا هـٰذه) ، أو حرفُ تنبيهٍ مُؤكِّدٌ لـ (ألا) الاستفتاحيَّةِ ؛ لِمَا فيها مِنْ معنى التنبيه ، و(اسْلَمي) : فعلُ أمرٍ ؛ مِنَ السلامة ؛ وهي البراءةُ مِنَ العُيُوب ، ومعناه : الدعاءُ لدارِ مَيَّ بالسلامة ، و(مَيُّ) : اسمُ امرأة ، وليس ترخيمَ (ميَّةَ) ، كما قد يُتوهَّمُ[1] ، و(على البِلىٰ) بكسر الباء مقصوراً : مصدرُ (بَلِيَ الثوبُ يَبْلىٰ) ـ من باب (تَعِبَ) ـ (بِلىً) بالكسر والقصر ، ويُفتَحُ مع المدِّ ؛ بمعنىٰ : خَلُق ؛ أي : اسلَمي مع بلائك ، أو بمعنىٰ : مِنْ بلائك ؛ فـ (علىٰ) : بمعنىٰ (مع) أو (مِنْ) .

. . . .

---

(١) جعله الشيخ زكريا في « الدرر السنية » (٣٢٦/١) مُرخَّمَ (ميَّة) من باب (أمالِ بن حنظلٍ . . .) ؛ أي : حنظلةَ ؛ فعليه : لا يُستعمَل هـٰكذا إلا في الضرورة ، بل قد ورد عن ذي الرُّمَّة نفسِهِ قائل البيت ما يُستأنس به في قوله :   (من البسيط)

ديــار مَيَّــةَ إذ مــيٌّ تُســاعِفُنــا   ولا يـرىٰ مثلَهـا عُجْـمٌ ولا عـربُ

وقال سيبويه في « الكتاب » (٢٤٧/٢) : (وأمَّا قول ذي الرمة . . . فزعم يونسُ أنَّهُ كان يُسمِّيها مرَّةً « ميَّةَ » ومرة « ميَّا » ، ويجعل كل واحد من الاسمين اسماً لها في النداء وفي غيره) ، وعليه : فلا ضرورة ، وانظر « النوادر » لأبي زيد (ص٢٠٨) ، و« لسان العرب » (٣٠٠/١٥) .

وهذا هو الذي أشار إليه المُصنِّفُ بقوله : (وهذي الأربعَهْ . . .) إلىٰ آخر البيت .

القسم الثاني : ما يُشترَطُ في عمله أنْ يَسبِقَهُ (ما) المصدريَّةُ الظرفيَّةُ ؛ وهو (دام) ؛ كقولك : (أَعْطِ ما دُمْتَ مُصِيباً درهماً) ؛ أي : أعطِ مُدَّةَ

وقولُهُ : (مُنهلّاً) بضمِّ الميم وتشديدِ اللام ؛ أي : مُنسكِباً ، و(الجَرْعاء) بالمدِّ : تأنيثُ (الأَجْرَعِ) ؛ وهي رملةٌ مُستوِيةٌ لا تُنبِتُ شيئاً ، و(القَطْر) : المطرُ .

وقد عِيبَ على الشاعر عدمُ الاحتراس ؛ لأنَّهُ أراد يدعو لها فدعا عليها ؛ إذ دوامُ المطرِ يُؤدِّي إلىٰ هلاكها .

وأُجِيبَ : بأنَّهُ قَدَّمَ الاحتراسَ في قوله : (ٱسْلَمي)[1] .

* قوله : (« ما » المصدريَّةُ الظرفيَّةُ) قيَّد بذلك ؛ إشارةً إلىٰ أنَّهُ مُرادُ الناظمِ ، وإنَّما أَطْلَقَ ؛ اعتماداً على المثال ، فلو كانتْ (ما) مصدريَّةً غيرَ ظرفيَّةٍ . . لم تعمل (دام) بعدَها العملَ المذكور ، فإن وَلِيَ مرفوعَها منصوبٌ . . فهو حالٌ ؛ نحوُ : (يُعجِبُني ما دُمْتَ صحيحاً) ؛ أي : يُعجِبُني دوامُكَ صحيحاً ، ولو لم تُذكَرْ (ما) أصلاً . . فأَحْرىٰ بعدم العملِ ؛ نحوُ :

. . . .

(1) وأجاب ابن عصفور ـ كما في « المقاصد النحوية » (٢/ ٥٨١) ـ : بأنَّ (ما زال) يَقتضِي ملازمة الصفة للموصوف مذ كان قابلاً لها علىٰ حسب ما قبلَها ؛ وذلك أنَّهُ عَهِدَ دارَ مَيَّةَ في خِصْبٍ لسُقْيا المطر لها في أوقات الحاجة إلىٰ ذلك ، فدعا لها بألَّا تزال علىٰ ما عَهِدَها عليه من انهلال القطر بجرعائها وقتَ الحاجة إليه .

دوامِكَ مُصِيباً درهماً ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم : ٣١] ؛ أي : مُدَّةَ دوامي حيّاً .

(دام زيدٌ صحيحاً) ؛ فـ (دام) : فعلٌ تامٌّ بمعنىٰ : بَقِيَ ، و(زيدٌ) : فاعلُهُ ، و(صحيحاً) : حالٌ .

❀ قوله : (دوامِكَ) اعترُضَ : بمُنافاته لِمَا يأتي ؛ مِنْ أنَّ (دام) لا يتصرَّفُ .

وأُجِيبَ : بأنَّهُ جارٍ على القول بالتصرُّفِ(١) ، أو أنَّهُ مصدرُ (دام) التامَّةِ .

❀ قوله : (بأنَّهُ جارٍ على القول بالتصرُّفِ) هـٰذا هو الذي اختاره الصبَّانُ(٢) .

---

(١) فيأتي منها مضارع ؛ وهو (يدوم) ، كما قاله الأقدمون وقليلٌ من المُتأخِّرينَ ، قال السُّيُوطي في « الهمع » (١/ ٤٢١) : (جميع هـٰذه الأفعال تتصرَّف . . . وأمَّا « دام » : فنصَّ كثيرٌ مِنَ المُتأخِّرينَ علىٰ أنَّها لا تتصرَّف ، وهو مذهب الفرَّاء ، وجزم به ابن مالك . . .) ، وصحَّحه المرادي في « توضيح المقاصد » (١/ ٤٩٤) .

هـٰذا ؛ وقد رجَّح المُحقِّق الصبَّان في « حاشيته » (١/ ٣٦٤) أنَّ لها مصدراً ؛ قال : (. . . بل الصحيح عندي : أنَّ لها مصدراً أيضاً ؛ بدليل أنَّهُم شرطوا سَبْق « ما » المصدريَّةِ الظرفيَّة عليها ، ومن المعلوم : أنَّ « ما » المصدريَّةَ تُؤوَّل مع ما بعدَها بمصدر ، وأنَّ هـٰذا المصدرَ مصدرُها ، وقد وقع هـٰذا المصدرُ في عباراتِ كثيرين ، كالشارح عند قول المصنف : « كأَعْطِ . . . » إلىٰ آخره ؛ فلا يُقالُ : إنَّها مع ما بعدَها في تأويل مصدرٍ مُقَدَّرٍ لا موجود ، والحكمُ عليهم بأنَّ ذلك منهم اختراعٌ لِمَا لم يَرِدْ عن العرب . . جَوْرٌ وسوءُ ظنٍّ ، فإذا قلت : « أُحِبُّكَ مدَّة دوامِكَ صالحاً » . . كان « دوام » مصدرَ الناقصة ، و« صالحاً » خبرَهُ ؛ مثلُ : « أُحِبُّكَ ما دمتَ صالحاً » ، والفرقُ تحكُّم محضٌ ، فتدبَّر) .

(٢) انظر كلامه في التعليق الآتي بعد قليل .

ومعنىٰ (ظَلَّ) : اتِّصافُ المُخبَرِ عنه بالخبر نهاراً ، ومعنىٰ (بات) : اتِّصافُهُ به ليلاً ، و(أضحىٰ) : اتِّصافُهُ به في الضُّحىٰ ، و(أصبح) : اتِّصافُهُ به في الصباح ، و(أمسىٰ) : اتِّصافُهُ به في المساء .

ومعنىٰ (صار) : التحوُّلُ مِنْ صفةٍ إلىٰ صفةٍ أُخْرىٰ ، ومعنىٰ (ليس) : النفيُ ، وهي عندَ الإطلاقِ : لنفيِ الحالِ ؛ نحوُ : (ليس زيدٌ قائماً) ؛

❁ قوله : (ومعنىٰ « ظَلَّ ») ؛ أي : مع معمولَيها ، وقولُهُ : (بالخبر) ؛ أي : بمضمونه ومدلولِهِ التضمُّنيِّ ، وقولُهُ : (نهاراً) ؛ أي : ماضياً ، وكذا يُقالُ فيما بعدَهُ .

❁ قوله : (ومعنىٰ « صار » : التحوُّلُ) أُورِدَ عليه : أنَّ التحوُّلَ لازمٌ للحَدَث الذي دلَّ عليه غيرُها ، فأيُّ فرقٍ ؟

وأجاب ابنُ قاسمٍ : بأنَّهُ فيها مدلولٌ ، وفي غيرها لازمُ المدلول[1] .

❁ قوله : (لنفيِ الحالِ) ؛ أي : لنفيِ الحَدَثِ في الحال ، وهـٰذا بمعنىٰ قولِ بعضِهِم : (لنفيِ مضمونِ الجملةِ في الحال)[2] .

❁ قوله : (أي : مع معمولَيها) ؛ لأنَّ معناها وحدَها مطلقُ حَدَثٍ في زمانٍ ماضٍ نهاريٍّ .

❁ قوله : (لازمٌ للحَدَث الذي دلَّ عليه غيرُها) ؛ أي : لأنَّ جميعَ الأفعالِ تُفِيدُ التجدُّدَ .

---

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/٢٦) .

(٢) وهي عبارة الزمخشري في « المفصل » (ص٣٥٥) .

أي : الآنَ ، وعند التقييدِ بزمن : علىٰ حسبه ؛ نحوُ : (ليس زيدٌ قائماً غداً) .

ومعنىٰ (زال) وأخواتِها : مُلازمةُ الخبرِ المُخبَرَ عنه علىٰ حَسْبِ ما يَقتضِيهِ الحالُ ؛ نحوُ : (ما زال زيدٌ ضاحكاً) ، و(ما زال عمرٌو أزرقَ العينَينِ) ، ومعنىٰ (دام) : بَقِيَ واستمرَّ .

❀ قوله : (مُلازمةُ الخبرِ) ؛ أي : مضمونِهِ ومدلولِهِ .

❀ قوله : (علىٰ حَسْبِ ما يَقتضِيهِ الحالُ) ؛ أي : مُلازمةً جاريةً علىٰ ما ذَكَرَ ، والمعنىٰ : علىٰ ما يطلبُهُ الحالُ مِنِ استمرارِ خبرِها لاسمها مِنْ منذُ قَبلَ[1] ؛ نحوُ : (ما زال زيدٌ عالماً) ؛ أي : منذُ صَلَحَ للعالِميَّة بشهادةِ الحال أنَّهُ قَبْلَ ذلك لم يكن عالِماً ، ونحوُ : (ما زال زيدٌ ضاحكاً) ؛ أي : مُدَّةَ وجودِ سببِ الضَّحِكِ فيه ؛ وهو التعجُّبُ .

❀ قوله : (أي : مُلازمةً جاريةً . . .) إلىٰ آخره : وجهُ إفادتِها الاستمرارَ : أنَّ أصلَها أنْ تكونَ تامَّةً بمعنى (انفصل) ، فتتعدَّىٰ بـ (مِنْ) إلىٰ ما هو الآن مصدرُ خبرِها ؛ فيُقالُ في موضع (ما زال زيدٌ عالماً) مثلاً : (ما زال زيدٌ مِنَ العِلْم) ؛ أي : ما انفصل عنه ، وإذا لم ينفصل شخصٌ عن فعل . . كان فاعلاً له دائماً ؛ فجُعلت مع النفي أو شِبْهِهِ بمعنىٰ (كان) بقيد الدوام ، ونصبتِ الخبرَ بشرط النفيِ أو شِبْهِهِ .

---

(١) عبارة الخضري في « حاشيته » (١/ ٢١٥) : (أي : ملازمةً جاريةً علىٰ ذلك ؛ وهي الملازمة مدةَ قبول المخبر عنه للخبر) ، وهٰذه الملازمة : إمَّا أنْ تدومَ بدوام المخبر عنه ؛ نحوُ : (ما زال اللهُ مُحسِناً) ، وإمَّا ألَّا تدومَ ؛ كما مثَّله المحشي .

١٤٧ـ وغيرُ ماضٍ مثلَهُ قد عَمِلَا   إنْ كانَ غيرُ الماضِ منهُ ٱستُعمِلَا

هذه الأفعالُ علىٰ قسمَينِ :

أحدُهُما : ما يتصرَّفُ ؛ وهو ما عدا (ليس) و(دام) .

والثاني : ما لا يتصرَّفُ ؛ وهو (ليس) ، و(دام) ، فنبَّه المُصنِّفُ بهٰذا البيت : علىٰ أنَّ ما يتصرَّفُ مِنْ هٰذه الأفعالِ يعملُ غيرُ الماضي منه عملَ

❁ قوله : (مثلَهُ) الروايةُ بالنصب ، كما في « الفارِضي »[1] ، وهو إمَّا حالٌ مِنْ فاعل (عَمِلَ) مُقدَّمٌ عليه ؛ لأنَّهُ فعلٌ مُتصرِّفٌ ، لٰكن قال بعضُهُم : إنَّ الفعلَ المقرونَ بـ (قد) لا يعملُ فيما قبلَهُ ، وإمَّا نعتٌ لمصدرٍ محذوف ، كما في « المَكُوديِّ »[2] ؛ أي : عَمَلاً مِثْلَ عَمَلِ الماضي .

❁ قوله : (ٱستُعمِلَا) ؛ أي : جاز استعمالُهُ ؛ بأن لم يُعلَمْ أنَّهم مَنَعُوهُ وإن لم يستعملوه بالفعل .

❁ قوله : (وهو « ليس ») ؛ أي : اتِّفاقاً ، (و« دام ») ؛ أي : على الأرجح[3] .

❁ قوله : (لٰكن قال بعضُهُم . . .) إلىٰ آخره : كان المُناسِبُ تأخيرَهُ عن الوجه بعدَهُ ؛ فإنَّهُ واردٌ عليه أيضاً .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٣٢) .

(٢) شرح المكودي على الألفية (ص٥٦) .

(٣) وانظر ما سبق تعليقاً قبل قليل في (٢/ ٣٧٣) عن العلَّامة الصبَّان .

الماضي ؛ وذلك هو المضارعُ ؛ نحوُ : (يكونُ زيدٌ قائماً) ؛ قال الله تعالىٰ : ﴿ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ [البقرة : ١٤٣] ، والأمرُ ؛ نحوُ : ﴿ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ ﴾ [النساء : ١٣٥] ، وقال الله تعالىٰ : ﴿ قُلْ كُونُواْ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ﴾ [الإسراء : ٥٠][1] ، واسمُ الفاعل ؛ نحوُ : (زيدٌ كائنٌ أخاك) ، وقال الشاعرُ[2] :

[من الطويل]

٦٣ـ وما كلُّ مَنْ يُبدِي البشاشةَ كائناً أخـاكَ إذا لـم تُلْفِـهِ لـكَ مُنجِـدَا

❁ قوله : (وما كلُّ مَنْ يُبدِي . . .) إلىٰ آخره : (يُبدِي) بمعنىٰ : يُظهِرُ ، و(البَشَاشةَ) : طلاقةُ الوجهِ ، و(تُلْفِهِ) بالفاء ؛ بمعنىٰ : تَجِدْه ، مُتعدٍّ لاثنَينِ ، وفي التنزيل : ﴿ أَلْفَوْاْ ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ ﴾ [الصافات : ٦٩] ، و(مُنجِداً) بالجيم : مفعولُهُ الثاني لا حالٌ ، خلافاً للعَيْنِيِّ[3] .

والشاهدُ : في قوله : (كائناً أخاكَ) ؛ فإنَّهُ اسمُ فاعلٍ مِنْ (كان) ، وفيه

---

(١) استشهد ابن هشام بهـٰذه الآية فقط في « أوضح المسالك » (١/١٤٦) ، وقال ابن حمدون في « حاشيته على المكودي » (ص ١٤٦) بعد أن استشهد بقوله تعالىٰ : ﴿ كُونُواْ رَبَّـٰنِيِّـۧنَ ﴾ [آل عمران : ٧٩] : (وهذا المثال أَوْلىٰ من تمثيل المُوضِّح بـ ﴿ قُلْ كُونُواْ حِجَارَةً ﴾ ؛ لأنه يخاطب المُتعلِّمين ، ولا يناسبهم الخطاب بذلك) .

(٢) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : ابن مالك في « شرح التسهيل » (١/٣٤٠) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص٩٥) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (١/٢٣٩) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/٤٢١) ، والأشموني في « شرحه علـى الألفيـة » (١/١١٢) ، وانظـر « المقـاصـد النحـويـة » (٢/٥٨٧ـ ٥٨٨) ، و« تخليص الشواهد » (ص٢٣٥ـ ٢٣٦) .

(٣) المقاصد النحوية (٢/٥٨٧) .

والمصدرُ كذلك ، واختلف الناسُ في (كان) الناقصةِ ؛ هل لها مصدرٌ أم لا ؟

ضميرٌ مُستترٌ هو الاسمُ ، و(أخاك) بالنصب : خبرٌ .

❀ قوله : (والمصدرُ) سَكَتَ عن اسم المفعول ؛ لأنَّ فيه خلافاً .

واعلم : أنَّ مصدرَ (كان) : الكَوْنُ والكَيْنونةُ ، ومصدرَ (أضحىٰ) و(أصبح) و(أمسىٰ) : الإِضْحاءُ والإِصْباحُ والإِمْساءُ ، ومصدرَ (صار) : الصَّيْرُورةُ[1] ، ومصدرَ (بات) : البَيَاتُ والبَيْتُوتةُ ، ومصدرَ (ظلَّ) : الظُّلُولُ ، أفاده أبو حيَّانَ[2] .

❀ قوله : (لأنَّ فيه خلافاً) ؛ فمَنَعَهُ قومٌ منهم أبو عليٍّ ؛ لأنَّهُ لا يُبنىٰ للمفعول إلا الفعلُ المُتعدِّي أو وصفُهُ ، والأفعالُ الناقصةُ وأوصافُها غيرُ مُتعدِّية ، وأمَّا قولُ سيبويهِ : (مَكُونٌ فيه) . . فقال في « شرح اللمحة » : (إنَّ أبا الفتحِ بنَ جني سأل أبا عليٍّ عنه ، فقال : ما كلُّ داءٍ يُعالِجُهُ الطبيبُ)[3] .

وأجازه آخَرُونَ ؛ لأنَّ الأفعالَ الناقصةَ وأوصافَها لمَّا نصبتِ الخبرَ أَشْبَهَتِ الأفعالَ المُتعدِّيةَ وأوصافَها ؛ فيجوزُ بناؤُها للمفعول ، فيُحذَفُ اسمُها ، وعليه : فالأصحُّ : أنَّهُ لا يُقامُ خبرُها مُقامَهُ ؛ لأنَّهُ مسندٌ إليه ، فلو أُقيم لبَقِيَ المسندُ بغير المسند إليه ، بل يُقامُ الظرفُ أو الجارُّ والمجرور مُقامَهُ ؛ فيُقالُ : (مَكُونٌ فيه ـ أو عندَكَ ـ قائماً) ، فإن لم يكنْ هناك ظرفٌ أو جارٌّ ومجرور . .

---

(١) والصَّيْر والمَصِير أيضاً .

(٢) منهج السالك (ص٥٤) .

(٣) شرح اللمحة البدرية (٢/ ١٠) ، وانظر « الكتاب » (١/ ٤٦ ، ٤٠٤) ، و« التذييل والتكميل » (٦/ ٢٥٥) .

. . . .

فالنائبُ هو ضميرُ المصدرِ المفهومِ منه؛ نحوُ : (مَكُونٌ قائماً) ، ولا يلزمُ عليه بقاءُ المسند بدون المسند إليه ؛ لسَدِّ الظرف أو الجارِّ والمجرور أو ضميرِ المصدر مَسَدَّهُ.

وقال الفرَّاءُ : يجوزُ إقامةُ خبرِها مُقامَ اسمِها ، وبقاءُ المسندِ بدون المسند إليه لا يَضُرُّ ؛ إذ كثيراً ما يُحذَفُ المسندُ إليه ويبقى المسندُ مِنْ غير إنابة شيءٍ مُنابَهُ ؛ كما في صور حذف المبتدأ مع بقاء الخبر[1] ، ولا يَرِدُ عليه حصرُهُمُ النائبَ عن الفاعل في المفعول والمصدرِ والظرفِ ؛ لاحتمالِ أنَّهُ لا يُسلِّمُ ذلك ، أو يَخُصُّهُ بالفاعل الحقيقيِّ ، بخلاف الشبيهِ به .

ومُقتضى استنادِ الفرَّاء في عدم ضرر بقاءِ المسند بدون المسندِ إليه إلىٰ صُوَر حذفِ المبتدأ مع بقاء الخبر . . أنَّ الاسمَ المحذوفَ هنا منظورٌ إليه تقديراً ، كما أنَّهُ منظورٌ إلى المبتدأ تقديراً في صُوَرِ حذفِهِ ، وللمانع أنْ يفرقَ بينهما .

وقد يُقالُ : قولُ سيبويهِ : (مَكُونٌ فيه) بيانُ أصلِهِ ومثالِهِ : (المسجدُ كائنٌ فيه زيدٌ قائماً) ، فيُبنى الوصفُ للمفعول ، فيُحذَفُ الاسمُ والخبر ؛ لأنَّهُما بمنزلة فاعلِهِ الذي هو مصدرُ الخبر مضافاً إلى الاسم ، ويُقامُ الظرفُ مُقامَ الفاعل ؛ فيُقالُ : (المسجدُ مَكُونٌ فيه) ، هـٰذا هو مُقتضىٰ ظاهرِ اقتصارِ سيبويهِ على الجارِّ والمجرور ، وهو الذي يَقتضِيهِ عدمُ صحَّةِ بقاءِ المسند بدون المسند إليه ؛ إذ لا يخفىٰ أنَّهُ لو بَقِيَ الخبرُ للزمَ بقاءُ المسندِ بدون المسند إليه ، وكونُ الجارِّ والمجرور قد ناب عن المسند إليه . . لا يُغني شيئاً إلا لو كان يُمكِنُ

(١) انظر « ارتشاف الضَّرَب » (٣/ ١٣٢٧) ، و« تمهيد القواعد » (٤/ ١٦٤٠) .

والصحيحُ : أنَّ لها مصدراً ، ومنه : قولُهُ[1] : [من الطويل]

٦٤ـ ببَذْلٍ وحِلْمٍ سادَ في قومِهِ الفتىٰ وكَـوْنُـكَ إيَّـاهُ علَيـكَ يَسِيـرُ

---

* قوله : (ببَذْلٍ وحِلْمٍ . . .) إلىٰ آخره : الجارُّ : مُتعلِّقٌ بـ(ساد) ، و(البَذْلُ) بالمُعجَمة : الإعطاءُ ، والضميرُ في (إيَّاه) وفي (قومه) : لـ(الفتىٰ) ، و(كَوْنُكَ) : مبتدأٌ ، وهو مصدرٌ مضافٌ إلى اسمه ؛ وهو كافُ المخاطب ، و(إيَّاه) : خبرٌ مِنْ جهة نقصانه ، والأصلُ : (وكونُكَ فاعلَهُ) ؛ فحذف المضاف وانفصل الضمير ، و(يَسِيرُ) : خبرُهُ مِنْ جهةِ ابتدائيَّته .

إسنادُ الخبر إلىٰ ذلك النائبِ ، وإلا فإلىٰ أيِّ شيءٍ أُسنِدَ هـٰذا المسندُ بعد حذف الاسمِ ؟

ومثالُ إنابةِ ضمير المصدر مع حذف الخبر : (الكون مكون) ؛ علىٰ أنَّ (أل) للعهد ، هـٰذا بحسَبِ ما ظهر لي ، فتأمَّلْهُ .

* قوله : (والأصلُ : « وكونُكَ فاعلَهُ ») هـٰذا يَدُلُّ : علىٰ أنَّ الضميرَ راجعٌ لـ(البذل) ، فيُخالِفُ ما قدَّمه مِنْ كونه راجعاً لـ(الفتىٰ) ، فكان عليه أنْ يقولَ : (وكونُكَ مثلَهُ) ، كما فَعَلَ آخِرَ القولة[2] ، وكونُ الكلامِ علىٰ

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (١/ ٣٣٩) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص٩٥) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (١/ ٤٩٨) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (١/ ٢٣٨ـ ٢٣٩) ، والشارح في « المساعد » (١/ ٢٥٢) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/ ٤١٨ـ ٤١٩) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ١١٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٥٨٥ـ٥٨٧) ، و« تخليص الشواهد » (ص٢٣٤ـ ٢٣٥) .

(٢) انظر (٢/ ٣٨١) .

وما لا يتصرَّفُ منها ـ وهو (دام) و(ليس) ـ أو كان النفيُ أو شِبْهُهُ شرطاً فيه ـ وهو (زال) وأخواتُها ـ . لا يُستعمَلُ منه أمرٌ ولا مصدرٌ .

والمعنىٰ : أنَّ الرجلَ يسودُ قومَهُ ببَذْلِ المالِ والحِلْمِ ، وهو يسيرٌ عليكَ إن أردتَ أنْ تكونَ مثلَهُ .

❀ **قوله** : (**لا يُستعمَلُ منه أمرٌ ولا مصدرٌ**) هـٰذا خبرٌ عن قوله : (وما لا يتصرَّفُ) ، وهـٰذا يَقتضِي تسويةَ التصرُّفِ بين (ليس) و(دام) وغيرِهما ؛ **فيُفِيدُ** : أنَّ لـ (ليس) و(دام) مضارعاً معَ أنَّهُ ليس كذلك ؛ **فكان الأَوْلىٰ** : حذفَ الواو مِنْ قوله : (وهو دام) ؛ ليكونَ خبراً عمَّا قبلَهُ ؛ أي : ما لا يتصرَّفُ أصلاً هو (دام) . . . إلىٰ آخره .

وقولُهُ : (**أو كان النفيُ** . . .) إلىٰ آخره : **إشارةٌ** : إلى القِسْمِ الثاني ؛ وهو ما يتصرَّفُ تصرُّفاً ناقصاً ، و(ما) مُقدَّرةٌ قبل (كان) ، وقولُهُ : (لا يُستعمَلُ) : خبرُهُ ، كذا قيل .

وفيه نَظَرٌ ؛ إذ معَ حذفِ الواو يكونُ ذِكْرُ القِسْمِ الأوَّلِ تكْراراً ؛ لذِكْره إيَّاهُ فيما تقدَّم ؛ **فالأَوْلىٰ** : جَعْلُ قولِهِ : (لا يُستعمَلُ) خبراً عن قوله :

حذفِ مضافٍ آخَرَ ؛ أي : (وكونُكَ فاعلَ فعلِهِ) . . **تكلُّفٌ لا داعيَ إليه** .

❀ **قوله** : (**وقولُهُ** : « **أو كان النفيُ** . . . » **إلىٰ آخره**) في نسخة : (وما كان النفيُ . . . إلىٰ آخره)[1] ، **وعليها** : فلا يحتاجُ لتقدير .

❀ **قوله** : (**فالأَوْلىٰ** : **جَعْلُ قولِهِ** . . .) إلىٰ آخره : **فيه** : أنَّ التَّكْرارَ باقٍ ؛

---

(١) وهي كذلك في نسخ « الشرح » المعتمدة .

١٤٨ـ وفي جميعِها تَوَسُّطَ الخَبَرْ　　أَجِزْ وكلٌّ سَبْقَهُ (دامَ) حَظَرْ

مُرادُهُ : أنَّ أخبارَ هـٰذه الأفعالِ إن لم يجبْ تقديمُها على الاسم ولا تأخيرُها عنه . . يجوزُ توسُّطُها بينَ الفعلِ والاسم .

فمثالُ وجوبِ تقديمِها على الاسم : قولُكَ : (كان في الدار صاحبُها) ؛ فلا يجوزُ ها هنا تقديمُ الاسمِ على الخبر ؛ . . . .

(ما لا يتصرَّفُ) ، ولا يَضُرُّ تسويةُ التصرُّفِ بين (ليس) و(دام) وغيرِهما ؛ لأنَّ المُرادَ : أنَّ هـٰذه المذكوراتِ لا يُستعمَلُ منها مصدرٌ ولا أمرٌ ؛ فلا يُنافي أنَّ بعضَها يزيدُ بأنَّهُ لا يُستعمَلُ منه مضارعٌ ولا غيرُهُ ، تأمَّلْ .

❁ قوله : (وفي جميعِها . . .) إلىٰ آخره : مُتعلِّقٌ بـ (أَجِزْ) ، و(تَوَسُّطَ) : معمولُهُ ، و(كلٌّ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (حَظَرْ) ؛ أي : مَنَعَ ، و(سَبْقَهُ) بالنصب : مفعولُ (حَظَر) ، وهو مصدرٌ مضافٌ لفاعله ، و(دام) : مفعولُهُ[1] ، والمعنىٰ : مَنَعَ كلُّ النُّحاةِ أو العربِ أنْ يَسبِقَ الخبرُ (دام) .

❁ قوله : (فلا يجوزُ ها هنا تقديمُ الاسمِ على الخبر) هـٰذا صريحٌ في أنَّ المُرادَ : امتناعُ تقديمِ الاسمِ على الخبر ، سواءٌ كان الخبرُ مُقدَّماً علىٰ (كان)

فالأَوْلىٰ : حذفُ الجملةِ الأُولىٰ في كلام الشارح .

❁ قوله : (سواءٌ كان الخبرُ . . .) إلىٰ آخره : مُحصَّلُهُ : أنَّ وجوبَ تقديمِ

---

(١) أي : مفعول لـ (سَبْق) علىٰ إرادة اللفظ .

لئلَّا يعودَ الضميرُ علىٰ مُتأخِّر لفظاً ورُتْبةً .

ومثالُ وجوبِ تأخيرِ الخبر عن الاسم : قولُكَ : (كان أخي رفيقي) ؛ فلا يجوزُ تقديمُ (رفيقي) علىٰ أنَّهُ خبرٌ ؛ لأنَّهُ لا يُعلَمُ ذلك ؛ لعدم ظهور الإعرابِ .

ومثالُ ما تَوَسَّطَ فيه الخبرُ : قولُكَ : (كان قائماً زيدٌ) ؛ قال الله تعالىٰ : ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الروم : ٤٧] ، وكذلك سائرُ أفعالِ هـٰذا الباب مِنَ المُتصرِّف وغيرِهِ ؛ يجوزُ توسُّطُ أخبارِها بالشرط المذكور[١] .

ونَقَلَ صاحبُ « الإرشاد » خلافاً في جواز تقديمِ خبرِ « ليس » على اسمها[٢] ، والصوابُ : جوازُهُ[٣] ؛ . . . .

أو مُتأخِّراً عنها ؛ فليس في عبارته ما يَدُلُّ علىٰ خلافِ هـٰذا حتىٰ يُعترَضَ عليه[٤] ، فتدبَّرْ .

الخبرِ على الاسم. . صادقٌ بتقديمه على الاسم وحدَهُ ؛ كالمثال الذي ذكره

(١) وهو قوله : (إن لم يجب تقديمها. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بشرطِ : أنْ تخلوَ من موجب التقديم والتأخير . « خضري » (١/ ٢١٧) .

(٢) أورده أبو حيان في « ارتشاف الضَّرَب » (٣/ ١١٦٩) ، و« التذييل والتكميل » (٤/ ١٧٠) ، وصاحب « الإرشاد » : هو الإمام النحوي اللغوي أبو محمد ابن دُرُسْتويه (ت ٣٤٧هـ) ، وانظر « بغية الوعاة » (٢/ ٣٦) .

(٣) ومنه : قراءة حمزة وحفص : ﴿ لَيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ ﴾ [البقرة : ١٧٧] . انظر « الدر المصون » (٢/ ٢٤٤) .

(٤) المُعترِضُ هو الإمام الأَسْقاطي في « القول الجميل » (ق/ ٥٥) ، وعبارته : (قوله : « كان في الدار صاحبُها » ليس بصحيح ؛ إذ ليس فيه ما يُوجِبُ التوسُّطَ ؛ إذ لو قُدِّمَ الخبر على الناسخ. . لم يمتنع ، فالصوابُ : أنْ يُمثِّلَ بنحو : « يُعجِبُني أنْ يكونَ في =

قال الشاعر[1] : [من الطويل]

٦٥ـ سَلِي إنْ جَهِلْتِ الناسَ عنَّا وعنهُمُ فليسَ سواءً عالِمٌ وجَهُولُ

---

* قوله : (سَلِي إنْ جَهِلْتِ. . .) إلىٰ آخره : (سَلِي) : أمرٌ للمُؤنَّث ، وكان هٰذا الشاعرُ قد خَطَبَ امرأةً وخَطَبَها غيرُهُ ، وكانتْ قد أنكرتْ عليه ، فخاطَبَها بهٰذا البيتِ مِنْ جملةِ قصيدةٍ .

والمعنىٰ : سَلِي الناسَ عنَّا وعنهم إنْ جَهِلْتِ حالَنا وحالَهُم ؛ فليس العالِمُ بالشيء والجاهلُ به سواءً ؛ فقولُهُ : (الناسَ) : مفعولُ (سَلِي) ، و(سواءً) بالنصب : خبرٌ ، وصحَّ الإخبارُ به عن (عالمٌ) و(جهولُ) ؛ لأنَّهُ مصدرٌ بمعنىٰ مُسْتوٍ .

الشارح ، وعلى الفعل أيضاً ؛ كـ (في الدار كان صاحبُها) ، وليس كلامُهُ الآن

= الدار صاحبُها » ، فلا يتقدَّمُ الخبرُ هنا على الناسخ ؛ لأجل الحرف ، ولا يتأخَّرُ عن الاسم ؛ لأجل الضمير) .

(١) البيت للشاعر الحكيم الجاهلي السَّمَوْءَل بن عادياء الغسَّاني اليهودي في « ديوانه » (ص٧٧) ضمن قصيدة مطلعها :

إذا المرءُ لم يَدْنَسْ مِنَ اللُّؤْمِ عِرْضُهُ فكلُّ رداءٍ يرتديهِ جميلُ
وإنْ هوَ لم يَحمِلْ على النَّفْسِ ضَيْمَها فليسَ إلىٰ حُسْنِ الثناءِ سبيلُ

وقيل : البيت للَّجْلاج الحارثي ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/٣٤٩) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٩٦) ، و« توضيح المقاصد » (١/٤٩٤) ، و« المساعد » (١/٢٦١) ، و« المقاصد الشافية » (٢/١٥٦) ، و« همع الهوامع » (١/٤٢٨) ، و« شرح الأشموني » (١/١١٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/٦٢٥ـ ٦٢٩) ، و« تخليص الشواهد » (ص٢٣٧ـ ٢٣٩) .

وذَكَرَ ابنُ مُعطٍ أنَّ خبرَ (دام) لا يتقدَّمُ على اسمها ؛ فلا تقولُ : (لا أُصاحِبُكَ ما دام قائماً زيدٌ)[1] ، والصوابُ : جوازُهُ؛ قال الشاعرُ[2] : [من البسيط]

٦٦ـ لا طِيبَ للعيشِ ما دامتْ مُنغَّصةً   لَـذَّاتُـهُ بـاَدِّكـارِ المـوتِ والهَـرَمِ

---

* قوله : (لا طِيبَ للعيشِ. . .) إلىٰ آخره : (العيش) : المَعِيشةُ ، و(مُنغَّصةً) : مُكدَّرة ، و(لَذَّاتُهُ) : جمعُ (لذَّة) ؛ وهي ما يُتلذَّذُ به ، وقولُهُ : (باَدِّكارِ) ؛ أي : تَذَكُّرِ ، وأصلُهُ : (اذْتِكارٌ) ؛ قُلِبَتِ التاءُ دالاً مُهمَلةً ، ثمَّ قُلِبَتِ الذالُ المُعجَمة دالاً مُهمَلة ، وأُدْغِمتِ الدالُ في الدال ، كما سيأتي إن شاء الله آخرَ الكتاب[3] ، و(الهَرَم) : الكِبَر والضعف .

والمعنىٰ : لا طِيبَ لعيشِ بني آدمَ ما دامتْ لَذَّاتُهُ مُكدَّرةً بتذكُّرِ الموتِ والكِبَر .

في وجوب التوسُّطِ حتىٰ يُعترَضَ عليه بأنَّ المثالَ الذي ذكره يصحُّ فيه تقديمُهُ على الفعل .

---

(١) سيأتي تخريج قوله بعد قليل .

(٢) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (١/ ٣٤٩) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص٩٦) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (١/ ٤٩٤) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (١/ ٢٤٢) ، والشارح في « المساعد » (١/ ٢٦١) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٢/ ١٥٦) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/ ٤٢٨) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ١١٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٥٨٩ـ٥٩١) ، و« تخليص الشواهد » (ص٢٤١) .

(٣) انظر (٥/ ٥٦٥) .

وأشار بقوله : (وكلٌّ سبقَهُ دامَ حَظَرْ) : إلىٰ أنَّ كلَّ العربِ أو كلَّ النُّحاةِ مَنَعَ سَبْقَ خبرِ (دام) عليها ، وهذا إن أراد به : أنَّهُم منعوا تقديمَ خبرِ (دام)

والشاهدُ فيه : تقديمُ (مُنغَّصةً) الذي هو خبرُ (دامتْ) على اسمها وهو (لذاتُهُ) ؛ ففيه ردٌّ على ابنِ مُعْطٍ[1] .

وممَّا يُستشهَدُ به علىٰ ذلك : قولُ الشاعر[2] : [من البسيط]

ما دامَ حافِظَ وُدِّي مَنْ وَثِقتُ بهِ فهْوَ الذي لستُ عنهُ راغِباً أَبَدَا

❀ قوله : (وممَّا يُستشهَدُ به . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بل هو الأَوْلىٰ بالاستشهاد ؛ للطَّعْنِ في الأوَّل بأنَّهُ يُحتمَلُ : أنَّ (لَذَّاتُهُ) نائبُ فاعل (بمُنغَّصةً) ، وفاعلُ (دامتْ) ضميرٌ يعودُ علىٰ (لَذَّاتُهُ) ؛ فهو مِنْ باب التنازع ، أو بأنَّ فاعلَ (دامتْ) ضميرٌ يعودُ على (العيش) ، وأُنِّث لكونه بمعنى المَعِيشة .

❀ قوله : (حافِظَ وُدِّي) خبرُها مُقدَّماً ، و(مَنْ وَثِقتُ به) اسمُها مُؤخَّراً .

---

(1) وذلك في منعه تقديمَ خبر (دام) على اسمها ؛ قال في ألفيَّته المُسمَّاة بـ « الدرة الألفيـة » (ص٤٥) : (من الرجز)

ولا يجـــوزُ أنْ تُقـــدِّمَ الخَبَـــرْ على ٱسمِ (ما دامَ) وجازَ في الأُخَرْ

وذهب إلىٰ ذلك أيضاً في « الفصول الخمسون » (ص١٨١) ، وهـٰذه المسألة من أشهر المسائل التي خالف فيها ابنُ معطٍ النُّحاةَ .

(2) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : أبو حيان في « التذييل والتكميل » (٤/ ١٧١) ، وناظر الجيش في « تمهيد القواعد » (٣/ ١١١١) ، وهـٰذا الشاهد أَوْلىٰ من شاهد « الشرح » .

علىٰ (ما) المُتَّصِلةِ بها ؛ نحوُ : (لا أَصحبُكَ قائماً ما دام زيدٌ) . . فمُسلَّمٌ ، وإن أراد : أنَّهُم منعوا تقديمَهُ علىٰ (دام) وحدَها ؛ نحوُ : (لا أَصحبُكَ ما قائماً دامَ زيدٌ) ، وعلىٰ ذلك حَمَلَهُ ولدُهُ في « شرحه »[1] . . ففيه نَظَرٌ ، والذي يظهرُ : أنَّهُ لا يمتنعُ تقديمُ خبرِ (دام) علىٰ (دام) وحدَها ؛ فتقولُ : (لا أَصحبُكَ ما قائماً دام زيدٌ) ، كما تقولُ : (لا أَصحبُكَ ما زيداً كلَّمتَ) .

١٤٩ـ كذاكَ سَبْقُ خبرِ (ما) النافيَهْ فجِــئْ بهــا مَتْلُــوَّةً لا تــاليَــهْ

---

* قوله : (فمُسلَّمٌ) ، وهـٰذا هو الظاهرُ مِنْ كلامه ، كما يُؤخَذُ ذلك مِنَ التشبيه في قوله : (كذاك سَبْقُ . . .) إلىٰ آخره ، ووجهُ تسليم ما ذَكَرَ : أنَّ (ما) موصولٌ حرفيٌّ ، والجملةَ بعدَهُ صِلَتُهُ ، وبتقديم الخبرِ يلزمُ تقديمُ بعضِ أجزاء الصِّلَة على الموصول ، وهو ممنوعٌ ؛ فلا يُقالُ : (قائماً ما دام زيدٌ) .

* قوله : (كذَاكَ سَبْقُ . . .) إلىٰ آخره : (سَبْقُ خبرٍ) : مصدرٌ مضافٌ لفاعله ، و(ما النافيَهْ) : مفعولُ المصدر ، والتشبيهُ في (كذاك) في أصل المنعِ دونَ وَصْفِهِ ؛ لأنَّ في هـٰذا خلافاً دونَ ما تقدَّم[2] .

* قوله : (فجِئْ بها مَتْلُوَّةً لا تاليَهْ) قيل : إنَّهُ حَشْوٌ لا فائدةَ فيه ، ورُدَّ : بأنَّهُ تنبيهٌ علىٰ عِلَّة الحُكْم ؛ وهو أنَّ (ما) لها صدرُ الكلام ، فتكونُ متبوعةً ؛

. . . .

(١) شرح ابن الناظم (ص٩٦) .

(٢) فإنَّ ما تقدَّم مجمعٌ عليه ، بخلافه هنا .

يعني : أنَّهُ لا يجوزُ أنْ يتقدَّمَ الخبرُ علىٰ (ما) النافيةِ ، ويدخلُ تحتَ هـٰذا قسمانِ :

أحدُهُما : ما كان النفيُ شرطاً في عمله ؛ نحوُ : (ما زال) وأخواتِها ؛ فلا تقولُ : (قائماً ما زال زيدٌ) ، وأجازها ذلك ابنُ كَيْسانَ والنَّحَّاسُ(١) .

والثاني : ما لم يكنِ النفيُ شرطاً في عمله ؛ نحوُ : (ما كان زيدٌ قائماً) ؛ فلا تقولُ : (قائماً ما كان زيدٌ) ، وأجازها بعضُهُم(٢) .

ومفهومُ كلامِهِ : أنَّهُ إذا كان النفيُ بغيرِ (ما) يجوزُ التقديمُ ؛ فتقولُ : (قائماً لم يَزَلْ زيدٌ) ، و(مُنطلِقاً لم يكن عمرٌو) ، ومنعَها بعضُهُم(٣) .

ومفهومُ كلامِهِ أيضاً : جوازُ تقديمِ الخبرِ على الفعل وحدَهُ إذا كان النفيُ بـ (ما)؛ نحوُ : (ما قائماً زال زيدٌ) ، و(ما قائماً كان زيدٌ)، ومنعَها بعضُهُم أيضاً(٤) .

حتىٰ يشملُ الحُكْمُ كلَّ ما نُفِيَ بها مِنْ سائر الأفعالِ في هـٰذا الباب [وغيره] .

❁ قوله : (حتىٰ يشملُ الحُكْمُ . . .) إلىٰ آخره : حتىٰ : تفريعيَّةٌ ؛ فالفعلُ بعدَها مرفوع .

---

(١) نسبه أبو البركات الأنباري وأبو البقاء العُكْبَري إلى الكُوفيِّينَ ما عدا الفرَّاء ، ولم يَخصُّوهُ في (ما زال) ، بل أجازوه فيها وفي غيرها ما عدا (ما دام) ، ووافق الفرَّاءُ البَصْريِّينَ في الجميع . انظر « الإنصاف في مسائل الخلاف » (١/ ١٢٦ـ ١٢٩) ، و« التبيين عن مذاهب النحويين » (ص٣٠٢ـ٣٠٧) ، و« التذييل والتكميل » (٤/ ١٧٦) .

(٢) انظر التعليق السابق .

(٣) هو الفرَّاء ؛ إذ عمَّم المنعَ في حروف النفي جميعها ، ويَرُدُّ ما ذهب إليه : قولُ الشاعـر : (من الطويل)

ورَجِّ الفتىٰ للخيرِ ما إنْ رأيتَهُ ... على السنِّ خيراً لا يزالُ يزيدُ

(٤) انظر « التذييل والتكميل » (٤/ ١٧٧) ، و« همع الهوامع » (١/ ٤٣٠) .

انتهىٰ « نُكَت »[١] .

❁ قوله : (ومَنْعُ سَبْقِ . . .) إلىٰ آخره : (مَنْعُ) : رفعٌ بالابتداء مضافٌ لمفعوله ؛ وهو (سَبْقِ) ، والفاعلُ محذوفٌ ، و(سَبْقِ) : مصدرٌ مضافٌ إلىٰ فاعله ؛ وهو (خبرٍ) ، وقولُهُ : (ٱصْطُفِي) : خبرٌ عن (منعُ) ، و(ليس) : في محلِّ نصبٍ بالمفعوليَّة ، والتقديرُ : (مَنْعُ مَنْ مَنَعَ أنْ يَسبِقَ الخبرُ « ليس » اختِيرَ) .

وعُلِمَ مِنْ قولنا : (« ليس » في محلِّ نصبٍ بالمفعوليَّة) : أنَّ (خبرٍ) في كلامه مُنوَّنٌ ، وليس مضافاً إلىٰ (ليس) ، وإلا توالىٰ خمسُ حَرَكاتٍ ، وذلك ممنوعٌ في الشعر ، صَرَّحَ به الأُشْمُونيُّ وغيرُهُ[٢] ، وبه تعلمُ : ردَّ اعتراضِ الشيخِ شَعْبانَ في « ألفيَّة العَرُوض » : بأنَّ الناظمَ سها ؛ حيثُ توالىٰ في كلامه خمسُ حركاتٍ ؛ بناءً علىٰ عدم تنوينِ (خَبَر)[٣] ، وقد عَلِمْتَ بطلانَهُ .

❁ قوله : (خمسُ حَرَكاتٍ) أوَّلُها : حركةُ القافِ مِنْ (سَبْقِ) .

---

(١) نكت السيوطي (ق/ ٧٨) ، وما بين المعقوفين زيادة منه .

(٢) شرح الأشموني (١/ ١١٥) .

(٣) الوجه الجميل في علم الخليل (ص٦١) ، وعبارته : (من الرجز)

ولا تُجِزْ زيادةً عن أربعهْ قد حُرِّكَتْ على الوِلا مُجتمِعهْ
وما نحا ابنُ مالكٍ في بابِ (كانْ) مِنْ خمسةٍ فذاكَ سهوٌ منهُ كانْ

١٥١ـ وما سواهُ ناقصٌ والنَّقْصُ في (فَتِئَ) (ليسَ) (زالَ) دائماً قُفِي

اختلف النَّحْويُّونَ في جواز تقديمِ خبر (ليس) عليها[١] :

فذَهَبَ الكُوفيُّونَ والمُبرِّد والزَّجَّاجُ وابنُ السَّرَّاجِ وأكثرُ المُتأخِّرِينَ ومنهم المُصنِّفُ . . إلى المنع ، وذَهَبَ أبو عليٍّ الفارسيُّ وابنُ بَرْهانَ : إلى الجواز ؛

❀ قوله : (والنَّقْصُ . . .) إلىٰ آخره : (النقصُ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (قُفِي) ؛ بمعنىٰ : اتُّبِعَ ، و(دائماً) : حالٌ مِنْ ضميره العائدِ على (النقص) .

❀ قوله : (وابنُ بَرْهانَ) بفتح الباء المُوحَّدةِ وسكونِ الراء ، وبعدَ الهاءِ والألفِ نونٌ : هو أبو الفتح أحمدُ بنُ عليٍّ ، كان فقيهاً شافعيّاً مُتبحِّراً في الأصول والفروع ، صَنَّفَ كتاب « الوجيز » في أصول الفقهِ ، مات سنةَ عشرينَ وخمسٍ مئة ببغدادَ ، رحمه الله تعالىٰ ، ذَكَرَهُ ابنُ خِلِّكانَ[٢] .

---

(١) ومحل الخلاف : في غير الاستثناء ، أمَّا فيه : فلا يتقدَّمُ خبرُها إجماعاً ، ومثلها : (لا يكون) . « خضري » (١/ ٢٢٠) .

(٢) كذا ترجمه المُحشِّي ناقلاً عن « وفيات الأعيان » (١/ ٩٩) ، ولعلَّ المُترجَم هو الإمامُ النَّحْويُّ اللُّغَويُّ المُؤرِّخ أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن عمر ابن بَرْهان الأسدي العُكْبَري الحنفي (ت ٤٥٦هـ) ، صاحب « شرح اللمع » لابن جني ، والمسألةُ في « شرح اللمع » (١/٥٨ـ ٥٩) ، وعبارتُهُ : (وأمَّا « قائماً ليس زيدٌ » : فأجازه بعضُ أصحابنا ، وأباه من أصحابنا أبو العباس ـ أي : المُبرِّدُ ـ وهـٰذا قول الكُوفيِّينَ ؛ لامتناع تصرُّف « ليس » ، ولنا في جوازه رواية ودراية ؛ فأمَّا الرواية : فقولُهُ تعالىٰ : ﴿ أَلَا يَوْمَ =

فتقولُ : (قائماً ليس زيدٌ) ، واختلف النَّقْلُ عن سيبويهِ ؛ فنَسَبَ قومٌ إليه الجوازَ ، وقومٌ المنعَ[1] .

ولم يَرِدْ مِنْ لسان العربِ تقديمُ خبرِها عليها ، وإنَّما وَرَدَ مِنْ لسانهم ما ظاهرُهُ تقديمُ معمولِ خبرِها عليها ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ [هود : ٨] ، وبهذا استدلَّ مَنْ أجاز تقديمَ خبرِها عليها ، وتقريرُهُ : أنَّ (يومَ يأتيهم) معمولٌ للخبر الذي هو (مصروفاً) ، وقد تقدَّمَ علىٰ (ليس) ، . . . .

❁ قوله : (وتقريرُهُ) براءَينِ ؛ أي : تقريرُ الدليلِ منه .

❁ قوله : (وقد تقدَّمَ علىٰ « ليس ») أُجِيبَ : بأنَّ المعمولَ ظرفٌ ، فيُتَّسَعُ فيه ، أو بأنَّ (يوم) معمولٌ لمحذوف ، تقديرُهُ : (يعرفونه يومَ يأتيهِم) ، وجملةُ (ليسَ مَصْروفاً) : حاليَّةٌ مُؤكِّدةٌ ، أو مستأنفةٌ .

❁ قوله : (حاليَّةٌ مُؤكِّدةٌ) فيه نَظَرٌ ؛ فإنَّ المُؤكِّدةَ ما عُلِمتْ مِنْ عاملها ؛

= يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ [هود : ٨] ، وتقدُّمُ معمولِ الخبر كتقدُّم عاملِهِ ، وأمَّا الدراية : فإنَّ « إنَّ » إذا كان خبرُها غيرَ ظرف. . لم يصحَّ تقدُّمُهُ لا على اسمها ولا عليها ، و« كان » يصحُّ تقدُّمُ خبرِها على اسمها وعليها ، فلمَّا كانت « ليس » بمثابتها في أحد الوجهَينِ. . كانت كذلك في الوجه الآخر ، وهـٰذه عِلَّةٌ تطَّرد وتنعكس) ، وانظر « بغية الوعاة » (٢/ ١٢٠) .

(١) انظر « الأصول في النحو » (١/ ٨٩ـ٩٠) ، و« شرح التسهيل » (١/ ٣٥١) ، و« المسائل الحلبيات » (ص٢٨٠ـ٢٨١) ، و« شرح اللمع » لابن برهان (١/ ٥٨ـ٥٩) ، و« الإنصاف في مسائل الخلاف » (١/ ١٣٠ـ١٣٣) ، و« التبيين عن مذاهب النحويين » (ص٣١٥ـ٣٢٣) .

. . . .

قال الناصرُ : (والحقُّ : الجوازُ ؛ لأنَّهُ لا مانعَ منه ؛ إذ هي تَدُلُّ على الحَدَث عندَ المُحقِّقِينَ ، ويَدُلُّ له : قولُ الرَّضِيِّ : إنَّهُ لا مانعَ مِنْ تعلُّق « يوم » في الآية بـ« ليس »)[1] ، تأمَّلْ .

كـ ﴿ وَلَّىٰ مُدْبِرًا ﴾ [النمل : ١٠] ، و(لا تعثُ في الأرض مُفسِداً) ، أو صاحبِها ؛ نحوُ : ﴿ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾ [يونس : ٩٩] ، والحالُ هنا ليستْ كذلك ، فليستْ مُؤكِّدةً بل هي مُؤسِّسةٌ ، كما في « الصبَّان »[2] ، وصاحبُها ضميرُ (يأتيهم) العائدُ على (العذاب) .

❁ قوله : (قال الناصرُ : والحقُّ : الجوازُ) ؛ أي : جوازُ تقديمِ خبرِ (ليس) عليها ، وقولُهُ : (إذ هي تَدُلُّ على الحَدَث . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فهي قويَّةٌ ؛ فلذلك جاز تقديمُ خبرِها عليها ، خلافاً لمَنْ قال : إنَّهُ لا يتقدَّمُ عليها ؛ لضعفها بعدم دَلالتِها على الحَدَث .

قيل : إنَّ عبارةَ الناصرِ ليستْ هٰكذا ، بل نصُّها ـ كما في « المَدَابِغيِّ » ـ : (والحقُّ : أنَّ الظرفَ في الآية مُتعلِّقٌ بـ« ليس » ، ولا مانعَ مِنْ تعلُّقِ الظرفِ بالأفعال الناقصة ؛ لأنَّها تَدُلُّ على الحَدَث كما عليه المُحقِّقون ، وقد صرَّح الرَّضِيُّ : بأنَّهُ لا مانعَ مِنْ تعلُّق « يومَ » في الآية بـ« ليس ») انتهىٰ[3] .

---

(١) حاشية ناصر الدين اللقاني على الأوضح (ق/٣٦) ، وانظر « شرح الرضي على الكافية » (٤/٢٠١) .

(٢) حاشية الصبان (١/٣٧١) .

(٣) حاشية المدابغي على الأشموني (١/ق١٣٩) .

قال : (ولا يتقدَّمُ المعمولُ إلا حيثُ يتقدَّمُ العاملُ) .

وقولُهُ : (وذو تمامٍ . . .) إلىٰ آخره : معناه : أنَّ هـٰذه الأفعالَ انقسمتْ إلىٰ قسمَينِ: أحدُهما : ما يكونُ تامّاً وناقصاً، والثاني : ما لا يكونُ إلا ناقصاً .

والمُرادُ بالتامِّ : ما يَكتفِي بمرفوعه ، وبالناقص : ما لا يَكتفِي بمرفوعه ، بل يحتاجُ معه إلى المنصوب .

وكلُّ هـٰذه الأفعالِ يجوزُ أنْ تُستعمَلَ تامَّةً ، إلا (فَتِئَ) و(زال) التي مضارعُها (يزالُ) ـ لا التي مضارعُها (يزولُ) ؛ فإنَّها تامَّةٌ ؛ نحوُ : (زالتِ الشمسُ) ـ و(ليس) ؛ فإنَّها لا تُستعمَلُ إلا ناقصةً .

❀ قوله : (ولا يتقدَّمُ المعمولُ إلا حيثُ يتقدَّمُ العاملُ) ؛ أي : غالباً ؛ فلا يَرِدُ نحوُ : (زيداً لن أضربَ) ؛ فإنَّهُ يجوزُ تقديمُ المعمول ، ولا يجوزُ تقديمُ عاملِهِ وهو الفعلُ ؛ لضعفِ (لن)[1] .

وقد يُقالُ : يحتملُ أنَّ للناصر عبارتَينِ : عبارةٌ مُتعلِّقةٌ بجواز تقديمِ خبرِ (ليس) عليها ـ وهي التي نَقَلَها المُحشِّي ـ وعبارةٌ مُتعلِّقةٌ بتعلُّق الظرفِ بـ (ليس) ؛ وهي التي نَقَلَها المَدَابِغيُّ[2] ، فتدبَّرْ .

---

(١) وعبارة الخضري في « حاشيته » (١/ ٢٢٠ـ٢٢١) وفيها زيادة : (قوله : « إلا حيث يتقدَّم العامل » ؛ أي : الأصلُ فيه ذلك ، وقد يُخالَف هـٰذا الأصلُ ؛ كما أجازوا تقديم معمول خبر « إنَّ » على اسمها دون الخبر ؛ كـ « إنَّ في الدار زيداً جالسٌ » ، وقدَّموا معمول الفعل المنفي بـ « لم » أو « لن » دونه ؛ كـ « زيداً لم ـ أو لن ـ أضرب » ، ومعمولَ الخبر الفعلي على المبتدأ عند البَصْريِّينَ دونه ؛ كـ « عَمْراً زيدٌ ضَرَبَ » ، ومعمول الفعل بعد « أمَّا » دونه ؛ نحو : ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ [الضحىٰ : ٩]) .

(٢) والعبارة التي نقلها المدابغي هي الموافقة للنسخة التي سبق التخريج منها قبل قليل .

ومثالُ التامِّ : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ [البقرة : ٢٨٠] ؛ أي : وإن وُجِدَ ذو عُسْرةٍ ، . . . .

❀ قوله : (وإنْ وُجِدَ ذو عُسْرةٍ) جَعْلُ (كان) تامَّةً في الآية قولُ سيبويهِ وأبي عليٍّ ، وأجاز الكُوفيُّونَ النُّقْصانَ علىٰ تقدير : (وإن كان مِنْ غُرَمائكم ذو عُسْرةٍ) ؛ فحُذِفَ المجرورُ الذي هو الخبر ، ورُدَّ : بأنَّ البَصْريِّينَ لا يُجوِّزونَ حذفَهُ اقتصاراً ولا اختصاراً ، أفاده أبو حيَّانَ في « البحر »[1] .

❀ قوله : (ورُدَّ : بأنَّ البَصْريِّينَ . . .) إلىٰ آخره : انظرْ : كيف يُرَدُّ مذهبٌ بمذهب ؟! وإنَّما جرتْ عادتُهُم في مثل هٰذا بالطَّعْنِ في دليلِ المردود ، أو نحوِ ذلك ؛ ككثرةِ شواهدِ الرادِّ وقوَّتِها ، تأمَّلْ .

❀ قوله : (لا يُجوِّزونَ حذفَهُ . . .) إلىٰ آخره : كان قياسُهُ جوازَ الحذف ؛ لأنَّهُ إنْ رُوعِيَ أصلُهُ ـ وهو خبرُ المبتدأ ـ جاز حذفُهُ ، أو ما آل إليه مِنْ شَبَهِه بالمفعول . . فكذلك ، لٰكنَّهُ صار عندَهُم عِوَضاً مِنَ المصدر ؛ لأنَّهُ في معناه ؛ إذ القيامُ مثلاً كونٌ مِنْ أكوان زيد ، والأعواضُ لا يجوزُ حذفُها ، قالوا : وقد يُحذَفُ في الضرورة . انتهىٰ مِنَ « الهَمْع »[2] ، وقولُهُ : (لٰكنَّهُ صار عندَهُم . . .) إلىٰ آخره ؛ فلا يجوزُ : (كان زيدٌ قائماً كوناً) ، وقِسْ .

فالمُرادُ بالمصدر : مصدرُ الأفعالِ الناقصة ؛ كـ (الكَوْن) في (كان) ،

---

(١) البحر المحيط (٢/ ٣٥٤) ، وانظر « الكتاب » (١/ ٢٦٠) ، و« المسائل الحلبيات » (ص١٨٥) ، و« الدر المصون » (٢/ ٦٤٣) ، وفيه وفي « البحر » : أنَّ قائل النقص هو بعض الكُوفيِّينَ .

(٢) همع الهوامع (١/ ٤٢٦) .

وقولُهُ تعالىٰ : ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾ [هود : ١٠٧] ، وقولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ [الروم : ١٧] .

١٥٢ـ ولا يَلِي العاملَ معمولُ الخَبَرْ ... إلَّا إذا ظرفاً أتىٰ أو حرفَ جَرْ

❁ قوله : (﴿ مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾) ؛ أي : ما بَقِيَتْ .

❁ قوله : (﴿ حِينَ تُمْسُونَ . . . ﴾) إلىٰ آخره ؛ أي : حينَ تدخلونَ في المساء ، وحينَ تدخلونَ في الصباح .

❁ قوله : (ولا يَلِي العاملَ . . .) إلىٰ آخره : أصلُ تركيبِ النَّظْم : (ولا يَلِي معمولُ الخبرِ العاملَ) ؛ فقدَّم المفعولَ ـ وهو (العاملَ) ـ وأخَّر الفاعلَ ـ وهو (معمولُ الخبر) ـ لمُراعاة النَّظْم ، وليعودَ الضميرُ مِنْ قوله : (إلا إذا ظرفاً أتىٰ . . .) إلىٰ آخره . . إلىٰ أقربِ مذكورٍ .

وكـ (الإمساء) الذي معناه الحصولُ في وقت المساء في (أَمْسَىٰ) ، و(الإصباحِ) الذي معناه الحصولُ في وقت الصباح في (أَصْبَحَ) . . . وهٰكذا .

❁ قوله : (أي : ما بَقِيَتْ) يحتملُ والله أعلم : أنَّ المُرادَ بـ (السماوات) : العرشُ ؛ لأنَّهُ سَقْفُ الجنَّة ، وبـ (الأرض) : أرضُ الجنَّة ؛ فالمُرادُ بهما : سماواتُ الآخرةِ وأرضُها ، وأمَّا سماواتُ الدنيا وأرضُها . . فتُطوىٰ وتُوضَعُ في طاقةٍ مِنْ طاقات الجنَّة . انتهىٰ « شيخنا باجوري » .

❁ قوله : (وليعودَ الضميرُ مِنْ قوله . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ أقربَ مذكورٍ هو (الخبر) ، والضميرَ غيرُ عائد إليه ، إلا أنْ يُقالَ : المُرادُ : إلىٰ

يعني : أَنَّهُ لا يجوزُ أنْ يَلِيَ (كان) وأخواتِها معمولُ خبرِها الذي ليس بظرفٍ ولا جارٍّ ومجرورٍ[1] ، وهـٰذا يشملُ حالَيْنِ :

أحدُهُما : أنْ يتقدَّمَ معمولُ الخبرِ وحدَهُ على الاسم ويكونَ الخبرُ مُؤخَّراً عن الاسم ؛ نحوُ : (كان طعامَكَ زيدٌ آكِلاً) ، وهـٰذه مُمتنِعةٌ عندَ البَصْريِّينَ ، وأجازها الكُوفيُّونَ[2] .

الثاني : أنْ يتقدَّمَ المعمولُ والخبرُ على الاسم ويتقدَّمَ المعمولُ على الخبر ؛ نحوُ : (كان طعامَكَ آكِلاً زيدٌ) ، وهي مُمتنِعةٌ عندَ سيبويهِ ، وأجازها بعضُ البَصْريِّينَ[3] .

ويخرجُ مِنْ كلامه : أنَّهُ إذا تقدَّم الخبرُ والمعمولُ على الاسم ، وقُدِّم الخبرُ على المعمول.. جازتِ المسألةُ ؛ لأنَّهُ لم يَلِ (كان) معمولُ خبرِها ؛ فتقولُ : (كان آكلاً طعامَكَ زيدٌ) ، ولا يمنعُها البَصْريُّونَ .

. . . .

أقربِ مذكورٍ مقصودٍ بالذات ، والمضافُ إليه مذكورٌ لتقييد المضاف .

---

(١) وذلك لامتناع الفصل بين العامل والمعمول بمعمول لغير ذلك المعمول ؛ لأنَّهُ أجنبيٌّ بالنسبة للمعمول الأوَّل ، وإن كان ذلك الغيرُ معمولاً لذلك العامل ؛ فلا يجوز : (جاء عَمْراً زيدٌ يضرب) ، بخلاف : (زيدٌ جاء عمراً يضرب) ، و(زيدٌ كان طعامَك آكِلاً) ؛ لأنَّ مرفوعَ الفعل مستترٌ لم يفصل منه . « خضري » (١/ ٢٢٢) .

(٢) انظر « شرح التسهيل » (١/ ٣٦٧) ، و« التذييل والتكميل » (٤/ ٢٣٨) ، و« همع الهوامع » (١/ ٤٣٢) .

(٣) هو ابن السرَّاج وتلميذه أبو علي الفارسي. انظر « التذييل والتكميل » (٤/ ٢٣٩) ، و« حاشية الخضري » (١/ ٢٢٢) .

فإن كان المعمولُ ظرفاً أو جارّاً ومجروراً . . جاز إيلاؤُهُ (كان) عندَ البَصْريِّينَ وكذا الكُوفيِّينَ ؛ نحوُ : (كان عندَكَ زيدٌ مُقيماً) ، و(كان فيك زيدٌ راغباً) .

١٥٣ـ ومُضمَرَ الشَّأْنِ ٱسماً ٱنوِ إنْ وَقَعْ مُـوهِـمُ مـا ٱستبـانَ أنَّـهُ ٱمتَنَـعْ

يعني : أنَّهُ إذا وَرَدَ مِنْ لسان العرب ما ظاهرُهُ أنَّهُ وَلِيَ (كان) وأخواتِها معمولُ خبرِها . . فأَوِّلْهُ على أنَّ في (كان) ضميراً مُستتِراً هو ضميرُ الشأنِ[1] ؛

❀ قوله : (جازَ إيلاؤُهُ « كان » عندَ البَصْريِّينَ ، وكذا الكُوفيِّينَ) ؛ أي : وكذا عندَ الكُوفيِّينَ[2] ؛ فهو باتِّفاق .

❀ قوله : (ومُضمَرَ الشَّأْنِ) مِنْ إضافة الدَّالِّ للمدلول ؛ أي : الضميرَ الدالَّ على الشأن .

❀ قوله : (مُوهِمُ) بالرفع فاعلُ (وَقَع) ، و(ٱستبانَ) بمعنىٰ : ظَهَرَ .

. . . .

---

(١) اعتُرِضَ : بأنَّهُ لا يصحُّ ذلك في كلِّ ما وَرَدَ ؛ كقوله : (من الطويل)

لئن كانَ سلمىٰ الشَّيْبُ بالصدِّ مُغرِياً لقـد هـوَّنَ السُّلْـوانَ عنهـا التحلُّـمُ

فقدَّم (سلمىٰ) مع نصبها بـ (مُغرِياً) ، ولا سبيل إلىٰ ضمير الشأن ؛ لظهور نصب الخبر ، وهٰذا من أقوىٰ ما استدلَّ به الكُوفيُّونَ .

وأُجيب : بأنَّهُ ضرورةٌ ، أو أنَّ (سلمىٰ) منادىً ، ومعمولَ (مُغرِياً) محذوفٌ ؛ أي : لك ، وقولُهُ : (لقد هوَّن . . .) إلىٰ آخره : التفاتٌ عن خطابها إعراضاً وطرحاً لها . « خضري » (١/ ٢٢٣) بتصرف .

(٢) في جميع نسخ « الشرح » ما عدا (هـ) : (عند البصريين والكوفيين) ، وهو ظاهرٌ .

وذلك نحوُ قولِهِ[1] : [من الطويل]

٦٧ـ قَنافِذُ هَدَّاجُونَ حولَ بيوتِهِم   بمـا كـانَ إيَّـاهُـم عَطِيَّـةُ عَـوَّدَا

❀ قوله : (قَنافِذُ) جمعُ (قُنْفُذ) بالذال المُعجَمة وضمِّ الفاء وفتحِها ، وهو خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ ؛ أي : هم قنافذُ ، و(هدَّاجون) : جمعُ (هَدَّاجٍ) بتشديد الدال وفي آخره جيمٌ ؛ مِنَ (الهَدَجَان) ؛ وهو مِشْيةُ الشيخ ، و(عَطِيَّةُ) : أبو جَريرٍ .

وأراد الفرزدقُ بهٰذا البيت هَجْوَ رَهْطِ جَريرٍ ، وشبَّهَهُم بالقنافذ في مَشْيهم بالليل ؛ فهو استعارةٌ مُصرَّحةٌ ؛ فقولُ « التصريح » كـ « العَيْنيِّ » :

❀ قوله : (و« عَطِيَّةُ » : أبو جَريرٍ) ، وقيل : عمُّهُ .

ثمَّ إنَّ قولَ الشاعرِ : (حولَ بيوتِهِم) يُقدَّرُ مثلُهُ لقوله : (قنافذُ) ؛ لتضمُّنه

---

(١) البيت للفرزدق في « ديوانه » (١/٣٠٧) ضمن قصيدة يهجو بها جريراً ويخاطب عمر بن لَجَأ التيمي ، ومطلعها :

رأىٰ عبدُ قيسٍ خَفْقةً شَوَّرتْ بها   يـدا قـابِسٍ أَلْوىٰ بها ثـمَّ أَخْمَدَا
أَعِدْ نَظَراً يـا عبدَ قيسٍ فـربَّمـا   أضاءتْ لكَ النارُ الحمارَ المُقيَّدا

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/٣٦٧) ، و« شرح الرضي » (٤/٢٠٦) ، و« شرح ابن الناظم » (١/٩٩) ، و« توضيح المقاصد » (١/٤٩٩) ، و« أوضح المسالك » (١/٢٤٨) ، و« مغني اللبيب » (٢/٧٦٧) ، و« المقاصد الشافية » (٢/١٩٢) ، و« همع الهوامع » (١/٤٣٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/٥٩٢ـ٥٩٥) ، و« خزانة الأدب » (٩/٢٦٨ـ ٢٧١) ، و« شرح أبيات المغني » (٧/٢٧٨ـ٢٨٠) .

فهـٰذا ظاهِرُهُ : أَنَّهُ مِثْلُ : (كان طعامَكَ زيدٌ آكِلاً) ، ويتخرَّجُ : علىٰ أنَّ في (كان) ضميراً مُستتِراً هو ضميرُ الشأن ، وهو اسمُ (كان) .

وممَّا ظاهِرُهُ أنَّهُ مثلُ : (كان طعامَكَ آكِلاً زيدٌ) : قولُهُ[1] : [من البسيط]

٦٨ـ فأَصْبَحُوا والنَّوَىٰ عالي مُعرَّسِهِم وليسَ كلَّ النَّوىٰ تُلقِي المساكينُ

بالكناية[2] . . سهوٌ ؛ علىٰ أَنَّهُ لا استعارةَ أصلاً علىٰ تقديره خبرَ محذوفٍ ، إلا علىٰ رأي السَّعْدِ في نحو : (زيدٌ أسدٌ)[3] ، تأَمَّلْ .

❀ قوله : (فأَصْبَحُوا والنَّوَىٰ . . .) إلىٰ آخره : (النَّوَىٰ) : مبتدأٌ ، وهو جمعُ (نَوَاة) ، وخبرُهُ : (عالي مُعرَّسِهِم) بضمِّ الميم وفتحِ العين المُهمَلة

المشيَ ليلاً ؛ . . . .

---

(١) البيت لحُميد الأرقط التميمي ، كما في « التذكرة الحمدونية » (٢/٣١٩) وغيره ، وليس لحميد بن ثور كما سيذكره المُحشِّي ، وكان حميد الأرقط هجَّاءً للضِّيفان ، والبيتُ من قصيدة يهجوهم بها ، وبعد البيت الذي سيورده المُحشِّي :

باتُوا وجُلَّتُنا الصهباءُ بينَهُمُ كأنَّ أظفارَهُم فيها السكاكينُ
فأصبحوا والنوىٰ . . . .

وهو من شواهد : « الكتاب » (١/ ٧٠) ، و« شرح التسهيل » (١/ ٣٦٨) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٩٩) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ١٩١) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١١٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٦٢٩ـ ٦٣١) ، و« تخليص الشواهد » (ص٢٤٨ـ ٢٤٩) .

(٢) التصريح على التوضيح (١/ ١٩٠) ، المقاصد النحوية (٢/ ٥٩٣) .

(٣) انظر « المُطوَّل » (ص٣٥٨ـ ٣٥٩) ، و« المختصر » (ص ٥٧٤ـ ٥٧٦) .

. . . .

وتشديدِ الراء مفتوحةً : هو موضعُ نزولِهم ، والجملةُ : حالٌ مِنْ ضمير (أصبحوا) .

والواوُ في قوله : (وليس كلَّ النَّوىٰ . . .) إلىٰ آخره : للحال أيضاً ، والتقديرُ : (أصبحوا وعندَهُم نوىً كثيرةٌ والحالُ أنَّهُم يُلْقُون بعضَ النَّوىٰ ولا يُلْقُون كلَّها[1] ؛ لابتلاعهم له مِنْ فَرْطِ جُوعِهِم) ، فَدَلَّ علىٰ كَثْرةِ ما قدَّم لهم مِنَ التمر .

وقائلُ هٰذا البيتِ : حُمَيدُ بنُ ثورٍ أحدُ البُخَلاء المشهورِينَ[2] ، وكان هجَّاءً للضِّيفان ، ومُرادُهُ بهٰذا البيت كبقيَّةِ القصيدة : هجاؤُهُم وذمُّ كثرةِ أكلِهم ، وأوَّلُها :

علىٰ حدِّ قوله[3] : [من الكامل]

أسدٌ عليَّ وفي الحُرُوبِ نعامةٌ . . . .

وكذا قوله : (بما كان) .

---

(١) الأولىٰ : (ولا يلقونها كلَّها) بذكر المُؤكَّد .

(٢) لعلَّ صوابه : (حُمَيد الأَرْقط) بدل (حُميد بن ثور) ، كما نبَّهت عليه قبل قليل ، وحُميد بن ثور شاعر مخضرم معدود في الصحابة رضي الله عنهم أجمعين .

(٣) صدر بيت للشاعر الخارجي عمران بن حِطَّان يخاطب به الحجَّاج ، كما في « الحماسة البصرية » (١/ ٧٠) ، و« العقد الفريد » (٥/ ٣٠٢) ، ويُنسب لغيره ، وعجزه : (رَبْداءُ تَجفِلُ مِنْ صَفيرِ الصافرِ) ، وبعده :

هلَّا برزتَ إلىٰ غزالةَ في الوغىٰ   بل كانَ قلبُكَ في جناحَيْ طائرِ

وانظر « المختصر » للسعد (ص٥٧٥ـ ٥٧٦) ، و« عروس الأفراح » (٢/ ٢٢) .

إذا قُرِئَ (تُلقِي) بالتاء المُثنَّاةِ مِنْ فوقُ .

فيُخرَّجُ البيتانِ على إضمار الشأن ، والتقديرُ في الأوَّل : (بما كان هو) ؛ أي : الشأنُ ؛ فضميرُ الشأنِ : اسمُ (كان) ، و(عطيَّة) : مبتدأٌ ،

لا مَرْحباً بوجوهِ القومِ إذْ حَضَرُوا كـأنَّهُـم إذْ أنـاخُـوهـا الشيـاطيـنُ

❀ قوله : (إذا قُرِئَ « تُلقِي » بالتاء) أشار بهٰذا : إلىٰ أنَّهُ لم يُروَ بها ، وإنَّما رُوِي بالياء التحتيَّةِ فقط ، كما صرَّحَ بذلك العَيْنيُّ في « الشواهد الكبرىٰ » ، ثمَّ قال : (واسمُ « ليس » في هٰذا البيت : ضميرُ الشأن عندَ البَصْريِّينَ والكُوفيِّينَ جميعاً ؛ لأنَّهُ علىٰ هٰذا لا يجوزُ جَعْلُ « المساكين » اسمَ « ليس » ؛ لأنَّهُ يُوجِبُ أنْ يكونَ « يُلقِي » خبرَها ، ولو كان خبراً لوَجَبَ أنْ يُقالَ : « يلقُونَ » ؛ فتعيَّنَ أنْ يكونَ « المساكينُ » فاعلاً به ، وهو خالٍ مِنَ الضمير) انتهىٰ مُلخَّصاً[1] .

❀ قوله : (إذْ أناخُوها) ؛ أي : الإبِلَ .

❀ قوله : (أشار بهٰذا : إلىٰ أنَّهُ لم يُروَ بها) غيرُ مُسلَّمٍ ، كما يَدُلُّ عليه قولُ الأُشْمُونيِّ : (علىٰ رواية التاء)[2] .

❀ قوله : (لأنَّهُ علىٰ هٰذا) ؛ أي : ما ذُكِرَ مِنْ أنَّهُ إنَّما رُوِي بالتحتيَّة ، وأمَّا روايةُ التاء : فلا يتعيَّنُ عليها أنَّ (المساكين) فاعلُ (تُلْقِي) ، بل كان يُمكِنُ

---

(١) المقاصد النحوية (٢/ ٦٣٠) ، وفي هامش (ج) : (قوله : « لوَجَبَ أنْ يُقالَ : تُلقُونَ » قال الفارِضيُّ : « وهٰذا بناء علىٰ أنَّ الخبر الفعلي يقدم على المبتدأ مع الناسخ ») ، وانظر « شرح الفارضي » (ق/ ٣٤) .

(٢) شرح الأشموني (١/ ١١٧) .

و(عوَّد) : خبرُهُ ، و(إيَّاهم) : مفعولُ (عوَّد) ، والجملةُ مِنَ المبتدأ وخبره : خبرُ (كان) ، فلم يَفصِلْ بين (كان) واسمِها معمولُ الخبر ؛ لأنَّ اسمَها مضمَرٌ قبلَ المعمول .

والتقديرُ في البيت الثاني : (وليس هو) ؛ أي : الشأنُ ؛ فضميرُ الشأنِ : اسمُ (ليس) ، و(كلَّ النَّوىٰ) : مفعولٌ لـ (تُلقِي) ، و(تُلقِي المساكينُ) : فعلٌ وفاعل ، والمجموعُ : خبرُ (ليس) .

هـٰذا بعضُ ما قيل في البيتَينِ .

❀ قوله : (بعضُ ما قيلَ في البيتَينِ) تقدَّمَ ما قيل في الثاني ، وأمَّا الأوَّلُ : فقيل فيه زيادةً علىٰ ما سَبَقَ في كلام الشارحِ : إنَّ (كان) زائدةٌ بينَ الموصولِ وصِلَتِهِ ؛ فحينئذٍ : لا اسمَ ولا خبر .

وقيل : إنَّ (ما) موصولةٌ ، واسمَ (كان) ضميرٌ مُستتِر يرجعُ إلىٰ (ما) ، و(عطيَّةُ) : مبتدأٌ ، و(عوَّدَ) : خبرُهُ ، و(إياهُم) : مفعولٌ مُقدَّم ، والعائدُ محذوف ؛ لأنَّهُ ضميرٌ منصوبٌ مُتَّصِل ، والتقديرُ : (بالذي كان عطيَّةُ عوَّدَهُمُوهُ)[1] .

وقيل : إنَّ هـٰذا ضرورةٌ ، فلا اعتبار به ، أفاده العَيْنِيُّ[2] .

أنْ يكونَ (المساكين) اسمَ (ليس) ، والخبرُ جملة (تُلْقِي) ، ولا تفوتُ المُطابقةُ ؛ لأنَّهُ مع التاء تُؤوَّلُ (المساكين) بالجماعة ؛ لأنَّها للتأنيث ، ولا يصحُّ مثلُ ذلك مع الياء .

---

(١) انظر « شرح التسهيل » (١/ ٣٦٨) .

(٢) المقاصد النحوية (٢/ ٥٩٤_٥٩٥) .

* قوله : (وقد تُزادُ « كانَ » . . .) إلىٰ آخره : ليس المُرادُ بزيادتها أنَّها لا تَدُلُّ علىٰ معنىً البتَّةَ ، بل أنَّها لم يُؤتَ بها للإسناد ، وإلا فهي دالَّةٌ على المُضِيِّ ، والتقليلُ المُستفادُ مِنْ (قد) بالنسبة إلىٰ عدم زيادتِها ؛ فلا يُنافي كَثْرتَها في نَفْسها ، ولا دلالةَ لها حينئذٍ علىٰ أكثرَ مِنَ الزمان اتِّفاقاً .

---

* قوله : (بل أنَّها لم يُؤتَ بها للإسناد) ، وعلىٰ هـٰذا : فلا تعملُ شيئاً ؛ لا رفعاً ولا نصباً ، ولا دَلالةَ لها على الحَدَث ، بل على الزمن الماضي فقط .

وقيل : معنىٰ زيادتِها : عدمُ اختلالِ المعنىٰ بسقوطها ، وعلىٰ هـٰذا : فتعملُ الرفعَ في ضميرٍ يرجعُ إلىٰ مصدرها إن لم يكن غيرَهُ[1] ، وتَدُلُّ علىٰ حَدَثٍ ؛ إذ المسندُ إليه يَستَدْعِي مُسنداً ، ولا يُسنَدُ إلا الحَدَث ، واستشكله بعضُهُم : بأنَّهُ لا معنىٰ لقولك : (كان الكونُ) ؛ أي : ثَبَتَ الثبوتُ .

فالحقُّ : الأوَّلُ .

وفيه : أنَّهُ ليس فيه إسنادُ الشيء إلىٰ نفسه ، بل إسنادُ الخاصِّ مِنْ وجه لتقييد المسند بالزمان وتقييدِ المسند إليه بحسَب المقام ؛ ففي قولك : (ما كان أَحْسَنَ زيداً !!) المسندُ إليه كونُ حُسْنِ زيد ، وقِسْ ، وعلى الأوَّل : فـ(كان) لا يُقالُ لها : ناقصةٌ ولا تامَّةٌ ، كما جرىٰ عليه الشارح ، بخلافه على الثاني ؛ فهي تامَّةٌ .

---

(١) في (ك) : (ظاهراً أو ضميراً بارزاً) بدل (غيره) ، وكذلك في الموضعين الآتيين .

واختلفوا في عملها في المرفوع ؛ فقيل : لها مرفوعٌ ، وقيل : لا مرفوعَ لها ، وقيل : إنَّها رافعةٌ لضميرِ مصدرِها ؛ أي : الكَوْنِ .

❀ قـولـه : (كمـا كـانَ أَصَـحَّ . . .) إلـىٰ آخـره : (مـا) : تعجُّبيَّـةٌ ، و(كان) : زائدةٌ ، و(أصحَّ) : فعلُ تعجُّبٍ ، و(علمَ) : مفعولٌ .

إذا علمتَ هـٰذا : فقولُ المُحشِّي : (ولا دَلالةَ لها حينئذٍ علىٰ أكثرَ مِنَ الزمان اتِّفاقاً) . . لا يصحُّ ، وقولُهُ : (واختلفوا في عملها . . .) إلىٰ آخره : مُوزَّعٌ على القولَينِ في معنى الزيادة ؛ فمَنْ قال بالأوَّل قال : لا مرفوعَ لها ، ومَنْ قال بالثاني قال : لها مرفوعٌ هو ضميرُ المصدرِ إن لم يكن غيرَهُ .

فكان عليه أنْ يذكرَ القولَينِ في معنى الزيادة ، ويُرتِّبَ الخلافَ عليهما ، أو يحذفَ قولَهُ : (واختلفوا . . .) إلىٰ آخره حيثُ أراد الاختصارَ ؛ لأنَّ عبارتَهُ تُوهِمُ أنَّ هـٰذا الخلافَ مُرتَّبٌ على القول الذي ذَكَرَهُ ، فتُشكِلُ العبارةُ بأنَّهُ حيثُ لم يُؤتَ بها للإسناد كيف يُقالُ : لها مرفوعٌ ؟!

وقولُهُ : (وقيل : إنَّها رافعةٌ لضميرِ مصدرِها) . . ظاهرُهُ : أنَّهُ غيرُ قولِهِ : (فقيل : لها مرفوعٌ) مع أنَّهُ عَيْنُهُ ، وقد أطلقَ في محلِّ التقييدِ كما علمتَ ، وهو خطأٌ ، فكان المُناسِبُ حذفَهُ ، ويقولَ أوَّلاً : (فقيل : لها مرفوعٌ هو ضميرُ مصدرِها إن لم يكن غيرَهُ) .

قال شيخُنا : (وقد يُقالُ : يحتملُ : أنَّهُم اتَّفقوا علىٰ أنَّها لا حَدَثَ لها ،

(كان) علىٰ ثلاثة أقسامٍ : أحدُها : الناقصة ، والثاني : التامَّةُ ، وقد تقدَّم ذِكْرُهُما ، والثالثُ : الزائدةُ ، وهي المقصودةُ بهٰذا البيت .

وقد ذَكَرَ ابنُ عُصْفُورٍ أنَّها تُزادُ بينَ الشيئَينِ المُتلازِمَينِ ؛ كالمبتدأ وخبرِهِ ؛ نحوُ : (زيدٌ كان قائمٌ) ، والفعلِ ومرفوعِهِ ؛ نحوُ : (لم يُوجَدْ كان مِثْلُكَ) ، والصِّلَةِ والموصولِ ؛ نحوُ : (جاء الذي كان أكرمتُهُ) ، والصفةِ والموصوفِ ؛ نحوُ : (مررتُ برجلٍ كان قائمٍ) ، وهٰذا يُفهَمُ أيضاً مِنْ إطلاق قولِ المُصنِّف : (وقد تُزادُ « كان » في حَشْوٍ)[1] ، . . . .

❀ قوله : (بينَ الشيئَينِ المُتلازِمَينِ) ؛ أي : غيرِ الجارِّ والمجرور ، وأمَّا بينهما فشاذٌّ ، كما في « التوضيح » وغيره[2] .

وأُتي بالمرفوع نظراً للصورة ، ولا إسنادَ في الحقيقة ؛ حتىٰ في نحو : « كانوا كرامٍ » ، وربَّما يُؤيِّدُ ذلك : أنَّهُم جعلوا مرفوعَها في بعض الصُّوَر ضميرَ المصدر مع أنَّ مدلولَهُ عينُ مدلولِها الحَدَثيِّ ، فكيف يُسنَدُ الشيءُ إلىٰ نفسه ؟! وليس ذلك كـ « ضُرِبَ الضربُ » ؛ لأنَّ معناه : أُوقِعَ ، وإن احتملَ تأويلُ « كان » بـ « ثَبَتَ » والضميرِ بالحُدُوث) انتهىٰ .

لٰكنْ في قوله : (مع أنَّ مدلولَهُ عينُ مدلولِها الحَدَثيِّ . . .) إلىٰ آخره . .

---

(١) وقوله : (في حشو) خرج : الأوَّلُ ؛ لأنَّهُ محلُّ الاعتناء ، والآخِرُ ؛ لأنَّهُ مَحَطُّ الفائدة ، وأجاز الفرَّاءُ زيادتَها آخِراً . انظر « شرح الأشموني » (١/ ١١٨) ، و« حاشية الخضري » (١/ ٢٢٤) .

(٢) أوضح المسالك (١/ ٢٥٧) ، وانظر « المقاصد الشافية » (٢/ ٢٠١) ، و« تمهيد القواعد » (٣/ ١١٦٢-١١٦٣) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١١٨) .

وإنَّما تنقاسُ زيادتُها : بينَ (ما) وفعلِ التعجُّب ؛ نحوُ : (ما كانَ أصحَّ عِلْمَ مَنْ تقدَّما) ، ولا تُزادُ في غيره إلَّا سماعاً .

وقد سُمِعتْ زيادتُها : بينَ الفعلِ ومرفوعِهِ ؛ كقولهم : (ولدتْ فاطمةُ بنتُ الخُرْشُبِ الأَنْمَارِيَّةُ الكَمَلَةَ مِنْ بني عَبْسٍ ، ....

❀ قوله : (وإنَّما تنقاسُ. . .) إلىٰ آخره : فيه نَظَرٌ ؛ إذ المُصرَّحُ به في « التوضيح » و« الأُشْمُونيِّ » وغيرِهما : القياسُ فيما عدا الجارَّ والمجرورَ[1] .

❀ قوله : (الأَنْمَارِيَّةُ) بفتح الهمزةِ : نسبةٌ إلى (الأَنْمار) ؛ قبيلة مِنَ العرب .

❀ قوله : (الكَمَلَةَ) بالنصب : جمعُ (كامِلٍ) ؛ مفعولُ (وَلَدَتْ) ؛ أي : ولدتْ فاطمةُ الأولادَ الكَمَلَةَ .

❀ قوله : (مِنْ بني عَبْسٍ) قال في « الصحاح » : (عَبْسٌ : أبو قبيلةٍ مِنْ قيسٍ ، وهو عبسُ بنُ بَغِيضٍ)[2] .

نظرٌ ، كما يُعلَمُ ممَّا ذكرناه قريباً[3] ، فتنبَّهْ .

❀ قوله : (فيه نَظَرٌ ؛ إذ المُصرَّحُ به. . .) إلىٰ آخره : ما يُفِيدُهُ كلامُ الشارحِ ؛ مِنْ أنَّها سماعيَّةٌ فيما عدا التعجُّبَ. . هو المفهومُ مِنْ كلام الدَّمَامِينيِّ ، كما في « الصبَّان »[4] .

---

(١) أوضح المسالك (١/ ٢٥٧) ، شرح الأشموني (١/ ١١٧ـ ١١٨) ، وذكر الشاطبي في « المقاصد الشافية » (٢/ ٢٠١) أنَّ باب التعجُّب أكثرُ ما تُزاد فيه (كان) ، وما سواه دونه ؛ فلذلك مثَّل به الماتن .

(٢) الصحاح (٣/ ٩٤٥) .

(٣) انظر (٢/ ٤٠٣) .

(٤) حاشية الصبان (١/ ٣٧٩) ، وانظر « تعليق الفرائد » (٣/ ٢٢٠) .

لم يُوجَدْ كان أفضلُ منهم)[1] .

وقد سُمِعتْ أيضاً زيادتُها : بينَ الصفةِ والموصوف ؛ كقوله[2] : [من الوافر]

٦٩ـ فكيفَ إذا مررتُ بدارِ قومٍ وجِيرانٍ لنا كانوا كِرامِ

❀ قوله : (فكيفَ إذا مررتُ. . .) إلىٰ آخره : (كيف) : للاستفهام الغيرِ

---

(١) عزاه البغدادي في « خزانة الأدب » (٩/ ٢١١) إلىٰ قيس بن غالب البدري ، وهو من شواهد : « المفصل » (ص٣٥١) ، و« شرح الرضي » (٤/ ١٩١) ، و« شرح الكافية الشافية » (١/ ٧٠) ، و« التذييل والتكميل » (٤/ ٢١٣) ، وفاطمةُ الأنماريَّة : هي إحدى المُنجِبات الثلاث من العرب ، قيل : إنَّها رأتْ في منامها قائلاً يقولُ لها : أعشرةٌ هَدَرَةٌ أحبُّ إليك أم ثلاثةٌ كعَشَرَة ؟ فلم تقل شيئاً ، ثمَّ عاد إليها في ليلة ثانية ، فأمسكتْ عن القول ، وأخبرتْ زوجَها برؤياها ، فقال لها : إن عاد الثالثة فقولي : ثلاثة كعشرة ، فولدتهم كلهم غاية ؛ ربيع الحُفَّاظ ، وعُمَارة الوهَّاب ، وأنس الفوارس ، وقيل لها يوماً : أيُّ بَنِيكِ أكملُ ؟ فقالت : أنس ، لا بل عمارة ، لا بل الربيع ، ثَكِلْتُهُم إنْ كنتُ أدري أيُّهم أكملُ ، هم كالحَلْقة المُفرَغة لا يُدرىٰ أين طرفاها . انظر « المستقصىٰ » (١/ ٣٨٣) ، و« نهاية الأرب » (٧/ ٣٩) ، والهَدَرَة : الساقطون من الناس .

(٢) البيت للفرزدق في « ديوانه » (٢/ ٥٢٩) ضمن قصيدة يمدح بها هشام بن عبد الملك ـ وقيل : سليمان بن عبد الملك ـ ويهجو جريراً ، ومطلع القصيدة :

ألستُم عائِجِينَ بنا لَعَنَّا نرى العَرَصاتِ أو أَثَرَ الخيامِ
فقالوا إنْ فعلتَ فأَغْنِ عنَّا دموعاً غيرَ راقيةِ السِّجامِ

والبيت من شواهد : « الكتاب » (٢/ ١٥٣) ، و« شرح التسهيل » (١/ ٣٦١) ، و« شرح الرضي » (٤/ ١٩٢) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٢٥٨) ، و« المساعد » (١/ ٢٦٩) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٢٠٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٦٠٤ـ٦٠٧) ، و« خزانة الأدب » (٩/ ٢١٦ـ ٢٢٤) .

الحقيقيِّ خَرَجَتْ مَخْرَجَ التعجُّبِ[1] ؛ كما في : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ ﴾ [البقرة : ٢٨] .

ومحلُّ الشاهد : زيادةُ (كانوا) بينَ الموصوفِ ـ وهو (جيرانٍ) ـ وصفتِهِ ؛ وهو (كرامٍ) ، وقد اعترُضَ : بأنَّ عملَها الرفعَ في الضمير المُتَّصِلِ بها مانعٌ مِنَ الزيادة ، ورُدَّ : بعدم مَنْعِهِ[2] .

❊ قوله : (ورُدَّ : بعدم مَنْعِهِ) هـٰذا الردُّ مبنيٌّ على القول الثاني في معنى

(١) قوله : (الغير) منع الحريري في « درة الغواص » (ص٥١) دخولَ الألف واللام علىٰ (غير) ، ونصَّ عليه سيبويه في « الكتاب » (٣/ ٤٧٩) ، وقال الشهاب الخفاجي في « شرح درة الغواص » (ص١٩٩) : (ما ادَّعاه مِنْ عدم دخول « أل » علىٰ « غير » وإن اشتَهَرَ . . فلا مانع منه قياساً ، وإنَّما المُهِمُّ فيه إثباتُ سماعه من العرب ، وفي « تهذيب الأزهري » : قال ابن أبي الحسن في « شامله » : مَنَعَ قومٌ دخولَ الألف واللام علىٰ « غير » و« كل » و« بعض » ؛ لأنَّها لا تتعرَّفُ بالإضافة ، فلا تتعرَّفُ باللام ، قال : وعندي : لا مانعَ مِنْ ذلك ؛ لأنَّ اللام ليست فيها للتعريف ، ولـٰكنَّها اللام المُعاقِبةُ للإضافة ؛ نحوُ : « كأنَّ بين فكِّها والفكِّ » ؛ أي : وفكِّها ، وقولِهِ تعالىٰ : ﴿ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾ [النازعات : ٤١] ؛ أي : مأواه ؛ علىٰ أنَّ « غير » قد تتعرَّف بالإضافة في بعض المواضع ، وقد يُحمَلُ « الغيرُ » على الضد ، و« الكلُّ » على الجملة ، و« البعضُ » على الجزء ؛ فيصحُّ دخولُ اللام بهـٰذا المعنى . انتهىٰ ، فيصحُّ بطريق الحَمْلِ على النظير ، وهو شائعٌ في كلامهم . . .) .

(٢) وذلك لأنَّهم يُلغُون (ظننت) إذا تأخَّرتْ أو توسَّطت ، مع أنَّها مسندةٌ إلى اسمها ، ولا يمنعُهُم ذلك من إلغائها وإبطال عملها ، فكذا هنا ، والذي ذهب إلىٰ جواز زيادتها مع الاتصال . . الخليلُ وسيبويهِ في « الكتاب » (٢/ ١٥٣) ، وتبعهما ابن مالك في « شرح التسهيل » (١/ ٣٦١) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ١١٧) ، وذهب المُبرِّد وأكثر النَّحْويِّينَ إلى اشتراط عدم اتصال الضمير بها ، و(كان) في البيت=

وشذَّتْ زيادتُها بينَ حرفِ الجرِّ ومجرورِهِ ؛ كقوله[1] : [من الوافر]

٧٠ـ سُرَاةُ بنـي أبـي بكـرٍ تَسَـامَىٰ ... علـىٰ كـانَ المُسـوَّمـةِ العِـرَابِ

❁ قوله : (سُرَاةُ بني . . .) إلىٰ آخره : (السَّرَاةُ) بفتح السين[2] : جمع (سَرِيٍّ) ؛ بمعنىٰ : شريف ، ويُروىٰ : (جِيادُ) جمعَ (جيِّد) ، و(تَسَامىٰ) : أصلُهُ : (تتَسَامىٰ) ؛ حُذِفتْ منه إحدى التاءَينِ ؛ مِنَ السُّمُوِّ ؛ وهو العُلُوُّ ، و(المُسوَّمةِ) بفتح الواو : اسمُ مفعولٍ مِنَ الوَسْم ؛ وهو العلامة ، و(العِرَابِ) بكسر العين المُهمَلة : نعتُ (المُسوَّمةِ) ؛ أي : الخيلِ العربيّة التي جُعِلتْ عليها علامةٌ وتُرِكتْ في المرعىٰ ، وفي رواية : (المُطهَّمةِ الصِّلابِ)[3] ؛ أي : التامَّةِ القويّة .

الزيادة ، والمُعترِضُ جرىٰ على القول الأوَّل[4] ، فهـٰذا الردُّ لا معنىٰ له .

فالأَوْلىٰ : ردُّ الاعتراضِ : بأنَّا لا نُسلِّمُ أنَّها عاملةٌ في الضمير المتصلِ بها ،

= عندهم ليست زائدة ، والواو : اسمها ، و(لنا) : في موضع خبرها ، والجملة في موضع الصفة (لجيران) ، و(كرام) : صفة بعد صفة . انظر « التذييل والتكميل » (٢١٨/٤) ، و« تمهيد القواعد » (١١٥٩/٣ـ١١٦٠) ، وانظر أيضاً كلام المُقرِّر .

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٣٦١/١) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص١٠٠) ، والرضي في « شرحه على الكافية » (١٩٢/٤) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (٢٥٧/١) ، والشارح في « المساعد » (٢٧٠/١) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٢٠١/٢) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (٤٣٨/١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٦٠٣/٢) ، و« تخليص الشواهد » (ص٢٥٢ـ٢٥٣) ، و« خزانة الأدب » (٢٠٧/٩ـ ٢١٠) .

(٢) وتقدَّم أيضاً في (٣٥٢/٢) عن المحشي جوازُ الضم .

(٣) وجاءت كذلك في (و) .

(٤) في (ك) : (والشارح جرىٰ) بدل (والمُعترِضُ جرىٰ) .

وأكثرُ ما تزادُ : بلفظ الماضي ، وقد شذَّتْ زيادتُها بلفظ المضارعِ في قول أمِّ عَقِيل بن أبي طالب[1] : [من مشطور الرجز]

٧١ـ أنـتَ تكـونُ مـاجـدٌ نَبِيـلُ
إذا تَهُـبُّ شَمْـأَلٌ بَلِيـلُ

---

* قوله : (في قولِ أمِّ عَقِيل) بوزن (وَكِيلٍ) : هو أخو عليٍّ رضي الله عنهما ، كانتْ تقولُ له ذلك وهي تُرَقِّصُهُ في صِغَرِهِ .

* قـولـه : (أنـتَ تكـونُ. . .) إلىٰ آخره : (المـاجـد) : الكـريـمُ ، و(النَّبِيل) بفتح النون وكسرِ المُوحَّدة : مِنَ النَّبالة ؛ وهي الفضلُ ، وجمعُهُ :

بل الأصلُ كما قيل : (هم لنا) ، ثمَّ قُدِّم الخبرُ ، ووُصِلُ الضميرُ بـ (كان) الزائدةِ إصلاحاً للَّفظِ ؛ لئلَّا يقعَ الضميرُ المرفوعُ المنفصل بجانب الفعل ؛ فالواوُ حينئذ : مبتدأٌ .

أو الأصلُ كما قيل أيضاً : (وجيرانٍ كائنِينَ لنا هم) ؛ علىٰ أنَّ (هم) تأكيدٌ للضمير المُستترِ في الظرف ، فلمَّا زِيدتْ (كان) بعدَ (لنا) . . وُصِلَ بها هٰذا المُؤكِّدُ إصلاحاً للَّفظِ ؛ لئلا يلزمَ ما تقدَّم ؛ فالواوُ حينئذٍ : تأكيدٌ للضمير في (لنا) .

---

(١) المشطوران من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ٣٦٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٠٠) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٥٠١) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٢٥٥) ، و« المساعد » (١/ ٢٦٨) ، و« همع الهوامع » (١/ ٤٣٨) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١١٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٦٠١ـ٦٠٢) ، و« تخليص الشواهد » (ص٢٥٦ـ٢٥٧) .

١٥٥ـ ويَحذِفُونَها ويُبْقُونَ الخَبَرْ وبعدَ (إنْ) و(لو) كثيراً ذا ٱشتَهَرْ

تُحذَفُ (كان) مع اسمِها ويبقىٰ خبرُها كثيراً بعدَ (إنْ) ؛

(نُبَلاءُ) ؛ كـ (شريفٍ وشُرَفاءَ) ، و(تَهُبُّ) بضمِّ الهاء شذوذاً ، وقياسُهُ : الكسرُ ، و(بَلِيلٌ) بفتح المُوحَّدة أوَّلَهُ وكسرِ اللام بوزن (قَتِيل) ؛ بمعنىٰ : مَبْلولة .

* قوله : (وبعدَ « إنْ » و« لو ») ؛ أي : الشرطيَّتَينِ ؛ لأنَّهُما مِنَ الأدوات الطالبةِ لفعلَينِ ، فيطولُ الكلامُ ، فيُخفَّفُ بالحذف ، وخُصَّ ذلك بـ (إنْ) و(لو) دونَ بقيَّةِ أدوات الشرط ؛ لأنَّ (إنْ) أمُّ أدواتِ الشرطِ الجازمةِ ، و(لو) أمُّ أدواتِ الشرطِ غيرِ الجازمة ، كما أنَّ (كان) أمُّ بابِها ، وهم يتوسَّعون في الأُمَّهات ما لم يتوسَّعوا في غيرها . انتهىٰ « تصريح »[1] .

وعلىٰ هٰذَينِ الوجهَينِ : يكونُ ما ذُكِرَ مُستثنىً مِنْ قاعدةِ : (إنَّ الضميرَ لا يتصلُ إلا بعامله) ؛ للضرورة .

* قوله : (وقياسُهُ : الكسرُ) ؛ أي : علىٰ ما هو القاعدةُ ؛ مِنْ أنَّ كلَّ فعلٍ لازمٍ مِنْ ذوات التضعيف علىٰ (فَعَلَ) بفتح العين . . فقياسُ مضارعِهِ الكسرُ ؛ نحو (عَفَّ يَعِفُّ) ، و(قَلَّ يَقِلُّ) .

---

(١) التصريح على التوضيح (١/ ١٩٣) .

كقوله[1] : [من البسيط]

٧٢ـ قد قِيلَ ما قِيلَ إنْ صِدْقاً وإنْ كَذِباً فما ٱعتِذارُكَ مِنْ قولٍ إذا قِيلَا

❀ قوله : (قد قِيلَ ما قِيلَ . . .) إلىٰ آخره : قاله النُّعْمان بنُ المنذرِ أحدُ ملوكِ العرب حين قَدِمَ عليه بنو جعفرٍ ، وقد أَعْرضَ عنهم لسَعْيِ الربيعِ بن زياد فيهم عنده[2] ، وكان جليساً له ويُؤاكلُهُ ، فقال له لَبِيدٌ ـ وهو شاعرُ بني جعفرٍ ، وكان إذ ذاك صغيراً ـ هاجياً له قصيدةً منها[3] : [من مشطور الرجز]

مَهْلاً أَبَيْتَ اللَّعْنَ لا تأكلْ معَهْ
إنَّ ٱسْتَهُ مِنْ بَرَصٍ مُلَمَّعَهْ

. . . .

---

(١) البيت للنعمان بن المنذر ملك الحِيرة ، وقد قاله ضمنَ مقطوعة يخاطب بها الربيع بن زياد ، وأوَّلها :

شَرِّدْ برَحْلِكَ عنِّي حيثُ شئتَ ولا تُكثِرْ عليَّ ودَعْ عنكَ الأقاويلَا
فقد رُمِيتَ بداءٍ لستَ غاسلَهُ ما جاورَ السَّيْلُ أهلَ الشام والنِّيلَا
فما انتفاؤُكَ منهُ بعدَما قطعتْ هُوجُ المَطِيِّ بهِ أكنافَ شِمْلِيلَا

ولها قصَّة أوردها المُحشِّي ، وهو من شواهد : « الكتاب » (١/ ٢٦٠) ، و« شرح الرضي » (٢/ ١٤٦) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٨٦) ، و« المساعد » (١/ ٢٧١) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٢٠٤) ، و« همع الهوامع » (١/ ٤٤٠) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١١٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٦١٩ـ ٦٢٣) ، و« خزانة الأدب » (٤/ ٩ـ ١٣) ، و« شرح أبيات المغني » (٢/ ٨ ـ ١٢) .

(٢) والربيع أحد النُّجَباء الثلاثة الذين ولدتهم فاطمة بنت الخُرْشُب الأنماريّة ، كما سبق تعليقاً في (٢/ ٤٠٧) .

(٣) ديوان سيدنا لبيد بن ربيعة رضي الله عنه (ص١١٠) .

التقديرُ : (إن كان المَقُولُ صِدْقاً ، وإن كان المَقُولُ كَذِباً) .

وبعدَ (لو) ؛ كقولك : (ائتني بدابَّةٍ ولو حماراً) ؛ أي : ولو كان المَأْتِيُّ به حماراً[1] .

وإنَّــهُ يُــولِــجُ فيهــا إِصْبَعَــهْ

يُـولِجُهـا حتـىٰ يُـوارِي أَشْجَعَـهْ

كــأنَّمــا يَطلُــبُ شيئــاً أَوْدعَــهْ

وقولُهُ : (مُلمَّعهْ) ؛ أي : مُلوَّنة ، و(الأَشْجَعُ) : أصولُ الإِصبَعَ التي تتَّصِلُ بعصبِ ظهرِ الكفِّ .

فالتفتَ النعمانُ إلى الربيع ، وقال : أذاك أنتَ يا ربيعُ ؟ فقال : لا والله ، لقد كَذَبَ ابنُ اللئيم ، فقال النُّعْمانُ : أُفٍّ لهـٰذا طعاماً[2] ، وقام الربيعُ وانصرفَ إلىٰ منزله ، فقال فيه النعمانُ أبياتاً ؛ منها قولُهُ : (قد قِيلَ ما قِيلَ . . .) إلىٰ آخره[3] .

. . . .

(١) ومن شواهده المشهورة :

لا يأمَنِ الدهرَ ذو بَغْيٍ ولو مَلِكاً جنودُهُ ضاقَ عنها السَّهْلُ والجبلُ

(٢) في هامش (ج) : (قوله : « طعاماً » ؛ أي : حالَ كون هـٰذا طعاماً) .

(٣) انظر قصة سيدنا لبيد مع النعمان بن المنذر في « البصائر والذخائر » (٦/ ٢٣٧ـ ٢٣٩) ، و« العمدة في محاسن الشعر وآدابه » (١/ ٥١ـ٥٢) ، و« جمهرة الأمثال » (٢/ ١١٦ـ١١٨) .

وقد شذَّ حذفُها بعدَ (لَدُن) ؛ كقوله[1] : [من مشطور الرجز]

٧٣ـ مِنْ لَدُ شَوْلاً فإلىٰ إتْلائِها

❁ قوله : (مِنْ لَدُ شَوْلاً . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا يقولُهُ العربُ فيما بينهم مِثْلَ المَثَل ، وهو مِنَ الرجز ، و(لَدُ) بفتح اللام وضمِّ الدال : أحدُ لغات (لَدُنْ)[2] ، و(شَوْلاً) بفتح الشين المُعجَمة وسكونِ الواو وفي آخره لامٌ : مصدرُ (شالتِ الناقةُ

❁ قوله : (مصدرُ : شالتِ . . .) إلىٰ آخره ، وعليه : فلا شاهدَ فيه ؛ لأنَّ المعنىٰ : مِنْ لَدُ شالتْ شَوْلاً ، فليس فيه (كان) محذوفةً ، كما هو المُدَّعىٰ والاستشهادُ ، وهـٰذا وجهٌ آخَرُ قدَّره بعضُهُم فراراً مِنَ التكلُّف فيما قدَّره الشارحُ تبعاً لسيبويهِ[3] ، كذا قيل .

ولا يُقالُ[4] : لا مانعَ مِنْ حصولِ الاستشهادِ علىٰ كونه مصدراً ، ويكونُ المصدرُ خبرَ (كان) المحذوفةِ ، غايتُهُ : أنَّهُ أَخْبرَ بالمصدر مبالغةً ، أو بتأويل المصدرِ باسم الفاعل ، أو تقديرِ المضاف ؛ لأنَّهُ لا شاهدَ مع الاحتمال[5] ، فتأمَّلْ .

---

(١) كذا أنشده سيبويه غُفْلاً ، ولم تُعرَف بقيَّته ، وهو من شواهد : « الكتاب » (١/ ٢٦٤) ، و« شرح التسهيل » (١/ ٣٦٥) ، و« شرح الرضي » (٢/ ١٥٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٠١) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٥٠٣) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٢٦٣) ، و« المساعد » (١/ ٢٧٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٦١٠ـ٦١٢) ، و« خزانة الأدب » (٤/ ٢٤ـ٢٦) .

(٢) سيذكرها المُحشِّي في القولة الآتية .

(٣) الكتاب (١/ ٢٦٥) ، وانظر « حاشية الخضري » (١/ ٢٢٧) .

(٤) في (ك) : (وقد يقال) بدل (ولا يقال) .

(٥) قوله : (لأنه لا شاهد . . .) سقط من (ك) ، وهـٰذا السقط متلائم مع الفرق السابق .

التقديرُ : (مِنْ لَدُ أنْ كانتْ هي شَوْلاً) .

١٥٦ـ وبعدَ (أنْ) تعويضُ (ما) عنها ٱرْتُكِبْ كمِثْـلِ (أمَّـا أنـتَ بَـرّاً فـٱقتَـرِبْ)

بذَنَبِها) : رفعَتْهُ للضِّراب ، فهي شائلٌ ، وجمعُها : (شُوَّلٌ) ؛ كـ(راكعٍ ورُكَّعٍ) ، وقيل : إنَّ (شَوْلاً) اسمُ جمعِ (شائلة) علىٰ غير قياسٍ ؛ وهي الناقة التي جَفَّ لبنُها وارتفع ضَرْعُها وأتىٰ عليها مِنْ نَتَاجها سبعةُ أشهرٍ أو ثمانيةٌ .

وقولُهُ : (إتْلائِها) بكسر الهمزة وسكونِ التاء الفوقيَّة : مصدرُ (أَتْلَتِ الناقةُ) : إذا تلاها ولدُها ؛ أي : تَبِعَها ، أفادَهُ العَيْنِيُّ[1] .

❁ قوله : (مِنْ لَدُ أنْ كانتْ . . .) إلىٰ آخره : في (لَدُن) لغاتٌ إحدىٰ عَشْرَةَ : فتحُ اللام وتثليثُ الدَّال مع نونٍ ساكنة ، وضمُّ اللام وفتحُها مع سكونِ الدال وكسر النون ، (ولَدَىٰ) بفتحتَينِ مقصوراً ، و(لَدْ) مُثلَّثَ اللامِ مع سكونِ الدال ، و(لَدْنا) بفتح اللام وسكونِ الدال وبعدَ النونِ ألفٌ ، و(لَدُ) بفتح اللام وضمِّ الدال ، كما في البيت ، ذَكَرَهُ العَيْنِيُّ[2] .

وإنَّما قدَّر الشارحُ كغيره (أنْ كانت) ؛ لأنَّ الغالبَ علىٰ (لَدُن) أنْ تُضافَ إلى المفرد ، والتقديرُ : (مِنْ لَدُ زمنِ كونِها شَوْلاً) ؛ لأنَّ (لَدُ) يكونُ بعدَها أسماءُ الزمان .

❁ قوله : (اسمُ جمعٍ) صوابُهُ : حذفُ (اسم) .

❁ قوله : (علىٰ غير قياسٍ) ؛ إذ قياسُ جمعها : (شَوَائِلُ) .

---

(١) المقاصد النحوية (٢/ ٦١٠ـ٦١١) .

(٢) المقاصد النحوية (٢/ ٦١٠) .

ذَكَرَ في هـٰذا البيتِ أنَّ (كان) تُحذَفُ بعد (أنِ) المصدريَّةِ ، ويُعوَّضُ عنها (ما) ، ويبقى اسمُها وخبرُها ؛ نحوُ : (أمَّا أنتَ بَرّاً فاقتَرِبْ) ، والأصلُ : (لَأنْ كنتَ برّاً فاقتَرِبْ) ؛ فحُذِفَتْ (كان)[1] ، فانفصل الضميرُ المُتَّصِلُ بها ؛ وهو التاءُ ؛ فصار : (أنْ أنتَ بَرّاً) ، ثمَّ أُتي بـ (ما) عِوَضاً عن (كان) ؛ فصار : (أنْ ما أنتَ بَرّاً) ، ثمَّ أُدغِمَتِ النونُ في الميم ؛ فصار : (أمَّا أنتَ بَرّاً) ، ومثلُهُ : قولُ الشاعر[2] : [من البسيط]

❀ قوله : (والأصلُ : لَأنْ كنتَ برّاً . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : الأصلُ الثاني ، وأمَّا الأولُ : فهو : (اقتربْ لأنْ كنتَ بَرّاً) ، ثمَّ قُدِّمتِ اللامُ وما بعدَها على (اقتربْ) للاختصاص ؛ أي : لبِرِّكَ لا لبِرِّ غيرِكَ اقتربْ ؛ بمعنىٰ : تقرَّبْ .

❀ قوله : (فصار : أمَّا أنتَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بعدَ إدغامِ النونِ في الميم للتقارب .

. . . .

---

(١) وحُذِفَ قبلها لامُ التعليل ؛ لأنَّ حذفها مع (أنْ) مُطَّرِدٌ . « توضيح المقاصد » (١/ ٥٠٤) .

(٢) بيت يتيم لسيدنا العباس بن مرداس رضي الله عنه في « ديوانه » (ص١٢٨) ، وهو من شواهد : « الكتاب » (١/ ٢٩٣) ، و« شرح التسهيل » (١/ ٣٦٥) ، و« شرح الرضي » (٢/ ١٤٩) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٠٢) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٢٦٤ـ ٢٦٥) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٢٠٩) ، و« همع الهوامع » (١/ ٤٤٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٦١٢ـ ٦١٥) ، و« تخليص الشواهد » (ص٢٦٣ـ ٢٦٦) ، و« خزانة الأدب » (٤/ ١٣ـ ١٨) .

٧٤ـ أبا خُرَاشَةَ أمَّا أنتَ ذا نَفَرٍ فإنَّ قَوْمِيَ لم تأكلْهُمُ الضَّبُعُ

فـ (أنْ) : مصدريَّةٌ ، و(ما) : زائدةٌ عِوَضاً عن (كان) ، و(أنتَ) : اسمُ (كان) المحذوفةِ ، و(ذا نَفَر) : خبرُها .

ولا يجوزُ الجمعُ بينَ (كان) و(ما) ؛ لكونِ (ما) عِوَضاً عنها ،

❁ قوله : (أبا خُرَاشَةَ) ؛ أي : يا أبا خُراشةَ ـ بضمِّ الخاء المُعجَمة وتخفيفِ الراء المُهمَلة وبعدَ الألفِ شينٌ مُعجَمة ـ كُنْيةُ خُفَافِ بن نُدْبةَ ؛ اسم أمِّهِ ، وهو صحابيٌّ جليلٌ ، و(النَّفَر) : الجماعةُ ؛ وهو في الأصل : اسمٌ لِمَا دونَ العشرة ، و(الضَّبُع) بفتح الضاد المُعجَمة وضمِّ الباء المُوحَّدة : اسمٌ للسِّنِينَ المُجدِبةِ على التشبيه(١) .

والمعنىٰ : يا أبا خُراشةَ لأنْ كنتَ ذا نَفَرٍ كبيراً وعزيزاً فيهم فَخَرْتَ ؛ فإنَّ قومي مَوفُورونَ لم تأكُلْهُمُ السِّنينُ المُجدِبةُ مِنَ القِلَّة والضعف(٢) .

❁ قوله : (فَخَرْتَ) أشار به : إلىٰ أنَّ المُعلَّل بقوله : (أنْ كنتَ) محذوفٌ ، وقولُهُ : (فإنَّ قومي . . .) إلىٰ آخره تعليلٌ لمحذوفٍ أيضاً ؛ أي : لا تَفتخِرْ عليَّ ؛ فإنَّ قومي . . . إلىٰ آخره .

---

(١) وقال الصبان في « حاشيته » (١/ ٣٨٤) : (والضبع : حيوان معروف شبه به السنة المُجدِبة علىٰ طريق الاستعارة التصريحيّة ، والأكلُ ترشيحٌ ، وقيل : الضبع حقيقة فيها ، ويحتمل : أنَّ المُرادَ به : الحيوان المعروف ، فيكونُ الكلامُ كنايةً عن عدم ضعف قومه ؛ لأنَّ القوم إذا ضعفوا عاثتْ فيهم الضباع ، قاله السيوطي في « شرح شواهد المغني ») .

(٢) قوله : (السِّنين) كذا في النسخ ، والأكثر : (السِّنونَ) ، والمثبت علىٰ لغة سبق بيانها في (١/ ٤٤٣ـ ٤٤٥) .

ولا يجوزُ الجمعُ بينَ العِوَضِ والمُعوَّض ، وأجاز ذلك المُبرِّدُ ؛ فيقولُ :

فائدة

[في جواز حذف (كان) مع معمولَيْها]

تُحذَفُ (كان) مع معمولَيْها بعدَ (إنِ) المكسورةِ الهمزةِ في قولهم : (افْعَلْ هٰذا إمَّا لا) ؛ أي : إنْ كنتَ لا تفعلُ غيرَهُ ؛ فـ (ما) : عِوَضٌ[1] ، و(لا) : النافيةُ للخبر .

❊ قوله : (في قولهم : « افْعَلْ هٰذا إمَّا لا ») جَعَلَهُ المُصنِّفُ مِنْ حذفها معَ اسمِها فقط ؛ لأنَّ (لا) جزءٌ مِنَ الخبر علىٰ ما هو الظاهرُ ، خلافاً لِمَا يُفِيدُهُ ظاهرُ قولِهِ : (و« لا » النافية للخبر) ؛ فكأنَّهُ لم يُحذَفْ ؛ لبقاء بعضِهِ[2] ؛ فكان الأَوْلى التمثيلَ بقوله : (قالتْ وإنْ) مِنْ قوله : (قالتْ بناتُ العمِّ يا سَلْمىٰ . . .) إلىٰ آخره[3] .

---

(١) أي : عن (كان) واسمها ، وأُدغمت نون (إنْ) فيها ؛ لتقارب مخرجَيْهما . « تصريح » (١/ ١٩٥) .

(٢) انظر « شرح التسهيل » (١/ ٣٦٥ـ٣٦٦) .

(٣) أشار به : إلىٰ قول رؤبة : (من مشطور الرجز)

قالتْ بناتُ العمِّ يا سلمىٰ وإنْ
كان فقيراً مُعدِماً قالتْ وإنْ

أي : وإن كان فقيراً مُعدِماً . انظر « التصريح على التوضيح » (١/ ١٩٥) ، و« المقاصد النحوية » (١/ ١٦٩ـ ١٧١) .

(أمَّا كنتَ مُنطلِقاً انطلقتُ)[1] .

ولم يُسمَعْ مِنْ لسان العربِ حذفُ (كان) وتعويضُ (ما) عنها وإبقاءُ اسمِها وخبرِها . . إلا إذا كان اسمُها ضميرَ مخاطَبٍ ، كما مثَّل به المُصنِّفُ ، ولم يُسمَعْ معَ ضميرِ المُتكلِّمِ ؛ نحوُ : (أمَّا أنا مُنطلِقاً انطلقتَ) ، والأصلُ : (أنْ كنتُ مُنطلِقاً) ، ولا مع الظاهر ؛ نحوُ : (أمَّا زيدٌ ذاهباً انطلقتُ) ، والقياسُ : جوازُهُما كما جاز مع المُخاطَب ، والأصلُ : (أنْ كان زيدٌ ذاهباً انطلقتُ) ، وقد مثَّل سيبويهِ رحمه الله في « كتابه » : بـ (أمَّا زيدٌ ذاهباً)[2] .

١٥٧ـ ومِنْ مضارعٍ لـ (كانَ) مُنجزِمْ   تُحذَفُ نونٌ وهْوَ حذفٌ ما ٱلتُزِمْ

---

* قوله : (ومِنْ مضارعٍ لـ « كانَ » . . .) إلىٰ آخره : الحاصلُ : أنَّ الحذفَ له شروطٌ : أنْ يكونَ الفعلُ مضارعَ (كان) ، ومجزوماً بالسكون ، غيرَ مُتَّصِلٍ بضميرِ نصبٍ ، ولا بساكنٍ ، وأنْ يكونَ ذلك في حال الوصل .

* قوله : (وهْوَ حذفٌ ما ٱلتُزِمْ) ؛ أي : لم يُلتَزَمْ ؛ فـ (ما) : نافيةٌ .

---

* قوله : (وأنْ يكونَ ذلك في حال الوصل) ؛ أي : لأنَّ النونَ تُرَدُّ في حال الوقف ؛ لأنَّ جزءَ الكلمة[3] أَوْلىٰ مِنِ اجتلاب هاءِ السكتِ الواجبة في الوقف

---

(١) فزعم أنَّ (ما) زائدةٌ لا عِوَض ، ورُدَّ : بأنَّ هـٰذا كلامٌ جرىٰ مَجْرى المثل ، فيُقالُ كما سُمع ولا يُغيَّر ، وليس هـٰذا الموضعُ مِنْ مواضع قياسِ زيادة (ما) ، وانظر « المقتضب » (٤/ ٣٤) ، و« التذييل والتكميل » (٢/ ٢٣٤) ، و« همع الهوامع » (١/ ٤٤٤) .

(٢) الكتاب (١/ ٢٩٣) .

(٣) أي : ردَّ جزءِ الكلمة .

إذا جُزِمَ الفعلُ المضارعُ مِنْ (كان) . . قيل : (لم يَكُنْ) ، والأصلُ : (يكونُ) ، فحَذَفَ الجازمُ الضمَّةَ التي على النون ، فالتقىٰ ساكنانِ ؛ الواوُ والنون ، فحُذِفَ الواوُ لالتقاء الساكنَينِ ؛ فصار اللفظُ : (لم يكنْ) ، والقياسُ يَقتضِي : ألَّا يُحذَفُ منه بعدَ ذلك شيءٌ آخَرُ ، لـٰكنَّهم حذفوا النونَ بعدَ ذلك تخفيفاً ؛ لكثرة الاستعمال ؛ فقالوا : (لم يَكُ) ، وهو حذفٌ جائزٌ لا لازم .

ومذهبُ سيبويهِ ومَنْ تابعه : أنَّ هـٰذه النونَ لا تُحذَفُ عندَ مُلاقاة ساكنٍ ؛ فلا تقولُ : (لم يكُ الرجلُ قائماً) ، وأجاز ذلك يونسُ ، وقد قُرِئَ شاذّاً : (لم يَكُ الذين كفروا)[1] .

وأمَّا إذا لاقتْ مُتحرِّكاً . . فلا يخلو : إمَّا أنْ يكونَ ذلك المُتحرِّكُ ضميراً مُتَّصِلاً ، أو لا ؛ فإن كان ضميراً مُتَّصِلاً . . لم تُحذَفِ النونُ اتِّفاقاً ؛ كقوله صلَّى الله عليه وسلَّم لعمرَ رضي الله عنه في ابن صَيَّادٍ : « إنْ يَكُنْهُ فلن تُسلَّطَ

❀ قوله : (كقوله صلَّى الله عليه وسلَّم لعمرَ) ؛ أي : لمَّا طَلَبَ قتلَ ابنِ صَيَّادٍ حين أُخْبِرَ بأنَّهُ الدَّجَّالُ ، واسمُهُ : صافُ ـ بالمُهمَلة وبالفاء المضمومة ـ مُرخَّمُ (صافي) بالياء ، وقد يُوقَفُ على الياء ؛ كـ (القاضي) ، وقيل : اسمُهُ : عبد الله ، وكان يهودياً كاهناً ، وكانتْ إحدىٰ عينَيهِ ممسوحةً والأخرىٰ ناتئةً ، وادَّعى النُّبوَّةَ .

علىٰ ذي الحرفَينِ ؛ كـ (لم يَعِ) ، ولا تُرَدُّ في القرآن ؛ لأنَّ الوقفَ فيه علىٰ مرسوم الخطِّ ، ولأنَّهُ لا يُجتلَبُ فيه هاءُ سكتٍ غيرُ ما ثَبَتَ في الوصل ؛ نحوُ :

---

(١) ووافق الناظمُ يونسَ في الجواز . انظر « الكتاب » (٤/ ١٨٤) ، و« الأصول في النحو » (٢/ ٣٨٣) ، و« شرح التسهيل » (١/ ٣٦٦) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٢١٢) .

عليهِ ، وإلَّا يَكُنْهُ فلا خيرَ لكَ في قتلِهِ »[1] ؛ فلا يجوزُ حذفُ النونِ ؛ فلا تقولُ : (إنْ يَكُهُ) ، و(إلَّا يَكُهُ) .

وإن كان غيرَ ضميرٍ مُتَّصِلٍ . . جاز الحذفُ والإثبات ؛ نحوُ : (لم يكنْ زيدٌ قائماً) ، و(لم يَكُ زيدٌ قائماً) .

وفي « الكَرْمانيِّ » : أنَّهُ صلَّى الله عليه وسلَّم إنَّما قال : « إنْ يَكُنْهُ . . . » إلىٰ آخره ؛ لأنَّهُ إذْ ذاك لم يكن قد اتَّضَحَ له أمرُهُ[2] .

وفي « القَسْطلَّانيِّ » : أنَّ هـٰذا تَزَوَّجَ ووُلِدَ له ، ودَخَلَ مكَّةَ والمدينةَ ، وأسلمَ ومات مُسلِماً بالطائف ؛ أي : فهو غيرُ الدَّجَّالِ الآتي آخِرَ الزمان ، والكلامُ علىٰ ذلك مبسوطٌ في شروح « البخاري » ، كما أفاده ابنُ الميِّت في (باب الضمائر)[3] .

﴿ اقْتَدِهْ ﴾ [الأنعام : ٩٠] فكذا النونُ ؛ فيُوقَفُ فيه على الكاف .

❁ قوله : (لأنَّهُ إذْ ذاك لم يكن قد اتَّضَحَ له أمرُهُ) تأخُّرُ علمِهِ صلَّى الله عليه وسلَّم بأمره . . بعيدٌ ؛ فالأَوْلىٰ : الجوابُ : بأنَّهُ صلَّى الله عليه وسلَّم عالمٌ بالحال ، غايتُهُ : أنَّ الترديدَ المذكورَ لكونه أقربَ إلى امتثالِ المخاطب ؛ فإنَّ سيدَنا عمرَ رضي الله عنه كان له غَيْرةٌ تامَّةٌ على الإسلام .

---

(١) رواه البخاري (١٣٥٤) ، ومسلم (٢٩٣٠) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما ، وللحديث شاهدٌ آخرُ سبق الحديث عنه تعليقاً في (١/ ٥٤٨) في (باب النكرة والمعرفة) .

(٢) الكواكب الدراري (٧/ ١٣١) ، وفيه : أنَّهُ لم يأمر بقتله ؛ لأنَّهُ كان غير بالغ ، أو كان في حال مهادنة مع اليهود .

(٣) إرشاد السالك النبيل (ق/ ٦٩) ، وانظر « إرشاد الساري » (٢/ ٤٤٨) .

وظاهرُ كلامِ المُصنِّف : أنَّهُ لا فرقَ في ذلك بينَ (كان) الناقصةِ والتامَّةِ ، وقد قُرِئَ : ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةٌ يُضَٰعِفۡهَا﴾ [النساء : ٤٠] ؛ برفع (حسنة) وحذفِ النون ، وهٰذه هي التامَّة .

---

* قوله : (وقد قُرِئَ : ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةٌ﴾) ؛ أي : قراءةً سبعيَّةً(١) .

. . . .



(١) قرأها بالرفع : نافعٌ وابن كثير وأبو جعفر ، وقرأ ابن كثير وابن عامر : (يُضعِّفْها) . انظر « الدر المصون » (٣/ ٦٨٢) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٢٤١) .

فصل في (ما) و (لا) و (لات) و (إن) المشبهات بـ (ليس)

(فصلٌ في « ما » و« لا » و« لاتَ » و« إنِ » المُشبَّهاتِ بـ« ليس »)

❁ قوله : (فصلٌ في « ما » و« لا » و« لاتَ » و« إنِ » المُشبَّهاتِ بـ« ليسَ ») ووجهُ الشَّبَهِ : أنَّ كلّاً للنفي ، وكونَ النفيِ للحال عندَ الإطلاق ، ودخولَها على المبتدأ والخبر .

[فصلٌ في (ما) و(لا) و(لات) و(إنِ) المُشبَّهاتُ بـ(ليس)]

❁ قوله : (ووجهُ الشَّبَهِ : أنَّ كلّاً للنفي . . .) إلىٰ آخره : [فيه : أنَّهُ وَرَدَ النصُّ بإعمالها ؛ قال الله تعالىٰ ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف : ٣١] ؛ فلا حاجةَ للقياس معَ وجودِ النصِّ .

وأُجِيبَ : بأنَّ] المُثبِتَ لإعمالها عملَ (ليس) هو استقراءُ كلام الحجازيِّينَ ؛ أي : أنَّهُم تتبَّعوا كلامَهُم ، فوجدوهم يرفعونَ المبتدأ وينصبونَ الخبرَ بعدَها ، معَ تبادُرِ إعمالِها وعدمِ ظهورِ وجهٍ سواه ، وتلك المُشابَهةُ عِلَّةُ إعمالِ العربِ إيَّاها عملَ (ليس) ، لا أنَّ المُثبِتَ قياسُنا إيَّاها علىٰ (ليس) وتلك المُشابَهةَ جامعُ القياس ؛ إذ لا قياسَ مع النصِّ[1] ؛ أي : الدليلِ ؛ وهو

(١) انظر « حاشية الصبان » (١/ ٣٨٨) .

رفعُ الحجازيِّينَ المبتدأَ ونصبُهُمُ الخبرَ بعدَها في جميع مواردها مِنْ كلامهم ، مع تبادُرِ إعمالِها وعدمِ ظهورِ وجهٍ سواه .

فالاعتراضُ بأنَّ هـٰذا قياسٌ في اللغة بناءً علىٰ أنَّ المُثبِتَ لإعمالها العملَ المذكورَ قياسُنا إيَّاها علىٰ (ليس) بجامع تلك المُشابهةِ ، والقياسَ في اللغة ممتنعٌ . . ساقطٌ جدّاً ، فلا يُحتاجُ للجواب عنه بأنَّهُ لا يُسلَّمُ امتناعُهُ مطلقاً ، بل إنَّما يمتنعُ في المدلولات لا في الأحكام ، وقياسَ (ما) علىٰ (ليس) في العمل قياسٌ في الحُكْم .

وقد يُقالُ : لا نصَّ علىٰ أنَّ المرفوعَ اسمُها والمنصوبَ خبرُها ، بل يحتملُ ـ كما هو مذهبُ الكُوفيِّينَ[1] ـ : أنَّ المرفوعَ مبتدأٌ والمنصوبَ منصوبٌ بنزع الخافضِ في محلِّ رفعٍ ؛ بناءً علىٰ أنَّ المحلَّ لا يختصُّ بالمبنيَّات ، أو مرفوعٌ تقديراً ؛ بناءً علىٰ أنَّهُ يختصُّ بها ؛ فلا بدَّ مِنَ القياس علىٰ (ليس) حتىٰ يثبتَ مُدَّعى البَصْريِّينَ .

وبيانُ ذلك : أنَّ (ليس) عاملةٌ في المرفوع والمنصوبِ بعدَها ؛ لقيام الدليل علىٰ ذلك ؛ ككون اسمِها وخبرِها ضميرَينِ مُتَّصِلَينِ ، والضميرُ لا يتَّصِلُ إلا بعامله ؛ فالأوَّلُ نحوُ : (زيدٌ ليس بقائم) ، والثاني نحوُ : (القائمُ ليسه زيدٌ) ، فيُقاسُ عليها هـٰذه الحروفُ في هـٰذا العمل ـ أعني : كونَ المرفوعِ اسمَها والمنصوبِ خبرَها ـ بجامعِ أنَّ كلّاً للنفي . . . إلىٰ آخره ، وهـٰذا ليس فيه

(١) سيأتي تخريج مذهبهم في (٢/٤٢٦) .

* قوله : (إعمالَ « ليسَ » أُعمِلَتْ. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : أُعمِلَتْ (ما) كإعمال (ليس) ، وذلك عندَ البَصْريِّينَ ، وأمَّا الكُوفيُّونَ فجعلوا المرفوعَ بعدَها مبتدأً والمنصوبَ خبرَهُ ، . . . .

قياسٌ مع النصِّ ، ولا قياسٌ في اللغة .

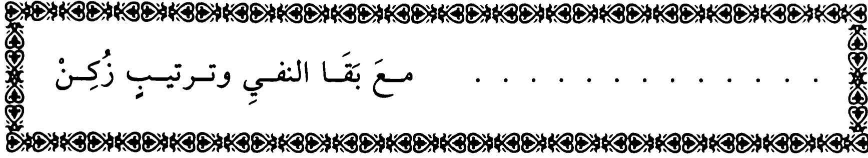
ثمَّ إنَّ ما ذَهَبَ إليه الكُوفيُّونَ ؛ مِنْ أنَّ الاسمَينِ بعدَ (ما) مبتدأٌ وخبرٌ ، وانتصابَ الثاني بنزع الخافض ـ أي : الباء ـ . . ليس بشيء ؛ لأنَّ الباءَ زائدةٌ ، فإذا لم تثبتْ لم يُحكَمْ بكونها محذوفةً ، وأيضاً : ليس المجرورُ بها مفعولاً حتىٰ ينتصبَ بالمفعوليَّة مع حذف الجارِّ ووصولِ الفعل إليه ؛ كما في نحو : (أستغفرُ اللهَ ذنباً)[1] ؛ فإنَّ الناصبَ ليس نزعَ الخافض ، بل الفعلُ ونحوُهُ ممَّا ينصبُ المجرورَ تقديراً لكونه مفعولاً ؛ لعدم إمكانِ نصبِهِ لفظاً بسبب الجارِّ ، فإذا عُدِمَ الجارُّ ظَهَرَ عملُهُ المُقدَّرُ ، مع أنَّ حذفَ الجارِّ ونصبَ المفعولِ بعدَهُ ليس بقياسيٍّ إلا مع (أنَّ) و(أنْ)[2] .

* قوله : (وأمَّا الكُوفيُّونَ فجعلوا المرفوعَ. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّها عندَهُم مهملةٌ في جميع اللُّغات ، ويُؤوِّلون ما وَرَدَ بما ذَكَرَهُ بعدَهُ .

---

(١) انظر « تمهيد القواعد » (٤/ ١٧٣٥ـ١٧٣٨) .

(٢) كما سيأتي في (٣/ ١٥٤ـ١٥٩) .



ونصبُهُ بنزع الخافض[1] ، وأَهْمَلَها التميميُّونَ ، كما أَهْمَلُوا (ليس) حَمْلاً عليها .

❁ قـولـه : (مـعَ بَقَـا النفـي) عبـارةُ « التـوضيـح » : (أَلَّا ينتقـضَ نفـيُ خبرِها)[2] ، وفيه إشارةٌ : إلىٰ أَنَّهُ لا يَضُرُّ انتقاضُ نفيِ معمولِ خبرِها ، ووجهُهُ ظاهرٌ ؛ لأَنَّهُ غيرُ معمولٍ لها ، فلا يحتاجُ لبقاءِ نفيِها بالنَّظَر إليه .

❁ قوله : (زُكِنْ) ؛ أي : عُلِمَ مِنْ قوله في (باب المبتدأ) : (والأصلُ

❁ قوله : (ونصبُهُ بنزع الخافض) ؛ وهو الباءُ التي تُزادُ بعدَ النفيِ ؛ فالمنصوبُ مرفوعٌ محلّاً أو تقديراً كحالةِ وجودِ الباء ، وقد علمتَ ما فيه ، فتنبَّهْ .

❁ قوله : (كما أَهْمَلُوا « ليس » . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : في قولهم : (ليس الطِّيبُ إلا المِسْكُ) برفع (المِسْك)[3] .

❁ قوله : (انتقاضُ نفيِ معمولِ خبرِها) ؛ أي : كما في نحو : (ما زيدٌ قائماً إلا في الدار) .

---

(١) انظر هـٰذه المسألة في « الإنصاف في مسائل الخلاف » (١/ ١٣٤ـ١٣٩) .
(٢) أوضح المسالك (١/ ٢٧٦) .
(٣) انظر « شرح التسهيل » (١/ ٣٨٠) ، و« المساعد » (١/ ٢٨٥) .

١٥٩ـ وسَبْقَ حرفِ جرٍّ أَوْ ظرفٍ كـ (ما بـي أنـتَ مَعْنِيّـاً) أجـازَ العُلَمَـا

تقدَّم في أوَّل (بابِ « كان » وأخواتِها) أنَّ نواسخَ الابتداءِ تنقسمُ إلىٰ أفعالٍ وحروف[1] ، وسَبَقَ الكلامُ علىٰ (كان) وأخواتِها ، وهي مِنَ الأفعال

في الأخبار أنْ تُوَخَّرا) بـ (أل) الاستغراقيَّةِ ؛ فإنَّه عُلِمَ منه : أنَّ حقَّ المبتدأِ التقديمُ والخبرِ التأخيرُ .

❀ قوله : (وسَبْقَ) مصدرٌ مضافٌ لفاعله منصوبٌ بالمفعوليَّة لـ (أجاز) ، ومفعولُهُ : محذوفٌ تقديرُهُ : (مَدْخُولَيْ « ما ») ، كما قدَّرَهُ الأُشْمُونيُّ[2] ؛ أي : اسمَها وخبرَها ، ودُفِعَ بذلك المُقدَّرِ إيهامُ : أنَّ المُرادَ سَبْقُ ذلك علىٰ (ما) مع امتناعه ؛ لأنَّ (ما) لها الصدارةُ .

❀ قوله : (بـ « أل » الاستغراقيَّةِ) ؛ أي : فيشملُ : الخبرَ المنسوخ ، وقد يُقالُ : لا حاجةَ لجَعْلِ (أل) استغراقيَّةً ، و(ترتيبِ) في كلام المُصنِّفِ معطوفٌ على (النفي) ، والمعنىٰ : معَ بقاءِ النفي وبقاءِ الترتيبِ المعلومِ مِنْ باب المبتدأ ؛ فإنَّهُ عُلِمَ هناك أنَّ حقَّ المبتدأِ التقديمُ والخبرِ التأخيرُ ؛ أي : لا بدَّ مِنْ بقاء هـٰذا الترتيبِ الذي كان موجوداً قبلَ دخولِ الناسخ بعدَ دخولِه[3] .

---

(١) انظر (٢/ ٣٦٥) .

(٢) شرح الأشموني (١/ ١٢٢) .

(٣) قوله : (قبلَ) مُتعلِّق بـ (موجوداً) ، وقوله : (بعدَ) مُتعلِّق بـ (بقاء) .

الناسخة ، وسيأتي الكلامُ على الباقي ، وذَكَرَ المُصنِّفُ في هـٰذا الفصلِ مِنَ الحروف الناسخة قِسْماً يعملُ عملَ (كان) ؛ وهو : (ما) ، و(لا) ، و(لاتَ) ، و(إنْ) .

أمَّا (ما) : فلغةُ بني تميم : أنَّها لا تعملُ شيئاً ؛ فتقولُ : (ما زيدٌ قائمٌ) ؛ فـ (زيدٌ) : مرفوعٌ بالابتداء ، و(قائمٌ) : خبرُهُ ، ولا عملَ لـ (ما) في شيء منهما ؛ وذلك لأنَّ (ما) حرفٌ لا يختصُّ ؛ لدخوله على الاسم ؛ نحوُ : (ما زيدٌ قائمٌ) ، وعلى الفعل ؛ نحوُ : (ما يقومُ زيدٌ) ، وما لا يختصُّ فحقُّهُ ألَّا يعملَ .

ولغةُ أهلِ الحجاز : إعمالُها كعمل (ليس) ؛ لشَبَهِها بها في أنَّها لنفيِ الحالِ عندَ الإطلاق ؛ فيرفعونَ بها الاسمَ ، ويَنصِبونَ بها الخبرَ ؛ نحوُ : (ما زيدٌ قائماً) ؛ قال الله تعالىٰ : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف : ٣١][1] ، وقال تعالىٰ : ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾ [المجادلة : ٢][2] ، وقال الشاعر[3] : [من الكامل]

---

(١) وقرأ سيدنا ابن مسعود رضي الله عنه بالرفع . انظر « الكشاف » (٢/ ٤٦٦) ، و« الدر المصون » (٦/ ٤٨٩) .

(٢) ورُوي عن عاصم أنَّهُ قرأ (أمهاتُهُم) بالرفع . انظر « الدر المصون » (١٠/ ٢٦٢) .

(٣) أنشده أبو علي الفارسي ، ولم يعزُهُ إلىٰ قائل معيَّن ، وهو من شواهد : « التذييل والتكميل » (٤/ ٢٥٥) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٢٢٦) ، و« تمهيد القواعد » (٣/ ١١٩٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٦٦٣ـ ٦٦٤) .

٧٥ـ أبناؤُها مُتكنِّفُونَ أباهُمُ حَنِقُو الصُّدُورِ وما همُ أَوْلادَها

❁ قوله : (أبناؤُها مُتكنِّفُونَ. . .) إلىٰ آخره : هو مِنَ الكامل ، وقبلَهُ :

وأنا النَّذِيرُ بحَرَّةٍ مُسْوَدَّةٍ تَصِلُ الجيوشُ إليكُمُ أقوادَها

و(الحَرَّةُ) بفتح الحاء المُهمَلة : المُرادُ بها هنا : الكتيبةُ المُسْوَدَّةُ ، و(الأَقْواد) : جمعُ (قَوْدٍ) بفتح القاف وسكون الواو : الجماعةُ مِنَ الخيل ، و(أبناؤها) : مبتدأٌ ؛ أي : أبناءُ الكتيبة ، وأراد : رجالَها ، خبرُهُ : (مُتكنِّفُون أباهُمُ) ؛ أي : مُحدِقُون بهم ، وأراد بالآباء : الرُّؤساءَ ؛ لقيام الأمرِ بهم .

قال العَيْنيُّ : (و« أباهمُ » : كلامٌ إضافيٌّ ، وأصلُهُ : « آباءَهُم »[1] ،

❁ قوله : (المُسْوَدَّةُ) ؛ أي : التي تُرىٰ مِنْ بُعْدٍ كالسواد ؛ لكثرتها .

❁ قوله : (خبرُهُ : « مُتكنِّفُون أباهُمُ ») ، بقَصْرِ الهمزة الأُولىٰ وحذفِ الهمزة الثانية للوزن ، هٰذا علىٰ أنَّ (أبا) جمعٌ وأصلَهُ : (آباء) ، كما جرىٰ عليه المُحشِّي بعدُ ، ويحتملُ : أنَّهُ مفردٌ مِنَ الأسماء الخمسة ، وفي بعض نسخ الشارح : (مُتكنِّفُونَ أباءَهُمْ) بقَصْر الهمزة الأولىٰ وإثباتِ الثانية ، وعدمِ إثبات واو الإشباع ، وفي بعضها : (مُتكنِّفُو آبائِهِم) بالتركيب الإضافيِّ ، معَ مدِّ الهمزة الأُولىٰ وإثباتِ الثانية ، وعدمِ إثبات واوِ الإشباع ، والوزنُ صحيحٌ علىٰ كلٍّ ، غايتُهُ : أنَّهُ على الثالثة يكونُ في الضرب إضمارٌ ، كما هو واضحٌ .

❁ قوله : (و« أباهمُ » : كلامٌ إضافيٌّ ، وأصلُهُ : « آباءَهُم ») معناه : أنَّ

---

(١) في (أ) : (أباً لهم) .

وقولُهُ : « حَنِقُو الصُّدُور » : خبرٌ ثانٍ عن المبتدأ ، وهو جمعُ « حَنِقٍ » بفتح

(أباهمُ) في البيت بقَصْرِ الهمزة الأُولىٰ وحذفِ الهمزة الثانية للضرورة ، والأصلَ : (آباءَهم) بمدِّ الهمزة الأُولىٰ وإثباتِ الهمزة الثانية ، فقُصِرَتِ الأُولىٰ للضرورة ، وحُذفت الثانيةُ بعدَ الإتيانِ بواو الإشباع للضرورة أيضاً .

وهٰذا علىٰ أنَّ (أبا) جمعٌ ، ويحتملُ كما علمتَ أنَّهُ مفردٌ ، بل هو أَوْلىٰ ؛ إذ لا داعيَ للإتيان بواو الإشباعِ الذي يترتَّبُ عليه الاضطرارُ لحذف الهمزة الثانية التي هي لامُ الكلمة .

ثمَّ إنَّ قولَهُ : (كلامٌ إضافيٌّ) غيرُ مُفيدٍ ؛ إذ هو معلومٌ بالضرورة ، إلا أنْ يُقالَ : دَفَعَ به ما يُتوهَّم مِنْ أنَّهُ ضميرٌ منفصل ، أو أنَّ (أبا) فعلٌ ماضٍ ، و(هم) مفعولٌ ، وفي ذلك بُعْدٌ ، لٰكن نَقَلَ بعضُهُم عن العَيْنيِّ أنَّهُ قال : (وقولُهُ : « حَنِقُو الصدورِ » : كلامٌ إضافيٌّ خبرٌ ثانٍ. . .) إلىٰ آخره ، ولم يقل ما ذكره المُحشِّي[1] ، فتأمَّلْ[2] .

---

(١) انظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٦٦٤) .

(٢) الذي ظهر بعد التأمُّل ومراجعة « المقاصد النحوية » ونسخ « الشرح ». . أنَّ ما قاله العينيُّ مفيدٌ بقطع النظر عمَّا أورده المُحشِّي ؛ لأنَّ الذي في « المقاصد » : أنَّ أصلَهُ : (أباً لهم) بالإفراد ومن دون إضافة كما هو في النسخة (أ) ؛ فلذلك بيَّن أن الذي في الشاهد كلام إضافي ، وفهم المُحشِّي أنَّ (أباً) بالجمع ؛ بدليل قوله : (وأراد بالآباء) ؛ ولذلك بيَّنه المُقرِّر بقوله : (معناه : أنَّ « أباهم ». . .) إلىٰ آخره ، ثمَّ اعترضه بقوله : (لٰكنَّ قوله. . .) إلىٰ آخره .

والحاصل : أنَّ في بيت « الشرح » ثلاثَ روايات : الأُولىٰ : (مُتكنِّفُونَ أباهُمُ) بإثبات النون ونصبِ (أباهم) ، وهي التي في جميع نسخ « الشرح » ، والظاهر : أنَّها هي التي=

لـٰكن لا تعملُ عندَهُم إلا بشروطٍ ستَّةٍ ذَكَرَ المُصنِّفُ منها أربعةً :

الحاء المُهمَلة وكسرِ النون ؛ مِنَ الحَنَق ـ بفتحتَين ـ وهو الغيظُ ، وقولُهُ : « وما همُ أولادَها » ؛ أي : ليسوا أولادَ الكتيبةِ حقيقةً ، بل ذلك مجازٌ ؛ علىٰ حدِّ قولِ العرب : « بنو فلانٍ بنو الحرب »)[1] .

❀ قوله : (ذَكَرَ المُصنِّفُ منها أربعةً) ؛ أي : ثلاثةً صراحةً ، والرابعَ ضِمْناً في قوله : (وسَبْقَ حرفِ جرٍّ) ؛ فإنَّهُ تضمَّن أنَّ شرطَ عملِها : ألَّا يتقدَّمَ معمولُ خبرِها ـ وهو غيرُ ظرف ـ على اسمها ، وإنَّما سَكَتَ الناظمُ عن الخامس والسادس ؛ لأنَّ الخامسَ ـ وهو عدمُ تكرُّرِ (ما) ـ داخلٌ في الثاني ، والسادسَ مبنيٌّ علىٰ ضعيفٍ .

❀ قوله : (داخلٌ في الثاني) هـٰذا ظاهرٌ إنْ كانتْ (ما) الثانيةُ نافيةً مُؤسِّسةً ، فيكونُ نفيُ النفيِ إثباتاً ، وأمَّا إن كانتْ زائدةً فلا ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ الزائدةَ لمَّا شابهتِ النافيةَ لفظاً كان كأنَّ النفيَ داخلٌ على النفي ، ونفيُ النفيِ إثباتٌ ، فحينئذٍ : يظهرُ الدخولُ في الثاني بالنسبة للزائدة ، فتأمَّلْ .

❀ قوله : (والسادسَ مبنيٌّ علىٰ ضعيف) ؛ إذ الراجحُ ـ كما سيُشِيرُ إليه الشارحُ ـ : أنَّ إبدالَ مُوجَبٍ مِنْ خبرها لا يُبطِلُ عَمَلَها ، وعليه مشى الأُشْمُونيُّ

= جرىٰ عليها المُحشِّي والعينيُّ ، والثانية : (مُتكنِّفُونَ آباءَهُم) ، والثالثة : (مُتكنِّفُو آبائِهِم) ، ويمكن الاستئناسُ بما في (أ) علىٰ أنَّ الذي أورده المُحشِّي سليمٌ موافق لِمَا في « المقاصد » ، إلا أنَّهُ تصحَّف في باقي النسخ ، وإنَّما عبَّر بـ (الآباء) مجموعاً ؛ لتوضيح المعنىٰ ؛ لأنَّ (أبا) نكرةٌ مضاف إلىٰ معرفة ، فيعمُّ ، والله تعالىٰ أعلم .

(١) المقاصد النحوية (٢/ ٦٦٣ـ٦٦٤) .

الأَوَّلُ : أَلَّا يُزادَ بعدَها (إنْ)[1] ، فإنْ زِيدَتْ بطلَ عملُها ؛ نحوُ : (ما إنْ زيدٌ قائمٌ) ؛ برفع (قائم) ، ولا يجوزُ نصبُهُ ، وأجاز ذلك بعضُهُم[2] .

الثاني : أَلَّا ينتقضَ النفيُ بـ (إلَّا) ؛ نحوُ : (ما زيدٌ إلا قائمٌ) ؛ فلا يجوزُ

❀ قوله : (أَلَّا ينتقضَ النفيُ) ؛ أي : نفيُ خبرِها ؛ فإنَّ انتقاضَ نفيِ معمولِ خبرِها لا يَضُرُّ ؛ لأنَّهُ غيرُ معمولِها ، وأفاد قولُهُ : بـ (بإلَّا) : أنَّهُ إذا انتقضَ النفيُ بغيرِها لم يُؤثِّر ، وهو كذلك ؛ . . . .

في (باب الاستثناء) جاعلاً رفعَ البدلِ على محلِّ الخبر[3] ؛ فالعاملُ المُقدَّرُ هو نظيرُ عاملِ المحلِّ .

❀ قوله : (أنَّهُ إذا انتقضَ النفيُ بغيرِها . . .) إلىٰ آخره : ليس المُرادُ مُطلَقَ الغير ، وإلا فانتقاضُ النفيِ بـ (ما) ؛ بأنْ يُؤتىٰ بـ (ما) أخرىٰ نافيةً مُؤسِّسةً . . يَضُرُّ كما تقدَّم ؛ فالحقُّ : أنَّ مفهومَ (إلا) فيه تفصيلٌ ، خلافاً لِمَا يُوهِمُهُ كلامُ المُحشِّي .

---

(١) الحُكْمُ بالزيادة هو مذهب البَصْرِيِّينَ ، وذهب الكُوفيُّونَ : إلىٰ أنَّ (إنْ) ليستْ زائدة ، بل هي بمعنىٰ (ما) ، وكُرِّرتْ بعدَها ها هنا لتأكيد النفي . انظر « الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/ ٥٢٢) .

(٢) وهم الكُوفيُّونَ ، وادَّعى الناظم في « شرح التسهيل » الإجماعَ علىٰ عدم الجواز ، وممَّا رُوي علىٰ مذهب الكُوفيِّينَ : قول الشاعر : (من البسيط)

بنـي غُـدَانـةَ مـا إنْ أنتـمُ ذَهَبـاً ... ولا صَرِيفاً ولٰكنْ أنتمُ الخَزَفُ

برواية النصب . انظر « شرح التسهيل » (١/ ٣٦٩) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٣/ ١٢٠٠) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٥٠٦) ، و« همع الهوامع » (١/ ٤٥٠) .

(٣) شرح الأشموني (١/ ٢٢٨) .

نصبُ (قائم) ، وكقوله تعالىٰ : ﴿ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾ [يسٓ : ١٥] ، وقولِهِ : ﴿ وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ ﴾ [الأحقاف : ٩] ، خلافاً لمَنْ أجازه[١] .

الثالثُ : أَلَّا يتقدَّمَ خبرُها على اسمها وهو غيرُ ظرفٍ ولا جارٍّ ومجرور ، فإن تقدَّم وَجَبَ رفعُهُ ؛ نحوُ : (ما قائمٌ زيدٌ) ؛ فلا تقولُ : (ما قائماً زيدٌ) ، وفي ذلك خلافٌ[٢] .

فيجبُ النصبُ عندَ البَصْرِيِّينَ في نحو قولِكَ : (ما زيدٌ غيرَ قائمٍ)[٣] .

❀ قوله : (فيجبُ النصبُ عندَ البَصْرِيِّينَ في نحو قولِكَ : « ما زيدٌ غيرَ قائمٍ ») فيه نَظَرٌ ؛ إذ نفيُ الخبرِ لم ينتقضْ ؛ لأنَّ الخبرَ هو (غير) ،

---

(١) أجازه يونس وأبو علي الشَّلَوبينُ في « تنكيته على المفصل » ، وتبعهما الناظم في « شرح التسهيل » ، وممَّا يَدُلُّ علىٰ مذهبهم : قولُ الشاعر : (من الطويل)

وما الدهرُ إلا مَنْجَنُوناً بأهلِهِ ... وما صاحبُ الحاجاتِ إلا مُعذَّبَا

وقولُ الشاعر : (من الوافر)

وما حقُّ الذي يَعثُو نهاراً ... ويسرقُ ليلَهُ إلَّا نَكَالَا

والجمهور علىٰ أنَّهُما نُصِبا على المصدر ، والتقدير : (يدورُ دورانَ مَنْجَنُونٍ) ، و(يُعذِّب مُعذَّباً) ؛ أي : تعذيباً ، و(يُنكَّلُ نكالاً) ، وانظر « شرح التسهيل » (١/ ٣٧٤) ، و« التذييل والتكميل » (٤/ ٢٧٣) ، و« همع الهوامع » (١/ ٤٤٨) .

(٢) أجازه الجَرْمي والفرَّاء ، وتَبِعَهُما الناظم في « شرح التسهيل » ؛ حكى الجَرْمي : (ما مُسِيئاً مَنْ أَعْتَبَ) ، وخُرِّجَ : علىٰ أنَّهُ حال ، أو شاذٌّ ، وممَّا وَرَدَ علىٰ لغتهم : قولُ الفرزدق : (من البسيط)

فأصبحوا قد أعادَ اللهُ نعمتَهُم ... إذ هم قريشٌ وإذ ما مثلَهُم بشرُ

وخُرِّجَ : علىٰ أنَّ حركةَ (مثل) حركةُ بناء ؛ لإضافته إلىٰ مبني . انظر « شرح التسهيل » (١/ ٣٧٣) ، و« التذييل والتكميل » (٤/ ٢٦٦) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٢٨٠) .

(٣) وأجاز الفرَّاءُ الرفع . انظر « همع الهوامع » (١/ ٤٤٩) .

فإن كان ظرفاً أو جارّاً ومجروراً ، فقدَّمتَهُ فقلتَ : (ما في الدار زيدٌ) ، و(ما عندَكَ عمرٌو) . . فاختلف الناسُ في (ما) حينئذٍ ؛ هل هي عاملةٌ أم لا ؟

فمَنْ جَعَلَها عاملةً قالَ : إنَّ الظرفَ والجارَّ والمجرورَ في موضعِ نصبٍ بها .

ومَنْ لم يجعلْها عاملةً قالَ : إنَّهُما في موضعِ رفعٍ علىٰ أنَّهُما خبرانِ للمبتدأ الذي بعدَهُما .

---

* قوله : (ومَنْ لم يجعلْها عاملةً) هـٰذا هو الحقُّ الذي عليه جمهورُ النُّحاةِ .

لا (قائم) ، والمُغايرةُ منفيَّةٌ ، إلا أنَّهُ لاحظَ ما بعدَها ؛ لكونها بمنزلةِ (إلا) التي يتعيَّنُ مُلاحظةُ ما بعدَها ؛ إذ هو الخبرُ صناعةً .

* قوله : (هـٰذا هو الحقُّ الذي عليه جمهورُ النُّحاةِ) فيه نَظَرٌ ؛ لأنَّهُ نَقَلَ في « النُّكَت » عن ابن هشام : أنَّ الجمهورَ مذهبُهُم الإعمالُ ، وصحَّحه الأَعْلَمُ وابنُ عُصْفُورٍ ، وهو الذي مال إليه صاحبُ « النُّكَت » ؛ حيث قال فيها : (وما صحَّحه ابنُ مالكٍ وابنُ هشامٍ ؛ مِنْ مَنْعِ تقديم الخبرِ الظرفيِّ وإجازةِ تقديم معمولِهِ الظرفيِّ . . لا يكادُ يُعقَلُ ؛ فإنَّ تقديمَ المعمولِ فرعُ تقديمِ العامل ، بل لو عُكِسَ فصحَّحا الجوازَ في الخبر والمنعَ في معموله . . لكان أَشْبَهَ بالصواب ؛ فإنَّ المعمولَ قد يُمنع حيثُ يجوزُ العاملُ ؛ أَلَا ترىٰ أنَّ معمولَ خبرِ « كان » لا يُقدَّمُ على اسمها مع جواز تقديمِ الخبرِ عليه .

ثمَّ رأيتُ ابنَ هشامٍ قال في « تعليقه » : في تقديم الخبر الظرفيِّ مذهبانِ :

وهـٰذا الثاني هو ظاهرُ كلامِ المُصنِّف ؛ فإنَّهُ شَرَطَ في إعمالها أنْ يكونَ المبتدأُ والخبرُ بعدَ (ما) على الترتيب الذي زُكِنَ ، وهـٰذا هو المُرادُ بقوله : (وترتيبٍ زُكِنْ) ؛ أي : عُلِمَ ، ويعني به : أنْ يكونَ المبتدأُ مُقدَّماً والخبرُ مُؤخَّراً ، ومُقتضاهُ : أنَّهُ متىٰ تقدَّم الخبرُ لا تعمل (ما) شيئاً ، سواءٌ كان الخبرُ ظرفاً أو جارّاً ومجروراً أو غيرَ ذلك ، وقد صرَّح بهـٰذا في غير هـٰذا « الكتاب »[1] .

الشرطُ الرابعُ : ألَّا يتقدَّمَ معمولُ الخبرِ على الاسم وهو غيرُ ظرفٍ ولا جارٍّ

❀ قوله : (ألَّا يتقدَّمَ معمولُ الخبرِ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّ هـٰذه

أحدُهُما : الإعمالُ والظرفُ في موضع نصب ، وهو قولُ الجمهور ، وصحَّحه الأَعْلَمُ وابنُ عُصْفُورٍ ، والثاني : الإهمالُ وهو في موضعِ رفعٍ ، وهو قولُ الأخفش وصحَّحه الناظمُ وابنُهُ . انتهىٰ ، فاستَفَدْنا مِنْ ذلك : أنَّ الجوازَ مذهبُ الجمهور) انتهىٰ[2] .

وقولُهُ : (لا يكادُ يُعقَلُ) قال ابنُ قاسمٍ في « حواشِيها » : (أقولُ : بل هو معقولٌ بوجهٍ قريب ؛ لأنَّ الخبرَ معمولٌ لها ، وهي ضعيفةٌ لا تعمل في المُتقدِّم ، بخلاف معمولٍ ليس معمولاً لها ؛ فلا يَضُرُّ تقدُّمُهُ ، وأمَّا قولُهُ : « فإنَّ تقديمَ المعمول فرعُ تقديمِ العامل » . . فممنوعٌ كُلِّيّاً) ، وأطال في ذلك ، فليُراجَعْ .

---

(١) انظر « تسهيل الفوائد » (ص٥٦) ، و« شرح عمدة الحافظ » (١/ ٢١٤) .

(٢) نكت السيوطي (ق/ ٨١ ـ ٨٢) ، وانظر « ارتشاف الضَّرَب » (٣/ ١١٩٨) ، و« شرح الرضي » (٢/ ١٨٧) ، و« التصريح على التوضيح » (١/ ١٩٨) .

ومجرور ، فإن تقدَّم بَطَلَ عملُها ؛ نحوُ : (ما طعامَكَ زيدٌ آكِلٌ) ؛ فلا يجوزُ نصبُ (آكِل) ، ومَنْ أجازَ بقاءَ العملِ مع تقدُّم الخبرِ . . يُجيزُ بقاءَ العملِ مع تقدُّم المعمولِ بطريق الأَوْلىٰ ؛ لتأخُّرِ الخبرِ ، وقد يُقالُ : لا يلزمُ ذلك ؛ لِمَا في الإعمال مع تقدُّمِ المعمول مِنَ الفَصْل بينَ الحرفِ ومعمولِهِ ، وهـٰذا غيرُ موجودٍ مع تقدُّم الخبر .

فإن كان المعمولُ ظرفاً أو جارّاً ومجروراً . . لم يبطلْ عملُها ؛ نحوُ : (ما عندَكَ زيدٌ مُقِيماً) ، و(ما بي أنتَ مَعْنِيّاً) ؛ لأنَّ الظروفَ والمجروراتِ

الأحرفَ ضعيفةُ العمل ، ومنه يُؤخَذُ : منعُ تقديمِ معمولِ الخبر على الخبر نفسِهِ ، ومنعُ تقديمِ معمولِ الاسم عليه ؛ فلا يُقالُ : (ما زيدٌ طعامَكَ آكِلاً) ، ولا : (ما زيداً ضاربٌ قائماً) ؛ للزوم الفصلِ بينها وبين معمولِها بالأجنبي . انتهىٰ « ياسين »[(١)] .

❁ قوله : (ضعيفةُ العمل) فلا تقوىٰ علىٰ أنْ يُتصرَّفَ معها .

❁ قوله : (ومنه يُؤخَذُ : منعُ تقديمِ . . .) إلىٰ آخره ، لـٰكنَّ الظاهرَ : عدمُ بطلانِ العمل بتقديم معمولِ الخبر عليه ؛ لأنَّ الفصلَ فيه ليس بين (ما) ومعمولَيْها معاً ، بخلاف تقديمِ معمولِ الاسم عليه ، ومُقتضى القياسِ : جوازُ تقديمِ معمولِ الاسم عليه إذا كان ظرفاً أو جارّاً ومجروراً ؛ للتوسُّع فيهما ، ولا يَضُرُّ الفصلُ بينها وبين معمولَيْها به ؛ لوقوع الفصلِ بينها وبينهما بمعمول الخبر إذا كان ظرفاً أو جارّاً ومجروراً ، فهـٰذا مثلُهُ .

---

(١) حاشية ياسين على الفاكهي (٢/ ٣١١) ، حاشية ياسين على الألفية (١/ ١١٥) .

يُتوسَّعُ فيها ما لا يُتوسَّعُ في غيرها .

وهٰذا الشرطُ مفهومٌ مِنْ كلام المُصنِّفِ ؛ لتخصيصه جوازَ تقديمِ معمولِ الخبرِ بما إذا كان المعمولُ ظرفاً أو جارّاً ومجروراً .

الشرطُ الخامسُ : ألَّا تتكرَّرَ (ما) ، فإن تكرَّرتْ بَطَلَ عملُها ؛ نحوُ :

❀ قوله : (ألَّا تتكرَّرَ « ما ») ؛ أي : لأنَّ تَكْرارَها يُبعِدُ شَبَهَها بـ (ليس) ، هٰذا إن جُعِلتْ زائدةً ، فإن جُعِلتْ نافيةً مُؤكِّدةً للأُولىٰ . . صحَّ عملُها[1] ، وتقدَّم أنَّ هٰذا الشرطَ مُستغنىً عنه بالثاني[2] .

❀ قوله : (أي : لأنَّ تَكْرارَها يُبعِدُ . . .) إلىٰ آخره : حَمَلَ (ما) الثانيةَ علىٰ أنَّها زائدةٌ ، وهو مُخالِفٌ لِمَا في بعض نسخ « الشارح » ؛ مِنَ التصريح بأنَّها نافيةٌ لنفي الأُولىٰ ، فتكونُ نافيةً مُؤسِّسةً ، لٰكنَّ الأظهرَ : أنَّها نافيةٌ للخبر[3] ، وأنَّ الأُولىٰ نافيةٌ لذلك النفي .

وكونُ (ما) الزائدةِ مُبطِلةً للعمل . . هو مذهبُ الجمهور ، لٰكن لم يُوافِقْهُم الناظمُ في شيء مِنْ كتبه ، وكذا ابنُ هشامٍ ، واختار الناظمُ في « شرح التسهيل » أنَّها لا تُبطِلُهُ ، وارتضاه ابنُ هشامٍ في « تعليقه » ؛ فقال : (إنَّهُ يشهدُ له السماعُ والقياسُ) ، كما في « النُّكَت »[4] .

❀ قوله : (وتقدَّم أنَّ هٰذا الشرطَ . . .) إلىٰ آخره : هٰذا لا يظهرُ معَ حَمْلِهِ

---

(١) انظر كلام المُقرِّر .

(٢) انظر (٢/ ٤٣١) .

(٣) أي : انتفىٰ عدمُ قيامِ زيدٍ . « خضري » (١/ ٢٣٣) .

(٤) نكت السيوطي (ق/ ٨١) ، وانظر « شرح شذور الذهب » (ص٢٢٢) ، و« شرح قطر الندىٰ » (ص١٤٣) ، و« شرح التسهيل » (١/ ٣٧١) .

(ما ما زيدٌ قائمٌ) ؛ فالأُولىٰ نافيةٌ ، والثانيةُ نَفَتِ النفيَ ، فبَقِيَ إثباتاً ؛ فلا يجوزُ نصبُ (قائم) ، وأجازَهُ بعضُهُم[1] .

الشرطُ السادسُ : أَلَّا يُبدَلَ مِنْ خبرها مُوجَبٌ ، فإن أُبدِلَ بَطَلَ عملُها ؛ نحوُ : (ما زيدٌ بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعبأُ به) ؛ فـ(بشيء) : في موضع رفعٍ خبراً

❀ قوله : (ما زيدٌ بشيءٍ . . .) إلىٰ آخره : (ما) : نافيةٌ ، و(زيدٌ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (بشيء) ، والباءُ : زائدةٌ فيه ؛ لِمَا سيأتي أَنَّها تُزادُ بعد (ما)[2] ، و(إلا شيءٌ) بالرفع : بدلٌ مِنْ (شيءٍ) المجرورِ باعتبار مَحَلِّهِ ؛ بناءً علىٰ إهمال (ما) ، كذا قيل ، وهو مبنيٌّ علىٰ أَنَّهُ لا يُشترَطُ في الإتباع على المحلِّ وجودُ المُحرِزِ ؛ أي : الطالبِ لذلك المحلِّ ، والتحقيقُ : اشتراطُهُ ؛ فالأحسنُ : جَعْلُ (شيء) خبرَ مبتدأٍ محذوف ؛ أي : (هو شيءٌ . . .) إلىٰ آخره .

(ما) الثانيةَ على الزائدة ، وتقدَّم لك ما يتعلَّقُ بذلك[3] ، فلا تَغفُلْ .

❀ قوله : (وهو مبنيٌّ علىٰ أَنَّهُ لا يُشترَطُ . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا غيرُ ظاهرٍ ؛ لأنَّ فَرْضَ الكلامِ كونُ (ما) مهملةً .

نعم ؛ يظهرُ علىٰ كونها عاملةً عملَ (ليس) ، و(شيء) الذي بعدَ (إلا) بدلٌ مِنْ خبرِ (ما) العاملةِ ، لـٰكن باعتبارِ محلِّهِ قبلَ دخولِ (ما) ؛ فإنَّ محلَّهُ رفعٌ علىٰ خبريّةِ المبتدأ ؛ فيُقالُ حينئذٍ : إنَّ الطالبَ لمحلِّ الخبرِ زال ، ووُجِدَ ما يَقتضِي نصبَهُ .

---

(١) حكاه الفارسي عن جماعة الكُوفيِّينَ . انظر « همع الهوامع » (١/ ٤٥٠) .

(٢) انظر (٢/ ٤٤٤ـ٤٤٥) .

(٣) انظر (٢/ ٤٣١) .

عن المبتدأ الذي هو (زيدٌ) ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ في موضعِ نصبٍ خبراً عن (ما) ، وأجازه قومٌ[1] ، وكلامُ سيبويهِ رحمه الله تعالىٰ في هـٰذه المسألةِ . . مُحتمِلٌ للقولَينِ المذكورَينِ ؛ أعني : القولَ باشتراطِ ألَّا يُبدَلَ مِنْ خبرها مُوجَبٌ ، والقولَ بعدم اشتراطِ ذلك ؛ فإنَّهُ قال بعدَ ذِكْرِ المثالِ المذكورِ ـ وهو (ما زيدٌ بشيء . . .) إلىٰ آخره ـ : (استوتِ اللغتانِ)[2] ؛ يعني : لغةَ الحجاز ، ولغةَ تميم .

واختلف شُرَّاحُ « الكتاب » فيما يرجعُ إليه قولُهُ : (استوتِ اللغتانِ) :

فقال قومٌ : هو راجعٌ إلى الاسم الواقعِ قبلَ (إلَّا) ، والمُرادُ : أنَّهُ لا عملَ

فإن أُعمِلتْ كان المجرورُ في محلِّ نصبٍ ، وقولُهُ : (إلا شيءٌ) خبرَ محذوفٍ ؛ أي : إلا هو شيءٌ .

وجملةُ (لا يُعبأُ به) : صفةٌ لـ (شيء) الثاني علىٰ كلا الإعرابَينِ ، ومعنىٰ (لا يُعبأُ به) : لا يُعوَّلُ عليه ولا يُلتفَتُ إليه[3] .

❊ قوله : (راجعٌ إلى الاسم الواقعِ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وهو لفظُ (شيء) المجرورِ بالباء الزائدة الواقعِ خبراً عن (زيد) ؛ فليس مرادُهُ بالاسم

---

(١) أجاز يونس والشَّلَوبينُ النصبَ مع (إلا) مطلقاً . انظر « همع الهوامع » (١/٤٤٨) .

(٢) الكتاب (٢/٣١٦) .

(٣) تنبيه : يجوز نصبُ (شيء) الثاني على الاستثناء مطلقاً ، وكذا على البدل من محلِّ الأوَّل إن أعملتها على القول الثاني ، ويمتنعُ على الأوَّل ؛ لأنَّ البدلَ عليه يمنعُ عملَها ، ولا يجوز جرُّهُ تبعاً لجرِّ الأوَّلِ مطلقاً ؛ لأنَّ الباءَ لا تعمل في موجب ، فتدبَّرْ . « خضري » (١/٢٣٣) .

لـ (ما) فيه ، فاستوتِ اللغتانِ في أنَّهُ مرفوعٌ ، وهـٰؤلاء هم الذين اشترطوا في إعمالِ (ما) ألَّا يُبدَلَ مِنْ خبرها موجَبٌ .

وقال قومٌ : هو راجعٌ إلى الاسم الواقعِ بعدَ (إلَّا) ، والمُرادُ : أنَّهُ يكونُ مرفوعاً سواءٌ جُعِلتْ (ما) حجازيَّةً أو تميميَّةً ، وهـٰؤلاء هم الذين لم يشترطوا في إعمال (ما) ألَّا يُبدَلَ مِنْ خبرها موجَبٌ .

وتوجيهُ كلٍّ مِنَ القولَينِ ، وترجيحُ المُختارِ منهما ـ وهو الثاني ـ . . لا يليقُ بهـٰذا المُختصَر[1] .

اسمَ (ما) كما هو ظاهرٌ ، وقولُهُ : (وقال قومٌ : هو راجعٌ إلى الاسم الواقعِ بعدَ « إلَّا ») ؛ أي : وهو لفظُ (شيء) الواقعِ بعدَها ، فتأمَّلْ .

❋ قوله : (وترجيحُ المُختارِ . . .) إلىٰ آخره : يصحُّ قراءتُهُ بالرفع ؛ عطفاً علىٰ (توجيهُ) ، والخبرُ عنهما قولُهُ : (لا يليقُ بهـٰذا المُختصَر) ؛ أي : لا يليقُ كلٌّ منهما ، وفيه : أنَّ الإخبارَ بأنَّ المُختارَ راجحٌ لا تطويلَ فيه ، فهو لائقٌ بهـٰذا المُختصَر ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّهُ أرادَ ترجيحَهُ مع بيان أدلَّتِهِ ، ويجوزُ أنْ يُقرَأَ بالنصب ؛ علىٰ جَعْل الواوِ للمعيَّة .

❋ قوله : (لا تطويلَ فيه) ؛ علىٰ أنَّهُ لا معنىٰ للإخبار بأنَّ المُختارَ راجحٌ إلا بالتأويل ؛ بأنْ يُقالَ : المُختارُ عندي راجحٌ عندَ غيري مثلاً .

---

(١) قال الخضري في « حاشيته » (١/ ٢٣٤) : (والحاصل : أنَّ الشرطَ الخامس والسادس ضعيفان ؛ فلذا تركهما « المتن » ، وبفَرْض صحَّة السادس يُغني عنه شرطُ بقاء النفي) .

١٦٠ـ ورَفْعَ معطوفٍ بـ (لٰكنْ) أو بـ (بلْ) مِنْ بعدِ منصوبٍ بـ (ما) ٱلْزَمْ حيثُ حَلْ[1]

إذا وَقَعَ بعدَ خبرِ (ما) عاطفٌ.. فلا يخلو : إمَّا أنْ يكونَ مُقتضِياً للإيجاب ، أو لا .

فإن كان مُقتضِياً للإيجاب.. تعيَّن رفعُ الاسمِ الواقعِ بعدَهُ ؛ وذلك نحوُ (بل) و(لٰكن) ؛ فتقولُ : (ما زيدٌ قائماً لٰكن قاعدٌ) ، أو (بل قاعدٌ) ؛ فيجبُ رفعُ الاسمِ علىٰ أنَّهُ خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ ، والتقديرُ : (لٰكن هو قاعدٌ) ،

وعُلِمَ مِنْ قوله : (إنَّ المُختارَ هو الثاني) : ردُّ الشرطِ السادس ، وهو كذلك ، ولعلَّهُ إنَّما ذَكَرَهُ ؛ ليُبيِّنَ وجهَ أَخْذِهِ مِنْ كلام سيبويهِ ، ويُبيِّنَ ردَّهُ ، فتدبَّرْ .

❀ قوله : (ورَفْعَ معطوفٍ) مصدرٌ منصوبٌ بالمفعوليَّة لـ (ٱلْزَمْ) مضافٌ إلىٰ مفعوله، والفاعلُ : محذوفٌ، والتقديرُ : (الزَمْ رفعَكَ معطوفاً بـ« لٰكن » أو بـ« بل ». . .) إلىٰ آخره .

❀ قوله : (علىٰ أنَّهُ خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ) يُعلَمُ مِنْ هٰذا : أنَّ تسميةَ ما بعدَ (بل) و(لٰكن) معطوفاً مجازٌ ؛ لأنَّهُ ليس بمعطوفٍ ، بل خبرُ محذوفٍ ،

---

(١) قوله : (منصوبٍ بـ « ما ») ، ومثلُهُ : المجرور بالباء الزائدة ؛ فيتعيَّنُ الرفعُ بعدَهُ أيضاً ، ويمتنع الجر ؛ لأنَّ الباءَ لا تُزاد في الإثبات ، والنصبُ ؛ لِمَا سيأتي . « خضري » (١/ ٢٣٤) .

أو (بل هو قاعد) ، ولا يجوزُ نصبُ (قاعد) عطفاً علىٰ خبر (ما) ؛ لأنَّ (ما) لا تعملُ في المُوجَب .

وإن كان الحرفُ العاطفُ غيرَ مُقتضٍ للإيجاب ؛ كالواو ونحوِها . . جاز الرفعُ والنصبُ ، والمُختارُ : النصبُ ؛ نحوُ : (ما زيدٌ قائماً ولا قاعداً) ، ويجوزُ الرفعُ ؛ فتقولُ : (ولا قاعدٌ) ، وهو خبرٌ لمبتدأ محذوف ، والتقديرُ : (ولا هو قاعدٌ) .

ففُهِمَ مِنْ تخصيصِ المُصنِّفِ وجوبَ الرفعِ بما إذا وَقَعَ الاسمُ بعدَ (بل)

و(لـٰكن) و(بل) [حرفا] ابتداءٍ ، كما في « الأُشْمُونيِّ »[1] ، وهـٰذا المجازُ علاقتُهُ المُشابهةُ الصُّورِيَّةُ ؛ كقولك : (هـٰذا فَرَسٌ) لصورةِ فرسٍ منقوشةٍ علىٰ جدار .

❁ قوله : (لا تعملُ في المُوجَب) بفتح الجيم ؛ أي : المُثبَتِ .

❁ قوله : (جاز الرفعُ) ؛ أي : إتباعاً على المحلِّ ، كذا قيل ، وفيه : أنَّ الرفعَ منسوخٌ ، فلا محلَّ للرفع ؛ ولذا قال السُّيُوطيُّ : ([يجوزُ] : « ولا قاعدٌ » علىٰ إضمار « هو ») انتهى « ابن قاسم »[2] ، وقولُهُ : (والنصبُ) ؛ أي : إتباعاً على اللفظ .

---

(١) شرح الأشموني (١/١٢٢ـ١٢٣) ، وفي النسخ : (حرف ابتداء) بدل (حرفا ابتداء) ، والمثبت من « شرح الأشموني » .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/٣٢) ، وما بين المعقوفين زيادة منه ، وانظر « همع الهوامع » (١/٤٥٢) .

و(لٰكن) . . أنَّهُ لا يجبُ الرفعُ بعدَ غيرِهما .

١٦١ـ وبعدَ (ما) و(ليسَ) جَرَّ البا الخَبَرْ . . . .

❁ قوله : (جَرَّ البا . . .) إلىٰ آخره : (جَرَّ) : فعلٌ ماضٍ ، فاعلُهُ : (البا) ، وقَصَرَهُ ؛ لأنَّهُ يجوزُ ذلك ، كما تقدَّم أوَّلَ الكتاب[1] .

وشرطُ جرِّهِ بالباء :

ـ كونُ الخبرِ مَنفِيّاً ؛ ومِنْ ثَمَّ امتنعَ : (ليس زيدٌ بشيء إلا شيئاً لا يُعبأُ به) .

ـ وكونُهُ يقبلُ الإيجابَ ؛ فيخرجُ : (ليس مثلُكَ أحداً) .

ـ وكونُ (ليس) غيرَ استثناء ؛ فلا يُقالُ : (قاموا ليس بزيدٍ) ؛ لأنَّ مصحوبَها كمصحوب (إلا) ؛ فكما لا يُقالُ : (ما زيدٌ إلا بقائمٍ) . . لا يُقالُ : (قاموا ليس بزيد) .

تنبيه

[في وُرُودِ دخولِ الباء على اسم (ليس)]

وَرَدَ دخولُ الباء على اسم (ليس) إذا تأخَّر إلىٰ موضع الخبر ؛ كقراءة بعضهم : (ليس البِرَّ بأن تُولُّوا وجوهَكُم) بنصب (البِر)[2] ، وقولِ

❁ قوله : (ومِنْ ثَمَّ امتنعَ : ليس زيدٌ . . .) إلىٰ آخره : فيه نَظَرٌ ؛ إذ الخبرُ

---

(١) انظر (١/ ٢٩٢ـ ٢٩٤) .

(٢) وهي قراءة أُبيٍّ وابن مسعود ، قال ابن جني في « المحتسب » (١/ ١١٧) : (قال ابن=

وبعدَ (لا) ونَفْيِ (كانَ) قد يُجَرْ

تُزادُ الباءُ كثيراً في الخبر المنفيِّ بـ (ليس) و (ما)[1] ؛ نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾ [الزمر : ٣٦]، و﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِى ٱنتِقَامٍ ﴾ [الزمر : ٣٧]،

الشاعر[2] : [من المتقارب]

أليـــسَ عَجِيبـــاً بـــأنَّ الفتـــىٰ يُصـابُ ببعضِ الـذي فـي يَـدَيـهِ

❀ قوله : (ونَفْيِ « كانَ ») ؛ أي : (كان) المنفيّة .

باقٍ علىٰ نَفْيه ، فكان الأَوْلىٰ أنْ يقولَ : (ومِنْ ثَمَّ امتنعَ : « ليس زيدٌ

= مجاهد : فإذا كان هـٰكذا لم يجز نصب « البر ») ، ثم قال : (الذي قاله ابن مجاهد هو الظاهر في هـٰذا ، لـٰكن قد يجوز أن يُنصب مع الباء ، وهو أن تجعل الباء زائدةً . . .) ، وانظر « مغني اللبيب » (١/ ١٥٠) .

(١) وهـٰذه الباءُ لتأكيد النفي على الصحيح ، والمجرورُ بها على الإعمال منصوبٌ محلاًّ أو تقديراً ، وعلى الإهمال مرفوع كذلك ، ولم يقع خبرُها في القرآن مُجرَّداً عن الباء إلا وهو منصوب ، فليُحمَلْ عليه المقرون بها . « خضري » (١/ ٢٣٥) .

(٢) البيت لمحمود الورَّاق في « ديوانه » (ص٢٣٩) ، وبعده :

فمِـنْ بيـنِ بـاكٍ لـهُ مُـوجَـعٍ وبيـــنِ مُعَـــزٍّ مُغِـــذٍّ إليـــهِ
ويَسلُبُـهُ الشَّيْـبُ شَـرْخَ الشبـابِ فليـسَ يُعـزِّيـهِ خَلْـقٌ عليـهِ

ونُسِبَ إليه في كثير من المصادر والمراجع ، ونسبه الآمدي في « الموازنة » (٢/ ٢١٣) إلىٰ محمد بن حازم الباهلي ، وعلىٰ كلٍّ : فكلاهما ممَّن لا يُحتَجُّ بشعره ، وإنَّما أورده المُحشِّي ـ كصاحب « المغني » (١/ ١٥٠) ـ تمثيلاً وتوضيحاً ، وانظر « شرح شواهد المغني » (٢/ ٣٨٥ـ ٣٨٨) .

﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴾ [الأنعام : ١٣٢] ، ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ [فصلت : ٤٦] .

ولا تختصُّ زيادةُ الباءِ بعدَ (ما) بكونها حجازيَّةً ، خلافاً لقوم ، بل تُزادُ بعدَها وبعدَ التميميَّةِ ، وقد نقل سيبويهِ والفرَّاءُ رحمهما الله تعالىٰ زيادةَ الباءِ بعدَ (ما) عن بني تميم(١) ؛ فلا التفاتَ إلىٰ مَنْ مَنَعَ ذلك(٢) ، وهو موجودٌ في أشعارهم(٣) .

وقد اضطرب رأيُ الفارسيِّ في ذلك ؛ فمرَّةً قال : لا تُزادُ الباءُ إلَّا بعدَ الحجازيَّةِ ، ومرَّةً قال : تُزادُ في الخبر المنفيِّ(٤) .

---

* قوله : (﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ ﴾ ، ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾) قيل : مَحَلُّ المجرور : إمَّا نصبٌ على الحجازيَّة ، أو رفعٌ على التميميَّة ، قال في « المغني » : (والصوابُ : الأوَّل ؛ لأنَّهُ لم يقعْ في القرآن مُجرَّداً مِنَ الباء إلا منصوباً ؛ نحوُ : ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾ [المجادلة : ٢])(٥) .

إلا بقائم ») .

---

(١) انظر « الكتاب » (٢/ ٣١٦) ، و« معاني القرآن » للفرَّاء (٢/ ٤٢) .
(٢) وهو الزمخشري الذي تَبِعَ في ذلك الفارسيَّ في أحد رأييه . انظر « المفصل » (ص١١٢) .
(٣) انظر « شرح التسهيل » (١/ ٣٨٣) ، و« الدر المصون » (١/ ١٢٣) .
(٤) انظر « شرح التسهيل » (١/ ٣٨٣) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٥٠٨) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٧١١) .
(٥) مغني اللبيب (١/ ٧٥١) .

وقد وردتْ زيادةُ الباءِ قليلاً في خبر (لا) ؛ كقوله[1] : [من الطويل]

٧٦ـ فكُنْ لي شفيعاً يومَ لا ذو شفاعةٍ   بمُغْنٍ فَتِيلاً عن سَوَادِ بنِ قارِبِ

❀ قوله : (فكُنْ لي شفيعاً . . .) إلىٰ آخره : الخطابُ مِنْ سَوَاد بنِ قاربٍ الصحابيِّ رضي الله عنه للنبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم ، و(الفَتِيل) بفتح الفاء وكسرِ المُثنَّاة الفوقيَّة : هو الخيطُ الأبيضُ الذي في شَقِّ النَّوَاة ، والمُرادُ هنا : شيئاً قليلاً ، والأصلُ : (قَدْرَ فَتيل)[2] ، وقولُهُ : (عن سَوَادِ . . .) إلىٰ آخره : أصلُهُ : (عنِّي) ، لٰكنَّه أقام المُظهَر مُقَامَ المُضمَر .

والشاهدُ : في قوله : (بمُغْنٍ) ؛ حيثُ دخلتْهُ الباءُ وهو خبرُ (لا) .

---

(١) البيت لسيدنا سواد بن قارب الدَّوْسي رضي الله عنه ، قاله ضمن قصيدة أثناء إسلامه وقدومه على النبي صلى الله عليه وسلم في قصة طويلة رواها البيهقي في « دلائل النبوة » (٢/ ٢٤٨ـ٢٥١) ، وأبو نعيم في « دلائل النبوة » (٦٢) ، وقبل الشاهد :

فــأشهــدُ أنَّ اللهَ لا شــيءَ غيــرُهُ   وأنَّـكَ مـأمـونٌ علىٰ كـلِّ غـائـبِ
وأنَّـكَ أَدْنـى المُـرسَلِيـنَ وسيلـةً   إلى اللهِ يا بنَ الأكرمينَ الأطايبِ
فمُرْنا بما يأتيكَ مِنْ وحيِ ربِّنا   وإنْ كانَ فيما جئتَ شَيْبُ الذوائبِ

وهـو مـن شـواهـد : « شـرح التسهيـل » (١/ ٣٧٦) ، و« شـرح ابـن النـاظـم » (ص١٠٥) ، و« تـوضيـح المقـاصـد » (١/ ٥٠٨) ، و« أوضـح المسـالـك » (١/ ٢٩٤) ، و« المسـاعـد » (٢/ ٣٥٦) ، و« المقـاصـد الشـافيـة » (٢/ ٢٣٨) ، و« همع الهوامع » (١/ ٤٦٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٦٥٠ـ٦٥١) .

(٢) وهٰذا الأصل بناء علىٰ أنَّ (فتيلاً) مفعول به ، ويجوز أن يكون مفعولاً مطلقاً ؛ أي : بمغنٍ إغناءً ما . انظر « التصريح على التوضيح » (١/ ٢٠١) .

وفي خبر (كان) المنفيّةِ ؛ كقوله[1] : [من الطويل]

٧٧ـ وإنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إلى الزادِ لم أَكُنْ   بأَعْجَلِهِم إذْ أَجْشَعُ القومِ أَعْجَلُ

❁ قوله : (وإنْ مُدَّتِ الأَيْدِي. . .) إلىٰ آخره : (الأَيْدِي) : جمعُ (يدٍ) ، و(الزاد) : الطعامُ ، وقولُهُ : (بأَعْجَلِهِم) ؛ أي : بعَجِلِهِم ؛ فأفعلُ التفضيلِ ليس علىٰ بابه ، بخلاف الذي في آخِرِ البيت ، و(إذ) : ظرفٌ بمعنىٰ (حين) ، كذا قال العَيْنيُّ[2] ، قال شيخُ الإسلام : (والأَوْجَهُ : أنَّها تعليليّةٌ)[3] ، و(أَجْشَعُ) بالجيم والشينِ المُعجَمة : أَفْعَلُ مِنَ الجَشَع ؛ أي : أشدُّ حِرْصاً على الأكل ونحوِهِ .

❁ قوله : (و« إذ » : ظرفٌ بمعنىٰ « حين ») لعلَّهُ بحسَبِ الأصل ، وإلا فهي المقصودُ منها الآن التعليلُ ، فصحَّ كلامُهُ ، لٰكنَّ شيخَ الإسلامِ نفعنا الله به بنىٰ ردَّهُ على العَيْنيِّ على الظاهر المتبادرِ ، تأمَّلْ .

---

(١) البيت للشنفرىٰ في « ديوانه » (ص٥٩) ضمن لاميّته الشهيرة المُسمَّاة بـ(لامية العرب) ، ومطلعها :

أَقِيمُوا بَنِي أُمِّي صُدُورَ مَطِيِّكُم   فإنِّي إلىٰ قومٍ سِواكُم لَأَمْيَلُ

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ٣٨٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٠٦) ، و« توضيح المقاصد » (١/٥٠٩) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٢٩٥) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٧١١) ، و« المساعد » (١/ ٢٨٦) ، و« همع الهوامع » (١/ ٤٦٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٦٥٢ـ٦٥٤) ، و« تخليص الشواهد » (ص٢٨٦ـ ٢٨٨) ، و« شرح أبيات المغني » (٧/ ١٨٩ـ ١٩٠) .

(٢) المقاصد النحوية (٢/ ٦٥٤) .

(٣) الدرر السنية (١/ ٣٤٦) ، وليس فيه ترجيح .

١٦٢ـ في النَّكِراتِ أُعمِلَتْ كـ (ليسَ) (لا) وقـد تَلِـي (لاتَ) . . . .

---

* قوله : (في النَّكِراتِ . . .) إلىٰ آخره : **الجارُّ** : مُتعلِّقٌ بـ (أُعمِلتْ) ، و(لا) : نائبُ فاعل ، و(كـ « ليس ») : حالٌ مِنْ (لا) .

ووجهُ اختصاصِها بالنكرات : أنَّها لنفي الجنس برُجْحانٍ والوَحْدةِ بمرجوحيَّةٍ ، وكلٌّ منهما بالنكرات أَنْسَبُ ، **وإنَّما تعملُ (لا)** : بشرطِ بقاءِ النفيِ ، والترتيبِ ، وألَّا يُفصَلَ بينها وبين مرفوعِها بغير معمولِ الخبرِ الظرفِ أو الجارِّ والمجرورِ ، كما في (ما) .

* قوله : (وقد تَلِي « لاتَ » . . .) إلىٰ آخره : (تَلِي) مِنْ (وَلِيَ الشيءَ ولايةً) : إذا تولَّاه ، والمُرادُ : أنَّ (لات) يكونُ لها وِلايةُ عَمَلِ (ليس) ، وذَكَرَ الناظمُ مِنْ شروط إعمالِها شرطَينِ : أنْ يكونَ معمولاها اسمَيْ زمانٍ ،

---

* قوله : (و« كليس » : حالٌ مِنْ « لا ») ؛ أي : أو مفعولٌ مطلقٌ علىٰ معنىٰ : (إعمالاً كإعمال « ليس ») .

* قوله : (وكلٌّ منهما بالنكرات أَنْسَبُ) عبَّر بأفعلِ التفضيل ؛ لتأتِّي ذلك في نحو المُعرَّف بـ (أل) الجنسيَّة .

* قوله : (بشرطِ بقاءِ النفيِ ، والترتيبِ . . .) إلىٰ آخره : لم يقل : (وعدمِ الاقترانِ بـ « إنْ ») ؛ لأنَّها لا تقترنُ بها أصلاً ، فلا يحتاجُ إلى اشتراطه .

وبقي شرطٌ ؛ وهو ألَّا تكونَ لنفي الجنس نصّاً ، وإلا عَمِلَتْ عملَ (إنَّ) ،

وأنْ يُحذَفَ أحدُهُما ، ويُزادُ علىٰ ذلك : الشروطُ المُتقدِّمةُ في (ما) ، إلا الشرطَ الأوَّلَ ؛ لأنَّ (إنْ) لا تُزادُ بعدَها أصلاً ، فلا معنىٰ لاشتراطه .

و(قد) : للتحقيق بالنِّسْبةِ لـ (لات)[1] ؛ فلا يُنافِي قولَ « التوضيح » :

ولا يَرِدُ قولُهُ : (تَعَزَّ . . .) إلىٰ آخره ؛ لأنَّ التنصيصَ علىٰ نفي الجنسِ فيه مِنَ القرينة الخارجيَّة ، لا مِنْ نَفْس (لا) .

والحاصلُ : أنَّهُ يُشترَطُ لإعمال (ما) الشروطُ الأربعةُ المُتقدِّمةُ في كلام المُصنِّف ، ولإعمال (لا) و(لات) و(إنْ) ما عدا الشرطَ الأوَّلَ منها ، ولا يُشترَطُ غيرُ ذلك في (إنْ) ، وتختصُّ (لا) بتنكير معمولَيْها ، وألَّا تكونَ لنفي الجنس نصّاً ، وتختصُّ (لات) بتنكير ما ذُكِرَ بالفعل مِنْ معمولَيْها[2] ، وكونِ معمولَيْها اسمَيْ زمانٍ ، وأنْ يُحذَفَ أحدُهما .

فشروطُ (لات) ستةٌ ، و(لا) خمسةٌ ، و(إنْ) ثلاثةٌ ، ثمَّ ظَهَرَ : أنَّهُ لا يُشترَطُ في (لات) الشرطُ الرابعُ مِنْ شروط (ما) ؛ وهو ألَّا يتقدَّمَ معمولُ خبرِها على اسمها وهو غيرُ ظرفٍ أو جارٍّ ومجرور ؛ فإنَّهُ لا يُجمَعُ بين معمولَيْها كما علمتَ .

❁ قوله : (إلا الشرطَ الأوَّلَ) ، وكذا الرابعُ كما علمتَ .

❁ قوله : (و« قد » : للتحقيق بالنِّسْبةِ لـ « لات ») ؛ أي : وللتقليل النِّسْبيِّ بالنسبة لـ (إنْ) .

---

(١) وللتقليل النسبي بالنسبة لـ (إنْ) .

(٢) أمَّا المُقدَّر فيجوز أن يكون معرفة ، وسيأتي التنبيه عليه في كلام المُحشِّي في (٢/ ٤٦٠ ـ ٤٦١) .

و(إنْ) ذا العَمَلَا

(وعملُها إجماعٌ مِنَ العرب)[1] ، وهـٰذا مَبْنيٌّ علىٰ جوازِ استعمالِ المُشترَكِ في معنَييهِ[2] ، أو يُقالُ : الإجماعُ على الجواز دونَ الوجوب ؛ فلا يُنافِي القِلَّةَ .

❁ قوله : (و« إنْ ») ؛ أي : بشرطِ بقاءِ النفيِ ، والترتيبِ ، وعدمِ تقدُّمِ معمولِ الخبرِ إذا كان غيرَ ظرفٍ أو جارٍّ ومجرور .

❁ قوله : (ذا العَمَلا) ربَّما يُشعِرُ باشتراطِ تنكيرِ المعمولَينِ فيهما ،

❁ قوله : (وعملُها إجماعٌ مِنَ العرب) معنىٰ إجماعِ العرب علىٰ إعمالها : إجماعُهُم على الرفع أو النصبِ بعدَها ، وهـٰذا لا يُنافي اختلافَ النُّحاةِ في ذلك المرفوعِ أو المنصوبِ هل هو معمولٌ لها أو لا ؛ فلا يُقالُ : إذا أجمعتِ العربُ علىٰ إعمالها فكيف مَنَعَهُ بعضُ النُّحاة كالأخفش ؟!

❁ قوله : (أو يُقالُ : الإجماعُ على الجواز . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا مبنيٌّ علىٰ تسليم أنَّ (قد) للتقليل بالنسبة لـ (لات) أيضاً .

❁ قوله : (فلا يُنافِي القِلَّةَ) ؛ أي : قلةَ الوقوع .

❁ قوله : (ربَّما يُشعِرُ باشتراطِ . . .) إلىٰ آخره : مبنيٌّ علىٰ أنَّ اسمَ

---

(١) في مطبوع « الأوضح » (١/ ٢٨٧) : (وعملها واجب) ، وعبارة المُحشِّي موجودة في النسخة التي شَرَحَ عليها الشيخ خالد في « التصريح » (١/ ٢٠٠) .

(٢) والأكثرون علىٰ جوازه ، ومنعه الرازي وغيره . انظر « نفائس الأصول » (٦/ ٢٦٩٦ـ٢٦٩٧) ، و« الغيث الهامع » (ص١٦٦) .

١٦٣ـ وما لـ (لاتَ) في سوىٰ (حِينٍ) عَمَلْ وحذفُ ذي الرفعِ فَشَا والعكسُ قَلْ

تقدَّمَ أنَّ الحروفَ العاملةَ عملَ (ليس) أربعةٌ[1] ، وتقدَّم الكلامُ علىٰ

وهو كذلك في (لاتَ) ، دونَ (إنْ) ؛ لأنَّها تعملُ في المعارف والنَّكِرات ، بل قال بعضُهُم : (إنَّها لا تعملُ إلا في معرفة) .

الإشارةِ في قوله : (ذا العَمَلَا) راجعٌ إلىٰ عمل (لا) في قوله : (في النَّكِرات. . .) إلىٰ آخره ، وليس كذلك ، بل هو راجعٌ إلىٰ عمل (ليس) في قوله : (إعمالَ ليس) .

❁ قوله : (وهو كذلك في « لاتَ ») فيه نَظَرٌ ؛ لأنَّهُ إنَّما يُشترَطُ التنكيرُ في أحد المعمولَينِ فقط ؛ وهو المعمولُ المذكور لا المحذوفُ ، كما سيأتي في المُحشِّي[2] ، إلا أنْ يُقالَ : المُرادُ : أنَّهُ يُشترَطُ تنكيرُ المعمولَينِ علىٰ سبيل البَدَل ، فيُشترَطُ تنكيرُ الخبرِ إن كان هو المذكورَ ، أو الاسمِ إن كان هو المذكورَ ، تأمَّلْ .

❁ قوله : (بل قال بعضُهُم : إنَّها. . .) إلىٰ آخره : يَرُدُّهُ : قولُهُم : (إنْ أحدٌ خيراً مِنْ أحد إلا بالعافية)[3] .

---

(١) انظر (٢/٤٢٨) .

(٢) انظر (٢/٤٦٠ـ ٤٦١) .

(٣) انظر « التذييل والتكميل » (٤/٢٧٨) ، و« توضيح المقاصد » (١/٥١٢) ، و« مغني اللبيب » (١/٣٤) .

(ما) ، وذَكَرَ هنا (لا) و(لاتَ) و(إنْ) .

أمَّا (لا) : فمذهبُ أهلِ الحجاز : إعمالُها عَمَلَ (ليس) ، ومذهبُ تميم : إهمالُها ، ولا تعملُ عندَ الحجازيِّينَ إلا بشروطٍ ثلاثة :

أحدُها : أنْ يكونَ الاسمُ والخبرُ نكرتَينِ ؛ نحوُ : (لا رجلٌ أفضلَ منك) ، ومنهُ : قولُهُ[1] : [من الطويل]

٧٨ـ تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقِياً   ولا وَزَرٌ ممَّا قضى اللهُ واقِيَا

---

* **قوله : (تَعَزَّ فلا شيءٌ . . .) إلىٰ آخره : (تَعَزَّ) :** مِنَ العَزَاء ؛ وهو الصبرُ والتَّسَلِّي ، و(لا) في الموضعَينِ : بمعنىٰ (ليس) ؛ **فالشاهدُ في الموضعَينِ ، وقيل : لا شاهدَ في الأوَّل ؛**

---

* **قوله : (لا شاهدَ في الأوَّل) ،** وأمَّا الثاني ففيه الشاهدُ ؛ إذ لا وَزَرَ إلا وهو ممَّا قضاه اللهُ تعالىٰ ، سواءٌ كان واقياً كسباً ـ ولا تكونُ الوِقايةُ إلا ممَّا لم يَقضِهِ تعالىٰ في الواقع ـ أو لم يكنْ واقياً أصلاً ؛ فلا يصحُّ جَعْلُ قولِهِ : (ممَّا قضى الله) خبراً .

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (١/ ٣٧٦) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص١٠٧) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (١/ ٥١٠) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (١/ ٢٨٦) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٣٢٧) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٢/ ٢٤٣) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/ ٤٥٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٦٤٣ـ٦٤٤) ، و« شرح أبيات المغني » (٤/ ٣٧٧ـ٣٧٨) .

وقولُهُ[1] : [من الطويل]

٧٩ـ نَصَرْتُكَ إذْ لا صاحبٌ غيرَ خاذِلٍ فبُـوِّئْـتَ حِصْنـاً بـالكُمَـاةِ حَصِينَـا

لاحتمالِ أنْ يكونَ قولُهُ : (على الأرض) خبراً ، و(باقياً) : حالٌ .

و(الـوَزَر) : المَلْجَـأُ ، و(الـواقـي) : الحـافـظُ ؛ أي : اصْبِـرْ علـىٰ ما أصابك ؛ فإنَّهُ لا يبقىٰ شيءٌ علىٰ وجه الأرضِ ، ولا ملجأٌ يَقِي الشخصَ ممَّا قضاه اللهُ تعالىٰ وقدَّرَهُ عليه .

❀ قوله : (نَصَرْتُكَ إذْ لا صاحبٌ. . .) إلىٰ آخره : (خاذل) : مِنَ الخِذْلان ـ بالخاء والذال المُعجَمتَينِ ـ وهو تركُ النصر ، وقولُهُ : (بُوِّئْتَ) ؛ أي : أُسكِنتَ ؛ مِنْ (بَوَّأَهُ اللهُ منزلاً) ؛ أي : أَسْكَنَهُ إيَّاهُ ، و(الكُمَاة) بضمِّ الكاف : جمعُ (كَمِيٍّ) ؛ وهو الشجاعُ المُتكمِّي في سلاحه ؛ أي : المُتغطِّي به ، و(حِصْناً) : مفعولٌ ثانٍ لـ (بُوِّئْتَ) ، ومفعولُهُ الأوَّلُ : هو التاءُ النائبةُ

❀ قوله : (لاحتمالِ أنْ يكونَ قولُهُ : « على الأرض ». . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّا لا نُسلِّمُ ذلك ؛ لبُعْده ؛ لاحتياجه إلىٰ تكلُّفٍ ، ولو سلَّمْناه يكونُ قولُهُ : (على الأرض) مُحتمِلاً للرفع والنصب ، ويُبعِدُ احتمالَ الرفعِ نصبُ الخبر في الشطر الثاني ، فيكونُ النصبُ فيه قرينةً على النصب في الأوَّل ، وإلا كان تلفيقاً بينَ لغتَينِ ؛ فالحقُّ : أنَّ الاستشهادَ بالشَّطْرَينِ ، غايةُ الأمرِ : أنَّهُ في الأوَّل بقرينة الثاني .

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (١/ ٣٧٦) ، وابن هشام في « المغني » (١/ ٣٢٧) ، والشارح في « المساعد » (١/ ٢٨٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٦٦٤ـ ٦٦٥) ، و« شرح أبيات المغني » (٤/ ٣٧٨) .

وزَعَمَ بعضُهُم : أنَّها قد تعملُ في معرفة[1] ، وأَنْشَدَ للنابغة[2] : [من الطويل]

عن الفاعل ، و(حَصِيناً) : صفةٌ لقوله : (حِصْناً) ، و(بالكُماة) : مُتعلِّقٌ بقوله : (نَصَرْتُكَ) ، والباءُ : للسببيَّة ، أو للاستعانة .

❀ قوله : (وأَنْشَدَ للنابغة) ؛ أي : أَنْشَدَ ذلك البعضُ بيتاً للنابغة يستدلُّ به علىٰ دَعْواهُ ، والمُرادُ به : النابغةُ الجَعْديُّ ، واسمُهُ : قيسُ بنُ عبد الله ، وقيل : عبدُ الله بنُ قيس ، وقيل : حِبَّانُ بنُ قيس ، وإنَّما قيل له : النابغةُ ـ بالغين المُعجَمة ـ لأنَّهُ قال الشعرَ في الجاهليَّة ، ثمَّ أقام مُدَّةً نحوِ ثلاثينَ سنةً لا يقولُ الشعر ، ثمَّ نَبَغَ فيه فقاله ، فسُمِّيَ النابغةَ ، وَفَدَ على النبيِّ صلَّى الله

❀ قوله : (مُتعلِّقٌ بقوله : « نَصَرْتُكَ ») ، وعلىٰ هٰذا : فالمُرادُ بـ(الكُمَاة) : قومُهُ الشُّجْعان ، ويحتملُ : تعلُّقُهُ بـ(بُوِّئتَ) ؛ فيكونُ المُرادُ بـ(الكُمَاة) : إمَّا قومُهُ الشُّجْعانُ ، أو نَفْسُهُ والجمعُ للتعظيم ، ويحتملُ : تعلُّقُهُ بـ(حَصِيناً) .

---

(١) قاله ابن جني، وتبعه ابن الشَّجَري وأبو حيَّان . انظر « أمالي ابن الشجري » (١/ ٤٣٣)، و« التذييل والتكميل » (٤/ ٢٨٦ـ٢٨٧) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٣٢٧).

(٢) ديوان سيدنا النابغة الجعدي رضي الله عنه (ص١٨٦) ، والبيتان ضمن قصيدة مطلعها :

ألم تسألِ الدارَ الغداةَ متىٰ هيا ... عَدَدْتُ لها مِنَ السِّنينَ ثمانِيا

وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (١/ ٣٧٧) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (١/ ٥١٠ـ٥١١) ، وابن هشام في « المغني » (١/ ٣٢٧) ، والشارح في « المساعد » (١/ ٢٨٢) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٢/ ٢٤٣) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/ ٤٥٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٦٦٥ـ٦٦٧) ، و« شرح أبيات المغني » (٤/ ٣٧٨ـ٣٨٢) .

٨٠ ـ بَدَتْ فِعْلَ ذي وُدٍّ فلمَّا تَبِعْتُها تَوَلَّتْ وبَقَّتْ حاجتي في فُؤادِيَا

عليه وسلَّم وأَسْلَمَ[1] ، وطال عُمُرُهُ في الجاهليّةِ والإسلام ؛ قيل : عاش مئةً وثمانينَ سنةً ، وقيل : عاش مئتَينِ وأربعينَ سنةً وزيادةً علىٰ ذلك ، أفاده العَيْنيُّ في « الشواهد الكبرىٰ »[2] .

❁ قوله : (بَدَتْ) ؛ أي : أَظْهَرَتِ المحبوبةُ فِعْلَ ذي وِدٍّ ـ بتثليث الواو ـ

❁ قوله : (أي : أَظْهَرَتِ المحبوبةُ) فيه : أنَّ (بدا) لازمٌ ، فكيف يُفسِّرُهُ بـ (أَظْهَر) ؟! وإنَّما معناه : (ظهرتْ) علىٰ حذف مضاف ، و(فِعْلَ ذي وُدٍّ) : منصوبٌ بنزع الخافض ؛ أي : ظَهَرَ فِعْلُها كفِعْلِ ذي وُدٍّ ؛ فحَذَفَ المضافَ الذي هو (فِعْل) ، وأسندَ الفعلَ الذي هو (بدا) إلىٰ ضميرها ؛ فقال : (بَدَتْ) ، وحذفَ الجارَّ الذي هو الكافُ الداخلةُ علىٰ (فِعْل ذي وُدٍّ) فانتصبَ ، فتدبَّرْ .

---

(١) ولمَّا وفد عليه أسمعه قصيدتَهُ التي أوَّلُها : (من الوافر)

بَلَغْنا السماءَ مَجْدُنا وسناءَنا وإنَّا لنَرجو فوقَ ذلكَ مَظْهَرَا

فقال له النبيُّ صلى الله عليه وسلم : « إلىٰ أينَ المظهرُ يا أبا ليلىٰ ؟ » ، فقال : إلى الجنَّة ، فقال : « أَجَلْ إنْ شاءَ اللهُ » ، ثمَّ لمَّا وصل إلىٰ قوله فيها :

فلا خيرَ في حِلْمٍ إذا لم يكنْ لهُ بَوَادِرُ تَحْمِي صَفْوَهُ أنْ يُكَدَّرَا
ولا خيرَ في جهلٍ إذا لم يكنْ لهُ حليمٌ إذا ما أَوْرَدَ الأمرَ أَصْدَرَا

قال له النبيُّ صلى الله عليه وسلم : « لا يَفْضُضِ اللهُ فاكَ » ، فلم ينكسرْ له سِنٌّ مع طول عُمُرِهِ . انظر « دلائل النبوة » للبيهقي (٦/ ٢٣٢ـ ٢٣٣) .

(٢) المقاصد النحوية (١/ ٤٧٢) ، وانظر تفصيل ذلك في « الإصابة في تمييز الصحابة » (٦/ ٣٠٨ـ٣١٠) .

وحَلَّتْ سوادَ القلبِ لا أنا باغياً　　سِواهـا ولا عـن حُبِّهـا مُتـراخِيَـا

واختلف كلامُ المُصنِّفِ في هٰذا البيت ؛ فمرَّةً قال : إنَّهُ مُؤوَّلٌ ، ومرَّةً قال : إنَّ القياسَ عليه سائغٌ[1] .

أي : حُبٍّ ، و(بقَّتْ) بتشديد القاف : معطوفٌ علىٰ (تولَّتْ) ، و(سواد القلب) : مفعولُ (حَلَّتْ) ؛ أي : فيه ، وسوادُ القلبِ وسُوَيداؤُهُ وسَوْداؤُهُ : حَبَّتُهُ[2] ، و(باغياً) ؛ أي : طالباً ، و(مُتراخِيا) ؛ أي : مُتوانِياً .

❀ قوله : (إنَّهُ مُؤوَّلٌ) ؛ أي : بجَعْلِ (أنا) مرفوعاً بفعلٍ محذوف ، و(باغياً) نصبٌ على الحال ، تقديرُهُ : (لا أُرىٰ باغياً) بالبناء للمفعول ؛ مِنْ (رأى) البَصَريَّةِ ، فحُذِفَ (أُرىٰ) فبَرَزَ الضميرُ الذي كان فيه ؛ وهو (أنا) ، أو بجَعْلِ (أنا) مبتدأً ، خبرُهُ فعلٌ مُقدَّرٌ ناصبٌ (باغياً) على الحال ؛

❀ قوله : (مِنْ « رأى » البَصَريَّةِ) إنَّما لم يجعلْها مِنْ (رأى) العِلْميَّةِ فيكونَ المنصوبُ مفعولاً ثانياً مع أنَّهُ أنسبُ بالمعنىٰ لكونه أشملَ ، والشُّمولُ يُناسِبُ المَقامَ هنا ؛ لأنَّ حذفَ غيرِ القَلْبيِّ أكثرُ مِنْ حذف القَلْبيِّ ، كما أفاده الصبَّانُ[3] .

والمُرادُ علىٰ كلٍّ : أنَّهُ لا يبغي سواها .

❀ قوله : (أو بجَعْلِ « أنا » مبتدأً . . .) إلىٰ آخره ؛ فيكونُ فيه علىٰ هٰذا

---

(1) قال بالتأويل في « شرح الكافية الشافية » (١/ ٤٤١) ، وبالقياس في « شرح التسهيل » (١/ ٣٧٧) .

(2) ومثل ذلك (أَسْوده) ، كما في « الصحاح » (٢/ ٤٦٢) ، وصرَّح الزَّبيدي في « التاج » (٨/ ٢٢٨) : بأنَّ (سُوَيداءَهُ) مُصغَّر (سَوْدائه) .

(3) حاشية الصبان (١/ ٣٩٨) .

الشرطُ الثاني : ألَّا يتقدَّمَ خبرُها على اسمها[1] ؛ فلا تقولُ : (لا قائماً رجلٌ) .

الشرطُ الثالثُ : ألَّا ينتقضَ النفيُ بـ (إلَّا) ؛ فلا تقولُ : (لا رجلٌ إلَّا أفضلَ مِنْ زيد) بنصب (أفضل) ، بل يجبُ رفعُهُ ، ولم يتعرَّضِ المُصنِّفُ لهٰذَينِ الشرطَينِ .

وأمَّا (إنِ) النافيةُ : فمذهبُ أكثرِ البَصْرِيِّينَ والفرَّاءِ : أنَّها لا تعملُ شيئاً ، ومذهبُ الكُوفيِّينَ خلا الفرَّاءِ : أنَّها تعملُ عملَ (ليس) ، وقال به مِنَ البَصْرِيِّينَ : أبو العبَّاس المُبرِّدُ ، وأبو بكرِ بنُ السَّرَّاجِ ، وأبو عليٍّ الفارسيُّ ، وأبو الفتح بنُ جنِّي ، واختاره المُصنِّفُ ، وزَعَمَ أنَّ في كلام سيبويهِ رحمه الله تعالىٰ إشارةً إلىٰ ذلك[2] ، وقد وَرَدَ السماعُ به ؛ قال الشاعرُ[3] : [من المنسرح]

أي : لا أنا أرىٰ باغياً[4] .

الوجه الثاني سدُّ الحالِ مَسَدَّ الخبرِ العاملِ فيها لدلالتها عليه ، والمُرادُ بسدِّها

---

(١) ولا معمولُها غير الظرفي ، كما مرَّ في (ما) ، وانظر « حاشية الخضري » (١/٢٣٧) .

(٢) انظر « شرح التسهيل » (١/٣٧٥ـ٣٧٦) ، و« التذييل والتكميل » (٤/٢٧٧ـ٢٧٩) ، و« همع الهوامع » (١/٤٥٣) .

(٣) أنشده الكسائي ولم يعزه إلىٰ قائل معيَّن ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (١/٣٧٥) ، والرضي في « شرحه على الكافية » (٢/١٩٦) ، وابن الناظم في « شرحه على الألفية » (ص١٠٩) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (١/٥١٢) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (١/٢٩١) ، والشارح في « المساعد » (١/١٠٤) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٢/٢٥٣) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/٤٥٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/٦٤٩ـ٦٥٠) ، و« تخليص الشواهد » (ص٣٠٧) ، و« خزانة الأدب » (٤/١٦٧ـ١٦٨) .

(٤) انظر « شرح الكافية الشافية » (١/٤٤١) .

٨١ ـ إنْ هوَ مُستولِياً علىٰ أحدٍ إلَّا علىٰ أَضْعَفِ المجانينِ

وقال الآخَرُ[١] : [من الطويل]

❀ قوله : (إنْ هوَ مُستولِياً. . .) إلىٰ آخره : هو من المنسرح ؛ فقولُ العَيْنيِّ : (إنَّهُ من الوافر)[٢]. . سهوٌ .

وقولُ الشاعرِ : (إلا علىٰ أضعف المجانينِ) : يُروىٰ : (إلا علىٰ حِزْبِهِ الملاعينِ) .

والشاهدُ : في أوَّل البيتِ ؛ حيث أَعْملَ (إنْ) عملَ (ليس) ، وفيه شاهدٌ آخَرُ ؛ وهو أنَّ انتقاضَ النَّفْيِ بالنِّسْبة إلىٰ معمول الخبر. . لا يَضُرُّ ، وهو كذلك[٣] .

مَسَدَّهُ في نحو ذلك : إغناؤُها عنه مِنْ حيثُ دلالتُها عليه في الجملة ، وليس المُرادُ أنَّها عُوِّضتْ عنه بحيثُ صار واجبَ الحذف ؛ إذ لا دليلَ على التعويض .

❀ قوله : (بالنِّسْبة إلىٰ معمول الخبر) مبنيٌّ علىٰ أنَّ عاملَ البدلِ هو عاملُ المُبدَلِ منه ، إلا أنْ يُقدَّرَ مضافٌ ؛ أي : نظيرِ الخبر .

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (١/٣٧٦) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (١/٥١٣) ، والشارح في « المساعد » (١/٢٨٢) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/٤٥٤) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/١٢٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/٦٦٧ـ٦٦٨) .

(٢) المقاصد النحوية (٢/٦٤٩) .

(٣) وفيه شاهد ثالث أيضاً ؛ وهو أنَّهُ لا يُشترَطُ أنْ يكونَ معمولاها نكرتَين ؛ فإنَّ اسمَها جاء في البيت ضميراً .

٨٢ ـ إنِ المرءُ مَيْتاً بانْقضاءِ حياتِهِ ولكنْ بأنْ يُبغىٰ عليهِ فيُخذَلَا

وذَكَرَ ابنُ جنِّي في « المُحْتَسَب » أنَّ سعيدَ بنَ جُبَيرٍ رضي الله عنه قرأ : (إنِ الذينَ تدعون مِنْ دونِ اللهِ عباداً أمثالَكُم) بنصب (العباد)[١] .

❁ قوله : (إنِ المرءُ مَيْتاً. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : ليس المرءُ مَيْتاً بانقضاء حياتِه ، ولكن إنَّما يموتُ إذا بُغِيَ عليه ، فيُخذَلُ عن النَّصر والمعونة ، ومحلُّ الشاهد : قولُهُ : (إنِ المرءُ مَيْتاً) ؛ حيثُ عملتْ (إن) عملَ (ليس) .

❁ قوله : (في « المُحْتَسَب ») اسمُ كتاب .

❁ قوله : (إنِ الذينَ. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بتخفيفِ (إنْ) علىٰ أنَّها نافيةٌ ، والموصولُ اسمُها ، و(عباداً) : خبرُها ، قال الناظمُ في « شرح الكافية » : (والمعنىٰ : ليس الأصنامُ الذين تَدْعُونَ عباداً أمثالَكُم في الاتِّصاف

❁ قوله : (والمعنىٰ : ليس الأصنامُ الذين. . .) إلىٰ آخره : أشار به : إلىٰ دَفْعِ التنافي بينَ القراءةِ المشهورةِ المُثبِتةِ للمِثْليَّة ، ومُقابِلِها النافيةِ لها .

وحاصلُ الدَّفْعِ : أنَّ النفيَ والإثباتَ لم يتواردا علىٰ مِثْليَّةٍ واحدة ؛ فالمُثبِتةُ المِثْليَّةَ في العُبُوديَّة ، والمنفيَّةُ المِثْليَّةَ في الإنسانيَّة وأحوالِها كالعقل .

وخرَّج بعضُهُم قراءةَ سعيدِ بن جُبير : علىٰ أنَّ (إنْ) مُخفَّفةٌ مِنَ الثقيلة ناصبةٌ للجزأَينِ ؛ لتتوافق القراءتانِ إثباتاً[٢] ، وهو تخريجٌ علىٰ شاذٍّ ؛ لأنَّ نصبَها الجزأَينِ شاذٌّ .

---

(١) المحتسب (١/ ٢٧٠) ، وانظر « الدر المصون » (٥/ ٥٣٩) .

(٢) قاله أبو حيَّان في « التذييل والتكميل » (٤/ ٢٧٨) ، وانظر « الدر المصون » (٥/ ٥٤٠ـ٥٤١) .

ولا يُشترَطُ في اسمها وخبرِها أنْ يكونا نكرتَينِ ، بل تعملُ في النكرة والمعرفة ؛ فتقولُ : (إنْ رجلٌ قائماً) ، و(إنْ زيدٌ القائمَ) ، و(إنْ زيدٌ قائماً) .

وأمَّا (لاتَ) : فهي (لا) النافيةُ زِيدَتْ عليها تاءُ التأنيثِ مفتوحةً ، ومذهبُ الجمهورِ : أنَّها تعملُ عَمَلَ (ليس) ؛ فترفعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ ، لٰكن اختصَّتْ بأنَّها لا يُذكَرُ معها الاسمُ والخبرُ معاً ، بل إنَّما يُذكَرُ معها أحدُهُما .

والكثيرُ في لسان العرب : حذفُ اسمِها وإبقاءُ خبرِها ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ [صٓ : ٣] بنصب (الحين) ، فحُذِفَ الاسمُ وبَقِيَ الخبرُ ، والتقديرُ : (ولاتَ الحِينُ حينَ مناصٍ) ؛ فـ (الحين) : اسمُها ، و(حينَ مناص) : خبرُها ، وقد قُرِئَ شذوذاً : (ولاتَ حينُ مَنَاصٍ) برفع (الحين) ؛ علىٰ أنَّهُ اسمُ (لات) ، والخبرُ محذوفٌ ، والتقديرُ :

بالعقل ، فلو كانوا مِثْلَكُم فعبدتُمُوهُم . . . لَكنتُم بذلك مُخطِئينَ ، فكيف حالُكُم في عبادةِ مَنْ هو دونَكُم بعدم الحياة والإدراك ؟!) انتهىٰ « فارِضي »[1] .

* قوله : (﴿ حِينَ مَنَاصٍ ﴾) ؛ أي : فِرارٍ .

* قوله : (ولاتَ الحِينُ حينَ . . .) إلىٰ آخره : إن قلتَ : تقديرُ الاسمِ معرفةً مُنافٍ لِمَا تقدَّم مِنْ أنَّها لا تعملُ إلا في نكرة .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٣٦) ، وانظر « شرح الكافية الشافية » (١/ ٤٤٨) .

(ولاتَ حينُ مناصٍ لهم) ؛ أي : ولاتَ حينُ مناصٍ كائناً لهم[1] ، وهـٰذا هو المُرادُ بقوله : (وحَذْفُ ذي الرفعِ . . .) إلىٰ آخر البيت .

قلتُ : محلُّهُ : إذا كان ما تعملُ فيه ظاهراً دون المُقدَّر ، كما يَدُلُّ عليه قولُهُ في « شرح الكافية » : أنَّها لا تعملُ في معرفةٍ ظاهرةٍ[2] ؛ إذ مُقتضاهُ : أنَّها تعملُ في معرفةٍ مُقدَّرة ، ويُؤيِّدُهُ : قولُهُ في محلٍّ آخَرَ : (لا بُدَّ مِنْ تقديرِ المحذوفِ معرفةً ؛ لأنَّ المُرادَ : نفيُ كونِ الحِينِ الخاصِّ حِيناً يَنُوصُونَ فيه ؛ أي : يهربونَ ، وليس المُرادُ نفيَ جنسِ الحِين)[3] .

❁ قوله : (كائناً لهم) ؛ يعني : حِيناً كائناً لهم ؛ فـ (كائناً) : صفةُ الخبرِ المحذوف ؛ لأنَّ شرطَ عملِها : كونُ معمولَيْها اسمَيْ زمانٍ ، كما عرفتَ .

❁ قوله : (لا بُدَّ مِنْ تقديرِ المحذوفِ معرفةً . . .) إلىٰ آخره : لعلَّ هـٰذا إذا كان المحذوفُ الاسمَ ؛ بدليلِ تقديرِهِمُ الخبرَ نكرةً في قراءة مَنْ رَفَعَ ﴿ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ ، إلا أنْ يُقالَ : مُرادُهُ : أنَّهُ لا بُدَّ مِنْ تقديره معرفةً أو نكرةً مُخصَّصةً ؛ بدليلِ قولِهِ : (لأنَّ المُرادَ . . .) إلىٰ آخره ؛ فإنَّهُ يُؤخَذُ منه : أنَّ النكرةَ المُخصَّصةَ مثلُ المعرفة ، فتنبَّهْ .

❁ قوله : (وليس المُرادُ نفيَ جنسِ الحِين) ؛ أي : جنسِ الحين المطلقِ ؛

---

(1) انظر « تفسير البيضاوي » (٥/ ٢٣) ، و« الدر المصون » (٩/ ٣٤٧ـ ٣٤٨) ، و« التذييل والتكميل » (٤/ ٢٩٣) ، و« المساعد » (١/ ٢٨٣) .

(2) شرح الكافية الشافية (١/ ٤٤٥) ، وذكر فيه أنَّ عملها في المعرفة الظاهرةِ هو اختيارُ ابن عصفور .

(3) شرح الكافية الشافية (١/ ٤٤٢) .

وأشار بقوله : (وما لـ « لاتَ » في سوىٰ « حينٍ » عَمَلْ) : إلىٰ ما ذَكَرَهُ سيبويهِ ؛ مِنْ أنَّ (لاتَ) لا تعملُ إلا في الحِين[1] ، واختلف الناسُ فيه :

فقال قومٌ : المُرادُ : أنَّها لا تعملُ إلا في لفظ (الحِينِ) ، ولا تعملُ فيما رادفَهُ ؛ كـ (الساعة) ونحوِها .

وقال قومٌ : المُرادُ : أنَّها لا تعملُ إلا في أسماء الزمانِ ؛ فتعملُ في لفظ (الحينِ) وفيما رادفَهُ مِنْ أسماء الزمان ، ومِنْ عَمَلِها فيما رادفَهُ : قولُ الشاعر[2] : [من الكامل]

٨٣ ـ نَدِمَ البُغاةُ ولاتَ ساعةَ مَنْدَمٍ والبَغْيُ مَرْتَعُ مُبتغِيهِ وَخِيمُ

---

* قوله : (لا تعملُ إلا في أسماء الزمانِ) هٰذا هو الحقُّ ، وكلامُ الناظم مُحتمِلٌ للمذهبَينِ ؛ بأنْ يُرادَ بالحِين لفظُهُ ، أو يُقدَّرَ مضافٌ ؛ أي : سوى اسمِ حِينٍ ؛ أي : اسمٍ دالٍّ على الحِين .

* قوله : (نَدِمَ البُغاةُ . . .) إلىٰ آخره ؛ (البُغاة) : جمعُ (باغ) ، و(المَنْدَم) بفتح الأوَّلِ والثالث : مصدرٌ ميميٌّ ؛ بمعنى : الندم ، و(المَرْتَع)

فلا يُنافي ما قالوه في الآية علىٰ قراءة الجرِّ ؛ مِنْ أنَّهُ فيها علىٰ تقدير (مِن)

---

(١) الكتاب (١/ ٥٧) .

(٢) البيت لمحمد بن عيسى التيمي ، وقيل : لمهلهل بن مالك الكناني ، ونسبه ابن مالك إلىٰ رجل من طيِّئ ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ٣٧٧) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٠٨) ، و« شرح الرضي » (٢/ ١٩٦) ، و« همع الهوامع » (١/ ٤٦٠) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٢٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٦٦٨ـ٦٦٩) ، و« خزانة الأدب » (٤/ ١٦٨ـ١٧٥) .

وكلامُ المُصنِّفِ مُحتمِلٌ للقولَينِ ، وجَزَمَ بالثاني في « التسهيل »[1] .

ومذهبُ الأخفشِ : أنَّها لا تعملُ شيئاً ، وأنَّهُ إن وُجِدَ الاسمُ بعدَها منصوباً . . فناصبُهُ فعلٌ مضمرٌ ، والتقديرُ : (ولاتَ أَرَىٰ حينَ مَنَاصٍ) ، وإن وُجِدَ مرفوعاً . . فهو مبتدأٌ والخبرُ محذوفٌ ، والتقديرُ : (ولاتَ حينُ مَنَاصٍ لهم) ؛ أي : ولاتَ حينُ مَنَاصٍ كائنٌ لهم[2] ، والله أعلم .

بفتح أوَّلِهِ وثالثه أيضاً : مكانُ الرَّتْع ؛ أي : الرَّعْيِ ، و(مُبتغِيهِ) ؛ أي : طالبِهِ ، وقولُهُ : (وَخِيم) بالخاء المُعجَمة : كـ(ثَقِيل) لفظاً ومعنىً ، والمُرادُ به : سُوءُ العاقبة ؛ والمعنىٰ : أنَّ البغيَ مَحَلٌّ طالبِهِ ثقيلٌ عاقبتُهُ سيئةٌ .

والشاهد : في قوله : (لاتَ ساعةَ) ؛ حيثُ عَمِلَتْ (لات) في (ساعةَ) النصبَ بجَعْلِهِ خبراً لها ، والاسمُ محذوفٌ ؛ أي : وليسَ الساعةُ ساعةَ نَدَمٍ .

الاستغراقيَّةِ ، والتقديرُ واللهُ أعلمُ : (وليس مِنْ حينِ مَناصٍ حيناً لهم)[3] ، وبالجملة : الجرُّ كالرفع ، واللهُ أعلمُ .



---

(١) والأوَّل هو ظاهرُ كلام سيبويه ومذهب الفراء ، وتبع الناظمُ أبا علي الفارسيَّ وجماعةً . انظر « تسهيل الفوائد » (١/ ٥٧) ، و« التذييل والتكميل » (٤/ ٢٩٠ـ ٢٩٢) ، و« تعليق الفرائد » (٣/ ٢٥٨) .

(٢) واعتمد الأخفش في « معاني القرآن » (٢/ ٤٩٢) كونَها عاملةً عملَ (ليس) ، وانظر « التذييل والتكميل » (٤/ ٢٩٣) ، و« همع الهوامع » (١/ ٤٦١) .

(٣) قرأ بالجر مع كسر التاء من (لات) عيسى بن عمر الثقفي . انظر « الدر المصون » (٩/ ٣٥٢ـ ٣٥٥) .

أفعال المقاربة

(أفعالُ المُقارَبة)

❁ قوله : (أفعالُ المُقارَبة) إنَّما لم يقل : (« كادَ » وأخواتُها) علىٰ قياسِ ما سَبَقَ ؛ لأنَّ هـٰذه العبارةَ تَدُلُّ علىٰ أنَّ (كاد) أمُّ الباب ، ولا دليلَ عليه ، بخلاف (كان) ؛ فإنَّ الدليلَ دلَّ علىٰ أنَّها أمُّ بابِها ؛ لأنَّ حَدَثَ أخواتِها داخلٌ تحتَ حَدَثِها ، ولها مِنَ التصرُّفات ما ليس لغيرها .

والمُقارَبةُ : (مُفاعَلةٌ) مِنْ (قَارَبَ) ، والمُرادُ بها : أصلُ الفعل ؛ كـ (سافر) انتهى « ابن قاسم »[1] .

[أفعالُ المُقارَبة]

❁ قوله : (ولها مِنَ التصرُّفات ما ليس لغيرها) ؛ كحذفها مع اسمها أو خبرها بعد (إنْ) و(لو) ، وكزيادتها .

❁ قوله : (والمُرادُ بها : أصلُ الفعل) لك أنْ تجعلَها علىٰ بابها ؛ لقُرْبِ كلٍّ ـ مِنْ معنى الاسمِ ومعنى الخبرِ ـ مِنْ الآخَر ، وإن كانتْ دَلالتُها علىٰ قُرْب

(١) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ٤٠) ، وأورده الصبان في « حاشيته » (١/ ٤٠٤) ، وعزاه الأَسْقاطي في « القول الجميل » (ق/ ٥٩) إلىٰ بعض المُحقِّقين .

١٦٤ ـ كـ (كانَ) (كادَ) و(عسىٰ) لـٰكنْ نَدَرْ غيـرُ مضـارعٍ لهـٰـذَيـنِ خَبَـرْ

❀ قوله : (كـ « كانَ » . . .) إلىٰ آخره : (كـ « كانَ ») : خبرٌ مُقدَّمٌ عن قوله : (كاد . . .) إلىٰ آخره[1] ، وألِفُهُ منقلبةٌ عن ياء ، وقيل : عن واو ؛ فيُقالُ : (كاد يَكِيدُ كَيْداً) ، و(كاد يَكُودُ كَوْداً) . انتهىٰ « شيخنا البُلَيدي »[2] .

الخبرِ بالوَضْع ، وعلىٰ قُرْبِ الاسمِ باللُّزُوم .

❀ قوله : (يَكِيدُ) صوابُهُ : (يكادُ) ؛ لأنَّهُ هو الذي مِنْ أفعال المُقارَبة ؛ نحوُ : ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾ [النور : ٣٥] ، وأمَّا (يَكِيدُ) : فمِنَ الكَيْد بمعنى المُخادَعةِ والمَكْر .

وقولُهُ : (يَكُودُ) فيه : أنَّ هـٰذا لم يُسمَعْ ، بل المسموعُ : (يكاد) ، فاستغنَوْا بمضارع (كِدْتُ) المكسورةِ عن مضارع المضمومة ؛ فهو مِنْ تَدَاخُل اللُّغَتَينِ ، كما قاله المُصنِّف[3] .

ثمَّ إنَّهُ يَدُلُّ لكون عينِها واواً : حكايةُ سيبويهِ : (كُدْتُ) بالضم[4] ،

---

(١) وقول المصنف : (خَبَرْ) حالٌ من فاعل (نَدَرْ) ، ووُقف عليه بالسكون علىٰ لغة ربيعة .

(٢) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (١/ق١٨٦) .

(٣) انظر التعليق الآتي بعد قليل .

(٤) انظر « الكتاب » (٤/ ٤٠ ، ٣٤٣) .

هـٰذا هو القِسْمُ الثاني مِنَ الأفعال الناسخةِ ؛ وهو (كاد) وأخواتُها ، وذَكَرَ المُصنِّفُ منها أحدَ عَشَرَ فعلاً .

ولا خلافَ في أنَّها أفعالٌ ، إلا (عسىٰ) ؛ فنَقَلَ الزاهدُ عن ثعلبٍ أنَّها حرفٌ ، ونُسِبَ أيضاً إلى ابن السَّرَّاج ، والصحيحُ : أنَّها فعلٌ ؛ بدليلِ اتِّصالِ تاء الفاعل وأخواتِها بها ؛ نحوُ : (عَسَيتُ)، و(عَسَيتِ)، و(عَسَيتُما) ،

---

* قوله : (وأخواتِها) اعتُرِضَ : بأنَّ الأَوْلىٰ حذفُهُ ؛ لتسميتها كلِّها تاءَ الفاعل .

وأُجِيبَ : بأنَّ المُرادَ بـ (أخواتها) : تاءُ الفاعِلِينَ ، وتاءُ التأنيث ؛ نحوُ : (عَسَتْ هندُ أنْ تزورَنا) .

ولا يَدُلُّ علىٰ أنَّ عينَها ياءٌ قولُهُم : (كِدْتُ) بالكسر ؛ لاحتمالِ أنَّهُ لبيانِ حركةِ العين .

* قوله : (لتسميتها كلِّها تاءَ الفاعل) كأنَّهُ فَهِمَ أنَّ المُرادَ بالأَخَوات تاءُ خطابِ الواحد ، وتاءُ خطابِ الواحدة ، وأنَّ المُرادَ بالجمع ما فوقَ الواحدِ ، وأجاب بأنَّ المُرادَ بالأَخَوات تاءُ الفاعِلِينَ وتاءُ التأنيث ، فيكونُ المُرادُ بالجمع ما فوقَ الواحدِ أيضاً .

وهـٰذا كلُّهُ ليس بشيء ، بل المُرادُ بالأَخَوات : ألفُ الاثنَينِ ، وواوُ الجماعة ، ونونُ النِّسْوة ، وتاءُ التأنيث ، والمُرادُ بتاء الفاعل : تاءُ المُتكلِّم ، والمُخاطَبِ والمُخاطَبة ، والمُخاطَبَينِ والمُخاطَبَتَينِ ، والمُخاطَباتِ والمُخاطَبِينَ ؛ علىٰ أنَّهُ لا حاجةَ لكون المُرادِ بالجمع ما فوقَ الواحدِ في الجواب ؛ إذ المُثنَّىٰ كالجمع ، تدبَّرْ .

و(عَسِيتُمْ) ، و(عَسِيتُنَّ) ، و(عَسِينَ)[1] .

وهٰذه الأفعالُ تُسمَّىٰ : أفعالَ المُقارَبة ، وليستْ كلُّها للمُقارَبة ، بل هي علىٰ ثلاثةِ أقسامٍ :

أحدُها : ما دَلَّ على المُقارَبة ؛ وهي : (كاد) ، و(كَرَبَ)[2] ، و(أَوْشَكَ) .

والثاني : ما دلَّ على الرجاء ؛ وهي : (عسىٰ) ، و(حَرَىٰ) ، و(اخْلَوْلَقَ) .

والثالثُ : ما دلَّ على الإنشاء ؛ وهي : (جَعَلَ) ، و(طَفِقَ)[3] ، . . .

❀ قوله : (على الرجاء) بالمَدِّ .

❀ قوله : (على الإنشاء) ؛ أي : الشُّرُوعِ في العمل .

❀ قوله : (وهيَ : « جَعَلَ » ، و« طَفِقَ » . . .) إلىٰ آخره : حَصْرُهُ الثالثَ

❀ قوله : (حَصْرُهُ الثالثَ . . .) إلىٰ آخره : قد يُقالُ : هو لم يَحصُرِ الثالثَ

---

(١) وهو مذهب جمهور البَصْريِّين ما عدا ابنَ السَّرَّاج كما ذكر ، وجزم ابن هشام في « شرح قطر الندىٰ » بأن القائل بالحرفيَّة هم الكُوفيُّونَ وابنُ السَّرَّاج ، ووافق الشارح في « المغني » ، والزاهد : هو الإمام اللغوي أبو عمر محمد بن عبد الواحد غلام ثعلب (ت ٣٤٥هـ) صاحب « اليواقيت » ، و« شرح الفصيح » ، و« الموشح » ، وغيرها ، ولمَّا أتمَّ كتاب « اليواقيت » . . قال في آخره مُورِّياً : (من مشطور الرجز)

لمَّـا فَـرَغْنـا مِـنْ نِظَـامِ الجَـوْهَـرهْ
أُعْـوِرَتِ العيـنُ ومـاتَ الجمهـرهْ

وانظر « الأصول في النحو » (١/ ٢٣٠) ، و« التذييل والتكميل » (٤/ ٣٢٧) ، و« شرح قطر الندىٰ » (ص٣١) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٢٠٧) ، و« همع الهوامع » (١/ ٤٦) ، و« بغية الوعاة » (١/ ١٦٤ـ١٦٦) .

(٢) المشهور : فتح الراء ، كما سيأتي التصريح به في كلام الشارح في (٢/ ٤٩٣) .

(٣) سيأتي التصريح بضبط الفاء في كلام المحشي في (٢/ ٤٨٩) .

و(أَخَذَ) ، و(عَلِقَ) ، و(أنشأ) .

فيما ذَكَرَهُ تَبِعَ فيه ابنَ الناظم[1] ، وهو ممنوعٌ ؛ ومِنْ ثَمَّ قال ابنُ هشامٍ في الثالث : (وهو كثيرٌ ، ومنه : « أَنْشأَ » و« طَفِقَ » . . .) إلىٰ آخره[2] ، قال في « التصريح » : (وأَنْهاهُ بعضُهُم إلىٰ نَيِّفٍ وعشرينَ فعلاً)[3] ، وأمَّا حصرُ الأوَّلَينِ فيما ذَكَرَهُ . . فصحيحٌ .

مطلقاً ، بل الثالثَ المذكورَ في هـٰذا الكتاب ؛ بدليلِ أنَّ هـٰذه الأقسامَ الثلاثةَ أقسامٌ للأحدَ عشرَ التي هي مِنْ جملةِ (كاد) وأخواتِها ، كما أشار لذلك الشارحُ رحمه الله بقوله : (وذَكَرَ المُصنِّفُ منها أحدَ عَشَرَ فعلاً)[4] ، فتأَمَّلْ .

❁ قوله : (فصحيحٌ) ليس مُسلَّماً في أفعال المُقارَبة ، بل بَقِيَ منها : (هَلْهَلَ) ؛ كقوله[5] : [من الطويل]

وَطِئْنـا دِيـارَ المُعتَـدِيـنَ فهَلْهَلَـتْ ... نُفُـوسُهُـمُ قبـلَ الإمـاتـةِ تَـزْهَـقُ

و(أَوْلىٰ) ، وهي أغربُها ؛ كقوله[6] : [من الوافر]

---

(١) شرح ابن الناظم (ص١١٠) .

(٢) أوضح المسالك (١/ ٣٠١) .

(٣) التصريح على التوضيح (١/ ٢٠٣) ، وانظر « التذييل والتكميل » (٤/ ٣٢٨) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٢/ ١٢٢٢) .

(٤) انظر (٢/ ٤٦٦) .

(٥) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (١/ ٣٩١) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/ ٤٦٨) .

(٦) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (١/ ٣٨٩)، والشارح في « المساعد » (١/ ٢٩٢) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٢/ ٢٨٣) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/ ٤٦٨) ، وانظر « خزانة الأدب » (٩/ ٣٤٤ـ ٣٤٧) .

فتسميتُها أفعالَ المُقارَبة مِنْ باب تسميةِ الكلِّ باسم البعض .

---

* قوله : (مِنْ باب تسميةِ الكُلِّ باسم البعض) صوابُهُ : أنَّهُ مِنْ قِسْمِ التغليب ؛ لأنَّ تسميةَ الكلِّ باسم جزئِهِ عبارةٌ عن إطلاقِ اسمِ الجزءِ علىٰ ما تركَّبَ منه ومِنْ غيره ؛ كتسمية المُركَّبِ كلمةً ، وتسميةُ الأشياءِ المجتمعةِ مِنْ غير تركُّبٍ باسم بعضٍ منها . . يُسمَّىٰ : تغليباً ؛ كـ (العُمَرَينِ) ، أفادَهُ الناصرُ اللَّقَانيُّ[1] .

فعــادىٰ بيــنَ هــادِيَتَيــنِ منهــا وأَوْلــىٰ أنْ تـزيـدَ علـى الثـلاثِ

انتهىٰ من « التسهيل » وبعضِ شروحه[2] .

* قوله : (عبارةٌ عن إطلاقِ اسمِ الجزءِ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وقد يكونُ تغليباً ؛ كما في نحو : (ولله يسجدُ مَنْ في السماوات ومَنْ في الأرض) ؛ بناءً على اعتبار الهيئة المجتمعةِ ، كما قيل بذلك وإن ضُعِّفَ ، وقد لا يكون[3] ، كما في تسمية المُركَّبِ كلمةً .

---

(١) حاشية اللَّقَاني على الأوضح (ق/ ٤٠ـ٤١) ، وانظر « حاشية ياسين على التصريح » (١/ ٢٠٣) ، وقال الخضري في « حاشيته » (١/ ٢٤١) بعدَ أنْ أوردَ نحو كلام المُحشِّي : (علىٰ أنَّهُ قيل : إنَّ الجميعَ للمقاربة ؛ إذِ الشروعُ في الفعل يلزمُهُ القربُ منه ، ورجاؤُهُ قريبٌ مِنْ تقدير حصوله ؛ فلا مجازَ ولا تغليبَ) .

(٢) تسهيل الفوائد (ص٥٩) ، وانظر « شرح التسهيل » (١/ ٣٨٩) ، و« المساعد » (١/ ٢٩٢) ، و« تمهيد القواعد » (٣/ ١٢٥٧ـ ١٢٦٠) ، و« تعليق الفرائد » (٣/ ٢٨٢ـ٢٨٣) .

(٣) أي : تغليباً .

وكلُّها تدخلُ على المبتدأ والخبر ، فترفعُ المبتدأَ اسماً لها ، ويكونُ خبرُهُ خبراً لها في موضع نصبٍ ، وهٰذا هو المُرادُ بقوله : (كـ « كان » « كاد » و« عسىٰ ») ، لٰكنَّ الخبرَ في هٰذا البابِ لا يكونُ إلا مضارعاً[1] ؛ نحوُ : (كاد زيدٌ يقومُ) ، و(عسىٰ زيدٌ أنْ يقومَ) ، ونَدَرَ مجيئُهُ اسماً بعدَ (عسىٰ) و(كاد)[2] ؛ كقوله[3] : [من مشطور الرجز]

---

(1) ولا يرفع إلا ضمير اسمها ، لا الظاهر ولو سببياً في غير (عسىٰ) ؛ لأنَّ وَضْعَ هٰذه الأفعال علىٰ تعلُّق الخبر بنَفْس مرفوعها لا بغيره ، فلا بُدَّ فيه مِنْ ضميره ليتحقَّق ذلك ، وجوَّز في « التسهيل » رفعَهُ السببيَّ بقِلَّة . « خضري » (١/ ٢٤١) .

(2) قوله : (ونَدَر) ؛ أي : شَذَّ ، وليس من ذلك : ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾ [صٓ : ٣٣] ، بل الخبر محذوفٌ؛ أي : فطَفِقَ يمسحُ السيفَ مسحاً . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٢٤٢) .

(3) قال العيني : (قد قيل : إنَّ قائلَهُ هو رؤبة بن العجَّاج ، وقال أبو حيَّان : هٰذا المجهول لم ينسبه الشرَّاح إلىٰ أحد ، فسقط الاحتجاج به ، وكذا قال أبو عبد الواحد الطَّوَّاح في كتابه « بغية الآمل ومنية السائل » ، قلت : ولو كان الأمر كما قالا لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من « كتاب سيبويه » ؛ فإنَّ فيه ألفَ بيت قد عُرف قائلها ، وخمسين بيتاً مجهولة القائلين) ، وذَكَرَ ابنُ هشامٍ نحوَهُ في « التخليص » ، وردَّهُ البغداديُّ : بأنَّ مُرادَ الطَّوَّاح : بأنَّهُ لم ينسبه الشُّرَّاح إلىٰ أحد ممَّنْ أنشده مِنَ الثقات ؛ كسيبويه وابن السَّرَّاج ونحوهما ، أو إلىٰ قائل مُعيَّن يُحتجُّ بشعره .

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ٣٩٣) ، و« شرح الرضي » (٤/ ٢١٥) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١١٠) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٥١٥) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٢٠٩)، و« المساعد » (١/ ٢٩٧) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٢٦٢)، و« همع الهوامع » (١/ ٤٧٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٦٧٨ـ٦٨٠) ، و« خزانة الأدب » (٩/ ٣١٦ـ٣٢٢) ، و« شرح أبيات المغني » (٣/ ٣٤٤) ، و« تخليص الشواهد » (ص٣١٤) ، و« فيض نشر الانشراح » (١/ ٦٢٧) .

٨٤ ـ أَكْثَرْتَ فـي العَـذْلِ مُلِحّـاً دائمَـا
لا تُكثِـرَنْ إنِّـي عَسَيـتُ صـائمَـا

❁ قـولـه : (أَكْثَرْتَ في العَـذْلِ. . .) إلىٰ آخره : (العَـذْل) بـالـذال المُعجَمة : اللَّوْمُ ، و(مُلِحّاً) : مِنْ (أَلَحَّ الرجلُ على الشيء) : إذا أَقْبلَ عليه مُواظِباً ، وهو منصوبٌ على الحاليَّة ، و(دائماً) : صفتُهُ .

ومحلُّ الاستشهادِ : قولُهُ : (عَسَيتُ صائماً) بفتح السين وكسرِها ، كما سيذكرُهُ المُصنِّفُ[1] .

وظاهرُ كلامِ المُحشِّي : أنَّ التغليبَ لا يكون إلا فيما لم يُعتبَرْ فيه التركيبُ ؛ كـ (العُمَرَين) ، وكالآية ؛ بناءً على الظاهر ؛ مِنْ أنَّها مِنْ باب الكُلِّيَّة ، وقد حقَّقْنا مبحثَ (التغليب) في « حواشينا على الرسالة البيانية » ، فارجِعْ إليها إن شئت[2] .

❁ قوله : (و« دائماً » : صفتُهُ) ؛ أي : أو منصوبٌ على الحال ، أو علىٰ أنَّـهُ صفـةٌ لمحـذوفٍ مفعـولٍ مطلـق لـ (مُلِحّـاً) ؛ أي : إلحـاحـاً دائمـاً ، و(صائماً) ؛ أي : مُمسِكاً عن خطابك أو استماعِ كلامِكَ .

---

(١) انظر (٢/ ٥٠٥) ، وأمَّا الشاهد : فهو مجيء خبرِ (عسىٰ) مفرداً كخبر (كان) ، وهو نادر ، والقياس : أنْ يكونَ فعلاً مضارعاً ، وقال الدَّمَامِينيُّ في « تعليق الفرائد » (٣/ ٢٩٣) في تخريج البيت : (وقيل : بتضمين « عسىٰ » معنىٰ « كان » ، وقيل : التقدير : « عسيتُ أنْ أكونَ صائماً ، وجاز حذفُ « أنْ » مع كونها حرفاً مصدريّاً ؛ لقوة الدَّلالة ؛ وذلك لكثرة وقوع « أنْ » بعد مرفوع « عسىٰ ») انتهىٰ بتصرُّف ، ومثلُهُ يُقال في الشاهد الآتي .

(٢) حاشية الأنبابي على الرسالة البيانية (ص ٢١٢ـ ٢١٥) .

وقولِهِ[1] : [من الطويل]

٨٥ ـ فأُبْتُ إلىٰ فَهْمٍ وما كِدْتُ آيباً وكم مِثْلِها فارَقْتُها وهْيَ تَصفَرُ

❀ قوله : (فأُبْتُ إلىٰ فَهْمٍ . . .) إلىٰ آخره : (أُبْتُ) بضم الهمزة ؛ بمعنىٰ : رجعتُ ، و(فَهْم) بفتح الفاء وسكونِ الهاء : اسمُ قبيلةٍ ، و(ما كِدْتُ آيِباً) ؛ أي : راجعاً ، وهـٰذا محلُّ الاستشهاد ، وقولُهُ : (وكم مِثْلِها . . .) إلىٰ آخره : (كم) : خبريَّةٌ ؛ أي : كثيرٌ ، والخبرُ : قولُهُ : (فارقتُها) ، و(مِثْلِها) بالجرِّ : تمييزٌ له ، وجملةُ (وهي تَصفَرُ) : حاليَّةٌ ، وهو بفتح الفاء مضارعُ (صَفِرَ يَصفَرُ) مِنْ باب (تَعِبَ) : إذا خلا ، أو بكسرها مع ضمِّ أوَّله ؛ مِنْ (أَصْفَرَ) ، كما في « المصباح »[2] .

❀ قوله : (و« مِثْلِها » بالجرِّ : تمييزٌ) ، والضميرُ في قوله : (فارقْتُها) راجعٌ إلىٰ (مثل) باعتبارِ معناه ـ وهو القبيلةُ ـ أو باعتبارِ اكتسابِهِ التأنيثَ من المضاف إليه .

---

(١) البيت لتأبَّط شرّاً في « ديوانه » (ص٨٦) ضمن قصيدة مطلعها :

إذا المرءُ لم يَحتَلْ وقد جدَّ جِدُّهُ أضاعَ وقاسىٰ أمرَهُ وهْوَ مُدبِرُ

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ٣٩٣) ، و« شرح الرضي » (٤/ ٢٧) ، و« شرح ابن الناظم » (١/ ١١١) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٥١٦) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٣٠٢) ، و« المساعد » (١/ ٢٩٧) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٢٦٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٦٨٠ـ٦٨٣) ، و« خزانة الأدب » (٨/ ٣٧٤ـ٣٧٩) .

(٢) المصباح المنير (١/ ٤٦٧) .

وهـٰذا هو مُرادُ المُصنِّف بقوله : (لـٰكن نَدَرْ. . .) إلىٰ آخره ، لـٰكنْ في قولِهِ : (غيرُ مضارعٍ) إيهامٌ ؛ فإنَّهُ يدخلُ تحتَهُ : الاسمُ ، والظرفُ ، والجارُّ والمجرورُ ، والجملةُ الاسميَّةُ ، والجملةُ الفعليَّةُ بغير المضارع ، ولم يَندُرْ مجيءُ هـٰذه كلِّها خبراً عن (عسىٰ) و(كاد) ، بل الذي نَدَرَ مجيءُ الخبرِ اسماً ، وأمَّا هـٰذه فلم يُسمَعْ مجيئُها خبراً عن هـٰذَينِ .

---

* قوله : (لـٰكنْ في قولِهِ : « غيرُ مضارعٍ » إيهامٌ) ؛ فقولُهُ في « الكافية » : (ومفرداً نَدَرَ)[1] . . أوضحُ ، وقد أُجِيبَ : بأنَّ (غيرُ) في كلام الناظمِ نكرةٌ في سِياق الإثباتِ ، فلا تَعُمُّ .

* قوله : (ولم يَندُرْ مجيءُ هـٰذه كلِّها. . .) إلىٰ آخره ، وظاهرُ « النَّظْم » : وُرُودُها نادراً مع أنَّها لم تَرِدْ أصلاً ، وقد أشار الشارحُ الأُشْمُونيُّ إلى الجواب عن ذلك بقوله : (غيرُ مضارعٍ لهـٰذَينِ وأخواتِهما)[2] ،

---

* قوله : (نكرةٌ في سِياق الإثباتِ ، فلا تَعُمُّ) فيه : أنَّها وإن لم تَعُمَّ عُمُوماً شُمُوليّاً تَعُمُّ عُمُوماً بَدَليّاً ، فيَصدُقُ الغيرُ بغير الاسم ، كما يَصدُقُ به ؛ فالإيهامُ موجود .

* قوله : (وقد أشار الشارحُ الأُشْمُونيُّ إلى الجواب. . .) إلىٰ آخره : في هـٰذا الجواب نَظَرٌ ؛ إذ لا دليلَ على العاطف والمعطوفِ ، ولو سُلِّمَ فلا دليلَ علىٰ توزيعِ غيرِ المضارع على الجميع ، ولو سُلِّم فهو مُحتاجٌ إلىٰ إثباتِ وُرُودِهِ ظرفاً ومجروراً أيضاً .

---

(١) الكافية الشافية (١/٤٤٩) .
(٢) شرح الأشموني (١/١٢٨) .

. . . .

ولا شكَّ في وُرُودِ الاسميَّةِ والماضَوِيَّةِ فيها؛ . . . .

❀ قوله : (وُرُودِ الاسميَّةِ) ؛ كقوله[1] : [من الوافر]

وقد جَعَلَتْ قَلُوصُ بني زيادٍ ... مِنَ الأَكْوارِ مَرْتَعُها قريبُ

والقَلُوص : الناقةُ الشابَّةُ ، والأَكْوارُ : جمعُ (كَوْر) بالفتح[2] ؛ وهو المنزلُ ؛ أي : جعلتْ ترعىٰ قُرْبَ المنازلِ لضعفها .

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقبله :

فلستُ بنازلٍ إلا أَلَمَّتْ ... برَحْلي أو خيالتِها الكَذُوبُ

وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (١/ ٣٩٣) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص١١١) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (١/ ٣٠٤) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٣٢١) ، والشارح في « المساعد » (١/ ٢٩٧ـ ٢٩٨) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٢/ ٢٦٨) ، ونقل التبريزي عن أبي العلاء ـ ورجَّحه البغدادي ـ : أنَّ رفع (قلوص) وجهٌ رديءٌ، والأحسن أن يُنصَبَ، ويكون في (جعلتْ) ضميرُ المرأة المذكورة، وليست (جعلتْ) في هـٰذا القول في معنى المقاربة ، وإنَّما هي بمعنىٰ (صيَّرت) ، فلا تفتقرُ إلىٰ فعل ، ويكون (مرتعها قريب) في موضع المفعول الثاني ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٦٨٣ـ ٦٨٥) ، و« شرح أبيات المغني » (٤/ ٣٦١ـ ٣٦٣) .

(٢) قوله : (بالفتح) ضبطه البغدادي في « الخزانة » (٥/ ١٢١)، و« شرح أبيات المغني » (٤/ ٣٦٣) بالضم ، وفسَّره بأنَّهُ الرَّحْلُ بأداته ؛ أي : إذ سرحتْ لم تبعد في المرعىٰ لشِدَّة كلالها ، وهـٰذا التفسير مُوافِقٌ لتفسير المُقرِّر ، ثمَّ قال ـ كما في « الخزانة » ـ : (وزعم الدَّمَامِينيُّ في « الحاشية الهندية » ـ وتبعه غيرُهُ ـ أنَّهُ يصحُّ أن يكون « أكوار » هنا جمعَ « كَوْر » بالفتح ؛ وهي الجماعةُ الكثيرة من الإبل ، وهـٰذا وإن كان صحيحاً في نفسه إلا أنَّهُ لا يُناسب المقام) .

١٦٥ـ وكونُهُ بدونِ (أنْ) بعدَ (عسىٰ) . . . .

وذلك نحوُ ما رُوِيَ عن ابن عبَّاس: (فجَعَلَ الرجلُ إذا لم يستطعْ أنْ يخرجَ أَرْسَلَ رسولاً)[1] .

❁ قوله : (وكونُهُ بدونِ « أنْ » بعدَ « عسىٰ ». . .) إلىٰ آخره :

الحاصلُ : أنَّ خبرَ هٰذه الأفعالِ بالنسبة إلى اقترانه بـ (أَنْ) وتجرُّدِهِ منها . . أربعةُ أقسام :

❁ **قوله : (وذلك نحوُ ما رُوِيَ عن ابن عبَّاس. . .) إلىٰ آخره** ؛ أي : بناءً علىٰ أنَّ (إذا) ظرفٌ لـ (أَرْسَلَ) مُجرَّدٌ عن الشرط ، وإلا فـ (أَرْسَلَ) هو الجوابُ ، والخبرُ جملةُ الشرطِ وجوابِهِ ، لا جملةٌ ماضَوِيَّةٌ ، ولك أنْ تقولَ : هو جملةٌ ماضَوِيَّةٌ علىٰ هٰذا أيضاً ؛ باعتبارِ أنَّ المقصودَ مِنَ الجملة الشرطيَّةِ جوابُها والشرطُ قيدٌ له ، لا سيَّما معَ كونِ (أَرْسَلَ) عاملاً في (إذا) ، فهو أوَّلُ الجملةِ في الحقيقة ، كما أفادَهُ ابنُ هشامٍ في « شرح شواهد ابن الناظم »[2] .

---

(١) رواه البخاري (٤٧٧٠) ، وفي هامش (ج) : (قوله : « فجَعَلَ الرجلُ. . . » إلىٰ آخره : قال ابنُ هشام : هٰذا لم أَرَ من يُحسِنُ تقريرَهُ ، ووجهُهُ : أنَّ « إذا » منصوبةٌ بجوابها على الصحيح ، والمعمولُ مُؤخَّرٌ في التقدير عن عامله ، فأوَّلُ الجملة في الحقيقة : « أرسل » ، فافهموه . انتهىٰ ، ذكره في « التصريح ») ، وانظر « التصريح » (١/ ٢٠٥) .

(٢) انظر التعليق السابق .

. . . . نَـزْرٌ و(كـادَ) الأمـرُ فيـهِ عُكِسَـا

أي : اقترانُ خبرِ (عسىٰ) بـ(أنْ) كثيرٌ ، وتجريدُهُ مِنْ (أنْ) قليلٌ ، وهٰذا مذهبُ سيبويهِ ، ومذهبُ جمهورِ البَصْريِّين : أَنَّهُ لا يتجرَّدُ خبرُها مِنْ (أنْ) إلا في الشِّعْر .

ولم يَرِدْ في القرآن إلا مُقترِناً بـ(أنْ) ؛ قال الله تعالىٰ : ﴿ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ ﴾ [المائدة : ٥٢] ، وقال عزَّ وجلَّ : ﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ ﴾ [الإسراء : ٨] .

- ما يجبُ فيه الاقترانُ ؛ وهو (حَرَىٰ) ، و(اخْلَوْلَقَ) .
- وما يجبُ تجرُّدُهُ مِنْ (أَنْ) ؛ وهو أفعالُ الشُّرُوع .
- وما يجوزُ فيه الأمرانِ والغالبُ الاقترانُ ؛ وهو (عسىٰ) ، و(أَوْشَكَ) .
- وما يجوزُ فيه الأمرانِ والغالبُ عدمُ الاقترانِ ؛ وهو (كاد) ، و(كَرَبَ) انتهىٰ « خالد »[1] .

* قوله : (نَزْرٌ) ؛ أي : قليلٌ .

---

(١) التصريح على التوضيح (١/٢٠٧) .

ومِنْ وُرُوده بدون (أنْ) : قولُهُ[1] : [من الوافر]

٨٦ ـ عسى الكَرْبُ الذي أمسيتُ فيهِ يكـــونُ وراءَهُ فَـــرَجٌ قـــريـــبُ

❀ قوله : (عسى الكَرْبُ . . .) إلىٰ آخره : قائلُهُ : هُدْبةُ وهو مسجونٌ بالمدينة مِنْ أجلِ قتيلٍ قَتَلَهُ[2] ، و(الكَرْب) بفتح الكاف وسكونِ الراء :

---

(١) البيت لهُدْبة بن الخشرم العذري في « ديوانه » (ص ٥٩) ضمن قصيدة مطلعها :

طَـرِبـتَ وأنـتَ أحيـانـاً طَـرُوبُ وكيـف وقـد تَعَـلَّاكَ المَشِيـبُ
يُجِـدُّ النَّـأيُ ذِكْـرَكِ فـي فـؤادي إذا ذَهِلَـتْ علـى النَّـأيِ القلـوبُ

وبعد الشاهد :

فيـأمـنَ خـائـفٌ ويُفَـكَّ عـانٍ ويـأتـيَ أهلَـهُ الـرجـلُ الغـريـبُ

وهو من شواهد : « الكتاب » (٣/١٥٨ـ ١٥٩) ، و« شرح الرضي » (٤/٢١٨ـ٢١٩)، و« شرح ابن الناظم » (ص١١١) ، و« توضيح المقاصد » (١/٥١٦) ، و« أوضح المسالك » (١/٣١٢) ، و« مغني اللبيب » (١/٢٠٨) ، و« المقاصد الشافية » (٢/٢٦٩) ، و« همع الهوامع » (١/٤٧٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/٦٩١ـ٦٩٤) ، و« خزانة الأدب » (٩/٣٢٧ـ ٣٤١) ، و« شرح أبيات المغني » (٣/٣٣٨ـ٣٤١) .

(٢) وقصَّةُ ذلك : أنَّهُ وقع بين هُدْبة وشخصٍ مِنْ بني عمِّه يُقال له : زيادة بن زيد . . مُلاحاةٌ ، فقتله هُدْبة ، فرفعه أخوه إلىٰ معاويةَ ، فقرَّرَهُ فأقرَّ ، فَعَرَضَ معاويةُ علىٰ عبد الرحمـٰن أخيه قَبُولَ الدِّيةِ ، وعَرَضَ عليه أكابرُ قريش سبعَ ديات ، فأبىٰ أن يقبلها ، وكان لزيادةَ المقتول ابنٌ يُقالُ له : المِسْوَر ، ولم يبلغ الحُلُمَ ، فقال معاويةُ : ابنُهُ أَوْلىٰ بطلب دمه ، فليُحبَسْ هُدْبةُ إلىٰ أنْ يبلغَ ابنُهُ ، فربَّما يرضىٰ بالدِّية ، فحُبِسَ هُدْبةُ سبعَ سنينَ حتىٰ بلغ المِسْوَرُ الحُلُمَ ، فعَرَضَ عليه معاويةُ قَبُولَ الدِّية ، فأبىٰ إلا قتلَهُ ، فقتل هُدْبة . انظر « المقاصد النحوية » (٢/٦٩٢) .

الحُزْنُ يأخذُ بالنَّفْس ، ويُروىٰ بدلَهُ : (الهمُّ) ، وهو اسمُ (عسىٰ) ، وجملةُ (يكون . . .) إلىٰ آخره : خبرُها ، و(أمسيتَ) : قال المُوضِّحُ تبعاً لليمنيِّ : (الروايةُ بفتح التاء على الخطاب)[1] ؛ فيكونُ قد جرَّد مِنْ نَفْسه شخصاً وخاطبه ، و(فَرَجٌ) بالجيم : كشفُ الغمِّ ، وهو مبتدأٌ تقدَّمَ خبرُهُ في الظرف قبلَهُ ، والجملةُ : في محلِّ نصبٍ خبرُ (يكون) ، واسمُها : مُستترٌ فيها عائدٌ على (الكرب) ، و(قريبٌ) : نعتُ (فَرَجٌ) .

❁ قوله : (وهو مبتدأٌ تقدَّمَ خبرُهُ في الظرف . . .) إلىٰ آخره : إنَّما لم يجعلْ (فَرَجٌ) اسمَ (يكونُ) و(وراءَهُ) خبرَها ؛ لأنَّ خبرَ (عسىٰ) لا يرفعُ إلا ضميرَ اسمِها أو سببيَّهُ ؛ أي : الظاهرَ المضافَ لضميره ، و(فَرَجٌ) أجنبيٌّ منه ، كذا في « التصريح » و« الدَّمَامِينيِّ » وغيرِهِما[2] ، لـٰكن يَرِدُ علىٰ هـٰذا : البيتُ المذكورُ بعدُ ؛ وهو :

عسىٰ فَرَجٌ يأتي به اللهُ . . .

---

(١) تخليص الشواهد (ص٣٢٦) ، وانظر « تحفة الأشراف علىٰ كشف غوامض الكشاف » (ق/٢١٦) ، ونصَّ الصبَّانُ في « حاشيته » (١/٤٠٨) علىٰ أنَّهُ يُروىٰ بفتح التاء وضمِّها ، وذَكَرَ الدَّمَامِينيُّ في « حاشيته على المغني » (ق/٦٧) : أنَّهُ سمعه بضمِّ التاء من غيرِ واحدٍ مِنْ أشياخه المصريِّينَ ، واليمنيُّ : هو الإمام المُفسِّر الأديب عماد الدين يحيى بن القاسم العلوي اليمني الصنعاني (ت بعد ٧٥٠هـ) ، المعروف بـ (الفاضل اليمني) و(الفاضل العلوي) ، له حاشيتان على « الكشاف » ، سمَّى الأولىٰ : بـ « درر الأصداف في حل عقد الكشاف » ، والثانيةَ : بـ « تحفة الأشراف في كشف غوامض الكشاف » ، وانظر « البدر الطالع » (٢/ ٣٤٠) .

(٢) التصريح على التوضيح (١/٢٠٦) ، حاشية الدماميني على المغني (ق/٦٧) .

وقولُهُ[1] : [من الطويل]

٨٧ ـ عسىٰ فَرَجٌ يأتي بهِ اللهُ إنَّهُ ... لـهُ كـلَّ يـومٍ فـي خَليقتِـهِ أَمْـرُ

وأمَّا (كاد) : فذَكَرَ المُصنِّفُ أنَّها عكسُ (عسىٰ) ؛ فيكونُ الكثيرُ في خبرها أنْ يتجرَّدَ مِنْ (أن) ، ويقلُّ اقترانُهُ بها ، وهٰذا بخلافِ ما نصَّ عليه

---

* قوله : (عسىٰ فَرَجٌ . . .) إلىٰ آخره : الشاهدُ : في قوله : (يأتي به اللهُ) ؛ حيثُ وَقَعَ خبراً لـ (عسىٰ) مُجرَّداً مِنْ (أَنْ) ، واسمُ (إنَّ) في

فإنَّ فاعلَ (يأتي) لفظُ الجلالة ، وهو أجنبيٌّ من الاسم ، وإنَّما حصل الربطُ بينهما بالهاء مِنْ (به) .

فمُقتضىٰ ذلك : أنَّهُ لا يُشترَطُ السببيُّ بالمعنى المذكور ، بل يَكفِي مُلابَسةُ الاسمِ الظاهرِ للضمير بأيِّ وجه ؛ كالهاء مِنْ (وراءه) ، ويُؤيِّدُ ذلك : تجويزُ ابنِ أَيَازَ ـ كما في « التصريح » ـ جَعْلَ (يكونُ) تامَّةً و(وراءه) مُتعلِّقاً بها ؛ فإنَّ فاعلَها حينئذٍ هو (فرجٌ) ، لا ضميرُ الاسم[2] .

إلا أنْ يُجابَ : بأنَّ اسمَ (عسىٰ) ضميرُ الشأن علىٰ ما يأتي في الآية ، أو بأنَّ خبرَها محذوفٌ تقديرُهُ : (يأتي) الرافعُ لضمير الفرج ، وكلُّ هٰذا تكلُّفٌ .

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (١/ ٣٩٥) ، والشارح في « المساعد » (١/ ٢٩٦) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/ ٤٨٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٧١٠ـ٧١١) .

(٢) انظر « التصريح على التوضيح » (١/ ٢٠٦) .

أهلُ الأَنْدَلُسِ ؛ مِنْ أنَّ اقترانَ خبرِها بـ (أنْ) مخصوصٌ بالشِّعْر[1] .

فمِنْ تجرُّدِهِ مِنْ (أنْ) : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ [البقرة : ٧١] ، . . . .

قوله : (إنَّهُ) : ضميرُ الشأن ، وخبرُهُ : الجملةُ بعدَهُ ، و(أَمْرُ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (له) ، و(كلَّ) : منصوبٌ على الظرفيَّة ، و(الخليقةُ) بمعنى : الخلائق .

❁ قوله : (أهلُ الأَنْدَلُسِ) بفتح الهمزة والدال : إقليمٌ بالمغرب ، كما في شروح « الشفاء »[2] .

❁ قوله : (﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾) هـٰذا كلامٌ يتضمَّنُ كلامَينِ كلٌّ

❁ قوله : (ضميرُ الشأن) فيه : أنَّهُ لا حاجةَ تدعو إليه ؛ لأنَّهُ لا يُرجَعُ إليه إلا عندَ الضرورة ؛ ولذا قال في « المغني » : (متىٰ أَمْكَنَ غيرُهُ لا يُلتفَتُ إليه ؛ لخروجه عن القياس لأمور ؛ منها : أنَّهُ يعودُ علىٰ مُتأخِّرٍ لفظاً ورتبةً)[3] ، وهنا يُمكِنُ أنْ يعودَ الضميرُ مِنْ (إنَّهُ) على الله سبحانه وتعالىٰ ؛ لتقدُّمه ، وكذا الضميرُ في (له) ، فتدبَّرْ .

❁ قوله : (هـٰذا كلامٌ يتضمَّنُ كلامَينِ . . .) إلىٰ آخره ، وضميرُ (يفعلون) : راجعٌ إلىٰ ضمير (كادوا) ، كما هو القاعدةُ مِنْ رجوع ضميرٍ من

---

(١) وممَّن نص علىٰ ذلك : ابن عصفور في « شرح جمل الزجاجي » (٢/٢٨٦) ، و« ضرائر الشعر » (ص ١٥٣) .

(٢) انظر « شرح الشفاء » للقاري (١/٥٧٩) ، و« نسيم الرياض » (٣/٤٤٩) ، وفيهما جواز ضم الدال أيضاً .

(٣) انظر « مغني اللبيب » (٢/٦٣٦ـ٦٣٧) .

واحدٍ منهما في وقتٍ غيرِ وقتِ الآخَر ، والتقديرُ : (فامتنعوا مِنْ ذبحها في زمنٍ ، ثمَّ بدا لهم بعدَ ذلك ذبحُها) ؛ فهو على حدِّ قولك : (وَلَدَتْ هندُ ولم تَكَدْ تَلِدُ) ؛ فلا تناقضَ في الآية أصلاً .

ووَهِمَ بعضُهُم في (كاد) ؛ فظنَّ أنَّ إثباتَها نفيٌ وعكسَهُ ، وأَلْغَزَ بذلك فقال[1] : [من الطويل]

أَنَحْوِيَّ هٰذا العصرِ ما هِيَ لَفْظَةٌ   جَرَتْ في لسانَيْ جُرْهُمٍ وثَمُودِ
إذا ٱستُعمِلَتْ في صُورةِ الجَحْدِ أَثبتَتْ   وإنْ أَثبتَتْ قامتْ مَقَامَ جُحُودِ

وليس بشيءٍ ؛ إذ حُكْمُها كحُكْم سائرِ الأفعال ؛ فمعناها منفيٌّ إذا صَحِبَتْ نفياً ، وثابتٌ إذا لم تصحبْهُ ، فإذا قلتَ : (كاد زيدٌ يقومُ) . . فمُقارَبةُ القيامِ

الخبرِ إلى الاسم ، ولا مانعَ مِنْ كون مَرجعِ الضميرِ ضميراً ، كما قاله ياسينُ[2] .

* قوله : (فظنَّ أنَّ إثباتَها نفيٌ) ؛ أي : لمعناها لا لخبرها ، وكذا ما بعدَهُ ، هٰذا هو ظاهرُ كلام المُحشِّي فيما يأتي ؛ مِنْ أنَّ كلامَهُ باطلٌ في الشِّقَّينِ[3] ، وإلا فيكونُ مُسلَّماً في الشِّقِّ الأوَّلِ فقط ؛ إذ الخبرُ بمُقتضىٰ (كاد) منفيٌّ علىٰ كلِّ حال .

---

(١) هو الشاعر العباسي أبو العلاء المعري ، وقد روى البيتين أبو حيَّان في « التذكرة » كما في « شرح أبيات المغني » (٨/ ٢٨) ، وأوردهما كثير من النحويين في مصنفاتهم ، وانظر المصادر في الصفحة التالية .

(٢) حاشية ياسين على التصريح (١/ ٢٠٤) .

(٣) انظر (٢/ ٤٨١ـ ٤٨٢) .

وقال : ﴿ مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنۡهُمۡ ﴾ [التوبة : ١١٧] .

موجودةٌ والقيامُ مُنتفٍ ، وإذا قلتَ : (ما كاد زيدٌ يقومُ) . . فالمُقارَبةُ مُنتفيةٌ والقيامُ مُنتفٍ أبعدَ مِن انتفائه في المثال الأوَّل ، أفاد ذلك شروحُ « النَّظْم » نقلاً عن المُصنِّفِ[1] ، وقد قلتُ مُجِيباً عن اللغز :

لقد رُمْتَ إلغازاً بـ (كاد) وليسَ ذا ... صحيحاً لَدَىٰ حُذَّاقِ أهلِ الوجودِ
بَلِ انْ تصحبَنْ نَفْياً فصِفْها بالِانْتِفا ... وإلا فلـلإثبـاتِ دونَ جُحُـودِ

* قوله : (﴿ مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ تَزِيغُ ﴾ . . .) إلىٰ آخره : قال البَيْضاويُّ : (في « كاد » ضميرُ الشأن ، أو ضميرُ القومِ ؛ أي : العائدِ عليه الضميرُ في « منهم ») انتهىٰ[2] .

---

* قوله : (في « كاد » ضميرُ الشأن) ، وعلىٰ هـٰذا : فـ (قلوبُ) : فاعلٌ بـ (تزيغُ) ، لـٰكن فيه أنَّهُ حينئذٍ يخلو الخبرُ عن ضمير الاسم ، إلا أنْ يُخَصَّ هـٰذا الشرطُ بغير ضمير الشأن ؛ لأنَّ جملةَ المضارعِ لكونها مُفسِّرةً له كأنَّها عينُهُ ، وذلك أبلغُ في الرَّبْط مِن اشتمالها على الضمير .

* قوله : (أو ضميرُ القومِ) ينبغي علىٰ هـٰذا جَعْلُ (قلوبُ) بدلاً مِنْ ذلك الضمير ، و(تَزيغُ) بالفوقيَّة فاعلُهُ ضميرُ القلوب ؛ لتقدُّمها رتبةً ، ولا يصحُّ جَعْلُ (قلوبُ) فاعلاً بـ (تزيغُ) ؛ لئلا يخلوَ الخبرُ عن ضمير الاسم ، هـٰذا

---

(١) انظر « شرح الكافية الشافية » (١/ ٤٦٦ـ٤٦٧) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٨٣١) ، و« تعليق الفرائد » (٣/ ٣١٠ـ٣١١) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٣٤) ، و« الأشباه والنظائر » للسيوطي (٢/ ٦٥١ـ٦٥٢) .

(٢) تفسير البيضاوي (٣/ ١٠٠) .

ومِن اقترانِهِ بـ (أنْ) : قولُهُ صلَّى الله عليه وسلَّم : « ما كِدْتُ أنْ أُصلِّيَ العصرَ حتىٰ كادتِ الشمسُ أنْ تَغرُبَ »[1] ، . . . .

ويصحُّ جَعْلُ (قلوب) بدلاً مِنَ الضمير في (كاد) بجَعْله عائداً إلى (القوم) ، وفاعلِ (تزيغ) ضميراً راجعاً لـ (القلوب) ؛ لتقدُّمها رُتْبَةً .

❁ **قوله : (قولُهُ صلَّى الله عليه وسلَّم : « ما كِدْتُ. . . ») إلىٰ آخره** : جعلَهُ غيرُهُ مِنْ كلام عمرَ بنِ عبد العزيز رضي الله عنه[2] ، **وأجاب شيخُنا الوالدُ حفَّهُ اللهُ بالألطاف** : بأنَّهُ يحتملُ أنَّ عُمَرَ تكلَّم به فاشتَهَرَ عنه وإن كان مِنْ كلامه

علىٰ قراءة (تزيغ) بالفوقيَّة .

أمَّا علىٰ قراءته بالتحتيَّة[3] : فلا يصحُّ كونُ القلوبِ فاعلَهُ ؛ لِمَا ذُكِرَ ، ولا ضميرِها ؛ لوجوبِ تأنيثِ الفعل المُسندِ للضمير المُؤنَّث ، فنضطرُّ إلىٰ أنَّ اسمَ (كاد) ضميرُ الشأن ، كما هو الوجهُ الأوَّل .

❁ **قوله : (ويصحُّ جَعْلُ « قلوب ». . .) إلىٰ آخره** : قد علمتَ أنَّهُ مُتعيِّنٌ على الاحتمال الثاني ؛ لأجلِ أنْ يتحقَّقَ الشرطُ ، إلا أنَّهُ إنَّما عبَّر المُحشِّي بالصحَّة ؛ للإشارة إلى القَدْح في ذلك الشرطِ ، كما تقدَّم لك[4] ، فلا تَغفُلْ .

---

(١) رواه البخاري (٤١١٢) موقوفاً علىٰ سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

(٢) لعلَّ هٰذا الغيرَ جعله من كلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، كما هو المشهور في الراوية .

(٣) قرأ بالفوقية : الجمهورُ ما عدا حمزة وحفصاً . انظر « الدر المصون » (٦/ ١٢٣) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٣٠٧ـ٣٠٨) .

(٤) انظر (٢/ ٤٨٢) .

وقولُه[1] : [من الخفيف]

٨٨ ـ كادتِ النَّفْسُ أنْ تَفِيضَ عليهِ إذْ غَـدَا حَشْـوَ رَيْطـةٍ وبُـرُودِ

صلَّى الله عليه وسلَّم ، كما قيل : قنوتُ عمرَ بنِ الخطَّاب ؛ وهو (اللهمَّ ؛ إنا نستعينُكَ . . .) إلىٰ آخره ، مع أنَّهُ مَرْوِيٌّ عن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم ، لٰكن اشتَهَرَ عمرُ به[2] ، تأمَّلْ .

❁ قوله : (كادتِ النَّفْسُ أنْ تَفِيضَ . . .) إلىٰ آخره : . . . .

❁ قوله : (كما قيل : قنوتُ عمرَ) ؛ أي : أو ابنِ عمرَ ؛ فإنَّهُ في بعضِ عباراتِ الفقهاء نسبتُهُ لعمرَ تارةً ، ولابنه تارةً .

❁ قوله : (مع أنَّهُ مَرْوِيٌّ عن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم) ؛ أي : علىٰ بعض الأقوال .

---

(١) عزا البيتَ ابنُ السِّيدِ البَطَلْيَوْسيُّ والبغدادي إلىٰ أبي زُبيد الطائي في شعر يرثي به اللَّجْلاجَ الحارثيَّ ، وقبله :

غيـرَ أنَّ اللَّجْـلاجَ هـاضَ جَنَـاحِـي يـومَ فـارقتُـهُ بـأَعْلـى الصَّعِيـدِ
صـادِيـاً يستغيـثُ غيـرَ مُغـاثٍ ولقـد كـانَ عُصْـرةَ المَنْجُـودِ

وهو من شواهد : « أوضح المسالك » (١/ ٣١٥) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٨٣١) ، و« المساعد » (١/ ٢٩٥) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٢٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٦٩٧ـ ٦٩٨) ، و« شرح أبيات المغني » (٨/ ٢٦ـ ٢٨) .

(٢) رواه مرفوعاً مرسلاً أبو داود في « المراسيل » (٨٩) ، والطبراني في « الدعوات الكبير » (٤٣٣) ، والبيهقي في « السنن الكبرىٰ » (٢/ ٢١٠) عن خالد بن أبي عمران رحمه الله تعالىٰ ، ورواه موقوفاً علىٰ سيدنا عمر رضي الله عنه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٧١٠٠) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (١٤٧٥) ، والبيهقي في « السنن الكبرىٰ » (٢/ ٢٩٨) ، وانظر « البدر المنير » (٤/ ٣٧٠ـ ٣٧٤) .

في « المصباح » : (فاضتْ نَفْسُهُ فَيْضاً : خرجتْ ، والأفصحُ : فاظَ ـ بالظاء المُعجَمة ـ من غير ذِكْرِ « النَّفْس » ، تَفِيظُ فَيْظاً ، ومنهم مَنْ لم يُجِزْ غيرَهُ) انتهىٰ[1] .

وفي « العَيْنيِّ » : (« فاظَ الميتُ » بالظاء ، و« فاضتْ نَفْسُهُ » بالضاد ، قاله الزَّجَّاجيُّ ، و« فاظتْ نَفْسُهُ » بالظاء جائزٌ عندَ الجميع ، إلا الأصمعيَّ ؛ فإنَّهُ لا يجمعُ بين الظاء و« النَّفْس » ، بل يقولُ : « فاظ الرجلُ » بالظاء ، و« فاضتْ نَفْسُهُ » بالضاد)[2] .

❋ قوله : (في « المصباح » : فاضتْ. . .) إلىٰ آخره : الذي في « الصحاح » : أنَّهُ يُقالُ : (« فاضَ الرجلُ يَفِيضُ فَيْضاً وفُيُوضاً وفَيَضاناً » بالضاد أو الظاءِ بدلَها : إذا مات ، وكذلك « فاضتْ نَفْسُهُ » و« فاظت » ؛ أي : خرجتْ روحُهُ ، عن أبي عُبيدةَ والفرَّاء ، قالا : والضادُ لتميم ، والظاءُ لقيس ، ومَنَعَ الأصمعيُّ : « فاظتْ نَفْسُهُ » بالظاء ، و« فاض » مع « النَّفْس » وغيرها ؛ لأنَّ الفَيْضَ للدمع والماءِ ، وإنَّما يُقالُ : « فاظَ » : إذا مات) انتهىٰ[3] .

---

(١) المصباح المنير (٢/٦٦٦) .

(٢) المقاصد النحوية (٢/٦٩٧) ، وجاء في بعض المصادر أنَّ الأصمعي لا يقول : (فاضت نفسه) ، وانظر « جمهرة اللغة » (٢/٩٣٣) ، و« مجمل اللغة » (١/٧٠٩) ، و« غريب الحديث » للحربي (٣/١١٣٢) ، و« لسان العرب » (٧/٢١١ ، ٤٥٤) ، و« شرح أبيات المغني » (٨/٢٧) ، وكلام المُقرِّر .

(٣) الصحاح (٣/١٠٩٩ ، ١١٧٦ـ١١٧٧) ، وليس فيه نسبة الظاء لقيس .

١٦٦ـ وكـ (عسىٰ) (حَرَىٰ) ولٰكنْ جُعِلَا خبَـرُهـا حَتْمـاً بـ (أنْ) مُتَّصِـلَا
١٦٧ـ وألْزمُوا (اخْلَوْلَقَ) (أنْ) مِثْلَ (حَرَىٰ) وبعـدَ (أَوْشَـكَ) انْتِفـا (أنْ) نَـزُرَا

و(إذ) : ظـرفٌ بمعنـىٰ (حيـن) ، والعـامـلُ فيـه : (تَفِيـضُ) ، و(الرَّيْطَة) : بفتح الراء ، وتُجمَعُ علىٰ (رِياط) ؛ مثلُ (كَلْبة وكِلاب) ؛ كلُّ مُلَاءةٍ ليستْ قطعتَينِ ، وقد يُسمَّىٰ كلُّ ثوبٍ رقيقٍ رَيْطةً ، و(البُرُود) بضمِّ الباء : جمعُ (بُرْد) ؛ نوعٌ مِنَ الثياب ، والمُرادُ : أنَّهُ صار في أَكْفانه ؛ فإنَّ الشاعرَ يَرْثِي بهٰذا رجلاً مات وأُدرِجَ في أكفانه .

❁ قوله : (مِثْلَ « حَرَىٰ ») مثلَ : منصوبٌ على الحال مِنِ (اخْلَولَقَ) ، أو نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ مع تقديرِ مضافٍ ؛ أي : إلزاماً مثلَ إلزامِ (حرىٰ) . . . إلىٰ آخره .

❁ قـولـه : (وبعـدَ « أَوْشَـكَ » . . . .) إلـىٰ آخـره : الظـرفُ : مُتعلِّـقٌ

وبهٰذا تعلمُ ما في كلام المُحشِّي ؛ أمَّا أوَّلاً : فلا يُعلَمُ مِنْ كلامه استعمالُ (فاض) مِنْ غير ذِكْرِ (النَّفْس) ، وأمَّا ثانياً : فما أفاده كلامُهُ مِنْ أنَّ الأصمعيَّ يقولُ باستعمالِ (فاض) بالضاد في الموت . . لا يصحُّ[1] ، كما علمتَ .

وبهٰذا تعلمُ أيضاً : أنَّ المُرادَ بالبعض الذي لم يُجِزْ غيرَ (فاظ) مِنْ غيرِ ذِكْرِ (النفس) في قول « المصباح » : (ومنهم مَنْ لم يُجِزْ غيرَهُ) . . هو الأصمعيُّ ، خلافاً لِمَا يُستفادُ مِنَ المُحشِّي .

---

(١) قوله : (لا يصح) سقط من (ك) ، وإثباتُهُ وعدمه صواب .

يعني : أنَّ (حرىٰ) مثلُ (عسىٰ) في الدَّلالة علىٰ رجاء الفعل ، لٰكن يجبُ اقترانُ خبرِها بـ (أنْ)[1] ؛ نحوُ : (حرىٰ زيدٌ أنْ يقومَ) ، ولم يُجرَّدْ خبرُها مِنْ (أنْ) لا في الشعر ولا في غيره .

وكذلك (اخْلَوْلَقَ) ؛ تلزمُ (أنْ) في خبرِها ؛ نحوُ : (اخْلَوْلَقَتِ السماءُ أنْ تُمطِرَ) ، وهو مِنْ أمثلة سيبويهِ[2] .

وأمَّا (أَوْشَكَ) : فالكثيرُ : اقترانُ خبرِها بـ (أنْ) ، ويَقِلُّ حذفُها منه ؛ فمِنِ اقترانِهِ بها : قولُهُ[3] : [من الطويل]

بـ (نَزُرَ) ، و(انتِفا) : مبتدأٌ ، وقُصِرَ للوزن ؛ مضافٌ إلىٰ (أنْ) ، و(نَزُرا) بضمِّ الزاي ؛ بمعنىٰ : قَلَّ ؛ في موضع رفعِ خبرُهُ ، والألفُ : للإطلاق .

❀ قوله : (وقُصِرَ للوزن) ؛ أي : لأنَّهُ إذا اجتمعَ همزتانِ مِنْ كلمتَينِ لا يجوزُ حذفُ إحداهما اختياراً إلا إذا اتَّفقتا في الحركة .

---

(١) وإنَّما وجبت فيها وفي (اخلولق) الآتية دون (عسىٰ) مع أنَّ الثلاثة للرجاء المُختصِّ بالمستقبل ؛ لأنَّ (عسىٰ) هي الأصلُ والشهيرة فيه ، فاغتنتْ عن لزوم (أنْ) ، بخلافهما . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٢٤٦) .

(٢) الكتاب (٣/ ١٥٧) .

(٣) أنشده ثعلب في « مجالسه » (ص٣٦٥) عن ابن الأعرابي ، ولم يعزُهُ إلىٰ قائل مُعيَّن ، وقبله :

أبا مالكٍ لا تسألِ الناسَ والْتمِسْ بكفَّيْكَ فضلَ اللهِ فاللهُ أوسعُ

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ٣٩٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١١٣) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٣١١) ، و« المساعد » (١/ ٢٩٦) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٢٧٦) ، و« همع الهوامع » (١/ ٤٧٦) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٢٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٦٩٠ـ٦٩١) ، و« تخليص الشواهد » (ص٣٢٣) .

٨٩ ـ ولو سُئِلَ الناسُ الترابَ لَأَوْشَكُوا إذا قيلَ هاتُوا أنْ يَمَلُّوا ويَمْنعُوا

ومِنْ تجرُّدِهِ منها : قولُهُ[١] : [من المنسرح]

❀ قوله : (ولو سُئِلَ الناسُ . . .) إلىٰ آخره : المعنىٰ : أنَّ مِنْ طَبْعِ الناسِ أنَّهُم لو سُئلوا أنْ يُعطُوا تراباً وقيل لهم : هاتُوا الترابَ . . لَمَنَعُوا ومَلُّوا ؛ أي : سَئِمُوا ، و(الترابَ) : مفعولٌ ثانٍ لـ (سُئِلَ) ، و(لَأَوْشكوا) : جوابُ الشرط ، والضميرُ فيه : اسمُهُ ، وخبرُهُ: (أنْ يَمَلُّوا) ، وهو محلُّ الشاهدِ[٢]، ويُروىٰ : (فيمنعوا) بالفاء[٣] .

❀ قوله : (أنْ يُعطُوا تراباً) فيه إشارةٌ : إلىٰ أنَّ (الترابَ) في البيت علىٰ حذف مضاف[٤] .

❀ قوله : (لَمَنَعُوا ومَلُّوا) فيه إشارةٌ : إلىٰ أنَّ المُرادَ بالقربِ مِنَ الملل

---

(١) عزاه سيبويه إلىٰ أمية بن أبي الصلت الشاعر المخضرم ، وصاعدٌ البغدادي إلىٰ رجلٍ خارجي قتله الحجاج ، والصحيح : الأوَّل ، وهو في « ديوان أمية » (ص١٧٢) ضمن قصيدة مطلعها :

باتَتْ هُمُومِيَ تَسْرِي طوارقُها أَكُفُّ عينيَ والدمعُ سابقُها
اقتربَ الوعدُ والقلوبُ إلى اللهِ وحبُّ الحياةِ سائقُها

وهو من شواهد : « الكتاب » (٣/ ١٦٠ـ١٦١) ، و« شرح التسهيل » (١/ ٣٩٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١١٤) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٥١٨) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٣١٣) ، و« المساعد » (١/ ٢٩٧) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٢٧٦ـ٢٧٧) ، و« همع الهوامع » (١/ ٤٧٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٦٩٤ـ٦٩٥) ، و« تخليص الشواهد » (ص٣٢٨ـ ٣٢٩) .

(٢) وفيه شاهدٌ آخرُ سيأتي في (٢/ ٤٩٤) .

(٣) وجاء كذلك في (و) .

(٤) أي : سُئلوا إعطاءَ التراب .

٩٠ـ يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ   فِي بعضِ غِرَّاتِهِ يُوافِقُها

١٦٨ـ ومثلُ (كادَ) في الأصحِّ (كَرَبَا)   وتركُ (أنْ) معْ ذي الشُّرُوعِ وَجَبَا
١٦٩ـ كـ (أَنْشَأَ السائقُ يَحْدُو) و(طَفِقْ)   كذا (جعلتُ) و(أخذتُ) و(عَلِقْ)

لم يذكر سيبويهِ في (كَرَبَ) إلا تجريدَ خبرِها مِنْ (أنْ)[١] ، . . . .

❀ قوله : (يُوشِكُ مَنْ فَرَّ. . .) إلىٰ آخره : هو من المنسرح ، والغِرَّاتُ : جمعُ (غِرَّة) ؛ وهي الغَفْلةُ ؛ أي : يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ موته في الحرب أنْ يقعَ فيها في غفلةٍ فيموتَ[٢] ، والشاهدُ فيه ظاهرٌ[٣] .

❀ قوله : (يَحْدُو) بالحاء المُهمَلة ، قال في « المصباح » : (حَدَوْتُ بالإبِلِ أَحْدُو حَدْواً : حَثَثْتُها على السير بالحُدَاء ـ مثل « غُراب » ـ وهو الغناءُ لها) انتهىٰ[٤] .

❀ قوله : (وطَفِقْ) بكسر الفاء وفتحِها[٥] ، ويُقالُ : (طَبِقَ) بالباء المُوحَّدةِ المكسورة .

والمنعِ : حصولُهُما بالفعل .

---

(١) الكتاب (٣/ ١٥٩) .
(٢) في هامش (ج) : (قوله : « فيها » ؛ أي : المَنيَّةِ المُفسَّرةِ بالموت) .
(٣) وفيه شاهدٌ آخرُ سيأتي في (٢/ ٤٩٤) .
(٤) المصباح المنير (١/ ١٧٢) .
(٥) وسيأتي تفصيل ضبط هـٰذه الكلمة في (٢/ ٤٩٨) ، وهي في البيت مكسورة ؛ فراراً من عيب السِّناد .

وزَعَمَ المُصنِّفُ : أنَّ الأصحَّ خلافُهُ ؛ وهو أنَّها مثلُ (كاد) ؛ فيكونُ الكثيرُ فيها تجريدَ خبرِها مِنْ (أنْ) ، ويقلُّ اقترانُهُ بها ؛ فمِنْ تجريده : قولُهُ[1] : [من الخفيف]

٩١ـ كَرَبَ القلبُ مِنْ جَوَاهُ يذوبُ   حينَ قالَ الوُشاةُ هندٌ غَضُوبُ

❁ قوله : (وزَعَمَ المُصنِّفُ) ؛ أي : قال ؛ فإنَّ الزَّعْمَ يُستعمَلُ في القول ، ونقل الطَّبَلَاويُّ في « شرحه للعِزِّي » عن النَّوَويِّ في « شرح مسلم » : أنَّ صيغةَ الزَّعْم كثيراً ما يُرِيدُ بها سيبويهِ التخصيصَ لا التمريضَ . انتهىٰ[2] ، وهي فائدةٌ حسنةٌ .

❁ قوله : (كَرَبَ القلبُ. . .) إلىٰ آخره : (الجَوَىٰ) بالجيم : شِدَّةُ الوَجْد ، و(الوُشاة) : جمعُ (واشٍ) ؛ كـ (قُضاة وقاضٍ) ؛ وهو النمَّامُ ، و(غَضُوب) : (فَعُولٌ) يستوي فيه المُذكَّرُ وغيرُهُ[3] ، والمعنىٰ : كاد القلبُ يذوبُ مِنْ شِدَّةِ شوقِهِ حين قال اللائمُ : هندُ غَضوبٌ عليك .

❁ قوله : (التخصيصَ) ؛ أي : النسبةَ للقائل .

❁ قوله : (حين قال اللائمُ) المُناسِبُ لِمَا قبلَهُ : (النمَّام) ، أو (الواشي) .

---

(١) قاله رجل من طيِّئ ، وقيل : قاله كَلْحَبَةُ اليربوعي ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ٣٩٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١١٢) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٣١٤) ، و« المساعد » (١/ ٢٩٥) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٢٨٠) ، و« همع الهوامع » (١/ ٤٧٥) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٣٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٦٩٥ـ ٦٩٦) .

(٢) طالع السعد (ق/ ٢٨٦) ، وانظر « شرح النووي علىٰ مسلم » (١/ ٤٥) .

(٣) وهو بمعنىٰ (فاعل) ، كما في « التصريح على التوضيح » (١/ ٢٠٧) .

وسُمِعَ مِنِ اقترانِهِ بها : قولُهُ[1] : [من الطويل]

٩٢ـ سَقَاها ذَوُو الأحلامِ سَجْلاً على الظَّمَا وقد كَرِبَتْ أعناقُها أنْ تُقَطَّعَا

❀ قوله : (سَقَاها ذَوُو الأحلامِ) الضميرُ في (سقاها) : راجعٌ لـ(العَرُوق) بالعين المهملة وبالقاف آخرَهُ ؛ أي : الفَرَسَ العَرُوقَ ؛ وهي الخفيفةُ لحمِ العارِضَينِ ، وهٰذا صفةُ مدحٍ في الخيل ، و(الأحلام) :

❀ قوله : (أي : الفَرَسَ العَرُوقَ . . .) إلىٰ آخره : مبنيٌّ علىٰ أنَّ (العَرُوق) بفتح العين ، والذي في « شواهد العَيْنيِّ الكبرىٰ » : أنَّ الضميرَ في

---

(١) البيت لأبي زيد الأَسْلمي ضمن قصيدة يهجو بها إبراهيم بن هشام المخزومي والي المدينة ، وكان مِنْ خبره : أنَّه شَخَصَ إلى المدينة قاصداً مدحه ، وقَصَدَ أبو وَجْزَةَ السُّلميُّ آلَ الزُّبير بالمدينة أيضاً ، فجمعتْهُما الطريقُ ، فأَعْلَمَ كلٌّ منهما صاحبَهُ بما قَصَدَ إليه ، فقال أبو وَجْزَةَ : هَلُمَّ فلنشتركْ فيما نُصِيبُهُ ، فقال أبو زيد : كلَّا ؛ أنا أمدحُ الملوك ، وأنت تمدحُ السُّوقة !! فلمَّا دخل أبو زيد علىٰ إبراهيمَ أنشده : [من الرجز]

يا بنَ هشامٍ يا أخا الكرامِ

فقال : ويحك !! لم تجعلْني منهم ، ثمَّ أَمَرَ به فضُرِبَ بالسِّياط ، وامتدح أبو وَجْزَةَ آلَ الزُّبير ، فكتبوا له بستِّينَ وَسْقاً كلَّ سنة ، فانصرفا ، فقال أبو زيد يهجو إبراهيم :

مدحتُ عَرُوقاً للنَّدىٰ مصَّتِ الثَّرَىٰ حديثاً فلم تَهمُمْ بأنْ تَتَزَعْزَعَا
نقائذَ بُؤْسٍ ذاقتِ الفقرَ والغِنىٰ وحَلَّبتِ الأيَّامَ والدهرَ أَضْرُعَا

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ٣٩٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١١٣) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٥١٩) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٣١٦) ، و« المساعد » (١/ ٢٩٦) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٢٨٠) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٣٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٦٩٨ـ ٧٠٠) ، و« تخليص الشواهد » (ص٣٣٢ـ ٣٣٥) .

. . . .

(سقاها) راجعٌ إلى (العُرُوق) المُتقدِّمةِ في قوله : (مدحتُ عُرُوقاً للنَّدىٰ مَصَّتِ الثَّرَىٰ)[1] .

قيل : (المقصودُ بالعُرُوق : جماعةٌ أراد الشاعرُ هَجْوَهُم بأنَّهُم حديثون في الغِنىٰ والعطاء ، وأنَّ أصلَهُمُ الفاقةُ وعدمُ العطاء) انتهىٰ .

وهو يُفِيدُ : أنَّ (العُرُوق) بضمِّ العين جمع (عِرْق) ، ويُؤَيِّدُهُ : الجمعُ في قوله : (أعناقُها) ؛ فتفسيرُ المُحشِّي [تبعاً للعلَّامة الحَفْنيِّ] (العَرُوقَ) في البيت : بالفرس الخفيفةِ لحمِ العارِضَينِ ؛ بانِياً ذلك علىٰ أنَّها بفتح العين . . ليس في محلِّهِ[2] .

نعم ؛ قد يُقالُ : نهايةُ ما في « شواهد العَيْنيِّ » قِيلٌ ، وهو لا يُنافي صحَّةَ غيرِهِ ، إلا أنْ تكونَ الواقعةُ هي ما ذكره ، ولعلَّ الكلامَ علىٰ ما جرىٰ عليه ؛ لبيانِ أنَّ ما بأيديهم مِنَ المال أتاهم علىٰ أشدِّ ما يكونُ مِنَ الفاقة والاحتياجِ مِنْ قِبَلِ ذوي الأحلام العارفينَ بقدر الدنيا وهوانِها ، والجمعُ في (أعناقُها) علىٰ كلام المُحشِّي . . للتعظيم ؛ إشارةً إلىٰ أنَّ عنقَها لعِظَمِهِ بمنزلة أعناقٍ .

وقولُهُ: (عُرُوقاً للنَّدىٰ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : جماعةً كالعُرُوق في النَّدىٰ ـ

---

(١) المقاصد النحوية (٢/ ٦٩٩) .

(٢) انظر « حاشية الحفني على الأشموني » (١/ق ١٧٤) ، و« حاشية الصبان » (١/ ٤١٠ـ٤١١) .

والمشهورُ في (كَرَبَ) : فتحُ الراء ، ونُقِلَ كسرُها أيضاً .

ومعنىٰ قوله : (وتركُ « أنْ » معْ ذي الشُّرُوع وَجَبَا) : أنَّ ما دلَّ على الشُّرُوع في الفعل لا يجوزُ اقترانُ خبرِهِ بـ(أنْ) ؛ لِمَا بينه وبين (أنْ) مِنَ المُنافاة ؛ لأنَّ المقصودَ به الحالُ و(أنْ) للاستقبال ؛ وذلك نحوُ : (أَنْشَأَ السائقُ يَحْدُو) ، و(طَفِقَ زيدٌ يدعو) ، و(جَعَلَ يتكلَّمُ) ، و(أَخَذَ يَنظِمُ) ، و(عَلِقَ يفعلُ كذا) .

١٧٠ـ وٱستعمَلُوا مضارعاً لـ(أَوْشَكَا) و(كـــادَ) . . . .

العقولُ ، و(السَّجْل) بفتح السين المُهمَلة : الدَّلْوُ إذا كان فيه ماءٌ ، ويُقالُ : (السَّجْلُ) كـ(الدَّلْو) و(الغَرْب) وزناً ومعنىً ، وقولُهُ : (على الظَّمَا) بفتح أوَّلِهِ وثانيه : مُتعلِّقٌ بـ(سقاها) ؛ أي : لأجل العَطَش ، وجملةُ (وقد كَرَبتْ) : حاليَّةٌ ، وتَقَطُّعُ أعناقِها : إمَّا لشِدَّةِ العطشِ ، أو للذُّلِّ الذي هي فيه .

❁ قوله : (فتحُ الراء) ، وهو أفصحُ . انتهىٰ « دَمَامِيني »[1] .

❁ قوله : (وٱستعمَلُوا) ؛ أي : العربُ .

أي : الكرمِ ـ مصَّتِ الترابَ لفقرها ، هـٰذا علىٰ كلام العَيْنيِّ ، وأمَّا علىٰ كلام المُحشِّي : فـ(للندىٰ) : مُتعلِّقٌ بـ(مصَّتْ) ؛ أي : مصَّتْ تلك الفرسُ الترابَ لأجلِ ما فيه مِنَ النَّداوة والرُّطوبة لشدَّة عطشِها .

---

(١) تعليق الفرائد (٣/ ٢٨٢) .

. . . . لا غيرُ وزادُوا (مُوشِكَا)

أفعالُ هٰذا البابِ لا تتصرَّفُ ، إلا (كاد) و(أَوْشَكَ) ؛ فإنَّهُ قد استُعمِلَ منهما المضارعُ ؛ نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ يَكَادُونَ يَسْطُونَ ﴾ [الحج : ٧٢] ، وقولِ الشاعر[١] : [من المنسرح]

يُـوشِـكُ مَـنْ فَـرَّ مِـنْ مَنِيَّتِـهِ

وزَعَمَ الأصمعيُّ : أنَّهُ لم يُستعمَلْ (يُوشِكُ) إلا بلفظ المضارعِ ، ولم يُستعمَلْ (أَوْشَكَ) بلفظ الماضي ، وليس بجيِّدٍ ، بل قد حكى الخليلُ استعمالَ الماضي ، وقد وَرَدَ في الشعر[٢] ؛ كقوله[٣] : [من الطويل]

ولو سُئِلَ الناسُ الترابَ لَأَوْشَكُوا   إذا قيلَ هاتُوا أنْ يَمَلُّوا ويَمْنعُوا

نعم ؛ الكثيرُ فيها : استعمالُ المضارع ، وقلَّ استعمالُ الماضي .

❀ قوله : (لا غيرُ) قال المَكُوديُّ : (« لا » : عاطفةٌ عطفتْ « غير » علىٰ « أَوْشَكَ » و« كاد » ، لٰكنَّها بُنِيتْ على الضم ؛ لقطعها عن الإضافة ، والتقديرُ : « لأَوْشَكَ وكاد لا لغيرهما »)[٤] .

---

(١) سبق تخريجه في (٢/ ٤٨٨ـ٤٨٩) .
(٢) انظر « التذييل والتكميل » (٤/ ٣٣٤) ، و« همع الهوامع » (١/ ٤٧٢) .
(٣) سبق تخريجه في (٢/ ٤٨٧ـ٤٨٨) .
(٤) شرح المكودي على الألفية (ص٦٧) .

وقولُ المُصنِّفِ : (وزادُوا « مُوشِكَا ») معناهُ : أنَّهُ قد وَرَدَ أيضاً استعمالُ اسمِ الفاعل مِنْ (أَوْشَكَ) ؛ كقوله[1] : [من المتقارب]

٩٣ـ فمُــوشِكَــةٌ أرضُنــا أنْ تعــودَ خــلافَ الأَنِيـسِ وُحُـوشـاً يَبَـابَـا

❁ قوله : (فمُوشِكةٌ أرضُنا. . .) إلىٰ آخره : (مُوشِكةٌ) : اسمُ فاعلِ (أَوْشَـكَ) ، و(أرضُنـا) : اسمُـهُ ، و(أَنْ تعـودَ) : خبـرُهُ ، وقـولُـهُ : (خلافَ) : بمعنىٰ (بَعْدَ) ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿ فَرِحَ ٱلْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَٰفَ رَسُولِ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة : ٨١] ؛ فهو منصوبٌ على الظرفيَّة ، و(وُحُوشاً) بضمِّ الواو : جمعُ (وَحْشٍ) ؛ يُقالُ : (بلدٌ وَحْشٌ) ، كما يُقال : (قَفْرٌ) ؛ فهما مُتوازِنان مُترادِفان ، أو بفتحها : صفةٌ علىٰ (فَعُولٍ) ؛ كـ (صَبُور) ؛ بمعنىٰ : مُتوحِّشة ، و(يَبَابًا) بفتح الياء التحتيَّة بعدَها مُوحَّدتانِ بينَهُما ألفٌ ؛ أي : خَرَاباً .

❁ قوله : (و« أرضُنا » : اسمُهُ) الصوابُ : أنَّهُ مبتدأٌ مُؤخَّر ، و(مُوشِكةٌ) : خبرٌ مُقدَّم ، واسمُهُ : ضميرٌ مستتر فيه ؛ لِمَا يلزمُ علىٰ إعرابه مِنَ الابتداء بالنكرة ، وخُلُوِّ الكلامِ عن خبر المبتدأ .

---

(١) البيت لأبي سهم الهُذَلي ، وفي « شرح أشعار الهذليين » (٣/١٢٩٣) لأسامة بن الحارث الهذلي ضمن قصيدة مطلعها :

أبىٰ جِـذْمُ قـومِـكَ إلا ذَهَـابَـا أنـابُـوا وكـانَ عليهِـم كِتـابَـا

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (١/٤٠١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١١٤) ، و« المقاصد الشافية » (٢/٢٩٠) ، و« همع الهوامع » (١/٤٧٢) ، و« شرح الأشموني » (١/١٣١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/٧٠٩ـ٧١٠) ، و« تخليص الشواهد » (ص٣٣٩ـ٣٤٠) .

وقد يُشعِرُ تخصيصُهُ (أَوْشَكَ) بالذِّكْر : أنَّهُ لم يُستعمَلِ اسمُ الفاعل مِنْ (كاد) ، وليس كذلك ، بل قد وَرَدَ استعمالُهُ في الشِّعْر ؛ كقوله[1] : [من الطويل]

٩٤ـ أموتُ أَسىً يومَ الرِّجامِ وإنَّني يَقِيناً لَرَهْنٌ بالذي أنا كائدُ

❁ قوله : (بل قد وَرَدَ استعمالُهُ في الشِّعْرِ ؛ كقوله : أموتُ أَسىً . . .) إلىٰ آخره : ردَّهُ في « التوضيح » : بأنَّ الصوابَ : أنَّهُ (كابِدُ) بالمُوحَّدة مِنَ المُكابدة[2] ، لكن قال في « التصريح » : (إنَّهُ ثَبَتَ عن المُوضِّحِ رجوعُهُ إلىٰ

❁ قوله : (بأنَّ الصوابَ : أنَّهُ « كابِدُ » بالمُوحَّدة . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : كما جَزَمَ به ابنُ السِّكِّيت في « شرح ديوان كُثيِّر »[3] ، وقولُهُ : (مِنَ المُكابدة) ؛ أي : اسمُ فاعلٍ منها غيرُ جارٍ علىٰ فعله ؛ إذ القياسُ : (مُكابِد) ، قال ابنُ سِيدَهْ : (« كابدَهُ مُكابدةً وكِباداً » : قاساه ، والاسمُ : « كابِدٌ » ؛ كـ « الكاهِلِ » و« الغارِبِ » ؛ الأوَّلُ : مِن « اكتهلَ الرجلُ » :

---

(١) البيت لكُثيِّر عَزَّة في « ديوانه » (ص٣٢٠) ضمن قصيدة يرثي بها والد الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز رحمهما الله تعالىٰ ، وقبله :

وكِدْتُ وقد سالتْ مِنَ العينِ عَبْرةٌ سها عانِدٌ منها وأَسْبلَ عانِدُ
قَذِيتُ بها والعينُ سهوٌ دموعُها وعُوَّارُها في باطنِ الجَفْنِ زائدُ
فإنْ تُركتْ للكُحْلِ لم يتركِ البُكا وتَشْرىٰ إذا ما حَثْحَثَتْها المَرَاوِدُ
أموتُ أسىً . . . .

وهو من شواهد : « أوضح المسالك » (١/ ٣١٨) ، و« المساعد » (١/ ٣٠٤) ، و« همع الهوامع » (١/ ٤٧٣) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٣١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٧٠٠ـ٧٠٢) .

(٢) أوضح المسالك (١/ ٣٢٢) .

(٣) انظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٧٠٢) .

وقد ذَكَرَ المُصنِّفُ هـٰذا في غير هـٰذا الكتاب[1] .

وأَفْهمَ كلامُ المُصنِّفِ : أنَّ غيرَ (كاد) و(أَوْشَكَ) مِنْ أفعال هـٰذا الباب لم يَرِدْ منه المضارعُ ولا اسمُ الفاعل ، وحكىٰ غيرُهُ خلافَ ذلك ؛ فحكىٰ صاحبُ « الإنصاف » استعمالَ المضارعِ واسمِ الفاعل مِنْ (عسىٰ) ؛ قال : (« عسىٰ يَعْسِي » فهو « عاسٍ ») ، ....

قول الناظمِ آخِراً ؛ فقال في « شرح الشواهد الكبرىٰ » : والظاهرُ : ما أَنْشَدَهُ الناظمُ ، وقد كنتُ أقمتُ مُدَّةً علىٰ مخالفته ، وذَكَرْتُ ذلك في « توضيح الخُلاصة » ، ثمَّ اتَّضح لي أنَّ الحقَّ معه) انتهىٰ[2] .

و(الأَسَىٰ) بالقصر : الحُزْنُ ، و(الرِّجام) بكسر الراء المُهمَلة وبالجيم : اسمُ موضعٍ ، و(يقِيناً) : مفعولٌ مطلق، و(رَهْن) بمعنىٰ مَرْهونٍ : خبرُ (إنَّ) .

❁ قوله : (عسىٰ يَعْسِي) ، وزَعَمَ بعضُهُم : أنَّهُ يُقالُ : (عسا يَعْسُو) ،

صار كَهْلاً ، والثاني : مِنْ « غَرَبَ يَغرُبُ » وهو لازمٌ)[3] .

❁ قوله : (ثمَّ اتَّضح لي أنَّ الحقَّ معه) لـٰكن قد يُقالُ : لا شاهدَ فيه ؛ لاحتمالِ أنَّهُ مِنْ (كاد) التامَّةِ ؛ أي بالذي أنا قريبٌ مِنْ فعله ، كما نقله ابنُ قاسمٍ عن الحَفِيد[4] .

---

(١) انظر « شرح الكافية الشافية » (١/ ٤٥٩ـ٤٦١) .

(٢) التصريح على التوضيح (١/ ٢٠٨) ، ونصُّ كلام المُوضِّح في « شرح الشواهد الكبرىٰ » مذكورٌ في « تخليص الشواهد » (ص٣٤١) .

(٣) المحكم (٦/ ٧٦١) ، المخصص (٣/ ٣٥٢) .

(٤) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٣٤) ، وانظر « حاشية الحفيد على التوضيح » (ص١٧٠) .

وحكى الجَوْهَرِيُّ مضارعَ (طَفِقَ) ، وحكى الكِسَائيُّ مضارعَ (جَعَلَ)[1] .

أو (عسىٰ يَعْسىٰ) ؛ فيكونُ ممَّا اعتقبتِ الواوُ والياءُ علىٰ لامه ، قاله قريبُ المُوضِّح[2] .

❀ قوله : (مضارعَ « طَفِقَ ») بفتح الفاء وكسرِها في الماضي ؛ يُقالُ : (طَفَقَ يَطفِقُ) ؛ كـ (ضَرَبَ يَضرِبُ) ، و(طَفِقَ يَطفَقُ) ؛ كـ (عَلِمَ يَعلَمُ) ، و(فَرِحَ يَفرَحُ)[3] .

❀ قوله : (مضارعَ « جَعَلَ ») سُمِعَ : (إنَّ البعيرَ لَيهرَمُ ؛ حتىٰ يجعلُ

❀ **قوله : (كـ « ضَرَبَ يَضرِبُ ») الأحسنُ : (كـ « جَلَسَ يَجلِسُ ») ؛ ليُفِيدَ** زنةَ المصدر أيضاً؛ فإنَّ مصدرَ (طَفَقَ) بالفتح: (طُفُوقٌ)؛ كـ (جُلُوس)، **وقولُهُ : (كـ « عَلِمَ يَعلَمُ »، و« فَرِحَ يَفرَحُ ») المناسبُ : الاقتصارُ على الثاني؛ لذلك[4]؛** فإنَّ مصدرَ (طَفِقَ) بالكسر : (طَفَقٌ) ؛ كـ (فَرَح) ، كما قاله الناصرُ[5] .

❀ **قوله : (حتىٰ يجعلُ . . .) إلىٰ آخره : (حتى) : ابتدائيَّةٌ ؛ فـ (يجعلُ)** بالرفع ، وفيه مثلُ ما تقدَّم في قول ابن عبَّاس : (فجَعَلَ الرجلُ . . .) إلىٰ آخره[6] ، فتنبَّهْ .

---

(١) انظر « الصحاح » (٤/ ١٥١٧) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٣/ ١٢٢٣ـ١٢٢٤) ، و« تعليق الفرائد » (٣/ ٣١٥) .

(٢) حاشية الحفيد على التوضيح (ص١٦٨) .

(٣) والكسر أشهرُ ، كما في « همع الهوامع » (١/ ٤٦٩) .

(٤) أي : ليفيد زنة المصدر .

(٥) حاشية الناصر اللقاني على التوضيح (ق/ ٤٢) .

(٦) انظر (٢/ ٤٧٥) .

١٧١ ـ بعدَ (عسىٰ) (اْخْلَولَقَ) (أَوْشَك) قَّدْ يَرِدْ   غِنىٍ بـ (أنْ يفعلَ) عن ثانٍ فُقِدْ

اختصَّتْ (عسىٰ) و(اخْلَولَقَ) و(أَوْشَكَ) : بأنَّها تُستعمَلُ ناقصةً وتامَّة ، فأمَّا الناقصةُ : فقد سَبَقَ ذِكْرُها .

وأمَّا التامَّةُ : فهي المُسنَدةُ إلىٰ (أنْ) والفعلِ ؛ نحوُ : (عسىٰ أنْ يقومَ) ،

إذا شَرِبَ الماءَ مجَّهُ)[١] .

❁ قوله : (« أَوْشَك » قَّدْ) ينبغي أنْ يُنطَقَ بعدَ الشين مِنْ (أَوْشَك) بقافٍ مُشدَّدةٍ ؛ لأنَّ الكافَ مِنْ (أَوْشَكَ) مُدغَمةٌ في القاف بعدَ قلبِهِ قافاً لأجل استقامة الوزن ، ذَكَرَهُ المَكُوديُّ[٢] .

❁ قوله : (غِنىٍ بـ « أنْ يفعلَ ») ظاهرُ هـٰذه العبارةِ : أنَّها أفعالٌ ناقصة سَدَّتْ (أَنْ) وصِلَتُها مَسَدَّ جُزْأَيها ، والذي صرَّح به القومُ : أنَّها أفعالٌ تامَّةٌ ، كما ذَكَرَهُ الشارح ، فلا حاجةَ إلى القول بأنَّها استغنتْ عن الخبر .

---

(١) أورده أبو حيان في « التذييل والتكميل » (٤/ ٣٧١) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٣/ ١٢٣٦) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (١/ ٣١٨) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ١٣١) ، وفي الشاهد شذوذ ؛ وهو مجيء الخبر فعلاً ماضياً .

(٢) شرح المكودي (ص٦٨) ، وكونه ماضياً هو المشهور روايةً ، وذهب السيوطي في « النكت » (ق/ ٨٦) إلىٰ أن (أوشك) فعل أمر ، فسكونه أصلي ، إلا أنه جاء بهـٰذه الصيغة للضرورة ، ثمَّ ذَكَرَ بصيغة التمريض أنه فعلٌ ماضٍ سُكِّن للضرورة ، وانظر « شرح ابن جابر » (ق/ ١٠٤) .

و(اخلولقَ أنْ يأتيَ) ، و(أَوْشَكَ أنْ يفعلَ) ؛ فـ (أنْ) والفعلُ : في موضع رفعِ فاعلُ (عسىٰ) و(اخْلَولَقَ) و(أَوْشَكَ) ، واستغنتْ به عن المنصوب الذي هو خبرُها .

وخالف الناظمُ القومَ فقال : (عندي : أنَّها ناقصةٌ دائماً)[1] ، أمَّا في « عسىٰ زيدٌ أنْ يقومَ » . . فظاهرٌ ، وأمَّا في « عسىٰ أنْ يقومَ زيدٌ » فقد سَدَّتْ (أنْ) وصِلَتُها مَسَدَّ الجزأَينِ ، كما في : ﴿ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ ﴾ [العنكبوت: ٢]؛ إذ لم يقل أحدٌ : إنَّ « حَسِبَ » خرجتْ في ذلك عن أصلها .

إذا علمتَ ذلك : فظاهرُ عبارةِ المُصنِّفِ مُرادٌ له ؛ فقَوْلُ الشارحِ : (وأمَّا التامَّةُ . . .) إلىٰ آخره ، وقولُ الأُشْمُونيِّ : (وتُسمَّىٰ حينئذٍ : تامَّةً)[2] . . حَمْلٌ لكلامِ الناظمِ علىٰ غير مُرَادِهِ ، تدبَّرْ .

لٰكن يلزمُ علىٰ مذهب الناظم : أنَّ (أَنْ) والفعلَ في محل رفعٍ ونصب ، وقد يُقالُ : لا مانعَ مِنْ ذلك ؛ لأنَّ إثباتَ محلَّينِ مُختلِفَينِ لشيءٍ واحدٍ باعتبارَينِ . . لا مانعَ منه .

فإن قلتَ : لِمَ قال : (عن ثانٍ فُقِدْ) ، ولم يقل : (وعن الأوَّل أيضاً) .

❁ قوله : (وقد يُقالُ : لا مانعَ مِنْ ذلك ؛ لأنَّ إثباتَ محلَّينِ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : كما في الكاف في قولك : (أعجبَني كونُكَ مُسافِراً) ؛ فإنَّ لها محلَّ جرٍّ ورفعٍ ، لٰكنَّ الظاهرَ : أنَّهُ إذا نُطِقَ بالمصدر المُؤوَّلِ مِنْ (أنْ) والفعلِ . . يُنطَقُ به مرفوعاً نَظَراً للأشرف ، لا منصوباً .

---

(١) شرح التسهيل (١/ ٣٩٤) .

(٢) شرح الأشموني (١/ ١٣٢) .

وهـٰذا إذا لم يَلِ الفعلَ الذي بعدَ (أنِ) اسمٌ ظاهرٌ يصحُّ رفعُهُ به ، فإن وَلِيَهُ ؛ نحوُ : (عسىٰ أنْ يقومَ زيدٌ) . . فذَهَبَ الأستاذُ أبو عليٍّ الشَّلَوبينُ : إلىٰ أنَّهُ يجبُ أنْ يكونَ الظاهرُ مرفوعاً بالفعل الذي بعدَ (أنْ) ؛ فـ (أنْ) وما بعدَها : فاعلٌ لـ (عسىٰ) ، وهي تامَّةٌ ، ولا خبرَ لها[1] .

وذَهَبَ المُبرِّدُ والسِّيرافيُّ والفارسيُّ : إلىٰ تجويزِ ما ذَكَرَهُ الشَّلَوبينُ ،

أُجِيبَ : بأنَّ (أنْ) والفعلَ لمَّا حلَّا في محلِّ الأوَّل . . كان كونُها مُغنِيةً عنه أمراً واضحاً ، أفاده ابنُ قاسم[2] .

* قوله : (الشَّلَوبِينُ) بفتح الشين المُعجَمة وضمِّ اللام ، وقد تُفتَحُ ، وما بعدَ الواوِ يُنطَقُ به بين الفاء والباء المُوحَّدةِ ، وهو لفظٌ أعجميٌّ ، ذَكَرَهُ الدَّمامِينيُّ[3] .

---

(١) انظر « التوطئة » (ص٢٩٧) ، و« شرح الجزولية » (٣/ ٩٧٠) .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٣٥) ، حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ٤١) .

(٣) حاشية الدماميني على المغني (ق/ ٣١)، شرح الدماميني على المغني (١/ ٨٢ـ ٨٣)، ومعنى الشَّلَوبين بلغة أهل الأندلس : الأبيض الأشقر ، وذهب ياقوت الحموي في « معجم البلدان » (٣/ ٣٦٠) ، وابن خلكان في « الوفيات » (٣/ ٤٥٢) : إلىٰ أنَّ (شلوبين) مدينة بالأندلس ، وغلَّطهما الطيِّب الفاسي ، وردَّ تغليطَهُ تلميذُهُ الإمام الزَّبيدي في « التاج » (٣٥/ ٢٨٧) ؛ قال : (قلت : وهكذا ذكره ابن خلكان أيضاً مِنْ أنَّهُ في لغة الأندلس بمعنى الأبيض الأشقر ، ونقل عبد القادر البغدادي في « حاشية الكَعْبيَّة » عن « المغرب في تاريخ المغرب » . . أنَّهُ منسوب لحصن أبيض ببلادهم ، وهو في غرب الأندلس ، فلا وجه لإنكار شيخنا ، ومَنْ حَفِظَ حُجَّةٌ علىٰ مَنْ لم يحفظ) ، ولا مانعَ علىٰ هـٰذا القول مِنْ أن يجيء بياء النسبة ، إلا أنَّ الأشهرَ مجيئُهُ من دونها ، وانظر ما سبق تعليقاً في (٢/ ٣٣٠ـ ٣٣١) .

وتجويزِ وجهٍ آخَرَ ؛ وهو أنْ يكونَ ما بعدَ الفعلِ الذي بعدَ (أنْ) مرفوعاً بـ (عسى) اسماً لها ، و(أنْ) والفعلُ في موضعِ نصبٍ بـ (عسىٰ) ، وتقدَّم على الاسم ، والفعلُ الذي بعدَ (أنْ) فاعلُهُ ضميرٌ يعودُ علىٰ فاعلِ (عسىٰ) ، وجاز عَوْدُهُ عليه وإنْ تأخَّر ؛ لأنَّهُ مُقدَّمٌ في النِّيَّة[1] .

وتظهرُ فائدةُ هـٰذا الخلافِ : في التثنية ، والجمع ، والتأنيث .

❁ **قوله : (وتجويزِ وجهٍ آخَرَ) أُورِد عليه : أنَّهُ يلزمُ عليه التباسُ اسمِ (عسىٰ) بفاعلِ الفعلِ بعدَها ، وقد منعوا في (باب المبتدأ) تقديمَ الخبرِ الفعليِّ عليه ؛ لئلَّا يلتبسَ بالفاعل ، فمُقتضىٰ ذلك امتناعُ ما ذُكِرَ هنا .**

وأُجِيبَ : بأنَّ اللَّبْسَ هنا لا محذورَ فيه ؛ لأنَّه لا يُخرِجُ الجملةَ عن كونها فعليَّةً ، بخلافه هناك ؛ فإنَّهُ يُخرِجُ الجملةَ مِنَ الاسميَّة إلى الفعليَّة .

❁ **قوله : (وأُجِيبَ : بأنَّ اللَّبْسَ هنا لا محذورَ فيه . . .) إلىٰ آخره : قد يُدفَعُ هـٰذا الجوابُ بتجويز تقديم الاسمِ الظاهرِ مبتدأً مُؤخَّراً ، وجملةُ (عسىٰ) : خبره ، كما ذَكَرَهُ الأُشْمُونيُّ في « شرحه على التوضيح » ، فتَخرُجُ الجملةُ عن الفعليَّة إلى الاسميَّة .**

نعم ؛ قد يُقالُ : إنَّ المُجيبَ لا يقولُ بما قاله الأُشْمُونيُّ ؛ لأنَّهُ إمَّا مبنيٌّ علىٰ جواز تقدُّم الخبرِ الفعليِّ في باب المبتدأ ، أو مُشكِلٌ إن لم يكنْ مبنيّاً عليه ؛ لأنَّهُ يلزمُ عليه التباسُ المبتدأ بالفاعل ، لـٰكن قد يُدفَعُ إشكالُهُ : بأنَّ مبنىٰ هـٰذا التجويزِ أنَّ هـٰذا الالتباسَ وإن أَخرَجَ الجملةَ مِنَ الاسميَّة إلى الفعليَّة

---

(١) انظر « المقتضب » (٣/ ٧٠) ، و« التذييل والتكميل » (٤/ ٣٥٠ـ٣٥٢) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٣/ ١٢٢٩ـ١٢٣٠) ، و« تمهيد القواعد » (٣/ ١٢٧٥ـ١٢٧٦) .

فتقولُ علىٰ مذهبِ غيرِ أبي عليٍّ الشَّلُوبِينِ : (عسىٰ أنْ يقوما الزيدانِ) ، و(عسىٰ أنْ يقوموا الزيدونَ) ، و(عسىٰ أنْ يَقُمْنَ الهنداتُ) ؛ فتأتي بضميرٍ في الفعل ؛ لأنَّ الظاهرَ ليس مرفوعاً به ، بل هو مرفوعٌ بـ (عسىٰ) .

وعلىٰ رأي الشَّلُوبِينِ يجبُ أنْ تقولَ : (عسىٰ أنْ يقومَ الزيدانِ) ، و(عسىٰ أنْ يقومَ الزيدونَ) ، و(عسىٰ أنْ تقومَ الهنداتُ) ؛ فلا تأتي في الفعل بضميرٍ ؛ لأنَّهُ رَفَعَ الظاهرَ الذي بعدَهُ .

١٧٢ـ وجَرِّدَنْ (عسىٰ) أوِ ٱرفَعْ مُضمَرَا بهـا إذا اسـمٌ قبلَهـا قـد ذُكِـرَا

اختصَّتْ (عسىٰ) مِنْ بينِ سائرِ أفعالِ هٰذا البابِ : بأنَّها إذا تقدَّم عليها اسمٌ . . جازَ أنْ يُضمَرَ فيها ضميرٌ يعودُ على الاسم السابقِ ، وهٰذه لغةُ تميم ،

❁ قوله : (وجَرِّدَنْ « عسىٰ » . . .) إلىٰ آخره : التجريدُ أَجْودُ مِنَ الذي بعدَهُ ، كما في « النُّكَت »[(١)] .

❁ قوله : (عسىٰ) ، وكذا (اخْلَوْلَقَ) و(أَوْشَكَ) ، كما نصَّ عليه المُراديُّ والأُشْمُونيُّ وغيرُهُما[(٢)] ؛ فقولُ الشارح : (اختصَّتْ « عسىٰ » . . .) إلىٰ آخره . . كان الصوابُ : حذفَهُ .

لا محذورَ فيه ؛ لأنَّ الاسميَّةَ هنا خبرُها فعليَّةٌ ، والاسميَّةُ التي خبرُها فعليَّةٌ

---

(١) نكت السيوطي (ق/ ٨٦) .

(٢) واعتمده الناظم في « التسهيل » (ص ٦٠) ، و« شرحه » (١/ ٣٩٦) ، وانظر « توضيح المقاصد » (١/ ٥٢١) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٣٢) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٣٢٣) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٢٩٧) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١١٤) .

وجاز تجريدُها عن الضميرِ ، وهٰذه لغةُ الحجازِ ؛ وذلك نحوُ : (زيدٌ عسىٰ أنْ يقومَ) .

فعلىٰ لغةِ تميم : يكونُ في (عسىٰ) ضميرٌ مستترٌ يعودُ علىٰ (زيدٌ) ، و(أنْ يقومَ) في موضع نصبٍ بـ (عسىٰ) ، وعلىٰ لغة الحجاز : لا ضميرَ في (عسىٰ) ، و(أنْ يقومَ) في موضع رفعٍ بـ (عسىٰ)[1] .

وتظهرُ فائدةُ ذلك : في التأنيث ، والتثنيةِ ، والجمع .

فتقولُ علىٰ لغة تميم : (هندُ عَسَتْ أنْ تقومَ) ، و(الزيدانِ عَسَيا أنْ يقوما) ، و(الزيدونَ عَسَوْا أنْ يقوموا) ، و(الهندانِ عَسَتا أنْ تقوما) ، و(الهنداتُ عَسَيْنَ أنْ يَقُمْنَ) .

وتقولُ علىٰ لغة الحجاز : (هندُ عسىٰ أنْ تقومَ) ، و(الزيدانِ عسىٰ أنْ يقوما) ، و(الزيدونَ عسىٰ أنْ يقوموا) ، و(الهندانِ عسىٰ أنْ تقوما) ، و(الهنداتُ عسىٰ أنْ يَقُمْنَ) .

وأمَّا غيرُ (عسىٰ) مِنْ أفعالِ هٰذا البابِ . . فيجبُ الإضمارُ فيه ؛ فتقولُ :

حُكْمُها حُكْمُ الفعليّة ؛ لا دلالةَ لها على الاستمرار .

نعم ؛ الجملةُ علىٰ أنَّها اسميَّةٌ هنا تشتملُ علىٰ تقوٍّ للإسناد يفوتُ علىٰ أنَّها فعليَّةٌ .

---

(١) وعليها قوله تعالىٰ : ﴿ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ ﴾ [الحجرات : ١١] ، وانظر « التذييل والتكميل » (٤/ ٣٥٥-٣٥٦) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٣/ ١٢٣١-١٢٣٢) ، و« شرح المفصل » (٤/ ٣٨٠-٣٨١) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٣٢٣) .

(الزيدانِ جَعَلَا يَنظِمانِ) ، ولا يجوزُ تركُ الإضمارِ ؛ فلا تقولُ : (الزيدانِ جَعَلَ يَنظِمانِ) ، كما تقولُ : (الزيدانِ عسىٰ أنْ يقوما) .

١٧٣ـ والفتحَ والكسرَ أَجِزْ في السِّينِ مِنْ   نحوِ (عَسَيتُ) وٱنتِقا الفتحِ زُكِنْ

إذا اتَّصل بـ (عسىٰ) ضميرٌ موضوعٌ للرفع وهو لمُتكلِّمٍ ؛ نحوُ : (عَسَيتُ)، أو لمُخاطَبٍ ؛ نحوُ : (عَسَيتَ) ، و(عَسَيتِ) ، و(عَسَيتُما) ، و(عَسَيتُم) ، و(عَسَيتُنَّ) ، أو لغائباتٍ ؛ نحوُ : (عَسَينَ).. جاز كسرُ سِينِها وفتحُها[1] ، والفتحُ أشهرُ ، وقرأ نافعٌ : ﴿ فَهَلْ عَسِيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ ﴾ [محمد : ٢٢] بكسر السين ، وقرأ الباقون بفتحها[2] .

❁ قوله : (وٱنتِقا) بالقاف ؛ أي : اختيارُ .

❁ قوله : (زُكِنْ) ؛ أي : عُلِمَ ؛ مِنْ تقديمه الفتحَ على الكسر ، أو مِنْ خارجٍ لشهرته . انتهىٰ « شرح الخطيب »[3] .

. . . .



(١) ومَنَعَ الكسرَ أبو عبيدة . انظر « أوضح المسالك » (١/ ٣٢٤) .

(٢) فالكسر : لمناسبة الياء ، والفتح : لجريانه على القياس ، وهو عدم اختلافه مع الظاهر والمضمر ، ولأنه اللغة الشائعة . انظر « الدر المصون » (٢/ ٥١٥) ، و« التصريح على التوضيح » (١/ ٢١٠) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٢٠٧ ، ٥٠٧) .

(٣) فتح الخالق المالك (١/ ٥٤٢) .

(إنّ) وأخواتها

. . . .

(« إنَّ » وأخواتُها)

❀ قوله : (« إنَّ » وأخواتُها) ؛ أي : هٰذا بابُ (إنَّ) وأخواتِها ، وتَنصِبُ المبتدأَ اسماً لها اتِّفاقاً ؛ بشروطٍ : أنْ يكونَ مذكوراً ، وغيرَ واجبِ الابتداء ، وغيرَ واجبِ التصدير إلا ضميرَ الشأن ؛ فلو كان المبتدأُ محذوفاً ؛ نحوُ : (الحمدُ للهِ الحميدُ) برفع (الحميدُ) علىٰ أنَّهُ خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ ، أو واجبَ الابتداء ؛ كـ (ايمُن) ، أو واجبَ التصدير ؛ كـ (أيٍّ) و(كم) . . لم تَنصِبْهُ هٰذه الأحرفُ .

[إنَّ وأخواتُها]

❀ قوله : (أو واجبَ الابتداء ؛ كـ « ايمُن ») ؛ أي : وكـ (طُوبىٰ للمؤمن) ، و(ويلٌ للكافر) ، و(أقلُّ رجلٍ يقولُ ذلك) ، و(للهِ دَرُّكَ) ، و(سلامٌ عليك) ، وغيرِ ذلك .

وتذكَّرْ ما تقدَّمَ لك مِنْ أنَّ وجوبَ الابتداء يكونُ في التركيب المخصوصِ وإن كان اللفظُ في غيره قد يقعُ غيرَ مبتدأٍ ، ويكونُ مطلقاً ؛ كما في (ما) التعجُّبيَّةِ[1] .

---

(١) انظر (٢/ ٣٦٠ـ٣٦١) .

١٧٤ـ لـ (إنَّ) (أنَّ) (ليتَ) (لكنَّ) (لعلْ) (كأنَّ) عكسُ ما لـ (كانَ) مِنْ عَمَلْ

وترفعُ الخبرَ عندَ البَصْريِّينَ ؛ بشرطِ : أَلَّا يكونَ طَلَبيّاً ، فلو كان طَلَبيّاً نحوُ : زيدٌ اضربْهُ). . لم ترفعْهُ ، كما في « التصريح »[1] .

❁ قوله : (عكسُ) ؛ أي : مُخالِفُ . انتهى « ابن قاسم »[2] ، وأشار المُصنِّفُ بقوله : (عكسُ . . .) إلىٰ آخره : إلىٰ ما لهـٰذه الأحرفِ مِنَ الشَّبَه بـ (كان) ؛ في لزوم المبتدأِ والخبر ، والاستغناءِ بهما ، . . . .

❁ قوله : (أَلَّا يكونَ طَلَبيّاً) قال في « المغني » : (ينبغي أن يُستثنىٰ مِنْ منع الإخبارِ هنا بالطَّلَب : خبرُ « أنِ » المفتوحةِ المُخفَّفة ؛ فإنَّهُ يجوزُ أنْ يكونَ جملةً دُعائيَّة ؛ نحوُ : ﴿ وَٱلْخَٰمِسَةُ أَنْ غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا ﴾ [النور : ٩] ؛ علىٰ قراءةِ تخفيفِ النونِ بعدَها جملةٌ فعليَّة) انتهىٰ[3] .

والطَّلَبيُّ لا يقعُ خبراً لـ (إنَّ) وأخواتِها ولو كان مفرداً ؛ وهو اسمُ الاستفهام لا غيرُ ، وعدمُ وقوعِهِ خبراً لها لِمَا له مِنَ التصدُّر ، ولا يتصدَّرُ معمولُها ؛ لوجوب التصدُّر لها في غير (أنَّ) المفتوحةِ ، ولحَمْلِ المفتوحةِ علىٰ أصلها .

❁ قوله : (في لزوم المبتدأِ والخبر . . .) إلىٰ آخره : بيانٌ لوجه الشَّبَه ،

---

(١) التصريح على التوضيح (١/ ٢١٠) .

(٢) انظر « حاشية ابن قاسم على ابن الناظم » (ق/ ٤٢) .

(٣) مغني اللبيب (٢/ ٧٤٠) ، والقراءةُ المشار إليها هي قراءةُ نافع المدني . انظر « الدر المصون » (٨/ ٣٨٦ـ٣٨٧) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٤٠٩) .

١٧٥ـ كـ (إنَّ زيداً عالِمٌ بأنِّي كُفْءٌ ولٰكنَّ ٱبنَهُ ذو ضِغْنِ)

هٰذا هو القِسْمُ الثاني مِنَ الحروف الناسخةِ للابتداء، وهي ستةُ أحرفٍ:

فعَمِلتْ عَمَلَها معكوساً ؛ ليكونا معهنَّ كمفعولٍ قُدِّمَ وفاعلٍ أُخِّر .

❁ قوله : (كُفْءٌ) ؛ أي : مُماثِلٌ .

❁ قوله : (ذو ضِغْنِ) بكسر الضادِ وسكونِ الغين المُعجَمتَينِ ؛ بمعنىٰ : حِقْد .

واحتَرَزَ باللُّزُوم : عن (أَلَا) و(أَمَا) الاستفتاحيَّتَينِ ؛ لدخولهما على الجملتَينِ ، وبقوله : (والاستغناءِ بهما) : عن (لولا) الامتناعيَّةِ ؛ لاحتياجها معهما إلىٰ جوابٍ ، و(إذا) الفُجائيَّةِ ؛ لاحتياجها معهما إلىٰ سبق كلام .

❁ قوله : (فعَمِلتْ. . .) إلىٰ آخره : المُناسِبُ : التعبيرُ بالواو بدلَ الفاء ؛ إذ المُشابَهةُ المذكورةُ لا تنتجُ العملَ معكوساً حتىٰ يتفرَّعَ عليها ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ قولَهُ : (معكوساً) ليس مِنْ جملة المُفرَّع ؛ بدليلِ تعليلِهِ بقوله : (ليكونا. . .) إلىٰ آخره ، بل معمولٌ لمحذوف ؛ أي : وعَمِلتْ عملاً معكوساً ليكونا. . . إلىٰ آخره .

وقوله : (ليكونا معهنَّ. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : تنبيهاً على الفَرْعيّة بإعطاء الفَرْعِ ـ الذي هو تقدُّمُ شِبْهِ المفعولِ وتأخُّرُ شِبْهِ الفاعل ـ للفَرْع ؛ الذي هو (إنَّ) وأخواتُها .

(إنَّ) و(أنَّ)، و(كأنَّ) ، و(لٰكنَّ) ، و(ليتَ) ، و(لعلَّ) ، وعدَّها سيبويهِ خمسةً ؛ فأَسْقطَ (أنَّ) المفتوحةَ ؛ لأنَّ أصلَها (إنَّ) المكسورةُ ، كما سيأتي[1] .

❁ قوله : (لأنَّ أصلَها « إنَّ » المكسورةُ) أَوْرَدَ في « شرح التسهيل »[2] : أنَّهُ ينبغي ألَّا يَعُدَّ (كأنَّ) ؛ لأنَّ أصلَها (أنَّ) والكافُ .

وأجاب : بأنَّهُ أصلٌ منسوخٌ ؛ لاستغناء الكافِ عن مُتعلَّقٍ ، بخلافِ (أنَّ) ؛ فليس لها أصلٌ منسوخٌ ؛

❁ قوله : (أصلٌ منسوخٌ) ؛ أي : مطروحٌ غيرُ مُلتفَتٍ إليه ؛ بجَعْلِ مجموعِهِما كلمةً واحدة .

❁ قوله : (لاستغناء الكافِ عن مُتعلَّقٍ) عبارةُ « الهَمْع » : (بدليل عدمِ احتياج الكاف إلىٰ مُتعلَّق ، وعدمِ كونِ مدخولِها في موضع جرٍّ عند الجمهور) انتهىٰ[3] .

وانظرْ : ما المُتعلَّقُ المُقدَّرُ عند غيرِهِم الذي يتعدَّىٰ بالكاف هنا مع جَعْلِ

---

(١) وحَمَلَ سيبويه (عسىٰ) علىٰ (لعلَّ) إذا كان اسمُها ضميرَ نصب متصلاً ؛ نحو : (عساه زيدٌ) ؛ فلذلك عدَّها المُوضِّحُ سبعة ، وجعل عملها كـ (إنَّ) لُغَيَّةً ، خلافاً للجمهور في إطلاق فعليَّتها ، وابنِ السَّرَّاج وثعلب في إطلاق حرفيَّتها . انظر « الكتاب » (٢/ ١٣١)، و« أوضح المسالك » (١/ ٣٢٩)، و(٢/ ٥١٧ـ ٥٢٧) من هٰذا الكتاب .

(٢) قوله : (أورد) ؛ أي : الناظم .

(٣) ليس في « الهمع » ، بل فيه (١/ ٤٨٤) عبارة ابن مالك ، وقد نقل الصبان في « حاشيته » (١/ ٤٢٢) العبارة التي عزاها المُقرِّر إلى « الهمع » ، ثم عبارةَ « الهمع » الموافقة لكلام ابن مالك ، فظنَّ المُقرِّر أنَّ الجميع عبارة « الهمع » ، والله تعالىٰ أعلم .

ومعنىٰ (إنَّ) و(أنَّ) : للتوكيد ، ومعنىٰ (كأنَّ) : للتشبيه[1] ، و(لٰكنَّ): للاستدراك، و(ليت): للتمنِّي، و(لعلَّ) : للترجِّي والإشفاق .

بدليلِ جوازِ العطفِ بعدَها علىٰ معنى الابتداء ، كما يُعطَفُ بعدَ المكسورة[2] .

❀ قوله : (ومعنىٰ « إنَّ » و« أنَّ » : للتوكيد) اللامُ : زائدةٌ ؛ أي : معناهُما التوكيدُ ، أو المُرادُ : معنىٰ (إنَّ) و(أنَّ) جُزْئيٌّ مخصوصٌ منسوبٌ للتوكيد الكُلِّيِّ ، وكذا يُقالُ فيما بعدَهُ[3] .

❀ قوله : (للتوكيدِ) ؛ أي : توكيدِ النِّسْبةِ وتقريرِها في ذِهْنِ السامع ؛ بحيثُ لا يتطرَّقُ إليه شكٌّ ولا إنكارٌ ؛ سواءٌ كانتِ النِّسْبةُ إيجابيَّةً أو سلبيَّةً ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ ٱلنَّاسَ شَيۡـًٔا ﴾ [يونس : ٤٤] .

❀ قوله : (و« لٰكنَّ » : للاستدراكِ) ؛ وهو تعقيبُ الكلامِ برَفْعِ ما يُتوهَّمُ ثبوتُهُ أو نفيِهِ ؛ مثالُ الأول : (زيدٌ شجاعٌ) ؛ فيُتوهَّمُ أنَّهُ كريمٌ ؛ فيُرفَعُ ويُقال :

مدخولِها في موضع جرٍّ ؟ ولعلَّ المُرادَ المدخولُ في الأصل ، فيكونُ المُتعلَّقُ نحوُ (كائن) والذي في موضع جرٍّ هو الخبرَ المرفوعَ الآن .

❀ قوله : (بدليل جوازِ العطفِ بعدَها. . .) إلىٰ آخره ؛ فتقولُ : (عَلِمْتُ

---

(١) أي : المُؤكَّد ؛ لتركُّبها من الكاف التشبيهيَّة و(إنَّ) المُؤكِّدة ، والأصلُ : (إنَّ زيداً كأسد) ؛ قُدِّمتِ الكافُ لتفيد التشبيهَ ابتداءً ، ففُتحت الهمزة للجار ، ثمَّ صارا كلمةً واحدة ، ولا يَلِيها إلا المُشبَّه ، وأمَّا الكافُ و(مثل) فيليهما المُشبَّه به . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٢٥٢) .

(٢) شرح التسهيل (٢/ ٦) .

(٣) وهو كذلك في (ز ، ح) ، وفي (و) : (التوكيد. . . التشبيه) في هٰذين الموضعين فقط .

والفرقُ بينَ الترجِّي والتمنِّي : أنَّ التمنِّيَ يكونُ في المُمكِنِ ؛ نحوُ : (ليت زيداً قائمٌ) ، وفي غيرِ المُمكِنِ ؛ نحوُ : (ليت الشبابَ يعودُ) ،

(لـٰكنَّهُ بخيلٌ) ، ومثالُ الثاني : (ما زيدٌ شجاعٌ) ؛ فيُتوهَّمُ ثبوتُ نفيِ الكرم ؛ فيُقال : (لـٰكنَّهُ كريمٌ) .

فقولُهُ : (أو نَفْيِهِ) عطفٌ على الضمير في (ثبوتُهُ) ؛ أي : ثبوتُ وجودِهِ أو ثبوتُ نفيِهِ ، أفاده بعضُهُم ، وجوَّز الحَلَبيُّ جَعْلَهُ معطوفاً علىٰ (ثبوتُهُ) بتقدير مضافٍ ؛ أي : (أو برَفْعِ نفيِ ما يُتوهَّمُ نفيُهُ) ؛ لأنَّ رفعَ النفيِ إثباتٌ[1] ، تأمَّلْ .

❁ قوله : (وفي غير المُمكِنِ) معطوفٌ علىٰ (في المُمكِنِ) ، وحاصلُهُ :

أنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو) بالرفع ؛ لأنَّ (أنَّ) ومعمولَيْها وإن كانت في قوَّة كلمةٍ . . فيكونُ العطفُ على الاسم كالعطف علىٰ جزء الكلمةِ ، إلا أنَّها لمَّا كان أصلُها المكسورةَ التي يكونُ ما بعدَها باقياً علىٰ جمليَّته مُراعىً فيه معنى الابتداء . . جاز العطفُ .

❁ قوله : (فقولُهُ : « أو نَفْيِهِ » عطفٌ . . .) إلىٰ آخره : ظاهرُهُ : أنَّهُ يستقيمُ المعنىٰ ، ولا يُحتاجُ إلىٰ تقديرِ مضاف ، وليس كذلك ؛ لأنَّ المعنىٰ بدونه فاسدٌ أيضاً ؛ إذ يصيرُ المعنىٰ : (تعقيبُ الكلامِ برفعِ ما يُتوهَّمُ ثبوتُ نَفْيِهِ) ، والذي يُتوهَّمُ ثبوتُ نَفْيِهِ هو الكرمُ ، فيرفعُهُ بالاستدراك حينئذٍ ، ويكونُ رفعُهُ بإثبات البخل ، وهـٰذا لا معنىٰ له ، والواقعُ خلافُهُ ؛ فالحقُّ : أنَّهُ لا بدَّ مِنْ تقدير المضاف علىٰ هـٰذا أيضاً . انتهىٰ « شيخنا الباجوري » .

---

(١) فرائد العقود العلوية (ق/ ١٤٤) .

وأنَّ الترجِّيَ لا يكونُ إلا في المُمكِنِ[1] ؛ فلا تقولُ : (لعلَّ الشبابَ يعودُ) .

والفرقُ بينَ الترجِّي والإشفاقِ : أنَّ الترجِّيَ يكونُ في المحبوب ؛ نحوُ : (لعلَّ اللهَ يرحمُنا) ، والإشفاقَ في المكروه ؛ نحوُ : (لعلَّ العَدُوَّ يَقدَمُ) .

أنَّ التمنِّيَ يكونُ في المُمتنِعِ والمُمكِنِ[2] ، ولا يكونُ في الواجب ؛ فلا يُقالُ : (ليت غداً يجيءُ)[3] .

❁ قوله : (والإشفاقِ) هو لغةً : الخوفُ ؛ يُقالُ : (أَشْفَقتُ عليه) ؛ بمعنىٰ : خِفْتُ عليه ، و(أَشْفَقتُ منه) ؛ بمعنىٰ : خِفْتُ منه ، قال الفارِضيُّ : (الإشفاقُ في المكروه يتعدَّىٰ بـ« مِنْ » ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا ﴾ [الأحزاب : ٧٢] ؛ أي : خِفْنَ ، وفي غيره يتعدَّىٰ بـ« علىٰ » ؛ كـ« أَشْفَقتُ عليه »)[4] .

❁ قوله : (لعلَّ العَدُوَّ يَقدَمُ) ، وأمَّا تمثيلُ بعضِهم بـ(لعلَّ العدوَّ هالكٌ) . .

---

(١) أي : المُتوقَّع ، أمَّا الممكنُ في التمنِّي فغيرُ مُتوقَّع ، فهـٰذا فرقٌ ثانٍ ، ولا يَرِدُ : قولُ فرعون : ﴿ لَعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ . . . ﴾ إلىٰ آخره [غافر : ٣٦] ؛ لأنَّهُ مُمكِنٌ مُتوقَّع في زعمه الباطل . « خضري » (١/ ٢٥٣) .

(٢) والأكثر : أن يكون في الممتنع . « خضري » (١/ ٢٥٣) .

(٣) لأن مجيء الغد واجب لا بُدَّ منه ، وأمَّا قوله تعالىٰ : ﴿ فَتَمَنَّوُاْ ٱلۡمَوۡتَ ﴾ [البقرة : ٩٤] مع أنَّ الموتَ خبرٌ واجب. . فالمُراد : تمنِّيه قبل وقته . « إرشاد السالك النبيل » (ق/ ١٧٨) .

(٤) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٣٨) .

وهـٰذه الحروفُ تعملُ عكسَ عملِ (كان) ؛ فتَنصِبُ الاسمَ وترفعُ الخبر[1] ؛ نحوُ : (إنَّ زيداً قائمٌ) ؛ فهي عاملةٌ في الجزأينِ ، هـٰذا مذهبُ البَصْريِّينَ .

وذَهَبَ الكُوفيُّونَ : إلىٰ أنَّها لا عملَ لها في الخبر ، وإنَّما هو باقٍ علىٰ رفعه الذي كان له قبلَ دخولِ (إنَّ) وهو خبرُ المبتدأ[2] .

فهو غيرُ صحيحٍ ؛ لأنَّ هلاكَ العدوِّ محبوبٌ لا مكروهٌ[3] .

* قوله : (وذَهَبَ الكُوفيُّونَ . . .) إلىٰ آخره : ينبني على الخلاف : ما لو عُطِفَ بالرفع على اسمِ (إنَّ) قبلَ استكمالِ الخبر ؛ فمَنْ قال بالأوَّل : مَنَعَ العطفَ ؛ لئلَّا يتواردَ عاملانِ علىٰ معمولٍ واحد ؛ لأنَّ الناسخَ عاملٌ في الخبر ، والمعطوفَ مبتدأٌ ، وهو أيضاً عاملٌ في الخبر ، فيجتمعُ على الخبر الواحدِ

. . . .

---

(١) وحكىٰ قوم منهم ابن سِيدَهْ أنَّ بعضَ العرب ينصب بها الجزأين ؛ كقوله : (من الطويل)

إذا اسودَّ جُنْحُ الليلِ فلتأتِ ولتكنْ خُطاكَ خِفافاً إنَّ حُرَّاسَنا أُسْدَا

وسوَّغه أبو عبيد القاسم بن سلَّام وابنُ الطراوة وابنُ السِّيد في جميع أخوات (إنَّ) ، وخصَّه الفراء بـ (ليت) ، وأوَّله الجمهور بحذف الخبر ، والمنصوب الثاني : إمَّا حالٌ ؛ أي : تلقاهم أسداً ، أو مفعول به ؛ أي : يشبهون أسداً . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٢٥٤) ، و« همع الهوامع » (١/ ٤٩٠ـ٤٩١) .

(٢) انظر هـٰذه المسألة في « الإنصاف في مسائل الخلاف » (١/ ١٤٤ـ١٥٠) ، و« التبيين عن مذاهب النحويين » (ص ٣٣٣ـ٣٤٠) .

(٣) ولا بُدَّ مِنْ كون المكروه ممكناً كالمحبوب ، ولا يَرِدُ عليه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكٌۢ بَعْضَ مَا يُوحَىٰٓ . . . ﴾ إلىٰ آخره [هود : ١٢] ؛ لأنَّ الترك والضِّيق مُمْكِنان في ذاتهما وإنِ استحالا عقلاً بالنسبة له صلى الله عليه وسلم ؛ لأنَّ دليلَ عصمتِهِ عقليٌّ . « خضري » (١/ ٢٥٣) .

عاملانِ عَمِلا عملاً عملاً واحداً ، وذلك ممتنعٌ ، ومَنْ قال بالثاني : جوَّزَهُ ؛ لانتفاء ذلك ؛ لأنَّ الرافعَ هو المبتدأُ لا غيرُ .

❀ قوله : (وراعِ ذا الترتيبَ) ؛ أي : المعلومَ مِنَ الأمثلة السابقةِ ؛ لضعف العمل بالحرفيّة[1] ، والاستثناءُ المذكورُ مِنْ مُقدَّر ؛ أي : في كلِّ موضعٍ إلا في الذي . . . إلىٰ آخره .

❀ قوله : (كليتَ فيها . . .) إلىٰ آخره : أشارَ بلفظ (فيها) : إلى الخبر إذا كان جارّاً ومجروراً ، وبـ (هنا) : إليه إذا كان ظرفاً .

إن قلتَ : إنَّ هـٰذا الظرفَ والمجرورَ مُتعلِّقانِ بمحذوفٍ هو الخبرُ وهو واجبُ التأخير ؛ فالمُتقدِّمُ حينئذٍ إنَّما هو معمولُ الخبر ، فلا وجهَ للاستثناء .

أُجِيبَ : بأنَّهُما خبرٌ في الظاهر ، أو أنَّهُ مبنيٌّ على القولِ بأنَّهُما هما الخبرُ ، لا المُتعلَّقُ ، تأمَّلْ .

❀ قوله : (غيرَ البَذِي) قال في « المصباح » : (بَذَا على القوم يَبْذُو بَذَاءً ـ بالفتح والمدِّ ـ : سَفِهَ وأَفْحشَ في مَنطِقِهِ وإن كان صادقاً ؛ فهو بَذِيٌّ علىٰ

(١) وأجاز أبو علي ابن حَمْدون الجَلُولي تقديمَ الحال ؛ نحوُ : (إنَّ ضاحكاً زيدٌ قائمٌ) ، والجمهورُ علىٰ منعه ، وانظر « التذييل والتكميل » (٥/٣٨) ، و« همع الهوامع » (١/٤٩٤) .

أي : يلزمُ تقديمُ الاسمِ في هٰذا الباب ، وتأخيرُ الخبر ، إلا إذا كان الخبرُ لاظرفاً أو جارّاً ومجروراً ؛ فإنَّهُ لا يلزمُ تأخيرُهُ[1] ، وتحتَ هٰذا قسمانِ :

أحدُهُما : أنَّهُ يجوزُ تقديمُهُ وتأخيرُهُ ؛ وذلك نحوُ : (ليت فيها غيرَ البَذِيِّ) ، أو (ليت هنا غيرَ البَذِيِّ) ؛ أي : الوَقِحِ ؛ فيجوزُ تقديمُ (فيها) و(هنا) علىٰ (غيرَ) ، وتأخيرُهُما عنها .

والثاني : أنَّهُ يجبُ تقديمُهُ ؛ نحوُ : (ليت في الدار صاحبَها) ؛ فلا يجوزُ تأخيرُ (في الدار) ؛ لئلَّا يعودَ الضميرُ علىٰ مُتأخِّرٍ لفظاً ورُتْبَة .

ولا يجوزُ تقديمُ معمولِ الخبر على الاسم إذا كان غيرَ ظرفٍ ولا مجرورٍ[2] ؛ فلا يجوزُ في : (إنَّ زيداً آكِلٌ طعامَكَ) : (إنَّ طعامَكَ زيداً آكِلٌ) .

« فَعِيلٍ ») انتهىٰ[3] ؛ فتفسيرُ الشارحِ له بالوَقِحِ غيرُ مُطابِقٍ ؛ إذ **الوَقِحُ** ـ بفتح الواو وكسر القاف ـ : قليلُ الحياء ؛ اسمُ فاعلٍ مِنْ (وَقُحَ) بالضم (وَقَاحة) بالفتح ؛ بمعنىٰ : قِلَّةِ الحياء ، كما في « المصباح »[4] ، إلا أنْ يكونَ تفسيراً بالملزوم ؛ لأنَّ البَذَاءةَ غالباً تنشأُ مِنْ قِلَّةِ الحياء .

---

(١) أي : إلا لمانع ؛ كـ(إنَّ زيداً لفي الدار) ؛ لامتناع تقديم الخبر مع اللام ؛ فأقسامُ الخبرِ الظرفيِّ ثلاثة . « خضري » (١/ ٢٥٥) .

(٢) وذلك حتىٰ لا يفصلها عن معمولَيها معاً ، بخلاف الخبر ؛ فيُقدَّم عليه معمولُهُ ؛ لأنَّهُ مفصولٌ منها في الجملة . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٢٥٥) .

(٣) المصباح المنير (١/ ٥٧) .

(٤) المصباح المنير (٢/ ٩٢٠) .

وكذا إنْ كان المعمولُ ظرفاً أو جارّاً ومجروراً ؛ نحوُ : (إنَّ زيداً واثقٌ بك) ، أو (جالسٌ عندَكَ) ؛ فلا يجوزُ تقديمُ المعمولِ على الاسم ؛ فلا تقولُ : (إنَّ بك زيداً واثقٌ) ، أو : (إنَّ عندَكَ زيداً جالسٌ) ، وأجازه بعضُهم ، وجَعَلَ منه قولَهُ[1] : [من الطويل]

٩٥ـ فلا تَلْحَنِي فيها فإنَّ بحُبِّها أخاكَ مُصابُ القلبِ جَمٌّ بلابِلُهْ

❀ قوله : (وكذا إنْ كان المعمولُ . . .) إلىٰ آخره : **الصحيحُ** : أنَّهُ يجوزُ تقديمُ معمولِ الخبرِ إذا كان ظرفاً أو جارّاً ومجروراً[2] .

❀ قوله : (**فلا تَلْحَنِي فيها . . .**) إلىٰ آخره : (**لا تَلْحَنِي**) ؛ أي : لا تَلُمْني ؛ مِنْ (لَحَيتُ الرجلَ أَلْحاهُ) ؛ بمعنىٰ : لُمْتُهُ ، وهو مِنْ بابِ (فَعَلَ يَفعَلُ) بفتح العين فيهما ، وقولُهُ : (**فيها**) ؛ أي : المحبوبةِ ، و(**جَمٌّ**) بفتح الجيم

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : سيبويه في « الكتاب » (٢/ ١٣٢ـ١٣٣) ، والناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ١٢) ، والرضي في « شرحه على الكافية » (٤/ ٤٦) ، وابن هشام في « المغني » (٢/ ٨٧٢) ، والشارح في « المساعد » (٢/ ٣٤) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٢/ ١٩٥) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/ ٤٩٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٧٧٣ـ ٧٧٤) ، و« خزانة الأدب » (٨/ ٤٥٣ـ٤٥٦) ، و« شرح أبيات المغني » (٨/ ١٠٥ـ ١٠٧) .

(٢) وما أحسنَ قولَ ابن عُنينٍ : (من الطويل)

كأنِّيَ مِنْ أخبارِ (إنَّ) ولم يُجزْ لهُ أحدٌ في النَّحْوِ أنْ يتقدَّما
عسىٰ حرفُ جرٍّ مِنْ نَدَاكَ يَجُرُّني إليكَ فأُضْحِي في عُلاكَ مُقدَّما

انظر « حاشية الخضري » (١/ ٢٥٤) .

١٧٧ـ وهمزَ (إنَّ) ٱفتَحْ لسَدِّ مصدرِ   مَسَدَّها وفي سوىٰ ذاكَ ٱكسِرِ

(إنَّ) **لها ثلاثةُ أحوالٍ** : وجوبُ الفتح ، ووجوبُ الكسرِ ، وجوازُ الأمرَينِ .

فيجبُ فتحُها : إذا قُدِّرتْ بمصدر ؛ كما إذا وقعتْ في موضعِ مرفوعِ فعلٍ[1] ؛ نحوُ : (يُعجِبُني أنَّكَ قائمٌ) ؛ أي : قيامُكَ ، **أو منصوبِهِ** ؛ نحوُ :

وتشديدِ الميم ؛ أي : عظيمٌ ، (**بلابِلُهْ**) ؛ أي : وساوِسُهُ .

والشاهدُ : في قوله : (بحُبِّها) ؛ حيثُ تعلَّق بخبرِ (إنَّ) الذي هو (مُصابُ القلب)[2] .

❁ **قوله** : (**وهمزَ « إنَّ » ٱفتَحْ**) ؛ أي : وجوباً ، **وقولُهُ** : (**وفي سوىٰ ذاكَ ٱكسِرِ**) ؛ أي : وجوباً وجوازاً ؛ فيُؤخَذُ مِنْ كلام الناظمِ الأحوالُ الثلاثة .

❁ **قوله** : (**لسَدِّ مصدرِ**) ؛ أي : مِنْ لفظِ خبرِها إن كان مُشتقّاً ، أو مِنْ لفظِ

. . . .

(١) أي : فاعلاً كان ؛ كما سيُمثَّل به ، أو نائبَهُ ؛ نحوُ : ﴿ قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ ﴾ [الجن : ١]، ظاهراً كان الفعلُ ، أو مقدَّراً ؛ نحو : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟ ﴾ [الحجرات : ٥] ؛ أي : ولو ثَبَتَ صبرُهُم ، وهـٰذا عند الكُوفيِّينَ الذين يُقدِّرون فعلاً . انظر « حاشية الخضري » (١/٢٥٦) .

(٢) **وأوَّله المانعون** : بأنَّ (بحبِّها) مُتعلِّقٌ بـ (أعني) محذوفاً . انظر « التذييل والتكميل » (٥/٣٧) .

(عرفتُ أنَّكَ قائمٌ) ؛ أي : قيامَكَ ، **أو في موضع مجرورِ حرفٍ**[1] ؛ نحوُ : (عَجِبتُ مِنْ أنَّكَ قائمٌ) ؛ أي : مِنْ قيامك .

وإنَّما قال : (لسدِّ مصدر مَسَدَّها) ، ولم يقل : (لسدِّ مفرد مَسَدَّها) ؛ لأنَّهُ قد يَسُدُّ المفردُ مَسَدَّها ويجبُ كسرُها ؛ نحوُ : (ظننتُ زيداً إنَّهُ قائمٌ) ؛ فهٰذه يجبُ كسرُها وإن سدَّ مَسَدَّها مفردٌ ؛ لأنَّها في موضع المفعول الثاني ، ولٰكن لا تُقدَّرُ بالمصدر ؛ إذ لا يصحُّ : (ظننتُ زيداً قيامَهُ) .

فإن لم يجبْ تقديرُها بمصدرٍ . . لم يجبْ فتحُها ، بل تُكسَرُ وجوباً أو جوازاً علىٰ ما سنُبيِّنُ ، وتحتَ هٰذا قسمانِ : أحدُهُما : وجوبُ الكسر ، **والثاني** : جوازُ الفتحِ والكسرِ ، **فأشار إلىٰ وجوب الكسرِ بقوله** :

١٧٨ـ فٱكسِرْ في الِٱبتِدا وفي بَدْءِ صِلَهْ   وحيثُ (إنَّ) لِيمينٍ مُكمِلَهْ

(الكَوْن) إن كان جامداً[2] ؛ كـ (بَلَغَني أنَّ هٰذا زيدٌ)[3] ، ومِنَ الاستقرار في الظرف ؛ نحوُ : (بَلَغَني أنَّ زيداً عندَكَ) أو (في الدار) ؛ أي : استقرارُهُ .

❋ **قوله** : (**قد يَسُدُّ**) بضمِّ السين ؛ مِنْ بابِ (رَدَّ يَرُدُّ) .

❋ **قوله** : (**في الابتِدا**) ؛ أي : ابتداءِ الكلام .

❋ **قوله** : (**وحيثُ « إنَّ » . . .**) إلىٰ آخره : (**حيثُ**) : معطوفٌ علىٰ

. . . .

---

(١) أو إضافةٍ إذا كان المضاف ممَّا لا يُضافُ إلا إلى المفرد ؛ نحوُ : ﴿مِّثۡلَ مَآ أَنَّكُمۡ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات : ٢٣] ؛ أي : مثل نطقكم . انظر « حاشية الخضري » (١/٢٥٦ـ٢٥٧) .

(٢) ويكون المصدر مضافاً إلى اسمه . انظر « حاشية الخضري » (٢٥٦/٢) .

(٣) أي : كونُهُ زيداً .

١٧٩ـ أو حُكِيَتْ بالقولِ أو حَلَّتْ مَحَلْ حالٍ كـ (زُرْتُهُ وإِنِّي ذو أَمَلْ)

١٨٠ـ وكَسَرُوا مِنْ بعدِ فعلٍ عُلِّقَا باللامِ كـ (ٱعْلَمْ إِنَّهُ لَذو تُقَىٰ)

فذَكَرَ أَنَّهُ يجبُ الكسرُ في ستةِ مواضعَ :

الأَوَّلُ : إذا وقعتْ (إنَّ) ابتداءً ؛ أي : في أَوَّل الكلام ؛ نحوُ : (إنَّ زيداً قائمٌ) ، ولا يجوزُ وقوعُ المفتوحةِ ابتداءً[1] ؛ فلا تقولُ : (أنَّكَ فاضلٌ

محلَّ الجارِّ والمجرور ؛ أعني : قولَهُ : (في الابتدا) .

* قوله : (أو حُكِيَتْ) فعلٌ مبنيٌّ للمفعول ، ونائبُ الفاعلِ : ضميرُ (إنَّ) ، والجملةُ : معطوفةٌ علىٰ مدخول (حيثُ) .

* قوله : (ذو أَمَلْ) ؛ أي : رجاءٍ فيه .

* قوله : (كٱعْلَمْ إنَّهُ. . .) إلىٰ آخره : (ٱعلَمْ) : فعلُ أمرٍ ، و(إنَّ) : حرفُ توكيدٍ ونصبٍ ، والهاءُ : اسمُها ، واللامُ في (لَذُو) ـ أي : صاحب ـ : لامُ الابتداء ، وتُسمَّى : اللامَ المُعلِّقةَ ، و(ذو) : خبرُ (إنَّ) مضافٌ إلىٰ (تُقَىٰ) ، وجملةُ (إنَّ) وما بعدَها : في محلِّ نصبٍ مُعلَّقٌ عنها العاملُ باللام ، ولولا اللامُ لفُتِحتْ ، وسَدَّتْ مع ما بعدَها مَسَدَّ مفعولَي (اعلَمْ) .

---

(١) لئلا تلتبس بالمكسورة خطّاً ، وبالتي هي لغةٌ في (لعلَّ) لفظاً وخطّاً . « خضري » (١/٢٥٧) .

عندي)[١] ، بل يجبُ التأخيرُ ؛ فتقولُ : (عندي أنَّكَ فاضلٌ) ، وأجاز بعضُهُمُ الابتداءَ بها[٢] .

الثاني : أنْ تقعَ (إنَّ) صدرَ صِلَةٍ ؛ نحوُ : (جاء الذي إنَّهُ قائمٌ) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ ﴾ [القصص : ٧٦] .

❁ قوله : (صدرَ صِلَةٍ . . .) إلىٰ آخره : خَرَجَ : الواقعةُ حَشْواً ؛ نحوُ : (جاء الذي عندي أنَّهُ فاضلٌ) ؛ فيجبُ فتحُها ؛ لأنَّها مع معمولَيْها مبتدأٌ تقدَّمَ خبرُهُ في الظرف قبلَهُ ، والمبتدأُ وخبرُهُ صِلَةُ (الذي) .

❁ قوله : (﴿ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُ . . . ﴾) إلىٰ آخره ؛ أي : أَعطَيْناهُ الذي إنَّ مفاتحَهُ لَتَنُوءُ بالعُصْبةِ ؛ أي : لَتُثقِلُها[٣] ؛ فـ (ما) : اسمٌ موصولٌ بمعنى (الذي) مفعولٌ ثانٍ لـ (آتينا) ، وما بعدَهُ صلتُهُ ، وذَهَبَ بعضُهُم : إلىٰ أنَّهُ جوابُ قَسَمٍ مُقدَّرٍ ، والقَسَمُ وجوابُهُ صِلَةُ الموصول .

---

(١) إلا إذا وُجدت (أمَّا) ؛ فإنَّهُ يجوز ؛ نحوُ : (أمَّا أنَّكَ فاضلٌ عندي) ، ومنه : قول الشاعر : (من البسيط)

دَأْبِي اصطبارٌ وأمَّا أنَّني جَزِعٌ ... يومَ النَّوىٰ فلوَجْدٍ كان يَبْرِيني

انظر « شرح التسهيل » (١/ ٣٠١ـ٣٠٢) ، و« المساعد » (١/ ٢٢٣) .

(٢) هو الأخفش ، كما نصَّ عليه الشارح في « المساعد » (١/ ٢٢٣) ، قياساً علىٰ : (أنْ تقومَ يُعجِبُني) .

(٣) أي : لتُثقِلُ المفاتحُ العصبةَ ؛ فالباء في (بالعصبة) للتعدية ، وانظر « الدر المصون » (٨/ ٦٩٣) .

الثالثُ : أنْ تقعَ جواباً للقَسَم وفي خبرها اللامُ ؛ نحوُ : (واللهِ ؛ إنَّ زيداً لقائمٌ) ، وسيأتي الكلامُ علىٰ ذلك[1] .

---

* قوله : (جواباً للقَسَم) ؛ أي : الذي لم يُذكَرْ فعلُهُ ، أو ذُكِرَ وجاءتِ اللامُ ؛ فكان الأَوْلىٰ للشارح : حذفَ قولِهِ : (وفي خبرها اللامُ) ؛ لأنَّهُ يُوهِمُ أنَّهُ قَيْدٌ فيما إذا حُذِفَ فعلُ القَسَم ، مع أنَّهُ إذا حُذِفَ تُكسَرُ مطلقاً ذُكِرَتِ اللامُ أم لا ؛ نحوُ : (واللهِ إنَّ زيداً لَقائمٌ) ، ونحوُ : ﴿ حمٓ * وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ * إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ ﴾ [الدخان : ١ـ٣][2] ، والتفصيلُ بينَ ذِكْرِها وحَذْفِها مَحَلُّهُ عندَ التصريحِ بفعلِ القَسَم ، تأمَّلْ .

---

* قوله : (فكان الأَوْلىٰ للشارح : حذفَ قولِهِ : وفي خبرها . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ كلامَ الشارحِ مُوافِقٌ لظاهرِ « المتن » هنا وفيما يأتي في قوله : (أو قَسَم لا لامَ بعدَهُ) ؛ فإنَّ ظاهرَهُ : أنَّهُ يجوزُ الأمرانِ إذا حُذِفتِ اللامُ ؛ ذُكِرَ فعلُ القَسَمِ أو لا ، ويتعيَّنُ الكسرُ إذا وُجِدَتِ اللامُ ؛ حُذِفَ فعلُ القَسَم أو لا ، كما سيأتي للشارح التنبيهُ علىٰ ذلك بقوله : (ومُقتضىٰ كلامِ المُصنِّفِ . . .) إلىٰ آخره[3] ، والمُصنِّفُ مُوافِقٌ للكُوفيِّينَ في ذلك .

ولعلَّ الشارحَ لم يُنبِّهْ علىٰ ضَعْفِ ما جرىٰ عليه المُصنِّفُ ؛ لأنَّهُ لم يتَّضِحْ عندَهُ القولُ الراجح ؛ علىٰ أنَّ الشارحَ لو حَذَفَ قولَهُ : (وفي خبرها اللامُ) . .

---

(١) انظر (٢/ ٥٣١ـ ٥٣٣) .

(٢) وفي هـٰذه الصورة خلاف ؛ فالكوفيُّون يُجوِّزون فيها الوجهَينِ ، والبَصْريُّونَ يوجبون الكسر ، وذكر الخضري في « حاشيته » (١/ ٢٥٨) عن « شرح الجامع » : أنَّ ما نُقِلَ عن الكُوفيِّينَ مِنْ جواز الفتح فيها غلطٌ ؛ لأنه لم يُسمع .

(٣) انظر (٢/ ٥٣٣) .

الرابعُ : أنْ تقعَ في جملةٍ مَحْكِيَّةٍ بالقول ؛ نحوُ : (قلتُ : إنَّ زيداً قائمٌ) ، قال تعالىٰ : ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ﴾ [مريم : ٣٠] ، فإنْ لم تُحْكَ به ، بل أُجرِيَ القولُ مُجْرى الظنِّ . . فُتحتْ ؛ نحوُ : (أتقولُ أنَّ زيداً قائمٌ) ؛ أي : أتظنُّ .

الخامسُ : أنْ تقعَ في جملةٍ في موضع الحالِ ؛ كقوله : (زُرْتُهُ وإنِّي

❁ قوله : (فإنْ لم تُحْكَ به ، بل أُجرِيَ . . .) إلىٰ آخره ، وكذا لو لم تُحْكَ به ؛ بأنْ أُرِيدَ بها التعليلُ ؛ فتُكسَرُ ؛ نحوُ : (أَخُصُّكَ بالقول أنَّكَ فاضلٌ) ؛ أي : لأنَّك فاضلٌ .

❁ قوله : (في موضع الحالِ) سواءٌ كانتْ مقرونةً بالواو ؛ كما مثَّل ، أم لا ؛ نحوُ : (جاء زيدٌ إنَّهُ فاضلٌ) ، ولم تُفتَحْ (إنَّ) فيهما وإن كان الأصلُ في الحال الإفرادَ ؛ لأنَّ (أنَّ) المفتوحةَ مُؤوَّلةٌ بمصدرٍ معرفةٍ ، وشرطُ الحال التنكيرُ ، وأمَّا : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ ﴾ [الفرقان : ٢٠] . . فإنَّما كُسِرَتْ لأجل اللام ، لا لوقوعها حالاً ؛ علىٰ أنَّ ابنَ الخَبَّاز

لاقتضىٰ وجوبَ الكسرِ عندَ ذِكْرِ الفعلِ معَ عدمِ اللام ، ولا قائلَ به .

❁ قوله : (وكذا لو لم تُحْكَ به ؛ بأنْ أُرِيدَ . . .) إلىٰ آخره : مَحَطُّ المُغايَرةِ : قولُهُ : (بأنْ أُرِيدَ . . .) إلىٰ آخره .

❁ قوله : (فتُكسَرُ) صوابُهُ : (فتُفتَحُ)[1] .

❁ قوله : (وأمَّا : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ ﴾ . . .) إلىٰ آخره : واردٌ علىٰ كلام الشارحِ المُقتضِي أنَّ الكسرَ في هٰذه الآية لوقوعها في صَدْرِ الجملةِ الحاليّة ،

---

(١) جاء على الصواب في (ج) ، ونُبِّه عليه في باقي النسخ .

ذو أَمَلٍ) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيۡتِكَ بِٱلۡحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقٗا مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ﴾ [الأنفال : ٥] ، وقولُ الشاعر[1] : [من المنسرح]

٩٦ـ ما أَعْطَيَانِي ولا سأَلْتُهُما   إلَّا وإنِّي لَحَاجِزِي كَرَمِي

قال : (يجبُ كسرُ « إنَّ » بعدَ « إلا » ؛ نحوُ : « ما يُعجِبُني فيه إلا إنَّهُ يقرأُ القرآنَ ») انتهىٰ « تصريح »[2] .

❀ قوله : (ما أَعْطَيَانِي . . .) إلىٰ آخره : هو مِنْ قصيدةٍ مِنَ المنسرح ، و(الحاجزُ) بالزاي : مِنَ الحَجْز ؛ وهو المنعُ ، و(كَرَمي) : فاعلٌ باسم الفاعل الذي هو (حاجز) ، والضميرُ المرفوعُ في (أَعْطَياني) ، والمنصوبُ في (سألتُهُما) . . يرجعُ إلى الخليلَينِ المذكورَينِ فيما قبلَهُ ؛ حيث قال :

دَعْ عنكَ سَلْمىٰ إذ فاتَ مَطلَبُها   وٱذكُرْ خَلِيلَيْكَ مِنْ بني الحَكَمِ

وليس كذلك ، بل المُقتضِي : إنَّما هو اللامُ ، أو (إلا) علىٰ ما قاله ابنُ الخبَّاز ؛ وذلك لأنَّ كلّاً منهما أمرٌ لفظيٌّ ، بخلافِ الوقوعِ حالاً ؛ فإنَّهُ أمرٌ معنويٌّ ، واللفظيُّ أقوىٰ مِنَ المعنويِّ ، فيختصُّ بالتأثير ؛ لاضمحلالِ المعنويِّ .

لٰكن يُعكِّرُ علىٰ هٰذا : أنَّ الشارحَ جَعَلَ المُقتضِيَ للكسر في الآية والبيتِ

---

(١) البيت لكُثَيِّر عَزَّةَ في « ديوانه » (ص٢٧٣) ، وهو من شواهد : « الكتاب » (٣/ ١٤٥) ، و« شرح التسهيل » (٢/ ١٩) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٣٢٤) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٣٢١) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٣٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٧٧٢ـ٧٧٣) .

(٢) التصريح على التوضيح (١/ ٢١٥ـ٢١٦) .

السادسُ : أنْ تقعَ بعدَ فعلٍ مِنْ أفعال القلوبِ وقد عُلِّقَ عنها باللام ؛ نحوُ : (عَلِمتُ إنَّ زيداً لَقائمٌ) ، وسنُبيِّنُ هٰذا في (باب ظنَّ) ، فإن لم يكن في خبرها اللامُ . . فُتحتْ ؛ نحوُ : (عَلِمتُ أنَّ زيداً قائمٌ) .

هٰذا ما ذَكَرَهُ المُصنِّفُ ، وأُورِدَ عليه : أنَّهُ نَقَصَ ثلاثةَ مواضعَ يجبُ كسرُ (إنَّ) فيها :

الأوَّلُ : إذا وقعتْ بعدَ (أَلَا) الاستفتاحيَّةِ[1] ؛ نحوُ : (أَلَا إنَّ زيداً قائمٌ) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾ [البقرة : ١٣][2] .

❁ قوله : (هٰذا ما ذَكَرَهُ . . .) إلىٰ آخره : الإشارةُ إلى الأقسام الستةِ التي ذَكَرَها الناظمُ .

اللذَينِ ذَكَرَهُما . . الوقوعَ حالاً معَ وجودِ اللام فيهما ، و(إلا) أيضاً في الثاني .

---

(١) هٰذا بيان لمكانها ، وأمَّا معناها : فهو التنبيه علىٰ تحقُّق مضمونِ ما بعدَها عند المتكلم . انظر « مغني اللبيب » (١/ ٩٥) .

(٢) ومثلها في وجوب الكسر بعدَها : (كلَّا) التي بمعناها ؛ وهي التي لم يتقدَّمها ما يُزجَرُ عنه ، كما قاله أبو حاتم والزَّجَّاج ؛ نحوُ : ﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ ﴾ [العلق : ٦] ؛ فـ (كلَّا) : حرفُ استفتاحٍ وتنبيهٍ ، لا بمعنىٰ (حقّاً) كما قاله الكسائي ، وإلا لوجب بعدَها الفتحُ مثلَهُ ، وهو خلاف المسموع ، أمَّا التي للزجر : فالكسرُ بعدَها ظاهرٌ ؛ لأنَّها في ابتداء الجملة حقيقةً ؛ لجواز الوقفِ أبداً علىٰ (كلَّا) والابتداءِ بما بعدها ، والجمهورُ علىٰ أنَّها في القرآن للزَّجْر لا غيرُ ، فيُقدَّرُ المزجورُ عنه إذا لم يوجد ؛ حتىٰ قال جماعةٌ : متىٰ سمعتَ (كلَّا) فاعلَمْ أنَّ السورةَ مكيَّةٌ ؛ أي : لأنَّ أكثرَ التهديدِ نزل بها ؛ لكونها دارَ العُتُوِّ . « خضري » (١/ ٢٥٩) .

الثـانـي : إذا وقعـتْ بعـدَ (حيـثُ) ؛ نحـوُ : (اجلِـسْ حيـثُ إنَّ زيـ
جالسٌ) .

---

* قوله : (بعدَ « حيثُ » ؛ نحوُ : اجلِسْ. . .) إلىٰ آخره : قال بعضُهُم : (وقد أُولِعَ عوامُّ الفقهاءِ وغيرُهُم بالفتح بعدَ « حيثُ » ، ولحَّنَهُم أبو حيَّانَ وغيرُهُ تمسُّكاً بأنَّها لا تُضافُ إلا إلى الجملة ، وعلىٰ لزوم الفتحِ اقتصر ابنُ الحاجبِ وغيرُهُ .

والأوجهُ : جوازُ الوجهَينِ ؛ الكسرِ باعتبارِ كونِ المضافِ إليه جملةً ، والفتحِ باعتبارِ كونِهِ في معنى المصدر ، ولزومُ إضافتِها إلى الجملة لا يَقتضِي وجوبَ الكسر ؛ لأنَّ الأصلَ في المضاف إليه أنْ يكونَ مفرداً ، وامتناعُ إضافتِها إلى المفرد إنَّما هو في اللفظ لا في المعنىٰ ؛ علىٰ أنَّ الكِسَائيَّ جوَّزَ إضافتَها إليه ، ومِنْ ثمَّ قال المُرَاديُّ : « ويتخرَّجُ الفتحُ علىٰ مذهب الكِسَائيِّ » .

ووجهُ كلامِ الشارح : أنَّهُ لا مانعَ مِنْ تعدُّدِ الأسبابِ ، كما قاله الصبَّانُ[1] ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ مقصودَ المُحشِّي الردُّ على الشارح .

وهـٰذا خيرٌ ممَّا قيل : (إنَّ قولَ المُحشِّي : « وأمَّا ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا﴾. . . » إلىٰ آخره. . مُجرَّدُ فائدةٍ ؛ لعدم تقدُّمِ ما يُورَدُ عليه ، وكان عليه أنْ يقولَ : « وأمَّا كسرُ (إنَّ) في الآية فليس لوقوعها حالاً فقط ، بل لأسبابٍ مُتعدِّدة » ؛ فإنَّ صنيعَهُ ربَّما يُوهِمُ أنَّها ليستْ حالاً ، فتأمَّلْ .

وبالجملة : فكان الأنسبُ حذفَ هـٰذا التركيب) انتهىٰ كلامُ هـٰذا القائلِ .

---

(١) حاشية الصبان (١/ ٤٣١) .

الثالثُ : إذا وقعتْ في جملةٍ هي خبرٌ عن اسمِ عينٍ ؛ نحوُ : (زيدٌ إنَّهُ قائمٌ) انتهىٰ .

وعلىٰ ذلك : ينبغي جوازُ الوجهَينِ أيضاً في « إنَّ » الواقعةِ بعدَ « إذ » ، ويُؤيِّدُهُ : جوازُهُما في « إذا » الفجائيَّة معَ اختصاصِها بالجمل) انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

* قوله : (هي خبرٌ عن اسمِ عَينٍ) ؛ لأنَّ المصدرَ لا يُخبَرُ به عن أسماء الذَّوَاتِ إلا بتأويل ، . . . .

---

* قوله : (لأنَّ المصدرَ لا يُخبَرُ به . . .) إلىٰ آخره : نُقِلَ عن السيِّد الشريفِ جوازُ الإخبارِ بالمصدر المُؤوَّلِ عن اسم الذات مِنْ غير تأويلٍ أصلاً ؛ لاشتمال ما بعدَ الحرفِ المصدريِّ على المسند والمسندِ إليه والنسبة ، بخلاف المصدرِ الصريح ؛ لا يُخبَرُ به عن اسم الذات إلا معَ التأويلِ ؛ لعدم الاشتمال المذكور .

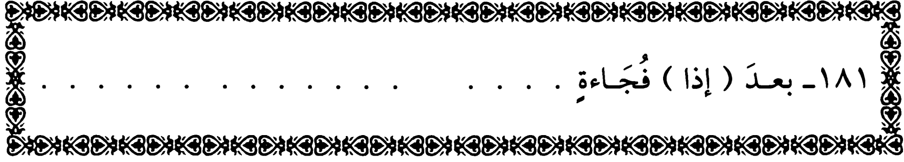
والظاهرُ : أنَّهُ مفروضٌ في بعض التراكيبِ الواردةِ عن العرب نوعاً ؛ نحوُ : (عسىٰ زيدٌ أنْ يقومَ) ، و(عمرٌو إمَّا أنَّهُ قائمٌ أو قاعدٌ) ؛ لسكوت السيِّد علىٰ ما ذكروه مِنْ وجوب الكسرِ في نحو : (زيدٌ إنه قائمٌ) ، فاستظهارُ بعضِهِم جوازَ الفتح علىٰ كلامه . . غيرُ ظاهرٍ[2] .

---

(١) الدرر السنية (١/ ٣٦٤ـ٣٦٥) ، وانظر « التذييل والتكميل » (٥/ ٧٤) ، و« الكافية في علم النحو » (ص٣٦) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٥٢٧) ، وليس في « الكافية » وجوبُ الفتح ، بل مُقتضىٰ كلامِهِ : أنَّهُ يجوز الوجهان ؛ فإنَّهُ قال : (ولا يُضاف ـ أي : « حيث » ـ إلا إلىٰ جملة في الأكثر) .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (١/ ٤٢٩) .

ولا يَرِدُ عليه شيءٌ مِنْ هـٰذه المواضع ؛ لدخولها تحتَ قولِهِ : (فٱكسِرْ في الابتدا) ؛ لأنَّ هـٰذه إنَّما كُسِرَتْ لكونها أوَّلَ جملةٍ مُبتدَأٍ بها .



١٨١ـ بعـدَ (إذا) فُجَـاءةٍ . . . .

وذلك مُمتنِعٌ مع (إنَّ) .

❁ قوله : (ولا يَرِدُ عليه شيءٌ . . .) إلىٰ آخره : حاصلُهُ : أنَّ قولَ الناظمِ : (فٱكسِرْ في الابتدا) عامٌّ في الحقيقيِّ وغيرِهِ[1] .

❁ قوله : (بعدَ « إذا ») الظرفُ : مُتعلِّقٌ بـ (نُمِي) آخرَ البيت ؛ بمعنىٰ : نُسِبَ ، والضميرُ فيه : عائدٌ إلىٰ (همزَ « إنَّ ») ، و(بوجهَينِ) : مُتعلِّقٌ أيضاً بـ (نُمِي) ، وإضافةُ (إذا) إلىٰ (فُجَاءةٍ) : مِنْ إضافة الدَّالِّ إلى المدلول ، وهي بضمِّ الفاء والمَدِّ : البَغْتةُ ؛ تقولُ : (فاجَأَني كذا) : إذا هَجَمَ عليكَ بغتةً ، والغَرَضُ مِنَ الإتيان بها : الدَّلالةُ علىٰ أنَّ ما بعدَها يَحصُلُ بعدَ وجودِ ما قبلَها علىٰ سبيل المُفاجأة .

وفي « الإتقان » نقلاً عن ابن الحاجب : (معنى المُفاجأةِ : حُضُورُ الشيءِ

❁ قوله : (وذلك مُمتنِعٌ مع « إنَّ ») فيه : أنَّهُ ما الفرقُ بينَ التأويلِ مع (إنَّ) حيثُ قلتُم بامتناعه ، وبينَ التأويلِ مع المصدر الصريحِ أو المُؤوَّل بسبب (أنِ) المصدريَّة الناصبةِ للمضارع مثلاً حيث قلتُم بجوازه ؟

---

(١) ومثل غير الحقيقي : وقوعُ (إنَّ) بعد (حتى) الابتدائيَّة ؛ نحو : (مَرِضَ زيدٌ حتىٰ إنَّهُم لا يرجونه) .

. . . . أو قَسَمِ لا لامَ بعـدَهُ بـوجهَيـنِ نُمِـي

١٨٢ـ معْ تِلْوِ فا الجَزَا . . . .

معكَ في وصفٍ مِنْ أوصافك الفعليّةِ ؛ تقولُ : « خرجتُ فإذا الأسدُ بالباب » ، ومعناه : حُضُورُ الأسدِ معك في زمنِ وصفِكَ بالخروج ، أو في مكانِ خروجِكَ ، وحُضُورُهُ معك في مكانِ خروجِكَ . . أَلْصقُ مِنْ حُضُوره في زمنِ خروجِكَ ؛ لأنَّ ذلك المكانَ يَخُصُّكَ دونَ ذلك الزمان ، وكلَّما كان أَلْصَقَ كانتِ المُفاجأةُ فيه أَقْوى) انتهىٰ[1] .

❀ قوله : (أو قَسَمِ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : أو فِعْلِ قَسَمٍ ظاهرٍ ، وبهـٰذا حَصَلَ التغايرُ بينَ ما هنا وما تقدَّم[2] .

❀ قوله : (معْ تِلْوِ . . .) إلىٰ آخره : (مع) : معطوفٌ بإسقاط العاطفِ علىٰ (بعدَ) ، و(تِلْوِ) : مضافٌ إلىٰ (فا) ، وهو بالقصر ؛ لِمَا سَبَقَ أَوَّلَ الكتاب[3] ، لا ضرورةٌ .

❀ قوله : (كانتِ المُفاجأةُ فيه أَقْوىٰ) ؛ أي : فكونُ (إذا) الدالَّةِ عليها للمكان . . أنسبُ بمعنى المُفاجأةِ مِنْ كونها للزمان .

---

(١) الإتقان (٢/ ١٧٥) ، وعزاه ابن دقيق العيد في « شرح الإلمام » (٥/ ١٥٤) إلى ابن الحاجب في « أماليه » ، وانظر « أمالي ابن الحاجب » (١/ ٣٤٣) .

(٢) انظر (٢/ ٥٢١) .

(٣) انظر (١/ ٢٩٢ـ ٢٩٤) .

. . . . وذا يَطَّرِدُ   في نحوِ (خيرُ القولِ إنِّي أحمدُ)

يعني : أنَّهُ يجوزُ فتحُ (إنَّ) وكسرُها إذا وقعتْ بعدَ (إذا) الفُجَائيَّةِ ؛ نحوُ : (خرجتُ فإذا إنَّ زيداً قائمٌ) ؛ فمَنْ كَسَرَها : جَعَلَها جملةً ، والتقديرُ : (خرجتُ فإذا زيدٌ قائمٌ) ، ومَنْ فَتَحَها : جَعَلَها مع صِلَتِها مصدراً ، وهو مبتدأٌ خبرُهُ (إذا) الفُجَائيَّةُ ، والتقديرُ : (فإذا قيامُ زيدٍ) ؛ أي : ففي الحَضْرة قيامُ زيدٍ ، ويجوزُ أنْ يكونَ الخبرُ محذوفاً ، والتقديرُ :

---

* قوله : (وذا يَطَّرِدُ) الإشارةُ إلىٰ جواز الوجهَينِ .

* قوله : (فتحُ « إنَّ » وكسرُها إذا وقعتْ بعدَ « إذا » . . .) إلىٰ آخره : قال الناظمُ : (والكسرُ أَوْلىٰ ؛ لأنَّه لا يُحوِجُ إلىٰ تقدير) انتهىٰ[1] ، وهو مبنيٌّ علىٰ أنَّ (إذا) حرفٌ ، أمَّا إذا جُعِلَتْ ظرفاً فتكونُ هي الخبرَ ، فلا يُقدَّرُ شيءٌ ، فيستوي الأمرانِ ، كما قاله المُرَاديُّ[2] .

* قوله : (أي : ففي الحَضْرة . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا مبنيٌّ علىٰ أنَّ (إذا) الفُجائيَّةَ ظرفُ مكانٍ[3] .

. . . .

(1) شرح التسهيل (٢/ ٢٢) .

(2) توضيح المقاصد (١/ ٥٢٨) ، والحاصلُ : أنَّ ما ذَكَرَهُ الناظم مِنْ جواز الوجهَينِ مبنيٌّ علىٰ أن (إذا) حرف ، وأمَّا إذا جُعِلَتْ ظرفاً فلا يجوز إلا الفتح ، فيكون المصدر بعدها مبتدأً ، و(إذا) خبراً ، أو يكون المصدر مبتدأً وخبرُهُ محذوفاً ، أو يكون المصدرُ خبراً والمبتدأ محذوفاً .

(3) انظر التعليق السابق .

(خرجتُ فإذا قيامُ زيدٍ موجودٌ) ، وممَّا جاء بالوجهَين : قولُهُ[1] : [من الطويل]

٩٧ـ وكنتُ أُرىٰ زيداً كما قِيلَ سَيِّداً إذا إِنَّـهُ عبـدُ القَفَـا واللَّهَـازِمِ

رُوِيَ بفتح (إنَّ) وكسرِها ؛ فمَنْ كَسَرَها : جَعَلَها جملةً مستأنفةً ، والتقديرُ : (إذا هو عبدُ القَفَا واللَّهَازِمِ) ، ومَنْ فَتَحَها : جَعَلَها مصدراً مبتدأً ، وفي خبره الوجهانِ السابقان ، والتقديرُ على الأوَّل : (فإذا عُبُوديَّتُهُ) ؛ أي : ففي الحَضْرة عبوديَّتُهُ ، وعلى الثاني : (فإذا عبوديَّتُهُ موجودةٌ) .

❁ قوله : (وكنتُ أُرىٰ زيداً . . .) إلىٰ آخره : (أُرىٰ) بضمِّ الهمزة على المشهـور[2] ؛ بمعنـىٰ : أظـنُّ ، ومفعـولُـهُ الأوَّل : (زيـداً) ، والثـانـي : (سَيِّداً) ، وما بينهما اعتراضٌ ، و(ما) : مصدريَّةٌ ؛ أي : كقول الناسِ فيه ذلك ، و(اللَّهازِمُ) : جمع (لِهْزِمَة) بكسر اللام وبالزاي ؛ وهي طَرَفُ الحُلْقومِ ، وقيل : مُضْغةٌ تحتَ الأُذُنِ .

والمعنىٰ : كنتُ أظنُّ سِيادتَهُ، فلمَّا نظرتُ إلىٰ قَفاهُ ولهازِمِهِ تبيَّنَ لي عُبوديَّتُهُ،

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : سيبويه في « الكتاب » (٣/ ١٤٤) ، والناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ٢٢) ، والرضي في « شرحه على الكافية » (٤/ ٣٤٤) ، وابن الناظم في « شرحه على الألفية » (ص١١٩) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (١/ ٥٢٧) ، وابـن هشـام فـي « أوضـح المسـالـك » (١/ ٣٣٨) ، والشـارح فـي « المساعد » (١/ ٣١٧) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٢/ ٣٣٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٧١٨) ، و« تخليص الشواهد » (ص٣٤٨ـ٣٤٩) .

(٢) ويتعدَّىٰ لمفعولين فقط في حال ضمِّ همزته أو فتحها . انظر « حاشية الصبان » (١/ ٤٣٢) ، و« حاشية الخضري » (١/ ٢٦٠) .

وكذلك يجوزُ فتحُ (إنَّ) وكسرُها : إذا وقعتْ جوابَ قَسَمٍ وليس في خبرها اللامُ ؛ نحوُ : (حلفتُ ؛ أنَّ زيداً قائمٌ) بالفتح والكسر ، وقد رُوِيَ بالفتح والكسر قولُهُ[1] : [من مشطور الرجز]

٩٨ـ لَتَقعُـدِنَّ مَقعَـدَ القَصِـيِّ
مِنِّـيَ ذي القـاذُورَةِ المَقْلِـيِّ
أو تَحْلِفِـي بـربِّـكِ العَلِـيِّ
أَنِّـي أبـو ذيَّـالِـكِ الصَّبِـيِّ

وقيل : المعنىٰ : كنتُ أظنُّهُ سَيِّداً كما قيل ، فإذا هو ذليلٌ خسيسٌ عبدُ البَطْن ، وخصَّ هـٰذَينِ بالذِّكْر ؛ لأنَّ القَفا موضعُ الصَّفْعِ ، واللَّهازِمَ موضعُ اللَّكْزِ .

❀ قوله : (لَتَقْعُدِنَّ. . .) إلىٰ آخره : هو مِنَ الرَّجَزِ المقطوع ؛ فهو مِنْ مشطور الرَّجَز ، واللامُ : للقسم ، والفعلُ مرفوعٌ ، ورَفَعَهُ النونُ المحذوفة لتوالي الأمثال ، وحُذِفتْ ياءُ الفاعلة ؛ لالتقاء الساكنَينِ ، وكُسِرَتِ الدالُ ؛ لِيَدُلَّ على الياء المحذوفة .

❀ قوله : (وكُسِرَتِ الدالُ) ؛ أي : أُبقِيتْ على الكسر ، لا أَنَّهُ جُلِبَ لها كسرٌ ، وإلا لَزِمَ تحصيلُ الحاصل .

---

(١) المشطورات مجهولة النسبة ، وقد استشهد بها : الناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ٢٥) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص١٢٠) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (١/ ٥٢٨) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (١/ ٣٤٠) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٢/ ٣٣٤) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ١٣٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٧٢٣ـ٧٢٥) ، و« تخليص الشواهد » (ص٣٤٩ـ٣٥٠) .

و(مَقعَد) : منصوبٌ علىٰ أنَّهُ مفعولٌ مُطلَقٌ بمعنى القعود ، أو مفعولٌ فيه بمعنىٰ : (في مَقْعَدِ القَصِيِّ) ، وقولُهُ : (القَصِيِّ) ؛ أي : البعيدِ ، وقولُهُ : (ذي القاذُورَةِ) صفةٌ لـ (القَصِيِّ) ؛ أي : الذي يَبعُدُ عنه الناسُ لسُوءِ خُلُقِهِ ، و(المَقْليِّ)؛ أي : المبغوضِ، وقولُهُ : (أو تَحْلِفِي) أو : بمعنىٰ (إلىٰ)[1]؛ فلذلك نُصِبَ الفعلُ بإضمارِ (أَنْ) بعدَها ، وقولُهُ : (ذيَّالِكِ) تصغيرُ ([ذلك])[2] ، وقولُهُ : (الصَّبِيِّ) : بدلٌ .

والشاهد : في (إنِّي) ؛ حيثُ رُوِيَ بالوجهَينِ .

يُروىٰ : أنَّ قائلَهُما قَدِمَ مِنْ سفره ، فوجدَ امرأتَهُ قد ولدتْ ، فأَنْكرَ الولدَ ، وقال هـٰذَينِ البيتَينِ ، فقالتْ مُجيبةً له :

لا والَّـــذي رَدَّكَ يـــا صَفِـــيِّ
مـــا مسَّنـــي بعـــدَكَ مِـــنْ إِنْسِـــيِّ
غيـــرُ غـــلامٍ واحـــدٍ فَتِـــيِّ
بعـــدَ امـــرأَيـــنِ مِـــنْ بنـــي لُـــؤَيِّ
وآخـــرَيـــنِ مِـــنْ بَنِـــي عَـــدِيِّ

(١) ويصحُّ كونُها بمعنىٰ (إلا) ، ذَكَرَ هـٰذَينِ الوجهَينِ الصبَّانُ في « حاشيته » (١/ ٤٣٢) ، واقتصر العينيُّ في « المقاصد » (٢/ ٧٢٤) علىٰ ما أورده المُحشِّي ، والخضريُّ في « حاشيته » (١/ ٢٦١) علىٰ معنىٰ (إلا) .

(٢) في النسخ : (ذا) بدل (ذلك) ، والمثبت من « شرح الكافية الشافية » (٤/ ١٩٢٥) ، و« اللمحة في شرح الملحة » (٢/ ٦٧٢) ، وغيرهما .

ومُقتضىٰ كلامِ المُصنِّفِ : أنَّهُ يجوزُ فتحُ (إنَّ) وكسرُها بعدَ القَسَم إذا لم يكن في خبرها اللامُ ، سواءٌ كانتِ الجملةُ المُقسَمُ بها فعليَّةً والفعلُ فيها ملفوظٌ به ؛ نحوُ : (حلفتُ ؛ أنَّ زيداً قائمٌ) ، أو غيرُ ملفوظٍ به ؛ نحوُ : (واللهِ ؛ أنَّ زيداً قائمٌ) ، أو اسميَّةً ؛ نحوُ : (لَعَمْرُكَ ؛ أنَّ زيداً قائمٌ) .

وخمسةٍ كانوا على الطَّويِّ

وسِتَّةٍ جاؤُوا مَعَ العَشِيِّ

وغيرُ تُرْكِيٍّ ونَصْرانيِّ

فقام زوجُها ليضربَها ، فقيل له في ذلك ، فقال : متىٰ تركتُها عَدَّتْ ربيعةَ ومُضَرَ[1] .

* قوله : (أو غيرُ ملفوظٍ به) هٰذا وما بعدَهُ ليسا مُرادَينِ ، إنَّما المُرادُ الأوَّلُ كما علمتَ ، وإن كان إطلاقُ المُصنِّفِ يُوهِمُ التعميمَ ، ثمَّ تمثيلُهُ لغير الملفوظِ به بقوله : (واللهِ ؛ أنَّ زيداً قائمٌ) . . فيه تقريرُ أنَّ الفعلَ مُقدَّرٌ ، وأنَّ الجملةَ المذكورةَ فعليَّةٌ ؛ لأنَّ الواوَ حرفُ قَسَمٍ وجرٍّ ، والجارُّ لا بدَّ له مِنْ

---

* قوله : (هٰذا وما بعدَهُ . . .) إلىٰ آخره : صريحٌ في وجوب الكسرِ بعدَ الجملةِ الاسميَّةِ بدون اللام ، ومعَ اللام بالأَوْلىٰ ، والذي يُؤخَذُ مِنْ كلام بعضِ الأفاضلِ : جوازُ الأمرَينِ بعدَ الجملةِ الاسميَّةِ بدون اللام[2] .

* قوله : (لأنَّ الواوَ حرفُ قَسَمٍ وجرٍّ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وإن كان

---

(١) أورد هٰذه القصةَ البَطَلْيَوْسي في « الحلل في شرح أبيات الجمل » (ص١٦٩ـ١٧٠) ، وابن منظور في « لسان العرب » (١٥/ ٤٥٠) .

(٢) انظر « حاشية الخضري » (١/ ٢٥٨) .

وكذلك يجوزُ الفتحُ والكسرُ : إذا وقعتْ (إنَّ) بعدَ فاءِ الجزاءِ ؛ نحوُ : (مَنْ يأتِني فإنَّهُ مُكرَمٌ) ؛ فالكسرُ : على جَعْلِ (إنَّ) ومعمولَيْها جملةً أُجِيبَ بها الشرطُ ؛ فكأنَّهُ قال : (مَنْ يأتِني فهو مُكرَمٌ) ، والفتحُ : على جَعْلِ (أنَّ) وصِلَتِها مصدراً مبتدأً والخبرُ محذوفٌ ، والتقديرُ : (مَنْ يأتِني فإكرامُهُ موجودٌ) ، ويجوزُ أنْ يكونَ خبراً والمبتدأُ محذوفاً ، والتقديرُ : (فجزاؤُهُ الإكرامُ) [1] .

وممَّا جاء بالوجهَينِ : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الأنعام: ٥٤] ؛ قُرِئَ : (فإنَّهُ غفورٌ رحيم) بالفتح والكسر [2] ؛ فالكسرُ : على جَعْلِها جملةً جواباً لـ (مَنْ) ، والفتحُ : على جَعْلِ (أنَّ) وصِلَتِها مصدراً مبتدأً خبرُهُ محذوفٌ ، والتقديرُ : (فالغُفْرانُ جزاؤُهُ) ، أو على جَعْلِها خبراً لمبتدأٍ محذوف ،

مُتعلَّقٍ ، والفعلُ هو الأصل .

❊ قوله : (أو على جَعْلِها خبراً لمبتدأٍ محذوف) ، وإذا دار الأمرُ بين حَذْفِ أحدِ الجزأَينِ . . فحذفُ المبتدأِ أَوْلىٰ ؛ لأنَّهُ المعهودُ في الجملة

لا يجوزُ التصريحُ بالفعل معها كالتاء ، بخلاف الباءِ ؛ فإنَّ التصريحَ بالفعل معها واقعٌ ، فإن لم يُوجَدْ فهو مُقدَّرٌ جائزُ الذِّكْرِ ، فتدبَّرْ .

---

(١) وهٰذا أَوْلىٰ ؛ لأنَّ حذفَ المبتدأِ في جملة الجواب أكثرُ من الخبر ؛ نحوُ : ﴿فَيَـُٔوسٌ قَنُوطٌ﴾ [فصلت : ٤٩] ؛ أي : فهو يؤوسٌ . « خضري » (١/ ٢٦١) .

(٢) قرأ بفتح (أَنَّهُ) و(فأَنَّهُ) في الموضعَينِ : ابن عامر وعاصم ، وبالكسر فيهما : ابن كثير وأبو عمرو وحمزةُ والكسائي ، وبفتح الأُولىٰ وكسر الثانية : نافع . انظر « الدر المصون » (٤/ ٦٥٠) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٢٦٤) .

والتقديرُ : (فجزاؤُهُ الغُفْرانُ) .

وكذلك يجوزُ الفتحُ والكسرُ : إذا وقعتْ (إنَّ) بعدَ مبتدأٍ هو في المعنىٰ قولٌ ، وخبرُ (إنَّ) قولٌ[1] ؛ نحوُ : . . . .

الجزائيَّةِ ، كما قال تعالىٰ : ﴿ وَإِن مَّسَّهُ ٱلشَّرُّ فَيَـُٔوسٌ قَنُوطٌ ﴾ [فصلت : ٤٩] ؛ أي : فهو يَؤُوسٌ .

❁ قوله : (وخبرُ « إنَّ » قولٌ . . .) إلىٰ آخره : أَسْقطَ شرطاً ثالثاً ؛ وهو أنَّ القائلَ واحدٌ ، فإنْ تعدَّد تعيَّنَ الكسرُ ؛ نحوُ : (قولي : إنَّ زيداً يحمدُ اللهَ) ، وكذا لو انتفى القولُ الثاني ؛ نحوُ : (قولي : إنِّي مؤمنٌ) ؛ فالقولُ : بمعنى المَقُول مبتدأٌ ، وجملةُ (إنِّي مؤمنٌ) : خبرُهُ ، وهي نفسُهُ في المعنىٰ ، فلا تحتاجُ لرابط ، ولا يصحُّ الفتحُ ؛ لأنَّ الإيمانَ لا يُخبَرُ به عن القول ؛ لاختلافِ مَورِدَيْهما ؛ فإنَّ الإيمانَ مَورِدُهُ الجَنَانُ ، والقولَ مَورِدُهُ اللِّسانُ ، ولو انتفى القولُ الأوَّلُ فتحتَ وجوباً ؛ نحوُ : (عَمَلي أنِّي أحمدُ اللهَ) ؛ لأنَّها خبرٌ عن اسمِ معنىً غيرِ قول ، والتقديرُ : (عَمَلي حَمْدُ الله) .

❁ قوله : (تعيَّنَ الكسرُ) ، ولا يصحُّ الفتحُ ؛ لفساد المعنىٰ ؛ إذ لا يصحُّ أنْ يُقالَ : (قولي حَمْدُ زيدٍ) ؛ لأنَّ حَمْدَ زيدٍ غيرُ قائمٍ بالمُتكلِّم ، فكيف يُسنِدُهُ المُتكلِّمُ إلىٰ نفسه ؟! انتهىٰ « تصريح »[2] .

❁ قوله : (فتحتَ وجوباً ؛ نحوُ : عَمَلي . . .) إلىٰ آخره ، ما لم يُرَدِ

---

(١) زاد في (هـ) : (والقائل واحد) ، وسقط من النسخ الخطية ، وعلىٰ هـٰذا السقط كتب المُحشِّي والعلامة الخضري في « حاشيته » (١/ ٢٦٢) .

(٢) التصريح على التوضيح (١/ ٢٢٠) .

(خيرُ القولِ أنِّي أحمدُ اللهَ)؛ فمَنْ فَتَحَ : جَعَلَ (أنَّ) وصِلَتَها مصدراً خبراً عن (خيرُ) ، والتقديرُ : (خيرُ القولِ حَمْدُ اللهِ) ؛ فـ (خيرُ) : مبتدأٌ ، و(حمدُ الله) : خبرُهُ ، ومَنْ كَسَرَ : جَعَلَها جملةً خبراً عن (خير) ؛ كما تقولُ : (أوَّلُ قراءتي ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]) ؛ فـ (أوَّلُ) : مبتدأٌ ، و﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ : جملةٌ خبرٌ عن (أوَّل) ، وكذلك : (خيرُ القولِ) : مبتدأ ، و(إنِّي أحمدُ اللهَ) : خبرُهُ ، ولا تحتاجُ هٰذه الجملةُ إلىٰ رابطٍ ؛ لأنَّها نَفْسُ المبتدأِ في المعنىٰ ؛ فهي مِثْلُ : (نُطْقِي « اللهُ حَسْبي ») .

ومثَّل سيبويهِ هٰذه المسألةَ بقوله : (أوَّلُ ما أقولُ أنِّي أحمدُ اللهَ) ، وخرَّج الكسرَ : على الوجه الذي تقدَّم ذِكْرُهُ ؛ وهو أنَّهُ مِنْ باب الإخبارِ بالجُمَل[١] ، وعليه جرىٰ جماعةٌ مِنَ المُتقدِّمينَ والمُتأخِّرينَ ؛ كالمُبرِّد والزَّجَّاجِ والسِّيرَافيِّ

❁ قوله : (خيرُ القولِ . . .) إلىٰ آخره : وجهُ كونِ المبتدأِ في هٰذا المثالِ قولاً : أنَّ (خيرُ) أفعلُ تفضيلٍ مضافٌ إلى (القول) ، وهو بعضُ ما يُضافُ إليه .

❁ قوله : (والسِّيرَافيِّ) بكسر السينِ المُهمَلة[٢] .

المعمولُ اللِّسانيُّ ؛ وهو المنطوق[٣] .

---

(١) الكتاب (٣/١٤٣) .

(٢) وهي نسبة إلىٰ (سِيرافَ) ، وهي مِنْ بلاد فارس علىٰ ساحل البحر ممَّا يلي كَرْمان ، والسِّيرافي : هو الإمام النَّحْوي اللغوي القاضي المفتي أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، إمام النحو في زمانه ، أفتىٰ في جامع الرُّصافة خمسين سنة علىٰ مذهب أبي حنيفة ، فما وُجد له خطأٌ ، ولا عُثِرَ له علىٰ زلَّة ، وكان أبو علي الفارسي وأصحابه يحسدونه كثيراً ، وقد شرح « كتاب سيبويه » شرحاً دقيقاً محكماً واسعاً لم يسبق إلىٰ مثله ، فحسده عليه أبو علي الفارسي وغيره من معاصريه ، وانظر « بغية الوعاة » (١/٥٠٧ـ٥٠٩) .

(٣) فإن كان كذلك جاز الكسر ، وكان هٰذا التركيبُ مثلَ (قولي : إني أحمد الله) في جواز=

وأبي بكر بنِ طاهر ، وعليه أكثرُ النَّحْويِّينَ[1] .

١٨٣ـ وبعدَ ذاتِ الكسرِ تصحَبُ الخَبَرْ   لامُ ٱبتداءٍ . . . .

---

* قوله : (وبعدَ ذاتِ الكسْرِ تصحَبُ الخَبَرْ لامُ ٱبتداءٍ) ؛ أي : جوازاً ، وذلك بشروطٍ أربعة : تأخُّرُ الخبرِ عن الاسم ، وكونُهُ مُثبَتاً ، وغيرَ ماضٍ ، وغيرَ جملةٍ شرطيّة ؛ وذلك بأنْ يكونَ : مفرداً مُشتقّاً ، أو جامداً ، . . . . . .

---

* قوله : (تأخُّرُ الخبرِ عن الاسم) فلو قُدِّمَ لم تدخل عليه ؛ لئلَّا يتوالىٰ حرفا تأكيدٍ .

وقولُهُ : (وكونُهُ مُثبَتاً) ؛ أي : لئلَّا يُجمَعَ بين متماثلَينِ في (لم) و(لمَّا) و(لن) و(ليس) ، وحُمِلَ الباقي كـ (ما) عليها .

وقولُهُ : (وغيرَ ماضٍ) ؛ أي : لبُعْد شَبَهِهِ بالاسم ، والمُرادُ : غير ماضٍ مُتصرِّفٍ ؛ إذ الجامدُ كالاسم .

وقولُهُ : (وغيرَ جملةٍ شرطيَّة) ؛ فلا تدخلُ في الشرط ؛ نحوُ : (إنَّ زيداً لَئِنْ تأتِهِ يأتِكَ) ؛ لئلَّا تلتبسَ بالمُوطِّئة ؛ فإنَّها تصحبُ أداةَ الشرط ؛ نحوُ : (لئن لم يغفرْ لنا ربُّنا ويَرْحَمْنا)[2] ، وحقُّ المُؤكِّدِ ألَّا يلتبسَ بغيره ، ولا في

= الوجهين ، وفاقاً لحفيد المُوضِّح وابن قاسم الغَزِّي . « حاشية الصبان » (١/ ٤٣٤) .

(١) انظر « شرح التسهيل » (١/ ٢٨٢) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٣/ ١٢٥٨) .

(٢) إذا قصد المُقرِّر الاستشهادَ بالآية . . فالتلاوةُ فيها : ﴿ لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا ﴾ [الأعراف : ١٤٩] .

. . . . . . نحوُ (إنِّـي لَـوَزَرْ)

يجوزُ دخولُ لامِ الابتداءِ علىٰ خبر (إنَّ) المكسورةِ ؛ نحوُ : (إنَّ زيداً لَقائمٌ) .

وهـٰذه اللامُ حقُّها أنْ تدخلَ علىٰ أوَّل الكلام ؛ لأنَّ لها صدرَ الكلامِ ؛ فحقُّها أنْ تدخلَ علىٰ (إنَّ) ؛ نحوُ : (لَإنَّ زيداً قائمٌ) ، لـٰكن لمَّا كانتِ اللامُ

أو مُضارعاً مُتصرِّفاً ، أو جامداً ، أو ظرفاً ، أو مجروراً ، أو جملةً اسميَّةً .

❁ قوله : (إنِّي لَوَزَرْ) بفتح الزاي ؛ يعني : مَلْجأً .

الجواب[1] ؛ نحوُ : (إنَّ زيداً مَنْ يأتِهِ لَيُحسِنُ إليه) ، نصَّ علىٰ ذلك الكِسَائيُّ والفرَّاءُ ، وعليه المغاربةُ[2] .

وقوله : (أو مُضارعاً مُتصرِّفاً ، أو جامداً) ؛ أي : أو ماضياً جامداً ، كما علمت .

❁ قوله : (أو ظرفاً ، أو مجروراً) ؛ أي : ما لم يُقدَّرْ مُتعلَّقُهُما ماضياً ؛ نحوُ : ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ [القلم : ٤] ، و(إنَّ زيداً لعندَكَ) ، فإذا قُدِّرا مُتعلِّقَينِ بـ (استقرَّ) . . لم تدخل عليهما اللامُ ؛ لأنَّ معمولَ الفعلِ الماضي لا تدخلُ عليه اللامُ ، خلافاً للأخفش . انتهىٰ « تصريح »[3] .

---

(١) أي : لا تدخل لامُ الابتداء في الجواب .

(٢) انظر « ارتشاف الضَّرَب » (٣/ ١٢٦٧) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٠٥) .

(٣) التصريح على التوضيح (١/ ٢٢٢) .

للتأكيد و(إنَّ) للتوكيد . . كَرِهُوا الجمعَ بينَ حرفَينِ لمعنىً واحدٍ[1] ، . . . . .

---

* قوله : (بينَ حرفَينِ لمعنىً) قد يُقالُ : كونُهُما لمعنىً واحدٍ يَقتضِي صحَّةَ التأكيدِ اللفظيِّ ، وهو ليس بمكروه ، إلا أنْ يُقالَ : مدارُ اللفظيِّ علىٰ تكرُّرِ اللفظِ بعينه أو بمُرادِفِهِ ، والمُرادَفةُ هنا ممنوعةٌ ، فليُتأمَّلْ ، أفاده ابنُ قاسمٍ[2] .

---

* قوله : (والمُرادَفةُ هنا ممنوعةٌ) في دعوى المَنْعِ نَظَرٌ ؛ لوجود الترادف ؛ لاتِّحاد المعنىٰ ، كما صرَّح به الشارحُ والأُشْمُونيُّ ؛ حيثُ قالا : (لٰكن لمَّا كانتِ اللامُ للتوكيد و« إنَّ » للتوكيد) . . . إلىٰ آخره[3] ، وقد عَدُّوا مِنَ التوكيد اللفظيِّ بالمُرادف في الحروف قولَ الشاعر[4] : [من الطويل]

وقُلْنَ على الفِرْدَوسِ أوَّلُ مَشْرَبٍ ... أَجَلْ جَيْرِ إنْ كانتْ أُبِيحَتْ دَعَاثِرُهْ

---

(١) قوله : (بين حرفَينِ) : أي : باقيين علىٰ صورتهما ؛ فَخرَجَ : (لَهِنَّكَ قائمٌ) بإبدال همزة (إنَّ) هاءً ؛ لزوال صورة (إنَّ) . « خضري » (١/ ٢٦٣) .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٣٧) .

(٣) شرح الأشموني (١/ ١٤٠) .

(٤) البيت لمُضرِّس بن ربعي الأسدي ، وقبله :

تَحَمَّـلَ مِـنْ ذاتِ التنـانيـرِ أهلُهـا ... وقَلَّصَ عن نِهْيِ الدَّفِينةِ حاضرُهْ

وهو من شواهد : « شرح ابن الناظم » (ص٣٦٣)، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٩٨١)، و« شرح الأشموني » (٢/ ٤٠٩) ، والفردوسُ : البستان ، والمُرادُ به هنا : روضةٌ دون اليمامة ، ودعاثره : جمعُ (دُعْثُور) ؛ وهو الحوضُ المُتثلِّم ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٥٨٦ـ ١٥٨٨) ، و« خزانة الأدب » (١٠/ ١٠٣ـ ١١١) ، و« حاشية الصبان » (١/ ٤٣٧) .

فأخَّروا اللامَ إلى الخبر .

ولا تدخلُ هـٰذه اللامُ علىٰ خبرِ باقي أخواتِ (إنَّ) ؛ فلا تقولُ : (لعلَّ زيداً لَقائمٌ) ، وأجاز الكُوفيُّونَ دخولَها في خبر (لـٰكنَّ) ، وأنشدوا[1] : [من الطويل]

❁ قوله : (فأخَّروا اللامَ إلى الخبر) لم يعكسوا فيُقدِّموا اللامَ ويُؤخِّروا (إنَّ) ؛ لأنَّها عاملٌ ، وحقُّ العاملِ التقدُّمُ ، لا سيَّما وهو عاملٌ ضعيفٌ لا يَقْوىٰ على العمل مع تأخُّرِهِ . انتهى « ابن قاسم »[2] .

ولا يُقالُ : لا مُرادَفةَ معَ اختلافِ الخواصِّ ؛ لأنَّ اللامَ تُخالِفُ (إنَّ) في العمل والاختصاصِ بالدخول على الاسم .

لأنَّا نقولُ : مثلُ ذلك لا يمنعُ المُرادفةَ .

نعم ؛ شرطُ التوكيد بالمُرادِف مفقودٌ هنا ؛ إذ شرطُ التوكيد به : عدمُ اللَّبْس ، وهنا لو اجتمعتِ اللامُ و(إنَّ) لربَّما تُوُهِّمَ أنَّ اللامَ حرفُ جرٍّ وأنَّها مكسورةٌ وهمزةَ (إن) مفتوحة ، ويصيرُ مَبْنى الكلامِ على التعليل[3] .

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ٢٩) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص١٢٣) ، وابن هشام في « المغني » (١/ ٣١٨) ، والشارح في « المساعد » (١/ ٣٢٣) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٢/ ٣٤٦) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ١٤١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٧٣٤ـ٧٣٥) ، و« شرح أبيات المغني » (٤/ ٣٥٦ـ٣٥٨) .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٣٧) .

(٣) في (ك) : (وقد يُقال : لا مرادفة مع اختلاف الخواص ؛ لأنَّ اللام تخالف « إنَّ » في العمل والاختصاص بالدخول على الاسم ؛ فالحق منع ابن قاسم) بدل (ولا يقال : لا مرادفة . . .) إلىٰ آخره ، وسقط من (ي) قوله : (نعم . . .) إلىٰ آخره .

٩٩ـ يَلُومُونَنِي في حُبِّ ليلىٰ عَوَاذِلي   ولٰكنَّنـي مِـنْ حُبِّهـا لَعَمِيـدُ

❁ قوله : (يَلُومُونَنِي في حُبِّ ليلىٰ عَوَاذِلي ولٰكنَّني . . .) إلىٰ آخره : اقتصر العَيْنيُّ علىٰ شَطْره الأخير ناقلاً عن مُتأخِّري النُّحَاةِ أنَّ هٰذا الشطرَ لا يُعرفُ ولا يُحفَظُ له تتمَّةٌ . انتهىٰ[1] ، وقد علمتَ مِنْ كلام الشارح تتمَّتَهُ .

و(عَمِيد) : مِنْ (عَمِدَهُ العِشْقُ) بكسر الميم[2] : إذا هَدَّهُ ، وهو مَحَلُّ الشاهد ؛ حيثُ دخلتِ اللامُ في خبر (لٰكنَّ) ، وهو مذهبٌ كُوفيٌّ ، وأَوَّله البَصْريُّونَ : بأنَّ الأصلَ : (لٰكنْ أنا) ؛ فحُذِفتِ الهمزةُ وأُدغِمَتِ النونُ في النون ، قيل : وهو بعيدٌ ، وأَوَّلَهُ الزَّمَخْشَريُّ : بأنَّ الأصلَ : (لٰكنْ إِنَّني)[3] ؛ فاللامُ داخلةٌ في خبر (إنَّ) ، ثمَّ نُقِلَتْ حركةُ الهمزةِ إلىٰ نون (لٰكن) ، ثمَّ حُذِفَتِ الهمزةُ ، فاجتمع نوناتٌ ، فحُذِفَتِ الأولىٰ ؛ فصار : (لٰكنِّي)[4] ،

❁ قوله : (وأَوَّله البَصْريُّونَ : بأنَّ الأصلَ : « لٰكنْ أنا » . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ نونَ الوقايةِ وياءَ المُتكلِّمِ مانعانِ مِنْ هٰذا الأصل .

❁ قوله : (فصار : « لٰكنِّي ») لعلَّهُ : (لٰكنَّني) بنونين مُتحرِّكتَينِ بعدَ

---

(١) المقاصد النحوية (٢/ ٧٣٤) ، وزاد ابن النحَّاس في « التعليقة » ـ كما نقله عنه البغداديُّ في « الخزانة » (١/ ١٦) ـ بأنَّهُ لم يُنشِدْهُ أحدٌ ممَّن وُثِّقَ في اللغة ، ولا عُزِيَ إلىٰ مشهور بالضبط والإتقان ، وسبق الشارحَ إلىٰ إتمامه ابنُ الناظم في « شرحه على الألفية » (ص ١٢٣) .

(٢) كذا في « المقاصد النحوية » (٢/ ٧٣٤) ، وتبعه غيره علىٰ هٰذا الضبط ، والذي في « القاموس » (١/ ٣١٤) وغيره : بفتح الميم من باب (ضرب) .

(٣) المفصل في صنعة الإعراب (ص٣٩٢) .

(٤) انظر « شرح المفصل » لابن يعيش (٤/ ٥٣٤) ، و« تمهيد القواعد » (٣/ ١٣٥٢) ، و« تعليق الفرائد » (٤/ ٥٢) .

وخُرِّجَ : علىٰ أنَّ اللامَ زائدةٌ ، **كما شذَّ زيادتُها في خبر (أمسىٰ) ؛ نحوُ قولِهِ**[1] : [من البسيط]

١٠٠ـ مَرُّوا عُجَالىٰ فقالوا كيفَ سَيِّدُكُم   فقالَ مَنْ سَأَلُوا أَمْسىٰ لَمَجْهُودَا

وقد ذَكَرَ الشارحُ تأويلاً آخَرَ ؛ وهو كونُ اللامِ زائدةً[2] .

❁ **قوله** : (**مَرُّوا عُجَالىٰ**. . .) إلىٰ آخره : (**عُجَالىٰ**) بضمِّ العين : جمعُ (عَجْلانَ) ؛ كـ (سُكَارىٰ) جمع (سَكْرانَ) ، وهو حالٌ بمعنىٰ مُستعجِلِينَ .

والشاهدُ : في قوله : (لَمَجْهُودَا) ؛ حيثُ زِيدَتِ اللامُ شُذُوذاً في خبرِ (أمسىٰ) ؛ وهو مِنْ (جَهَدَهُ الأمرُ) بفتح الهاء : إذا بَلَغَ منه المشقَّةَ ، و(**سَألوا**) بفتح السين : مبنيٌّ للفاعل ؛ أي : مَنْ سَألوه ، وهو الروايةُ ،

النون الساكنة ؛ إحداهُما المُدغَمُ فيها ، والأُخْرىٰ نونُ الوقاية ، ثمَّ وجدتُهُ كذلك في بعض النسخ[3] .

❁ **قوله** : (**و« سَألوا » بفتح السين : مبنيٌّ للفاعل**. . .) إلىٰ آخره : هـٰذا

---

(١) بيتٌ مجهول النسبة ، وبعده :

يا ويحَ نَفْسيَ مِنْ غبراءَ مُظْلِمةٍ   قِيستْ علىٰ أطولِ الأقوامِ مَحْدُودَا

وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ٣٠) ، والشارح في « المساعد » (١/ ٣٢٣) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/ ٥٠٨) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ١٤١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٧٧٤ـ٧٧٥) .

(٢) وفيه شاهدٌ آخرُ في قوله : (يلومونني ، عواذلي) ؛ حيثُ أُسنِدَ الفعلُ إلىٰ ظاهرٍ مجموع ولم يُجرَّدْ من الضمير ، وسيأتي شبيه بهـٰذا الشاهد في (٣/ ٢٦) .

(٣) وقد جاء كذلك على الصواب في (ب ، هـ) .

أي : أمسىٰ مَجْهُوداً ، وكما زِيدَتْ في خبر المبتدأ شذوذاً ؛ كقوله[1] : [من مشطور الرجز]

١٠١ـ أمُّ الحُلَيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ
ترضىٰ مِنَ اللَّحمِ بعظمِ الرَّقَبَهْ

كما أفاده بعضُ المُحقِّقِينَ مِنْ مشايخنا[2] .

* قوله : (أمُّ الحُلَيسِ لَعَجُوزٌ. . .) إلىٰ آخره : (الحُلَيس) بضمِّ الحاء المُهمَلة وفتحِ اللام وسكون الياء التحتيَّة وآخرُهُ سينٌ مُهمَلةٌ ، و(العَجُوز) : المرأةُ المُسِنَّة ، قال ابنُ السِّكِّيت : (ولا يُؤنَّثُ بالهاء) ، وقال ابنُ الأنباريِّ : (ويُقالُ أيضاً : « عَجُوزة » بالهاء لتحقيقِ التأنيث) ، والجمعُ : (عجائزُ) ،

لا يُساعِدُهُ الرسمُ ؛ لأنَّهُ مكتوبٌ في النسخ بالياء لا بالألف ، ولو كان مبنيّاً للفاعل لكُتِبَ بالألف ، ثمَّ رأيتُهُ في بعضها كذلك[3] .

---

(١) قال العيني : (قائلُهُ : رؤبة بن العجَّاج ، ونسبه الصغاني في « العباب » إلىٰ عنترة بن عَرْوَس ، وهو الصحيح) ، وردَّ هـٰذه النسبة البغداديُّ في « الخزانة » ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٣٠) ، و« شرح الرضي » (٤/ ٣٥٩) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٢٤) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٣٦٣ـ٣٦٤) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٣١٥) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٣٤٨) ، و« المساعد » (١/ ٣٢٣) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٠٨) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٤١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٥٠٧ـ٥٠٨) ، و« خزانة الأدب » (١٠/ ٣٢٢ـ٣٢٧) .

(٢) أفاده شيخه المحقق الحفني في « حاشيته على الأشموني » (١/ق١٨٣) ، وجوَّز الوجهين شيخه المدابغي في « حاشيته على الأشموني » (١/ق ١٧٨) .

(٣) رُسم في (و) بالألف كما ذهب إليه المُحشِّي .

وأجاز المُبرِّدُ دخولَها في خبر (أنَّ) المفتوحةِ ، وقد قُرِئَ شاذّاً : (إلا أنَّهُم لَيأكلون الطعامَ) بفتح (أنَّ)[1] ،

ذَكَرَهُ في « المصباح »[2] .

و(الشَّهْرَبةُ) بفتح الشين المُعجَمة وسكونِ الهاء وفتحِ الراء والباء المُوحَّدة ، وفي آخره هاءٌ ، ويُقالُ أيضاً : (شَهْبَرَة) . . قال ابنُ الأنباريِّ : (الشَّهْبَرةُ والشَّهْرَبةُ : الكبيرةُ الفانية)[3] ، و(مِنْ) : تبعيضيَّةٌ إن قُدِّرَ مضافٌ في (عَظْم الرَّقَبهْ) ؛ أي : ترضىٰ بلحمِ عَظْمِها ، وإلا فبدليَّةٌ ؛ أي : ترضىٰ بدلَ اللحمِ بعَظْم الرَّقَبة .

ومحلُّ الاستشهادِ : زيادةُ اللام في (لَعَجُوزٌ) ، أو أنَّها خبرُ محذوفٍ ؛ أي : لَهي عَجُوزٌ .

❀ قوله : (قُرِئَ شاذّاً : إلا أنَّهُم . . .) إلىٰ آخره : لا يُقالُ : إنَّ هٰذه الجملةَ وقعتْ حالاً علىٰ قراءة الكسرِ ، فيجبُ الكسرُ .

❀ قوله : (لا يُقالُ : إنَّ هٰذه الجملةَ . . .) إلىٰ آخره : الأَوْلىٰ في تقرير الإشكالِ أنْ يُقالَ هٰكذا : (لا يُقالُ : فتحُ « إنَّ » في هٰذه القراءةِ يَرُدُّ ما تقدَّم مِنْ وجوب كسر « إنَّ » في صدر الحالِ ؛ لأنَّا نقولُ . . .) إلىٰ آخره .

---

(١) انظر « المقتضب » (٢/٣٤٦) ، و« الدر المصون » (٨/٤٦٩) .

(٢) المصباح المنير (٢/٥٣٨) ، وانظر « إصلاح المنطق » (ص٢٩٧) ، و« المذكر والمؤنث » لابن الأنباري (١/٥٣) .

(٣) أورده في « المقاصد النحوية » (٢/٥٠٨) عن ابن الأثير ، وانظر « النهاية في غريب الحديث والأثر » (٢/٥١٢) .

ويتخرَّجُ أيضاً : على زيادة اللام .

١٨٤ـ ولا يَلِي ذي اللامَ ما قد نُفِيَا . . . .

لأنَّا نقولُ : إنَّ الفتحَ شاذٌّ ، فلا يَرِدُ نقضاً ، أفاده ابنُ قاسمٍ[١] .

❁ قوله : (ويتخرَّجُ أيضاً : على زيادة اللام) يُحكى : أنَّ الحجَّاجَ سَبَقَ لسانُهُ ففتح همزةَ (إنَّ) مِنْ ﴿ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ﴾ [العاديات : ١١] ، فأَسْقَطَ اللامَ مَخافةَ أنْ يُنسَبَ إليه لحنٌ ، قال السَّمِينُ : (ويُحكى عن الخَبيثِ الرُّوحِ الحجَّاجِ) ، وذَكَرَ ذلك ، ثمَّ قال : (وهـٰذا إنْ صَحَّ كُفْرٌ) ، قال الزَّمَخْشَرِيُّ في « المُفصَّل » : (وهو مِنْ جَرَاءة الحَجَّاجِ على الله) انتهى « فارِضي »[٢] .

❁ قوله : (ولا يَلِي ذي اللامَ . . .) إلى آخره : (ذي) : مفعولٌ بـ (يَلِي) ، و(اللامَ) : عطفُ بيانٍ أو بدلٌ أو نعتٌ ، و(ما) في قوله :

❁ قوله : (وهـٰذا إنْ صَحَّ كُفْرٌ) فيه : أنَّ هـٰذا لا يقتضِي كُفْرَهُ .

---

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/٣٧) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/٤١) ، وانظر « الدر المصون » (١١/٩٢) ، و« المفصل » (ص٣٩٣) ، ويُروى : أنَّ الحَجَّاجَ قال ليحيى بن يعمر البَصْري : أَتَجِدُني ألحنُ ؟ قال : الأمير أفصحُ من ذاك ، قال : عزمتُ عليك لَتخبرني ، فقال يحيى : نعم ، في كتاب الله ، قال : ذاك أشنعُ له ، ففي أيِّ شيء من كتاب الله ؟ قال : قرأتَ : ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ . . . أَحَبَّ ﴾ [التوبة : ٢٤] ، فترفعُ (أحب) وهو منصوب ، قال : إذاً لا تسمعني ألحنُ بعدها ، فنفاه إلى خُراسان . انظر « أخبار النحويين » للسيرافي (ص١٩) ، و« إنباه الرواة » (٤/٢٦) .

. . . .   ولا مِنَ الأفعالِ ما كـ (رَضِيَا)

١٨٥ـ وقد يَلِيها معَ (قد) كـ (إنَّ ذا   لقدْ سَمَا على العِدَا مُستحوِذَا)

إذا كان خبرُ (إنَّ) منفيّاً . . لم تدخلْ عليه اللامُ ؛ فلا تقولُ : (إنَّ زيداً لَمَّا يقومُ) ، وقد وَرَدَ في الشِّعْر ؛ كقوله[1] : [من الوافر]

(ما قد نُفِيا) : فاعلٌ بـ (يَلِي) ، و(مُستحوِذَا) : حالٌ مِنَ الضمير في (سَمَا) ، ومعناه : مُستولِياً ، و(العِدا) : بكسر العين المُهمَلة وقد تُضَمُّ ؛ كـ (سِوىً) و(سُوىً) : جمعُ (عَدُوٍّ) ، كما في « المصباح »[2] .

❀ قوله : (ما كـ « رَضِيَا ») ؛ أي : مِنْ كلِّ فعلٍ ماضٍ مُتصرِّفٍ غيرِ مقرونٍ بـ (قد) .

❀ قوله : (وقد يَلِيها . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : يَلِيها مع قِلَّةٍ ، وإنَّما وَلِيَها مع (قد) ؛ لأنَّها تُقرِّبُ الماضيَ مِنَ الحال ، فأَشْبَهَ حينئذٍ المضارعَ .

نعم ؛ إنْ قارنه استهزاءٌ كَفَرَ بالاستهزاء ، لا بإسقاط الحرف .

❀ قوله : (فأَشْبَهَ حينئذٍ المضارعَ) ؛ أي : المُشبِهَ للاسم ،

---

(١) البيت لأبي حزام غالب بن الحارث العُكْلي ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/٢٧) ، و« شرح الرضي » (٤/٣٦٠) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٢٣) ، و« توضيح المقاصد » (١/٥٣١) ، و« أوضح المسالك » (١/٣٤٥) ، و« المقاصد الشافية » (٢/٣٢٥) ، و« المساعد » (١/٣٢٢) ، و« همع الهوامع » (١/٥٠٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/٧٣١ـ٧٣٢) ، و« خزانة الأدب » (١٠/٣٣٠ـ٣٣١) .

(٢) المصباح المنير (٢/٥٤٤) .

١٠٢ـ وأَعْلَمُ إنَّ تسليماً وتَرْكاً لَلَا مُتشابهانِ ولا سَوَاءُ

وأشار بقوله : (ولا مِنَ الأفعالِ ما كـ « رَضِيَا ») : إلىٰ أنَّهُ إذا كان الخبرُ ماضياً مُتصرِّفاً غيرَ مقرونٍ بـ (قد) . . لم تدخلْ عليه اللامُ ؛ فلا تقولُ : (إنَّ زيداً لَرَضِيَ)[١] ، وأجاز ذلك الكِسَائيُّ وهشامٌ[٢] .

❁ قوله : (وأَعْلَمُ إنَّ تسليماً . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : أعلمُ وأجزمُ أنَّ التسليمَ على الناس وتركَهُ ليسا مُستوِيَينِ ولا قريبَينِ مِنَ السَّواء ، وكان مِنْ حقِّهِ أنْ يقولَ : (لا سواءٌ ولا مُتشابهانِ) ، فقَلَبَ للضرورة ، وقيل : معناه : أنَّ تسليمَ الأمرِ لكم وتركَهُ ليسا مُتساوِيَينِ ولا مُتشابِهَينِ .

والسَّواءُ في الأصل : مصدرٌ بمعنى المُساواة ؛ فلذلك صحَّ وقوعُهُ خبراً عن

ومُشبِهُ المُشبِهِ مُشبِهٌ .

❁ قوله : (وكان مِنْ حقِّه أنْ يقولَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّهُ يلزمُ عُرْفاً مِنْ نفي التشابهِ نفيُ المساواةِ ؛ إذ لا يُقالُ عُرْفاً في المتساويَينِ : إنَّهُما غيرُ متشابهَينِ ، ولا يلزمُ عُرْفاً مِنْ نفي التساوي نفيُ التشابه .

❁ قوله : (مصدرٌ) الأَوْلى : اسمُ مصدر .

---

(١) أي : علىٰ أنَّ اللامَ للابتداء ، ويجوزُ علىٰ أنَّها للقسم ، وحينئذٍ : تُفْتَحُ (إنَّ) في نحو : (علمتُ أنَّ زيداً لَرَضِيَ) ؛ لأنَّ الفعل لا يُعلَّق علىٰ (إنَّ) إلا بلام الابتداء خاصَّةً ، وإنَّما امتنعتْ في ذلك ؛ لأنَّ أصلَها الدخولُ على الاسم ، والماضي المُتصرِّف لا يشبهه ، فإنْ قُرِنَ بـ (قد) قرَّبته من الحال ، فيشبه المضارع المشبه للاسم ، فتدخل عليه ، وكذا على الجامد ؛ لأنه كالاسم المفرد ؛ لعدم دلالته على الزمان . « خضري » (١/ ٢٦٥) .

(٢) أي : أجازاه علىٰ إضمار (قد) ، كما في « التذييل والتكميل » (٥/ ١٢٢) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٣١٢) ، وهشام : هو أبو عبد الله بن معاوية الضرير الكوفي (ت ٢٠٩) =

فإن كان الفعلُ مضارعاً . . دَخَلَتْ عليه اللامُ ، ولا فرقَ بينَ المُتصرِّفِ ؛ نحوُ : (إنَّ زيداً لَيرضىٰ) ، وغيرِ المُتصرِّفِ ؛ نحوُ : (إنَّ زيداً لَيَذَرُ الشرَّ) .

مُتعدِّدٍ ، والهمزةُ في (إنَّ تسليماً . . .) إلىٰ آخره : مكسورةٌ ؛ لدخول اللامِ في خبر (إنَّ) .

والشاهد : في قوله : (لَلا مُتشابهان) ؛ حيثُ زِيدَتِ اللامُ في الخبر المَنفيِّ ، وهو شاذٌّ .

❀ قوله : (فإنْ كانَ الفعلُ مضارعاً . . دَخَلَتْ عليه اللامُ . . .) إلىٰ آخره ، وهل يبقى المضارعُ بعدَها صالحاً للحال وللاستقبال كما كان قبلَها ، أو تُعيِّنُهُ للحال ؟ قولان ، وظاهرُ كلامِ سيبويهِ : الثاني ، وجَزَمَ بعضُهُم : بأنَّها مع حرف التنفيسِ لامُ قَسَمٍ لا لامُ ابتداء ، فيكونُ التقديرُ في نحو : (إنَّ زيداً لَسوف يقومُ) : (إنَّ زيداً واللهِ ؛ لَسوف يقومُ) ، أفاده الفارِضيُّ[1] .

❀ قوله : (وغيرِ المُتصرِّفِ ؛ نحوُ : إنَّ زيداً لَيَذَرُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : يتركُ ؛ وذلك لأنَّ العربَ أماتتْ ماضيَ (يَذَرُ) ومصدرَهُ ، كذا قيل ، وفيه نَظَرٌ ؛

❀ قوله : (وجَزَمَ بعضُهُم) ؛ أي : بناءً علىٰ كلامِ سيبويهِ ؛ لأنَّ لامَ الابتداءِ والسينَ أو (سوف) مُتنافيان .

❀ قوله : (وفيه نَظَرٌ . . .) إلىٰ آخره : التعبيرُ بالإماتة يُفِيدُ الوجودَ أوَّلاً ؛ فلا نَظَرَ ، تأمَّلْ .

= من أعيان أصحاب الكسائي ، وانظر « بغية الوعاة » (٢/ ٣٢٨) .

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٤١) ، وانظر « الكتاب » (١/ ١٥) .

هٰذا إذا لم تقترنْ به السينُ أو (سوف) ، فإنِ اقترنتْ به ؛ نحوُ : (إنَّ زيداً سوف يقومُ) ، أو (سيقومُ) . . ففي جوازِ دخولِ اللامِ عليه خلافٌ ؛ فيجوزُ إذا كان (سوف) على الصحيح ، وأمَّا إذا كان السينَ فقليلٌ[1] .

وإنْ كان ماضياً غيرَ مُتصرِّفٍ . . فظاهرُ كلامِ المُصنِّف : جوازُ دخولِ اللامِ عليه ؛ فتقولُ : (إنَّ زيداً لَنِعْمَ الرجلُ) ، و(إنَّ عَمْراً لَبِئْسَ الرجلُ) ، وهٰذا مذهبُ الأخفشِ والفرَّاء ، والمنقولُ : أنَّ سيبويهِ لا يُجيزُ ذلك[2] .

فإنْ قُرِنَ الماضي المُتصرِّفُ بـ(قد) . . جاز دخولُ اللامِ عليه ، وهٰذا هو المُرادُ بقوله : (وقد يَلِيها مع « قد ») ؛ نحوُ : (إنَّ زيداً لقد قام) .

إذ قد استُعمِلَ الماضي والمصدرُ مع قِلَّةٍ ؛ نحوُ : (وَذِرْتُهُ وَذْراً) ، كما في « المصباح »[3] ، اللهمَّ إلا أنْ يُقالَ : إنَّ ذلك لمَّا كان قليلاً لم يُلتفَتْ إليه ، تأمَّلْ .

. . . .

---

(١) دخولُ اللامِ على الفعل المقترن بـ(سوف) . . أجازه البَصْريُّونَ ومنعه الكُوفيُّونَ ، وعلى المقترن بالسين أجازه السِّيرافي ومنعه الجمهور . انظر « ارتشاف الضَّرَب » (٣/١٢٦٣) ، و« شرح التسهيل » (٢/٢٩) ، و« شرح المفصل » (٥/١٤٧) .

(٢) ظاهر كلام أبي حيَّان : تخصيصُ الجواز عن الأخفش والفرَّاء بـ(نِعْم) و(بِئْس) و(عسىٰ) ، وإجازةُ الكُوفيِّينَ الدخولَ على الجامد مطلقاً ، وقال بعدَ إيراد الخلاف : (وينبغي أن يرجع عند الاختلاف إلى السماع ؛ فإن وُجد في كلامهم : « إنَّ زيداً لَنِعْمَ الرجلُ » ، و« لَعسىٰ أنْ يقومَ » . . قُلْناه ، وإلا فلا) ، وانظر هٰذه المسألة في « ارتشاف الضَّـرَب » (٣/١٢٦٤) ، و« التـذييـل والتكميـل » (٥/١١٢ـ ١١٤) ، و« شـرح التسهيل » (٢/٢٨ـ٢٩) ، و« همع الهوامع » (١/٥٠٥ـ٥٠٦) .

(٣) المصباح المنير (٢/٩٠١) .

١٨٦ـ وتصحبُ الواسِطَ . . . .

❁ قوله : (وتصحبُ الواسِطَ) ؛ أي : الاسمَ المُتوسِّطَ بينَ اسمِ (إنَّ) وخبرِها ولو مع تقدُّمِ الخبرِ على الاسم ؛ نحوُ : (إنَّ عندي لفي الدار زيداً) ، وهـٰذا إشارةٌ إلىٰ شرطٍ أوَّل .

وأشار الشارحُ لشرطٍ ثانٍ بقوله : (وينبغي أنْ يكونَ الخبرُ حينئذٍ ممَّا يَصِحُّ . . .) إلىٰ آخره .

❁ قوله : (أي : الاسمَ المُتوسِّطَ بينَ اسم « إنَّ » وخبرِها) هـٰذا مُجاراةٌ للشارح ، وفيه قُصُورٌ ؛ إذ لا يشملُ نحوَ : (إنَّ عندَكَ لفي الدار زيداً جالسٌ) ممَّا وَقَعَ فيه المعمولُ المقرونُ باللام بعدَ معمولٍ آخَرَ قبلَ الاسمِ والخبر معاً ، ولو حُمِلَ (الواسطُ) في كلام المُصنِّفِ على المُتوسِّط بينَ الألفاظ الواقعةِ بعدَ (إنَّ) . . لكان أَوْلىٰ ؛ ليدخلَ ما ذُكِرَ .

❁ قوله : (وأشار الشارحُ لشرطٍ ثانٍ . . .) إلىٰ آخره : يُمكِنُ أَخْذُ هـٰذا الشرطِ مِنْ كلام المُصنِّف ؛ بجَعْل (أل) في (الخبر) للعهد ؛ أي : الخبرِ الذي سبق أنَّهُ يصحُّ دخولُ اللامِ عليه .

وإنَّما اشتُرِطَ هـٰذا الشرطُ ؛ لأنَّ دخولَها على المعمول فرعُ دخولِها على الخبر ، ومَنْ لم يشترطْهُ نَظَرَ لكون المانعِ قام بالخبر ، والمعمولُ ليس كذلك ، وقد أجاز البَصْريُّونَ تقديمَ معمولِ الخبر الفعليِّ على المبتدأ مع حُكْمِهِم بامتناع تقديم نَفْسِ الخبرِ ؛ لأنَّ المانعَ مِنْ تقديمه الإلباسُ ، وهو مفقودٌ مع المعمول .

وإلىٰ ثالث بقوله : (وأَشْعَرَ قولُهُ : بأنَّ اللامَ إذا دخلتْ. . .) إلىٰ آخره .

وبَقِيَ رابعٌ ؛ وهو أَلَّا يكونَ ذلك المعمولُ حالاً ، فإن كان حالاً لم يَجُزْ دخولُها عليه ؛ فلا يجوزُ : (إنَّ زيداً لَراكباً مُنطلِقٌ)[1] .

❁ قوله : (معمولَ الخبرِ) بالنصب بدلٌ مِنَ (الواسِطَ) الواقعِ مفعولاً لـ (تصحبُ)[2] ، . . . .

❁ قوله : (وإلىٰ ثالث) ؛ هو أَلَّا تدخلَ اللامُ على الخبر .

❁ قوله : (وبَقِيَ رابعٌ. . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ هـٰذا ذكره الشارحُ أيضاً بقوله آخِراً : (وقد نصَّ النَّحْويُّونَ علىٰ مَنْعِ دخولِ اللام على الحال) انتهىٰ ، ومثلُهُ : التمييزُ والمُستثنىٰ والمفعولُ معه .

بخلاف المفعولِ به والمفعولِ المطلق ؛ فإنَّ كلّاً منهما ينوبُ عن الفاعل فيصيرُ عُمْدةً ، وإذا قُدِّمَ صار مبتدأ ، واللامُ تدخل عليه ، والمفعولِ له ؛ فإنَّهُ لمَّا كان عِلَّةً للحُكْم ولولاه ما حَصَلَ. . كان مُلحَقاً بالعُمُد في جواز دخول اللام ، والظرفِ والجارِّ والمجرور ؛ فإنَّ كلّاً منهما محلُّ توسُّعٍ ، فجاز دخولُ اللامِ عليهما .

وقد يُقالُ : التمييزُ قد يكونُ مُحوَّلاً عن الفاعل والمفعول ، وإذا قُدِّم الفاعلُ صار مبتدأ ، وإذا رُفِعَ المفعولُ كان نائباً عن الفاعل ، فإذا قدم صار مبتدأ ،

---

(١) انظر كلام المُقرِّر .

(٢) أو حال منه . « خضري » (١/٢٦٦) .

والفَصْلَ وأسماً حلَّ قبلَهُ الخَبَرْ

تدخلُ لامُ الابتداءِ علىٰ معمول الخبرِ إذا توسَّط بينَ الاسمِ والخبر ؛ نحوُ : (إنَّ زيداً لَطعامَكَ آكِلٌ) ، وينبغي أنْ يكونَ الخبرُ حينئذٍ ممَّا يَصِحُّ دخولُ اللامِ عليه ؛ كما مثَّلنا ، فإن كان الخبرُ لا يصحُّ دخولُ اللامِ عليه . . لم

ولا إيطاءَ في البيت ؛ لأنَّ الإيطاءَ تكريرُ القافية ، وهـٰذا تكريرُ آخِرِ النصف الأوَّل ، كما ذَكَرَهُ الدَّمامِينيُّ في « شرح الخَزْرَجِيَّة » انتهىٰ « فارِضي »[1] .

❀ قوله : (والفَصْلَ) ؛ أي : وتصحبُ الفَصْلَ ، وهو الضميرُ المُسمَّىٰ عندَ الكُوفيِّينَ : عِماداً ؛ للاعتماد عليه في تأدية المعنىٰ ، وسمَّاهُ البَصْريُّونَ : فَصْلاً ؛ نَظَراً إلىٰ أنَّ المُتكلِّمَ ، أو السامعَ ، أو هما جميعاً[2] . . يعتمدان به على

إلا أنْ يُخَصَّ التمييزُ بغير المُحوَّل .

❀ قوله : (ولا إيطاءَ في البيت . . .) إلىٰ آخره : فيه نَظَرٌ ، بل فيه إيطاءٌ ؛ أمَّا علىٰ أنَّ « النظمَ » مِنْ مشطور الرجز . . فظاهرٌ ، وأمَّا علىٰ أنَّهُ مِنْ كامل الرجز . . فلأنَّ البيتَ المُصرَّعَ ـ أي : المُلتزَمَ موافقةُ عَرُوضِهِ لضَرْبه ـ يَجْري فيه ما يَجْري في البيتين .

نعم ؛ علىٰ ما في بعض النسخ مِنْ تنكير (خبر) الثاني . . لا إيطاءَ ، تدبَّرْ .

❀ قوله : (في تأدية المعنىٰ) هو الخبريَّةُ ؛ فالمُتكلِّمُ يعتمدُ عليه في رَفْعِ

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٤٢)، وانظر « العيون الغامزة علىٰ خبايا الرامزة » (ص٢٧٣).
(٢) قوله : (أو هما) لعلَّ الأَوْلىٰ : (أو إيَّاهما) ، والله تعالىٰ أعلم .

يصحَّ دخولُها على المعمول ؛ كما إذا كان الخبرُ فعلاً ماضياً مُتصرِّفاً غيرَ مقرونٍ بـ(قد) ؛ لم يصحَّ دخولُ اللامِ على المعمول ؛ فلا تقولُ : (إنَّ زيداً لَطعامَكَ أَكَلَ) ، وأجاز ذلك بعضُهُم[1] .

وإنَّما قال المُصنِّفُ : (وتصحبُ الواسطَ) ؛ أي : المُتوسِّطَ ؛ تنبيهاً علىٰ أنَّها لا تدخلُ على المعمول إذا تأخَّر ؛ فلا تقولُ : (إنَّ زيداً آكِلٌ لَطعامَكَ) .

وأَشْعَرَ قولُهُ : بأنَّ اللامَ إذا دخلتْ على المعمولِ المُتوسِّط لا تدخلُ على الخبر ؛ فلا تقولُ : (إنَّ زيداً لَطعامَكَ لَآكِلٌ) ؛ وذلك مِنْ جهةِ أنَّهُ خَصَّصَ دخولَ اللامِ بمعمول الخبرِ المُتوسِّط ، وقد سُمِعَ ذلك قليلاً ؛ حُكِيَ مِنْ كلامهم : (إنِّي لَبِحَمْدِ اللهِ لَصالحٌ)[2] .

الفَصْل بينَ الصفةِ والخبر ، وكما يُسمَّىٰ عندَهُم فَصْلاً يُسمَّىٰ عندَهُم : ضميرَ الشأن وضميرَ القصَّة ، قال ابنُ الخبَّازِ : (وضميرَ الأمر ، وضميرَ الحديث) ، فهٰذه أربعةُ أسماءٍ بَصْريَّةٍ ، أفاده الشَّنَوَانيُّ بخطِّه[3] .

الاشتباهِ بينَ الصفةِ والخبر ، والاشتباهُ بينَ الخبرِ والصفة لولا الفصلُ . . إنَّما

---

(١) هو الأخفش والفرَّاء ، كما في « التذييل والتكميل » (٥/ ١١٤) ، و« شرح التسهيل » (٢/ ٢٩) .

(٢) استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ٣١) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص١٢٣) ، والشارح في « المساعد » (١/ ٣٢٤) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/ ٥٠٤) .

(٣) ويُسمَّىٰ عند الكُوفيِّينَ أيضاً : ضميرَ المجهول ؛ لأنَّهُ لا يُدرىٰ عندَهُم علىٰ ماذا يعود ، وتسميةُ البَصْريِّينَ أَوْلىٰ ؛ لأنَّهُم سمَّوه بمعناه ، والكُوفيُّونَ سمَّوه باعتبار وصفه . انظر « شرح المفصل » لابن يعيش (٢/ ٣٣٦) ، و« تعليق الفرائد » (٢/ ١٢٠) .

وأشار بقوله : (والفَصْلَ) : إلىٰ أنَّ لامَ الابتداءِ تدخلُ علىٰ ضمير الفَصْل ؛ نحوُ : (إنَّ زيداً لهو القائمُ) ، قال الله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ﴾ [آل عمران : ٦٢] ؛ فـ (هـٰذا) : اسمُ (إنَّ) ، و(هو) : ضميرُ الفَصْل ، ودخلتْ عليه اللامُ ، و(القَصَص) : خبرُ (إنَّ) .

وسُمِّيَ ضميرَ الفَصْلِ ؛ لأنَّهُ يَفصِلُ بينَ الخبرِ والصفة ؛ وذلك إذا قلتَ : (زيدٌ هو القائمُ) ؛ فلو لم تأتِ بـ (هو) لاحتملَ أنْ يكونَ (القائمُ) صفةً لـ (زيدٌ) ، وأنْ يكونَ خبراً عنه ، فلمَّا أتيتَ بـ (هو) تعيَّن أنْ يكونَ (القائمُ) خبراً عن (زيد) .

وشرطُ ضميرِ الفَصْل : أنْ يتوسَّطَ بينَ المبتدأِ والخبر ؛ نحوُ : (زيدٌ هو

❀ قوله : (وشرطُ ضميرِ الفَصْل : أنْ يتوسَّطَ بينَ المبتدأِ . . .) إلىٰ آخره ، وقد أجاز بعضُهُم وقوعَهُ قبلَ المضارع ؛ نحوُ : ﴿ وَمَكْرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ ﴾ [فاطر : ١٠]، وقيل : بجوازه قبلَ الماضي، وجُعِلَ منه : ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ﴾ [النجم : ٤٣] ، وبجوازه قبلَ الحال ، وجُعِلَ منه : (هنَّ أَطْهَرَ لكم) في قراءةِ

هو في بعض الصُّوَر ، وإلا ففي بعضِ الصُّوَرِ لا مَسَاغَ لاحتمالِ الوصفيَّة .

❀ قوله : (وقد أجاز بعضُهُم وقوعَهُ قبلَ المضارع . . .) إلىٰ آخره : الحاصلُ : أنَّهُ يُشترَطُ فيما قبلَ ضميرِ الفَصْلِ أمرانِ : أحدُهُما : كونُهُ مبتدأً في الحال أو في الأصل ، والثاني : كونُهُ معرفةً .

ويُشترَطُ فيما بعدَهُ أمرانِ : كونُهُ خبراً لمبتدأٍ في الحال أو في الأصل ، وكونُهُ معرفةً ، أو كالمعرفة في أنَّهُ لا يقبلُ (أل) ؛ كـ (أفعلَ) مِنْ نحو : (زيدٌ هو أفضلُ مِنْ عمرو) ، وشرطُ الذي كمعرفة : أنْ يكونَ اسماً ؛ كما مثَّلْنا .

القائمُ) ، أو بينَ ما أصلُهُ المبتدأُ والخبر ؛ نحوُ : (إنَّ زيداً لَهو القائم) .

مَنْ نَصَبَ (أَطْهَرَ) شذوذاً على الحال مِنَ الضميرِ المجرور ، أو حالاً مِنْ (بناتي)[1] .

وأجاز بعضُهُم وقوعَهُ بينَ نكرتَينِ ؛ نحوُ : (ما أظنُّ أحداً هو خيراً منك) .

واعلَمْ : أنَّهُ لا يجبُ تذكيرُ ضميرِ الفَصْل عندَ البَصْريِّينَ ؛ ولهـٰذا قال السُّيُوطيُّ في « الإتقان » : (هو ضميرٌ بصيغة المرفوعِ مُطابِقٌ لِمَا قبلَهُ تكلُّماً وخطاباً وغَيبةً وإفراداً وغيرَهُ) انتهىٰ[2] .

ووَقَعَ خلافٌ في جميع ذلك ، كما أشار إليه المُحشِّي .

ويُشترَطُ له في نفسه أمرانِ : أحدُهُما : أنْ يكونَ بصيغة المرفوعِ ؛ فيمتنعُ : (زيدٌ إيَّاهُ الفاضلُ) ، و(أنتَ إيَّاكَ العالِمُ) ، وأمَّا : (إنَّكَ إيَّاكَ الفاضلُ) . . فجائزٌ على البدل عندَ البَصْريِّينَ ، وعلى التوكيد عندَ الكُوفيِّينَ ، والثاني : أنْ يُطابِقَ ما قبلَهُ ؛ فلا يجوزُ : (كنتَ هو الفاضلَ) ، كذا يُؤخَذُ مِنَ « المغني » ، وفيه زيادةٌ علىٰ ذلك ، فراجعْهُ[3] .

❁ قوله : (مِنَ الضميرِ المجرور) ؛ وهو ياءُ المُتكلِّمِ المضافُ إليها في (بناتي) ، وانظر : ما معنى الحالِ علىٰ هـٰذا ؟ إلا أنْ يُقالَ : إنَّ (أَطْهر)

---

(١) وهي قراءة الحسن وزيد بن علي وسعيد بن جبير وعيسى بن عمر والسُّدِّي ، وانظر « شرح التسهيل » (١/ ١٦٨) ، و« التذييل والتكميل » (٢/ ٢٩٥) ، و« الدر المصون » (٦/ ٣٦٢) .

(٢) الإتقان في علوم القرآن (٢/ ٣٣٩) .

(٣) مغني اللبيب (٢/ ٦٤٠ـ ٦٤٢) .

ولا محلَّ له مِنَ الإعراب[1] ؛ لأنَّ المُرادَ به الإعلامُ بكونِ ما بعدَهُ خبراً لا صفةً ، فأَشْبَهَ الحرفَ بمجيئه لمعنىً في غيره ؛ ولذا قيل : إنَّهُ حرفٌ كالهاء في (إيَّاه) ، وعن الخليل أنَّهُ اسمٌ ، قال في « الكافية »[2] :

وما لذا مَحَلُّ إعرابٍ وإنْ تجعلْهُ ذا حرفيَّةٍ فَهْوَ قَمِنْ

وذهب الكِسَائيُّ والفرَّاءُ[3] : إلىٰ أنَّ له موضعاً مِنَ الإعراب ؛ فله عندَ الفرَّاءِ ما لِمَا قبلَهُ ،

بمعنىٰ (مُطهِّر) ؛ أي : جالبُ الطهارةَ لكم بإرشادي لكم لِمَا فيه خيرٌ .

❁ قوله : (فأَشْبَهَ الحرفَ) هٰذا بناء على القولِ بأنَّهُ اسمٌ لا محلَّ له مِنَ الإعراب كاسم الفعل ، وقيل : إنَّهُ حرفٌ حقيقةً ، وتسميتُهُ ضميراً للمُشابهة الصُّوريَّة .

❁ قوله : (فَهْوَ قَمِنْ) ؛ أي : حقيقٌ بأنَّهُ لا محلَّ له .

❁ قوله : (فله عندَ الفرَّاءِ ما لِمَا قبلَهُ) ، وقال : هو توكيدٌ لِمَا قبلَهُ ؛ فإنَّ ضميرَ الرفعِ يُؤَكَّدُ به المنصوبُ والمجرور ، ويَرِدُ عليه : أن الضميرَ لا يُؤَكَّدُ به الظاهرُ ؛ فلا يُقالُ : (جاءني زيدٌ هو) علىٰ أنَّ الضميرَ لـ (زيد) ، ونحن نقول : (إنَّ زيداً هو القائمُ) ، وأيضاً : اللامُ الداخلةُ في خبر (إنَّ) لا تدخلُ

---

(١) أي : عند جمهور البَصْريِّينَ .

(٢) الكافية الشافية (١/ ٢٣٩) .

(٣) وهما من أئمَّة المذهب الكُوفيِّ الذي يرىٰ أنَّ لضمير الفصل محلاً من الإعراب .

وأشار بقوله : (وأسماً حَلَّ قبلَهُ الخَبَرْ) : إلىٰ أنَّ لامَ الابتداءِ تدخلُ على الاسم إذا تأخَّر عن الخبر ؛ نحوُ : (إنَّ في الدار لَزيداً) ؛ قال الله تعالىٰ : ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾ [القلم : ٣] .

وكلامُهُ يُشعِرُ أيضاً : بأنَّهُ إذا دخلتِ اللامُ علىٰ ضمير الفَصْلِ ، أو على الاسم المُتأخِّرِ . . لم تدخلْ على الخبر ، وهو كذلك ؛ فلا تقولُ : (إنَّ زيداً لَهو لَقائمٌ) ، ولا : (إنَّ لَفي الدارِ لَزيداً) .

ومُقتضىٰ إطلاقِهِ في قولِهِ : إنَّ لامَ الابتداءِ تدخلُ على المعمول المُتوسِّطِ بينَ الاسمِ والخبر . . أنَّ كلَّ معمولٍ إذا توسَّط جاز دخولُ اللامِ عليه ؛ كالمفعول الصريح ، والجارِّ والمجرور ، والظرفِ ، والحالِ ، وقد نصَّ النَّحْويُّونَ علىٰ مَنْعِ

والكِسَائيِّ ما لِمَا بعدَهُ ؛ فـ (زيدٌ هو القائمُ) موضعُهُ رفعٌ على قولَيْهما ، و(كان زيدٌ هو القائمَ) رفعٌ عندَ الفرَّاء ، ونصبٌ عندَ الكِسَائيِّ ، و(إنَّ زيداً هو القائمُ) عكسُ ذلك[١] .

في توكيد الاسم ؛ فلا يُقالُ : (إنَّ زيداً لَنَفْسَهُ كريمٌ) ، كذا يُؤخَذُ مِنَ « الأنوار البهيَّة »[٢] .

❁ قوله : (والكِسَائيِّ ما لِمَا بعدَهُ) ، وقال : لأنَّهُ يقعُ مع ما بعدَهُ كالشيء الواحد ؛ ولذا تدخلُ عليه لامُ الابتداء ، وهو أضعفُ مِنْ قول الفرَّاء ؛ لأنَّا لم نَرَ اسماً يتبعُ ما بعدَهُ في الإعراب ، كذا يُؤخَذُ منها[٣] .

---

(١) وإذا قلتَ : (ظننتُ زيداً هو القائمَ) . . فهو في موضع نصب علىٰ قوليهما .

(٢) الأنوار البهية (ق/ ١٤٠) .

(٣) الأنوار البهية (ق/ ١٤٠) .

دخولِ اللام على الحال ؛ فلا تقولُ : (إنَّ زيداً لَضاحكاً راكبٌ) .

١٨٧ـ ووَصْلُ (ما) بذِي الحروفِ مُبطِلُ إعمـالَهـا . . . .

وبعضُ العربِ ـ كتميم ـ يرفعُ ما بعدَهُ على الخبريَّة ؛ كقراءة ابن مسعود : (ولـٰكن كانوا هم الظالمونَ) ؛ علىٰ أنَّ (هم) : مبتدأٌ ، و(الظالمون) : خبرُهُ ، ذَكَرَ ذلك كلَّهُ الفارِضيُّ[1] .

❁ قوله : (ووَصْلُ « ما ») ؛ أي : الزائدةِ[2] ؛

❁ قوله : (وبعضُ العربِ كتميم . . .) إلىٰ آخره : ظاهرُهُ : أنَّهُ علىٰ هـٰذا

---

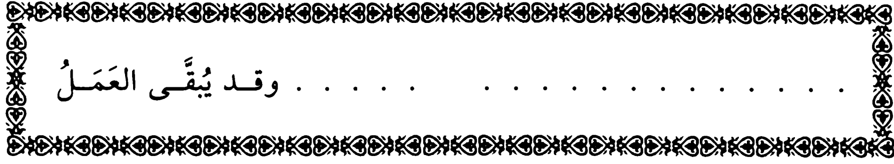
(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٤١) ، وانظر « ارتشاف الضرب » (٢/ ٩٥٨) ، و« تمهيد القواعد » (١/ ٥٧٠ـ٥٧١) ، و« همع الهوامع » (١/ ٢٧٥ـ٢٧٦) ، و« الدر المصون » (٩/ ٦٠٦) ، وممَّا وَرَدَ علىٰ لغة تميم : قول رؤبة : (أظنُّ زيداً هو خيرٌ منك) ، وقول قيس بن ذَرِيح : (من الطويل)

تَحِـنُّ إلـىٰ ليلـىٰ وأنـتَ تـركتَهـا وكنـتَ عليهـا بـالمَـلَا أنـتَ أقـدرُ

(٢) في هامش (ج) : (قوله : « أي : الزائدة » قال الفارضيُّ في « شرحه » : وذكروا لـ« ما » ثلاثةَ عشرَ معنىً : صفةً ، معرفة ، شرطية ، تعجبية ، نكرة ، كافة ، نافية ، زائدة ، مُهيِّئة ، مصدريَّة ، استفهاميَّة ، مُغيِّرة ، ظرفيَّة ، قال : ونَظَمْتُها في قولي : [من الرجز]

شـرطيـةٌ نـافيـةٌ زِيـدَتْ صفـةْ كَفَّـتْ وهيَّـأَتْ وجـاءَتْ معـرفـةْ
والمصـــدرُ ٱستفهِـــمْ تعجُّبيَّـــةْ وغيَّـــرتْ نكـــرةٌ ظـــرفيَّـــةْ

وقالوا : المُغيِّرةُ في نحو : « لوما ضربتَ زيداً » ، فلمَّا اتصلت بـ« لو » غيَّرتْها إلىٰ معنىٰ « هلَّا » ، والمُهيِّئةُ نحوُ : ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ ﴾ [الحجر : ٢] ؛ فهيَّأَتْ « رُبَّ » للدخول على الأفعال . انتهىٰ) ، وانظر « شرح الفارضي على الألفية » (ق/ ٤٢) .



لأنَّها تُزِيلُ اختصاصَها بالأسماء وتُهيِّئُها للدُّخولِ على الفعلِ ، فوَجَبَ إهمالُها لذلك .

❁ قوله : (وقد يُبقَّى العَمَلُ) ؛ أي : وتُجعَلُ (ما) مُلْغاةً ، وذلك مسموعٌ في (ليت) ، وأمَّا غيرُها : فذَهَبَ الزَّجَّاجُ وابنُ السَّرَّاج : إلىٰ جوازه فيها

يكونُ ضميرَ فَصْلٍ ، وليس كذلك ، بل هو ضميرٌ منفصلٌ جزءٌ مِنَ الخبر .

❁ قوله : (لأنَّها تُزِيلُ اختصاصَها بالأسماء) ؛ أي : ما عدا (ليت) ، وكذا قولُهُ : (فوجب إهمالُها) ، ولا يخفىٰ أنَّ قولَهُ : (لذلك) يُغني عنه التفريعُ .

❁ قوله : (مُلْغاةً) ؛ أي : عن الكَفِّ .

❁ قوله : (وأمَّا غيرُها : فذَهَبَ الزَّجَّاجُ . . .) إلىٰ آخره : فيه نَظَرٌ ؛ لأنَّهُ نقلَ بعضُهُم : أنَّ عبارةَ الزَّجَّاجيِّ في « الجمل » هٰكذا[1] : (ومِنَ العرب مَنْ يقولُ : « إنَّما زيداً قائمٌ » ، و« لعلَّما بكراً جالسٌ » ، وكذلك أخواتُها)[2] ، فأنتَ تراهُ حكىٰ عن العرب ، وليس يقولُ ذلك قياساً ، وكذا عبارةُ الشارح تُفِيدُ

---

(1) في (ي ، ك) : (الزجاج) بدل (الزجاجي) ، والصواب المثبت من (ط) ، وقولُهُ : (في « الجمل ») يُؤكِّدُه ؛ إذ « الجمل » من أشهر مؤلفات أبي القاسم الزجَّاجي ، والنصُّ الآتي فيه بلفظه .

(2) الجمل (ص٢٩٥) .

إذا اتَّصلتْ (ما) غيرُ الموصولةِ بـ (إنَّ) وأخواتِها . . كَفَّتْها عن العمل ،

قياساً[1] ، ووافقهم الناظمُ ؛ ولذلك أَطْلَقَ في قوله : (يُبقَّى العَمَلُ) ، ومذهبُ سيبويهِ : المنعُ[2] .

* قوله : (غيرُ الموصولةِ) ؛ وهي الزائدةُ كما تقدَّم ؛ والمُرادُ بالموصولة : الاسميَّةُ والحرفيَّةُ ، كما سيذكرُهُ الشارحُ[3] .

أنَّهُ مسموعٌ في غير (ليت) ؛ حيثُ قال : (وحكى الأخفشُ والكِسَائيُّ . . .) إلىٰ آخره[4] ، فتدبَّرْ .

ويُبعِدُ كونَ الزَّجَّاجيِّ أراد بقولهم ذلك : أنَّهُم لا يمنعونه بمُقتضىٰ ما سُمع منهم في (ليت) وإن لم يقولوه بالفعل .

* قوله : (ومذهبُ سيبويهِ : المنعُ) ؛ أي : لِمَا سبق مِنْ أنَّ (ما) أزالتِ اختصاصَها بالأسماء وهيَّأتْها للدخول على الفعل ، بخلاف (ليت) ؛ فإنَّها باقيةٌ على اختصاصها بالأسماء ؛ ولذلك ذَهَبَ بعضُ النَّحْويِّينَ إلىٰ وجوب

---

(١) قوله : (الزَّجَّاج) كذا في النسخ ، والذي في « شرح الجمل » لابن عصفور (١/ ٤٣٢) : أنَّ الذي قاس جميعَها هو أبو القاسم الزجَّاجي ، وأمَّا أبو إسحاقَ الزجَّاجُ فإنَّهُ قاس علىٰ (ليت) أشبه أخواتها بها ؛ وهما (لعلَّ) و(كأنَّ) ، وسيأتي في الشرح على الصواب .

(٢) انظر « شرح التسهيل » (٢/ ٣٨) ، و« الجمل » للزجاجي (ص٢٩٥) ، و« الأصول في النحو » لابن السراج (١/ ٢٣٢ـ٢٣٣) ، و« شرح جمل الزجاجي » لابن عصفور (١/ ٤٣٢) .

(٣) انظر (٢/ ٥٦١) .

(٤) انظر (٢/ ٥٦١) .

إلا (ليت) ؛ فإنَّهُ يجوزُ فيها الإعمالُ والإهمالُ[1] ؛ فتقولُ : (إنَّما زيدٌ قائمٌ) ، ولا يجوزُ نصبُ (زيد) ، وكذلك : (أنَّ) ، و(كأنَّ) ، و(لكنَّ) ، و(لعلَّ) ، وتقولُ : (ليتَما زيدٌ قائمٌ) ، وإن شئتَ نصبتَ (زيداً) ؛ فقلتَ : (ليتَما زيداً قائمٌ) .

وظاهرُ كلامِ المُصنِّفِ رحمه الله تعالىٰ : أنَّ (ما) إنِ اتَّصلتْ بهٰذه الأحرفِ كَفَّتْها عن العمل ، وقد تعملُ قليلاً ، وهٰذا مذهبُ جماعةٍ مِنَ النَّحْويِّينَ ؛ كالزَّجَّاجيِّ وابنِ السَّرَّاجِ ، وحكى الأخفشُ والكِسَائيُّ : (إنَّما زيداً قائمٌ)[2] ، والصحيحُ : المذهبُ الأوَّل[3] ؛ وهو أنَّهُ لا يعملُ منها مع (ما) إلا (ليت) ، وأمَّا ما حكاه الأخفشُ والكسائيُّ . . فشاذٌّ .

واحتَرَزْنا بغير الموصولةِ : مِنَ الموصولة ؛ فإنَّها لا تَكُفُّها عن العمل ، بل تعملُ معها ، والمُرادُ بالموصولة : التي بمعنى (الذي) ؛ نحوُ : (إنَّ ما عندَكَ حَسَنٌ) ؛ أي : إنَّ الذي عندَكَ حسنٌ ، والتي هي مُقدَّرةٌ بالمصدر ؛

الإعمال في (ليتما) ، وهو يُشكِلُ علىٰ قول المُصنِّفِ في « شرح التسهيل » :

---

(١) قوله : (الإعمالُ) : أي : لبقاء اختصاصها بالأسماء ؛ ولذا قيل بوجوب إعمالها ، لكن حكىٰ في « شرح التسهيل » الإجماعَ علىٰ خلافه ، ولعلَّه لم يعتبر ذلك القيلَ ؛ لشدَّة ضعفه ، و(ما) حينئذٍ : زائدةٌ مُلْغاة ، وعلى الإهمال : كافَّة . « خضري » (١/ ٢٦٨) ، وممَّا رُوي بالوجهين : قول النابغة الذُّبْياني : (من البسيط)

قالتْ أَلَا ليتَما هٰذا الحمامُ لنا ... إلىٰ حمامتِنا أو نصفُهُ فَقَدِ

(٢) سبق تخريجه في (٢/ ٥٥٩ـ ٥٦٠) .

(٣) وهو مذهب سيبويه والجمهور ؛ لزوال الاختصاصِ ، كما تقدَّم في (٢/ ٥٦٠) .

نحوُ : (إنَّ ما فَعَلْتَ حَسَنٌ) ؛ أي : إنَّ فِعْلَكَ حسنٌ[١] .

١٨٨ـ وجائزٌ رَفْعُكَ معطوفاً علىٰ   منصوبِ (إنَّ) بعدَ أنْ تَسْتكمِلَا

❁ قوله : (وجائزٌ) ؛ أي : إجماعاً ، وهو خبرٌ مُقدَّمٌ ، و(رفعُكَ) : مبتدأٌ مُؤخَّر ، والتقديرُ : (ورفعُكَ اسماً معطوفاً علىٰ منصوبِ « إنَّ » بعدَ استكمالِها الخبرَ . جائزٌ)[٢] .

❁ قوله : (علىٰ منصوبِ « إنَّ ») ؛ أي : المكسورةِ[٣] .

(يجوزُ إعمالُها وإهمالُها بإجماع)[٤] ، ولعلَّهُ لم ينظر إلىٰ هـٰذا الخلاف لكونه واهياً ، فحكى الإجماعَ .

وما ذَهَبَ إليه سيبويهِ هو ما ذَهَبَ إليه الجمهورُ وصحَّحه ابنُ الحاجب ، كما في « النُّكَت »[٥] ، لـٰكن يَرِدُ علىٰ توجيههم المنعَ بما ذُكِرَ ؛ لأنَّ للناظم

---

(١) وكذلك الموصوفة ، وعليها : تكتب (ما) مفصولة ، بخلاف (ما) الزائدة ؛ فإنها تُكتب موصولة . انظر « حاشية الصبان » (١/ ٤٤٣) .

(٢) ويُفهَمُ مِنْ هـٰذا التقدير : أنَّ مفعولَ (تستكملَ) محذوفٌ ، والتقدير : (بعد أن تستكملَ الخبرَ) .

(٣) سيأتي حكم المفتوحة في بيت الناظم الآتي .

(٤) شرح التسهيل (٢/ ٣٨) .

(٥) نكت السيوطي (ق/ ٨٩) ، وانظر « كافية ابن الحاجب » (ص٥٢) ، و« الإيضاح في شرح المفصل » (٢/ ١٦٣ـ ١٦٤) .

أي : إذا أُتِيَ بعدَ اسمِ (إنَّ) وخبرِها بعاطفٍ[1] . . جاز في الاسم الذي بعدَهُ وجهانِ :

أحدُهُما : النصبُ عطفاً على اسمِ (إنَّ) ؛ نحوُ : (إنَّ زيداً قائمٌ وعَمْراً) .

والثاني : الرفعُ ؛ نحوُ : (إنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو) ، واختُلِفَ فيه ؛ فالمشهورُ : أنَّهُ معطوفٌ على محلِّ اسمِ (إنَّ) ؛ لأنَّهُ في الأصل مرفوعٌ لكونه

❁ قوله : (معطوفٌ على محلِّ اسمِ « إنَّ ») هـٰذا جارٍ على قول بعض البَصْريِّينَ الذين لا يشترطونَ وجودَ المُحرِزِ[2] ؛ أي : الطالبِ لذلك المحلِّ ، وهو مردودٌ : بأنَّ محلَّ الاسمِ الابتداءُ وقد زال بدخول الناسخ ، والمُحقِّقونَ مِنَ البَصْريِّينَ : علىٰ أنَّهُ مبتدأٌ حُذِفَ خبرُهُ ، أو معطوفٌ علىٰ ضمير الخبرِ المُستترِ فيه إنْ وُجِدَ فاصلٌ[3] .

ومَنْ وافقه أنْ يقولَ : يكفي في صحَّة الإعمال الاختصاصُ بحسَب الأصلِ ، ولا يَضُرُّ عُرُوضُ زوالِهِ ، ولذلك نظائرُ كثيرةٌ .

❁ قوله : (بأنَّ محلَّ الاسمِ الابتداءُ) فيه مُسامحةٌ ؛ فإنَّ الابتداءَ طالبٌ للمحلِّ ، لا نَفْسُ المحلِّ .

❁ قوله : (إنْ وُجِدَ فاصلٌ) ؛ كما في قولك : (إنَّ زيداً آكِلٌ طعامَكَ

---

(١) قال الصبَّان في « حاشيته » (١/ ٤٤٥) : (قال في « شرح الجامع » : ولم يُقيِّدِ العطف بالواو ؛ لأنَّ « لا » كذلك ؛ تقولُ : « إنَّ زيداً قائمٌ لا عَمْراً » ، أو : « لا عمرٌو » . انتهىٰ ، والظاهرُ : أنَّ الفاءَ و« ثم » و« أو » و« حتىٰ » كذلك) .

(٢) وهو قول الكُوفيِّين أيضاً .

(٣) انظر « الإنصاف في مسائل الخلاف » (١/ ١٥١ـ ١٥٨) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٦١٩) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٣٦٦) وما بعدها .

مبتدأً ، وهـٰذا يُشعِرُ به ظاهرُ كلامِ المُصنِّفِ ، وذَهَبَ قومٌ : إلىٰ أنَّهُ مبتدأٌ وخبرُهُ محذوف ، والتقديرُ : (وعَمْرٌو كذلك) ، وهو الصحيحُ[1] .

فإنْ كان العطفُ قبلَ أنْ تستكملَ (إنَّ) ـ أي : قبلَ أنْ تأخذَ خبرَها ـ . . تعيَّن النصبُ عندَ جمهورِ النَّحْويِّينَ ؛ فتقولُ : (إنَّ زيداً وعَمْراً قائمانِ) ، و(إنَّكَ وزيداً ذاهبانِ) ، وأجاز بعضُهُمُ الرفعَ .

❁ قوله : (وأجاز بعضُهُمُ الرفعَ) ؛ أي : أجازَهُ الكِسَائيُّ مطلقاً ، ووافقه

وعمرٌو) ؛ فـ (عمرٌو) : معطوفٌ على الضمير المرفوع في (آكِلٌ) ؛ لوجودِ الفصلِ بالمفعول ، فإنْ لم يُوجَدْ فاصلٌ ؛ نحوُ : (إنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو) . . تعيَّن الوجهُ الأوَّل عندَ الجمهورِ ، وأجاز بعضُهُم الثانيَ ؛ بناءً علىٰ أنَّهُ يجوزُ العطفُ على الضمير المُستتِرِ بلا فَصْلٍ بقِلَّة .

❁ قوله : (أجازَهُ الكِسَائيُّ مطلقاً) ؛ أي : سواءٌ خَفِيَ إعرابُ المعطوفِ عليه أم لا .

---

(١) قال الصبَّان في « حاشيته » (١/٤٤٥) : (وفي « التسهيل » : أنَّ النعتَ والتوكيدَ وعطفَ البيان كعطف النسق عندَ الجَرْميِّ والزَّجَّاجِ والفرَّاء ؛ تقولُ : « إنَّ زيداً قائمٌ الفاضلُ » ، أو « أبو عبد الله » ، أو « نَفْسُهُ » ؛ بالرفع والنصب ، قال ابن قاسم فيما كتبه بهامش « شرح التسهيل » للدَّمَامِينيِّ : هو ظاهرٌ إنْ قلنا : إنَّ الرفعَ على العطف علىٰ محلِّ اسمِ « إنَّ » ، فإنْ قلنا : على الابتداء ، وإنَّهُ مِنْ عطف الجمل . . فالقياسُ : امتناعُ ما عدا النسقَ ، فليُتأمَّلْ ، وقاس الرَّضِيُّ البدلَ ، ومثَّل له بقوله : « إنَّ الزيدَينِ قد استحسنتُهُما شمائلُهُما » بالرفع ، وقيل : الرفع مخصوصٌ بعطف النسق ، قال في « الهمع » : وهو الأصحُّ) .

١٨٩ـ وأُلحِقَتْ بـ (إنَّ) (لٰكنَّ) و(أنْ)   مِنْ دونِ (ليتَ) و(لعلَّ) و(كأنْ)

الفرَّاءُ فيما خَفِيَ فيه إعرابُ المعطوف عليه ؛ نحوُ : (إنَّكَ وزيدٌ ذاهبانِ) ، و(إنَّ هٰذا وعمرٌو عالِمانِ)[1] .

❁ قوله : (وأُلحِقَتْ بـ« إنَّ ») ؛ أي : المكسورةِ .

❁ قوله : (و« أَنْ ») ؛ أي : المفتوحةُ .

❁ قوله : (مِنْ دونِ) لفظُ (مِنْ) زائدٌ .

❁ قوله : (فيما خَفِيَ فيه . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : في تركيبِ خَفِيَ فيه . . . إلىٰ آخره ؛ أي : لكون المعطوفِ عليه مبنيّاً أو مقصوراً مثلاً ؛ وذلك لأنَّهُ حينئذٍ لا يحصلُ تنافرٌ في اللفظ ، بخلافِ ما لو ظَهَرَ إعرابُ المعطوفِ عليه .

ومُقتضىٰ هٰذا التعليل : أنَّهُ يجوزُ عنده العطفُ بالرفع إذا خَفِيَ إعرابُ المعطوف دونَ المعطوف عليه ؛ نحوُ : (إنَّ زيداً والفتىٰ ذاهبانِ) ، كما قاله الرُّودانيُّ[2] .

❁ قوله : (لفظُ « مِنْ » زائدٌ) فيه : أنَّ الكلامَ إيجابٌ ، وهي لا تُزادُ فيه

---

(١) انظر « معاني القرآن » للفراء (١/ ٣١١) ، و« الكتاب » (١/ ٣١٥) ، و« الإنصاف في مسائل الخلاف » (١/ ١٥١ـ ١٥٨) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٦١٩) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٣٧١) ، وقال سيبويه مُؤيِّداً المذهبَ البَصْريَّ : (واعلَمْ : أنَّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون : « إنهم أجمعون ذاهبون » ، و« إنك وزيدٌ ذاهبان ») ، وقال الفراء : (ولا أستحبُّ أن أقول : « إنَّ عبد الله وزيدٌ قائمان » ؛ لتبيُّنِ الإعراب في « عبد الله ») .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (١/ ٤٤٨) .

حُكْمُ (أنَّ) المفتوحةِ و(لٰكنَّ) في العطف على اسمهما[1] . . حُكْمُ (إنَّ) المكسورةِ ؛ فتقولُ : (عَلِمتُ أنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو) برفع (عمرو) ونصبِهِ ، وتقولُ : (علمتُ أنَّ زيداً وعَمْراً قائمانِ) بالنصب فقط عندَ الجمهور ، وكذلك تقولُ : (ما زيدٌ قائماً لٰكنَّ عَمْراً مُنطلِقٌ وخالداً) بنصب (خالد) ورفعِهِ ، و(ما زيدٌ قائماً لٰكنَّ عَمْراً وخالداً مُنطلِقانِ) بالنصب فقط .

وأمَّا (ليت) و(لعلَّ) و(كأنَّ) : فلا يجوزُ معها إلا النصبُ ، تقدَّم المعطوفُ أو تأخَّر ؛ فتقولُ : (ليت زيداً وعَمْراً قائمان) ، و(ليت زيداً قائمٌ وعَمْراً) ؛ بنصب (عمرو) في المثالَينِ ، ولا يجوزُ رفعُهُ ، وكذلك : (كأنَّ) و(لعلَّ) ، وأجاز الفرَّاءُ الرفعَ فيه مُتقدِّماً ومُتأخِّراً معَ الأحرفِ الثلاثة .

❀ قوله : (وأجاز الفرَّاءُ الرفعَ) ؛ أي : بشرطِ خفاءِ الإعراب .

❀ قوله : (الأحرفِ الثلاثة) هي : (ليت) ، و(لعلَّ) ، و(كأنَّ) .

عندَ الجمهور ، وزيادتُها فيه رأيٌ للأخفش والكُوفيِّينَ[2] .

❀ قوله : (أي : بشرطِ خفاءِ الإعراب) هٰذا إنَّما هو عندَ تقدُّمِ المعطوف ؛ لأنَّهُ عندَ تأخُّرِهِ يجوزُ فيهِ عندَ الفرَّاءِ الرفعُ مطلقاً، كما هو صريحُ كلام « الهَمْع »[3] .

---

(١) قوله : (حكم أنَّ المفتوحة . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بشرط كونها في موضع الجملة ؛ بأنْ تسدَّ مسدَّ مفعولَي العلم اللذين أصلُهما الجملة ، فتكونُ في حكم المكسورة ، كما أشار له الشارحُ بالمثال ، وكذا ما في معنى العلم ؛ كآية : ﴿ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ . . . ﴾ إلىٰ قوله : ﴿ وَرَسُولُهُۥ ﴾ [التوبة : ٣] ، وقيل : يجوز مطلقاً ، وقيل : يُمنع مطلقاً . « خضري » (١/ ٢٧٠) .

(٢) ستأتي هٰذه المسألة في (٣/ ٥٢١ ـ ٥٢٥) .

(٣) همع الهوامع (٣/ ٢٤١) .

١٩٠ـ وخُفِّفَتْ (إنَّ) فقلَّ العَمَلُ   وتلزمُ اللامُ إذا ما تُهمَلُ
١٩١ـ وربَّما اَستُغنِيَ عنها إنْ بَدَا   ما ناطِقٌ أرادَهُ مُعتمِدَا

❋ قوله : (إذا ما تُهمَلُ) ما : زائدةٌ .

❋ قوله : (ورُبَّما اَستُغنِيَ عنها) ؛ أي : اللامِ ، و(رُبَّ) : للتقليل .

❋ قوله : (إنْ بَدَا ما ناطِقٌ . . .) إلىٰ آخره : (إن) : شرطيَّةٌ ، و(بدا) : فعلُ الشرط ، فاعلُهُ : (ما) ، و(ناطقٌ) : مبتدأٌ سَوَّغَ الابتداءَ به كونُهُ فاعلاً في المعنىٰ ، وجملةُ (أرادَهُ) : خبرُهُ ، و(مُعتمِداً) : بكسر الميم حالٌ مِنْ فاعلِ (أراد) ؛ أي : مُعتمِداً علىٰ قرينةٍ ؛ إمَّا لفظيَّةٍ ؛ كقوله : (إنِ الحقُّ لا يخفىٰ علىٰ ذي بصيرةٍ) ، أو معنويَّةٍ ؛ كقوله : (أنا اَبنُ أُباةِ . . .) إلىٰ آخره .

❋ قوله : (إنِ الحقُّ لا يخفىٰ . . .) إلىٰ آخره : القرينةُ اللفظيَّةُ فيه : لفظُ (لا) ؛ فإنَّهُ يَبعُدُ معها أنْ يُرادَ بـ(إنِ) النفيُ ؛ إذ لو أُرِيدَ ما ذُكر لَجِيءَ بالإثبات بدلاً عن نفي النفي الصائرِ إلى الإثبات ، وفيه أيضاً قرينةٌ معنويَّة ؛ وهي أنَّهُ لو أُرِيدَ بـ(إنِ) النفيُ ونفيُ النفيِ إثباتٌ . . لكان المعنى : (الحقُّ يخفىٰ علىٰ ذي بصيرةٍ) ، وفسادُهُ ظاهرٌ ، وينبغي أنْ تكونَ القرينةُ المعتمدُ عليها هـٰذه القرينةَ المعنويَّةَ ؛ لأنَّ (لا) مُبعِدةٌ للنفي ، لا مانعةٌ منه ، فتأمَّل . انتهىٰ « صبَّان »[1] .

---

(١) حاشية الصبان (١/ ٤٥١) .

إذا خُفِّفتْ (إنَّ) : فالأكثرُ في لسان العرب : إهمالُها[1] ؛ فتقولُ : (إنْ زيدٌ لَقائمٌ)[2] ، وإذا أُهمِلتْ لَزِمَتْها اللامُ فارقةً بينها وبينَ (إنِ) النافيةِ[3] ، ويَقِلُّ إعمالُها ؛ فتقولُ : (إنْ زيداً قائمٌ) ، وحكى الإعمالَ سيبويهِ والأخفشُ رحمهما الله تعالىٰ[4] ، فلا تلزمُها حينئذٍ اللامُ ؛ لأنَّها لا تلتبسُ والحالةُ هـٰذه بالنافية ؛ لأنَّ النافيةَ لا تَنصِبُ الاسمَ وترفعُ الخبر ، وإنَّما تلتبسُ بـ (إنِ) النافيةِ إذا أُهمِلتْ ولم يظهرِ المقصودُ بها ، فإنْ ظَهَرَ المقصودُ بها فقد يُستغنىٰ

---

(١) ويُشترط : أنْ يكونَ اسمُها ظاهراً لا ضميراً ، مع صُلُوح خبرها للَّام ؛ بألَّا يكونَ مُقدَّماً ، ولا ماضياً مُتصرِّفاً ، ولا جملةً شرطيّة ، إلا الخبر المنفي ؛ فإنها تُخفَّف معه وإن لم يصلح للام ؛ لعدم التباسها معه بـ (إنِ) النافية . « خضري » (١/ ٢٧١) .

(٢) وشاهدُهُ من القرآن : قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِن كُلٌّ لَمَا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ [يسٓ : ٣٢] في قراءةِ مَنْ خفَّف (لَمَا) ؛ فـ (كل) : مبتدأ ، واللام : لام الابتداء ، و(ما) : زائدة ، و(جميع) : خبر المبتدأ ، و(محضرون) : نعته ، وجُمِعَ على المعنىٰ . من هامش (و) .

(٣) فلولا دخولُ اللام على المثال السابق . . لتُوُهِّم أنَّ (إنْ) نافيةٌ ، وأنَّ المعنىٰ : ما زيدٌ قائمٌ ، فلمَّا جيء باللام ارتفع هـٰذا التوهُّمُ .

(٤) وشاهده القرآني : قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِنْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ [هود : ١١١] في قراءةِ نافع وابن كثير بتخفيف (إنْ) و(لَمَا) ؛ فـ (إن) : مخففة من المثقلة ، و(كلاً) : اسمها ، واللام في (لما) : لام الابتداء ، و(ما) : موصولة خبر (إن) ، و(ليوفينهم) : جوابٌ لقسم محذوف ، وجملة القسم وجوابه : صلة (ما) ، والتقدير : (وإنْ كلاً للذين واللهِ لَيُوفِّيَنَّهُم) ، وقيل : (ما) نكرة موصوفة ، وجملةُ القسم وجوابه سدَّتْ مَسَدَّ الصفة ، والتقدير : (وإنْ كلاً لَخَلْقٌ مُوفّىً عَمَلُهُم) . من هامش (و) .

عن اللام ؛ كقوله[1] : [من الطويل]

١٠٣ـ ونحنُ أُباةُ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مالكٍ وإنْ مالكٌ كانتْ كرامَ المعادنِ

---

* قوله : (ونحنُ أُباةُ الضَّيْمِ . . .) إلىٰ آخره : كذا في نُسَخ الشارح ،

وقولُهُ : (إذ لو أُرِيدَ ما ذُكر لَجِيءَ . . .) إلىٰ آخره : لا يُقالُ فيه : إنَّهُ نفى النفيَ ، ولم يُؤتَ بالإثبات مِنْ أوَّل الأمر في نحو : (ما زال زيدٌ قائماً) .

لأنَّا نقولُ : لو اقتصر علىٰ الجملة التي بعدَ (زال) وأخواتِها . . لم يحصلِ المعنى المُرادُ بنفيها ، ولـٰكنَّ الظاهرَ : أنَّ وجهَ كونِ (لا) قرينةً : أنَّ الخبرَ بعدَ (إنِ) النافيةِ لم يَرِدْ إلا مُثبَتاً ولو مقروناً بـ(إلا) ، فكانتْ (لا) قرينةً علىٰ أنَّها المُخفَّفةُ ؛ إذ هي كالمُشدَّدة ؛ يجيءُ خبرُها مَنفِيّاً كما يجيء مُثبَتاً ، وقد ذَكَرَ الصبَّانُ قبلَ ذلك نقلاً عن ياسينَ عن ابن هشامٍ : أنَّهُ لا يُتوهَّمُ مع الخبر المنفيِّ أنَّ (إن) نافيةٌ[2] .

---

(١) البيت للطِّرِمَّاح في « ديوانه » (ص٢٨٠) ضمن قصيدة مطلعها :

أَسَاءَكَ تقويضُ الخليطِ المُبايِنِ نَعَـمْ والنَّـوَىٰ قَطَّـاعـةٌ للقـرائـنِ

وبعد الشاهد :

ذَوِي المَأثُراتِ الأوَّلِيّاتِ واللُّهىٰ قـديمـاً وأَكْفـاءِ العَـدُوِّ المُـزابِـنِ

وأهلِ الأُتى اللّاتي علىٰ عهدِ تُبَّعٍ علىٰ كلِّ ذي مالٍ عَزِيبٍ وعاهِنِ

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٣٤) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٢٨) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٥٣٧) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٣٦٧) ، و« المساعد » (١/ ٣٢٦) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥١١) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٤٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٧٥٢ـ٧٥٣) ، و« تخليص الشواهد » (ص٣٧٨ـ٣٧٩) .

(٢) حاشية الصبان (١/ ٤٤٩) ، وانظر « حاشية ياسين على الألفية » (١/ ١٥٠) .

والتقديرُ : (وإنْ مالكٌ لَكانتْ) ؛ فحُذفتِ اللامُ ؛ لأنَّها لا تلتبسُ بالنافية ؛ لأنَّ المعنىٰ على الإثبات ، وهٰذا هو مُرادُ المُصنِّفِ بقوله : (وربَّما ٱستُغنِيَ عنها إن بَدَا . . .) إلىٰ آخر البيت .

واختلف النَّحْويُّونَ في هٰذه اللام ؛ هل هي لامُ الابتداءِ دخلتْ للفَرْق بينَ (إنِ) النافية و(إنِ) المُخفَّفة مِنْ الثقيلة ، أم هي لامٌ أخرى اجتُلِبتْ للفَرْق ؟

وكلامُ سيبويه يَدُلُّ : علىٰ أنَّها لامُ الابتداء دخلتْ للفَرْق .

والذي في « الشواهد » وغيرها : (أنا ابنُ أُباة . . .) إلىٰ آخره[1] ، ولعلَّهُما روايتانِ .

و(أُباة) : جمعُ (آبٍ) ؛ كـ (قُضاة) جمع (قاضٍ) ؛ مِنْ (أَبَىٰ) : إذا امتنعَ ، و(الضَّيْم) : الظُّلْمُ ، و(مالك) الأوَّلُ : اسمُ أبي القبيلة ، والثاني : القبيلةُ ؛ ولذلك قال : (كانتْ) ، وصرفَها ؛ مُراعاةً للحيِّ ، وصَرَفَ (المعادن) ؛ لدخول (أل) عليه ، لا للضرورة كما قيل ، و(مِنْ آل مالكٍ) : بدلٌ مِنْ قوله : (أُباةُ الضَّيْم) ، أو في محلِّ نصبٍ على الحال[2] .

والقرينةُ المُجوِّزةُ لحذف اللام : أنَّ القَصْدَ الإثباتُ لا النفيُ ؛ إذ المعنىٰ : أنا ابنُ الأقوامِ الذين يمنعونَ الضَّيْمَ ؛ فالقَصْدُ المُفاخَرة .

. . . .

---

(١) المقاصد النحوية (٢/ ٧٥٢) ، وهي كذلك في « ديوانه » (ص٢٨٠) والنسخة (و) ، وانظر « شرح التسهيل » (٢/ ٣٤) ، و« التذييل والتكميل » (٥/ ١٣٤) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٥٣٧) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥١١) .

(٢) وصاحب الحال : (نحن) ، أو (أباة) ؛ لأنَّ المضافَ بعضٌ منه . « خضري » (١/ ٢٧٢) ، ويجوز أيضاً أنْ يُعرَبَ خبراً ثانياً .

وتظهرُ فائدةُ هٰذا الخلاف : في مسألةٍ جرَتْ بينَ ابنِ أبي العافية وابنِ الأخضرِ ؛ وهي قولُهُ صلَّى الله عليه وسلَّم : « قد عَلِمْنا إنْ كنتَ لَمُؤمِناً »[1] ؛ فمَنْ جعَلَها لامَ الابتداء : أوْجَبَ كسرَ (إنْ) ، ومَنْ جعلها لاماً أُخرى اجتُلِبتْ للفَرْق : فَتَحَ (إنْ) .

وجرى الخلافُ في هٰذه المسألةِ أيضاً قبلَهُما بينَ أبي الحسن عليِّ بنِ سليمانَ البغداديِّ الأخفشِ الصغيرِ وبينَ أبي عليٍّ الفارسيِّ ؛ فقال الفارسيُّ : هي لامٌ غيرُ لامِ الابتداء اجتُلِبتْ للفَرْق ، وبه قال ابنُ أبي العافية ، وقال الأخفشُ الصغيرُ : إنَّما هي لامُ الابتداء دخلتْ للفرق ، وبه قال ابنُ الأخضرِ[2] .

١٩٢ـ والفعلُ إنْ لم يكُ ناسخاً فلا تُلفِيهِ غالباً . . . .

---

* قوله : (أَوْجَبَ كسرَ « إنْ ») ؛ أي : لأنَّ لامَ الابتداء تُعلِّقُ ، فيجبُ كسرُها بعدَ فعلٍ عُلِّقَ بلام الابتداء ، كما قال الناظمُ : (وكَسَرُوا مِنْ بعدِ فِعلٍ عُلِّقا باللاَّمِ . . .) إلىٰ آخره . انتهى « ابن قاسم »[3] .

* قوله : (فلا تُلفِيهِ) ؛ أي : تَجِدُهُ ، وقولُهُ : (غالباً) : حالٌ مِنَ الهاء

. . . .

---

(١) رواه البخاري (١٨٤) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها .

(٢) انظر هٰذه المسألةَ مع بيان دليل كلا الفريقين في « التذييل والتكميل » (٥/ ١٣٨ـ ١٣٩) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٤/ ١٦٩٣) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٣١٧ـ٣١٨) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥١٢) .

(٣) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٣٩) .

التي هي المفعولُ الأوَّلُ لـ (تُلفِيهِ)[1] ، قال ابنُ قاسمٍ : (وينبغي تعلُّقُهُ بالنفي ؛ ليكونَ حاصلُ المفهومِ أنَّ اتِّصالَ الناسخ بها لم ينتفِ في الغالب ، فيَصدُقُ بالكَثْرة ، ولا يلزمُ أنْ يكونَ الاتِّصالُ غالباً ، ولو جُعِلَ مُتعلِّقاً بالمَنْفيِّ لأفادَ المفهومُ أنَّ اتِّصالَ الناسخِ بها غالبيٌّ ، مع أنَّ الشارحَ وغيرَهُ إنَّما ذكروا

❀ قوله : (ليكونَ حاصلُ المفهومِ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : **لأنَّ المنطوقَ** : (انتفىٰ في غالب الأزمنةِ أو التراكيبِ اتصالُ الفعلِ غيرِ الناسخ بـ « إنْ ») ؛ فاتصالُهُ بها نادرٌ .

وقولُهُ : (لم ينتفِ في الغالب) ؛ أي : حتىٰ يكونَ اتصالُهُ بها نادراً .

وقولُهُ : (فيصدُقُ بالكَثْرة)؛ أي: كما يَصدُقُ بالغَلَبة، لٰكنَّ المُرادَ : الأوَّل.

وقولُهُ : (لأفادَ المفهومُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : **لأنَّهُ يصيرُ المعنى** : اتصالُ غيرِ الناسخِ بها في الغالب مُنتفٍ ؛ فمفهومُهُ : أنَّ اتصالَ الناسخِ بها في الغالب لم يَنتفِ ، فيكونُ الاتصالُ غالباً وعدمُهُ نادراً ، وليس كذلك .

وقولُهُ : (مع أنَّ الشارحَ) لعلَّ مُرادَهُ به : ابنُ الناظم[2] ، وقولُهُ : (وغيرَهُ) ؛ أي : كالأُشْمُونيِّ ؛ حيثُ قال : (وإن كان ناسخاً وجدتَهُ مُوصَلاً بها كثيراً) انتهىٰ[3] .

وأمَّا شارحُنا : فلم يتعرَّضْ للكَثْرة ولا للغَلَبة ، وقد يُقالُ : تُؤخَذُ الكَثْرةُ

---

(١) ويجوز أن يُعرَب أيضاً ظرفَ زمان أو مكان . انظر « حاشية الصبان » (١/ ٤٥١) .

(٢) شرح ابن الناظم (ص١٢٩) .

(٣) شرح الأشموني (١/ ١٤٥) .

. . . .

الكَثْرةَ)[1] .

مِنْ قوله : (ويَقِلُّ أنْ يَلِيَها غيرُ الناسخ . . .) إلىٰ آخره ؛ فإنَّهُ يُفِيدُ : أنَّ الكثيرَ أنْ يَلِيَها الناسخُ .

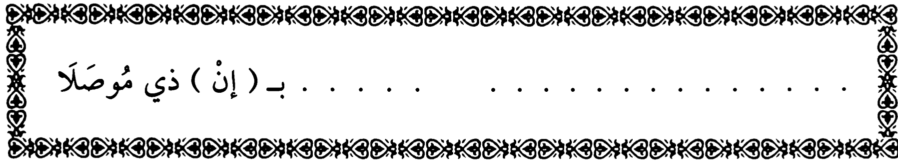
ثمَّ إنَّ كلامَ ابنِ قاسمٍ يَقتضِي : الفرقَ بينَ الكَثْرةِ والغَلَبة ، وقد يُوجَّهُ : بأنَّ الغَلَبةَ فوقَ الكَثْرة ؛ فمُقابِلُ الغَلَبةِ النُّدُورُ ، ومُقابِلُ الكَثْرةِ القِلَّةُ ، والنادرُ أقلُّ مِنَ القليل ، كما يُفِيدُهُ قولُهُم : (النادرُ لا حُكْمَ له)[2] ؛ فهو كالعدم .

ثمَّ إنَّ كلامَ ابنِ قاسمٍ مُشكِلٌ ؛ وذلك لأنَّهُ إذا عُلِّقَ (غالباً) بالنفي . . أفاد الكلامُ : أنَّ اتصالَ غيرِ الناسخِ بـ (إنْ) نفيُهُ غالبٌ ، فيكونُ ثبوتُ اتصالِهِ بـ (إنْ) نادراً ؛ إذ هو المُقابِلُ للغالب ، ومفهومُهُ : أنَّ اتصالَ الناسخ بـ (إنْ) ليس نفيُهُ غالباً ؛ لأنَّ الاتصالَ كثيرٌ ، وإذا كان الكثيرُ هو اتصالَ الناسخ . . لَزِمَ أنَّ القليلَ هو اتصالُ غيرِ الناسخ ؛ لأنَّ الكَثْرةَ في جانب الناسخ يُقابِلُها القِلَّةُ في جانب غيرِ الناسخ ، وكيف يصحُّ الحُكْمُ بالقِلَّة مع الحُكْم أوَّلاً

---

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/٣٩) ، وفي هامش (ج) : (قال الفارِضيُّ في « شرحه » : والجمهورُ إذا خُفِّفت « إنَّ » المكسورةُ ووَلِيَها فعلٌ ناسخ . . فلا عملَ لها في ظاهر ولا مضمر ، نصَّ عليه السَّمينُ وأبو حيَّان في « النهر » ، بخلاف ما إذا وَلِيَها غيرُ الفعل الناسخ كما سبق ، وجعل لها الزمخشريُّ اسماً في : ﴿ وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَٰفِلِينَ ﴾ [الأنعام : ١٥٦] ؛ أي : وإنه كُنَّا عن دراستهم لغافلين ، قال السَّمينُ : وهٰذا مُخالِفٌ لنصوصهم . انتهىٰ بحروفه) ، وانظر « شرح الفارضي على الألفية » (ق/٤٣) ، و« الدر المصون » (٥/٢٣٠) ، و« النهر الماد » (٢/٥٠٤) ، و« الكشاف » (٢/٨١) .

(٢) من هنا ابتدأ السقط في (ك) ، وسينتهي في (٣/١٢١) .



❀ قوله : (بـ « إنْ ») بكسر الهمزة : مُتعلِّقٌ بـ (مُوصَلا) بفتح الصَّاد ، وهو المفعولُ الثاني لـ (تُلفِيهِ) ، وقولُهُ : (ذي) : اسمُ إشارةٍ بدلٌ مِنْ (إنْ) ، أو نعتٌ لها .

بالنُّدُور ، مع أنَّهُ فَرْقٌ بينَ القِلَّةِ والندور علىٰ كلامه ؟! فلَزِمَ التناقضُ .

إلا أنْ يُقالَ : مفهومُ التقييدِ بالناسخ في المفهوم مُعطَّلٌ ، أو أنَّ الكَثْرَةَ تُقابِلُها النُّدْرة ، كما تُقابِلُها القِلَّةُ عقلاً ، وإن كان العُرْفُ علىٰ مُقابلتها بالقِلَّة ، ويُقصَرُ المُقابِلُ على النُّدْرة بقرينةٍ ما في المنطوق .

والذي يظهرُ : أنَّ المُرادَ بالكَثْرة في كلام القومِ : الغَلَبةُ ، وأنَّ المُرادَ بالقِلَّة في كلامهم ـ كما عبَّر به شارحُنا ـ : النُّدُورُ ؛ وذلك لِمَا قالوه مِنْ أنَّ أقسامَ الاتصالِ أربعةٌ : كثيرٌ ؛ وهو مضارعُ الناسخ ، وأكثرُ ؛ وهو ماضيه ، ويُقاسُ عليهما اتِّفاقاً ، ونادرٌ ؛ وهو ماضي غيرِ الناسخ ، ومَنَعَ غيرُ الأخفشِ القياسَ عليه ، وأَنْدَرُ ؛ وهو مضارعُهُ ، ولا يُقاسُ عليه اتِّفاقاً .

فعُلِمَ مِنْ كلامهم : أنَّهُ حيثُ كان الاتصالُ في غير الناسخِ نادراً أو أَنْدَرَ . . كانتِ الكَثْرةُ في كلامهم بمعنى الغَلَبة ؛ إذ هي التي يُقابِلُها النُّدُورُ ، وحينئذٍ : يكونُ (غالباً) مُتعلِّقاً بالمنفيِّ ـ كما هو المُتبادرُ مِنَ « المتن » ـ لا بالنفي .

ثمَّ لا تتوهَّمْ مِنْ كَثْرة الاتصالِ في الناسخ أنَّ عدمَ الاتصال فيه قليلٌ ، بل هو كثيرٌ أيضاً ، فتأمَّلْ .

إذا خُفِّفَتْ (إنَّ) فلا يَلِيها مِنَ الأفعال إلا الأفعالُ الناسخةُ للابتداء[1] ؛ نحوُ (كان) وأخواتِها ، و(ظنَّ) وأخواتِها ، و(كاد) وأخواتِها ؛ قال الله تعالىٰ : ﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ﴾ [البقرة : ١٤٣] ، وقال الله تعالىٰ : ﴿ وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ ﴾ [القلم : ٥١] ، وقال الله تعالىٰ : ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾ [الأعراف : ١٠٢] .

ويَقِلُّ أنْ يَلِيَها غيرُ الناسخ ، وإليه أشار بقوله : (غالباً) ، ومنه : قولُ بعضِ العربِ : (إنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ ، . . . .

---

* قوله : (نحوُ « كان » وأخواتِها ، و« ظنَّ » وأخواتِها ، و« كاد » وأخواتِها) ، كذا في بعض النسخ ؛ فـ (نحوُ) عليها مُستدرَكةٌ ؛ إذ ليس مِنَ الأفعال نواسخُ غيرَ المذكورات ، وفي بعض النسخ إسقاطُ (كاد) ؛ فذِكْرُ (نحوُ) عليها ظاهرٌ[2] .

* قوله : (إنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ . . .) إلىٰ آخره : كلٌّ مِنْ (يَزِينُ) و(يَشِينُ) : مرفوعٌ بضمَّةٍ ظاهرة على النُّون ، وبفتح حرف المضارعة ؛ مِنْ (زانَ) و(شانَ) ، و(الزَّينُ) : نقيضُ الشَّين ، وقد عُلِمَ مِنْ هٰذا : أنَّ النَّفْسَ مُتعدِّدةٌ باعتبار صفاتها ؛ فالتي تَزِينُ صاحبَها هي المحمودةُ ؛ كالمُطمئِنَّة ،

. . . .

(١) في هامش (و) : (وشرطُ الناسخ : كونُهُ غيرَ نافٍ ؛ فخرج بذلك : « ليس » ، وغيرَ منفيٍّ ؛ فخرج بذلك : « زال » وأخواتُها ؛ نحوُ : « ما كان » ، وغيرَ صِلَة ؛ فخرج بذلك : « ما دام » ، ولا فرقَ في الناسخ بين الماضي والمضارع ، إلا أنَّهُ كَثُرَ كونُهُ مضارعاً ناسخاً ، وأكثرُ منه : كونُهُ ماضياً ناسخاً) .

(٢) وهو كذلك في النسخ المعتمدة من « الشرح » ؛ بإسقاط (كاد) وأخواتها .

وإنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ)[١] ، وقولُهُم : (إنْ قَنَّعت كاتبَكَ لَسَوْطاً)[٢] ، وأجاز الأخفشُ : (إنْ قام لَأنا)[٣] ، ومنه : قولُ الشاعر[٤] : [من الكامل]

والتي تَشِينُهُ أي : تَعِيبُهُ ـ هي المذمومةُ ؛ وهي الأمَّارةُ بالسُّوء ، أفاده ابنُ الميِّت[٥] .

❀ قوله : (إن قَنَّعتَ كاتبَكَ . . .) إلىٰ آخره : (قَنَّعتَ) : بتشديد النون ، و(السَّوْط) : ما يُضرَبُ به ، والمعنىٰ : أنَّكَ ضربتَ كاتبَكَ بالسَّوْط وجعلتَهُ كالقِناع له ، و(القناعُ) : هو ما تَلبَسُهُ المرأةُ فوقَ الخِمار .

---

(١) استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ٣٧) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص١٢٩) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (١/ ٥٣٨) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (١/ ٣٦٩) ، والشارح في « المساعد » (١/ ٣٢٨) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٢/ ٣٩٥) .

(٢) استشهد به : أبو حيَّان في « التذييل والتكميل » (٥/ ١٤١) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٣/ ١٢٧٣) ، والشارح في « المساعد » (١/ ٣٢٨) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/ ٥١٣) .

(٣) أي : أجازه قياساً على البيت الآتي ، والصحيح : أنَّهُ لا يُقاس ، بل هو مقصورٌ على السماع .

(٤) البيت لسيدتنا عاتكة رضي الله عنها ، كما سيذكره المُحشِّي ، وهو ضمن قصيدة ترثي بها سيدنا الزبير بن العوَّام رضي الله عنه وتذمُّ قاتله عمرو بن جُرْمُوز ، وأوَّلُها :

غَدَرَ ٱبنُ جُرْمُوزٍ بفارسِ بُهْمةٍ ... يومَ اللِّقاءِ وكانَ غيرَ مُعرِّدِ
يا عمرُو لو نبَّهتَهُ لوجدتَهُ ... لا طائشاً رَعِشَ الجَنانِ ولا اليدِ

(٥) إرشاد السالك النبيل (ق/ ١٩٤) .

=

١٠٤ـ شُلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قتلتَ لَمُسلِماً　　حَلَّتْ عليكَ عقوبةُ المُتعمِّدِ

❁ قوله : (شُلَّتْ يَمِينُكَ . . .) إلىٰ آخره : قائلُهُ : عاتكةُ بنتُ زيدِ بنِ عمرِو بن نُفيلٍ ابنةُ عمِّ عمرَ بنِ الخطَّاب رضي الله تعالىٰ عنه ، يجتمعانِ في (نُفَيل) ، كانتْ مِنَ المهاجرات إلى المدينة ، تزوَّجها الزُّبيرُ بنُ العوَّام ،

❁ قوله : (ابنةُ عمِّ عمرَ) ؛ أي : بواسطةٍ ؛ فإنَّها ابنةُ ابنِ عمِّهِ رضي الله تعالىٰ عنه ؛ وذلك أنَّ عمَّهُ هو عمرٌو أخو الخطَّاب ، وهي بنتُ زيدِ بنِ عمرٍو ، لا بنتُ عمرٍو ، كما هو ظاهرٌ مِنْ كلامه .

❁ قوله : (كانتْ مِنَ المهاجرات) ، وكانتْ مِنْ أجمل أهلِ زمانِها ؛ ويُقالُ : إنَّها كانتْ تَصُبُّ الجَرَّةَ علىٰ رأسها ، فينزلُ الماءُ علىٰ ظهرها ولا ينزلُ علىٰ وَرِكَيْها منه شيءٌ ؛ لمَنْعِ عَجيزتِها له .

وكان أهلُ المدينة يقولون : مَنْ أرادَ الشهادةَ فليتزوَّجْ عاتكةَ ؛ وذلك أنَّهُ تزوَّجها عبدُ الله بنُ الصِّدِّيق ، فمات عنها شهيداً ؛ أُصِيبَ بسهمٍ في غزوة

= كم غَمْرةٍ قد خاضَها لم يَثنِهِ　　عنها طِرادُكَ يا بنَ فَقْعِ القَرْدَدِ
ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ إنْ ظَفِرْتَ بمِثْلِهِ　　ممَّنْ مضىٰ أو مَنْ يروحُ ويَغتدِي
شُلَّتْ يمينُكَ . . . .

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣٦/٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٢٩) ، و« توضيح المقاصد » (٥٣٨/١) ، و« أوضح المسالك » (٣٦٨/١) ، و« مغني اللبيب » (٣٥/١) ، و« المساعد » (٣٢٧/١) ، و« همع الهوامع » (٥١٣/١) ، و« شرح الأشموني » (١٤٥/١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٧٥٣/٢ـ٧٥٥) ، و« شرح أبيات المغني » (٨٩/١ـ٩٥) ، و« البداية والنهاية » (٣٤٤/٥ـ٣٤٦) .

ثمَّ قُتِلَ عنها ، والخِطابُ لقاتله عمرِو بنِ جُرْمُوزٍ عليه ما يستحقُّ مِنَ العذاب ، وهو بضمِّ الجيم وبالزاي آخرَهُ ؛ فما في بعض نُسَخ « التصريح » مِنَ الشين المُعجَمة بدلَ الجيم . . تحريفٌ[1] .

وشَلَّتْ ـ بفتح الشينِ المُعجَمة أفصحُ مِنْ ضمِّها ـ : إخبارٌ ، ومعناه : الدُّعاء ؛ أي : أَشَلَّ اللهُ يدَهُ ، و(الشَّلَلُ) : فسادُ عُرُوقِ اليد ، فتَبطُلُ حركتُها ، و(حَلَّتْ) ؛ أي : نزلتْ ، ويُروىٰ بدلَهُ : (وَجَبتْ) ، وهو بمعناه .

والشاهد : في (إنْ قتلتَ لَمُسلِماً) ؛ حيثُ وَلِيَ (إنْ) فعلٌ ، وليس مِنْ نواسخ الابتداء ، وهو نادرٌ .

الطائف ، ثمَّ تزوَّجها زيدُ بنُ الخطَّاب ، فقُتل عنها شهيداً باليمامة ، ثمَّ بعدَهُ أخوه عمرُ أميرُ المؤمنين ، فقُتِلَ كذلك ، ثمَّ بعدَهُ الزُّبيرُ بنُ العوَّام ، فقُتِلَ ، ثمَّ بعدَهُ الحسينُ بنُ عليٍّ رضي الله تعالىٰ عنهما ، فاستُشهِدَ عنها[2] .

❁ قوله : (عليه ما يستحقُّ مِنَ العذاب) في الحديث : « بَشِّرْ قاتلَ ابنِ صَفِيَّةَ بالنارِ » ، أو كما قال[3] .

---

(١) جاء في النسخة المطبوعة التي بحوزتي على الصواب . انظر « التصريح » (١/ ٢٣١) .

(٢) ويُقال : إنَّ سيدنا علياً رضي الله عنه خَطَبَها ، فقالت : إنِّي لأَضَنُّ بكَ عن القتل . انظر « الإصابة في تمييز الصحابة » (٨/ ٢٢٧ـ٢٢٨) .

(٣) رواه أحمد (١/ ٨٩) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١/ ١٢٣) ، والحاكم (٣/ ٣٦٧) عن سيدنا علي رضي الله عنه .

١٩٣ـ وإنْ تُخَفَّفْ (أنَّ) فاَسمُها . . . .

---

* قوله : (وإنْ تُخَفَّفْ « أنَّ ») ؛ أي : المفتوحةُ ، وخُصَّتْ ببقاء عملِها حينئذٍ ؛ لأنَّها أَشْبَهُ بالفعل مِنَ المكسورة ؛ لأنَّ لفظَها كلفظِ (عَضَّ)

---

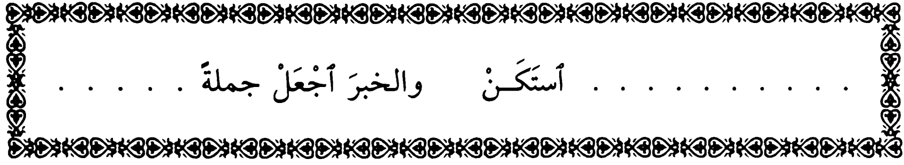
* قوله : (وخُصَّتْ ببقاء عملِها حينئذٍ. . .) إلىٰ آخره : **جوابٌ عمَّا يُقالُ** : لماذا أَعْمَلُوا (أنَّ) المفتوحةَ دائماً كما هو المشهورُ مِنْ مذهب القوم ، أو غالباً كما هو مذهبُ سيبويه ، وأَهْمَلُوا المكسورةَ غالباً ، وكان اللائقُ التسويةَ أو العكسَ ؛ لئلَّا يلزمَ مزيَّةُ الفرعِ على الأصل ؟

وحاصلُ الجوابِ : أنَّ الفرعَ قد يُميَّزُ على الأصل لمعنىً فيه لا يوجدُ في الأصل ، وعملت المفتوحةُ علىٰ وجه يبينُ فيه الضعفُ ؛ بأنْ جُعِلَ اسمُها محذوفاً ؛ لتكونَ بذلك عاملةً كلا عاملةٍ ، فلا يظهرُ بالكُلِّيَّة مزيَّةُ الفرعِ علىٰ أصله ، **وبه يُجابُ عمَّا يُقالُ** : لِمَ أَعْمَلُوا المفتوحةَ في محذوفٍ غالباً والمكسورةَ في مذكورٍ ؟

ووجهُ الجوابِ : أنَّهُم لو أَعْمَلُوها في مذكور لكان عملُها فيه كثيراً ، فتظهرُ مَزِيَّتُها على المكسورة لقِلَّة عملها .

ولك الجوابُ عنه : بأنَّهُ لإعطاء الأصلِ الأصلَ والفرعِ الفرعَ ، **كما يُجابُ به عمَّا يُقالُ** : لِمَ أَعْمَلُوا المفتوحةَ في ضمير والمكسورةَ في ظاهر ؟

* قوله : (لأنَّها أَشْبَهُ بالفعل. . .) إلىٰ آخره ، ولأنَّ طَلَبَها لِمَا تعملُ فيه



مقصوداً به المُضِيُّ أو الأمرُ ، والمكسورةُ لا تُشبِهُ إلا الأمرَ ؛ كـ (جِدَّ) .

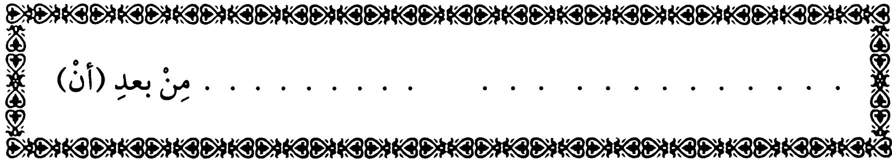
❀ قوله : (اَستَكَنْ) ؛ يعني : حُذِفَ مِنَ اللفظ وجوباً ونُوِيَ وجودُهُ ، لا أنَّها تَحَمَّلَتْهُ ؛ لأنَّها حرفٌ ، وأيضاً : فهو ضميرُ نصبٍ ، وضمائرُ النصبِ لا تستكنُّ .

❀ قوله : (والخبرَ اَجْعَلْ جملةً) ؛ أي : إنْ حُذِفَ الاسمُ ، سواءٌ كان ضميرَ شأنٍ أم لا على مذهبه ، أمَّا إذا ذُكِرَ الاسمُ جاز في الخبر أنْ يكونَ جملةً

مِنْ جهة الاختصاصِ بالأسماء ، ومِنْ جهة كونِها حرفاً موصولاً بمعمولها ، والمكسورةُ لا تطلبُ ما تعملُ فيه إلا مِنْ جهة الاختصاص ، فضَعُفَتْ بالتخفيف وبَطَلَ عملُها في الغالب ، بخلاف المفتوحةِ ؛ فبَقِيَ عملُها دائماً أو غالباً كما علمتَ .

❀ قوله : (لا تُشبِهُ إلا الأمرَ) قد يُقالُ : إنَّها تُشبِهُ الماضيَ أيضاً ؛ نحوُ : (قيل) و(بيع) ، إلا أنْ يُقالَ : صيغةُ المجهولِ مُحوَّلةٌ عن صيغة المعلوم ، لا أصليَّةٌ ، فلا تُعتبَرُ ، ولا يَرِدُ : نحوُ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) ؛ فإنَّ ذلك ليس جارياً على الأصل .

❀ قوله : (أي : إنْ حُذِفَ الاسمُ. . .) إلى آخره ؛ مُحافظةً على وجود المسندِ والمسندِ إليه .



إذا خُفِّفتْ (أنَّ) المفتوحةُ . . بَقِيتْ علىٰ ما كان لها مِنَ العمل ، . . . . .

وأنْ يكونَ مفرداً ، وقد اجتمعا في قوله[1] : [من المتقارب]

بأنْكَ ربيعٌ . . . .

إلىٰ آخره .

❀ قوله : (مِنْ بعدِ « أنْ ») مِنْ وَضْعِ الظاهرِ موضعَ الضميرِ للضرورة .

---

(١) جزء من بيت لجنوبَ بنت عجلان الهذلية ترثي أخاها عَمْراً ذا الكلب ، ونسبه ابن هشام في « التخليص » (ص٣٨٠) لسيدنا كعب بن زهير رضي الله عنه ، والصواب : الأوَّل ، وهو بتمامه :

بـأنْـكَ ربيـعٌ وغيـثٌ مَـرِيـعٌ وأنْـكَ هنـاكَ تكـونُ الثِّمـالا

وقبله :

لقـد عَلِـمَ الضَّيْـفُ والمُـرمِلُـونَ إذا اغْبَـرَّ أُفْـقٌ وَهَبَّـتْ شَمَـالا

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٤٠) ، و« شرح الرضي » (٤/ ٣٦٨) ، و« شرح ابن الناظم » (ص ١٣٠) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٣٧٠) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٤٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٧٥٥ـ ٧٥٨) ، و« خزانة الأدب » (١٠/ ٣٨٢ـ ٣٩١) ، و« شـرح أبيـات المغنـي » (١/ ١٤٩ـ١٥٢) ، والشاهد : مجيء خبر (أنْ) المخففة مفرداً في الشطر الأول ، وجملةً في الشطر الثاني ؛ وذلك بسبب التصريح بالاسم ، وهو شاذ أو ضرورة .

لـٰكن لا يكونُ اسمُها إلا ضميرَ الشأنِ محذوفاً ، وخبرُها لا يكونُ إلا جملةً ؛ وذلك نحوُ : (عَلِمْتُ أنْ زيدٌ قائمٌ) ؛ فـ (أنْ) : مُخفَّفةٌ مِنَ الثقيلة ، واسمُها : ضميرُ الشأن ، وهو محذوفٌ ، والتقديرُ : (أنَهُ) ، و(زيدٌ قائمٌ) : جملةٌ في موضع رفعِ خبرُ (أنْ) ، والتقديرُ : (علمتُ أنهُ زيدٌ قائمٌ) .

وقد يَبرُزُ اسمُها وهو غيرُ ضميرِ الشأن ؛ كقوله[1] : [من الطويل]

---

* قوله : (لا يكونُ اسمُها إلا ضميرَ الشأنِ) ؛ أي : فقط عندَ ابنِ الحاجب[2] ، وأمَّا الناظمُ فلا يشترطُ ذلك[3] ؛ فكان ينبغي للشَّارح أنْ يجريَ علىٰ مذهبه .

---

(١) أنشده الفرّاء في « معاني القرآن » (٢/ ٩٠) ، ولم يعزه إلىٰ قائل معيَّن ، وعزاه شَمِرٌ إلىٰ شيخ من باهلةَ ، وزاد بعده :

فمـا رُدَّ تـزويـجٌ عليـهِ شهـادةٌ ... ولا رُدَّ مِـنْ بعـدِ الحَـرَارِ عَتِيـقُ

والبيت خطاب لزوجته في طلبها الطلاقَ ، ويُريد بيوم الرَّخاء : قبلَ إحكام عَقْد النكاح بدليل البيت الثاني ، وقد وقع لكثيرين ـ كالدماميني والعيني والخضري ـ بسبب عدم الوقوف على البيت الثاني خلطٌ في معنى الشاهد .

وهو من شواهد : « شرح الرضي » (٢/ ٤٦٨) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٥٣٩) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٤٤) ، و« المساعد » (١/ ٣٣٠) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٣٩٧) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥١٦) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٤٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٧٧٥ـ ٧٧٦) ، و« شرح أبيات المغني » (١/ ١٤٧ـ ١٤٩) ، و« خزانة الأدب » (٥/ ٤٢٦ـ ٤٢٨) .

(٢) كافية ابن الحاجب (ص٥٣) .

(٣) بل جوَّز أن يكون غير ضمير شأن ، كما سبق في بيت جَنُوبَ الهذلية ، ولـٰكنَّه أوجبَ=

١٠٥ـ فلو أنْكِ في يومِ الرَّخاءِ سألتِني طـلاقَـكِ لـم أَبْخَـلْ وأنـتِ صَـدِيـقُ

---

* قوله : (فلو أنْكِ في يومِ الرَّخاءِ. . .) إلىٰ آخره : الخطابُ لمُؤنَّث ؛ فقولُهُ : (صديقُ) علىٰ تأويلِ : (أنتِ إنسانٌ صديق) ، أو علىٰ تنزيلِ (فَعِيلٍ) بمعنىٰ (فاعلٍ) منزلةَ (فَعِيلٍ) بمعنىٰ (مفعولٍ) ، أفاده العَيْنيُّ[1] .

قلتُ : ولا حاجةَ إلىٰ هـٰذا التنزيل ؛ فقد قال في « المصباح » : (امرأةٌ صديقٌ وصديقةٌ أيضاً) انتهىٰ[2] .

---

* قوله : (علىٰ تأويلِ : « أنتِ إنسانٌ صديق ») ؛ فالموصوفُ المحذوفُ مُذكَّرٌ لفظاً .

* قوله : (أو علىٰ تنزيلِ « فَعِيلٍ » بمعنىٰ « فاعلٍ ». . .) إلىٰ آخره ، ولا يُنافي هـٰذا سؤالُها الطلاقَ ؛ فقد يكونُ لداعٍ مُلجِئٍ إليه .

ولا يُقالُ : لا يُلائِمُ الغَرَضَ مِنْ وصف الشاعر نَفْسَهُ بكَثْرة الجُود حتىٰ لو سأله المحبوبُ الفراقَ لأجابه كراهةَ ردِّ السائل .

لأنَّا نقولُ : المُحِبُّ محبوبٌ في الغالب .

وقد يُقالُ : يصحُّ أنْ يكونَ ما هنا بمعنىٰ (مفعولٍ) ؛ أي : مُصادَقةٌ بفتح الدال ؛ فلا تنزيلَ ، هـٰذا هو الأظهرُ ، فتدبَّرْ .

وقولُهُ : (فقد قال في « المصباح ». . .) إلىٰ آخره : أفاد به : أنَّ

= حذفه ، فيكون قد جاء في شطر البيت السابق شذوذٌ واحد عنده ، وشذوذان عند الجمهور . انظر « شرح التسهيل » (٢/ ٤١) .

(١) المقاصد النحوية (٢/ ٧٧٥ـ ٧٧٦) .

(٢) المصباح المنير (١/ ٤٥٨) .

١٩٤ـ وإنْ يَكُنْ فعلاً ولم يَكُنْ دُعا ولـم يَكُـنْ تصـريفُـهُ مُمتنِعَـا
١٩٥ـ فالأحسنُ الفَصْلُ بـ (قدْ) أو نفيٍ أَوْ تنفيـسٍ أَوْ (لـوْ) . . . .

---

* قوله : (وإنْ يَكُنْ) ؛ أي : الخبرُ .

* قوله : (دُعا) بالقصر ؛ للوزن ، أو للوصل بنيَّة الوقف ؛ أي : ذا دعاء ؛ يعني : مُشتمِلاً عليه .

* قوله : (فالأحسنُ الفَصْلُ) ؛ أي : للفرق بينَ المُخفَّفةِ والناصبةِ

(صَدِيقاً) في لسان العرب يأتي على الأصل ؛ فيُؤنَّثُ مع المُؤنَّث ، ويأتي جارياً مَجْرىٰ (فَعِيلٍ) بمعنىٰ (مفعول) ؛ فيستوي فيه المُذكَّرُ والمُؤنَّث .

ثمَّ إنَّ جملةَ (وأنتِ صديقُ) حالٌ مِنْ فاعل (سألتِني) ؛ فالفصلُ للضرورة .

* قوله : (أي : للفرق بينَ المُخفَّفةِ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ المُخفَّفةَ لا تقعُ إلا بعدَ مُفِيدِ علمٍ أو ظنٍّ عندَ البَصْريِّينَ ، وهي بعدَ العلمِ لا تحتاجُ لفارقٍ ؛ لعدم وقوعِ الناصبةِ بعدَهُ ، لِمَا سيأتي في بابها[1] ، وأمَّا بعدَ الظنِّ : فالناصبةُ وإن كانتْ تقعُ بعدَهُ إلا أنَّ الفصلَ بـ (لا) غيرُ فارقٍ ؛ لجوازه فيهما .

وأُجِيبَ : بأنَّ هـٰذا الفرقَ أغلبيٌّ ؛ ولذا قال المُصرِّحُ وغيرُهُ : (إنَّما وَجَبَ الفصلُ ؛ ليكونَ عِوَضاً مِنَ المحذوف ؛ وهو اسمُها مع إحدى النُّونَينِ ، أو لئلَّا

---

(١) انظر (٥/ ١٥ـ١٦) .

. . . . . . وقليلٌ ذِكْرُ (لوْ)

إذا وَقَعَ خبرُ (أنَّ) المُخفَّفةِ جملةً اسميَّةً . . لم يحتجْ إلىٰ فاصلٍ ؛ فتقولُ : (عَلِمتُ أنْ زيدٌ قائمٌ) مِنْ غير حرفٍ فاصل بينَ (أنْ) وخبرِها ، إلا إذا قُصِدَ النفيُ ؛ فيُفصَلُ بينهما بحرف النفيِ ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾

للمضارع ، ولمَّا كانتِ المصدريَّةُ لا يقعُ بعدَها الاسميَّةُ ، ولا الفعليَّةُ الشرطيَّةُ ، ولا التي فعلُها جامدٌ أو دعاءٌ . . لم تحتج إلىٰ فاصلٍ إذا وقعتْ هـٰذه الأمورُ بعدَ المُخفَّفة .

❁ قوله : (وقليلٌ ذِكْرُ « لوْ ») ؛ أي : وقليلٌ في كتب النُّحاةِ ذِكْرُ (لو) وإن كان كثيراً في لسان العرب .

❁ قوله : (فيُفصَلُ بينهما بحرف النفيِ ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾)

تلتبسَ بالمصدريَّة، ولمَّا كان التغييرُ معَ الفعلِ أكثرَ منه معَ الاسمِ وما أَشْبَهَهُ مِنَ الجامد والدعاء . . عُوِّضَ معَ الفعلِ المُتصرِّف دونَ غيرِهِ)، ذَكَرَهُ بعضُ الأفاضل[1] .

وقولُهُ : (بأنَّ هـٰذا الفرقَ أغلبيٌّ) ؛ أي : بأنَّ كونَ الفصلِ للفرق المذكور باعتبار الغالب الذي هو علىٰ رأي البَصْريِّينَ المُشترِطِينَ سبقَ المُخفَّفة بعِلْمٍ أو ظنٍّ ، ما عدا (لا) بعد الظن ؛ فعليه : الغَلَبةُ مِنْ حيثُ نَفْسُ تلك الأمورِ التي يُفصَلُ بها ، لا مِنْ حيثُ مواقعُها ، وأمَّا علىٰ رأي الكُوفيِّينَ الذين لم يشترطوا ذلك . . فهو ما عدا (لا) بعدَ غيرِ العِلْم .

❁ قوله : (ولا الفعليَّةُ الشرطيَّةُ) انظر : مِنْ أين يُؤخَذُ هـٰذا مِنْ كلام الناظمِ

---

(١) انظر « التصريح على التوضيح » (١/ ٢٣٣) ، و« حاشية الخضري » (١/ ٢٧٦) .

فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [هود : ١٤] .

وإنْ وَقَعَ خبرُها جملةً فعليّةً . . فلا يخلو : إمَّا أنْ يكونَ الفعلُ مُتصرِّفاً ، أو غيرَ مُتصرِّف .

فإن كانَ غيرَ مُتصرِّفٍ . . لم يُؤتَ بفاصلٍ ؛ نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم : ٣٩] ، وقولِهِ تعالىٰ : ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف : ١٨٥] .

وإن كان مُتصرِّفاً . . فلا يخلو : إمَّا أنْ يكونَ دعاءً ، أو لا .

فإن كان دعاءً . . لم يُفصَلْ ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلْخَٰمِسَةُ أَنْ غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا ﴾ [النور : ٩] في قراءةِ مَنْ قَرَأَ (غَضِبَ) بصيغة الماضي .

وإن لم يكن دعاءً . . فقال قومٌ : يجبُ أنْ يُفصَلَ بينَهُما إلا قليلاً ،

نَظَّرَ فيه بعضُ مشايخِنا : بأنَّ النافيَ مِنْ جملة الخبر ، فلا يكونُ فاصلاً .

❊ قوله : (في قراءةِ مَنْ قَرَأَ : « غَضِبَ ») هي قراءةٌ سَبْعِيَّةٌ ، خلافاً لـ« التصريح »[1] .

❊ قوله : (فقال قومٌ : يجبُ أنْ يُفصَلَ بينَهُما)، وعليه جَرَىٰ في « التوضيح »[2] .

والشارح ؟ فلعلَّهُ زاده مِنْ عندِهِ ، وحينئذٍ : فكان عليهِ أنْ يجعلَهُ شرطاً زائداً .

❊ قوله رحمه الله : (فقال قومٌ : يجبُ أنْ يُفصَلَ بينَهُما إلا قليلاً) كانَ

---

(١) إذ زعم أنَّها غيرُ سَبْعِيَّة ، وهي قراءةُ نافعٍ المدني . انظر « التصريح على التوضيح » (١/ ٢٣٢) ، و« الدر المصون » (٨/ ٣٨٦ـ٣٨٧) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٤٠٩) .

(٢) أوضح المسالك (١/ ٣٧٢) .

وقالتْ فرقةٌ منهم المُصنِّفُ : يجوزُ الفصلُ وتركُهُ ، والأحسنُ : الفصلُ ، والفاصلُ أحدُ أربعةِ أشياءَ[1] :

الأَوَّلُ : (قد) ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة : ١١٣] .

الثاني : حرفُ التنفيسِ ؛ وهو السينُ أو (سوف) ؛ فمثالُ السينِ : قولُهُ

❁ قوله : (وقالتْ فرقةٌ منهم المُصنِّفُ : يجوزُ الفصلُ . . .) إلىٰ آخره : قال العلَّامةُ السُّنْدُوبيُّ : (ظاهرُ كلامِهِ ـ أي : الناظمِ ـ : أنَّهُ عندَ عدم الفاصل حَسَنٌ ، وليس كذلك ، وقد يُقالُ : المُرادُ مِنْ قوله : « فالأحسنُ » : أصلُ الفعل ، فيكونُ غيرُهُ قبيحاً) انتهىٰ[2] .

❁ قوله : (حرفُ التنفيسِ) قدَّمَهُ الشارحُ على النفي خلافَ ما فَعَلَ المُصنِّفُ ؛ لأنَّ السينَ و(قد) يشتركان في دخولهما على المُثبَت ، وهو أشرفُ مِنَ المنفيِّ .

الأَوْلىٰ : إبدالُ قولِهِ : (إلا قليلاً) بقوله : (إلا شذوذاً) ؛ لأنَّ القِلَّةَ تُنافي الوجوبَ ، بخلاف الشذوذ ؛ فلا يُنافيه ؛ علىٰ أنَّ ذِكْرَهُ مُؤدٍّ إلىٰ عدم الفَرْقِ بينَ القولَين .

❁ قوله : (وليس كذلك) فيه نَظَرٌ ؛ لأنَّهُ حيثُ كان مذهبُ الناظمِ جوازَ الفصلِ لا وجوبَهُ . . كيف يكونُ عدمُهُ قبيحاً ؟ فإنَّ قُبْحَ عدمِ الفصل إنَّما يُقابِلُ وجوبَهُ ، ولا يراه الناظمُ ، فأفعلُ التفضيلِ علىٰ بابه .

---

(١) فالتنفيسُ و(لن) و(لم) للمضارع فقط ، و(قد) للماضي فقط ، و(لو) و(لا) لهما ، والظاهرُ : امتناع الأمر هنا . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٢٧٧) .

(٢) المنح الوفية (ق/ ٦٣) .

تعالىٰ : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ [المزمل : ٢٠] ، ومثالُ (سوف) : قولُ الشاعر[١] : [من السريع]

١٠٦ـ وٱعْلَمْ فعِلْمُ المرءِ ينفعُهُ أنْ سوفَ يأتي كلُّ ما قُدِرَا

الثالثُ : النفيُ ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ [طه : ٨٩] ، وقولِهِ تعالىٰ : ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ﴾ [القيامة : ٣] ، وقولِهِ تعالىٰ : ﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ﴾ [البلد : ٧] .

❁ قوله : (وٱعْلَمْ فعِلْمُ المرءِ . . .) إلىٰ آخره : جملةُ (فعلمُ المرءِ ينفعُهُ) : معترضةٌ بينَ (اعلَمْ) وقولِهِ : (أنْ سوفَ يأتي) ، و(أنْ) : مخففةٌ من الثقيلة ـ وهو محلُّ الشاهد ـ في محل نصب ؛ لأنَّها معَ اسمِها وخبرِها سَدَّتْ مَسَدَّ مفعولَي (اعلم) ، وقولُهُ : (كلُّ ما) بالرفع : فاعلُ (يأتي) ، وألفُ (قُدِرا) : للإطلاق .

❁ قوله : (الثالثُ : النفيُ) ؛ أي : بـ(لا) أو (لن) أو (لم) فقط ، قال أبو حيَّانَ : (ولم يُحفَظْ في « ما » ولا في « لمَّا » ، فينبغي ألَّا يُقدمَ على

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ٣٧٧) ، وابن هشام في « مغني اللبيب » (٢/ ٥٣٢) ، والشارح في « المساعد » (٢/ ٥٣) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (٢/ ٣٣٠ـ٣٣١) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ١٤٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٧٧٦ـ٧٧٧) ، وكون البيت من البحر السريع هو الصواب ، كما نص عليه العباسي في « معاهد التنصيص » (١/ ٣٧٧) ، وأصاب عروضَهُ وضربَهُ الكسف والخبل .

الرابعُ : (لو) ، وقلَّ مَنْ ذَكَرَ كونَها فاصلةً مِنَ النَّحْويِّينَ ، ومنه : قوله تعالىٰ : ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ﴾ [الجن : ١٦] ، وقولُهُ تعالىٰ : ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ أَهْلِهَآ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ﴾ [الأعراف : ١٠٠] .

وممَّا جاء بدون فاصلٍ : قولُهُ[1] : [من الخفيف]

١٠٧ـ عَلِمُوا أنْ يُؤمَّلُونَ فجادُوا قبلَ أنْ يُسألُوا بأَعْظَمِ سُؤْلِ

الجواز حتىٰ يُسمَعَ) انتهى « ابن قاسم »[2] .

❁ قوله : (عَلِمُوا أنْ يُؤمَّلُونَ. . .) إلىٰ آخره : (يُؤمَّلُونَ) : مبنيٌّ للمجهول ؛ مِنَ التَّأْمِيلِ ؛ وهو الرجاءُ ، و(جادُوا) ؛ يعني : تكرَّمُوا ، و(يُسألوا) : مبنيٌّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُهُ ، و(السُّؤْل) بضمِّ السين المُهمَلة ؛ بمعنى : المسؤول ، ويجوزُ فيه الهمزُ وتركُهُ .

والمعنىٰ : عَلِمُوا أنَّ الناسَ يُؤمِّلُونَ معروفَهُم فلم يُخيِّبوا رجاءهم

. . . .

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ٤٤) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص١٣١) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (١/ ٥٤٠) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (١/ ٣٧٣) ، والشارح في « المساعد » (١/ ٣٣١) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/ ٥١٦) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ١٤٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٧٦٢ـ٧٦٣) .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٣٩) ، وزاد أبو حيَّان في « التذييل والتكميل » (٥/ ١٦٤) على عدم المحفوظ (إنْ) ، واستدرك قائلاً : (على أنَّ بعضَ شيوخِنا مثَّل جواز ذلك بـ « ما » ؛ نحوُ : « علمتُ أنْ ما يقومُ زيدٌ » ، وفي « الغرة » : وقياس الماضي : أن تنفيه بـ « ما » ؛ كي لا يلتبس بالدعاء ؛ فتقولَ : « علمتُ أنْ ما قام ») .

وقولُهُ تعالىٰ : (لمَنْ أَراد أنْ يُتِمُّ الرَّضاعةَ) في قراءةِ مَنْ رَفَعَ (يُتِمُّ) في قول[1] ، والقولُ الثاني : أنَّ (أنْ) ليستْ مُخفَّفةً مِنَ الثقيلة ، بل هي الناصبةُ للفعل المضارع ، وارتفعَ (يُتِمُّ) بعدَها شذوذاً[2] .

١٩٦ـ وخُفِّفتْ (كأنَّ) أيضاً فنُوِي   منصوبُها وثابتاً أيضاً رُوِي

ولا أَحْوَجُوهُم إلى المسألة ، بل ابتدؤوهم بالعطاء وتكرَّموا عليهم قبلَ أن يسألوهم ، وبَذَلُوا لهم أعظمَ ما يسألُ السائلون .

وكان الأصلُ : (علموا أنْ سيُؤَمَّلونَ) بالفصل ، **وهٰذا محلُّ الاستشهاد** ؛ حيثُ جاءت (أنْ) مُخفَّفةً مِنَ الثقيلة ، ومُصدَّرةً بفعلٍ مضارع من غير فصل .

❁ قوله : (أيضاً) مفعولٌ مُطلَق[3] .

❁ قوله : (وثابتاً) حالٌ مِنْ مرفوعِ (رُوِي) .

. . . .

---

(١) قرأ بها مجاهد ، ورُويت عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما . انظر « الدر المصون » (٢/ ٤٦٣) ، و« البحر المحيط » (٢/ ٢٢٣) .

(٢) وهو قول البَصْريِّينَ ؛ حملوا (أنْ) علىٰ أختها (ما) في المصدريَّة ، فأهملوا عملها ، ومثلُهُ : قول الشاعر :   (من البسيط)

يا صاحبَيَّ فَدَتْ نَفْسِي نفوسَكُما   وحيثُما كنتُما لُقِّيتُما رَشَدَا
أنْ تقرأانِ علىٰ أسماءَ وَيْحَكُما   منِّي السلامَ وألَّا تُشعِرَا أَحَدَا

والقولُ بأنها مخففةٌ من الثقيلة في هٰذا الموضع .. هو قول الكُوفيِّينَ . انظر هٰذه المسألة في « الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/ ٤٥٦ـ٤٦٤) .

(٣) وعامله : (آض) المُقدَّرُ وجوباً سماعياً ؛ أي : آضَ الحُكْمُ أيضاً ، ويجوزُ أيضاً أنْ =

إذا خُفِّفتْ (كأنَّ) نُوِي اسمُها ، وأُخبِرَ عنها بجملةٍ اسميّة ؛ نحوُ : (كأنْ زيدٌ قائمٌ) ، أو جملةٍ فعليّةٍ مُصدَّرةٍ بـ (لم) ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ﴾ [يونس : ٢٤] ، أو مُصدَّرةٍ بـ (قد) ؛ كقوله[1] : [من الكامل]

أَفِدَ الترحُّلُ غيرَ أنَّ رِكابَنا لمَّا تَزُلْ برِحالِنا وكأنْ قَدِ

أي : وكأنْ قد زالتْ .

فاسمُ (كأنْ) في هٰذه الأمثلة : محذوفٌ ، وهو ضميرُ الشأن[2] ، والتقديرُ : (كأنْهُ زيدٌ قائم) ، و(كأنْهُ لم تَغْنَ بالأمس) ،

---

* قوله : (أَفِدَ الترحُّلُ) تقدَّمَ أنَّهُ يُروىٰ بدلَهُ : (أَزِفَ)[3] ، وكلاهما بمعنىٰ : قَرُبَ ، وأنَّ (تَزُلْ) بضمِّ الزاي مضارع (زال)[4] .

والشاهدُ : في قوله: (وكأنْ قَدِ) ؛ فإنَّ (كأنْ) مُخفَّفةٌ مِنَ الثقيلة ، واسمُها محذوفٌ، وأُخبِرَ عنه بجملةٍ مُصدَّرةٍ بـ (قد) ؛ فإنَّ أصلَهُ : (وكأنَّهُ قد زالتْ) .

* قوله : (وهو ضميرُ الشأن) عبارةُ « التسهيل » : (فتعملُ في اسمٍ كاسم

= تُعرَبَ الكلمةُ حالاً حُذِفَ عاملُها وصاحبها ؛ أي : أُخبِرُ بما تقدَّم حالَ كوني عائداً إلى الإخبار بذكر هٰذا . « حل أسرار الأخيار » (ص٣٢) .

(١) سبق تخريجه في (١/ ٢٧٩ـ ٢٨٠) .

(٢) لا يتعيَّن ضمير الشأن عند الناظم ؛ فيحتمل : أنَّ اسمَها في الآية ضمير لـ (الأرض) المذكورة قبلُ ؛ أي : كأنها ، وفي البيت ضمير الرِّكَاب ، أما في المثال الأوَّل : فيتعيَّن ضمير الشأن ؛ لعدم تقدُّم مرجعه . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٢٧٨) .

(٣) وجاء هنا في (و ، ز) : (أَزِفَ) .

(٤) انظر (١/ ٢٨٠) .

و(كأنْهُ قد زالتْ) ، والجملةُ التي بعدَها : خبرٌ عنها[1] ، وهـٰذا معنىٰ قولِهِ : (فنُوِي منصوبُها) .

وأشار بقوله : (وثابتاً أيضاً رُوِي) : إلىٰ أنَّهُ قد رُوِيَ إثباتُ منصوبِها ، ولـٰكنَّهُ قليلٌ ، ومنه : قولُهُ[2] : [من الهزج]

« أنَّ » المفتوحةِ) انتهىٰ[3] ، ومذهبُ المُصنِّف في (أنَّ) المفتوحةِ : أنَّ اسمَها المُضمَرَ لا يجبُ كونُهُ ضميرَ شأن ، فما ذَكَرَهُ الشارحُ مُخالِفٌ لمُختار المُصنِّف . انتهى « ابن قاسم »[4] .

---

(١) اعلَمْ : أنَّهُ لا يتعيَّنُ كونُ الخبرِ جملةً إلا مع ضمير الشأن ، ويجوزُ إفرادُهُ مع غيره ، سواء ذُكِرَ الاسم ؛ كقوله : (كأنْ ثدييه حُقَّانِ) ، أو حُذِفَ ؛ كقوله : (من الطويل)

ويـومـاً تُـوافِينـا بـوجـهٍ مُقسَّـمٍ كأنْ ظبيةٌ تَعْطُو إلىٰ وَارِقِ السَّلَمْ

انظر « حاشية الخضري » (١/ ٢٧٨) .

(٢) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : سيبويه في « الكتاب » (٢/ ١٣٥) ، والناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ٤٥) ، والرضي في « شرحه على الكافية » (٤/ ٣٧٠) ، وابن الناظم في « شرحه على الألفية » (ص١٣٢) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (١/ ٥٤١) ، وابـن هشـام فـي « أوضـح المسـالـك » (١/ ٣٧٨) ، والشـارح فـي « المساعد » (١/ ٣٣٢) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٢/ ٤٠٩ـ٤١٠) ، وانظـر « المقـاصـد النحـويـة » (٢/ ٧٧٠ـ٧٧١) ، و« خـزانـة الأدب » (١٠/ ٣٩٨ـ ٤٠١) .

(٣) في « التسهيل » و« ابن قاسم » : (المقدر) بدل (المفتوحة) .

(٤) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٣٩) ، وانظر « تسهيل الفوائد » (ص٦٦) .

١٠٨ـ وصَــــدْرٍ مُشــرِقِ النَّحْـــرِ كــــأنْ ثَــــدْيَيْــــهِ حُقَّــــانِ

❀ قـولـه : (وصَـدْرٍ مُشـرِقِ النَّحْـرِ)[١] ، ويُـروىٰ بـدلَ (النحـر) : (اللون) ، ويُروىٰ : (ونحرٍ مُشرِق اللون) ؛ أي : مُضِيءِ العُنُق ، أو مُضِيءِ اللون ، ويُروىٰ : (ووجهٍ مُشرِقِ اللون) ، وفي الكلام حذفُ مضافٍ علىٰ هـٰذه الرواية ؛ أي : كأنْ ثَدْيَي صاحبِهِ ، دونَ بقيَّةِ الروايات ، و(حُقَّانِ) بلا تاء : تثنيةُ (حُقَّة) بضمِّ الحاء المُهمَلة وبالتاء[٢] ؛ أي : كأنَّهُما حُقَّانِ في الاستدارة والصِّغَر .

والبيتُ مِنَ الهَزَج ، ودخله الكَفُّ[٣] ، والواوُ في قوله : (وصدرٍ) : واوُ (ربَّ) ، هـٰكذا نصَّ أكثرُ النُّحاة ، . . . .

❀ قوله : (علىٰ هـٰذه الرواية) ، بل وعلى الروايةِ التي قبلَها أيضاً ، وبهـٰذا تعلمُ ما في قولِهِ : (دونَ بقيَّةِ الروايات) .

❀ قوله : (و« حُقَّانِ » بلا تاء : تثنيةُ « حُقَّة ». . .) إلىٰ آخره : في « حاشية شيخ الإسلام علىٰ تفسير البَيْضاوي » في سورة (يونس) : (النَّحْرُ :

---

(١) في هامش (ج) : (قوله : « وصدرٍ مُشرقِ النَّحْرِ. . . » إلىٰ آخره : في تفسير سورة « يونس » للقاضي البيضاوي : « ونحرٍ مشرق الصدر كأنْ ثدياه. . . » إلىٰ آخره ، قال شيخ الإسلام في « حاشيته عليه » : النحر : موضع القلادة من الصدر ، والأصل : « حُقَّتان » بالتاء كما في المفرد ، وضمير « ثدياه » للنحر أو للصدر ، وعلى الأوَّل : يُقدَّر مضافٌ ؛ أي : ثَدْيا صاحبه .انتهىٰ) ، وسيأتي تخريجه في الصفحة التالية .

(٢) والحُقَّة : وعاء من خشب أو عاج أو غيرهما .

(٣) وهو حذف السابع الساكن من (مفاعيلن) ، فتصير : (مفاعيلُ) .

فـ (ثَـدْيَيْـهِ) : اسـمُ (كـأنْ) ، وهـو منصـوبٌ بـاليـاء ؛ لأنَّـهُ مُثنّـىً ، و(حُقَّان) : خبرُ (كأنْ) ، ورُوِيَ : (كأنْ ثَدْياهُ حُقَّانِ) ؛ فيكونُ اسمُ (كأنْ) محذوفاً ، وهو ضميرُ الشأن ، والتقدير : (كأنْهُ) ، . . . .

وقال ابنُ هشامٍ : (إنَّهُ مرفوعٌ بالابتداء ، والخبرُ محذوفٌ ، تقديرُهُ : « ولها وجهٌ » أو « صدرٌ ») ، وهـٰذا الكلامُ له وجهٌ أيضاً كما أفاده العَيْنيُّ[١] .

خاتمة

[في تخفيفِ (لـٰكنَّ)]

سكت عن (لـٰكنَّ) ، وحُكْمُها : أنَّها تُخفَّفُ فتُهمَلُ وجوباً ؛ نحوُ : ﴿ وَلَـٰكِنِ ٱللَّهُ قَتَلَهُمْ ﴾ [الأنفال : ١٧][٢] ، . . . .

موضعُ القلادةِ مِنَ الصَّدْر ، والأصلُ : « حُقَّتانِ » بالتاء ، كما في المفرد) انتهىٰ[٣] .

❁ قوله : (إنَّهُ مرفوعٌ بالابتداء) ؛ أي : لفظاً ؛ ليُغايِرَ ما قبلَهُ .

❁ قوله : (سكت عن « لـٰكنَّ ») ؛ أي : وعن (لعلَّ) أيضاً ، وحُكْمُها : أنَّها لا تُخفَّفُ على اختلافِ لغاتها ؛ أي : وعن (ليت) أيضاً ؛ لأنَّهُ لا يتأتَّىٰ فيها التخفيفُ ؛ لأنَّها خفيفةٌ وضعاً ، والله أعلم .

❁ قوله : (فتُهمَلُ وجوباً) ؛ لزوال اختصاصِها بالأسماء ؛ لدخولها حينئذٍ

---

(١) المقاصد النحوية (٢/ ٧٧٠) ، وانظر « تخليص الشواهد » (ص٣٩٠) .

(٢) وهي قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي وخَلَف . انظر « الدر المصون » (٥/ ٥٨٦) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٢٩٧) .

(٣) فتح الجليل ببيان خفي أنوار التنزيل (ق/ ١٢٩) .

و(ثَدْياهُ حُقَّانِ) : مبتدأٌ وخبرٌ في موضع رفعِ خبرُ (كأنْ) ، ويحتملُ : أنْ يكونَ (ثَدْياهُ) اسمَ (كأنْ) ، وجاء بالألف علىٰ لغةِ مَنْ يجعلُ المُثنَّىٰ بالألف في الأحوال كلِّها[1] .

وعن يونسَ والأخفشِ : جوازُ إعمالِها . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

على الجملتَينِ ، وقولُهُ : (**جوازُ إعمالِها**) ؛ أي : قياساً ، وقد نُقِلَ عن يونسَ أنَّهُ حكاه عن العرب ، كما ذَكَرَهُ المُرَاديُّ[3] ، واللهُ أعلمُ .



---

(١) وقد سبق الحديث عن هٰذه اللغة في (١/٤١٦) .

(٢) الدرر السنية (١/٣٨٦) ، وانظر « شرح التسهيل » (٢/٣٨) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٣/١٢٧٤) .

(٣) توضيح المقاصد (١/٥٤٣) .

(لا) التي لنفي الجنس

(« لا » التي لنَفْيِ الجِنْس)

❀ قوله : (« لا » التي لنَفْيِ الجِنْس) ؛ أي : التي هي مُفِيدةٌ للتنصيص علىٰ نَفْيِ الخبر عن جِنْس الاسم ـ أي : مفهومِهِ الكُلِّيِّ ـ المُستلزِمِ نفيُهُ نفيَ كلِّ فردٍ مِنْ أفراده ، فهي مُفِيدةٌ للاستغراق نصّاً .

[(لا) التي لنَفْيِ الجِنْسِ]

❀ قوله : (أي : التي هي مُفِيدةٌ للتنصيص) فخرجتْ : (لا) العاملةُ عملَ (ليسَ) والمهملةُ ، فساوتِ الترجمةُ المُترجَمَ له .

وقولُهُ : (علىٰ نَفْيِ الخبر . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : نصّاً ؛ لأنَّهُ متىٰ أُطلِقَ نفيُ الجنس انصرف إلىٰ نفيه نصّاً ، كما قاله ابنُ قاسمٍ[1] .

❀ قوله : (المستلزِمِ نفيُهُ نفيَ كلِّ فردٍ . . .) إلىٰ آخره ؛ إذ لو ثبت الخبرُ لفردٍ لَزِمَ ثبوتُهُ للجنس في ضِمْنه ، وقضيَّةُ هـٰذا : أنَّ النكرةَ في سياق النفي ليستْ مستعملةً في الماهيَّة في ضِمْن جميعِ الأفراد ، بل مُرادٌ بها الماهيَّةُ مِنْ حيثُ هي ، وإنَّما جاء النفيُ عن جميع الأفراد لزوماً ، والمُتبادرُ مِنْ قولهم :

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٤٠) ، حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ٤٩) .

وتُسمَّىٰ : (لا) التَّبْرِئةِ ؛ لأنَّها لمَّا نَفَتْ جميعَ أفرادِ الجِنْس دلَّتْ على البراءة منه ، ونسبةُ النفيِ إلى الجنس مجازٌ ؛ لأنَّ النفيَ في الحقيقة إنَّما هو لحُكْم الجِنْس لا له ؛ لتعلُّقه بالنِّسَبِ دونَ الذوات ، فإذا قلتَ : (لا رجلَ في الدار) . . فالنفيُ إنَّما هو للاستقرار الذي هو حُكْمُ الجِنْس .

وإنَّما سُمِّيتْ (لا) التبرئةِ واختصَّتْ به[1] مع أنَّ حقَّهُ أنْ يَصدُقَ علىٰ (لا) النافيةِ كائنةً ما كانتْ[2] ؛ لأنَّ التبرئةَ فيها أَمْكنُ منها في غيرها ؛ للتنصيص على العُمُوم فيها ، بخلاف (لا) العاملةِ عملَ (ليس) ؛ فإنَّها وإن نفَتِ

(النكرةُ في سياق النفي تَعُمُّ عموماً شُمُوليّاً) . . خلافُهُ ؛ فالظاهرُ : أنَّ المُرادَ : نفيُ الخبرِ عن الجنس في ضِمْن جميعِ الأفراد بطريق عمومِ النكرةِ ، لا بالطريق التي ذَكَرَها .

❁ قوله : (مجازٌ) ؛ أي : عقليٌّ في النسبة الإيقاعيَّة .

❁ قوله : (واختصَّتْ به) ؛ أي : اختصَّتْ (لا) العاملةُ عملَ (إنَّ) بهـٰذا الاسمِ ؛ وهو (لا) التبرئةِ .

❁ قوله : (للتنصيص على العُمُوم فيها . . .) إلىٰ آخره : محلُّ الفرقِ

---

(١) أي : بهـٰذا اللقب ؛ وهو التبرئة .

(٢) قوله : (كائنةً ما كانت) هو من الأساليب الشائعة ، وفيه أوجهٌ في إعرابه ؛ منها : أنَّ (كائنة) : حال ، و(ما) : نكرة موصوفة مبنية على السكون في محل نصب خبر (كائنة) ، و(كانت) : فعل ماض تام ، وفاعله : ضمير مستتر يعود علىٰ (ما) ، والجملة من الفعل والفاعل : في محل نصب صفة (ما) ، وانظر « الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة » (ص٤٩) ، و« حاشية ياسين على التصريح » (١/ ١٩٠) .

الجِنْسَ لٰكن علىٰ سبيل الظُّهُور ، ولا تختصُّ بنَفْيِ الوَحْدة ، خلافاً لمَنْ توهَّمه . انتهىٰ مِنْ « حواشي الأُشْمُونيِّ »[١] .

❁ قوله : (عَمَلَ « إنَّ » اَجْعَلْ لـ « لا » . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بشروطٍ سبعةٍ ؛ أربعةٌ راجعة إليها ، واثنانِ إلى اسمِها ، وواحدٌ إلىٰ خبرها ؛ وهي : أنْ تكونَ نافيةً ، وأنْ يكونَ المَنفِيُّ الجِنْسَ ، وأنْ يكونَ نفيُهُ نصّاً ، وألَّا يدخلَ

بينَ العاملةِ عملَ (إنَّ) وبين العاملةِ عملَ (ليس) والمهملةِ . . إذا وَقَعَ بعدها مفردٌ ، وأمَّا إذا وقع بعدَها مُثنىً أو جمعٌ . . كان الجميعُ لنفي الجنس ظهوراً علىٰ ما نصَّ عليه السعدُ في « مُطوَّله »[٢] ؛ فالمُرادُ بكون العاملةِ عملَ (إنَّ) لنفي الجنسِ نصّاً . . كونُها له في الجملة ؛ أي : في بعض الصُّوَر ، لا في جميعها .

❁ قوله : (وأنْ يكونَ نفيُهُ نصّاً) فيه : أنَّ نَصِّيَّةَ النفيِ مُتوقِّفةٌ علىٰ عملها عملَ (إنَّ) ، فكيف تُجعَلُ شرطاً للعمل ؟!

ولا يُقالُ : المُرادُ : أنْ يقصدَ المُتكلِّمُ نفيَهُ نصّاً ، ولا شكَّ في سَبْقِ هٰذا القصدِ على المشروط الذي هو عملُها عملَ (إنَّ) .

---

(١) الكلام بنصه في « حاشية الحفني » (١/ق١٩١) ، وانظر « حاشية المدابغي » (١/ق١٩١) ، و« حاشية الصبان » (٢/ ٣) .
(٢) المطول (ص٨٣ـ ٨٥) .

هـٰذا هو القِسْمُ الثالثُ مِنَ الحروف الناسخةِ للابتداء ؛ وهي (لا) التي لنفي الجِنْسِ ، والمُرادُ بها : (لا) التي قُصِدَ بها التنصيصُ على استغراق النفيِ للجِنْس كلِّهِ .

عليها جارٌّ ، وأنْ يكونَ اسمُها نكرةً ، مُتَّصِلةً بها ، وأنْ يكونَ خبرُها أيضاً نكرةً ؛ نحوُ : (لا غلامَ سفرٍ حاضرٌ) ، كما في « التوضيح » .

ويجبُ أيضاً تأخيرُ خبرِها ولو ظرفاً ؛ لضعفها ، كما ذَكَرَهُ الناظمُ بقوله : (وبعدَ ذاكَ الخبرَ اذكُرْ رافِعَه) انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

❁ قوله : (مُفرَدةً . . .) إلىٰ آخره : بالنصب على الحال مِنْ فاعلِ (جاءتْكَ) الذي هو (لا) ، و(مُكرَّرَهْ) : معطوفٌ علىٰ (مُفرَدَة) .

❁ قوله : (لنفي الجِنْسِ) ؛ أي : جِنْسِ اسمِها مِنْ حيثُ اتِّصافُهُ بالخبر ، وإلا فليس المنفيُّ الاسمَ ، بل الخبرُ . انتهىٰ « ياسين »[2] .

❁ قوله : (استغراق النفيِ للجِنْس) ؛ أي : لأفراده .

لأنَّا نقولُ : قصدُ المعنىٰ لا يُعَدُّ شرطاً .

❁ قوله : (ويجبُ أيضاً تأخيرُ خبرِها) ؛ أي : عن الاسم كما هو المُتبادرُ ، وفيه : أنَّهُ يُغني عن هـٰذا شرطُ اتصالِ الاسم .

---

(١) الدرر السنية (١/ ٣٨٨) ، وانظر « أوضح المسالك » (٢/ ٣) .

(٢) حاشية ياسين على الفاكهي (٢/ ٤٠٦) .

وإنَّما قلتُ : (التنصيص) ؛ احترازاً من التي يقعُ الاسمُ بعدَها مرفوعاً ؛ نحوُ : (لا رجلٌ قائماً) ؛ فإنَّها ليستْ نصّاً في نفي الجِنْس ؛ إذ يحتملُ نفيَ الواحد ونفيَ الجِنْس ؛ فبتقديرِ إرادةِ نفي الجِنْس لا يجوزُ : (لا رجلٌ قائماً بل رجلانِ) ، وبتقدير إرادة نفي الواحدِ يجوزُ : (لا رجلٌ قائماً بل رجلانِ) ، وأمَّا (لا) هـٰذه فهي لنفي الجِنْسِ ليس إلَّا ؛ فلا يجوزُ : (لا رجلَ قائمٌ بل رجلانِ) .

وهي تعملُ عملَ (إنَّ) ؛ فتَنصِبُ المبتدأَ اسماً لها ، وترفعُ الخبرَ خبراً لها ، ولا فرقَ في هـٰذا العملِ بين المفردةِ ـ وهي التي لم تتكرَّرْ ؛ نحوُ : (لا غلامَ رجلٍ قائمٌ) ـ وبين المُكرَّرة ؛ نحوُ : (لا حولَ ولا قُوَّةَ إلا بالله) .

---

* قوله : (فتَنصِبُ المبتدأَ اسماً لها . . .) إلىٰ آخره : قال ابنُ مالكٍ في « شرح الكافية » : (إذا قُصِدَ بـ « لا » نفيُ الجِنْس علىٰ سبيل الاستغراق . . اختصَّتْ بالاسم ؛ لأنَّ قصدَ الاستغراقِ علىٰ سبيل التنصيصِ يستلزمُ وجودَ « مِنْ »

---

* قوله : (قال ابنُ مالكٍ . . .) إلىٰ آخره : مقصودُهُ بهـٰذا : بيانُ وجهِ عملها النصبَ .

* قوله : (علىٰ سبيل الاستغراق) ؛ أي : نصّاً ؛ أخذاً مِنْ كلامه بعدُ ، وقولُهُ : (اختصَّتْ بالاسم) ؛ أي : النكرةِ ؛ بدليل قوله : (ولا يليقُ ذلك . . .) إلىٰ آخره ، لـٰكن لا دخلَ لذلك فيما فرَّعه ، فلذلك لم يذكرْهُ هنا ، وهو ظاهرٌ .

* قوله : (وجودَ « مِنْ ») ؛ أي : الاستغراقيَّةِ ، كما في « التصريح »[1] ،

---

(١) التصريح على التوضيح (١/ ٢٣٦ ، ٢٣٩) .

. . . .

لفظاً أو معنىً ، ولا يليقُ ذلك إلا بالأسماء النَّكِرات ، فوَجَبَ لـ « لا » عندَ ذلك القصدِ عملٌ فيما يَلِيها ، ولا يُمكِنُ أنْ يكونَ جرّاً ؛ . . . .

وهو المُوافِقُ لقوله : (ولا يليقُ ذلك . . .) إلىٰ آخره ؛ لأنَّها هي المُختصَّةُ بالنكرات ، ويُعبَّرُ عنها بالزائدة ، وقال ابنُ قاسمٍ : إنَّها البيانيّةُ[1] ، وهـٰذا إن صحَّ فوجهُهُ : أنَّ أصلَ (لا رجل) : (لا شيءَ مِنْ رجل) .

ولو قيل بأنَّها الابتدائيّةُ لكان له وجهٌ وجيهٌ ؛ ففي « الأنوار البهيّة » : (و« مِنْ » هـٰذه ـ يعني : الاستغراقيّةَ ـ وإن كانتْ زائدةً كما ذَكَرَهُ النُّحاةُ لـٰكنَّها مُفِيدةٌ لنصِّ الاستغراق ، كأنَّ أصلَها « مِنِ » الابتدائيّةُ ، لمَّا أُرِيدَ استغراقُ الجنس ابتُدِئَ مِنَ الجانب المُتناهي ـ وهو الأحدُ ـ وتُرِكَ الجانبُ الأعلى الذي لا يتناهىٰ ؛ لكونه غيرَ محدود ، وكأنَّهُ قيل : « ما جاءني هـٰذا الجنسُ مِنْ واحدهم إلىٰ ما لا يتناهىٰ » ، وكذا : « لا مِنْ رجلٍ في الدار »)[2] .

❋ قوله : (فوَجَبَ لـ « لا » عندَ ذلك القصدِ عملٌ فيما يَلِيها) تفريعُ علىٰ قوله : (اختصَّتْ بالاسم) ، ووجهُ التفريعِ : أنَّ حقَّ المُختصِّ بقَبيلٍ أنْ يعملَ فيه .

❋ قوله : (ولا يُمكِنُ أنْ يكونَ جرّاً) جوابٌ عمَّا يُقالُ : إنَّ حقَّ المُختصِّ بقَبيلٍ أنْ يعملَ العملَ الخاصَّ بذلك القَبِيل ، فالذي يتفرَّعُ علىٰ ما مرَّ وجوبُ عملِ الجرِّ ، لا مطلقُ عملٍ يكونُ في الأسماء .

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٤٠) .
(٢) الأنوار البهية (ق/ ١٤٧) .

ولا يكونُ اسمُها وخبرُها إلا نكرةً ؛ فلا تعملُ في المعرفة ، وما وَرَدَ مِنْ ذلك مُؤوَّلٌ بنكرةٍ ؛ كقولهم : (قَضِيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها)[1] ؛ التقدير :

لئلَّا يُعتقَدَ أنَّهُ بـ « مِنْ » ؛ فإنَّها في حُكْم الموجودة ؛ لظهورها في بعض الأحيان ، ولا رفعاً ؛ لئلَّا يُعتقَدَ أنَّهُ بالابتداء ، فتعيَّنَ النصبُ) انتهىٰ باختصار[2] .

❁ قوله : (قَضِيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها) هٰذا مِنْ كلام عمرَ رضي الله عنه[3] ؛ أي : قَضِيَّةٌ وليس أبو حَسَنٍ ـ وهو عليٌّ رضي الله عنه ـ لها فيقضيَها[4] ،

وقولُهُ : (لئلَّا يُعتقَدَ أنَّهُ بـ « مِنْ ») ؛ أي : المنويَّةِ ؛ أي : تضمُّناً لا تقديراً ، كما يُفهَمُ مِنَ الدَّمَامِينيِّ وذكره ياسينُ[5] ، فليستْ موجودةً لفظاً ولا تقديراً ، وحينئذٍ : لا يخفىٰ ضعفُ هٰذا التعليلِ ؛ فإنَّ الحرفَ لا يعملُ محذوفاً مُقدَّراً فكيف يعملُ مُتضمَّناً لا وجودَ للفظه لا لفظاً ولا تقديراً ؟! فالاعتقادُ المذكورُ بعيدٌ كلَّ البعد .

❁ قولُهُ : (ولا رفعاً . . .) إلىٰ آخره : جوابٌ عمَّا يُقالُ : حيثُ امتنعَ ما يستحقُّهُ ـ وهو الجرُّ ـ فكان [أنْ] يعملَ الأشرفُ ؛ وهو الرفعُ ، تدبَّرْ .

---

(١) استشهد به : سيبويه في « الكتاب » (٢/ ٢٩٧) ، والناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ٦٧) ، والشارح في « المساعد » (١/ ٣٤٧) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٢/ ٤١٤) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/ ٥٢٣) .

(٢) شرح الكافية الشافية (١/ ٥٢١) .

(٣) أورده الخطَّابي في « غريب الحديث » (٢/ ١٩٩) ، وابن الأثير في « النهاية » (٣/ ٢٥٤) من كلام سيدنا معاوية رضي الله عنه .

(٤) و(قضيَّةٌ) : خبر مبتدأ محذوف ؛ أي : هٰذه قضيةٌ .

(٥) تعليق الفرائد (٤/ ٩٤) ، حاشية ياسين على الفاكهي (٢/ ٤٠٥) .

(ولا مُسمًّىٰ بهـٰذا الاسمِ لها)[1] ، ويَدُلُّ علىٰ أَنَّهُ مُعامَلٌ مُعاملةَ النكرةِ : . . .

كما في « شرح الجامع »[2] ، وهـٰذا نَثْرٌ ، وقيل : نَظْمٌ مِنَ الكامل ، ودخل الوَقْصُ جزأَيهِ الأوَّلَينِ[3] .

❁ قوله : (ولا مُسمًّىٰ بهـٰذا الاسمِ) اعترضَهُ ابنُ مالكٍ : بأنَّ مِنَ الأعلام ما له مُسمَّياتٌ كثيرة ، فتقديرُهُ بما ذُكِرَ كذبٌ[4] ، قال الرَّضِيُّ : (واعلَمْ : أنَّهُ قد يُؤوَّلُ العَلَمُ المشهورُ ببعض الخِلالِ بنكرةٍ ، فيُنصَبُ بـ« لا » التبرئة ، وتُنزَعُ منه لامُ التعريفِ إن كانتْ فيه ؛ نحوُ : « لا حَسَنَ » في الحسن البَصْريِّ ، ولتأويله بالنكرة وجهان ؛ أحدُهُما : أنْ يُقدَّرَ مضافٌ هو « مِثْل » ، فلا يتعرَّفُ بالإضافة لتوغُّله في الإبهام ، وإمَّا أنْ يُجعَلَ العَلَمُ لاشتهاره بتلك الخَلَّةِ كأنَّهُ

❁ قوله : (وهـٰذا نَثْرٌ) ؛ ولهـٰذا لم يذكرْهُ العَيْنيُّ في « شواهده » ، (وقيل : نَظْمٌ مِنَ الكامل. . .) إلىٰ آخره : أجزاؤه : (متفاعلن) ستَّ مرات ، والوَقْصُ : حذف ثاني الجزء مُتحرِّكاً ، ولا يكونُ إلا في (متفاعلن) .

❁ قوله : (وتُنزَعُ منه لامُ التعريفِ) فيه : أنَّ لامَ التعريفِ لا تدخلُ على العَلَم ، فهي زائدةٌ ، إلا أنْ يُقالَ : سمَّاها لامَ التعريفِ بحسب الصورة .

---

(١) ومثله أيضاً : قوله صلَّى الله عليه وسلَّم : « إذا هَلَكَ كِسْرىٰ فلا كِسْرىٰ بعدَهُ ، وإذا هَلَكَ قيصرُ فلا قيصرَ بعده » ، وأجاز الكسائي إعمالها في المفرد العَلَم والمضاف إلىٰ كنية أو (الله) أو (الرحمـٰن) أو (العزيز) ، ووافقه الفرَّاء في (لا عبد الله) ، وجوَّز إعمالَها في ضمير الغائب واسم الإشارة . انظر « همع الهوامع » (١/ ٥٢٣) .

(٢) انظر « السراج المنير » (ق/ ١٢٠) .

(٣) أورده الصبان في « حاشيته » (٢/ ٦) ، وعَلَّقَ على القول الأخير بأنه خبط فاحش .

(٤) شرح التسهيل (٢/ ٦٨) .

وصفُهُ بالنكرة ؛ كقولك : (لا أبا حَسَنٍ حَنَاناً لها) .

اسمُ جنسٍ موضوعٌ لإفادة ذلك المعنىٰ ؛ فمعنىٰ : « ولا أبا حَسَنٍ لها » : ولا فَيْصَلَ لها ، وعلىٰ هـٰذا : يُمكِنُ وصفُهُ بالمُنكَّر) انتهىٰ مُلخَّصاً[1] .

واعتُرِضَ تقديرُ (مِثْل) : بأنَّ المُتكلِّمَ إنَّما يَقصِدُ مُسمَّى العَلَم المقرونِ بـ (لا) ، فتقديرُ (مِثْل) خلافُ المقصود ؛ فالصحيحُ ـ كما قاله بعضُهُم ـ : أنَّهُ لا يُقتصَرُ علىٰ تقديرٍ واحد ، بل يُقدَّرُ في كلِّ موضعٍ ما يليقُ به .

❁ قوله : (لا أبا حَسَنٍ حَنَاناً لها) بمُهمَلة فنونَينِ بينهما ألفٌ ؛ أي : رحمةً[2] ، ووَقَعَ في بعض النسخ[3] : (حيّاً) بمُثنَّاةٍ تحتيّة ؛ مِنَ الحياة ، والظاهرُ : أنَّهُ تصحيفٌ ؛ إذ كيف ينفي عنه الحياةَ وهو موجودٌ في زمن عمرَ قطعاً رضي الله عنهما آمين ؟ ![4] .

قال العلّامةُ ابنُ الميّت : (وهـٰذا مَثَلٌ يُضرَبُ لكلِّ مُتعسِّرٍ)[5] .

❁ قوله : (والظاهرُ : أنَّهُ تصحيفٌ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ الناطقَ بالوصف المذكورِ ليس هو عمرَ ، بل الشخصُ الذي خاطبه الشارحُ ؛ بدليل قولِهِ : (كقولك) ، ولا شكَّ أنَّ المُخاطَبَ يقولُ ذلك بعدَ وفاةِ عليٍّ رضي الله تعالىٰ عنه .

---

(١) شرح الرضي (٢/ ١٦٥ـ١٦٧) .
(٢) أي : راحماً .
(٣) كما في (و) .
(٤) وجاء في طبعة العلامة محمد محيي الدين : (حلّالاً) ، وهو أنسب مع مضرب المثل الآتي .
(٥) إرشاد السالك النبيل (ق/ ١٩٨) .

ولا يُفصَلُ بينها وبين اسمها ، فإن فُصِلَ بينهما أُلغِيتْ[1] ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ [الصافات : ٤٧] .

١٩٨ـ فَٱنصِبْ بها مُضافاً أَوْ مُضارِعَهْ   وبعـدَ ذاكَ الخَبَـرَ ٱذْكُـرْ رافعَـهْ
١٩٩ـ ورَكِّبِ المفردَ فاتِحاً كـ(لا   حـولَ ولا قُـوَّةَ) والثـانِ ٱجْعَـلَا

* قوله : (﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾) ؛ أي : ما يغتالُ عقولَهُم ؛ أي : يُذهِبُها .

* قوله : (أَوْ مُضارِعَهْ) ؛ أي : مُشابِهَهُ .

* قـولـه : (وبعـدَ ذاكَ الخَبَـرَ . . .) إلـىٰ آخـره : (بعـدَ) : مُتعلِّـقٌ بـ(ٱذكُرْ) ، و(الخَبَرَ) : مفعولُ (اذكُرْ) ، و(رافعَهْ) : حالٌ[2] ؛ مِنْ إضافة الوصف إلىٰ مفعوله[3] .

* قوله : (ورَكِّبِ . . .) إلىٰ آخره : فائدةُ ذِكْرِ التركيب : الإشارةُ إلىٰ عِلَّةِ البناء .

* قوله : (والثانِ ٱجْعَلَا . . .) إلىٰ آخره : (الثانِ) بحذف الياء والاكتفاءِ بالكسرة : مفعولٌ أوَّلُ بـ(اجْعَلا) ، و(اجْعَلا) : فعلُ أمرٍ مُؤكَّدٌ بالنون

. . . .

(١) أي : لضعفها بالفصل ، ووجب تكرارُها كمثاله ؛ تنبيهاً علىٰ نفي الجنس ؛ إذ هو تكرار للنفي ، كما يجب مع المعرفة جبراً لما فاتها من نفي الجنس ، وأجاز المُبرِّد وابن كيسان عدمَ التكرار فيها . « خضري » (١/ ٢٨١) .

(٢) أي : من الضمير المستتر في (اذكر) .

(٣) فهي إضافةٌ لفظية لا تُفِيدُ تعريفاً ولا تخصيصاً ؛ فلذلك صحَّ أنْ يكونَ الوصف حالاً .

٢٠٠ـ مرفوعاً أَوْ منصوباً أَوْ مُركَّبَا وإنْ رفعــــتَ أوَّلاً لا تَنصِبَــــا

لا يخلو اسمُ (لا) هـٰذه مِنْ ثلاثة أحوالٍ :

الحالُ الأوَّلُ : أنْ يكونَ مضافاً ؛ نحوُ : (لا غلامَ رجلٍ قائمٌ)(١) .

الحالُ الثاني : أنْ يكونَ مضارعاً للمضاف ؛ أي : مُشابِهاً له(٢) ، والمُرادُ به : كلُّ اسمٍ له تعلُّقٌ بما بعدَهُ ؛ إمَّا بعملٍ ؛ نحوُ : (لا طالعاً جبلاً ظاهرٌ) ،

الخفيفة ، أُبدِلَتْ في الوقف ألفاً ، وقولُهُ : (مرفوعاً) : مفعولٌ ثانٍ

. . . .

---

(١) ومنه أيضاً عندَ سيبويه والجمهورِ : (لا أبا لك) ؛ فإنَّ (أبا) مضافٌ للكاف منصوبٌ بالألف بلا تنوين ، والخبرُ محذوف ؛ أي : لا أباك موجودٌ ، وليس معرفة ؛ لأنَّ الإضافة غيرُ محضة ؛ كهي في (مثلك) ؛ لأنَّهُ لم يُقصَدْ نفي أبٍ مُعيَّن ، بل هو ومن يشبهه ؛ إذ هو دعاءٌ بعدم الناصر ، وإنَّما زيدت اللام بينهما ؛ كراهةَ إدخال (لا) علىٰ صورة المعرفة ، وذهب الفارسيُّ وابن الطَّرَاوة : إلىٰ أنَّ (أبا) مفرد مبني جاء علىٰ لغة القصر . انظر « همع الهوامع » (١/ ٥٢٤ـ٥٢٥) ، و« حاشية الخضري » (١/ ٢٨١) .

(٢) قال الخضري في « حاشيته » (١/ ٢٨١) نقلاً عن الأَسْقاطي : (واعلَمْ : أنَّ مُشبِهَ المضافِ يلزمُ إعرابُهُ مُنوَّناً عند البَصْريِّينَ ، وجوَّز ابن كيسان بناءه أيضاً ؛ فلا يُنوَّن إجراءً له مُجْرى المفرد ؛ لعدم الاعتداد بالمعمول ، لصحَّة الكلام بدونه ، وأجاز الناظمُ إعرابَهُ غيرَ مُنوَّنٍ بِقِلَّةٍ تشبيهاً بالمضاف ، وعلىٰ أحد هـٰذَين يُخرَّجُ حَديثُ : « لا مانعَ لِمَا أعطيتَ ، ولا مُعطِيَ لِمَا منعتَ » ، وقولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾ [البقرة : ١٩٧] ، ويُمكِنُ تخريجُهُ على الأوَّل : بجَعْلِ الظرف خبراً متعلقاً بمحذوفٍ لا باسم « لا » ؛ فهو مفردٌ مبني لا شبيه بالمضاف ؛ أي : لا مانعَ مانعٌ لِمَا أعطيت ، واللام للتقوية ، ولا جدال حاصلٌ في الحج ، وأجاز البغداديُّونَ بناءه إنْ عَمِلَ في ظرف ؛ كالآية) .

و(لا خيراً مِنْ زيد راكبٌ) ، وإمَّا بعطفٍ ؛ نحوُ : (لا ثلاثةً وثلاثينَ عندَنا)[1] ، ويُسمَّى المُشبَّهُ بالمضاف : مُطوَّلاً ، ومَمْطُولاً ؛ أي : ممدوداً .

وحكمُ المضافِ والمُشبَّهِ به : النصبُ لفظاً ؛ كما مُثِّل .

والحالُ الثالثُ : أنْ يكونَ مفرداً ، والمُرادُ به هنا : ما ليس بمضافٍ ولا مُشبَّهٍ بالمضاف ؛ فيدخلُ فيه : المُثنَّىٰ والمجموعُ ، وحُكْمُهُ : البناءُ علىٰ ما كان يُنصَبُ به ؛ لتركُّبه مع (لا) وصيرورتِهِ معها كالشيء الواحد ؛ فهو معها كـ (خمسةَ عَشَرَ) ، ولـٰكنَّ محلَّهُ النصبُ بـ (لا) ؛ لأنَّهُ اسمٌ لها .

فالمفردُ الذي ليس بُمثنّىً ولا مجموعٍ : يُبنىٰ على الفتح ؛ لأنَّ نصبَهُ بالفتحة ؛ نحوُ : (لا حولَ ولا قُوَّةَ إلا بالله) ، والمُثنَّىٰ وجمعُ المُذكَّرِ السالمُ : يُبنيانِ علىٰ ما كانا يُنصَبانِ به ؛ وهو الياءُ ؛ نحوُ : (لا مُسلِمَينِ لك) ، و(لا مُسلِمِينَ لزيد) ؛ فـ (مُسلِمَينِ) و(مُسلِمِينَ) : مبنيَّان ؛ لتركُّبهما مع (لا) ، . . . .

بـ (اجْعَلا) ، و(أو منصوباً أو مُركَّبَا) : معطوفانِ علىٰ (مرفوعاً) ، و(أو) : للتخيير .

---

(١) أي : غير علم ؛ بأن أُريد مطلق جماعة بهـٰذا العدد ، أمَّا العلم : فلا تعمل فيه (لا) ، ومثلُهُ فيما يظهر : ما إذا أُريد جماعة مُعيَّنة هـٰذه عدَّتُهُم ؛ لأنه حينئذٍ يجب تعريفهما بـ (أل) ، فتُهمَلُ (لا) وتُكرَّر مع شيء آخرَ معطوف ، فإن أُريد بالثلاثة جماعةٌ مُعيَّنة ، وبالثلاثين جماعةٌ أخرىٰ كذلك . . أُهملت وكُرِّرت في الثاني ؛ فيُقال : (لا الثلاثةُ ولا الثلاثون) ، هـٰذا ما ظهر ، وهو نفيس ، فتأمَّلْهُ . « خضري » (١/ ٢٨١) .

كما بُنِيَ (رجلَ) ؛ لتركُّبه معها .

وذَهَبَ الكُوفيُّونَ والزَّجَّاجُ : إلىٰ أنَّ (رجلَ) في قولك : (لا رجلَ) . . معربٌ ، وأنَّ فتحتَهُ فتحةُ إعرابٍ لا فتحةُ بناءٍ[1] ، وذَهَبَ المُبرِّدُ : إلىٰ أنَّ (مُسلِمَينِ) و(مُسلِمِينَ) معربان[2] .

وأمَّا جمعُ المُؤنَّثِ السالمُ : فقال قومٌ : مبنيٌّ علىٰ ما كان يُنصَبُ به ؛ وهو الكسرُ[3] ؛ فتقولُ : (لا مُسلِماتِ لك) بكسر التاء ، . . . .

❀ قوله : (كما بُنِيَ « رجلَ » ؛ لتركُّبه) قال في « التوضيح » : (قيلَ : عِلَّةُ البناء : تضمُّنُ معنىٰ « مِنْ » ؛ بدليل ظهورِها في قوله : [من الطويل]

وقالَ أَلَا لا مِنْ سبيلٍ إلىٰ هندِ

وقيل : تركيبُ الاسمِ مع الحرف ؛ كـ« خمسةَ عَشَرَ »)[4] .

❀ قوله : (وذَهَبَ الكُوفيُّونَ . . .) إلىٰ آخره : ضعيفٌ .

. . . .

---

(١) وحُذف منه التنوين تخفيفاً . انظر « التذييل والتكميل » (٥/ ٢٤٩) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٣/ ١٢٩٦) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٢٧) .

(٢) انظر « التذيل والتكميل » (٥/ ٢٤٨) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٢٧) .

(٣) ولا يُنوَّن ، وعليه الأكثرون ، وقيل : يُنوَّن ، وعليه ابن الدَّهَّان وابن خروف ؛ لأنَّ التنوين فيه كالنون في الجمع ، فيثبت كما ثبت في : (لا مسلمِينَ لك) ، وإن أضيف لفظاً أو تقديراً أُعرب بالكسر وفاقاً ؛ نحو : (لا مسلماتِ زيدٍ لك) ، أو (لا مسلماتِ لك) . انظر « همع الهوامع » (١/ ٥٢٩) .

(٤) أوضح المسالك (٢/ ١٣ـ ١٤) ، والمثبت عجز بيت مجهول النسبة ، وصدره : (فقام يذودُ الناسَ عنها بسيفه) ، والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٥٤) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٤٢٢) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٢٦) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٤٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٧٩١ـ ٧٩٢) .

ومنهُ : قولُهُ[1] : [من البسيط]

١٠٩ـ إنَّ الشبابَ الذي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ فيـهِ نَلَـذُّ ولا لَـذَّاتِ للشَّيـبِ

---

* قوله : (إنَّ الشبابَ . . .) إلىٰ آخره ، ويُروىٰ : (أَوْدى الشبابُ)[2] ، أي : فَنِيَ ، وقولُهُ : (الذي مَجْدٌ) ؛ أي : هو مجدٌ ؛ فـ (مجدٌ) : خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ[3] ، أو خبرٌ مُقدَّم ، و(عَوَاقِبُهُ) : مبتدأٌ مُؤخَّر ، وجاز الإخبارُ مع عدم المطابقة ؛ لأنَّ (مجدٌ) مصدرٌ .

يعني : إذا تُعقِّبَتْ أمورُ الشباب وُجِدَ في عواقبه العِزُّ وإدراكُ الثأر والرحلةُ في المكارم ، وليس في الشيب إلا الهَرَمُ والعِلَلُ .

---

* قوله : (يعني : إذا تُعقِّبَتْ أمورُ . . .) إلىٰ آخره : أسهلُ مِنْ هـٰذا : (يعني : أنَّ الشبابَ يَعقُبُهُ ويترتَّبُ عليه العِزُّ وإدراكُ الثأر) ، فتدبَّرْ .

---

(١) البيت للشاعر الفارس سلامة بن جندل السعدي في «ديوانه» (ص٩١) ضمن قصيدة مطلعها :

أَوْدى الشبابُ حميداً ذو التعاجيبِ أَوْدىٰ وذلـكَ شَـأْوٌ غيـرُ مطلـوبِ
ولَّـىٰ حَثِيثـاً وهـٰذا الشيـبُ يَطلبُـهُ لو كان يُدرِكُهُ رَكْضُ اليعاقيبِ

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٥٥) ، و« شرح الرضي » (٢/ ١٥٨) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٥٤٦) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ٨ ـ ٩) ، و« المساعد » (١/ ٣٤٠) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٢٨) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٥١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٧٨٨ـ٧٩١) ، و« خزانة الأدب » (٤/ ٢٧ـ ٣٠) .

(٢) وهو كذلك في (و) ومطبوع « الديوان » ، وانظر « تخليص الشواهد » (ص ٤٠٠) .

(٣) ويكون (عواقبُهُ) علىٰ هـٰذا نائبَ فاعل (مجد) ؛ لأنَّهُ مصدر بمعنى اسم المفعول ، وهـٰذا الإعراب بناء علىٰ مذهب الكوفيين الذين لم يشترطوا طول الصِّلَة لحذف العائد ، بل أجازوه مطلقاً . انظر ما تقدَّم في (٢/ ١٤٨) .

وأجاز بعضُهُم الفتحَ[1] ؛ نحوُ : (لا مُسلِماتَ لك) .

وقولُ المُصنِّفِ : (وبعدَ ذاكَ الخبرَ اْذكُرْ رافعَهُ) معناه : أنَّهُ يُذكَرُ الخبرُ بعدَ الاسمِ مرفوعاً .

ورافعُهُ : (لا) عندَ المُصنِّفِ وجماعةٍ[2] ، وعندَ سيبويهِ : الرافعُ لهُ

وقوله : (فيهِ نَلَذُّ) بفتح اللام مضارع (لَذَّ) ؛ مِنْ باب (تَعِبَ يَتعَبُ) ، و(لَذَّات) : جمعُ (لَذَّة) ، و(الشَّيب) بفتح الشين على حذف مضاف ؛ أي : لذي الشَّيبِ ، أو بكسرها جمع (أَشْيَب) .

والشاهدُ : في قوله : (لا لَذَّات) ؛ حيثُ يجوزُ في (لَذَّات) البناءُ على الفتح ، والبناءُ على الكسر .

❁ قوله : (حيثُ يجوزُ في « لَذَّات » البناءُ . . .) إلى آخره : ليس المقصودُ بالاستشهاد إلا روايةَ الكسر ، كما يُعلَمُ من الشارح .

---

(1) وهو مذهب المازني والفارسي والرُّمَّاني ، وهناك قولٌ ثالث ؛ وهو جواز الوجهَينِ ، قال السيوطي في « الهمع » (١/٥٢٨) : (وهو الصحيح ؛ للسماع ؛ فقد رُوِيَ بالوجهين قولُهُ : « ولا لذَّاتِ للشَّيبِ ») ، ولا يُنوَّن إذا بني على الفتح وجوباً أو جوازاً ، بخلاف بنائه على الكسر كما سبق . انظر « ارتشاف الضَّرَب » (٣/١٢٩٧) ، و« همع الهوامع » (١/٥٢٨) .

(2) أي : سواءٌ رُكِّبت مع الاسم أو لا ، وهٰذا هو مذهب الأخفش الآتي ، ومخالفةُ سيبويه إنما هي في حالة البناء فقط ، كما هو مُفاد الشارح ؛ فتحصَّل منه : أنَّهُ لا خلاف في عملها في الخبر حالة عدم التركيب ، وصرَّح به الشلوبين ، وينبغي أنْ يُرادَ : لا خلاف بين البَصْريِّينَ ، وأمَّا الكُوفيُّونَ فلا يقولون بعمل (إنَّ) في الخبر ، فـ (لا) بالأَوْلىٰ ، أفاده الدَّمَامِيني . « خضري » (١/٢٨٣) .

(لا) إن كان اسمُها مضافاً أو مُشبَّهاً بالمضاف .

وإن كان الاسمُ مفرداً : فاختُلِفَ في رافع الخبر .

فذَهَبَ سيبويهِ : إلىٰ أنَّهُ ليس مرفوعاً بـ (لا) ، وإنَّما هو مرفوعٌ علىٰ أنَّهُ خبرُ المبتدأ ؛ لأنَّ مذهبَهُ أنَّ (لا) واسمَها المفردَ في موضعِ رفعٍ بالابتداء ، والاسمَ المرفوعَ بعدَهُما خبرٌ عن ذلك المبتدأ ، ولم تعمل (لا) عندَهُ في هٰذه الصورة إلا في الاسم .

وذَهَبَ الأخفشُ[1] : إلىٰ أنَّ الخبرَ مرفوعٌ بـ (لا) ؛ فتكونُ (لا) عاملةً في الجزأَينِ ، كما عَمِلَتْ فيهما مع المضاف والمُشبَّهِ به[2] .

وأشار بقوله : (والثانِ اجْعَلا) : إلىٰ أنَّهُ إذا أُتيَ بعدَ (لا) والاسمِ الواقعِ بعدَها بعاطفٍ ونكرةٍ مفردة ، وتكرَّرتْ (لا) ؛ نحوُ : (لا حولَ ولا قُوَّةَ إلا بالله) . . يجوزُ فيهما خمسةُ أوجه ؛ وذلك لأنَّ المعطوفَ عليه : إمَّا أن يُبنىٰ مع (لا) على الفتح ، أو يُنصَبَ ، أو يُرفَعَ .

فإن بُنِيَ معها على الفتح : جاز في الثاني ثلاثةُ أوجهٍ :

الأوَّلُ : البناءُ على الفتح ؛ لتركُّبه مع (لا) الثانية ، وتكونُ (لا) الثانيةُ

❁ قوله : (وذَهَبَ الأخفشُ) هٰذا هو الذي عليه جمهورُ النُّحاة .

. . . .

(١) وكذلك المازني والمُبرِّد والسيرافي وجماعة ، وصحَّحه ابن مالك في « التسهيل » (ص٦٧) .

(٢) انظر هٰذه المسألة في « ارتشاف الضَّرَب » (٣/١٢٩٧) ، و« التذييل والتكميل » (٥/٢٣٤) ، و« همع الهوامع » (١/٥٢٩) .

عاملةً عملَ (إنَّ) ؛ نحوُ : (لا حولَ ولا قُوَّةَ إلا بالله) .

الثاني : النصبُ عطفاً علىٰ محلِّ اسمِ (لا)[1] ، وتكونُ (لا) الثانيةُ زائدةً بينَ العاطف والمعطوف ؛ نحوُ : (لا حولَ ولا قوَّةً إلا بالله) ، ومنه : قولُ الشاعر[2] : [من السريع]

. . . .

---

(١) **هٰذا أضعف الأوجه** ؛ حتىٰ قال يونس : إنَّهُ مبني ولٰكنَّه نُوِّنَ للضرورة ، واستشهد به الزمخشري علىٰ أنَّ (خلة) منصوبٌ بفعل مُقدَّر لا أنه اسم (لا) ؛ لأنَّ القياسَ مع وجود (لا) بناؤُهُ لا نصبُهُ ، **وأيضاً** : (لا) الأُولىٰ لا تعمل النصب في لفظ الاسم ؛ لكونه مفرداً ، فكيف تعمله في لفظ تابعه المفرد ؟! **وقوله** : **(علىٰ محلِّ اسم لا)** ؛ أي : عند المصنف ، **أمَّا عند غيره** : فإتباعاً للفظ الاسم وإن كان مبنيّاً ؛ لشبهه بحركة الإعراب في العُرُوض ، **وعلىٰ هٰذا** : فالحركة إتباعيَّة ، والإعراب مُقدَّر رفعاً أو نصباً ، **فتدبَّر** . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٢٨٥) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ٢٠) .

(٢) اشتهر آخر البيت بـ (الراقع) ، **وصوابُهُ** : (الراتق) ، كما سيُنبِّه عليه الأنبابي ، والمصراع الذي آخره (الراقع) صدرُهُ غير الذي ذكره الشارح ، وإنَّما هو لابن حُمَام الأزدي الجاهلي ؛ وهو :

كُنَّا نُداريها وقد مُزِّقتْ ... واتَّسعَ الخرقُ على الراقعِ

والذي أوَّله : (لا نسب اليوم) إنَّما هو من شعر أبي عامر بن حارثة السلمي ، وكان قد جاور أخواله بني مُرَّةَ فأَطْردوا إبله ، فخرج هو ومُرَّة وسَنَّة وسنان أولاد جارية ، حتىٰ أوقعوا ببني مرةَ بين أبانين ، وهما جبلان ، فقتلوا أناساً منهم ، وأَطْردوا إبلاً منهم عظيمة ، فقال أبو عامر في ذلك :

أعرفُ أخوالي وأدعوهُمُ ... كأنَّ أمِّي ثَمَّ مِنْ بارِقِ

لا نسبَ اليومَ ولا خُلَّةً ... اِتَّسعَ الخَرْقُ على الراتِقِ

ونسب سيبويه بيت الشارح إلىٰ أنس بن العباس السُّلَمي ، **وهو من شواهد** : « الكتاب »=

١١٠ـ لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً اِتَّسَعَ الخَرْقُ على الرَّاقِعِ

---

* قوله : (لا نَسَبَ اليومَ . . .) إلىٰ آخره : (**الخُلَّةُ**) : الصداقةُ ، و(**اليوم**) : ظرفٌ في موضع الخبرِ لـ (لا) الأُولىٰ ، **وخبرُ** (**لا**) **الثانيةِ** : محذوفٌ ؛ أي : موجودةٌ ، **ويحتملُ** : أنْ يكونَ (اليوم) ظرفاً لغواً ، وخبرُهُما محذوفٌ ، تقديرُهُ : (موجودانِ) .

وقولُهُ : (**على الرَّاقِعِ**) ، ويُروىٰ : (على الفاتِقِ) ، وهما مِنْ أبياتٍ مَرْويَّةٍ على القاف وعلى العين ، **فيحتملُ** : أنْ يكونا مِنْ قائلٍ واحد ، . . . . .

---

* **قوله** : (**وخبرُ « لا » الثانيةِ : محذوفٌ**) **فيه** : أنَّها زائدةٌ ، كما صرَّح به الشارح ، وسيُصرِّح به المُحشِّي في آخر القولة ؛ فلا خبرَ لها[1] .

* **قوله** : (**ظرفاً لغواً**) ؛ أي : مُتعلِّقاً بالنفي المأخوذِ مِنْ (لا) ، أو بـ (لا) نَفْسِها .

* **قوله** : (**وخبرُهُما محذوفٌ**) فيه ما سبق .

* **قوله** : (**ويُروىٰ** : « **على الفاتِقِ** ») **صوابُهُ** : (ويُروى : « اتَّسعَ الفَتْقُ على الراتِقِ ») ، كما عبَّر به الصبَّانُ وغيرُهُ[2] ، **والراتقُ** : مِنْ (رَتَقْتُ الفَتْقَ رَتْقاً) مِنْ باب (قَتَلَ) : سددتُهُ فارْتَتَقَ ، كما في « المصباح »[3] .

= (٢/ ٢٨٥) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٣٥) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ٢٠) ، و« المساعد » (٢/ ٦١٥) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٢٣٧) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٥١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٠٢ ـ ٨٠٦) .

(١) انظر (٢/ ٦١٢ ، ٦١٤) .

(٢) حاشية الصبان (٢/ ١٣) .

(٣) المصباح المنير (١/ ٢٩٧) .

الثالثُ : الرفعُ ، وفيه ثلاثةُ أوجهٍ :

الأَوَّلُ : أنْ يكونَ معطوفاً علىٰ محلِّ (لا) واسمِها ؛ لأنَّهُما في موضع رفعٍ بالابتداء عندَ سيبويهِ ، وحينئذٍ : تكونُ (لا) زائدةً .

وأنْ يكونا مِنْ قائلَينِ ؛ إمَّا علىٰ توارد الخواطرِ ، أو السَّرقة الشعريَّة[1] .

والمعنىٰ : لا نَسَبَ ولا قرابةَ اليومَ بيننا وقد تفاقم الأمرُ بحيثُ لا يُرجىٰ خلاصُهُ ؛ فهو كالخَرْق الواسعِ في الثوب لا يقبلُ رَقْعَ الراقع ، أو كفَتْقٍ واسعٍ لا يقدرُ أحدٌ أنْ يُرقِّعَهُ .

والاستشهادُ : في قوله : (ولا خُلَّةً) ؛ حيثُ نُصِبَ علىٰ تقديرِ كونِ (لا) زائدةً للتأكيد .

* قوله : (علىٰ محلِّ « لا » واسمِها) قد يُقال : قَضِيَّتُهُ : أنَّ (لا) مِنْ جملة المعطوف عليه ، فلا يكونُ المعطوفُ في حيِّزها ، فكيف تكونُ (لا) الثانيةُ زائدةً لتأكيد النفي ؟ اللهمَّ إلا أنْ يكونَ في الكلام تَسَمُّحٌ ، والوجهُ : أنَّ المُرادَ : العطفُ على الاسم باعتبارِ محلِّهِ مع (لا) انتهى « ابن قاسم »[2] .

---

* قوله : (والوجهُ : أنَّ المُرادَ : العطفُ على الاسم باعتبارِ محلِّهِ مع « لا ») عبارةُ الصبَّانِ : (قولُهُ : « زائدة. . . » إلىٰ آخره : فيه : أنَّ « لا » علىٰ هـٰذا الوجهِ مِنْ جملة المعطوف عليه ، فلا تَسَلُّطَ لها على المعطوف ، فكيف تكونُ « لا » الثانيةُ زائدةً ؟

---

(١) وأهمُّ مصدر تكلَّم عن السرقات الشعرية : كتاب « الوَسَاطة بين المتنبي وخصومه » للإمام الأديب القاضي أبي الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني (ت ٣٩٢هـ) .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٤١) .

الثاني : أنْ تكونَ (لا) الثانيةُ عَمِلَتْ عَمَلَ (ليس) .

الثالثُ : أنْ يكونَ مرفوعاً بالابتداء ، وليس لـ (لا) عملٌ فيه ؛ وذلك نحوُ : (لا حولَ ولا قُوَّةٌ إلا بالله) ، ومنه : قولُهُ[1] : [من الكامل]

قال بعضُ مشايخِنا : (الاسمُ وحدَهُ لا محلَّ له ، فلا يَصلُحُ لعطف

والجوابُ : أنَّ في الكلام تسمُّحاً ، والمحلُّ للاسم فقط باعتباره قبلَ

---

(١) اختلفوا في هـٰذا البيت اختلافاً كثيراً ؛ فعزاه سيبويه إلىٰ رجل مِنْ مَذْحِج ، وأبو رِياش إلىٰ همَّام بن مرَّة أخي جسَّاس ، وابن الأعرابي إلىٰ رجل من عبد مناف مات قبل الإسلام بخمس مئة عام ، والحاتمي إلى ابن أحمر ، والأصفهاني إلىٰ ضمرة بن ضمرة ، وذهب بعضهم : إلىٰ أنَّهُ من الشعر القديم جدّاً ، وكان لقائل هـٰذا الشعر أخٌ يُسمَّىٰ جُندُباً ، وكان أبواه وأهلُهُ يُؤْثِرُونه عليه ويُفضِّلونه ، فأَنِفَ مِنْ ذلك ، وقال : (هـٰذا لعمركم. . .) ، وهو من قصيدة مطلعها :

يا ضَمْرَ أَخْبِرْني ولستَ بكاذبٍ — وأخوكَ نافعُكَ الذي لا يكذبُ

ومنها :

ولجُنْدُبٍ سهلُ البلادِ وعَذْبُها — وليَ المِلاحُ وحَزْنُهنَّ المُجدِبُ
وإذا تكونُ كَرِيهةٌ أُدعىٰ لها — وإذا يُحاسُ الحَيْسُ يُدعىٰ جُنْدُبُ
هـٰذا لَعَمْرُكُمُ الصَّغارُ. . . . .

وبعده :

عَجَبٌ لتلكَ قَضِيَّةٌ وإقامتي — فيكُم علىٰ تلكَ القَضِيَّةِ أَعْجَبُ

وهو من شواهد : « الكتاب » (٢/ ٢٩١ـ٢٩٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٣٦) ، و« أوضح المسالك » (١/ ١٦) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٤٤٤ـ٤٤٥) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٢٣٧) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٥١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٧٩٧ـ ٧٩٩) ، و« تخليص الشواهد » (ص٤٠٨ـ ٤١٠) .

١١١ـ هٰذا لَعَمْرُكُمُ الصَّغارُ بعينِهِ   لا أمَّ لـي إنْ كـانَ ذاكَ ولا أبُ

وإن نُصِبَ المعطوفُ عليه : جاز في المعطوف الأوجهُ الثلاثةُ المذكورةُ ؛ أعني : البناءَ ، والنصبَ ، والرفعَ ؛ نحوُ : (لا غلامَ رجلٍ ولا امرأةَ) ، و(لا امرأةً) ، و(لا امرأةٌ) .

وإن رُفِعَ المعطوفُ عليه : جاز في الثاني وجهانِ :

المرفوعِ عليه ؛ فالإشكالُ باقٍ) .

❀ قوله : (هٰذا لَعَمْرُكُمُ الصَّغارُ . . .) إلىٰ آخره : (الصَّغَار) بالفتح : الذُّلُّ والهَوَان؛ خبرُ (هٰذا) ، وخبرُ (عَمْرُ) : محذوفٌ وجوباً ؛ لِمَا تقدَّم[١] ، ويُروىٰ : (هٰذا وجَدِّكُمُ) بفتح الجيم ؛ وهو الحظُّ ، والواوُ : للقسم .

والشاهدُ : في (ولا أبُ) ؛ حيثُ رُفِعَ عطفاً علىٰ محلِّ اسمِ (لا) .

❀ قوله : (وإن نُصِبَ المعطوفُ عليه : جاز . . .) إلىٰ آخره : هٰذا مفهومٌ مِنْ كلام المُصنِّف ؛ وذلك لأنَّ قولَهُ : (وإنْ رفعتَ أوَّلاً لا تَنصِبا) مفهومُهُ :

دخولِ « لا » ، والعطفُ عليه فقط بهٰذا الاعتبار) انتهىٰ[٢] .

وليس هٰذا مبنيّاً علىٰ عدم وجودِ المُحرِزِ ؛ لما في « شرح الكافية » و« التسهيل » : أنَّ (لا) عاملٌ ضعيفٌ ، فلم تنسخْ حُكْمَ الابتداءِ إلا لفظاً ، وهو باقٍ تقديراً . انتهىٰ[٣] .

وبهٰذا تعلمُ ما في قول المُحشِّي : (باعتبارِ محلِّهِ مع « لا ») ، وتعلمُ

---

(١) انظر (٢/٣٣٩ـ٣٤٠) .

(٢) حاشية الصبان (٢/١٤) .

(٣) شرح الكافية الشافية (١/٥٢٦) ، شرح التسهيل (٢/٤٩) .

الأَوَّلُ : البناءُ على الفتح ؛ نحوُ : (لا رجلٌ ولا امرأةَ) ، و(لا غلامُ رجلٍ ولا امرأةَ) ، ومنه : قولُهُ[1] : [من الوافر]

١١٢ـ فـلا لَغْـوٌ ولا تَـأْثِيـمَ فيهـا ... ومـا فـاهُـوا بـهِ أبـداً مُقِيـمُ

والثاني : الرفعُ ؛ نحوُ : (لا رجلٌ ولا امرأةٌ) ، و(لا غلامُ رجلٍ ولا امرأةٌ) .

ولا يجوزُ نصبُ الثاني ؛ لأنَّهُ إنَّما جاز فيما تقدَّم ؛ للعطف على محلِّ اسمِ

أنَّكَ إذا نصبتَ الأوَّلَ لا يمتنعُ نصبُ الثاني ، فيكونُ فيه الأوجهُ الثلاثةُ .

❋ قوله : (فلا لَغْوٌ ولا تَأْثِيمَ فيها وما فاهُوا. . .) إلىٰ آخره : كذا ذَكَرَهُ الشارحُ تبعاً لغيره ، وهو تحريفٌ ؛ فإنَّهُم قد ركَّبوا صدرَ بيتٍ علىٰ عَجُزِ آخَرَ ، وصوابُهُ : كما في « ديوان الشاعر » ؛ وهو أُميَّةُ بنُ أبي الصَّلْت :

ولا لَغْـوٌ ولا تَـأْثِيـمَ فيهـا ... ولا حَيْـنٌ ولا فيهـا مُلِيـمُ
وفيهـا لحـمُ سـاهـرةٍ وبحـرٍ ... ومـا فـاهُـوا بـهِ أبـداً مُقِيـمُ[2]

سقوطَ ما نقله عن بعض مشايخِهِ .

❋ قوله : (وفيها لحمُ ساهرةٍ وبحرٍ) ؛ أي : فيها لحمُ برٍّ ولحمُ بحرٍ .

---

(١) البيت لأمية بن أبي الصلت في « ديوانه » (ص١٢٢) ، وفيه تلفيق سيُنبِّهُ عليه المُحشِّي ، وهو من شواهد : « شرح ابن الناظم » (ص١٣٦) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ١٩) ، « وهمع الهوامع » (٣/ ٢٣٨) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٥٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٠١ ـ ٨٠٤) ، و« تخليص الشواهد » (ص٤١٠ ـ ٤١٢) .

(٢) صدر هٰذا البيت في « الديوان » : (وكأس لا تُصدِّعُ شاربيها) ، والمثبت موافق لـ« المقاصد النحوية » .

(لا) ، و(لا) ها هنا ليستْ بناصبةٍ ، فسَقَطَ النصبُ[1] ؛ ولهٰذا قال المُصنِّف : (وإنْ رفعتَ أوَّلاً لا تَنصِبَا) .

٢٠١ـ ومُفــرَداً نعتــاً لمَبنِــيٍّ يَلِــي فٱفتَحْ أوِ ٱنصِبَنْ أوِ ٱرفَعْ تَعدِلِ

وهما مِنْ قصيدةٍ يذكرُ فيها الجنةَ وأهلَها وأحوالَ يوم القيامة[2] ، و(اللغو) : القولُ الباطل ، و(التأثيم) : مِنْ (أثَّمتُهُ) إذا قلتَ له : أَثِمْتَ ، و(الحَين) بالفتح : الهلاك ، و(الساهرة) : أرضٌ يُجدِّدُها اللهُ يومَ القيامة ، ويُروىٰ : (وفيها لحمُ ساهرةٍ وطيرٍ) ، و(المُلِيم) : اللائمُ ، و(ما فاهوا) ؛ أي : والذي نَطَقُوا به مقيمٌ أبداً .

والاستشهادُ : في قوله : (فلا لغوٌ ولا تأثيمَ . . .) إلىٰ آخره ؛ حيثُ أُلغِيتْ (لا) الأولىٰ ورُفِعَ الاسمُ بعدَها ، وجاء الفتحُ في قوله : (ولا تأثيمَ) علىٰ إعمال (لا) الثانيةِ ، أفادَهُ في « الشواهد الكبرىٰ »[3] .

❁ قوله : (ومُفرَداً نعتاً . . .) إلىٰ آخره : (مُفرَداً) : مفعولٌ به لـ (افتَحْ) ؛

❁ قوله : (« مُفرَداً » : مفعولٌ به لـ « افتَحْ » . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ

---

(١) وأمّا النصبُ بمحذوف : فيجوز ، كما مرَّ عن الزمخشري تعليقاً في (٢/ ٦١٢) .

(٢) قال ابن هشام في « التخليص » (ص ٤١٢) : (وأُميّةُ هٰذا كان قد قرأ الكتبَ ، فعَلِمَ منها أنَّهُ أظلَّهُ زمانُ نبي ، فترجَّىٰ أن يكون هو ، فضمَّن أشعارَهُ المواعظَ والحِكَمَ وذِكْرَ الحشر ، فلمَّا بعث الله محمداً صلى الله عليه وسلم . . حَسَدَهُ فكذَّبه ، فيُقالُ : إنَّ فيه نَزَلَ : ﴿ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا . . . ﴾ [الأعراف : ١٧٥]) .

(٣) المقاصد النحوية (٢/ ٨٠٣ ـ ٨٠٤) .

إذا كان اسمُ (لا) مبنيّاً ونُعِتَ بمفردٍ يَلِيهِ ـ أي : لم يُفصَلْ بينه وبينه بفاصلٍ ـ . جاز في النعت ثلاثةُ أوجهٍ :
الأَوَّلُ : البناءُ على الفتح؛ لتركُّبه مع اسم (لا) ؛ نحوُ : (لا رجلَ ظريفَ) .
الثاني : النصبُ ؛ مُراعاةً لمحلِّ اسمِ (لا)[1] ؛ نحوُ : (لا رجلَ ظريفاً) .

لأنَّ فاءَهُ زائدةٌ للتحسين، فلا تمنعُ مِنْ عملِ ما بعدَها فيما قبلَها[2] ، و(نعتاً): عطفُ بيانٍ أو بدلٌ ، و(لمَبنِيٍّ) : نعتُ (نعتاً) ، وجملةُ (يَلِي) : صفةٌ ثانية .

❁ قوله : (لتركُّبه مع اسم « لا ») ؛ أي : لتركُّبهما قبلَ مجيءِ (لا) ، وصار الوصفُ والموصوفُ كالشيءِ الواحدِ ، ثمَّ دَخَلَتْ عليهما (لا) .

❁ قوله : (لمحلِّ اسمِ « لا ») ؛ أي : لأنَّها في محلِّ نصبٍ بـ (لا) .

(مفرداً) كان في الأصل صفةً لـ (نعتاً) ، ونعتُ النكرةِ إذا تقدَّم عليها يُعرَبُ حالاً ، وتُعرَبُ هي بحسَب العوامل ، ومُقتضىٰ ذلك ؛ أنْ يكونَ (مفرداً) حالاً و(نعتاً) مفعولاً ، إلا أنْ يُقالَ : هـٰذا أغلبيٌّ ، أو محلُّهُ : إذا لُوحِظَ فيه أنَّهُ كان نعتاً ثمَّ قُدِّمَ ، بخلافِ ما إذا لم يُلاحَظْ ذلك ، [وذلك] أنَّ (مفرداً) صار اسماً لغير المضاف وشِبْهِهِ ، فلم يُلاحَظْ فيه معنى الوصفيّة .

❁ قوله : (قبلَ مجيءِ « لا ») ؛ أي : لئلَّا يلزمَ تركيبُ ثلاثةِ أشياءَ .

❁ قوله : (لأنَّها) لعلَّ الأَوْلىٰ : (لأنَّهُ) ؛ أي : الاسمَ[3] .

---

(١) أي : أو إتباعاً للفظه . « خضري » (١/ ٢٨٨) .
(٢) وجعلها المُمرِّن في « التمرين » (ص٥١) واقعةً في جواب (أمَّا) المحذوفة ، وهو قول الزَّجَّاج ، والذي ذكره المُحشِّي هو قول أبي علي الفارسي ، وذَهَبَ أبو بكر مَبْرَمان إلىٰ أنها عاطفة ، واختاره الفارسي . انظر « الجنى الداني » (ص٧٣) .
(٣) جاء على الأَوْلويّة في (هـ) .

الثالثُ : الرفعُ ؛ مُراعاةً لمحلِّ (لا) واسمِها ؛ لأنَّهُما في موضعِ رفعٍ عندَ سيبويهِ كما تقدَّم[1] ؛ نحوُ : (لا رجلَ ظريفٌ) .

٢٠٢ـ وغيـرَ مـا يَلِـي وغيـرَ المفـردِ   لا تَبْنِ وٱنصِبْهُ أوِ الـرفـعَ ٱقصِـدِ[2]

---

* قوله : (لأنَّهُما في موضعِ رفعٍ) ؛ أي : بالابتداء ؛ لصيرورتهما بالتركيب كشيءٍ واحد ، فحَكَمُوا علىٰ محلِّهِما بالرفع ، وجَعَلُوا النعتَ للمجموع .

* قوله : (وغيرَ ما يَلِي) غيرَ : مفعولُ (تَبْنِ) المنفيِّ بـ (لا) مقدَّمٌ عليه ، و(غيرَ) : عطفٌ عليه ، قال ابنُ غازٍ : (ولو قال المُصنِّفُ :

وٱرفَعْ أوِ ٱنصِبْ مُطلقاً نعتَ ٱسمِ «لا»   والفتـحَ زِدْ إن أُفـرِدَا وٱتَّصَـلَا

لكان أَوْضَحَ وأَخْصَرَ)[3] .

---

* قوله : (فحَكَمُوا علىٰ محلِّهِما بالرفع) مبنيٌّ علىٰ ما تقدَّم له مِنْ أَخْذِ كلام سيبويهِ بظاهره ، وقد علمتَ ما فيه مِنَ المُسامحة[4] .

* قوله : (المنفيِّ بـ« لا ») فيه : أنَّ (لا) ناهيةٌ ، لا نافية[5] .

---

(١) انظر (٢/ ٦١٤) .

(٢) كأنَّ الحملَ عنده على اللفظ أَوْلىٰ ؛ فلذلك قدَّم النصب . « شاطبي » (٢/ ٤٤٢) .

(٣) إتحاف ذوي الاستحقاق (١/ ٣٦٤) .

(٤) انظر (٢/ ٦١٤ـ ٦١٦) .

(٥) لعلَّها تُسمَّىٰ نافيةً باعتبارِ أنَّها تَنْفِي الأمرَ المطلوب ، كما يُؤخذ ذلك من « المفصل » (ص٤٠٦) .

تقدَّم في البيت الذي قبلَهُ أنَّهُ إذا كان النعتُ مفرداً والمنعوتُ مفرداً ووَا
النعتُ جازَ في النعت ثلاثةُ أوجهٍ .

وذَكَرَ في هٰذا البيت أنَّهُ إنْ لم يَلِ النعتُ المفردُ المنعوتَ المفردَ ، بل فُصِلَ بينهما بفاصلٍ . . لم يَجُزْ بناءُ النعتِ ؛ فلا تقولُ : (لا رجلَ فيها ظريفَ) ببناء (ظريف) ، بل يتعيَّنُ رفعُهُ ؛ نحوُ : (لا رجلَ فيها ظريفٌ) ، أو نصبُهُ ؛ نحوُ : (لا رجلَ فيها ظريفاً) .

وإنَّما سَقَطَ البناءُ على الفتح ؛ لأنَّهُ إنَّما جاز عندَ عدمِ الفَصْلِ ؛ لتركُّبِ النعتِ مع الاسم ، ومع الفَصْل لا يُمكِنُ التركيبُ ، كما لا يُمكِنُ التركيبُ إذا كانَ المنعوتُ غيرَ مفردٍ ؛ نحوُ : (لا طالعاً جبلاً ظريفاً) .

ولا فرقَ في امتناع البناءِ على الفتح في النعت عندَ الفَصْلِ بين أنْ يكونَ المنعوتُ مفرداً ؛ كما مُثِّلَ ، أو غيرَ مفرد .

وأشار بقوله : (وغيرَ المفردِ) : إلىٰ أنَّهُ إن كان النعتُ غيرَ مفردٍ ؛ كالمضاف والمُشبَّهِ بالمضاف . . تعيَّن رفعُهُ أو نصبُهُ ، ولا يجوزُ بناؤُهُ على الفتح ، ولا فرقَ في ذلك بين أنْ يكونَ المنعوتُ مفرداً أو غيرَ مفرد ، ولا بين أنْ يُفصَلَ بينه وبين النعتِ أو لا يُفصَلَ ؛ وذلك نحوُ : (لا رجلَ صاحبُ بِرٍّ فيها) ، و(لا رجلَ فيها صاحبُ بِرٍّ) ، و(لا غلامَ رجلٍ صاحبُ بِرٍّ فيها) ، و(لا غلامَ رجلٍ فيها صاحبُ بِرٍّ) .

وحاصلُ ما في البيتَينِ : أنَّهُ إذا كان النعتُ مفرداً والمنعوتُ مفرداً ولم يُفصَلْ بينهما . . جاز في النعت ثلاثةُ أوجهٍ ؛ نحوُ : (لا رجلَ ظريفَ) ،

. . . .

. . . .

و(ظريفاً) ، و(ظريفٌ) ، وإن لم يكونا كذلك تعيَّن الرفعُ أو النصبُ ، ولا يجوزُ البناءُ .

٢٠٣ـ والعطفُ إنْ لم تَتكَرَّرْ (لا) ٱحْكُمَا لهُ بما للنعتِ ذي الفَصْلِ ٱنْتَمَىٰ

تقدَّمَ أنَّهُ إذا عُطِفَ على اسمِ (لا) نكرةٌ مفردة وتكرَّرتْ (لا) . . يجوزُ في المعطوف ثلاثةُ أوجهٍ : الرفعُ ، والنصبُ ، والبناءُ على الفتح ؛ نحوُ : (لا رجلَ ولا امرأةٌ) ، و(لا امرأةً) و(لا امرأةَ)[1] .

وذَكَرَ في هٰذا البيتِ أنَّهُ إذا لم تتكرَّرْ (لا) يجوزُ في المعطوف ما جاز في النعتِ المفصولِ ، وقد تقدَّم في البيت الذي قبلَهُ أنَّهُ يجوزُ فيه الرفعُ والنصبُ ، ولا يجوزُ فيه البناءُ على الفتح ؛ فتقولُ : (لا رجلَ وامرأةٌ) ، و(امرأةً) ، ولا يجوزُ البناءُ على الفتح ، وحكى الأخفشُ : (لا رجلَ وامرأةَ) بالبناء على الفتح علىٰ تقديرِ تكرُّرِ (لا) ؛ فكأنَّهُ قال : (لا رجلَ ولا امرأةَ) ، ثمَّ حُذِفَتْ (لا)[2] .

❀ قوله : (وحكى الأخفشُ : « لا رجلَ وامرأةَ ») رُدَّ : بأنَّ الواوَ فاصلةٌ ،

❀ قوله : (رُدَّ : بأنَّ الواوَ فاصلةٌ) لا حاجةَ لهٰذا معَ قولِ الشارح : (علىٰ تقديرِ تكرُّرِ « لا » . . .) إلىٰ آخره ؛ إذ هٰذا هو عينُ تأويلِ ابن عُصْفُورٍ والمُصنِّف .

---

(١) انظر (٢/٦١١) .

(٢) انظر « شرح التسهيل » (٢/٦٨) ، و« المقاصد الشافية » (٢/٤٤٣) ، و« تمهيد القواعد » (٣/١٤٤٢) .

وكذلك إذا كان المعطوفُ غيرَ مفردٍ ؛ لا يجوزُ فيه إلا الرفعُ والنصبُ ، سواءٌ تكرَّرتْ (لا) ؛ نحوُ : (لا رجلَ ولا غلامُ امرأةٍ) ، أو لم تتكرَّرْ ؛ نحوُ : (لا رجلَ وغلامُ امرأةٍ) .

هٰذا كلُّهُ إذا كان المعطوفُ نكرةً ، فإنْ كان معرفةً لا يجوزُ فيه إلا الرفعُ علىٰ كلِّ حال ؛ نحوُ : (لا رجلَ ولا زيدٌ فيها) ، أو : (لا رجلَ وزيدٌ فيها)[1] .

٢٠٤ـ وأَعْطِ (لا) مَعْ همزةِ ٱستفهامِ ... مـا تستحـقُّ دونَ الِٱستفهـامِ

فتمنعُ مِنَ التركيب ، وأوَّلَهُ ابنُ عصفورٍ والمُصنِّفُ علىٰ أنَّ التقديرَ : (ولا امرأةَ) ، فحُذِفَتْ (لا) ونُوِيَتْ[2] .

* قوله : (وأَعْطِ « لا » . . .) إلىٰ آخره : (لا) : مفعولٌ أوَّل لـ (أَعْطِ) ، و(مع) : حالٌ منه ، و(ما) : اسمٌ موصولٌ مفعولٌ ثانٍ ؛ أي : العملَ الذي

. . . .

(١) تنبيه : البدل النكرةُ كالنعت المفصول ؛ نحوُ : (لا أحدَ رجلٌ ـ أو رجلاً ـ وامرأة فيها) بالنصب والرفع ، ولا يُبنىٰ علىٰ [تَوَهُّم] تركُّبه مع المبدل منه ؛ لأنَّهُ علىٰ نية تَكْرار العامل ؛ فبينهما فاصلٌ مُقدَّر ، وجوَّزه بعضُهُم ؛ لأنَّ هٰذا الفاصلَ هنا يقتضي الفتح ، فإن كان معرفةً تعيَّن رفعُهُ ؛ نحوُ : (لا أحدَ زيدٌ وبكرٌ فيها) ، وكذا يُقال في عطف البيان ، وأمَّا التوكيد : فالأَوْلىٰ في اللفظيِّ منه : كونُهُ علىٰ لفظ المُؤكَّد مُجرَّداً عن التنوين ، ويجوز رفعُهُ ونصبه ، وأمَّا المعنويُّ : فيمتنعُ ؛ بناءً علىٰ أنَّهُ لا يتبع نكرة ؛ لأنَّ ألفاظَهُ معارفُ ، أمَّا علىٰ أنَّهُ يتبعُها : فيتعيَّن رفعُهُ ؛ لعدم تسلُّط (لا) على المعرفة . « خضري » (١/ ٢٩٠) .

(٢) انظر « شرح جمل الزجاجي » لابن عصفور (٢/ ٤١٢) ، و« شرح التسهيل » (٢/ ٦٨) .

إذا دخلتْ همزةُ الاستفهامِ علىٰ (لا) النافيةِ للجنس . . بَقِيَتْ علىٰ ما كان لها مِنَ العمل وسائرِ الأحكام التي سَبَقَ ذِكْرُها ؛ فتقولُ : (أَلَا رجلَ قائمٌ ؟) ، و(أَلَا غلامَ رجلٍ قائمٌ ؟) ، و(أَلَا طالعاً جبلاً ظاهرٌ ؟) ، وحُكْمُ المعطوفِ والصفةِ بعدَ دخولِ همزةِ الاستفهامِ . . كحُكْمهما قبلَ دخولِها .

هكذا أَطْلَقَ المُصنِّفُ رحمه الله تعالىٰ هنا ، وفي كلِّ ذلك تفصيلٌ .

تستحقُّهُ ، و(دون) : حالٌ منه ، وليس بين (استفهام) و(الاستفهام) إيطاءٌ ؛ لاختلاف اللفظِ تعريفاً وتنكيراً .

قال ابنُ قاسمٍ : (ويُمكِنُ إطلاقُ « لا » ، فتشملُ : العاملةَ عملَ « إنَّ » ، والعاملةَ عمل « ليس »)(١) .

❋ قوله : (وفي كلِّ ذلك تفصيلٌ) عبارةُ الأُشْمُونيِّ : (وأكثرُ ما يكونُ ذلك ـ أي : إثباتُ الأحكامِ المُتقدِّمةِ لها مع الهمزة ـ إذا قُصِدَ بالاستفهام التوبيخُ ،

❋ قوله : (و« دون » : حالٌ منه) المُتبادرُ مِنْ صنيعِهِ : أنَّ الضميرَ راجعٌ لـ(ما) ، وفيه نَظَرٌ ، بل هو حالٌ مِنْ فاعل (تستحقُّ) الراجعِ لـ(لا) ، تأمَّلْ .

❋ قوله : (عبارةُ الأُشْمُونيِّ . . .) إلىٰ آخره : قَصَدَ بنَقْلِ عبارةِ الأُشْمُونيِّ : أنَّ صنيعَ الشارحِ غيرُ تامٍّ ؛ أمَّا أوَّلاً : فلأنَّهُ لم يُبيِّنِ الكثيرَ مِنْ غيره ، بل ظاهرُهُ الاستواءُ ، وأمَّا ثانياً : فلأنَّ قولَهُ : (وفي كلِّ ذلك تفصيلٌ) . . غيرُ مُناسِبٍ ؛ لأنَّ مثلَ هـٰذه العبارةِ إنَّما يُقالُ في حُكْمٍ اتُّفِقَ علىٰ تقييده بشيء ، وما هنا ليس كذلك ، فكان عليه أنْ يصنعَ كما صنعَ الأُشْمُونيُّ ، أو يقولَ مثلاً عَقِبَ قولِهِ : (هكذا أطلقَ الناظمُ) : (وهو أحدُ مذهبَينِ :

---

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٤١) .

ويَقِلُّ إذا كان مُجرَّدَ استفهامٍ عن النفي ؛ حتىٰ توهَّم الشَّلَوبِينُ أنَّهُ غيرُ واقعٍ ، أمَّا إذا قُصِدَ بالاستفهام التمنِّي وهو كثيرٌ . . فعندَ الخليلِ وسيبويهِ : أنَّ « أَلَا » هٰذه بمنزلة « أَتمنَّىٰ » ؛ فلا خبرَ لها ، وبمنزلة « ليت » ؛ فلا يجوزُ مُراعاةُ محلِّها معَ اسمِها، ولا إلغاؤُها إذا تكرَّرتْ ، وخالفَهُما المازنيُّ والمُبرِّدُ) انتهىٰ مُلخَّصاً[1] .

ثانيهما ـ وهو مذهبُ سيبويهِ ـ : التفصيلُ بينَ أنْ يُقصَدَ بالاستفهام التوبيخُ أو النفي ؛ فيكونَ الحُكْمُ كما ذَكَرَ ، وبينَ أنْ يُقصَدَ بـ « أَلَا » التمنِّي ؛ فيبقىٰ لها عملُها في الاسم . . .) إلىٰ آخرِ ما ذَكَرَهُ ، تأمَّلْ .

❀ قوله : (عن النفي) مُتعلِّقٌ بـ (استفهام) ، وتجرُّدُهُ خُلُوُّهُ عن التوبيخ ؛ فهو مُرادٌ لذاته ، لا للانتقال منه إلىٰ معنىً مجازيٍّ هو التوبيخُ ، بخلاف ما تقدَّم .

❀ قوله : (أمَّا إذا قُصِدَ بالاستفهام) ؛ أي : بالهمزة التي للاستفهام باعتبارِ ما كان ، وإلا فهي الآن قد انسلخَ عنها الاستفهامُ ، والمُرادُ : بالهمزة مع (لا)؛ إذ المجموعُ هو الدالُّ على التمنِّي على المذهبَينِ ، وهٰذه الدَّلالةُ بطريق الحقيقةِ لا المجاز ، وكما انسلخ الاستفهامُ عن الهمزة انسلخ النفيُ عن (لا) .

❀ قوله : (فلا خبرَ لها) ؛ أي : لا لفظاً ولا تقديراً ، واسمُها بمنزلة المفعول به .

❀ قوله : (فلا يجوزُ مُراعاةُ محلِّها معَ اسمِها . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّ

---

(١) شرح الأشموني (١/ ١٥٣ـ ١٥٤) ، وانظر « شرح الجزولية » للشلوبين (٣/ ١٠٠٠) ، و« شرح التسهيل » (٢/ ٧١) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٣/ ١٣١٨) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٥١٣) .

وهو أنَّهُ : إذا قُصِدَ بالاستفهام التوبيخُ ، أو الاستفهامُ عن النفي . . فالحُكْمُ كما ذَكَرَ[1] ؛ مِنْ أنَّهُ يبقىٰ عملُها وجميعُ ما تقدَّم ذِكْرُهُ ؛ مِنْ أحكام العطف ، والصفةِ ، وجوازِ الإلغاء .

فمثالُ التوبيخِ : قولُكَ : (أَلَا رجوعَ وقد شِبْتَ ؟)، ومنه : قولُهُ[2] : [من البسيط]

١١٣ـ أَلَا ٱرْعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ وَآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بعدَهُ هَرَمُ

---

* قوله : (التوبيخُ) ؛ أي : اللَّوْمُ والعَتْبُ ، كما في « المصباح »[3] ، وقال الجَوْهَرِيُّ : (التوبيخُ : التهديد) انتهىٰ[4] ؛ أي : التوبيخُ على الفعلِ الماضي .

* قوله : (أَلَا ٱرْعِوَاءَ لِمَنْ . . .) إلىٰ آخره : الهمزةُ : للاستفهام التوبيخيِّ ، و(لا) : نافيةٌ للجنس ، و(ٱرْعِواء) : اسمُها ، . . . .

(ليت) لا تُركَّبُ معَ اسمِها ، ولا تُلغىٰ عندَ التَّكْرار .

* قوله : (على الفعلِ الماضي) ، أو على الحال ، أو علىٰ كليهما .

---

(١) لٰكن مع التوبيخ كثيرٌ ، ومع الاستفهام عن النفي قليل ؛ حتىٰ توهَّم الشلوبينُ عدمَ وقوعه . « خضري » (١/ ٢٩٠) .

(٢) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ٧٠) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص١٣٩)، وابن هشام في « أوضح المسالك » (٢/ ٢٥)، و« مغني اللبيب » (١/ ٩٦) ، والشارح في « المساعد » (١/ ٣٥٠) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٢/ ٤٤٥) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/ ٥٣٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٠٩ـ٨١٠) ، و« شرح أبيات المغني » (٢/ ٩٢) .

(٣) المصباح المنير (٢/ ٨٨٨) .

(٤) الصحاح (١/ ٤٣٤) .

. . . .

والخبرُ : محذوفٌ ؛ أي : موجودٌ ، وهـٰذا محلُّ الشاهد ، و(الارعواءُ) : الانكفافُ عن القبيح .

وقولُهُ : (لمَنْ وَلَّتْ) يحتملُ : أنْ يكونَ ظرفاً لغواً للمصدر والخبرُ محذوفٌ ، وأنْ يكونَ خبراً ، و(**الشَّبيبةُ**) : الشبابُ ؛ قال في « المصباح » : (شَبَّ الصبيُّ يَشِبُّ ـ مِنْ باب « ضَرَبَ » ـ شَباباً وشَبِيبةً ، وهو شابٌّ ، وذلك سِنٌّ قبلَ الكُهُولةِ)[1] ، و(**آذَنَتْ**) : أَعْلَمَتْ ، و(**الهَرَم**) : الكِبَر ؛ قال في « المصباح » : (هَرِمَ هَرَماً ، فهو هَرِمٌ ـ مِنْ باب « تَعِبَ » ـ : إذا كَبِرَ وضَعُفَ)[2] .

❁ قوله : (**والخبرُ : محذوفٌ**) جَزَمَ هنا بحذف الخبر ، وتردَّد فيه بعدُ ؛ فكان الأَوْلىٰ : حذفُ هـٰذا اكتفاءً بما بعدُ[3] .

❁ قوله : (**أنْ يكونَ ظرفاً لغواً للمصدر**) فيه : أنَّهُ يكونُ حينئذٍ اسمُ (لا) مِنْ قَبيلِ الشبيهِ بالمضاف ، فكان حقُّهُ النصبَ معَ التنوينِ ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّما حُذِفَ التنوينُ إجراءً للشبيه بالمُضاف مُجْرى المضاف ، كما قيل في : « لا مانعَ لِمَا أَعْطَيتَ »[4] .

---

(١) المصباح المنير (١/ ٤١٠) .
(٢) المصباح المنير (٢/ ٨٧٦) .
(٣) سيأتي بعد أسطر .
(٤) انظر ما سبق تعليقاً في (٢/ ٦٠٦) .

ومثالُ الاستفهامِ عن النفي : قولُكَ : (أَلَا رجلَ قائمٌ ؟) ، ومنه : قولُهُ[1] : [من البسيط]

١١٤ـ أَلَا ٱصْطِبارَ لسَلْمىٰ أم لها جَلَدٌ إذا أُلاقِي الـذي لاقـاهُ أَمْثـالِـي

وإن قُصِدَ بـ (أَلَا) التمنِّي : فمذهبُ المازنيِّ : أنَّها تبقىٰ علىٰ جميعِ ما كان لها مِنَ الأحكام ، وعليه يتمشَّىٰ إطلاقُ المُصنِّف .

❁ قوله : (أَلَا ٱصْطِبارَ لسَلْمىٰ . . .) إلىٰ آخره : الهمزةُ : للاستفهام ، و(لا) : لنفي الجِنْس ، و(ٱصْطِبار) : اسمُهُ ، وخبرُهُ : محذوفٌ[2] ؛ وهو (حاصلٌ) أو (موجودٌ) ، وهـٰذا محلُّ الاستشهاد .

و(أم) : عاطفةٌ اسميَّةً مِثْلَها علىٰ مِثْلِها منفيَّةً ، و(إذا) : ظرفٌ ، و(الذي) : مفعولُ (أُلاقي) ، و(أَمْثالِي) : فاعلُ (لاقاه) .

والمعنىٰ : ليت شِعْري إذا لَقِيتُ ما لاقاه أمثالي مِنَ الموت ؛ أينتفي الصبرُ عن هـٰذه المرأةِ أم لها تثبُّتٌ وجَلَدٌ ؟ وكَنَىٰ عن الموت بما ذَكَرَ ؛ تَسْلِيةً لها .

❁ قوله : (اسميَّةً مِثْلَها . . .) إلىٰ آخره : لعل الأَوْلىٰ : (اسميَّةً مُثْبتةً علىٰ مثلها منفيَّةٍ) ، كما في بعض النسخ[3] ، والمُماثلةُ في مُطلَق الاسميَّة .

---

(١) البيت لمجنون ليلىٰ في « ديوانه » (ص١٧٨) ، وفيه : (لليلىٰ) بدل (لسلمىٰ) ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٧٠) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٣٩) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٥٥١) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ٢٤) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٩٧) ، و« المساعد » (١/ ٣٥٠) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٣٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٠٨) ، و« شرح أبيات المغني » (١/ ٤٧) .

(٢) الأَوْلىٰ : تأنيث الضمير في (اسمه) و(خبره) ، كما سبق في شرح البيت السابق .

(٣) جاءت على الأَوْلويّة في (ب ، د ، هـ) .

ومذهبُ سيبويهِ : أنَّهُ يبقىٰ لها عملُها في الاسم ، ولا يجوزُ إلغاؤُها[1] ، ولا الوصفُ أو العطف بالرفع مُراعاةً للابتداء[2] .

ومِنِ استعمالِها للتمنِّي : قولُهُم : (أَلَا ماءَ ماءً بارداً ؟) ، وقولُ الشاعر[3] : [من الطويل]

❀ قوله : (أنَّهُ يبقىٰ لها عملُها في الاسم) ؛ أي : ولا خبرَ لها ؛ لأنَّ (أَلَا) هـٰذه بمنزلة (أَتمنَّىٰ) ، وهو لا خبرَ له ، فكذا ما هو بمعناه[4] .

❀ قوله : (أَلَا ماءَ ماءً بارداً ؟) يجوزُ في (ماء) الثاني : الفتحُ علىٰ أنَّهُ

. . . .

---

(١) لأنها كـ (ليت) ، وهي لا تُلغىٰ . « خضري » (١/ ٢٩١) .

(٢) وذهب إلى الأوَّل أيضاً : المُبرِّد ، وإلى الثاني : الخليل والجَرْمي . انظر هـٰذه المسألة في « شرح التسهيل » (٢/ ٧١) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٣/١٣١٨) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٥٥٢) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٣٣) .

(٣) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ٧١) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص١٣٩) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (١/٥٥٢) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (٢/ ٢٦) ، و« مغني اللبيب » (١/٩٦) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/ ٥٣٣) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ١٥٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٨١٠ـ٨١٢) ، و« شرح أبيات المغني » (٢/ ٩٢ـ٩٣) .

تنبيه : تَرِدُ (أَلَا) للتنبيه ، وهي الاستفتاحية ؛ فتدخلُ على الجملتين ؛ نحو : ﴿ أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾ [يونس : ٦٢] ، ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ ﴾ [هود : ٨] ، وللعَرْض والتحضيض ؛ فتختصُّ بالفعلية ؛ نحو : ﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴾ [النور : ٢٢] ، ﴿ أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا ﴾ [التوبة : ١٣] . « خضري » (١/ ٢٩١ـ٢٩٢) .

(٤) وعلىٰ قول المازني : يكون الخبر مُقدَّراً .

مُركَّبٌ مع الأوَّل ، والرفعُ مُراعاةً لمحلِّها مع (لا) ، والنصبُ مُراعاةً لمحلِّ النكرة ، وهـٰذا مِنَ النعت المُوطِّئِ ، قال في « التوضيح » : (والقولُ بأنَّ « ماء » الثاني توكيدٌ أو بدلٌ . . خطأٌ)[1] ؛ أي : لأنَّهُ لمَّا وُصِفَ خَرَجَ عن كونه مُرادِفاً ، فلا يصحُّ كونُهُ توكيداً ولا بدلاً ؛ لعدم مُساواتِهِ للأوَّل .

❀ قوله : (لمحلِّها مع « لا ») لعلَّ الأَوْلىٰ : (لمحلِّهِ مع « لا ») ، إلا أنْ يُقالَ : الضميرُ راجعٌ للاسم باعتبارِ كونِهِ نكرةً أو كلمةً .

❀ قوله : (أي : لأنَّهُ لمَّا وُصِفَ خَرَجَ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّهُ جوَّز بعضُهُم التوكيدَ معَ الوصف في قوله تعالىٰ : ﴿ بِٱلنَّاصِيَةِ ۞ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾ [العلق : ١٥ـ١٦] ، فكذا هنا .

إلا أنْ يُقالَ : (الناصية) الأُولىٰ مُعرَّفةٌ بـ (أل) العهديَّة ؛ أي : الناصيةِ المعهودةِ ؛ وهي الناصيةُ الكاذبة ؛ فالتعريفُ بـ (أل) العهديَّةِ قام مَقامَ الوصف ؛ فصحَّ التوكيدُ ، بخلاف ما هنا .

ووجَّه بعضُهُم جوازَ كونِهِ توكيداً : بأنَّهُ لا مانعَ مِنِ اعتبار الوصف طارئاً بعدَ التوكيد ؛ فقد اتَّحَدَ اللفظانِ إطلاقاً ، أو بأنَّ وصفَ الأوَّلِ محذوفٌ لدَلالة وصف الثاني عليه ؛ فقد اتَّحدا تقييداً .

❀ قوله : (ولا بدلاً) ؛ أي : بدلَ كلٍّ ؛ لأنَّهُ الذي تُعتبَرُ فيه المُساواةُ ؛ أي : الاتحادُ في الماصدق بحسَبِ الإرادة مع اختلاف اللفظِ والمعنىٰ ؛ ولذا

---

(١) أوضح المسالك (٢/ ٢٤) .

١١٥ـ أَلَا عُمْرَ ولَّىٰ مُستطاعٌ رجوعُهُ فيَـرْأَبَ مـا أَثْـأَتْ يـدُ الغفَـلاتِ

❀ قوله : (أَلَا عُمْرَ ولَّىٰ. . .) إلىٰ آخره : (أَلَا) للتمنِّي ، و(عُمْر) : اسمُها مبنيٌّ على الفتح ، وجملةُ (ولَّىٰ) : بمعنىٰ (أَدْبَر) صفةُ (عُمْرَ) ، و(مُستطاعٌ) : خبرٌ مُقدَّم ، و(رجوعُهُ) : مبتدأٌ مُؤخَّر ، والجملةُ : صفةٌ ثانيةٌ لـ (عُمْرَ) ، ولا خبرَ لـ (أَلَا) عندَ سيبويه كالخليل ، وخالف المازنيُّ والمُبرِّدُ ، فيكونُ الخبرُ عندهما هو جملةَ (مُستطاعٌ رجوعُهُ)[1] ، و(يَرْأَبَ)

علَّل عدمَ صحَّةِ كونِهِ بدلاً بعدم مُساواتِهِ للأوَّل .

ولا يُقالُ : هو بدلُ بعضٍ ؛ لأنَّهُ ليس جزءاً مِنْ كلٍّ ؛ إذ المُقيَّدُ ليس بعضاً مِنَ المطلق ؛ إذ البعضُ لا يكونُ إلا مِنْ كلٍّ مُركَّبٍ مِنْ أجزاء أو أفرادٍ ، والمطلقُ دالٌّ على الماهيَّة بلا قيدٍ ؛ فليس فيه تَرَكُّبٌ .

وجوَّز في « النُّكَت » كونَهُ بدلَ كلٍّ أو عطفَ بيانٍ ؛ لجواز كونِهما أوضحَ مِنَ المتبوع[2] ، ولعلَّ وجهَهُ : أنَّهُ أُرِيدُ مِنْ (ماء) الأوَّلِ الماءُ البارد ، فيتَّحدانِ ماصدقاً بحسَبِ الإرادة ، ولا يُعتبَرُ عندَهُ فيهما اختلافُ اللفظ والمعنىٰ ، بخلاف مَنْعِ صاحب « التوضيح » ؛ فإنَّهُ مبنيٌّ علىٰ أنَّ (ماء) الأوَّل مُرادٌ منه مطلقٌ ؛ لقصد الإجمال ثمَّ التفصيلِ بما بعدُ .

❀ قوله : (والجملةُ : صفةٌ ثانيةٌ لـ « عُمْرَ ») بَحَثَ فيه الرُّودانيُّ : بأنَّهُ كمُكابرةِ مُقتضى العقلِ ؛ إذ لا يَشُكُّ عاقلٌ في أنَّ المُتمنَّىٰ إنَّما هو استطاعةُ

---

(١) انظر « شرح التسهيل » (٢/ ٧١) ، و« التذييل والتكميل » (٥/ ٣٠٨) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٥١٣) .

(٢) نكت السيوطي (ق/ ٩٣) .

٢٠٥ـ وشاعَ في ذا البابِ إسقاطُ الخَبَرْ   إذا المُـرادُ مَـعْ سقـوطِـهِ ظَهَـرْ

بالنصب : جوابُ التمنِّي ، وهو بفتح الياء التحتيّة وسكونِ الراء ، وفي آخره باءٌ مُوحَّدةٌ قبلَها همزةٌ ؛ بمعنىٰ : (يُصلِح) ، وفاعلُهُ : ضميرُ (العُمْر) الذي بمعنى المُدَّة ، و(أثْأَتْ) بمُثلَّثة بعد الهمزة الأُولىٰ ؛ أي : أفسدتْ ، و(يدُ الغَفَلات) : مِنْ باب المَكْنيَّةِ والتخييلِ ، كما في (يد الشَّمال) .

والشاهدُ : في قوله : (أَلَا عُمْرَ) ؛ حيثُ أُرِيدَ بالاستفهام مع (لا) مُجرَّدُ التمنِّي .

* قوله : (إذا المُرادُ) في بعض النسخ : بـ(إذ) التعليليَّة[١] ،

رجوعِ عُمْرٍ ولَّىٰ ، فيكونُ (مُستطاعٌ) خبرَ (لا) ، ولا يُعقَلُ أنَّ المُتمنَّىٰ هو العُمْرُ المُدبِرُ المُستطاعُ رجوعُهُ . انتهىٰ ؛ فالحقُّ معَ المازنيِّ والمُبرِّد[٢] .

وقولُهُ : (ولا يُعقَلُ أنَّ المُتمنَّىٰ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لا يصحُّ عقلاً أنَّ المُتمنَّىٰ هنا هو ذلك وإن كان التمنِّي كما يكونُ في مُمكِنٍ مُستبعَدِ الحصولِ يكونُ في المُحال ، فتدبَّرْ .

* قوله : (مِنْ باب المَكْنيَّةِ والتخييلِ) ؛ حيثُ شبَّه (الغَفَلات) بشخصٍ مُكتسِبٍ ، وحَذَفَهُ ورمزَ إليه بشيءٍ مِنْ لوازمه ؛ وهو اليد .

---

(١) جاء في جميع نسخ « الشرح » بـ(إذ) التعليلية ، وبخط الإمام ابن هشام بـ(إذا) الشرطية .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٢٢) .

إذا دلَّ دليلٌ علىٰ خبرِ (لا) النافيةِ للجنس . . وَجَبَ حذفُهُ عندَ التميميِّينَ والطائيِّينَ ، وكَثُرَ حذفُهُ عندَ الحجازيِّينَ ، ومثالُهُ : أنْ يُقالَ : (هل مِنْ رجلٍ قائمٍ ؟) ، فتقولَ : (لا رجلَ) ، وتحذفُ الخبرَ ـ وهو (قائمٌ) ـ وجوباً عندَ التميميِّينَ والطائيِّينَ ، وجوازاً عندَ الحجازيِّينَ .

ولا فرقَ في ذلك بينَ أنْ يكونَ الخبرُ غيرَ ظرفٍ ولا جارٍّ ومجرورٍ ؛ كما مُثِّلَ ، أو ظرفاً أو جارّاً ومجروراً ؛ نحوُ أنْ يُقالَ : (هل عندَكَ رجلٌ ؟) ، أو (هل في الدار رجلٌ ؟) ، فتقولَ : (لا رجلَ) .

فإن لم يَدُلَّ على الخبر دليلٌ . . لم يَجُزْ حذفُهُ عندَ الجميع ؛ نحوُ قولِهِ صلَّى الله عليه وسلَّم : « لا أحدَ أَغْيرُ مِنَ اللهِ »[1] ، . . . .

وفي بعضٍ آخَرَ : بـ (إذا) الشرطيَّةِ ، قال ابنُ غازٍ : (والشرطُ أَبْينُ)[2] ؛ أي : لأنَّ التعليلَ يُوهِمُ ظهورَ المُرادِ في كلِّ تركيبٍ وقعتْ فيه « لا » ، وليس كذلك ، بل قد يظهرُ وقد لا ، تدبَّرْ .

❁ قوله : (إذا دلَّ دليلٌ) ؛ أي : قرينةٌ مقاليَّةٌ ؛ كذِكْره في السؤال ، أو حاليَّةٌ ؛ بأنْ دلَّ عليها السِّياقُ ؛ نحوُ : ﴿ فَلَا فَوْتَ ﴾ [سبأ : ٥١] ؛ أي : لهم ، و﴿ قَالُوا۟ لَا ضَيْرَ ﴾ [الشعراء : ٥٠] ؛ أي : علينا .

❁ قوله : (لا أحدَ أَغْيرُ مِنَ اللهِ) قال في « المصباح » : (غارَ الزوجُ على

❁ قوله : (بأنْ دلَّ عليها) الأَوْلىٰ : (عليه) .

---

(١) رواه البخاري (٤٦٣٤) ، ومسلم (٢٧٦٠/٣٣) عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

(٢) إتحاف ذوي الاستحقاق (١/٣٦٦) .

وقولِ الشاعر[1] : [من البسيط]

١١٦ـ . . . . ولا كريمَ مِنَ الوِلْدانِ مَصْبُوحُ

امرأته : غَضِبَ مِنْ فعلها ، والمرأةُ علىٰ زوجها ، يَغارُ ـ مِنْ باب « تَعِبَ » ـ غَيْراً وغَيْرةً بالفتح ، قال ابنُ السِّكِّيت : ولا يُقالُ : « غِيراً » و« غِيرةً » بالكسر) انتهىٰ[2] .

والمعنىٰ : أنَّهُ لا أحدَ أشدُّ غَضَباً مِنَ الله تعالىٰ علىٰ مَنْ تَعَرَّض لأحبابه وأصفيائِهِ[3] ، كما يَغارُ الزوجُ علىٰ زوجته .

❁ قوله : (ولا كريمَ مِنَ الوِلْدانِ مَصْبُوحُ) جَعَلَ ابنُ الناظمِ تبعاً

❁ قوله : (مِنْ باب « تَعِبَ ») الأنسبُ بالمصدر : . . . .

---

(١) عجز بيت لرجل جاهلي من بني النَّبِيت ، وقيل : قائله حاتم الطائي أو أبو ذُؤيب ، والصواب : الأوَّل ، كما نصَّ عليه ابن هشام ، وسيذكر المُحشِّي الصواب في رواية صدره ، وهو من شواهد : « الكتاب » (٢/ ٢٩٩) ، و« شرح التسهيل » (٢/ ٥٧) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٤٠) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٤٤٨ـ ٤٤٩) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٥٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ١٥٤) ، و« تخليص الشواهد » (ص٤٢٢ـ٤٢٣) .

(٢) المصباح المنير (٢/ ٦٢٧) ، وسقط منه : (غضب من فعلها) ، وانظر « إصلاح المنطق » (ص١٦٥) .

(٣) وقال الخضري في « حاشيته » (١/ ٢٩٢) : (المرادُ بالغَيْرة : لازمُها وغايتُها ؛ وهو مقتُ مَنْ تعرَّض لمحارمه ، لا انفعالُ النفسِ مِنْ فعل ما يُستكرَهُ ؛ لاستحالته على الله تعالىٰ) .

وإلىٰ هـٰذا أشار المُصنِّفُ بقوله : (إذا المُرادُ مَعْ سقوطِهِ ظَهَرْ) ، واحَتَرزَ بهـٰذا : ممَّا إذا لم يظهرِ المُرادُ مع سقوطه ؛ فإنَّهُ لا يجوزُ حينئذٍ الحذفُ كما تقدَّم .

لغيره صدرَهُ :

وردَّ جـازِرُهُـم حَـرْفـاً مُصـرَّمـةً . . . .[1]

وهو خلافُ الصواب ، والصوابُ : أنَّهُ صدرُ بيتٍ آخَرَ ، ونصُّ البيتَينِ هـٰكذا :

وردَّ جـازِرُهُـم حَـرْفـاً مُصـرَّمـةً   في الرأسِ منها وفي الأَصْلاءِ تَمْلِيحُ

إذا اللِّقاحُ غَدَتْ مُلقىً أَصِرَّتُها   ولا كريمَ مِنَ الوِلْدانِ مَصْبُوحُ[2]

(الجازِرُ) : الذي يَنحَرُ الإِبلَ ، و(الحَرْف) بالحاء المُهمَلة وسكونِ الراء

(مِنْ باب « خاف »)[3] .

❁ قوله : (وردَّ جازِرُهُم. . .) إلىٰ آخره : قبلَ هـٰذا البيت :

هلَّا سألتِ النَّبِيتِيِّينَ ما حَسَبي   عندَ الشتاءِ إذا ما هبَّتِ الريحُ

---

(١) شرح ابن الناظم (ص١٤٠) ، وانظر « الكتاب » (٢/ ٢٩٩) ، و« الأصول في النحو » (١/ ٣٨٥) ، و« المقتضب » (٤/ ٣٧٠) ، و« شرح التسهيل » (٢/ ٥٧) .

(٢) والحاصل : أنَّ بعضَ النُّحاةِ أخطأ في هـٰذا البيت مِنْ وجهَينِ : الأوَّلُ : في نسبة البيت إلىٰ حاتم أو أبي ذؤيب ؛ والثاني : في ذكر صدر البيت ، وبعضَهُم أخطأ في الثاني فقط .

(٣) تبع المُحشِّي في ذلك البغداديَّ في « شرح أبيات المغني » (٤/ ٣٢٨) .

آخرُهُ فاءٌ : هي الناقةُ[1] ، شُبِّهتْ بحَرْف الجبل ، و(**مُصرَّمةً**) بضمِّ الميم وفتحِ الصاد المُهمَلة والراءِ المُشدَّدة وميمٍ مفتوحة : صفةُ (حَرْفاً) ؛ يُقالُ : (ناقةٌ مُصرَّمةٌ) : إذا قُطِعتْ أَخْلافُها ؛ جمع (خِلْف) بكسر الخاء المُعجَمة ؛ كـ (حِمْل وأَحْمال) ؛ وهو لذات الخُفِّ كالثَّدْي للإنسان ، ويُروىٰ : (مُضمَّرةً) ؛ أي : مهزولةً .

و(**الأَصْلاءُ**) جمعُ (صَلاً) ؛ وهو ما حولَ الذَّنَب ، و(**التمليحُ**) ؛ أي : شيءٌ مِنْ مِلْح ؛ أي : شَحْمٍ ، وأَطْلَقَ الملحَ عليه تشبيهاً له به ، و(**اللِّقاح**) : جمعُ (لَقُوح) ؛ كـ (صَبُور) ؛ وهي الناقةُ الحَلُوبُ ، و(**الأَصِرَّة**) : جمعُ (صِرَار) بكسر الصاد المُهمَلة ؛ وهو خيطٌ يُشَدُّ به ضَرْعُ الناقة لئلَّا يرضعَها ولدُها ، وإنَّما يُلْقىٰ إذا لم يكن ثَمَّ دَرٌّ ، و(**الوِلْدان**) : جمعُ (وَلِيدٍ) مِنْ صبيٍّ وعبد ، و(**مَصْبُوح**) : مِنْ (صَبَحتُهُ) بالتخفيف : إذا سقيتَهُ الصَّبُوحَ ؛ وهو الشرابُ بالغَدَاة .

❁ **قوله** : (**إذا قُطِعتْ أَخْلافُها**) عبارةُ غيرِهِ : (**المُصرَّمةُ** : التي يُعالَجُ ضَرْعُها لينقطعَ لَبَنُها ؛ ليكونَ أقوىٰ لها)[2] .

❁ **قوله** : (**جمعُ « صَلاً »**) ؛ كـ (عَصاً) ؛ فالجمعُ والمفردُ كـ (أَسْبابٍ وسَبَبٍ) .

❁ **قوله** : (**تشبيهاً له به**) ؛ أي : بجامع البياض .

---

(١) قيَّدها في « القاموس » (٣/ ١٢٢) بالضامرة أو المهزولة أو العظيمة ، وانظر « تاج العروس » (٢٣/ ١٢٨) .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٢٤ـ ٢٥) .

يصفُ الشاعرُ بهٰذا سَنَةً شديدةَ الجَدْبِ قد ذهبتْ بالمُرتفَقِ ؛ فاللَّبَنُ عندَهُم مُتعذِّرٌ لا يُسقاه الولدُ الكريم فضلاً عن غيره ، فجازِرُهُم يَرُدُّ عليهم مِنَ المَرْعىٰ ما يَنحَرُونَ للضيف ؛ إذ لا لبنَ عندَهُم .

❀ **قوله** : (**يصفُ الشاعرُ**) ؛ وهو شخصٌ مِنْ بني نَبِيت قبيلة مِنَ العرب ، اجتمعَ هو وحاتِمٌ والنابغةُ عندَ امرأةٍ تُسمَّىٰ ماوِيَّةَ خاطِبِينَ لها ، فقدَّمتْ حاتِماً ، فقال النَّبِيتيُّ : (هلَّا سألتِ . . .) إلىٰ آخره .

والمعنىٰ : أنَّهُ في وقتٍ ما صارتِ النِّياقُ ذاتُ اللَّبَنِ جافَّةَ الضُّرُوع مِنَ الدَّرِّ ؛ حتىٰ طُرِحتْ عنها الخُيُوطُ التي تُشَدُّ علىٰ ضُرُوعها لمَنْعِ أولادِها مِنْ رَضاعها ، وصار لا أحدَ مِنَ الوِلْدانِ الأَعِزَّةِ يُسقَىٰ مِنَ اللَّبَنِ شيئاً في الصباح . . ردَّ عليهم ـ أي : علىٰ قوم الشاعر ـ جازِرُهُم مِنَ المَرْعىٰ ما يَنحَرُونَهُ للضيف ؛ لعدم وجودِ لَبَنٍ عندَهُم يَقْرُونَهُ به ؛ مِنْ كلِّ ناقةٍ عُولِجَ ضَرْعُها لانقطاعِ لَبَنِها ، وفي رأسها وما حولَ ذَنَبِها شحمٌ ؛ لكثرة السِّمَن .

يعني : أنَّهُ مِنْ قومٍ كرام ؛ حتىٰ إنَّهُم في السَّنَةِ المُجْدِبةِ التي يَعِزُّ فيها وجودُ اللَّبَنِ يأتون مِنْ مَرَاعِيهم بالناقة المذكورة ، ويذبحونَها للضيف ، ويُحسِنون قِراهُ ، فلا ينبغي حينئذٍ لماوِيَّةَ أنْ تُقدِّمَ حاتِماً عليه ، بل يُطلَبُ منها أنْ تسألَ النَّبِيتيِّينَ عن حَسَبِهِ وشرفِهِ وكرمِهِ عندَ الشتاءِ إذا هبَّتِ الريحُ ؛ لتعلَمَ أنَّهُ ذو كرم ، ومِنْ قومٍ كرام . انتهىٰ .



(ظنّ) وأخواتها

٢٠٦ـ اِنصِبْ بفعلِ القلبِ جُزْأَيِ ٱبتِدَا　　　أَعْنِي (رَأَىٰ) (خالَ) (عَلِمتُ) (وَجَدَا)

(« ظنَّ » وأخواتُها)

❀ قوله : (بفعلِ القلبِ) مصدرٌ مضاف فيَعُمُّ ، ولمَّا كانتْ جميعُ أفعالِ القلوبِ ليستْ مُتعدِّيةً إلىٰ مفعولَينِ ، بل منها ما لا يَنصِبُ إلا مفعولاً واحداً ؛ نحوُ : (عَرَفَ) و(فَهِمَ) ، ومنها لازمٌ ؛ نحوُ : (جَبُنَ) و(حَزِنَ) . . قال : (أَعْني « رَأَىٰ » . . .) إلىٰ آخره .

❀ قوله : (جُزْأَيِ ٱبتِدَا) ؛ أي : جُزْأَيْ جملةٍ ذاتِ ابتداءٍ ؛ فالإضافةُ لأَدْنىٰ مُلابسةٍ .

[ظنَّ وأخواتُها]

❀ قوله : (مصدرٌ مضاف فيَعُمُّ) صرَّح الرَّضِيُّ وغيرُهُ : بأنَّ إضافةَ المصدرِ تُفِيدُ العمومَ[1] ، وأيضاً : هو مفردٌ مضاف لمعرفةٍ فيَعُمُّ .

❀ قوله : (فالإضافةُ) ؛ أي : إضافةُ (جُزْأَي) لـ(ابتِدا) ، وهٰذا تفريعٌ

(١) انظر « شرح العضد علىٰ مختصر ابن الحاجب » (٢/٥٠٧) .

٢٠٧ـ (ظَنَّ) (حَسِبتُ) و(زَعَمْتُ) مع (عَدْ) (حَجَا) (درَىٰ) و(جَعَلَ) اللَّذْ كـ (اْعتَقَدْ)

❁ قوله : (معَ « عَدْ ») بتشديد الدال ، وسُكِّنَ في البيت للوزن ، وهو حالٌ مِنْ مفعولِ (أَعْني) ، وقال في « التمرين » : (مُتعلِّقٌ به)[1] .

❁ قوله : (اللَّذْ كـ « اْعتَقَدْ ») صفةُ (جَعَلَ) ؛ أي : (جَعَلَ) الذي معناه (اعتَقَدَ) ؛ احترازاً مِنْ (جَعَلَ) بمعنىٰ (صَيَّرَ) ، وستأتي[2] .

علىٰ ما قبلَهُ المفيدِ أنَّ الجزأَينِ إنَّما هما الجملة .

❁ قوله : (أي : « جَعَلَ » الذي معناه « اعتَقَدَ ») فيه : أنَّ الاعتقادَ هو الحُكْمُ الجازم ، و(جَعَلَ) مِنْ أفعال الرُّجْحان ، فكيف يكونُ معناه (اعتَقَدَ) ؟ اللهمَّ إلا أنْ يُرادَ بالاعتقاد : الظنُّ ، أو بالرُّجْحان : ما عدا العلمَ ؛ فيشملُ الجزمَ لا عن دليلٍ المُسمَّى اعتقاداً ، كما قد يُرادُ بالظنِّ ذلك ، كما في « الأطول »[3] .

ثمَّ إنَّ قضيةَ كلام المُصنِّف : أنَّ (اعتقد) يتعدَّىٰ إلى اثنَينِ ، وقد نَقَلَ في « الهَمْع » زيادةَ أفعالٍ ؛ منها : (اعتقد) ، و(توهَّم)[4] .

---

(١) تمرين الطلاب (ص٥٢) .

(٢) واحترازاً مِنْ (جَعَلَ) التي بمعنىٰ (شَرَعَ) ، وقد سبق . انظر (٢/ ٤٦٧) وما بعدها .

(٣) الأطول (١/ ٢٦٩) ، وانظر « حاشية الصبان » (٢/ ٣٢) .

(٤) همع الهوامع (١/ ٥٣٦) ، وانظر « حاشية الصبان » (٢/ ٣٢) .

٢٠٨ـ و(هَبْ) (تعَلَّمْ) والتي كـ (صَيَّرَا) أيضاً بها انْصِبْ مُبتداً وخَبَرَا

هٰذا هو القِسْمُ الثالثُ مِنَ الأفعال الناسخةِ للابتداء ؛ وهو (ظنَّ) وأخواتُها .

❀ قوله : (و« هَبْ ») ؛ أي : الذي بلفظ الأمر ؛ بمعنىٰ : ظُنَّ ؛ احترازاً مِنْ (هَبْ) أمر مِنَ الهبة ؛ فإنَّهُ مُتصرِّفٌ ، ويَقِلُّ استعمالُهُ مع (أنَّ) وصِلَتِها ؛ حتىٰ زَعَمَ الحَرِيريُّ : أنَّهُ مِنْ لَحْن الخواصِّ[1] ، ويَرُدُّهُ : (هَبْ أنَّ أبانا كان حماراً) ، كما في « شرح الجامع »[2] .

❀ قوله : (والتي كـ « صَيَّرَا » . . .) إلىٰ آخره : (التي) : مبتدأٌ ، و(كـ « صيَّرَ ») : صِلَةُ (التي) ، و(أيضاً) : مفعولٌ مطلق ، وقولُهُ : (بها) ؛ أي : بأفعالِ القلوب ، وجملةُ (انْصِبْ . . .) إلىٰ آخره : خبرُ (التي) .

❀ قوله : (أي : بأفعالِ القلوب) صوابُهُ : (أي : بأفعالِ التحويل) .

---

(١) درة الغوَّاص (ص١٣١) .

(٢) السراج المنير (ق/ ١٢٥) ، وانظر « مغني اللبيب » (٢/ ٧٥١) ، و« شرح درة الغوَّاص » للشهاب الخفاجي (ص٤٢٢) ، وقوله : (هَبْ أنَّ أبانا . . .) إشارةٌ : إلى المسألة الحماريَّة ، وتُسمَّى : (الحجريَّة) ، و(اليَمِّيَّة) ؛ لأنَّهُ رُوي : (هَبْ أنَّ أبانا كان حجراً مُلقىً في اليَمِّ . . .) ، و(المنبريَّة) ؛ لأنَّ سيدَنا عمر رضي الله عنه سُئل عنها وهو على المنبر ، و(المُشَرَّكة) ؛ وهي أن يُتوفَّى الميتُ عن زوج وأمٍّ وولدي أمٍّ وأخ لأبوين ، وانظر « بحر المذهب » (١١/ ١٦٩) ، و« نهاية المطلب » (٩/ ١٨٣ـ ١٨٤) ، و« الوسيط » للغزالي (٤/ ٣٤٣) .

وتنقسمُ إلىٰ قِسْمَيْنِ : أحدُهُما : أفعالُ القلوب ، والثاني : أفعالُ التحويل .

فأمَّا أفعالُ القلوبِ : فتنقسمُ إلىٰ قِسْمَينِ :

أحدُهُما : ما يَدُلُّ على اليقين ، وذَكَرَ المُصنِّفُ منها خمسةً : (رَأَىٰ) ، و(عَلِمَ) ، و(وَجَدَ) ، و(دَرَىٰ) ، و(تَعَلَّمْ) .

والثاني : ما يَدُلُّ على الرُّجْحان ، وذَكَرَ المُصنِّفُ منها ثمانيةً :

---

* قوله : (فتنقسمُ إلىٰ قِسْمَينِ. . .) إلىٰ آخره : لا يُنافي هٰذا جَعْلُ الأُشْمُونيِّ لها أربعةَ أنواع ؛ لأنَّ الشارحَ نَظَرَ إلى الاستعمال الغالبِ ، كما يُفهَمُ مِنْ قول الأُشْمُونيِّ : (إنَّ أفعالَ القلوبِ المذكورةَ علىٰ أربعةِ أنواعٍ :

الأوَّلُ : ما يُفِيدُ في الخبر يقيناً ؛ وهو [ثلاثةٌ] : « وَجَدَ » ، و« تَعَلَّمْ » ، و« دَرَىٰ » .

والثاني : ما يُفِيدُ فيه رُجْحاناً ؛ وهو خمسةٌ : « جَعَلَ » ، و« حَجَا » ، و« عَدَّ » ، و« زَعَمَ » ، و« هَبْ » .

والثالثُ : ما يَرِدُ للأمرَينِ والغالبُ كونُهُ لليقين ؛ وهو اثنانِ : « رَأَىٰ » ، و« عَلِمَ » .

والرابعُ : ما يَرِدُ لهما والغالبُ كونُهُ للرُّجْحان ؛ وهو ثلاثةٌ : « ظَنَّ » ، و« خالَ » ، و« حَسِبَ ») انتهىٰ[1] .

. . . .

(١) شرح الأشموني (١/١٥٨) .

(خالَ) ، و(ظنَّ) ، و(حَسِبَ) ، و(زَعَمَ) ، و(عدَّ) ، و(حَجَا) ، و(جَعَلَ) ، و(هَبْ) .

فمثالُ (رَأَىٰ) : قولُ الشاعر[1] : [من الوافر]

فأَدْخلَ الشارحُ القِسْمَ الثالثَ في الأوَّل ، والرابعَ في الثاني ، ولم ينظرْ للاستعمال المرجوحِ فيهما .

وقد نَظَمْتُ ذلك التقسيمَ فقلتُ : [من الرجز]

ثــلاثــةٌ يقينُهــا لــن يُنكَــرَا (وَجَدْتُ) مَحْبُوبي (تَعَلَّمتُ) (دَرَىٰ)

وخمسـةٌ تُفِيـدُ رُجْحـانـاً (جَعَـلْ) (حجَا) و(عَدْ) (زَعَمْتُ) (هَبْ) يا ذا كَمَلْ

لـذَيـنِ قـد أتـىٰ (رَأَى) (أَعْلَمَـا) و(خالَ) (ظنَّ) معْ (حَسِبتُ) فَافْهَمَا

والأغلبُ اليقينُ في (رَأَىٰ) (عَلِمْ) وللثـلاثِ بعـدَ رُجْحـانٍ عُلِـمْ

* قوله : (رَأَىٰ) لا بمعنىٰ (أَبْصَرَ) ، أو (أصاب الرِّئةَ) ، . . . .

---

* قوله : (تَعَلَّمتُ دَرَىٰ) فيه : أنَّ الذي مِنْ أفعال القلوب إنَّما هو (تَعَلَّمْ) بصيغة الأمرِ ، لا بصيغة الماضي ؛ فلعلَّ الصوابَ أنْ يقولَ : (تَعَلَّمْ ودرىٰ) ، أو : (تَعَلَّمَنْ دَرَىٰ) بنون التوكيدِ الخفيفة .

* قوله : (قد أتىٰ «رَأَى» «أَعْلَمَا») قيل : إنَّهُ مكسورٌ ، والأَوْلىٰ : (رأىٰ وعَلِمَا) ، كما في بعض النسخ[2] .

---

(١) البيت للشاعر الفارس خداش بن زهير العامري في « ديوانه » (ص٤١) ضمن قصيدة سبق الحديث عنها في (٢/ ٣٦٨) ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٨١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٤١) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٥٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٢٢ ـ ٨٢٤) ، و« تخليص الشواهد » (ص٤٢٥) .

(٢) وقد جاء على الصواب في (د ، هـ) .

. . . .

أو بمعنى الرأيِ ؛ أي : المَذْهَبِ ، فإن كانتْ بمعنىٰ شيءٍ منها . . تعدَّتْ لواحد ؛ نحوُ : (رأيتُ الهلالَ) ، و(رأيتُ زيداً) ؛ أي : أصبتُ رِئتَهُ ، و(رأىٰ أبو حنيفةَ حِلَّ كذا)[1] .

❁ قوله : (أو بمعنى الرأيِ ؛ أي : المَذْهَبِ) ؛ أي : الاعتقادِ الناشئِ عن اجتهاد .

❁ قوله : (فإن كانتْ بمعنىٰ شيءٍ منها . . .) إلىٰ آخره : ظاهرُهُ : أنَّ (رأىٰ) مِنَ الرَّأْيِ مُتعدِّيةٌ لواحد دائماً ، وليس كذلك ؛ لِمَا نصَّ عليه الرَّضِيُّ ؛ مِنْ أنَّها تتعدَّىٰ تارةً إلىٰ مفعولَين ؛ كـ(رأىٰ أبو حنيفةَ كذا حلالاً) ، وتارةً إلىٰ واحدٍ هو مصدرُ ثاني هٰذَينِ المفعولَينِ مضافاً إلىٰ أوَّلهما ؛ كـ(رأىٰ أبو حنيفةَ حِلَّ كذا) ، كما قد تُستعمَلُ (عَلِمَ) المُتعدِّيةُ لاثنَينِ هٰذا الاستعمالَ . انتهىٰ[2] .

وهٰذا صريحٌ ـ حيثُ لا فَرْقَ بين (رأىٰ) و(عَلِمَ) وغيرِهِما ـ في جواز استعمالِ أفعالِ هٰذا الباب مُتعدِّيةً إلىٰ واحدٍ هو مصدرُ ثاني الجزأَينِ مضافاً إلىٰ أوَّلهما مِنْ غير تقديرِ مفعولٍ ثانٍ ؛ لأنَّ هٰذا المصدرَ هو المفعولُ به في

---

(١) ومذهب غير الفارسي والناظم : أنَّ (رأى) التي بمعنى (اعتقد) تتعدَّىٰ لمفعولَينِ ، وذهبا : إلىٰ أنَّها تتعدَّىٰ لمفعول واحد . انظر « التذييل والتكميل » (٦/٣٨) ، و« المقاصد الشافية » (٢/٤٨٨) ، و« همع الهوامع » (١/٥٤٣) .

(٢) انظر « شرح الرضي على الكافية » (٤/١٥٠ ، ١٥٢) ، و« حاشية الصبان » (٢/٢٧) .

ولا بدَّ مِنْ كونِ (رَأَىٰ) مبنيّاً للفاعل ، **أمّا المبنيُّ للمفعول** : **فقال** الرَّضِيُّ : (يُستعمَلُ « أُرى » الذي لم يُسمَّ فاعلُهُ مِنْ « أَرَىٰ » عاملاً عملَ الظنِّ الذي هو بمعناه ، ولم يُستعمَلْ بمعنىٰ « عَلِمَ » وإن كان « أَرَيتُ » بمعنىٰ « أَعْلمت ») ، أفاده اللَّقَانيُّ[1] .

❁ **قوله** : (**رَأَيتُ اللهَ** . . .) إلىٰ آخره : (**مُحاوَلةً**) : منصوبٌ على التمييز ؛ أي : مِنْ حيثُ المُحاوَلةُ ؛ أي : القُدْرةُ ، وكذا (جُنُوداً) .

الحقيقة ، كما صرَّح به الرَّضِيُّ غيرَ مرَّة ، فليجزِ الاقتصارُ عليه في العبارة وإنْ خالف في ذلك الدَّمَامِينيُّ مُعلِّلاً بأنَّ المضافَ إليه غيرُ مقصودٍ لذاته ، وهٰذه الأفعالُ مُستدعِيةٌ في المعنىٰ لشيئَينِ ينعقدُ منهما المعنى المُرادُ ، فلا بُدَّ مِنِ استقلال كلٍّ منهما بنفسه ، فلا يكونُ أحدُهُما كالتتمَّة للآخَرِ[2] ؛ **فقد يُبحَثُ فيه** : بأنَّا لا نُسلِّمُ أنَّهُ لا بدَّ مِنِ استقلال الأوَّل ، بل هو مُوطِّئٌ للثاني ، فإذا أُتي بمصدره وأُضيف إلى الأوَّل . . حصل المقصودُ .

❁ **قوله** : (**ولا بدَّ مِنْ كونِ « رَأَىٰ » مبنيّاً للفاعل** . . .) إلىٰ آخره : **الصوابُ أنْ يقولَ بدلَ هٰذه العبارةِ** : (ويُستثنىٰ ممَّا يُفِيدُهُ كلامُهُ مِنْ أنَّ مادَّةَ الرؤيةِ بمعنى العِلْمِ كثيراً والظنِّ قليلاً . . « أُرى » المبنيُّ للمفعول مضارعُ « أَرَىٰ » رُباعيّاً ؛ فقد قال الرَّضِيُّ : إنَّهُ بمعنىٰ « أظنُّ » ، ولم يُستعمَلْ بمعنىٰ

(١) حاشية الناصر اللقاني على الأوضح (ق/٥٨) ، وانظر « شرح الكافية » للرضي (٤/١٤٩) ، وفي (هـ) : (أعلم) بدل (علم) .

(٢) انظر « تعليق الفرائد » (٤/١٣٢) ، و« حاشية الصبان » (٢/٢٧ـ٢٨) .

فاستعملَ (رَأَىٰ) فيه لليقين ، وقد تُستعمَلُ (رَأَىٰ) بمعنىٰ (ظنَّ) ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ﴾ [المعارج : ٦] ؛ أي : يَظُنُّونه .

---

* قوله : (تُستعمَلُ « رَأَىٰ » بمعنىٰ « ظنَّ » ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ ﴾ . . .) إلىٰ آخره ؛ فقد اجتمع في هـٰذه الآية (رَأَىٰ) بمعنىٰ (ظنَّ) ،

« أَعْلَمَ » وإن كان « أَريتُ ». . .) إلىٰ آخره ؛ فقولُهُ[1] : (ولم يُستعمَلْ بمعنىٰ « عَلِمَ ») المناسبُ : (أَعْلَمَ)[2] .

وحاصلُهُ مع زيادةٍ وإيضاحٍ : أنَّ مادَّةَ (رَأَىٰ) ثُلاثيّاً تتعدَّىٰ لمفعولَينِ ، كما ذَكَرَهُ المُصنِّفُ هنا ، ومادَّةَ (أَرَىٰ) رُباعيّاً تتعدَّىٰ لثلاثة ، كما يأتي[3] ، ومحلُّ كونِ (أُرِي) مضارعَ (أَرَىٰ) رُباعيّاً يتعدَّىٰ لثلاثة . . إذا كان مبنيّاً للفاعل ، فإن كان مبنيّاً للمفعول ؛ كما في[4] : [من الطويل]

وكنتُ أُرَىٰ زيداً كما قيل سيِّداً

تعدَّىٰ إلى اثنَينِ ؛ لأنَّهُ بمعنىٰ (أظنُّ) المُتعدِّي إلى اثنَينِ ، ولم يُستعمَلْ بمعنىٰ (أَعْلَمَ) مبنيّاً للمجهول مِنْ (أَعْلَمَ) الرُّباعيِّ بمعنىٰ (أُجعَلُ عالماً) بناء (أُجعَلُ) للمجهول حتىٰ يكونَ مُتعدِّياً إلىٰ ثلاثة أوَّلُها نائبُ الفاعل ، وإن استُعمِلَ ماضيه ـ وهو (أَريتُ) ـ مبنيّاً للفاعل بمعنىٰ (أَعْلَمْتُ كذلك) مُتعدِّياً لثلاثة ، واستعمالُ (أُرَى) المبنيِّ للمفعول مضارعِ (أَرَىٰ) رُباعيّاً بمعنىٰ

---

(١) أي : المُحشِّي نقلاً عن الرضي .
(٢) الذي في مطبوع « شرح الكافية » (٤/ ١٤٩) : (عَلِمَ) .
(٣) انظر (٢/ ٧٠٧) .
(٤) سبق تخريجه في (٢/ ٥٣٠) .

ومثالُ (عَلِمَ) : (عَلِمتُ زيداً أخاك) ، وقولُ الشاعر[1] : [من البسيط]

وبمعنىٰ (عَلِمَ) ؛ أي : يَظُنُّونَ البعثَ بعيداً ـ أي : مُمتنِعاً ـ ونعلمُهُ قريباً ؛ أي : واقعاً ؛ لأنَّ العربَ قد تستعملُ البُعْدَ فيما يُرادُ نفيُهُ ، والقُرْبَ في الوقوع .

❀ قوله : (عَلِمَ) ؛ أي : لغير عِرْفان ، أو عُلْمةٍ ؛ وهو انشقاقُ الشَّفَةِ العُلْيا ، فإن كانتْ بمعنىٰ (عَرَفَ) . . تعدَّتْ لواحدٍ ، أو بمعنى (العُلْمة) . . كانتْ لازمةً ، وأمَّا الأَفْلَحُ : فهو مشقوقُ الشَّفَةِ السُّفْلىٰ ، . . . .

(أظنُّ) . . مِنْ باب الاستعمال في اللازم ؛ إذ معنىٰ (أُرَىٰ) : (أُجعَلُ ظانّاً) ببناء (أُجعَلُ) للمجهول ، ويلزمُ هٰذا المعنىٰ ظنُّ المُتكلِّم ، والضميرُ المُستترُ فيه فاعلٌ لا نائبُ فاعل ، وكما أنَّهُ لم يُستعمَلْ بمعنىٰ (أُعْلم) بالبناء للمجهول مِنْ (أَعْلَمَ) الرباعيِّ . . لم يُستعمَلْ بمعنىٰ (أَعْلم) بالبناء للمعلوم مِنْ (عَلِمَ) الثُّلاثيِّ الذي هو ـ أي : معنىٰ (أَعْلم) بالبناء للمعلوم ـ لازمُ معنىٰ (أُعلم) بالبناء للمجهول .

❀ قوله : (يَظُنُّونَ البعثَ . . .) إلىٰ آخره : لا يخفىٰ أنَّهُم جازمونَ بالبُعْد ، فحَمْلُهُ على الظنِّ مُشكِلٌ ، إلا أن يُحمَلَ الظنُّ علىٰ ما يشملُ الاعتقادَ الجازمَ المخالف للواقع ، لٰكنَّ هٰذا الحملَ لا يحسمُ مادَّةَ الإشكال بالنسبة للمُحشِّي ؛ لحُكْمه فيما مرَّ بأنَّها إذا كانتْ بمعنى الرأي تعدَّت إلىٰ واحد .

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ٧٨) ، والشارح في « المساعد » (١/ ٣٥٧) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ١٥٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٧٣) .

١١٨ـ عَلِمْتُكَ الباذلَ المعروفَ فأنبعثَتْ إليكَ بي واجفاتُ الشَّوقِ والأَمَلِ

ومثالُ (وَجَدَ) : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾ [الأعراف : ١٠٢] .

وممَّا يُروىٰ للزَّمَخْشَريِّ[1] : [من الطويل]

وأَخَّرَني دَهْرِي وقَدَّمَ مَعْشَراً علىٰ أنَّهُم لا يعلمونَ وأَعْلَمُ

ومُذْ أَفْلَحَ الجُهَّالُ أَعْلَمُ أنَّني أنا المِيمُ والأيَّامُ أَفْلَحُ أَعْلَمُ

ومِنَ المعلوم : أنَّ الميمَ شفهيَّةٌ ، فلا ينطقُ بها الأَفْلحُ الأَعْلَمُ .

* قوله : (عَلِمْتُكَ الباذلَ. . .) إلىٰ آخره : (الباذل) مِنَ البَذْل ـ بالذال المُعجَمة ـ وهو الصَّرْفُ ، و(المعروف) : اسمٌ جامعٌ لكلِّ ما عُرِفَ مِنْ طاعةٍ وإحسان ، و(انبعثَتْ) ؛ أي : ذهبت ، و(الواجِفات) : الدَّوَاعي ، و(الأَمَل) : الرَّجاء .

والشاهدُ : في صَدْره ؛ فإنَّ الكافَ مفعولٌ أوَّلُ ، و(الباذلَ) : مفعولٌ ثانٍ ، و(المعروفَ) : منصوبٌ على المفعوليَّة ، ويجوزُ جرُّهُ بإضافة الوصف إليه .

* قوله : (وَجَدَ) ، لا بمعنىٰ (أصاب) ، أو (استغنىٰ) ،

. . . .

(١) ديوان الزمخشري (ص٥٢٣) ضمن قصيدة يتعجَّب بها من أهل زمانه ، وعزا البيتين الصفدي في « الوافي بالوفيات » (٢٧/ ١٧٣) إلىٰ هبة الله القاضي الشيرازي ، وهما مَعزُوَّان إلى الزمخشري أيضاً في « نهاية الأرب » (٧/ ١١٠) ، و« النجوم الزاهرة » (٧/ ٣١٢) .

ومثالُ (دَرَىٰ) : قولُهُ[1] : [من الطويل]

١١٩ـ دُرِيتَ الوَفِيَّ العهدِ يا عُرْوَ فٱغتبِطْ فـإنَّ ٱغتِبـاطـاً بـالـوفـاءِ حَمِيـدُ

أو (حَقَدَ) ، أو (حَزِنَ) ، فإن كانتْ بمعنىٰ (أصاب) . . تعدَّتْ لواحدٍ ، وإن كانتْ بمعنى البقيَّةِ . . كانتْ لازمةً ، ومصدرُ الأوَّلِ : (الوِجْدان) ، والثاني : (الوُِجْد) مُثلَّثَ الواو ، والثالثِ : (وَجْد) بفتحها ، والرابعِ : (مَوجِدَة) .

❀ قوله : (دَرَىٰ) ، لا بمعنىٰ (تحيَّل) ، وإلا تعدَّىٰ لواحد فقط ؛ نحوُ : (درى الذِّئْبُ الصيدَ) ؛ أي : تحيَّل ليفترسَهُ .

❀ قوله : (دُرِيتَ الوَفِيَّ . . .) إلىٰ آخره : الشاهدُ : في أوَّله ؛ فالتاءُ :

❀ قوله : (أو « حَقَدَ ») الحِقْدُ : الانطواءُ على العداوة والبغضاء ، (وحَقَدَ عليه) مِنْ باب (ضَرَبَ) ، وفي لغة مِنْ باب (تَعِبَ) انتهىٰ « مصباح »[2] .

❀ قوله : (مَوجِدَة) ؛ أي : بفتح الميم وكسرِ الجيم .

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ٧٩) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص١٤٢) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (٢/ ٣٣) ، والشارح في « المساعد » (١/ ٣٥٨) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٢/ ٤٥٧) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/ ٥٤١) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ١٥٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٢٤ ـ ٨٢٥) ، و« تخليص الشواهد » (ص٤٢٦) .

(٢) المصباح المنير (١/ ١٩٧) .

ومثالُ (تَعَلَّمْ) ـ وهي التي بمعنى (اعلَمْ) ـ : قولُهُ[1] : [من الطويل]

نائبُ الفاعل هي المفعولُ الأوَّلُ ، والثاني : (الوفيَّ)[2] ، ويجوزُ خفضُ (العهد) بالإضافة ، ونصبُهُ بالتشبيه بالمفعول به ، ورفعُهُ بالفاعليّة ، و(عُرْو) : مُرخَّمُ (عُرْوة) ، و(فاْغتبِطْ) : جوابُ شرطٍ تقديرُهُ : (إذا دُرِيتَ ذلك فاغتبِطْ) مِنَ الغِبْطة ؛ وهي أنْ يتمنَّىٰ مثلَ حالِ المغبوطِ مِنْ غيرِ أنْ يُرِيدَ زوالَها عنه ، بخلاف الحَسَد ، و(بالوفاء) : مُتعلِّقٌ بما بعدَهُ .

❀ **قوله : (« تَعَلَّمْ » ؛ وهي التي بمعنى « اعلَمْ ») ، ولا تتصرَّفُ ،**

❀ **قوله : (وهي أنْ يتمنَّىٰ مثلَ . . .) إلىٰ آخره : هٰذا تفسيرٌ للغِبْطة ،** وليس مُراداً هنا ؛ **إذ ليس المُرادُ ذمّ علىٰ تمنِّي مثلِ ما للغير ، بل المُرادُ بالأمر بالاغتباط** : الأمرُ بالمُداومة علىٰ هٰذه الخَصْلةِ التي يَغبِطُكَ بها الناسُ ويتمنَّونَ مثلَها .

❀ **قوله : (و« بالوفاء » : مُتعلِّقٌ بما بعدَهُ) المُناسِبُ : تعلُّقُهُ بما قبلَهُ**[3] .

---

(١) البيت لزياد بن سيار الجاهلي ، كما قال العيني ، وصوَّب البغدادي أنه مجهول النسبة ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٨٠) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٤٢) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ٣١) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٧٥١) ، و« المساعد » (١/ ٣٥٩) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٤١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٢٥ ـ ٨٢٦) ، و« شرح أبيات المغني » (٧/ ٢٦١ـ ٢٦٢) .

(٢) والأكثر في (دَرَىٰ) : أن يتعدَّىٰ لواحد بالباء ؛ نحو : (دريت بكذا) ، فإذا دخلت عليه الهمزة تعدَّىٰ لآخرَ بنفسه ؛ نحوُ : ﴿ وَلَآ أَدۡرَىٰكُم بِهِۦ ﴾ [يونس : ١٦] . انظر « أوضح المسالك » (٢/ ٣٤) .

(٣) أي : بـ(اغتباطاً) ، والمحشي تبع العيني في « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٢٤) .

١٢٠ـ تَعَلَّمْ شفاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّها فبالِغْ بلُطْفٍ في التحيُّلِ والمَكْرِ

وهـٰذه مُثُلُ الأفعالِ الدالَّةِ على اليقين .

ومثالُ الدالَّةِ على الرُّجْحانِ : قولُكَ : (خِلْتُ زيداً أخاك)[1] ،

فلا تُستعمَلُ إلا بصيغة الأمر ، فإن لم تكنْ بمعنى (اعلَمْ) ، بل كانتْ أمراً مِنْ (تَعَلَّمْتُ الحسابَ) ونحوَهُ . . تعدَّتْ لمفعولٍ واحد وتصرَّفتْ[2] .

❁ قوله : (تَعَلَّمْ شفاءَ النَّفْسِ . . .) إلىٰ آخره : الشاهدُ : في (تَعَلَّمْ) ؛ حيثُ نَصَبَ مفعولَينِ مثلَ (اعلَمْ) ؛ أحدُهُما : (شفاءَ النَّفْس) ، والآخرُ : (قهرَ عدوِّها) ، و(المَكْرُ) : الخديعة .

❁ قوله : (خِلْتُ) ؛ أي : لا بمعنىٰ (تكبَّر) ، ولا بمعنىٰ (ظَلَعَ الفرسُ) ونحوُهُ : إذا غَمَزَ في مَشْيه ، وإلا كانتْ لازمةً .

. . . .

---

(١) ومضارعه : (إخالُ) بكسر الهمزة كثيراً علىٰ غير القياس ، ويجوز فتحها ، وهي لغة شاذَّةٌ استعمالاً ، كما سيأتي في (٢/ ٦٧٦) .

(٢) فيُقال : (تعلَّمَ الحسابَ) ، و(يتعلَّمُهُ) ، و(تعلَّمْهُ يا زيدُ) ، والفرق بينهما وبين التي بمعنى (اعلَمْ) : أنَّ هـٰذه أمرٌ بتحصيل العلم في المستقبل بتعاطي أسبابه ، والأُولىٰ أمرٌ بتحصيله في الحال بما يذكر مِنَ المتعلقات .

ثم اعلَمْ : أنَّ (تعلَّمْ) بمعنى (اعلَمْ) تتعدَّىٰ في الأكثر إلىٰ (أنَّ) وصِلَتها ؛ كقول النابغة الذُّبْياني : (من الوافر)

تعلَّمْ أنَّهُ لا طيرَ إلَّا علىٰ مُتطيِّرٍ وهْوَ الثُّبُورُ

وقد تُستعمَلُ (خالَ) لليقين ؛ كقوله[1] : [من الطويل]

١٢١ـ دعانِي الغَوَانِي عَمَّهُنَّ وخِلْتُنِي لِيَ ٱسمٌ فلا أُدعىٰ بهِ وهْوَ أوَّلُ

---

* قوله : (دعانِي الغَوَانِي) جمعُ (غانية) ؛ وهي المرأةُ التي غَنِيتْ بحُسْنها وجمالِها ، ويُروى : (العَذَارىٰ) جمعُ (عَذْراءَ) ؛ وهي البِكْرُ ، وهو فاعلُ (دعا) بمعنىٰ (سمَّىٰ) ، وحَذَفَ تاءَ التأنيث مِنَ الفعل ؛ لكون الفاعلِ جمعاً مُكسَّراً ، وهو يجوزُ معه الأمرانِ كما سيأتي في كلام الناظم[2] ؛ فما في « الشواهد الكبرىٰ » مِنْ جَعْله نادراً ؛ حيثُ قال : (إنَّهُ كقولهم : « قال فُلانةُ »)[3] . . سهوٌ .

والياءُ في (دعاني) : مفعولُهُ الأوَّل ، و(عمَّهُنَّ) : مفعولُهُ الثاني ، وقد يتعدَّىٰ إليه بالباء .

والشاهدُ : في قوله : (وخِلْتُني) ؛ أي : عَلِمْتُني ؛ فالياءُ : مفعولٌ أوَّل ، وجملةُ (لي اسمٌ) : هو المفعولُ الثاني ، وقولُهُ : (وهو أوَّلُ) :

. . . .

---

(١) البيت لسيدنا النمر بن تولب العُكْلي رضي الله عنه في « ديوانه » (ص١٠١) ضمن قصيدة مطلعها :

تَـأَبَّـدَ مِـنْ أطـلالِ جَمْـرَةَ مَـأْسَـلُ وقـد أقفـرتْ منهـا شَـرَاءٌ فيَـذْبُـلُ

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٨١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٤٤) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٤٣) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٥٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٤٩ـ ٨٥١) ، و« تخليص الشواهد » (ص٤٤٠) .

(٢) انظر (٣/ ٤٥ـ ٤٦) .

(٣) المقاصد النحوية (٢/ ٨٥١) .

و(ظننتُ زيداً صديقَكَ) ، وقد تُستعمَلُ لليقين ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ ﴾ [التوبة : ١١٨] .

و(حَسِبتُ زيداً صاحبَكَ) ، وقد تُستعمَلُ لليقين ؛ كقوله[1] : [من الطويل]

جملةٌ حاليَّة مِنَ الضمير المجرور ؛ أي : تيقَّنتُ في نَفْسي أنَّ لي اسماً كُنتُ أُدْعىٰ به وأنا شابٌّ ، فلِمَ لا أُدعىٰ به الآنَ ، وحاصلُهُ : أنَّهُ أنكر عليهنَّ دعاءَهُنَّ له بالعمِّ ؛ لأنَّهُ إنَّما يُدعىٰ به الشيوخُ ، ولا تدعو النساءُ بذلك إلا لمَنْ لا التفاتَ لهنَّ إليه ؛ لأنَّ الأغلبَ مَيْلُهُنَّ إلى الشباب .

❁ قوله : (وظننتُ) لا بمعنى (اتَّهَمَ) ، وإلا تعدَّتْ لواحد .

❁ قوله : (وحَسِبتُ)[2] ، لا بمعنىٰ (صار أَحْسَبَ) ، أي : ذا شُقْرة ،

---

(١) البيت لسيدنا لبيد بن ربيعة العامري رضي الله عنه في « ديوانه » (ص١٤١) ، ورواية « الديوان » بشرح الطُّوسي : (رأيتُ التقىٰ والحمدَ) ، وعليها فلا شاهد فيه علىٰ (حَسِبَ) ، وهو ضمن قصيدة مطلعها :

كُبَيشةُ حَلَّتْ بعدَ عهدِكَ عاقِلَا ... وكانتْ لهُ خَبْلاً على النَّأْيِ خابِلَا

تَرَبَّعَتِ الأشرافَ ثمَّ تَصَيَّفَتْ ... حَسَاءَ البُطَاحِ وانتجعْنَ المَسَايِلَا

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٨٠ ـ ٨١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٤٤) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ٤٤) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٤٥٥) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٤٢) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٥٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٣٧ ـ ٨٣٩) .

(٢) ومضارعُها : (يَحسِب) بالكسر أيضاً ، ويقلُّ الفتح ، ومصدرُها : (الحِسْبان) و(المَحْسِبة) .

١٢٢ـ حَسِبْتُ التُّقىٰ والجُودَ خيرَ تجارةٍ   رَبَاحاً إذا ما المرءُ أصبحَ ثاقِلَا

ومثالُ (زَعَمَ) : قولُهُ[١] :   [من الطويل]

أو حُمْرةٍ وبياضٍ كالبَرَص ، وإلا كانتْ لازمةً[٢] .

❁ **قوله** : (**حَسِبْتُ التُّقىٰ**. . .) إلىٰ آخره : **الشاهدُ فيه ظاهرٌ** ، و(**رَباحاً**) : منصوبٌ تمييزاً ؛ أي : مِنْ حيثُ الرِّبْحُ والفائدةُ ، و(ما) : زائدةٌ ، **وأراد بـ(ثاقلاً)** : ميِّتاً ؛ لأنَّ البدنَ يَخِفُّ بالروح ، فإذا مات الإنسانُ صار ثقيلاً كالجماد .

❁ **قوله** : (**زَعَمَ**) ، **لا بمعنىٰ (كَفَلَ)** ، أو (سَمِنَ) ، أو (هُزِلَ) ببنائه للمفعول ضد السِّمَن ، ومصدرُهُ : (الهُزال) ، وأمَّا (هَزَلَ) ببنائه للفاعل (يَهزِلُ هَزْلاً) . . فهو ضدُّ الجَدِّ ، قاله الجَوْهَريُّ[٣] ، فإن كانتْ بمعنىٰ (كَفَلَ) . .

❁ **قوله** : (**ضدُّ الجَدِّ**) المصدرُ بالفتح ، والاسمُ بالكسر .

❁ **قوله** : (**فإن كانتْ بمعنىٰ « كَفَلَ »** . . .) إلىٰ آخره : عبارةُ « الهَمْع » : (فإن كانتْ بمعنىٰ « كَفَلَ » . . تعدَّتْ إلىٰ واحد ، **والمصدرُ** : « الزَّعَامة » ، أو بمعنىٰ « رَأَسَ » . . تعدَّتْ تارةً إلىٰ واحد ، وأُخْرىٰ بحرف

---

(١) البيت لأبي ذُؤَيب الهُذَلي في « ديوانه » (ص٦٩) ضمن قصيدة سبق مطلعها في (٢/ ٨٠) ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٧٧) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٤٣) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٥٥١ـ٥٥٢) ، و« المساعد » (١/ ٣٥٦) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٤٥٦) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٣٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٤٣ـ٨٤٥) ، و« شرح أبيات المغني » (٦/ ٢٦٨ـ٢٧٠) .

(٢) وإن كانت بمعنىٰ (عدَّ) . . تعدَّتْ لواحد ، وفُتِحتْ سينُها في الماضي ، وضُمَّت في المضارع ، وجاء مصدرها علىٰ (حَسْب) ، و(حُسْبان) ، و(حِسابة) ، و(حِسْبة) ، و(حساب) .

(٣) الصحاح (٥/ ١٨٥٠) .

١٢٣ـ فإنْ تَزْعُمِينِي كنتُ أَجْهَلُ فيكُمُ فإنِّي شَرَيتُ الحِلْمَ بعدَكِ بالجهلِ

تعدَّتْ إلىٰ واحدٍ ؛ تارةً بنفسها وتارةً بحرف الجر ، ومثلُها إذا كانتْ بمعنىٰ (رَأَسَ) ، وإن كانتْ بمعنىٰ (سَمِنَ) أو (هُزِلَ) . . كانتْ لازمةً .

❁ قوله : (فإنْ تَزْعُمِينِي . . .) إلىٰ آخره : الشاهدُ : في أوَّله ؛ حيثُ تعدَّى الفعلُ إلىٰ مفعولَينِ ؛ أحدُهما : ياءُ المُتكلِّم ، والآخَرُ : الجملةُ بعدَهُ ، وباءُ (بالجهل) : للمُقابلة ؛ أي : استبدلتُ الحِلْمَ بعدَ فِراقِكِ بالجهل ؛ أراد : أنَّهُ تَرَكَ الجهلَ ولازمَ الحِلْمَ .

والأكثرُ في هٰذا الفعل : وقوعُهُ علىٰ (أنَّ) أو (أنْ) وصِلَتِهما ؛ نحوُ : ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْ﴾ [التغابن : ٧] ، قال السِّيرافيُّ : (والزَّعْمُ قولٌ يقترنُ به

الجرِّ) انتهىٰ[1] ، وبها تعلمُ ما في المُحشِّي .

❁ قوله : (نحوُ : ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ . . .﴾) إلىٰ آخره ، ونحوُ قولِهِ[2] : [من الطويل]

وقد زعمتْ أنِّي تغيَّرتُ بعدَها ومَـنْ ذا الـذي يـا عَـزُّ لا يتغيَّـرُ

❁ قوله : (قال السِّيرافيُّ . . .) إلىٰ آخره : مقصودُهُ بهٰذا : بيانُ معنىٰ (زَعَم) ، وأنَّ فيه خلافاً ؛ فقال السِّيرافيُّ : (إنَّ « زَعَمَ » ليس مِنْ أفعال القلوب ؛ لأنَّ معناها القولُ المقرونُ بالاعتقاد صحَّ أو لا ، فهي مِنْ أفعال الجوارح ؛ كاللِّسان والحَلْق) ، وقال السَّعْدُ : (هي مِنْ أفعال القلوبِ ؛ لأنَّ

---

(١) همع الهوامع (١/ ٥٣٩) .

(٢) البيت لكُثيِّر عَزَّةَ في « ديوانه » (ص٣٢٨) ، وهو من شواهد : « أوضح المسالك » (٢/ ٤٠) ، و« تمهيد القواعد » (٣/ ١٤٧٩) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٥٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٣٣ ـ ٨٣٤) .

ومثالُ (عَدَّ) : قولُهُ[1] : [من الطويل]

اعتقادٌ صحَّ أو لم يَصِحَّ) ، وقال السَّعْدُ التَّفْتازانيُّ : (« زَعَمَ » : مِنْ أفعال القلوب ، و« أَجْهَلُ » : فعلٌ ، وقد يُتوهَّمُ أَنَّهُ أفعلُ تفضيل فيُروىٰ بالنصب ، كما تُوُهِّمَ أنَّ الزَّعْمَ هنا بمعنى القول ، أو بمعنىٰ « يكذبُ » أو « يطمعُ ») انتهىٰ ، نقله شيخُ الإسلام[2] .

❁ قوله : (عَدَّ) ؛ أي : لا بمعنىٰ (حَسَبَ) بفتح السين ؛ نحوُ :

معناها الرُّجْحانُ) ، كما جرىٰ عليه المُصنِّف والشارحُ .

فبينَ كلامِ السَّعْدِ والسِّيرافيِّ التباينُ كما علمتَ ، خلافاً لِمَا جرىٰ عليه العلَّامةُ الصبَّانُ وتبعه بعضُ الأفاضل في حواشي هـٰذا « الكتاب »[3] .

❁ قوله : (وقد يُتوهَّمُ أنَّهُ أفعلُ تفضيل) ؛ أي : وليس مُراداً ؛ لأنَّ المعنىٰ ليس عليه ؛ فإنَّهُ ليس مُرادُهُ الإخبارَ بأنَّهُ كان أكثرَ جهلاً مِنْ غيره ، بل أنَّهُ كان مُتَّصِفاً بالجهل ؛ كما يَدُلُّ عليه قولُهُ : (فإنِّي شَرَيتُ . . .) إلىٰ آخره .

---

(١) البيت لسيدنا النعمان بن بشير الأنصاري رضي الله عنهما في « ديوانه » (ص١٥٩) ، وقبله بيتان سيذكرهما المُحشِّي ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٧٧) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٤٣) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٥٥٦) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ٣٦) ، و« المساعد » (١/ ٣٥٥) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٣٧) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٥٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٢٩ـ ٨٣١) ، و« تخليص الشواهد » (ص٤٣٣ـ ٤٣٤) .

(٢) الدرر السنية (١/ ٤٠٦) ، وانظر « شرح كتاب سيبويه » للسيرافي (١/ ٤٥٣) ، و« حاشية السعد على الكشاف » (ق/ ٧٢) .

(٣) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٣٠) ، و« حاشية الخضري » (١/ ٢٩٧) .

١٢٤ـ فلا تَعْدُدِ المَوْلىٰ شريكَكَ في الغِنىٰ ولـٰكنَّما المَوْلىٰ شريكُكَ في العُدْمِ

ومثالُ (حجا) : . . . .

(عَدَدتُ المالَ) ؛ أي : حَسَبْتُهُ أَحسُبُهُ بضمِّ السين في المضارع ، وإلا تَعَدَّتْ لواحد .

* قوله : (فلا تَعْدُدِ المَوْلىٰ شريكَكَ . . .) إلىٰ آخره : هو للنُّعْمانِ بنِ بَشِيرٍ الصحابيِّ رضي الله عنه ، وقبلَهُ :

وإنِّي لَأُعطِي المالَ مَنْ كانَ سائلاً وأَغفِرُ للمَوْلى المُجاهِرِ بالظُّلْمِ

وإنِّي متىٰ ما تَلْقَني جازماً لهُ فما بينَنا عندَ الشدائدِ مِنْ صَرْمِ[١]

فلا تَعْدُدِ المَوْلىٰ . . . .

إلىٰ آخره ، والمُرادُ بـ (المَوْلىٰ) هنا : الحَلِيفُ ، أو الصاحبُ ، و(الصَّرْمُ) بالصاد المُهمَلة : القطعُ ، و(العُدْمِ) بضمِّ العين وسكونِ الدال المُهمَلتَينِ : الفَقْرُ .

والشاهدُ : في (لا تَعدُد) ؛ حيثُ جاء بمعنى الظنِّ ، ونَصَبَ مفعولَينِ ؛ أَوَّلُهُما : (المَوْلىٰ) ، وثانيهما : (شريكَك) .

* قوله : (حَجَا) ؛ بمعنىٰ (ظنَّ)[٢] ، لا بمعنىٰ (غَلَبَ في المُحَاجَاة) ، أو (قَصَد) ، أو (رَدَّ) ، أو (أقامَ) ، أو (بَخِلَ) ، قال المُرادِيُّ : (أو

---

(١) في (ج) : (حازماً) بدل (جازماً) ، وفي (هـ) : (صارماً) .

(٢) قال ابن هشام في « التخليص » (ص ٤٤١) : (ولا يُعرَف غير ابن مالك من النَّحْويين مَنْ عَدَّ « حجا » مِنْ أفعال هـٰذا الباب) .

قولُهُ[1] : [من البسيط]

١٢٥ـ قد كنتُ أَحْجُو أبا عمرٍو أخا ثقةٍ حتىٰ أَلَمَّتْ بنا يوماً مُلِمَّاتُ

« ساقَ » ، أو « كتَمَ »)[2] ، فإن كانتْ بمعنىٰ (أقام) ـ [أي][3] : مَكَثَ ـ أو (بَخِلَ) ، أو (وَقَفَ) . . كانتْ لازمةً ، أو بمعنىٰ شيءٍ مِنَ البقيّة . . تعدَّتْ إلىٰ واحدٍ ، والمُحاجَاةُ : المُغالَبَةُ ؛ مِنْ (حاجَيْتُهُ في كذا فحجَوتُهُ) : إذا غلبتَهُ فيه .

❀ قوله : (قد كنتُ أَحْجُو . . .) إلىٰ آخره : (أبا عمرٍو) : مفعولٌ أوَّل ، و(أخا) : مفعولٌ ثانٍ مضافٌ إلىٰ (ثقةٍ)[4] ، ويصحُّ نصبُ (ثقة) نعتاً

❀ قوله : ([أي] : مَكَثَ) وقولُهُ : (أو « وَقَفَ ») لم يتقدَّما في كلامه أوَّلاً .

---

(١) البيت لسيدنا تميم بن أبي بن مقبل رضي الله عنه ، وبعده :

فقلتُ والمرءُ قد تُخطِيهِ مُنْيَتُهُ أَدْنىٰ عطيَّتِهِ إيَّايَ مِئِياتُ
فكانَ ما جادَ لي لا جادَ مِنْ سَعَةٍ دراهمٌ زائفاتٌ ضَرْبَجِيَّاتُ

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٧٧) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٤٣) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ٣٤ـ٣٥) ، و« المساعد » (١/ ٣٥٥) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٤٥٦) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٣٧) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٥٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٢٨ ـ ٨٢٩) ، و« تخليص الشواهد » (ص٤٤١) .

(٢) توضيح المقاصد (١/ ٥٥٦) .

(٣) في النسخ : (أو) ، والتصويب من « الدرر السنية » (١/ ٤٠٧) .

(٤) أي : أخا وُثُوقٍ .

ومثالُ (جَعَلَ) : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَـٰثًا ﴾ [الزخرف : ١٩] .

وقيَّد المُصنِّفُ (جَعَلَ) بكونها بمعنى (اعتقدَ) ؛ احترازاً مِنْ (جَعَلَ) التي بمعنىٰ (صَيَّرَ) ؛ فإنَّها مِنْ أفعال التحويل ، لا مِنْ أفعال القلوب .

ومثالُ (هَبْ) : قولُهُ[1] : [من المتقارب]

له[2] ، و(ألمَّتْ) : نزلتْ ، و(المُلِمَّات) : الحوادثُ التي تنزلُ بالشخص .

والمعنىٰ : كنتُ أظنُّ أبا عمرٍو صاحبَ ثقةٍ إلىٰ أنْ نزلتْ بنا يوماً نوازلُ .

---

(١) البيت لعبد الله بن همَّام السلولي في « ديوانه » (ص٨٥) ضمن قصيدة يخاطب بها سيدنا معاوية رضي الله عنه ، وكان قد هرب من ابن زياد ، فلحق بمعاوية واستجار به فأمَّنه ، ومطلعها :

جعلتَ الغوانيَ مِنْ بالِكَا ... ولم يَنهَكَ الشَّيبُ عن ذٰلِكَا
علىٰ حينَ كانَ الصِّبا شائناً ... وأقصرَ باطلُ أَخْدانِكا

وقوله : (أبا خالد) كذا في النسخة التي كتب عليها المُحشِّي ونسخةٍ علىٰ هامش (و) ، وجاءت كذلك في غالب كتب النحو ، وهي كنية سيدنا معاوية رضي الله عنه كما سيأتي تعليقاً ، وفي نسخ « الشرح » : (أبا مالك) ، والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٧٨) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٤٤) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٥٥٧) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ٣٧) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٧٥١) ، و« المساعد » (١/ ٣٥٧) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٣٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٣١ـ ٨٣٢) ، و« شرح أبيات المغني » (٧/ ٢٦٢ـ ٢٦٥) .

(٢) وعليه : يكون (أخا) مُنوَّناً .

١٢٦ـ فقلتُ أَجِرْني أبا خالدٍ وإلَّا فهَبْنِي امرَأً هالِكَا

ونبَّه المُصنِّفُ بقوله : (أَعْني « رأىٰ ») : علىٰ أنَّ أفعالَ القلوبِ منها ما يَنصِبُ مفعولَينِ ؛ وهو (رأىٰ) وما بعدَهُ ممَّا ذَكَرَهُ المُصنِّفُ في هٰذا الباب ، ومنها ما ليس كذلك ؛ وهو قسمانِ : لازمٌ ؛ نحوُ : (جَبُنَ زيدٌ) ، ومُتعدٍّ إلىٰ واحدٍ ؛ نحوُ : (كَرِهْتُ زيداً) .

هٰذا ما يتعلَّقُ بالقِسْم الأوَّل مِنْ أفعال هٰذا الباب ؛ وهو أفعالُ القلوب .

وأمَّا أفعالُ التحويلِ ـ وهي المُرادةُ بقوله : (والتي كـ « صَيَّرَا » . . .) إلىٰ آخره ـ . فتتعدَّىٰ أيضاً إلىٰ مفعولَينِ أصلُهُما المبتدأُ والخبر ، . . . .

---

* قوله : (فقلتُ أَجِرْني . . .) إلىٰ آخره : الشاهدُ : في قوله : (فهَبْني . . .) إلىٰ آخره ؛ فإنَّها نَصَبتْ مفعولَينِ ؛ أحدُهُما : الياء ، وثانيهما : (امرأً) ، و(هالكاً) : صفتُهُ .

والمعنىٰ : أَجِرْني ـ أي : أَغِثْني ـ يا أبا خالدٍ[1] ، وإن لم تُجِرْني فظُنَّني رجلاً هالكاً .

* قوله : (أصلُهُما المبتدأُ والخبر) أُورِدَ عليه : نحوُ : (صَيَّرتُ الطِّينَ إبريقاً) ، ونحوُ : (حَسِبتُ زيداً عَمْراً)[2] .

وأُجِيبَ : بأنَّهُ ليس في العبارة أنَّ هٰذه الأفعالَ لا تدخلُ إلا على المبتدأ

---

* قوله : (ونحوُ : « حَسِبتُ زيداً عَمْراً ») هٰذا إنَّما يَرِدُ علىٰ ما تقدَّم ؛

---

(١) وهي كنية سيدنا معاوية رضي الله عنه ، كما في « شرح أبيات المغني » (٧/ ٢٦٤) .

(٢) فإنَّ المفعولَينِ في كلا المثالَينِ ليس أصلُهُما المبتدأَ والخبرَ ؛ إذ لا يُقالُ : (الطينُ إبريقٌ) ، ولا (زيدٌ عمرٌو) ؛ لعدم صحَّة الإخبار .

وعدَّها بعضُهُم سبعةً :

ـ (صيَّر) ؛ نحوُ : (صيَّرتُ الطِّينَ خزَفاً) .

ـ و(جَعَلَ) ؛ نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَـٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴾ [الفرقان : ٢٣] .

ـ و(وَهَبَ) ؛ كقولهم : (وَهَبَني اللهُ فِدَاكَ) ؛ أي : صيَّرني .

والخبر ، أو بأنَّ أصلَ المفعولَينِ فيما ذُكِرَ المبتدأُ والخبر ، لـٰكنَّ الإخبارَ في الأوَّلِ باعتبار الأَوْلِ ، وفي الثاني باعتبارِ اعتقادِ أنَّ المُسمَّىٰ بالاسمَينِ واحدٌ ، تأمَّلْ [١] .

* قوله : (وَهَبَني اللهُ . . .) إلىٰ آخره : الياءُ : مفعولٌ أوَّل ، و(فِدَاكَ) : مفعولٌ ثانٍ ، و(وَهَبَ) هـٰذا : مُلازِمٌ للمُضِيِّ ؛ لأنَّهُ إنَّما سُمِعَ في مَثَلٍ ،

مِنْ أنَّ أفعالَ القلوبِ تنصبُ مفعولَينِ أصلُهُما المبتدأُ والخبر ، لا علىٰ ما هنا ، كما هو واضحٌ .

* قوله : (وفي الثاني باعتبارِ اعتقادِ أنَّ المُسمَّىٰ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ القائلَ (حَسِبْتُ زيداً عَمْراً) ربَّما اعتقد التغايرَ كما هو الواقعُ ، ولـٰكن اعتقدَ أنَّ المرئيَّ له عمرٌو وهو في الواقع زيدٌ ، فكان ينبغي له التعبيرُ بما يصدقُ باعتقاد الاتحاد واعتقادِ التغاير ؛ كأنْ يقولَ : باعتبار اعتقادِ أنَّ زيداً هو عمرٌو ؛ أي : إنَّهُما مُتَّحدانِ ، أو اعتقادِ أنَّ المرئيَّ الذي هو زيدٌ في الواقع عمرٌو ؛ ففي صورة اعتقاد التغاير وُجِدَ اعتقادُ الاتحاد على الوجه المذكور ، وبه يصحُّ الإخبار .

---

(١) وذكر الخضري في « حاشيته » (١/ ٢٩٣) أنَّ الثانيَ باعتبار التشبيه علىٰ حذف الأداة .

ـ و(تَخِذَ) ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ [الكهف : ٧٧][(١)] .

ـ و(اتَّخَذَ) ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴾ [النساء : ١٢٥] .

ـ و(تَرَكَ)؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ﴾ [الكهف: ٩٩]، وقولِ الشاعر[(٢)] : [من الطويل]

والأمثالُ لا يُتصرَّفُ فيها ، وفي « المختار » : (الفِداء بالكسر : يُمَدُّ ويُقصَرُ ،

. . . .

---

(١) أي : علىٰ قراءة ابن كثير وأبي عمرو . انظر « الدر المصون » (٧/ ٥٣٥) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٣٧١) .

(٢) البيت لفُرْعان بن الأعرف ، وقيل : لفُرْعان بن الأصبح أحد بني مرَّة ، ثمَّ أحد بني نزار ، وهو ضمن قصيدة قالها في ابنٍ له عاقٍّ يُدعىٰ : مُنازِلاً ، قال ابن الأعرابي : كان لفُرْعان ابنٌ يُقال له : مُنازِل ، وكان لمُنازِل ابنٌ يُقال له : خَلِيج ، فعقَّ خَلِيج أباه مُنازِلاً ، فقدَّمه إلىٰ إبراهيم بن عربي والي اليمامة ، فقال :

تَظَلَّمَنِي حقِّي خَلِيجٌ وعَقَّنِي ... علىٰ حينَ كانتْ كالحَنِيِّ عِظَامِي
وجاءَ بقولٍ مِنْ حرامٍ كأنَّما ... يُسعِّرُ في بيتي حريقَ ضِرَامِي
لعَمْرِي لقد ربَّيْتُهُ فَرِحاً بهِ ... فلا يفرحَنْ بعدي آمرؤٌ بغلامِ

فأراد إبراهيمُ ضربه ، فقال خَليج : أصلح اللهُ الأميرَ ، لا تعجلْ عليَّ ، أتعرف هـٰذا ؟ هـٰذا مُنازِلُ بن فُرْعان الذي يقول فيه أبوه ، وأنشد القصيدة التي قالها فُرْعان في ابنه ، فلمَّا أنشدها قال إبراهيمُ : يا هـٰذا ؛ عَقَقْتَ فعُقِقْتَ ، وهـٰذا كما قيل : الجزاءُ مِنْ جنس العمل ، وأوَّلُ قصيدة فُرْعان :

جَزَتْ رَحِمٌ بيني وبينَ مُنازِلٍ ... جزاءً كما يَستنزِلُ الدَّينَ طالبُهْ
فربَّيْتُهُ حتىٰ إذا آضَ شَيْظَماً ... يكادُ يُساوِي غارِبَ الفحلِ غارِبُهْ
تغمَّدَ حقِّي ظالماً ولَوَىٰ يدي ... لَوَىٰ يدَهُ اللهُ الذي هوَ غالبُهْ
وربَّيْتُهُ حتىٰ . . . . =

١٢٧ـ ورَبَّيْتُـهُ حتَّـىٰ إذا مـا تـركتُـهُ أخا القومِ وٱستَغْنىٰ عنِ المَسْحِ شاربُهْ

وبالفتح : يُقصَرُ لا غيرُ) انتهىٰ[(١)] .

❁ قوله : (ورَبَّيتُهُ حتَّىٰ إذا ما تركتُهُ . . .) إلىٰ آخره : قاله فُرْعانُ في ابنه العاقِّ له ، والواوُ : للعطف علىٰ قوله :

تَغَمَّدَ حقِّي ظالماً ولَوَىٰ يَدِي لَـوَىٰ يَـدَهُ اللهُ الـذي هـوَ غـالِبُـهْ

(تَغَمَّدَ) بالغين المُعجَمة ؛ أي : سَتَرَ ، و(حتى) : ابتدائيَّةٌ ، و(ما) : زائدةٌ ، و(إذا) : في موضعِ نصبٍ ، والعاملُ فيه : جوابُهُ ، والتقديرُ : (حتىٰ إذا تركتُهُ ـ أي : صيَّرتُهُ ـ أخا القومِ . . تغمَّدَ) ، و(شاربُهُ) بالرفع :

❁ قوله : (والواوُ : للعطف علىٰ قوله : تَغَمَّدَ . . .) إلىٰ آخره : هٰذا خلافُ الصواب ؛ لأنَّ (تغمَّد) هو جوابُ (إذا) ؛ إذ البيتُ الذي ذَكَرَهُ الشارحُ قبلَ هٰذا البيتِ لا بعدَهُ[(٢)] .

❁ قوله : (تركتُهُ) صريحٌ في أنَّ جوابَ الشرط محذوفٌ هٰذا تقديرُهُ ،

= والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٨٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٤٥) ، و« المساعد » (١/ ٣٦٢) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٤٦٢) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٤٤) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٥٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٥٢ ـ ٨٥٤) .

(١) مختار الصحاح (ص٢٠٧) .

(٢) جاء بيت الشارح في « ديوان الحماسة » (٤/ ١٩) ، و« المقاصد النحوية » (٢/ ٨٥٢) بعد قوله : (تغمَّد . . .) إلىٰ آخره ؛ فكلامُ المُحشِّي مبنيٌّ علىٰ هٰذه الرواية ، والله تعالىٰ أعلم .

ـ و(رَدَّ) ؛ كقوله[1] : [من الوافر]

١٢٨ـ رَمَى الحَدَثانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ بمقــدارٍ سَمَــدْنَ لــهُ سُمُــودَا

فاعلُ (استغنىٰ) ، وهـٰذا كنايةٌ عن كونه كبيراً غيرَ مُحتاجٍ إلىٰ خدمةِ أحدٍ ؛ وذلك لأنَّ الصغيرَ إذا أكل الطعامَ يحتاجُ إلىٰ مَنْ يمسحُ فمَهُ ، فإذا كَبِرَ استغنىٰ عن ذلك ، وأراد : مواضعَ شواربِهِ ؛ وهي حوالي الفمِ مِنَ الجانب الأعلىٰ .

❀ قوله : (رَمَى الحَدَثانُ. . .) إلىٰ آخره : (الحَدَثانُ) بفتحتَينِ : هو تجدُّدُ المصائب ، وقال العَيْنيُّ : (الليلُ والنهار) ، وقال أيضاً : (سُمِدْنَ ـ

وقد علمتَ ما فيه[2] .

❀ قوله : (بفتحتَينِ) في « القاموس » : أنَّهُ بكسر الحاء وسكونِ الدال[3] .

❀ قوله : (وقال العَيْنيُّ : « الليلُ والنهار ») هـٰذا يُفِيدُ : أنَّ (الحدثان) مُحرَّكٌ مُثنّىً ؛ فيكونُ بكسر النون[4] .

---

(١) البيتان لعبد الله بن الزَّبِير الأسدي في « ديوانه » (ص١٤٣ـ ١٤٤) ، ونُسبا إلىٰ غيره ، وهما من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٨٢) ، و« المساعد » (١/ ٣٦١) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٥٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٧٤ ـ ٨٧٥) .

(٢) وتقدَّم أنه لا إشكال فيه .

(٣) القاموس المحيط (١/ ١٦٣) .

(٤) قال الزَّبِيدي في « التاج » (٥/ ٢٠٧) نقلاً عن شيخه الطيِّب بعدَ أنْ أنشده البيتَينِ ، =

فَــردَّ شُعُــورَهُــنَّ السُّــودَ بِيضــاً وردَّ وجــوهَهُــنَّ البِيــضَ سُــودَا

بصيغة المجهول ـ أي : حَزِنَّ ، والسامدُ : الساكتُ) انتهىٰ[1] ، وفي « المختار » : (السامدُ : بمعنى اللاهي ، والفعلُ مِنْ باب « دَخَلَ »)[2] ، وفي « القاموس » : (السُّمُودُ : يُطلَقُ على الحُزْن ، وعلى السُّرُور ؛ فهو مِنَ الأضداد)[3] ، والمُرادُ في البيت : الأوَّلُ .

والمعنىٰ : رمىٰ تجدُّدُ المصائب نِسْوةَ آل حربٍ بمقدارٍ مِنَ المصائب ، أو عن مقدار ـ أي : رتبةٍ ـ لهنَّ وقد لُهِينَ ؛ أي : شُغِلْنَ لأجل ذلك الرَّمْي شغلاً ، وضميرُ (رَدَّ) : لـ (الحَدَثان) ، ....

❁ قوله : (والسامدُ : الساكتُ) هٰذا مُنافٍ لقوله : (سُمِدْنَ بصيغة المجهول) ؛ لأنَّ (فاعلاً) لا يُصاغُ مِنَ المبنيِّ للمجهول ، بل مِنَ المبنيِّ للفاعل .

= وذَكَرَ فيهما (الحَدَثان) مُحرَّكاً : (وكذلك أنشدهما شيخانا ابنُ الشاذلي وابنُ المسناوي ، وهما في « شرح الكافية » المالكية ، وشروح « التسهيل » ، وبعضُهُم اقتصر علىٰ ما في « الصحاح » من ضبطه بالكسر ـ أي : مع سكون الدال ـ كالمُصنِّف ، وبعضُهُم زاد في التفنُّن فقال : « حَدَثان » : تثنية « حَدَث » ، والمُرادُ منهما : الليل والنهار ، وهو كقولهم : « الجديدان » و« المَلَوان » ، ونحو ذلك) ، فهو على القول الأخير مجازٌ مرسل علاقته المحلية .

(١) المقاصد النحوية (٢/ ٨٧٤) ، وقال الصبان في « حاشيته » (٢/ ٣٥) بعد أن نقل كلام العيني : (وفي كلامه تنافٍ ؛ لأنَّ فاعلاً إنَّما يُصاغ من المبني للفاعل) .

(٢) مختار الصحاح (ص١٣١) .

(٣) القاموس المحيط (١/ ٣٠٠) .

٢٠٩ـ وخُصَّ بالتعليقِ والإلغاءِ ما مِنْ قبلِ (هَبْ) . . . .

وقولُ ابنِ الميِّت : لـ(المقدار)[١] . . غيرُ ظاهر ، وهـٰذا علىٰ عادة العرب مِنْ وصفِ المصائب بأنَّها تجعلُ الشَّعَرَ الأسودَ أبيضَ ، والوجهَ الأبيضَ أسودَ .

قال ابنُ الميِّت : (وفي البيت مِنْ فنِّ البديع : **العكسُ والتبديلُ** ؛ وهو : أنْ تُقدِّمَ في الكلام جزءاً ثمَّ تُؤخِّرَهُ في آخرَ ، ومنه : قولُهُ : ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [الروم : ١٩])[٢] .

❀ **قوله** : (وخُصَّ بالتعليقِ) **خُصَّ** : إمَّا فعلُ أمرٍ بمعنى : اخصُصْ ، وإمَّا فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمفعول ، **ويُؤيِّدُ الأوَّلَ** : (وانوِ ضميرَ الشأنِ) ، **والثانيَ** : (والأمرَ هَبْ قد أُلزِما) انتهىٰ « ياسين »[٣] .

❀ **قوله** : (وقولُ ابنِ الميِّت : لـ « المقدار » . . غيرُ ظاهر) فيه : أنَّهُ لا مانعَ منه ، بل هو مُتعيِّنٌ إن كان (الحدَثانِ) مُثنىً بمعنى الليلِ والنهارِ علىٰ ما تقدَّم عن العَيْنيِّ[٤] ، وإلا لقال : (فردًا) بألف التثنية ، **تأمَّلْ** .

❀ **قوله** : (ويُؤيِّدُ الأوَّلَ : « وانوِ ضميرَ الشأنِ ») ؛ أي : واجْعَلْ كلَّ ما له رُكِنَ ، وجوِّزِ الإلغاء .

---

(١) إرشاد السالك النبيل (ق/ ٢٠٨) .
(٢) إرشاد السالك النبيل (ق/ ٢٠٨) .
(٣) حاشية ياسين على الألفية (١/ ١٧٥) .
(٤) انظر (٢ / ٦٦٣) .

. . . . والأمرَ (هَبْ) قد أُلزِمَا

والتخصيصُ بالنَّظَر للمجموع مِنَ التعليق والإلغاء ، أو هو إضافيٌّ بالنَّظَر لـ(هَبْ) وما بعدَهُ ؛ فلا يَرِدُ : أنَّ التعليقَ يَجْري في (فَكَّرَ) و(أَبْصرَ) انتهى « ابن قاسم »[1] .

❁ قوله : (والأمرَ « هَبْ ») قال الأُشْمُونيُّ : (منصوبٌ بالمفعوليّة

❁ قوله : (بالنَّظَر للمجموع مِنَ التعليق والإلغاء) فلا يُنافي أنَّ التعليقَ وحدَهُ يَجْري في غيرهنَّ ؛ نحوُ : ﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا ﴾ [الكهف : ١٩] ، ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ * بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ [القلم : ٥ ـ ٦] ، ﴿ يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴾ [الذاريات : ١٢] ، ﴿ وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ ﴾ [يونس : ٥٣] ، (عرفتُ مَنْ أنتَ) ، (نَسِيتُ أيُّهُم زيدٌ) ، لـٰكنَّ التعليقَ في غيرهنَّ خاصٌّ بالاستفهام ، كما في الأمثلة ، وأنَّ الإلغاءَ وحدَهُ يَجْري في غيرهنَّ ؛ نحوُ : (زيدٌ كان قائمٌ) ؛ فإنَّ بعضَهُم ذهب إلىٰ أنَّ (كان) في هـٰذا التركيبِ مُلْغاةٌ لا زائدة ، وفي « شرح الكافية » ما يُساعِدُهُ[2] .

❁ قوله : (وما بعدَهُ) هو خصوصُ (تعلَّمْ) ؛ فالمُناسِبُ :

---

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٢٧) برقم : (١٣٢٣٦٥) ، والصحيح : أنَّ (تعلَّمْ) بمعنى (اعلَمْ) تتصرَّف ، كما ذَكَرَهُ الدَّمامِينيُّ في « تعليق الفرائد » (٤/ ١٤٧) ، وحكىٰ نقلاً عن ابن السِّكِّيت : (تعلَّمتُ أنَّ فلاناً خارجٌ) ؛ بمعنىٰ : علمتُ .

(٢) انظر « شرح الكافية الشافية » (٢/ ٥٥٦) ، و« نكت السيوطي » (ق/ ٩٥) .

٢١٠ـ كذا (تَعَلَّمْ) ولغيرِ الماضِ مِنْ سواهُما ٱجْعَلْ كلَّ ما لهُ زُكِنْ

بـ « أُلزِما » الواقعِ خبراً عن قوله « هَبْ »)[١] ، وفيه : أنَّهُ يلزمُ تقديمُ معمولِ الخبرِ الفعليِّ على المبتدأ ، فالأَوْلىٰ : رفعُ (الأمر) على الابتداء ، و(هَبْ) مبتدأٌ ثانٍ ، والرابطُ محذوفٌ ؛ أي : أُلزِمَهُ .

❁ قوله : (كذا « تَعَلَّمْ ») ؛ أي : بمعنى (اعلَمْ) ؛ فخَرَجَ : (تعلَّمْ) أمراً بالتعلُّم ؛ فإنَّهُ لا يلزمُ الأمرَ . انتهى « ابن قاسم »[٢] .

❁ قوله : (ولغيرِ الماضِ) مفعولٌ ثانٍ لـ (ٱجْعَلْ) ، و(مِنْ سواهُما) : حالٌ مِنْ (غير) ، و(كُلَّ) : مفعولٌ أوَّلُ لـ (ٱجْعَلْ) ، و(ما) : موصولٌ أو نكرةٌ موصوفة ، وما بعدَها : صِلَةٌ أو صفةٌ ، والياءُ مِنَ (الماضِ) : محذوفةٌ ؛ أي : ٱجْعَلْ كلَّ الأحكامِ التي عَلِمتَ للماضي ثابتةً لغير الماضي حالَ كونِهِ كائناً مِنْ سوىٰ (هَبْ) و(تَعَلَّمْ) .

ذِكْرُهُ ؛ لأنَّهُ أخصرُ[٣] .

❁ قوله : (يلزمُ تقديمُ معمولِ الخبرِ الفعليِّ) ؛ أي : وفيه خلافٌ ، والبَصْريُّونَ يُجِيزُونه ، وهو الأصحُّ[٤] .

---

(١) شرح الأشموني (١/١٥٩) ، وعلىٰ هـٰذا القول : فهو مفعول ثانٍ ، والمفعول الأول هو نائب الفاعل المستتر في (أُلزِم) .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/٢٧) برقم : (١٣٢٣٦٥) .

(٣) في هامش (ي) : (رُدَّ : بأنَّهُ « تعلَّمْ » وأفعال التصيير) .

(٤) وانظر ما سبق تعليقاً في (١/٣٠٠) .

تقدَّم أنَّ هـٰذه الأفعالَ قِسْمانِ : أحدُهُما : أفعالُ القلوب ، والثاني : أفعالُ التحويل .

فأمَّا أفعالُ القلوب : فتنقسمُ إلىٰ مُتصرِّفة ، وغيرِ مُتصرِّفةٍ .

فالمُتصرِّفةُ : ما عدا (هَبْ) و(تَعَلَّمْ) ؛ فيُستعمَلُ منها الماضي ؛ نحوُ : (ظننتُ زيداً قائماً) ، وغيرُ الماضي ؛ وهو : المضارعُ ؛ نحوُ : (أَظُنُّ زيداً قائماً) ، والأمرُ ؛ نحوُ (ظُنَّ زيداً قائماً) ، واسمُ الفاعل ؛ نحوُ : (أنا ظانٌّ زيداً قائماً) ، واسمُ المفعول ؛ نحوُ : (زيدٌ مظنونٌ أبوه قائماً) ؛ . . . . . .

---

* قوله : (وهو : المضارعُ) نبَّهَ بالحَصْر المُستفادِ من قوله : (وهو . . .) إلىٰ آخره : علىٰ خروج الصفةِ المُشبَّهةِ ، وأفعلِ التفضيل ، وأفعلِ التعجُّب ؛ لأنَّ الأُولىٰ إنَّما تُصاغُ مِنْ فعلٍ لازمٍ ، والأخيرَينِ لا يُصاغانِ مِنْ فعلٍ قلبيٍّ ، أفادَهُ البُهُوتيُّ[1] .

* قوله : (أنا ظانٌّ) ؛ أي : أنا رجلٌ ظانٌّ ؛ فالضميرُ الذي في (ظانٌّ) راجعٌ إلىٰ هـٰذا الموصوفِ ، ولا يُقدَّرُ (أنا) ؛ لأنَّ اسمَ الفاعل يعودُ ضميرُهُ على الغائب ، كذا قاله بعضُ المُحقِّقينَ .

---

* قوله : (لا يُصاغانِ مِنْ فعلٍ قلبيٍّ) فيه نَظَرٌ ؛ فإنَّهُما يُصاغانِ منه ؛ تقولُ : (زيدٌ أعلمُ مِنْ عمرٍو) ، و(ما أعلمَ زيداً !!) ؛ فالصوابُ : التعليلُ بأنَّهُما لا يتعدَّيانِ إلىٰ مفعولَينِ ؛ لأنَّ أفعلَ التفضيلِ لا يَنصِبُ المفعولَ به أصلاً على الأصحِّ ، وعلىٰ مقابله إنَّما ينصبُ واحداً ، وفعلَ التعجُّبِ لا يَنصِبُ

(1) حاشية البهوتي على الأشموني (ص ٣٩٦) .

فـ (أبوه) : هو المفعولُ الأوَّل ، وارتفع لقيامِهِ مَقَامَ الفاعل ، و(قائماً) : المفعول الثاني ، **والمصدرُ** ؛ نحوُ : (عَجِبتُ مِنْ ظَنِّكَ زيداً قائماً) ، ويَثبُتُ لها كلِّها مِنَ العمل وغيرِهِ ما ثَبَتَ للماضي .

وغيرُ المُتصرِّفِ اثنانِ ؛ وهما : (هَبْ) ، و(تعلَّمْ) بمعنى (اعلَمْ) ؛ فلا يُستعمَلُ منهما إلا صيغةُ الأمر ؛ كقوله[1] : [من الطويل]

تَعَلَّمْ شفاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّها ... فبالِغْ بلُطْفٍ في التحيُّلِ والمَكْرِ

وقولِهِ[2] : [من المتقارب]

فقلتُ أَجِرْنِي أبا خالدٍ ... وإلَّا فهَبْنِي ٱمرَأً هالِكَا

واختصَّتِ القلبيَّةُ المُتصرِّفةُ : بالتعليق ، والإلغاء .

❁ **قوله** : (**تَعَلَّمْ شفاءَ** . . .) إلىٰ آخره : ذَكَرَهُ والبيتَ بعدَهُ استدلالاً لكون (تَعَلَّمْ) و(هَبْ) لا يُستعمَلانِ إلا أمراً .

إلا مفعولاً واحداً[3] .

❁ **قوله** : (**ذَكَرَهُ والبيتَ بعدَهُ استدلالاً** . . .) إلىٰ آخره : لا وجهَ للاستدلال بهما علىٰ ما ذَكَرَ ؛ لأنَّهُ ليس فيهما ما يَدُلُّ علىٰ ذلك ؛ إذ وُرُودُ شيءٍ لا يمنعُ غيرَهُ ، **كما هو ظاهرٌ** ؛ **فالحقُّ** : **أنَّ مقصودَ الشارحِ** : التمثيلُ لا الاستدلالُ .

---

(١) سبق تخريجه في (٢/ ٦٤٩ـ ٦٥٠) .

(٢) سبق تخريجه في (٢/ ٦٥٨ـ ٦٥٩) .

(٣) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٣٧) .

فالتعليقُ : هو تَرْكُ العملِ لفظاً دونَ معنىً لمانعٍ ؛ نحوُ : (ظننتُ لَزيدٌ قائمٌ) ؛ فقولُكَ : (لَزيدٌ قائمٌ) لم تعملْ فيه (ظننتُ) لفظاً ؛ لأجل المانعِ لها مِنْ ذلك ؛ وهو اللام ؛ لأنَّ لها صدرَ الكلام ، وما له صدرُ الكلامِ لا يعمل ما قبلَهُ فيما بعدَهُ ، لـٰكنَّهُ في موضع نصبٍ ؛ بدليلِ أنَّكَ لو عطفتَ عليه لنصبتَ ؛ نحوُ : (ظننتُ لَزيدٌ قائمٌ وعَمْراً مُنطلِقاً) ؛ فهي عاملةٌ في (لَزيدٌ قائمٌ) في المعنىٰ دون اللفظ .

والإلغاءُ : هو تَرْكُ العملِ لفظاً ومعنىً لا لمانعٍ ؛ نحوُ : (زيدٌ ظننتُ

---

* قوله : (فالتعليقُ : هو تَرْكُ العملِ . . .) إلىٰ آخره : سُمِّيَ بذلك ؛ لأنَّ العاملَ مُلغىً في اللفظ عاملٌ في المحلِّ ؛ فهو عاملٌ لا عاملٌ ؛ شُبِّهَ بالمرأة المُعلَّقة ؛ لا مُزوَّجةٌ ولا مُطلَّقة .

* قوله : (لمانعٍ) ؛ وهو اعتراضُ ما له صدرُ الكلام ، وعبارةِ « التوضيح » : (التعليقُ : إبطالُ العمل لفظاً لا محلاًّ لمجيءِ ما له صدرُ الكلامِ بعدَهُ)[1] .

* قوله : (لا لمانعٍ) ؛ أي : لا لمانعٍ يحصلُ في الكلام كاللام ، وإنَّما هو لضَعْفِ العاملِ بتوسُّطه أو تأخُّرِه .

---

* قوله : (سُمِّيَ بذلك ؛ لأنَّ العاملَ مُلغىً . . .) إلىٰ آخره : محطُّ التوجيهِ : قولُهُ : (فهو عاملٌ لا عامل) ؛ فكأنَّ المُتكلِّمَ علَّقه بين شيئَينِ ، كما يتركُ الزوجُ زوجتَهُ بحيثُ ينقطعُ خبرُهُ عنها ، فيدعُها كالمُعلَّقة بين شيئَينِ ، وقولُهُ : (بالمرأة المُعلَّقة) ؛ أي : المفقودِ زوجُها ؛ فقولُهُ : (لا مُزوَّجةً) ؛ أي : بحسَب الصورة .

---

(١) أوضح المسالك (٢/ ٦٠) .

قائمٌ) ؛ فليس لـ (ظننتُ) عَمَلٌ في (زيدٌ قائم) لا في المعنىٰ ولا في اللفظ .

ويثبتُ للمضارع وما بعدَهُ مِنَ التعليق والإلغاءِ . . ما ثَبَتَ للماضي ؛ نحوُ : (أَظُنُّ لَزيدٌ قائمٌ) ، و(زيدٌ أَظُنُّ قائمٌ) ، وأخواتِها .

وغيرُ المُتصرِّفةِ لا يكونُ فيها تعليقٌ ولا إلغاءٌ ، وكذلك أفعالُ التحويلِ ؛ نحوُ (صيَّر) وأخواتِها .

٢١١ـ وجَوِّزِ الإلغاءَ لا في الِٱبتِدَا وٱنْوِ ضميرَ الشأنِ أو لامَ ٱبتِدَا

٢١٢ـ في مُوهِمٍ إلغاءَ ما تقدَّما وٱلتَزِمِ التعليقَ قبلَ نَفْيِ (ما)[1]

---

* قوله : (لا في الِٱبتِدَا) لا : عاطفةٌ علىٰ محذوف ؛ أي : جَوِّزِ الإلغاءَ في التوسُّط والتأخُّرِ لا في الابتداء ، قال ابنُ غازٍ : (ولا إيطاءَ بين « الابتدا » و« ابتدا » ؛ لأنَّ الأوَّلَ لُغَويٌّ ومعرفةٌ ، والثانيَ اصطلاحيٌّ ونكرةٌ) انتهىٰ[2] ، بل فيه جناسٌ تامٌّ ، ولا يمنعُ مِنْ ذلك وجودُ (أل) في أحدهما ؛ لأنَّها في نيَّة الانفصال ، كما ذَكَرَهُ علماءُ البديع .

* قوله : (قبلَ نَفْيِ « ما ») مِنْ إضافة الصفة للموصوف ، كما أشار إليه الشارحُ ، وفي « شرح اللُّباب » تخصيصُ ذلك بالتي لنفي الجِنْسِ .

---

* قوله : (وفي « شرح اللُّباب » تخصيصُ ذلك بالتي . . .) إلىٰ آخره :

---

(١) قوله : (والتَزِمِ التعليقَ) يُروىٰ : (والتُزِمَ التعليقُ) ، والأوَّل أشهر . انظر « تمرين الطلاب » (ص٥٣) ، و« حاشية الصبان » (٢/ ٣٥ـ٣٦) .

(٢) إتحاف ذوي الاستحقاق (١/ ٣٦٩) .

٢١٣ـ و(إنْ) و(لا) لامُ ٱبتِداءٍ أو قَسَمْ كـذا والاستفهـامُ ذا لـهُ ٱنْحَتَـمْ

يجوزُ إلغاءُ هٰذه الأفعالِ المُتصرِّفةِ : إذا وقعتْ في غير الابتداء ؛ كما إذا وقعتْ وَسَطاً ؛ نحوُ : (زيدٌ ظننتُ قائمٌ) ، أو آخِراً ؛ نحوُ : (زيدٌ قائمٌ ظننتُ)[1] .

❁ قوله : (لامُ ٱبتِداءٍ) مرفوعٌ بالابتداء ، و(قَسَمْ) : مجرورٌ عطفاً على (ابتداءٍ) ، أو مرفوعٌ بعدَ حذف المضاف وإقامتِهِ مُقامَهُ عطفاً علىٰ (لام) ، و(كذا) : خبرُ المبتدأ ؛ أي : كنَفْيِ (ما) . . . إلىٰ آخره ، ويحتملُ : جرُّ (لام) عطفاً علىٰ (نفي) ، وجَعْلُ (كذا) حالاً .

❁ قوله : (ذا لهُ) الإشارةُ : راجعةٌ للحُكْم ؛ وهو التعليقُ .

ظاهِرُهُ : رجوعُ ذلك لـ (ما) ، وهو خلافُ الواقع ؛ لأنَّ ذلك التخصيصَ إنَّما يظهرُ في (لا) .

---

(١) ويُشترط : عدم انتفاء الفعل ، وإلا تعيَّن الإعمال ؛ نحوُ : (زيداً قائماً لم أظنَّ) ؛ لأنَّ إلغاءه حينئذ يُوهِمُ أنَّ ما قبله مثبتٌ ، فيناقض نفيَ الفعل بعده ؛ لتوجُّهه في المعنىٰ إلى المفعولَين ، وأمَّا قولُهُ : (وما إخالُ لدينا. . .) إلىٰ آخره. . فمُؤوَّلٌ بما سيأتي لا مُلغىً ، ولو سُلِّم فلا تناقض فيه ؛ لابتنائه على النفي من أوَّله .
ويُشترط أيضاً : كونُ العامل غيرَ مصدر ، وألَّا يكونَ في الكلام لامُ الابتداء ، وإلا وَجَبَ الإلغاء ؛ نحوُ : (زيدٌ قائمٌ ظنِّي غالب) ، ونحوُ : (لزيدٌ قائم ظننت) ؛ لامتناع عمل المصدر مُؤخَّراً ، ومنعِ اللام من العمل فيما بعدَها . انظر « حاشية الخضري » (١/٣٠٣) .

وإذا توسَّطتْ : فقيل : الإعمالُ والإلغاءُ سِيَّانِ ، وقيل : الإعمالُ أحسنُ مِنَ الإلغاء .

وإنْ تأخَّرتْ : فالإلغاءُ أحسنُ[1] .

---

* قوله : (الإعمالُ والإلغاءُ سِيَّانِ) ؛ أي : لأنَّ ضَعْفَ العاملِ بالتوسُّط سَوَّغَ مُقاوَمةَ الابتداء له ؛ فلكلٍّ منهما مُرجِّحٌ .

* قوله : (وقيل : الإعمالُ أحسنُ) ؛ أي : أَقْوىٰ ؛ لأنَّ العاملَ اللفظيَّ أَقْوىٰ مِنَ المعنويِّ ، ورجَّحه في « التوضيح »[2] .

وعبارةُ الصبَّانِ : (قولُهُ : « ولا » ؛ أي : سواءٌ كانتْ عاملةً عملَ « إنَّ » ، أو عملَ « ليس » ، أو مهملةً ، وإنِ اقتصر الشارحُ في التمثيل على المهملة ، وقيَّدها شارحُ « اللُّباب » بالنافية للجنس) انتهىٰ[3] .

* قوله : (فلكلٍّ منهما) ؛ أي : الإعمالِ والإلغاءِ (مُرجِّحٌ) ؛ فمُرجِّحُ الإعمالِ : وجودُ العاملِ اللفظيِّ ، ومُرجِّحُ الإلغاءِ : قوَّةُ العاملِ المعنويِّ بتوسُّط العاملِ اللفظيِّ .

---

(١) أي : إذا لم يُؤكَّدِ العاملُ بمصدر منصوب ؛ كـ (زيداً قائماً ظننتُ ظنّاً) ، وإلا قَبُحَ الإلغاء ؛ إذ التوكيدُ دليلُ الاعتناء بالعامل ، والإلغاءُ ظاهرٌ في عدمه ، فبينهما شبه التنافي ، فإن أُكِّد بضمير المصدر أو بإشارة إليه . . كان الإلغاءُ سهلاً ؛ لعدم صراحتهما في المصدريَّة ، وكذا يُقالُ في المُتوسِّط . « خضري » (١/ ٣٠٣) .

(٢) أوضح المسالك (٢/ ٦٠) .

(٣) حاشية الصبان (٢/ ٤١) .

وإنْ تقدَّمتِ[1] : امتنعَ الإلغاءُ عندَ البَصْريِّينَ ؛ فلا تقولُ : (ظننتُ زيدٌ قائمٌ) ، بل يجبُ الإعمالُ ؛ فتقولُ : (ظننتُ زيداً قائماً) ، فإنْ جاء مِنْ لسان العرب ما يُوهِمُ إلغاءَها مُتقدِّمةً . . أُوِّلَ على إضمار ضميرِ الشَّأْنِ ؛ كقوله[2] : [من البسيط]

---

* قوله : (أُوِّلَ على إضمار ضميرِ الشَّأْنِ ؛ كقوله : . . .) إلى آخره : ظاهرُ كلامِ الشارح : تعيُّنُ الإضمارِ في البيت الأوَّل والتعليقِ في الثاني ، وليس

---

* قوله : (ظاهرُ كلامِ الشارح : تعيُّنُ . . .) إلى آخره : قد يُوجَّهُ صنيعُ

---

(١) أي : على المفعولين وغيرهما ، فإن تقدَّم عليها شيء ممَّا يتعلَّق بالجملة غيرهما ؛ كـ (متى ظننتَ زيداً قائماً ؟) . . فقيل : يُرجَّح العمل ، وقيل : يجب ، وعلى الأوَّل : فلا يحتاج لتأويل البيتين الآتيين ؛ لتقدُّم (وما) في الأول ، و(أنِّي) في الثاني ، إلا للحَمْل على الأرجح . « خضري » (١/ ٣٠٣) ، وانظر « حاشية الصبان » (٢/ ٣٩) .

(٢) البيت لسيدنا كعب بن زهير رضي الله عنه في « ديوانه » (ص١١١) ضمن اعتذاريَّته الخالدة « البردة » أو « الكَعْبيَّة » التي اعتذر بها من سيدنا الرسول صلَّى الله عليه وسلَّم ومدحه بها ، ومطلعها :

بـانـتْ سُعـادُ فقلبـي اليـومَ مَتْبُـولُ   مُتيَّـمٌ إثْـرَهـا لـم يُفْـدَ مَكْبُـولُ

ورواية « الديوان » :

أرجـو وآمُـلُ أنْ يَعجَلْـنَ فـي أَبَـدٍ   ومـا لهـنَّ طَـوَالَ الـدهـرِ تعجيـلُ

وعليها : فلا شاهد فيه ، والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٨٦) ، و« شرح الرضي » (٤/ ١٥٧) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٤٨) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ٦٧) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٤٧٥) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٥٢) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٦٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٦٧ ـ ٨٦٩) ، و« خزانة الأدب » (٩/ ١٤٤ ـ ١٤٩) .

١٢٩ـ أَرجُو وآمُلُ أنْ تدنوْ مَوَدَّتُها   وما إِخالُ لَدَينا مِنْكِ تَنْوِيلُ

فالتقديرُ : (وما إخالُهُ لدينا منكِ تنويلُ) ؛ فالهاءُ : ضميرُ الشأن ، وهي المفعولُ الأوَّل ، و(لَدَينا منكِ تَنْوِيلُ) : جملةٌ في موضع المفعول الثاني ، وحينئذٍ : فلا إلغاءَ .

كذلك ، بل يجوزُ في كلٍّ الإضمارُ والتعليقُ ؛ فعلى الأوَّل : التقدير : (إخالُهُ) و(رأيتُهُ) ؛ أي : الشأنَ ، وعلى الثاني : (لَلَدَيْنا) و(لَمِلاكُ) ؛ فالفعلُ عاملٌ على التقديرَين ، كما ذَكَرَهُ الأُشْمُونيُّ[1] .

❁ قوله : (أَرجُو وآمُلُ . . .) إلىٰ آخره : (آمُلُ) بمدِّ الهمزة وضمِّ الميمِ : عطفٌ علىٰ (أرجو) ، وهما بمعنىً ، وجاز العطفُ ؛ لاختلافهما لفظاً ، ومثلُ هٰذا العطفِ مُختصٌّ بالواو ، وسَكَّنَ الواوَ مِنْ (تَدْنُو) ؛

الشارح : بأنَّهُ يلزمُ دخولُ اللامِ علىٰ مثلها في البيت الأوَّلِ لو أُوِّلَ بتقدير اللام ، وهو مكروهٌ ، وأيضاً اللامُ لتأكيد الإثباتِ ، فلا توجدُ مع النفي ، وبأنَّ ضميرَ الشأنِ لكونه خارجاً عن القياسِ كما سَبَقَ . . لا يُعدَلُ إليه معَ تأتِّي غيرِهِ ؛ فلذا قَدَّرَ اللامَ في البيت الثاني .

❁ قوله : (فالفعلُ عاملٌ على التقديرَينِ) لٰكنَّهُ على الأوَّل عاملٌ في محلِّ كلٍّ مِنَ المفعولَينِ علىٰ حِدَته ؛ أعني : ضميرَ الشأن المُقدَّرَ والجملةَ بعدَهُ ، وعلى الثاني عاملٌ في محلِّ الجملةِ السادَّةِ مَسَدَّ المفعولَينِ .

---

(١) شرح الأشموني (١/ ١٦٠) .

للضرورة ؛ كقوله[1] : [من الطويل]

أبـى اللهُ أنْ أَسْمُـوْ بـأمٍّ ولا أَبِ

والضميرُ في (مَوَدَّتُها) : لـ (سُعادَ) ، وهو فاعلُ (تدنو) ، و(المودَّةُ): خلافُ العَداوَة ، و(ما إخالُ) بكسر الهمزة على الأفصح ، ويجوزُ فتحُها ، وهي لغةٌ شاذَّةٌ[2] ؛ أي : وما أظنُّ لَدَينا ؛ أي : عندَنا ، و(التَّنْوِيل): العطاءُ ، والمُرادُ هنا : الوَصْلُ[3] ، وإنَّما ساغَ له نفيُ حصولِ المَوَدَّةِ بقوله : (وما إِخالُ

❀ قوله : (وإنَّما ساغَ له نفيُ حصولِ المَوَدَّةِ. . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّهُ

(١) عجز بيت لعامر بن الطفيل عدو رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، وصدره : (فما سوَّدَتْني عامرٌ عن وراثةٍ) ، وهو في « ديوانه » (ص٢٨) ضمن قصيدة يفتخر فيها بنفسه ، وبعده :

ولٰكنَّنـي أَحْمـي حِمـاهـا وأَتَّقـي أذاها وأَرْمي مَـنْ رمـاهـا بِمِقْنَـبِ

وقد أتى النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم وأسلم ، فقال صلَّى الله عليه وسلَّم : « اللهمَّ ؛ اكفِني عامراً ، واهدِ بني عامر » ، فانصرف وهو يقول : (لَأَملأنَّها خيلاً جُرْداً ، ورجالاً مُرْداً ، ولَأَربطَنَّ بكلِّ نخلةٍ فرساً) ، فمات في طريقه وهو يقول : (غُدَّة كغُدَّة البعير ، وموت في بيت سَلُوليَّة) ، وتفصيل خبره في كتب السيرة والتاريخ .

والبيت من شواهد : « شرح الرضي » (٤/ ٢٥) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٣٥٣) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٤٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٢٦٢_٢٦٤) ، و« خزانة الأدب » (٨/ ٣٤٣_٣٥٠) .

(٢) أي : استعمالاً ، وبنو أسد يفتحونها على القياس . انظر « لسان العرب » (١١/ ٢٢٦) ، و« تاج العروس » (٢٨/ ٤٤٩_٤٥٠) .

(٣) في (أ) : (العطف والوصل) .

أو علىٰ تقديرِ لامِ الابتداءِ ؛ كقوله[1] : [من البسيط]

١٣٠ـ كذاكَ أُدِّبْتُ حتىٰ صارَ مِنْ خُلُقِي ... إنِّـي رأيـتُ مِـلاَكُ الشِّيمـةِ الأدبُ

لدينا منكِ تنويلُ) بعدَ قوله : (أرجو وآمُلُ أنْ تدنوْ مودَّتُها) ؛ لأنَّ المَودَّةَ والتنويلَ شيئانِ لا شيءٌ واحدٌ ، ولا يمتنعُ أنْ تَوَدَّهُ بقلبها وتمنعَهُ مِنْ نَوَالها ، أو أنَّهُ نفىٰ حصولَ التنويلِ مِنْ حيثُ بُعْدُها وبُعْدُ أرضِها عنه ، كما أفادَهُ السُّيُوطيُّ في « شرح القصيدة »[2] .

❀ قوله : (كذاكَ أُدِّبْتُ حتىٰ صارَ . . .) إلىٰ آخره ، وقبلَهُ :

أَكْنِيـهِ حيـنَ أُنـادِيـهِ لأُكـرِمَـهُ ... ولا أُلَقِّبُـهُ والسَّـوْءةُ اللَّقَـبُ

وقولُهُ : (كذاكَ) ؛ أي : مِثْلَ الأَدَبِ المذكورِ أُدِّبْتُ[3] ، و(مِلاكُ

إنَّما نفىٰ ظنَّ حصولِ التنويلِ الذي فسَّره بالوصل ، **والظاهرُ** : أنَّ هـٰذا الإشكالَ ساقطٌ لا يحتاجُ لجواب ؛ لأنَّهُ في الشطر الأوَّلِ إنَّما ترجَّى المودَّةَ ، والغالبُ على المُترجَّىٰ أنْ يكونَ مُستبعَدَ الحصول ، فلا يكونَ الحصولُ مظنوناً ، فتَرَجِّي

---

(١) عزا البيتَ أبو تمام في « حماسته » (٣/١٤٨) إلىٰ بعض الفزاريِّين ، وجاءت القافية منصوبة في بعض الروايات ، **والبيت من شواهد** : « شرح الرضي » (٤/١٥٦) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٤٨) ، و« توضيح المقاصد » (١/٥٦١) ، و« أوضح المسالك » (٢/٦٥) ، و« المقاصد الشافية » (٢/٤٧٥) ، و« همع الهوامع » (١/٥٥٢) ، و« شرح الأشموني » (١/١٦٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/٨٦٦ـ٨٦٧) ، و« خزانة الأدب » (٩/١٣٩ـ١٤٣) .

(٢) كنه المراد في بيان بانت سعاد (ص٢٤٥ـ٢٤٧) .

(٣) كذا في « المقاصد النحوية » (٢/٨٦٦) وغيره ، **والأَوْلىٰ** : (مثل التأديب) بدل (مثل الأدب) .

التقدير : (أنِّي وجدتُ لَمِلاكُ الشِّيمةِ الأدبُ) ؛ فهو مِنْ باب التعليقِ ، وليس مِنْ باب الإلغاء في شيء .

وذَهَبَ الكُوفيُّونَ[1] ـ وتَبِعَهم أبو بكر الزُّبَيديُّ وغيرُهُ ـ : إلىٰ جواز إلغاء المُتقدِّم ؛ فلا يحتاجون إلىٰ تأويلِ البيتَينِ .

وإنَّما قال المُصنِّفُ : (وجَوِّزِ الإلغاءَ) ؛ ليُنبِّهَ علىٰ أنَّ الإلغاءَ ليس بلازمٍ ، بل هو جائزٌ ؛ فحيثُ جاز الإلغاءُ جاز الإعمالُ كما تقدَّم ، وهـٰذا بخلاف التعليقِ ؛ فإنَّهُ لازمٌ ؛ ولهـٰذا قال : (وٱلتَزِمِ التعليقَ) .

فيجبُ التعليقُ إذا وقع بعدَ الفعلِ :

ـ (ما) النافيةُ ؛ نحوُ : (ظننتُ ما زيدٌ قائمٌ) .

ـ أو (إنِ) النافيةُ ؛ نحوُ : (علمتُ إنْ زيدٌ قائمٌ) ؛ ومثَّلوا له بقوله تعالىٰ : ﴿ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء : ٥٢] .

الشيء) بكسر الميم وفتحها : ما يقومُ به ، و(الشِّيمةُ) بالكسر : الخُلُقُ ،

الشيءِ لا يُنافي ظنَّ عدمِ حصولِهِ .

هـٰذا علىٰ فَرْضِ اتِّحادِ المودَّةِ والتنويل ، وأمَّا على اختلافهما : فعدمُ التنافي أظهرُ .

وحاصلُ الإشكالِ الذي أشار إليه : أنَّهُ أوَّلاً ترجَّى المودَّةَ وظنَّها ، ثمَّ نفىٰ ظنَّها ثانياً ؛ لأنَّ التنويلَ هو المودَّةُ .

ومُحصَّلُ الجوابَينِ : أنَّا لا نُسلِّمُ أنَّ المودَّةَ والتنويلَ شيءٌ واحد ، بل

---

(١) والأخفش أيضاً من البَصْريِّين . انظر « توضيح المقاصد » (١/ ٥٦٠) .

وقال بعضُهُم : (ليس هـٰذا مِنْ باب التعليق في شيء ؛ لأنَّ شرطَ التعليقِ أنَّهُ إذا حُذِفَ المُعلِّقُ تَسَلَّطَ العاملُ علىٰ ما بعدَهُ فيَنصِبُ مفعولَينِ ؛ نحوُ : « ظننتُ ما زيدٌ قائمٌ »، فلو حَذَفْتَ « ما » لقلتَ : « ظننتُ زيداً قائماً »، والآيةُ الكريمة لا يتأتَّىٰ فيها ذلك ؛ لأنَّكَ لو حذفتَ المُعلِّقَ ـ وهو « إنْ » ـ . . لم يتسلَّطْ « تَظُنُّونَ » علىٰ « لَبِثْتُم » ؛ إذ لا يُقالُ : « وتَظُنُّونَ لَبِثْتُم ») .

هكذا زَعَمَ هـٰذا القائلُ ، ولعلَّهُ مُخالِفٌ لِمَا هو كالمُجمَع عليه ؛ مِنْ أنَّهُ لا يُشترَطُ في التعليق هـٰذا الشرطُ الذي ذَكَرَهُ ، وتمثيلُ النَّحْوِيِّينَ للتعليق بالآية الكريمةِ وشِبْهِها . . يشهدُ لذلك .

وهو مبتدأٌ ، خبرُهُ : (الأدب) ، ورُوِيَ بدلَ (رأيتُ) : (وجدتُ)[1] .

شيئانِ ، سلَّمْنا أنَّهُما شيءٌ واحد ، لـٰكن لا نُسلِّمُ التنافيَ ؛ لأنَّ تَرَجِّيَها مِنْ حيثُ كونُها محبوبةً ، وعدمَ ظنِّها مِنْ حيثُ بُعْدُ المحبوبةِ وبُعْدُ أرضِها .

وقد علمتَ أنَّهُ لا حاجةَ لهـٰذا كلِّهِ .

* قوله : (وهو مبتدأٌ) ؛ أي : (مَلاك) مبتدأٌ ، ثمَّ إنَّهُ يحتملُ : أنَّ اسمَ (صار) في البيت ضميرٌ عائد على (الأدب) المفهومِ مِنْ (أُدِّبْتُ) ، وعلىٰ هـٰذا : يصحُّ في همزة (أنِّي وجدتُ) الفتحُ علىٰ تقدير لامِ التعليل ، والكسرُ على الاستئناف .

ويحتملُ : أنَّ اسمَها المصدرُ المُؤوَّلُ مِنْ (أنَّ) واسمِها وخبرِها ، وعلىٰ هـٰذا : فالهمزةُ مفتوحةٌ لا غيرُ .

وعلىٰ كلٍّ : فـ (مِنْ خُلُقي) هو الخبرُ .

---

(١) جاء بالوجهين في (و) ، وفي غيرها : (وجدتُ) .

وكذلك يُعلَّقُ الفعلُ إذا وقع بعدَهُ :

ـ (لا) النافيةُ ؛ نحوُ : (ظننتُ لا زيدٌ قائمٌ ولا عمرٌو) .

ـ أو لامُ الابتداء ؛ نحوُ : (ظننتُ لَزَيدٌ قائمٌ) .

ـ أو لامُ القَسَمِ ؛ نحوُ : (عَلِمْتُ لَيَقومَنَّ زيدٌ) ، ولم يَعُدَّها جماعةٌ مِنَ النَّحْويِّينَ مِنَ المُعلِّقات[1] .

ـ أو الاستفهامُ ، وهـٰذا له صُوَرٌ ثلاثٌ :

---

* قوله : (لا زيدٌ قائمٌ ولا عمرٌو) أعاد اللامَ ؛ لأنَّها إذا أُلغِيتْ وَجَبَ تكْرارُها .

* قوله : (ولم يَعُدَّها جماعةٌ مِنَ النَّحْويِّينَ مِنَ المُعلِّقات) بكسر اللام ، اعتُرِضَ عدُّها مِنَ المُعلِّقات : بأنَّ جوابَ القَسَم لا محلَّ له مِنَ الإعراب ، ومُقتضىٰ كونِهِ مُعلِّقاً أنَّ له محلّاً مِنَ الإعراب .

وأُجِيبَ عن ذلك : بأنَّ الذي له محلٌّ هو مجموعُ القَسَمِ وجوابِهِ ؛ فلا يُنافي أنَّ الجوابَ وحدَهُ لا محلَّ له مِنَ الإعراب ؛ علىٰ أنَّ بعضَهُم صرَّح : بأنَّهُ لا مانعَ مِنْ كونه له محلٌّ وليس له محلٌّ باعتبارَينِ .

---

* قوله : (أعاد اللامَ) لعلَّهُ : (لا) ، كما في بعض النسخ .

* قوله : (بأنَّ الذي له محلٌّ هو مجموعُ القَسَمِ وجوابِهِ) فيه نَظَرٌ ؛ إذ المقصودُ : إنَّما هو توجُّهُ العاملِ على الجواب ، كما لا يخفىٰ .

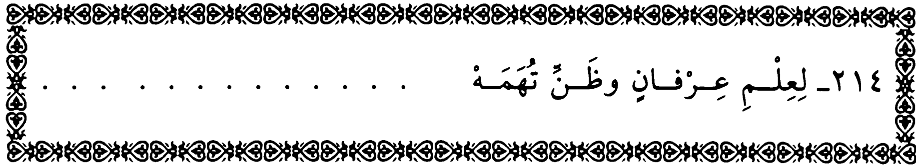
---

(١) في (ز ، ح) : (أحد) بدل (جماعة) .

الأُولىٰ : أنْ يكونَ أحدُ المفعولَينِ اسمَ استفهامٍ ؛ نحوُ : (عَلِمْتُ أيُّهُم أبوكَ) .

الثانيةُ : أنْ يكونَ مضافاً إلى اسم استفهامٍ ؛ نحوُ : (عَلِمْتُ غلامُ أيِّهِم أبوكَ) .

الثالثةُ : أنْ تدخلَ عليه أداةُ الاستفهامِ ؛ نحوُ : (عَلِمْتُ أزيدٌ عندَكَ أم عمرٌو) ، و(عَلِمْتُ هل زيدٌ قائمٌ أم عمرٌو)[1] .


٢١٤ـ لِعِلْـمٍ عِـرْفـانٍ وظَـنٍّ تُهَمَـهْ . . . .

❀ قوله : (اسمَ استفهامٍ . . .) إلىٰ آخره : محلُّ كونِ الاستفهامِ لا يعملُ فيه ما قبلَهُ : ما لم يكنِ العاملُ حرفاً[2] ؛ نحوُ : (ممَّنْ أخذتَ ؟) ، و(عمَّ تسألُ ؟) .

❀ قوله : (لِعِلْمِ) بكسر العين وسكونِ اللام مضافٌ إلىٰ (عِرْفانٍ) ؛ مِنْ

. . . .

---

(١) ومن المُعلِّقات أيضاً : (لعلَّ) ؛ نحو : ﴿ وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ ﴾ [الأنبياء : ١١١]، ذَكَرَ ذلك أبو عليٍّ في « التذكرة » ، و(لو) الشرطيّة ؛ كقوله : (من الطويل)

وقد عَلِمَ الأقوامُ لو أنَّ حاتِماً ... أرادَ ثَـراءَ المـالِ كـانَ لـهُ وَفْـرُ

و(إنَّ) التي في خبرها اللام ؛ نحوُ : (عَلِمْتُ إنَّ زيداً لَقائمٌ) ، ذكر ذلك جماعة من المغاربة . انظر « شرح الأشموني » (١/ ١٦١) .

(٢) الأَوْلىٰ أن يقول : (جارّاً) ؛ حتىٰ يشملَ الجر بالإضافة في نحو : (غلامُ مَنْ أنت ؟) .

إضافة الدالِّ إلى المدلول ، والمعنىٰ : لِلَفْظِ العِلْمِ الدالِّ على العِرْفان ، ولفظِ الظنِّ الدالِّ على التُّهَمة ؛ بفتح الهاء ، ولا يجوزُ أنْ تكونَ الإضافةُ بيانيَّةً إنْ أُرِيدَ بالعِلْم أو الظنِّ لفظُهُما ، وذلك ظاهرٌ ، وكذا إن أُرِيدَ المعنىٰ في الثاني ؛ للمُبايَنة بينَ الظنِّ والتُّهَمة ، بخلافه في الأوَّل ؛ لأنَّ العِلْمَ يكونُ عِرْفاناً ؛ لأنَّ المعرفةَ عِلْمٌ ، تأمَّل . انتهى « ابن قاسم »[1] .

وقد عُلِمَ ممَّا سَبَقَ : أنَّ بَقِيَّةَ أفعالِ القلوبِ قد تتعدَّىٰ إلىٰ غير مفعولَينِ ، وإنَّما خَصَّ المُصنِّفُ (عَلِمَ) و(ظَنَّ) بالتنبيه ؛ لأنَّهُما الأصلُ ؛ إذ غيرُهُما لا يَنصِبُ المفعولَينِ إلا إذا كان بمعناهما ، وأيضاً : فغيرُهُما عندَ عَدَمِ نَصْبِ المفعولَينِ يخرجُ عن القَلْبيَّة غالباً ، بخلافهما .

❁ قوله : (تعديةٌ لواحدٍ . . .) إلىٰ آخره : (تعديةٌ) : مبتدأٌ مُؤخَّر ،

❁ قوله : (وكذا إن أُرِيدَ المعنىٰ في الثاني ؛ للمُبايَنة . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ الظنَّ يُطلَقُ على التُّهَمة ؛ فالتُّهَمةُ مِنْ جملةِ ما يُطلَقُ عليه الظنُّ ، فلا مُباينةَ ، فلا مانعَ مِنَ البيانيَّة .

❁ قوله : (غالباً) احترازٌ عن (وَجَدَ) بمعنىٰ (حَزِنَ) أو (حَقَدَ) ، و(حجا) بمعنىٰ (بَخِلَ) ، وقولُهُ : (بخلافهما) ؛ أي : عندَ نصبِهِما مفعولاً

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٤٢) .

إذا كانتْ (عَلِمَ) بمعنىٰ (عَرَفَ) . . تعدَّتْ إلىٰ مفعولٍ واحد ؛ كقولك : (عَلِمْتُ زيداً) ؛ أي : عَرَفْتُهُ ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا ﴾ [النحل : ٧٨] .

وسوَّغ الابتداءَ تقدُّمُ خبرِها المجرورِ عليها ؛ أعني : (لِعِلْم) ، أو تعلُّقُ (لواحدٍ) بها ، أو نعتُها بـ (مُلْتزَمَهْ) بفتح الزاي اسم مفعولٍ ، ولو قال : (تعديةٌ لواحدٍ مُلْتزَمَهْ لعِلْم عِرْفان . . .) إلىٰ آخره . . لكان على الترتيب .

واحداً الذي نبَّه عليه المُصنِّفُ ؛ فلا يَرِدُ : (عَلِمَ) إذا انشقَّتْ شفتُهُ العُلْيا ؛ فإنَّهُ لازمٌ كما تقدَّم له[١] .

* قوله : (تقدُّمُ خبرِها المجرورِ) فيه : أنَّهُ لا يكونُ مُسوِّغاً إلا إذا كان مُختصّاً ؛ بأنْ كان المجرورُ معرفةً ، أو نكرةً لها مُسوِّغٌ ؛ كقَصْدِ العموم ، بخلاف ما إذا كان نكرةً ليس لها مُسوِّغٌ ؛ كما هنا ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ المقصودَ : العمومُ في قوله : (عِرْفانٍ) ، أو يُقالَ : إنَّهُ تخصَّصَ المجرورُ بالإضافة إلى النكرة ؛ إذ الإضافةُ إلى النكرة مُسوِّغةٌ ، كما في : « خمسُ صلواتٍ كتبهنَّ اللهُ »[٢] .

---

(١) انظر (٢/٦٤٦) .

(٢) رواه أبو داود (١٤٢٠) ، والنسائي (١/٢٣٠) ، ومالك (١/١٢٣) ، وأحمد (٥/٣١٥) عن سيدنا عبادة بن الصامت رضي الله عنه ، وانظر « شرح التسهيل » (١/٢٩١) ، و« المقاصد الشافية » (٢/٤٣ـ٤٤) .

وكذلك إذا كانتْ (ظَنَّ) بمعنى (اتَّهَمَ) ؛ تعدَّتْ إلىٰ مفعولٍ واحد ؛ كقولك : (ظننتُ زيداً) ؛ أي : اتَّهمْتُهُ ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾ [التكوير : ٢٤][1] ؛ أي : بمُتَّهَم .

٢١٥ـ ولـ (رَأَى) الرُّؤْيا ٱنْمِ ما لـ (عَلِمَا) طَالِبَ مفعولَينِ مِنْ قبلُ ٱنْتَمَىٰ

❁ قوله : (بمعنى « اتَّهَمَ ») معنى الاتِّهام : جَعْلُ الشخصِ مَوضِعَ الظَّنِّ السَّيِّئ ؛ تقولُ : (ظننتُ زيداً) ؛ أي : ظننتُ به فعلاً سيِّئاً . انتهىٰ « شرح الجامع »[2] .

❁ قوله : (ولـ « رَأَى » الرُّؤْيا) اللامُ : حرفُ جرٍّ ، و(رَأَىٰ) : مجرورٌ بها ، وهو مضافٌ إلى (الرُّؤْيا) إضافةَ تخصيصٍ ؛ أي : (رَأَى) المُختصَّةِ برُؤْيا النوم ، و(ما) : موصولٌ ، صِلَتُهُ : (ٱنتمىٰ) بمعنى (انتَسَبَ) في موضعِ نصبِ مفعولٌ لـ (ٱنْمِ) بمعنى (انسُبْ) ، و(طالبَ) : حالٌ مِنْ (عَلِمَ) ، و(لـ « رَأَىٰ ») : مُتعلِّقٌ بـ (ٱنْمِ) ، و(لـ « عَلِمَ ») : مُتعلِّقٌ بـ (انتمىٰ) ، وكذلك (مِنْ قبلُ) ، والتقديرُ : (انسُبْ لـ « رَأَى » التي

❁ قوله : (وكذلك « مِنْ قبلُ ») سيأتي فيه وجهٌ آخَرُ[3] .

---

(١) قرأها بالظاء المُشالة : ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ورُويس . انظر « الدر المصون » (١٠/ ٧٠٧) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٥٧٣) .

(٢) السراج المنير (ق/ ١٢٥) ، وانظر « تعليق الفرائد » (٤/ ١٤٨) ، و« حاشية ابن قاسم على الأشموني » (ق/ ٤٢) .

(٣) انظر (٢/ ٦٨٥) .

إذا كانتْ (رأىٰ) حُلُميَّةً ـ أي : للرُّؤْيا في المنام ـ . تعدَّتْ إلىٰ مفعولَين
كما تتعدَّىٰ إليهما (عَلِمَ) المذكورةُ مِنْ قبلُ ، وإلىٰ هـٰذا أشار بقوله :
(ولـ « رَأَى » الرُّؤْيا انْمِ ما لـ « عَلِمَا ») ؛ أي : انسُبْ لـ (رأى) التي مصدرُها
(الرُّؤْيا) ما نُسِبَ لـ (عَلِمَ) المُتعدِّيةِ إلى اثنَينِ ، فعبَّر عن الحُلُميَّة بما ذَكَرَ ؛

مصدرُها الرُّؤْيا . . الذي انتَسَبَ لـ « عَلِمَ » مُتعدِّيةً إلىٰ مفعولَينِ مِنَ الأحكام) .

* قوله : (حُلُميَّةً) بضمِّ الحاء المُهمَلة : نسبةٌ للحُلُم بضمِّها أيضاً ، وبضمِّ اللام ، وتُسكَّنُ تخفيفاً ، قال في « المصباح » : (حَلَمَ يَحلُمُ ـ مِنْ باب « قَتَلَ » ـ حُلُماً ، بضمَّتَينِ ، وإسكانُ الثاني تخفيفٌ ، واحتلَمَ : رأىٰ في منامه رُؤْيا) انتهىٰ[1] .

* قوله : (تعدَّتْ إلىٰ مفعولَينِ) ، ولا يدخلُ الحُلُميَّةَ إلغاءٌ ولا تعليقٌ ، خلافاً لبعضهم ، ويُفهَمُ ذلك مِنَ المتن ؛ فعدمُ التعليقِ يُفهَمُ مِنْ قوله : (طالِبَ مفعولَينِ) ؛ لأنَّهُ حالٌ مِنْ قوله : (عَلِمَا) ، والتقديرُ : (انسُبْ لـ « رَأَى » الحُلُميَّةِ ما انتَسَبَ لـ « عَلِمَ » حالَ كونِ « عَلِمَ » طالبَ مفعولَينِ صريحَينِ) ؛ كـ (عَلِمْتُ زيداً قائماً) ، وحينئذٍ لا تعليقَ ، وعدمُ الإلغاءِ يُفهَمُ مِنْ قوله : (مِنْ قبلُ) ؛ لأنَّها حالٌ ثانيةٌ مِنْ (عَلِمَا) أيضاً ؛ يعني : في حال الابتداءِ بها قبل المفعولَينِ ، وقد عُلِمَ أنَّهُ لا يجوزُ الإلغاءُ مع الابتداء بها على الصحيح . انتهىٰ « فارِضي »[2] .

. . . .

---

(١) المصباح المنير (١/ ٢٠٤) .
(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٥٠) .

لأنَّ الرُّؤْيا وإنْ كانتْ تقعُ مصدراً لغيرِ (رأى) الحُلُميَّةِ . . **فالمشهورُ : كونُها مصدراً لها** .

ومثالُ استعمالِ (رأى) **الحُلُميَّةِ مُتعدِّيةً إلى اثنَينِ : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ ﴾** [يوسف : ٣٦] ؛ **فالياءُ** : مفعولٌ أوَّل ، و(**أَعصِرُ خمراً**) :

وهو حَسَنٌ وإن لم يُعرِّجْ عليه الشُّرَّاحُ[١] ؛ لأنَّهُم جعلوا (مِنْ قبلُ) مُراداً به ما قَبْلَ (عَلِمَ) العِرْفانيَّةِ[٢] ، وفَهِمَ هو أنَّ المُرادَ قبل المفعولَينِ ، تدبَّرْ .

❁ **قوله** : (**فالمشهورُ : كونُها مصدراً . . .**) إلىٰ آخره : **جوابٌ عمَّا يُقالُ** : ليس في قوله : (الرُّؤْيا) نصٌّ على المُراد ؛ إذ (الرُّؤْيا) تُستعمَلُ لـ(رَأىٰ) مطلقاً حُلُميَّةً كانتْ أو يَقَظِيَّةً .

وحاصلُ الجواب : أنَّ الغالبَ والمشهورَ كونُها مصدراً للحُلُميَّةِ ، فاعتمدَ الناظمُ علىٰ ذلك الاشتهارِ .

❁ **قوله** : (**وإن لم يُعرِّجْ عليه الشُّرَّاحُ**) لٰكنْ كلامُ شارحِنا يحتملُهُ .

❁ **قوله** : (**أو يَقَظِيَّةً**) عبَّر به دون (البَصَريَّة) ؛ إشعاراً بأنَّ الرُّؤْيا تكونُ مصدراً للعِلْميَّة والبَصَريَّة ، إلا أنَّ الغالبَ كونُ مصدرِهما (الرؤية) بالهاء .

❁ **قوله** : (**وحاصلُ الجواب . . .**) إلىٰ آخره : **مذهبُ الحَريريِّ والمُصنِّفِ** : أنَّ (الرُّؤْيا) لا تكونُ إلا مصدرَ الحُلُميَّة[٣] ، وعليه : لا إشكالَ ولا جواب .

---

(١) ونصَّ علىٰ أَوْلويَّته الخضري في « حاشيته » (١/٣٠٦) .

(٢) فـ(من قبل) مُتعلِّق بـ(انتمىٰ) .

(٣) درة الغوَّاص (ص١١٧) .

جملةٌ في موضع المفعول الثاني ، وكذلك قولُهُ[1] : [من الوافر]

١٣١ـ أبـو حَنَـشٍ يُـؤرِّقُنـي وطَلْـقٌ وعمَّـــارٌ وآونـــةً أُثَـــالَا
أَرَاهُــمْ رُفقَتِـي حتَّـىٰ إذا مـا تَجَـافَى الليـلُ وانْخَـزَلَ انْخِـزَالَا
إذا أنـا كـالَّـذي يَجْـري لـوِرْدٍ إلـىٰ آلٍ فلـم يُـدرِكْ بِـلاَلَا

---

* قوله : (أبو حَنَشٍ . . .) إلىٰ آخره : قالها الشاعرُ مِنْ قصيدةٍ يذكرُ فيها جماعةً مِنْ قومه لَحِقُوا بالشام ، فصار يراهم إذا أتىٰ أوّلُ الليل ، و(أبو حَنَشٍ) بفتح الحاء والنون وبالشين المُعجَمة : اسمُ رجلٍ ، وكذا (طَلْقٌ) بفتح الطاء وسكونِ اللام ، و(عمَّارٌ) بتشديد الميم ، و(أُثَالا) بضمِّ الهمزة وفتحِ المُثلَّثة مُرخَّمُ (أُثالةَ) ، و(آونةً) : جمعُ (أَوَانٍ) ؛ كـ (أَزْمِنةٍ) جمع (زَمَانٍ) لفظاً ومعنىً ؛ فأصلُهُ : (أَأْوِنة) بهمزتَينِ ؛ قُلبتْ ثانيتُهُما ألفاً لسكونها .

و(أبو حَنَش) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ (يُؤرِّقُني) مِنْ (أَرَّقَ) : بمعنىٰ (أَسْهَرَ) ، وبقيّةُ الأسماءِ معطوفةٌ عليه ، وفُصِلَ بين المعطوفِ الأخيرِ وما قبلَهُ بالظرف ؛ أعني : (آوِنةً) ، وهو منصوبٌ على الظرفيّة ، . . . .

---

* قوله : (معطوفةٌ عليه) ؛ أي : مِنْ عطف الجمل ؛ فيُقدَّرُ لكلٍّ خبرٌ ، ويصحُّ أنْ يُقدَّرَ خبرٌ واحد للجميع .

---

(١) الأبيات لعمرو بن أحمر الباهلي في « ديوانه » (ص١٢٩ـ١٣٠) ، وهي من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/٨٣) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٥١) ، و« أوضح المسالك » (٢/٤٩) ، و« توضيح المقاصد » (١/٥٦٥) ، و« همع الهوامع » (١/٥٤٥) ، و« شرح الأشموني » (١/١٦٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/٨٧٩ـ٨٨٢) .

ويصحُّ أنْ تكونَ الواوُ بمعنى الباء ؛ كما في قولهم : (أنتَ أَعْلَمُ ومالُكَ)[1] ؛ أي : بمالك ، أو بمعنىٰ (مع) ، والمعنىٰ : في آونةٍ ؛ أي : أزمان ، و(حتَّىٰ) : ابتدائيَّةٌ ، و(إذا) : ظرفيَّةٌ ، ويجوزُ أنْ تكونَ (حتىٰ) جارَّةً ، و(إذا) بجملتها في محلِّ جرٍّ .

و(تَجَافَىٰ) ؛ أي : انْطَوَىٰ ، و(انْخَزَلَ) بالخاء المُعجَمة والزاي : بمعنى (انقطعَ) ، و(إذا) الثانيةُ : للمُفاجأة ، واللامُ في قوله : (لِوِرْد) بكسر الواو : للتعليل ؛ أي : لأجل الوُرُودِ إلى الماء ، وقولُهُ : (إلىٰ آلٍ) : مُتعلِّقٌ بـ (يَجْري) ؛ وهو ما يُرىٰ وسطَ النهار ماءً وليس كذلك ، ويُسمَّىٰ بالسَّرَاب ، وقولُهُ : (بِلالَا) بكسر المُوحَّدة ؛ أي : بَلَلاً ، والمُرادُ : ما يَبُلُّ حَلْقَهُ مِنَ الماء .

---

* قوله : (ويصحُّ أنْ تكونَ الواوُ) ؛ أي : في (وطَلْقٌ) وما بعدَهُ ؛ فهو مُقابِلٌ لقوله : (وبقيَّةُ الأسماءِ معطوفةٌ عليه) .

* قوله : (بمعنى الباء) ؛ أي : باءِ المُلابسة ، فترجعُ للتي بمعنىٰ (مع) في المعنىٰ .

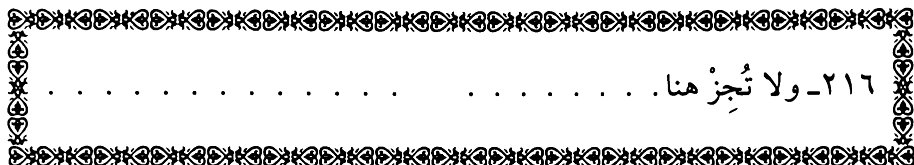
* قوله : (والمعنىٰ : في آونةٍ) كان الأَوْلىٰ : تقديمَ هٰذه الجملةِ علىٰ قوله : (ويصحُّ أنْ تكونَ الواوُ . . .) إلىٰ آخره .

* قوله : (وهو ما يُرىٰ . . .) إلىٰ آخره : تفسيرٌ لـ (الآل) .

---

(١) للإمام السيوطي رسالة نافعة في هٰذا التركيب أوردها في كتابه « الأشباه والنظائر » (٤/ ٣٢ـ٣٩) .

فالهاءُ والميم في (أَرَاهُم) : المفعولُ الأوَّل ، و(رُفْقتي) : هو المفعولُ الثاني .


٢١٦ـ ولا تُجِزْ هنا. . . . .

❁ قوله : (فالهاءُ والميم في « أَرَاهُم ». . .) إلىٰ آخره : فيه مُسامَحةٌ ؛ إذ الهاءُ هي المفعولُ فقط ، وأمَّا الميمُ فحرفٌ دالٌّ على الجماعة .

❁ قوله : (ولا تُجِزْ. . .) إلىٰ آخره : الحذفُ لغير دليلٍ يُسمَّى : اقتصاراً ، ولدليل يُسمَّى : اختصاراً .

والحاصلُ : أنَّهُ يجوزُ حذفُهُما للقرينة بالإجماع ، ولغير القرينةِ بخُلْفٍ ، ويجوزُ حذفُ أحدِهما للقرينة ، خلافاً لابن مُلْكُون ، ولا يجوزُ لغير قرينةٍ بإجماع . انتهىٰ « فارِضي »[1] .

❁ قوله : (هنا) ؛ أي : في هٰذا الباب ، بخلاف أفعالِ غيرِ هٰذا الباب ؛

❁ قوله : (ولا يجوزُ لغير قرينةٍ بإجماع) الفرقُ بينَ حذفِ المفعولِ ـ حيثُ أُجمِعَ علىٰ عدمِ جوازِهِ عندَ عدمِ القرينة ـ وحذفِ المفعولَينِ ـ حيثُ لم يُجمَعْ علىٰ عدم جوازِهِ عندَ عدمِ القرينة ـ . . أنَّ المفعولَ في الحقيقة مضمونُ المفعولَينِ ؛ كـ (قيامَ زيد) ، فحَذْفُ أحدِهما فقط بلا دليلٍ . . كحذف جزءِ الكلمة ، وهو مُمتنِعٌ ، بخلافِ حذفِهما معاً ؛ فإنَّهُ كحذف الكلمةِ بتمامها ، وهو سائغٌ ، وكذا يُقالُ عندَ وجودِ القرينة ، تدبَّرْ .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٥٠) .

فيجوزُ حذفُ معمولاتِها .

والفرقُ بينهما : أنَّ الحذفَ هنا تنعدمُ معه الفائدةُ ؛ إذ لا يخلو أحدٌ عن ظنٍّ أو عِلْمٍ ، بخلاف نحوِ : (أَعْطَيتُ) و(كَسَوتُ) . . . .

❁ قوله : (والفرقُ بينهما : أنَّ الحذفَ هنا. . .) إلىٰ آخره : مبنيٌّ على اشتراطِ تجدُّدِ الفائدة ، وفيه خلافٌ .

وهـٰذا في صورة حذفِهِما معاً .

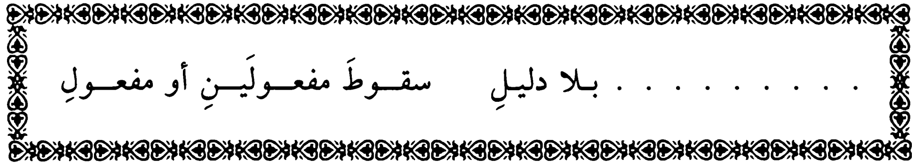
وأمَّا صورةُ حذف أحدِهِما. . فوجهُ انعدامِ الفائدةِ فيها : أنَّ المفعولَ في الحقيقة هو مضمونُ المفعولَينِ ؛ كـ(قيام زيد) في (ظننتُ زيداً قائماً) ، وحينئذٍ فالظنُّ لا يصحُّ ارتباطُهُ بـ(زيد) وحدَهُ ، ولا بـ(قائم) وحدَهُ ، بل إذا قُصِدَ تعلُّقُهُ بمفعوله. . فلا بُدَّ مِنْ اعتبارهما معاً ، فهما بمنزلةِ كلمةٍ واحدة .

فحينئذٍ لا تحصلُ فائدةٌ أصلاً عندَ التعلُّقِ بأحدهما ؛ لفساد هـٰذا التعلُّقِ ؛ لخروجه عن القواعد ، بخلاف ما إذا حُذِفا معاً ؛ فإنَّهُ تُتَوَهَّمُ فيه الفائدةُ إذا قُصِدَ الإخبارُ بنسبة الفعل إلى الفاعل ؛ فلذلك علَّله بقوله : (إذ لا يخلو أحدٌ. . .) إلىٰ آخره ، فتنبَّهْ .

❁ قوله : (إذ لا يخلو أحدٌ عن ظنٍّ أو عِلْمٍ) كلامُ المُصنِّف شاملٌ لأفعال التصيير ، وقد أَجْراهُ في « الأنوار البهيّة » علىٰ ظاهره[1] ، وكلامُ المُحشِّي

---

(١) الأنوار البهية (ق/١٦٨) .



لا يجوزُ في هـٰذا الباب سقوطُ المفعولَينِ ، ولا سقوطُ أحدِهِما ، إلا إذا دلَّ دليلٌ علىٰ ذلك .

و(ضربتُ) ؛ إذ قد يُقصَدُ الإخبارُ بمُطلَقِ إيجادِ الإعطاءِ والكِسْوةِ والضرب . انتهىٰ « رضي »[1] .

❀ **قوله : (بلا دليلِ) ؛ أي : بحسَبِ الظاهر ؛ فلا يُنافي أنَّ الحذفَ لا بدَّ له مطلقاً مِنْ دليلٍ . انتهىٰ « مَدَابِغي »[2] .**

والشارحِ يُوهِمُ خلافَ ذلك ، ومُقتضىٰ هـٰذا التعليل : مَنْعُ حذفِ المفعولَينِ بلا دليلٍ في كلِّ فعلٍ لا يخلو منه المُتكلِّم .

❀ **قوله : (أي : بحسَبِ الظاهر ؛ فلا يُنافي . . .) إلىٰ آخره :** إنْ أراد أنَّ الدليلَ علىٰ أصل الحذفِ موجودٌ مطلقاً . . فهو مُسلَّمٌ ؛ لأنَّ كونَ الفعلِ مُتعدِّياً إلىٰ مفعولٍ أو مفعولَينِ . . يَدُلُّ علىٰ أنَّهُما محذوفانِ عندَ عدمِ ذِكْرِهِما ، لـٰكن ليس الكلامُ في ذلك ، بل الكلامُ في الدليل الدالِّ علىٰ عين المحذوف .

وإن أرادَ أنَّ الدليلَ علىٰ عين المحذوفِ موجودٌ مطلقاً ـ كما هو المُرادُ لنا ـ . . فهو في حيِّزِ المنعِ ، تأمَّلْ .

---

(1) في (ج) : (فارضي) بدل (رضي) ، وانظر « شرح الرضي » (٤/ ١٥٤ـ ١٥٥) ، و« حاشية الحفني على الأشموني » (١/ق٢٠٦) ، و« حاشية المدابغي على الأشموني » (١/ق٢١٠) .

(2) حاشية المدابغي على الأشموني (١/ق٢١٠) .

فمثالُ حذفِ المفعولَينِ للدَّلالة : أنْ يُقالَ : (هل ظننتَ زيداً قائماً ؟) ، فتقولَ : (ظننتُ) ، التقديرُ : (ظننتُ زيداً قائماً) ؛ فحذفتَ المفعولَينِ لدَلالةِ ما قبلَهُما عليهما ، ومنه : قولُهُ[1] : [من الطويل]

١٣٢ـ بـأيِّ كتـابٍ أم بـأيَّـةِ سُنَّـةٍ ترىٰ حُبَّهُم عاراً عَلَيَّ وتَحسَبُ

أي : وتحسبُ حبَّهُم عاراً عليَّ ؛ فحَذَفَ المفعولَينِ ـ وهما (حُبَّهُم) و(عاراً عليَّ) ـ لدَلالةِ ما قبلَهُما عليهما .

ومثالُ حذفِ أحدِهِما للدَّلالة : أنْ يُقالَ : (هل ظننتَ أحداً قائماً ؟) ،

---

* قوله : (بأيِّ كتابٍ . . .) إلىٰ آخره : قاله الكُمَيتُ يمدحُ به أهلَ البيت ، و(العار) : كلُّ شيءٍ يلزمُ منه عيبٌ أو سُبَّة ، قاله في « المصباح »[2] .

---

(١) البيت للكُميت في « ديوانه » (ص٥١٦) ضمن هاشميته المشهورة التي مطلعها :

طَرِبتُ وما شوقاً إلى البِيضِ أَطرَبُ ولا لعباً منِّي وذو الشَّيبِ يلعبُ
ولـم يُلهِنـي دارٌ ولا رَسْـمُ منـزلٍ ولـم يَتَطَـرَّبْنـي بَنَـانٌ مُخضَّـبُ

ومن أبياتها وشواهدها الشهيرة :

ومـا لـيَ إلَّا آلَ أحمـدَ شِيعـةٌ وما ليَ إلَّا مَشْعَبَ الحقِّ مَشْعَبُ

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٧٣) ، و« شرح الرضي » (٤/ ١٥٥) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٥٦٦) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ٦٩) ، و« المساعد » (١/ ٣٥٢) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٤٩٤) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٤٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٦٩ ـ ٨٧٠) ، و« خزانة الأدب » (٩/ ١٣٧ـ ١٣٨) .

(٢) المصباح المنير (٢/ ٦٠١) .

فتقولَ : (ظننتُ زيداً) ؛ أي : ظننتُ زيداً قائماً ؛ فتحذفُ الثانيَ للدَّلالة عليه ، ومنه : قولُهُ[1] : [من الكامل]

١٣٣ـ ولقد نَزَلْتِ فلا تَظُنِّي غيرَهُ مِنِّي بمنزلةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ

❁ قوله : (ولقد نَزَلْتِ. . .) إلىٰ آخره : قال العَيْنيُّ : (الواوُ : للقسم ، واللامُ : للتأكيد ، وجوابُ القَسَمِ : قولُهُ : « فلا تَظُنِّي » ، و« نزلتِ » بكسر التاء : خطابٌ للمُؤنَّث ، و« منِّي » : يتعلَّقُ به ، والباءُ في « بمنزلة » : بمعنىٰ « في » ، و« المُحَب » : بضمِّ الميم وفتح الحاء ، و« المُكرَم » : بفتح الراء ؛ فهما علىٰ صيغتَي اسم المفعول ؛ أي : نزلتِ منِّي في منزلةِ الشيءِ المحبوبِ المُكرَم)[2] .

❁ قوله : (وجوابُ القَسَم : قولُهُ : « فلا تَظُنِّي ». . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ جوابَ القَسَم قولُهُ : (قد نزلتِ) ، وقولُهُ : (فلا تَظُنِّي) يظهرُ : أنَّهُ مستأنفٌ مُرتَّبٌ على القَسَم ، أو معطوفٌ علىٰ جملة القَسَم وجوابِهِ ، لا معطوفٌ

---

(١) البيت لعنترة بن شداد العبسي في « ديوانه » (ص١٥٣) ضمن مُعلَّقته الشهيرة التي مطلعها :

هـل غـادرَ الشعـراءُ مِـنْ مُتـردَّمِ أم هل عرفتَ الدارَ بعدَ توهُّمِ

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٧٢ـ٧٣) ، و« شرح الرضي » (٤/ ١٥٢) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٥٦٧) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ٧٠) ، و« المساعد » (١/ ٣٥٣) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٤٩٥) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٥٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٧٠ ـ ٨٧٢) ، و« خزانة الأدب » (٣/ ٢٢٧ـ ٢٢٨ ، ٩/ ١٣٦) .

(٢) المقاصد النحوية (٢/ ٨٧١ ـ ٨٧٢) .

أي : فـلا تَظُنِّـي غيـرَهُ واقعـاً ؛ فـ (غيـرَهُ) : هـو المفعـولُ الأوَّل ، و(واقعاً) : هو المفعولُ الثاني .

وهٰذا الذي ذَكَرَهُ المُصنِّفُ هو الصحيحُ مِنْ مذاهب النَّحْويِّينَ .

فإنْ لم يَدُلَّ دليلٌ على الحذف . . لم يَجُزْ لا فيهما ولا في أحدِهما ؛ فلا تقولُ : (ظننتُ) ، ولا : (ظننتُ زيداً) ، ولا : (ظننتُ قائماً) ؛ تريدُ : ظننتُ زيداً قائماً .

٢١٧ـ وكـ (تَظُنُّ) ٱجْعَلْ (تقولُ) إنْ وَلِي   مُستفهَمـاً بـهِ ولـم يَنفصِـلِ

---

* قوله : (وكـ « تَظُنُّ » ٱجْعَلْ « تقولُ ». . .) إلىٰ آخره : (تقولُ) : مفعولٌ أوَّل بـ (ٱجْعَلْ) ، و(كـ « تَظُنُّ ») : مفعولُهُ الثاني ؛ أي : اجعلْ جوازاً (تقولُ) كـ (تَظُنُّ) عملاً ومعنىً .

* قوله : (إنْ وَلِي مُستفهَماً بهِ. . .) إلىٰ آخره : أُورِدَ على الناظم أمورٌ :

علىٰ جواب القَسَم ؛ إذ لا معنىٰ للحَلِفِ على الإنشاء ، تأمَّلْ .

* قوله : (عملاً ومعنىً) هٰذا هو مذهبُ الجمهور ، وعلىٰ هٰذا : لا مانعَ مِنْ دخول التعليقِ والإلغاء ، ومذهبُ غيرِهم : أنَّهُ مِثْلُهُ في العمل فقط ، وعلىٰ هٰذا : لا يجوزُ التعليقُ ولا الإلغاء ، وبهٰذا تعلمُ : أنَّ كلامَ المُحشِّي الآتيَ لا يُوافِقُ ما ذَكَرَهُ في هٰذه القولة[1] .

---

(١) انظر (٢/٧٠٢ـ٧٠٤) .

منها : أنَّهُ لم يُنبِّهْ علىٰ جواز الحكايةِ مع توفُّرِ الشروط .

ومنها : أنَّ قولَهُ : (وإنْ ببعضِ ذي فَصَلْتَ. . .) إلىٰ آخره. . حَشْوٌ لا زيادةَ فيه علىٰ ما قبلَهُ .

ومنها : أنَّ قوله : (وكـ « تَظُنُّ » اجعَلْ « تقولُ ». . .) إلىٰ آخره. . ظاهِرُهُ : أنَّهُ مِثْلُهُ في جميع الأحكام حتى التعليقِ والإلغاءِ ، وهو خلافُ قولِهِ في « التسهيل » : (وإلحاقُهُ في العمل بالظن. . .) إلىٰ آخره[1] ؛ حيثُ قَصَرَ الإلحاقَ على العمل ؛ ولهـٰذا قال العلَّامةُ ابنُ غازٍ : (لو قال مثلاً بعدَ قولِهِ : « بغيرِ ظرفٍ أو كظرفٍ أو عَمَلْ » :

. . . . وَمَنْ حكىٰ معَ الشروطِ يُحتمَلْ
نَعَمْ ولا تُلْغِ ولا تُعلِّقَا وكلُّ قيدٍ عن سُلَيمٍ أُطلِقَا

لَتخلَّصَ مِنْ ذلك)[2] .

❀ قوله : (وإنْ ببعضِ ذي فَصَلْتَ. . .) إلىٰ آخره : ينبغي : أو بكُلِّها ؛ لأنَّ الأصلَ في ضمِّ الجائزِ إلى الجائزِ الجوازُ ، قاله ابنُ قاسمٍ[3] .

. . . .

(١) تسهيل الفوائد (ص٧٣) .

(٢) إتحاف ذوي الاستحقاق (١/ ٣٧٤) .

(٣) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٤٣) .

القولُ شأنُهُ إذا وقعتْ بعدَهُ جملةٌ أنْ تُحكىٰ ؛ نحوُ : (قال زيدٌ : عمرٌو مُنطلِقٌ) ، و(أتقولُ[1] : زيدٌ مُنطلِقٌ ؟) ، لـٰكنَّ الجملةَ بعدَهُ في موضع نصبٍ على المفعوليَّة[2] .

ويجوزُ إجراؤُهُ مُجْرى الظنِّ ؛ فيَنصِبُ المبتدأَ والخبرَ مفعولَينِ كما تَنصِبُهُما (ظنَّ) .

وقال الفارِضيُّ : (يجوزُ الفَصْلُ بالثلاثة جميعاً ؛ نحوُ : « أكريماً في القوم عندَكَ تقولُ زيداً ») انتهىٰ[3] .

لـٰكن قال بعضُهُم : (إنَّهُ غيرُ جائزٍ ، وإلا لم يكن لقول الناظمِ : « وإنْ ببعضِ ذي فصلتَ » فائدةٌ) انتهىٰ ، وفيه نَظَرٌ .

❁ قوله : (مُجْرى الظنِّ) بضمِّ الميم ؛ لأنَّهُ مأخوذٌ مِنْ (أُجْرِيَ) .

❁ قوله : (لـٰكن قال بعضُهُم : إنَّهُ غيرُ جائزٍ) استشهد هـٰذا البعضُ بالنهي عن تتبُّع الرُّخَصِ في الشرعيَّات[4] ، وفيه : أنَّ النهيَ إنَّما هو عن تتبُّع الرُّخَصِ مِنْ مذاهبَ مُتعدِّدةٍ ، لا في مذهبٍ واحد ، كما هنا ، وهو مَحمِلُ حديثِ : « إنَّ اللهَ يُحِبُّ أنْ تُؤتىٰ رُخَصُهُ »[5] .

---

(١) في (هـ) : (تقول) .

(٢) أي : المفعول به عند الجمهور ، لا المطلق ، وكالجملة مفرد في معناها ؛ كـ : (قلتُ شِعْراً) ، أو قصد لفظه ؛ كـ ﴿يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٦٠] ، أو مدلوله لفظ ؛ كـ : (قلتُ كلمةً) ؛ أي : لفظَ (زيدٍ) مثلاً . « خضري » (١/٣٠٩) .

(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٥٠) .

(٤) انظر « حاشية ياسين على الألفية » (١/ ١٨٢) .

(٥) رواه أحمد (٢/١٠٨) ، وابن حبان (٢٧٤٢) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .

والمشهورُ : أنَّ للعرب في ذلك مذهبَينِ : أحدُهُما ـ وهو مذهبُ عامَّةِ العرب ـ : أنَّهُ لا يُجرَى القولُ مُجْرى الظنِّ إلا بشروطٍ ذَكَرَها المُصنِّف أربعةٍ ، وهي التي ذَكَرَها عامَّةُ النَّحْويِّينَ :

الأوَّلُ : أنْ يكونَ الفعلُ مضارعاً ، الثاني : أنْ يكونَ للمُخاطَبِ ، وإليهما أشار المُصنِّف بقوله : (اْجْعَلْ « تقولُ ») ؛ فإنَّ (تقولُ) مضارعٌ ، وهو للمُخاطَب .

الشرطُ الثالثُ : أنْ يكونَ مسبوقاً باستفهام ، وإليه أشار بقوله : (إنْ وَلِي مُستفهَماً به) .

الشرطُ الرابعُ : ألَّا يُفصَلَ بينهما ـ أي : بينَ الاستفهامِ والفعلِ ـ بغير ظرفٍ ، ولا مجرور ، ولا معمولِ الفعل ، فإنْ فُصِلَ بأحدها لم يَضُرَّ ذلك ،

❁ قوله : (أربعةٍ) بالجرِّ صفةٌ لـ (شروطٍ) ، أو بالرفع خبرٌ لمحذوف ؛ أي : هي أربعةٌ ، وزِيدَ شرطانِ آخَرَانِ ؛ ألَّا يتعدَّىٰ باللام ، وأنْ يكونَ مقصوداً .

❁ قوله : (ألَّا يتعدَّىٰ باللام) ؛ نحوُ : (أتقولُ لزيدٍ : عمرٌو منطلقٌ ؟) ؛ لأنَّ اللامَ تُبعِدُهُ من الظنِّ ؛ إذ هي للتبليغ .

❁ قوله : (وأنْ يكونَ مقصوداً) فيه حذفٌ ؛ أي : مقصوداً به الحالُ ، كما في بعض النسخ[1] ، وعليه : فيُشترَطُ في الاستفهام إن كان مُتعلِّقاً بالقول : ألَّا يكونَ بـ (هل) ؛ لأنَّها تُخصِّصُ المضارعَ بالاستقبال ، أمَّا إذا كان مُتعلِّقاً بغيره . . فلا ، كما هو ظاهرٌ[2] .

---

(١) هو كذلك في (ج ، د ، هـ) .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٥٢) .

وهٰذا هو المُرادُ بقوله : (ولم يَنفصِل بغير ظرفٍ . . .) إلىٰ آخره .

فمثالُ ما اجتمعتْ فيه الشروطُ : قولُكَ : (أتقولُ عَمْراً مُنطلِقاً ؟) ؛ فـ (عَمْراً) : مفعولٌ أوَّل ، و(مُنطلِقاً) : مفعولٌ ثانٍ ، ومنه : قولُهُ[1] : [من مشطور الرجز]

١٣٤ـ متىٰ تقولُ القُلُصَ الرَّوَاسِمَا

يَحمِلْنَ أمَّ قاسِمٍ وقاسِمَا

---

* قوله : (متىٰ تقولُ القُلُصَ . . .) إلىٰ آخره : (القُلُص) بضمِّ القاف واللامِ مُخفَّفةً : جمعُ (قَلُوص) ؛ وهي الشابَّةُ مِنَ النُّوق ، و(الرَّوَاسِما) : جمعُ (راسمة) ؛ مِنَ الرَّسِيم ـ بالسين المهملة ـ وهو نوعٌ مِنْ سَيرِ الإبِلِ ، و(متىٰ) : للاستفهام ، و(القُلُصَ) : مفعولٌ أوَّل ، و(الرَّوَاسِما) : صفتُهُ ، وجملةُ (يَحمِلْنَ) : في محلِّ نصبٍ مفعولٌ ثانٍ ، وهٰذا مَحَلُّ الشاهد .

---

* قوله : (« القُلُص » بضمِّ القاف واللامِ مُخفَّفةً . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : كما قال : (و« فُعُلٌ » لاسمٍ رُباعيٍّ بمَدْ . . .) إلىٰ آخره ، خلافاً لِمَا اشْتَهَرَ مِنْ قراءته بتشديد اللام مفتوحةً ، وإلا كان مفردُهُ (قالصاً) أو (قالصة) ، كما قال : (و« فُعَّلٌ » لـ « فاعِلٍ » . . .) إلىٰ آخره[2] .

* قوله : (مِنَ الرَّسِيم) ، ويصحُّ أنْ يكونَ مِنَ الرَّسْم ؛ وهو التأثيرُ في

---

(١) المشطوران لهُدْبة بن الخشرم العُذْري في « ديوانه » (ص ١٤١) ، والرواية فيه : (متىٰ تَظُنُّ) ، وعليها : فلا شاهد ، وهما من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٩٥) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٥٣) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٤٩٦ـ٤٩٧) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٦٧) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٦٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٨٥ ـ ٨٨٧) .

(٢) انظر (٥/ ٢٩٤ـ٢٩٦) .

فلو كان الفعلُ غيرَ مضارعٍ ؛ نحوُ : (قال زيدٌ عمرٌو مُنطلِقٌ) . . لم يَنصِبِ القولُ مفعولَينِ عندَ هٰؤلاء[1] ، وكذا إن كان مضارعاً بغير تاءِ الخطاب ؛ نحوُ : (أيقولُ زيدٌ عمرٌو مُنطلِقٌ ؟) ، أو لم يكن مسبوقاً باستفهام ؛ نحوُ : (أنتَ تقولُ زيدٌ مُنطلِقٌ) ، أو سُبِقَ باستفهامٍ ولٰكن فُصِلَ بغير ظرفٍ ، ولا جارٍّ ومجرور ، ولا معمولٍ له[2] ؛ نحوُ : (أأنتَ تقولُ زيدٌ منطلقٌ ؟) ، فإن فُصِلَ بأحدها لم

والبيتُ لهُدْبَةَ ابنِ عمِّ زيادةَ ، تغزَّلَ به هُدْبةُ في أخت زيادةَ حين جمعَهُما سفرٌ مع الحُجَّاج ، وقد كان زيادةُ قد تغزَّل في أخت هُدْبةَ ، فغَضِبَ كلٌّ منهما ووَقَعَ بينهما شرٌّ ، فكان ذلك سبباً أدَّىٰ هُدْبةَ إلىٰ قتل زيادةَ ، ثم قُتِلَ هُدْبةُ[3] ، قيل : والصوابُ : (أمَّ خازِمٍ وخازِمَا) ؛ لأنَّ أمَّ خازمٍ هي أختُ زيادةَ ، وخازمٌ ابنُها[4] .

الأرض لِشدَّة الوَطْء ، كما في « القاموس »[5] .

---

(١) أي : عند أصحابِ هٰذا المذهب ، وهم عامَّة العرب ، والمذهب الآخر هو مذهب سُلَيم ، كما سيأتي في (٢/٧٠١) .

(٢) قال أبو حيَّان : (وكذا معمول المعمول ؛ نحوُ : « أهنداً تقولُ زيداً ضارباً ؟ ») ، وقيل : لا يضرُّ الفصلُ مطلقاً ولو بأجنبي ؛ نحوُ : « أأنتَ تقولُ زيداً منطلقاً ؟ » ، وعليه الكُوفيُّونَ وأكثر البَصْريِّينَ ما عدا سيبويهِ والأخفشَ . انظر « التذييل والتكميل » (٦/١٣٩) ، و« همع الهوامع » (١/٥٦٨) .

(٣) انظر ما تقدم تعليقاً في (٢/٤٧٧) .

(٤) قال الزَّبيدي في « التاج » (٣٠/٣٠٠) : (وقال الأحول : « حازم وحازما » بالحاء المهملة ، قال الصاغاني : ورواية النَّحْويين :

متىٰ تقولُ القُلُصَ الرَّواسِما ... يُدنِينَ أمَّ قاسمٍ وقاسِمَا

وهو تحريفٌ) ، وجاء في (هـ) بالحاء المهملة .

(٥) القاموس المحيط (٤/١١٨) .

يَضُرَّ ؛ نحوُ : (أعندَكَ تقولُ زيداً مُنطلِقاً ؟) ، و(أفي الدار تقولُ زيداً مُنطلِقاً ؟) ، و(أعَمْراً تقولُ مُنطلِقاً ؟) ، ومنه : قولُهُ[1] : [من الوافر]

١٣٥ـ أجُهَّـالاً تقـولُ بَنِـي لُـؤَيٍّ لَعَمْـرُ أبيـكَ أم مُتجـاهِلِينَـا

فـ(بَنِي لُؤَيٍّ) : مفعولٌ أوَّل ، و(جُهَّالاً) : مفعولٌ ثانٍ .

❁ قوله : (أجُهَّالاً تقولُ بَنِي لُؤَيٍّ . . .) إلىٰ آخره : قاله الكُمَيتُ مِنْ شعراء مُضَرَ ، [وهو مِنْ قصيدة] يمدحُ بها مُضَرَ ويُقدِّمُهُم علىٰ أهل اليمن[2] ، وأراد ببَنِي لُؤَيٍّ : قريشاً .

والمعنىٰ : أتظُنُّ بني لُؤَيٍّ جُهَّالاً أم مُتجاهلِينَ ؛ حيثُ استعملوا أهلَ اليمن علىٰ أعمالهم ، وآثروهم على المُضَرِيِّينَ مع فَضْلِهِم عليهم .

و(المُتجاهِلُ) : الذي يُظهِرُ الجهلَ وليس بجاهلٍ ، و(لَعَمْرُ أبيكَ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : محذوفٌ ؛ أي : قَسَمي ، والجملةُ : معترضةٌ بين المعطوف والمعطوف عليه ؛ فإنَّ قولَهُ : (أم مُتجاهِلِينَ) معطوفٌ علىٰ قوله : (أَجُهَّالاً) ، و(أم) : معادلةٌ للهمزة ، والألفُ : للإشباع .

. . . .

---

(١) بيتٌ يتيم للكُميت في « ديوانه » (ص٣٩٥) ، وهو من شواهد : « الكتاب » (١/ ١٢٣) ، و« شرح التسهيل » (٢/ ٩٢) ، و« شرح الرضي » (٤/ ١٧٨) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٥٣) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٥٦٩) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ٧٨) ، و« المساعد » (١/ ٣٧٦) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٥٠٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٨٨ ـ ٨٨٩) ، و« خزانة الأدب » (٩/ ١٨٣ـ ١٨٦) .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٨٨) ، وسقط (بها) في (هـ) ، وعليه : فلا داعي لهٰذه الزيادة .

وإذا اجتمعتِ الشروطُ المذكورةُ . . جاز نصبُ المبتدأِ والخبرِ مفعولَين لـ (تقولُ) ؛ نحوُ : (أتقولُ زيداً مُنطلِقاً ؟) ، وجاز رفعُهُما على الحكاية ؛ نحوُ : (أتقولُ : زيدٌ مُنطلِقٌ ؟) .

٢١٩ـ وأُجْرِيَ القولُ كظنٍّ مُطلَقَا   عندَ سُلَيمٍ نحوُ (قُلْ ذا مُشفِقَا)

أشار إلى المذهب الثاني للعرب في القول ، وهو مذهبُ سُلَيمٍ ؛ فيُجْرُونَ القولَ مُجْرى الظنِّ في نصب المفعولَينِ مطلقاً ؛ أي : سواءٌ كان مضارعاً أم غيرَ مضارع ؛ وُجِدَتْ فيه الشروطُ المذكورة أم لم تُوجَدْ ؛ وذلك نحوُ قوله : (قُلْ ذا مُشفِقاً) ؛ فـ (ذا) : مفعولٌ أوَّل ، و(مُشفِقاً) : مفعولٌ ثانٍ ، ومِنْ ذلك قولُه[1] : [من مشطور الرجز]

١٣٦ـ قالتْ وكنتُ رجلاً فَطِينَا

---

* قوله : (سُلَيمٍ) بضمِّ السينِ المُهمَلة .

* قوله : (قالتْ وكنتُ . . .) إلىٰ آخره : قاله أعرابيٌّ صاد ضَبّاً وأتىٰ به

. . . .

---

(١) قاله أعرابي صاد ضبّاً ، كما سيذكره المُحشِّي ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٩٥) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٥٢) ، و« المساعد » (١/ ٣٧٥) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٥٠٢) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٦٦) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٦٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٨٣ ـ ٨٨٥) ، و« تخليص الشواهد » (ص٤٥٨ـ ٤٥٩) .

إلى امرأته ، فقالتْ : هٰذا لَعَمْرُ اللهِ إسرائيل ، أي : ما مُسِخَ مِنْ بني إسرائيلَ ، و(إسرائينُ) بالنون : لغةٌ في (إسرائيل)[1] ، وهو لقبُ يعقوبَ علىٰ نبيِّنا وعليه الصلاةُ والسلام ، ومعناه : عبدُ الله ، وقيل غيرُ ذلك ، و(الفَطِينُ) : مِنَ الفِطْنة ؛ وهي الحِذْقُ والذَّكاء ، وقولُهُ : (و« إِسْرَائِينا » : مفعولٌ ثانٍ) ، وهو في الأصل علىٰ حذف مضاف[2] ؛ أي : ممسوخَ إسرائيلَ ؛ أي : بني إسرائيلَ ، و(لَعَمْرُ الله) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : محذوفٌ ، والجملةُ : معترضةٌ .

قال العلَّامة الفارِضيُّ : (وهل إذا أُجْرِيَ القولُ مُجْرى الظنِّ يكونُ باقياً علىٰ معناه ، أو يكونُ بمعنى الظنِّ ؟ خلافٌ ، ولا يصحُّ حَمْلُ هٰذا الشاهدِ إلا على

❊ قوله : (فقالتْ : هٰذا لَعَمْرُ اللهِ إسرائيل) لعلَّهُ : (إسرائين) بالنون ؛ لأنَّهُ مَقُولُها ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ ما في البيت ـ أو ما في المُحشِّي ـ حكايةٌ بالمعنىٰ ، ثمَّ رأيتُهُ في بعض نسخ المُحشِّي بالنون[3] .

❊ قوله : (خلافٌ) ذَهَبَ إلى الأوَّل : الأَعْلَمُ وابنُ خروف وصاحبُ « البسيط » ، واختار الثانيَ : ابنُ جنِّي ، ولا يصحُّ حَمْلُ هٰذا الشاهدِ إلا على الأوَّل[4] ؛ ولذلك استدلَّ به مَنْ ذهب إليه[5] .

---

(١) ومن لغاته أيضاً : (إِسْرايِل) ، و(إِسْرائِل) ، و(إِسْرايين) ، و(إِسْرايِيل) ، و(إِسْرال) ، وانظر « تاج العروس » (٣٨/ ٢٧٥) .

(٢) بل علىٰ حذف مضافَيْنِ ، كما سيُقدِّرُهُ بعدُ ، وانظر « حاشية الخضري » (١/ ٣١١) .

(٣) جاء في (هـ) بالنون .

(٤) كما نبَّه عليه المُحشِّي في (٢/ ٧٠٢ـ٧٠٣) .

(٥) انظر « التذييل والتكميل » (٦/ ١٤٢) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٦٦) .

فـ(هـٰذا) : مفعولٌ أوَّل لـ(قالتْ) ، و(إِسْرَائِينا) : مفعولٌ ثانٍ[1] .

الأَوَّل ؛ إذ لا معنىٰ للظنِّ هنا ، وعلى القول الثاني : تُفتَحُ « أنَّ » المُشدَّدةُ

وقولُهُ : (إذ لا معنىٰ للظنِّ هنا) ؛ أي : لأنَّ هـٰذه المرأةَ لمَّا أتى الشاعرُ إليها بالضَّبِّ . . قالت : (هـٰذا لعَمْرُ الله إسرائينَ) ؛ لأنَّها تعتقدُ في الضِّبَاب أنَّها مِنْ مَسْخِ بني إسرائيلَ ، كما هو عقيدةُ العرب ، ومقصودُ الشاعرِ حكايةُ

(١) ومن الحكايات الغريبة المناسبةِ لِمَا نحن فيه : ما أورده ابن هشام في « التخليص » (ص٤٥٩-٤٦١) عن ابن ميمون العَبْدَريِّ في « شرحه على جمل الزَّجَّاجي » ؛ وهو : أنَّ بعضَ الأدباء قال : كنتُ حريصاً علىٰ قول الشعر ، وكان ذلك يتعذَّر عليَّ ، فأتاني آتٍ في النوم فقال : أتريدُ أن تقول الشعرَ ؟ فقلت : نعم ، فقال : عليك بحفظ « ديوان أحمد الأعمىٰ » ، فاستيقظتُ وأنا لا أعرفُ مَنْ هو أحمدُ الأعمىٰ ، ثمَّ إنَّني حضرتُ حَلْقةَ كُتُبٍ ، فنُودِي علىٰ « سَقْط الزَّنْد » ، فرأيتُ فيه اسمَ المَعَرِّيِّ أحمدَ بنِ سليمان ، وكنتُ أعلمُ أنَّهُ أعمىٰ ، ولم أكنْ أعلمُ أنَّ اسمَهُ أحمد ، فَغَلَبَ علىٰ ظَنِّي أنَّهُ المقصود ، فاشتريتُهُ ودرستُهُ دَرْسَ سُراقةَ للقرآن ، فحفظتُهُ ، وقلتُ الشعرَ ، ومضىٰ علىٰ ذلك سنةٌ ، فأتاني ذلك الآتي في النوم ، فقال : حفظتَ شعرَ أحمدَ ؟ قلت : نعم ، وقال : وقلتَ الشعرَ ؟ قلت : نعم ، فقال : أَنشِدْني شيئاً من شعره ، فأنشدتُهُ : [من الوافر]

أَعَنْ وَخْدِ القلاصِ كشفتِ حالَا

إلىٰ أنِ انتهيتُ إلىٰ قوله :

وقُلْـتِ الشمـسُ بـالبيـداء تِبْـرٌ . . . .

فردَّهُ عليَّ وقال : قل : (الشمسَ بالبيداء تِبْراً) بالنصب ؛ فإنَّ القولَ هنا بمعنى الظنِّ ؛ أَلَا ترىٰ أنَّهُ قال في بقيَّة البيت :

ومثلُـكِ مَـنْ تخيَّـلَ ثـمَّ خـالَا

قال ابن هشام : (وهـٰذا كلامٌ حسنٌ ، وهو ماشٍ على اللغة السُّلَميَّة) ، وجاءت الرواية في « سقط الزند » (ص٤٧) بالرفع فيهما .

بعد القول ، ومنه : قولُهُ[1] : [من الطويل]

إذا قلتُ أنِّي آيِبٌ . . . . . .

لفظِها ، ولا يُبعِدُ الاستدلالَ بهٰذا الشاهد قولُهُ : (وكنتُ رجلاً فَطِينًا) ؛ لاحتمال أنَّهُ يريدُ أنَّهُ فَطِنٌ لمَّا أشارتْ إليه بهٰذا القول ؛ ككونه يأكلُ بني آدمَ ، فهي لا تُصاحِبُهُ مثلاً ، أو أنَّهُ فَطِنٌ لقولها مع كونها أسرَّتْ به غيرَهُ لهيبتها منه ، أو غيرِ ذلك .

وقال ابنُ عُصْفُور : (لا حُجَّةَ في البيت ؛ لاحتمالِ أنْ يكونَ « هٰذا » مبتدأً ، و« إسرائين » علىٰ تقدير مضافٍ هو الخبرُ ، بَقِيَ المضافُ إليه بعد حذفه علىٰ جرِّه بالفتحة ؛ لأنَّهُ غيرُ منصرف للعَلَميَّة والعُجْمة)[2] ، وعلىٰ هٰذا الاحتمالِ لم يعملِ القولُ عملَ الظنِّ حتىٰ يُقالَ : قد عَمِلَ بدون تضمُّنِ معنى الظنِّ ، لٰكن يكفي في الاستدلال لمِثْل ذلك ما هو الظاهرُ كما مرَّ ، فتدبَّرْ .

❁ قوله : (ومنه : قولُهُ : إذا قلتُ . . .) إلىٰ آخره : تمامُهُ :

---

(١) جزء بيت للحطيئة في « ديوانه » (ص٧٣) ، وهو بتمامه :

إذا قلتُ أنِّي آيِبٌ أهلَ بلدةٍ وضعتُ بها عنهُ الوَلِيَةَ بالهَجْرِ

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٩٥) ، و« التذييل والتكميل » (٦/ ١٤١ـ١٤٢) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ٧٢) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٥٠٢) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٦٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٩٠ ـ ٨٩٢) ، و« تخليص الشواهد » (ص٤٥٩) .

(٢) انظر « التذييل والتكميل » (٦/ ١٤٢) ، و« المقاصد النحوية » (٢/ ٨٨٥) .

وقيل : مذهبُ الجمهور : إجراؤُهُ مُجْرى الظنِّ في المعنىٰ والعمل) انتهىٰ[1] .

. . . . أهلَ بلدةٍ وضعتُ بها عنهُ الوَلِيَّةَ بالهَجْرِ

أي : راجعٌ إلىٰ أهل بلدة ، و(الوَلِيَّة) بفتح الواو وكسرِ اللام وتشديدِ التحتيَّة : البَرْذَعةُ[2] ، و(الهَجْر) بفتح الهاء وسكونِ الجيم ضرورةً والأصلُ فتحُها : نصفُ النهار عندَ اشتدادِ الحرِّ ، كما في « التصريح » وغيره[3] ، وضميرُ (عنه) : يعودُ إلى الجَمَل .



(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٥٠) .

(٢) وهي كساءٌ يلي ظهرَ البعير والدابَّةِ تحت الرحل والسَّرْج والقَتَب .

(٣) انظر « التصريح على التوضيح » (١/ ٢٦٢) ، و« حاشية الصبان » (٢/ ٥٣) .

(أعلم) و (أرى)

٢٢٠ـ إلىٰ ثلاثةٍ (رَأَىٰ) و(عَلِمَا)   عَدَّوْا إذا صارا (أَرَىٰ) و(أَعْلَمَا)

(« أَعْلَمَ » و« أَرَىٰ »)

❁ قوله : (« أَعْلَمَ » و« أَرَىٰ ») في نسخة : (« أَرَىٰ » و« أَعْلَمَ ») ، وهي أحسنُ ؛ لأنَّهُ قدَّم (أَرَىٰ) في الباب ، فكذلك في الترجمة ، كذا قيل .

قلتُ : لعلَّ الناظمَ قَصَدَ عدمَ المطابقة ؛ ليكونَ لكلٍّ واحدةٍ منهما حظٌّ في التقديم ؛ ففي الترجمة الحظُّ لـ (أَعْلَمَ) ، وفي الباب لـ (أَرَىٰ) ، تأمَّلْ .

❁ قوله : (إلىٰ ثلاثةٍ « رَأَىٰ ») قال ابنُ غازٍ : (يدخلُ في « رَأَىٰ » : العِلْميَّةُ والحُلُميَّةُ ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا ﴾ [الأنفال : ٤٣]) انتهىٰ « ياسين »[١] .

❁ قوله : (رَأَىٰ) مفعولٌ مُقدَّمٌ بقوله : (عَدَّوْا) ، وهو بفتح الدَّال

[(أَعْلَمَ) و(أَرَىٰ)]

❁ قوله : (قلتُ : لعلَّ الناظمَ . . .) إلىٰ آخره : مُحصَّلُهُ : أنَّ وَجْهَ حُسْنِ

---

(١) حاشية ياسين على الألفية (١/ ١٨٤)، وانظر « إتحاف ذوي الاستحقاق » (١/ ٣٧٧) .

أشار بهٰذا الفَصْل : إلىٰ ما يتعدَّىٰ مِنَ الأفعال إلىٰ ثلاثةِ مفاعيلَ ، فذَكَرَ سبعةَ أفعالٍ ؛ منها (أَعْلَمَ) و(أَرَىٰ) ، فذَكَرَ أنَّ أصلَهُما (عَلِمَ) و(رَأَىٰ) ، وأنَّهُما بالهمزة يتعدَّيانِ إلىٰ ثلاثةِ مفاعيلَ ؛ لأنَّهُما قبلَ دخولِ الهمزةِ عليهما كانا يتعدَّيانِ إلىٰ مفعولَينِ ؛ نحوُ : (عَلِمَ زيدٌ عَمْراً مُنطلِقاً) ، و(رأىٰ خالدٌ بكراً أخاكَ) ، فلمَّا دخلتْ عليهما همزةُ النَّقْلِ . . زادتْهُما مفعولاً ثالثاً ؛ وهو الذي كان فاعلاً قبلَ دخولِ الهمزة ؛ وذلك نحوُ : (أَعْلَمْتُ زيداً عَمْراً مُنطلِقاً) ، و(أَرَيتُ خالداً بكراً أخاكَ) ؛ فـ (زيداً) و(خالداً) : مفعولٌ أوَّل ، وهو الذي كان فاعلاً حين قلتَ : (عَلِمَ زيدٌ) ، و(رأىٰ خالدٌ) .

وهٰذا هو شأنُ الهمزةِ[1] ؛ وهو أنَّها تُصيِّرُ ما كان فاعلاً مفعولاً ، فإنْ كان الفعلُ قبلَ دخولِها لازماً . . صار بعدَ دخولِها مُتعدِّياً إلىٰ واحد ؛ نحوُ : (خَرَجَ

وسكون الواو ، وأصلُهُ : (عَدَّيُوا) ؛ استُثقِلتِ الضمةُ على الياء فحُذِفتْ ، فاجتمع ساكنانِ الياءُ والواو ، فحُذِفتِ الياء ، وإن شئتَ قلتَ : تحرَّكتِ الياءُ وانفتحَ ما قبلَها قُلِبتْ ألفاً ، ثمَّ حُذِفتْ لالتقاء الساكنَينِ .

❀ قوله : (همزةُ النَّقْلِ) دخولُ همزةِ النَّقْل مُختصٌّ بالفعل الثُّلاثيِّ ؛ نحوُ : (عَلِمَ) و(رَأَىٰ) ، أمَّا الرُّباعيُّ فلا تدخلُهُ همزةُ النَّقْل[2] .

النسخةِ الأُولىٰ : أنَّ فيها تنبيهاً علىٰ أنَّ (أَعْلَمَ) و(أَرَىٰ) علىٰ حدٍّ سواءٍ ، ليستْ إحداهما تابعةً في العمل للأخرىٰ .

---

(١) ومثلها أيضاً : التضعيف .

(٢) وأيضاً : لا تدخل الهمزة علىٰ غير (رأىٰ) و(علم) من أفعال هٰذا الباب ، خلافاً للأخفش في إدخالها على الجميع . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٣١٢) .

زيدٌ) ، و(أخرجتُ زيداً) ، وإن كان مُتعدِّياً إلىٰ واحدٍ . . صار بعدَ دخولِها مُتعدِّياً إلى اثنَينِ ؛ نحوُ : (لَبِسَ زيدٌ جُبَّةً) ، فتقولُ : (أَلْبَسْتُ زيداً جُبَّةً)[1]، وسيأتي الكلامُ عليه[2] ، وإن كان مُتعدِّياً إلى اثنَينِ . . صار مُتعدِّياً إلىٰ ثلاثة ؛ كما تقدَّم في (أَعْلَمَ) و(أَرَىٰ) .

٢٢١ـ وما لِمَفْعُولَيْ (عَلِمْتُ) مُطلَقَا للثانِ والثالثِ أيضاً حُقِّقَا

---

* قوله : (وما لِمَفْعُولَيْ « عَلِمْتُ » . . .) إلىٰ آخره : (ما) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (حُقِّقا) الواقعُ آخِرَ البيت ، و(لمفعولَيْ) : مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ صِلَةُ (ما) ؛ أي : والذي حُقِّقَ لمفعولَيْ ، و(للثانِ والثالثِ) : مُتعلِّقانِ بـ(حُقِّقا) ، و(مُطلَقَا) : حالٌ مِنْ مرفوع الصِّلَة .

---

* قوله : (و« مُطلَقَا »: حالٌ مِنْ مرفوع الصِّلَة) ؛ أي: والذي حُقِّقَ لمفعولَيْ (عَلِمْتُ) حالَ كونِهِ مطلقاً عن التقييد بحُكْمٍ بخصوصه مِنَ الأحكام المُتقدِّمة .

وفيه : أنَّ الأحكامَ التي حُقِّقتْ لمفعولَيْ (عَلِمْتُ) قد حُقِّقتْ تفصيلاً لا يُتوهَّمُ فيها التقييدُ بحُكْمٍ دونَ حُكْم ، فلم يُعتبَرْ فيها إطلاقٌ عن تقييد بحُكْمٍ دونَ حُكْم ؛ فالأَوْلىٰ : أنَّهُ حالٌ مِنْ مرفوع الخبر ، والأَوْلىٰ : أنْ يُفسَّرَ الإطلاقُ علىٰ هٰذا : بعدم التقييدِ ببعض الأحكامِ المُتقدِّمة ، ولا ببعض الأحوال ؛ كبناء (أَعْلَمَ) و(أَرَىٰ) للمفعول ، خلافاً لمَنِ اشترطه في جواز تعليقِهما

---

(١) في (و ، ز) : (ثوباً) بدل (جبّة) في كلا الموضعين .

(٢) انظر (٢/ ٧١١) .

أي : يثبتُ للمفعول الثاني والثالثِ مِنْ مفاعيلِ (أَعْلَمَ) و(أَرَىٰ) . . ما ثَبَتَ لمفعولَيْ (عَلِمَ) و(رَأَىٰ) ؛ مِنْ كونِهِما مبتدأً وخبراً في الأصل ، ومِنْ جوازِ الإلغاء والتعليقِ بالنسبة إليهما ، ومِنْ جوازِ حَذْفِهِما أو حَذْفِ أحدِهِما إذا دلَّ علىٰ ذلك دليلٌ .

ومثالُ ذلك : (أَعْلَمْتُ زيداً عَمْراً قائماً) ؛ فالثاني والثالثُ مِنْ هٰذه المفاعيلِ أصلُهُما المبتدأُ والخبر ؛ نحوُ : (عمرٌو قائمٌ) ، **ويجوزُ إلغاءُ العاملِ بالنسبة إليهما** ؛ نحوُ : (عمرٌو أَعْلَمْتُ زيداً قائمٌ) ، ومنه : قولُهُ : (البركةُ أَعْلَمَنا اللهُ معَ الأكابرِ)[1] ؛ فـ (نا) : مفعولٌ أوَّل ، و(البركةُ) : مبتدأٌ ، و(مع الأكابرِ) : ظرفٌ في موضع الخبر ، وهما اللَّذانِ كانا مفعولَينِ ، والأصلُ : (أَعْلَمَنا اللهُ البركةَ معَ الأكابرِ) ، **وكذلك يجوزُ التعليقُ عنهما** ؛ فتقولُ : (أَعْلَمْتُ زيداً لَعمرٌو قائمٌ) . .

ومثالُ حذفِهِما للدَّلالة : أنْ يُقالَ : (هل أَعْلَمْتَ أحداً عَمْراً قائماً ؟) ، فتقولَ : (أَعْلَمْتُ زيداً) ، **ومثالُ حذفِ أحدِهِما للدَّلالة** : أنْ تقولَ في هٰذه الصورةِ : (أَعْلَمْتُ زيداً عَمْراً) ؛ أي : قائماً ، أو (أَعْلَمْتُ زيداً قائماً) ؛ أي : عَمْراً قائماً .

❀ **قوله : (معَ الأكابرِ)** جمعُ (أَكْبَرَ) ، **والمُرادُ بهم** : كُبَراءُ التقوىٰ والصَّلاح ، العارفون بربِّهِم الموصوفون بالفلاح .

وإلغائِهِما ؛ ليكونا بمنزلة (ظننتُ) لفظاً في طلب مفعولَينِ .

---

(١) هٰذا التركيب من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/١٠٣) ، و« توضيح المقاصد » (١/٥٧١) ، و« أوضح المسالك » (٢/٨٠) ، و« المساعد » (١/٣٨١) ، و« المقاصد الشافية » (٢/٥١٥) ، و« همع الهوامع » (١/٥٦٩) .

٢٢٢ـ وإنْ تَعَـدَّيـا لـواحـدٍ بِـلَا   همـزٍ فـلاثنَيـنِ بـهِ تَـوَصَّـلَا
٢٢٣ـ والثَّانِ منهُما كثانِي ٱثنَيْ (كَسَا)   فهْوَ بهِ في كلِّ حُكْمٍ ذو ٱئْتِسَا

❀ قوله : (تَوَصَّلَا) يحتملُ : أنْ يكونَ فعلَ أمرٍ ، وألفُهُ منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة[١] ، ويحتملُ : أنْ يكون فعلاً ماضياً ، وألفُهُ ضمير المُثنَّىٰ يعودُ علىٰ (عَلِمَ) و(رَأَىٰ) .

❀ قوله : (والثَّانِ منهُما كثانِي . . .) إلىٰ آخره : خَصَّ الثانيَ بالذِّكْرِ وإن كان الأوَّلُ مثلَهُ ؛ لأنَّ المفعولَ الثانيَ قد يكونُ جملةً بسبب التعليقِ كما قيل ، ولمَّا لم يكنِ الأمرُ كذلك في الأوَّلِ . . اقتصرَ على التشبيه بثاني مفعولَيْ (كسا) ؛ نَفْياً لاحتمال كونِهِ جملةً .

❀ قوله : (فهْوَ بهِ في كُلِّ حُكْمٍ ذو ٱئْتِسَا) ؛ أي : اقتداءٍ ، ولو حَذَفَ هٰذا

❀ قوله : (قد يكونُ جملةً بسبب التعليقِ كما قيل) ؛ أي : كما قيل بأَنَّهُ قد يكونُ جملةً بسبب التعليقِ .

وقولُهُ : (نَفْياً لاحتمال كونِهِ جملةً) هٰذا يُخالِفُ ما ذكره بعدُ مِنْ جواز التعليقِ المُقتضِي لكون المفعولِ الثاني يكونُ جملةً[٢] ؛ فلعلَّ ما هنا مُسايَرةٌ لظاهر « النظم » .

---

(١) قال الخضري في « حاشيته » (١/٣١٣) : (ويُؤيِّد هٰذا : وجودُ الفاءِ في جواب الشرط بلا احتياجٍ إلىٰ تقدير « قد ») .

(٢) انظر (٢/٧١١) .

تقدَّم أنَّ (رَأَىٰ) و(عَلِمَ) إذا دخلتْ عليهما همزةُ النَّقْلِ تَعَدَّيا إلىٰ ثلاثةِ مفاعيلَ ، وأشار في هـٰذَينِ البيتَينِ : إلىٰ أنَّهُ إنَّما يثبتُ لهما هـٰذا الحُكْمُ إذا كانا قبلَ الهمزةِ يتعدَّيانِ إلىٰ مفعولَينِ ، وأما إذا كانا قبلَ الهمزةِ يتعدَّيانِ إلىٰ مفعولٍ واحدٍ ؛ كما إذا كانتْ (رَأَىٰ) بمعنىٰ (أَبْصَرَ) ؛ نحوُ : (رأىٰ زيدٌ عَمْراً) ، و(عَلِمَ) بمعنىٰ (عَرَفَ) ؛ نحوُ : (عَلِمَ زيدٌ الحقَّ) . . فإنَّهُما يتعدَّيانِ بعدَ الهمزةِ إلىٰ مفعولَينِ ؛ نحوُ : (أَريتُ زيداً عَمْراً) ، و(أَعْلَمْتُ زيداً الحقَّ) .

والثاني مِنْ هـٰذَينِ المفعولَينِ كالمفعول الثاني مِنْ مفعولَيْ (كسا) و(أَعْطىٰ) ؛ نحوُ : (كَسَوْتُ زيداً جُبَّةً) ، و(أَعطَيتُ زيداً درهماً) ؛ في كونه لا يصحُّ الإخبارُ به عن الأوَّل ؛ فلا تقولُ : (زيدٌ الحقُّ) ، كما لا تقولُ :

الشَّطْرَ لاستغنىٰ عنه بما قبلَهُ ، ولو قال : (ومَنْ يُعلِّقْ ها هنا فما أَسَا) . . لأفادَ : أنَّ التعليقَ جائزٌ هنا دونَ باب (كسا) .

❊ قوله : (لأفادَ : أنَّ التعليقَ جائزٌ) مثالُهُ في (أَعْلَمَ) : (أَعلَمْتُ زيداً متى القتالُ) ، ومثَّلوا له في (أَرَىٰ) بقوله تعالىٰ : ﴿ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾ [البقرة : ٢٦٠] ؛ بناءً علىٰ ما هو الظاهرُ مِنْ أنَّ الرؤيةَ بَصَريَّةٌ ، وبُحِثَ فيه ـ كما في « الصبَّان » ـ باحتمال أنْ تكونَ (كيف) اسماً معرباً مُجرَّداً عن الاستفهام هو المفعولُ الثاني ؛ بمعنى الكيفيَّة مضافاً إلى الفعل بعدَهُ بتأويله بالمصدر ؛ كما في ﴿ يَوْمُ يَنفَعُ ﴾ [المائدة : ١١٩] ؛ فالمعنىٰ : أَرِني كيفيَّةَ إحيائِكَ الموتىٰ ، كما قيل بذلك في قوله تعالىٰ : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ ﴾ [الفجر : ٦][1] .

---

(١) حاشية الصبان (٢/٥٦ـ٥٧) .

(زيدٌ درهمٌ) ، وفي كونه يجوزُ حذفُهُ مع الأوَّل ، وحذفُ الثاني وإبقاءُ الأوَّل ، وحذفُ الأوَّلِ وإبقاءُ الثاني ، وإنْ لم يَدُلَّ على ذلك دليلٌ .

فمثالُ حذفِهما : (أَعْلَمتُ) و(أَعْطَيتُ) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ﴾ [الليل : ٥] .

ومثالُ حذفِ الثاني وإبقاءِ الأوَّل : (أَعْلَمْتُ زيداً) ، و(أَعْطَيتُ زيداً) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ ﴾ [الضحىٰ : ٥] .

ومثالُ حذفِ الأوَّلِ وإبقاءِ الثاني : (أَعْلَمْتُ الحقَّ) ، و(أَعْطَيتُ درهماً) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ حَتَّىٰ يُعْطُوا ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ ﴾ [التوبة : ٢٩] .

وهٰذا معنىٰ قولِهِ : (والثانِ منهما . . .) إلىٰ آخر البيت .

٢٢٤ـ وكـ (أَرَى) السابقِ (نَبَّا) (أَخبَرَا) (حَدَّثَ) (أَنْبَأَ) كذاكَ (خَبَّرَا)

---

* قوله : (﴿ حَتَّىٰ يُعْطُوا ٱلْجِزْيَةَ ﴾) ؛ أي : يُعطوكُمُ الجِزْيةَ .

* قوله : (وكـ « أَرَى » السابقِ « نَبَّا » . . .) إلىٰ آخره : (كـ « أَرَىٰ ») : خبرٌ مُقدَّمٌ ، و(السابق) : نعتُهُ ، و(نبَّا) : مبتدأٌ مُؤخَّر .

* قوله : (نَبَّا أَخْبَرَا) قال شيخُ الإسلامِ : (اعلَمْ : أنَّ « نَبَّأَ » و« أَنْبَأَ » و« حَدَّثَ » و« خَبَّرَ » و« أَخْبَرَ » لم تقعْ تعديتُها إلىٰ ثلاثة مفاعيلَ في كلام العرب

---

* قوله : (في كلام العرب) ؛ أي : في الكلام العربيِّ ؛ فشَمِلَ القرآنَ ؛ ولذلك وردتْ عليه الآيةُ .

تقدَّم أنَّ المُصنِّفَ عدَّ الأفعالَ المُتعدِّيةَ إلىٰ ثلاثةِ مفاعيلَ سبعةً ، وسَبَقَ ذِكْرُ (أَعْلَمَ) و(أَرَىٰ) ، وذَكَرَ في هـٰذا البيتِ الخمسةَ الباقيةَ ؛ وهي :

ـ (نَبَّأَ) ؛ كقولك : (نَبَّأْتُ زيداً عَمْراً قائماً) ، . . . .

إلا وهي مبنيَّةٌ للمفعول) انتهىٰ[1] .

واعترِضَ بقوله تعالىٰ : ﴿ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ [سبأ : ٧] ؛ فإنَّهُ مبنيٌّ للفاعل وتعدَّىٰ إلىٰ ثلاثة مفاعيلَ ؛ فالضميرُ : مفعولٌ أوَّل ، وجملةُ ﴿ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ : في محلِّ نصبٍ سدَّتْ مَسَدَّ المفعولِ الثاني والثالثِ ؛ لوجود المُعلِّق .

قلتُ : يُمكِنُ الجوابُ عنه : بأنْ يُرادَ : أنَّهُ لم يقعْ تعديتُها إلىٰ ثلاثة مفاعيلَ مفردةً مُصرَّحاً بها إلا وهي مبنيَّةٌ للمفعول ؛ فلا يُنافي أنَّها قد تتعدَّىٰ إليها مع البناء للفاعل إذا لم تكنْ مفردةً كالآية ، تأمَّلْ .

❁ قوله : (نَبَّأْتُ زيداً عَمْراً قائماً) ذِكْرُ الشَّارحِ الثلاثةَ مفاعيلَ بعد تاء الفاعل[2] . . صريحٌ في بناء (نَبَّأْتُ) للفاعل ، وهو مُخالِفٌ لِمَا تقدَّم عن

❁ قوله : (وهو مُخالِفٌ . . .) إلىٰ آخره : لا مخالفةَ ؛ لأنَّ شيخَ الإسلامِ

---

(١) الدرر السنية (١/٤٢٨) ، وقال الدماميني في « تعليق الفرائد » (٤/٢١٥) : (واعلَمْ : أنَّ مَنْ ٱلحق هـٰذه الأفعالَ بـ« أَعْلَمَ » ليس قائلاً بأنَّ الهمزة والتضعيفَ فيها للنقل ؛ إذ لم يثبت في لسانهم ما ينقل عنه هـٰذه الأفعال ، وإنَّما هو عنده من باب التضمين ؛ أي : إنَّ كلاً مِنْ تلك الأفعال ضُمِّنَ معنىٰ « أعلمَ » ، فعُومِلَ معاملتَهُ) .

(٢) قوله : (مفاعيل) كذا في النسخ ، والقياس : تعريفه مع العدد ، وذكر الصبان في « حاشيته » (١/٢٩٧) نقلاً عن شيخه أنَّ بعض النُّحاة مَنْ لا يضيف ، بل يُعرِّفُ الأوَّل فقط ؛ فيقول : (هـٰذه الخمسةُ أثواباً . . .) .

ومنه : قولُه[1] : [من الكامل]

١٣٧ـ نُبِّئْتُ زُرْعَةَ والسَّفَاهةُ كاسْمِها ... يُهـدِي إلـيَّ غـرائـبَ الأشعـارِ

شيخ الإسلام[2] ، وقد خالف الشارحُ في أمثلته الآتيةِ أيضاً .

* قوله : (نُبِّئْتُ زُرْعةَ. . .) إلىٰ آخره : قاله النابغةُ الذُّبْيانيُّ ـ واسمُهُ : زيادٌ ـ مِنْ قصيدةٍ هجا بها زُرْعةَ بنَ عمرِو بنِ خُوَيلدٍ ؛ وذلك أنَّهُ لَقِيَهُ بعُكاظٍ ـ اسمِ موسمٍ مِنْ مواسم العربِ ـ فأشار عليه إلى الغَدْر ببني أسدٍ ونَقْضِ حِلْفِهم ، فأبى النابغةُ الغدْرَ ، وبَلَغَهُ أنَّ زُرْعةَ يتوعَّدُهُ ، فقال يهجوه : (نُبِّئْتُ. . .) إلىٰ آخره .

والشاهدُ : في نصبه ثلاثةَ مفاعيلَ ؛ التاءُ النائبة عن الفاعل ، و(زُرْعة) ، وجملةُ (يُهْدِي) بضمِّ الياء مِنَ الإهداء ، و(غرائب) : منصوبٌ بـ (يُهْدِي) .

والسَّفَاهةُ : مصدرُ (سَفُهَ) ؛ قال في « المصباح » : (والسَّفَهُ : نقصٌ في

لم يدَّعِ عدمَ الصحَّة .

* قوله : (إلى الغَدْر) لعلَّهُ : (بالغَدْر) .

* قوله : (مصدرُ « سَفُهَ ») ؛ أي : بضمِّ الفاء ، وأمَّا (سَفِهَ) بالكسر مِنْ باب (تَعِبَ). . فمصدرُها : (السَّفَهُ) ، كما في « الصحاح »[3] .

---

(١) البيت مطلع قصيدة للنابغة الذبياني في « ديوانه » (ص٥٤) يهجو بها زرعة بن عمرو بن خويلد الفزاري ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/١٠٠ـ١٠١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٥٥) ، و« المساعد » (١/٣٨٢) ، و« المقاصد الشافية » (٢/٥٢٨) ، و« شرح الأشموني » (١/١٦٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/٨٩٨ـ٨٩٩) .

(٢) انظر (٢/٧١٢ـ٧١٣) .

(٣) الصحاح (٦/٢٢٣٥) .

. . . .

العقل ، وأصلُهُ الخِفَّةُ)[1] ، ومعنىٰ قولِهِ : (والسفاهةُ كاسمها) ؛ أي : مُسمَّى السَّفَاهةِ قبيحٌ كاسمها ، وهو جملةٌ مِنْ مبتدأٍ وخبرٍ معترضةٌ بينَ المفعولِ الثاني والثالثِ .

وقولُه : (يُهْدِي إليَّ غرائبَ الأشعارِ) ؛ يعني : أنَّهُ غيرُ مشهورٍ بالشِّعْر ، ولا منسوبٍ إليه ؛ فالشِّعْرُ مِنْ قِبَله غريبٌ ؛ إذ ليس مِنْ أهله .

❁ قوله : (أي : مُسمَّى السَّفَاهةِ قبيحٌ كاسمها) ؛ أي : وهو مِنْ عكس التشبيهِ للمبالغة ، قال بعضُهُم : (ولا يخفىٰ أنَّ اسمَها ـ وهو لفظُ « سَفَاهة » ـ ليس قبيحاً في ذاته ، وإنَّما جاءه القُبْحُ مِنْ مدلوله ؛ أَلَا ترىٰ لفظَ « نَبَاهة » ، ولـم يقل أحدٌ بقبحه ؛ لأنَّ مدلولَهُ غيرُ قبيحٍ ، بل هو وصفُ مدحٍ) انتهىٰ .

ولك أنْ تقولَ : أرادَ بـ (اسمها) : مطلقَ ما يَدُلُّ عليها ؛ يُرِيدُ : أنَّ الأشعارَ التي يأتي بها زُرْعةُ التي هي دالَّةٌ علىٰ سفاهته عليه . . قبيحةٌ جداً كمدلولها .

❁ قوله : (يعني : أنَّهُ غيرُ مشهورٍ بالشِّعْر . . .) إلىٰ آخره ، ولعلَّهُ يُشِيرُ : إلىٰ أنَّ تلك الأشعارَ ليستْ مِنْ كلام زُرْعةَ ، بل يأتي بها مِنْ كلام غيرِهِ ، فأشار إلىٰ تعييره بذلك زيادةً علىٰ ذمِّهِ بالقُبْح حيثُ يُسفِّهُهُ .

ولك أنْ تقولَ : أراد بغرابتها : كونَها بلغتْ في باب البلاغة مرتبةً عُلْيا بحيثُ وصلتْ إلىٰ حدٍّ غيرِ معروفٍ ولا مألوفٍ ؛ لعدم وصول البُلَغاءِ إليه ؛

---

(١) المصباح المنير (١/ ٣٨٠) .

ـ و(أَخْبَـرَ) ؛ كقولـك : (أَخْبَرْتُ زيداً أخاكَ مُنطلِقاً) ، ومنه : قولُهُ[1] : [من البسيط]

١٣٨ـ وما عليكِ إذا أُخبِرْتِني دَنِفاً وغابَ بَعْلُكِ يوماً أنْ تعُودِينِي

---

* قوله : (وما عليكِ إذا أُخْبِرْتِني . . .) إلىٰ آخره : (أُخْبِرْتِني) : بضمِّ الهمزة مبنيٌّ للمفعول ، وهو خطابٌ لمُؤنَّث ، و(دَنِفاً) بكسر النون ؛ أي : مريضاً مَرَضاً مُلازِماً ، و(ما) : نافيةٌ عاملةٌ عملَ (ليس) ، واسمُها : محذوفٌ ؛ أي : ليس بأسٌ حاصلاً عليكِ[2] ، وقيل : (ما) استفهاميَّةٌ و(عليكِ) خبر ، و(إذا) : مُتعلِّقةٌ بالخبر ، وكذا (أنْ تَعُودِينِي) ؛ لأنَّ أصلَهُ : (في أنْ تَعُودِينِي) ؛ أي : لا بأسَ عليك في هـٰذا الوقتِ أنْ تَعُودِينِي

علىٰ طريقة التهكُّم .

* قوله : (في هـٰذا الوقتِ) تفسيرٌ لـ (إذا) المضافةِ إلى الجملة ؛ فقولُهُ بعدُ : (إذا أُخبِرْتِني) إلىٰ آخره : تكْرارٌ ، إلا أنْ يُجعَلَ بدلاً منه .

---

(١) البيت لرجل من بني كلاب ، وهو مع بيتٍ آخَرَ بعده من مختارات أبي تمام في « حماسته » (٣/٣٥٣) ، ولفظ البيتين فيها :

ماذا عليكِ إذا خُبِّرْتِني دَنِفاً رهنَ المنيَّةِ يوماً أنْ تعودِينَا
أو تجعلي نُطْفةً في القَعْبِ باردةً وتَغْمِسِي فاكِ فيها ثُمَّ تَسْقِينَا

والنُّطْفةُ : الماء الصافي قلَّ أو كَثُرَ ، والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/١٠١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٥٦) ، و« المساعد » (١/٣٨٣) ، و« شرح الأشموني » (١/١٦٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/٩٠٣ـ ٩٠٤) ، و« تخليص الشواهد » (ص٤٧١) .

(٢) تبع في ذلك العيني في « مقاصده » (٢/٩٠٤) ، ونصَّ السيوطي في « همع الهوامع » (١/٤٥٢) علىٰ أنَّهُ لا يجوز حذف اسم (ما) قياساً علىٰ (ليس) وأخواتها .

ـ و(حَدَّثَ) ؛ كقولك : (حَدَّثتُ زيداً بكراً مُقيماً) ، ومنه قولُهُ[1] : [من الخفيف]

١٣٩ـ أَوْ مَنَعْتُم ما تُسأَلُونَ فمَنْ حُدِّ ثْتُمُوهُ لهُ علينا العَلَاءُ

وقد غاب بَعْلُكِ إذا أُخبِرْتِ أنِّي دَنِفٌ ؛ فجملةُ (وغاب بَعْلُكِ) : حاليَّةٌ .

والشاهدُ : في (أُخبِرْتِ) ؛ حيثُ نَصَبَ ثلاثةَ مفاعيلَ ؛ التاءُ النائبة عن الفاعل ، والياءُ ، و(دَنِفاً) .

* قوله : (أَوْ مَنَعْتُم ما تُسأَلُونَ . . .) إلىٰ آخره : (تُسأَلُونَ) : مبنيٌّ للمفعول ، و(مَن) : استفهامٌ بمعنى النفيِ ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران : ١٣٥] ، و(حُدِّثْتُمُوهُ) : علىٰ صيغة المجهول ، و(العَلَاء) بالعين المُهمَلة ؛ أي : الرِّفْعةُ والشَّرَفُ ، كما في « العَيْنيِّ » وغيرِه[2] ؛ . . . .

. . . .

---

(١) البيت للحارث بن حِلِّزَةَ اليَشْكُري في « ديوانه » (ص٢٧) ضمن معلقته الشهيرة التي مطلعها :

آذَنَتْنا ببَيْنِها أسماءُ رُبَّ ثاوٍ يُمَلُّ منهُ الثَّوَاءُ
آذَنَتْنا ببَيْنِها ثُمَّ وَلَّتْ ليتَ شِعْري متىٰ يكونُ اللِّقاءُ

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ١٠١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٥٦) ، و« المساعد » (١/ ٣٨٣) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٥٢٨) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٦٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٩٠٥ـ ٩٠٦) ، و« تخليص الشواهد » (ص٤٧١ـ٤٧٢) .

(٢) المقاصد النحوية (٢/ ٩٠٥) .

ـ و(أَنْبَأَ) ؛ كقولك : (أَنْبَأْتُ عبدَ اللهِ زيداً مسافراً) ، ومنه : قولُهُ[1] : [من المتقارب]

فما في نُسَخِ الشارح مِنْ أنَّهُ (الوَلاء) بالواو[2] .. تحريفٌ ، و(أو) في البيت : عاطفةٌ علىٰ قوله في بيتٍ قبلَهُ : (أو سَكَتُّم عنَّا . . .) إلىٰ آخره[3] .

❁ قوله : (و« أو » في البيت : عاطفةٌ علىٰ قوله في بيتٍ قبلَهُ : « أو سَكَتُّم » . . .) إلىٰ آخره : الظاهرُ : أنَّهُ عطفٌ علىٰ (نَبَشْتُم) ؛ لأنَّ العطفَ إذا

---

(١) البيت للأعشى الكبير في « ديوانه » (ص٢٥) ضمن قصيدةٍ طويلة يمدح بها قيس بن معدي كرب الكندي ، ومطلعها :

لَعَمْرُكَ ما طُولُ هٰذا الزَّمَنْ ... علىٰ المرءِ إلَّا عَنَاءٌ مُعَنْ

وفيه : (نُبِّئْتُ) بدل (أُنبئتُ) ، ويُروىٰ أنَّهُ لمَّا قال : (وأُنبِئْتُ قيساً) .. غَضِبَ قيسٌ وقال له : أَوَتَشُكُّ في ذلك ؟! وأَمَرَ بحبسه ، فزاد فيها :

رفيعَ الوِسَادِ طويلَ النِّجادِ ... ضَخْمَ الدَّسِيعةِ رَحْبَ العَطَنْ

فجئتُكَ مُرْتَادَ ما خَبَّرُوا ... ولولا الذي خَبَّرُوا لَمْ تَرَنْ

فلا تَحْرِمَنِّي نَدَاكَ الجزيلَ ... فإنِّي امرؤٌ قبلَكُم لم أُهَنْ

فأمر بإخراجه ، ووَصَلَهُ .

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/١٠٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٥٥) ، و« المقاصد الشافية » (٢/٥٢٨) ، و« همع الهوامع » (١/٥٧٢) ، و« شرح الأشموني » (١/١٦٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/٨٩٩ ـ ٩٠١) ، و« تخليص الشواهد » (ص٤٦٨ـ ٤٦٩) .

(٢) في (ح) فقط : (الولاء) بدل (العلاء) ، وجاء كذلك في بعض كتب النحو ، وذكر الأنباري في « شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات » (ص٤٧٠) : أنَّهُ يُروىٰ أيضاً : (الغلاء) بالغين المعجمة ؛ وهو الارتفاع .

(٣) في « الديوان » : (سَلَيتم) بدل (سكتم) .

١٤٠ـ وأُنبِئْـتُ قَيْسـاً ولـم أَبْلُـهُ كمـا زَعَمُـوا خيـرَ أهـلِ اليَمَـنْ

والشاهدُ : في (حُدِّث) ؛ حيثُ نَصَبَ ثلاثةَ مفاعيلَ ؛ الضميرُ النائب عن الفاعل ، والهاءُ ، وجملةُ (له علينا العلاء) .

والمعنىٰ : أو مَنَعتُم ما تُسأَلُونَهُ مِنَ النَّصَفة فيما بيننا وبينكم ، فمَنْ بلَّغَكُم أنَّ أحداً اعْتَلانا أو قَهَرنا حتىٰ تَطْمَعُوا في ذلك منَّا ؟!

❀ قوله : (وأُنبِئْتُ قَيْساً. . .) إلىٰ آخره : قائلُهُ : الأعشىٰ ؛ وهو ميمونُ بنُ قيسٍ ، مَدَحَ به قيسَ بنَ معدي كَرِبَ .

والشاهدُ : في (أُنبِئْتُ) ؛ حيثُ نَصَبَ ثلاثةَ مفاعيلَ ؛ التاءُ النائبة عن الفاعل ، و(قَيْساً) ، و(خيرَ أَهْلِ اليمن) .

كان بحرفٍ غيرِ مُرتِّبٍ. . يكونُ على الأوَّل ، والأوَّلُ هو (نَبَشْتُم) المذكورُ في قوله :

إنْ نَبَشْتُـم مـا بيـنَ مِلْحَـةَ فـالصَّـا قِـبِ [فيـهِ] الأمـواتُ والأحيـاءُ

أو نَقَشْتُـم فـالنَّقْشُ يَجْشَمُـهُ النـا سُ وفيـــهِ الإسقـــامُ والإبـــراءُ

أو سَكَتُّـمْ عنَّـا فكُنَّـا كمَـنْ أَغْـ ـمضَ عَيْناً فـي جَفْنهـا الأَقْـذاءُ

أو مَنَعْتُم. . . . .

إلىٰ آخره ، و(النَّبْشُ) : البحثُ عن الشيء ، والخطابُ لبَني تغلبَ ، و(مِلْحةُ) و(الصَّاقِب) : موضعان ، وجوابُ (إنْ) : محذوفٌ ؛ أي : إنْ نَبَشْتُم وبحثتُم عن الحرب التي كانتْ بيننا وبينكم في هـٰذَينِ الموضعَينِ ، وعن الأموات الذينَ قُتلوا فيها والأحياءِ الذين أُسِروا. . فلنا الفضلُ عليكم .

ـ و(خَبَّرَ) ؛ كقولك : (خَبَّرْتُ زيداً عَمْراً غائباً)، ومنه : قولُهُ[1] : [من الطويل]

١٤١ـ وخُبِّرْتُ سوداءَ الغَمِيمِ مريضةً فأَقْبَلْتُ مِنْ أهلي بمِصْرَ أَعُودُها

وقوله : (ولم أَبْلُهُ) حالٌ ؛ أي : ولم أَختبِرْهُ ؛ مِنْ (بَلَوتُهُ بُلُوّاً) : إذا جَرَّبتَهُ واختبرتَهُ ، و(كما زَعَمُوا) : صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ ؛ أي : بُلُوّاً مثلَ الذي زَعَمُوا ، و(ما) : موصولةٌ ؛ أي : كالذي زَعَمُوا فيه مِنْ أنَّهُ خيرُ أهلِ اليمن ، أو مصدريَّةٌ ؛ أي : كزَعْمِهِم فيه ذلك .

❁ قوله : (وخُبِّرْتُ سوداءَ الغَمِيمِ . . .) إلىٰ آخره : قاله العَوَّامُ بنُ عُقْبةَ بنِ كعبِ بن زُهيرٍ في ليلىٰ ، ولقبُها سوداءُ ، كانتْ تنزلُ الغَمِيمَ ـ بفتح الغين

و(النَّقْشُ) : الاستقصاءُ ، و(الجَشْمُ) : التكلُّفُ ، وأراد بالإسقام : الذَّنْبَ ، وبالإبراء : البراءَةَ ؛ أي : إنِ استقصَيتُم ما جرىٰ بينَنا من القتال . . فهـٰذا شيءٌ يتكلَّفُهُ الناسُ ويَبِينُ فيه الذنبُ والبراءة ؛ يعني : يتبيَّنُ ذنبُكُم وبراءتُنا .

و(الأقذاءُ) : جمعُ (قَذىً) ؛ وهو ما يسقطُ في العين ، ومُرادُهُ بقوله : (أو سكتُّم . . .) إلىٰ آخره : أنَّ سكوتَكُم عنَّا وسكوتَنا عنكم هو مِثْلُ إغماضِ العينِ على القَذَىٰ ؛ يعني : هو سكوتٌ علىٰ حِقْدٍ وغَيْظ .

❁ قوله : (و« كما زَعَمُوا » : صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ . . .) إلىٰ آخره :

---

(١) البيت للعوَّام بن عقبة ، وقد اختاره أبو تمام مع بيت آخر في « حماسته » (٣/ ٣٤٤ـ٣٤٥) ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ١٠١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٥٦) ، و« المساعد » (١/ ٣٨٣) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٧٣) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٦٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٩٠١ـ٩٠٣) ، و« تخليص الشواهد » (ص٤٦٩ـ٤٧١) .

وإنَّما قال المُصنِّفُ : (وكـ « أَرَى » السابقِ) ؛ لأنَّهُ تقدَّم في هـٰذا البابِ أنَّ (أَرَىٰ) تارةً تتعدَّىٰ إلىٰ ثلاثةِ مفاعيلَ ، وتارةً تتعدَّىٰ إلى اثنينِ ، وكان قد ذَكَرَ أوَّلاً (أَرَى) المُتعدِّيةَ إلىٰ ثلاثةٍ ، فنبَّه علىٰ أنَّ هـٰذهِ الأفعالَ الخمسةَ مثلُ (أَرَى) السابقةِ ـ وهي المُتعدِّيةُ إلىٰ ثلاثةٍ ـ لا مثلُ (أَرَى) المُتأخِّرةِ وهي المُتعدِّيةُ إلى اثنَينِ .

المعجمة وكسر الميم ـ اسمَ موضعٍ في بلاد الحجاز ، كان عُقْبةُ بنُ كعبٍ يتشبَّبُ بها ، ثمَّ عُلِّقَها بعدَهُ ابنُهُ العَوَّامُ ، وكَلِفَ بها ، فخرجَ إلىٰ مصرَ في مِيرةٍ ـ أي : بسبب طعام ـ فبلغَهُ أنَّها مريضةٌ ، فترَكَ مِيرتَهُ وأتىٰ إليها ، وأنشأ يقولُ : (وخُبِّرتُ سوداءَ . . .) إلىٰ آخره ، ومنها :

نَظَـرْتُ إليهـا نَظْـرةً مـا يَسُـرُّنـي ... بها حُمْرُ أنعامِ البلادِ وسُودُهَا[1]

يتعيَّنُ علىٰ هـٰذا بقرينةِ المدحِ : أنْ يكونَ النفيُ في قوله : (ولم أَبْلُهُ) مُنصبّاً على القَيْدِ والمُقيَّد جميعاً ، ويُرادَ من الزَّعْم مُجرَّدُ القول ، وإلا لتبادَرَ إلى الذِّهْن خلافُ المدح .

ويصحُّ أنَّ قولَهُ : (كما زعموا) مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ نعتٌ لمفعولٍ مطلقٍ

---

(١) في هامش (ج) : (وقوله : « بها » ؛ أي : بدلها) ، ومن أبياتها أيضاً :

فيا ليتَ شِعْري هل تغيَّرَ بَعْدَنا ... مَلَاحةُ عَيْنَـيْ أمِّ يحيىٰ وجِيدُها
وهل أَخْلَقَتْ أثوابُها بعدَ جِدَّةٍ ... ألاَ حبَّذا أخلاقُها وجديدُها
ولم يبقَ يا سوداءُ شيءٌ أُحِبُّهُ ... وإنْ بقيتْ أعلامُ أرضٍ وبِيدُها
فواللهِ ما أدري إذا أنا جئتُها ... أَؤُبْرِئُها مِنْ سُقْمِها أم أَزِيدُها
مِنَ الخَفِراتِ البِيضِ وَدَّ جَلِيسُها ... إذا ما ٱنقضتْ أُحْدُوثةٌ لو تُعِيدُها

. . . .

فلم يَزَلْ يتلطَّفُ حتىٰ رأَتْهُ ورآها ، وأومأتْ إليه : أنْ ما جاء بك ؟ فقال : جئتُ عائداً حين عَلِمتُ عِلَّتَكِ ، فأشارتْ إليه : أنِ ارجعْ ؛ فإنِّي في عافية ، فرَجَعَ إلىٰ مِيرتِهِ ، فجعلتْ تتأوَّهُ إليه حتىٰ ماتتْ[١] .

والشاهدُ : في (خُبِّرتُ) ؛ حيثُ نَصَبَ ثلاثةَ مفاعيلَ ؛ التاءُ النائبة عن الفاعل ، و(سوداءَ) ، و(مريضةً) ، و(بمِصْر) : صفةٌ لـ (أهلي) ، و(أَعُودُها) : جملةٌ حاليةٌ مِنَ الضمير في (أقبلتُ) ، وهو مِنَ الأحوال المُقدَّرة ؛ يعني : أقبلتُ مُقدِّراً عيادتَها .

لـ (أُنبِئتُ) ، والتقدير : (أُنبِئتُ نبأً كائناً كما زعموا) ؛ أي : مُوافِقاً له ، وهـٰذا أقربُ إلى المعنىٰ .



---

(١) فلمَّا بلغه خبرُ موتها أنشأ يقول :

سقىٰ جَدَثاً بينَ الغَميمِ وزُلْفةٍ ... أَحمَّ الذُّرا واهي العَزَالِي مَطِيرُها
إذا سكنتْ عنها الجَنُوبُ تجاوبتْ ... جِلادُ مرابيعِ السحابِ وخُورُها
وإنِّي لِأَصحابِ القبورِ لَغابطٌ ... بسوداءَ إذ كانتْ صدىً لا أَزورُها
وإنْ تكُ سوداءُ العَشِيَّةَ فارقتْ ... فقد ماتَ مِلْحُ الغانياتِ ونُورُها
كأنَّ فؤادي يومَ جاءَ نَعِيُّها ... مُلَاءةُ قَزٍّ بينَ أيدٍ تُطِيرُها

محتوى الجزء الثاني

